



الجزء الثاني من نيل الاوطار من أمرار منتقى
الاخبار لآمام المحققين شيخ الاسلام
والمسلمين محمد بن علي الشوكاني
نفع الله به القاصي
والداني

م

وجهامته كتاب عون الباري لحل أدلة البخاري للسيد الامام العلامة المالك المؤيد
من الله تعالى أبي الطيب صديق بن حسن بن علي الحسيني القنوجي البخاري فمع الله
تعالى في مدته وهو شرح كتاب التجريد الصريح لاحاديث الجامع الصحيح للعلامة
شهاب الدين أبي العباس الشيخ أحمد الشريفي الزبيدي نفعه الله تعالى برحمته
وأسكنه فسيح جنته

عن جماعة منهم الداودي والاصبلي فلا وجه لانكاره (واضطجع رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم وأهله) زوجته أم المؤمنين ميمونة (في طولها) أي الوسادة (فنام رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم حتى اتصف لليل أو قبله) أي قبل اتصافه (بقليل أو بعده) أي بعد اتصافه (بقليل استيقظ رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فجلس) حال كونه (يسبح النوم عن وجهه) الشريف

(يسده) الكريمة بالافراد أي يسمح بدفع عينيه من باب اطلاق اسم الحال على الفعل لان المسح لا يقع الاعلى العين والنوم لا يسمح أو المراد مسح أثر النوم من باب اطلاق اسم السبب على المسبب قاله ابن حجر وتعبه العيني بأن أثر النوم من النوم لانه نفسه والجواب ان الأثر غير المؤثر فالمراد هنا ارتخاء الجفون من النوم ونحوه (ثم قرأ) رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم (العشر الآيات) من إضافة الصفة للموصوف واللام تدخل في العدد المضاف نحو الثلاثة الاثواب (الخواتيم من سورة آل عمران) التي أولها ان في خلق السموات والارض الى آخر السورة قال ابن بطال ومن تبعه فيه دليل على رفع كراهة قراءة القرآن على غير طهارة لانه صلى الله عليه وآله وسلم قرأ هذه الآيات بعد قيامه من النوم قبل أن يتوضأ (١) وتعبه ابن المنير وغيره بأن ذلك مفرع

(١) قلت حديث علي عليه السلام عند أحمد وأهل السنن وغيرهم انه صلى الله عليه وآله وسلم لم يكن يججز عن القرآن

صاحب ضوء النهار عن الاستدلال بالآية بانها مطلقة وقد جاءها القائلون بالشرطية على الذنب في الجملة فآين دليل الوجوب في المقيد وهو الصلاة وفيه انهم لم يحملوها على الذنب بل صرحوا بانها مقتضية للوجوب في الجملة لكونه قام الاجماع على عدم الوجوب في غير الصلاة فكان صارفا عن اقتضاء الوجوب فيما عدا المقيد ومنها حديث خلع النعل الذي سبأ في غاية ما فيه الامر بمسح النعل وقد عرفت أنه لا يفيد الشرطية على انه بنى على ما كان قد صلى قبل الخلع ولو كانت طهارة الثياب ونحوها شرطا لوجب عليه الاستئذان لان الشرط يؤثر عدمه في عدم المشروط كما تفرق الأصول فهو عليهم لالهم ومنها الحديثان المذكوران في الباب ويجيب عنهما ما بان الثاني فعل وهو لا يدل على الوجوب فضلا عن الشرطية والاول ليس فيه ما يدل على الوجوب سلما ان قوله فتغسله في معنى الامر فهو غير صالح للاستدلال به على المطلوب ومنها حديث عائشة قالت كنت مع رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم لم وفيه فلما أصبح رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم لم أخذ الكساء فلبسه ثم خرج فصلى فيه الغداة ثم جلس فقال رجل يا رسول الله هذه ملعة من دم في الكساء فقبض رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم عليها مع ما يليها وأرسلها الى مصرورة في يد الغلام فقال اغسل هذه وأجثيها ثم ارسل بها الى فدعوت بقصه حتى فغسلته ثم اجثيتها ثم أخرجهت الخاء رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم وهو عليه أخرجه أبو داود ويجيب عنه أولا بأنه غريب كما قال المنذرى وثانيا بأن غاية ما فيه الامر وهو لا يدل على الشرطية وثالثا بأنه عليهم لالهم لانه لم ينقل اليه انه أعاد الصلاة التي صلاها في ذلك الثوب ومنها حديث عمار باقظ انما تغسل ثوبك من البول والغائط والقي والدم والمني رواء أبو يعلى والبخاري في مسندهم ما وابن هدي في الكامل والدارقطني والبيهقي في سننهما والعقيلي في الضعفاء وأبو نعيم في المعرفة والطبراني في الكبير والارسط ويجيب عنه أولا بأن هؤلاء كلهم ضعفاء ومضعفة غيرهم من أهل الحديث لان في اسناده ثابت بن حماد وهو متروك ومتمم بالوضع وعلى بن زيد بن جعدان وهو ضعيف حتى قال البيهقي في سننه حديث باطل لأصل له وثالثا بأنه لا يدل على المطلوب وليس فيه الا أنه يغسل الثوب من هذه الاشياء لامن غيرها ومنها حديث غسل المني وترك في العيصين وغيرهما كما تقدم وهو لا يدل على الوجوب فكيف يدل على الشرطية ومنها حديث حنيفة ثم اقر صفة عند البخاري ومسلم وغيرهما من حديث أسماء في انقضاء فلتة فرضه ثم لتضعه بها من حديث عائشة وفي

شيء ليس الجنبية قد صححه جماعة من الحفاظ وفي بعض النسخ الحديث كان يقرأ القرآن في كل حال الا الجنبية ولهذا الحديث شواهد تقويه فقول ابن بطال صحيح في نفسه مع قطع النظر عن ثبوت جواز قراءة القرآن من هذا الحديث لالهم الآن يقال ان ابن المنير انما تعب في خصوص هذا الاستقطاب والمسئلة مصيرحة في السبل اه سيد نور الحسين خان سلمه الله تعالى

على أن اليوم في حقه يتقضى وليس كذلك لأنه قال تمام عيناى ولا ينام قلبي وأما كونه ترضاً عقب ذلك فلم له جسد الوضوء
أو أحدث بعد ذلك فتوضأ وقد سبق الإجماع على المعنى ما ذكره ابن المنير وأجيب بأن الأصل عدم التعبد وغيره وعورض
بأن هذا عند قيام الدليل على ذلك ٤ وهنا قام الدليل بأن وضوءه لم يكن لأجل الحدث وهو قوله تمام عيناى ولا ينام قلبي

وحينئذ يكون تعبد وضوءه
لأجل طلب زيادة النور حيث
قال الوضوء نور على نور (ثم قام
إلى شن معلة) هي القرية
الظلمة بن آدم وجهه شنان
بكسر أوله وذكره باعتبار لفظه
أو الادم أو الجلد وأنت الوصف
باعتبار القرية قال الخطابي
الشن القرية التي تبعد للبلاء
(فتوضأ) صلى الله عليه وآله
وسلم (منها فأحسن وضوءه) أى
أتمه بأن أتى بعذوباته ولا يعارض
هذا قوله في باب تخفيف الوضوء
وضوءاً خفيفاً لأنه يحتمل أن
يكون أى يجمع مندوباته مع
التخفيف أو كان كل منهما
وقت (ثم قام) صلى الله عليه وآله
وسلم (يصلى قال ابن عباس)
رضي الله عنه (فكففت فصنعت
مثل ما صنع) صلى الله عليه وآله
وسلم (ثم ذهبت فقامت إلى جنبه)
الايسر (فوضع يده اليمنى على
رأسه) أى فأدركني على يمينه
(رأخذ بأذني اليمنى) حال كونه
(بقتلها) أى يدل كها تنبيهاً عن
الغفلة عن أدب الانتقام وهو
القيام على عين الإمام إذا كان
الإمام وحده أو نائبه ليكون
ذلك كان إلا أن فصل ركعتين
ثم ركعتين ثم ركعتين ثم ركعتين
ثم ركعتين ثم ركعتين (٢) المجموع اثنا عشرة وهو يقيد المطلق في قول البخاري في باب التخفيف فصل ما شاء الله بالأرض

ألفظ حكمه بضم من حديث أم قيس بنت محسن وبجواب عن ذلك أولاً بأن الدليل أخص
من الدعوى وثانياً بأن غاية ما فيه الدلالة على الوجوب ومنها أحاديث الأمر بفعل
النجاسة كحديث تذيب من لم يستنزه من البول وحديث الأمر بفعل المذى وغيرهما
وقد تقدمت في أول هذا الكتاب وبجواب عنها بأنها وأمر وهي لا تدل على الشرطية
التي هي محل النزاع كما تقدم ثم يمكن الاستدلال بالأوامر المذكورة في هذا الباب على
الشرطية إن قلنا إن الأمر بالشيء تنهى عن ضده وإن النوى يدل على الفساد وفي كلا
المسائلين خلاف مشهور في الأصول لولا أن ههنا ما نعام الاستدلال بها على
الشرطية وهو عدم عادته صلى الله عليه وآله وسلم للصلاة التي خلعت فيها عليه لأن
بناءه على ما فعله من الصلاة قبل الخلع مشهور بأن الطهارة غير شرط وكذلك عدم نقل
عادته للصلاة التي صلاحها في الكساء الذي فيه لمعة من دم كما تقدم ومن أدلتهم على
الشرطية حديث أبي هريرة مرفوعاً بلفظ تعاد الصلاة من قدر الدرهم من الدم
أخرجه الأرقطى والعقيلي في الضعفاء وابن عدي في الكامل وهذا الحديث لو صح
لكان صالحاً للاستدلال به على الشرطية المدعاة لكنه غير صحيح بل باطل لأن في استناده
روح بن غطيف وقال ابن عدي وغيره أنه تفرد به وهو ضعيف قال الذهلي أخاف أن
يكون هذا موضوعاً وقال البخاري حديث باطل وقال ابن حبان موضوع وقال البزار
أجمع أهل العلم على نكرة هذا الحديث قال الحافظ وقد أخرج ابن عدي في الكامل
من طريق أخرى عن الزهري لكن فيها أبو عصمة وقد اتهم بالكذب انتهى إذا تقررت
ما تقدمنا من الأدلة وما فيها فاعلم أن صلاة قصر عن إقامة وجوب تطهير الثياب فمن صلى
وعلى نوبه نجاسة كان تاركاً لواجب وأما أن صلاته باطلة كما هو شأن فقد ان شرط العصمة
فلا لما عرفت ومن فوائد حديثي الباب أنه لا يجب العمل بمقتضى المظنة لأن الثوب
الذي يجامع فيه مظنة لوقوع النجاسة فيه فأرشد الشارع صلى الله عليه وآله وسلم إلى
أن الواجب العمل بالمظنة دون المظنة ومن فوائدهما كما قال ابن رسلان في شرح السنن
طهارة رطوبة فرج المرأة لأنه لم يذكرها أنه كان يغسل ثوبه من الجماع قبل أن يصلى ولو
غسله قبل ومن المعلوم أن الذكر يخرج وعليه رطوبة من فرج المرأة انتهى (وعن

أبي سعيد عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم أنه صلى نخلع نعليه فخلع الناس نعالهم فلما
انصرف قال لهم لم خلعت قالوا رأيتك خلعت فخلعنا فقال إن جبريل أتاني فأخبرني أن
بهم ما خبئنا فادأجاء أحدكم المسجد فليقلب نعليه ولينظر فيهما فإن رأى خبئاً فليمسحه

وقد كان صلى الله عليه وآله وسلم يصلي صلاة الليل على النجاسة فتارة يصلي ركعتين ركعتين ثم يوتر بركعة وتارة يصلي
أربعاً رباعاً وتارة يجمع بين زيادة على الأربع وذلك كله سنة ثابتة انظر الروضة ٨١ سبعة على حسن شأنه الله

(ثم أوتر) بواحدة أو بثلاث وفيه بحث بطول (ثم اضطلع) صلى الله عليه وآله وسلم (حتى أتاه المؤذن فقام فصلى ركعتين خفيفتين ثم خرج) من الحجرة إلى المسجد (فصلي الصبح) بأصحابه رضي الله عنهم (وقد تقدم هذا الحديث وفي كل منهما ما ليس في الآخر) كما يلوح من مطاويها ويؤخذ من هذا الحديث استحباب ٥ التمجيد وقرائة العشر الآيات عند الاتقياء من الصوم وإن صلاة

الليل مباحة في مثني وهو من نجاساته ورجاله مدينون وفيه التحديث بصيغة الأفراد والجمع والأخبار والعنفنة وأخرجه البخاري أيضا في الصلاة وفي التور والتفسير ومسلم في الصلاة وأبو داود وأخرجه ابن ماجه في الطهارة وروى مسلم من حديث ابن عمر كراهة ذكر الله بعد الطلث لكنه على غير شرط المنعقب (وعن عبد الله بن زيد الأنصاري رضي الله عنه أنه قال له رجل) هو عمرو بن أبي حسن كما سماه البخاري في صحيحه في ثاني الحديث الذي ذكره به - هذا (أنت تطيع أن ترى) أي هل تستطيع إراءة أبي وفيه ملازمة الطالب للشيخ وكأنته أراد أن يريه بالقول ليكون أبلغ في التعليم وسبب الاستفهام ما قام عنده من احتمال أن يكون الشيخ نسي ذلك لبعده العهد (كيف كان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يتوضأ قال) أي عبد الله بن زيد الأنصاري (نعم) أستطيع أن أريك (فدعا بماء) وفي رواية وهيب عن عبد البخاري فسدها بتور من ماء والتور قال الداودي القدرح

بالارض ثم ليصل فيه. إرواه أحمد وأبو داود) الحديث أخرجه أيضا الحاكم وابن خزيمة وابن حبان واختلف في وصله وإرساله وروى أبو حاتم في العلل الموصول ورواه الحاكم من حديث أنس وابن مسعود ورواه الدارقطني من حديث ابن عباس وعبد الله بن النضر وإسناداهما ضعيفان ورواه البزار من حديث أبي هريرة وإسناده ضعيف معلول أيضا قاله الحافظ في التلخيص قوله فأخبرني فيه جواز تكليم المصلي وأعلامه بما يتعلق بالصلاة وأنه لا يجوز تأخير البيان عن وقت الحاجة قوله خبثا في رواية أبي داود قد رواه هو ما تكرهه الطبيعة من نجاسة ومخاط ومني وغير ذلك والحديث قد عرفت مما سلف أنه استدل به القائلون بأن إزالة النجاسة من شروط صحة الصلاة وهو كما عرفناك عليهم لآلهم لأن استقراره على الصلاة التي صلاحها قبل خلع الثعل وعدم استثنائه لها يدل على عدم كون الطهارة شرطا وأجاب الجمهور عن هذا بأن المراد بالقذر هو الشيء المستقذر كالمخاط والبصاق والمخوهم وما ولا يلزم من القذر أن يكون نجسا وبأنه يمكن أن يكون دما يب - يرامه - فواعنه وأخبار جبريل له بذلك لا تملوث ثيابه بشئ مستقذر ويرد هذا الجواب بما قاله في البارع في تفسير قوله أو جاء أحدكم من الغائط أنه **كفى** بالغائط عن القذر وقول الأزهري النجس القذر الخارج من بدن الإنسان فجعله المستقذر غير نجس أو نجس معفو عنه فتحكم وأخبار جبريل في حال الصلاة بالقذر الظاهر أنه لما فهم من النجاسة التي يجب تجنبها في الصلاة لا الخفاة التلوث لأنه لو كان كذلك لأخبره قبل الدخول في الصلاة لأن القعود حال لبسها مظنة للتلوث بما فيها على أن هذا الجواب لا يمكن مثله في رواية الخبيث المذكورة في الباب للاتفاق بين أئمة اللغة وغيرهم أن الأخبين هما البول والغائط قال المصنف رحمه الله تعالى بعد أن ساق الحديث ما لفظه وفيه أن ذلك النعال يجزئ وإن الأصل أن أمته أسوته في الأحكام وإن الصلاة في النعلين لا تكره وإن العمل بالسيرة معفو عنه انتهى وقد تقدم الكلام على أن ذلك النعال مطهر لها في أبواب تطهير النجاسة وأما أن أمته أسوته فهو الحق وفيه خلاف في الأصل مشهور وأما عدم كراهة الصلاة في النعلين فمبني على ما لا يعقوب عن العمل بالسيرة فمبني أيضا ومن فوائد الحديث جواز المشي إلى المسجد بالعل

• (باب حل المحدث والمستحرم في الصلاة وثياب المغار وما شئت من نجاسته) •

(عن أبي قتادة أن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم كان يصلي وهو حامل إمامة بنت

وقال الجوهري أنه يشرب منه وقيل هو الطست وقيل بث - به الطست وقيل هو منسل القدر من صغروا حجارة والتور المذكور ويحتمل أن يكون هو الذي توضأه عبد الله بن زيد ٣ إذ سئل عن صفة الوضوء فيكون أبلغ في حكاية صورة الحال على وجهها (فأمرغ) أي صب من الماء في رواية قافرا في لفظ فيكنا وهما الغتان بمعنى يقال كفا الأماؤا كفاء إذا ماله وقال

الكسائي كفات الاناء كيبته واكفاته املته والمراد في الموضعين افراغ الماء من الاناء على اليد كما صرح به في رواية مالك (على يديه) بالتثنية وفي رواية الاربعية على يده بالافراد على ارادة الجنس وفيه من الاحكام غسل اليدين قبل ادخالهما الاناء ولو كان من غير نوم والمراد باليد ٦ هذا الكفان لا غير كذا في الفتح (فغسل مرتين) وفي رواية الاربعية فغسل

يديه مرتين كذا في رواية مالك وعنه دغير بن الحافظ ثلاثا فهي مقدمة على رواية الحافظ الواحد لا يقال انهما واقعتان لاتحاد مخرجهما والاصل عدم التعدد لان في رواية مسلم من طريق حبان بن واسع عن عبد الله بن زيد انه رأى النبي صلى الله عليه وآله وسلم قوضا وفيه وغسل يديه اليمنى ثلاثا ثم الاخرى ثلاثا فيجعل على أنه وضوء آخر لا يكون مخرج الحديثين غير متصد (ثم مضى واستثنى ثلاثا) أي بثلاث خرافات كما في رواية وهيب المذكورة في البخاري في ثلث الحديث المذكور بعد هذا وللكتيمية واستثنى ثلاثا والرواية الاولى تستلزم الثانية من غير عكس قاله الحافظ ابن حجر وعورض بأن ابن الاعرابي وابن قتيبة جعلاهما واحدا (ثم غسل وجهه ثلاثا) لم يختلف الروايات في ذلك ويلزم من استدلالهم هذا الحديث على وجوب تعميم الرأس بالمسح أن يستدل به على وجوب الترتيب للآتيان بقوله ثم في الجميع لان كلام الحكمين مجمل في الآية بينته السنة بالقول (ثم غسل يديه

زغب فاذا ركع وضعها واذا قام جعلها متفق عليه) قوله وهو حامل امامة قال الحافظ المشهور في الروايات التنوين ونصب امامة وروى بالاضافة وزاد عبد الرزاق عن مالك باسناد حديث الباب على عاتقه وكذا المسلم وغيره من طريق أخرى ولا جد من طريق ابن جريج على رقبته وامامة بضم الهمزة وتخفيف الميم كانت صفة على عهد النبي صلى الله عليه وآله وسلم وتزوجها على بعد موت فاطمة بوصية منها قوله فاذا ركع وضعها هكذا في صحيح مسلم والنسائي وأحمد وابن حبان كلهم عن عامر بن عبد الله شيخ مالك ورواية البخاري عن مالك فاذا سجد ولا يداود من طريق المقرئ عن عمرو بن سليم حتى اذا أراد أن يركع أخذها فوضعها ثم ركع وسجد حتى اذا فرغ من سجوده وقام أخذها فرددتها في مكانها وهذا صريح في أن فعل الجل والوضع كان منه لامنها وهو يرتدنا ويل الخطابي حيث قال يشبهه أن تكون الصيغة قد ألقته فاذا سجد تعاقت باطرافه والقرينة فيمنه من سجوده فتبقى محمولة كذلك الى أن يركع فيسجد لها ويرد أيضا قول ابن دقيق العيد ان لفظ جل لا يساوي لفظ وضع في اقتضاء فعل الفاعل لانا نقول فلان جل كذا ولو كان غيره جله بخلاف وضع فعلى هذا فالفعل الصادر منه هو الوضع لا الرفع فيقبل العمل انتهى لان قوله حتى اذا فرغ من سجوده وقام أخذها فرددتها في مكانها صريح في أن الرفع صادر منه صلى الله عليه وآله وسلم وقد رجح ابن دقيق العيد الى هذا فقال وقد كنت أحسب هذا يعني الفرق بين جل ووضع وأن الصادر منه الوضع لا الرفع حسنا الى أن رأيت في بعض طرقه الصحيحة فاذا قام أعادها انتهى وهذا الرواية في صحيح مسلم ولا جد فاذا قام جعلها فوضعها على رقبته والحديث يدل على ان مثل هذا الفعل معفو عنه من غير فرق بين الفريضة والنافلة والمنفرد والمؤتم والامام لما في صحيح مسلم من زيادة دهو يوم الناس في المسجد واذا جاز ذلك في حال الامامة في صلاة الفريضة جاز في غيرها بالاولى قال القرطبي وقد اختلف العلماء في تأويل هذا الحديث والذي أحوجهم الى ذلك أنه عمل كنيسة فروى ابن القاسم عن مالك انه كان في النافلة واستبعدة المازري وعياض وابن القاسم قال المازري امامته بالناس في النافلة ليست بمعهودة وأصرح من هذا ما أخرجه أبو داود بلفظ بينما نحن ننتظر رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم في الظهراء والعصرو قد دعاه بلال الى الصلاة اذ خرج علينا وامامة على عاتقه فقام في صلاة فقمنا خلفه فكبر فكبرنا وهي في مكانها وروى أشهب وعبد الله بن بافع عن مالك ان ذلك للضرورة حيث لم يجد من يكفيه أمرها وقال بعض

اصحابه

مرتين مرتين) بال تكرار (الى) أى مع (المرقتين) بالتثنية وفي رواية المسقلى والجرى الى المرفق

بالافراد على ارادة الجنس وهو متصل الذراع والعضد وهي به لانه يرتفق به في الاتكاء ويدخل في غسل اليدين خلافا لفر لان الى في قوله تعالى الى المرفقين بمعنى مع كالحدث وقيل الى تعبد الغاية مطلقا وأما دخولها في الحكم أو خروجهما منه فلا

دلالة لها عليه وانما لم من خارج ولم يكن في الآية وكان الايدي متناولة لها ~~فكم~~ بدخولها احتياطاً وقال اصح بن
 راهويه الى معنى الغاية ومعنى مع فينت السنة انها بمعنى مع وقال الشافعي في الام لا أعلم خلافاً في ايجاب دخول المرفقين
 في الوضوء قال في الفتح فعلى هذا زفر محبوب بالاجماع وقد ورد هنا ما يدل على ٧ أحدهما وهو انها بمعنى مع ففي صحيح

مسلم من حديث أبي هريرة انه
 توضأ حتى أشرع في العضد
 وهكذا رأت رسول الله صلى
 الله عليه وآله وسلم يتوضأ
 وأخرج الدارقطني والبيهقي من
 حديث جابر ان النبي صلى الله
 عليه وآله وسلم أدار الماء
 على مرفقيه ثم قال هذا وضوء
 لا يقبل الله الصلاة الا به قال في
 الفتح واسناده ضعيف وفي
 رواية للدارقطني من حديث
 عثمان باسناد حسن انه غسل
 وجهه ويديه الى المرفقين حتى
 مس أطراف العضدين وأخرج
 البزار والطبراني من حديث
 وأبل بن حجر قال ثم دلت النجاشي
 صلى الله عليه وآله وسلم توضأ
 فغسل وجهه ويديه حتى جاوز
 المرفق فهذه الأحاديث يقوى
 بعضها بعضها (ثم مسح رأسه)
 زاد ابن الطباع في روايته كاه
 كافي حديثه المروي عن ابن
 خزيمة في صحيحه (بيده)
 بالثنية (فأقبل بهما وأدبر) بهما
 ولمس مسح رأسه كله وما أقبل
 وما أدبر وصديغيه (بدأ بمقدم
 رأسه حتى ذهب بهما الى قفاه ثم
 ردهما الى المكان الذي بدأ
 منه) ليستوعبه وجهه حتى الشعر
 بالمشح الظاهر انه من الحديث

اصحابه لانه لو تركه اليك وشغلته أكثر من شغلته بحملها وفرق بعض اصحابه بين
 الفريضة والنافلة وقال الباجي ان وجد من يكفيه أمرها جاز في النافلة دون الفريضة
 وان لم يجد جاز فيهما ما قال القرطبي وروى عبد الله بن يوسف التميمي عن مالك ان
 الحديث منسوخ قال الحافظ روى ذلك عنه الاسماء على لكنه غير مصرح وقال ابن
 عبد البر اعمل الحديث منسوخ بصرح العمل والاستغال في الصلاة وتعب بأن النسخ لا
 يثبت بالاحتمال وبأن القضية كانت بعد قوله صلى الله عليه وآله وسلم ان في الصلاة اشغلا
 لان ذلك كان قبل الهجرة وهذه القصة كانت بعد الهجرة بعدة عديدة قطعاً قاله الحافظ
 وقال القاضي عياض ان ذلك كان من خصائصه ورد بان الاصل عدم الاختصاص قال
 النووي بعد ان ذكر هذه التاويلات وكل ذلك دعاوى باطلة مردودة لادليل عليها لان
 الآدمي طاهر وما في جوفه معقونه وثياب الاطفال وأجسادهم محمولة على الطهارة
 حتى تتبين النجاسة والاعمال في الصلاة لا تبطلها اذا كانت أوتفرقت ودلائل الشرع
 متظاهرة على ذلك وانما فعل النبي صلى الله عليه وآله وسلم ذلك لبيان الجواز انتهى قال
 الحافظ وجل أكثر أهل العلم هذا الحديث على انه عمل غير متوال لوجود الطمأنينة في
 أركان الصلاة ومن فوائد الحديث جواز ادخال الصبيان المساجد وسيأتي الكلام
 على ذلك وان مس الصغيرة لا ينتقض به الوضوء وان الظاهر طهارة ثياب من لا يحتزم من
 النجاسة كالاطفال وقال ابن دقيق العيد يحتمل أن يكون ذلك وقع حال التنظيف لان
 حكايات الاحوال لا عموم لها (وعن أبي هريرة قال كنا صلى مع النبي صلى الله عليه وآله

وسلم العشاء فاذا سجد وثب الحسن والحسين على ظهره فاذا رفع رأسه أخذهم من

خلفه أخذ ذارفيقا ووضعهما على الارض فاذا عاد اعدا حتى قضى صلاته ثم أقعد

أحدهما على فخذه قال فقمت اليه فقلت يا رسول الله أردهما فبرقت برقة فقال لهما

الحق بأمكنكما فمكت وضوءهما حتى دخلا رواه أحمد) الحديث أخرجه أيضا ابن عساكر
 وفي اسناده أحمد كامل بن العلاء وفيه مقال معروف وهو يدل على ان مثل هذا الفعل
 الذي وقع منه صلى الله عليه وآله وسلم غير مفسد للصلاة وفيه التصريح بأن ذلك كان في
 الفريضة وقد تقدم الكلام في شرح الحديث الذي قبل هذا وفيه جواز ادخال الصبيان
 المساجد وقد أخرج الطبراني من حديث معاذ بن جبل قال قال رسول الله صلى الله
 عليه وآله وسلم جنبوا مساجدكم صبيانكم وخصوصاً ما تكلم وحدثكم وشراءكم وبيعكم
 وجروها يوم جمعكم واجعلوا على أبوابها مظاهركم ولكن الراوي له عن معاذ مكحول

وليس مدرجا من كلام الامام مالك ففيه حجة على من قال السنة أن يبدأ بخرا الراس الى أن يتم الى مقدمة اظهارة قوله
 أقبل ويرد عليه أن الواو لا تقتضي الترتيب وفي رواية للبخاري من رواية سليمان بن بلال فأدبر بيديه وأقبل فلم يكن في
 ظاهره حجة لان الاقبال والادبار من الامور الاضافية ولم يعين ما أقبل اليه ولا ما أدبر عنه وبخارج الطريقين مقصدهما معنى

وابن ماجه (عن أبي بصير) بضم الجيم وفتح الحاء وسكون المشاة الصبية ذهب بن عبد الله السوائي بضم السين والماء الثقفي الكوفي (رضي الله عنه) توفي سنة أربع وسبعين له في البخاري سبعة أحاديث (قال خرج ابن نوري) ولله صلى الله عليه وآله (وسلم) بالهجرة) أي في وسط النهار عند شدة الحر في سفر وفي رواية أن خروجه كان من قبة ٩٠ راس من آدم بالابطح عكة (فاني) بضم

الهمزة وكسر اللام (وضوء) بفتح الواو أي بما يتروا به (فتوضأ) منه (لجعل الناس يأخذون من فضل وضوئه) صلى الله عليه وآله وسلم أي من الماء الذي بقي بعد فراغه من الوضوء وكانهم اقتسموه أو كانوا يتناولون ما سأل من أعضائه وضوئه صلى الله عليه وآله وسلم (فيتمسحون به) تبركاته لكونه من جسد الشريف المقدس قال في الفتح وفي ذلك دلالة بينة على طهارة الماء الممسح به اتهمى وزاد القسطلاني وعلى القول بأن الماء المأخوذ ما فضل في الآلة بعد فراغه صلى الله عليه وآله وسلم قاله طاهر مع ما حصل لهم الشريف والبركة بوضع يده المباركة فيه والتمسح بفعل كان كل واحد منهم مسح به وجهه ويديه مرة بعد أخرى نحو تبرع أي شربه جرعة بعد جرعة أو هو من باب التكلف لأن كل واحد منهم لشدة الازدحام على فضل وضوئه صلى الله عليه وآله وسلم كان يتعق تصبيله كشجوع وتصبر (فصل النبي صلى الله عليه وآله وسلم الظهر ركعتين والمصر ركعتين) بقصر السفر (وبين يديه عنزة) بقصات أقصر من الرمح وأطول من العصا وهما زج الرمح وانما صلى اليها

وفي رواية أبي داود في شهرنا أول حفاشة من الراوى والشاف اسم لما يتخفف به والحديث يدل على مشروعية تجنب ثياب النساء التي هي مظنة لوقوع النجاسة فيها وكذلك سائر الثياب التي تكون كذلك وفيه أيضا الاحتياط والاخذ باليقين جائز غير مستسكر في الشرع وإن ترك المشكوك فيه إلى التيقن المعلوم جائز وليس من نوع الوسواس كما قال بعضهم وقد قدم في الباب الأول أنه كان يصلي في الثوب الذي يجامع فيه أهله ما لم يرفيه أذى وأنه قال لمن سأله هل يصلي في الثوب الذي يأتي فيه أهله نعم إلا أن يرى فيه شيئا فيفسله وذكرنا هنا ذلك من باب الاحتياط لعدم وجوب العمل بالمظنة وهذا حديث مسالته في الكساء الذي لسانه وقد تقدم وحديث عائشة المذکور قبل هذا وكل ذلك يدل على عدم وجوب تجنب ثياب النساء وانما هو مندوب فقط عملا بالاحتياط كما يدل عليه حديث الباب وبهذا يجمع بين الأحاديث

• (باب من صلى على مركوب نجس أو قد أصابته نجاسة) •

(عن ابن عمر قال رأيت النبي صلى الله عليه وآله وسلم يصلي على حمار وهو متوجس به إلى خيبر رواه أحمد ومسلم والنسائي وأبو داود وعن أنس أنه رأى النبي صلى الله عليه وآله وسلم يصلي على حمار وهو راكب إلى خيبر والقبلة خلفه رواه النسائي) أما حديث ابن عمر فرأوه عمرو بن يحيى المازني عن أبي الحباب سعيد بن يسار عن عبد الله بن عمر باقظ الكتاب قال النسائي عمرو بن يحيى لا يتابع على قوله على حمار وربما قال على راحلته وقال الدارقطني وغيره غلط عمرو بن يحيى بذكر الحمار والمعروف على راحلته وعلى البعير وقد أخرجه مسلم في الصحيح من طريق عمرو بن يحيى بالنظر على حمار قال النووي وفي الحكم بتقليط عمرو بن يحيى نظر لانه ثقة نقل شيئا محققا فله كان الحمار مرة والبعير مرات ولكنه يقال أنه شاذ فإنه مخالف رواية الجهمي والبيهقي والراجل والشافعي ومردود وهو مخالف للجماعة والله أعلم انتهى وأما حديث أنس فاستاده في سنن النسائي هكذا أخبرنا محمد بن منصور قال حدثنا محمد بن عمر قال حدثنا داود بن قيس عن محمد بن جهم لان عن يحيى بن سعيد عن أنس فذكره وهو لا يكله ثم ثقات قال النسائي العيوب موقوف انتهى وقد أخرجه مسلم والامام مالك في الموطأ من فعل أنس ولفظ مسلم حدثنا أنس بن سيرين قال قلنا أنس بن مالك حين قدم الشام فاقبناه بعين القم فرأيت يصلي على حمار قال القاضي عياض قيل أنه وهم وصوابه قدم من الشام كما جاء في صحيح البخاري لأنهم خرجوا من البصرة للقائه حين قدم من الشام قال النووي ورواية مسلم صحيحة

٢ نيل من الرمح وأطول من العصا وهما زج الرمح وانما صلى اليها لانه صلى الله عليه وآله وسلم كان في العصر ورواه هذا الحديث الأربعة ما بين عسقلاني وكوفي وواسطي وفيه التحديث ولسمعاع وأخرجه البخاري أيضا في الصلاة وكذا مسلم والنسائي فيها أيضا (عن السائب بن يزيد) الكندي من صفار الصابنة

كان مع أبيه في حجة الوداع وهو ابن سبع سنين وولد في السنة الثامنة من الهجرة ونرجع مع الصبيان الى ثنية الوداع اتفق النبي صلى الله عليه وآله وسلم مقدمه من تبوك ووفي بالمدينة سنة احدى وثلاثين له في البخاري ستة احاديث رضى الله عنه (قال ذهبت) أي مضت (بي خالي) نسيم

عليه بالعين الملهمة المضمرة
بفتح شريح (وقع) بفتح الواو
وكسر القاف أي أصابه وجع
في قدميه أو يشد كي لحم رجله
من الحفاة الملقط الارض والحجارة
ولكنه في وقع بابط الماضي
أي وقع في المرض وفي رواية
وجع مكان وقع بفتح الواو وكسر
الجيم وعليه الاكثرون والعرب
تسمى كل مرض وجعا قال
السائب (فسمع) صلى الله عليه
وآله وسلم (أبى) بيده الشريفة
(ودعالي بالبركة ثم فاضا فشربت
من وضوئه) بفتح الواو أي من
من الماء المقطاط من أعضائه
الشريفة وفيه دلالة على طهارة
الماء المستعمل (ثم خاف
ظهره) صلى الله عليه وآله وسلم
(فقطرت الى خاتم النبوة بين
كفيه) بكسر تاء خاتم أي فاعل
الحتم وهو الاقام والبلوغ الى
الاخر وبقيهما جمع في الطابع
ومعناه الشيء الذي هو دليل على
انه لاني بعده وفيه صيانة لثبوته
صلى الله عليه وآله وسلم عن طريق
الفصح اليها صيانة الشيء
المستوثق بالثبوت وفي رواية
أحمد من حديث عبد الله بن
سرجس في نفع كنفه اليسرى
والنفس أعلى الكنف أو العظم

ومعناه تلقيناه في رجوعه حين قدم الشام وانما حذف في رجوعه العلم به واستدل
المصنف بالحديثين على جواز الصلاة على المركوب النجس والمركوب الذي أصابته
نجاسة وهو لا يتم الاعلى القول بان الحمار نجس عين نعم يصح الاستدلال به على جواز
الصلاة على ما فيه نجاسة لان الحمار لا يثقل عن التلوث بها والحديثان يدلان على جواز
التطوع على الرحلة قال النووي وهو جائز باجماع المسلمين ولا يجوز عند الجمهور الا في
السفر من غير فرق بين قصيره وطويله وقيدته مالك بسفر القصر وقال أبو يوسف وأبو
سعيد الاصطخري من أصحاب الشافعي انه يجوز التفضل على الدابة في البلد وسبقه قد
المصنف لذلك بابا في آخر أبواب القبلة

• (باب الصلاة على القرام والبسط وغيرهما من المفارش) •

(عن ابن عباس ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم صلى على بساط وراه أحمد وابن ماجه)
الحديث في اسناده زمعة بن صالح الجدي ضعفه أحمد وابن معين وأبو حاتم واللساني
وقد أخرج له مسلم فرد حديث مقرونا بآخر وهذا الحديث قد أخرجه ابن أبي شيبة في
المصنف قال حدثنا وكيع عن زمعة عن عمرو بن دينار وسلمة قال أحدهما عن مكرمة
عن ابن عباس فذكره وفي الباب عن أنس بن مالك عند البخاري ومسلم واللساني
والترمذي ومحمد بن ابن ماجه بلفظ كان يقول لاخلى صغيرا بأب عيسى ما فعل الصغير قال
وتضع بساطا فاصلى عليه قوله بساط بكسر الباء جمع بسط بضمها وتسكين السين
وضمها وهو ما يسط أي يفرش وأما البساط بفتح الباء فهي الارض الواسعة قال عبد
ابن القرخ المجل

ودون يد الحجاج من أن تالفي • بساط لا يدي الناعبات عريض

والحديث يدل على جواز الصلاة على البسط وقد حكاه الترمذي عن أكثر أهل العلم من
الصحابه ومن بعدهم وهو قول الاوزاعي والشافعي وأحمد وإسحق وجهه ورافقه
وقد ذكره ذلك جماعة من التابعين ممن بعدهم فروى ابن أبي شيبة في المصنف عن سعيد بن
المسيب ومحمد بن سيرين انهما قالوا الصلاة على الطنفسة وهي البساط الذي تحته جل
محمدة وعن جابر بن زيد انه كان يكره الصلاة على كل شيء من الحيوان ويستحب الصلاة
على كل شيء من نبات الارض وعن عروة بن الزبير انه كان يكره ان يسجد على شيء دون
الارض والى الكراهة ذهب الهادي ومالك ومنعت الامامية سجدة السجود على ما لم يكن
أصله من الارض وكره مالك أيضا الصلاة على ما كان من نبات الارض فدخلته صناعة

الدقيق الذي على طرفه (مثل زرا الحلة) بكسر الزاي وتشديد الراء واحد الارز والجلجلة بفتح المهملة

والجليم واحدة الجلال وهي بيوت تزين بالثياب والاسرله اعرى وازرار وفي رواية أحمد من حديث أبي ربيعة التبعي
قال خرجت مع أبي حتى أتيت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فقرأت على كتفه مثل التقاحة فقال أبي اني طيب ألا طهرك

قال طيبها الذي خلقها وفي الدلائل لا ينعيم انه صلى الله عليه وآله وسلم لما ولد كرت أمه ان الملك غمسه في الماء الذي أنبعه ثلاث غمسات ثم أخرج صر من حربي أبيض فاذا فيها خاتم فضرب به على كتفه كالبيضة المسكونة نضى كالزهرة فهذا صريح في وضعه بعد مولده وقيل ولده والله أعلم وفي كتاب المواهب اللدنية مزيد

١١

الطير وهو البعقوب يقال للأنثى منه حجلة وعلى هذا فالمراد بزرها يعضها ويؤيده ان في حديث آخر مثل بيضة الجملة وأراد البخاري الاستدلال به هذه الأحاديث على من قال بنجاسة الماء المستعمل وهو قول أبي يوسف وحكى انه رجع عنه ثم رجع اليه بعد شهر بن وعن أبي حنيفة رحمه الله ثلاث روايات الأولى طاهر لا طهور وهو المفتي به عند الحنفية الثانية نجس بنجاسة خفيفة الثالثة نجاسة غليظة وهذه الأحاديث ترد عليه لان النجس لا يتبرأ به قال ابن المنذر وفي إجماع أهل العلم على أن البلال الباقي على أعضاء المتوضي وما قطر منه على ثيابه طاهر دليل قوي على طهارة الماء المستعمل ورواة هذا الحديث الأربعة ما بين بغدادى وكوفى ومدنى وفيه التمهيد والنعنة والسماع وأخرجه البخاري في صفته صلى الله عليه وآله وسلم وفي الطب والدعوات ومسلم في صفته صلى الله عليه وآله وسلم والترمذي في المناقب وقال حسن غريب من هذا الوجه والنسائي في الطب (عن عبد الله بن عمر)

أخرى كالنكتان والقطن قال ابن العربي وانما كرهه من جهة الزخرفة واستدل الهادي على كراهة ما ليس من الارض بحديث جعلت لنا الارض مسجدا وظهر باناء على ان لفظ الارض لا يشمل ذلك قال في ضوء النهار وهو وهم لان المراد بالارض في الحديث التراب بدليل وظهر او الا لزم مذهب أبي حنيفة في جواز التيمم بما أنبتت الارض انتهى وأقول بل المراد بالارض في الحديث ما هو أعم من التراب بدليل ما ثبت في الصحيح باللفظ وترتبط طهورا والا لزم صحة اضافة الشيء الى نفسه وهي باطلة بالاتفاق ولكن الأولى ان يقال في الجواب عن الاستدلال بالحديث ان التخصيص على كون الارض مسجدا لا ينبغي أن يكون غيرهما مسجدا بعد تسليم عدم صدق معنى الارض على البسط على ان السجود على البسط ونحوها وجود على الارض كما يقال للراكب على السرج الموضوع على ظهر الفرس راكب على الفرس وقد صرح ان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم صلى على البسط وهو لا يفعل المكروه (فائدة) حديث أنس الذي ذكره باللفظ البسط أخرجه الأئمة الستة باللفظ الحصري قال العراقي في شرح الترمذي فرق المصنفين في الترمذي بين حديث أنس في الصلاة على البسط وبين حديث أنس في الصلاة على الحصر وعقد لكل منهما بابا وقد روى ابن أبي شيبة في سننه ما يدل على ان المراد بالبساط الحصر بلفظه صلى أحيانا على بساط لنا وهو حصر فتمضممه بالماء قال العراقي فتبين ان مراد أنس بالبساط الحصر ولا شك انه صادق على الحصر لكونه يسط على الارض أى يفرش انتهى وهذه الرواية ان صلت التقييد حديث أنس لم تصلح لتقييد حديث ابن عباس

(وعن المغيرة بن شعبه قال كان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يصلى على الحصر والقروعة المدبوعة رواه أحمد وأبو داود) الحديث في اسناده ابو عون محمد بن عبيد الله ابن سعيد الثقفي عن أبيه عن المغيرة وابو عون ثقة احتج به الشيخان وأما أبو وهب فلم يرو عنه غير ابنه أبي عون قال أبو حاتم فيه مجهول وذكره ابن حبان في الثقات في أتباع التابعين وقال يروى المقاطيع قال العراقي وهذا يدل على الانقطاع بينه وبين المغيرة انتهى ولكن صلاته صلى الله عليه وآله وسلم على الحصر ثابتة من حديث أنس عند الجماعة ومن حديث أبي سعيد وسياق ومن حديث أم سلمة عند الطبراني في الكبير ومن حديث ابن عمر عند أبي حاتم في العلل قوله والقروعة المدبوعة القروعة هي التي تلبس وجهها فراء كهمة وجمام وفي ذلك رد على من كره الصلاة على غير الارض وما خلق منها وقد نكح الكلام على ذلك ويدل الحديث وسائر الأحاديث التي ذكرناها على انه

ابن الخطاب (رضي الله عنه قال كان الرجال والنساء) أى الجنس منهم ما يتوضون في زمان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم (وجما) أى حال كونهم محجة بين لا متفرقين وظاهره انه لم كانوا يتناولون الماء في حالة واحدة وزاد ابن ماجه عن مالك في هذا الحديث من انه واحد وزاد أبو داود عن ابن عمر بن عبد الله بن عمر أيضا انه أصبح النبي صلى الله

عليه وسلم وأصحابه يتطهرون والتسامة معهم من اتاه واحد كلهم يتطهرون منه وهو محمول على ما قبل نزول الخطاب وأما بعده فيختص بالزوجات والمحارم وفي قوله زمان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم جهة الجواز فان العاصي اذا قال كذا ففعل أو كانوا يفعلون في زمنه صلى الله عليه وآله ١٢ وسلم يكون حكمه الرقع كما هو الصحيح وأما فضل وضوء المرأة

صلى الله عليه وسلم صلى على الحصى وأخرج أبو يعلى الموصلي عن عائشة بسند قال العراقي رجاله ثقات انها سألت أبا كان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يصلي على الحصى قالت لم يكن يصلي عليه وكيفية الجمع بين حديثها هذا وسائر الأحاديث انها انما عافت علمها ومن علم صلاته على الحصى يرمقه على الثاني وأيضا فان حديثها وان كان رجاله ثقات فان فيه شذوذا ونكارة كما قال العراقي وقد ذهب الى استحباب الصلاة على الحصى أكثر أهل العلم كما قال الترمذي قال الا ان قوما من أهل العلم اختاروا الصلاة على الأرض استحيابا انتهى وقد روى عن زيد بن ثابت وأبي ذر وجابر بن عبد الله وعبد الله بن عمرو وعبد بن المسيب ومكحول وغيرهم من التابعين استحباب الصلاة على الحصى وصرح ابن المسيب بانهم اسنوه عن اخيه ارمباشرة المصلي للأرض من غير وقاية عبد الله بن مسعود فروى الطبراني عنه انه كان لا يصلي ولا يسجد الا على الأرض وعن ابراهيم النخعي انه كان يصلي على الحصى ويسجد على الأرض (وعن أبي سعيد انه دخل على

رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قال فرأيت يصلي على حصى يسجد عليه رواه مسلم) حديث أبي سعيد أخرجه مسلم عن عمرو الناقد واسحق بن ابراهيم كلاهما عن عيسى بن يونس ورواه أيضا مسلم وابن ماجه عن أبي كريب زاد مسلم وعن أبي بكر بن أبي شيبة كلاهما عن أبي معاوية عن الاعشى زاد مسلم ورأيت يصلي في ثوب واحد متوشحاه وهذه الزيادة أفرد بها ابن ماجه فرواه عن أبي كريب عن عمرو بن عبيد عن الاعمش والكلام على فقه الحديث قد تقدم (وعن ميمونة قالت كان رسول الله صلى الله عليه وآله

وسلم يصلي على الخمره رواه الجماعة الا الترمذي لكنه له من رواية ابن عباس رضي الله عنه) لفظ حديث ابن عباس في سنن الترمذي كان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يصلي على الخمره وقال حسن صحيح وفي الباب عن أم حبيبة عند الطبراني وعن أم سلمة عند الطبراني أيضا وعن عائشة عند مسلم وأبي داود والترمذي والنسائي وعن ابن عمر عند الطبراني في الكبير والوسط وأحمد والبخاري وعن أم كلثوم بنت أبي سلمة عن عبد الله بن عبد الله بن أبي شيبة قال الترمذي ولم يسمع من النبي صلى الله عليه وآله وسلم وقد أوردتها الطبراني في المعجم الكبير أحاديث من روايتها عن أم سلمة وفي بعض طرقها عن أم كلثوم بنت عبد الله بن زبيعة ان جدتها أم سلمة زوج النبي صلى الله عليه وآله وسلم دفعت اليها مخضب من صبر عن أنس عند الطبراني في الصغير والوسط والبخاري بأسناد وجاله ثقات وعن جابر عند البخاري وعن أبي بكره عند الطبراني بأسناد رجاله ثقات وعن أبي هريرة عند

فيجوز عند الشافعية الوضوء منه للرجل سواء خلع به أم لا من غير كراهة وبذلك قال مالك وأبو حنيفة رضي الله عنهم ما وجهور العلماء وقال أحمد وداود لا يجوز اذا خلت به وعن الحسن وابن المسيب كراهة فضلها مطلقا وهو الحق فقد ورد النهي عن الوضوء بفضله من حديث الحاكم عن ابن عمر أخرجه أصحاب السنن وحسنه الترمذي وصححه ابن حبان وأغرب الترمذي فقال انفسق الحفاظ على تضامه ورجال أسناد أبي داود ثقات ودعوى البيهقي انه في المرسل مردودة لان ابنه لم يصحح لا يضر وقد صرح التابعي بانه لقبه ومن أحاديث الجواز ما أخرجه أهل السنن والدارقطني وصححه الترمذي وابن خزيمة وغيرهما من حديث ابن عباس عن ميمونة قالت أجنبنا فاعتقت من بقة ففضلت فضلة بغاء النبي صلى الله عليه وآله وسلم يغتسل منه فقلت له فقال الماء ليس عليه جنابة واعتقل منه هذا لفظ الدارقطني وقد أعلمه يوم سمعته بن حروب راويه عن حكرمة لانه كان يقبل السلقين

لكن قد رواه عن شعبة وهو لا يحمل عن مشايخه الا صحيح حديثهم وقول الامام أحمد ان الأحاديث مسلم من الطرفين مضطربة انما يشار اليه عند ذكر الجمع وهو يمكن بان يحمل النهي على التنزيه والقصد لبيان الجواز بما بين الأدلة والله أعلم ورواه هذا الحديث الأربعة ما بين قتيبي ومدين وفيه الأخبار والتحديث والعنعنة والقول وهو من سلسلة

الذهب وهو عند البخاري أصح الأسانيد (عن جابر) بن عبد الله (رضي الله عنه) قال جاء رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم حال كونه (يعودني) زاد البخاري في الطب ما شئت (وأنا) أي في حال إلى (مرض لا عقل) أي لأنهم شياخ خداف معوله لهم وله في الطب فوجدني قد أغنى علي (فتوضأ) صلى الله عليه وآله وسلم (وصب) ١٣ علي من وضوئه) أي من الماء الذي توضأ به أو مما بقي منه

(فعلقت) بفتح القاف (فقات) يارسول الله لمن الميراث) أي ميراثي قال عوض عن ياء التكميم وعند البخاري في الاعتصام كيف أصنع في مالي وهو يزيد ذلك (انما يرثي كلاله) غير ولد ولا والد (فمنزل آية الف- رانض) يستفتونك قل الله يفتيكم في الكلاله الى آخر السورة أو المراد يوصيكم الله أي بأمركم الله ويهبه اليكم في أولادكم في شأن ميراثكم وهو اجمال تفصيله لاذكر مثل حظ الاثنين الى آخرها واستنبط من هذا الحديث فضيلة عبادة الاكابر الاصاغر ورواه الاربعة ما بين بصري وكوفي ومديني وفيه الصديث والعنفضة والسماع وأخرجه البخاري أيضا في الطب والقرايض وكذلك مسلم فيها والنسائي وابن ماجه كذلك في التفسير والطب (عن أنس) ابن مالك (رضي الله عنه) قال حضرت الصلاة) أي صلاة العصر (فقام من كان قريب الدار الى أهله) لاجل تحصيل الماء والتوضيئ به ولقظ الماتن هنا من كان قريبا من المسجد ولم يذكر في الفتح ولا الإرشاد

مسلم والنسائي وعن أم أيمن هذا الطبراني بإسناد جيد وعن أم سليم عند أحمد والطبراني وإسناده جيد قوله على الخمرة قال أبو عبيد بن جهم يضم الخمر سجادة من سعف النخل على قدر ما يبعد عليه المصلي فان عظم بحيث يكتفي بسجده كله في صلاة أو واضطجاع فهو حصير وليس بمخترة وقال الجوهرى الخمر تسمى سجادة صغيرة تعمل من سعف النخل وترمل بالخيوط وتطلى بالخطمي الخمرة السجادة وكذا قال صاحب المشرق قال وهى على قدر ما يضع عليه الوجه والافت وقال صاحب النهاية هى مقدار ما يضع عليه الرجل وجهه في سجوده من حصير أو نسيجة خوص ونحوه من الثياب ولا يكون خمرة الا في هذا المقدار وقد تقدم تفصيل الخمرة باختصار مما هنا في باب الرخصة في اجتياز الجانب من المسجد من أبواب الغسل ومادة خمر تدل على التغطية والستر ومنه سميت الخمر لانهما تخمر العقل أي تغطيه وتستره والحديث يدل على انه لا بأس بالصلاة على السجادة سواء كانت من الخرق أو الخوص أو غير ذلك وسواء كانت صغيرة كالخمرة على القول بانها لا تسمى خمرة الا اذا كانت صغيرة أو كانت كبيرة كالحصير والبساط لما تقدم من صلواته صلى الله عليه وسلم على الحصير والبساط والله - روة وقد أخرج أحمد في مسنده من حديث أم سلمة ان النبي صلى الله عليه وسلم قال لا تفلح يا أفلح تربي وجهك أي في سجوده قال العراقي والجواب عنه انه لم يأمره ان يصلي على التراب وانما أراد به تمكين الجبهة من الارض وكأنه وآه يصلى ولا يمكن جبهته من الارض فأمره بذلك لأنه وآه يصلى على شئ يستقره من الارض فأمره بنزعها انتهى وقد ذهب الى انه لا بأس بالصلاة على الخمرة للجوهرى قال الترمذي وبه يقول بعض أهل العلم وقد نسبته العراقي الى الجوهرى ومن غير فرق بين ثياب القطن والكثان والجلود وغيرها من الطاهرات وقد تقدم ذكر من اختار مباشرة الارض (وعن أبي الدرداء) قال ما أبالي لو صليت على خمس طنافس رواء البخاري في تاريخه الحديث رواه ابن أبي شيبة عنه بلفظ ست طنافس بعضها فوق بعض وروى ابن أبي شيبة عن ابن عباس انه صلى على طنفسة وعن أبي وائل انه صلى على طنفسة وعن الحسن قال لا بأس بالصلاة على الطنفسة وعنه انه كان يصلى على طنفسة قدماء وركبناه عليها ويدها ووجهه على الارض وعن ابراهيم والحسن أيضا انه ما صليا على بساط فيه قصا وروعن عطاء انه صلى على بساط أيضا وعن سعيد بن جبير انه صلى على بساط أيضا وعن مرة الهمداني انه صلى على ابدوكذا عن قيس بن عباد والى جواز الصلاة على الطنافس ذهب جمهور العلماء والفقهاء كما تقدم في الصلاة على البسط وخالف في ذلك من

(ربيع قورم) عند رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم لم يكونوا على وضوء (قافى رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم بمخضب) متخذ (من حجارة فيه ماء) قليل (فمغرا المخضب ان يسط فيه كفه) لصفه أى لم يسط أى لم يسع بسط كفه صلى الله عليه وآله وسلم فيه ولا سماه على فلم يستطع ان يسط كفه من مغرا المخضب وهو دال على ان المخضب قد يطلق على الإناء الصغير (فتوضأ القوم)

الذين بقوا عنده صلى الله عليه وآله وسلم (كلهم) من ذلك الخضب الصغير (قلنا) وعند الماتن قيل وفي أخرى قلت وهو من كلام محمد الطويل الراوى عن أنس (كم) نفسا (كتبتم قال) كذا (ثمانين) نفسا (وزيادة) على الثمانين وهذا الحديث رواه الأربعة ما بين مروى ومصرى وفيه ١٤ الحديث والسماع والعنقة وأخرجه البخارى أيضا في علامات

النبوّة ومسلم ولفظهما مختلف (عن أبي موسى) عبد الله بن قيس الأشعري (رضي الله عنه) أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم دعا قنوج (أى طلب قدما) فيه ماء ففصل يديه ووجهه فيه ومج (أى صب) فيه (ولادلالة فيه على الوضوء منه ولا الفسل بضم الفين) رواه هذا الحديث الخمسة كوفيون وفيه ثلاثة مكبون وفيه الحديث والمنعنة وأخرجه البخارى معلقا في باب استعمال فضل وضوء الناس (عن عائشة رضي الله عنها) قالت لما نزل النبي صلى الله عليه وآله وسلم بالضم أى أنقضه المرض (واشتد به وجهه استاذن) صلى الله عليه وآله وسلم (أزواجه) رضي الله عنهن (في أن يرض) بضم الباء وفتح الراء المشددة أى يخدم في مرضه (في بيتي فادن له) بكسر الدال وتشديد النون أى أن يمرض في بيت عائشة واستدل به على أن القسم كان واجبا عليه ويحتمل أن يكون فعل ذلك تطييبا لهن (فخرج النبي صلى الله عليه وآله وسلم) من بيت ميمونة أو زينب بنت جحش أو ربحانة والاول هو المعقيد (بين رجلين تحت) بضم

خالف في الصلاة على البسط لان الطنافس البسط التي تحتها خيل كما تقدم قوله طنافس جمع طنفسة وفي ضبها لغات كسر الطاء والقامع وضمهما وقصهما معا وكسر الطاء مع فتح القاء

• (باب الصلاة في الثمانين والخفين) •

(عن أبي مسلمة) عبد بن يزيد قال سألت أنسا كان النبي صلى الله عليه وآله وسلم يصلي في ثوبه قال نعم متفق عليه وعن شداد بن أوس قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم خالفوا اليهود فانهم لا يصلون في ثوبهم ولا خفافهم رواه أبو داود الحديث الاول أخرجه البخارى عن آدم عن شعبة وعن سليمان بن حرب عن حاد بن زيد وآخر جمعه مسلم عن يحيى بن يحيى عن بشر بن المغفل وعن الربيع الزهراني عن عباد بن العوام وأخرجه النسائي عن عمرو بن علي عن يزيد بن زريع وغسان بن مضر عن أبي مسلمة عبد بن يزيد والحديث الثاني أخرجه ابن حبان أيضا في صحيحه ولا مطعن في اسناده وفي الباب أحاديث أربعة أخر عن أنس الاول عند الطبراني والبيهقي قال البيهقي لا بأس باسناده والثاني عند البزار فهو حديث شداد بن أوس والثالث عند ابن مردويه بلفظ صلوا في ثوبكم وفي اسناده عيسى بن عبد الله العسقلاني وهو ضعيف يسرق الحديث وفي الباب عن عبد الله بن مسعود عند ابن ماجه وله حديث آخر عند الطبراني في اسناده على بن عاصم تكلم فيه وله حديث ثالث عند البزار والطبراني والبيهقي وفي اسناده أبو حمزة الاعمور وهو غير صحيح به وعن عبد الله بن أبي حنيفة عند أحمد والبزار والطبراني وعن عبد الله بن عمرو عند أبي داود وابن ماجه وعن عمرو بن حريث عند الترمذي في الشمائل والنسائي وعن أوس الثقفي عند ابن ماجه وعن أبي هريرة عند أبي داود وله حديث آخر عند أحمد والبيهقي وله حديث ثالث عند البزار والطبراني وفيه عباد بن كثير وهو ابن الحديث وقيل متروك وقيل لا يحتج به حديثه وله حديث رابع رواه ابن مردويه وفيه صالح مولى التوأمة وهو ضعيف وعن عطاء الشيباني عند ابن مده في معرفة الصحابة والطبراني وابن قانع وعن البراء عند أبي الشيخ وفي اسناده سواد بن مصعب وهو ضعيف وعن عبد الله بن الشخير عند مسلم وله حديث آخر عند الطبراني وعن ابن عباس عند البزار والطبراني وابن عدي وفي اسناده النضر بن عمرو وهو ضعيف جدا وله حديث آخر عند الطبراني وعن عبد الله بن عمر عند الطبراني وعن علي بن أبي طالب عند ابن عدي

في المصحة (رجلاه في الأرض بر عباس) عنه رضي الله عنه ورجل آخر قال عبد الله الراوى عن عائشة وهنك مدرج من كلام الزهري الراوى عنه (فأخبرت عبد الله بن عباس) بقول عائشة (فقال أندرى من الرجل الآخر) الذي لم نسج عائشة (قلت لا) أندرى (قال هو علي) وفي رواية ابن أبي طالب وفي رواية مسلم بين الفضل بن عباس وفي أخرى بين

رجلين احدهما اسامة وخيفة فكان اي العباس اذومهم لاخذ يده الكريمة كراما له واختصاصا به والثلاثة يتناوبون الاخذ بيده الاخرى ومن ثم صرحت عائشة بالعباس واجهت الآخر والمراد به علي ولم تسمه لما كان عند هامته مما يحصل للبشر مما يكون سببا للاعراض عن ذكر اسمه (وكانت عائشة تحدث ان النبي صلى

١٥

الله عليه وآله وسلم قال بعد ما دخل بيته) ولا ينسأ كريدتها أي عائشة وأضيف اليها مجازا للاسنة السكنى فيه (واشتهت وجعه هريصا) من هراق الماء بهريقه هراقته وفي رواية أهريقه وامن اهراق الماء هريقه اهراقا أي صبوا (على من سبع قرب) بكسر القاف وفتح الراء جمع قربته وهي ما يستقي به قال الخطابي يشبه ان يكون خص السبع تبركا بهذا العدد لان له دخولا في كثير من أمور الشريعة وأصل الخلق وفي رواية للطبراني في هذا الحديث من آثار شتى والظاهر ان ذلك للتدأوى لقوله أخرى في الصحيح له على استريح فاعهد أي أوصى (لم تحلل أو كيتن) جمع وكاه وهو ما يربط به فم القرية (أعلى أعهد) بفتح الهمزة أي أوصى (الى الناس وأجلس) صلى الله عليه وآله وسلم وفي رواية فاجلس بالاناء وكلاهما سبق للامفعول (في مخضب) بكسر الميم من نحاس كما في رواية ابن خزيمة وفيه إشارة الى رد من صكره اذ غتسل فيه كما ثبت ذلك عن ابن عمر وقال عطاء انما كرم من النحاس ريمحه (لحفصة زوج النبي صلى الله عليه وآله وسلم) ثم

في الكامل من رواية الحسين بن ضمرة عن أبيه عن جده وهو ضعيف جدا وله حديث آخر عند أبي يعلى وابن عدي وقال وهذا ليس له أصل وهو مما وضعه محمد بن الجراح اللخمي وعن فيروز الديلمي عند الطبراني واسناده جيد وعن جمع بن جارية عند أحمد وفي اسناده يزيد بن عياض وهو ضعيف وعن الهرماس بن زياد عند ابن حبان في الثقات والطبراني في معجميه الكبير والاولى عن أبي بكره عند الزاوي وأبي يعلى وابن عدي وفي اسناده بحر بن مراد اختلط وتفسير وقد وثقه ابن معين وعن أبي ذر عند أبي الشيخ والبيهقي وعن أبي سعيد عند أبي داود وعن عائشة عند الطبراني باسناد صحيح وعن اعرابي من الصحابة لم يسم عند ابن أبي شيبة في مصنفه وأحمد في مسنده والحدبشان يدلان على مشروعية الصلاة في النعال وقد اختلف نظر الصحابة والتابعين في ذلك هل هو مستحب أو مباح أو مكروه فروى عن عمر باسناد ضعيف انه كان يكره خلع النعال ويستدعي الناس في ذلك وكذا عن ابن مسعود وكان أبو عمر والشيباني يضرب الناس اذا خلعوا نعالهم وروى عن ابراهيم انه كان يكره خلع النعال وهذا ثبت مرثاه مستحب عنده هؤلاء قال العراقي في شرح الترمذي وعن كان يفعل ذلك يعني لبس النعل في الصلاة عمر بن الخطاب وعثمان بن عفان وعبد الله بن مسعود وعمر بن ساعدة وأنس بن مالك وسليمان بن الأكوع وأوس الثقفي ومن التابعين سعيد بن المسيب والقاسم وعروة بن الزبير وسالم ابن عبد الله وعطاء بن يسار وعطاء بن أبي رباح ومجاهد وطاوس وشريح القاضى وأبو مجلز وأبو عمرو والشيباني والاسود بن يزيد وابراهيم النخعي وابراهيم التيمي وعلي بن الحسين وابنه أبو جعفر ومن كان لا يصلي فيه ما عبد الله بن عمرو وموسى الأشعري وعن ذهب الى الاستحباب الهادي وان أنكر ذلك عوامهم قال الامام المهدي في البحر مسئلة ويستحب في النعل الطاهرة وله صلى الله عليه وآله وسلم صلوا في نعالكم الخبر وقال ابن دقيق العيد في شرح الحديث الاول من حديثي الباب انه لا ينبغي ان يؤخذ منه الاستحباب لان ذلك لا يدخل له في الصلاة ثم أطال البحث وأطاب الآن الحديث الثاني من حديثي الباب أقل أحواله الدلالة على الاستحباب وكذلك سائر الاحاديث التي ذكرنا وقد أخرج أبو داود ومن حديث أبي سعيد الخدري أنه قال قال صلى الله عليه وآله وسلم اذا جاء أحدكم الى المسجد فليظفر فان رأى في نعليه قدرا أو اذى فليمسحه وليصل فيه ما ويمكن الاستدلال لعدم الاستحباب بما أخرجه أبو داود ومن حديث أبي هريرة عن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم انه قال اذا صلى أحدكم فليخلع نعليه فلا يؤذيهم أحد

طقتنا) أي جعلنا (نصب عليه من تلك القرب) السبع (حتى طفق) أي جعل وشرع (يشير اليه أن قد فعلت) ما أمرتكن به من اهراق الماء من القرب المذكورة وانما فعل ذلك لان الماء البارد في بعض الامراض تدر به القوة والحكمة في عدم حل الاوكية لكونه أبلغ في طهارة الماء وصفاته لعدم مخالطة الأيدي (ثم خرج) صلى الله عليه وآله وسلم من بيت عائشة (الى

الناس) الذين في المسجد فصل فيهم وخطبهم كافي رواية البخاري عن الزهري في باب الوفاة النبوية واستنبط من الحديث ارافة الماء على المريض اقصه لاسنة شفاهه ورواه الترمذي في باب فيه الحديث والاخبار بصيغة الجمع والافراد والقول وأخرجه البخاري في ستة مواضع ١٦ غير هذا في الصلاة في موضعين وفي الهمة والحس والمغازي وفي

لجهاه ما بين رجله أو يوصل فيه ما هو كما قال العراقي صحيح الاسناد وحديث عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده قال رأيت رسول الله صلى الله عليه وسلم يصلي حائبا ومنه لا أخرجه أبو داود وابن ماجه وروى ابن أبي شيبة بإسناده إلى أبي عبد الرحمن بن أبي ليلى أنه قال صلى رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم في نعليه فصل في الناس في نعالهم نخاع نعليه فخلعوا فلبسوا قال من شاء أن يصلي في نعليه فليصل ومن شاء أن يخلع فليخلع قال العراقي وهذا من صحيح الاسناد ويجمع بين أحاديث الباب يجعل حديث أبي هريرة وما بعده صارفا لاوامر المذكورة المتعلقة بالخالقة لاهل الكتاب من الوجوب الى الذنب لان التخيير والتفويض الى المشيئة بعد تلك الاوامر لا ينافي الاستحباب كافي حديث بين كل أذانين صلاة لمن شاء وهذا يدل المذهب وأقواها عندى

• (باب المواضع المنهى عنها والمأذون فيها للصلاة) •

(عن جابر ان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قال جعلت لي الارض طهورا ومسجدا فأبى رجل أدركته الصلاة فليصل حيث أدركته متفق عليه وقال ابن المنذر ثبت ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال جعلت لي كل الارض طيبة مسجدا وطهورا ورواه الخطابي بإسناده الحديث قد تقدم الكلام على طريقه ووقفه في التيمم فلا نعيده وهو ثابت بزيادة طيبة من رواية أنس عند ابن السراج في مسنده قال العراقي بإسناده صحيح وأخرجه أيضا أحمد والضيافة في المختارة وأشار الى حديث أنس أيضا الترمذي قال العراقي في شرح الترمذي ما لفظه وحديث جابر أخرجه البخاري ومسلم والنسائي من رواية يزيد النقيعي عن جابر بن عبد الله قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم أعطيت خصالا فذكرها وفيه جعلت لي الارض طيبة طهورا ومسجدا الحديث انتهى فعلى هذا يكون زيادة طيبة مخرجة في العجمين واسكنه ذكر البخاري الحديث من طريق يزيد النقيعي عن جابر في التيمم والصلاة وليس فيه هذه الزيادة وأما مسلم فنصرح بها في صحيحه في الصلاة وهي تدل على أن المراد بالارض المذكورة في الحديث ليس هي الارض جميعها كما تدل على ذلك زيادة لفظ كلها في حديث حذيفة عند مسلم وكافي حديث أبي ذر وحديث أبي سعيد الاتيين بل المراد الارض الطاهرة المباحة لان المنقصة ليست بطيبة اتم والمقصوبة ليست بطيبة شرعا نعم من قال ان التاكيد ينفي الجواز قال المراد بالارض المؤكدة بلفظ كل جميعها وجعل هذه الزيادة معارضة لاصل

مرضه وفي الطب ومسلم في الصلاة والنسائي في عشرة النساء وفي الوفاة والترمذي في الجنائز (عن أنس رضى الله عنه ان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم دعا بانه من ماء فاقى بقدر ح (سراج) به ملات الاولى مفتوحة به دها سكون أى متسع القم وقال الخطابي الواسع الحصن القريب القعر مروي له لا يسع الماء الكثير فهو أدل على عظم المحجزة وعذرا في خزيمة من زجاج بدل سراج كانت ثبتت روايته فيكون ذكر الجلس والجماعة وصفوا الهيئته ويؤيده خافي من هذا أحمد من حديث ابن عباس ان المقوقس أهدى لاني صلى الله عليه وآله وسلم قد حان زجاج لكن في اسناده مقال كما نبه عليه في الفتح (فيه شيء) قليل (من ماء فوضع) النبي صلى الله عليه وآله وسلم (أصابه فيه) أى في الماء (قال أنس) رضى الله عنه (لعل) أنظر الى الماء ينبع من بين أصابعه صلى الله عليه وآله وسلم قال أنس (لحزرت) من الحزرت بفتح السين (الراى على الراى أى قدرت) (من) قوضا منه ما بين السبعين الى الثمانين) وفي رواية جميعهم كانوا ثمانين وزيادة وفي حديث

جابر كذا خمس عشرة مائة وغيره ثمانمائة فهي وقائع متعددة في أماكن مختلفة وأحوال متغيرة واستدل الحديث السابق بهذا الحديث على رد قول من قال من أصحاب الراى ان الوضوء مقدرة من الماء معين ووجه الدلالة ان العصابة اغترقوا من ذلك القدر من غير تقدير لان الماء النابع لم يكن قدره معلوما لهم فدل على عدم التقدير ورواه هذا الحديث الاربعة كلهم أجلاء بصريون وفيه الحديث والعصبة وأخرجه مسلم في الفضائل النبوية وإيراد البخاري في باب الوضوء من التور

وجهه اطلاق اسم انور على القدح فاعلمه في (وعنه) أي عن أنس بن مالك (رضي الله عنه قال كان النبي صلى الله عليه وآله وسلم يغسل أي جسده الشريف (أو) كان (يقبّل بالصاع) اناء يسع خمسة أرطال وثلاث برطل بالبغدادى وربما زاد صلى الله عليه وآله وسلم على ما ذكره بعض الحنفية الصاع ثمانية أرطال أي كان ١٧ ربما اقتصر على الصاع وهو أربعة

أمداد وربما زاد عليها (إلى خمسة أمداد) فكان أنس لم يطالع على أنه استعمل في الغسل أكثر من ذلك لأنه جعلها النهاية وقد روى مسلم من حديث عائشة رضي الله عنها أنها كانت تغتسل هي والبي صلى الله عليه وآله وسلم من اناء واحد وهو الفرق قال ابن عيينة والشافعي وغيرهما هو ثلاثة أصع وروى مسلم أيضا من حديثهما أنه صلى الله عليه وآله وسلم كان يغتسل من اناء يسع ثلاثة أمداد فهذا يدل على اختلاف الحال في ذلك بقدر الحاجة وفيه رد على من قدر الوضوء والغسل بما ذكر في حديث الباب كابن شعبان من المالكية وكذا من قال به من الحنفية مع مخالفتهم له في مقدار المدا والاصاع وحله الجمهور على الاستحباب لأن أكثر من قدر وضوءه وغسله صلى الله عليه وآله وسلم من العناية قدرهما بذلك في مسلم عن سفينة مثله ولاحد وأبي داود بإسناد صحيح عن جابر مثله وفي الباب عن عائشة وأم سلمة وابن عباس وابن عمر وغيرهم وهذا إذا لم تدع الحاجة إلى الزيادة وهو

الحديث لأن ما وقعت منافية له والزيادة إنما تقبل مع عدم منافاة الأصل فيصار حينئذ إلى التعارض وقد حكى بعضهم أن في التلخيص بكل خلافا هل يرفع الجواز أو يصفه الظاهر بدم الرفع لما في الصحيح من حديث عائشة كان يصوم شعبان كله كان يصوم نصفه الا قليلا والقول بأنه يرفع الجواز يستلزم عدم صحة وقوع الاستثناء بعد التوكيد كما صرح بذلك القائلون به ولما قام بحث ليس هذا موضعه وما يدل على عدم الرفع الا حديث الواردة في المنع من الصلاة في المقبرة والحمام وغيرهما وسيأتي ذكرها (وعن أي

در قال سألت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم أي مسجد وضع أول قال المسجد الحرام قلت ثم أي قال المسجد الأقصى قلت كم بينهما قال أربعون سنة قلت ثم أي قال حيثما أدركت الصلاة فصل فكلها مسجد متفق عليه) قوله قال أربعون يعني في الحدود لا في المسافة قوله حيثما أدركت لفظ مسلم وأيضا أدركت الصلاة فصل فانه مسجد وفي لفظه ثم حيثما أدركت وفي لفظه أيضا حيثما أدركت الصلاة فصل قال النووي وفيه جواز الصلاة في جميع المواضع الا ما استثناء الشرع من الصلاة في المقابر وغيرها من المواضع التي فيها النجاسة كالنزلة والمجزرة وكذا ما منى عنه لمعنى آخر فمن ذلك أعطان الأبل ومنه قارعة الطريق والحمام وغيرهما وسيأتي الكلام على ذلك مستوفى قوله فكلها هو تأكيده لما فهم من قوله حيثما أدركت وهو الأرض أو أمكنتهما (وعن أبي سعيدان النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال الأرض كلها مسجد الا المقبرة والحمام رواه الخمسة الا النسائي) الحديث أخرجه الشافعي وابن خزيمة وابن حبان والحاكم قال الترمذي وهذا حديث فيه اضطراب رواه سفيان الثوري عن عمرو بن يحيى عن أبيه عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم مرسل لا ورأى حماد بن سلمة عن عمرو بن يحيى عن أبيه عن أبي سعيد بن وهب عن محمد بن اسحق عن عمرو بن يحيى عن أبيه قال وكان عامة روايته عن أبي سعيد عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم ولم يذكر فيه عن أبي سعيد وسكان رواية الثوري عن عمرو بن يحيى عن أبيه أثبت وأصح انتهى وقال البراقطى في العلل المرسل المحفوظ ورجح البيهقي المرسل وقال النووي هو ضعيف وقال صاحب الامام حاصل ما علل به الارسل وإذا كان الاصل له ثقة فهو مقبول قال الحافظ وأخفش ابن دحية فقال في كتاب التنوير لهذا لا يصح من طريق من الطرق كذا قال فلم يصح انتهى والحديث صحيحه لما ذكره ابن حزم الظاهري وأشار ابن دحيق العبد في الامام إلى صحته وفي الباب عن علي بن عبد الله بن داود وعن ابن عمر عن

٣ نيل في أيضا حق من يكون خلقه معتدلا واليه أشار البخاري بقوله في أول كتاب الوضوء وكره أهل العلم الاسراف فيه وأن يجاوزوا فعل النبي صلى الله عليه وآله وسلم (و) كان النبي صلى الله عليه وآله وسلم يتوضأ بالماء الذي هو ربع الصاع قال النسائي وعلى هذا فالسنة أن لا يتقص ماء الوضوء عن مدا والغسل عن صاع ثم يختلف

بأختلاف الأشخاص فضئيل الخلقة يستحب له أن يستعمل من الماعذرا يكون نسبه الى جده كنسبة المد والصابغ الى جسد الرسول صلى الله عليه وآله وسلم ومتفاحشها في الطول والعرض وعظم البطن وغيرها يستحب أن لا يتقص عن مقدار يكون بالنسبة الى يده كنسبة المد والصابغ الى بدن الرسول صلى الله عليه وآله وسلم وفي حديث أم عمارة عند أبي داود انه صلى الله عليه وآله وسلم نوحاً فأتى بآناه فيه ١٨ قدر ثلثي المد وعنده أيضاً من حديث أنس وكان صلى الله عليه وآله وسلم يترضاً بآناه يسع وطين

ويغتسل بالصابغ ولا يخزيمه وحبان في صحبهما والحاكم في مستدركه من حديث ابن زيد انه صلى الله عليه وآله وسلم أتى به ثلثي مد من مافتوضاً فجعل بذلك ذراعيه وسلم من حديث عائشة كانت تغتسل هي والنبي صلى الله عليه وآله وسلم من آناه واحد يسع ثلاثة أمداد وفي أخرى كان يغتسل بخمس مكايين ويتوضأ بكمول وهو أقام يسع المد والجمع بين هذه الروايات كما نقله النووي عن الشافعي رحمه الله انها كانت اعتسالات في أحوال ووجد فيها أكثر ما استعمله وأقله وهو يدل على انه لا حاد في قدر ماء الطهارة يجب استيفاءه بل القلة والكثرة باعتبار الأشخاص والأحوال كما هو رواية هذا الحديث الاربعة ما بين بصري وكوفي وفيه التعديت والسماع (عن سعد بن أبي وقاص رضى الله عنه عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم انه مسح على الخفين) (١) القويين الطاهرين الملبوسين

الترمذي وابن ماجه وسياق وعن عمر عند ابن ماجه وعن أبي مرند الغنوي عند مسلم وأبي داود والترمذي والنسائي وسياق وعن جابر وعبد الله بن عمرو بن العاص وعمران ابن الحصين ومعاقل بن يسار وأنس بن مالك جميعهم عند ابن عدي في الكامل وفي اسناد حديثهم عباد بن كثير ضعيف جداً ضعفه أحد وابن معين قال ابن حزم أحاديث التهمي عن الصلاة الى القبور والصلاة في المقبرة أحاديث متواترة لا يسع أحد انزرها قال العراقي ان أراد بالتواتر ما يذكره الأصوليون من أنه رواه عن كل واحد من رواه جمع يستحيل تواترهم على الكذب في الطرفين والواسطة فليس كذلك فانها أخبار آحاد وان أراد بذلك وصفها بالشهرة فهو قريب وأهل الحديث غالباً انما يريدون بالتواتر المشهور وانتهى وفيه ان المعتبر في التواتر هو أن يروي الحديث المتواتر جمع عن جمع يستحيل تواتر كل جمع على الكذب لانه يرويه جمع كذلك عن كل واحد من رواه مالم يعتبر أهل الأصول اللهم إلا أن يريده بكل واحد من رواه كل رتبة من رتب رواه قوله الا المقبرة مثلثة الباء مفتوحة الميم وقد تكسر الميم وهي المحل الذي يدفن فيه الموق والحديث يدل على المنع من الصلاة في المقبرة والحمام وقد اختلف الناس في ذلك أما المقبرة فذهب أحمد الى تحريم الصلاة في المقبرة ولم يفرق بين المنبوشة وغيرها ولا بين أن يفرض عليها شيئا ببقية من الجحاسة أم لا ولا بين أن يكون في القبور أو في مكان منفرد عنها كاليث والى ذلك ذهب الطاهري ولم يفرقوا بين مقابر المسلمين والكفار قال ابن حزم وبه يقول طوائف من السلف لم يحكى عن خمسة من الصحابة النهي عن ذلك وهم عمر وعلي وأبو هريرة وأنس وابن عباس وقال ما نعلم لهم مخالفاً من الصحابة وحكام عن جماعة من التابعين ابراهيم النخعي ونافع بن جبير بن مطعم وطاوس وعمر بن دينار وخيثمة وغيرهم وقوله لا نعلم لهم مخالفاً في الصحابة أخبار عن هله والافقه حكى الخطابي في معالم السبق عن عبد الله بن عمر انه رخص في الصلاة في المقبرة وحكى أبضاع الحسن انه صلى في المقبرة وقد ذهب الى تحريم الصلاة على القبر من أهل البيت المنصور بالله والهادوية وصرحوا بعدم صحتها ان وقعت فيها وذهب الشافعي الى الفرق بين المقبرة

(١) وبشرط في المسح عليهما أن يكون أدخل رجله وهما طاهران وبالجملة فقد تواتر هذا عن المنبوشة الشارع صلى الله عليه وآله وسلم من فعله وقوله وقال الامام أحمد فيه أربعون حديثاً وقال ابن حاتم انه رواه عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم من الصحابة أحد وأربعون رجلاً وقال ابن منبذة غمانون رجلاً وقل ابن المنذر ان كل من روى منهم انكاره فقد روى عنه اثباته وانكاراً أبي هريرة على المسح باطل كما ذكره أحمد وما روى عن عائشة وابن عباس فقد افكروا الحفاظ وروا عنهم خلافه وكذلك ما روى عن علي رضى الله عنه انه قال سبق الكتاب الخفين فهو منقطع فقد روى هذه مسلم والنسائي القول بالمسح عليهما بعد موته صلى الله عليه وآله وسلم وقد روى الامام المهدى في البحر عن علي القول بمسح الخفين وقد وردت في المسح ثلاثة أيام للمسافر ويوم واحد للمقيم كما ثبت عنه صلى الله عليه وآله وسلم لما سئل عن المسح على الخفين قال للمسافر ثلاثة أيام والمقيم يوماً وهذا الحديث في اعلام الموقعين أنظر الروضة النذبية لسيدى الوالدان محمد السيد نور الحسن خان ولد المؤلف سله الله تعالى

بعد كمال الطهر الساترين لحل الفرض وهو اقدم بكعبيه من كل الجوانب وقد تكاثرت الروايات بالطرق المتعددة عن
الصحابه رضي الله عنهم الذين كانوا لا يفارقون النبي صلى الله عليه وآله وسلم سقرا ١٩ ولا حضرا وقد صرح جمع من

الحفاظ بتواتره وجمع بعضهم رواته بخافزوا الثمانين منهم العشرة المشرة وعن الحسن البصري حدثني سبعون من الصحابة بالمسح على الخفين واتفق العلماء على جوازه خلافا للخوارج كبتهم الله تعالى لان القرآن لم يرد به وللشيعة قائلهم الله تعالى لان عليا امتنع منه ويرد عليهم عنه عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم وتواتره على قول بعضهم وأما ما ورد عن علي فلم يرد عنه باستناد موصول ثبت بمثله كما قاله البيهقي وقد قال الكرخي أخاف الكفر على من لا يرى المسح على الخفين وليس بمسوخ لحديث المغيرة في غزوة تبوك وهي آخر غزواته صلى الله عليه وآله وسلم والمائدة نزات قبلها في غزوة المريسيع فامن النسخ للمصح ويؤيده حديث جرير رضي الله عنه انه رأى النبي صلى الله عليه وآله وسلم مسح بعد المائدة ونقل ابن المنذر عن ابن المبارك أنه قال ليس في المسح على الخفين عن الصحابة اختلاف لان كل من روى عنه منهم انكاره فقد روى عنه اثباته وقال ابن عبد البر لا أعلم روى عن أحلمن

المنبوشة وغيرها فقال اذا كانت محتاطة بطم الموق وصديدهم وما يخرج منهم لم تجز الصلاة فيها للنجاسة فان صلى رجل في مكان طاهر منها أجزأته والى مثل ذلك ذهب أبو طالب وأبو العباس والامام يحيى من أهل البيت وقال الرافعي أما المقبرة فالصلاة مكرهة فيها بكل حال وذهب الثوري والاوزاعي وأبو حنيفة الى كراهة الصلاة في المقبرة ولم يفرقوا كما فرق الشافعي ومن معه بين المنبوشة وغيرها وذهب مالك الى جواز الصلاة في المقبرة وعدم الكراهة والاحاديث ترد عليه وقد احتج به بعض أصحابه بما يقضى منه الحب فاستدل له بأنه صلى الله عليه وآله وسلم صلى على قبر المسكينة السوداء وأحاديث النهي المتواترة كما قال ذلك الامام لا تقصر عن الدلالة على التحريم الذي هو المعنى الحقيقي له وقد تقر في الاصول ان النهي يدل على فساد المنهي عنه فيكون الحق التحريم والبطالان لان الفساد الذي يقتضيه النهي هو المارد للبطالان من غير فرق بين الصلاة على القبر وبين المقابر وكل ما صدق عليه لفظ المقبرة وأما الحمام فذهب أحمد الى عدم صحة الصلاة فيه ومن صلى فيه أعاد أبدا وقال أبو قولا يصلي في حمام ولا مقبرة على ظاهر الحديث والى ذلك ذهب الظاهرية وروى عن ابن عباس انه قال لا يصلي الى حسن ولا في حمام ولا في مقبرة قال ابن حزم ما نهى ابن عباس في هذا المخالف من الصحابة وروينا مثل ذلك عن نافع بن جبير بن مطعم وابراهيم الغصني وخيثمة والعلامة بن زياد عن أبيه قال ابن حزم ولا تحمل الصلاة في حمام سواء في ذلك مبدأ بابه الى جميع حدوده ولا على سطحه وسقف مستوقده وأعلى حيطانه خربا كان أو قائما فان سقط من بيانه شيء يسقط عنه اسم حمام جازت الصلاة في أرضه حينئذ انتهى وذهب الجمهور الى صحة الصلاة في الحمام مع الطهارة وتكون مكرهة وتمسكوا به ومات نحو حديث أينما دركت الصلاة فصل وجلا انتهى على حمام متنجس والحق ما قاله الاولون لان أحاديث المقبرة والحمام مخصصة لذلك العموم وحكمة المنع من الصلاة في المقبرة قبل هو ما تحت المصل من النجاسة وقيل لحرمة الموق وحكمة المنع من الصلاة في الحمام انه يكثر فيه النجاسات وقيل انه ماوى الشيطان (وعن أبي مرثد الغنوي قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم لا تصلوا الى القبور ولا تجلسوا عليها رواه الجماعة الا البخاري وابن ماجه) الحديث يدل على منع الصلاة الى القبور وقد تقدم الكلام في ذلك وعلى منع الجلوس عليها وظاهر النهي التحريم وقد أخرج مسلم من حديث أبي هريرة بلفظ لا تجلس احدكم على جرة فتهرق ثيابه فتلصص الى جلده خيرا من أن يجلس على قبر أخيه وروى عن مالك انه لا يكره القعود عليها ونحوه قال وانما النهي عن القعود لفضاء الحاجة

فقه السلف انكاره الا عن مالك مع ان الروايات الصحيحة عنه مصرحة بآنيته وقال ابن المنذر اختلف العلماء أيهما أفضل المسح على الخفين أو نزعهما وغسل القدمين والذي أختره ان المسح أفضل لاجل من طعن فيه من أهل البدع من الخوارج والرافض قالوا حيا ما طعن فيه المخالفون من السني أفضل من تركه انتهى وقال النووي صرح جمع من الأصحاب بأن

الفصل أفضل بشرط أن لا يترك المسح رغبة عن السنة كما قالوه في تفضيل القصر على الاغنام (وان عبد الله بن عمر قال) أباه
(عمر) أي ابن الخطاب كما وصلي (عن ذلك) أي عن مسح النبي صلى الله عليه وآله وسلم على الخفين (فقال) عمر رضي الله عنه
(نعم) مسح صلى الله عليه وآله وسلم على ٢٠ الخفين (إذا حدث شيئا) بعد عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم فلا تنال عنه

غيره) لثقله قال في الفتح
ففيه دليل على ان لاصفات
الموجبة للترجيح اذا اجتمعت
في الراوي كانت من جملة
القرائن التي اذا حقت خبر
الواحدة قامت مقام الاثنا عشر
المتعددة وقد يفيد العلم عند
البعض دون البعض وعلى ان
عمر كان يقبل خبر الواحد وما
نقل عنه من التوقف انما كان
عند وقوع ريبه في بعض
المواضع واحتج به من قال
بتفاوت رتب العدالة ودخول
الترجيح في ذلك عند التعارض
ويمكن ابداء الفارق في ذلك بين
الرواية والتهمة وفيه تعظيم
عظيم من عمر له وفيه أن
العصاة قد يخفى عليه من
الامور الجلية في الشرع ما يطلع
عليه غيره انتهى وقد اخرج
الحديث الامام احمد من طريق
أخرى عن ابن عمر قال رأيت
سعد بن أبي وقاص يمسح على
خفيه بالعراق حين توطأ
فأنكرت ذلك عليه فلما اجتمعنا
عنه سألنا عن ذلك فأنكر
وذكر القصة ورواه ابن
خزيمة عن ابن عمر نحوه وفيه
ان عمر قال كما ونحن مع نبينا
صلى الله عليه وآله وسلم فمسح على

وفي الموطأ عن علي بن ابي طالب
أنه كان يتوسد القبور ويصطحب عليها في البخاري ان يزيد بن
ثابت أخا يزيد بن ثابت كان يجلس على القبور وقال انما كره ذلك لمن أحدث عليها وفيه
عن ابن عمر انه كان يجلس على القبور وقد صحت الاحاديث القاضية بالمنع ولا جهة في
قول أحد لا سيما اذا كان معارضاً للثابت عنه صلى الله عليه وآله وسلم وقد اخرج أبو داود
والترمذي وصححه وابن ماجه وابن حبان والحاكم من حديث جابر بلطفه في أن
يخص القبور ويبنى عليه وأن يكتب عليه وأن يوطأ وهو في صحيح مسلم بدون الكتابة
وقال الحاكم الكتابة في شرط مسلم والجلوس لا يكون غالباً الا مع الوطأ وعن ابن عمر قال
قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم اجعلوا من صلاتكم في بيوتكم ولا تتخذوها قبوراً
رواه الجماعة الا ابن ماجه قوله من صلاتكم قال القرطبي من التبعية والمراد
النوافل بدليل ما رواه مسلم من حديث جابر مرفوعاً اذا قضى أحدكم الصلاة في مسجده
فليجعل لبيته نصيباً من صلاته وقد حكى القاضي عياض عن بعضهم ان معناه اجعلوا
بعض فراضكم في بيوتكم لا تقدي بكم من لا يخرج الى المسجد من نسوة وغيرهن قال
الحافظ وهذا وان كان محتملاً لكن الاول هو الراجح وقد باغ الشيخ محي الدين فقال
لا يجوز حمله على الفريضة قوله ولا تتخذوها قبوراً الا القبور ليست تجعل للعبادة وقد
استنبط البخاري من هذا الحديث كراهية الصلاة في المقابر ونأزعه الامام علي فقال
الحديث دال على كراهية الصلاة في القبور لا في المقابر ويذهب بأن الحديث قد ورد بلطف
المقابر كما رواه مسلم من حديث أبي هريرة بلطف لا تجعلوا بيوتكم مقابر وقال ابن التين
تأوله البخاري على كراهية الصلاة في المقابر وتأوله جماعة على انه اغماضه القدر الى
الصلاة في البيوت اذا الموقف لا يصلحون في بيوتهم وهي القبور وقال فاما جواز الصلاة في
المقابر أو المنع منه فليس في الحديث ما يؤخذ منه ذلك قال الحافظ ان أراد لا يؤخذ
بطريق المنطوق فمسلم واراد في ذلك مطلقاً فلا وقيل يحتمل ان المراد لا تجعلوا
البيوت وطناً للنوم فقط لا تصلحون فيها فان النوم أخو الموت والميت لا يصلي وقيل يحتمل
أن يكون المراد ان من لم يصل في بيته جعل نفسه كالقبر ويؤيده ما رواه مسلم
مثل البيت الذي يذكر الله فيه والبيت الذي لا يذكر الله فيه كمثل الحي والميت قال
الخطابي وأما من تأوله على النهي عن دفن الموقف في البيوت فليس بشيء قد دفن رسول
الله صلى الله عليه وآله وسلم في بيته الذي كان يسكنه أيام حياته وتعبه الكرماني بأن قال
اعل ذلك من خصائصه وقد روى ان الانبياء يدفنون حيث يموتون كما روى ذلك ابن ماجه
اسناد فيه حسين بن عبد الله الهاشمي وهو ضعيف وله طريق أخرى مرسله قال الحافظ

خفافاً لا ترى بذلك بأساً وانما أنكر ابن عمر على سعد مع قدم صحبه وكثرة روايته لانه خفي عليه
فما اطلع عليه غيره وأنكر عليه مسحه في الحظ كما هو ظاهر رواية الموطأ من حديث نافع وعبد الله بن دينار انهما أخبرا ان
ابن عمر قدم الكوفة على سعد وهو أميرها فآدم مسح على الخفين فأنكر ذلك عليه فقال له سعد سل أباك فذكر القصة وأما في

السفر فقد كان ابن عمر يعلمه ورواه عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم كما رواه ابن أبي خزيمة في تاريخه الكبير وابن أبي شيبة في مصنفه من رواية عاصم بن سالم عنه رأيت النبي صلى الله عليه وآله وسلم يمسح على الخفين بالماء في السفر ورواه هذا الحديث السبعة ما بين مصري ومدني وفيه رواية تالبي عن تالبي وصحابي عن ٢١ صحابي والتحديث به - يفة الجمع

والافراد والعنفئة ولم يخرج به البخاري في غير هذا الموضع ولم يخرج مسلم في المسح الا لعمر بن الخطاب فهذا الحديث من افراد البخاري وأخرجه النسائي في الطهارة أيضا (عن عرو بن أمية الضمري) الصحابي المتوفى بالمدينة سنة ستين (رضي الله عنه انه رأى النبي صلى الله عليه وآله وسلم يمسح على الخفين) والسنة أن يمسح على أعلاهما بل هو أفضل من المسح على الأسفل اضعف أحاديثه ورواه هذا الحديث الستة ما بين مصري وكوفي ومدني وفيه ثلاثة من التابعين والتحديث والعنفئة والاخبار وأخرجه النسائي وابن ماجه في الطهارة (وعنه) أي عن عرو بن أمية (رضي الله عنه قال رأيت النبي صلى الله عليه وآله وسلم يمسح على عمامته) بعد مسح الناصية كما في رواية مسلم أو بعضها أو على عمامته فقط مقتصر عليها (و) كذا رأيت يمسح على (خفيه) أي في الوضوء والاقتصار على المسح على العمامة هو مذهب الامام أحمد (١) لكن بشرط أن يعم بعد كالطهارة ومثقة نزاعها بأن

فإذا حمل دفنه في بيته على الاختصاص لم يعد منهي غيره عن ذلك بل هو متجه لان استقرار الدفن في البيوت ربما صيرها مقابر قصير الصلاة فيها مكرهه وافظ أي هريرة عند مسلم أصرح من حديث الباب وهو قوله لا تجعلوا أيوتكم مقابر فان ظاهره يقتضي النهي عن الدفن في البيوت مطلقا انتهى وكان البخاري أشار بترجمة الباب بقوله باب كراهة الصلاة في المقابر الى حديث أبي سعيد الملقب بالمرسلين على شرطه (وعن جندب بن عبد الله البجلي قال سمعت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قبل أن يموت بخمس وهو يقول ان من كان قبلكم كانوا يتخذون قبورا أنبياءهم وصالحهم مساجدا الا فلا تتخذوا القبور مساجدا اني أنما كم عن ذلك رواه مسلم) الحديث أخرجه النسائي أيضا وفي الباب عن عائشة عند الشيخين والنسائي وعن أبي هريرة عند الشيخين وأبي داود والنسائي وعن ابن عباس عند أبي داود والترمذي وحسنه وله حديث آخر عند الشيخين والنسائي وعن اسامة بن زيد عند أحمد والطبراني باسناد جيد وعن زيد بن ثابت عند الطبراني باسناد جيد أيضا وعن ابن مسعود عند الطبراني باسناد جيد أيضا وعن أبي عبيدة بن الجراح عند البزار وعن علي عند البزار أيضا وعن أبي سعيد عند البزار أيضا وفي اسناده عمر بن صهبان وهو ضعيف وعن جابر عند ابن عدي والحديث يدل على تحريم اتخاذ قبورهم وقبر غيرهم مسجدا خوفا من المبالغة في تعظيمه والاقتتان به وربما أدى ذلك الى الكفر كما جرى لكثير من الامم الخالية ولما احتاجت الصحابة رضي الله عنهم والتابعون الى الزيادة في مسجد رسول الله صلى الله عليه وسلم حين كثرت المسلمون وامتدت الزيادة الى أن دخلت بيوت أمهات المؤمنين فيه وفيها حجرة عائشة مدفون رسول الله صلى الله عليه وسلم وصاحبيه أبي بكر وعمر بنوا على القبر حيطا فامر نفقة مستديرة حوله لئلا يظهر في المسجد فيصلي اليه العوام ويؤدي الى المحذور ثم بنوا جدارين من ركني القبر الشماليين حرقوهما حتى التقيا حتى لا يتمكن أحد من استقبال القبر وقد روى ان النهي عن اتخاذ القبور مساجدا كان في مرض موته قبل اليوم الذي مات فيه بخمسة أيام وقد جعل بعضهم الوعيد على من كان في ذلك الزمان لقرب العهد بعبادة الاوثان وهو تقيد بلا دليل لان التعظيم والاقتتان لا يختصان بزمان دون زمان وقد يؤخذ من قوله كانوا يتخذون قبورا أنبياءهم مساجدا في حديث الباب وكذلك قوله في حديث ابن عباس عند أبي داود والترمذي بلفظ والمتخذين عليها المساجد ان محل الذم على ذلك أن تتخذ المساجد على القبور بعد ذلك فن لا يؤخذ المساجد ولا جعل القبر في جانيه

تكون بمنزلة كعمائم العرب لانه عضو يسقط مرضه في التيمم بخاز المسح على حاتله كالقدمين ووافق أحمد على ذلك

(١) والحاصل انه قد ثبت المسح على الرأس وحده وعلى العمامة وحدها وعلى الرأس والعمامة والكل صحيح ثابت منه ووص

معتد بالسنة الثابتة كما بسط ذلك في الروضة الندية فراجعها يا سيد نور الحسن خان

الأوزاعي والثوري وأبو نوري وابن خزيمة وأقول الحديث ساكت عن هذه الأقوال الصواب في العمل به الاقتصار على
ظاهره والمقام من المعارك وروى عن أنس أنه مسح على القلنسوة قال القسطلاني ونحوه صل سنة مسح جميع الرأس عندنا
بتكميله على العمامة عند عشر ٢٢ رابعها أو عند عدم ارادة نزعهما وتقول الاصيلي ان ذكر العمامة في هذا

ليدقن فيه واقف المسجد أو غيره وليس بداخل في ذلك قال العراقي والظاهر انه لا فرق
وانه اذا بنى المسجد لقصد أن يدقن في بعضه أحد فهو داخل في الالعنة بل يحرم الدفن في
المسجد وان شرط أن يدقن فيه لم يصح الشرط لخالفته اقتضى وقفه مسجداً والله أعلم
انتهى واستنبط البيضاوي من علة التعظيم جواز اتخاذ القبور في جوار الصلوات بقصد
التبرك دون التعظيم وروى أن قصيد التبرك تعظيم (وعن أبي هريرة قال قال رسول الله
صلى الله عليه وآله وسلم صلوا في مراض الغنم ولا تصلوا في اعطان الابل رواه أحمد
والترمذي وصححه) الحديث أخرجه أيضا ابن ماجه وفي الباب عن جابر بن سمرة عند
مسلم وعن البراء عند أبي داود وعن سبرة بن معبد عند ابن ماجه وعن عبد الله بن مغفل
عند ابن ماجه أيضا واللفظ في وعن ابن عمر عند ابن ماجه أيضا وعن أنس عند الشيخين
وعن أسيد بن حضير عند الطبراني وعن سفيان الغطفي عند الطبراني أيضا وفي اسناده
جابر الجعفي ضعفه الجمهور وروثقه شعبة وسفيان وعن طلحة بن عبد الله عند أبي يعلى في
مسنده وعن عبد الله بن عمرو بن العاص عند أحمد وفي اسناده ابن أبي عمير وله حديث آخر
عند الطبراني وعن عتبة بن عامر عند الطبراني ورجال اسناده ثقات وعن يعقوب الجعفي
المعروف بذي الغرة عند أحمد والطبراني ورجال اسناده ثقات قوله في مراض الغنم جمع
مرض بفتح الميم وكسر الباء الواحدة وآخره ضاده مبهمة قال الجمهور المرض للغنم
كلها معطن لا لابل واحد هار مرض مثال مجلس قال وروى مرض الغنم والبقر والفرس مثل
بروك الابل وحنوم الطير قوله في اعطان الابل هي جمع عطن بفتح العين والطاء المهملتين
وفي بعض الطرق معاطن وهي جمع معطن بفتح الميم وكسر الطاء قال في النهاية العطن
مبوك الابل حول الماء والحديث يدل على جواز الصلاة في مراض الغنم وعلى تحريمها في
معاطن الابل واليه ذهب أحمد بن حنبل فقال لا تصح بحال وقال من صلى في عطن ابل
أعاد أبدا وسئل مالك عن لا يبيد الا عطن ابل قال لا يصلي فيه قيل فان بسط عليه ثوبا قال
لا وقال ابن حزم لا تحل في عطن ابل وذهب الجمهور الى حل النسي على الكراهة مع عدم
النجاسة وعلى التحريم مع وجودها وهذا انما يتم على القول بأن علة النسي هي النجاسة
وذلك متوقف على نجاسة أبوال الابل وازبالها وقد عرفت ما قدمنا فيه ولوسلنا النجاسة
فيه لم يصح جعلها علة لان العلة لو كانت النجاسة لما اختلف الحال بين اعطان او بين
مراض الغنم اذ لا قال بالفرق بين ارواث كل من الجفنين وابوالها كما قال العراقي وأيضا
قد قيل ان حكمه النسي ما فهم من النجور فربما انفرت وهو في الصلاة فتؤدي الى قطعها
أو أذى يحصل له منها أو تشوش الخاطر الملهي عن التشوع في الصلاة وبهذا عمل

الحديث من خطا الأوزاعي
خطا لأنه زيادة من ثقة غير منافيا
لغيره فتقبل ورواه هذا الحديث
السبعة ما بين مروزي وشي
ومدني وفيه التحديث والاختبار
والعنينة (عن المعبرين
شعبة رضى الله عنه قال كنت
مع النبي صلى الله عليه وآله
(وسلم في سفر) في رجب سنة تسع
في غزوة تبوك (فأهويت) أي
مددت يدي أو قصدت أو أشرت
أو أومأت (لأنزع خفيه) صلى
الله عليه وآله وسلم ففعل
دعهما) أي الخفين (دنى
أدخلتهما) أي الرجلين حال
كونهما (طاهرتين) من الخدين
والشعبيين وهما طاهرتان ثم
أحدث (فمسح عليهما) ولا يخفى
بخزيمة وجبان انه صلى الله
عليه وآله وسلم أرخص للمساقر
ثلاثة أيام ولياليين وللمقيم يوما
وليله اذا نظهر فلبس خفيه أن
يمسح عليهما ما أي من الحديث
بعد اللبس لأن وقت المسح يدخل
بابه بدء الحديث على الرابع
فاعتبرت مدته منه واختار في
المجموع قول أبي نوري وابن
المثذر ان ابتداء المسح من المسح
لأن قوة الاحاديث قطعها
وحديث ابن خزيمة وجبان هذا

موافق لحديث الباب في الدلالة على اشتراط الطهارة الكاملة عند اللبس ولم يخرج البخاري في هذا
الكتاب ما يدل على توقيت المسح وقد قال به الجمهور ولحديث الذي قدمته وحديث مسلم وغيره وخالف المالكية في المشهور (١)
(١) والاحاديث لا دلالة لها على عدم التوقيت بل ناطقة بالتوقيت فلا اعتداد بمخالفة المالكية في المشهور فانهم

عندهم فلم يجعلوا للمسح نافية بأيام مطلقا بل مسح عليه ما لم يخلعه أو يجب على المسح غسل ورواه هذا الحديث كلهم كوفيون وفيه رواية التابعي الكبير عن القابعي والعننة والتحديث (عن عمرو بن أمية رضي الله عنه انه رأى النبي صلى الله عليه وآله وسلم يحترق بالحمام والزاي المشددة أي يقطع (من كنف شاة) ٢٣ زاد البخاري في الاطعمة من طريق معمر عن الزهري يا كل منها

(فدعى الى الصلاة) والذي دعاه

اليه باللال كما رواه النسائي عن

أم سلمة (فألقى) النبي صلى الله

عليه وآله وسلم (السكين) وعن

الزهري قالها والسكين (فصلى

ولم يتوضأ) وزاد البيهقي عن أبي

اليمان في آخر الحديث قال

الزهري فذهبت تلك الأي القصة

في الناس ثم أخبر رجال من

أصحاب النبي صلى الله عليه وآله

وسلم ونساء من أزواجه ان النبي

صلى الله عليه وآله وسلم قال

توضأ مما مست النار قال فكان

الزهري يرى ان الامر بالتوضوء

مما مست النار ناسخ لاحاديث

الاباحية لان الاباحية سابقة

وعورض به حديث جابر قال كان

آخر الامر من رسول الله صلى

الله عليه وآله وسلم ترك الوضوء

مما مست النار رواه أبو داود

والنسائي وغيرهما وصححه ابن

خزيمة وابن حبان وغيرهما

مكن قال أبو داود وغيره ان

المراد بالامر هنا الشأن والقصة

لاما قابل النهي وان هذا الملفظ

مختصر من حديث جابر المشهور

في قصة المرأة التي صنعت للنبي

صلى الله عليه وآله وسلم شاة

النهي أصحاب الشافعي وأصحاب مالك وعلى هذا في فرق بين كون الابل في معاطنها وبين غيبتها عنها اذ يؤمن زعموها حديثا ويرشد الى صحة هذا حديث ابن مغفل عند أحمد باسناد صحيح بلغة لاتصلوا في اعطان الابل فانها اخلفت من الجن الاترون الى عيونها وهيئةها اذ انقرت وقد يحتفل ان علة النهي ان يجابها الى معاطنها بعد شروعه في الصلاة فيقطعها أو يستمر فيها مع شغل خاطره وقيل لان الراعي يول بينها وقيل الحكمة في النهي كونها اخلفت من الشياطين ويدل على هذا أيضا حديث ابن مغفل السابق وكذا عند النسائي من حديثه وعند أبي داود من حديث البراء وعند ابن ماجه باسناد صحيح من حديث أبي هريرة اذا عرفت هذا الاختلاف في العلة تبين لك ان الحق الوقوف على مقتضى النهي وهو التحريم كما ذهب اليه أحد الظاهريين وأما الامر بالصلاة في مراض الغنم فأمر باباحية ليس للوجوب قال العراقي انفاقا وانما عليه صلى الله عليه وسلم على ذلك لئلا يظن ان حكمها حكم الابل أو أنه أخرج على جواب السائل حين سأله عن الامرين فأجاب في الابل بالنسج وفي الغنم بالاذن وأما الترغيب المذكور في الاحاديث بلغة فانها بركة فهو انما ذكره لثبوتها عن حكم الابل كما وصف أصحاب الابل بالغلط والقسوة ووصف أصحاب الغنم بالتيكينة (فائدة) ذكر ابن حزم ان احاديث النهي عن الصلاة في اعطان الابل متواترة قبل وتواتر بوجوب العلم

(وعن زيد بن جبير عن داود بن حصين عن نافع عن ابن عمر ان رسول الله صلى الله عليه

وآله وسلم نهى أن يصلى في سبعة مواطن في المذيلة والمجزرة والمقبرة وقارعة الطريق

وفي الحمام وفي اعطان الابل وفوق ظهر بيت الله رواه عبد بن حميد في مسنده وابن ماجه

والترمذي وقال اسنده ليس بذلك القوى وقد تكلم في زيد بن جبير من قبل حفظه

وقد روى الليث بن سعد هذا الحديث عن عبد الله بن عمر العمري عن نافع عن ابن عمر

عن النبي صلى الله عليه وسلم مثله قال رحدث ابن عمر عن النبي صلى الله عليه وسلم أشبه

وأصح من حديث الليث بن سعد والعمري ضعفه بعض أهل الحديث من قبل حفظه

الحديث في اسناد الترمذي زيد بن جبير وهو ضعيف كما قال الترمذي قال البخاري وابن

معين زيد بن جبير متروك وقال أبو حاتم لا يكتب حديثه وقال النسائي ليس بثقة وقال

ابن عدي عامة ما روي لا يتابع عليه وقال الحافظ في التلخيص انه ضعيف جدا وفي

اسناد ابن ماجه عبد الله بن صالح وعبد الله بن عمر العمري وهما ضعيفان قال ابن أبي

حاتم في العلل هما جيبا يعنى الحديثين واهيان وصحح الحديث ابن السككن وامام الحرمين

فا كل منها ثم توضأ وصلى الظهر ثم أكل منها وصلى العصر ولم يتوضأ فيصمحل أن تكون هذه القصة وقعت قبل الامر بالتوضوء

مما مست النار وان وضوءه للصلاة الظهر كان عن حدث لا بسبب الا كل من الشاة وحكى البيهقي عن عثمان الدارمي انه قال

لما اختلفت احاديث الباب ولم يتبين الرابع منها انظر فالي ما عمل به الخلفاء الراشدون بعد النبي صلى الله عليه وآله وسلم فربما

فيه أحد الجانبين وارتضى النووي هذا في شرح المذهب وقال وأقرب ما يستروح اليه قول الخلقاء الراشدين وجاهل العصابة وما دل عليه الخبران هو القول القديم وهو أن مكان شاذ في المذهب فهو قوى في الدليل وقد اختاره جماعة من محقق المحدثين وأنا نحن اعتمد بحملته انتهى ٢٤ وقال أيضا كان الخلاف فيه معروفا بين العصابة والتابعين ثم استقر

الاجماع على أنه لا وضوء مما مست النار الا ما ذكر من لحوم الابل وقال المهلب كانوا في الجاهلية قد التوا قلة النار فأمروا بالوضوء مما مست النار فلبت تقرررت النظافة في الاسلام وشاعت نسخ الوضوء تيسيرا على المسلمين وجمع الخطابي بوجه آخر وهو أن أحاديث الامر بمحولة على الاستصحاب لاهل الوجوب واستنبط من هذا الحديث جواز قطع اللحم بالسكين ورواه السبعة ثلاثة مصريون وثلاثة مدنيون وفيه التصديت والاختبار والعنينة وليس لعمرو بن أمية رواية في هذا الكتاب الا هذا والحديث في المسح وأخرج البخاري الحديث أيضا في الصلاة والجهاد والاطعمة والنسائي في الواية وابن ماجه في الطهارة (عن سويد بن النعمان) الاوسى المدني صحابي شهد أحد أو ما بعدها وليس له في البخاري سوى هذا الحديث ولم يرو عنه سوى بشير بن يسار (رضي الله عنه) وسويد بن بضم السين وفتح الواو ونعمان بضم النون (انه خرج مع رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم عام خيبر) غير منصرف

وقد تقدم الكلام في المقبرة والحمام واعطان الابل وما فيها من الاحاديث الصحيحة قوله المزبلة في الفئتان فتح الموحدة وضعها احكامها الجوهرى وهى المكان الذى يلقى فيه الزبل قوله والمجزرة بفتح الزاى المكان الذى ينحرف فيه الابل وتذبح فيه البقر والغنم قوله وقارة الطريق قيل المراد به أعلى الطريق وقيل صدره وقيل ما برز منه والحديث يدل على تحريم الصلاة في هذه المواطن وقد اختلف في العلة في النهى أما في المقبرة والحمام واعطان الابل فقد تقدم الكلام في ذلك وأما في المزبلة والمجزرة فلكونهما محلا للنجاسة فتحرم الصلاة فيهما من غير حائل اتفاقا ومع الحائل فيه خلاف وقيل ان العلة في الجزرة كونها صاوى الشياطين ذكر ذلك عن جماعة اطاعوا على ذلك وأما في قارة الطريق فلما فيها من شغل الخطاير المؤدى الى ذهاب المشيوع الذى هو سر الصلاة وقيل لانها مظنة للنجاسة وقيل لان الصلاة فيها شغل لحق النار وهذا قال أبو طالب انه لا تصح الصلاة فيها ولو كانت واسعة قال لاقتضاء النهى الفساد وقال المؤيد بالله والمنصور بالله لا تكره في الواسعة اذا ضرر لان العلة عندهما الاضرار بالماء وأما في ظهر الكعبة فلانه اذا لم يكن بين يديه سترة ثابته تستر له تصح صلاته لانه متصل على البيت لا الى البيت وذهب الشافعى الى الصحة بشرط أن يستقبل من بناءها قد وثلى ذراع وعقد أجي - نيفة لا يشترط ذلك وكذا قال ابن سريج قال لانه كاستقبل العرصة لو هدم البيت والعميان بالله (فائدة) قال القاضى أبو بكر بن العربي والمواضع التى لا يصلى فيها ثلاثة عشر فذكر السبعة المذكورة في حديث الباب وزاد الصلاة الى المقبرة والى جدار مرحاض عليه نجاسة والكعبة والبيعة والى القائيل وفى دار العذاب وزاد العراقى الصلاة فى الدار المعصوبة والصلاة الى النائم والمحدث والصلاة فى بطن الوادى والصلاة فى الارض المعصوبة والصلاة فى مسجد الضرار والصلاة الى التنوير فصارت تسعة عشر موضعا ودليل المنع من الصلاة فى هذه المواطن أما السبعة الاولة فلما تقدم وأما الصلاة الى المنيرة فلحديث النهى عن اتخاذ القبور مساجد وقد تقدم وأما الصلاة الى جدار مرحاض فلحديث ابن عباس فى سبعة من العصابة بلفظ نهى عن الصلاة فى المسجد فجاءه حش أخرجه ابن عدى قال العراقى ولم يصح اسناده وروى ابن أبى شيبة فى المصنف عن عبد الله بن عمرو انه قال لا يصلى الى الحش وعن على قال لا يصلى فجاءه حش وعن ابراهيم كانوا يكرهون ثلاثة أشياء فذكر منها الحش وفى كراهة استقباله خلاف بين الفقهاء وأما الكعبة والبيعة فروى ابن أبى شيبة

للعمية والتأنيث وميت باسم رجل من العماليق اسمه خبير نزلها (حتى اذا كانوا) الرسول فى وأصحابه (بالصبيان) بالمد (وهى ادنى) أى أسفل (خيبر) وطرفها مما يلي المدينة وعند البخاري فى الاطعمة وهى على روضة من خيبر وقال أبو عبيد الله كرى فى مهمم البلدان وهى على برىد بين البخاري فى موضع آخر من حديث ابن عيينة ان هذه الزيادة من قول يحيى بن سعيد أدرجت (فصل) النبى صلى الله عليه وآله وسلم ولعمري نزل فصل (العصر

ثم قال (الزاد) جمع زاد وهو ما يتوكل في السفر وفيه جمع الرفقاء على الزاد في السفر وان كان بعضهم أكثر كالأول وفيه جعل
 الزاد في الاسفار وان ذلك لا يقدح في التوكل واستنبط منه المهاب ان الامام يأخذ المتكبرين باخراج الطعام عند قلته
 ايده ومن اهل الحاجة وان الامام ينظر لاهل العسكر فيجمع ٢٥ الزاد ليصيب منه من لازاد معه (فلم يوثق
 الا بالسويق فأمر به) أي

بالسويق (فقرى) مبنيا
 للمنعول ويجوز تخفيف الراء
 أي لبالماء لما لحقه من اليأس
 (فا كل رسول الله صلى الله عليه
 وآله وسلم) منه (وأكلنا) منه
 وزاد في رواية وشربنا أي من
 الماء أو من مانع السويق (ثم
 قام الى صلاة المغرب فمضى)
 قبل الدخول في الصلاة
 (ومضمنا) كذلك وفائدة
 المضمضة من السويق وان كان
 لا يسمي لانه تحتبس بقاياها بين
 الاسنان ونواحى الفم فيشغله
 تتبعه عن امر الصلاة وهذا يدل
 على استحباب المضمضة بعد
 الطعام (ثم صلى ولم يتوضأ)
 بسبب كل السويق قال الخطابي
 فيه دليل على أن الوضوء
 مما استأنس منسوخ لانه
 متقدم وخير كانت سنة سبع
 قلت لادلالة فيه لان أبا هريرة
 حضر بعد فتح خيبر وروى
 الامر بالوضوء كما في مسلم وكان
 يتقى به بعد النبي صلى الله عليه
 وآله وسلم واستدل به البخاري
 على جواز صلاتين فأكثر بوضوء
 واحد ورواه هذا الحديث
 الخمسة كلهم أم لا فقهاه كبار
 مديون الاشيج البخاري وفيه

في المصنف عن ابن عباس انه كره الصلاة في الكنيسة انما كان فيها تصاوير وقدر وبت
 الكراهة عن الحسن ولم ير الشعبي وعطاء بن أبي رباح بالصلاة في الكنيسة والبيعة
 بأسا ولم ير ابن سيرين بالصلاة في الكنيسة بأسا وصلى أبو موسى الأشعري ومهر بن
 عبد العزيز في كنيسة ولعل وجه الكراهة ما تقدم من اتخاذهم لقبور أنبيائهم
 وصلواتهم مساجد لانها تصير جميع البيع والمساجد مظنة لذلك وأما الصلاة الى
 القبائل فحديث عائشة الصحيح انه قال لها صلى الله عليه وسلم أزيل عني قرامك هذا
 فانه لا تزال تصاويره تعرض لي في الصلاة وكان لها سترة غطاء وأما الصلاة في دار
 العذاب فلما عند أبي داود من حديث علي قال نهاني جبري أن أصلي في أرض بابل لانها
 ملعونة وفي اسناده ضعف وأما الى النائم والمتحدث فهو في حديث ابن عباس عند أبي
 داود وابن ماجه وفي اسناده من لم يسم وأما في بطن الوادي فورد في بعض طرق حديث
 الباب بدل المقبرة قال الحافظ وهي زيادة طائلة لا تعرف وأما الصلاة في الارض الموصوبة
 فلما فيها من استعمل مال الغير بغير اذنه وأما الصلاة في مسجد الضرار فقال ابن حزم
 انه لا يجزى أحدا الصلاة فيه لقصة مسجد الضرار وقوله لا تقم فيه أبدا فصيح انه ليس
 موضع صلاة وأما الصلاة الى التنوير فذكرها محمد بن سيرين وقال يث نار روى ابن أبي
 شيبة في المصنف وزاد ابن حزم فقال لا تجوز الصلاة في مسجد يستتر فيه بالله أو برسوله
 أو شيء من الدين أو في مكان يكفر بشيء من ذلك فيه وزادت الهادوية كراهة الصلاة الى
 المحدث والفاسق والسراج وزاد الامام يحيى الجنب والحائض فيكون الجميع ستة
 وعشرين موضعا واستدل على كراهة الصلاة الى المحدث بحديث ذكره الامام يحيى
 في الاتصار بلفظ لا صلاة الى محدث لا صلاة الى جنب لا صلاة الى حائض وقيل
 في الاستدلال على كراهة الصلاة اليه القياس على الحائض وقد ثبت انها تقطع الصلاة
 وأما الفاسق فاهانة كالتباسة وأما السراج فلهذا روى عن التشبيه بعبادة النار والاولى
 عدم التخصيص بالسراج ولا بالتنوير بل اطلاق الكراهة على استقبال النار فيكون
 استقبال التنوير والسراج وغيرهما من أنواع النار قسما واحدا وأما الجنب والحائض
 فلحديث الذي في الاتصار ولما في الحائض من قطعها للصلاة واهل ان القائلين بعبادة
 للصلاة في هذه المواطن أو في أكثرها تمسكوا في المواطن التي صحت أحاديثها بأحاديث
 أيضا أدركت الصلاة فصل ونحوها ووجه لوهاقرينة قاضية بعبادة تأويل الاحاديث
 القاضية بعدم العبادة وقد عرفنا ان أحاديث النهي عن المتبرة والحمام ونحوها خاصة
 فمنع العامة عليها وتمسكوا في المواطن التي لم تصح أحاديثها بالقدح فيها لعدم التعبد
 بما لم يصح وكفاية البراءة الاصلية حتى يقوم دليل صحيح ينقل عنها لاسيما بعد ورود

رواية تابعي عن تابعي والتحديث والاخبار والعنونة وأخرجه
 البخاري في موضعين من كتاب الطهارة وموضعين في الاطعمة وفي المغازي والجهاد وأخرجه الفسافي في الطهارة والولاية وابن
 ماجه (عن) أم المؤمنين (ميمونة رضي الله عنهما ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم أكل عندهما كتفا) أي لحم كتف (ثم صلى

ولم يتوضأ) أي لم يجعله ناقضا للوضوء وهذا الحديث من السادسة وفيه اسمان متعبران وهما تابعايمان بكبروكي وب
 وفي درجته ثلاثة مصريون وثلاثة مدنيون ونبه الاخبار بالجمع والافراد والتحديث والعنعنة وأخرجه مسلم في الامهارن (عن
 ابن عباس رضي الله عنهما ان رسول الله ٢٦ صلى الله عليه وآله وسلم شرب لبنا زاد مسلم ثم دعا بعباءة فغصص

وقال ان له) أي اللبن (دسما)
 بفتحين وهو بانه لعله المضمضة
 من اللبن والدسم ما يظفر به
 اللبن من الدهن ويقاس عليه
 استحباب المضمضة من كل ماله
 دسم ويستنبط منه استحباب
 غسل اليدين للتنظيف ورواة
 هذا الحديث السبعة ما بين
 مصري وبخني ومدني وهو
 أحد الأحاديث التي اتفق
 الشيخان وأبو داود والترمذي
 والنسائي على إخراجها عن شيخ
 واحد وهو قتيبة وفيه التحديث
 والعنعنة وأخرجه مسلم
 والترمذي والنسائي في الطهارة
 وكذا ابن ماجه (عن عائشة
 رضي الله عنها ان رسول الله صلى
 الله عليه وآله وسلم قال اذا نعت
 أحدكم وهو يصلي فليرقد) أي
 فليتم احتياطا لانه عدل بأمر
 محتمل في كتابي وللنسائي من
 طريق أبي يوب عن هشام فليصرف
 أي بعد ان يتم صلاته لانه يقطع
 الصلاة بمجرد النعاس خلافا
 للمذهب حيث جعله على ظاهره (حتى

عمومات قاضية بان كل موطن من مواطن الارض مسجد تصح الصلاة فيه وهذا
 متمم صحيح لا بد منه قوله أشبه وأصح من حديث الليث بن سعد قيل ان قوله من
 حديث الليث صفة لحديث ابن عمر بأنه من حديث الليث الذي هو أصح من حديث
 ابن جبير

• (باب صلاة التطوع في الكعبة) •

(عن ابن عمر قال دخل رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم البيت هو وأسامة بن زيد وبلال
 وعثمان بن طلحة فاعلقوا عليهم الباب فلما فتحوا كنت أول من ولى فلقيت بلالا فسألته
 هل صلى فيه رسول الله صلى الله عليه وسلم قال نعم بين العمودين اليمانيين متفق عليه
 وعن ابن عمر انه قال لبلال هل صلى النبي صلى الله عليه وسلم في الكعبة قال نعم ركعتين
 بين السارين عن يسارك اذا دخلت ثم خرج فصل في وجه الكعبة ركعتين رواه
 أحمد والبخاري) قوله دخل النبي صلى الله عليه وسلم البيت قال الحافظ كان ذلك في
 عام الفتح كما وقع مبينا من رواية يونس بن يزيد عن نافع عند البخاري في كتاب الجهاد قوله
 هو وأسامة وبلال وعثمان زاد مسلم من طريق أخرى ولم يدخلها معهم أحمد ووقع
 عند النسائي من طريق ابن عون عن نافع ومعه الفضل بن عباس وأسامة وبلال وعثمان
 فزاد الفضل ولا حمد من حديث ابن عباس حدثني أخي الفضل وكان معه حين دخلها
 قوله فاعلقوا عليهم الباب زاد مسلم لم فكث فيها مليا وفي رواية فاجافوا عليهم الباب
 طويلا وفي رواية لا يذعوانة من داخل وزاد يونس فكثت فيها طويلا وفي رواية
 فليجزم ما تقول فلما فتحوا في رواية ثم خرج فابتدوا الناس الدخول فسبقتم وفي رواية
 وكنت شابا قويا فبادرت فبدرتهم وأفاد لآزرق في كتاب مكة ان خالد بن الوليد كان على
 الباب يذب الناس عنه قوله بين العمودين اليمانيين وفي رواية بين العمودين المقدمين
 قوله فصل في وجه الكعبة ركعتين وفي رواية للبخاري في الصلاة ان ابن عمر قال فذهب
 علي ان أسأله كم صلى وروى عنه انه قال نسيت ان أسأله كم صلى وقد جمع الحافظ بين

يذهب عنه النوم) فالتعاس سبب للنوم أو سبب للأمر بالنوم واختلاف هل النوم في ذاته حدث أم هو مظنة الحدث (٣) الروايتين

(٣) فأت لا شك ان حالة الصلاة مظنة استرخاء الاعضاء وعدم القدرة على دفع ما يتنفس به الوضوء وقد ثبت في النوم حديث العيين
 وكأه الستة من رواية علي ومعاوية مرفوعة وقد حسنه جماعة من الحفاظ فجعل النوم مظنة للنقص ثم رتب صلى الله عليه وآله
 وسلم على هذه المظنة الجزم عن من نام بأن يتوضأ كما في بعض الروايات الثابتة ولكن وردت أحاديث قاضية بأنه لا ينقص
 الوضوء بالنوم الا اذا نام مضطجعا وهي تقوى بعضها بعضا فتكون مقيدة بما ورد في نقض مطلق النوم فلا ينقص الوضوء
 الا نوم المضطجع وجب اذا تم فانه لا ينقص نوم القاعس ولو لم يكن مضطجعا لا يجتنبه الا بخفت متواليات
 أو متفرقات وعلى هذا يحمل ما ورد ان جماعة من الصحابة كانوا ينامون ثم يصلون ولا يتوضئون وأما ما ورد في بعض الروايات
 انهم كانوا يضعون جنوبهم فيه ولا يصلح للتسكبه في معارضة الجواب الوضوء على من نام مضطجعا ثم الاضطجاع لا يستلزم النوم
 على ان رواية كانوا يضعون الخ تمثبت من وجه يصلح للاحتجاج به انظر السبل الجرار اه السيد نور الحسن خان بهادر سلمه الله

5v

وحضر القلب للعبادة واجتناب المنكر وهاتين الطاعتين وجوازا الدعاء في الصلاة من غير تقييد بشئ معين ورواه هذا الحديث الثمانيون الاشيخ البخاري وجميعه الحديث والاخبار والعنقه وأخرجه مسلم وأبو داود في الصلاة (وعن أنس بن مالك رضي الله عنه عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم) أنه (قال إذا نعت أحدكم) كذا يائبات الفاعل في البخاري

وحضر القلب للعبادة واجتناب المنكر وهاتين الطاعتين وجوازا للدعاء في الصلاة من الحديث المسموع من الشيخ البخاري رحمه الله الحديث والاخبار والعنقة وأخرجه أنس بن مالك رضي الله عنه عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم انه قال اذا نسي أحد

من رواية الاصمعي وبني عساكر والاصمعي وعليه اجري الماتن والباقي من رواية البخاري بحذف التفاعل للعلم به وزاد محمد بن نصر من طريق وهيب عن ايوب فليتنصرف (في الصلاة) أي صلاة كانت فريضة أو نافلة (فليتم) أي فليتصرف في الصلاة ويتهاوونهم (حقه) لم يقرأ أي الذي ٢٨ يقرؤه ولا يقال انما هذا في صلاة الليل لان الفريضة ليست

المسئل عنها انما هامة صاحب الدين لقصر زمن احتياته وفي كل ذلك نفي رؤيته لاحاديث نفسه الامر ومنهم من جمع بين الحديثين بعد الترجيح وذلك من وجوه الاول ان الصلاة المنقبة هي اللغوية والمنقبة الشرعية والثاني يحفل ان يكون دخول البيت وقع مرتين قاله المهلب شارح البخاري وقال ابن حبان الاشبه عندي في الجمع ان يجعل الخبران في وقتين فيقال لما دخل الكعبة في الفتح صلى فيها على مارواه ابن عمر عن بلال ويجعل نفي ابن عباس الصلاة في الكعبة في حجة التي حج فيها لان ابن عباس نهاها وأسندته الى أسامة وابن عمر أنيتها وأسندتها الى بلال والى أسامة أيضا فاذا حمل الخبر على ما وصفتنا بطل التعارض قال الحافظ وهذا جمع حسن لكن نعتبه النووي بأنه لا خلاف انه صلى الله عليه وآله وسلم دخل في يوم الفتح لاني حجة الوداع وشهد له ماروي الازرق في كتاب مكة عن غير واحد من أهل العلم أنه صلى الله عليه وآله وسلم انما دخل الكعبة مرة واحدة عام الفتح واما يوم حج فلم يدخلها واذا كان الامر كذلك فلا يمتنع أن يكون دخلها عام الفتح مرتين ويكون المراد بالوحدة واحدة السفر لا الدخول

• (باب الصلاة في السفينة) •

(عن ابن عمر قال سئل النبي صلى الله عليه وآله وسلم كيف أصلي في السفينة قال صل فيها قائما الا أن تخاف الفرق رواه الدارقطني والحاكم أبو عبد الله في المستدرک على شرط الصحاحين) الحديث رواه الحاكم من طريق جده عن ابن عمر عن ابن عمر عن ابن عمر وقال علي شرطه لم قال وهو شاذ بجملة الحديث يدل على وجوب الصلاة من قيام في السفينة ولا يجوز القعود الا للعدو مخافة غرق أو غيره لان مخافة الغرق تنفي عنه الاستطاعة وقد قال الله تعالى فاتقوا الله ما استطعتم وثبت من حديث ابن عباس اذا أمرتم بأمر فأتوا منه ما استطعتم وهي أيضا عذرا شاذ من المرض وقد أخرج الدارقطني من حديث علي أنه صلى الله عليه وآله وسلم قال يصلي المريض قائما استطاع فان لم يستطع صلى قاعدا فان لم يستطع ان يسجد أو ما جعل سجوده أخفض من ركوعه فان لم يستطع أن يصلي قاعدا صلى على جنبه الايمن يستقبل القبلة فان لم يستطع ان يصلي على جنبه الايمن صلى مستلقيا رجلاه مما يلي القبلة وفي اسناده حسين بن زيد ضعيف ابن المديني والحسن بن الحسين العرفي وهو متروك وقال النووي هذا حديث ضعيف وأخرج البزار والبيهقي في المعرفة من حديث جابر عن نوحا بلقظ صل على الارض ان استطعت والا فامر ابياءك جعل سجودك أخفض من ركوعك قال أبو حاتم الصواب انه موقوف ورفع خطأ

في أوقات النوم ولا فيها من التطويل ما يوجب نكث كما قاله المهلب لان العبارة بعموم اللفظ لا بخصوص السبب فيجوز له أيضا في القرائن ان وقع ما أمن بقاء الوقت وأشار الاصمعي الى أن في هذا الحديث اضطرابا وليس بصحيح كما ذكره في الفتح ورواه الخمسة بصريون وفيه رواية تاجي عن تاجي والتحديث والغفنة وأخرجه الترمذي في الطهارة (وعنه) أي عن أنس ابن مالك (رضي الله عنه) قال كان النبي صلى الله عليه وآله وسلم يتوضأ عند كل صلاة مفروضة من الاوقات الخمسة (٣) ولقطة كان تدل على المداومة فيكون ذلك له عادة لكن حديث سويد المذكور في الباب يدل على ان المراد الغالب وقوله صلى الله عليه وآله وسلم ذلك كان على وجه الاستحباب والا لما كان وسعه ولا غيره ان يخالفه ولان الاصل عدم الوجوب وقال المطهري يحتمل انه كان واجبا عليه خاصة ثم نسخ يوم الفتح لحديث بريرة أي المروي في صحيح مسلم انه صلى الله عليه وآله وسلم صلى يوم الفتح الصلوات الخمس بوضوء واحد وان عمر رضي الله عنه

(٣) والحاصل انه صلى الله عليه وآله وسلم كان يتوضأ لكل صلاة في غالب حاله كما طقت به الاحاديث (باب) وتأديته صلى الله عليه وآله وسلم الصلوات بوضوء واحد وترغيبه في الوضوء على طهر يدلان على أن الامر بالوضوء عند القيام الى الصلاة محمول على الندب وهو أمر للمحدثين انظر السيل السني في الحسن خان جاد ربه

سأله فقال - قد فعلته وتذهب بأنه على تقدير القول بالنسخ كان قبل الفتح دليل حديث سويد بن النعمان فإنه كان في خيبر
وهي قبل الفتح برزمان انتهى ويحتمل أنه كان يهمله استعمالاً بآثاره حتى ان يظن وجوبه فتركه لبيان الجواز قال في الفتح قلت وهذا
أقرب (قال) أي أنس (وكان يجزئ) بضم أوله من أجراً أي يكفي (أحدنا) ٢٩ الوضوء ما يحدث) وعند ابن ماجه

وكنا نحن نصلي الصلوات كلها
بوضوء واحد ومذهب الجمهور
ان الوضوء لا يجب الا من حدث
وذهب ابراهيم التيمي الى أنه
لا يصلي بوضوء واحد أكثر من
خمس صلوات وهذا الحديث من
الدايات ورواه ما بين فرابي
وكوفي وبصري (عن ابن
عباس رضي الله عنه) ما قال
النبي صلى الله عليه وآله وسلم
بجاءت (أي بستان من النخل
عليه جدار) من حيطان المدينة
أو مكة) شك جري وعند البخاري
في الادب المفرد من حيطان
المدينة بالجزم من غير شك ويزيد
رواية الدارقطني في افراده من
حديث جابر ان الحائط كان لام
بنر الحمايصة الانصارية لان
حائطها كان بالمدينة وفي رواية
الاعشى من بقيرين زاد ابن ماجه
جديد (فسمع صوت اساتين)
قال ابن مالك فيه شاهد على جواز
افراد المضاف الى المتن اذا كان
جزءاً من صنف اليه نحواً كـ
رأس شاتين والجمع أجود نحو
فقد صفت قلوبكم وان كان غير
جزء فالاصح كقوله مجيشه بلفظ
التثنية فوسل الزيدان سيفهما
وقد تجتمع التثنية والجمع في نحو
ظاهرهما مثل ظهور التمرين

(باب صلاة الفرض على الراحلة لعذر) *
(عن يعلى بن مرة ان النبي صلى الله عليه وسلم أتته في المضيق وهو وأصحابه وهو على
راحلته والسما من فوقهم والبله من أسفل منهم فحضرت الصلاة فامر المؤذن فأذن
وأقام ثم تقدم رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم على راحلته فصلى بهم يومئذ ايماء يجعل
السجود أخذ من الركوع رواه أحمد والترمذي) الحديث أخرجه أيضاً النسائي
والدارقطني وقال الترمذي حديث غريب تفرد به عمرو بن الربيع وثبت ذلك عن أنس من
فعله وصححه عبد الحق وحده منه التوزي وضحه عنه البيهقي وهو يدل على ما ذهب اليه
البعض من صحة صلاة الفريضة على الراحلة كما تصح في السفينة بالاجماع ويعارض
هذا حديث عامر بن ربيعة الآتي وسيعرف الكلام على ذلك هناك وقد صحح الشافعي
المصلاة المفروضة على الراحلة بالشروط التي ستأتي وحكي النووي في شرح مسلم والمحافظة
في الفتح الاجماع على عدم جواز ترك الاستقبال في الفريضة قال الحافظ لكن رخص
في شدة الخوف وحكي النووي أيضاً الاجماع على عدم صلاة الفريضة على الدابة قال
فلو أمكنه استقبال القبلة والقيام والركوع والسجود على دابة واقفة عليها هودج
أو نحوه جازت الفريضة على الصحيح من مذهبنا فان كانت سائرة لم تصح على الصحيح
المشهور للشافعي وقيل تصح كالمسبحة فانها تصح في الفريضة بالاجماع ولو كان في
ركب وخاف لوزل للفريضة انقطع عنهم ولحقه لضرر قال أصحابنا يصلي الفريضة على
الدابة بحسب الامكان ويلزم اعادتها لانه - ذكرنا دراستي والحديث يدل على جواز
صلاة الفريضة على الراحلة ولا دليل يدل على اعتبار تلك الشروط الاعومات يصلح هذا
الحديث لتخصيصها وليس في الحديث الا ذكر عذر المطر ونداوة الارض فالظاهر صحة
الفريضة على الراحلة في القفرين - صل له مثل هذا العذر وان لم يكن في هودج الا ان
يمنع من ذلك اجماع ولا اجماع فقد روى الترمذي في جامعه عن أحمد واهل حق انها
يقولان يجوز ان يفريضة على الراحلة اذا لم يجد موضعاً يؤدي فيه الفريضة فآزلا ورواه
العراقي في شرح الترمذي عن الشافعي قوله والسما من فوقهم المراد بالسما هنا المطر
قال الشاعر

اذا نزل السماء لم يرض قوم * رعبناه وان كانوا غضايا
قال الجوهري يقال ما زلنا ناطق السماء حتى أتيناكم قوله والبله بكسر الباء الموحدة
وتشديد اللام قال الجوهري البله بالكسر النداءة قال المصنف رحمه الله وانما ثبتت
وان أمن اللبس بانه جعل المضاف بلفظ الجمع كما في قوله (يؤمنان في قبورهما) لان استعمال التثنية في مثل هذا قليل وان
كانت هي الاصل ولم يعرف اسم المقبورين المعذنين ولا أحدهما فيجتمعا ان يكون صلى الله عليه وآله وسلم لم يسمهم ما قصدا
لستر علم ما وخوفهم من الانقياض على عادة ستره وشقيقته على أمته صلى الله عليه وآله وسلم أو سماهم بالجنه زغير ما عن

مباشرة ما يثبتهما راوي عنهما (فقال النبي صلى الله عليه وآله وسلم بعد ذلك) أي صاحب القبرين (وما بعد ذلك) في كبري تركه عليهما قال ابن مالك فيه شاهد على ورود في التعليل وهو مثل قوله صلى الله عليه وآله وسلم عذبت امرأة في هرة قال وخفي ذلك على أكثر النحويين مع وروده ٣٠ في القرآن كقوله تعالى لسكنم فيما أخذتم وفي الحديث وفي الشعر

قد كرسوا هدايتي (ثم قال) صلى الله عليه وآله وسلم (بلى) انه كبير من جهة المعصية أو وطن ان ذلك غير كبير فافصح اليه في الحال بأنه كبير فالتدرك وقال البغوي وغيره ورجحه ابن دقيق العيد وجماعة انه ليس بكبير في مشقة الاحتراز أي كان لا يشق عليه ما الاحتراز عن ذلك والكبيرة هي الموجبة للعدا وما فيه وعيد شديد قال الداودي وابن العربي كبير المتقى بمعنى أكرم والمثبت واحد البكائر أي ليس ذلك بأكثر البكائر كما قيل مثلاً وان كان كبيراً في الجملة وقيل المعنى ليس بكبير في الصورة لان تعاطي ذلك يدل على الدافعة والحقارة وهو كبير في الذنب وقيل ليس بكبير في اعتقاده ما أوفى اعتقاد الخساطيين وهو عند الله كبير كقوله تعالى وبحسبونه هيناً وهو عند الله عظيم وقيل ليس بكبير في مشقة الاحتراز أي كان لا يشق عليه ما الاحتراز من ذلك وقيل ليس بكبير بمجرد وانما صار كبيراً بالمواظبة عليه وبرشد الى ذلك السياق فانه وصف كلامهم بما جليل على تجدد ذلك منه واستقراره عليه للآتيان

الرخصة اذا كان الضم وبذلك بينا فاما اليه فلا روى أبو سعيد الخدري قال رأيت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يسجد في الماء والطين حتى رأيت أثر الطين في جبهته متفق عليه انتهى وسياق حديث أبي سعيد هذا بطوله في باب الاجتهاد في العشر الاواخر من كتاب الاعتكاف واستدلال المصنف على تقييده لجوار صلاة الفريضة على الراحة بالضرر البين بحديث أبي سعيد غير متجه لان وجوده على الماء والطين كان في الحضر وكان معتكفاً على انه لا تراعى ان السجود على الارض مع المطر عزيمة فلا يكون صالحاً لتقييد هذه الرخصة (وعن عامر بن ربيعة قال رأيت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم وهو على راحلته يسجد يومئذ برأسه قبل أي وجهة توجه ولم يكن يصنع ذلك في الصلاة المكتوبة متفق عليه) وفي الباب عن جابر عند البخاري وأبي داود والترمذي وصححه وعن أنس عند الشيخين وأبي داود والنسائي وعن ابن عمر عند أبي داود والنسائي وأخرج جده البخاري من قول ابن عمر وأخرجه مسلم عنه مرفوعاً بنحو ما عند أبي داود والنسائي وعن أبي سعيد عند أحمد وعن سعد بن أبي وقاص عند البزار وفي اسناده ضرار ابن صرد وهو ضعيف وعن شقران عند أحمد وفي اسناده مسلم بن خالد وثقه الشافعي وابن حبان وضعفه غير واحد ورواه أيضاً الطبراني في الكبير والوسط وعن الهرماس عند أحمد أيضاً وفي اسناده عبد الله بن واقد الحارثي مختلف فيه ورواه الطبراني أيضاً وعن أبي موسى عند أحمد أيضاً وفي اسناده يونس بن الحرث وثقه ابن معين في رواية عنه وابن حبان وابن عدي وضعفه أحمد وغير واحد ورواه الطبراني في الاوسط والحديث يدل على جواز التطوع على الراحة للمسافر قبل جهة مقصده وهو اجماع كما قال النووي والعراقي والحافظ وغيرهم وانما الخلاف في جواز ذلك في الحضر فخره أبو يوسف وأبو سعيد الاصطخري من أصحاب الشافعي وأهل الظاهر قال ابن حزم وقد روي عن وكيع عن سفيان عن منصور بن المعتمر عن ابراهيم النخعي قال كانوا يصلون على رحالهم ودوابهم حينما توجهت قال وهذه حكاية عن العصاة والتابعين رضي الله عنهم عموماً في الحضر والسفر قال النووي وهو محكي عن أنس بن مالك انتهى قال العراقي استدل من ذهب الى ذلك بعموم الاحاديث التي لم يصرح فيها بذكر السفر وهو مأمور على فاعدم في أنه لا يحمل المطلق على المقيد بل يعمل بكل منهما فاما من يحمل المطلق على المقيد وهم جمهور العلماء فحمل الروايات المطلقة على المقيدة بالسرقة انتهى وظاهر الاحاديث المقيدة بالسفر عدم الفرق بين السفر الطويل والقصر واليه ذهب الشافعي

بصفة المضاربة بعد عرف كان والله أعلم وعند ابن حبان في صحيحه من حديث أبي هريرة رضي الله عنه وجهور بعد بان هذا ما شيد في ذنبه واستدل به ابن طال على ان التعذيب لا يختص بالبكار بل قد يقع على الصغار (كان أحدهما لا يستقر من بوله) من الاستئناس أي لا يجعل بينه وبين بوله ستره أي لا يهبط منه وهي بمعنى رواية مسلم وأبي داود ومن

حديث الامش يستتر من التزوم هو الابعاد ولا يقال ان معنى لا يستتر بكشف عورته لانه يلزم منه ان مجرد كشف العورة سبب للعذاب المذكور ولا اعتبار بالبول في ترتيب العذاب على مجرد الكشف وليس كذلك بل الاقرب حله على الجواز ويكون المراد بالاستتار التزوم عن البول والتوفى منه اما بعدم ملابسته ٢١ واما بالاحتراز عن مقدرة تتعلق به

كالتقاض الطهارة وعبر عن التوفى بالاستتار مجازا ووجه العلاقة بينهما ان المستتر عن الشيء فيه بعد عنه واحتجاب وذلك شبهة بالبعد عن ملابسة البول وانما يرجع الجواز وان كان الاصل الحقيقة لان الحديث يدل على ان للبول بالنسبة الى عذاب القبر خصوصية فالجل على ما يقتضيه الحديث المصرح بهذه الخصوصية أولى وايضا فالنظرة من المأضيقت الى البول وهي لا تبدأ الغاية حقيقة أو ما يرجع الى معنى ابتداء الغاية مجازا فتقتضي نسبة الاستتار الذي عدمه سبب العذاب الى البول بمعنى ان ابتداء سبب عذابه من البول وإذا جعل على كشف العورة زال هذا المعنى وفي رواية ابن عساكر لا يستبرئ من الاستبراء أي لا يستفرغ جهده بعد فراغه منه وهو يدل على وجوب الاستنجاء لانه لما عذب على استخفافه بغسله وعدم التحرز منه دل على ان من ترك البول في مخرجه ولم يستنج منه حقيق بالعذاب (وكان الاخر عني بالنسبة) فعليه من ثم الحديث تنبيهة اذا نقله عن المتكلم به الى

وجهه والعلامة وذهب مالك الى انه لا يجوز الا في سفر تقصر فيه الصلاة وهو محكي عن الشافعي ولا كتبها حكاية غريبة وذهب اليه الامام يحيى ويدل لما قالوه ما في رواية رزين من حديث جابر بن زيادة في سفر القهر فان صحبت هذه الزيادة وجب حمل ما أطلقته الاحاديث عليها وظاهر الاحاديث ان الجواز مختص بالراكب واليه ذهب أهل الظاهر وأبو حنيفة وأحمد بن حنبل وقال الاوزاعي والشافعي انه يجوز للراجل قال المهدي في البحر وهو قياس المذهب واستدلوا بالقياس على الراسب وظاهر الاحاديث اختصاص ذلك بالنافلة كما صرح في حديث الباب وغيره بأنه صلى الله عليه وآله وسلم لم يكن يفعل ذلك في المكتوبة وقد تقدم الخلاف في ذلك في الحديث الذي قبل هذا ونحوه فدل ذلك في المكتوبة وان كان ثابتا في الصحيحين وغيره. مالكن غاية ما فيه انه أخيرا الثاني بما علم وعدم علمه لا يستلزم عدم فالواجب علينا العمل بخبر من أخبرنا بشرع لم يعلمه غيره لان من علم حجة على من لا يعلم وكثيرا ما يرجع أهل الحديث ما في الصحيحين على ما في غيرهما في مثل هذه الصورة وهو غلط أو وقع في مثله الجود فايكن ذلك هذا على ذكر قوله يسجد أي يتنزل والسجدة بضم السين واسكان الباء النافلة قاله النووي والاطلاق التيسير على النافلة مجاز والعلاقة الجزئية والكلية أو اللزوم لان الصلاة الخاصة يلزمها التنزيه

• (باب اتخاذ متعبدات الكفار ومواضع القبور اذا ثبت مساجد) •

(عن عثمان بن أبي العاص ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم أمره أن يجعل مساجد الطائف حيث كان طواغيتهم - رواه أبو داود وابن ماجه - قال البخاري وقال عمرانا لا تدخل كنائسهم من أجل القبائل التي فيها الصور قال وكان ابن عباس يصلي في البيعة (البيعة فيها تمثال) الحديث رجال اسناده ثقات ومحمد بن عبد الله بن عياض الطائفي المذكور في اسناده الحديث ذكره ابن حبان في الثقات وكذلك أبو همام وثقة واهمه محمد بن محمد الدلال البصري وعثمان بن أبي العاص المذكور وهو الثقة في أمره أبي صلى الله عليه وآله وسلم بذلك حين استعمله على الطائف قوله طواغيتهم جمع طاغوت وهو بيت الصنم الذي كانوا يعبدون فيه - لله تعالى ويتقربون اليه بالاصنام على زعمهم - والحديث يدل على جواز جعل الكنائس والبيع وأمكنة الاصنام - مساجد - وكذلك فعل كثير من الصحابة حين فتحوا البلاد جهلوا متعبداتهم متعبدات المسلمين وغيرهم بخاريها قوله وقال عمر هذا ذكر البخاري تعليقا وصله عبد الرزاق من طريق أسلم

غيره وهي حرام بالاجماع اذا قصد بها الاقصاد بين المسلمين قال ابن دقيق العيد ما اقتضى فعل مصلحة أو ترك مفسدة فهو مطلوب قال في النسخ وهو تفسير النجاسة بالمعنى الاعم وكلام غيره يخالفه انتهى وسبب كونها كبيرتين ان عدم التزوم من البول لعدم بطلان الصلاة وتركها كبيرة بلا شك والمشى بالنجاسة من السعي بالنسار وهو من أقبح القبائح ويحجب عن استشكل

كون النعمة من المغائر بأن الاضرار عليها المفهوم هنا من التعبير بكان مقتضية له بصير حكمها حكم الكبيرة لا سيما على تفسيرها بما فيه وعيد شديد ووقع في حديث أبي بكر عند أحدوا الطبراني باسناد صحيح به ذبان وما بعد ذبان في كبيره بل وما به ذبان الا في القبيية والبول بأداة الحصر ٣٢ وهي تنفي كونهما كافرين لان الكافر وان عذب على ترك

أحكام المسلمين فانه يعذب مع ذلك على الكفر ولا خلاف وبذلك جزم العلامة بن المطار وقال لا يجوز ان يقال انهما كانا كافرين لانهما لو كانا كافرين لم يدع اهمالتهما في العذاب عنهما ولا ترجاهما وقد ذكر بعضهم السرف في تخصيص البول والنعمة بعذاب القبر وهوان القبر أول منازل الآخرة وفيه نموذج ما يقع في القيامة من العقاب والثواب والمعاصي التي يعاقب عليها يوم القيامة نوعان حق لله وحق لعباده وأول ما يقضى فيه من حقوق الله تعالى عز وجل الصلاة ومن حقوق العباد الدماء وأما البرزخ فيقضى فيه من مقدمات هذين الحقيين ووسائلهما مقدمة الصلاة والطهارة من الحدث والخبث ومقدمة الدماء النعمة فيبدأ في البرزخ بالعقاب عليها (ثم دعا) صلى الله عليه وآله وسلم (يجريدة) من جريد الخمل وهي التي ليس عليها ورق فأتى بها ولاعش فدعا به سيب وطب والعسب هي الجريدة التي لم ينبت فيها خوص فان نبت فهي السعفة وقيل انه خص الجريد بذلك لانه بطيء الجفاف فكسرها

مولي عمر قال لما قدم عمر الشام صنع له رجل من النصارى طعاما وكان من عظامهم وقال أحب أن تجيبي وتكرمي فقال له عمر أنا لا ندخل كنانكم من أجل الصور التي فيها يعني القنائل قوله من أجل القنائل هو جمع قنائل بمعنى ثياب من ثيابهم قال الحافظ ويضرب بين الصورة عموم وخصوص مطلق فالصورة أعم قوله التي فيها الصور الضمير يعود على الكنيسة والصور بالترديد من القنائل أو بيانها أو بالصواب على الاختصاص أو بالرفع أي ان القنائل مصورة والضمر على هذا للقنائل وفي رواية الاصبلي بزيادة الواو العاطفة قوله وكان ابن عباس هذا ذكره البخاري تعليقا وصله البخاري في الجعديات وزاد فيه فان كان فيها قنائل خرج فصل في المطر والاثرا ن يدلان على جواز دخول البيع والصلاة فيها الا اذا كانت فيها قنائل وقد قدم الكلام في ذلك والبيعة صومعة الراهب قاله في المحكم وقيل كنيسة النصارى قال الحافظ والثاني هو المعتمد وهي بكسر الباء قال ويدخل في حكم البيعة الكنيسة وبيت المدراس والصومعة وبيت الصنم وبيت النار ونحو ذلك قال ابن مردد لان وفي الحديث انه كان يصلي في البيعة وهي كنيسة أهل الكتاب (وعن قيس بن طلق بن علي عن أبيه قال خرجنا وقد انا النبي صلى الله عليه وسلم فبايعناه وصلينا معه وأخبرناه ان بأرضنا بيعة لنا واسمها هبناه من فضل طهوره فدعا بما دعا فتوضأ وتغصص ثم صمى في اداة وأمرنا ان نأكل ارجوا اذا أقيم أرضكم فأكسروا بيعتكم وانضصوا مكانها بهذا الماء واتخذوها مسجدا رواه الساقف) الحديث أخرجه نحوه الطبراني في الكبير والوسط وقيس بن طلق عن لا يمتنع بحديثه قال يحيى بن معين لئلا أكثر الناس في قيس بن طلق وانه لا يمتنع بحديثه وقال عبد الرحمن بن أبي حاتم ان أباه وأبازرة قال قيس بن طلق ليس من تقوم به حجة وهناك ولم يقبها وضعه أحد ويحيى بن معين في إحدى الروايتين عنه وفي رواية عثمان بن سعد عنه انه وثقه وثقه العجلي قال في الميزان ما كان ابن القطان انه قال يقتضي ان يكون خبره حسنا لا صحيحا وأما من دون قيس بن طلق فهم ثقات فان الناس قالوا خبرنا هذا بن السري عن ملازم قال حدثني عبد الله بن بدر عن قيس بن طلق وملازم هو ابن عمرو وثقه ابن معين والنسائي وعبد الله بن بدر وثقه وأما هناد فهو الامام الكبير المشهور والطهور والاداة قد تقدم ضبطهما والحديث يدل على جواز اتخاذ البيع مساجد وغيرها من الكنائس ونحوها ملحق بها بالقياس كما تقدم (وعن أنس ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم كان يحب ان يصلي حيث أدركته الصلاة ويصلي في مرابض الغنم وانه أمر بيضاء المسجد

أكسرتين) بكسر الكاف تشبيه كسرة وهي القطعة من الشيء المكسور وقد بين من رواية الاعشى فارسل انها كانت نصفان في رواية جرير عنه باثنتين (فوضع) النبي صلى الله عليه وآله وسلم (على كل قبر منهما كسرة) وفي رواية فغرز وهو يستلزم الوضع دون العكس (فقبل له يا رسول الله لم فعلت هذا) لم يعين السائل من العصابة (قال صلى الله عليه وآله وسلم)

لعله ان يحقق) بضم اؤه وفتح الخاء أي العذاب (عنهما) أي المعذنين (مالم تيسر) بالمشاة القوية بالتأنيث باعتبار عود الضمير
 فيه الى الكسرتين وفتح الباء من باب علم يعلم وقد تكسر وهي لغة شاذة وفي رواية الكشيم في الا ان تيسر بصرف الاستفهام
 والمسته في الى ان ييسر الى التي للفاية والمثناة التحتية بالتذكير باعتبار ٢٣ عود الضمير الى العودين لان

الكسرتين هما العودان أي مدة
 دراهمهما الى زمن اليأس المحتمل
 تأنيته بالوحى كما قاله المازري
 لكن تعقبه القرطبي بأنه لو
 كان بالوحى لما في بصرف التبرج
 وأجيب بان لعل هنا لانه ل
 أو نه يشفع لهما في التصفيف
 هذه المدة كما صرح به في حديث
 جابر على ان القصة واحدة كما
 رجحه النوري وفيه نظر لما في
 حديث أبي بكر عند أحمد
 والطبراني انه الذي أتى بالجريدة
 الى النبي صلى الله عليه وآله وسلم
 وانه الذي قطع الغصنين فدل ذلك
 على المغيرة ويؤيد ذلك ان
 قصة الباب كانت بالمدينة وكان
 معه صلى الله عليه وآله وسلم
 جماعة وقصة جابر كانت في السفر
 وكان خرج لحاجته فتيه جابر
 وحده فظهر التباين بين حديث
 ابن عباس وحديث جابر بل في
 حديث أبي هريرة رضي الله عنه
 المروي في صحيح ابن حبان ما يدل
 على النائية واقظه انه صلى الله
 عليه وآله وسلم مر بقبر فوقف
 فقال اتوني بجريدتين فجعل
 احدهما عند رأسه والاخرى
 عند رجله وقال الخطابي هو
 محمول على انه دعا لهما بالتصفيف
 مدة بقاء الندادة لان في

فارس الى ملا من بني النجار فقال يا بني النجار ناموني بجا قطكم هذا قالوا لا والله ما نطلب
 عنه الا الى الله فقال انس وكان فيه ما اقول لكم قور والمشركون وفيه غرب وفيه نخل
 فامر النبي صلى الله عليه وسلم بقبور المشركون فنبشت ثم بالحرب فسويت ثم بالنخل
 فقطع فصور النخل قبله المسجد وجمعا لواعضا دية الحجارة وجمعا لواعضا لوعضا
 يرتجزون والنبي صلى الله عليه وسلم معهم وهو يقول اللهم لا خير الاخير الاخير
 فاغفر للانصار والمهاجرة مختصر من حديث متفق عليه) قولنا ناموني أي اذ كروا الى
 عنه لاذ كركم الثمن الذي اختاره قال ذلك على سبيل المساومة فكانه قال ساوموني في
 الثمن قوله لا نطلب عنه الا الى الله تقديره لا نطلب الثمن لكن الامر فيه الى الله أو الى بعض
 من وكذا عند الاسماعيلي لا نطلب عنه الا من الله وزاد بن ماجه أبدا وظاهر الحديث
 انهم لم يأخذوا منه غنما وخاف ذلك أهل السيرة قاله الحافظ قوله فكان فيه أي في الحائط
 الذي بنى في مكانه المسجد قوله وفيه غرب قال ابن الجوزي المعروف فيه فتح الخاء
 وكسر الراء بعد هاء موحدة جمع غريبة ككلم وكلمة وحكى الخطابي كسر آؤه وفتح ثانيه جمع
 غريبة كغيب وغيبة وللكتيم في بفتح الحاء المهملة وسكون الراء بعد هاء مثناة وقد بين
 أبو داود ان رواية عبد الوارث بالمجهلة والموحدة ورواية حماد بن سلمة عن أبي التياح
 بالمهملة والمثناة قال الحافظ فعلى هذا فرواية الكشيم في وهم لان البخاري انما أخرجه
 من رواية عبد الوارث قوله فاغفر للانصار وفي رواية في البخاري للمستقلى والحموى فاغفر
 الانصار بجذف اللام قال الحافظ ويوجه له بأن ضمن اغفر معنى استغفر وقد رواه أبو داود
 عن مسدد بالقط فانصر الانصار وفي الحديث جواز لتصرف في المقبرة المملوكة بالهبة
 والبيع وجواز نيل القور والارسة اذ لم تكن محترمة وجواز الصلوة في مقابر
 المشركين بعد نبشهم واخراج ما فيها وجواز بناء المساجد في أماكنهم او جواز قطع النخل
 المثمرة للحاجة قال الحافظ وفيه نظر لاحتمال ان يكون ذلك مما لا يثمرا ما بان يكون
 ذكورا وما أن يكون مما طرأ عليه ما قطع ثمرته وفيه ان احتمال كونهم اعمالا ثم خلاف
 الظاهر فلا يناقش بمثله والاولى المناقشة باحتمال ان تكون غير مثمرة حال القطع ان أراد
 المستعمل بالثمرة ما كانت الثمرة موجودة فيها حال القطع والحديث فوائده ليس هذا محل
 بسطها وصفة فيان المسجد ما ثبت عند البخاري وغيره من حديث ابن عمر انه قال ان
 المسجد كان على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم مبنيا باللبن وسقاه الجريد وعمره
 خشب النخل فلم يزد فيه أبو بكر شيئا وزاد فيه عمر وبناء على بنيانه في عهد رسول الله

٥ نيل في الجريدة معنى يخصه ولا ان في الرطب معنى ليس في اليابس وقد
 قيل ان الماعني فيه انه يسج مادام رطبا فيحصل التصفيف بركة التسبيح وعلى هذا فيطرد في كل ما فيه رطوبة من الاشجار وغيرها
 وكذلك فيما فيه بركة لانه كونه تلاوة القرآن من باب الاولى وقال الطيبي الحكمة في كونه حاملا مادام رطبا فينبت غنما ان العذاب

يحتفل أن يكون غير معلومة لنا كما نذكر الزبانية وقد استنكر الخطابي ومن تبعه وضع الناس الجريد وغـيره في القبر على ما سـأ
الحديث قال الطرطوشي لأن ذلك خاص ببركته قال في الفتح وليس في السابق ما يقطع على أنه باشر الوضع بيده الكبري بل
يحتفل أن يكون أمر به وقد تأسى برودة ٣٤ بن الحبيب الصبي بذلك فأوصى أن يؤخذ مع علي قـبره بغير يدان

وهو أولى أن يتبع من غـيره
اتسهي أقول هذه قضية شخصية
وفعل مخصوص لا عموم فيها فلا
يقاس عليه وضع الرياحـ بن
وغيره من الأفاضل والأوراد
على القبور كما يصـ نعه أهل
البدع في هذا الزمان وكما أعاده
سكان مكة والمدينة شرفهم الله
تعالى ويأتى من ذلك في كتاب
الجنائز أن شاء الله تعالى ورواة
هذا الحديث الخمسة ما بين كوفي
وداري ومكي وفيه التحديث
والعنينة وقد أخرج البخاري
الحديث أيضا في الطهارة في
الموضعين وفي الجنائز والأدب
والجـ ومسلم وأبو داود
والترمذي وابن ماجه في الطهارة
وكذا السائي فيه أيضا وفي
التفسير والجنائز (عن أنس
رضي الله عنه قال كان
رسول الله صلى الله عليه وآله
(وسلم) إذا تبرأ حاجته) أخرج
إلى البراز بفتح الموحدة هو
اسم للفضاء الواسع فيكنوا به
عن قضاء الحاجة كما كنوا عنه
بالخلاء لأنهم كانوا يتبرزون في
الامكنة الخالية من الناس
(أئنه بـه فيفسـل به) ذكره
المقدس في حذف المفعول
الظهوره أو الاستنباه عن ذكره

صلى الله عليه وسلم بالباين والجريد وأعاد عـده خشباً ثم غيره عثمان فزاد فيه زيادة
كثيرة وبني جداره بالطجارة المنقوشة والقصبية وجعل عـده من حجارة منقوشة ورفقه
الـاج

• (باب فضل من بني مسجد) •

(عن عثمان بن عفان قال سمعت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يقول من بني الله
مسجد بنى الله له مثله في الجنة متفق عليه) وفي الباب عن أبي بكر عـده الطبراني
في الاوسط وابن عدي في الكامل وفي اسناد الطبراني وهب بن حفص وهو ضعيف
وفي اسناد ابن عدي الحاكم بن يعلى بن عطاء وهو منكر الحديث وعن عمر عـده ابن ماجه
وعن علي عـده ابن ماجه أيضا وفيه ابن الهبة وعن عبد الله بن عمر وعـده أحمد وفي اسناده
الطحا جـ بن ارطاة وعن أنس عـده الترمذي وفي اسناده زياد النري وهو ضعيف وله طرق أخرى
عن أنس منها عـده الطبراني ومنها عـده ابن عدي وفيه ما مقال وعن ابن عباس عـده أحمد
والبزار في مسندهما وفي اسناده جابر الجعفي وهو ضعيف وعن عائشة عـده البزار
والطبراني في الاوسط وفيه كثير بن عبد الرحمن ضعفه العقيلي وله طريق أخرى عـده
الطبراني في الاوسط وفيه المثنى بن الصباح ضعفه الجمهور ورواه أبو عبيد في غـيره
باسناد جيد وعن أم حبيبة عـده ابن عدي في الكامل وفيه أبو نطلال ضعيف جدا وعن
أبي ذر عـده ابن حبان في صحيحه والبزار والطبراني والبيهقي وزاد قدر مقصـ قطة قال
العراقي واسناده صحيح وعن عمرو بن عبسة عـده السائي وعن واثله بن الاسقع عـده أحمد
والطبراني وابن عدي وعن أبي هريرة عـده البزار وابن عدي والطبراني وفي اسناده
سليمان بن داود العامري وليس بشيـ ورواه الطبراني من طريق أخرى فيه المثنى بن
الصباح وعن جابر عـده ابن ماجه واسناده جيد وعن معاذ عـده الحافظ الدمياطي في جزء
السا حـله وعن عبد الله بن أبي أرفى عـده أيضا وعن ابن عمر عـده البزار والطبراني
وفي اسناده الحاكم بن ظهير وهو ترولة بن زيادة ولو كـه قصـ قطة وعن أبي موسى عـده
لدمياطي في جزءه المذكور وعن أي إمامة عـده الطبراني وفيه علي بن زيد وهو ضعيف
وعن أبي قرصافة واسم جـدة عـده الطبراني وفي اسناده جـهالة وعن غـيط بن شريط
عـده الطبراني وعن عمر بن مالك عـده الدمياطي في الجزء المذكور وعن أسـ بنت يزيد
عـده أحمد والطبراني وابن عدي قال يحيى بن معين هذا ليس بشيـ وذكر أبو النـاسم بن
منسـه في كتابه المستخرج من كتب الناس للثابت أنه رواه عن النبي صلى الله عليه
وسلم رافع بن خديج وعبد الله بن عمر وأخرجه ابن حـسين وفضالة بن عبيد وقد أمة بن

وقد استدلل البخاري بهذا الحديث هنا على غسل البول وهو أعم من الاستدلال به على الاستنجاء وغيره
فلا تنكرار فيه وقد ثبتت الرخصة في حق المتجمر فيستدل به على وجوب غسل ما انتشر عن الجهل ورواة هذا الحديث الخمسة
ما بين بغدادي وبصري وفيه التحديث بصيغة الأقراد والجمع والأخبار والعنفية وأخرجه البخاري أيضا في الطهارة والصلاة •

ومسلم وأبو داود والنسائي في الطهارة والله أعلم (عن أبي هريرة رضي الله عنه قال قال امرأتي) حكى أبو بكر التاريخي عن
عبد الله بن نافع المدني أنه الأقرب بن حابس التميمي وقيل ذو النخوة بصرة اليماني (قيل) أي شزع في البول (في المسجد)
النبوي (فتناوله الناس) بالـ نتم لا يديهم وفي رواية أخرى فزجره ٣٥ الناس ولمسلم فقال الصحابة منه

ولله في فصاح الناس به وكذا
للنسائي وللبخاري في الأدب فتاوى
اليه الناس وله في رواية عن
أنس فقاموا اليه وللامام علي
فاراد أصحابه أن ينعوه (فقال

اهم النبي صلى الله عليه وآله وسلم
دعوه) يول زاد الدارقطني في

رواية له عسى أن يكون من
أهل الجنة فتر كوه خوفان

منه فتهبيس يده أو ثوبه أو

مواضع أخرى من المسجد أو
يقطعه فيمضربه (وهريقوا

علي بوله مجال من ماء) السجل
الدلو الملاءي ماء لافارعة أو الدلو

الواسعة أو ذو بامس ماء) يفتح
الدال المجهمة وهما جمع في أو

الغضمة الضخمة وحينئذ فعل
الترادف أو الشك من لراوى

والافهى للتخيير والاول أظهر
فان رواية أنس لم يختلف في

انها ثوب (فأما بعنتم) حال
كونكم (ميسرين ولم تبعثوا)

حال كونكم (ميسرين) أكد
السابق في ضده تنبيه على

المبالغة في اليسر وأسند البعث
الى الصحابة رضي الله عنهم على

طريق الجواز لانه صلى الله عليه
وآله وسلم هو المبعوث حقيقة

لكم لما كانوا في مقام التبليغ
عنه في حضوره وغيبته أطلق

عبد الله العامري ومعاوية بن حيدة والمغيرة بن شعبة والمقدم بن معد بكرب وأبو سعيد
الخدري قوله من صلى الله مسجد يدل على أن الأجر المذكور يحصل ببناء مسجد لا يجعل
الأرض مسجد من غير بناء وأنه لا يكفي في ذلك تحويطه من غير حصول معنى البناء
والتشكيك في مسجد لا يوجب فيه دخول قيد الكبير والصغير وعن أنس عند الترمذي
مرفوعا بن زيادة لفظ كبير أو صغير ويدل لذلك رواية كدفحص قطعة وهي مرفوعة
ثابتة عند ابن أبي شيبة عن عثمان وابن حبان والبخاري عن أبي ذر وأبي مسلم الكنجي من
حديث ابن عباس والطبراني عن أبي بكر وابن حزيمة عن جابر وحمل ذلك العلماء على
المبالغة لأن المكان الذي تقع فيه القطعة لتضع فيه يضاها وترقد عليه لا يكفي مقداره
للاصالة وقيل هي على ظاهرها والمعنى أنه يزيد في مسجد قدر يحتاج اليه تكون تلك
الزيادة هذا القدر أو يشترك جماعة في بناء مسجد فيقع حصه كل واحد منهم ذلك القدر
وفي رواية للبخاري قال بكير حسبت أنه قال يعني شيخه عاصم بن عمر بن قتادة يفتني به
وجه الله قال الحافظ وهذه الجملة لم يجرم بها بكير في الحديث ولم أرها إلا من طريقه هكذا
وكانه ليست في الحديث بل انظرها فان كل من روى الحديث من جميع الطرق اليه لفظهم
من صلى الله مسجد أو فكان بكيرا - يها قد كرها بالمعنى مترددا في اللفظ الذي ظنه انتهى
ولكنه يؤدي معنى هذه الزيادة قوله من صلى الله فان الباني للربا والسعة والمبالغة ليس
بأنها لله وأخرج الطبراني من حديث عائشة بن زيادة لا يريد به ربا ولا سعة قوله صلى الله
عليه وآله في الجنة زاد البخاري في رواية مثله وكذا الترمذي وقد اختلف في معنى المماثلة
فقال ابن العربي مثله في القدر والمساحة ويرده زيادة يتأوسع منه عند أحد والطبراني
من حديث ابن عمر وروى أحمد أيضا من طريق وأئله بن الاسقع بل انظر أفضل منه
وقيل مثله في الجود والخصاء وطول البقاء ويرده ابن بناء الجنة لا يخرب بخلاف بناء
المسجد فلا مماثلة وقال صاحب المفهم هذه المماثلة ليست على ظاهرها وإنما يعني أنه يفتني
له بشوايه يتأشرف وأعظم وأرفع وقال النووي يحتمل أن يكون مثله معناه صلى الله
عليه وآله في البيت وأما صنته في السعة وغيرها فمعلوم فضلها فانها لا عين رأت
ولا أذن سمعت ولا خطر على قلب بشر ويحتمل أن يكون معناه أن فضله على بيوت الجنة
كفضل المسجد على بيوت الدنيا انتهى قال الحافظ لفظ المماثلة استعمالا أحدهما
الأفراد مطلقا كقوله تعالى فقالوا أنؤمن لبشر ين مثنا والآخرة المطابقة كقوله
تعالى أم أمثالكم فعلى الأول لا يمنع أن يكون الجزاء أبنية متعددة فيحصل جواب من
استشكل تقييده بقوله مثله مع أن الحسنة بعشر أمثالها لا حتمال أن يكون الرادى
لله عشرة أبنية مثله وأما من أجاب باحتمال أن يكون صلى الله عليه وآله وسلم قال

فهم ذلك وقد كان صلى الله عليه وآله وسلم لم أذابت بعثنا الى جهة من الجهات يقول يسروا ولا تعسروا وفي هذه الجملة إشارة
الى تضعيف وجوب حق الأرض اذ لو وجب لزال معنى التيسير وصاروا معسرين وأخرج مسلم هذا الحديث مطولا وزاد
فيه ثم إن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم دعا فقال له ان هذه المساجد لا تصلح لشي من هذا البول ولا القذر وإنما هي لذكر

الله والصلوات قرأ القرآن وفي هذا الحديث من الفوائد ان الاحتراز من النجاسة كان مقررا في نفوس الصحابة ولهذا بادروا الى الانكار بحضرة صلى الله عليه وآله وسلم قبل استمذاته والاعتقاد منهم ايضا من طلب الامر بالمعروف والنهي عن المنكر واستدل به على جواز لقائه ٢٦ بالعموم الى ان يظهر الخصم قال ابن دقيق العيد والذي يظهر ان

القول ينصت عند احوال التخصيص عند المجتهد ولا يجب التوقف عن العمل بالعموم لذلك لان علماء الامصار ما برحوا يقتنون بما بلغهم من غير توقف على البحث عن التخصيص وهذه القصة ايضا اذ لم ينكر النبي صلى الله عليه وآله وسلم على الصحابة ولم يقل لهم نهيتم الاعرابي بل امرهم بالكف عنه لانه مصلحة الراجحة وهو دفع اعظم المفسدين باحتمال ايسرهما وتحصيل اعظم المصلتين بترك ايسرهما وفيه المبادرة الى ازالة المقاسد عند زوال المانع لامرهم عند فراغه بصب الماء وفيه تعيين الماء لازالة النجاسة لان الجفاف بالريح أو الشمس لو كان يكفي لما حصل التكليف بطاب الدلو وفيه ان غسالة النجاسة الواقعة على الارض طاهرة وبلتق به غير الواقعة لان البلة الباقية على الارض غسالة نجاسة فاذا لم يثبت ان التراب يقل وعلمنا ان المقصود التطهير تعين الحكم بطهارة البلة فاذا كانت طاهرة فالتمسك ايضا مثلها لعدم الفارق ويستدل به ايضا على عدم اشتراط نضوب الماء لانه

ذلك قبل نزول قوله تعالى من جاء بالحسنة فله عشر أمثالها ففيه بعد وكذا من اجاب بان التمسك بالواحد لا يثني الزيادة قال ومن الاجوبة المرضية ان المثلية هنا بحسب الكمية والزيادة حاصله بحسب الكيفية فكذلك من يتخير من عشرة قبل مائة وهذا الذي ارتضاه هو الاحتمال الاول الذي ذكره النووي وقيل ان المثلية هي ان جراه هذه الحسنة من جنس البناء لا من غيره مع قطع النظر عن غير ذلك مع ان التقاوت حاصل قطعا بالمثلية الى ضيق الدنيا وسعة الجنة قال في المقام هذا البيت والله اعلم مثل بيت خديجة الذي قال فيه انه من قصب يريد من قصب الزمرد والياقوت انتهى (وعن ابن عباس عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال من بنى في قبة مسجدا ولو كفه حصص قطاة لبيضا بنى الله له بيتا في الجنة رواه أحمد) الكلام على الحديث تخريجه وفساده قد قدمناه في شرح الذي قبله

• (باب الاقتصاد في بناء المساجد) •

عن ابن عباس قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ما أمرت بتشديد المساجد قال ابن عباس اترخفها كما ترخفت اليهود والنصارى أخرجه أبو داود الحديث صححه ابن حبان ووجه رجال الصحيح لان ابا داود رواه عن سفيان بن عيينة عن سفيان الثوري عن أبي فزارة وهو راى ابن كيسان الكوفي وقد اخرج له مسلم عن يزيد بن الاصم هو العامري اتا بهي اخرج له مسلم ايضا عن ابن عباس وقد اخرج البخاري في صحيحه قول ابن عباس المذكور تعليقا وانما لم يذكر البخاري المرفوع للاختلاف على يزيد بن الاصم في وصله وارساله قاله الحافظ قوله ما أمرت بضم الهمزة وكسر الميم بمعنى للمنفعة قول تشديد المساجد قال البغوي في شرح السنة التشديد رفع البناء وتطويله ومنه قوله تعالى بروج مشيدة وهي التي طول بناؤها قال شدت الشيء اذا يدهم مثل بعتة ابعده اذا بعتته بالشيء وهو الجص وشيدته تشييدا طوله ورفعه وقيل المراد بالبروج المشيدة النجاسة قال ابن رسلان والمذهب في الحديث ان المراد بتشديد المساجد هنا رفع البناء وتطويله كما قال البغوي وفيه رد على من حمل قوله تعالى في بيوت اذن الله ان ترفع على رفعها وهو الحقيقة بل المراد تعظيم فلا يذكر فيها الخلق من الاقوال وتطعيمها من الادناس والافتحاس ولا ترفع فيها الاصوات انتهى قوله قال ابن عباس هكذا رواه ابن حبان موقوفا وقوله حديث ابن عباس ايضا مرفوعا ووطن الطيبي في شرح المشكاة انه حديث واحد فشرحه على ان الام في ترخفها مذكورة قال وهي لام التعالي للمعنى قبله والمعنى ما أمرت بالتشديد ليجعل

ذريعة

لواشترط لتوقفت طهارة الارض على الجفاف وكذلك لا يشترط عصر الثوب اذا فارق وقال

الموفق في المغني بعد ان حكى الخلاف الاول الحكم بالطهارة طاعة لان النبي صلى الله عليه وآله وسلم لم يشترط في الصب على البول الا برأى شيئا وفيه الرقي بالجاهل وتعليمه ما يلزمه من غير تعنيف اذا لم يكن ذلك منه عنادا ولا سيما ان كان عن يحتاج

الى استئلافه وفيه رافة النبي صلى الله عليه وآله وسلم وحسن خلقه قال ابن ماجه وابن حبان في حديث أبي هريرة فقال الاعرابي
بعد ان فقه في الاسلام فقام الى النبي صلى الله عليه وآله وسلم بابي وأى فلم يؤنب ولم يسب وفيه نهظيم المسجد وتزجيه عن
الاقدار وظاهر الحصر من سياق مسلم في حديث أنس انه لا يجوز ٢٧ في المسجد شئ غير ما ذكر من الصلاة

وتلاوة القرآن والمذكر لكن
الاجماع على ان مفهوم الحصر
منه غير معمول به ولا ريب ان
فعل غير المذكر كروا وما في
معناها خلاف الاولى وفيه
ان الارض قطهر بسبب الماء
عليها ولا يشترط حفرها
خلافا للحنفية واختبرافيه
بحديث جاء من ثلاث طرق
أحدها موصول عن ابن
مسعود أخرجه الطحاوي
لكن اسناده ضعيف قاله أحمد
وعبده والآخران مرسلان
وهو يلزم من يخرج بالمرسل مطلقا
وكذا من يخرج به اذا اعتضد
مطلقا والشاهد انما يعتضد
عنده اذا كان من رواية كبار
التابعين وكان من أرسل اذا
سمى لا يسمى الاثقة وذلك
منه قد وفي المرسلين المذكورين
على ما هو ظاهر من سندهم ما
والله أعلم كذا في الفتح ورواة
هذا الحديث خمسة ما بين
حمص ومدني وبصري وفيه
التحديث بالجمع والاختبار به
ولتوحيد والنعنة (عن أم
قيس) ذكرها الذهبي في تجريد
الكافي ولم يذكر لها اسما
وعند ابن عبد البر سمعها جماعة
وعند السهيلي آمنة (بن محمد)

ذرية الى الزخرفة قال والنون فيه لجر دالتا كيد وفيه نوع تانيب وتوبيخ ثم قال
ويجوز رفع اللام على انه اجواب القسم قال الحافظ وهذا يعني فتح اللام هو المقصد
والاول لم تثبت به لرواية أصلا فلا يترتب وكلام ابن عباس فيه مضمون من كلام النبي
صلى الله عليه وآله وسلم في الكتب المشهورة وغيرها انتهى والزخرفة الزينة قال محبي
السنة انهم زخرفوا المساجد عند ما بدوا دينهم وحرروا كتبهم وأنتم تصيرون الى مثل
حالهم وسيصير أمركم الى المراتبة بالمساجد والمباهاة بتشديد هاء وتزيينها قال أبو الدرداء
اذا حديث مصاحفكم وزقتم - اجدكم فالدمار عليكم قال ابن رسلان وهذا الحديث
فيه مجعزة ظاهرة لاخباره صلى الله عليه وآله وسلم بسبع عشرة فان تزويق المساجد
والمباهاة بنزفها كثر من الملوك والأمراء في هذا الزمان بالقاهرة والشام وبيت المقدس
باخذهم أموال الناس ظلما وعارتم بها المدارس على شكل بديع نسال الله السلامة
والعافية انتهى والحديث يدل على ان تشييد المساجد بدعة وقد روى عن أبي حنيفة
الترخيص في ذلك وروى عن أبي طالب انه لا كراهة في تزيين المحراب وقال المنصور
بالله انه يجوز في جميع المسجد وقال البدر بن المنير لما شيد الناس بيوتهم وزخرفوها
ناسب أن يصنع ذلك بالمساجد صونالها عن الاستماتة وتعقب بأن المدح ان كان للعت على
اتباع السلف في ترك الرفاهية فهو كما قال وان كان تلشسية شغل بال المصلي بالزخرفة فلا
لبقاء الهمة ومن جملة ما عول عليه الجهوزون للتعزين بأن السلف لم يحصل منهم الانكار
على من فعل ذلك وبأنه بدعة مستحسنة وبأنه مرغوب الى المسجد وهذه حج لا يعول عليها
من له حظ من التوفيق لاسيما مع مقابلة الاحاديث الدالة على ان التعزين ليس من أمر
رسول الله صلى الله عليه وسلم وانه نوع من المباهة المحرمة وانه من علامات الساعة
كما روى عن علي عليه السلام وانه من صنع اليهود والنصارى وقد كان صلى الله عليه
وسلم يحب مخالفتهم ويرشد اليها عموما وخصوصا ودعوى ترك انكار السلف
عنوة لان التعزين بدعة أحدثها أهل الدول الجائرة من غير مؤاذنة لاهل العلم والفضل
وأحد ثومان البدع ما لا باق عليه الحصر ولا ينسب له أحد وسكت العلماء عنهم تقية
لأرضابيل قام في وجه باطلهم جماعة من علماء لاخرة وصرخوا بين أظهرهم بنعي ذلك
عليهم ودعوى انه بدعة مستحسنة باطلة وقد عرفنا وجه بطلانها في شرح حديث من
عمل هلا ليس عليه أمرنا هور في باب الصلاة في توب الحرير والغصب ودعوى أنه
مرغب الى المسجد فاسدة لا ركونه داعيا الى المسجد ومرغبا اليه لا يكون الامن كان

بكسر الميم وسكون الحاء هي أخت عكاشة بن محسن وهي من المعمرات المهاجرات الاول وله في البخاري حديثان (رضي
الله عنها) انما أنت بابين لها صغير ذكر (لم يأكل الطعام) لعدم قدرته على مضغه ودفعه لمعدته وفي الفتح المراد بالطعام ما عدا
اللبن الذي يرضعه والتمر الذي يحنك به والعسل الذي يلغقه لأمه داود وغيره فساكن الميراد انه لم يحصل له الاعتداف بغير اللبن على

الاستقلال (الى رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فاجاب رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم في حجره) بكسر الميم وقضها
وسكون الميم (فبال على قوبه) أي قوب النبي صلى الله عليه وآله وسلم (فدعا بانه ففضحه) أي رثه بعامه وغلبه من غير ميلان
ومسلم عن ابن شهاب فلم يرد على أن ٣٨ نضح بالماء وله أيضا فرشه وزاد أبو عوانة في صحيحه عليه وسلم لم أيضا

غرضه وغاية قصده النظر الى تلك النقوش والزخرفة فاما من كان غرضه قصد المساجد
لعبادته الله التي لا تكون عبادة على الحقيقة الامع خشوع والا كانت بحسب بلا روح
قلبت الاشغلة عن ذلك كما فعله صلى الله عليه وآله وسلم في الانبياء التي بعثهم الى
في جهنم وكانت تدم من هتكه للاستور التي فيها نقوش وكاسيات في باب تنزيه قبله المصلي
عماباهي وتشويم البدع المعوجة التي يخدمها الملوك توقع أهل العلم في المسالك الضيقة
يتكاثرون لذلك من الطبع الواهية ما لا ينفق الا على بهيمة (وعن أنس ان النبي صلى الله
عليه وآله وسلم قال لا تقوم الساعة حتى يتباهى الناس في المساجد ورواه الخمسة الا

الترمذي وقال البخاري قال أبو سعيد كان سقف المسجد من جريد القل وأمر عمر ببناء
المسجد وقال كن الناس وياك ان تحمرا وتصفر فتفتن الناس الحديث صحيح ابن
خزيمة وأورده البخاري عن أنس تعلقا بالنظر يتباهون بها ثم لا يهملونهم الا قليلا وصله
أبو يعلى الموصلي في مسنده وروى الحديث أبو نعيم في كتاب المساجد من الوجه الذي
عند ابن خزيمة بالنظر يتباهون بكثرة المساجد قوله حتى يتباهى الناس في المساجد أي
يتناخرون في بناء المساجد والمباهاة بها كما في رواية البخاري ان يتناخروا بها بالنظر
ولكثرة وروى في شرح السنة بسنده عن أبي تلابة قال غدا ونامع أنس بن مالك الى
الزاوية فحضرت صلاة الصبح فمرنا بعبدة فقال أنس أي مسجد هذا قالوا مسجد احدث
الا ن قال أنس ان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قال سيأتي على الناس زمان
يتباهون في المساجد ثم لا يهملونهم الا قليلا قوله وقال كن الناس قال الحافظ
وقع في رواية أن كن الناس بضم الهمزة وكسر الكاف وتشديد الون المضرومة
بلفظ المضارع من كن الرباعي يقال أكننت الشيء أكننا أي صنته وسترته وحكي أبو
زيد كنته من الثلاثي بمعنى أكننته وفتح الكسافي بينهما فقال كنته أي سترته
وأكننته في نفسه أي أسرته ووقع في رواية الاصمعي أن كن يفتح الهمزة وتكون فعل
أمر من الاكلان أيضا ويرجع قوله قبله وأمر عمر وقوله بعده وياك وتوجه الاولى بانه
خاطب القوم بما أراد ثم التفت الى الصانع فقال له وياك أو يحتمل قوله وياك على
التعريض كانه خاطب نفسه بذلك قال عياض وفي رواية غير الاصمعي كن الناس بمحذف
الهمزة وكسر الكاف وهو صحيح أيضا وجوز ابن مالك ضم الكاف على انه من كن فهو
مكتون انتهى قال الحافظ وهو متجه لكن الرواية لا تساعد قوله فتفتن الناس بفتح
المسا من قن وضبطه الاصمعي بالضم من أفتن وذكر ان الاصمعي أنكره وان أبا عبيدة

فصحه عليه ولا يعبأ عوانة أيضا
فصحه على البول يتبعه اياه (ولم
يفعله) لانه لم يبلغ الاسالة
وروى ابن خزيمة والحاكم
وصحاه يغسل من بول الجارية
وبرش من بول الغلام والنضح
ليس بالله ل كادل عليه كلام
أهل اللغة في الصحاح ولحمل
وديان الادب والمختب لكرار
والافعال لابن طريف
والقاموس النضح الرش
واستدل بعضهم بقوله لم يفعله
على طهارة البول الصبي وبه قال
أحمد واسحق وأبو ثور وحكي
عن مالك والاوزاعي وقال
مالك وأبو حنيفة رحمه الله
بعدم الفرق بين الذكر والانثى
في الغسل في بولهما ما يدل ان
النضح بمعنى الغسل والحديث
واللغة يرد في هذا الحديث من
القوائد التسبب الى حسن
المعاشرة والتواضع والرفق
بالمساكين وتحنينك المولود
والتسوية باهل الفضل وحمل
الاطفال اليهم حال الولادة
وبعدها وحكم بول الغلام
والجارية قبل أن يطعما وهو
مقصود الباب ورواه هذا
الحديث الخمسة ما بين تنبسي
ومدني وفيه التصديت والاختبار

والعنينة (عن حديثه) بن ايمان واسم ايمان حليل مـ غرا ويقال حليل بكسر ثم أجاز
سكون العيسى بالموحدة حليف الانصار حليل من السابقين صح في مسلم عنه أن رسول الله صلى الله عليه وآله
وسلم أحله بما كان وما يكون ان تقوم الساعة وأبو عبيد أيضا استشهد بإحدومات حذيفة في أول خلافة على سنة سنة

وثلاثين له في البخاري اثنان وعشرون حديثا رضي الله عنه قال أنى النبي صلى الله عليه وآله (وسلم سباطة) بالضم منى ثرابية •
 كئاسة وفي الفتح هي المزبلة والكئاسة تكون بفناء الدور مرفقا لاهله أو تكون في الغالب سهلة لا يرتفع فيها البول على البائلي
 (قوم) من الانصار وهذه الاضافة اضافة اختصاص لأملاك لانها ٢٩ لا تفلو عن التجاسة وفي رواية أحد

فتابعه - دت منه فادفاني حتى
 صرت قريسا من عقبيه (فبال)
 صلى الله عليه وآله وسلم في
 الكئاسة لم يمتها أى مهولتها حال
 كونه (قائما) - بان للجواز أولاه
 لم يجز - دلالة عود مكافاة فاضطر
 للقيام أو كان بأبضه وهو باطن
 ركبته - الشريعة - جرح أو
 استشفاء من وجع صلبه - على
 عادة العرب في ذلك أو ان البول
 قائما أحسن للفرج فاعله خشى
 من البول قاعدا مع قربه من
 الناس خروج صوت منه ولعله
 كان مشغولا بأمور المساكين
 والمطرفي مصداحهم وطال عذابه
 الجلس حتى لم يمكنه التباعد
 خشية الضرر وقد أباح البول
 قائما جماعة من العصاة والتابعين
 والامام أحمد وقال مالك ان كان
 في مكان لا يتطير عليه منه شئ
 فلا بأس به والافكره وكرهه
 للزينة عامة العلماء (ثم دعا صلى
 الله عليه وآله وسلم بنا بمفتته
 بمفتوضا) به وزاد عيسى بن
 يونس فيه عن الاعشى ما أخرجه
 ابن عبد البر في التهذيب - عند
 صحيح ان ذلك كان بالمدينة
 واستنبط من الحديث جواز
 البول بالانسرب من الديار وان

أجازة فقال فتن وأهتت بمعنى قال ابن بطال كان عرفهم من ذلك رد الشارع للنجاسة الى أبي
 جهم من أجل الاعلام التي فيها وقال ابن أبي الهيثم عن - لاقى قال الحافظ ويحتمل ان
 يكون عند عمر من ذلك علم خاص بهذه المسألة فندروى ابن ماجه من طريق عرو بن
 ميمون عن عمر بن قنوعا مائة عمل قوم قط الاخر فواما - جدهم ورجاله ثقات الاشج
 جبارة بن المغلس ففيه مقال

• (باب كئس المساجد وتطعيم اوصيانتهم من الروائح الكريهة) •

(عن أنس قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم عرضت على أجور أمتي حتى القذاة
 يخرجها الرجل من المسجد - وعرضت على ذنوب أمتي فلم أر ذنبا أعظم من سورة من
 القرآن أو آية أو تمها رجل ثم نسبها رواه أبو داود) الحديث أخرجه أيضا الترمذي وقال
 هذا حديث غريب لا نعرفه الا من هذا الوجه قال وذا كرت به محمد بن اسمعيل يعني
 البخاري فلم يعرفه واستغربه قال محمد - ولولا أعرف للمطلب بن عبد الله يعني الراوى له عن
 أنس سمعا من أحد من أصحاب النبي صلى الله عليه وآله وسلم الا قوله - الحديث من
 شهد خطبة النبي صلى الله عليه وسلم وأنكر على بن المديني ان يكون المطلب سمع
 من أنس وفي اسناده عبد الحميد بن عبد العزيز بن أبي راود الازدي وثقه يحيى بن معين
 وتكلم فيه غير واحد قال الحافظ في بلوغ المرام وصححه ابن خزيمة قوله القذاة بضمف
 الذال المعجمة والقصر الواحدة من التبن والتراب وغير ذلك قال أهل اللغة القذى في العين
 والشراب محايض قط فيه ثم استعمل في كل شئ يقع في البيت وغيره اذا كان يسيرا قال ابن
 رسلان في شرح السنن فيه ترغيب في تنظيف المساجد - دعما يحصل فيها من القمامات
 القليلة انما تكتب في أجورهم وتعرض على نبيهم واذا كتب هذا القليل وعرض
 فيكتب الكبير ويعرض من باب الاولى ففيه تنبيه بالادنى على الاعلى وبالظاهر عن
 القبيح والنجس - ان على قدر الاعمال قال وصححت من بعض المشايخ انه ينبغي لمن أخرج
 قذاة من المسجد أو أذى من طريق المسلمين ان يقول عند أخذه لا اله الا الله ليجمع بين
 أدنى شعب الايمان وأعلىها وهي كلمة التوحيد وبين الافعال والاقوال وان اجتمع
 القلب مع اللسان كان ذلك أكمل انتهى - الا انه لا ينبغي ان الاحكام الشرعية تحتاج
 الى دليل وقوله يغني حكم شرعي قوله فلم أر ذنبا أعظم قال شارح المصابيح أى من سائر
 الذنوب الصغائر لان - بيان القرآن من الحفظ ليس بذنب كبير ان لم يكن من استخفافه
 وقلة تعظيمه للقرآن وانما قال صلى الله عليه وآله وسلم هذا التشديد العظيم تحريضا منه

مدافعة البول مكروهة ورواه هذا الحديث الخمسة ما بين خراساني وكوفي وفيه التحديث والعنونة وأخرجه البخاري أيضا
 في الطهارة وكذا مسلم وأبو داود والترمذي والنسائي وابن ماجه (وعنه) أى عن حديثه رضي الله عنه (في رواية أخرى قال)
 يا بني أنا والنبي صلى الله عليه وآله وسلم يتماشى فأتى سباطة قوم خلف حائط فقام كما يقوم أحدكم فبال (فاتبذت) أى ذهبت

ملحبة (منه فاشار الى) يده أو برأسه (بلقته) فة الباحذيفة استرلى كما عند الطبراني من حديث صحبة بن مالك (فتمت عند عقبه حتى فرغ) وفي اشارته صلى الله عليه وآله وسلم لم لحذيفة دليل على انه لم يبع بلسنه بحيث لا يراه والمعنى في ادائه اياه مع احتساب الانقاذ في الحاجة أن الاقنية المسكونة أو قرية امنها ولا تكاد تخلو عن ماروانا اتبذ حذيفة لئلا يجمع شيئا مما يقع في الحديث فلما بال عليه السلام فاعما وأمن منه ذلك أمره بالقرب منه ورواه هذا الحديث الخمسة ما بين كوفي ورازي (عن أسماء) ذات النطاقين بنت أبي بكر الصديق أم عبد الله بن الزبير من المهاجرات وكانت عارفة بتعبير الرؤيا توفيت سنة ثلاث وسبعين بمكة بعد ان بناه الله بايام بلغت مائة سنة لم يقطع لها سن ولم يشكرها عقل لها في البخاري ستة عشر حديثا (رضي الله عنها) قالت جاءت امرأة الى النبي صلى الله عليه وآله وسلم والمرأته هي أسماء كما وقع في رواية الشافعي باسناد صحيح على شرط الشيخين ولا يعد ان يسم الراوى اسم نفسه (فقلت أرايت) يا رسول الله (احدنا تخيض) حال كونها (في الثوب) ومن ضرورة ذلك غالبا وصول الدم اليه والبخاري من طريق مالك من هشام اذا أصاب ثوبها الدم من الحيضة وأطلقت الرؤية وأرادت الاخبار لانها سببه أي أخبرني وألاستفهام بمعنى

٤٠

على مراعاة حفظ القرآن انتهى والتقييد بالصحة فإثر يحتاج الى دليل وقيل المراد بقوله نسيتها ترك العمل بها ومنه قوله تعالى نسوا الله فانساهم وهو مجاز لا يصر اليه الا لموجب (وعن عائشة قالت أمر رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ببناء المساجد في الدور وأن تنظف وتطيب رواء الخمسة الا النافق وعن مرة بن جندب قال أمر نارسول الله صلى الله عليه وسلم ان تخذ المساجد في ديارنا وأمرنا ان نظفها رواء أحمد والترمذي وصححه ورواه أبو داود ولفظه كان يأمرنا بالمساجد ان نصنعها في ديارنا ونصلح صنعها ونظفها) الحديث الاول أخرجه الترمذي مسندا ومرواه أبو داود عن حسين بن علي بن الأسود الجهلي قال أبو حاتم صدوق عن زائدة بن قدامة أو ابن بسيت وهما ثقتان عن هشام بن عروة عن أبيه عن عائشة مرفوعا والحديث الثاني رواه أحمد باسناد صحيح وكذا رواء غيره باسناد جيدة قوله في الدور قال الشعبي في شرح السنة يريد المحال التي فيها الدور ومنه قوله تعالى سار يكمد دار الفاسقين لانهم كانوا يسمون المحلة التي اجتمعت فيها قبيلة دارا ومنه الحديث ما بقيت دار الا بقى فيها مسجد قال سفيان بن عيينة المساجد في الدور يعني القبائل أي من العرب يتصل بعضها ببعض وهم بنو أب واحد يفي لكل قبيلة مسجد هذا ظاهره معنى تفسير سفيان الدور قال أهل اللغة الاصل في اطلاق الدور على المواضع وقد تطلق على القبائل مجازا قال بعض المحدثين والبساتين في معنى الدور وعلى هذا فيستحب بناء المسجد من حجر أو لبن أو مدرا وخشب أو غير ذلك في كل محلة يحلها المقيعون بها وكل بساتين مجتمعة وقال في شرح المشكاة الدور المذكورة في الحديث جمع دار وهو اسم جامع للبناء والعروة والمحلة والمراد المحلات فانهم كانوا يسمون المحلة التي اجتمعت فيها قبيلة دارا أو محمول على اتخاذ البيت للصلاة كالمسجد يصلى فيه أهل البيت قاله ابن عبد الملك والاول هو المعقول عليه انتهى وقال شارح المصابيح يحقل ان رسول الله صلى الله عليه وسلم لم أذن ان يبنى الرجل في داره مسجد يصلى فيه أهل بيته انتهى فعلى تفسير الدار بالمحلة المساجد المذكورة في الحديث جمع مسجد بكسر الجيم وعلى تفسيرها بدار الرجل المساجد جمع مسجد بفتح الجيم وقد نقل عن سيبويه ما يؤدى هذا المعنى قوله وان تنظف بالظواهر المشالة لا بالاضادفاته تصيف وههنا تظهر كافي رواية ابن ماجه والمراد تنظيفها من الوسخ والدفن قوله وتطيب قال ابن رسلان بطيب الرجال وهو ما خفى لونه وظاهره يصح فان اللون ربما شغل بصر المصلى والاولى في تطيب

المسجد

الامر بجامع الطلب (كيف تصنع) به (قال) صلى الله عليه وآله وسلم (فتمت)

بضم الحاء أي تفركه وتحكمه المراد بذلك ازالة عينه (ثم تفرسه بالماء) أي تفرك الثوب وتقلعه بلكه باطراف أصابعها أو بتفركها مع صبي الماء عليه وفي رواية تفرسه بتشديد الراء المكسورة قال أبو عبيد معني التشديد بتقطعه (وتنضيه) أي

تغسله بان تصب عليه الماء قليلا قليلا قال الخطابي تحت المسجد من الدم لتزول عينه ثم تقرصه بان تقبض عليه باصبعها ثم تقضمه ثم تجزأه وتذلكه حتى ينحل ما تشربه من الدم ثم تنفضه ٤١ أي تصب عليه والنفض هنا النفس حتى يزول الاثر وفي نسخة ثم تنفضه

(وتصل في) وفي هذا الحديث دلائل على أن النجاسات انما تزال بالماء دون غيره من المائعات وهذا قول الجمهور خلافا لابي حنيفة وصاحبيه لان جميع النجاسات بنسابة الدم ولا فرق بينه وبينها اجماعا وفيه أن قليل دم الحيض لا يعني عنه كسائر النجاسات بخلاف سائر الدماء وعن مالك يعني عن قليل الدم ويفسل قليل غيره من النجاسات وعن الحنفية يعني عن قدر الدرهم ورواه هذا الحديث الترمذي ما بين مكى ومدنى وفيه التهذيب والعنفية وأخرجه البخاري أيضا في الصلاة والبيوع وأبو داود والترمذي وابن ماجه في الطهارة (عن عائشة رضي الله عنها قالت جاءت فاطمة ابنة أبي حبيش) قيس ابن المطلب وهي قرشية أسدية (الى النبي صلى الله عليه وآله وسلم فقالت يا رسول الله اني امرأة استحاضت أي يسقري الدم بعد أيامي المعتادة اذ الاستحاضة جريان الدم من فرج المرأة في غير أوانه والسين

المسجد مواضع المصلين ومواضع سجودهم أول ويجوز ان يحمل التطيب على التجمير في المسجد والظاهر ان الامر ببناء المسجد للذهب الحديث جهات انما الارض مسجد واحد ثبت أيضا أدركت الصلاة فصل (وعن جابر أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال من أكل الثوم والبصل والكراث فلا يقربن مسجدنا فان الملائكة تتأذى مما يتأذى منه بنو آدم متفق عليه) قال النووي بعد ان ذكر حديث مسلم بلفظ فلا يقربن المساجد هذا نص صحيح ينهاى من أكل الثوم ونحوه عن دخول كل مسجد وهذا مذهب العلماء كافة الا ما حكاه القاضي عياض عن بعض العلماء ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال في رواية مسجدنا وجهة الجمهور فلا يقربن المساجد قال ابن دقيق العيد يكون مسجدنا للجنس أو اضرب المثل فانه معلل اما بتأذى الأدميين أو بتأذى الملائكة الحاضرين وذلك قديم جد في المساجد كلها ثم ان انتهى انما هو عن حضور المسجد لاهن أكل الثوم والبصل ونحوهما فلهذا بقول حلال باجماع من يعتد به وحكي القاضي عياض عن أهل الظاهر تحريمها لانها تنقطع عن حضور الجماعة وهي عندهم فرض عين ووجه الجمهور قوله صلى الله عليه وآله وسلم في أحاديث الباب كل فاني أباي من لا تنأى وقوله صلى الله عليه وآله وسلم أيها الناس ليس لي تحريم ما أحل الله والله كنهها شجرة ذكره ربهما أخرجه مسلم وغيره قال العلماء ويلحق بالثوم والبصل والكراث كل ماله رائحة كريهة من المأكولات وغيرها قال القاضي عياض ويلحق به من أكل بخلا وكان يجسأ قال ابن المارابط ويلحق به من به بخير في فيه أو به جرح له رائحة قال القاضي وقاس العلماء على هذا اجماع الصلاة غير المسجد كصل العيد والجنائز ونحوهما من مجامع العبادات وكذا اجماع العلم والذكر والولائم ونحوها ولا يلحق بها الاسواق ونحوها انتهى وفيه ان العلة ان كانت هي التأذى فلا وجه لاجراج الاسواق وان كانت مركبة من التأذى وكونه حاصل لا مستغنين بطاعة مع ذلك ولكن العلة المذكورة في الحديث هي تأذى الملائكة فينبغي الاقتصار على الخلق الموالين التي تحضرها الملائكة وقد ورد في حديث عند مسلم بلفظ لا يؤذي نابر مع الثوم وهي تقتضي التعليل بتأذى بنى آدم قال ابن دقيق العيد والظاهر ان كل واحد منهم ماعلة مستقلة انتهى وعلى هذا الاسواق كغيرها من مجامع العبادات وقد استدل بالحديث على عدم وجوب الجماعة قال ابن دقيق العيد وتقريره ان يقال كل هذه الامور جائزة بما ذكرنا ومن لوازم ترك صلاة الجماعة في حق آكلها ولازم الجائز جاز فترك الجماعة في حق آكلها

الى غير ذلك وهو الاستحاضة كافي استعبر الطين (فلا أظهر) فدومه (أفادع) أي اترك الصلاة والعطف على مقدر بهد الهمة لان لها مصدر الكلام أي يكون لي حكم المائض فترك (الصلاة) أو ان الاستحمام ليس

فأقبل لتعبر برزالت صدق بفتح (فقال رسول الله صلى الله عليه وآله) (وسلم لا) أي لا تمدح الصلاة (أعني ذلك) بكسر
الكاف (عرق) أي دم عرق بكسر العين ويسمى العازل (وأيضاً ببعض) لأنه يخرج من قعر الرحم (فإذا أقبلت
حسنتك) بفتح الحاء المرة وبالكسر اسم لأم ٤٢ والخرقعة التي تستشفق بها المرأة والحالة أو الفتح خطأ والصواب

الكسر لان المراد بها الحالة
قوله الخطأ ورد القاضى عماض
وغیره بل قالوا الاظهر الفتح
لان المراد اذا أقبل الحاض
(فدعى الصلاة) أي اتركها
وهذا النهى للتصريح ويقضى
فساد الصلاة بالاجماع (وإذا
أدبرت) أي انقطعت فالمراد
بالأقبال والادبار ههنا - داء
دم الحيض وانقطاعه (فأغلى
هذه الدم) أي واغسلني والامر
بالاغسال مستفاد من أدلة
أخرى ومفهومه أنها كانت
تغيب بين الحيض والاستحاضة
فلذلك وكل الامر اليها في معرفة
ذلك (ثم صلى) أول صلاة تدركيها
وقال مالك في رواية تستظهر
بالامساك عن الصلاة ونحوها
ثلاثة أيام على عاداتها (ثم توضأ)
بصبغة الامر (لكل صلاة حتى
يجيء ذلك الوقت) أي وقت
اقبال الحيض وتفاصيل حكمه
مستوفاة في الكتب المبسوطة
ورواة هذا الحديث ستة وفيه
الاخبار والتحديث والعنفنة
وأخرجه مسلم في الطهارة
وكذا الترمذي والنسائي وأبو
داود (وعنها) أي عن عائشة
الصديقة (رضي الله عنها) قالت
كنت أغسل الجنابة أي أثرها

جائز وذلك ينافي الوجوب وأهل الظاهر الثابتون بتصريح كل ماله رخصة كريمة
يقولون ان صلاة الجماعة واجبة على الاعيان ولا يتم الا بترك كل النوم لهذا الحديث
وما لا يتم الواجب الا به فهو واجب فتركه أي كل ذلك واجب قوله فان الملائكة تنادي
قال النووي هو بتشديد الذال ووقع في أكثر الاصول بالتخفيف وهي لغة يقال أذى
يأذى مثل عى يعنى قال قال العلماء وفي هذا الحديث دليل على منع من أكل النوم
من دخول المسجد وان كان خالياً لأنه على الملائكة وأهملوا الاحاديث

• (باب ما يقول اذا دخل المسجد واذا خرج منه) •

(عن أبي حميد وأبي أسيد قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم اذا دخل أحدكم
المسجد فليقل اللهم افتح لنا أبواب رحمتك واذا خرج فليقل اللهم اني أسألك من فضلك
رواه أحمد والنسائي وكذلك مسلم وأبو داود وقال عن أبي حميد أو أبي أسيد بالشك
وأخرجه أيضاً ابن ماجه عن أبي حميد وهو عبد الرحمن بن سعيد الساعدي وأبو
أسيد بضم الهمزة مصغراً هو مالك بن ربيعة الساعدي الانصاري قوله فليقل في رواية
أبي داود فليسلم على النبي صلى الله عليه وآله وسلم ثم يقل وروى ابن السني عن أنس كان
رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم اذا دخل المسجد قال بسم الله اللهم صل على محمد واذا
خرج قال بسم الله اللهم صل على محمد قال النووي وروينا الصلاة على النبي صلى الله
عليه وآله وسلم عند دخول المسجد والخروج منه من رواية ابن عمر أيضاً وسيأتي حديث
فاطمة عليها السلام قوله افتح لنا روايتاً في رواية أبي داود افتح لي وجميع بينهما ما بان المنفرد
يقول اللهم افتح لي واذا دخل ومعه غيره يقول اللهم افتح لنا كذا قال ابن رسلان قوله
اللهم اني أسألك من فضلك في رواية الطبراني في الاوسط عن ابن عمر واذا خرج قال
اللهم افتح لنا أبواب فضلك وفي اسناده سالم بن عبد الله قال ابن رسلان وسؤال الفضل
عند الخروج موافق لقوله تعالى فاذا قضيت الصلاة فانتشروا في الارض وابتغوا من
فضل الله يعني الرزق الحلال وقيل وابتغوا من فضل الله هو طلب العلم والوجهان
متقاربان فان العلم هو من رزق الله تعالى لان الرزق لا يختص بقوت الابدان بل يدخل
فيه قوت الارواح والاسماع وغيرها قيل فضل الله عيادة مريض وزيارة أخ صالح
(وعن فاطمة الزهراء رضي الله عنها) قالت كان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم اذا دخل
المسجد قال بسم الله والسلام على رسول الله اللهم اغفر لي ذنوبي وافتح لي أبواب رحمتك

وإذا

لان الجنابة معنى فلا تغسل أو عبرت بها عن ذلك مجازاً أو المراد المني من باب تسمية الشيء باسم سببه

فان وجوده سبب لبعده عن الصلاة ونحوها وأطلقت على المني اسم الجنابة وحينئذ فلا حاجة الى التقدير بالحذف أو بالجاز
(من ثوب النبي صلى الله عليه وآله وسلم فيخرج) من الحجرة (الى) المسجد لاجل (الصلاة وان يقع) بعضهم الباء وقع القاف جمع

بقصة أي موضع يخالفونه ما يلبه أي أثر (المسألة ثوبه) الشريف لانه خرج مبادرا للوقت ولم يكن له ثياب عليه ولا ابن
 ماجه وأنا أرى أثر الغسل فيه أي لم يجف ولمسلم من حديث عائشة كنت أفرك المني من ثوب رسول الله صلى الله عليه وآله
 وسلم ولا بن خزيمة وجان بسند صحيح كانت تحكه وهو يصلي ٤٣ ويجمع بينهما بين حديث الباب بحمل الغسل

على الذنب على القول بطهارة
 المني كما هو مذهب الشافعي
 وأحمد والحدثين وأقوله لجماعة
 المسمر وأولاهم لا طهيرة
 التفرج على القول بجماعته كما
 هو مذهب أبي حنيفة ومالك
 رحمهما الله وحمل الحنفية الغسل
 على الرطب والفرك على اليابس
 وهو الرابع نظرا في الأدلة كما
 حققتنا ذلك في من ذلك الختام
 شرح بلوغ المرام ورواه هذا
 الحديث الخمسة ما بين مروزي
 ورق ومدي وفيه التصديت
 والاخبار والعنفنة وأخرجه
 مسلم وأبو داود والترمذي وقال
 حسن صحيح والنسائي وابن ماجه
 كاهم في الطهارة (عن أنس)
 ابن مالك (رضي الله عنه قال قدم
 أناس) على رسول الله صلى الله
 عليه وآله وسلم (من عكل) بضم
 العين وسكون الكاف قبيلة من
 نيم الرباب (أو) من (عريضة)
 مصفراحي من بجيلة لا من
 قضاة وليس عريضة عكلا لانهما
 قبيلتان متغايرتان لان عكلا
 من عدنان وعريضة من حطان
 والشك من حماد وقال الكرماني
 ترديد من أنس وقال الداودي
 شك من الراوي ولجاري في
 الجهاد عن رهب عن أيوب ان

واذا خرج قال بسم الله والسلام على رسول الله الله - اغفر لي ذنوبي وافتح لي أبواب
 فضلك ورواه أحمد وابن ماجه الحديث اعناده في سنن ابن ماجه هكذا حدثنا أبو بكر بن
 أبي شيبة حدثنا اسمعيل بن ابراهيم وأبو معاوية عن ليث عن عبد الله بن الحسن عن أمه
 عن فاطمة بنت رسول الله صلى الله عليه وسلم فذكره وفيه ان طاعة لان فاطمة بنت
 الحسين وهي أم عبد الله بن الحسن بن الحسن بن علي لم تذكر فاطمة الزهراء رضي الله عنها
 وليث المذكور في الاسناد ان كان ابن أبي سليم ففيه مقال معروف وهذا الحديث فيه
 زيادة التسمية والسلام على رسول الله صلى الله عليه وسلم والدعاء بالمغفرة في الدخول
 والخروج وزيادة التسمية ثابتة عند أي داود في الحديث الاول وابن مردويه وزيادة
 التسمية ثابتة عند ابن السني من حديث أنس كما تقدم وعن ابن مردويه وقد تقدمت
 زيادة الصلاة في داخل المسجد والخارج منه ان يجمع بين التسمية والسلام
 والسلام على رسول الله والدعاء بالمغفرة والدعاء بالفتح لأبواب الرحمة داخل ولا أبواب
 الفضل خارجا وينبغي أيضا ان يضم الى ذلك ما أخرجه أبو
 داود من حديث عبد الله بن عمرو عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم انه كان اذا دخل
 المسجد قال أعوذ بالله العظيم وبوجهه الكريم وسلطانه القديم من الشيطان الرجيم
 قال فاذا قال ذلك قال الشيطان حفظ مني سائر اليوم وما أخرج الحاكم في المستدرک
 وقال صحيح على شرط الشيخين عن ابن عباس في قوله تعالى فاذا دخلتم بيوتا فاسلموا على
 أنفسكم قال هو المسجد اذا دخلته فقل السلام عليكم وعلى عباد الله الصالحين

• (باب جامع فيما تصنع من المساجد وما أجب فيها) •

(عن أبي هريرة قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم من سمع رجلا يفتش في مسجد
 ضالة فليقل لا أدام الله اليك فان المساجد لم تكن لهذا وعن بريدة ان رجلا نشد في المسجد
 فقال من دعا الى الجحيم الا حرق قال النبي صلى الله عليه وآله وسلم لا وجبت انما بنيت
 المساجد لما بنيت له رواهما أحمد ومسلم وابن ماجه) قوله يشد بفتح الياء وضم الشين
 يقال نشدت الضالة بمعنى طلبتها وأنتدتها عرفتها والاضالة تطاق على الذكر والانثى والجمع
 ضوال كدابة ودواب وهي مختصة بالحيوان ويقال لغير الحيوان ضائع ولقط قال ابن
 رسلان قوله لا أدامها الله اليك فيه دليل على جواز الدعاء على الناشئ في المسجد بعدم
 الوجدان معاقبة له في ماله معاملة له بنقيض قصده قال ابن رسلان ويلحق بذلك من رفع
 صوته فيه بما يقتضي معاملة ترفع الى الرفع صوته قال وفيه النهي عن رفع الصوت

به ظلمن عكل ولم يشك وله في الزكاة عن شعبة عن قتادة عن أنس ان ناسا من عريضة ولم يشك أيضا وكذا المسلم وفي المغازي عن
 سعيد بن أبي عروبة عن قتادة ان ناسا من عكل وعريضة بالواو والمطرفة قال الحافظ ابن حجر وهو الصواب وقد كان قدومه على
 رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فيما قاله ابن أبي عمير بعد قدومه كانت في جمادى الاولى سنة ثمان مائة يكرها البصري بعد الجديمية

وكانت في ذلك وقتها وذكروا قدي انما كانت في شوال منها وتبعه ابن حبان وابن سعد وغيرهما وللبخاري في المهارين
انهم كانوا في الصف قبل ان يطلبوا الخروج الى الابل (فاجتووا المدينة) أي اصابهم الجوى وهو داء الجوف اذا تطاول أو كرهوا
الاقامة بها لما فيها من الوخم أولم يوافقهم طعامها ٤٤ وللبخاري من رواية سعيد عن قتادة في هذه القصة فقالوا

بشد الضالة وما في معناه من البيع والشرا والاجارة والعقود قال مالك وجماعة من
العلماء **يكره** رفع الصوت في المسجد بالعلم وغيره واجاز أبو حنيفة ومحمد بن مسلمة من
اصحاب مالك رفع الصوت فيه بالعلم والخصومة وغير ذلك لما يحتاج اليه الناس لانه
مجمعهم ولا بد لهم منه **قوله** وانما بنيت المساجد لما بنيت له قال النووي معناه لذكر الله
والصلاة والعلم والمذا **يكره** في الخمر ونحوها قال القاضي عياض فيه دليل على منع
الصنائع في المسجد قال وقال بعض شيوخنا انما يمنع من الصنائع الخاصة فاما العامة
للمسلمين في دينهم فلا بأس بها وكره بعض المالكية تعليم الصبيان في المساجد وقال انه
من باب البيع وهذا اذا كان باجرة فان كان بغير اجرة كان مكروها لعدم تحريمهم
من الوسخ الذي يصان عنه المسجد وقد تقدم اختلاف الاحاديث في دخولهم المساجد
في باب حل المحدث (وعن أبي هريرة قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم من دخل
مسجدنا هذا ليتعلم خيرا أو ليعلمه كان كالجاهد في سبيل الله ومن دخل لغير ذلك كان
كالناظر الى ماليس له رواه أحمد وابن ماجه وقال هو بمنزلة الناظر الى متاع غيره)
الحديث اسناده في سنن ابن ماجه هكذا أحد ثناء أبو بكر بن أبي شيبة حدثنا حاتم بن اسحق
عن جريد بن مضر عن القبري عن أبي هريرة قد كره وحاتم بن اسحق قد وثقه ابن سعد
وهو صدوق كان بهم ربيعة الاسناد ثقات وجريد بن مضر هو جريد الطويل الامام
الكبير **قوله** مسجدنا هذا فيه نصريح بان الاجر المترتب على الدخول انما يحصل لمن كان
في مسجده صلى الله عليه وسلم ولا يصح الخاف غيره به من المساجد التي هي دونه في
الفضيلة لانه قياس مع الفساق **قوله** ليعلم خيرا أو ليعلمه فيه ان الثواب المذكور انما
يتسبب عن هذه الطاعة الخاصة لا عن كل طاعة وفيه أيضا التنويه بشرف تعلم العلم
وتعلمه لانه هو الخير الذي لا يقارم قدره وهذا ان جعل تنكير الخير للتعظيم ويمكن
ادراج كل تعلم وتعليم لخير أي خير كان تحت ذلك فيدخل كل ما فيه قربة يتعلمها الداخل
أو يعلمها غيره وفيه أيضا التسوية بين العالم والمتعلم والارشاد الى أن التعليم والتعلم في
المسجد أفضل من سائر الامكنة **قوله** ومن دخل لغير ذلك الخ ظاهره ان كل ماليس فيه
تعليم ولا تعلم من أنواع الخير لا يجوز فعله في المسجد ولا بد من تقييده بما عدا الصلاة
والذكر والاعتكاف ونحوها مما ورد دفعه له في المسجد أو الارشاد الى فعله فيه والحديث
يدل على ان المسجد لم يوضع لكل طاعة بل لطاعات مخصوصة لتقييد الخير في الحديث
بالتعليم والتعلم (وعن حكيم بن حزام قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم لا تقام

باني الله انما كذا أهل ضرع ولم
تكن أهل ربيعة في الطب من
رواية ثابت عن أنس ان ناسا
كان بهم سقم قالوا يا رسول الله
آونا وطع منا فلما صخوا قالوا
ان المدينة وخة والظاهر انهم
قدموا سقاما من الهزال
الشديد والجهد من الجوع
معرفة الوانهم فلما صخوا من
السقم أصابهم من حمى المدينة
فكرهوا الاقامة بها ولمسلم عن
أنس وقع بالمدينة الموم يضم
المقيم وسكون الواو وهو ورم
الصدر عظمت بطونهم فقالوا
يا رسول الله ان المدينة وخة
(فأمرهم النبي صلى الله عليه
وآله وسلم بالقاح) بلام مكسورة
جمع لقوح وهي الناقة الخلوب
كقلاوص وقلاص أي أمرهم
أن يلحقوا بها وعند البخاري
في رواية همام عن قتادة فأمرهم
أن يلحقوا براعييه وعند أبي
عوانة انهم بدوا يطلب الخروج
الى القاح فقالوا يا رسول الله قد
وقع هذا الوجع فلو أذنت لنا
تفرجنا الى الابل وله عن وهيب
انهم قالوا يا رسول الله ابغنا
رسلا أي اطلب لنا لبنا قال
ما أجدكم الا أن تلحقوا بالزدود
وعند ابن سعد ان همدان قاحه

صلى الله عليه وآله وسلم كان خمس عشرة وعنده أبي عوانة كانت ترى بذي الجدر ناحية قبلي فريامن وألبانها الحدود
حين على ستة اميال من المدينة (و) أمرهم صلى الله عليه وآله وسلم (أن يشرخوا) أي بالشرب (من أبوابها فانطلقوا) فشرخوا
منها (فلما صخوا) من ذلك الإلهام يوحى ويرجع اليهم (فأمرهم النبي صلى الله عليه وآله وسلم) بإمام النوبي

وذلك انهم لما عدوا على اللقاح أدركهم ومعه نفر فقاتلهم فقطعوا يده ورجله وغرزوا الشوك في اسنانه وعينيه سحق مات
كذا في طبقات ابن سعد (واستاقوا) من الامتياق أى ساقوا (النم) سوطا غنيقا والنم واحد الانعام وهى الاموال الراعية
واكثر ما يقع على الابل وفي بعض النسخ واستاقوا ابلهم ٤٥ (لجاء الخبير) عنهم (في أول النهار فبعث) رسول الله

صلى الله عليه وآله وسلم (في
آثارهم) لم يروا منهم الطلب
وهم مائة وكانوا عشرين
وأمرهم كزبن جابرو عند ابن
عقبة سعيد بن زيد فادر كوافي
ذلك اليوم فاخذوا (فلما ارتفع
النهار جئ بهم) الى النبي صلى
الله عليه وآله وسلم وهم أسارى
(فقطع) صلى الله عليه وآله وسلم
(أيديهم) جمع يد فاما ان يراد
بها أقل الجمع وهو اثنان كما
هو عند بعضهم لان لكل منهم
يدين واما ان يراد التوزيع
عليهم بان يقطع من كل واحد
منهم يد واحدة والجمع في
مقابلة الجمع يفيد التوزيع
واسناد الفعل فيه الى النبي صلى
الله عليه وآله وسلم مجاز (وأرجله
من خلاف) كما في آية المائدة
المنزلة في القضية كما رواه ابن
جرير وحاتم وغيرهما (وممرت
أعينهم) بضم السين قال المنذرى
وتحقيق الميم أى كملت المسامير
الحماة قال وشدها بعضهم
والاقل أشهر وأوجه وقبل
سمرت أى فقتت وعند البخارى
من رواية وهيب عن أبوب
ومن رواية الاوزاعى عن يحيى
كلاهما عن أبي قلابة ثم أمر
بمسامير فاجت فكملهم بها

الحدود في المساجد ولا يستقذ فيسارواه أحد وأبو داود والدارقطني الحديث أخرجه
أيضا الحاكم وابن السكن والبيهقي قال الحافظ في التلخيص ولا بأس بإسناده وقال في
بلوغ المرام إن إسناده ضعيف وفي الباب عن ابن عباس عند الترمذي وابن ماجه وفيه
إسحاق بن مسلم المكي وهو ضعيف من قبل حفظه وعن جبير بن مطعم عند البراز وفيه
الواقدي وعن عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده وفيه ابن لهيعة والحديث يدل على تحريم
إقامة الحدود في المساجد وتحريم الاستقادة فيها لأن الله في كتابه قرر في الأصول حقيقة
في التحريم ولا صارف له ههنا عن معناه الحقيقي (وعن أبي هريرة أن رسول الله صلى الله
عليه وآله وسلم قال إذا رأيت من يبيع أو يبتاع في المسجد فقلوا الأربح الله تجارتك
وإذا رأيت من يشتد فيه ضالة فقلوا لا رد الله عليك رواه الترمذي وعن عمرو بن شعيب
عن أبيه عن جده قال نهى رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم عن الشراء والبيع في
المسجد وإن تشد فيه الأشعار وإن تشد فيه الضالة وعن الحلق يوم الجمعة قبل الصلاة
رواه التلخيص وليس للناس في فيه إفساد الضالة) الحديث الأول أخرجه التلخيص في اليوم
والليلة وحسنه الترمذي والحديث الثاني حسنه الترمذي وصححه ابن خزيمة قال الحافظ
في الفتح وإسناده صحيح إلى عمرو بن شعيب بن يعقوب نسخته يصححه قال وفي المغني أحاديث
ليكن في أسانيدهم قال انتهى وعمرو بن شعيب عن أبيه عن جده فيه مقال مشهور قال
الترمذي قال محمد بن اسمعيل رأيت أحمد واسحق وذكريهما يتحدثون بحديث عمرو بن
شعيب قال وقد سمع شعيب بن محمد من عبد الله بن عمرو قال أبو عيسى ومن تكلم في
حديث عمرو بن شعيب انما ضعه لانه يحدث من صحيفة جده كأنهم رأوا انه لم يسمع
هذه الأحاديث من جده قال علي بن عبد الله المديني قال يحيى بن سعيد حديث عمرو بن
شعيب عن داود وفي الباب عن بريدة عندهم لم وابن ماجه والتلخيص وعن جابر عند
التلخيص وعن أنس عند الطبراني قال العراقي ورجاله ثقات وعن أبي هريرة عن طريق
أخرى غير التي في الباب عندهم وسلم وعن سعد بن أبي وقاص عند البراز وفي إسناده الخفاف
ابن أرطاة وعن ابن مسعود عند البراز أيضا والطبراني وعن ثوبان عند الطبراني أيضا
وثوبان هذا ليس بثوبان مولى رسول الله صلى الله عليه وسلم ولم يورده ابن حبان في
الغصاية ولا ابن عبد البر وأورده ابن منده وعن معاذ بن جبل عند الطبراني أيضا وعن ابن
عمر عند ابن ماجه وعن وثالة بن الأسقع عند ابن ماجه أيضا وعن عهدة عند الطبراني
وعن أبي سعيد عند ابن أبي حاتم في العلل الحديثان يدلان على تحريم البيع والشراء

وإنما فعل ذلك منهم قصاصا لأنهم ملأوا عين الراعي وليس من المثلثة المنهية عنها (والقوا) بمبدأ الله فيقول (في الحرة) بفتح الحاء وتشديد الراء في أرض ذات هجارة سود بظلمة المدينة النبوية كأنها أحرق بالنداء وكان بها القوقعة المشهورة وأما ما يذكر يدب في بطونهم (يستقون) أي يطيبون السقي (غلايسقون) زادوه فيه لا لإزاعي حتى طاول في الطبيب من مواعيد الناس فمات رجلا

منهم يكدم الارض بلسانه حتى يموت ولا يي عوانة يكدم الارض ليجذب ردها مما يجلب من الحروا الشدة والمنع من السي مع
 تكون الاجاع على سقى من وجب قتله اذا امتسقى امالا لئليس بأمره صلى الله عليه وآله وسلم واما لانه نهي عن سقيم
 لارتدادهم في مسلم والترمذي انهم ارتدوا عن الاسلام ٤٦ وحينئذ لا حمة لهم كالكلب المقور واجتمع بشربهم

وانشاد الضالة وانشاد الاشعار والتعلق يوم الجمعة قبل الصلاة وقد تقدم الكلام في
 انشاد الضالة أما البيع والشراء فذهب جمهور العلماء الى ان النهي محمول على
 الكراهة قال العراقي وقد أجمع العلماء على ان ما عقدم من البيع في المسجد لا يجوز
 نقضه وهكذا قال الماوردي وأنت خير بان حمل النهي على الكراهة يحتاج الى قرينة
 صارفة عن المعنى الحقيقي الذي هو التحريم عند القائلين بأن النهي حقيقة في التحريم
 وهو الحق واجماعهم على عدم جواز النقض وصحة العقد لا منافاة بينه وبين التحريم فلا
 يجمع جعله قرينة لحمل النهي على الكراهة وذهب بعض اصحاب الشافعي الى انه لا يكره
 البيع والشراء في المسجد والاحاديث ترد عليه وقرق اصحاب أبي حنيفة بين ان يقبل
 ذلك ويكثر فيكره او يقبل فلا كراهة وهو فرق لادليل عليه واما انشاد الاشعار في المسجد
 فحديث الباب وما في معناه يدل على عدم جوازه وبعارضه ما ساقى من قصة عمر وحسان
 وتصريح حسان بانه كان يفتد اشعر بالمسجد وفيه رسول الله صلى الله عليه وسلم
 وكذلك حديث جابر بن سمرة الاتي وقد جمع بين الاحاديث بوجهين الاول حمل النهي
 على التنزيه والرخصة على بيان الجواز والثاني حمل احاديث الرخصة على الشعر الحسن
 المأذون فيه كهباء حسان للمشرकिन ومده صلى الله عليه وسلم وغير ذلك ويحمل
 النهي على التفانر والهجاء ونحو ذلك كرهذين الوجهين العراقي في شرح الترمذي
 وقد بوب النسائي على قصة حسان مع عمر بن الخطاب فقال باب الرخصة في انشاد الشعر
 الحسن وقال الشافعي الشعر كلام لحسنه حسن وقبيحه قبيح وقد ورد هذا مرفوعا في غير
 حديث فروى أبو يعلى عن عائشة قالت سئل رسول الله صلى الله عليه وسلم عن الشعر
 فقال هو كلام لحسنه حسن وقبيحه قبيح قال العراقي واسناده حسن ورواه أيضا البيهقي
 في سننه من طريق أبي يعلى ثم قال وصله جماعة والصحيح عن النبي صلى الله عليه وسلم
 مرسل وروى الطبراني في الاوسط من رواية اسمعيل بن عياش عن عبد الرحمن بن زياد بن
 أنس عن عبد الرحمن بن رافع وجبان بن حبله ويكر بن سودة عن عبد الله بن عمر قال قال
 رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم الشعر بمنزلة الكلام لحسنه كحسن الكلام وقبيحه
 كقبيح الكلام وقد جمع الحفاظ بين الاحاديث بحمل النهي على تناسد اشعار الجاهلية
 والمبطلين وحمل المأذون فيه على ما سلم من ذلك ولو كان حديث جابر بن سمرة الاتي فيه
 التصريح بانهم كانوا يذاكرون الشعر واشيا من أمر الجاهلية قال وقيل المنهى عنه
 ما اذا كان التناسد غالبا على المسجد حتى يتشاغل به من فيه وابعاد أبو عبد الله البوني

البول من قال بطهارته نصاب
 بول الابل وقيل ناسا في سائر
 ما كول الجسم وهو قول مالك
 وأحمد ومحمد بن الحسن من
 الحنفية وابن خزيمة وابن المنذر
 وابن حبان والاصطخري والرويان
 من الشافعية وهو قول
 الشعبي وعطاء الخفي والزهري
 وابن سيرين والثوري واحتج به
 ابن المنذر بان ترك اهل العلم
 بيع الناس ابعاد الغنم في
 أسواقهم واستعمال أبوال
 الابل في أدويتهم قديما
 وحديثا من غير تكبر دليل على
 طهارتها ما قال في الفتح وهو
 استدلال ضعيف لان المختلف
 فيه لا يجب انكاره فلا يدل
 ترك انكاره على جوازه
 فضلا عن طهارته وقد دل على
 نجاسة الابوال كلها حديث أبي
 هريرة وحمل جماعة ما في
 الحديث على التدوي فليس
 فيه دليل على الاباحة في غير حال
 الضرورة وظاهر قول البخاري
 في الترجمة ابوال الابل والدواب
 جعل الحديث بجهة لطهارة
 الارواث والابوال مطلقا
 كالتطاهرة الا انهم استثنوا
 بول الادنى وروته وقع بجان
 القصة في ابوال الماء كول ولا

يسوغ قياس غير الماء كول على الماء كقول لظهور الفرق ورواه الخصة بصريون وفيه رواية تايبي عن
 تايبي والتحديث والعنينة وأخرجه المؤلف هنا في المهارين والجهاد والتفسير والمغازي والديات ومسلم في الحدود وأبو داود
 في الطهارة والنسائي في المأذون (وعنه) أي عن أنس رضي الله عنه (قال كان النبي صلى الله عليه وآله وسلم يصلي قبل ان يفي

المسجد المدني في حرايض الغنم واستدل به على طهارة أبوابها لأن المرائض لا تصلونها فدل على أنهم كانوا
 يمشون فيها صلاتهم فلا تكون نجسة وأجيب باحتمال الصلاة على حائل دون الأرض وعورض بأنها شهادة تنفي لكن قد يقال
 إنها منقذة إلى الأصل أي الصلاة من غير حائل وأجيب بأنه صلى ٤٧ الله عليه وآله وسلم صلى في دار أنس على
 حصير كما في الصحيحين والحديث

عائشة الصحيح أنه كان يصلي على
 الخمر - نعم ليس في الحديث
 المذكور دلالة على طهارة المرائض
 لأن فيه أيضا النهي عن الصلاة
 في معطن الإبل فلا يقتضي
 الاذن الطهارة لا يقتضي النهي
 التخييس ولم يقل أحد
 بالفرق لكن المعنى في الاذن
 والنهي شيء لا يتعلق بالطهارة
 ولا النجاسة وهو أن الغنم من
 دواب الجنة والابل خلقت من
 الشياطين والله أعلم قاله الحافظ
 في التلخيص ورواه هذا الحديث
 الأربعة ما بين خراساني وكوفي
 وبصري وفيه التصديت والاختلاف
 واعتناء وأخرجه المؤلف أيضا
 في الصلاة وكذا ما لم والترمذي
 والنسائي في العلم (عن معونة
 أم المؤمنين رضي الله عنها أن
 رسول الله صلى الله عليه وآله
 وسلم سئل) ويحتمل أن يكون
 السائل معونة (عن فارة سقطت
 في من) جامد كما عند
 عبد الرحمن بن مهدي وأبي داود
 الطيالسي والنسائي فانت كما
 عند البخاري في التاريخ (نقل)
 صلى الله عليه وآله وسلم
 (أقوها) أي ارموا الفارة (وما
 جوابها) من اليمن (فاطرحوه)

فأعمل أحاديث النهي وادعى النسخ في حديث الاذن ولم يوافق على ذلك حكا
 ابن التين هنسه انتهى وقد قرر ان الجمع بين الاحاديث ما أمكن هو الواجب وقد أمكن
 هنا بالاعتناء كما عرفت قال ابن العربي لا بأس بانشاد الشعر في المسجد إذا كان
 لم مدح الدين وإقامة الشرع وإن كان فيه الخمر ومدح بصفتها الخبيثة من طيب
 ما تحسنه وحسن لون إلى غير ذلك مما يذكره من يعرفها وقد مدح فيه كعب بن
 زهير رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال * بانت سعاد فقلبي اليوم متبول * إلى
 قوله في صفة ريقها * كأنه منهل بالراح معلول * قال المراقى وهذه القصيدة قد
 رويها من طرق لا يصح منها شيء وذكرها ابن اسحق بسند مضعف وعلى تقدير ثبوت هذه
 القصيدة من كعب وانشادها بين يدي النبي صلى الله عليه وسلم في المسجد أو غير
 فليس فيها مدح الخمر وانما هي مدح ريقها وتشبيهه بالراح قال ولا بأس بانشاد الشعر في
 المسجد إذا لم يرفع به صوته بحيث يشوش بذلك على مصل أو قارئ أو منتظر للصلاة فإن
 أدى إلى ذلك كره ولو قيل بغيره لم يكن به عيب أو قد قدمنا ما يدل على النهي عن رفع
 الصوت في المساجد مطلقا في باب حمل المحدث وأما التعلق يوم الجمعة في المسجد قبل الصلاة
 لحمل النهي عنه الجهور وعلى الكراهة وذلك لأنه ربما قطع الصفوف مع كونهم مأمورين
 بالتبكير يوم الجمعة والترص في الصفوف الأول فالأول وقال الطحاوي التعلق بالنهي
 عنه قبل الصلاة إذا هم المسجد وظل به فهو مكروه وغير ذلك لا بأس به والتقييد بقبل
 الصلاة يدل على جوازها بعد العلم والذكر والتقييد بيوم الجمعة يدل على جوازها في غيرها
 كما في الحديث المتفق عليه من حديث أبي واقد الليثي قال بينا رسول الله صلى الله عليه
 وسلم في المسجد فاقبله ثلاثة نفر فاقبل اثنان إلى رسول الله وذهب واحد فاما
 أحدهما فرأى فرجة في الحلقة فجلس فيه وأما الآخر فجلس خلفهم الحديث وأما
 التعلق في المسجد في أمور الدنيا فغير جائز وفي حديث ابن مسعود سيكون في آخر الزمان
 قوم يجلسون في المساجد حلقاتا مائة مائة الدنيا لا تجالسوهم فإنه ليس لله فيهم حاجة
 ذكره المراقى في شرح الترمذي قال واسناده ضعيف فيه بزيغ أبو الخليل وهو ضعيف
 جدا قوله وعن الحلق فتفتح الموهلة ويجوز كسر ها واللام مفتوحة على كل حال جمع
 صلاة باسكان اللام على غير قياس وحكى قطعها أيضا كذا في التلخيص (وعن سهل بن سعد

الجميع أي الماخوذ وهو الفارة وما حولها) (وكلاهما منكم) الباقي ويقاس عليه نحو الأصل والديس الجامدين وسقط
 للأربعة قوله فاطرحوه وخرج بالجامد الذائب فإنه يهين كاه لا طاعة للنجاسة ويتعدى تطهيره ويحرم كله ولا يصح بيعه
 نعم يجوز الاستصباح به والانتفاع به في غير الأكل والبيع وهذا مذهب الشافعية والمالكية لقوله في الرواية الأخرى فإن

كل ما نأتمنا فاستصحبنا به وحرم الخنبة أكله فقط لقوله واستصحبنا به والبيع من باب الاستماع ومنع الخنابة من الانتفاع به
مطلقا لقوله في حديث عبد الرزاق وان كان ما تمنا فلا تقربوه ورواة هذا الحديث السبعة مديون وفيه التعديت بالجمع
والافراد والعنفسة والقول ورواية صحابي عن صحابة ٤٨ وأخرجه البخاري أيضا في الذبايح وهو من افراده عن

مسلم وأخرجه أبو داود والترمذي
وقال حسن صحيح والنسائي
(عن أبي هريرة رضي الله عنه
عن النبي صلى الله عليه وآله
(وسلم قال كل كالم) بفتح الكاف
وسكون اللام (يكلمه المسلم)
أي كل جرح يجرحه وأضيف
الى الفعل توسعا للقاسي وابن
هساكر كل كلمة يكلمها أي كل
جراحة يجرحها المسلم (في سبيل
الله) قد يخرج به ما اذا وقع
الكلم في غير سبيل الله وزاد
البخاري في الجهاد والله أعلم بمن
يكلم في سبيله وفيه إشارة الى أن
ذلك انما يحصل لمن خلصت يده
(يكون) أي الكلام (يوم القيامة
كهيئتها) قال الحافظ ابن حجر
رحمه الله أعاد لفظ يرمونها
لإرادة الجراحة انتهى ونعني به
العيب في فقال ليس كذلك بل
باعتبار الكلمة لأن الكلام
والكلمة مصدران والجراحة
اسم لا يعبر به عن المصدر (اذ
أي حين) (طعنت) قال الأكرمان
باطعون هو المسلم وهو مذكر لكن
لما أراد طعن بها حذف الجارم
أو حصل الضمير الجرم وبالفتح
وصار المفعول متصلا وتعبه
البرماوى بأية التامه لامة لا ضمير
كان أراد الضمير المستتر قسمته

ان رجلا قال يا رسول الله أرأيت رجلا وجد مع امرأته رجلا أيقنله الحديث فتلا عن أبي
المسجد وأنا شاهد متفق عليه) الحديث سيباق بطوله في كتاب الله وياق شره ان
شاء الله هناك وساقه المصنف هنا للاستدلال به على جواز اللعان في المسجد وقد جعلت
الهادوية ايقاعه في غير المسجد مندوبا ولا وجه له والتعليل بأنه ربما كان مفضيا الى الحد
إذا أقر أحد الزوجين بكذبه باطل لأن تسبب الحد عنه نادر لا يستلزم وقوع الحد فيه
(وعن جابر بن سمرة قال سمعت النبي صلى الله عليه وسلم أكثر من مائة مرة في المسجد
وأصحابه يتذاكرون الشعر وأشياء من أمر الجاهلية فرماتهم معهم ورواه أحد
الحديث أخرجه أيضا الترمذي باقظ جالت النبي صلى الله عليه وآله وسلم أكثر من مائة
مرة فكان أصحابه يقناشدون الشعر ويتذاكرون أشياء من أمر الجاهلية وهو ما كت
نرماتهم معهم وقال هذا حديث صحيح والحديث يدل على جواز انشاد الشعر في
المسجد وقد تقدم الكلام في ذلك (وعن سعيد بن المسيب قال مر عرقي المسجد وحسان
فيه يشد فلفظ اليه فقال كنت أنشد فيه وفيه من هو خير منك ثم التفت الى أبي هريرة
فقال أنشدك الله سمعت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يقول أجب عنى اللهم أيده
بروح القدس قال نعم متفق عليه) قوله قال مر عرقي رواية سعيد لهذه القصة مرسله
عندهم لأنه لم يدرك زمن المرور لكن يحمل على أن سعيدا سمع ذلك من أبي هريرة بعد أو
من حسان أو وقع لحسان استشهدا في هريرة مرة أخرى فحضر ذلك سعيد قوله وفيه من
هو خير منك يعنى النبي صلى الله عليه وآله وسلم قوله أنشدك الله بفتح الهمزة وضم الشين
المجهلة أى سألتك الله والشدة بفتح النون وسكون المجهلة التذكير قوله أيده بروح القدس
أي قوه وروح القدس المراد به هنا جبريل بدليل حديث البراءة عند البخاري بلفظ وجبريل
معك والمراد بالاجابة الرد على الكفار الذين هجوا رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم وفي
الترمذي عن عائشة قالت كان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ينصب لحسان منبرا
في المسجد فيقوم عليه هجوا الكفار وأخرجه الحافظ في المستدرک وقال هذا حديث
صحيح الاسناد والحديث يدل على جواز انشاد الشعر في المسجد وقد تقدم الجمع بين
حديث الباب وبين ما يعارضه (وعن عباد بن تميم عن عمه انه رأى رسول الله صلى الله
عليه وآله وسلم مستلقيا في المسجد واضعا إحدى رجليه على الأخرى متفق عليه) قوله
واضعا إحدى رجليه على الأخرى قال الخطاى فيسه ان التمرى الوارد عن ذلك منسوخ

متصلا طريقة الاجودان الاتصال والاتصال وصف للبارز (تغير دما) بفتح الجيم المشددة وقال
البرماوى كالمسكر مانى هو بضم الجيم من الثلاث وبفتحها مشددة من الفعل قال العيني أشار بهذا الى جواز الوجهين
لكنه مبق على معنى الرأية بهما (اللون لون الدم) يشهد لصاحبه بفضله على بطل نفسه وعلى ظالمه بفضله

(والعرف) بفتح العين وسكون الراء أي الریح (عرف) ریح (المسك) ينتشر في أهل الوقت اظهار الفضله ومن ثم لا يغسل دم الشهيد في المعركة وعرض البخاري يذكر الحديث هنا ان المسك طاهر وأصله نجس فلما تغير خرج عن حكمه وكذا الماء اذا تغير بالنجاسة خرج عن حكمه وأن دم الشهيد لما انتقل بطيب الرائحة ٤٩ من النجاسة حتى حكم له في الآخرة بحكم المسك الطاهر وجب أن ينتقل الماء الطاهر بنجاسة الرائحة اذا

حلت فيه نجاسة من حكم الطهارة الى النجاسة وتعقب بأن الحكم المذكور في دم الشهيد من أمور الآخرة والحكم في الماء بالطهارة والنجاسة من أمور الدنيا فكيف يقاس عليه انتهى أو ان مراد البخاري تأكيده مذهب ان الماء لا ينجس بمجرد الملاقة ما لم يتغير فاسم تدل بهذا الحديث على أن تبدل الصفة يؤثر في الموصوف فكما ان تغير صفة الدم بالرائحة الطيبة أخرجه من الدم الى المدح فكذلك تغير صفة الماء اذا تغير بالنجاسة يخرج عنه صفة الطهارة الى النجاسة وتعقب بأن الغرض اثبات الخصائص النجس بالتغير وما ذكره يدل على أن النجس يحصل بالتغير وهو وفاق لأنه لا يحصل الا به وهو موضع النزاع وبالحجة فقد وقع للناس اجوبة عن هذا الاستشكال وأكثرها بل كلها تعقب ولا يحلو عن تكلف ورواه الخمسة ما بين مروزي وبصري ويمان وفيه التحديث والاخبار والعنونة وأخرجه البخاري أيضا في الجهاد وكذا مسلم (وعنه) أي عن أبي هريرة (رضي الله عنه عن النبي صلى الله عليه

أو يحتمل النهي حيث يخشى أن تبدع وورثه الجواز حيث يؤمن من ذلك قال الحافظ الثاني أولى من ادعاء النسخ لانه لا يثبت بالاحتمال ومن جزم به اليقيني والبغوي وغيرهما من المحدثين وجزم ابن بطال ومن تبعه بانه منسوخ ويمكن أن يقال ان النهي عن وضع إحدى الرجلين على الأخرى الثابت في مسلم وسنن أبي داود عام وفعله صلى الله عليه وسلم بذلك مقصود عليه فلا يؤخذ من ذلك الجواز لغيره سرح بذلك المازري قال لكن لما صح عن عمرو عثمان كانه يفتل ذلك دل على انه ليس خاصا به صلى الله عليه وسلم بل هو جائز مطلقا فاذا تقرر هذا صار بين الحديثين تعارض فيجمع بينهما ما نأخذ كمنحوما ذكره الخطابي قال الحافظ وفي قوله لا يؤخذ منه الجواز نظر لان الخصائص لا تثبت بالاحتمال والظاهر ان فعله كان لبيان الجواز والطاهر على ما انتزعه القواعد الأصولية ما قاله المازري من قصر الجواز عليه صلى الله عليه وسلم الا ان قوله لكن لما صح ان عمرو عثمان الخ لا يدل على الجواز مطلقا كما قال لاحتمال انه ما فعل ذلك لعدم بلوغ النهي اليها والحديث يدل على جواز الاستئذان في المسجد على تلك الهيئة وعلى غيره لعدم الفارق (وعن عبد الله بن عمر انه كان ينام وهو شاب عزب لأهل له في مسجد

رسول الله صلى الله عليه وسلم رواه البخاري والنسائي وأبو داود وأحمد والناظره كذا

في زمن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم تمام في المسجد وتبيل فيه ونحن شهاب قال

البخاري وقال أبو قتادة عن أنس قدم رهط من عكل على النبي صلى الله عليه وآله وسلم

في كانوا في الصفة وقال قال عبد الرحمن بن أبي بكر كان أصحاب الصفة الفقراء قوله عزب قال الحافظ المشهور فيه فتح العين المهملة وكسر الزاي وفي رواية للبخاري عزب وهي لغة قليلة مع ان الفراء ذكرها والمراد به الذي لازوجته وقوله لأهل له نفسه بركة له عزب ويحتمل ان يكون من العام بعد ان خلاص فيدخل فيه الاقارب ونحوهم وقوله في مسجد رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يتعلق بقوله ينام ورواية أحمد يدل على الجواز للتصريح فيها بان ذلك كان في زمن رسول الله صلى الله عليه وسلم وقد أخرج البخاري حديث ان النبي صلى الله عليه وسلم جاء وعلى مضطجع في المسجد فمد يده رداؤه عن شقه وأصابه تراب فجعل رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يمسحه ويقول ثم أبارترب وقد ذهب الجمهور الى جواز الدوم في المسجد وروى عن ابن عباس كراهة الا لمن يريد الصلاة وعن ابن مسعود مطلقا وعن مالك التفصيل بين من لم يكن فيه كبر وبين من لا يمكن له فيباح قوله وقال أبو قتادة عن أنس هذا طرف مر

٧ نيل لي وآله (وسلم أنه قال لا يبون أحدكم في الماء الدائم) الساكن (الذي لا يجري) تبيل هو تفسير للدائم وإيضاح لمعناه وقبل احتراجه عن را كد يجري بعضه كالبرك والحياض وتبيل عن الماء الدائر لانه جار من حيث الصورة ساكن من حيث المعنى وقال ابن الأنباري الدائم من حروف الاضداد يقال الساكن والدائر ويطلق على البحار والأنهار الكبار التي لا ينقطع

(فيضه على ظهر محمد) صلى الله عليه وآله وسلم (إذا سجد فانبعث أشقى القوم) عقبة بن أبي معيط مصغرا أي بعثته نفسه الخبيثا من دونهم فاسرع السيروا فما كان أثر قاهم مع أن فيهم أباجهل وهو أشد كفر منه وإذا المرسل صلى الله عليه وآله وسلم لانهما اشتركا في الكفر والرضا وانزرد عقبة بالمشرة فكان أشقاها ولد ٥١ قتلوا في الحرب وقتل هو صبرا ولكنهم في

والسرخسي فانبعث أشقى قوم بالتذكير وفيه مبالغة يعني أشقى كل قوم من أقوام الدنيا وفيه مبالغة ليست في المعرفة لكن المقام يقتضي التعريف لأن التقاء هنا بالمسبة إلى أوائل القوم فقط قاله الحافظ ابن حجر رحمه الله وتعبه العيني بأن التذكير أولى لموافقه من المبالغة لأنه يدخل هناك ذولا ثانيا بعد الأول قال وهذا القائل يعني ابن حجر ما أدرك هذه النكتة

(الخامسة) فنظر حتى إذا سجد النبي صلى الله عليه وآله وسلم (وصعد على ظهره) المقدس (بين كتفيه) قال عبد الله بن مسعود (وأنا أنظر) أي أشاهد تلك الحالة (لا تخفى) في كشف سرهم وللكشمير في المستملى لأغبر أي من فعلهم (شيأ لو كان) وفي رواية لو كانت (للمسعة) بفتح الزون وسكونها أي لو كانت لي قوة أوجع مانع لطرحته عن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم وإنما قال ذلك لأنه لم يكن له بمكة عشرة لكونه هذليا حليفا وكان حليفاؤه أذالك كفارا أوفى الكلام حذف تقديره لطرحته عن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم وسرح به مسلم في رواية زكريا والبراز فانا أُرهب أي أخاف منه م (قال فجاءوا يضربون)

المسجد المتعلق عليه وفي بعض طرقه أنه استقر مر بوط ثلاثة أيام ومنها ضرب الخيام في المسجد لسعد بن معاذ كما تقدم والسوداء التي كانت تقيم المسجد كما في الصحيحين ومنها نزال وفد ثقيف المسجد وغيرهم والاحاديث الدالة على جوارأكل الطعام في المسجد متكررة قال المصنف رحمه الله وقد ثبت أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم استنماة بن أنمال فربط بسارية في المسجد قبل إسلامه وثبت عنه أنه نثر مالا جارا من البحرين في المسجد وقسمه فيه انتهى قلت ربطتامة ثابت في الصحيحين يادظ بعث النبي صلى الله عليه وسلم خيلا قبل نجد فجاءت برجل من بني حنيفة يقال له ثمامة بن أنمال فربطوه بسارية من سواري المسجد فاغتسل ثم دخل فقال أشهد أن لا إله إلا الله وأن محمدا رسول الله ونثر المال في المسجد وقسمه ثابت في البخاري وغيره بالفظ أقي لني صلى الله عليه وآله وسلم جمال من البحرين فقال اتقوه في المسجد وكان أكثر مال أتى به رسول الله صلى الله عليه وسلم ثم ساق القصة بطولها والدينان يدلان على جواز ربط الأسير المذموم في المسجد والمسجد بالاولى وعلى جواز قسمة الاموال في المساجد ونثرها فيها

(باب تنزيه قبلة المسجد عما يلهي المصلي)

(عن أنس قال كان قراما عاتشة قد تورت به جانب بيتها فقال لها النبي صلى الله عليه وآله وسلم أميطي في قراما هذه فانه لا تزال تصاوره تعرض لي في صلاتي رواه أحمد والبخاري) قول قرام بكسر القاف وتخفيف الراء مستقر في صوف ذوالوان كما تقدم قوله أميطي أي أزيلي وزناوم في قوله لا تزال تصاوره في رواية للبخاري لا تزال تصاور بصرف الضمة قال الحافظ كذا في روايتنا وللباقين بآببات الضمير قال والهاء على روايتنا في فانه ضمير الشأن وعلى الاخرى يحتمل أن يعود على الثوب قوله تعرض بفتح أوله وكسر الراء أي تلوح وللإسماعيلي تعرض بفتح العين وتشديد الراء وأصله تعرض والحديث يدل على كراهة الصلاة في المكنة التي فيها تصاور وقد تقدم كراهة زخرفة المساجد والتصاور يروى من ذلك وقد تقدم أيضا الكلام على الثياب التي فيها تصاور ودل الحديث أيضا على أن الصلاة لا تقصد بذلك لأنه صلى الله عليه وآله وسلم لم يقطعها ولم يعدها (وعن عثمان بن طلحة أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم دعاه بعد دخوله الكعبة فقال اني كنت رأيت قرني الكعبش حين دخلت البيت ففسيئت أن أمرك أن تخمرهما تخمرهما فانه لا ينبغي أن يكون في قبلة البيت شيء يلهي المصلي رواه أحمد وأبو داود) الحديث أخرجه أبو داود من طريق مصور الطنجي قال حدثني خالي عن أمي قالت سمعت

استنزه فاتهم الله تعالى (ويحتمل) بالحاء (بعضهم على بعض) أي ينسب بعضهم إلى بعض ذلك في بعض بالإشارة تم كماله وعمل بالميم أي من كثرة الضمير ويحتمل أن يكون من حال يحتمل بالفتح إذا ثوب على ظهره ابته أي وثب بعضهم على بعض من المرح والبطار (ورسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ساجدا يرفع رأسه حتى جاءت) صلى الله عليه وآله وسلم ولا يذرجات (فاطمة)

أبنته صلى الله عليه وآله وسلم وذى الله عن أسيدة نساء هذه الأمة ومناقبة أجيال وتوفيت في أحكام ابن عبد البر بعد صلى الله عليه وآله وسلم بستة أشهر إلا يومين وذلك يوم الثلاثاء لثلاث ليل خلت من شهر رمضان وغسلها على أعلى الصحيح ردفها إلى أبو صيته له في ذلك لها في البخارى حديث واحد زاد ٥٢ إسرائيل وهي جوهرية فاقبلت تسعى وثبت النبي صلى الله عليه وآله وسلم ساجدا

(فطرحت) ما وضعه أشقى القوم ولادكم طرحتهم زاد إسرائيل وأقبلت عليهم تشقههم زاد البزار فلم يردوا عليهم شيئا (عن ظهره) المقدس (فرفع) عليه السلام (رأسه) من السجود واستدل به على أن من حدث له في صلته ما يمنع انعقادها ابتداء لا قبل صلته ولو تداوى وعلى هذا ينزل كلام البخارى فلو كانت نجاسة وأزأله في المال ولا أثرها أصبحت اتناقا وتجاب الخطاى بأنه لم يكن إذا لم يحكم بنجاسة ما أتى عليه كالحرف فاهم كانوا يلاقون بقياسهم وأبدانهم الحرف قبل نزول التحريم انتهى ودلالته على طهارة فرت ما كل له ضعيفة لأنه لا ينفك عن دم بل صرح به في رواية إسرائيل ولأنه ذبيحة عبدة الأوثان وأجاب النووي بأنه صلى الله عليه وآله وسلم لم يده لم ما وضع على ظهره فاستمر مستحبا للطهارة وما ندرى هل كانت الصلاة واجبة حتى تعاد على الصحيح أولا فلا تعاد ولو وجبت الإعادة فالوقت وسع وتعقب بأنه صلى الله عليه وآله وسلم أحسن مما أتى على ظهره من كون فاطمة ذهبت به قبل أن يرفع رأسه واجب بأنه لا يلزم من إزالة فاطمة أياد عن ظهره

الاسلمية تقول قلت لعثمان ما قل للرسول الله صلى الله عليه وآله وسلم حين دعا قال أتى نسيب أن أمرك أن تحمى القرنين فإنه ليس ينبغي أن يكون في البيت شيء يغفل المصلى وخالفوه وان المذكور في الاسناد قال ابن المراح هو مسافع بن شيبة وأم منة رور المذكرة هي منية بنت شيبة القرظية أعبدة رية وقد جاءت مسافة في بعض طرق هذا الحديث واختلفت في مصيبتها وقد جاءت أحاديث ظاهرة في مصيبتها وعثمان بن طلحة المذكور هو القرظي العبدري الطحفي بفتح الحاء المهملة وبهدها جيم مفتوحة وباء موحدة من ذوب إلى حجاب بيت الله الحرام ثم رفته الله تعالى وهم جماعة من بني عبد الدار والميم حجاب الكعبة وقد اختلف في هذا الحديث فروى عن منصور عن خاله مسافع عن صفية بنت شيبة عن امرأة من بني سليم عن عثمان وروى عنه عن خاله عن امرأة من بني سليم ولم يذكر كرامه والاسلمية المذكرة لم أقف على أمهها والحديث يدل على كراهة تزوين الحاربي وغيرهما بما يستتبع له المصلى ينقض أوقته ويراد غيرهما بما يلهى وعلى أن تخمير التصاوير من زيل كراهية الصلاة في المكان الذي هو فيه لا ارتفاع العلة وهي اشتغال قلب المصلى بالنظر إليها وقد أسلفنا الكلام في التصاوير وفي كراهية زخرفة المساجد قوله قرني الكعبش أي كبش إبراهيم الذي قدى به اسمعيل

* (باب لا يخرج من المسجد بعد الأذان - حتى يصلى الاعتذار) *

(عن أبي هريرة قال أمرنا رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم إذا كنتم في المسجد فتدوى بالصلاة فلا يخرج أحدكم - حتى يصلى رواء أحمد وعنه أبي الشعثاء قال خرج رجل من المسجد بعد ما أدن فيه فقال أبو هريرة أما هذا فقد عصى أبا القاسم صلى الله عليه وآله وسلم رواء الجماعة إلا البخارى) الحديث الأول روى من طريق ابن أبي الشعثاء واسمه أشعث عن أبيه عن أبي هريرة ورواه عن أبي هريرة أبو صالح ومحمد بن زاذان وصعبد بن المسيب قاله ابن سيد الناس في شرح الترمذي بهذان وروى الحديث بإسناده ولم يتكلم فيه وأما الحديث الثاني فروى عن بعضهم أنه موقوف قال ابن عبد البر هو مسند عندهم لا يحتج به وفيه انتمى وفي إسناده إبراهيم بن المهاجر وقد وثق وضعف واخرج له الجماعة إلا البخارى وفي الرواية من يسمى إبراهيم بن مهاجر ثلاثة هذا أحدهم وهو الجبلي الكوفي والثاني المدني مولى سعة بن أبي وقاص وأما الثالث الأزدي الكوفي وفي الباب عن عثمان بن مظعون قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم من أدرك الأذان وهو في المسجد ثم خرج لم يخرج طاعة وهو لا يريد الرجعة فهو منافق رواء ابن سنجر والزيدوني في أحكامه وابن

احساسه صلى الله عليه وآله وسلم لأنه كان إذا دخل في الصلاة استغفر في اشتغاله بالله ولئن سلمنا احساسه به فقد يحفل سيد أنه لم يتحقق نجاسته لأن شاة أعظم من أن يعضى في صلته وبه نجاسة انتهى وتعقب بأنه لو أعادته قل ولم يتركه ولو أن الله لا يقره على التبادى في صلاة فاسدة وقد ثبت أنه خلع نعليه وهو في الصلاة لأن جبريل أخبره أن فيه ما قدرا ويبدل على أنه علم بما أتى على ظهره

أن فاطمة ذهبت قبل أن يرفع رأسه وعقب هو صلاته بالدعاء عليهم والله أعلم قاله الخافض في الفتح ولا بن عساكر فرفع رسول الله صلى الله عليه وآله رأسه وعند البزار فرفع رأسه كما كان يرفعه عند قيام سجوده فلما انقضى صلاته قال وسلم والمساقى لهوه وعن أبي إسحق حمدا لله وأثنى عليه (ثم قال) أما بعد اللهم قال البزار ٥٣ تفرد بقوله أما بعد زيد وشم يشعر بهلة

بين الرفع والدعاء وهو كذلك والظاهر منه أن الدعاء وقع خارج الصلاة لكن وقع وهو مستقبل الكعبة كما ثبت عند الشيخين (اللهم عليك بقريش) أي باهلال كفارهم أو من سمى منهم بعد فهو عام أريد به الخصوص (ثلاث مرات) كرهه اسرئيل في روايته لفظ الأعداد وازادته سلم في رواية زكريا وكان إذا دعا ثلاثا وإذا سأل سأل ثلاثا (فشق عليهم إذا دعا عليهم) في سلم فلما سمعوا صوته صلى الله عليه وآله وسلم ذهب عنهم الضحك وخافوا دعوته (قال) ابن مسعود (وكانوا يرون) بضم أوله على المشهور وبفتحه قاله البرماوي وقال في الفتح يفتح في روايتنا من الرأي أي يفتقدون وفي غيرهما بالضم أي يظنون (ان الدعوة) ولا بن عساكر يرون الدعوة (في ذلك البلد) الحرام (مستجابة) أي مجابة يقال استجاب وأجاب بمعنى واحد وما كان اعتقادهم اجابة الدعوة الامن جهة المكان لا من خصوص دعوة النبي صلى الله عليه وآله وسلم ولعل ذلك يكون مما بقي عندهم من شريعة ابراهيم الخليل عليه السلام (ثم سمى) النبي صلى الله عليه وآله وسلم أي عين في دعائه

سيد الناس في شرح الترمذي وأشار إليه الترمذي في جامعه والحديثان يدلان على تحريم الخروج من المسجد بعد سماع الاذان لغير الوضوء وقضاء الحاجة وماتدعو الضرورة اليه حتى يصلي فيه تلك الصلاة لان ذلك المسجد قد تعين تلك الصلاة قال الترمذي بعد ان ذكر الحديث وعلى هذا العمل عند أهل العلم من أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم ومن بعدهم ان لا يخرج أحد من المسجد الا من عذر ان يكون على غير وضوء أو أمر لا بد منه وبروي عن ابراهيم الفخري انه قال يخرج ما لم يأخذ المؤذن في الإقامة وهذا عندنا من له عذر في الخروج منه انتهى قال ابن رسلان في شرح السفن ان الخروج مكرره عند عامة أهل العلم اذا كان لغير عذر من طهارة أو نحوها واذ بزلا كراهة قال القرطبي وهذا محمول على أنه حديث مرفوع الى رسول الله صلى الله عليه وسلم بدليل نسبته اليه وكأنه سمع ما يقتضي تحريم الخروج من المسجد بعد الاذان فاطلق لفظ المعصية عليه

(أبواب استقبال القبلة)

(باب وجوبه للصلاة)

(عن أبي هريرة في حديث يأتي ذكره قال قال النبي صلى الله عليه وآله وسلم لم فاذا قلت الوضوء فاستقبل القبلة فكبر) هذا الحديث الذي أشار إليه المصنف هو حديث المسعى وسيأتي في باب السجدة الثانية ولزوم الطمأنينة ويأتي ان شاء الله شرحه هنالك وهذا اللفظ الذي ذكره المصنف هو لفظ مسلم وهو يدل على وجوب الاستقبال وهو اجماع المسلمين الا في حالة الهجز أو في الخوف عند التحام القتال أو في صلاة التطوع كما سيأتي وقد دل على الوجوب القرآن والسنة المتواترة وفي الصحيح من حديث أنس قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم لم أمرت ان أقاتل الناس حتى يقولوا لا اله الا الله فاذا قالوا وصلوا صلاتنا واستقبلوا قبلتنا واذبحوا ذبيحتنا فقد حرمت علينا ماؤهم وأموالهم الا بجهاد واحد اجمعهم على الله عز وجل وقالت الهادوية ان استقبال القبلة من شروط صحة الصلاة وقد عرفنا في ما سبق ان الاوامر مجردة لا تصلح للاستدلال بها على الشرطية الاعلى القول بأمر الأمر بالشئ نهى عن ضده ولا يمكن ههنا ما يمنع من الشرطية وهو خبر السرية الذي أخرجه الترمذي وأحمد والطبراني من حديث عامر بن ربيعة بلفظ كأمع النبي صلى الله عليه وسلم لم في ليلة مظلمة فلم يدر أين القبلة وصلى كل رجل منا على حiale فلما أصبحنا ذكرنا ذلك للنبي صلى الله عليه وآله وسلم فنزل فابتمنا قولوا فتم وجه الله فان الاستقبال لو كان شرطا لوجبنا الاعادة في الوقت بعده لان الشرط

وقصل ما اجل قبل فقال (اللهم عليك يا بني جهل) اسمه عمرو بن هشام ويعرف بابن الخنظلية فرعون هذه الامة وكان أحول ما بونا (وعليك بعنبة بن ربيعة وشيبة بن ربيعة) أبخى عتبة (والوليد بن عتبة وأمية بن خلف) في رواية شعبة او ابى بن خلف شك شعبة (وعنبة) بالالف (ابن ابى معيط وعد) النبي صلى الله عليه وآله وسلم او عبد الله بن مسعود او عمرو بن معيوق (السايع

فلم ينفذه) بنون اي شخص اوبيا فاعله ابن مسعود او عمرو بن ميمون نعم ذكره البخاري في موضع آخر همارة بن الوليد بن المغيرة
وذكره البرقاني وغيره وعندنا طيبا لسي عن شعبة في هذا الحديث أن ابن مسعود قال ولم اره دعاهم الا يومئذ وانما استهتوا
الدعاء حينئذ لما قدموا عليه من التمسك حال ٥٤ عبادته له والافاضة عن آذاه لا يخفى (قال) ابن مسعود (فوالذي

تقضى بيده) ولا بن عسا كرفي يده
(لقد رأيت الذين عدم اي عدمهم
(رسول الله صلى الله عليه وآله
(وسلم صرعى) جمع صريع معنى
مصرع (في القلب) بفتح الفاف
وكسر اللام البتر قبل ان تطوى
او العادية القديمة التي لا يعرف
صاحبها (قلب بدر) الرواية بالجر
ويجوز الرفع بتقدير هو وانصب
بتقدير اعنى وانما القوافي
القلب تحفة غير الشائهم ولولا
يتأذى الناس براحتهم لانه دفن
لان الحري لا يجب دفنه وذكر
القطاني قاتل كل واحد من
هؤلاء وقال الحافظ ابن حجر وفي
الحديث تعظيم الدعاء بحكمه عند
الكبار وما ازدادت عند المسلمين
الانعتاب وفيه معرفة الكفار
بصدقه صلى الله عليه وآله وسلم لم
خلوهم من دعائه ولكن حالهم
الحسد على ترك الانتداله وفيه
استحباب الدعاء ثلاثا وجواز
الدعاء على الظالم لكن قال بعضهم
محله اذا كان كافرا فاما المسلم
فيسحب الاستغفار له والدعاء
بالتوبة ولو قيل لادلالة فيه على
الدعاء على الكافر لما كان بعيدا
لاحتمال أن يكون اطلع صلى الله
عليه وآله وسلم على أن المذكورين
لا يؤمنون والاولى أن يدعوا لكل

بؤثر عدمه في العدم مع أن الهادوية تنوّر في عدم وجوب الاعادة بعد الوقت وهو
ناقض قواهم ان الاستقبال شرط وهذا الحديث وان كان فيه مقال عند الحديثين ولكن له
شواهد تقويه منها حديث جابر عند البيهقي باللفظ صلينا اليه في غيم وخفيت عليه القبلة
فلما انصرفنا نظرنا فاذا نحن قد صلينا الى غير القبلة فذكرنا ذلك لرسول الله صلى الله
عليه وسلم فلم يقل قد احسنتم ولم يأمرنا أن نعيد وله طريق أخرى عنه بنحوه هذه وفيها أنه
قال صلى الله عليه وآله وسلم قد اجزأت صلاتكم ولكنه تفرد به محمد بن سالم ومحمد بن عبيد
الله العرزمي عن عطاء وهما ضعيفان وكذا قال الدارقطني قال البيهقي وكذلك روى عن
عبد الملك العرزمي عن عطاء ثم رواه من طريق أخرى بنحو ما هنا وقال ولان لم لهذا
الحديث اسنادا صحيحا قويا والصحيح ان الآية انما تترتب في التطوع خاصة كما في صحيح مسلم
وسمى في ذلك في باب تطوع المسافرين ومنها حديث معاذ عند الطبراني في الاوسط بلانظ
صلينا مع رسول الله صلى الله عليه وسلم في يوم غيم في سفر الى غير القبلة فلما قضى
الصلاة وسلم فجات الشمس فقلنا يا رسول الله صلينا الى غير القبلة فقال قد رفعت
صلاتكم بحقه ما الى الله عز وجل وفي اسناده أبو عبله واسمه شمر بن عطاء وقد ذكره ابن
حبان في الثقات وهذه الاحاديث يتوهم بعضها بعضا فتصلح للاحتجاج بها في حديث
معاذ التصريح بأن ذلك كان بعد الفراغ من الصلاة قبل انقضاء الوقت وهو أوضح
في الدلالة على عدم النحرطية وفيها أيضا رد لمذهبي من فرق في وجوب الاعادة بين بقائه

الوقت وعدمه (وعن ابن عمر قال يمتعا الناس بقبائ صلات الصبح اذ جاءهم آت فقال
النبي صلى الله عليه وآله وسلم قد أنزل عليه الليلة قرآن وقد أمر أن يستقبل القبلة
فامسوا ببلوها وكانت وجوههم الى الشام فاستدأروا الى الكعبة متفق عليه وعن أنس
بن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم كان يصلي فحويت المقدس فغرات قد نرى قلب
وجهك في السماء فلنوابك قبلة ترضاها فقول وجهك شطر المسجد الحرام فمر رجل من
بنى سلمة وهم ركوع في صلاة الفجر وقد صلوا ركعة فنادى ألا ان القبلة قد تحولت فقلوا
بأهم نحو القبلة رواه أحمد ومسلم وأبو داود وفي الباب عن البراء عند الجماعة الأبا داود
وعن ابن عباس عند أحمد والبخاري والطبراني قال العراق واسناده صحيح وعن حمارة بن
أرس عن أبي يعلى في مسنده والطبراني في الكبير وعن عمرو بن عوف المزني عند البخاري
والطبراني أيضا وعن سعد بن أبي وقاص عند البيهقي واسناده صحيح وعن سهل بن سعد
عنه الطبراني والدارقطني وعن عثمان بن حنيف عن الطبراني أيضا وعن حمارة بن

حي بالهداية وفيه قوة نفس فاطمة الزهراء من صغرها الشرفها في نفسها وقومها لكونها صرحت بشتمهم وهم روية
روى قريش فلم يردوا عليها وفيه أن المباشرة أكد من السبب والاعانة انتهى ورواه هذا الحديث العشرة كوفيون سوى
هبدان واياه فأنهم مامرون وفيه التصديق بالجمع والافراد والاختيار بالافراد والمنعنة وانما جبه البخاري في الجزية أيضا

وفي الشعب وفي الصلاة والجهاد والمغازي وأخرجه مسلم في المغازي والنسائي في الطهارة والسير (عن أنس) بن مالك (رضي الله عنه) قال يرق النبي صلى الله عليه وآله (وسلم في ثوبه) ولا ينعيم وهو في الصلاة والبراق والمبساقي ما يسيل من القم والنخاط ما يسيل من الأنف واستدل به على طهارة الريق ونحوه من فم طاهر غير ٥٥ متجسس وحينئذ فاذا وقع ذلك في الماء لا ينفسه ويتوضأ به ورواه هذا الحديث

ما بين مصري وبصري ومكي وفيه التحديث بالجمع والافراد والاختبار والعنفنة والسماع (عن سهل ابن سعد الساعدي) الانصاري المدني (رضي الله عنه) المتوفى سنة احدى وتسعين وهو ابن مائة سنة في البخاري احدى وأربعون حديثا (انما سأله الناس بأى نبي دوى جرح رسول الله صلى الله عليه وآله (وسلم) الذي أصاب في غزوة احد لما شج رأسه وجرح وجهه (فقال) سهل (ما بيني احد) من الناس (اعلم به معنى) وانما قال سهل ذلك لانه كان آخر من بقي من الصحابة بالمدينة كما وقع عند البخاري في النكاح (كان علي) أي ابن ابي طالب (يجي) بترسه فيه ما عفا طمة (رضي الله عنها) (فقال عن وجهه) الشريف (لدم فاخذ حصير فاحرقه) غشي به جرحه) وللبخاري في الطب فلما رأته فاطمة الدم يزيد على الماء كثرة عمدت الى حصيرها فاحرقته وألصقتها على الجرح فرفأ الدم وانما فعلت ذلك لان في رماد الحصير استعمال الدم وفيه امان التداءى وعلجة الجراح واتخاذ الترس في الحروب وان جميع ذلك لا يتناقى التوكل

رواية عند الطبراني أيضا وعن أبي سعيد بن المعلى عند البراء والطبراني أيضا وعن توبة بنت أسلم عند الطبراني أيضا قوله في صلاة الصبح هكذا في صحيح مسلم من حديث أنس بلانظ وهم ركوع في صلاة الفجر وكذا عند الطبراني من حديث سهل بن سعد بلانظ فوجدتهم يصلون صلاة الغداة وفي الترمذي من حديث البراء بلانظ فصل في رجل معه العصر وساق الحديث وهو مصرح بذلك في رواية البخاري من حديث البراء وليس عند مسلم تعيين الصلاة من حديث البراء وفي حديث عمار بن أوس ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم الى الكعبة احدى صلاة في العشي وهكذا في حديث عمار بن ربيعة وحديث توبة وفي حديث أبي سعيد بن المعلى انهم الظهر والجمع بين هذه الروايات ان من قال احدى صلاة في العشي شئت هل هي الظهر أو العصر وليس من شئت حجة على من جزم فنظرنا فيمن جزم فوجدنا بعضهم قال الظهر وبعضهم قال العصر ووجدنا رواية العصر أصح لثقة رجالها واخراج البخاري لها في صحيحه وأما حديث كونها الظهر في اسنادها مروان بن عثمان وهو مختلف فيه وأما رواية ان أهل قبا كانوا في صلاة الصبح فيمكن أنه أبطأ الظاهر عنهم الى صلاة الصبح قول ابن سعد في الطبقات ما يكافئ بعضهم ان ذلك كان بمسجد المدينة فقال ويقال صلى رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ركعتين من الظهر في مسجد بالمدينة ثم أمر أن يوجه الى المسجد الحرام فاستدار اليه وكان معه المسلمون ويكون المعنى رواية البخاري أنها العصر أي ان أول صلاة صلاها الى الكعبة كاملة صلاة العصر قول اذا جاءهم آت قيل هو عباد بن بشر وقيل عباد بن نبيذ وقيل غيرهما قوله فاستقبلوها بفتح الموحدة لا كترأى فتحولوا الى جهة الكعبة وفاعل استقبلوها مخاطبون بذلك وهم أهل قبا ويحتمل أن يكون فاعل استقبلوها النبي صلى الله عليه وآله وسلم ومن معه وفي رواية في البخاري يكسر الموحدة بصيغة الامر ويؤيد الكسر ما عند البخاري في التفسير بلانظ ألا فاستقبلوها قول وكانت وجوههم هو تفسير من الراوى لتحول المذكور والضمير في وجوههم فيه الاحتمالان وقد وقع بيان كيفية التحول في خبر توبة قالت فتحول النساء مكان الرجال والرجال مكان النساء قال الحافظ وتصويره ان الامام تحول من مكانه في مقدم المسجد الى مؤخر المسجد لان من استقبل الكعبة استدبر بيت المقدس وهو لودار في مكانه لم يكن خلفه مكان يسع الصنف ولما تحول الامام تحولت الرجال حتى صاروا خلفه وتحول النساء حتى صرن خلف الرجال وهذا يستدعي عملا كثيرا في الصلاة فيحتمل ان ذلك وقع قبل تحريم العمل الكثير كما كان

لصدوره من سيد المتوكلين وفيه مباشرة المرأة لايها وكذلك لغيره من ذوي محارمها ومداواتها امراضهم والاستعانة في المداواة وجواز وقوع الابتلاء بالانبياء لعظم أجرهم ويطهق الناس أنهم محموقون لله ولا يقتنون بما ظهر على أيديهم من المعجزات كما اتفق النصارى بعيسى ورواه هذا الحديث الاربعة ما بين مكي ومدني وفيه التحديث والعنفنة والسماع وآخر جه البخاري

في الجهاد والذبحاخ . وسلم في المغازي والترمذي وابن ماجه في الطب وقال الترمذي حسن صحيح (عن أبي موسى) عبد الله
ابن قيس الأشعري (رضي الله عنه قال أتيت النبي صلى الله عليه وآله وسلم فوجدته يستنشق بسواك) يكسر السين وهو يطلق على
البقل والآلة وهو مذكر وقيل مؤنث ٥٦ وجمعه سواك ككتب وهو مشتق من سالك إذا ذلک الساو من جاءت الابل تتساولك

أي تم ايل هزالا وهو من سنن
الوضوء ولهذا ذكره هنا
والاستئذان ذلك الاستئذان وحكمها
بما يجلبوها ما أخذ من السن يفتح
السين وهو امرار مافيه خشونة
على آخر ليدفعها كان (بيده يقول)
أي النبي صلى الله عليه وآله وسلم
أو السؤال مجازا (أع أع) بضم
الهمزة والعين مهملة فمع ما قيل
يفتحها وفي رواية ابن عساکر
بالمججمة وفي صحيح الجوزقي أخ
يكسر الهمزة وبالنظام وانما اختلاف
الرواة الشقاق لتقارب مخارج
هذه الحروف وكلها ترجع الى
حكاية صوته عليه السلام اذ جعل
السؤال على طرف لسانه كما عند
مسلم والمراد طرفه الداخل كما
عند أحد يستن إلى فوق ولدا
قال هنا (والسؤال في فيه كأنه
يتنوع) أي يتقيا يقال ها عيوع
إذا فاء لا تكلف يعني أن له صوتا
كصوت المقي على سبيل المبالغة
ويفهم منه مشروعية السؤال
على اللسان طولا أما الاستئذان
فالأحجب فيها أن يكون عرضا
لحديث إذا استكتمت فاستا كوا
عرضا رواه أبو داود وفي مراسيله
والمراد عرض الاستئذان وفي الحديث
تأكيد السؤال وأنه لا يختص
بالاستئذان وأنه من باب التلطيف
والتطبيب لا من باب إزالة القاذورات لأنه صلى الله عليه وآله وسلم لم يخفف به وبوبوا عليه استئذان الامام بحضرة رعيته على
وورد لولا أن أشق على أمتي لأمرتهم بالسؤال عند كل وضوء أي أمر ايجاب رواه ابن خزيمة وغيره فهو من سنن الوضوء وكذا هو
من سنن الصلاة للحديث المروي عند الشيخين لولا أن أشق على أمتي لأمرتهم بالسؤال عند كل صلاة ويستحب عند قراءة القرآن

قبل تحريم الكلام ويحتمل أن يكون اغتفر العمل المذکور من أجل المصلحة المذکورة
أو وقعت الخطوات غير متواليه عند التحول بل وقعت مفترقة وللعديد الأول فوائد
منها أن حكم الناسخ لا يثبت في حق المكلف حتى يبلغه لأن أهل قبل لم يؤمروا بالعادة
ومنها جواز الاجتهاد في زمن النبي صلى الله عليه وآله وسلم في أمر القبلة لأن الانصار
تحولوا الى جهة الكعبة بالاجتهاد ونظروا الحافظ قال يحتمل أن يكون عندهم بذلك نص
سابق ومنها جواز تعليم من ليس في الصلاة من هو فيها ومنها جواز نسخ الثابت بطريق
العلم والنطق بخبر الواحد وتقريره أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم لم ينكر على أهل قبا
عملهم بخبر الواحد وأجيب عن ذلك بأن الخبر المذکور احتجب بالقرائن والمقدمات
التي أفادت القطع لكونه في زمن تقبل وجهه في السماء ليحول الى جهة الكعبة
وقد عرفت منه الانصار ذلك بلازمتهم فكانوا يتوقعون ذلك في كل وقت فلما لحقهم
الخبر عن ذلك أفادهم العلم لما كانوا يتوقعون حدوثه وأجاب العز في باجوبة آخر منها
أن النسخ بخبر الواحد كان جائزا على عهد النبي صلى الله عليه وآله وسلم وانما امتنع بعده قال
الحافظ ويحتاج الى دليل ومنها أنه تلا عليه م الآية التي فيها ذكر النسخ بالقرآن وهم
أعلم الناس باطالته وإيجازه وأعرفهم بوجوه إيجازه ومنها أن لعمل خبر الواحد
مقطوع به ثم قال الصحيح أن النسخ لا مقطوع بالمظنون كمنسخ نص الكتاب أو السنة
المتواترة بخبر الواحد جازع لا واقع سمعنا في عهد النبي صلى الله عليه وآله وسلم وزمانه
ولكن أجمعت الامة على منعه بعد الرسول فلا يخالف فيه وانما الخلاف في تجوز
في عهد الرسول صلى الله عليه وآله وسلم انتهى ومن فوائد الحديث ما ذكره المصنف قال
وهو حجة في قبول أخبار الآحاد انتهى وذلك لأنه أجمع عليه الذين بلغ اليه لم ينكر
عليه م النبي صلى الله عليه وآله وسلم بل روى الطبراني في آخر حديث قوله أن رسول الله
صلى الله عليه وآله وسلم قال فيهم أولئك رجال آمنوا بالغيب

• (باب حجة من رأى فرض البعيد اصابة الجهة لا العين) •

(عن أبي هريرة أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال ما بين المشرق والمغرب قبله رواه ابن ماجه
والترمذي وصححه وقوله عليه السلام في حديث أبي أيوب ولكن شرقوا وغربوا بعض
ذلك الحديث الأول أخرجه الترمذي وابن ماجه من طريق أبي معشر وقد تابعه أبو معشر
عليه على بن ظبيان قاضي حلب كما رواه ابن عدي في الكامل قال ولا أعلم يرويه عن محمد
ابن عمرو وغيره على بن ظبيان وأبي معشر وهو بابي معشر أشهر منه بعلي بن ظبيان قال وأهل

على
وورد لولا أن أشق على أمتي لأمرتهم بالسؤال عند كل وضوء أي أمر ايجاب رواه ابن خزيمة وغيره فهو من سنن الوضوء وكذا هو
من سنن الصلاة للحديث المروي عند الشيخين لولا أن أشق على أمتي لأمرتهم بالسؤال عند كل صلاة ويستحب عند قراءة القرآن

والاستيقاظ من النوم وتغير القوم وفي كل حال وقال ابن عباس فيه عشر خصال يذهب الحفرو ويحلو البصر ويشد اللثة ويطيب
القوم وينقى الباطن وتفرح له الملائكة ويرضى الرب تعالى ويوافق السنة ويزيد في حسنات الصلاة ويصح الجسم وزاد الحكيم
الترمذي ويزيد الحافظ حفظا وينبت الشعر ويصفي اللون ويباع ريقه ٥٧ في أول استياكه فانه ينفع من الجذام والبرص

وكل داء سوى الموت ولا يطلع بعده
شياً فانه يورث النسيان ورواة
هذا الحديث ثابطين بصري وكوفي
وفيه التحديث والعنفه وأخرجه
مسلم وأبو داود والقساق في
الطهارة (عن حديثه) بن الهيثم
(رضي الله عنه قال كان النبي
صلى الله عليه وآله وسلم) فيه
دلالة على المداومة والاستمرار
(إذا قام من الليل) ظاهره
يقضي تعاقب الحكم بمجرد القيام
(بشوص) أي يداك أو يغسل أو
يحبسك (فاه بالسواك) لأن النوم
يقضي تغيير القوم لما تصاعده
من اجخرة المعدة والسواك آلة
تنظيفه فيستحب عند مقتضاه قال
ابن دقيق العيد فيه استحباب
السواك عند القيام من النوم
ويدل عليه رواية البخاري في الصلاة
بلفظ إذا قام للتهجد ولمسلم نحوه
وقد ذكر البخاري كثيراً من أحكام
السواك في الصلاة وفي الصيام
ورواة هذا الحديث خمسة كوفيون
الاحذية فعراقي وفيه التحديث
والعنفه وأخرجه البخاري أيضاً
في الصلاة وفي فضل قيام الليل
ومسلم وأبو داود وابن ماجه في
الطهارة والنسائي فيهما (عن
ابن عمر رضي الله عنه ان النبي
صلى الله عليه وآله وسلم قال

علي بن خنبلان مرقه منه وذكر قول ابن عباس فيه انه ليس بشئ وقول النسائي متروك
الحديث وقد تابعه عليه أيضاً أبو جعفر الرازي رواه البيهقي في الخلافيات وأبو جعفر
وثقه ابن معين وابن المديني وأبو حاتم وقال أحمد والنسائي ليس بقوي وقال العلاء
سني الحفظ وأبو معشر المذكور ضعيف والحديث رواه أيضاً الحاكم والدارقطني وقد
أخرج الحديث الترمذي من طريق أخرى غير طريق أبي معشر وقال حديث حسن
صحيح وقد خالفه البيهقي فقال بعد أخرجه من هذه الطريق هذا السناد ضعيف فتنظرنا
في الأسناد فوجدنا عثمان بن محمد بن المغيرة بن الاخنس بن شريق قد تشرد به عن المقبري
وقد اختلف فيه فقال علي بن المديني انه روى أحاديث منها كبر ووثقه ابن معين وابن
حبان فكان الصواب ما قاله الترمذي وأما الحديث الثاني أعني حديث أبي أيوب فهو
متفق عليه وقد تقدم شرحه في أبواب التخلي وفي الباب عن ابن عمر عند البيهقي وفي الباب
أيضاً من قول عمر عند الموطأ وابن أبي شيبة والبيهقي ومن قول علي عند ابن أبي شيبة ومن
قول عثمان عند ابن عبد البر في التمهيد ومن قول ابن عباس أشار إلى ذلك الترمذي
والحديث يدل على ان القرص على من بعد عن الكعبة الجهة لا العين واليه ذهب مالك
وأبو حنيفة وأحمد وهو ظاهر ما نقله المنزني عن الشافعي وقد قال الشافعي أيضاً ان شطر
البيت وتذقاه وجهته واحد في كلام العرب واستدل لذلك أيضاً بحديث أخرجه البيهقي
عن ابن عباس ان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قال البيت قبله لاهل المسجد والمسجد
قبله لاهل الحرم والحرم قبله لاهل الارض مشارفها ومغاربها من امتي قال البيهقي تفرد
به عمر بن حفص المكي وهو ضعيف قال وروى بأسناد آخر ضعيف لا يحتج بمثله وإلى هذا
المذهب ذهب الاكثر وذهب الشافعي في أظهر القولين عنه إلى ان فرض من بعد العين
وأنه يلزمه ذلك بالظن لحديث اسامة بن زيد انه صلى الله عليه وآله وسلم لما دخل البيت
دعاني فواحيه ولم يصل فيه حتى خرج فلما خرج ركع ركعتين في قبل القبة وقال هذه
القبة ورواه البخاري من حديث ابن عباس مختصراً وقد عرفت ما قدمنا في باب صلاة
التطوع في الكعبة من ترجيح انه صلى الله عليه وآله وسلم صلى في الكعبة وقد اختلف
في معنى حديث الباب الاول فقال العراقي ليس عاماً في سائر البلاد وانما هو بالنسبة إلى
المدينة المنورة وما وافق قبلتها وهكذا قال البيهقي في الخلافيات وهكذا قال أحمد بن
خليفة الوهي قال وسائر البلد ان من السعة في القبة مثل ذلك بين الجنوب والشمال
وتحوز ذلك قال ابن عبد البر وهذا صحيح لا مدفع له ولا خلاف بين أهل العلم فيه وقال الاثرم
- أت أحمد بن حنبل عن معني الحديث فقال هذا في كل البلد ان الامكة عند البيت فانه

٨ نيل في آرائي ان السواك (يقطع همزة آرائي لا أصلي أي أرى نفسي وبضعها غيره أي اظن نفسي والعبارة
مستعملتان والمسئلة رأيت وهو خطأ لانه انما أخبر عماراً في النوم (لجاني رجلان أحدهما كبير من الآخر فتناولت) أي
أعطيت (السواك الا صغر منهما فقتيل لي) القاتل له جبريل عليه السلام (كبر) أي قدم الا كبر في السن (فدفعته إلى الاكبر

منهما) ويستفاد منه تقديم ذى السن في السؤال والطعام والشراب والمشى والركوب والكلام نعم اذا ترتب القوم في الجلوس فالسنة تقديم الايمن فالايمن كانه عليه المهاب قال في القتح وهو صحيح وسيلقى الحديث فيه في الاثرية وفيه ان استعمال سوال الغير ليس بمكروه الا ان المستحب ٥٨ ان يغسله ثم يستعمله وفيه حديث عائشة في سنن أبي داود قالت كان رسول الله

صلى الله عليه وآله وسلم يعطيني السؤال لأغسله فايدأ به فاستأذنته ثم أغسله ثم أدفعه اليه وهذا ال على عظيم أدب وكبير فطنته الا انها لم تغسله ابدا حتى لا يفوتها الاستشفاء بريقه ثم غسلته ناديا وامتنالا ويحتمل أن يكون المراد بأمرها بغسله تطييبه وتليينه بالماء قبل ان تستعمله والله أعلم اهـ (عن البراء بن عازب رضى الله عنه قال قال لي النبي صلى الله عليه وآله وسلم اذا أتيت أى اذا أردت ان تأتى (مضجعت) يفتح الجسيم من باب منع يمنع وفي النزع بكسرهما) فتوضأ وضوءا للصلاة أى ان كنت على غير وضوء وانما تدب وضوء عند النوم لانه قد تقبض روحه في نومه فيكون قد ختم عليه بالوضوء وليكون اصدق لرؤياه وابعده عن تلاعب الشيطان به في نومه وليس ذكر الوضوء في هذا الحديث عند الشيخين الا في هذه الرواية (ثم اضطجع على شقك الايمن) لانه يمنع الاستغراق في النوم اتفق القلب فيسرع الافاقة لينهجد أوليس ذكر الله تعالى بخلاف الاضطجاع على الشق الايسر (ثم قل اللهم اسلم وجهي ذاتي اليك) طائعة لحكمك

ان زال عنه شيئا وان قل فقد ترك القبلة ثم قال هذا المشرق وأشار بيده وهذا المغرب وأشار بيده وما بينهما مقبلة قلت له فصلا من صلى بينهما جائزة قال نعم وينبغي ان يتصرى الوسط قال ابن عجب البر تفسير قول أحد هذا في كل البلدان يريد أن البلدان كله الاهلها في قبلة مثل مثل ما كان قبلة في المدينة الجنوب التي يقع اهم فيها الكعبة فيسنة قبلون جهنم او يتسعون يميننا وشمالنا بين المشرق والمغرب يحجه لكون المغرب عن أيمنهم -م والمشرق عن يسارهم وكذلك لاهل اليمن من السعة في قبلة مثل ما لاهل المدينة ما بين المشرق والمغرب اذا توجهوا أيضا قبل القبلة الا انهم يحجه لكون المشرق عن أيمنهم والمغرب عن يسارهم -م وكذلك لاهل العراق وخراسان لهم من السعة في السنة قبل القبلة ما بين الجنوب والشمال مثل ما كان لاهل المدينة من السعة فيما بين المشرق والمغرب وكذلك ضد العراق على ضد ذلك أيضا وانما تضيق القبلة كل الضيق على أهل المسجد الحرام وهو لاهل مكة أو سعة قليلة لانهم هي لاهل الحرم أو سعة قليلة لانهم لا تهاجر الا فاق من السعة على حسه فاذا كرنا اهـ قال الترمذى قال ابن عمر اذا جعلت المغرب عن يمينك والمشرق عن يسارك فابينهم -م ما قبله اذا استقبلت القبلة وقال ابن المبارك ما بين المشرق والمغرب قبله هذا لاهل المشرق واختار ابن المبارك التماس لاهل مرو اهـ وقد يستشكل قول ابن المبارك من حيث ادمن كان بالمشرق انما يكون قبلة المغرب فان مكة بينه وبين المغرب والجواب عنه انه أراد بالمشرق البلاد التي يطلق عليها اسم المشرق كالعراق مثلا فان قبلتهم أيضا بين المشرق والمغرب قبله لاهل العراق قال وقد ورد مقيس بذلك في بعض طرق حديث أبي هريرة ما بين المشرق والمغرب قبله لاهل العراق ورواه البيهقي في الخلافيات وروى ابن أبي شيبة عن ابن عمر انه قال اذا جعلت المغرب عن يمينك والمشرق عن يسارك فابينهم ما قبله لاهل المشرق ويدل على ذلك ايضا تبويب البخارى على حديث أبي ايوب بإفظ باب قبله اهل المدينة واهل الشام والمشرق ليس في المشرق ولا المغرب قبله قال ابن بطال في تفسيره -م هذه الترجمة بمعنى وقبلة مشرق الارض كلها الا ما قابل مشرق مكة من البلاد التي تكون تحت الخط المار على من المشرق الى المغرب فيكم مشرق الارض كلها ككم مشرق اهل المدينة والشام في الامر بالانحراف عند الفاتح لانهم اذا شرعوا او غربوا لم يستقبلوا القبلة ولم يستدبروها قال واما ما قابل مشرق مكة من البلاد التي تكون تحت الخط المار عليها شرقها الى غربها فلا يجوز انهم استعمال هذا الحديث ولا يصح لهم ان يشرعوا ولا ان يغربوا لانهم -م اذا شرعوا استدبروا القبلة واذا غربوا استقبلوها وكذلك من كان موازيا بالمغرب مكة اذا اذله فبه متركة مع المشرق فاكتفى

فانما عند ذلك في أوامر ونواهيك وفي رواية أسلمت نفسي ومعهنى اسلمت اي سلمت الا اذا قدر على ولا تدبر بذكر على جلب نفع ولا دفع ضرر فامرهم فوض اليك تفعل به اما ترى يدواستسألت لما تفعل فلا اعتراض عليك فيه او معنى الوجه القصد والعمل الصالح ولذا جاء في رواية أسلمت نفسي اليك ووجهت وجهي اليك لجمع بينهما فاندل على تغايرهما (ما روفوضت)

من التقوى يقر اي زددت (امر في البين) وبرئت من الحول والقوة الا بك فا كفى هم (والجأت) اي اسندت (ظهر في البين) اي اعقدت عليك كما يعقد الانسان بظهره الى ما يسند اليه (رغبة) اي طمعا في فوائك (ورغبة اليك) اي خوفا من عقابك لانه (لا ملجأ ولا منجى منك الا اليك) وهذا التركيب مثل لاحول ولا قوة الا بالله ٥٩ قصير في الاوجه الخمسة المشهورة (اللهم

آمنت) اي صدقت (بكتابك) القرآن (الذي انزلت) اي انزلته على رسولك صلى الله عليه وآله وسلم والايمان بالقرآن يتضمن الايمان بجميع كتب الله المنزلة ويحتمل ان يعنى الكل لاضافته الى الضمير لان المعروف بالاضافة كالمعروف باللام في احتمال الجنس

والاستغراق والعهد بل جميع المعارف كذلك كما قاله البيضاوي كالزحمرى في الكشف في قوله تعالى ان الذين كفروا سواهم اول البقرة (و) آمنت (بنبيك الذي ارسلت) اي ارسلته (فان من ليملك فانت على القطرة) الاسلامية او الدين القويم مله ابراهيم (واجهلهم) اي هذه الكلمات (آخرا من تكلم به) ولا يمنع ان يقول بعد من شيئا مما شرع من لذكر عند النوم والفقهاء لا يعدون الذكر كلاما في باب الايمان وان كان هو كلاما في اللغة (قال البراء) (فرددتها) بتشديد الاولى وتسكين الثانية

اي الكلمات (على النبي صلى الله عليه وآله وسلم) لاحفظهن (فلما بلغت اللهم آمنت بكتابك الذي انزلت قلت ورسولك) زاد الاصمعي الذي ارسلت (قال) رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم

(لا) اي لا تقبل ورسولك بل قل (ونبيك الذي ارسلت) وجه المدح انه لو قال ورسولك لكان تكرارا مع قوله ارسلت ولما كان نبيا قبل ان يرسل صرح بالنبوته للجمع بينها وبين الرسالة وان كان وصف الرسالة متلزما وصف النبوة مع ما فيه من تعديد التعميم والمنفعة في الحالين اراحت به عن ارسل من غير نبوة بكبريل وغيره من الملائكة لانهم هم رسل الانبياء فلهذا اراد تحليص

بذكر المشرق عن المغرب لان المشرق اكثر الارض المعمورة وبلاد الاسلام في جهة مغرب الشمس قليل قال وقد دبر الترجمة بان قبله اهل المدينة واهل الشام والمشرق ليس في التشريق ولا في التغريب يعني انهم عندهم الانحراف للتشريق والتغريب ليسوا بواجهين للقبلة ولا مع تدبرين لها والعرب تطلق المشرق والمغرب بمعنى التغريب والتشريق وانشد ثعلب في المجالس ابعدهم مغربهم فجدوا ساحتها • قال ثعلب معناه ابعدهم تغريبهم اه وقد اطلنا الكلام في تفصيله في الحديث لانه كثيرا ما يسأل عنه الناس ويستشككونه لا يصحاح زيادة لفظ لاهل المشرق

(باب ترك القبلة اذ را الخوف)

(عن نافع عن ابن عمر انه كان اذا سئل عن صلاة الخوف ومنها ثم قال فان كان خوف هو اشد من ذلك صلوا رجالا قياما على اقدامهم وركبانا مستقبلي القبلة وغير مستقبليها قال نافع ولا اري ابن عمر ذكر ذلك الا عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم (رواه البخاري) الحديث ذكره البخاري في تفسير سورة البقرة واخرجه مالك في الموطأ وقال في آخره قال نافع لا اري عبد الله بن عمر ذكر ذلك الا عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم ورواه ابن خزيمة واخرجه مسلم وصرح بان الزيادة من قول ابن عمر ورواه البيهقي من حديث موسى بن عقبة عن نافع عن ابن عمر وقال الذوي في شرح المذهب هو بيان محكم من احكام صلاة الخوف لا تفسير للاية وقد اخرج البخاري في صلاة الخوف بلفظ وزاد ابن عمر عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم لم واذا كانوا اكثر من ذلك فليصلوا قياما وركبانا والحديث يدل على ان صلاة الخوف لا سيما اذا كثرت العدو وتجوز حسب الامكان فينتقل عن القيام الى الركوب وعن الركوع والسجود الى الايمان ويجوز ترك ما لا يقدر عليه من الاركان وبهذا قال الجمهور لكن قالت المالكية لا يصنعون ذلك الا اذا خشى فوات الوقت وسيأتي للمصنف في باب الصلاة في شدة الخوف نحو ما هنا او ياتي شرحه هناك ان شاء الله

(باب تطوع المسافر على ركوبه حيث توجه به)

(عن ابن عمر قال كان النبي صلى الله عليه وآله وسلم يسجد على راحلته قبل أي وجهة توجه ويوتر عليه اغيانه لا يصلي عليها المكتوبة منه على وفي روايه كان يصلي على راحلته وهو مقبل من مكة الى المدينة حيثما توجهت به وفيه نزات فايضا ولو انتم وجهه الله ورواه احمد ومسلم والترمذي وصححه الحديث قد تقدم شرحه والكلام على فقهه في باب صلاة الفرض على الرحلة لان المصنف رحمه الله ذكره هناك بنحو ما هنا من حديث عامر بن

الكلام من اللفظ أولان لفظ النبي أمدح من انطق الرسول لانه مشترك في الاطلاق على كل من أرسل بخلاف لفظ النبي فانه لا اشتراك فيه عرفا وعلى هذا فنقول من قال كل رسول نبي من غير عكس لا يصح اطلاقه فانه في الفتح يعني فيقيد بالرسول البشري وذهب عنه العيني فقال كيف يكون أمدح ٦٠ وهو لا يستلزم الرسالة بل لفظ الرسول أمدح لانه يستلزم النبوة ٨١ وهو

مردود فان المعنى يختلف فانه لا يلزم من الرسالة النبوة ولا عكسه ولا خلاف في المنع اذا اختلف المعنى في وهنا كذلك أو ان الاذكار توقيفية في تعين بين الالفاظ وتقدير الثواب فربما كان في اللفظ سر ليس في الآخر ولو كان يراد منه في الظاهر أو أنه أوحى اليه بهذا اللفظ فرأى ان يقف عنده وقال المهلب انما لم تبدل اللفظ صلى الله عليه وآله وسلم لانها يتابع الحديث وجوامع الكلام فلو غيرت سقطت فائدة النهاية في البلاغة التي اعطيا صلى الله عليه وآله وسلم اه وقد نعلق به ذامن منع الرواية بالمعنى في كابين سيرين وكذا أبو العباس النحوي قال اذا من كلتا من متناظرتين الا وبينهما فرق وان دق ولطف نحو بلى ونعم ولا جهة فيه لمن استدل به على عدم جواز ابدال لفظ النبي في الرواية بالرسول وعكسه لان الذات المخبر عنها في الرواية واحدة وبأى وصف وصفته تلك الذات من أوصافها الثلاثة ثم اعلم المقصود بالخبر عنه ولو تباعدت معاني الصفات كالويلد اسمها يكنى أو كنية باسم فلا فرق بين ان يقول الراوى مثلاً عن أبي

ربيعه ولفظ الرواية الاخرة في الترمذي ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم صلى الى بعبه أو راحلته وكان يصلي على راحلته حينما توجهت به ولم يذ كر زول الآية قوله حينما توجهت به قبلت الشافعية الحديث بالمذهب فقالت اذا توجهت به نحو مقصده وأما اذا توجهت به الى غير مقصده فان كان الى جهة القبلة لم يضرمه وان كان الى غير هابطلت صلاته وقد تقدم في أول أبواب الاستقبال ما يدل على ان الآية ترأت في صلاة القرية ولكن الصحيح ما هنا كما تقدم (وعن جابر قال رأيت النبي صلى الله عليه وآله وسلم يصلي وهو على راحلته النوافل في كل جهة ولكن يخفف السجود من الركوع ويومئ ايما رواه أحمد وفي لفظ بعنى النبي صلى الله عليه وآله وسلم في حاجة فحفت وهو يصلي على راحلته نحو المشرق والسجود أخذ من الركوع رواه أبو داود والترمذي وصححه) الحديث أخرجه البخاري عن جابر ولكن بلانظ كان يصلي التطوع وهو راكب وفي لفظ كان يصلي على راحلته نحو المشرق فاذا أراد ان يصلي المكتوبة نزل فاستقبل القبلة وأخرجه أيضا مسلم بنحو ذلك وفي الباب عن جماعة من الصحابة وقد قدمنا في باب صلاة الفرض على الراحلة انه يجوز التطوع عليها للمسافر والاجماع وقد مننا الخلاف في جواز ذلك في الحضر وفي جواز صلاة القرية والحديث يدل على ان سجود من صلى على الراحلة يكون أخذ من ركوعه ولا يلزمه وضع الجبهة على السرج ولا بدل غاية الوسع في الانحناء بل يخفف سجود من صلى على راحلته عن الركوع (وعن أنس بن مالك قال كان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم اذا أراد ان يصلي على راحلته تطوعا استقبل القبلة فكبر للصلاة ثم خلى عن راحلته فصلى حينما توجهت به رواه أحمد وأبو داود) الحديث أخرجه أيضا الشيخان بنحو ما هنا وأخرجه أيضا النسائي من رواية يحيى بن سعيد عن أنس وقال حديث يحيى بن سعيد عن أنس الصواب موقوف وأما أبو داود فخرجه من رواية الجارود بن أبي سبرة عن أنس والحديث يدل على جواز التنفل على الراحلة وقد تقدم الكلام على ذلك وعلى انه لا بد من الاستقبال حال تكبيرة الاحرام ثم لا يضرمه الخروج بعد ذلك عن سمت القبلة كما أسلفنا

• (أبواب صلاة الصلاة) •

• (باب افتراض افتتاحها بالتكبير) •

(عن علي بن أبي طالب رضي الله عنه عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال مفتاح الصلاة الطهور وتحريمها التكبير وتحليلها التسليم رواه الخمسة الا النسائي وقال الترمذي هذا

حديث الله البخاري وعن محمد بن اسمعيل البخاري وهذا بخلاف ما في حديث الباب لان اللفظ الاذكار توقيفية اصح فلا بد خله القياس ويستفاد من هذا الحديث ان الدعاء عند التوم مرغوب فيه لانه قد تقبض روحه في نومه فيكون قد ختم عمله بالدعاء الذي هو افضل الاعمال كما ختمه بالوضوء والنسك في ختم البخاري كتاب الوضوء بهذا الحديث من جهة انه آخر

وضوءه أمر به المكلف في البقطة ولقوله في الحديث واجملهن آخر ما تشكك به وأشعر ذلك بضم الكتاب ورواه البسمثمايين
 مروزي وكوني وفيه التصديت والاختبار والعنونة وأخرجه البخاري أيضا في الدعوات والنسائي في اليرم والميلة
 (كتاب الغسل) * بفتح الغين أقصحه وأشهر من ضعهما مصدر وبعث في الاغتسال ٦١ وبكسرهما اسم لما يغتسل به من سدو

و- طمى وضوءهما وبياضه اسم
 للماء الذي يغتسل به وهو بالمعنيين
 الأولين أفضة سيلان الماء على
 النقي وشرعا سيلانه على جميع
 البدن مع غيبة ما للعبادة عن
 العادة بالنسبة واختلاف في
 وجوب ذلك فلم يوجب له الاكثر
 ونقل عن مالك والمزني وجوبه
 (بسم الله الرحمن الرحيم) كذا
 وقع في رواية الاكثرناخير
 البسملة في صحيح البخاري من
 كتاب الغسل وسقطت من رواية
 الاصيلي وعنده باب بدل كتاب
 وهو أولى لان الكتاب يجمع
 أنواعا والغسل نوع واحد من
 أنواع الطهارة وان كان في نفسه
 ينعقد (عن عائشة زوج النبي
 صلى الله عليه وآله وسلم ان النبي
 صلى الله عليه وآله وسلم كان
 اذا اغتسل) أي اذا أراد ان
 يغتسل (من الجنابة) أي لاجلها
 في سببية (بدأ فغسل يديه) قبل
 الشروع في الوضوء والغسل
 لاجل التنظيف مما به من
 مستقذر أو لقيامه من النوم
 ويدل عليه زيادة ابن عيينة في هذا
 الحديث عن هشام قبل ان
 يدخله ما في الاناء روى الترمذي
 وزاد أيضا ثم يغسل فرجه وكذا
 لمسلم وهي زيادة حسنة لان تقديم

أصح شيء في هذا الباب وأحسن) الحديث أخرجه أيضا الشافعي والبخاري والمالك ومعه
 وابن السكن من حديث عبد الله بن محمد بن عقيل عن ابن الحنفية عن علي قال البزار
 لا نعلمه عن علي الا من هذا الوجه وقال أبو نعيم تفرد به ابن عقيل وقال العقيلي في اسناده
 لين وقال هو أصح من حديث جابر الآتي وعكس ذلك ابن العربي فقال حديث جابر أصح
 شيء في هذا الباب والعقيلي أقدم منه بمعرفة ابن وقال ابن حبان هذا حديث لا يصح لان
 له طريقين احدهما عن علي وفيه ابن عقيل وهو ضعيف والثانية عن أبي نضرة عن أبي
 سعيد تفرد به أبو سفيان عنه وفي الباب عن جابر عند أحمد والبزار والترمذي والطبراني
 وفي اسناده أبو يحيى القتات وهو ضعيف وقال ابن عدى أحاديثه عندى حسنة وعن
 أبي سعيد عند الترمذي وابن ماجه وفي اسناده أبو سفيان طريق بن شهاب وهو ضعيف
 ورواه المالك عن سعيد بن مسروق الثوري عن أبي سعيد وهو معلول قاله الحافظ وفي
 الباب أيضا عن عبد الله بن زيد عند الطبراني وفي اسناده الواقدي وعن ابن عباس عند
 الطبراني أيضا وفي اسناده نافع بن هرمز وهو متروك وعن أنس عند ابن عدى وفي
 اسناده أيضا نافع بن هرمز وعن عبد الله بن مسعود عند أبي نعيم قال الحافظ واسناده
 صحيح وهو موقوف وعن عائشة عند مسلم وغيره بلفظ كان يفتتح الصلاة بالتكبير
والقراءة بالحمد لله رب العالمين الحديث وآخره وكان يختم الصلاة بالتسليم وروى الحديث
 الدارقطني من حديث أبي اسحق والبيهقي من حديث شعبه هذه الطرق يقوى بعضها
 به إضافة صلح الحديث للاحتجاج به قوله مفتاح بكسر الميم والمراد أنه أول شيء يفتتح به
 من أعمال الصلاة لانه شرط من شروطها قول الطهور بضم الطاء وقد تقدم ضبطه في أول
 الكتاب وفي رواية الوضوء مفتاح الصلاة قول وقد تحريمها التكبير فيه دليل على ان افتتاح
 الصلاة لا يكون الا بالتكبير دون غيره من الأذكار واليه ذهب الجمهور وقال أبو حنيفة
 تنعقد الصلاة بكل لفظ قصده التكبير والتعظيم والحديث يرد عليه لان الإضافة في قوله تحريمها
 تقتضي انها صرف مكانه قال جميع تحريمها التكبير أي انحصرت محرماتها في التكبير
 لا تحريم لها غيره كفواهم مال لان الأيل وعلم فلان التحريم في الباب أحاديث كثيرة تدل
 على تعيين لفظ التكبير من قوله صلى الله عليه وآله وسلم وفعله وعلى هذا الحديث يدل على
 وجوب التكبير وقد اختلف في حكمه فقال الحافظ انه ركن عند الجمهور وشرط عند
 الحنفية ووجه عند الشافعي وسنة عند الزهري قال ابن المنذر ولم يقل به أحد غيره وروى
 عن سعيد بن المسيب والاوزاعي ومالك ولم يثبت عن أحد منهم - من نصريجوا وانما قالوا فيه
 ادله الامام را كما يجزئه تكبيرة الركون قال الحافظ ثم نقله الكرخي من الحنفية عن

فعله يحصل به الامن من مسه في اثنائه الغسل (ثم يتوضأ كما يتوضأ للصلاة) فيه احتراز عن الوضوء للقوى ويحتمل أن يكون
 الابتداء بالوضوء قبل الغسل سنة مستقلة بحيث يجب غسل اعضاء الوضوء مع بقية الجسد ويحتمل انه يكتفي بغسلها في الوضوء
 من عادته وعلى هذا فيحتاج الى نية غسل الجنابة في أول جرة وانما قدم غسل اعضاء الوضوء ونشر بقاها وظاهره انه يتوضأ وضوءاً

بكاملا وهو مذهب الشافعي ومالك وهو المشهور وقيل يؤخر غسل قدميه الى ما بعد الغسل لخديث ميمونة وغيره او عند الطيب السلي فاذا فرغ غسل رجليه ولام الكعبة قول ثابث وهو ان كان موضعه وضعا آخر والا فلا وعند الحنفية ان كان في مستنقع يؤخر والا فلا ثم ان ظاهره مشروعية ٦٢ التكرار ثلاثا وهو كذلك لكن قال عباس انه لم يأت في شيء من وضوء الجنب ذكر

التكرار والجواب ان احالنا على وضوء الصلاة نقتضيها بل ورد ذلك من طريق صحيحة أخرجهما الشافعي والبيهقي عن عائشة أنها وصفت غسل رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم من الجنابة وفيه ثم يمسح ثلاثا ويستنشق ثلاثا ويفسل وجهه ثلاثا ويديه ثلاثا ثم يفيض على رأسه ثلاثا كذا في الفتح (ثم يدخل) بلفظ المضارع وما قبله باقظ الماشي وهو الاصل لارادة استحضار صورة الحال للسامعين (أصابه في الماء فيخل بها) أي بأصابه التي أدخلها في الماء (أصول شعره) أي شعر رأسه كما يدل عليه رواية حماد بن سلمة عن هشام بن عمار بهما شق رأسه الايمن فيتبع بها أصول الشعر ثم يفيض بشقه الايسر كذلك رواه البيهقي والحكمة في هذا التلحين الشعر وترطيبه ليسهل مرور الماء عليه ويكون أبعد من الاسراف في الماء لمسلم ثم يأخذ الماء فيدخل أصابعه في أصول الشعر ولترمذي والشافعي من طريق ابن عيينة ثم يشرب شعوه الماء قال القاضي عباس احتج به بعضهم على تحليل شعر العبة في الغسل اما العموم قوله أصول الشعر واما بالقياس

ابن عليه وأبي بكر الاصم ومخالفهم الجمهور كثيرة وذهب الى الوجوب جماعة من السلف قال في البحر انه فرض الا عن نفاة الاذكار والزهرى ويدل على وجوبه ما في حديث المسمى عند مسلم وغيره من حديث أبي هريرة يداظ فاذا اذقت الى الصلاة فاسيخ الوضوء ثم استقبل القبلة فكبر وعند الجماعة من حديثه باقظ اذ اذقت الى الصلاة فكبر وقد تقرر ان حديث المسمى هو المرجع في معرفة واجبات الصلاة وان كل ما هو مذكور فيه واجب وما خرج عنه وقامت عليه أدلة تدل على وجوبه ففيه خلاف سنده كذا ان شاء الله في شرحه في الموضع الذي سبذ كره فيه المصنف ويدل للشرعية حديث رفاعة في قصة المسمى صلواته عند أبي داود بانظ لا تتم صلاة أحسن الناس حتى يتوضأ فيضع الوضوء مواضعه ثم يكبر ورواه الطبراني بلفظ ثم يقول الله أكبر والاستدلال به هذا على الشرعية صحيح ان كان نفي التمام يستلزم نفي الصحة وهو الظاهر لانامة بعدون بصلاة لا تنهات فيها فائدة قصة غير صحيحة ومن ادعى صحة افعاليه البيان وقد جعل صاحب ضو النهار نفي التمام هنا هو نفي الكمال بعينه واستدل على ذلك بقوله صلى الله عليه وآله وسلم لم في حديث المسمى فان انتقصت من ذلك شيئا فقد انتقصت من صلاتك وأنت خبير بان هذا من محل النزاع أيضا لانا نقول الانتقاص يستلزم عدم الصحة لذلك الدليل الذي أسلفناه ولان لم ان ترك عند ويات الصلاة ومنعوا منها انتقاص منها لانها أمور خارجة عن ماهية الصلاة فلا يرد الازام بها وكونها ترتدي في الثواب لا يستلزم انها منها كما ان انقياب الحسنة ترتدي في جمال الذات وليست منها نعم وقع في بعض روايات الحديث بلفظ انه لما قال صلى الله عليه وآله وسلم فان لم تصل كبر على الناس انه من أخف صلواته لم يصل حتى قال صلى الله عليه وآله وسلم فان انتقصت من ذلك شيئا فقد انتقصت من صلاتك فكان أهون عليهم فكأن هذه المقابلة كانت أهون عليهم يدل على ان نفي التمام المذكور يعني نفي الكمال اذ لو كان بمعنى نفي الصحة لم يكن فرقا بين المقالتين ولما كانت هذه أهون عليهم ولا يمتثل ان الحجة في الذي جاءنا عن الشارع من قوله ونهله وتقريره لا في فهم بعض العصاة سيما ان فهمهم بحجة لكونهم اعرف بمقام الشارع قصص نقول بوجوب ما فهموه ونسلم ان بين الحالتين تفاوتنا ولكن ذلك التفاوت من جهة ان من أتى ببعض واجبات الصلاة فقد فعل خيرا من قيام وذكروا لاوة وانما يؤمر بالاعادة لدفع عقوبة ما ترك وترك الواجب بسبب للعقاب فاذا كان يعاقب بسبب ترك البعض لزمه ان يفعله ان امكن فعله وحده والا ففعله مع غيره والصلاة لا يمكن فعل المتروك منها الا بشغل جميعها وقد أجاب بمعنى هذا الجواب الحافظ

على شعر الرأس وأوجب المالكية والحنفية تحليل شعر المغتسل لقوله صلى الله عليه وآله وسلم خالوا الشعر وأنقوا ابن البشير فان قحت كل شعرة جناية (ثم يسب على رأسه ثلاث غرف) من الماء (بيديه) استدله على مشروعية التلثيت وهو صفة عند الشافعية كالوضوء فيغسل رأسه ثلاثا بهد تحليله في كل مرة ثم شقه الايمن ثلاثا ثم شقه الايسر ثلاثا قال النووي

ولا نعلم فيه خلافاً إلا ما انفرد به الماوردي فإنه قال لا يستحب التكرار في الغسل وقال الداجي والثلاثة لما جعلن التكرار أصالة لا تمام الغسل إذ قد لا تكن الواحدة وغرف جمع غرفة بالضم وهي ملء الكف والاصد إلى غرفات وهي الأصل في معنى الثلاثة لأنه جمع قلة فغرف حيث تخذ من إقامة جمع الكثير موضع القلة وأنه ٦٣ جمع قلة عند الكوفيين كعشر سور وعاني

جمع (ثم يقبض) صلى الله عليه وآله وسلم أي بـيل والافاضة الاسالة واستدل به من لم يشترط ذلك وهو ظاهر (الماء على جلده كله) أكد بلفظ الكل ليدل على أنه عم جميع البدن بالغسل بعدما تقدم ورواة هذا الحديث الخمسة ما بين تنبسي وكوفي وفيه التحديث والأخبار والعنونة وأخرجه مسلم والنسائي وأبو داود (عن معوية زوج النبي صلى الله عليه وآله وسلم قالت نوضاً رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم وضوءاً للصلاة) هو كالذي قبله احترازاً عن الوضوء اللغوي الذي هو غسل اليدين فقط (غير رجله) فأخرهما فيه التصريح بتأخير الرجلين في وضوء الغسل وهو مستحب عند الجمهور واختلف نظر العلماء فيه كما أثرنا اليه قال القرطبي الحكمة في ذلك ليحصل الاقتناع والاختتام بأعضاء الوضوء (وغسل فرجه) أي ذكره المقدس وأخره لعدم وجوب التقديم واليه ذهب الشافعية أولاً لأن الواو لا تقتضي الترتيب فيكون قدمه والمراد أنه جمع بين الوضوء وغسل الفرج وقد بين ذلك ابن المبارك عن أنور في موارء البخاري في باب

ابن تيمية حقه المصنف وهو حسن ثم أنا نقول غاية ما ينتصر له دعوى من قال إن نفي التمام يعني نفي الكمال هو عدم الشرطية لاعداد الوجوب لأن الجبي بالصلاة تامة كاملة واجب وما أحسن ما قاله ابن تيمية في المقام وانظره ومن قال من الفقهاء إن هذا النفي الكمال قيل إن أردت الكمال المستحب فهذا باطل لوجهين أحدهما أن هذا لا يوجد فقط في لفظ الشارع أنه ينفي عملاً فعله العبد على الوجه الذي وجب عليه ثم يتقيه لترك المستحبات بل الشارع لا ينفي عملاً إلا إذا لم يفعل العبد كما وجب عليه والثاني لو نفي لترك مستحب المكان عامة الناس لا صلاة لهم ولا صيام فإن الكمال المستحب متفاوت اذ كل من لم يكملها كنكس بل رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يقال لا صلاة له اه قوله ونحليها التسليم سيأتي إن شاء الله الكلام عليه في باب كون السلام فرضاً (وعن مالك بن الحويرث

أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال صلوا كما رأيتموني أصلي رواه أحمد والبخاري وقد صح عنه أنه كان يفتح بالتكبير) الحديث يدل على وجوب جميع ما ثبت عنه صلى الله عليه وآله وسلم في الصلاة من الأقوال والأفعال ويؤكد الوجوب كونهم أيًا ما يجعل قوله أقيموا الصلاة وهو أمر قرآني يفيد الوجوب ويان الجمل الواجب واجب كما تقرر في الأصول إلا أنه ثبت أنه صلى الله عليه وآله وسلم لم اقتصر في تعليم المسيء لأنه على بعض ما كان يفعله ويدأوم عليه فعلم بذلك أنه لا وجوب لما خرج عنه من الأقوال والأفعال لأن تأخير البيان عن وقت الحاجة لا يجوز كما تقرر في الأصول بالإجماع ووقع الخلاف إذا جاءت صيغة أمر بشئ لم يذكر في حديث المسيء فمنهم من قال يكون تركه بصرف الصيغة إلى المدب ومنهم من قال تنفي الصيغة على الظاهر الذي تدل عليه ويؤخذ بلزائد فالزائد وسيأتي ترجيح ما هو الحق عند الكلام على الحديث إن شاء الله تعالى

• (باب أن تكبير الإمام بعد تسوية الصفوف والقراغ من الإقامة) •

(عن الزعمان بن بشير قال كان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يسوي صفوفنا إذا قمنا إلى الصلاة فإذا أتونا كبروا وأبو داود) الحديث أخرجه أبو داود به في اللفظ وبلغه آثر من طريق معاذ بن حرب عن الزعمان قال كان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يسوي الصفوف كما يقوم القديح حتى إذا ظن أن قد أخذنا عنه ذلك وقفه منا قبل ذات يوم بوجهه إذا رجل منتبذ بصدرة فقال لئن لم يوقفكم أليخالفن الله بين وجوهكم قال المنذري والحديث المذكور في الباب طرف من هذا الحديث وهذا الحديث أخرجه مسلم والترمذي وصححه والنسائي وابن ماجه وأخرج البخاري ومسلم من حديث سالم بن

الستر في الغسل فذكر أولاً غسل اليدين ثم غسل الفرج ثم مسح يده بالخط ثم الوضوء غير رجله وأتى بتم الدالة على الترتيب في جميع ذلك (وغسل ما أصابه من الأذى) كالتنفي على الذكر والخط والسنة البديعة لهما يقع الغسل على أعضاء طاهرة (ثم أفاض) صلى الله عليه وآله وسلم (عليه الميا) ثم نفي رجله فغسلها بهذه (الافعال المدب كورة) (غسله) صلى الله عليه وآله وسلم

أو هذه صفة غسله (من الجنابة) أشار الإمام علي إلى أن هذه الجملة الأخيرة مدرجة من قول سالم وأن زائدة من قدامه بين ذلك في روايته عن الأعمش واسـ تبدل البخاري بهذا الحديث على جواز تفريق الموضوع على استحباب الانراغ باليمين على الشمال للمغتفر من الماء لقوله في رواية أبي عوانة ٦٤ وحذف وغيرهما ثم افرغ يمينه على شـاله وعلى استحباب مسح اليد بالتراب

من الحائط أو الأرض لقوله في الروايات ثم دلل عليه بالأرض أو بالحائط وعلى أن الواجب في غسل الجنابة مرة واحدة وعلى أن من قوضاً بنسبة الفصل ثم أكمل باقي أعضائه لا يشترع له تجديد الموضوع من غير حدث وفي الحديث من القوافد غير ذلك ذكره بعضهم في الفتح وفيه تابعي عن تابعي عن تابعي ومحييان والتحديث والعنينة وأخرجه البخاري أيضاً في موضع ومسلم وأبو داود وأحمد والنسائي وابن ماجه في الطهارة (وعن عائشة رضي الله عنها قالت كنت اغتسل أنا والنبي صلى الله عليه وآله) (ومسلم من أناه واحد من قدح) بقتير واحد الاقذاح التي للشرب ومن الأولى للابتداء والثانية للبيان أو بدل من أنا بذكر ارفع الجبر قال ابن التين كان هذا الأنا من شبه بفتح المحبة والموحدة كما عند المساكم بلفظ تورين شبه (يقال له الفرق) بفتح تير قال النووي وهو الافصح والاشهر وزعم الباجي أنه المصوب وهو صاعان أو ثلاثة أصع كما علمه الجماهير وقال ابن الأثير الفرق بالفتح ستة عشر رطلاً وبالأسكان مائة وعشرون رطلاً قال في الفتح وهو غريب وقال الجوهرى مكال معروف بالمدينة ستة عشر رطلاً

أبي الجهم عن النعمان بن بشير الفصل الأخير منه وفي الباب عن جابر بن سمرة عن مسلم وعن البراء عن مسلم أيضاً عن أنس عن البخاري ومسلم وله حديث آخر عند البخاري وعن جابر عن عبد الرزاق وعن أبي هريرة عن مسلم وعن عائشة عن أحمد وابن ماجه وعن ابن عمر عن أحمد وأبي داود وروى عن عمرانه كان يركل رجلاً بأقامة الصلوة فلا يكبر حتى يخبر أن الصلوة قد استوت أخرجه عنه الترمذي قال ورررر عن علي وعثمان أنهم كانوا يعمدون ذلك ويقولان استوا وكان علي يقول تقدم يا فلان تأخر يا فلان ١٥ قال ابن سيد الناس عن سويد بن غفلة قال كان بلال يضرب أقدامنا في الصلاة ويسوي منا كبنا قال والآخر في هذا الباب كثيرة عن ذكرنا وعن غيرهم قال القاضي عياض ولا يختلف فيه أنه من سنن الجماعات وفي البخاري بزيادة فان تسوية الصف من أقامة الصلاة وقد ذهب ابن حزم الظاهري إلى فرضية ذلك محتجاً بهذه الزيادة قال وإذا كان من أقامة الصلاة فهو فرض لأن أقامة الصلاة فرض وما كان من الفرض فهو فرض وأجاب عن هذا البيهقي فقال إن الحديث ثبت بلفظ الأقامة ولفظ القيام ولا يتم له الاستدلال بالبرد لفظ القيام إلى لفظ الأقامة وليس ذلك بأولى من العكس قال وأما قوله وأقامة الصلاة فرض فأقامة الصلاة تطابق ويراد بها فعل الصلاة وتطابق ويراد بها الأقامة للصلاة التي تلي التآذين وليس إرادة الأولى كما زعم بأولى من إرادة الثانية إذا لم يتروية الصلوة تعقب الأقامة وهو من فعل الإمام أو من يوكله الإمام وهو مقيم الصلاة غالباً قال فما ذهب إليه الجمهور من الاستصحاب أولى ويحمل لفظ الأقامة على الأقامة التي تلي التآذين أو يقدر له محذوف تـ دير من تمام أقامة الصلاة وتنظم به أعمال الالفاظ الواردة في ذلك كلها لأن اتمام الشيء زائد على وجود حقيقة فتنظم تمام الصلاة يدل على عدم الوجوب وقد ورد من حديث أبي هريرة في صحيح مسلم مرفوعاً بلفظ فان أقامة الصلاة من حسن الصلاة (وعن أبي موسى قال قالنا رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم إذا أقمتم الصلاة فليؤمكم أحدكم وإذا قرأ الإمام فأنصتوا رواه أحمد) الفصل الأول من الحديث ثابت عند مسلم والنسائي وغيرهما من طرق والفصل الثاني ثابت عند أبي داود وابن ماجه والنسائي وغيرهم وقال مسلم هو صحيح كما سيأتي وسيأتي الكلام على الحديث في باب ما جاء في قراءة المأموم وانصاته وفي أبواب الإمامة وقد ساقه المصنف هنا لأنه جعل أقامة الصلاة مقدمة على الأمر بالإمامة وهذا انما يتم إذا علمت الأقامة بمعنى تسوية الصلاة لا إذا كان المراد بها الأقامة التي تلي التآذين كما تقدم

وفي هذا الحديث الحديث والنعنة وأخرجه مسلم والنسائي (وعنها) أي عن عائشة (رضي الله عنها) (استلت) (باب السائل أخوها من الرضاة كما صرح به مسلم في صحيحه وهو عبد الله بن يزيد البصري واختاره النووي وغيره) وهو كثير بن عبد الله الكوفي رضي الله عنه أيضاً كما في الأدب المفرد للبخاري وسنن أبي داود وإسناد عبد الرحمن بن أبي بكر ولا الطفيل بن عبد الله

أخاها لامها (عن غسل رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فذعت بأنما فهو) بالجر من نوافضة لانما وبالنصب فذعت للمجرور
 باعتبار المثل أو بأضمار أفعى (من صاع) هو خمسة أرطال وثلاث دنانير وهو مائة وعشرون درهما وأربعة
 أسباع درهم كمارجه النوى وهو الذى اشهر بالمدينة وتداوله ٦٥ فى مائتهم وتوارفوا ذلك خلفا عن سلفا
 كما أخرجه مالك لابي يوسف حين

• (باب رفع اليدين وبيان صفة ومواضعه) •

(عن أبي هريرة قال كان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم إذا قام إلى الصلاة رفع يديه
 مدارواه الخمسة إلا ابن ماجه) الحديث لا مطعن فى إسناده لانه رواه أبو داود عن مسدد
 والنسائي عن عمرو بن علي كلاهما عن يحيى القطان عن ابن أبي ذئب وهو لا من أ كابر
 إلا عنه عن سعيد بن شعيب وهو مدود فى الثقات وقد ضعفه الأزدي وعن أبي هريرة وقد
 أخرجه الدارمي عن ابن أبي ذئب عن محمد بن عمرو بن عطاء عن محمد بن عبد الرحمن بن
 ثوبان عن أبي هريرة وأخرجه الترمذي أيضا بهذا اللفظ المذكور فى الكتاب وباللفظ كان
 إذا كبر للصلاة نشر أصابعه وقد تفرق بآخراجه هذا اللفظ الآخر من طريق يحيى بن اليان
 عن ابن أبي ذئب عن سعيد بن شعيب عن أبي هريرة وقال قد روى هذا الحديث غير واحد
 عن ابن أبي ذئب عن سعيد بن شعيب عن أبي هريرة أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم
 كان إذا دخل فى الصلاة رفع يديه مداهما وهذا أصح من رواية يحيى بن اليان وأخطأ يحيى
 ابن اليان فى هذا الحديث ثم قال وحديثنا عبد الله بن عبد الرحمن أخبرنا عبد الله بن
 عبد الحميد الحنفى حديثنا ابن أبي ذئب عن سعيد بن شعيب قال سمعت أبا هريرة يقول
 كان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم إذا قام إلى الصلاة رفع يديه مداهما قال قال عبد الله
 وهذا أصح من حديث يحيى بن اليان وحديث يحيى بن اليان خطأ انتهى كلام الترمذي
 وقال ابن أبي حاتم قال أبو وهب يحيى إنما أراد كان إذا قام إلى الصلاة رفع يديه مداهما كذا
 رواه الثقات من أصحاب ابن أبي ذئب قوله مداهما يجوز أن يكون منتهجا على المصدرة
 بفعل مقدروا وهو مداهما أو يجوز أن يكون منتهجا على الحالية أى رفع يديه فى حال
 كونه ماذاهما إلى رأسه ويجوز أن يكون مصدرا منتهجا بآية قوله لرفع لار الرفع بمعنى
 المد أو أصل المد فى اللغة الجرح فله الراغب والارتفاع قال الجوهري ومداهما ارتفاعه
 وله معان أخر ذكرها صاحب القاموس وغيره وقد فسر ابن عبد البر المداهما كور
 فى الحديث بعد اليدين فوق الأذنين مع الرأس انتهى والمراد به ما يقابل النشرة المذكور
 فى الرواية الأخرى لان النشرة تقرىق الأصابع والحديث يدل على مشروعية رفع اليدين
 عند تكبيرة الاحرام وقد قال النووي فى شرح مسلم أنها اجعت الأمة على ذلك عند
 تكبيرة الاحرام وإنما اختلفوا فى بعد ذلك وحكى النووي أيضا عن داود إيجابه عند
 تكبيرة الاحرام قال وجه هذا قال الامام أبو الحسن أحمد بن سيار والنيسابورى من أصحابنا
 أنهم أب الوجود وقد اعتمدوا عن حكاية الاجماع أولا وحكاية الخلاف فى الوجوب ثانيا

قدم المدينة وقال له هذا صاع
 النبي صلى الله عليه وآله وسلم
 فوجدته خمسة أرطال وثلاثا
 فرجع الى قول مالك وهو الذى
 كان موجودا وقت تقدير
 العلم به (فاغتسلت وأفاضت
 على رأسها وبينها وبين السائل)
 وفى الفتح والارشاد بينهما وبينها
 وهو الأصح (حجاب) يستأ سائل
 بينها مما لا يعمل للمعمر بفتح الميم
 الأولى النظر إليه لا أعاليه
 الحائز له النظر إليه بالبريا عملها
 فى رأسها وأعلى بدنهما والام يكن
 لاغتالها بحضرة أخيها وابن
 اختها ثم كلثوم من الرضاة
 معنى وفى فعلها ذلك لالة على
 استحباب التعليم بالفعل لانه
 أوقع فى النفس من القول
 وأدل عليه ولما كان السؤال
 محتملا للكمية والكيفية
 اثبت له ما ما يدل على الامر
 معا أما الكيفية فبالاقتصار
 على إفاضة الماء وأما الكمية
 فبالاكتفاء بالصاع وهذا
 الحديث سماعى الاستناد وقية
 الحديث والسماع والسؤال
 (وعن جابر بن عبد الله رضى الله
 عنهم ماله سأل الرجل) السائل
 هو أبو جعفر كفى مسند اسحق

٩ نيل فى ابن راهويه أى الباقر محمد بن علي بن الحسين بن علي بن أبي طالب سلام الله عليهم أجمعين
 (عن الغسل) أى غسل الجنابة (فقال) جابر (يكفى صاع فقال وجعل) هو الحسن بن محمد بن الحنفية (ما يكفى) فقال جابر
 كان يكفى من هو أوفى أى أكثر (منك شبرا وخير منك) أى النبي صلى الله عليه وآله وسلم واستنبط من هذا كراهية التثنية ط

في الباب الذي يليه ومسلم في الحج والنسائي في الطهارة (عن أنس) بن مالك (رضي الله عنه قال كان النبي صلى الله عليه وآله وسلم يدور على نسائه) رضي الله عنهن (في الساعة الواحدة من الليل والنهار) الواربعين أو كما جزم به الكرمانى ومراذه بالساعة قدر من الزمان لا ما اصطاح عليه ٢٨ التليكيون وأصحاب الهيئة أو الواو على بابها بان تكون تلك الساعة

الاحرام هل يكون قبلها أو بعدها أو مقارنا لها ففي بعض أقبلها كحديث ابن عمر الآتي باللفظ رفع يديه حتى يكونا بهذ ومنكبيه ثم يكبر وفي بعضها بعدا كما في حديث مالك بن الحويرث عند مسلم باللفظ كبر ثم رفع يديه وفي بعضها ما يدل على المتارنة كحديث ابن عمر الآتي في هذا الباب باللفظ كان إذا دخل في الصلاة كبر ورفع يديه وفي ذلك خلاف بين العلماء والمرجح عند الشافعية المقارنة قال الحافظ ولم أرس قال بتقديم التكبير الرفع ويرجح المقارنة حديث وائل بن حجر الآتي عند أبي داود باللفظ رفع يديه مع التكبير وقضية المعية أنه ينتهي باتهائه وهو المرجح أيضا عند المالكية وقال فريق من العلماء الحكمة في اقتنائهما أنه يراه الأصم ويسمعه الأعمى وقد ذكرت في ذلك مناسبات أخر ساقى ذكرها ونقل ابن عبد البر عن ابن عمر أنه قال رفع اليدين من زينة الصلاة وعن عقبه ابن عامر أنه قال لكل رفع عشر حسنات لكل أصبع حسنة انتهى وهذا حكم الرفع لأنه مما لا مجال للاجتهاد فيه هذا الكلام في رفع اليدين عند التكبير الاحرام وسيأتي الكلام على الرفع عند الركوع والاعتدال وعند القيام من التشهد الأوسط (وعن وائل بن حجر أنه رأى رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يرفع يديه مع التكبير رواه أحمد وأبو داود) الحديث أخرجه البيهقي أيضا من طريق عبد الرحمن بن عامر الجهني عن وائل بن حجر وأحمد وأبو داود من طريق عبد الجبار بن وائل قال حدثني أهل بيتي عن أبي قال المنذرى وعبد الجبار بن وائل لم يسمع من أبيه وأهل بيته مجبولون وقد تقدم الكلام على فقه الحديث (وعن ابن عمر قال كان النبي صلى الله عليه وآله وسلم إذا قام إلى الصلاة رفع يديه حتى يكونا بهذ ومنكبيه ثم يكبر فإذا أراد أن يركع رفعهما مثل ذلك وإذا رفع رأسه من الركوع رفعهما كذلك أيضا وقال سمع الله من حمده ربنا ولك الحمد متفق عليه وللبخاري ولا يفعل ذلك حين يسجد ولا حين يرفع رأسه من السجود ولمسلم ولا يفعل حين يرفع رأسه من السجود وله أيضا ولا يرفعهما بين السجودتين) الحديث أخرجه البيهقي بزيادة فزال تلك ملاته حتى أتى الله تعالى قال ابن المديني هذا الحديث عندي حجة على الخلق كل من سمعه فعله أن يعمل به لأنه ليس في أسناده شيء وقد صنف البخاري في هذه المسئلة جزأ مفردا وحكى فيه عن الحسن وحيد بن هلال أن الصحابة كانوا يفعلون ذلك يعني الرفع في الثلاثة المواطن ولم يستثن الحسن أحدًا وقال ابن عبد البر كل من روى عنه ترك الرفع في الركوع والرفع منه روى عنه فعلة إلا ابن مسعود وقال محمد بن نصر المروزي أجمع علماء الامصار على مشروعية ذلك الأهل الكوفة

جزأ من آخر أحد هما وجزأ من أول الآخر والآخر أظهر (وهن) رضي الله عنهن (أحدى عشرة) امرأة تسع زوجات ومارية وبريجانة وأطلق عليهن نساء تغلبا وبذلك يجمع بين هذا الحديث وحديث وهن تسع نسوة أو يحمل على اختلاف الاوقات والاطلاق السابق في حديث عائشة محمول على المقيد في حديث أنس هذا حتى يدخل الأول في الترجمة لأن النساء لو كن قليات ما كان يتعذر الفصل من وطء كل واحدة بخلاف الاحدى عشرة إذ تعذر المباشرة والفصل احدى عشرة مرة في ساعة واحدة في العادة وأما وطء الكل في ساعة فلا لان القسم لم يكن واجبا عليه كما هو وجهه للشافعية وجزم به الاصطنري أو أنه لما رجح من سفر وأراد القسم ولا واحدة أولى من الأخرى بالبداية فيها وطئ الكل أو كان ذلك باستطاعتهم أو الدوران كان في يوم القرعة للقسم قبل أن يقرع بينهم وقال ابن العربي أعطاه الله تعالى ساعة ليس لأزواجه فيها حتى يدخل فيها على جميع أزواجه فيفعل ما يريد بهن

وفي مسلم عن ابن عباس أن تلك الساعة كانت بعد العصر واستغرب هذا الأخير في الفتح وقال أنه يحتاج إلى ثبوت ما ذكره مفسر لا وقد سرد المصطفى في السيرة التي جمعها من أطاع عليه من أزواجه ممن دخل بها وعقد عليها فقط أو طلقها قبل الدخول أو خطبها ولم يعقد عليها قبلت ثلاثين وفي المختار من وجه آخر عن أنس تزوج خمس عشرة دخل منهن

ما حدى عشرة ومات عن تسع وسر دأسماء من أيضاً أبو الفتح البعمري ثم مغلطاي فردف على العدد الذي ذكره الديمياطي وأنكر ابن القيم ذلك قال في الفتح والحق أن ذلك محمول على اختلاف في بعض الاسماء وبقنضى ذلك تنقص العدة والله أعلم (قيل) أى قال قتادة لا نسر رضى الله عنه مستههما (أو كان) صلى الله عليه وآله وسلم ٦٩ (يطبقه) أى مباشرة المذكورات

في الساعة الواحدة (قال أنس كذا) معشر الصحابة (تحدث أنه) صلى الله عليه وآله وسلم (أعطى) بضم الهمزة (قوة ثلاثين) رجلاً وعند الاسماعيلي عن معاذ قوة أربعين زاد أبو نعيم عن مجاهد كل رجل من أهل الجنة وفي الترمذى وقال صحيح غريب عن أنس مرفوعاً يعطى المؤمن في الجنة قوة كذا وكذا في الجماع قيل يا رسول الله أو يطبق ذلك قال يعطى قوة مائة والحاصل من ضربها في الأربعين أربعة آلاف وعن ابن عمر رفعه أعطيت قوة أربعين في البطش والجماع وعند أحمد والنسائي وصححه الحاكم من حديث زيد بن أرقم رفعه أن الرجل من أهل الجنة يعطى قوة مائة في الأكل والشرب والجماع والشهوة وفي الحديث بيان ما أعطى النبي صلى الله عليه وآله وسلم من القوة على الجماع وهو دليل على كمال البنية وصحة الذكورية والحكمة في كثرة أزواجه أن الأحكام التي ليست ظاهرة يطلعن عليها فينقلن بها ولكن جاعن عائشة من ذلك الكثير الطيب ومن ثم فضلها بعضهم على الباقيات واستدل به

وقال ابن عبد الحكم لم يرو أحد عن مالك ترك الرفع فيهما إلا ابن القاسم والذي تأخذه الرفع على حديث ابن عمرو وهو الذي رواه ابن وهب وغيره عن مالك ولم يحك الترمذى عن مالك غيره ونقل الخطابي وسعه القرطبي في المقهم أنه آخر قول مالك وإلى الرفع في الثلاثة المواطن ذهب الشافعي وأحمد وجهور العلماء من الصحابة فمن بعدهم وروى عن مالك والشافعي قول أنه يستحب رفعهما في موضع رابع وهو إذا قام من التشهد الأوسط قال النووي وهذا القول هو الصواب فقد صح في حديث ابن عمر عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه كان يرفع رداءه البجاري وصح أيضاً من حديث أبي حميد الساعدي رواه أبو داود والترمذى بإسناد صحيح وسبق في ذلك وقال أبو حنيفة وأصحابه وجماعة من أهل الكوفة لا يستحب في غير تكبيرة الاسرام قال النووي وهو أشهر الروايات عن مالك واحتجوا على ذلك بحديث البراء بن عازب عن أبي داود والدارقطني بلفظ رأيت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم إذا افتتح الصلاة رفع يديه إلى قريب من أذنيه ثم يبعد وهو من رواية يزيد بن أبي زياد عن عبد الرحمن بن أبي ليلى عنه وقد اتفق الحفاظ أن قوله ثم يبعد مدرج في الخبر من قول يزيد بن أبي زياد وقد رواه بدون ذلك شعبة والثوري وخالد الطعان وزهير وغيرهم من الحفاظ وقال الحميدي انما روى هذه الزيادة يزيد بن يزيد وقال أحمد بن حنبل لا يصح وكذا ضعفه البخاري وأحمد ويحيى والدارقطني والحميدي وغير واحد قال يحيى بن محمد بن يحيى سمعت أحمد بن حنبل يقول هذا حديثه وكان يزيد يحدث به برهة من دهره لا يقول فيه ثم لا يعود فلما قلناه يعني أهل الكوفة فلقن وكان يذكرها وهكذا قال علي بن عاصم وقال البيهقي اختلاف فيه على عبد الرحمن بن أبي ليلى وقال البراء قوله في الحديث ثم لم يعد لا يصح وقال ابن حزم أن صح قوله لا يعود دل على أنه صلى الله عليه وآله وسلم لم فعل ذلك لبيان الجواز فلا تعارض بينه وبين حديث ابن عمر وغيره واحتجوا أيضاً بما روى عن عبد الله بن مسعود من طريق عاصم بن كليب عن عبد الرحمن بن الأسود عن علقمة عنه عند أحمد وأبي داود والترمذى أنه قال لأصابع لكم صلاة رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فلم يرفع يديه إلا مرة واحدة ورواه ابن عدى والدارقطني والبيهقي من حديث محمد بن جابر عن حماد عن إبراهيم عن علقمة عنه بلفظ صليت مع النبي صلى الله عليه وآله وسلم وأبي بكر وعمر فلم يرفعوا أيديهم إلا عند الاستفتاح وهذا الحديث حسنه الترمذى وصححه ابن حزم ولكنه عارض هذا التمسين والتصحيح قول ابن المبارك لم يثبت عندي وقول ابن أبي حاتم هذا حديث خطأ وضعيف

ابن المنبر على جواز وطء المرأة بعد الأمانة من غير غسل بينهما ولا غيره والمنقول عن مالك أنه يتأكد الاستحباب في هذه الصورة ويمكن أن يكون ذلك وقع لبيان الجواز فلا يدل على عدم الاستحباب ورواه هذا الحديث كلهم بصيربون وفيه التعديت بالجمع والافراد والغلبة وأخرج النسائي في عشرة النساء (عن عائشة رضى الله عنها قالت كأنى أنظر إلى ويصن)

أى برىق (الطيب) له من فائفة لال رائحة (في مفرق) بفتح الميم وكسر الراء وقد تفتح أى مكان فرق شعر (التي صلى الله عليه وآله وسلم) وهو من الجبين الى دائرة وسط الرأس (وهو محرم) وفيه نظر برىق الطيب بعد الاحرام وسنية الغسل عنده ولم يكن صلى الله عليه وآله وسلم يدعه وفيه ٧٠ ان بقاء الطيب على بدن المحرم لا يضر بخلاف ابتدائه بعد الاحرام ورواه هذا

أحمد وشيخه يحيى بن آدم له وتصريح أبى داود بأنه ليس بصحيح وقول لدارقطنى انه لم يثبت وقول ابن حبان هذا أحسن خبر روى أهل الكوفة فى نفي رفع اليدين فى الصلاة عند الركوع وعند الرفع منه وهو فى الحقيقة أضعف شئ يقول عليه لأن له عللا بطله حال الحافظ وهؤلاء الأئمة انما طعنوا كلهم فى طريق عاصم بن كليب أما طريق محمد بن جابر فدكرها ابن الجوزى فى الموضوعات وقال عن أحمد بن محمد بن جابر لا شئ ولا يحدث عنه الا من هو شر منه واحتجوا أيضا بما روى عن ابن عمر عند البيهقى فى الخلافات بلفظ كان رسول الله صلى الله عليه وسلم لم يرفع يديه اذا افتتح الصلاة ثم لا يعود قال الحافظ وهو مغلوب موضوع واحتجوا أيضا بما روى عن ابن عباس انه قال كان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم لم يرفع يديه كلما ركع وكلما رفع ثم صار الى افتتاح الصلاة وترك ما سوى ذلك حكاه ابن الجوزى وقال لأصل له ولا أعرف من رواه والعصم عن ابن عباس خلافة ورواه نحو ذلك عن ابن الزبير قال ابن الجوزى لأصل له ولا أعرف من رواه والعصم عن ابن الزبير خلافة قال ابن الجوزى وما أبلد من يحتج بهذه الأحاديث لتعارض بها الأحاديث الثابتة انتهى ولا يخفى على النصف أن هذه الحجج التى أوردوها من أئمتنا متفق على ضعفه وهو ما عدا حديث ابن مسعود منها كما بينا ومنها ما هو مختلف فيه وهو حديث ابن مسعود لما قدمنا من تحسين الترمذى وتصحيح ابن حزم له ولكن أين يقع هذا التصحيح والتصحيح من قدح أولئك الأئمة الا كما برهنا غاية الامر ونهايته أن يكون ذلك الاختلاف موجبا لسقوط الاستدلال به ثم لو سلمنا صحة حديث ابن مسعود ولم نعتبر بقدح أولئك الأئمة فيه فليس بينه وبين الأحاديث المثبتة للرفع فى الركوع والاعتدال منه تعارض لانها متضمنة للزيادة التى لا منافاة بينها وبين المزيدهى مقبولة بالاجماع لاسيما وقد نقلها جماعة من الصحابة واتفق على إخراجها للجماعة فنجله من رواها ابن عمر كما فى حديث الباب وعمر كما أخرجه البيهقى وابن أبي حاتم وعلى وسبأى ووائل بن حجر عند أحمد وأبى داود والنسائى وابن ماجه ومالك بن الحويرث عند البخارى ومسلم وسبأى وأبى بن مالك عند ابن ماجه وأبو هريرة عند ابن ماجه أيضا وأبى داود وأبو أسيد وسهل بن سعد ومحمد بن مسلمة عند ابن ماجه وأبو موسى الأشعرى عند الدارقطنى وجابر عند ابن ماجه وعبد الله بن عمار عند ابن عباس عند ابن ماجه أيضا له طريق أخرى عند أبى داود وهؤلاء أربعة عشر من الصحابة ومعهم أبو جهميد الساعدي فى عشرة من الصحابة كما سبأى فيه يكون الجميع خمسة وعشرين أو اثنين

الحديث الستة ما بين خراسانى واسطى وكوفى وثلاثة من التابعين والتحديث والنعنة وأخرجه البخارى أيضا فى اللباس ومسلم والنسائى فى الحج (وعنها) أى عن عائشة (رضى الله عنها) قالت كان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم إذا اغتسل أى أراد الاغتسال (من الجذابة) غسل يديه وتوضأ وضوءا للصلاة ثم اغتسل أى أخذ فى أفعال الاغتسال (ثم يخلل يده شعره) كله وهو واجب عند المالكية فى الغسل لقوله صلى الله عليه وآله وسلم خللوا الشعر فان تحت كل شعرة جنابة (حتى اذا ظن) أى علم أو على بابيه ويكتفى فيه بالغلبة (أنه قد) أى النبى صلى الله عليه وآله وسلم (أروى بشرته) أى ما من من الارواه يقال أرواه اذا جله ريانا والمراد بالشرة هنا ما تحت الشعر (أفاض عليه) أى على شعره (الماء ثلاث مرات ثم غسل سائر) أى بقية (جسده) وفى رواية على جلده كله فيصلى أن يقال ان سائرهما يقع فى الجميع (عن) أبى هريرة رضى الله عنه قال أقيمت الصلاة وعهدت أى سويت وكان من شأن النبى صلى الله عليه وآله وسلم أن لا يكبر حتى تستوى (الصفوف قياما) جمع قائم أى من حيث القيام (فخرج النبى رسول وعشرين

الله عليه وآله وسلم أن لا يكبر حتى تستوى (الصفوف قياما) جمع قائم أى من حيث القيام (فخرج النبى رسول وعشرين) أى صلى الله عليه وآله وسلم (الماء ثلاث مرات ثم غسل سائر) أى بقية (جسده) وفى رواية على جلده كله فيصلى أن يقال ان سائرهما يقع فى الجميع (عن) أبى هريرة رضى الله عنه قال أقيمت الصلاة وعهدت أى سويت وكان من شأن النبى صلى الله عليه وآله وسلم أن لا يكبر حتى تستوى (الصفوف قياما) جمع قائم أى من حيث القيام (فخرج النبى رسول وعشرين

من رواية صالح بن كيسان عن الزهري ان ذلك كان قبل أن يكبر للصلاة (فقال) صلى الله عليه وآله وسلم (لنا) وفي رواية
 الامام علي فأشار بيده فيحتمل أن يكون جمع بينهما (مكانكم) بالنصب أي الزموا وفيه اطلاق القول على الفعل (ثم رجع)
 الى الجحرة (فاقتسل ثم خرج اليها ورأسه) أي والحال ان رأسه (يقطر) ٧٤ من ماء الغسل ونسبة القطر الى الرأس مجاز

من باب ذكر الحمل واردة الحال
 (فكبر) مكتفيا بالاقامة السابقة
 كما هو ظاهر من تعقيبها بالقاء
 وهو حجة لقول الجمهور ان الفصل
 جائز بينهما وبين الصلاة بالكلام
 مطاوعا وبالفعل اذا كان لمصلحة
 الصلاة وقيل يمتنع فيقول فكبر
 أي مع رعاية ما هو وظيفة الصلاة
 كالاقامة أو يؤقل قوله أو لا أقيمت
 بغیر الاقامة الاصطلاحية
 والاول اولى (فصليناهما) ورواية
 هذا الحديث الستة ما بين بصرى
 وأبلى ومدهني وفيه التصديت
 والاختبار والعنفية واخرجه
 البخاري ايضا في الصلاة ومسلم فيها
 وابوداود في الطهارة والصلاة
 والنسائي في الطهارة (وعنه) أي
 عن أبي هريرة (رضي الله عنه قال
 كانت بنو امير اقبل) أي جماعتهم
 وهو كقوله تعالى قالت الاعراب
 آمنا وهو يدعوب بن اسحق بن
 ابراهيم الخليل عليه السلام
 وانت كانت على رأي من يؤث
 المجموع مطلقا ولو كان الجمع سالما
 لمذكر كما هنا فان جمع سلامة
 اصله بنون لكنه على خلاف
 القياس لتغير مفردة واما على
 قول من يقول كل جمع مؤنث
 الا جمع السلامة المذكر فاما
 لنا ويله بالقبيلة واما لانه جاء على

وعشر بن ان كان أبو أسيد وسهل بن سعد ومحمد بن مسلمة من العشرة المشاورة اليهم
 في رواية أبي جريد كافي بعض الروايات فهل رأيت أعجب من معارضة رواية مثل هؤلاء
 الجماعة بمثل حديث ابن مسعود السابق مع طعن أكثر الأئمة المعتبرين فيه ومع وجود
 مانع عن القول بالمعارضة وهو تضمن رواية الجماعة وزيادة كما تقدم قوله في حديث
 الباب حتى يكونا بعد ومنكبيه وهكذا في رواية علي وأبي حميد وسياقي ذكرهما الى هذا
 ذهب الشافعي والجمهور وفي حديث مالك بن الحويرث الآتي حتى يحاذي بهم أذنيه
 وعنه أبي داود ومن رواية عاصم بن كليب عن أبيه عن وائل بن حجر انه جمع بينهما فقال
 حتى يحاذي بظهر كفيه المنكبين وباطراف أذنيه ويؤيده رواية أخرى عن وائل
 عند أبي داود بلفظ حتى كاتاحيال منكبيه وحاذي بابهاميه أذنيه وأخرج الحارثي
 المستدرک والداوقطفي من طريق عاصم الاحول عن أنس قال رأيت رسول الله صلى
 الله عليه وآله وسلم كبر يحاذي بابهاميه أذنيه ومن طريق جبر عن أنس كان اذا افتتح
 الصلاة كبر ثم رفع يديه حتى يحاذي بابهاميه أذنيه وأخرج ابوداود عن ابن عمر انه كان
 يرفع يديه حذو منكبيه في الافتتاح وفي غيره دون ذلك وأخرج ابوداود ايضا عن البراء
 ان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم كان اذا افتتح الصلاة رفع يديه الى قريب من أذنيه
 وفي حديث وائل عند أبي داود أنه رأى الصحابة يرفعون أيديهم الى صدورهم والاحاديث
 الصحيحة وردت بانه صلى الله عليه وسلم رفع يديه الى حذو منكبيه وغيره لا يحلو عن
 مقال الاحديث مالك بن الحويرث قوله ولا ينععل ذلك حين يسجد ولا حين يرفع رأسه
 من السجود في الرواية الاخرى ولا يرفعهما بين السجدة وسياقي في حديث علي بلفظ
 ولا يرفع يديه في شيء من صلاته وقد عارض هذه الروايات ما أخرجه ابوداود عن ميمون
 المكي انه رأى عبد الله بن الزبير يسير بكفيه حين يقوم وحين يركع وحين يسجد وحين
 ينص للقيام قال فانطلقت الى ابن عباس فقلت اني رأيت ابن الزبير صلى صلاة لم أر احدا
 يصليها فوصفت له هذه الاشارة فقال ان احببت ان تنظر الى رسول الله صلى الله عليه وآله
 وسلم فاقتد بصلاة عبد الله بن الزبير وفي اسناده ابن لهيعة وفيه مقال مشهور وأخرج
 ابوداود والنسائي عن النضر بن كثير السعدي قال صلى الى جنبي عبد الله بن طاوس
 في مسجد الخيف فكان اذا سجد السجدة الاولى ورفع رأسه منها رفع يديه تلقاه وجهه
 فانكرت ذلك فقلت لو هيب بن خالد فقال لو هيب تصنع شيئا لم أر احدا يصنعه فقال
 ابن طاوس رأيت أبي يصنعه وقال ابى رأيت ابن عباس يصنعه ولا أعلم الا انه قال كان

خلاف القياس (يقفون) حال كونهم (عراة) حال كونهم (ينظرون بعضهم الى بعض) لكونه جائزا في شرعهم والامام اقرهم
 موسى على ذلك أو كان حراما عندهم لكنهم كانوا يتساهلون في ذلك وهذا الثاني هو الظاهر لان الاول لا يتم أن يكون دليلا
 بل هو ازعاجاتهم في ذلك ويؤيده قول القرطبي كانت بنو امير اقبل ذلك معاندة للشريعة وبخالفته لموسى عليه السلام

وهذا من جملة غثوهم وقلة مبالاتهم باتباع شرعه وفي القبح وأغرب ابن بطال فقال هذا يدل على أنهم كانوا عصاة وتبعه على ذلك القرطبي فاطال في ذلك (وكان موسى عليه السلام يقتل وحده) يختار الخلوة تنزهها واستصحابها ورواها أو حرمة التعري (فقالوا) أي بنو إسرائيل ٧٢ (واقه ما يمنع موسى أن يقتل معناه ألا أنه آدر) بالمد وتخفيف الراء كما دم أو على

وزن أفعل أي عظيم الخصيتين أي منتفخهما (فذهب مرة) حال كونه (بقتل فوضع ثوبه على حجر) قال سعيد بن جبير هو الحجر الذي كان يحمله معه في الاسفار فيتفجر منه الماء فخر الحجر بثوبه فخرج وفي رواية الاصيل وغيره فجمع أي جرى مسرعا (موسى) أي ذهب يجري بربا عاليا (في اثره) بكسر الهمزة وفي بعض الاصول بفضها قال في العاموس خرج في اثره وأثره بعده حال كونه (يقول) ردأو أعطى (ثوبي يا حجر ثوبي يا حجر) مرتين وانما خاطبه لانه اجراه مجرى من يعقل لفعله فعله أي كونه فرب ثوبه فاتقل من حكم الجهاد الى حكم الحيوان فناداه فلما لم يعطه ضربه ويحتمل ان يكون أراد بضربه اظهار المعجزة بتأثير ضربه فيه ويكون عن وحى ومشي الحجر بالثوب معجزة اخرى (حتى نظرت بنو اسرائيل الى موسى) ظاهرا هم برأ واجسده وبه يتم الاستدلال على جواز النظر عند الضرورة لادعائه الى ذلك من مداواة وشبهها وبرائة مما روي به من العيوب كالبصر وغيره لكن الاول أظهر وأبدى ابن الجوزي

الذي صلى الله عليه وآله وسلم يصنعه وفي اسناده التضرين كثير وهو ضعيف الحديث قال الحافظ أبو أحمد النيسابوري هذا حديث منكر من حديث ابن طائوس وأخرج الدارقطني في المال من حديث أبي هريرة انه كان يرفع يديه في كل خفض ورفع ويقول أنا أشبهكم صلاة برسول الله صلى الله عليه وآله وسلم وهذه الاحاديث لا تنتمض للاحتجاج بها على الرفع في غير ذلك المواطن فالواجب البقاء على النفي الثابت في الصحيحين حتى يقوم دليل صحيح يقتضي تخصيصه كما قام في الرفع عند القيام من التمدد الاوسط وقد تقدم الكلام عليه وقد ذهب الى استصحابه في السجود أبو بكر بن المنذر وابو علي الطبري من أصحاب الشافعي وبعض أهل الحديث (وعن نافع ان ابن عمر كان اذا دخل في الصلاة كبر ورفع يديه واذا ركع رفع يديه واذا قال سمع الله ان سمع الله رفع يديه واذا قام من الركعتين رفع يديه ورفع ذلك ابن عمر الى النبي صلى الله عليه وآله وسلم ورواه البخاري والذاني وابوداود) قوله ورفع ذلك ابن عمر قال أبو داود ورواه الثوري يعني عبد الوهاب عن عبيد الله يعني ابن عمر بن حفص فلم يرفعه وهو الصحيح وكذا رواه الميثم بن سعد وابن جريج ومالك يعني موقوفا وحكي الدارقطني في الملل الاختلاف في رفعه ووقفه قال الحافظ وقفه معتمر وعبد الوهاب عن عبيد الله عن نافع كما قال يعني الدارقطني لكن رفعه عن سالم عن ابن عمر أخرجه البخاري في جز رفع اليدين وفيه الزيادة وقد توبع نافع على ذلك من ابن عمر قال كان النبي صلى الله عليه وآله وسلم اذا قام من الركعتين كبر ورفع يديه وله شواهد كما تقدم وسيأتي والحديث يدل على مشروعية الرفع في الاربعة المواطن وقد تقدم الكلام على ذلك (وعن علي بن أبي طالب عن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم انه كان اذا قام الى الصلاة المكتوبة كبر ورفع يديه حذو منكبيه ويصنع مثل ذلك ان قضى قرائته واذا أراد ان يركع ويصنعه اذا رفع رأسه من الركوع ولا يرفع يديه في شيء من صلاته وهو قاعد واذا قام من السجدة يرفع يديه كذلك ركبر رواه أحمد وابوداود والترمذي وصححه) الحديث أخرجه أيضا الترمذي وابن ماجه وصححه أيضا ابن حنبل في مساحكاه الخلال قوله واذا قام من السجدة يرفع يديه في هذا الحديث وفي حديث ابن عمر في طريق ذكر السجدة يركع الركعتين والمراد بالسجدة الركعتان بلا شك كما جاء في رواية الباقيين كذا قال العلماء من الحديث والفقهاء لا الخطابي فانه ظن ان المراد السجدة فان المعروفتان ثم استشكل الحديث الذي وقع فيه ذكر السجدة يرفع يديه وهو حديث ابن عمر وهذا الحديث مثله وقال لا أعلم أحدا من الفقهاء قال به قال ابن رسلان وله

احتمال ان يكون كان عليه منزلا لانه يظهر ما نحت به بعد البال واسناده ذلك ناقص لانه عن بعض مشايخه وفيه نظر وفي الحديث رد على من يقول بان ستر الوضوء كان واجبا ومجرد تسلم موسى لا يدل على وجوبه لما تقر في الاصول ان الفعل بمجرد لا يدل على الوجوب واما في الحديث انه وصي عليه السلام أمرهم بالتصديق ولا تكبر عليهم التكشف

وأما إباحة النظر إلى العورة لأبرأه مما يرى به فأنعم له حيث يترتب على الفعل حكم كمنع التكاح وأما قصة موسى فليس فيها أمر شرعي ملزم يترتب على ذلك فلا إباحة النظر إلى العورة لما أمكنهم موسى عليه السلام من ذلك ولا يخرج ما راعى بحالهم وهو كذلك وأما اغتساله نأبأ فكان يأخذ في حق نفسه بالأكمل ٧٣ والافضل ويدل على الإباحة ما وقع لنبينا

صلى الله عليه وآله وسلم وقت بناء الكعبة من جعل أزاره على كنفه بإشارة العباس عليه بذلك ليكون أرفق به في نقل الحجارة ولولا إباحته لما فعل ذلك لكنه ألزم بالأكمل والافضل لصلواته مرتبته صلى الله عليه وآله وسلم (فقالوا والله ما) أى ليس (بموسى من بأس وأخذ) عليه السلام (توبه فطفق) أى شرع يضرب الحجر (ضرباً قال أبو هريرة) رضى الله عنه (واقه أنه لندب) أى أثر (بالجرسة) أى ستة آثار أو بتقدير هي أو أنه لندب استقرار الحجر حال كونه ستة آثار (أو سبعة) بالثمن الراوى (ضرباً بالحجر) ودلالة الحديث من حيث اغتسال موسى عليه السلام عريانياً وحده خالي عن الناس وهو مبسوط على أن شرع من قبلنا أخرجه مسلم في أحاديث الأنبياء وفي موضع آخر ورواه هنا خمسة (وعنه) أى عن أى هريرة (رضى الله عنه عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال ميتاً) بأنفس من غيرهم (أيوب) النبي ابن العوص بن رزاح بن العيص ابن اسحق بن إبراهيم أو ابن

لم يقف على طرق الحديث ولو وقف عليها لعله على الركنين كما حمله الأئمة والحديث يدل على استصحاب الرفع في هذه الأربعة المواطن وقد عرفت الكلام على ذلك قال المصنف رحمه الله تعالى وقد صرح التكبير في المواضع الأربعة في حديث أبي حميد الساعدي وسند كره أن شاء الله انتهى (وعن أبي قلابة أنه رأى مالك بن الحويرث إذا صلى كبر ورفع يديه وإذا أراد أن يركع رفع يديه وإذا رفع رأسه رفع يديه وحدث أن رسول الله صلى الله عليه وسلم لم يصنع هكذا امتنع عليه وفي رواية أن رسول الله صلى الله عليه وسلم كان إذا كبر رفع يديه حتى يحاذي به ما أذنيه وإذا ركع رفع يديه حتى يحاذي به ما أذنيه وإذا رفع رأسه من الركوع فقال سمع الله أن حمده فعل مثل ذلك رواه أحمد وسلم وفي لفظ لهم ما حتى يحاذي به ما فروع أذنيه) قوله إذا صلى كبر في رواية مسلم ثم كبر وقد تقدم الكلام على اختلاف الأحاديث في الرفع هل يكون قبل التكبير أو بعده أو مقارناً له والحديث قد تقدم البعث عن جميع أطرافه وقد اختلف في الحكمة في رفع اليدين فقال الشافعي هو أعظم لله تعالى واتباع لرسوله وقيل استسكان واستسلام وانهما قد كان الأسير إذا غلب مديديه علامة لاستسلامه وقيل هو إشارة إلى استعظام ما دخل فيه وقيل إشارة إلى طرح أمور الدنيا والقبال بكتيته على صلاته ومنافاته به كانه ضمن ذلك قوله الله أكبر فيطابق فعله قوله وقبل إشارة إلى تمام القيام وقيل إلى رفع الحجاب بينه وبين المعبود وقيل ليستقبل بجميع بدنه وقيل ليراه الأصم ويسمعه الأعمى وقيل إشارة إلى دخوله في الصلاة وهذا يختص بالرفع لتكبيره الأحرار وقيل لأن الرفع في صفة التكبيرية عن غير الله وتكبيره أثبات ذلك له عز وجل والنبي سابق على الإثبات كما في كلمة الشهادة وقيل غير ذلك قال الدروي وفي أكثرها نظار وأعلم أن هذه السنة تشترك فيها الرجال والنساء ولم يرد ما يدل على الفرق بينهما فيها وكذلك لم يرد ما يدل على الفرق بين الرجل والمرأة في مقدار الرفع وروى عن الحنفية أن الرجل يرفع إلى الأذنين والمرأة إلى المنكبين لانه أستر لها ولا دليل على ذلك كما عرفت (وعن أبي حميد الساعدي أنه قال وهو في عنق من أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم أحدهم أبو قتادة أنا أعلمكم بصلوة رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قالوا ما كنت أقدم ماله حجة ولا أكثر ناله أيماناً قال بلى قالوا فاعرض فقال كان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم إذا قام إلى الصلاة اعتدل قائماً ورفع يديه حتى يحاذي به ما منكب به ثم يكبر فإذا أراد أن يركع رفع يديه حتى يحاذي به ما منكب به ثم قال الله أكبر وركع ثم اعتدل فلم يصوب رأسه ولم يقنع ووضع يديه على

١٠ نيل في رزاح بن روم بن عيص واهمه بنت لوط وكان أعبد أهل زمانه وعاش ثلاثاً وستين أو تسعين سنة ومدة بلانه سبع سنين واسمه أجمي (يفتسل) حال كونه (عربياً) فخر عليه جراد من ذهب) سمى به لانه يجرد الأرض فيها كل ما عليها وهل كان جراداً حقيقة ذاب روحه إلا أن اسمه ذهب أو كان على شكل الجراد وليس فيه روح قال في شرح التقریب الاظهر

لثاني وليس الجراد مذكر الجراد وانما هو اسم جنس كالقبرة والبقر في مذكره ان لا يكون مؤنثه من لفظه لثلاثين
 لواحد المذكر بالجمع (بجمل أيوب) عليه السلام (بهتت) من حتى أي يأخذ بيده ويرمي (في ثوبه) والحشية هي الاخذ باليد
 وقع في رواية القاسمي يحتث اكن قال العيني ٧٤ انه آمن النظر في كتب اللغة فلم يجد هذه الرواية الاخرى معني

فناد امر به (تعالى يا أيوب) بان
 كله كوسى أو بواسطة الملك
 (الم أكن أغنيك هاتري) من
 جراد الذهب (قال بلي وعزتك)
 أغنيتني ولم يقل نعم كاية ألت
 بربكم قالوا بلي لعدم جواز بل
 يكون كقرا لان بلي مختصة
 بإيجاب النبي ونم مقررة لما
 سبقها قال في القاموس بلي
 جواب استفهام معقود بالجد
 ويوجب ما يقال ونم بفتح
 وقد تكسر العين كمة كبلى الا
 انه في جواب الواجب انتحى
 وانما لم يشرق الفقهاء فيه ما في
 الاقارير لانها مبنية على العرف
 ولا فرق بينهما فيه ولا يحتمل هذا
 على المعتبسة كما هو بعضهم
 وانما هو استنطاق بالجنة (ولكن
 لاغنى لي عن بركتك) أي خيرك
 وغنى بكسر المجهمة والقصر من
 غير تنوين على ان لا اننى الجنس
 وقيل بمعنى ليس ومضاهما
 واحدا لان التكرار في سياق
 النفي تفيد العموم واستنبط
 منه فضل الفنى لانه سماه بركة
 ومحال ان يكون أيوب عليه
 السلام أخذه هذا المال حبا
 للديار وانما أخذه كما أخبره عن
 نفسه لانه بركة من ربه تعالى لانه
 قريب العهد بتكوين الله عز

ركبته ثم قال سمع الله من جده ورفع يديه واعتدل حتى يرجع كل عظم في موضعه معتدلا
 ثم هوى الى الارض ساجدا ثم قال الله أكبر ثم ثنى رجله وقعد عليه واعتدل حتى يرجع كل
 عظم في موضعه ثم مضى ثم صنع في الركعة الثانية مثل ذلك حتى اذا قام من السجدة
 كبر ورفع يديه حتى يحاذي بهما منكبيه كما صنع حين افتتح الصلاة ثم صنع كذلك حتى اذا
 كانت الركعة التي تنقضي فيها صلاته أخرجه اليه يسرى وقعد على شقه متوركا ثم سلم
 قالوا صدقت هكذا صلى رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم رواه الخمسة الا القساق وصححه
 الترمذي ورواه البخاري مختصرا الحديث أخرجه أيضا ابن حبان وأعله الطحاوي بان
 محمد بن عمرو بن عطاء لم يدرك أباقنادة قال ويريد ذلك بيان ان عطاء بن خالد رواه عن محمد بن
 عمرو بلفظ حديثي رجل انه وجد عشرة من أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم جلوسا وقال
 ان حبان سمع هذا الحديث محمد بن عمرو عن أبي حميد وسمعه من عباس بن سهل بن سعد
 عن أبيه والطريقان محمد وطان قال الحافظ السماعي يابى على ذلك كل الاياه والتحديث
 عندي ان محمد بن عمرو والذي رواه عطاء بن خالد عنه هو محمد بن عمرو بن علقمة بن وقاص
 اللبني وهو لم يلق أباقنادة ولا قارب ذلك انما يروى عن أبي سلمة بن عبد الرحمن وغيره من
 كبار التابعين وأما محمد بن عمرو والذي رواه عبد الحميد بن جعفر عنه فهو محمد بن عمرو بن
 عطاء تابعي كبير جزم البخاري بانه سمع من أبي حميد وغيره وأخرج الحديث من طريقه
 انتهى وقد اختلف في موت أبي قتادة فقيل مات في سنة أربع وخمسين وعلى هذا فلقاه
 محمد له يمكن لان محمد مات بعد سنة عشرين ومائة وله نيف وعشرون سنة وقيل مات أبو
 قتادة في خلافة علي رضي الله عنه ولا يمكن على هذا أن محمد أدركه لان عليا قتل في سنة
 أربعين وقد اجيب عن هذا انه اذا صح موته في خلافة علي فله من ذكره مقدار عمر محمد
 أو وقت وفاته وهم قوله انا أعلمكم بملة رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فيه مدح
 الانسان نفسه لم يأخذ عنه ليكون كلامه أوقع وأثبت عند السامع كما انه يجوز مدح
 الانسان نفسه واقتضاه في الجهاد لوقع الرهبة في قلوب الكفار قوله فاعرض بوصل
 الهمزة وكسر الراء من قولهم عرضت الكتاب عرضا قرأته عن ظهر قلب ويحتمل ان
 يكون من قولهم عرضت الشيء عرضا من باب ضرب أي اظهرته قوله فلم يصوب بضم
 الباء لثبوتها من تحت وفتح الصاد وقتة هيد الوادو بعده بابه موجدة أي بالغ في خفته
 وتنكيسه قوله ولم يقطع بضم الباء وكان القاف وكسر النون أي لا يرفعه حتى يكون
 أعلى من ظهره قوله حتى يرجع كل عظم وفي رواية ابن ماجه حتى يقر كل عظم في موضعه

وجل أو انه نعمة جديدة خارقة للعادة فينبغي ثلثها بالقبول في ذلك شكرها وتعظيم اشأها وفي الاعراض وفي
 عنها كفرها وفيه جوارز لاغتسال عريانا لان الله تعالى عابته على جمع الجراد ولم يعاتبه على الاغتسال عريانا قاله ابن بطال
 (عن ام هاني) بالهمزة النونية بعد النون (بنت أي طالب) الهاشمية ابنة عمه صلى الله عليه وآله وسلم قبل امه فاخنة

وقبل فاطمة وقبل هند والاول أشهر وروى أحاديث في الكتب السنة لها في البخاري حديثان (رضي الله عنها قالت ذهبت الى رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم عام الفتح) أي فتح مكة في رمضان سنة ثمان (فوجدته يغتسل وفاطمة) ابنته صلى الله عليه وآله وسلم ورضي الله عنها (تستره فقال من هذه) يدل على ان الستركان ٧٥ كثيرا وعرف انها امرأة لكون ذلك الموضع

لا يدخل عليه فيه الرجال (فقلت أنا ما هاني) فيه جواز الغسل بحضرة الحرم اذا حال بينهما سائر من ثوب أو غيره ورواة الحديث الخمسة مديون وفيه التحديث والعنفظة والاخبار بالافراد والسماع والقول ورواية تابعي عن تابعي عن صحابة وآخرجه البخاري أيضا في الادب والصلاة والخزينة وسلم في الطهارة والطلاق

والترمذي في الاستئذان والسير والنسائي في الطهارة والسير وابن ماجه في الطهارة (عن أبي هريرة رضي الله عنه أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم لقبه في بعض طرق المدينة وهو جنب قال) أبو هريرة (فانقضت منه) أي تأخرت وانقضت ورجعت وفي رواية الاصيلي وغيره فانقضت بالباء والجيم أي اندفعت وللمسئلي فانقضت من الخباسة أي اعتقدت نفسي نجسا فذهبت فاعتسلت) وكان سبب ذهاب أبي هريرة ما رواه النسائي وابن حبان من حديث حذيفة انه صلى الله عليه وآله وسلم كان اذا أتى أحدا من أصحابه ما به ودعاه فلما ظن أبو هريرة رضي الله عنه ان الجنب ينجس بالجنابة خشي ان يعاسه

وفي رواية البخاري حتى يعود كل فقار قوله ثم هوى الهوى السوط من علوا الى سفلى قوله ثم نحر رجله وقد علم او هذه تسعي قعدة الاستراحة وسيأتي الكلام فيها قوله حتى يرجع كل عظم في موضعه فيه فضيلة الطمأنينة في هذه الجلسة قوله متوركا للتورك في الصلاة القعود على الورك اليسرى والوركان فوق الفخذين كالكعبين فوق العضدين والحديث قد اشتمل على جملة كثيرة من صفة صلواته صلى الله عليه وسلم وقد تقدم الكلام على بعض ما فيه في هذا الباب وسيأتي الكلام على بقية فوائده في المواضع التي يذكرها المصنف فيها ان شاء الله تعالى وقد رويت حكاية أبي حميد اصلاته صلى الله عليه وسلم بالقول كما في حديث الباب وبالفعل كما في غيره قال الحافظ ويمكن الجمع بين الروايتين بان يكون وصية امرأة بالفعل ومرة بالقول

(باب ما جاء في وضع اليدين على الشمال)

(عن وائل بن حجر أنه رأى النبي صلى الله عليه وآله وسلم رفع يديه حين دخل في الصلاة وكبر ثم التحف بثوبه ثم وضع اليمنى على اليسرى فلما أراد ان يركع أخرجه يديه ثم رفعهما وكبر فرفع فلما قال سمع الله ان حمده رفع يديه فلما سجد سجد بين كفيه رواء أحمد ومسلم

وفي رواية لاحمد وابي داود ثم وضع يده اليمنى على كفه اليسرى والرسغ والساعد) الحديث أخرجه النسائي وابن حبان وابن خزيمة وفي الباب عن هب عند أحمد والترمذي وابن ماجه والدارقطني وفي اسناده قبيصة بن هب لم يرو عنه غير مالك وثقه الهبلي وقال ابن المديني والنسائي مجحول وحديث هب حسنه الترمذي وعن غطيف ابن الحرفث عند أحمد وعن ابن عباس عند الدارقطني والبيهقي وابن حبان والطبراني وقد انفرد به حرملة وعن ابن عمر عند العقيلي وضعفه وعن حذيفة عند الدارقطني وعن أبي الدرداء عند الدارقطني مرفوعا وابن أبي شيبة موقوفا وعن جابر عند أحمد والدارقطني وعن ابن الزبير عند أبي داود وعن عائشة عند البيهقي وقال صحيح وعن شداد بن شرحبيل عند البزار وفيه عباس بن يونس وعن يعلى بن مرة عند الطبراني وفيه عمر بن عبد الله بن يعلى وهو ضعيف وعن عقبة بن أبي عاتشة عند الهيثمي موقوفا باسناد حسن وعن معاذ عند الطبراني وفيه الخصب بن جحدر وعن أبي هريرة عند الدارقطني والبيهقي وعن الحسن مرسل عند أبي داود وعن طاوس مرسل عند أيضا وعن مهمل بن سعد وابن مسعود وعلى وسيأتي في هذا الباب قوله والرسغ بضم الراء وسكون المهملة بعدها معجمة هو المفصل بين الساعد والكف قوله والساعد بالجر

النبي صلى الله عليه وآله وسلم كما دونه فيادرا الى الاغتسال (ثم جثت فقال) صلى الله عليه وآله وسلم (ابن كنف يا أبا هريرة قال كنت جنباً) أي ذاجنابة لانه اسم جرى مجرى المصدر وهو الاجنب (فكرهت ان اجالسك واما على غير طهارة فقال سبحان الله) أي به هيا للتعجب والاستعظام أي كيف يخفى مثل هذا الظاهر عليك (ان المؤمن) وفي رواية المسلم (لا ينجس) أي في

ذاته حدا ولا مية وان ذلك يغسل اذا مات نعم يتجسس بما يستتر به من ترك التحفظ بالنجاسات والاقذار وحكم الكافر في ذلك
كالمسلم وأما قوله تعالى انما المشركون نجس فالمراد به نجاسة اعتقادهم أو لانه يجب ان يتجنب عنهم كما يتجنب عن الانجاس
أولانهم لا يماهرون ولا يجتنبون عن النجاسات ٧٦ فهم ملابسون لها غابا بارعن ابن عباس ان أعيانهم نجسة كالكلاب

وبه قال ابن حزم وعورض بجل
نكاح الكليات للمسلم ولا تسلم
مضاجعتهم من عرقهم ومع
ذلك لم يجب من غسلهم الا مثل
ما يجب من غسل المسلمات فدل
على ان الاذى الحى ليس بنجس
العين اذ لا فرق بين الرجال
والنساء بل يتجسس بما يعرض
له من خارج وفي الحديث
استحباب الطهارة عند ملاسمة
الامور المعظيمة واستحباب
احترام أهل الفضل وتوقيرهم
ومصاحبتهم على أكمل الهيئات
وفيه استحباب استئذان التابع
للمتبوع اذا أراد ان يفارقه
لقوله أين كنت فأنشأ الى انه
كان ينبغي له ان لا يفارقه حتى
يعلم وفيه استحباب تنبيهه
المتبوع لتابعه على الصواب
وان لم يسأله وفيه جواز تأخير
الاعتسال عن أول وقت وجوبه
وتوب عليه ابن حبان الرد على
من زعم ان الجنب اذا وقع في
البئر فتوى الاعتسال ان ماء
البئر نجس واستدل به البخارى
على طهارة عرق الجنب لان بدنه
لا ينجس بالجذابة فكذلك ما حلب
منه وعلى جواز تصريف الجنب
في حوائجه قبل ان يغتسل فقال
باب الجنب يخرج ويمشي في

عطف على الرسغ والرسغ مجرور بلفظه على قوله كفه اليسرى والمراد انه وضع يده اليمنى
على كف يده اليسرى ورسغها وساعدها ولفظ الطبراني وضع يده اليمنى على ظهر اليسرى
في الصلاة قرىء من الرسغ قال أصحاب الشافعي يقبض بكفه اليمنى كوع اليسرى
وبعض رسغها وساعدها والحديث يدل على مشروعية وضع الكف على الكف واليه
ذهب الجمهور وروى ابن المنذر عن ابن الزبير والحسن البصري والنخعي انه يرسلهما
ولا يضع اليمنى على اليسرى ونقله النووي عن اللبث بن سعد ونقله المهدي في البحر عن
القاسمية والناصرية والباقر ونقله ابن القاسم عن مالك وخالفه ابن الحكم فنقل عن
مالك الوضع والرواية الاولى عن عصفه هي رواية جمهور أصحابه وهي المشهورة عندهم
ونقل ابن سيد الناس عن الازاعي التخييري بين الوضع والارسال احتج الجمهور على
مشروعية الوضع باحد اثبات الباب التي ذكرها المصنف وذكرناها وهي عشرون عن ثمانية
عشر صحابيا وثلاثة وعشرين وحكى الحافظ عن ابن عبد البر انه قال لم يأت عن النبي صلى الله
عليه وسلم فيه خلاف واحتج القائلون بالارسال بحديث جابر بن سمرة المتقدم بلفظ
مالى أراكم رافعى أيديكم وقد عرفنا ان حديث جابر وارد على سبب خاص فان قلت
العبارة بعموم اللفظ لا بخصوص السبب قلنا ان صدق على الوضع مسمى الرفع فلا أقل
من صلاحية أحاديث الباب لتخصيص ذلك العموم وان لم يصدق عليه مسمى الرفع لم
يصح الاحتجاج على عدم مشروعيته بحديث جابر المذكور واحتجوا أيضا بأنه
مناف للتشوع وهو ما موربه في الصلاة وهذه المناقاة ممنوعة قال الحافظ قال العلماء
في هذه الهيئة انها صفة السائل الذليل وهو أمتنع من العبث وأقرب الى التشوع ومن
اللطائف قول بعضهم القلب موضع النية والعادة ان من احتريز على حفظ شيء جعل
يديه عليه انتهى قال المهدي في البحر ولا معنى لقول أصحابنا ينافي التشوع والسكون
واحتجوا أيضا بأن النبي صلى الله عليه وسلم علم المسمى صلاته الصلاة ولم يذكر وضع اليدين
على الشمال كذا حكاه ابن سيد الناس عنهم وهو عجيب فان النزاع في استحباب الوضع
لا وجوبه وتركه ذكره في حديث المسمى انما يكون حجة على القائل بالوجوب وقد علم
ان النبي صلى الله عليه وسلم اقتصر على ذكر الفرائض في حديث المسمى وأعجب من هذا
الدليل قول المهدي في البحر محببا عن أدلة الجمهور بلفظ قلنا أما فعله فلعله لعذر لا حتماله
وأما الظاهر فان صح فقوى ويحمل الاختصاص بالانبياء انتهى وقد اختلف في محل وضع
اليدين وسبأ في الكلام عليه (وعن أبي حازم عن سهل بن سعد قال كان الناس يؤمرون

ان
السوق واستنبت أيضا جواز أخذ العالم بدليله وشبهه معه معتقدا عليه ومرة فقا به وغير ذلك مما لا يخفى ان
(عن عمر بن الخطاب رضى الله عنه أنه سأل النبي صلى الله عليه وآله وسلم أبرد أحدنا) أى أيجوز الرقادة لان السؤال انما
هو عن حكمه لا عن تعيين وقوعه (وهو جنب قال نعم اذا نرضأ أحدكم فليرقد) أى اذا أراد الرقادة فليرقد بعد التوضؤ (وهو

جنب) وهذا مذهب الاوزاعي وأبي حنيفة ومحمد ومالك والشافعي وأحمد واسحق وابن المبارك وغيرهم والحكمة فيه تخفيف
الحديث لاسماعيل القول بجواز تقرييق الغسل فينبويه فيرفع الحديث عن تلك الاعضاء المخصوصة على الصحيح ولا بن أبي شيبة
يسند رجاله ثقات عن شداد بن اوس قال اذا اجنب أحدكم من الليل ثم أراد ٧٧ ان ينام فليستوضأ فانه نصف غسل الجنابة

وذهب آخرون الى ان الوضوء

المأمور به هو غسل الاذى

وغسل ذكره ويديه وهو

التطهير وأوجب ابن حبيب

المالكي وهو مذهب داود وفي

الحديث دلالة على ان جواز

رفاد الجنب في البيت يقتضي

جواز استقراره فيه يقظا ناهدا

امرق أولان نومه يستلزم

الجواز لحصول المقظة بين

وضوئه ونومه ولا فرق في ذلك

بين القليل والكثير (وعن

أبي هريرة رضي الله عنه عن

النبي صلى الله عليه وآله وسلم)

قال اذا جلس الرجل (بين

شعبها) أي شعب المرأة (الاربعة)

جمع شعبه وهي القطعة من

النسب والمراد هنا على ما قيل

البدن والرجلان وهو الاقرب

للتحققة واختاره ابن دقيق

العبد وألرجلان والفخذان

أو الشفران والرجلان أو

الفخذان والاسكان وهما ناحيتا

الفرج أو نواحي فرجهما الاربعة

ورجمه عياض وهو كناية عن

الجماع فاكثني به عن التصريح

(ثم جهدها) أي بلغ جهده وفي

الفخ يقال جهداً أو جهداً أي بلغ

المنفعة قيل معناه كذا به بصركه

أو بلغ جهده في العمل به أو هو

ان يضع الرجل اليد اليمنى على ذراعه اليسرى في الصلاة قال أبو حازم ولا أعلمه الا ينفي

ذلك الى النبي صلى الله عليه وآله وسلم رواه أحمد والبخاري قوله كان الناس يؤمرون

قال الحافظ هذا حكمه الرفع لانه محمول على ان الأمر لهم بذلك هو النبي صلى الله عليه وآله وسلم

وسلم قال البيهقي لا خلاف في ذلك بين أهل التثقل قال النووي في شرح مسلم وهذا حديث

صحيح مرفوع قوله على ذراعه اليسرى أي يدها من الذراع وقد بينته رواية

أحمد وأبي داود في الحديث الذي قبل هذا قوله ولا أعلمه الا ينفي هو يفتح قوله وسكون

النون وكسر الميم قال أهل اللغة غبت الحديث رفعة وأسنده وفي رواية يرفع مكان

ينفي والمراد بقوله ينفيه يرفعه في اصطلاح أهل الحديث قاله الحافظ وقد ادعى بعضهم

الحديث بأنه ظن من أبي حازم ورويان أبو حازم لولم يقل لا أعلمه الى آخره امكان في حكم

المرفوع لأن قول الصحابي كأنه مرفوع بكذا يصرف بظنه الى من له الأمر وهو النبي صلى

الله عليه وسلم واجيب عن هذا بأنه لو كان مرفوعا لما احتاج أبو حازم الى قوله لا أعلمه

الى آخره وروى عنه قال ذلك للانتقال الى التصريح فالأول لا يقال له مرفوع وانما يقال

له حكم الرفع والثاني يقال له مرفوع والحديث يصلح للاستدلال به على وجوب وضع

اليد على اليد للتصريح من سهل بن سعد بن أنس كانوا يؤمرون ولا يصلح لصرفه عن

الوجوب ما في حديث علي الآتي بالنظر ان من السنة في الصلاة وكذا ما في حديث ابن

عباس باقظ ثلاث من سنن المرسلين تهجيل الفطر وتأخير السجود ووضع اليمين على

الشمال لما تقرّر من ان السنة في لسان أهل الشرع أعم منها في لسان أهل الأصول على

ان الحديثين ضعيفان ويؤيد الوجوب ما روى أن عليا فسرقه نعل على فصل لربك

واخبر بوضع اليمين على الشمال رواه الدارقطني والبيهقي والحاكم وقال انه أحسن

ما روى في تأويل الآية وعند البيهقي من حديث ابن عباس مثل نفسه يروي وروي

البيهقي أيضا ان جبريل فسر الآية لرسول الله صلى الله عليه وآله وسلم بذلك وفي

استادهم امراة بن حاتم وقد اتهمه ابن حبان به وبع هذا فطول ملازمته صلى الله عليه وآله وسلم

وسلم لهذا السنة معلوم لكل ناقل وهو مجرد كافي اثبات الوجوب عند بعض أهل

الأصول فالقول بالوجوب هو المتعين ان لم يمنع منه اجماع على الا ندين بحجة الاجماع

بل يمنع امكانه ونجزم به عذر وقوعه الا ان من جعل حديث المسيء فرينة صادقة بل ينع

الاوامر الواردة بأمر خارجة عنه لم يجعل هذه الأدلة صالحة للاستدلال بها على

الوجوب وسبق الكلام على ذلك (وعن ابن مسعود انه كان يصلي فوضع يده اليسرى

كناية عن معالجته الايلاج أو الجهد بالجماع أي جامعها واما كني بذلك للتسوية عما يفرض ذكره صريحا زاد أبو داود وأبو

الخطان بالخطان أي موضعهما وسلم من حديث عائشة ومن الخطان الخطان والبيهقي مختصرا اذا التقى الخطان والمراد

بالمس والاتقاء الجهاد أو يدل عليه رواية الترمذي بلفظ اذا جاوز وليس المراد بالمس حقيقة لانه لا يتصور عند غيبة الحشفة

لان ختانها في أعلى الفرج فوق مخرج البول الذي هو فوق مدخل الذكرو لا يحسه الذكرو في الجماع (فقد وجب الغسل) على المرأة وعلى الرجل وان لم يحصل انزال فالموجب غيبوبة الحشفة هذا الذي لانه قد عليه الاجماع وحديث انما الماء من الماء منسوخ قال الشافعي وجماعة أي كان ٧٨ لا يجب الغسل الا بانزال ثم صار يجب الغسل بدونه لكن قال ابن عباس انه

ليس بمنسوخ بل المراد به نفي وجوب الغسل بالوقوف في النوم اذ لم ينزل وهذا الحكم باق ولو حصل المس قبل الابلاج لم يجب الغسل بالاجماع ورواة هذا الحديث السبعة كلهم بصريون وفيه التحديث والعزيمة وأخرجه مسلم وأبو داود والنسائي وابن ماجه كلهم في الطهارة ولما فرغ المؤلف من أحكام الجنابة شرع في بيان أحكام الحيض فقال
(بسم الله الرحمن الرحيم)

• (كتاب بيان أحكام الحيض) وما يذكره من الاستحاضة والنفاس •

ولا بد من تقديم كتاب على البسملة وترجم بالبيض لكثرة وقوعه وله أسماء عشرة الحيض والطمث والضحك والابكار والاعصار والدراس والعسران وأقرانها بالفاء والطمث والنفاس ومنه قوله صلى الله عليه وسلم لعائشة أتفتت والحيض في اللغة السيلان يقال حاض الوادي اذا سال وحاضت الشجرة اذا سال صدها وفي الشعر دم يخرج من قعر رحم المرأة بعد بلوغها في أوقات معتادة والاستحاضة

على اليعنى فرآه النبي صلى الله عليه وآله وسلم لم يوضع يده اليعنى على اليسرى رواه أبو داود والنسائي وابن ماجه الحديث قال ابن سبيد الناس رجاله رجال الصحيح وقال الحفاظ في الفتح اسناده حسن وفي الباب عن جابر عند أحمد والدارقطني قال مر رسول الله صلى الله عليه وسلم برجل وهو يصلي وقد وضع يده اليسرى على اليعنى فانتزعاها ووضع اليعنى على اليسرى والحديث يدل على ان المشروع وضع اليعنى على اليسرى دون العكس ولا خلاف فيه بين القائلين بمشروعية الوضع (وعن علي رضي الله عنه قال ان من السنة

في الصلاة وضع الا كف على الا كف تحت السرة رواه أحمد وأبو داود) الحديث ثابت في بعض نسخ أبي داود وهي نسخة ابن الاعرابي ولم يوجد في غيره وفي اسناده عبد الرحمن ابن اسحق الكوفي قال أبو داود سمعت أحمد بن حنبل يضعفه وقال البخاري فيه نظر وقال النووي هو ضعيف بالاتفاق وأخرج أبو داود أيضا عن أبي جرير الضبي عن أبيه قال رأيت عليا يمسك شماله بيمنه على الرسغ فوق السرة وفي اسناده أبو طالوت عبد السلام بن أبي حازم قال أبو داود يكتب حديثه وأخرج أبو داود عن أبي هريرة بلفظ أخذ الا كف على الا كف تحت السرة وفي اسناده عبد الرحمن بن اسحق المتقدم وأخرج أبو داود أيضا عن طائوس انه قال كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يضع يده اليعنى على يده اليسرى ثم يشد يدها على صدره وهو في الصلاة وهو مرسل وهذه الروايات المذكرة كورة عن أبي داود كلها ثبتت الا في نسخة ابن الاعرابي كما تقدم والحديث استدل به من قال ان الوضع يكون تحت السرة وهو أبو حنيفة وسفيان الثوري واسحق بن راهويه وأبو اسحق المروزي من أصحاب الشافعي وذهب الشافعية قال النووي وبه قال الجمهور والى أن الوضع يكون تحت صدره فوق سترته وعن أحمد روايتان كالذهبيين ورواية ثالثة انه يخبر بينهما اولاً ثم جريحاً وبالتخيير قال الاوزاعي وابن المنذر قال ابن المنذر في بعض تصانيفه لم يثبت عن النبي صلى الله عليه وسلم في ذلك شيء فهو مخبر عن مالك روايتان احدهما يضعهما تحت صدره والثانية يرسلهما ولا يضع احدهما على الاخرى واحتجبت الشافعية لما ذهب اليه بما أخرجه ابن خزيمة في صحيحه ومعه من حديث وائل بن حجر قال صليت مع رسول الله صلى الله عليه وسلم فوضع يده اليعنى على يده اليسرى على صدره وهذا الحديث لا يدل على ما ذهبوا اليه لانهم قالوا ان الوضع يكون تحت الصدر كما تقدم والحديث يصريح بأن الوضع على الصدر وكذلك حديث طائوس المتقدم ولا شيء في الباب أصح من حديث وائل المذكور وهو المناسب لما أسلفنا من

الدم الخارج في غير أوقاته ويسيل من عرقه في أدنى الرحم اسمه العاذل بالمجعة قاله الزهري وحكي ابن سبيد تفسير إهمالها والحوهري بدل اللام الراء (عن عائشة رضي الله عنها قالت خرجنا) حال كوتنا (لأبى الالحج) بضم النون يعني لا تظن الا قصده لانهم كانوا يظنون امتناع البسمة في أشهر الحج فآخبرت عن اعتقادها وأمن الغالب من جال الناس أو جال

الشارع (فلما كتب صرف) بفتح السين وكسر الراء موضع على عشرة أميال أو تسعة أو سبعة أو ستة من مكة غير منصرفي العلية والتأنيث وقد يصرف بإرادة المكنان (حضت) بكسر الحاء (فدخل على رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم) وأنا أبكي فقال مالك انفسيت قال النووي الضم في الولادة أكثر من الفتح والفتح ٧٩ في الخيض أكثر من الضم وقال الهروي الضم

والفتح في الولادة وأما الخيض فبالفتح لا غير (قلت نعم) نفست (قال) عليه السلام (ان هذا) الخيض (أمر) أي شأن (كتبه) الله عز وجل (على بنات آدم) امتحنهن به وتعبسدهن بالصبر عليه (فاقضى ما يقضى) أي أدى الذي يؤديه (الحاج) من المناسك (غير ان لا تطوف في البيت) أي غير ان تطوف في فلا زائدة والافغير عدم الطواف هو نفس الطواف أو تطوف مجزوم بلا أي لا تطوف مادمت حائضا وزاد في روايته حتى تطهري وهذا الاستثناء مختص بأحوال الحج لا بجميع أحوال المرأة (قالت) عائشة (وضعي رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم) عن نسائه (التسعة رضى الله عنهن) بالبقر وفي رواية الحموي والمستعمل بالبقرة أي عن سبع صنفين ويفهم منه جواز التضحية ببقرة واحدة عن النساء واستراط الطهارة في الطواف وبأنى تمام البحث في الحج ان شاء الله تعالى ورواة هذا الحديث الخمسة ما بين بصري ومكي ومدني وأخرجه البخاري أيضا في الاصحاح وسلم وابن ماجه في الحج والنسائي

تفسير على وابن عباس لقوله تعالى فصل لربك وانحر بأن التحرك وضع اليمين على الشمال في محل الصدر والصدر

* (باب نظر المصلي الى موضع سجوده والنهي عن رفع البصر في الصلاة) *
عن ابن سيرين ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم كان يقلب بصره في السماء فنزلت هذه الآية والذين هم في صلاتهم خاشعون فطأ طأ رأسه رواه أحمد في كتاب النسخ والنسخ وسعيد بن منصور في سننه بخبره وزاد فيه وكانوا يستحبون للرجل ان لا يجاوز بصره مصلاه وهو حديث مرسل وعن أبي هريرة ان النبي صلى الله عليه وسلم قال ليهنأ أقوام يرفعون أبصارهم الى السماء في الصلاة أو تخطفون أبصارهم رواه أحمد وسلم والنسائي وعن أنس عن النبي صلى الله عليه وسلم قال ما بال أقوام يرفعون أبصارهم الى السماء في صلاتهم فاشتد قوله في ذلك حتى قال ليهنأ أو تخطفون أبصارهم رواه الجماعة الا مسلهما والترمذي وعن عبد الله بن الزبير قال كان رسول الله صلى الله عليه وسلم اذا جلس في القنم ووضع يده اليمنى على فخذه اليمنى ويده اليسرى على فخذه اليسرى وأشار بالسبابة ولم يجاوز بصره اشارته رواه أحمد والنسائي وأبو داود حديث ابن سيرين مرسل كما قال المصنف لانه تابعي لم يدرك النبي صلى الله عليه وسلم ورجاله ثقات وأخرجه البيهقي موصولا وقال المرسل هو المحفوظ وأخرجه الجماعة في المستدرک عن أبي هريرة بلفظ كان رسول الله صلى الله عليه وسلم اذا صلى رفع بصره الى السماء فنزلت قد أفلح المؤمنون الذين هم في صلاتهم خاشعون فطأ طأ رأسه وقال انه على شرط الشيخين وحديث ابن الزبير أخرجه أيضا ابن حبان في صحيحه وأمسله في مسلم دون قوله ولم يجاوز بصره اشارته قوله كان يقلب بصره الخ لعل ذلك كان عند اوداعته صلى الله عليه وسلم بخويل القبلة كما وصفه الله تعالى في كتابه بقوله قد نرى تقاب وجهك في السماء فلو لا ينك قبلة ترضاها قوله ان لا يجاوز بصره مصلاه فيه دلائل على استحباب النظر الى المصلي وترك مجاوزة البصر له قوله لينتمين أقوام يتشهدون وفيه ان النبي صلى الله عليه وسلم كان لا يواجه أحدا بذكره بل ان رأى أو سمع ما يكره عم كما قال ما بال أقوام يشتربون شرطا لينتمين أقوام عن كذا قوله يرفعون أبصارهم قال ابن المنير نظر المأموم الى الامام من مقاصد الانتماء فاذا تمكّن من مراقبته بغير الثقات أو رفع بصره الى السماء كان ذلك من اصلاح صلاته وقال ابن بطال فيه حجة لما لا في ان نظر المصلي يكون الى جهة القبلة وقال الشافعي والكوفيون يستحب له ان ينظر الى موضع سجوده لانه أقرب الى

فيه وفي الطهارة (وعنها) أي عن عائشة رضي الله عنها قالت كمت ارجل من الترجيل أي امشط (رأس) أي شعر رأس (رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم) وأرسله فهو من مجاز الخذف لان الترجيل للشعر لا للرأس أو من اطلاق الحمل على الحال مجازا (وأنا حاض) ورواة هذا الحديث الخمسة مديون الشيخ البخاري وهو تيسري وأخرجه البخاري أيضا في اللباس

والناس في الطهارة والاعتكاف وفيه جواز مباشرة الحائض وأما النهي في آية ولا تباشروهن فعن الوطء أو مادونه من
دواعي اللذة لا المس وألحق عروة الخنا بغير قياس بما جماع الحدث الأكبر بل هو قياس على لان الاستقذار بالحائض أكثر
من الجنب وألحق الخدمة بالترجيل وفي الحديث ٨٠ دلالة على طهارة بدن الحائض وعرقها (وفي رواية وهو) أي النبي

صلى الله عليه وآله وسلم (مجاور)
أي معتكف (في المسجد) المدني
(يدني) أي يقرب (أها) أي
لهائنة (رأسه) الشريف
(وهي في حجرها) فترجسه وهي
حائض (واستنبط منه ان
اخراج المعتكف جزءاً منه كيد
ورأسه غير مبطل لاعتكافه
كعدم الحنف في ادخال بعضه
دارا حلف لا يدخلها ورواة
هذا الحديث ما بين مروزي
وصنعاني ومكي ومدني وفيه
التحديث والاختلاف بالافراد
والعنفنة والقول (وعنها)
أي عن عائشة (رضي الله عنها)
قالت كان النبي صلى الله عليه
وآله (وسلم) تنكح في حجرى) أي
عليه (وأنا حائض ثم يقرأ
القرآن) وفي كتاب التوحيد
كان يقرأ القرآن ورأسه في
حجرى وأنا حائض وحينئذ
فالمراد بالانكاح وضع رأسه
في حجرها وغرض البخارى من
هذا الحديث الدلالة على جواز
حمل الحائض المصحف فالمراد
الحائض له أكبر أعينه وتعقب
بانه ليس فيه إشارة الى الحمل
وانما فيه الاتكاه وهو غير
الحمل وكون الرجل في حجر
الحائض لا يدل على جواز الحمل

الخشوع ويدل عليه ما رواه ابن ماجه باسناد حسن عن أم سارة بنت أبي امية زوج
النبي صلى الله عليه وسلم انها قالت كان الناس في عهد رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم
إذا قام المصلى يصلى لم يعد بصراً أحدهم موضع قدميه فتوفي رسول الله صلى الله عليه
وسلم فكان الناس إذا قام أحدهم يصلى لم يعد موضع جبينه فتوفي أبو بكر فكان عمر
فكان الناس إذا قام أحدهم يصلى لم يعد بصراً أحدهم موضع القبلة فكان عثمان
وكانت الفتنة فتلفت الناس عينا وشمالا لكن في اسناده موسى بن عبد الله بن أبي امية
لم يخرج له من أهل الكتب الستة غير ابن ماجه قوله أو تخطن بضم القوقية وفتح
الفاء على البناء للمفعول يعنى لا يخلو الحال من أحد الامرين اما الانتهاء عنه واما العمى
وهو وعبد عظيم وتمديد شديد واطلاقه يقضى بانه لا فرق بين ان يكون عند المدعى أو عند
غيره اذا كان ذلك في الصلاة كما وقع به التقييد والعلة في ذلك انه اذا رفع بصره الى السماء
خرج عن سمت القبلة وأعرض عنها وعن هيئة الصلاة والظاهر ان رفع البصر الى السماء
حال الصلاة حرام لان العقوبة بالعمى لا تكون الا عن محرم والمشهور عند الشافعية انه
مكروه وبالغ ابن حزم فقال تبطل الصلاة وقيل المعنى في ذلك أنه يخشى على الابصار من
الانوار التي تنزل بها الملائكة على المصلى كما في حديث أسيد بن حضير في فضائل القرآن
وأشار الى ذلك الداودى ونحوه في جامع ماد بن سلمة عن أبي مجلز أحد التابعين قوله فاشتد
قوله في ذلك اما تكريه هذا القول أو غيره مما يفيد المبالغة في الزجر قوله لينتفن في
رواية أبي داود لينتفن وهو جواب قسم محمد بن وهيب وفيه روايتان للبخارى قال لا كثرون
بفتح أوله وضم الهاء وحذف الياء المثناة وتشديد النون على البناء لفاعل والثانية بضم
الياء وسكون النون وفتح القوقية والهاء والياء التحتية وتشديد النون لتأكيده على
البناء للمفعول قوله وضع يده اليمنى على فخذه اليمنى الخ سياق الكلام على هذه الهيئة
قوله ولم يجاوز بصره اشارته فيه انه يستحب للمصلى حال التشهد ان لا يرفع بصره الى
ما يجاوز به الاصبع التي يشير بها

(باب ذكر الاستفتاح بين التكبير والقرآن)

(عن أبي هريرة قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم لم اذا كبر في الصلاة - كتبت
هنية قبل القراءة فقلت يا رسول الله بئى أنت واهى أرايت سكوتك بين التكبير والقرآن
ما تقول قال أقول اللهم يا عديني وبين خطاياى كما باعدت بين المشرق والمغرب اللهم تقنى
من خطاياى كما ينقى الثوب الأبيض من الدنس اللهم اغسلنى بالثلج والماء

والبرد

وجواز ملامسة الحائض وان ذاتها وثيابها على الطهارة ما لم تلحق شيئا منه نجاسة قاله النووي وفيه جواز استئذان المربوض في
صلاته الى الحائض اذا كانت اوابها طاهرة قاله الفرطبي ورواه هذا الحديث ما بين كوفي ومكي وفيه التحديث بالجمع

والانفراد والسماح والعنة واخرجه المؤلف ايضا في التوحيد ومسلم وأبو داود والنسائي وابن ماجه في الطهارة (وعن أم سلمة) هذبت أبي أمية (رضي الله عنها) قالت فبينا أنا مع النبي صلى الله عليه وآله وسلم) حال كوني (مضطجعة في خبيصة) بفتح الخاء وكسر الميم كساء اسود مربع له علان يكون من صوف ٨١ وغيره) اذ حضرت فالتفت ذهبت في خبيصة

تفدرت نفسها أن تضاجعه وهي كذلك أرخفة - حية أن يميمه من دمها أو أن يطالب منها استمناحا فذهبت لتتأهب لذلك قاله النووي (فاخذت ثياب حيشي) بكسر الحاء وهو الصحيح المشهور قاله النووي وبه جزم الخطابي وبفتحها ورجحه القرطبي وبج ما رويناه فغنى الاول اخذت ثيابي التي أعدتها لا لبسها - لة الخبيص ومعنى الثانية أخذت ثيابي التي لبسها من الخبيص لان الخبيصة بالفتح هي الخبيص (قال أنفت) بضم النون وبفتحها قال النووي وهو الصحيح في اللغة بمعنى - حضت والضم الاكثر في الولادة وبالجوهيز رواه الحافظ ابن حجر ورويناه قالت أم سلمة رضي الله عنها (قلت نعم) فتست - فبدا عاني فاضطجعت معه في الخبيصة) باللام بدل الصاد وهي القاطعة ذات الخلل وهو الهدب الذي يفسج ويفضل له فضول أو هي ثوب من صوف له خلل من أي نوع كان أو الاسود من اثياب واستنبط من هذا الحديث استنباب اتخاذ المرأة ثيابا بالخبيص غير ثيابها المعتادة وجواز النوم مع الخائف في ثيابها والاضطجاع في خلاف واحد ورواه الستة

والبرد رواه الجماعة الا الترمذي قوله هنية في رواية هنية قال النووي وأصله هنية فلما صغرت صارت هنية فاجتعت يا - وواو وسبقت احداهما بالكون فقلت الواو يا - ثم ادغمت وقد تقلب هاء كما في رواية الكتاب قال النووي ايضا والهمز خطأ وقال القرطبي ان أكثر الرواة قالوه بالهمز قوله يا أنت وامي هو متعلق بمحذوف اما همز أو فعل والتقدير برأت هندی أو أفديك قوله أرايت الظاهر انه بفتح التاء بمعنى أخبرتني قوله ما تقول فيه اشعار بانه قد فهم ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم كان يقول قولاً قال ابن دقيق العيد واعلم استدل على أصل القول بصرحة الفهم كما استدل غيره على القراءة باضطراب اللمعة قوله باعد قال الحافظ المراد بالمباعدة محو ما حصل منها بمعنى الخطايا والعصمة مما سبقت منها انتهى وفي هذا اللفظ مجازان الاول استعمال المبالغة التي هي في الأصل للاجسام في مبالغة المعاني الثاني استعمال المبالغة في الازالة بالكلية مع ان أصلها لا يقتضي الزوال وموضع التشبيه ان التقاء المشرق والمغرب مستحيل وكأنه أراد ان لا يقع منها اقتراب بالكناية وكرر لفظ بين لان العطف على الضمير الجهر ويريد ان فيه الخافض قوله تنقي يتشديد القاف وهو مجاز عن زوال الذنوب ومحوها بالكلية قال الحافظ ولما كان الدنس في الثوب الايض أظهر من غيره من الالوان وقع التشبيه به والدنس الوسخ الذي يدنس الثوب قوله بالنيل والماء والبرد جمع بين الثلاثة تأكيداً ومبالغة كما قال الخطابي لان النيل والبرد نوعان من الماء قال ابن دقيق العيد عبر بذلك عن غاية المحو فان الثوب الذي يتكرر عليه ثلاثة أشياء متقية تكون في غاية النقاء قال ويحتمل ان يكون المراد ان كل واحد من هذه الاشياء مجاز عن حقيقة يقع بها المحو والحديث يدل على مشروعية الدعاء بين التكبير والقراءة وخاف في ذلك مالك في المشهور عنه والاحاديث ترد عليه وفيه جواز الدعاء في الصلاة بما ليس من القرآن خلافاً للحنفية والهادوية وفيه أن دعاء الاستفتاح يكون بعد تكبيرة الاحرام وخالف في ذلك الهادي والقاسم وأبو العباس وأبو طالب من أهل البيت وسبأ في بيان ما هو الحق في ذلك (وعن علي بن أبي طالب قال كان النبي صلى الله عليه وآله وسلم اذا قام الى الصلاة قال وجهت وجهي لذي فطر السموات والارض حنيئاً مسلماً وما أقام من الشركين ان صلاتي ونفسي ومحياي ومماتي لله رب العالمين لا شريك له وبذلك أمرت وانما أنا مسلمين اللهم أنت المال لا اله الا أنت انت ربي وأتعبك ظلمت نفسي واعترفت بذنبي فاغفر لي ذنوبي جميعاً لا يغفر الذنوب الا أنت واحسن لي لا حسن من الاخلاق لا يهدي لآخرها الا أنت

١١ نيل في ما بين يمني وبصري ومدني ويماني وفيه الحديث بصيغة الجمع والافراد والعنة ورواية تابعي عن تابعي وصحابة عن صحابة واخرجه البخاري في الصوم والطهارة ومسلم والنسائي فيه أيضاً (عن عائشة رضي الله عنها) قالت كنت اغتسل أنا والنبي صلى الله عليه وآله وسلم من ايا واحد) حالة كوتتا (كلا فاجذب)

بالتوحيد أفصح من التثنية (وكان) صلى الله عليه وآله وسلم (يا صر في فائز) بوزن أفعل كذا في ذوايتنا وانكر أكثر الناة
الادغام قال ابن هشام وعوام المحدثين به - وفوته فيقرؤه بالف وتاء مشددة ولا وجه له وقطع الزمخشري بخط الادغام يمكن
نقل غيره انه مذهب السكوفيين - كتاب الصغاني ٨٢ في مجمع البحرين وقال ابن مالك انه مقصور على السماع كاتكل

وعلى تقدير ان يكون خطأ فهو
من لرواة عن عائشة فان صح
عنها كان حجة على الجواز لانها من
فصحاء العرب وحينئذ لا خطأ
والمراد بذلك انه قد شد ازارها
على وسطها وحدث ذلك الفقهاء
بما بين السرة والركبة علم بالاعرف
(فيما نرى) اي تلامس بشرته
بشرتي (وايا حائض) واي
المراد بالمباشرة هذا الجاع اذ هو
محرم بالا جاع فن اعتقد له كفر
قالت عائشة (وكان يخرج
رأسه من المسجد (الى) اي
وهي في حجرتها (وهو متكف)
في المسجد فاعسله وأنا حائض)
ورواة هذا الحديث الى عائشة
كاهم كوفيون وفيه الحديث
والعنينة ورواية تابعي عن تابعي
عن صحابة وأخرجه البخاري
في آخر الصوم ومسلم في الطهارة
وكذا ابوداود والترمذي والنسائي
وابن ماجه (وفي رواية عنها) اي
عن عائشة رضي الله عنها (قالت
كانت احدا أنا) اي احدي زوجاته
صلى الله عليه وآله وسلم (اذا
كانت حائضا فاراد رسول الله صلى
الله عليه وآله وسلم أن
يأشرفها) بلافاة البشرية بالبشرة
من غير جاع (أمرها ان تنزل)
بقشد الفوقية وللكنهين

واسرف عن سببها الا يصرف عن سببها الا أنت لبيك وسعديك والخبر كله في يديك والذم
ليس اليك انابك واليك تباركت وتعاليت استغفر لك واتوب اليك واذا ركع قال اللهم
لثركت وبك آمنت ولك اسما خشع لاني وبصري ومخني وعظمي وعصبي واذا
رفع رأسه قال اللهم ربنا لك الحمد ملء السموات وملء الارض وملء ما بينهن ما أمل
ما شئت من شيء بعد واذا سجد قال اللهم لك سجدت وبك آمنت ولك أسلمت سجد وجهي
للاذي خلقه وصوره وشق سمعه وبصره متبارك لله أحسن الخالقين ثم يكون من آخر
ما يقول بين التشهد والتسليم اللهم اغفر لي ما قدمت وما أخرت وما أسررت وما أعلنت
وما أسرفت وما أنت اعلم به مني انت المقدم وانت المؤخر لاله لا أنت رواء أحد ومسلم
والترمذي وصححه الحديث أخرجه أيضا ابوداود والنسائي مطولا وابن ماجه
مختصرا وقد وقع في بعض نسخ هذا الكتاب مكان قوله رواء أحد ومسلم الخ رواء الجماعة
الا البخاري وهو الصواب وأخرجه أيضا ابن حبان وزاد اذا قام الى الصلاة المكتوبة
وكذلك رواء الشافعي وقيد أيضا بالمكتوبة وكذا غيره ما واما مسلم فقيده بصلاة الليل
وزاد لفظ من جوف الليل قوله كان اذا قام الى الصلاة زاد ابوداود كبر ثم قال وهذا
نصر صحيح بار هذا التوجه بعد التكبير لا كما ذهب اليه من ذكرنا في شرح الحديث
السابق من انه قبل التكبير محتجين على ذلك بقوله تعالى وكبره تكبيرا بعد قوله الحمد لله
الذي لم يتخذ ولدا الى آخره وهو عندهم التوجه الصغير وقوله وجهت وجهي التوجه
الكبير وهذا انما يتم بعد تسليم ان المراد بقوله وكبره تكبيرة الاحرام وبعد تسليم ان
الواو يقتضي الترتيب وبعد تسليم ان قوله تعالى الحمد لله الذي لم يتخذ ولدا الى آخره من
التوجهات الواردة وهذه الامور جميعا متنوعة ودون تعميمها منساز وعقاب
والاحس الاحتجاج لهم بما طلق به من الاحاديث الواردة كحديث جابر بلفظ كان اذا
استفتح الصلاة وحديث الباب بلفظ كان اذا قام الى الصلاة ولا يخفى عليك انه قد ورد
التقييد في حديث أبي هريرة المتقدم وفي حديث الباب أيضا رواية أبي داود كما ذكرنا
وفي حديث أبي سعيد كان اذا قام الى الصلاة كبر وسبأ وقد ورد التقييد في غير حديث
وحمل المطلق على المقيد واجب على ما هو الحق في الاصول ومن غرائبهم قولهم انه
لا يشرع التوجه بغير ما ورد في هذا الحديث من الالفاظ القرآنية الا قوله تعالى الحمد
لله الذي لم يتخذ ولدا الخ وقد وردت الاحاديث الصحيحة بتوجهات متعددة قوله وجهت
وجهي قيل عنها قصدت بعبادتي وقيل اقبلت بوجهي وجمع السموات واقرار الارض

ان تأتروهي افصح وقال في المصابيح على النيباس (وفور) أي في ابتداء (حيضتها) قبل ان يطول
زمنها وفي سنن ابى داود فوح بالهاء المله قال الخطابي وفور الحيض أوله ومعه و وقال القرطبي معظم صحابه من فور ان التدر
وغلبانها (ثم ياشرفها) بلافاة البشرية بالبشرة (قالت) عائشة (وايكم علم ايها) بكسر الهمزة وسكون الراء أي اضبط اشبهوه

أو عضوه الذي يستمتع به وقبل حاجته والحاجة تسمى أربابا لكسر والفتح وذكر الخطابي في شرحه أنه روى هنا بالوجهين
وحكاية في اللامع بفتح الهمزة والراء صوبه الخطابي والنحاس وعزاه ابن الأثير لرواية أكثر المحدثين (كما كان النبي صلى الله
عليه وآله وسلم ثلاث أربعة) والمراد أنه صلى الله عليه وآله وسلم كان ٨٣ أملاك لداس لأمه فلا يفتنى عليه ما يفتنى

على غيره من أن يصوم حول الحى
ومع ذلك فكان يباشر فوق الأزار
تشرية الغيرة ممن ليس بمحصول
وبهذا قال أكثر العلماء وهو
الجاري على قاعدة المالكية في
باب الذرائع وذهب كثير من
الشافعية والنووي وأحدواصق
إلى أن الذي يمتنع من الاستمتاع
بالخائض الفرج فقط وبه قال
محمد ورجحه الطحاوي وهو
اختيار أصح من المالكية
وأحد القولين للشافعية
واختاره ابن المنذر وقال
النووي هو الأرجح لأنه لا يخبر
مسلم عنه كل شيء إلا أن كان
يخبره عنه من حديث الترمذي
وحدثه أنه سئل عما يحل من
الخائض فقال ما رواه الأزار ورواه
حديث الباب وشبهه على
الاستصحاب جماعة بين الأدلة وقال
ابن دقيق العيد ليس في حديث
الباب ما يقتضي منع ما تحت
الأزار لأنه فعل مجرد انتهى
ويدل على الجواز أيضا ما رواه
أبو داود بإسناد قوي عن بعض
أزواج النبي صلى الله عليه وآله
وسلم أنه كان إذا أراد من الخائض
شأنه أن يفرجها فربما واستدل
الطحاوي على الجواز بان المباشرة
تحت الأزار دون الفرج لا توجب

مع كونها سبعا اشترتها وقال القاضي أبو الطيب لا لا يمتنع من الأرض إلا بالصفة
الأولى بخلاف السماء فإن الشمس والقمر والكواكب موزعة عليها وقيل لأن
الأرض السبع لها سكن أخرج البيهقي عن أبي الضحى عن ابن عباس أنه قال قوله
ومن الأرض مثلهم قال سبع أرضين في كل أرض نبي كنبيكم وآدم كآدمكم ونوح
كنوحكم وإبراهيم كإبراهيمكم وعيسى كعيسىكم قال وإسناده صحيح عن ابن عباس
غير أنه لا أعلم لأبي الضحى متابعا قوله حجة الخفيف المائل إلى الدين الحق وهو
الاسلام قاله الأكثر ويطلق على المائل والمستقيم وهو عند العرب اسم لمن كان على
ملة إبراهيم واتصافه على الحال قوله ونسبى ذلك العبادة لله وهو من ذكر العام
بعد الخاص قوله ومحياي ومماتي أي حياتي وموتي والجهنم ورعى فتح الباء الآخرة
في محياي وقرئ بأسكانها قوله وأما من المسلمين في رواية مسلم وأما أول المسلمين قال
الشافعية لأنه صلى الله عليه وسلم كان أول مسلمي هذه الأمة وفي رواية أخرى لمسلم كما هنا
قال في لا تصارن غير النبي أنما يقول وأما من المسلمين وهو من منشؤه توهم أن معنى
وأما أول المسلمين أي أول شخص اتصف بذلك بعد أن كان الناس معه زل عنه وليس
كذلك بل معناه بيان المارة في الامتثال لما أمر به ونهيه قبل أن كان للرجس ولد
فأما أول المؤمنين وقال موسى وأنا أول المؤمنين وظاهر الإطلاق أنه لا درق في قوله وأما
من المسلمين وقوله وما أناس المشركين بين الرجل والمرأة وهو صحيح على إرادة لشخص
وفي المستدرک للحاكم من رواية عمران بن حصين أن النبي صلى الله عليه وسلم قال
أفاطمة قومي فاشهدى أضيقتك وقولي أرمضك ونسبى لي قوله وأما من المسلمين
فدل على ما ذكرناه قوله ظلمت نفسي اعتراف بما يوجب نقص حظ النفس من ملازمة
المعاصي تأديبا وأراد بالنفس هنا الذات المشتهة على الروح قوله لاحسن الأخلاق أي
ر كما هو أفضلها قوله سيئها أي قبيحها قوله ليكن هو من ألب بالمكان إذا أقام به
وثني هذا المصدر مضافا إلى الكاف وأصل أبيد لم يبرح فهدف النون للاضامة قال
النووي قال العلماء ومعناه إقامة على طاعتك إقامة بعد إقامة قوله وسعدك قال
الأزهري وغيره معناه معادته لا مراكبه مع مساعده ومتابعة ليدك بعد متابعه قوله
والخير كله في يدك زاد الشافعية عن مسلم بن خالد عن موسى بن عقبة والمهدي من حديث
قال الخطابي وغيره فيه الإرشاد إلى الأدب في الثناء على الله ومده به أن يضاف إليه
محاسن الأمور دون مساوئها على جهة الأدب قوله والشر ليس إليك قال الخليل بن
أحمد والنضر بن شميل وأصحق بن راهويه ويحيى بن معمر وأبو بكر بن خزيمة والأزهري

حدوا ولا غسلا فاشبهت المباشرة فوق الأزار وفصل بعض الشافعية فقال إن كان يضبط نفسه عند المباشرة فويثق منها باجتنابه
جاءوا الأذلة ولا يبعد الفرق بين ابتداء الخيض وما بعده لظاهر التقييد بقوله أفور حيث تأوى يوقده ما رواه ابن ماجه بإسناد
حسن عن أم سلمة أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم كان يتي سورة الدم ثلاثا ثم يباشر بعد ذلك ويجمع بينه وبين الأحاديث

الدالة على المبادرة الى المباشرة على اختلاف هاتين الحالتين ورواه هذا الحديث الستة الى عاقشة كوفيون وفيه التحدث
والاخبار والعنفنة ورواية تاجي عن تاجي عن صبيحة وأخرجه مسلم وأبو داود وابن ماجه في الطهارة (عن أبي سعيد
الخدري رضى الله عنه قال خرج علينا ٨٤ رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم) من يثمه أو مسجده (في يوم) (أخصي)

وغيرهم معناه لا يتقرب به اليك روى ذلك النووي عنهم وهذا القول الاول والقول
لأنى حكاه الشيخ أبو حامد عن المزني ان معناه لا يضاف اليك على انفراد لا يقال يا خالق
القردة والتمنازير ويأرب الشر ونحو هذا وان كان خالق كل شيء ربيب كل شيء رحيته
يدخل الشبر في العموم والنسالة معناه والشر لا يصعد اليك وانما يصعد الكلم الطيب
والعمل الصالح والرابع معناه والشر ليس شر بالنسبة اليك فالك خلقته بحكمة بالغة
وانما هو شر بالنسبة الى المخلوقين والخامس حكاه الخطابي انه كقولك فلان الى بن فلان
اذا كان عداده فيهم حكى هذه الاقوال النووي في شرح مسلم وقال انه مما يجب تأويله
لان مذهب أهل الحق ان كل المحدثات فعل الله تعالى وخلقهم سوا غيره هاوشرها ٨٥ وفي
المقام كلام طويل ليس ههنا موضعه **قوله** اقبل اليك أي التجاني واتقاني اليك
وتوفي بك قاله النووي **قوله** تباركت قال ابن الانباري تبارك العباد بتوحيده وقبل
ثبت الخبر عندك وقال النووي استحققت الثناء **قوله** خشع لك أي خضع واقبل عليك
من قواهم خشعت الارض اذا سكنت واطمأنت **قوله** ونحني قال ابن رسلان المراد به
هنا الدماغ وأصل الودك الذي في العظم وخاص كل شيء نحوه **قوله** وعسى الهب طنب
المقاصل وهو الطف من العظم زاد الشافعي في مسنده من رواية أبي هريرة وشعري
وبشرى والجهور على تضعيف هذه الزيادة وزاد النسائي من رواية جابر روى رجلي وزاد
ابن حبان في صحيحه وما سنن في قدس روى العالمين **قوله** مل السموات هو وما بعده
بكسر الميم ونصب الهمزة ورفعها والنصب أشهر قاله النووي ووجه ابن خالويه واطنب
في الاستدلال وجوز الرفع على انه مرجوح وحكى عن الزجاج انه ينعين الرفع ولا يجوز
غيره وبالغ في انكار النصب والذي يقتضيه القواعد التصوية هو ما قاله ابن خالويه قال
النووي قال العلماء معناه جدا لو كان اجساما ملأ السموات والارض وما بينهما العظمه
وهكذا قال الفاضل عياض ومصرح انه من قبيل الاستعارة **قوله** ومل ما شئت من شيء
بعد ذلك كالكرسي والعرش وغيره اعماله يعلمه الا الله والمراد الاهتناء في تكثير الحمد
قوله وصوره زاده مسلم وأبو داود فاحسن صور وهو الموافق لقوله تعالى فاحسن صوركم
قوله وشق معناه وبصره رواية أبي داود في قال القاضي عياض قال الامام يمتح به من
يزول الاذان من الوجه وقدم الكلام على ذلك **قوله** فتبارك هكذا رواية ابن حبان
وهو في مسلم بدون الفاء وفي سنن أبي داود والواق **قوله** احسن الخالق بين أي المصورين
والمقدرين والخلق في اللغة الفعل الذي يوجد فاعله مقدره لا عنهم ووجهه والعبد
قد يوجد منه ذلك قال الكعبى لكن لا يطلق الخالق على العبد الا معيدا كالأرب **قوله**

بفتح الهمزة وسكون الصاد جمع
أضغاة إحدى أربع لغات في
اسمها والاضغى تذكر وتؤنث
وهو منصرف سميت بذلك لانها
تفعل في الضغى وهو ارتفاع
النهار (أو) في يوم (فطر) شك
من الرازي أو من أبي سعيد الى
المصلى فوعظ الناس وأمرهم
بالصدقة فقال يا أيها الناس
تصدقوا (قر على النساء) اختصره
البخاري هنا وقد ساقه في كتاب
الزكاة تاما وفي كتاب العلم من وجه
آخر عن أبي سعيد انه كان
وعد النساء ان يفردهن بالموعظة
فأخجز ذلك اليوم وفيه انه وعظهن
وبشبرهن (فقال يا معشر النساء)
المعشر كل جماعة أمرهم واحد
وهو يرد على ثعلب حيث خصه
بالرجال الا ان = ان مراده
بالخصيص حاله اطلاق المعشر
لاتقييده كافي هذا الحديث
(تصدقن فاني اريكن) بضم
الهمزة وكسر الراء أي في املة
الامرأة وفي كتاب العلم من حديث
ابن عباس بانفسه اريت البار
قرأت أكثر أهلها النساء (أكثر
أهل النار) ثم وقع في حديث
ابن عباس أن الرؤية لمذكورة
وقعت في صلاة الكسوف
(فقال وبارك الله) قال في

الفتح الواو استثنائية والباء اسمية والميم اسماها للاستفهامية وقال يعقوب الوائل لعطف على مقدر ما

تقدم برعاذتها والباسمية لا قول أوضح (قال) صلى الله عليه وسلم لا نكن (تكثرن الامن) المتفق على تحريم الدعاء على من
لا تصرف خاتمة أمره بالقطع أما من عرف خاتمة أمره بالنص فيجوز كأي جهل نعم لعن صاحب وصف بلا تعيين كالتالين

والكافرين جائز (وتمكثرون العشير) أي يبعدون نعمة الزوج ويستقلان بما كان منه والخطاب عام غلبت فيه الحاضرات على الغيب واستنبط من التوعد بالنار على كفران العشير وكثرة الاعتناء بهم من الكفار ثم قال صلى الله عليه وآله وسلم (ما رأيت) أحدا (من ناقصات عقل ودين أذهب للب الرجل الحازم من أحد) ٨٥ أذهب من الأذهاب على مذهب سيبويه

حيث جوز بناء أهل التفضيل من الثلاثي المزيدي فيه وكان القياس فيه أشد أذهابا واللب العقل الخالص من الشوائب فهو خالص ما في الإنسان من قواء فكل لب عقل وليس كل عقل لباً والحازم الضابط لأمره وهو على سبيل المبالغة في وصفه من بذلك لأنه إذا كان الضابط لأمره يتقادلهن فغيره أولى (قلن) أي مستقدمات عن وجه نقصان دينهن وعقلهن لضعفهن عليهن (وما نقصان دينهن وعقلهن يا رسول الله) كأنه خفي عليهن ذلك حتى سألن عنه ونفس هذا السؤال دال على النقصان لأنهن سألن ما نسب اليهن من الأمور الثلاثة إلا كثاروا الكفران والأذهاب ثم استشكلن كونهن ناقصات وما لطف ما أجابهن به صلى الله عليه وآله وسلم من غير تعنيف ولا لوم بل خاطبهن على قدر عقولهن (قال) صلى الله عليه وآله وسلم بحسب ما هن (أليس) شهادة المرأة مثل نصف شهادة الرجل قلن بلى قال فذلك من نقصان عقولهن) بكسر الكاف خطاباً للواحدة التي تولت خطاباً صلى الله عليه وآله وسلم ولم يقل فذلك لأنهن قد عهدي

ما قدمت وما أخرت المراد بقوله ما أخرت إنما هو بالنسبة إلى ما وقع من ذنوبه المتأخرة لأن الاستغفار قبل الذنب محال كذا قال أبو الوليد النيب أبو روى قال الاستغفار قبل وقوع الذنب لا يجوز إلا أن يفتر إذا وقع فلا استغفاله فيه قوله وما أسررت وما أعلنت أي جميع الذنوب لأنها إما سر أو علن قوله وما أسررت المراد بالكفار لأن الأسراف الإفراط في الشيء ومجاوزة الحد فيه قوله وما أنت أعلم به مني أي من ذنوبي وإسرأتي في أموري وغير ذلك قوله أنت المقدم وأنت المؤخر قال البيهقي قدم من شاع بالوقوف إلى مقامات السابقين وآخر من شاع عن مراتبهم وقيل قدم من أحب من أوليائه على غيرهم من عبيده وآخر من أبعد عن غيره فلا مقدم لما أخر ولا مؤخر لما قدم قوله لا اله الا أنت أي ليس لنا معبود نتذلل له ونتضرع إليه في غفران ذنوبنا الا أنت الحديث يدل على مشروعية الاستفتاح بما في هذا الحديث قال النووي الآن يكون اما ما يقوم لا يرون التطويل وفيه استحباب الذكرك في الركوع والسجود والاعتدال والدعاء قبل السلام وفيه الدعاء في الصلاة بغير القرآن والرد على المانع من ذلك وهم الخنزية والهادوية (وعن عائشة قالت كان النبي صلى الله عليه وآله وسلم إذا استفتح الصلاة قال سبحانك اللهم وبحمدك وتبارك اسمك وتعالى جدك ولا اله غيرك رواء أبو داود والدارقطني مثله من رواية أنس وللخمس مثله من حديث أبي سعيد وأخرجه مسلم في صحيحه ان عمر كان يجهر بجملة هذه الكلمات يقول سبحانك اللهم وبحمدك وتبارك اسمك وتعالى جدك ولا اله غيرك وروى سعيد بن منصور في سننه عن أبي بكر الصديق انه كان يستفتح بذلك وكذلك رواء الدارقطني عن عثمان بن عفان وابن المنذر عن عبد الله بن مسعود وقال الاسود كان عمر إذا افتتح الصلاة قال سبحانك اللهم وبحمدك وتبارك اسمك وتعالى جدك ولا اله غيرك يستفتح بذلك ويعلمنا رواء الدارقطني) اما حديث عائشة فآخرجه الترمذي وابن ماجه والدارقطني والحاكم قال الترمذي هذا حديث لا نعرفه الا من هذا الوجه وحارثة يعني ابن أبي الرجال المذكور في اسناد هذا الحديث قد تكلم فيه من قبل حفظه انتهى وقال أبو داود بعد أخرجه ليس بالمشهور عن عبد السلام بن حرب لم يروه عن عبد السلام الا طلق بن غنم وقال الدارقطني ليس هذا الحديث بالقوي وقال الحافظ محمد بن عبد الواحد ما علمت فيمن يعني رجال اسناد أبي داود مجروحاً انتهى وطلق بن غنم أخرجه عنه البخاري في الصحيح وعبد السلام بن حرب

خطاب المذكر الاستغفار بذلك عن ذلكم قال تعالى فاعلموا ان من يفعل ذلك منكم فهذا مثله في المؤث على ان بعض النصارى نقل لغة بأنه يكتب بكاف مكية ومفردة لكل مؤث أو الخطاب لعبرانيين من التسابيع الخطاب كلاً منهن على سبيل البذل إشارة إلى ان حالهن في النقص تناهت في الظهور إلى حيث يتمتع خفاؤها فلا يختص به واحد من دون أخرى فلا تختص بمئة منهن

الخطاب مخاطبة ذون مخاطبة قال في المصايح ويجوز فتح الكافي على أنه للخطاب العام واستنبط من ذلك أن لا يواجه بذلك الشخص المعين فإن في الشمول تسليته وتسهيله وأشار بقوله مثل نصف شهادة لرجل إلى قوله تعالى فرجل واحد منكم يترضى عن نفسه ٨٦ بأخرى يؤذن بقوله ضبطها وهو يشعر بقصر عقلها ثم قال صلى الله عليه وآله

وسلم (ألبس إذا حاضت لم تصل ولم نصم) أي لما قام بها من مانع الحيض (فلن يلى) وفيه اشعار بأن مانع الحيض من الصوم والصلاة كان ثابتاً بحكم الشرع قبل ذلك المجلس (قال) صلى الله عليه وآله وسلم (فذلك من نقصان دينها) يكسر الكاف وقصها كالسابق قيل وهذا العموم فيه يعارضه حديث كل من الرجال كثير ولم يكمل من النساء الا مريم الحديث واجب بان الحكم على الكل بشئ لا يستلزم الحكم على كل فرد من افراد ذلك الشئ وليس المراد بذلك نقص العقل والدين في النساء لومهن عليه لانه من أصل الخلقة لكن التنبيه على ذلك تحذيراً من الافتتان بهن ولهذا ترتب العذاب على ما ذكر من الكفران وغيره لا على النقص وليس نقص الدين منه صراً فيما يحصل من الاثم بل في أهم من ذلك قاله النووي لانه أمر نسبي فالكمال مثلاً ناقص عن الاكمل ومن ذلك الخائض لا تأثم بترك الصلاة زمن الحيض لكنها ناقصة عن المصلى وهل تناب على هذا الترتيب لكونها مكلفة بما يثاب المريض على التوافل التي كان

أخرج له الشيخان ووثقه أبو حاتم وقد صحح الحاكم هذا الحديث وأوردته شاهدًا وقال الحفاظ رجال اسناده ثقات لكن فيه انقطاع قال وفي الباب عن ابن مسعود وعثمان وأبي سعيد وأنس والحكم بن عمرو وأبي أمامة وعمر بن العاص وجابر وأما حارثة بن أبي الرجال الذي أخرجه الحديث الترمذي من طريقه تضعفه أحمد ويحيى والرازيان وابن عدي وابن حبان وأما حديث أبي سعيد فمأثور في الكلام عليه في الباب الذي بعده هذا وأما ان عمر كان يجهر بهذه الكلمات فرواه مسلم عن عبد بن أبي لبابة عنه وهو موقوف على عمر وعبد لا يعرف له سماع من عمر وإنما سمع من عبد الله بن عمر ويقال رأى عمر ربه وقد روى هذا الكلام عن عمر مرفوعاً إلى النبي صلى الله عليه وسلم قال الدارقطني المحفوظ عن عمر موقوف قال الحاكم وقد صحح ذلك عن عمر وهو في صحيح ابن خزيمة عنه قال الحفاظ وفي اسناده انقطاع وهكذا رواه الترمذي عن عمر موقوفاً ورواه أيضاً عن ابن مسعود قوله سبحانه التسبيح تنزيه الله تعالى وأصله كما قال ابن سيد الناس المراسيخ في عبادة الله وأصله صدوم مثل غفران قوله وبمحمدك قال الخطابي أخبرني ابن جلد قال سألت الزجاج عن قوله سبحانه اللهم وبمحمدك فقال معناه سبحانه وبمحمدك سبحانه قوله تبارك اسمك البركة نبوت الخير الإلهي في الشئ وفيه إشارة إلى اختصاص اسمائه تعالى بالبركات قولاً وتعالى بجدك الجدة العظيمة وتعالى بفعله من العلو أي علت عظمتك على عظمة كل أحد غيرك قال ابن الأثير معنى تعالى بجدك علا جلالك وعظمتك والحديثان وما ذكره المصنف من الآثار تدل على مشروعية الاستفتاح بهذه الكلمات قال المصنف رحمه الله واختياره هو لا يعنى العصابة الذين ذكرهم بهذا الاستفتاح وجهر عربيه أحياناً يجهر من العصابة لتعلمه الناس مع أن نسخة أخفاه يدل على أنه الأفضل وأنه الذي كان النبي صلى الله عليه وسلم يداوم عليه غالباً وان استفتح بما رواه علي أو أبو هريرة فحسن له الرواية انتهى ولا يخفى أن ما صح عن النبي صلى الله عليه وسلم أولى بالإشارة والاختيار واضح ما روى في الاستفتاح حديث أبي هريرة المتقدم ثم حديث علي وأما حديث عائشة فقد عرفت ما فيه من المنال وكذلك حديث أبي سعيد ستعرف المقال الذي فيه قال الامام أحمد أما أنا فاذهب إلى ما روى عن عمرو بن لوان رجلاً استفتح ببعض ما روى كان حسناً وقال ابن خزيمة لا أعلم في الافتتاح بسجنانك اللهم خيراً ثابتاً واحسن أسانيد حديث أبي سعيد ثم قال لانهم أحدوا ولا سمعنا به استعمال هذا الحديث على وجهه

• (باب التعوذ بالقراءة) •

يقولها في محنته وشغلها أمرضه قال النووي الظاهر لان ظاهر الحديث انما الاثاب لانه ينوي قال أنه يفعل لو كان سامعاً أهلية وهي ليست باهل ولا يمكن ان تنوى لانهم احرام عليهم اقال في الفتح وعندى في كون هذا الفرق مستلزماً لكونه الاثاب وقفة وفي هذا الحديث من القوائد مثبوعاً بالخروج إلى المصلى في العيد وأمر الامام الثامن

بالصدق فيه واستنبط منه بهر الموفية جواز الطلب من الأغنياء للقراءة وله شروط وفيه حضور النساء العبد لكن بحيث
يتقربون عن الرجال خوف الفتنة وفيه جواز غلبة الامام النساء على حدة وفيه ان هذا النذر حرام وكذا كثرة استعمال الكلام
القبيح كاللعن والشتن وفيه اطلاق الكفر على الذنوب التي لا تخرج ٨٧ عن الملة تغليظا على فاعلها القوله يكفرن وهو

كاطلاقه في الايمان وفيه
الاغلاظ بالنصح بما يكون سببا
لازالة الصفة التي تعاب وفيه ان
الصدقة تدفع العذاب وفيه
انها قد تكفر الذنوب التي بين
المخلوقين وان العقل يقبل
الريادة والنقصان وكذلك
الايمان وفيه ايضا مراجعة
المعلم لمعلمه والتابع لمتبعه فيما
لا يظهر له معناه وفيه ما كان
عليه صلى الله عليه وآله وسلم
من الخلق العظيم والصنع الجميل

والرفق والرافة زاده الله تشريفا
وتكريرا ورواة هذا الحديث
الخمس كلهم مديون الا ابن ابي
مريم فصرى وفيه التصديت
بصيغة الجمع والاختبار بالافراد
والمنعنة ورواية تابعي عن تابعي
عن صحابي واخرجه البخاري في
الطهارة والصوم والصلاة
والزكاة مقطعا وفي العبد
بطوله وسلم في الايمان والنساق
في الصلاة وابن ماجه (عن
عائشة رضي الله عنها ان النبي
صلى الله عليه وآله وسلم) (وسلم
اعترف به) في مسجده (بعض
نساته) هي سودة او رملة او ام
حبيبة واسنده الحافظ ابن حجر
وقيل زيب وقيل اخناجنة
ورجح انها ام سلة بحديث في

قال الله تعالى فاذا قرأت القرآن فاستعذ بالله من الشيطان الرجيم (وعن ابي سعيد
الخدري عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم انه قال اذا قام الى الصلاة استفتح ثم يقول
أعوذ بالله السميع العليم من الشيطان الرجيم من همزه ونفخه ونفثه رواه أحمد
والترمذي وقال ابن المنذر جاء عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم انه كان يقول قبل
القراءة أعوذ بالله من الشيطان الرجيم وقال الاسود رأيت عمر حين يفتح الصلاة يقول
سبحانك اللهم وبحمدك وتبارك اسمك وتعالى جدك ولا إله غيرك ثم يقول رواه
الدارقطني) حديث أبي سعيد أخرجه أيضا أبو داود والنسائي ولط الترمذي كان اذا
قام الى الصلاة كبر ثم يقول سبحانك اللهم وبحمدك وتبارك اسمك وتعالى جدك ولا إله
غيرك ثم يقول الله أكبر ثم يقول أعوذ بالله الى آخر ما ذكره المصنف ولفظ أبي
داود كلف الترمذي الا انه قال ثم يقول لا إله الا الله ثلاثا ثم يقول الله أكبر كبيرا ثلاثا
أعوذ بالله الى آخره قال أبو داود وهذا الحديث يقولون هو عن علي بن علي يعني الرفاعي
عن الحسن الوهم من جعفر وقال الترمذي حديث أبي سعيد اشهر حديث في هذا الباب
وقد أخذ قوم من أهل العلم بهذا الحديث وأما أكثر أهل العلم فقالوا انما روى عن النبي
صلى الله عليه وسلم انه كان يقول سبحانك اللهم وبحمدك وتبارك اسمك وتعالى جدك
ولا إله غيرك هكذا روى عن عمر بن الخطاب وعبد الله بن مسعود والعمل على هذا عند
أكثر أهل العلم من التابعين وغيرهم وقد تكلم في اسناد حديث أبي سعيد كان يحيى بن
سعيد يتكلم في علي بن علي وقال أحد لا يصح هذا الحديث انتهى كلام الترمذي وعلى
ابن علي هو ابن نجاد بن رفاعي البصري روى عنه وكيع ووثقه وأبو نعيم وزيد
ابن الحباب وشيبان بن فروخ وقال النضر بن دكين وعفان كان علي بن علي الرفاعي
يشبه بالنبي صلى الله عليه وآله وسلم وقال أحمد بن حنبل هو صالح وقال محمد بن عبد الله
ابن عمار زعموا انه كان يصلي كل يوم ستمائة ركعة وكان يشبه عيناه بعيني النبي صلى الله
عليه وسلم وكان رجلا عابدا ما أرى أن يكون له عشرون حديثا قبل له ان كان ثقة قال نعم
وقال ابن معين ثقة وقال أبو حاتم ليس به بأس لا يحتج بحديثه وقال يهتوب بن اسحق قدم
عليه اشعبة فقال اذهبوا بنا الى سيدنا وابن سيدنا علي بن علي الرفاعي قوله من همزه
ونفخه ونفثه قد ذكر ابن ماجه نفسه هذه الثلاثة عن عمر بن مرة الجلي بفتح الجيم
والميم فقال نفثه الشعر ونفخه الكبر وهمزه الموقبة تكون الواو بدون همز والمراد بها

ستن سيد بن منصور وانظروا ان ام سلة كانت عاكفة وهي مستحاضة وربما جعلت الطست تحتها وحينئذ قلت رواية
البخاري من المعارض وقلة الحد (وهي مستحاضة) حال كونها (تري الدم) وأقرب التأييد في المستحاضة وان كانت
الاستحاضة من خصائص النساء للاشعار بان الاستحاضة حاصل لها بالفعل لا بالقوة (فربما وضعت الطست) بفتح الطاء

(تجهان الدم) أي لاجله واستقطب من هذا الحديث جواز اعتكاف المسحاضة عند أمن تلويث المسجد كدام الحديث ورواه الطهسي ما بين واسطي وبصري ومدني وفيه التهذيب والنعنة وأخرجه البخاري هنا وفي الموم وكذا أبو داود وابن ماجه والنسائي في الاعتكاف ٨٨ (وعن أم عطية) اسمها نسبية ضم النون وفتح السين مصغرا بفتحة الحرف

هنا الجنون وكذا فسر به هذا أبو داود في سننه وإنما كان الشعر من نفثة الشيطان لأنه يدعو الشعراء المداحين الهجائين المظمين المحقرين إلى ذلك وقيل المراد شياطين الانس وهم الشعراء الذين يختلفون كلاما لا حقيقة له والنقش في اللغة قذف الرين وهو أقل من النقص والنقص في اللغة أيضا نفع الرين في الشيء وإنما فسر بالكبر لان المتكبر يتعظم لاسيما إذا مدح والهمز في اللغة أيضا الهصرية يقال همزت الشيء في كنى أي عصرته وهمز الانسان اغتباطه والحديث يدل على مشروعية الافتتاح في ذكر الحديث وفيه وفي سائر الاحاديث رد لما ذهب اليه مالك من عدم استحباب الافتتاح بشئ وفي تقييد الحديث بعد التكبير كما تقدم رد لما ذهب اليه من قال ان الافتتاح قبل التكبير وفيه أيضا مشروعية التعوذ من الشيطان من همزه ونقشه ونقشه والى ذلك ذهب أحمد وأبو حنيفة والثوري وابن راهويه وغيرهم وقد ذهب الهادي والقاسم من أهل البيت إلى أن محله قبل التوجه ومذهبهم ما ان التوجه قبل التكبير كما تقدم وقد عرفت التصريح بأنه بعد التكبير وهذا الحديث وان كان فيه المقال المتقدم فقد ورد من طرق متعددة يقوى بعضها بعضها ما أخرجه ابن ماجه من حديث عبد الله بن مسعود عن النبي صلى الله عليه وسلم بلفظ اللهم في أعوذ بك من الشيطان الرجيم وهمزه ونقشه ونقشه وأخرجه أيضا البيهقي ومنها ما أخرجه أحمد وأبو داود وابن ماجه من حديث جبير بن مطعم أنه رأى النبي صلى الله عليه وسلم صلى صلاة فقال الله أكبر كبير الله أكبر كبير الله أكبر كبير الله أكبر الله أكبر الله أكبر الله أكبر الله أكبر وسبحان الله بكرة وأصيله ثلاثا أعوذ بالله من الشيطان من نقشه ونقشه وهمزه ومنها ما أخرجه أحمد عن أبي امامة فهو حديث جبير ومنها عن سمرة عن الترمذي ومنها عن عمرو وقفا عند الدارقطني كما ذكره المصنف وهو أيضا عند الترمذي هـ ذامع ما يؤيد ثبوت هذه السنة من عموم القرآن والحديث مصرح أن التعوذ المذكور يكون بعد الافتتاح بالدعاء المذكور في الحديث هـ (قائدة) قال المصنف في التلخيص كلام الرازي يقتضي أنه لم يرد الجمع بين وجهي وبين سبحانه الله هـ وليس كذلك فقد جاء في حديث ابن عمر روى الطبراني في الكبير وفيه عبد الله بن عامر الأسدي وهو ضعيف وفيه عن جابر أخرجه البيهقي بسند جيد ولكنه من رواية ابن المنكر عنه وقد اختلف عليه فيه وفيه عن علي روى الحسن بن راهويه في مسنده وأعله أبو حاتم انتهى هـ (قائدة أخرى) الاحاديث الواردة في التعوذ ليس فيها الا انه فعل ذلك في الركعة الاولى وقد ذهب الحسن وعطاء وبرايم إلى استحبابه في كل ركعة واستدلوا

كانت تمر من المرضى وتداوى الجرحى وتفسد الموقى لها في البخاري خمسة احاديث (رضي الله عنها قالت كائنني) بضم النون وفاعل النهي النبي صلى الله عليه وآله وسلم (ان تحدد) أي المرأة أي كل واحدة ممن تنهى عن الاحداد أي تمنع من الزينة (على ميت فوق ثلاث) يعني به الليالي مع أيامها (الاعلى زوج) دخل بها أو يدخل صغيرة كانت أو كبيرة مرة أو أمة نعم عند أبي حنيفة لا احداد على صغيرة ولا أمة (أربعة أشهر وعشرا) يعني عشر ليال اذ لو أريد به الايام لقبل عشرة أيام قال البيضاوي وتأنيت الشهر باعتبار الليالي لان اغرر الشهور والايام ولذلك لا يستعملون التكبير في مثله قط ذهابا إلى الايام حتى انهم يقولون صمت عشر أو يشهد له قوله ان لبثتم الا عشر انم ان لبثتم الا يوما ولعمل المقتضى لهذا التقدير ان الجنين في غاب الامر ينصرف ثلاثة أشهر ان كان ذكرًا ولا أربعة ان كان أنثى واعتبر أقصى الاجلين وزيد عليه الشهر استظهارا اذ ربما تضاف حركته في المبادئ فلا تخص بها (ولا مكمل) لازمة كدجها الان في

بعموم

النهي معني النبي وروايه الرفع هي الاحسن كما لا يخفى (ولا تطيب ولا تلبس ثوبا

مصبوغا الا توب عصب) بفتح العين وسكون الصاد وديانة مصبوغها أي يجمع ثم يصبغ ثم يفسج (وقدر خص لنا) التطيب بالتبخير (عند الطهارة اذا اغتسلت احدا بان من محضها) لدفع رائحة الدم لما تنسج قبله من الصلاة (في بقعة)

بضم النون وسكون الموحدة أى فى قطعة يسيرة (من كست أظنار) بضم الكاف وسكون السين والكست والكسط
واقسط ثلاث لغات وهو من طيب الاعراب ومما ابن البيطار راسنا والاظفار ضرب من العطر على شكل ظفر الانسان
يوضع فى الجذور وقال ابن التين صوابه قسط ظفار أى بغير همز نسبة الى ظفار ٨٩ مدينة بساحل البحر يجلب اليها القسط

الهندي وحكى فى ضبط ظفار
عدم الصرف والبناء كقطام
وهو العود الذى يتجر به قال
النوى ليس القسط والظفر
من مقصود التطيب وانما رخص
فيه للعبادة اذا اغتسلت من
الحوض لازالة الرائحة الكريهة
وقال المهلب رخص لها فى التجر

به لدفع رائحة الدم لما تستقبله
من الصلاة (وكذا انتهى عن
اتباع الجنائز) بآى البعث فيه
فى محله ان شاء الله تعالى ورواة
هذا الحديث بصريون وفيه
التحديث والغفنة وأخرجه
البخارى هنا وفى الطلاق وكذا
مسلم وأبو داود والنسائى وابن
ماجه (عن عائشة رضى الله
عنها ان امرأة) من الانصار كما
فى الحديث التالى لهذا الحديث
المذكور فى صحيح البخارى أو
هى اسماء بنت شمس كفى مسلم
لكن قال الدمياطى انه تصحيف
وانما هو سكن نسبة الى جدها
وجزم تبع الخطيب فى مهماته
ان اسماء بنت يزيد بن السكن
الانصارية خطيبة الانصار
وصوبه به بعض المتأخرين لانه
ليس فى الانصار من اسمه شمس
وتعقب بقعد الواقعة ويؤيده
تفريق ابن منده بين التريجيتين
وبان ابن طاهر وأبو موسى المدينى

بعموم قوله تعالى فاذا قرأت القرآن فاستعذ بالله ولا تذكر ان الآية تدل على مشروعية
الاستعاذة قبل قراءة القرآن وهى اعم من أن يكون القارئ خارج الصلاة أو داخلها
وأحاديث انتهى عن الكلام فى الصلاة قبل على المنع منه حال الصلاة من غير فرق بين
الاستعاذة وغيرها مما لم يرد به دليل يخصه ولا وقع الاذن بيجنسه فالاحوط الاقتصار على
ما وردت به السنة وهو الاستعاذة قبل قراءة الركعة الاولى فقط وسيأتى ما يدل على ذلك
فى باب افتتاح الثانية بالقراءة

• (باب ما جاء فى بسم الله الرحمن الرحيم) •

(عن أنس بن مالك قال صليت مع النبي صلى الله عليه وآله وسلم وأبى بكر وعمر وعثمان فلم
أسمع أحدا منهم يقرأ بسم الله الرحمن الرحيم رواه أحمد ومسلم وفى لفظ صليت خلف
النبي صلى الله عليه وآله وسلم وخلف أبى بكر وعمر وعثمان فكانوا لا يجهرون بسم الله
الرحمن الرحيم رواه أحمد والنسائى بإسناد على شرط الصحيح ولا جدومسلم صليت خلف
النبي صلى الله عليه وآله وسلم وأبى بكر وعمر وعثمان وكانوا يستفتحون بالحمد لله رب
العالمين لا يذكرون بسم الله الرحمن الرحيم فى أول قراءة ولا فى آخرها ولعبد الله بن أحمد
فى مسنده عن شعبة عن قتادة عن أنس قال صليت خلف رسول الله صلى الله عليه
وآله وسلم وخلف أبى بكر وعمر وعثمان فلم يكونوا يستفتحون القراءة بسم الله الرحمن
الرحيم قال شعبة فقلت لقتادة أنت سمعته من أنس قال نعم نحن سألناه عنه والنسائى عن
منصور بن زاذان عن أنس قال صلى بنا رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فلم يسمعنا قراءة
بسم الله الرحمن الرحيم وصلى بنا أبو بكر وعمر فلم نسمعها منهم) الحديث قد استوفى
المصنف رحمه الله أكثر الفاظهم ورواية فكانوا لا يجهرون أخرجهما أيضا ابن حبان
والدارقطنى والطحاوى والطبرانى وفى لفظ لابي خزيمة كانوا يسرون وقوله كانوا
يستفتحون بالحمد لله رب العالمين هذا متفق عليه وانما انفرد مسلم بزيادة لا يذكرون بسم
الله الرحمن الرحيم وقد أعل هذا اللفظ بالاضطرار لان جماعة من أصحاب شعبة روه
عنه به ذابوا جماعة روه عنه بلفظ فلم أسمع أحدا منهم قرا بسم الله الرحمن الرحيم وأجاب
المافظ عن ذلك بأنه قد روى جماعة من أصحاب قتادة عنه باللفظين وأخرجه البخارى
فى جزء القراءة والنسائى وابن ماجه عن أيوب وهؤلاء والترمذى من طريق أبى عوانة
والبخارى فيه وأبو داود من طريق هشام الدستوائى والبخارى فيه وابن حبان من
طريق حماد بن سلمة والبخارى فيه والسراج من طريق همام كاهم عن قتادة باللفظ الاول

١٢ نيل وأبى على الجبائى جزموا بما فى مسلم ورواه ابن أبى شيبه وأبو نعيم كذلك فلم مسلم من الوهم والتصحيف
وحكى النوى فى شرح مسلم الوجهين بغير ترجيح (سألت النبي صلى الله عليه وآله وسلم عن غسلها من المحيض) أى الحيض
(فامرها) صلى الله عليه وآله وسلم (كيف تغتسل) أى بأن قال كبروا مسلم بعنه تطهري فأحسنى الطهور ثم صبى على رأسك

فادلكيه دل كاشد احقى يلغ شون راسك اى اصوله ثم صبى الماء عليك (قال خذى قرصة) اى قطعة من صوف أو قطن أو جادة عليها صوف حكاه أبو عبيدة وغيره بتثنية الفاء وقيل بفتح القاف والإصاء المهملة يعنى شيا يسير امثل القرصة بطرف الاصبعين وقال ابن تقيبة انما هو بالقاف ٩٠ والصاد الموحدة اى قطعة قال القسطلانى والرواية ثابتة بالفاء والصاد

المهملة ولا مجال للرأى فى مثله والمعنى صحيح بنقل لثمة اللغة (من مسك) بكسر الميم دم الغزال وروى بفتحها قال القاضي عباس وهى رواية الاكثرين وهو الجلد اى خذى قطعة منه وتحمل بها المسح القبل واحتج بانهم كانوا فى ضيق ويمتنع معه أن يمتنعوا المسك مع غلاته وتبعه ابن بطال ورجح النووي الكسروا له هو الظاهر الواضح وبؤيده قوله فى الرواية الاخرى قرصة ممسكة ومن قال بمعناه مأخوذة بالبد فقد أبعده (قطهري) أى تنظني (بها) أى بالقرصة قال النووي المقصود باستعمال الطبيب دفع الرائحة الكريهة على الصحيح وقيل لكونه اسرع الى الجبل والصواب ان ذلك مستحب لكل مقتسلة من حبض أو نفاس ويكره تركه للقادة فان لم تجد مسكا فطسا فان لم تجد فزيتا كالطين والافالماء كافى (قالت أسماء) كيف أنظهر بها قال صلى الله عليه وآله وسلم (سبحان الله) متعجبا من خفاء ذلك عليها (قطهري) قالت عائشة رضى الله عنها (فاجتذبتها الى فقلت) لها (تتبعى بها) أى بالقرصة (أثر الدم) أى فى القربج قاله النووي

وأخرجه مسلم من طريق الاوزاعى عن قتادة بلفظ لم يكونوا يذكرون بسم الله الرحمن الرحيم ورواه أبو يعلى والسراج وعبد الله بن أحمد عن أبي داود الطيالسى عن شعبة بلفظ لم يكونوا يفتتحون القراءة الى آخر ما ذكره المصنف وفى الباب عن عائشة عند مسلم وعن أبي هريرة عند ابن ماجه وفى اسناده بشر بن رافع وقد ضعفه غير واحد وله حديث آخر عند أبي داود والنسائى وابن ماجه وله حديث ثالث سياتى ذكره وعن عبد الله بن مغفل وسياتى أيضا وقد استدل بالحديث من قال انه لا يجهر بسم الله الرحمن الرحيم وهم على ما حكاه ابن سيد الناس فى شرح الترمذى علماء الكوفة ومن شابههم قال وعن رأى الاسرار بن ابراهيم عمر وعلى وعاروق قد اختلف عن بعضهم فروى عنه الجهر بها وعن لم يختلف عنه انه كان يسربها عبد الله بن مسعود وبه قال أبو جعفر محمد بن على بن حسين والحسن وابن سيرين وروى ذلك عن ابن عباس وابن الزبير وروى عنه ما الجهر بها وروى عن على انه كان لا يجهر بها وعن سفیان واليه ذهب الجمهور وساد الاوزاعى وأبو حنيفة وأحمد وأبو عبيدة وحكى عن النخعي وروى عن عمر قال أبو عمر من رجوه ليست بالقائمة انه قال يخفى الامام أربعة التعوذ وبسم الله الرحمن الرحيم وآمين وربنا لا الحمد وروى علقمة والاسود عن عبد الله بن مسعود قال ثلاث يخففهن الامام الاستعاذة وبسم الله الرحمن الرحيم وآمين وروى نحو ذلك عن ابراهيم والثوري وعن الاسود صليت خلف عمر سبعين صلاة فلم يجهر فيها بسم الله الرحمن الرحيم وروى ابن أبى شيبة عن ابراهيم انه قال الجهر بسم الله الرحمن الرحيم بدعة وروى الترمذى والحازمى الاسرار عن أكثر أهل العلم وأما الجهر بها عند الجهر بالقراءة فروى عن جماعة من السلف قال ابن سيد الناس روى ذلك عن عمر وابن عمر وابن الزبير وابن عباس وعلى بن أبى طالب وعمار بن ياسر وعن عوف بن مالك ثلاث روايات انه لا يقرؤها وانه يقرؤها سرا وانه يجهر بها وكذلك اختلف عن أبي هريرة فى جهر بها واسرار وروى الشافعى باسناده عن أنس بن مالك قال صلى معاوية بالناس بالمدينة صلاة جهر فيها بالقراءة فلم يقرأ بسم الله الرحمن الرحيم ولم يكبر فى الخفض والرفع فلما فرغ ناداه المهاجرون والانصار يا معاوية انقضت الصلاة أين بسم الله الرحمن الرحيم وأين التكبير اذا خفضت ورفعت فكان اذا صلى بهم بعد ذلك قرأ بسم الله الرحمن الرحيم وكبر وأخرجه الحاكم فى المستدرک وقال صحيح على شرط مسلم وذكره الخطيب عن أبي بكر الصديق وعثمان وأبى بن كعب وأبى قتادة وأبى سعيد وأنس وعبد الله بن أبى أوفى وشداد بن أوس وعبد الله بن جعفر

وقال الهاملى يستحب لها ان تطيب كل موضع أصابه الدم من بدنها قال ولم أره لغيره وظاهر الحديث حجة له قال والحسين فى الفتح ويصرح به رواية الامام على بن أبى طالب فى الفتح واستنبط منه ان العالم يكنى بالجناب فى الامور المستورة وان المبرأة تسأل عن أمر دينه أو تكرير الجواب لافهام السائل وان الطالب الحاذق تنهيم السائل قول الشيخ وهو يسمع وفيه

الدلالة على حسن خلق الرسول صلى الله عليه وآله وسلم وعظيم حلمه وحيائه وفي هذا الحديث من القوائد التسبيح عند التعجب واستحباب الرفق بالتعلم وإقامة العذران لا يفهم وفيه ان المرأة مطلوبة بتعريضه وان كانت عما جبل عليها من جهة أمر المرأة بالتطيب لازالة الرائحة الكريهة ورواة هذا الحديث ما بين البخاري ومكي وفيه ٩١ التحديث والعنونة وأخرجه البخاري في الطهارة والاعتصام وكذا

والحسين بن علي ومعاوية قال الخطيب وأما التابعون ومن بعدهم عن قال بالجهر بها
فهم أكثر من أن يذكرها وأوسع من أن يحصر وامنهم سعيد بن المسيب وطاوس وعطاء
ومجاهد وأبو ائيل وسعيد بن جبيرة وابن سيرين وعكرمة وعلي بن الحسين وابنه محمد بن علي
وسالم بن عبد الله بن عمر ومحمد بن المنكدر وأبو بكر بن محمد بن عمرو بن حزم ومحمد بن كعب
وفافع مولى ابن عمر وأبو الشعثاء وعمر بن عبد العزيز ومكيول وحبيب بن أبي ثابت
والزهري وأبو قلابة وعلي بن عبد الله بن عباس وابنه والازرق بن قيس وعبد الله بن
معقل بن مقرن وعن بعد التابعين عبيد الله العمري والحسن بن زيد وزيد بن علي
ابن حسين ومحمد بن عمر بن علي وابن أبي ذئب والليث بن سعد واسحق بن راهويه وزاد
اليهقي في التابعين عبد الله بن صفوان ومحمد بن الحنفية وسليمان التيمي ومن تابعهم
المعتمر بن سليمان وزاد أبو عمر عن أصبغ بن الفرج قال كان ابن وهب يقول بالجهر ثم رجع
الى الاسرار وحكاه غيره عن ابن المبارك وأبي نوري ذكر البيهقي في الخلافات انه اجتمع آل
رسول صلى الله عليه وآله وسلم على الجهر بيسم الله الرحمن الرحيم حكاه عن أبي جعفر
الهاشمي ومثله في الجامع الكافي وغيره من كتب العترة وقد ذهب جماعة من أهل البيت
الى الجهر بها في الصلاة السرية والجهرية وذكر الخطيب عن عكرمة انه كان لا يصلى
خلف من لا يجهر بالبسملة وعن أبي جعفر الهاشمي مثله واليه ذهب الشافعي وأصحابه
ونقل عن مالك قراءتهم في النوافل في فاتحة الكتاب وسائر سور القرآن وقال طاوس
ثم ذكر في فاتحة الكتاب ولائذ ذكر في السورة بعدها وحكى عن جماعة انها لا تذكروا ولا
جهرها وأهل هذه المقالة منهم القائلون انها ليست من القرآن وحكى القاضي أبو الطيب
الطبري عن ابن أبي ليلى والسخم ان الجهر والامرار بها سواء فهذه المذاهب في الجهر
بها والاسرار واثبت قراءتها ونفيها وقد اختلفوا هل هي آية من الفاتحة فقط أو من كل
سورة أوليست بأية فذهب ابن عباس وابن عمر وابن الزبير وطاوس وعطاء ومكيول
وابن المبارك وطائفة الى انها آية من الفاتحة ومن كل سورة غير برائة وحكى عن أحمد
واسحق وأبي عبيدو جماعة أهل الكوفة ومكة وأكثر العراقيين وحكا الخطابي عن
أبي هريرة وسعيد بن جبيرة ورؤاه البيهقي في الخلافات باسناده عن علي بن أبي طالب
والزهري وسفيان الثوري وحكا في السنن الكبرى عن ابن عباس ومحمد بن كعب انها
آية من الفاتحة فقط وحكى عن الاوزاعي ومالك وأبي حنيفة ودود وهو رواية عن أحمد
انها ليست آية في الفاتحة ولا في أوائل السور وقال أبو بكر الرازي وغيره من الحنفية

مسلم والنسائي ﴿١﴾ (وعنها) أى
عن عائشة (رضي الله عنها) قالت
أهلت أى أحرمت وورعت
صوتها بالنسبية (مع رسول الله
صلى الله عليه وآله وسلم)
في حجة الوداع فكفت عن تمتع
(ولم يسق الهدى) اسم لما يهدى
بكماله من الأنعام وفيه مراعاة
لفظ من ولوروى عنه أنها القبل
من تنعوا (فزعت أنها حاضت
ولم تطهر) من حبضها (حتى
دخلت ليلة عرفة) فيه دلالة على
أن حبضها كان ثلاثة أيام لأن
دخوله صلى الله عليه وآله وسلم
مكة كان في الخامس من الحجة
فحاضت يومئذ فطهرت يوم عرفة
وبدل على أنها حاضت يومئذ
قوله صلى الله عليه وآله وسلم
في باب كيف تم الحائض بالحج
والعمرة من أحرمت بعمره الحديث
قالت فحضت ففيه دليل على أن
حبضها كان يوم القدوم إلى
مكة قالت فلم أزل حائضا حتى كان
يوم عرفة فله البدر (فقالت
يا رسول الله هذه ليلة عرفة وأنا
كنت تمتع بعمره) أى وأنا
حائض وفيه تهرىح بما اضمنه
التمتع لانه أحرمت بعمره في أشهر
الحج من على مسافة القصر من
الحرم ثم يحج من سنته (فقال لها

رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم انقص رأسك أي حلى شعرها (وامنشطى وامسكى عن عمرتك) أي اترك العمل في العمرة واتمها فليس المراد الخروج منها فان الحج والعمرة لا يخرج منهما الا بالتحلل وحينئذ فتكون فارقة ويؤيده قوله صلى الله عليه وآله وسلم يكفيك طوافك للحج وعمرتك ولا يلزم من نقص الرأس والامتناع ابطالها لجوازها حال الاحرام وقد جازوا

فعلها ذلك على انه كان برأسمها اذى وقبل المراد ابطلى عمرة ك ويؤيده قولها في العمرة وأدجع بحجة واحدة وقولها ترجع صواحبي بجمع وعمرة وأرجع أنا بالحج وقوله صلى الله عليه وآله وسلم هذه مكان عمرك قالت عائشة (فعلت) التقض والامتشاط والامسال (فلما قضيت) أى أدبت ٩٢ (الحج) بعد احرأى به (أمر) صلى الله عليه وآله وسلم أخى (عبد الرحمن) بن أبى بكر

الصديق رضى الله عنه (الملة) الحصبة) بفتح الحاء يسكون الصاد التى نزلوا فيها بالمحصب موضع بين مكة ومنى ينتون فيه اذا تقروا منها (أأعزنى) أى أعزبى (من) التعميم) موضع على فرسخ من مكة فيه مسجد عائشة (مكان) عمرى التى نسكت) من التسلق أى التى أحرمت بها وأردت أولا حصولها من قدرة غير مندرجة ومنعنى الحوض وفى رواية سكنت من السكوت أى التى تركت أعمالها وسكنت عنها وللقابسى سكنت والضمير فيه راجع الى عائشة على سبيل الالتفات من التكلم للغيبة وفى السياق التفات آخر بعد التفات وهو ظاهر للمتأمل قاله فى الفتح أو المعنى سكنت العمرة من الحوض واطلاق التذكاة عليها كناية عن اختلالها وعدم بقاء استقلالها وانما أمرها بالعمرة بعد الفراغ وهى قد كانت حاصلة لها مندرجة مع الحج لقصد العمرة منفردة كما حصل لساناً وأزواجه صلى الله عليه وآله وسلم حيث أعقرن بعد الفراغ من حجهم المفرد عمرة منفردة عن حجهم حرماتها على كثرة العبادة وقوام مباحث الحديث فى كتاب الحج ورواته

هى آية بين كل سورتين غير الانفصال وبراءه وليست من السور بل هى قرآن مستقل كسورة قصيرة وحكى هذا عن داود وأصحابه وهو رواية عن أحمد ورواه لم أن الامة أجمعت انه لا يكفر من أثبتها ولا من نكهاها لاختلف العلماء فيها بخلاف مالونى حرقا مجمعا عليه وأثبت ما لم يقل به أحد فانه يكفر بالاجماع ولا خلاف انها آية فى انشاء سورة النمل ولا خلاف فى اثباتها خطأ فى أوائل السور فى المصحف الا فى أول سورة التوبة وأما التسلاوة فلا خلاف بين القراء السبعة فى أول فاتحة الكتاب وفى أول كل سورة اذا ابتدأ بها القارئ ما خلا سورة التوبة وأما فى أوائل السور مع الوصل بسورة قبلها فاثبتها ابن كثير وقالون وعاصم والكسائى من القراء فى أول كل سورة الا أول سورة التوبة وحذفها منهم أبو عمرو وحزرة وورش وابن عامر وقد احتج القائلون بالاسرار بها بحديث الباب وحديث ابن مغفل الآتى وغيرهما مما ذكرنا واحتج القائلون بالجهر بها فى الصلاة الجهرية بأحاديث منها حديث أنس وحديث أم سامة الأثبان وسامى الكلام عليهما ومنها حديث ابن عباس عند الترمذى والدارقطنى بلفظ كان النبى صلى الله عليه وآله وسلم يفتح الصلاة بيسم الله الرحمن الرحيم قال الترمذى هذا حديث ايس اسناد مبدل وفى اسناده اسمعيل بن حماد قال البزار اسمعيل لم يكن بالقوى وقال العقيلي غير محفوظ وقد وثق اسمعيل يحيى بن معين وقال أبو حاتم يكتب حديثه وفى اسناده أبو خالد الوالى اسمه هرمز وقيل هرم قال الحافظ مجهول وقال أبو زرعة لا أعرف من هو وقال أبو حاتم صالح الحديث وقد ضعف أبو داود هذا الحديث روى ذلك عنه الحافظ فى التلخيص وللحديث طريق أخرى عن ابن عباس رواها الحاكم بلفظ كان يجهر فى الصلاة بيسم الله الرحمن الرحيم وصحح الحاكم هذه الطريق وخطأ الحافظ فى ذلك لان فى اسنادهما عبد الله بن عمرو بن حسان وقد نسبته ابن المدينى الى الوضع للحديث وقد رواه ابوه بن راهويه فى مسنده عن يحيى بن آدم عن شريك ولم يذكر ابن عباس فى اسناده بل أرسله وهو الصواب من هذا الوجه قاله الحافظ وقال أبو عمر الصحيح فى هذا الحديث انه روى عن ابن عباس من فعله لاهم فوعا الى النبى صلى الله عليه وآله وسلم ومنها ما أخرجه الدارقطنى عن ابن عباس ان النبى صلى الله عليه وآله وسلم لم يزل يجهر فى السورتين بيسم الله الرحمن الرحيم وفى اسناده عمر بن حفص المكي وهو ضعيف وأخرجه أيضا عنه من طريق أخرى وفيها أحمد بن رشيد بن خثيم عن عمه سعيد بن خثيم وهو ماضية فان ومنها ما أخرجه النسائى من حديث أبى هريرة بلفظ قال نعيم الجهم

الخمس ما بين بصرى ومدنى وفيه الحديث والعننة (وعنها) أى عن عائشة (رضى الله عنها) قالت خرجنا من صليت المدينة مكملين ذا القعدة (موافين) وفى رواية موافقين (لهلال ذى الحجة) والمعنى مشرفين يقال أوفى على كذا اذا أشرف عليه ولا يلزم منه الدخول فيه وقال الثوروى أى مغاربين لاسم لاله لان خروجه صلى الله عليه وآله وسلم كان لخمس ايام بقيت

من ذى القعدة يوم السبت (فقال رسول الله صلى الله عليه وآله) (وسلم من أحب أن يهل) (بلا من وفي رواية يهل بلام مشددة
أي يحرم (بعمرة فليهل) بعمرة (فلولا أني أهديت) أي سقت الهدى (لا هلات) ولا بوى ذرو الوقت والاصيل لاحت
(بعمرة) ليس فيه دلالة على أن التمتع أفضل من الإفراد لانه إنما قال ذلك لأجل ٩٣ فسبح الحج إلى العمرة الذي هو خاص

بهم في تلك السنة لخالفه تحريم
الجاهلية للعمرة في أشهر الحج
لا التمتع الذي فيه الخلاف وقاله
ليطيب قلوب أصحابه إذ كانت
نقومهم لا تسمح بفسخ الحج
إلى الأرادتهم موافقته صلى الله
عليه وآله وسلم أي ما يعني من
موافقتكم فيما أمرتكم به إلا
سوق الهدى ولولا موافقتكم
وانما كان الهدى له لا تنفاه
الأحرام بالعمرة لأن صاحب
الهدى لا يجوز له التحلل حتى
يفضره ولا يفرضه إلا يوم النحر
والمتمتع يتحلل من عمرته قبله
فتنافيان قاله القسطلاني وقال
الحافظ الشوكاني في السيل لقد
ثبت في الصحيحين وغيرهما أن
النبي صلى الله عليه وآله وسلم
قال لو استقبلت من أمري
ما استدبرت ما سقت الهدى
وبطلت عمرة فدل على أن التمتع
أفضل من الإفراد وقد سقت
المذاهب والأدلة في شرحي
للمنتقى بما لا يحتاج الناطر إلى
غريبه فالاجابة عليه أولى لأن
المقام طويل الذبول انتهى
وستكون لنا عودة إلى ذلك في
كتاب الحج إن شاء الله (فأهل
بعضهم بعمرة وأهل بعضهم
بالحج) قالت عائشة (وكنتم أنا
من أهل بعمرة فأدركني يوم عرفة

صليت وراء أبي هريرة فقرأ بسم الله الرحمن الرحيم ثم قرأ بأم القرآن وفيه ويقول إذا
سلم والذي نفسي بيده إنني لأشبهكم صلاة برسول الله صلى الله عليه وسلم وقد صح
هذا الحديث ابن خزيمة وابن حبان والحاكم وقال علي شرط البخاري ومسلم وقال البيهقي
صحيح الإسناد وله شواهد وقال أبو بكر الخطيب فيه ثابت صحيح لا يتوجه عليه تعليل
ومنها عن أبي هريرة أيضا عند الدارقطني عن النبي صلى الله عليه وسلم كان إذا
قرأ وهو يرمي الناس افتتح بسم الله الرحمن الرحيم قال الدارقطني رجال أسنده كلهم
ثقات انتهى وفي أسنده عبد الله بن عبد الله الأصمجي روى عن ابن معين توثيقه وتضعيفه
وقال ابن المديني كان عندهما بناضعيا وقد تكلم فيه غير واحد ومنها عن أبي هريرة
أيضا عند الدارقطني قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم إذا قرأتم الحمد فاقروا
بسم الله الرحمن الرحيم أم القرآن وأم الكتاب والسبع المثاني وبسم الله الرحمن
الرحيم أحسدي أيها قال البيهقي وجميع رواة ثقات إلا أن فوح بن أبي بلال الراوي
له عن سعيد بن أبي سعيد المقبري عن أبي هريرة تردد فيه فرقة تارة ووقفه أخرى وقال
الحافظ هذا الإسناد رجاله ثقات وصح غير واحد من الأئمة وقفه على رفعه وأعله ابن
القطان بتردد فوح المذكور وتكلم فيه ابن الجوزي من أجل عبد الحميد بن جعفر فرفان
فيه مالا ولكن متابعة فوح مما تقويه ومنها عن علي بن أبي طالب وعمار بن ياسر
النبي صلى الله عليه وسلم كان يجهر في المكتوبات بسم الله الرحمن الرحيم أخرجه
الدارقطني وفي أسنده جابر الجعفي وأبراهيم بن الحكم بن طهير وغيرهما ممن لا يعول عليه
ومنها عن علي أيضا بلفظ أن النبي صلى الله عليه وسلم كان يقرأ بسم الله الرحمن الرحيم
في صلته أخرجه الدارقطني وقال هذا إسناد علوي لا بأس به وله طريق أخرى عنده
عنه بلفظ أنه سئل عن السبع المثاني فقال الحمد رب العالمين قيل إنما هي ست فقال بسم
الله الرحمن الرحيم وأسنداه كلهم ثقات وقال الحافظ في الحديث الأول الذي قال أنه
لا بأس بأسنده أنه بين ضعيف ومجهول ومنها عن عمر أن النبي صلى الله عليه وسلم كان
إذا قام إلى الصلاة فأراد أن يقرأ قال بسم الله الرحمن الرحيم رواه ابن عبد البر قال ولا
يثبت فيه إلا أنه موقوف ومنها عن جابر قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم كيف
نقرأ إذا قمنا في الصلاة قلت اقرأ الحمد لله رب العالمين قال قل بسم الله الرحمن الرحيم
رواه الشيخ أبو الحسن وفي أسنده ما ألهمه بن عثمان قال أبو حاتم مجهول ومنها عن عمرة
قال كان للنبي صلى الله عليه وآله وسلم سكتان سكتة إذا قرأ بسم الله الرحمن الرحيم

وأما حائض فشكوت ذلك إلى النبي صلى الله عليه وآله (وسلم فقال دعى عمرتك) أي أمهاتها وأرضيها (وانقضى رأسك)
أي شعرها وفيه دلالة على نقص المرأة عند غسل الحيض وهل يجب أم لا وظاهر الحديث الوجوب وبه قال ابن عمر
والحسن وطاوس في الحائض دون الجنب وبه قال أحمد ورجع جماعة من أصحابه الاستحباب فيها واستدل الجمهور على عدم

وجوب النقص بحديث أم سلمة أني امرأة أشد ضغرة راسي أفانقضه للجنابة قال لا رواه مسلم وفي رواية له للحيضة والجنابة وقد
جاءوا حديث عائشة هذا على الاستحباب جماعة بين الروايين (وامتشطى وأهلى بهج) أي مع عمرتك أو مكانها (فقطعت) ذلك
كاه (حتى إذا كان ليلة الحصة أرسل ٩٤ معي أخي عبد الرحمن بن أبي بكر) الصديق رضي الله عنهم (فخرجت) معه (إلى

وسكتة إذا فرغ من القراءة فأنكر ذلك عمران بن الحصين فكتبوا إلى أبي بن كعب
فكتب أن صدق مرة أخرجه الدارقطني وإسناده جيد غير أن الحديث أخرجه الترمذي
وأبو داود وغيره ما بلفظ سكتة حين يفتتح وسكتة إذا فرغ من السورة ومنها عن أنس
قال كان النبي صلى الله عليه وسلم يجهر بالقراءة ببسم الله الرحمن الرحيم أخرجه
الدارقطني أيضا وله طريق أخرى عن أنس عند الدارقطني والحاكم معناه ومنها عن أنس
أيضا بلفظ سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يجهر ببسم الله الرحمن الرحيم أخرجه
الحاكم قال ورواه كلهم ثقات ومنها عن عائشة أن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم
كان يجهر ببسم الله الرحمن الرحيم ذكره ابن سبويه الناس في شرح الترمذي وفي إسناده
الحكم بن عبد الله بن سعد وقد تكلم فيه غير واحد ومنها عن بريدة بن الحصيب بنحو
حديث عائشة وفيه جابر الجعفي وليس بشيء وله طريق أخرى فيها سلمة بن صالح وهو
ذاهب الحديث ومنها عن الحكم بن عمرو وغيره من طرق لا يعول عليها ومنها عن ابن
عمر قال صليت خلف رسول الله صلى الله عليه وسلم وأبي بكر وعرف كانوا يجهرون
ببسم الله الرحمن الرحيم أخرجه الدارقطني قال الحافظ وفيه أبو طاهر أحمد بن عيسى
الماورئى وقد كذبه أبو حاتم وغيره ومن دونه أيضا ضعيف ومجهول ورواه الخطيب عن
ابن عمر من وجه آخر وفيه سلم بن حيان وهو مجهول قال والصواب أن ذلك عن ابن عمر
غير مرفوع فهذه الأحاديث فيها القوي والضعيف كما عرفت وقد عارضتها الأحاديث
الذالة على ترك البسمة التي قدمناها وقد سجلت روايات حديث أنس السابقة على ترك
الجهر لا ترك البسمة مطلقا في تلك الرواية التي قدمناها في حديثه بلفظ فكانوا
لا يجهرون ببسم الله الرحمن الرحيم وكذلك جاءت رواية حديث عبد الله بن المغفل
الآتية وغيره ما جازما أطلقته أحاديث نفي قراءة البسمة على تلك الرواية المقيدة
بنفي الجهر فقط وإذا كان محصل أحاديث نفي البسمة هو نفي الجهر بها فني وجدت رواية
فيها اثبات الجهر قدمت على نفيه قال الحافظ لا يجرد تقديم رواية المثبت على النافي
لأن أناسا جديدا ان يصعب النبي صلى الله عليه وسلم مدة عشر سنين ويصعب أبا
بكر وعمر وعثمان خمسًا وعشرين سنة فلا يسمع منهم الجهر بها في صلاة واحدة بل
أكون أنس اعترف بأنه لا يحفظ هذا الحكم كأنه لبعده عهد به لم يذكرك منه الجزم
بالافتتاح بالحمد لله جهرا فلم يستحضر الجهر بالبسمة فيتمين الأخذ بحديث من أثبت
الجهر انتهى ويؤيد ما قاله الحافظ من عدم استحضار أنس لذلك ما أخرجه الدارقطني

التنعيم فاهللت بعسرة) منه
(مكان عمرق) التي تركتها (قال
هشام) بن عروة (ولم يكن في شيء
من ذلك هدى ولا صوم ولا
صدقة) استشكل النووي نفي
الثلاثة بأن القارن والمتنع
عليه الدم وأجاب القاضى
عياض بأنهم لم تكن قارنة ولا
مقتعة لأنها أحرمت بالجماع ثم
نوت فسخره في عرة فلما خاضت
ولم يتم لها ذلك رجعت إلى جمها
لتهذرا لفعال العسرة وكانت
ترفضها بالوقوف فأمرها بتحمل
الرفض فلما أكملت الجماع اغترت
عمرق ببداء وعورض بقولها
وكنيت أنا بمن أهل بعسرة وقولها
ولم أهل الابعسرة وأجيب بأن
هنا ما لم يبلغه ذلك أخبره نفيه
ولا يلزم منه نفيه في نفس الأمر
بل روى جابر أنه صلى الله عليه
وآله وسلم أهدي عن عائشة بقرة
فأنهم ورواها هذا الحديث
الخمس ما بين كوفي ومدني وفيه
التحديث والعنعنة (وعنها)
أي عن عائشة (رضي الله عنها) أن
امرأة (وهي معاذة بضم الميم وفتح
العين بنت عبد الله العدوية
قالت لها أتجزى احدا) أي
أتقضى (صلاتها) التي لم تصلها
زمن الحيض (إذا طهرت) بفتح
الطاء وضم الهاء (فقلت)

عائشة (أحرورية أنت) نسبة إلى حر ورافرية بقرب الكوفة كان أول اجتماع الخوارج بها وهم مرقى كثيرة عن
لكن من أصولهم المنتق عليها منهم الأخذ بما دل عليه القرآن وروما زاد عليه من الحديث مطلقا والمعنى أخرجية أنت لأن
طائفة من الخوارج يوجبون على الحائض قضاء الصلاة القائمة زمن الحيض وهو خلاف الإجماع قالهمزة للاستفهام

الانكارى وزاد في رواية مسلم عن معاذة فقلت لا ولكنى اسأل سؤال الجهر وطلب العلم لا لتعنت فضالت غائشة (كذا محض)
مع النبي صلى الله عليه وآله (وسلم) أى مع وجوده أو بعده أى فكان يطلع على حالنا في الترك (فلا يصرنا به) أى بالقضاء لأن
التقرير على ترك الواجب غير جائز (أوقات) أى معاذة (فلا تفعله) وفرق بين الصلاة ٩٥ والصوم بتكررها فلم يجب قضاؤها

للمخرج بخلافه وعند الاسماعيلي

من وجه آخر فلم تكن نقضى ولم
نؤمر به والاستدلال بقوله هذا
أوضح من الاستدلال بقوله فلم
نؤمر به لأن عدم الامر بالقضاء

هنا قد يترشح في الاستدلال به على
عدم الوجوب لاحتمال الاكتفاء

بالدليل العام على وجوب القضاء

والله أعلم ورواة هذا الحديث

كلهم بصريون وفيه التحديث

بالافراد والجمع وأخرجه الستة

(عن أم سلمة) عند (رضي الله

عنها حديث حبيبتها وهي مع

النبي صلى الله عليه وآله (وسلم

في الخيلة) وانظروا قالت حضت

وانامع النبي صلى الله عليه وآله

وسلم في الخيلة فانسالت فخرجت

منها فأخذت ثياب حبيستي

فلبستها فقال لي رسول الله صلى

الله عليه وآله وسلم أنفست قلت

نعم فدعاني وأدخلني معه في

الخيلة وقد تقدم هذا الحديث

وشرحه (ثم قالت في هذه الرواية

ان النبي صلى الله عليه وآله

(وسلم كان يقبلها وهو صائم)

وكنت أغتسل أنا والنبي صلى

الله عليه وآله وسلم من الماء واحد

من الخباية وفيه جواز التقبيل

لصائم مع الأمن والاغتسال مع

الرجل من ظرف واحد للماء

(عن أم عطية) نسبية بنت

الحارث أو بنت كعب (رضي الله عنها قالت سمعت رسول الله صلى الله عليه وآله (وسلم يقول يخرج العواتق) أى التخرج وهو

خبر متضمن للامر لأن اخبار الشارع عن الحكم الشرعي متضمن للطلب لكنه هنا عند الجهور للندب لدليل آخره (وذوات

الخلدور) بالضم جمع خلد بالكسر وهو السير في جانب البيت تقعدها البكروراءه والبيت نفسه (والحيض) بضم الحاء وتشديد

عن أبي سلمة قال سألت أنس بن مالك أكان رسول الله صلى الله عليه وسلم يستفتح بالحمد
لله رب العالمين أو ببسم الله الرحمن الرحيم فقال انك سألتني عن شيء ما أحفظه وما سألتني
عنه أحد قبلك فقلت أكان رسول الله صلى الله عليه وسلم يصلي في النعلين قال نعم قال
الدارقطني هذا السناد صحيح وعروض النسيان في مثل هذا غير مستنكر فقد حكى
الحازمي عن نفسه انه حضر جامعاً وحضره جماعة من أهل التميز والمواظبين في ذلك
الجامع فسألهم عن حال امامهم في الجهر والاختفات قال وكان صيتاً بلا صوته الجامع
فاختلفوا في ذلك فقال بعضهم يجهر وقال بعضهم يخفت ولكنك لا تخفى عليك ان
هذه الاحاديث التي استدلت بها القائلون بالجهر منها ما لا يدل على المطلوب وهو ما كان
فيه ذكر انها آية من القاطحة أو ذكر القراءة لها أو ذكر الامر بقراءتها من دون تقييد
بالجهر بها في الصلاة لانه لا ملازمة بين ذلك وبين المطلوب وهو الجهر بها في الصلاة
وكذا ما كان مقيداً بالجهر به بدون ذكر الصلاة لانه لا نزاع في الجهر بها خارج الصلاة
فان قلت أما ذكر انها آية أو ذكر الامر بقراءتها في الصلاة بدون تقييد بالجهر فعدم
الاستلزام مسلم وأما ذكر قراءته صلى الله عليه وسلم في الصلاة لها فالظاهر انه يستلزم
الجهر لان الطريق الى نقله انما هي السماع وما يسمع جهر وهو المطلوب قلت يمكن
أن تكون الطريق الى ذلك اخباره صلى الله عليه وسلم انه قرأها في الصلاة فلا
ملازمة والذي يدل على المطلوب منها هو ما صرح فيه بالجهر بها في الصلاة وهي أحاديث
لا ينتمض الاحتجاج بها كما عرفت ولهذا قال الدارقطني انه لم يصح في الجهر بها حديث
ولوسلما ان ذكر القراءة في الصلاة يستلزم الجهر بها لم يثبت بذلك مطلوب القائلين
بالجهر لان انهمض الاحاديث الواردة بذلك حديث أبي هريرة المتقدم وقد تعقب باحتمال
أن يكون أبو هريرة أشبههم صلاة برسول الله صلى الله عليه وسلم في معظم الصلاة
لا في جميع اجزائها على انه قد رواه جماعة عن نعيم عن أبي هريرة بدون ذكر البسلة كما
قال الحافظ في الفتح وقد جمع القرطبي بما حاصله ان المشركون كانوا يحضرون المصلي
فاذا قرأ رسول الله صلى الله عليه وسلم قالوا انه يذكر رحمن اليمامة يعنون مسيلة
وأما أن يخافت ببسم الله الرحمن الرحيم ونزلت ولا تجهر بصلاة ولا تخافت بها قال
الحكيم الترمذي فبقي ذلك الى يومنا هذا على ذكر الرسم وان زالت العلة وقد روى هذا
الحديث الطبراني في الكبير والوسط وعن سعيد بن جبيرة قال كان رسول الله صلى
الله عليه وسلم يجهر ببسم الله الرحمن الرحيم وكان المشركون يمزقون بمكاه ونصديبة

الحارث أو بنت كعب (رضي الله عنها قالت سمعت رسول الله صلى الله عليه وآله (وسلم يقول يخرج العواتق) أى التخرج وهو
خبر متضمن للامر لأن اخبار الشارع عن الحكم الشرعي متضمن للطلب لكنه هنا عند الجهور للندب لدليل آخره (وذوات
الخلدور) بالضم جمع خلد بالكسر وهو السير في جانب البيت تقعدها البكروراءه والبيت نفسه (والحيض) بضم الحاء وتشديد

اليام جمع حائض (وليشهدن الخبر ودعوة المؤمنين ويعتزل) خبر عن (الحبض المصلي) أي فيمكن من يدعو ويؤمن
وجاء بركة المشهد الكريم وخص الشافعية من هذا العموم غير ذوات الهيات والمستحبات ما هن فيمنع لان المقدسات
ذلك كانت مأمونة بخلافها الآن وقد قات ٩٦ عائشة في الصحيح لورأى رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ما أحدث النساء

لمنعهن المساجد كما منع نساء
بنى اسرائيل وبه قال مالك وأبو
يوسف (قيل) القائل حفصة
(لها) أي لام عطية (الحبض)
على الاستفهام التحجى من
اخبارها بشهد ود الحبض (فقلت)
أم عطية (أليس) الحائض
(تشهد عرفة) أي يومها (وكذا
وكذا) أي نحو المزدلفة ومنى
وصلاة الاستسقاء وفيه ان
الحائض لا تم جرد كراهه ولا
مواطن الخبر كجالس العلم
والذكر سوى المساجد وفيه
امتناع خروج المرأة بغير
حجاب وهو المقنعة أو الخمار أو
أخص منه وقيل الثوب الواسع
يكون دون الرداء وقيل المخفة
وقيل الملاء وقيل القميص
ورواة هذا الحديث ما بين
بخارى وبصري ومديني وفيه
التحديث والعمدة والقول
والسمع والسؤال وأخرج
البخارى أيضا في العبدین والحج
ومسلم في العبدین وأبو داود
والترمذي والنسائي وابن ماجه
في الصلاة (وعنها) أي عن أم
عطية (رضي الله عنها قالت) (كأن)
أي في زمن النبي صلى الله عليه
وآله وسلم مع علمه وتقريره وبهذا
يعطى الحديث حكم الرفع وهو
مصري من البخارى الى ان مثل
هذه الصيغة تعد في المرفوع ولولم يصرح البخارى به كزمن النبي صلى الله عليه وآله وسلم وبهذا جزم الحاكم

رية ولون محمد يذكراه الإمامة وكان مسيلة الكذاب يسمى رجن فانزل الله ولا تجهر
بصلاتك فتسمع المشركين فيمترؤا بك ولا تخافت عن أصحابك فلا تسمعهم رواء ابن جبير
عن ابن عباس ذكره النيسابوري في التيسير وهذا جمع حسن ان صح ان هذا كان
السبب في ترك الجهر وقد قال في مجمع الزوائد ان رجاله موثقون وقد ذكر ابن القيم
في الهدى ان النبي صلى الله عليه وسلم كان يجهر بيسم الله الرحمن الرحيم تارة ويخفيها
أكثر مما جهر به اولاً ريب انه لم يكن يجهر به اذ عافى كل يوم وليس له خمس مرات أبدا
حضر أسفرا ويخفى ذلك على خلفائه الراشدين وعلى جمهور أصحابه وأهل بلده في
الاعصار الفاضلة هذا من أمحل المحال حتى يحتاج الى التشبث فيه بالقاطع جملة وأحاديث
واهمية فصحيح تلك الاحاديث غير صحيح وصريحها غير صحيح انتهى وجميع بقية
الاقوال التي فيها التفصيل في الجهر والاسرار وجواز الامر من مأخوذة من هذه الأدلة
فلا تطول بذكرها وأما أدلة المثبتين لقرآنية البسمة والنافين لقرآنيته فأي ذكر طرف
منها في الباب الذي بعده هذا وهذه المسئلة طويلة الذيل وقد أفردها جماعة من
أكابر العلماء بتصانيف مستقلة ومن آخر ما وقع رسالة تجميعها في أيام الطلب مشقة على
نظم ونثر أجبت بها على سؤال ورد وأجاب عنه جماعة من علماء العصر فلنقتصر في هذا
الشرح على هذا المقدار وان كان بالنسبة الى ما في المسئلة من التطويل نزرا يسيرا
وليكنه لا يقصر عن افاده المنصف ما هو الصواب في المسئلة وأكثر ما في المقام الاختلاف
في مستحب أو مسنون فليس شيء من الجهر وتركه يقدم في الصلاة يطلان بالاجماع فلا
يهم ولنكتفي بجماعة من العلماء لسان هذه المسئلة والخلاف فيها لا قد بالغ بعضهم حتى
عدها من مسائل الأئمة (قار) وعن ابن عبد الله بن مغفل قال سمعت أبي وأنا أقول بسم الله

الرحمن الرحيم فقال يا بني اياك والحدث قال ولم أر من أصحاب رسول الله صلى الله عليه

وآله وسلم رجلا كان أيقض اليه حدثا في الاسلام منه فاني صليت مع رسول الله صلى

الله عليه وسلم ومع أبي بكر ومع عمر ومع عثمان فلم أسمع أحدا منهم يقولها فلا تقلها

إذا أنت قرأت فقل الحمد لله رب العالمين رواء الخمسة (الأباداود) الحديث حسنة

الترمذي وقد نفرده الجريري وقد قيل انه اختلط بأخرة وقد تويع عليه الجريري كما

سباني وهو أيضا من أفرأ ابن عبد الله بن مغفل وعليه مداره وذكر ان اسمه يزيد وهو

مجهول لا يعرف روى عنه الأبو نعامة وقد رواه معمر عن الجريري ورواه اسمعيل بن

مسعود عن خالد بن عبد الله الواسطي عن عثمان بن غياث عن أبي نعامة عن ابن عبد الله

بن غيره خلافا للخطيب (لأنه الصغرة والكثرة) وفي رواية بعد الطهر (شيئا) أي من الحبض اذا كان في غير زمن الحبض
أما فيه فهو من الحبض تبعاربه قال سعيد بن المسيب وعطاء والليث وأبو حنيفة ومحمد والشافعي وأحمد وأما الإمام مالك

فيري انهم احبض مطلقا وهذا الحديث وارد عليه والمراد الماء الذي تراه المرأة كاصديدها علوا واصفرا ذروا وهذا الحديث خمسة وفيه التحدث والعنينة وآخرجه أبو داود والنسائي وابن ماجه (عن عائشة زوج النبي صلى الله عليه وآله وسلم) رضى الله عنها (انها قالت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يارسول الله ان صفية ٩٧ بنت حبي) بن أخطب النضرية تزوج النبي صلى الله عليه وآله وسلم المتوفاة

سنة ستين في خلافة معاوية أو ست وثلاثين في خلافة علي رضى الله عنها (قد حاضت قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم اعلمها فحبسنا) عن الخروج عن مكة الى المدينة حتى تطهر وتطوف بالبيت (ألم تكن طافت معك) طواف الركن وفي رواية لم تكن أفاضت أى طافت طواف الافاضة وهو طواف الركن (فقالوا) أى الناس أو الحاضرون هناك وفيهم الرجال المحارم (بلى) طافت معنا الافاضة (قال فانخرجي) لان طواف الوداع ساقط بالحض وفيه التفات من الغيبة الى الخطاب أو قال بعائشة قولها لخارجي وللمحتملى وغيره فانخرجن وهو مناسب للسباق وفيه دليل على أن المأثض لا تطوف وان طواف الوداع يسقط عنها ورواة الحديث الستة مدينون الاشخ البخارى وفيه التحدث والاختبار والعنينة والقول وآخرجه مسلم والنسائي في الحج والساقى في المهارة أيضا (عن سمرة بن جندب) بضم الجيم وفتح الدال وضمها ابن هلال القزاري المتوفى سنة تسع وخمسين (رضى الله عنه ان امرأة) هى أم كعب

ابن مغفل ولم يذكر البخارى واسماعيل هو البخارى قال أبو حاتم صدوق وروى عنه النسائي فعمان بن غياث متابع للبخارى وقد وثق عثمان أحمد ويحيى وروى له البخارى ومسلم وقال ابن خزيمة هذا الحديث غير صحيح وقال الخطيب وغيره ضعيف قال النووي ولا يرد على هؤلاء الحفاظ قول الترمذى انه حسن انتهى وسبب تضعيف هذا الحديث ما ذكرناه من جهالة ابن عبد الله بن مغفل والجهول لا تقوم به حجة قال أبو الفتح البعمري والحديث عندي ليس معلا بغير الجهالة في ابن عبد الله بن مغفل وهى جهالة حالبة لا عينية لا علم بوجوده فقد كان لعبد الله بن المغفل سبعة أولاد سمى هذا منهم يزيد وما روى بأكثري من أنه لم يرو عنه إلا أبو نامة فحكمه حكم المستور قال وليس في رواية هذا الخبر من يهتم بكذب فهو جار على رسم الحسن عنده وأما تعاليه بجهالة المذكور فمأرا به بخرجه عن رسم الحسن عند الترمذى ولا غيره وأما قول من قال غير صحيح فكل حسن كذلك والحديث استدلل به القائلون بترك قراءة البسلة في الصلاة والقائلون بترك الجهر بهما وقد تقدم الكلام على ذلك قال المصنف رحمه الله ومضى قوله لا تغلقها وقوله لا يقرؤها أولاد كرونها ولا يستفتحون بها أى جهرها بدليل قوله في رواية تقدمت ولا يجهرون به وأوذلك يدل على قراءتهم لها مبرا انتهى وقد قدمنا الكلام على ذلك في شرح الحديث الذى قبل هذا (وعن

قتادة قال سئل أنس كيف كان قراءة النبي صلى الله عليه وسلم فقال كانت مدائمه قرأ بسم الله الرحمن الرحيم يدب بسم الله ويد بالرحن ويد بالرحيم رواء البخارى) الحديث أخرجه أيضا أبو داود والترمذى والنسائي وابن ماجه بدون ذكر البسلة وهى يدل على مشروعية قراءة البسلة وعلى أن النبي صلى الله عليه وسلم كان يدقأه في البسلة وغيره وقد استدلل به القائلون باستحباب الجهر بقراءة البسلة في الصلاة لان كون قراءته كانت على الصفة التى وصفها أنس تستلزم سماع أنس لها منه صلى الله عليه وسلم وما سمع مجهور به ولم يقصر أنس هذه الصفة على القراءة الواقعة منه صلى الله عليه وسلم خارج الصلاة فظاهره أنه أخبر عن مطاق قراءته صلى الله عليه وسلم واقط كان مشعرا بالاستقرار كما تقررى في الأصول فيستفاد منه عموم الأزمان وكونه من لفظ الراوى لا يقدح

في ذلك لان القرض انه عدل عارف (وروى ابن جريج عن عبد الله بن ابي مليكة عن أم سلمة أنها سئلت عن قراءة رسول الله صلى الله عليه وسلم فقالت كان يقطع قراءته آية آية

بسم الله الرحمن الرحيم الحمد لله رب العالمين الرحمن الرحيم ملك يوم الدين رواء أحمد وأبو داود) الحديث أخرجه أيضا الترمذى في القراءة ولم يذكر التلبية وقال غريب وليس اسناد معتدل وقد أعل الطحاوى الخبر بالانقطاع فقال لم يسمعه ابن أبي مليكة

١٣ نيل في الانصارية كما في مسلم (مات في) أى بسبب (بطن) أى ولادة بطن يعنى الحمل فالمراد النفاس وهو نظيره قوله عذبت امرأة في هرة (فصلى عليها النبي صلى الله عليه وآله وسلم فقام وسطها) أى محاذيا لوسطها بتصريك السنين على أنه اسم وبسببها على أنه ظرف ولكن شتمنى فقام عند وسطها قال ابن بطال يحتمل أن يكون البخارى قصد بهذا ان النفساء وان كانت

عليها كغير الشهادتين وتوقعه ابن
رشيد بأنه أيضا أجنبى عن أبواب
الحيض قال وإنما أراد البخارى
أن يستدل بالآزم من لوازم
الصلاة لأن الصلاة اقتضت أن
المستقبل فيها ينبغي أن يكون
محكما بطهارة قلبه صلى الله عليه
عليه وآله وسلم من ذلك القول بطهارة
قلبه وحكم النساء والخائض
واحد (عن ميمونة زوج
النبي صلى الله عليه وآله
(وسلم أنها) أى ميمونة (كانت
تكون) أحدهما زائدة كقوله
ع * وجدير أن لنا كلوا كرام *
فلفظة كلوا زائدة وكرام بالجر
صفة بلخير أى فى كان ضمير القصة
وهو اسمها وخبرها (حضا
لا صلى الله عليه وآله وسلم) أى منسبته
على الأرض (بجذاه) أى إزاه
(بجذاه) بكسر الجيم أى وضع
مجدود (رسول الله صلى الله عليه
وآله وسلم) من ينسب له لا يسجد
لغيره ودوال المنقول عن سيبويه أنه
إذا أريد موضع السجود قيل
بجذاه فقط (وهو) أى
النبي صلى الله عليه وآله وسلم
(بجذاه) أى على جذاه (بضم الخاء
وسكون الميم) بجذاه مفعول
لوجه البيت بذل لسترها لوجه
والكسنيين من سائر الأرض ورواها

ومنهم المتأولون كان كبره سميت
النهاية ولا يكون خمره الا في هذا
المصلى ثم ذكر حديث ابن عباس في

(عن أبي هريرة قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم من صلى صلاة لم يقرأ فيها بأمثلة الكتاب فهي خداج يبقواها ثلاثا فقبل لابي هريرة انما يكون رواه الامام فقال اقربا في نفسك فاني سمعت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يقول قال الله عز وجل قسمت الصلاة بيني وبين عبدي نصفين ولعبدي ما سأل فاذا قال العبد الحمد لله رب العالمين قال الله جللى عبدي فاذا قال الرحمن الرحيم قال الله اتنى على عبدي فاذا قال مالك يوم الدين قال مجدنى عبدي وقال مرة فوض الى عبدي واذا قال اياك نعبد وياك نستعين قال هذا بيني وبين عبدي ولعبدي ما سأل فاذا قال اهدنا الصراط المستقيم صراط الذي انعمت عليهم غير المغضوب عليهم ولا الضالين قال هذا لعبدي ولعبدي ما سأل رواه الجماعة لا البخاري وابن ماجه قوله خداج بكسر الخاء المعجمة قال الخليل والاصمعي وأبو حاتم السجستاني والهروي وآخرون الخداج النقصان يقال خدجت الناقة اذا ألقت ولدها قبل أو ان التاج وان كان تام الخلق وأخذت اذا ولده ناقصا وان كان تمام الولادة وقال جماعة من أهل اللغة خدجت وأخذت اذا ولدت

To: www.al-mostafa.com

عليه الحديث قال في هذا نصريح باطلا في الخبر على ما زاد على الوجه (إذا سجد) صلى الله عليه وآله وسلم (أصابني بعض نوبة) هذا حكاية لفظها والافلاصل أن تقول أصابها واستنبط منه عدم نجاستها فاضربها والتواضع والمسكنة في الصلاة بخلاف صلاة المتكبرين على صاحبها غالية الاثمان مختلفة الألوان ٩٩ ورواه هذا الحديث الستة ما بين بصرى وكوفى ومدي وفيه التصديق

والاخبار وللمعنة وأخرجه المؤلف في الصلاة وكذا مسلم وأبو داود وابن ماجه والله الحمد

• كتاب التيم •

أى كتاب بيان أحكامه وهو واقعة القصد يقال تيمت فلانا وتيمته وتأمته أى قصده وشترعا القصد الى الصعيد لمسح الوجه واليدين فقط بنية استباحة الصلاة ونحوها وان كان الحدث أكبر وهو من خصوصيات هذه الامة وهو رخصة وقيل عزيمة وبه جزم الشيخ أبو حامد وقال بعضهم هو لعدم الماء عزيمة ولا مذكورة رخصة ونزل فرضه سنة خمس أو ست (بسم الله الرحمن الرحيم) كذا لا يذخرنا خبرها بعد اللاحق ولكريمة بتقديم البسلة على تاليها الحديث كل امرئ بال (عن عائشة زوج النبي صلى الله عليه وآله وسلم) رضى عنها قالت خرجنا مع رسول الله صلى الله عليه وآله (وسلم) في بعض أسفاره وهو غزوة بني المصطلق كما قاله ابن سعد وحبان وجرم به ابن عبد البر في الاستذكار وكانت سنة ست كما ذكره البخارى عن ابن اسحق وأخس كما قاله ابن سعد ورجحه أبو عبد الله الحاكم

لغير تمام قالوا فقله خذاج أى ذات خذاج قوله أقرأهم فى نفس السائل لابي هريرة هو أبو السائب أى أقرأهم أراجيت نسمع نفسك قوله سمعت الصلاة قال النورى قال العلماء المراد بالصلاة الفاتحة سميت بذلك لأنها لا تنصح الا بمراد قسمتها من جهة المعنى لان قصدها الاول تحميد الله وتمجيد ثناء عليه وتفويض اليه والنص الثانى والى وطالب وتضرع واقترار قوله حمدنى وأثنى على ومجدي الحمد الثناء بجميع الاعمال والتعجيد الثناء بصفات الجلال والثناء مشغل على الامرين ولهذا جابوا بالرحمن الرحيم لاشتمال اللفظين على الصفات الذاتية والقدسية وحكى ذلك النورى عن العلماء قوله فوض الى عبدى وجهه مطابقة هذه القولة لما لك يوم الدين ان الله تعالى هو المنفرد بالملك ذلك اليوم ويجزأ لعباده وحسابهم والدين الحساب وقيل الجزاء ولا دعوى لاحد ذلك اليوم حقيقة ولا مجازا وأما فى الدنيا فبعض العباد لا يجازى ويذكر بعضهم دعوى باطله وكل هذا ينقطع فى ذلك اليوم قوله فاذا قال اياك نعبد والى القرطبي انما قال الله تعالى هذا لان فى ذلك تذلل العبد لله وطلبه الاستعانة منه وذلك يتضمن تعظيم الله وقدرته على ما طالب منه قوله فاذا قال اهدنا الصراط المستقيم الى آخر السورة انما كان هذا لاعتدائه سؤال يعود نفعه الى العبد وفيه دليل على أن اهدنا وما بعده الى آخر السورة ثلاث آيات لا يثبتان فى المسئلة خلاف مبنى على أن البسلة من لفاتحة أم لا وقد تقدم بسطه والحديث يدل على أنه ليست من الفاتحة لان الفاتحة سبع آيات بالاجماع فتلا فى أولها ثناء أولها الحمد وثلاث دعاء وألها اهدنا الصراط المستقيم والرابعة متوسطة وهى اياك نعبد واياك نستعين ولم تذكر البسلة فى الحديث ولو كانت منها لذكرت قال النورى وهو من أوضح ما احتجوا به قال وأجاب أصحابنا وغيرهم عن يقول ان البسلة آية من الفاتحة باجوبة أحدها ان التصنيف عائد الى جملة الصلاة لا الى الفاتحة هذا حقيقة اللفظ والثانى ان التصنيف عائد الى ما يختص بالفاتحة من الآيات الكاملة والثالث معناه فاذا انتهى العبد فى قراءته الى الحمد لله رب العالمين لم ينته تكون القسمة انتهى ولا يخفى ان هذه الاجوبة منها ما هو غير نافع ومنها ما هو متعسف والحديث أيضا يدل على وجوب قراءة فاتحة الكتاب فى الصلاة واليه ذهب الجمهور وسبق فى البحث عن ذلك فى الباب الذى به هذا ان شاء الله وأما الاستدلال بهذا الحديث على ترك الجهر فى الصلاة بالبسلة فليس بصحيح قال المعمرى لان جماعة ممن يرى الجهر بها يعقدونهم أقرا تأبل هى من السنن عندهم كائنه وذو الناميز وجماعة ممن يرى الاسرار بجماعة دونهم أقرا تألهذا قال النورى ان مسئلة الجهر ليست مرتبة

فى الاكليل وفى هذه الغزوة كانت قصة التيم وغزوة الفتح ثم تردد فى ذلك (حتى اذا كان نالبيد) أدنى الى مكة من ذى الحليفة قاله أبو عبيد البكرى فى مجمعه (أوبذات الجيش) موضع بين مكة والمدينة والشك من أحد الرواة عن عائشة وقيل منها واستبعد الذى فى غير هذا الحديث انه كان بذات الجيش كحديث عمار بن ياسر عند أبي داود

والنسائي بأسناده جيد قال عرض رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم بذات الجديش ومعه غائشة زوجته فاقطع عقدها الحديث ولم يترك ينسبه وبين البيهقي (انقطع عقدي) بكسر العين وسكون القاف أي قلادة لي كما فيها اثني عشر درهما والاضافة في قولها إلى باعتبار حيازتهم للعقد واستيلائها ١٠٠ لئلا يفتنه لانه ملك لها بدليل ما في الحديث الثاني انها استعارت من أسماء

قلادة وفي التفسير من رواية عمرو بن الحرث سقطت قلادة لي بالبيداء ونحن داخلون المدينة فاناخ النبي صلى الله عليه وآله وسلم ونزل وهذا مشعر بأن ذلك كان عند قربهم من المدينة (فأقام رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم على التماسه) أي لأجل طلب العقد وان المبعوث في طلبه اسيد بن حضير وغيره (وأقام الناس معه وليسوا على ماء) وائس معهم ماء كذا إلا كثرو فيه اعتناء الامام بحفظ حقوق المسلمين وان قلت ويحقق بخصيص الضائع الاقامة للحاق المنقطع ودفن الميت ونحو ذلك من مصالح الرعية وفيه اشارة الى ترك الاضاعة المال (فأقضى الناس الى أبي بكر الصديق) رضي الله عنه (فقالوا) له (ألا ترى الى ما صنعت غائشة) أقامت برسول الله صلى الله عليه وآله وسلم والناس وليسوا على ماء وليس معهم ماء) أسند الفعل اليها لانه كان بسببها وفيه شكوى المرأة الى أبيها وان كان لها زوج وكانهم انما شكوا الى أبي بكر ليكون النبي صلى الله عليه وآله وسلم كان غائما وكانوا لا يوقظونه (لجأه أبو بكر) رضي الله عنه (ورسول الله صلى الله عليه وآله وسلم)

على اثبات مسئلة البسلة وكذلك احتجاج من احتج باحد حديث عدم قراءتها على انها ليست بأية لما عرفت (وعن أبي هريرة عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم انه قال ان سورة من القرآن ثلاثون آية شفعت لرجل حتى غفر له وهي تبارك الذي بيده الملك رواه أحمد وأبو داود والترمذي) الحديث أخرجه أيضا النسائي وابن ماجه والحاكم وابن حبان وصححه وحسنه الترمذي وأعله البخاري في التاريخ الكبير بأن عباسا الجشعي لا يعرف سماعة من أبي هريرة ولكن ذكره ابن حبان في الثقات وله شاهد من حديث ثابت عن أنس رواه الطبراني في الكبير بأسناد صحيح والحديث استدلل به من قال ان البسلة ليست من القرآن وقد تقدم ذكر أهل هذه المقالة في الباب الاول وانما استدلو به لان سورة تبارك ثلاثون بالاجماع بدون التسمية ولهذا قال المصنف ولا يختلف العادون انها ثلاثون آية بدون التسمية انتهى وأجيب عن ذلك بأن المراد عدد ما هو خاصة السورة لان البسلة كالشيء المنسبك فيه وكذا الجواب عما روى عن أبي هريرة ان سورة الكوثر ثلاث آيات (وعن أنس قال ينار رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ذات يوم بين أظهرنا في المسجد اذا غنى اغفائة ثم رفع رأسه متبسما فقالنا له ما أضحكك يا رسول الله فقال نزلت على أنفاس سورة فقرأ باسم الله الرحمن الرحيم فاعطيتنا الكوثر فصل لربك وانحر ان شئت انك هو الا بتر ثم قال أندرون ما الكوثر قال وذكر الحديث رواه أحمد ومسلم والنسائي تمام الحديث قلنا الله ورسوله اعلم قال انه نمر وعنديه ربي عز وجل عليه خير كثير وهو حوض يرد عليه امقي يوم القيامة آيته عدد نجوم السماء فيختلج العبد منهم فاقول رب انه من أمقي فيقول ما تدرى ما أحدث بعدك هذا الحديث من جملة أدلة من أثبت البسلة وقد تقدم ذكرهم ومن ادلتهم على اثباتها ما ثبت في المصاحف منها بغير تمييز كما ميزوا أسماء السور وعدد الآي بالجملة وغيرها مما يخالف صورة المكتوب قرآنا وأجاب عن ذلك القائلون بأنها ليست من القرآن أنها ثبتت للفصل بين السور وتخلص القائلون باثباتها عن هذا الجواب بوجوه الاول ان هذا انفرد به ولا يجوز ان يكتبه لغيره الفصل الثاني لو كان لفصل لا يكتب ببرائة والانقال ولما كتبت في أول الفاتحة الثالث ان الفصل كان مكتوبا بجم السور كما حصل بين براءة والانقال ومن جملة حجج المفتين ما تقدم من الاحاديث المصرفة بأنها آية من الفاتحة واجاب من لم يثبتها بان القرآن لا يثبت الا بالتواتر ولا يوافق سماع ورود الادلة الدالة على أنها ليست بقرآن كحديث أبي هريرة المتقدم ذكره ما في هذا الباب وحديث اتيان جبريل الى النبي صلى الله عليه وسلم وقوله اقرأ باسم ربك الذي خلق رواه البخاري ومسلم وسائر الاحاديث المتقدمة

وآله (وسلم واضع رأسه على فخذي) بالذال المعجمة (قد نام وقال حبست رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم) حبست في (الناس وليسوا على ماء وليس معهم ماء) وفيه جواز دخول الرجل على ابنته وان كان زوجها عندها اذا علم رضاه بذلك ولم يكن حاله ميائنة (فقال غائشة) رضي الله عنها (فعاثني أبو بكر وقال ما شاء الله ان يقول) في رواية عمرو بن الحرث فقال حبست

الناض في فلاة أي بسببها وفاد الطبراني في كل مرة تمكون غناه والفكنة في قول عائشة فعائني أبو بكر ولم تقبل فعائني
 أبي بل انزلته منزلة الاجنبى لان قضية الابوة ومنزلة الوالدية تقتضى الحنو وما وقع من العتاب بالقول والتأديب بالفعل
 مغاير لذلك في الظاهر (وجعل يطعنني بيده في خاصرتي) بضم العين ١٠١ وقد تفتح أو الفخ بالقول كالطعن في التسب

والضم للرمح وقيل كلاهما بالضم
 وفيه تأديب الرجل ابنته ولو
 كانت مزروجة كبير مخرجة عن
 بيتيه ويطعن بذلك تأديب من له
 تأديبه ولو لم ياذن له الامام (فلا
 يمنعني من العبارة الامكان رسول
 الله صلى الله عليه وآله وسلم على
 نخذي) فيه استعجاب الصبر
 ناله ما يوجب الحركة أو يحصل به
 تشويش لثام وكذا المصل أو قارى
 أو مشتغل بعلم أو ذكر (فقام رسول
 الله صلى الله عليه وآله وسلم حين
 أصبح) دخل في الصباح وعند
 البخاري في فضل أبي بكر فقام حتى
 أصبح والمعنى فيهما مقارب لان
 كلامهما يدل على أن قيامه من
 نومه كان عند الصبح (على غير ما)
 متعلق بقام وأصبح فتنازعا فيه
 واستدل به على الرخصة في ترك
 التهجيد في السفر ان ثبت ان
 التهجيد كان واجبا عليه وعلى ان
 طلب الماء لا يجب الا بعد دخول
 الوقت لقوله في رواية عمرو بن
 الحارث بعد قوله وحضرت الصبح
 فالقس الماء فلم يوجد على أن
 الوضوء كان واجبا عليهم قبل نزول
 آية الوضوء ولهذا استعظموا
 نزولهم على غير ما وقع من أبي بكر
 في حق عائشة ما وقع قال ابن عبد
 البر معلوم عند جميع أهل المغازي

في الباب الاول وباجماع أهل العدد على ترك عدها آية من غير النافذة وتخلص المشتون
 عن قولهم لا يثبت القرآن الابالة واتر بوجهين الاول أن انباتها في المصحف في معنى التواتر
 وقد صرح عضد الدين أن الرسم دليل على الثاني ان التواتر انما يستقر فيما ثبت قرآنا على
 سبيل القطع فاما ما ثبت قرآنا على سبيل الحكم فلا والبسملة قرآن على سبيل الحكم ومن
 جملة ما أجيب به ان عدم تواترها منوع لان بعض القراء السبعة اثبتوا القراءات السبع
 متواترة فيلزم تواترها والاختلاف لا يستلزم عدم التواتر فكثيرا ما يقع لبعض الباحثين
 ولا يتبع لمن لم يبحث كل البحث ومحل البحث الاصول فمن رام الاستيفاء فليراجع مطولاً

(وعن ابن عباس قال كان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم لا يعرف فصل السورة حتى
 ينزل عليه بسم الله الرحمن الرحيم رواه أبو داود) الحديث أخرجه أيضا الحاكم وصححه على
 شرطهما وقد رواه أبو داود في المراسيل عن سعيد بن جبيرة وقال المرسل أصح وقال
 الذهبي في تلخيص المستدرک بعد أن ذكر الحديث عن ابن عباس اما هذا مثبت وقال
 الهيثمي رواه البزار باسنادين رجال أحدهما رجال الصحيح والحديث استدل به القائلون
 بان البسملة من القرآن وقد تقدم ذكرهم وهو ينبغي على تسليم ان مجرد تنزيل البسملة
 يستلزم قرأتها

• (باب وجوب قراءة الفاتحة)

(عن عبادة بن الصامت أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال لا صلاة لمن لم يقرأ
 بفاتحة الكتاب رواه الجماعة وفي لفظ لا تجزئ صلاة لمن لم يقرأ بفاتحة الكتاب رواه
 الدارقطني وقال اسناده صحيح) الحديث زاد فيه مسلم وأبو داود وابن حبان لفظ فصاعدا
 لكن قال ابن حبان تفرد به عنه عن الزهري وأعمال البخاري في جزء القراءة ورواية
 الدارقطني صحهما ابن القطان ولها شاهد من حديث أبي هريرة مرفوعا بهذا اللفظ
 أخرجه ابن خزيمة وابن حبان وغيرهما ولا جد بل لفظ لا تقبل صلاة لا يقرأ فيها بأم
 القرآن وفي الباب عن أنس عند مسلم والترمذي وعن أبي قتادة عند أبي داود والنسائي
 وعن عبد الله بن عمر عند ابن ماجه وعن أبي سعيد عند أحمد وأبي داود وابن ماجه وعن
 أبي الدرداء عند النسائي وابن ماجه وعن جابر عند ابن ماجه وعن علي عند البيهقي
 وعن عائشة وأبي هريرة وسياطين ان شاء الله تعالى وعن عبادة وسياطين في الباب الذي
 بعده هذا الحديث يدل على تعيين فاتحة الكتاب في الصلاة وأنه لا يجزئ غيرها واليه ذهب
 مالك والشافعي وجهور العلماء من العصاة والتابعين فمن بعدهم وهو مذهب العترة
 لأن النبي المذکور في الحديث يتوجه الى الذات ان أمكن انتدائها أو الا توجه الى ما هو

الله صلى الله عليه وآله وسلم لم يصل منذ افترضت الصلاة عليه الا بوضوء ولا يدفع ذلك الا جاهل أو معاند (فانزل الله آية التيمم) التي
 بالماء ووقع عند الحديث وفيه فنزلت يأيم الذين آمنوا اذا قمتم الى الصلاة فاغسلوا وجوهكم وأيديكم الآية
 إلى قوله لعلمكم تشكرون ولم يقبل آية الوضوء وان كان مفيداً في الآية لان الطارئ في ذلك الوقت حكم التيمم والوضوء كان

مفر وايدل عليه وليس معهم ما والحركمة في نزول آية الوضوء مع تقدم العمل به ليكون فرضه متلوا بالتزويل قال ابن الاعرابي
هذه مضافة ما وجدت لادانها من دواء لاننا لم نأى الآيتين عن عائشة وقال ابن بطال هي آية النساء وآية المائدة وقال
القرطبي هي آية النساء ووجهه بان آية ١٠٢ المائدة تسمى آية الوضوء وآية النساء لا ذكر فيها للوضوء فيجب تخصيصها

أقرب الى الذات وهو الصلة الى الكمال لان الصلة أقرب المجازين والكمال أبعدهما
والحل على أقرب المجازين واجب وتوجه النفي ههنا الى الذات يمكن كما قال الحافظ في
الفتح لان المراد بالصلة معناها الشرعي لا اللغوي لما تقر من أن ألفاظ الشارع محمولة
على عرفه لكونه بعث لتعريف الشرعيات لا لتعريف الموضوعات اللغوية وإذا كان
النفي الصلة الشرعية استقام في الذات لان المركب كما يقتضي بانتفاء جميع اجزائه يقتضي
بانتفاء بعضها فلا يحتاج الى اضممار الصلة ولا الاجزاء ولا الكمال كما روي عن جماعة لانه
انما يحتاج اليه عند الضرورة وهي عدم إمكان انتفاء الذات ولو سلم أن المراد هنا الصلاة
اللغوية فلا يمكن توجه النفي الى ذاتها لانها قد وجدت في الخارج كما قاله البعض لكان
لمتعين توجيه النفي الى الصلة أو الاجزاء الى الكمال أما أولا فلما ذكرنا من أن ذلك
أقرب المجازين وأما ثانيا فلرواية الدارقطني المذكورة في الحديث فانهم مصرحة بالاجزاء
فيتعين تقديره اذا تقر بهذا الحديث صالح للاحتجاج به على أن الفاتحة من شروط
الصلاة لامن واجباتها فقط لان عدمها قد استلزم عدم الصلاة وهذا شأن الشرط
وذهبت الحنفية وطائفة قليلة الى أنهم لا يجب بل الواجب آية من القرآن هكذا قال
الذوي واصواب ما قال الحافظ ان الحنفية يقولون بوجوب قراءة الفاتحة لكن ينو
على قاعدتهم انهم اجمع الوجوب يستلزم شرط في صحة الصلاة لان وجوبها انما ثبت بالسنة
والذي لا تتم الصلاة الا به فرض والقرض عندهم لا يثبت بما يزيد على القرآن وقد قال
تعالى فاقروا ما تيسر منه فافرض قراءة ما تيسر وتعين الفاتحة انما يثبت بالحديث فيكون
واجبا بانهم من يتركه وتجزئ الصلاة بدونه وهذا قول على رأى فاسد حاصله وكثير
من السنة المظهرة بالبرهان ولا حجة فيه فكم موطن من المواطن يقول فيسه الشارع
لا يجوز كذا لا يقبل كذا الا يصح كذا ويقول المتصكون بهذا الرأي يجوز ويقبل ويصح
ومثل هذا حذر الساف من أهل الرأي ومن جملة ما أشادوا به هذه القاعدة ان الآية
مصرحة بما تيسر وهو تفسير فلو تعينت الفاتحة لكان التعيين نهضا للتصميم والقطعي
لا ينفخ بالظن فيجب توجيه النفي الى الكمال وهذه الكلية ممنوعة والسند ما تقدم من
تحول أهل قبل الى الكعبة بخبر واحد ولم يشكر عليهم النبي صلى الله عليه وآله وسلم بل
مدحهم كما تقدم ذلك في باب الاسئلة مقابا لو كانت لكان محل التراجع خارجا عن الان
النسوخ انما هو استقرار التفسير وهو ظني وأيضا الآية نزلت في قيام الليل فليست مما نحن
فيه وأما قولهم ان الحل على توجه النفي الى الصلة اثبات للغة بالترجيح وان الصلة
عرف متجدد لاهل الشرع فلا يحمل خطاب الشارع عليه وان نصحيح الكلام يمكن

بآية التيمم وأورد الواحد في
أسباب النزول هذا الحديث عند
ذكر آية النساء ونفى على الجميع
ما ظهر للبخاري من أن المراد آية
المائدة بغير تردد لرواية عمرو
ابن الحارث اذ صرح فيها بقوله
فنزلت بالآية الذين آمنوا اذ قمتم
كما تقدم (فتبينوا) بلقط الماضي
أي تيمم الناس لاجل الآية أو
هو أمر على ما هو لنظ القرآن
ذكره بيانا أو بدلا عن آية التيمم
أي أنزل الله فتبينوا واسد
بالآية على وجوب التيمم في التيمم
لان معنى تيمموا قصدوا وهو
قول فتبينوا الامصار الا الاوزاعي
وعلى أنه يجب نقل التراب ولا يكفي
هبوب الريح به بخلاف الوضوء
كما لو أصاب مطر فنوى الوضوء به
فانه يجوز والظاهر الاجز المن
قصد التراب من الريح الهابة
بخلاف من لم يقصد وهو اختيار
الشيخ أبي حامد وعلى تعين الصلابة
الطيب للتيمم لكن اختلاف العلماء
في المراد بالصلابة وعلى أنه يجب
التيمم لكل فريضة (قال اسيد
ابن الحضير) بضم الهمزة في الاول
مصغرا سدو بضم الصاد المهملة
الاولى الانفادى الاشهى أحد
النقباء ليله لقبة الثانية المتوفى
بالمدينة سنة عشرين (ماهى)

أى التى - صلت للمسلمين برخصة التيمم (ياول بركتكم ياأبى بكر) بل هى مسبقة بغيرها من البركات بتقدير
والمراد بالآية بكر نفسه وأهله وأتباعه وفي رواية عمرو بن الحارث لقد بارك الله للناس فيكم وعن ابن ابي مليكة عن عائشة أن
النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال يا أعظم بركة فلادنك وهذا يشهد بأن هذه القصة كانت بعد قصة الافك فيقوى قول من

ذهب الى تعدد ضايع التقدير ومما يدل على نادر النسخة ايضا عن قصة الافك ما رواه الطبراني من طريق عباد بن عبد الله بن الزبير عن عائشة قالت لما كان من امر عقدي ما كان وقال اهل الافك ما قالوا خرجت مع رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم في غزوة اخرى فسقط ايضا عقدي حتى جلس الناس على القماسة ١٠٣ فقال ابو بكر بن عمار في كل سنة تكونون

عنا وبلا على الناس فانزل الله الرخصة في التيمم فقال ابو بكر انك المباركة وفي اسناده محمد بن محمد الرازي وفيه مقال قاله في الفتح وفيه دأبل على فضل عائشة وأبيها وتكرار البركة منهما وفي رواية هشام بن عروة فوالله ما نزل بك أمر تكرر هيبه الاجعل الله للمسلمين فيه خيرا (قالت) عائشة رضي الله عنها (فبعثنا) أي أثريا (البعير الذي كنت) واكبة (عليه) حالة السير مع اسيد بن حضير (فاصبنا) أي وجهنا (العقدتخذه) وفي الحديث دلالة على جواز السفر بالنساء واتخاذهن الحلي تجملا لازواجهن وجواز السفر بالعارية وهو محمول على رضا صاحبها ورواه الخمسة مديون الا الاول وفيه التهديد والاختبار والعنفنة وأخرجه البخاري أيضا في النكاح والتفسير والحار بن مسلم والشافعي في الطهارة (عن جابر بن عبد الله الانصاري) رضي الله عنه أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال أعطيت (بضم الهمزة) خمس أي خمس خصال وعند مسلم من حديث أبي هريرة فضلت على الانبياء بست وله اطلع أولاء على

بتقدير الكمال فيمكن لان الواجب التقدير بحسب الحاجة فيرده تصریح الشارع بلفظ الاجزاء وكونه من اثبات اللغة بالترجيح مع ع بل هو من الحاق الفرد بالجهول بالاعم الاغلب المعلوم ومن جملة ما استظهر رواية على توجه النفي الى الكمال ان الفاتحة لو كانت فرضا لوجب تعلمها واللازم باطل فالملزوم منله لما في حديث المسمى صلاته بلفظ فان كان معك قرآن والا فاجده الله وكبره وحله عند النسيان وأبي داود والترمذي وهذا ملزم فان أحاديث فرضيتها نسبت لزم وجوب تعلمها لان ما لا يتم الواجب الابه واجب كما تقرر في الاصول وما في حديث المسمى لا يدل على بطلان اللازم لان ذلك فرضه حين لا قرآن معه على أنه يمكن تقييده بعدم الاستطاعة لتعلم القرآن كما في حديث ابن أبي أوفى عند أبي داود والنسائي وأحمد وابن الجارود وابن حبان والحاكم والدارقطني ارجلا جاء الى النبي صلى الله عليه وآله وسلم فقال اني لا أستطيع ان أخذ من القرآن شيئا فلعني ما يجزيني في صلاتي فقال قل سبحان الله والحمد لله ولا اله الا الله والله أكبر ولا حول ولا قوة الا بالله ولا شك ان غير المستطيع لا يكلف لان الاستطاعة شرط في التكليف فالعذر ههنا الى البدل عند تعذر المبدل غير قادح في فرضيته أو شرطية ومن أدلتهم ما في حديث المسمى بلفظ ثم اقرأ ما تيسر معك من القرآن والجواب عنه انه قد ورد في حديث المسمى أيضا عند أحمد وابن داود وابن حبان بلفظ ثم اقرأ بأم القرآن فقوله ما تيسر يحمل مبين أو مطلق مقيد أو مبهم مفسر بذلك لان الفاتحة كانت هي المتيسرة لحفظ المسلمين اياها وقد قيل ان المراد بما تيسر فيما اراد على الفاتحة جمع ما يبر الادلة لان حديث الفاتحة زيادة وقعت غير معارضة وهذا حسن وقيل ان ذلك منسوخ بحديث تعيين الفاتحة وقد تعقب القول بالايجال والاطلاق والقسخ والظاهر الابهام والتفسير وهذا الكلام انما يحتاج اليه على القول بأن حديث المسمى بصرف ما ورد في غيره من الادلة المقتضية للفرضية وأما على القول بأنه يؤخذ بالزائد فالزائد في اشكال في تحتم المصير الى القول بالفرضية بل القول بالشرطية لما عرفت ومن أدلتهم أيضا حديث أبي سعيد بلفظ لاصلا لا ابتناحة الكتاب أو غيرها قال ابن سيد الناس لا يدرى بهذا اللفظ من أين جاء وقد صح عن أبي سعيد عند أبي داود انه قال أمرت ان نقرأ بفاتحة الكتاب وما تيسر واسناده صحيح ورواه ثقات ومن أدلتهم أيضا حديث أبي هريرة عند أبي داود بلفظ لاصلا لا ابتناحة الكتاب ويجاب بأنه من رواية جعفر بن ميمون وليس بثقة كما قال النسائي وقال أحمد ليس بقوى في الحديث وقال ابن عدي بكتب حديثه في الضعفاء وأيضا قد روى أبو داود هذا الحديث من طريقه عن أبي هريرة بلفظ أمرني رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم أن

بعض ما اختص به ثم اطلع على الباقي والاختصاصات كثيرة والتفصيل على عدد لا يدل على نفي ما عداه وقد استوفى القسط من انحصار جملة كافية مع مباحث وافية في كتابه المواهب اللدنية بالمنح المحمدية والله الحمد وفي رواية عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده ان ذلك كان في غزوة تبوك وهي آخر غزوات رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم (لم يعطهن أحد) من الانبياء (قبلي) ز

في حديث ابن عباس لا أقولهن نقرأ ونظاها الحديث ان كل واحد من الخمس لم يكن لاحد قبله وهو كذلك (نصرت بالرعب) بضم
 الراء الخوف يذف في قلوب أهداني (مسيرة شهر) جعل الغاية شهرا لانه لم يكن بين بلد وبين أحد من اعدائه أكثر منه وهذه
 الخصوصية حاصلته على الاطلاق حتى لو كان ١٠٤ وحده غير عسكر وهل هي حاصله لامتته من بعده فيه احتمال نقل ابن

الملقن في شرح العمدة عن مسند
 أحمد بلفظ والرعب يسعي بين يدي
 أمي شهرا (وجعلت لي الأرض)
 كلها (مسجدا) بكسر الجيم موضع
 مجود لا يختص السجود منها
 بموضع دون آخر أو هو مجاز عن
 المكان المبني للصلاة وهو من مجاز
 التشبيه إذا السجدة حقيقة هرفية
 في المكان المبني للصلاة فلما جازت
 الصلاة في الأرض كلها كانت
 كالسجدة في ذلك فاطلق عليها اسمه
 والاول أولى وأوضح وفي رواية
 عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده
 مرفوعا وكان من قبلي أنما يصلون
 في تكائبهم وهذا نص في موضع
 النزاع فثبتت الخصوصية وعموم
 ذكر الأرض في هذا الحديث
 مخصوص بمناهي الشارع عن
 الصلاة فيه ففي حديث أبي سعيد
 الخدري رضي الله عنه مرفوعا
 الأرض كلها مسجد الا المقبرة
 والحمام رواه أبو داود والترمذي
 وفيه ضعف واضطراب وعند
 الترمذي وابن ماجه عن ابن عمر
 نسي النبي صلى الله عليه وآله وسلم
 أن يصلي في سبعة مواطن في المزلة
 والمجزرة والمقبرة وقارة الطريق
 وفي الحمام وفي مواطن الأبل
 رفوق ظهر بيت الله عز وجل قال
 الترمذي اسناده ليس بالقوي
 وقد تكلم في زيد بن جبيرة من

انادي انه لا صلاة الا بقراءة فاتحة الكتاب فما زاد كما سيأتي وليست الرواية الاولى بأولى
 من هذه وأيضا أين تقع هذه الرواية على فرض صحتها يجنب الأحاديث المصرحة بقضية
 فاتحة الكتاب وعدم اجراء الصلاة بدونها ومن أدلتهم أيضا ما روى ابن ماجه عن ابن عباس
 انه لما مرض النبي صلى الله عليه وآله وسلم فذكر حديث صلاة أبي بكر بالناس ومجي
 رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم اليهم وفيه فكان أبو بكر يأتهم بالنبي صلى الله عليه وآله
 وسلم والناس يأتون بأبي بكر قال ابن عباس وأخذ رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم في
 القراءة من حيث كان بلغ أبو بكر ويحجب عنه بانه روى باسناد فيه قيس بن الربيع قال
 البزار لانه لم يروى هذا الكلام الا من هذا الوجه بهذا الاسناد وقيس قال ابن سيد
 الناس هو ممن اعتراه من ضعف الرواية وسوء الحفظ بولاية القضاء ما اعتري ابن أبي ليلى
 وشريكاً وقد رثقه قوم وضعفه آخرون على أنه لا مانع من قراءته صلى الله عليه وآله وسلم
 للقائحة بكاملها في غير هذه الركعة التي أدرك أبا بكر فيها لان النزاع انما هو في وجوب
 القائحة في جلة الصلاة لا في وجوبها في كل ركعة فسيأتي هذا خلاصة ما في هذه المسئلة
 من المعارضات وقد استدل به هذا الحديث على وجوب قراءة القائحة في كل ركعة بناء على
 أن الركعة تسمى صلاة وفيه نظر لان قراءتها في ركعة واحدة تقتضي حصول معنى
 القراءة في تلك الصلاة والاصل عدم وجوب الزيادة على المرة الواحدة واطلاق اسم
 الكل على البعض مجاز لا يصار اليه الا لموجب فلا يصح في الحديث الآن الواجب في
 الصلاة التي هي اسم لجميع الركعات قراءة القائحة مرة واحدة فان دل دليل خارجي على
 وجوبها في كل ركعة وجب المصير اليه وقد نسب القول بوجوب القائحة في كل ركعة
 النووي في شرح مسلم والحافظ في الفتح الى الجمهور ورواه ابن سيد الناس في شرح
 الترمذي عن علي وجابر وعن ابن عون والاوزاعي وأبي ثور قال واليه ذهب أحمد وداود
 وبه قال مالك الا في الناسي واليه ذهب الامام شرف الدين من أهل البيت قال المهدى
 في البصران الظاهر مع من ذهب الى ايجابها في كل ركعة واستدلوا أيضا على ذلك بما وقع
 عند الجماعة واللفظ البخاري من قوله صلى الله عليه وآله وسلم للمسي ثم افعل ذلك في صلاتك
 كلها بعد أن أمره بالقراءة وفي رواية لاحد وابن حبان والبيهقي في قصة المسي صلاته انه
 قال في آخره ثم افعل ذلك في كل ركعة وقد نسب صاحب ضوء النهار هذه الرواية الى
 البخاري من حديث أبي قتادة وهو وهم والذي في البخاري عن أبي قتادة أن النبي صلى الله
 عليه وآله وسلم كان يقرأ في كل ركعة بفاتحة الكتاب وهذا الدليل اذا ضمه الى ما اسلفنا لك
 من حمل قوله في حديث المسي ثم اقرأ ما تيسر معك من القرآن على القائحة لما تقدم

قبل حفظه (و) جعلت لي الأرض (طهورا) بفتح الطاء على المشهور واحتج به مالك وأبو حنيفة على
 جواز التيمم بجميع اجزاء الأرض لكن في حديث حذيفة عنده لم يجعل لي الأرض كلها مسجداً او جعلت تربتها لنا
 طهورا إذا لم تجد الماء وهو خاص فيجعل العام عليه فخص الطهورية بالتراب وبوجه الامام الشوكاني في السيل وهو

قول الشافعي وأحمد في الرواية الأخرى عنه ومنع بعضهم الاستدلال بلفظ التربة على خصوصية التيمم بالتراب وتعقب بأنه ورد في الحديث بلفظ التراب رواه ابن خزيمة وغيره وفي حديث علي بن أحمد والبيهقي بإسناد حسن وجعل التراب لي طهورا برفقوى القول بأنه خاص بالتراب أن الحديث سبق لأظهار التشريف والتخصيص ١٠٥ فلو كان جائزا لغير التراب لما اقتصر

عليه واستدل به على أن الطهور هو المظهر لله فيه لأن الطهور لو كان المراد به الطاهر لم تثبت الخصوصية والحديث انما سبق لاثباتها وقد روى ابن المنذر وابن الجارود بإسناد صحيح عن أنس مرفوعا جعلت لي كل أرض طيبة سجدا وطهورا ومعنى طيبة طاهرة فلو كان معنى طهورا طاهرا للزم تحصيل الحاصل واستدل به على أن التيمم يرفع الحدث كالماء لا شترأ كهما في هذا الوصف قال في الفتح وفيه نظر (وأما رجل) كائن (من أمي أدركته الصلاة) وفي رواية أبي امامة عند البيهقي فأما رجل من أمي أتت الصلاة ولم يجد ماء فوجد الأرض طهورا وسجدا وعند أحمد فعنده طهوره ومسجده وفي رواية عرو بن شعيب فأما أدركت الصلاة فصحت وصليت (فليصل) أي بعد أن يتيمم أو حيث أدركته الصلاة (وأحلت لي الغنائم) جمع غنمة وهي ما حصل من الكفار بقهر والكشميني كسالم المغنم (ولم يحل لاحد قبلي) لأن منهم من لم يؤذن له في الجهاد أصلا فلم يكن له غنائم ومنهم من أذن له فيه لم يكن له غنائم حراما

انتهى ذلك للاستدلال به على وجوب الفاتحة في كل ركعة وكان قرينة لحل قوله في حديث المسي ثم كذلك في كل صلاة فافعل على الجواز وهو الركعة وكذلك حل لأصل الصلاة بالافتحة الكتاب عليه ويؤيد وجوب الفاتحة في كل ركعة حديث أبي سعيد عند ابن ماجه بلفظ لا صلاة لمن لم يقرأ في كل ركعة بالحمد وسورة في فريضة أو غيرها قال الحافظ واستأذنه ضعيف وحديث أبي سعيد أيضا بلفظ أمرنا رسول الله صلى الله عليه وسلم أن نقرأ بفاتحة الكتاب في كل ركعة رواه اسمعيل بن سعيد الشافعي كشي قال ابن عسجد الهادي في التفتيح رواه اسمعيل هـ ذاهو صاحب الامام أحمد من حديث عبادة وأبي سعيد هذا اللفظ وظاهر هذه الأدلة وجوب قراءة الفاتحة في كل ركعة من غير فرق بين الامام والمأموم وبين اسرار الامام وجهه وسيأتي الكلام على ذلك ومن جملة المؤيدات لوجوب الفاتحة في كل ركعة ما أخرجه مالك في الموطأ والترمذي وصححه عن جابر أنه قال من صلى ركعة لم يقرأ فيها بآم القرآن فلم يصل الا وراء الامام وذهب الحسن البصري والهادي والمؤيد باقعه وداود واصق الى أن الواجب في الصلاة قراءة الفاتحة وقرأت معها مرة واحدة في أي ركعة أو مفردة وقال زيد بن علي والناصران الواجب القراءة في الاولين وكذا قال أبو حنيفة لكن من غير تخصيص للفاتحة كما سلف عنه وأما الاخبار فلا تتمع في القراءة فيهما عندهم بل ان شاء قرأوا وان شاء سجدوا أبو حنيفة وان شاء سكنت واحسب القائلون بوجوب الفاتحة مرة واحدة بالاحاديث المذكورة في الباب فان المعنى الحقيقي للصلاة هو بوجوبها لبعضها وقد عرفت الجواب عن ذلك واحتج من قال بوجوبها في الاولين فقط بما روى عن علي عليه السلام انه قرأ في الاولين وسجد في الآخرين وقد اختلف القائلون بتعين الفاتحة في كل ركعة هل تصح صلاة من نسيها فذهبت الشافعية وأحمد بن حنبل الى عدم العصة وروى ابن القاسم عن مالك انه ان نسيها في ركعة من صلى ركعتين فقد صلته وان نسيها في ركعة من صلى ثلاثية أو رباعية فروى عنه انه يعيدها ولا تجزئه وروى عنه انه يسجد سجدة في السهو وروى عنه انه يعيدها ثلاث الركعة ويسجد للسهو بعد السلام ومقتضى الشرطية التي بينهما ان على صلاحية الاحاديث للدلالة عليها ان الناسي بعد الصلاة كن صلى بغير وضوء فاسيا واختلاف هل تجب القراءة بزيادة على الفاتحة أو لا وسيا في تحقيقه (وهي عائشة قالت سمعت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يقول من صلى صلاة لم يقرأ فيها بآم القرآن فهي خداج رواه أحمد وابن ماجه وقد سبق مثله من حديث أبي هريرة) الحديث أخرجه ابن ماجه من طريق محمد بن اسحق عن يحيى بن عباد بن عبد الله بن الزبير عن أبيه عن عائشة

١٤ نيل في عليهم بل ينبغي أن تحررها قاله الخطابي وقيل المراد انه خص بالتصرف فيها كيف شاء والاول أصوب (واعطيت الشفاعة) العظمى في اراحة الناس من هول الموقف ولا خلاف في وقوعها قاله ابن دقيق العيد وكذا جزم به البوري وغيره وقيل هي التي اختص بها انه لا يرد فيها مال وقيل هي الخروج من قلبه من قال ذرية من ايمان لان شفاعة

غيره تقع في قلبه أكثر من ذلك قاله عباس قال في الفتح والذي يظهر لي أن هذه مرادة مع الأولى لأنه يتبعها بها وقال
البيهقي في البعث يحتمل أن الشفاعة التي يخص بها أنه يشفع لاهل الصغار والكبار ونقل عباس أن الشفاعة المختصة به
شفاعة لا ترد ووقع في حديث ابن عباس ١٠٦ وأعطيت الشفاعة فأخبرتم بالآتي فهي أن لا يشر لك بالله شيئا وفي حديث

عمر بن شبيب فهي لكم ولن
شهد أن لا اله الا الله فالظاهر أن
المراد بالشفاعة المختصة في هذا
الحديث انخارج من ليس له عمل
صالح الا التوحيد وهو مختص
أيضا بالشفاعة الأولى لكن
سواء التوحيدي بهذه كرهه لانها غاية
المناجاة من تلك لاقتضائها
الراحة المستمرة وقد ثبتت هذه
الشفاعة في رواية الحسن عن
أنس ولفظه ثم أرجع الى ربي في
الرابعة فاقول يا رب ائذن لي
فيمن قال لا اله الا الله فيقول
وعزني وجاهلي لا يخرج من منام
قال لا اله الا الله ولا يكره على ذلك
ما وقع عند مسلم قبل قوله وعزني
فيقول ليس ذلك لك وعزني الخ
لان المراد أنه لا يباشر الانخارج
كافي المرات الماضية بل كانت
شفاعته سببا في ذلك في الجملة
وقبل هي رفع الدرجات في الجنة
أدنى ادخال قوم الجنة بلا حساب
وقبلت الآيات والاحاديث
هذه الشفاعة بالأذن فلا يشفع
الامن أذن له الرحمن وقال صوابا
(وكان النبي) غيبي (يعتد الى
قومه) المبعوث اليهم (خاصة
وبعثت الى الناس عامة) قوي
وغـيرهم من العرب والعجم
والاسود والاحمر وفي رواية أبي

محمد بن اسحق فيه مقال مشهور ولكنه يشهد بحديث أبي هريرة المتقدم الذي
أشار اليه المصنف عند الجملة الا البخاري يلفظ من صلى صلاة لم يقرأ فيها بفتح الكتاب
فهو خداج وتقدم هنالك أيضا ضبط الخداج وتفسيره ويشهد له أيضا ما أخرجه البيهقي
عن علي عليه السلام من فوعا بلفظ كل صلاة لم يقرأ فيها بام القرآن فهي خداج والحديث
احتج به الجمهور القائلون بوجوب قراءة الفاتحة وأجاب القائلون بعدم الوجوب عنه
بان الخراج معناه النقص وهو لا يستلزم البطلان ورد بان الاصل ان الصلاة الناقصة
لا تسمى صلاة حقيقة وقد تقدم الكلام على بقية الأدلة في المسئلة (وعن أبي هريرة أن
النبي صلى الله عليه وسلم أمره أن يخرج فينادي لأهل الصلاة لا يقرأ الفاتحة الكتاب فما زاد
رواه أحمد وأبو داود) الحديث أخرجه أبو داود من طريق جعفر بن ميمون وقد تقدم
ان الفسافي قال ليس بثقة وأحمد قال ليس بقوي وابن عدي قال يكتب حديثه
في الضعفاء ولكنه يشهد بحديثه ما عند مسلم وأبي داود وابن حبان من حديث عبادة بن
الصامت بلفظ لأهل الصلاة ان لم يقرأ بفاتحة الكتاب فصاعدا وان كان قد أداها كلها البخاري في
جزء القراءة كما تقدم ويشهد له أيضا حديث أبي سعيد عند أبي داود بلفظ أمرنا ان
نقرأ بفاتحة الكتاب وما تيسر قال ابن سيد الناس واستناده صحيح ورجاله ثقات وقال
الحافظ استناده صحيح ويشهد له أيضا حديث أبي سعيد عند ابن ماجه بلفظ لأهل الصلاة ان لم
يقرأ في كل ركعة بالحمد وسورة وقد تقدم تضعيف الحافظ له وهذه الأحاديث لا تقصر عن
الدلالة على وجوب قرآن مع الفاتحة ولا خلاف في استحباب قراءة السورة مع الفاتحة
في صلاة الصبح والجمعة والاقواتين من كل الصلوات قال النووي ان ذلك سنة عند جميع
العلماء وحكي القاضي عياض عن بعض أصحاب مالك وجوب السورة قال النووي وهو
شاذ مردود وأما السورة في الركعة الثالثة والرابعة فذكره ذلك مالك واستحبه الشافعي
في قوله الجديد دون القديم وقد ذهب الى إيجاب قرآن مع الفاتحة عمر وابنه عبيد الله
وعثمان بن أبي العاص والهادي والقاسم والمؤيد بالله كذا في البصرة قد روى الهادي
بثلاث آيات قال القاسم والمؤيد بالله الآية طويلة والطاهر ما ذهبوا اليه من إيجاب شيء
من القرآن وأما التقدير بثلاث آيات فلا دليل عليه الا توهم أنه لا يسمى ما دون ذلك
قرآنا لعدم اعجازه كما قال المهدي في البحر وهو فاسد لدق القرآن على القليل والكثير
لأنه جنس وأيضا المراد ما يسمى قرآنا لا ما يسمى مجزأ ولا تلازم بينهما وكذلك التقدير
بالآية الطويلة نعم لو كان حديث أبي سعيد المصريح فيه بذكر السورة صحيحا لكان
مفسر المصنف في الأحاديث عن قوله فما زاد وقوله فصاعدا وقوله وما تيسر ولكن كان دالا

هريرة عند مسلم وأرسات الى الخلق كافة وهي اصرح الروايات وأشملها هي مؤيدة لمن ذهب الى ارساله صلى الله عليه
عليه وآله وسلم الى الملائكة كظاهر آية الفرقان ليكون للعالمين نذيرا قال في الفتح ولا يعترض بان نوحا عليه السلام كان مبعوثا
الى أهل الأرض بعد الطوفان لأنه لم يبق الا من كان مؤمنا معه وقد كان من أهلهم لان هذا المصنف لم يكن في أصل بعثته

والما اتفق بالحادث الذي وقع وهو المختار الخلق في الموجودين بهذه الالهة الناس واما نبينا صلى الله عليه وآله وسلم
فعموم رسالته من اصل البعثة فثبت اختصاصه بذلك واما قول اهل الموقف لنوح كما صح في حديث الشفاعة أنت أول رسول
الى اهل الارض فليس المراد به عموم بعثته بل اثبات أولية ارساله وعلى تقدير ١٠٧ أن يكون مرادا فهو مخصوص

بتخصيصه سبحانه وتعالى في عدة
آيات ان ارسال نوح كان الى
قومه ولم يذكر انه أرسل الى
غيرهم واستدل بعضهم لعموم
بعثته بكونه دعا على جميع من
في الارض فاهلكوا بالغرق الا
أهل السفينة ولولم يكن مبعوثا
اليهم لما أهلكوا فله تعالى وما
كلامه مبين حتى يبعث رسولا
وقد ثبت انه أول الرسل وأجيب
بجواز أن يكون غيره أرسل اليهم
في شأمة نوح وانهم لم يؤمنوا
فدعا على من لم يؤمن من قومه
وغيرهم فأجيب وهذا جواب
حسن لم يكن لم ينقل انه نبي في
زمن نوح غيره ويحتمل أن يكون
معى التخصيص لنبينا صلى
الله عليه وآله وسلم في ذلك بقا
شريعته الى يوم القيامة ونوح
وغيره بصدد ان يبعث نبي في
زمانه أو بعده فينسخ بعض
شريعته ويحتمل أن يكون دعاؤه
قومه الى التوحيد بلغ بقبية
الناس فتمادوا على الشرك
فاستحقوا العقاب والى هذا ما
بن عطية في تفسير سورة هود
قال وغيره يمكن ان نبوته لم تبلغ
القريب والبعيد اطول مدته
ووجهه ابن دقيق العيد بان
توحيد الله تعالى يجوز أن يكون

على وجوب الفاتحة وسورة في كل ركعة ولكنه ضعيف كما عرفت وقد عرفت هذه
الاحاديث بما في البخاري ومسلم وغيرهما عن أبي هريرة انه قال في كل صلاة يقرأ فيها
رسول الله صلى الله عليه وسلم أممناكم وما اخفى عنا اخفي عنكم وان لم تزد على أم القرآن
اجزأت وان زدت فهو خير ولكن الظاهر من السياق أن قوله وان لم تزد الخ ليس مرفوعا
ولا بماله حكم الرفع فلا حاجة فيه وقد أخرج أبو عوانة هذا الحديث كرواية الشيخين
الا أنه زاد في آخره وسمعه يقول لا صلاة الا بفاتحة الكتاب قال الحافظ في الفتح وظاهر
سياقه ان ضمير سمعته للنبي صلى الله عليه وسلم فيكون مرفوعا بخلاف رواية الجماعة
ثم قال نعم قوله ما معنا وما اخفى عنا يشعر بان جميع ما ذكره متعلق عن النبي صلى الله
عليه وآله وسلم فيكون للجميع حكم الرفع اه وهذا الاشعار في غابة الخفاء باعتبار
جميع الحديث فان صح جمع بينه وبين الاحاديث المصرحة بزيادة ما تيسر من القرآن
بجملها على الاستحباب وقد قيل ان المراد بقوله فصاعدا دفع توهم حصر الحكم
على الفاتحة كدأل الحافظ وهو معنى ما قال البخاري في جزء القراءة ان قوله فصاعدا
ظير قوله تقطع اليه في ربع دينار فصاعدا قال الحافظ في الفتح وادعى ابن حبان
والقرطبي وغيرهما الاجماع على عدم وجوب قدر زائد على الفاتحة وفيه ظر لثبوت
عن بعض الصحابة وغيرهم اه

باب ما جاء في قراءة المأموم وانصاه اذا سمع امامه

عن أبي هريرة أن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قال اتما جعل الامام ليؤتم به فاذا
كبر فكبروا واذا قرأ فاستمعوا له وانصتوا له لا تلهوا له الا التزمذي وقال سلم هو صحيح زيادة قوله
واذا قرأ فاستمعوا له قال أبو داود وليست بمعقولة والوهم عندنا من أبي خالد قال المنذرى
وفيما قاله نظر فان أبا خالد هذا هو سليمان بن حبان الاحمر وهو من الثقات الذين احتج
البخاري ومسلم بحديثهم في صحيحهم ورواه هذا فلم ينفرد به هذه الزيادة بل قد تابعه عليها
أبو سعيد محمد بن سعد الانصاري الاشعري المديني نزيل بغداد وقد سمع من ابن جهم وهو
ثقة وثقه يحيى بن معين ومحمد بن عبد الله الخزاز وأبو عبد الرحمن النسائي وقد أخرج هذه
زيادة النسائي في سننه من حديث أبي خالد الاحمر ومن حديث محمد بن سعد وقد أخرج
مسلم في الصحيح هذه الزيادة في حديث أبي موسى الاشعري من حديث جوير بن عبد الحميد
عن سليمان التيمي عن قتادة وقال الدارقطني هذه اللفظة لم يتابع سليمان التيمي فيها عن
قتادة وخالفه الحافظ فلم يذكرها قال واجماعهم على مخالفتها بدل على وهمه قال المنذرى
ولم يؤثر عنه مسلم تفرد سليمان بذلك لثقة وحفظه وصح هذه الزيادة يعني مسلما قال

عاما في حق بعض الانبياء وان كان التزم فروع شريعته ليس عاملا منهم من قاتل غير قومه على الشرك ولولم يكن
التوحيد لازما اليهم لم يقاتلهم ويحتمل انه لم يكن في الارض عند ارسال نوح الا قوم نوح فبعثته خاصة لكونهم الى قومه فقط
وهي عامة في الامة لعدم وجود غيرهم لكن لو اتفق وجود غيرهم لم يكن مبعوثا اليهم ثم قال في الفتح أول حديث أبي هريرة

فصلت على الانبياء يست قد كرا التمس المذ كورة في حديث جابر الا الشاعرة وزاد خصلتين وهما واعطيت جوامع الكلام وختمت النبيون فحصل منه ومن حديث جابر سبع خصال ولمسلم ايضا من حديث حذيفة فضلنا على الناس بثلاث جعلت صفونا كمصفوف الملائكة وذ كرخلة ١٠٨ الارض وذ كرخلة اخرى وهذه المهمة بينهما ابن خزيمة والنسائي وهي

واعطيت هذه الآيات من آخر سورة البقرة من كنز تحت العرش يشير الى ما حطه الله عن أمته من الاصر وتحمّل ما لا طاقة لهم به ورفع الخطا والقياس فصارت الاتصال تسعا ولا حدى من حديث على اعطيت مفتاح الارض وسيت أحد وجعلت أمي خيرة الامم وذ كرخلة التراب فصارت الاتصال ثلث عشرة خصلة وعند البرار بوجه آخر عن أبي هريرة غفر لي ما تقدم من ذنبي وما تأخر واعطيت الكوثر وان صاحبكم لصاحب لواء الحمد يوم القيامة تحته آدم ومن دونه وله من حديث ابن عباس كان شيطاني كافرا فاعانني الله عليه فاسلم فينتظم بهذا سبع عشرة خصلة ويمكن ان يوجد أكثر من ذلك لمن اتبع التبع وقد تقدم طريق الجمع بين هذه الروايات وانه لا تعارض فيها وقد ذكر أبو سعيد النبى ابورى في كتاب شرف المصطفى ان عدد الذي اختص به نبينا صلى الله عليه وسلم عن الانبياء ستون خصلة اتممت وفي الحديث مشروعة تعدد أم الله والقاء العلم قبل السؤل وان الاصل في الارض المأهولة وان صلاة الصلاة لا تختص بالمسجد

أبو اسحق صاحب مسلم قال أبو بكر ابن أخت أبي النصر في هذا الحديث لمسلم أى طعن فيه فقال مسلم لم يزيد احفظ من سليمان فقال أبو بكر لحديث أبي هريرة هو صحيح يعنى فاذا قرأ فاستوا فقال هو عندي صحيح فقال لم تضعه ههنا فقال ليس كل شئ عندى صحيح وضعته ههنا انما وضعت ههنا ما أجعل عليه فقد صحح مسلم هذه الزيادة من حديث أبي موسى الاشعري ومن حديث أبي هريرة قوله انما جعل الامام ليؤتم به معناه ان الاتمام يقتضى متابعة المأموم لا مامومة ولا يجوز له المقارنة والسابقة والخاتمة الاما دل الدليل الشرعى عليه كماله القائم خلف القاعد ونحوها وقد ورد النهى عن الاختلاف بخصوصه بقوله لا تحتلفوا قوله فكبروا جزم ابن بطال وابن دقيق العيدان النفا للتعقيب ومقتضاه الامر بان أفعال المأموم تقع عقب فعل الامام فلو سبقه بتكبيرة الاحرام لم تنفعه صلواته وتعقب القول بالتعقيب بان فاهى العاطفة واما التالى هنا فهي للربط فقط لان ما وقعت جوابا للشرط فعلى هذا لا يقتضى تأخر أفعال المأموم عن الامام الا على القول بتقدم الشرط على الجزاء وقد قال قوم ان الجزاء يكون مع الشرط فينبغى على هذا المقارنة قوله واذا قرأ فاستوا احتج بذلك القائلون ان المؤتم لا يقرأ خلف الامام في الصلاة بالمهرية وهم زيد بن على والهادى والقاسم وأحمد بن عيسى وعبيد الله بن الحسن العنبري واسحق بن راهويه وأحمد ومالك والحنفية لكن الحنفية قالوا لا يقرأ خلف الامام لافى سرية ولا جهرية واستدلوا على ذلك بحديث عبيد الله بن شداد الا فى وهو ضعيف لا يصلح للاحتجاج به كما ستعرف ذلك واستدل القائلون ان المؤتم لا يقرأ خلف الامام فى الجهرية بقوله تعالى فاستمعوا له وانصتوا وحديث أبي هريرة الا فى وذهب الشافعى وأصحابه الى وجوب قراءة الفاتحة على المؤتم من غير فرق بين الجهرية والسرية سواء سمع المؤتم قراءة الامام أم لا واليه ذهب الناصر من أهل البيت واستدلوا على ذلك بحديث عباد بن الصامت الا فى وأجابوا عن أدلة أهل القول الاول بانها عومات وحديث عبادة خاص وبناء العام على الخاص واجب كما تقررى فى الاصول وهذا لا يحصى عنه ويؤيده الاحاديث المتقدمة القاضية بوجوب فاتحة الكتاب فى كل ركعة من غير فرق بين الامام والمأموم لان الجماعة عن عهدتها انما تحصل بئنا قل صحيح لا جعل هذه العمومات التى اقترنت بما يجب تقديمه عليها وقد أجاب المهدي فى البحر عن حديث عبادة بانه معارض بحديث مالى ان انا زرع القرآن وهى من معارضة العام بالخاص وهو لا يعارضه اما على قول من قال من أهل الاصول انه يفي العام على الخاص مطلقا وهو الحق فظاهر وأما على قول من قال ان العام المتأخر عن الخاص فاصح له

المبني لذلك وأما حديث لا صلاة لجار المسجد الا فى المسجد فضعيف أخرجه الدارقطنى من حديث جابر ونما واستدل به صاحب المبسوط من الحنفية على اظهار كرامة الاذى وقال لان الاذى خلق من ما ويراب وقد ثبت ان كلامهم ما ظهر فى ذلك ياب كرامته والله أعلم ورواه هذا الحديث ستة ما بين بصري وواسطى وبغدادى وكوفي

وقبه الحديث والتحويل من سند الى اخره البخاري ايضا في الصلاة يعضه وكذا مسلم والنسائي في الطهارة والصلاة
(من أبي جهيم) بالتصغير عبد الله (بن الحرث) بن الصمة بكسر الصاد وتشديد الميم ابن عمرو بن عبدك الخزرجي الانصاري
(رضي الله عنه قال اقبل النبي صلى الله عليه وآله وسلم من نحو بئر جمل) ١٠٩ بالميم والميم المقفوحين موضع بقرب

المدينة أي من جهة الموضع
الذي يعرف بذلك وفي النسائي
بئر الجمل وهو من العقيق
(فلقبه رجل) هو أبو جهيم
الراوي كما صرح به الشافعي في
روايته (فسلم عليه فلم يرد عليه
النبي صلى الله عليه وآله وسلم)
بالحرركات الثلاث في دال يرد
الكسر لانه الاصل والفخ لانه
أخف والضم لا يتبع الراء (حتى
أقبل على الجدار) الذي هناك
وكان مباحاً وعملاً كالانسان
يعرف رضاه زاد الشافعي فخته
بعضاً ثم ضرب يده على الحائط
وللدارقطني عن الاعرج حتى
وضع يده على الجدار (فسمع بوجهه
ويديه) وفي رواية للدارقطني من
طريق أبي صالح عن الليث فسمع
بوجهه وذراعيه وكذا الشافعي
من رواية أبي الحويرث وله شاهد
من حديث ابن عمر أخرجه
أبو داود وكان خطأ الحفاظ
رأى به في رفعه وصوبوا وقفه
وقد أخرجه مالك موقوفاً بعنه
وهو الصحيح والثابت في رواية أبي
جهيم أيضاً بلقط يديه لأذراعيه
فأما زيادة شاذة مع ما في أبي
الحويرث وأبي صالح من
الضعف قاله الحفاظ في الفتح (ثم
رد عليه) أي على الرجل (السلام)

وانما يخص المقارن والمتاخر بمدة لا تتعدى العمل فكذا في الصلاة ان عبادة روى العام
والخاص في حديثه الا في فهو من التخصيص بالمقارن فلا تعارض في المقام على جميع
الاقوال ومن جملة ما استدلل به القائلون بوجوب السكوت خلف الامام في الجهرية
ما تقدم من قول جابر من صلى ركعة لم يقرأ فيها بأم القرآن فلم يصل الا وراء الامام وهو
مع كونه غير مرفوع مفهوم لا يمارض بمنسله منطوق حديث عبادة وقد اختلفت
الشافعية في قراءة الفاتحة هل تكون عند سكان الامام أو عند قراءته وظاهر
الاحاديث الاتية انها تقرأ عند قراءة الامام وفيها حال سكوت الامام ان أمكن
احوط لانه يجوز عند أهل القول الاول فيكون قاعلاً ذلك آخذاً بالاجماع وأما اعتياد
قراءتها حال قراءة الامام للفاتحة فقط أو حال قراءته للسورة فقط فليس عليه دليل بل
الكل جائز وسنة نعم حال قراءة الامام للفاتحة مناسب من جهة عدم الاحتياج الى
تأخير الاستعاذة عن محلها الذي هو بعد التوجه أو تكريرها عند ارادة قراءة الفاتحة
ان فعلها في محلها أو لا وأخر الفاتحة الى حال قراءة الامام للسورة ومن جهة الاكتفاء
بالتأخير مرة واحدة عند فراغه وقراءه الامام من قراءة الفاتحة ان وقع الاتفاق في
القيام بخلاف من أخر قراءة الفاتحة الى حال قراءة الامام للسورة وقد بلغ بعض
الشافعية فصرح بأنه اذا اتفقت قراءة الامام والمأموم في آية خاصة من آي الفاتحة
بطلت صلواته روى ذلك صاحب البيان من الشافعية عن بعض أهل الوجوه منهم
وهو من القائلين يمكن يغني عن رده (وعن أبي هريرة ان رسول الله صلى الله عليه وسلم

انصرف من صلاة جهر فيها بالقراءة فقال هل قرأتمى أحسنكم آتفا فقال رجل نعم
يا رسول الله قال فاني أقول مالي أمارع القرآن قال فانت من الناس من القراء مع رسول
الله صلى الله عليه وآله وسلم فيما يجهر فيه رسول الله صلى الله عليه وسلم من الصلوات
بالقراءة حين معمول ذلك من رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم رواه أبو داود والنسائي
والترمذي وقال حديث حسن) الحديث أخرجه أيضاً مالك في الموطأ والشافعي وأحمد
وابن ماجه وابن حبان وقوله فانت من الناس من القراء مددرج في الخبر كما بينه الخطيب
وافترق عليه البخاري في التاريخ وأبو داود ويعقوب بن سفيان والذهلي والخطابي وغيرهم
قال النووي وهذا مما لا خلاف فيه بينهم قوله مالي أمارع بضم الهمزة لانه تكلم وفتح
الزاي مضارع ومفعوله الاول مضمر فيه والقرآن مفعوله الثاني قاله شارح المصابيح
واقصر عليه ابن رسلان في شرح السقن والمنازعة المجاذبة قال صاحب النهاية أمارع
أي اجازب كأنهم جهروا بالقراءة خلفه فشغلوه فالتبست عليه القراءة وأصل النزاع

زاد في رواية الطبراني في الاوسط وقال انه لم يمنعني ان أرد عليك الا أني كنت على غير طهر أي انه كره أن يذكر الله على غير طهارة
قال ابن الجوزي لان السلام من أسماء الله تعالى لكنه منسوخ بآية الوضوء أو بحديث عائشة كان يذكر الله على كل احبائه قال
النووي والحديث محمول على انه صلى الله عليه وآله وسلم كان عادماً لما حال التيمع لاستناع التيمع مع القعدة سواء كان لفرض

أو تفعل قال في القم وهو مقتضى صبيح البخاري لكن نعقب استدلاله به على جواز التيمم في الحضرة بأنه وقد هلى سبب وهو
 أراد قذ كراهه لان لفظ السلام من أعمامه تعالى فلم يرد به استحباب الصلاة وأجيب بأنه لما تيمم في الحضرة رد السلام مع جوازه
 بدون الطهارة فن خشى فوات الصلاة ١١٠ في الحضرة جازله التيمم بطريق الأولى واستدل به على جواز التيمم على الجهر لان

حيطان المدينة مبنية بجحارة
 سودا أجيب بان الغالب وجود
 الغبار على الجسد ولا سيما وقد
 ثبت أنه صلى الله عليه وآله وسلم
 حث الجسد بالهصا ثم تيمم كما
 رواه لشافعي فيحصل المطلق على
 المقيد وقيل يحقل أنه لم يرد بذلك
 التيمم رفع الحدث ولا استحبابه
 محظور وإنما أراد التشبه
 بالمطهرين كما يشرع الامساك
 في رمضان إن سباح له القطر أو
 أراد تخفيف الحدث بالتيمم كما
 يشرع تخفيف حدث الجنب
 بالوضوء ورواه هذا الحديث
 السبعة ما بين مدينين ومصريين
 وفيه الحديث والعنونة
 وأخرجه مسلم وأبو داود والنسائي
 في الطهارة (عن عمار بن ياسر)
 العنسي بالنون من السابقين
 الأولين وهو أبوهم شهد المشاهد
 كلها وقال صلى الله عليه وآله وسلم
 إن عمارا ملئ إيماناً أخرجه الترمذي
 واستاذن عليه فقال له مرحبا
 بالطبيب الطبيب وقال من عادي
 عمار أعاده الله ومن أبغض عمارا
 أبغضه الله في البخاري أربعة
 أحاديث منها هنا (أنه قال لعمر
 ابن الخطاب) رضي الله عنه يا أمير
 المؤمنين (أما تذكرنا كفا في سفر)
 ولمسلم في سريته وزاد فاجنبنا أنا

الجذب ومنه نزاع الميت بروحه والحديث استدلال به القائلون بأنه لا يقرأ الموت خلف
 الامام في الجهرية وهو خارج عن محل النزاع لان الكلام في قراءة الموت خلف الامام
 سر والمأذنة إنما تكون مع جهر الموت لأمع امرأه وأيضاً الوسم دخول ذلك في المأذنة
 لكان هذا الاستفهام الذي للائحة كراماً جامع القرآن أو طلاقاً في جميعه وحديث
 عبادة خاصة ومقيد أو قد تقدم البحث عن ذلك (وعن عبادة قال صلى رسول الله صلى
 الله عليه وآله وسلم الصحيح فنقلت عليه القراءة فلما انصرف قال اني أراكم تقرأون وراء
 امامكم قال قلنا يا رسول الله اى والله قال لا تفعلوا الا بأمر القرآن فانه لا صلاة لمن لم يقرأ
 به يرواه أبو داود والترمذي وفي نسخة فلا تقرأوا بشئ من القرآن اذا جهرت به الا بأمر
 القرآن رواه أبو داود والنسائي والدارقطني وقال كلهم ثقات وعن عبادة ان النبي صلى
 الله عليه وآله وسلم قال لا يقرأ أحد منكم شيئا من القرآن اذا جهرت بالقراءة الا بأمر
 القرآن رواه الدارقطني وقال رجاله كلهم ثقات) الحديث أخرجه أيضاً أحمد والبخاري
 في جهر القراءة ومحممه وابن حبان والحاكم والبيهقي من طريق ابن اسحق قال حدثني
 مكحول عن محمود بن ربيعة عن عبادة وتابعه زيد بن واقد وغيره عن مكحول ومن
 شواهد ما رواه أحمد من طريق خالد الخذاء عن أبي قلابه عن محمد بن أبي عائشة عن
 رجل من أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم لعلمكم
 تقرأون والامام يقرأ قالوا لا نقول قال لا الا بان يقرأ أحدكم بناتحة الكتاب قال الحافظ
 اسناده حسن ورواه ابن حبان من طريق أيوب عن أبي قلابه عن أنس وزعم ان
 الطريقين محفوظان وخالفه البيهقي فقال ان طريق أبي قلابه عن أنس ليست
 بمحفوظة ومحمد بن اسحق قد صرح بالحديث فذهبت مظنة تدليس وتابعه من تقدم
 قوله فنقلت عليه القراءة اى شق عليه التلقظ والجهر بالقراءة ويحقل أن يراد به انها
 التبت عليه القراءة دليل ما عند أبي د ومن حديث عبادة في رواية له بلفظ فالتبت
 عليه القراءة قوله لا تفعلوا هذا انتهى محمول على الصلاة الجهرية كافي الرواية الاخرى
 التي ذكرها المصنف بانظ اذا جهرت به وبلنظ اذا جهرت بالقراءة وفي رواية لمالك
 والنسائي وأبي داود والترمذي وحسنهما عن أبي هريرة بلفظ فأنتهى الناس عن القراءة
 مع رسول الله صلى الله عليه وسلم فيما جهر فيه حين سمعوا ذلك من رسول الله صلى الله
 عليه وآله وسلم كما تقدم في الحديث الذي قبل هذا وفي لفظ للدارقطني اذا أسررت
 بقراة فاقروا واذا جهرت بقراة فقل لا يقرأ معي أحد قوله فانه لا صلاة قد تقدم الكلام
 على ما يقدر في هذا النفي والحديث استدلال به من قال بوجوب قراءة الفاتحة خلف

وأنت) تفسير لضمير الجمع في كذا (فأما أنت فلم تصل) أى لانه كان يتوقع الوصول الى الماء قبل خروج الوقت ادمام
 أو لا اعتقاد ان التيمم عن الحدث الاصغر لا اكبر وعما وقاسه عليه (وأما انما تمكنت) أى عمرغت في التراب كانه لما رأى أن
 التيمم اذا وقع بدل الوضوء رفع على هيئة الوضوء أى ان التيمم عن الغسل يقع على هيئة الغسل ويستفاد من هذا الحديث

وقوع اجتماع الصلاة في زمن النبي صلى الله عليه وآله وسلم وان المجتهد لا يلزم عليه اذا بذل وسعه وان لم يصب الحق وانما اذا اهل
بالاجتهاد لا يجب عليه الاعادة وفي ترك امر عمر أيضا بقضائها مقسك لمن قال ان فاقدا الطهورين لا يصلي ولا قضاء عليه
(فصلت فذكرت ذلك للنبي صلى الله عليه وآله وسلم فقال النبي صلى الله عليه وآله ١١١) وآله (وسلم انما كلن يكفك هكذا)

والسموي والمسقلي هـ ذاق فيه

دليل على أن الواجب في التيمم

هي الصفة المشروعة في هذا

الحديث لو ثبتت بالامر دلت على

السمع ولزم قبولها لكن انما

وردت بالفعل فعمل على الاكل

وهـ هذا هو الاظهر من حيث

الدليل (فضرب النبي صلى الله

عليه وآله وسلم بكفيه الارض

وتفخيمها) تفخيمها التراب

وهو محمول على انه كان كسيرا

والسياق يدل على أن التعليم وقع

بالفعل وسلم والاسماء على وغيره

عن شعبة ان التعليم وقع بالقول

واظهروا انما كان يكفي ان

تضرب يدك الارض زاد يحيى

ثم تفخيم ثم مسح به ما وجهك

وكفيه واستدل بالنسخ على

استحباب تخفيف التراب وعلى

سقوط استحباب التكرار في

التيمم لان التكرار يستلزم عدم

التفخيم وعلى أن من غسل

رأسه بدل المسح في الوضوء اجزاه

أخذ من كون عمار غرق في

التراب للتيمم واجزاه ذلك ومن

هـ ما يؤخذ جواز الزيادة على

الضربتين في التيمم وسقوط

استحباب الترتيب في التيمم عن

المنجية (ثم مسح بهما وجهه

وكفيه) الى الرسفين وهذا

الامام وهو الحق وقد تقدم بيان ذلك وظاهر الحديث الاذن بقراءة الفاتحة جهرا لانه
استثنى من النبي عن الجهر خلفه ولكنه أخرجه ابن حبان من حديث أنس قال قال
رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم أنقرؤن في صلاتكم خلف الامام والامام يقرأ
فلا تقرأوا ولا يقرأ أحدكم بفاتحة الكتاب في نفسه وأخرجه أيضا الطبراني في الاوسط
والبيهقي وأخرجه عبد الرزاق عن أبي نلابه مرسلا وظاهر التقييد بقوله من القرآن
يدل على انه لا بأس بالاستسقاء حال قراءة الامام بما ليس بقرآن والتعود والدعاء وقد
ذهب ابن حزم الى ان المؤتم لا يأتي بالتوجه وراء الامام قال لان فيه شيئا من القرآن
وقد نهى صلى الله عليه وسلم ان يقرأ خلف الامام الأم القرآن وهو فاسد لانه ان أراد
بقوله لان فيه شيئا من القرآن كل توجه فقد عرفت مما سلف ان أكثرها مما لا قرآن فيه
وان أراد بخصوص توجهه على رضى الله عنه الذي فيه وجهت وجهي الى آخره فليس
محل النزاع هذا التوجه الخاص ولكنه ينبغي لمن صلى خلف امام يتوجه قبل التكبيرة
كالهادوية أو دخل في الصلاة حال قراءة الامام ان يأتي بأخصر التوجهات ليتفرغ
لسماع قراءة الامام ويمكن أن يقال لا يتوجه به بشئ من التوجهات من صلى خلف
امام لا يتوجه به بالتكبير لان عومات القرآن والسنة قد دلت على وجوب
الانصات والاستماع والمتوجه حال قراءة الامام للقرآن غير منصت ولا مسمع وان لم يكن
تأله للقرآن الاخذ من يجوز تخصيص مثل هذا العموم مثل ذلك المفهوم أعني مفهوم
قوله من القرآن هـ هذا هو التحقيق في المقام (فائدة) قد عرفت مما سلف وجوب
الفاتحة على كل امام ومأموم في كل ركعة وعرفنا ان تلك الأدلة صالحة للاحتجاج
بها على ان قراءة الفاتحة من شروط صحة الصلاة فنزعم انها تصح صلاة من الصلوات
أو ركعة من الركعات بدون فاتحة الكتاب فهو محتاج الى اقامة برهان يخص تلك
الأدلة ومن ههنا يتبين لك ضعف ما ذهب اليه الجمهور ان أدرك الامام را كما دخل
معهم واعتد بتلك الركعة وان لم يدرك شيئا من القراءة واستدلوا على ذلك بحديث أبي
هريرة عن أدرك الركعة من الركعة الأخيرة في صلاة يوم الجمعة فليضع اليها ركعة
أخرى رواه الدارقطني من طريق ياسين بن معاذ وهو متروك وأخرجه الدارقطني باللفظ
اذا أدرك أحدكم الركعتين يوم الجمعة فقد أدرك وإذا أدرك ركعة فليركع اليها أخرى
ولكنه رواه من طريق سليمان بن داود الحراني ومن طريق صالح بن أبي الأخضر
وسليمان متروك وصالح ضعيف على ان التقييد بالجمعة في كلا الروايتين مشعر بان غير
الجمعة بخلافها وكذا التقييد بالركعة في الرواية الاخرى يدل على خلاف المدعى

مذهب أحد وحكى عن الشافعي في القديم وهو القوي من جهة الدليل كما قاله النووي في المجموع والحاصل ان جميع
الاحاديث الصحيحة ليس فيها الاضربة واحدة لوجه والكفين فقط وجميع ما ورد في الضربتين أو كون المسح الى المرفقين
لا يخالف من ضعف يسقط به عن درجة الاعتبار ولا يصلح العمل عليه حتى يقال انه مشتمل على زيادة والزيادة يجب قبوله

قالوا يجب الاقتصاد على ما دلت عليه الاحاديث الصحيحة قاله الحافظ الشوكاني في السيل وفي الحديث ان مسح الوجه واليدين بدل في الجنابة عن كل البدن وانما لم يامر به بالاعادة لانه عمل أكثر مما كان يجب عليه في النعم قال في الفقه الاحاديث الواردة في صفة اتيم لم يصح منها سوى حديث أبي جهيم ١١٢ وعمار وما عداها فضعيف او مختلف في رفعه وقفه والراجح عدم

رفعها فاما حديث أبي جهيم فورد بذكر اليدين مجلا وأما حديث عمار فورد بذكر الكفين في الصحيحين وبذكر المرفقين في السنن وفي رواية الى نصف الذراع وفي رواية الى الاطراف فاما رواية المرفقين وكذا نصف الذراع ففيهما مقال واما رواية الاطراف فقال الشافعي وغيره ان كان ذلك وقع بامر النبي صلى الله عليه وآله وسلم فكل تيمم صحيح صلى الله عليه وآله وسلم به فهو صحيح وان كان وقع بغير امره فاطلحة فيما أمر به ومما يروى رواية الصحيحين في الاقتصاد على الوجه والكفين كونهما كانا يفتق بعد النبي صلى الله عليه وآله وسلم بذلك وراوى الحديث اعرف بالمراديه من غيره ولا بما اعصابي المجهول كلامه ورواية هذا الحديث الثمانية ما بين خراساني وكوفي وفيه الحديث والغنصه والقول وثلاثة من الاعصاب واخرجه البخاري في الطهارة وكذا مسلم وابوداود والترمذي والشافعي وابن ماجه رحمهم الله تعالى (عن عمران بن حصين) الخزامي قاضي البصرة قال أبو عمرو كان من فضلاء العصابة وفقهاهم يقول عنه

لان الركعة حقيقة بلجميعها واطلاقها على الركوع وما بعده مجاز لا يصار اليه الا قرينة كما وقع عند مسلم من حديث البراء بن عازب فوجدت قيامه فركعته فاعتدله فوجدته فان وقوع الركعة في مقابلة القيام والاعتدال والنجود قرينة تدل على ان المراد بها الركوع وقد ورد حديث من أدرك ركعة من صلاة الجمعة بالفاظ لا تخلو طرقها عن مقال - حتى قال ابن أبي حاتم في العلي عن أبيه لا أصل لهذا الحديث انما المتن من أدرك من الصلاة ركعة فقد أدركها وأدركها من الصلاة لا أصل له من الحديث انما المتن من أدرك ركعة من الصلاة فقد أدركها قبل أن يقيم الإمام عليه وليس في ذلك دليل لطلوبهم لما عرفت من ان معنى الركعة جميع أذكارها وأركانها حقيقة شرعية وعرفية وهما مائة مائة على اللغوية كما تقررى الأصول فلا يصح جعل حديث ابن خزيمة وما قبله قرينة صارفة عن المعنى الحقيقي فان قلت فاي فائدة على هذا في التقييد بقوله قبل ان يقيم عليه قلت دفع توهم ان من دخل مع الإمام ثم قرأ الفاتحة وركع الإمام قبل فراغهم ما غير مدرك اذا تقررت ان هذا علمت ان الواجب العمل على الادراك الكامل للركعة الحقيقية لعدم وجود ما تحصل به البراءة من هذه أدلة وجوب القيام القطعية وأدلة وجوب الفاتحة وقد ذهب الى هذا بعض أهل الظاهر وابن خزيمة وأبو بكر الصبي روى ذلك ابن سبويه الناس في شرح الترمذي وذكر فيه ما يكاد يروى عن ابن خزيمة انه احتج لذلك بما روى عن أبي هريرة انه صلى الله عليه وسلم قال من أدرك الإمام في الركوع فليركع معه وليعد الركعة وقد رواه البخاري في القراءة خلف الإمام من حديث أبي هريرة انه قال ان أدركت الفوم ركوعا لم يعتد بذلك الركعة قال الحافظ وهذا هو المعروف عن أبي هريرة موقوفا وأما المرفوع فلا أصل له وقال لرافعي تبعه الامام ان ابا عاصم العبادي حكى عن ابن خزيمة انه احتج به وقد حكى هذا المذهب البخاري في القراءة خلف الإمام عن كل من ذهب الى وجوب القراءة خلف الإمام وحكاها في الفقه عن جماعة من الشافعية وقواء الشيخ في الدين السبكي وغيره من محدثي الشافعية ورجحه المقبل قال وقد بحثت هذه المسئلة وأحطت في جميع بحثي فتبينوا حديثا لم يحصل منها على غير ما ذكرت يعني من عدم الاعتداد بأدراك الركوع فقط قال العراقي في شرح الترمذي بعد ان حكى عن شيخه السبكي انه كان يختار انه لا يعتد بالركعة من لا يدرك الفاتحة ما انفذه وهو الذي يختاره اه فالحجب من يدهي الاجماع والخالف مثل هؤلاء وأما احتجاج الجمهور بحديث أبي بكره حيث صلى خلف الصف مخافة أن تقوته الركعة فقال صلى الله عليه وسلم زادك الله حرصا ولا تعد

أهل البصرة انه كان يرى الحظظة وكانت تكلمه حتى اکتوى ونوفى سنة اثنين وخمسين له في البخاري اثنا عشر حديثا ولم (رضي الله عنه قال كان في سفر) أي عند رجوعهم من خيبر كما في مسلم أو في الحديث كما رواه أبو داود وفي طريق مكة كما في الموطأ من حديث زيد بن اسلم مرسل او بطريق تبول كما رواه عبد الرزاق مرسل (مع النبي صلى الله عليه وآله وسلم) (وسلم رانا ببرنا)

قال الجوهري تقول سريت وأمزيت اذا سرت ليلاً وقال صاحب المحكم السري سيرة ليلة وقيل سيرا ليل كله وهذا الحديث يخالف القول الثاني (حق اذا كثرت آخر الليل وقعنا وقعة) أي غناومة (ولا وقعة أحلى عند المسافرين) أي من الوقعة في آخر الليل وكله لالتقي الجنس وفي رواية أبي قتادة عند البخاري ١١٣ ذكر سبب نزولهم في تلك الساعة وهو

سؤال بعض القوم في ذلك وفيه أنه صلى الله عليه وآله وسلم قال أخاف أن تناموا عن الصلاة فقال بلال أنا واقظهم (فما يقظنا) من نومنا (الآخر الشمس وكان أول من استيقظ فلان) وهو أبو بكر الصديق رضي الله عنه (ثم فلان) يحتمل أن يكون عمران الراوي لأن الظاهر أنه شاهد ذلك ولا يمكنه مشاهدته إلا بعد استيقاظه (ثم فلان) يحتمل أن يكون من شارك عمران في رؤية هذه القصة المعينة وهو ذو مخبر كما في الطبراني (ثم عمر بن الخطاب) رضي الله عنه (الرابع) من المستيقظين وأية الظاهر بعضهم ببعض (وكان النبي صلى الله عليه وآله وسلم إذا نام لم يوقظ) مبنياً للمنعول مع الإرادة والاربعة لم يوقظ به بنون المتكلم (حتى يكون هو يستيقظ لانا لا ندرى ما يحدث له) من الحديث (في نومه) أي من الوحي وكانوا يحافون انقطاعه بالإيقاظ قال ابن بطال ويؤخذ منه التمسك بالامر الاعم احتياطاً (فلما استيقظ عمر) رضي الله عنه (ورأى ما أصاب الناس) من نومهم عن صلاة الصبح حتى خرج

ولم يأمر بإعادة الركعة فليس فيها ما يدل على ما ذهبوا إليه لانه كما لم يأمر بإعادة لم ينقل اليها أنه اعتد بها والدعاء له بالحرص لا يستلزم الاعتدال بها لان الكون مع الامام مأمو به سواء كان الشيء الذي يدركه الموقظ معتداً به أم لا كما في حديثه اذا اجتمعتم الى الصلاة ونحن سجود فامجدوا ولا تعدوها شيئاً أخرجه أبو داود وغيره على ان النبي صلى الله عليه وسلم قد نهى أبابكر عن العود الى مثل ذلك والاحتجاج بشي قد نهى عنه لا يصح وقد أجاب ابن حزم في المحلى عن حديث أبي بكره فقال انه لا حاجة لهم فيه لانه ليس فيه اجتزاء بتلك الركعة ثم استدلل على ما ذهب اليه من انه لا بد في الاعتدال بالركعة من ادراك القيام والقراءة بمحدث ما أدركتم فصلوا وما فاتكم فاعتوا ثم جزم بأنه لا فرق بين فوت الركعة والركن والذكر المقروض لان الكل فرض لا تتم الصلاة الا به قال فهو مأور بقضاء ما سبقه الامام وانما هو فلا يجوز تخصيص شيء من ذلك بغير نص آخر ولا سبيل الوجوده قال وقد أقدم بعضهم على دعوى الاجماع على ذلك وهو كاذب في ذلك لانه قد روى عن أبي هريرة انه لا يعتد بالركعة حتى يقرأ أم القرآن وروى القضاء أيضاً عن زيد بن وهب ثم قال فان قيل انه يكبر قائماً ثم يركع فقد صار مدركاللوقفة قلنا وهذه معصية أخرى وما أمر الله تعالى قط ولا رسوله ان يدخل في الصلاة من غير الحال التي يجزئ الامام عليها وأيضاً لا يجزئ قضاء شيء يسبق به من الصلاة إلا بعد سلام الامام لا قبل ذلك وقال أيضاً في الجواب عن استدلالهم بحديث من أدرك من الصلاة ركعة فقد أدرك الصلاة انه حجة عليهم لانه مع ذلك لا يسيط عنه فضاء ما يدرك من الصلاة انتهى والحاصل انهم ضما احتج به الجمهور في المقام بحديث أبي هريرة حينئذ باللفظ الذي ذكره ابن خزيمة لقوله فيه قبل ان يقيم عليه كما تقدم وقد عرفت ان ذكر الركعة فيه منافي لمطلوبهم وابن خزيمة الذي عولوا عليه في هذه الرواية من القائلين بالذهب الشافعي كما عرفت ومن البعيد أن يكون هذا الحديث عنده صحيحاً ويذهب الى خلافه ومن الأدلة على ما ذهبنا اليه في هذه المسئلة حديث أبي قتادة وأبي هريرة المتفق عليهما يلفظ ما أدركتم فصلوا وما فاتكم فاعتوا قال الحافظ في الفتح قد استدلل بهما على ان من أدرك الامام ركعة لم يحتسب له تلك الركعة الا امر باتمامه ما فاتته لانه فاتته القيام والقراءة فيه ثم قال وحجة الجمهور حديث أبي بكره وقد عرفت الجواب عن احتجاجهم له وقد ألف السيد العلامة محمد بن اسمعيل الأمير رسالة في هذه المسئلة ورجح مذهب الجمهور وقد كتبت اجاباً في الجواب عليها (وروى عبد الله ابن شاذان النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال من كان له امام فقرأه الامام له قراءة

١٥ نيل في وقتها وهم على غير ما روي جواب لما حذف تقديره كبر (وكان) أي عمر (رجلاً جليداً) من الجلادة وهي الصلابة وزاد مسلم هنا الجوف أي رفيع الصوت يخرج صوته من جوفه بقوة (فكبر ورفع صوته بالتكبير) وفي استعماله التكبير سلوك طريق الادب والجمع بين المصليتين احبهما الذكر والاخرى الاستيقاظ وخص التكبير لانه أفضل الدعاء

الى الصلاة (فزال يكبر ويرفع صوته بالتكبير حتى استيقظ بصوته) أي بسبب صوته وللاربعه باللام أي لاجل صوته (النبي صلى الله عليه وآله وسلم) واستشكل مع قوله صلى الله عليه وآله وسلم ان عيني تنامان ولا ينام قلبي وأجيب بان القلب انه لا يدرك الحسيات المتعلقة به كالالم ١١٤ ونحوه ولا يدرك ما يتعلق بالعين لانها سابعة والقلب يفتان ولا يقال القلب

رواه الدارقطني وقدرى مسند من طرق كاهما ضعاف والصحيح انه مرسل (الحديث قال الدارقطني لم يسنده عن موسى بن أبي عائشة غير أبي حنيفة والحسن بن عمار وهما ضعيفان قال روى هذا الحديث سليمان النوري وشعبة واسرائيل وشريك وأبو خالد والاني وأبو الاحوص وسفيان بن عيينة وحريث بن عبد الحميد وغيرهم عن موسى بن أبي عائشة عن عبد الله بن شداد مرسل عن النبي صلى الله عليه وسلم وهو الصواب انتهى قال الحافظ هو مشهور من حديث جابر وله طرق عن جماعة من الصحابة كلها معلولة وقال في الفتح انه ضعيف عند جميع الحفاظ وقد استوعب طرقه وعلمه الدارقطني وقد احتج به القائلون بان الامام يعمل القراءة عن المؤتم في الجهرية الفاتحة وغيرها والجواب انه عام لان القراءة مصدرة مضاف وهو من صيغ العموم وحديث عبادة المتقدم خاص فلاما مرضية وقد تقدم الكلام على ذلك (وعن عمران بن حصين ان النبي صلى الله عليه وسلم صلى الظهر فجعل رجلا يقرأ خلفه سجد اسم ربك الاعلى فلما انصرف قال أياكم قرأ أو أياكم القارئ فقال الرجل أنا فقال لقد ظننت ان بعضكم خالفني متفق عليه) قوله خالفني أي نازعنيها ومعنى هذا الكلام الامة كاربعة في جهره أو رفع صوته بحيث اسمع غيره لا عن أصل القراءة بل فيه انهم كانوا يقرؤون بالسورة في الصلاة السرية وفيه اثبات قراءة السورة في الظهر والامام والمأموم قال النوري وهكذا الحكم عندنا ولنا وجهه شاذ ضعيف أنه لا يقرأ المأموم السورة في السرية كما لا يقرأها في الجهرية وهذا غلط لان في الجهرية يؤمر بالانصات وهنا لا يسمع فلامعنى لسكونه من غير استماع ولو كان بعيدا عن الامام لا يسمع قراءته فالصحيح انه يقرأ السورة ما ذكرناه انتهى وظاهر الاحاديث المنع من قراءة ماء الماء الساخنة من القرآن من غير فرق بين ان يسمع لمؤتم الامام أو لا يسمعه لان قوله صلى الله عليه وسلم فلا تقرؤا بشئ من القرآن اذا جهرت يدل على النهي عن القراءة عند مجرد وقوع الجهر من الامام وليس فيه ولا في غيره ما يشعرباعتبار السماع

• (باب التأمين والجهرية مع القراءة) •

(عن أبي هريرة ان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قال اذا أمن الامام فامنوا فان من وافق تأمينه تأمين الملائكة غفر له ما تقدم من ذنبه وقال ابن شهاب كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول آمين رواء الجماعة لأن الترمذي لم يذكر قول ابن شهاب وفي رواية اذا قال الامام غير المغضوب عليهم ولا الضالين فقولوا آمين فان الملائكة تقول آمين وان الامام يقول آمين فمن وافق تأمينه تأمين الملائكة غفر له ما تقدم من ذنبه رواء أحمد

وان كان لا يدرك ما يتعلق بالعين من رؤية الفجر مثلا لكنه يدرك اذا كان يقظا ناهرا مرور الوقت الطويل فان من ابتداء طلوع الفجر الى ان حبت الشمس مدة طويلة لا تتخفى على من لم يكن مستغفرا لانا نقول يحتمل أن يقال كان قلبه صلى الله عليه وسلم اذ لم يستغفر بالوحي ولا يلزم مع ذلك وصفه بالعموم كما كان يستغفر صلى الله عليه وآله وسلم حالة القاء الوحي في اليقظة وقيل الحكمة في ذلك بيان التشريع بالفعل لانه أرفع في النفس كما في قصة سموة في الصلاة وقريب من هذا جواب ابن المنير ان القلب قد يحصل له السهو في اليقظة لمصلحة التشريع في النوم بطريق الاولى أو على السواء وقد أجيب عن أصل الاشكال بجوابه أخرى ضعيفة ذكرها الحفاظ في الفتح (فلما استيقظ) صلى الله عليه وآله وسلم (شكوا اليه الذي أصابهم) ما ذكر (قال) أي تأييد القلوبهم لما عرض لها من الاسف على خروج الصلاة عن وقتها (لاضير أولا يضر) أي لا ضرر يقال ضاره يضره ويضره والشك من عوف كما صرح به البيهقي والمحقق

لا حرج عليهم اذ لم يعمدوا ذلك (ارتحلوا) بصيغة الامر للجماعة المخاطبين من الصحابة (فارتحل) أي النبي والنساق صلى الله عليه وآله وسلم ومن معه وفي رواية فارتحلوا أي عقب أميرهم بذلك وكان السبب في الارتحال من ذلك الموضع حضور الشيطان فيه كما في مسلم واسدله على جواز تأخير النائبة عن وقت ذكرها اذا لم يكن عن تغافل أو استهانة ولا يداود

من حديث ابن مسعود وشعروا عن مكانكم الذي أصابتكم فيه الغفلة وفيه رد على من يزعم أن العلة فيه كون ذلك كان وقت الكراهة بل في حديث الباب أنهم لم يستيقظوا حتى وجدوا حرا للشهس وأسلم من حديث أبي هريرة حتى ضرب بهم الشهس وذلك لا يكون إلا بعد أن يذهب وقت الكراهة (فساد) صلى الله عليه وآله وسلم ١١٥ ومن معه (غير بعيد ثم نزل) عن معه وفيه دلالة على أن الارتحال المذكور وقع على خلاف سيرهم المعتاد وقد قيل إنما أخر النبي صلى الله عليه وآله وسلم الصلاة لاستغفالههم بأحوالها وقيل تحرزا من العدو وقيل انتظارا للمنازل عليه من الوحى وقيل لأن المهل محل غفلة وفيه دلالة على أنه لم يستيقظ من كان نائما أو يشتغل من كان كذلك لانا

قال القرطبي أخذهم ذابعض العلماء فقال من اتقى من نوم عن صلاة فاته في سفر فليتحول عن موضعه وإن كان واديا فليخرج عنه وقيل إنما يلزم في ذلك الوادي بعينه وقيل هو خاص بالنبي صلى الله عليه وآله وسلم لأنه لا يعلم من حال ذلك الوادي ولا غيره ذلك إلا هو وقال غيره يؤخذ منه أن من حصلت له غفلة في مكان عن عبادة استحب له التحول منه ومنه أمر الساعس في سماع الخطبة يوم الجمعة بالتحول من مكانه إلى مكان آخر (فدعا بالوضوء) بفتح الواو (فتوضأ) صلى الله عليه وآله وسلم وأصحابه (ونودي بالصلاة) أي أذن بها كما عندهم سلم والخاري في آخر المواقيت واستدل به على الأذان للفوات (فصلى بالناس) فيه مشروعية الجماعة في الفوات (فلما اقتتل)

والنسائي) وفي الباب عن علي بن عبد الله بن ماجه وعن بلال بن رباح عن أبي موسى عن أبي عوانة وعن عائشة عن أحمد والطبراني وابن ماجه وعن ابن عباس عن عبد الله بن ماجه أيضا وفي استاده طلحة بن عمرو وقد تكلم فيه غيره واحد من أهل العلم وعن سلمان عن الطبراني في الكبير وفيه سعيد بن بشير وعن أم الحصين عن الطبراني في الكبير وفيه اسمعيل بن مسلم المكي وهو ضعيف وعن أبي هريرة حديث آخر سمي في حديث ثالث عند النسائي وعن وائل ثلاثة أحاديث سمي في ذكرها في المتن والشرح وذكر الحافظ محمد بن إبراهيم الوزير رحمه الله أن في الباب أيضا عن أم سلمة وسيرة انتهت وعن ابن شهاب مرسل كأي حديث الباب وفي الباب أيضا عن علي بن عبد الله بن عيسى في الامالي وعنه موقف عليه من طريق أبي خالد الواسطي في مجموع زيد بن علي وعنه أيضا موقف عليه آخر من فعله عند ابن أبي حاتم وقال هذا عندى خطأ وعن ابن الزبير من فعله عند الشافعي فهذه سبعة عشر حديثا وثلاثة آثار قوله إذا أمن الإمام فيه مشروعية التأمين للإمام وقد تعقب بأن القضية شرعية فلا تدل على المشروعية ورد بان إذا شمر بتحقيق الوقوع كما صرح بذلك أئمة المعاني وقد ذهب مالك إلى أن الإمام لا يؤمن في الجهرية وفي رواية عنه مطلقا وكذا روى عن أبي حنيفة والكوفيين وأحاديث الباب ترد وسمي منها ما هو أصح من حديث أبي هريرة في مشروعية التأمين للإمام وظاهر الرواية الأولى من الحديث أن المؤتمر يقع التأمين عند تأمين الإمام وظاهر الرواية الثانية منه أنه يوقعه عند قول الإمام غير المغضوب عليهم ولا الضالين وجمع الجمهور بين الروايتين بأن المراد بقوله إذا أمن أي أراد التأمين ليقع تأمين الإمام والمأموم معا قال الحافظ ويخالفه رواية معمر بن ابن شهاب بل يفتي إذا قال الإمام ولا الضالين فقولوا آمين فان الملائكة تقول آمين والإمام يقول آمين قال أخرجهما النسائي وابن السراج وهي الرواية الثانية من حديث الباب وقيل المراد بقوله إذا قال ولا الضالين فقولوا آمين أي إذا لم يقل الإمام آمين وقيل لأن قول لمن قرب من الإمام والثاني أن تباعد عنه لأن جهر الإمام بالتأمين أخفض من جهره بالقراءة وقيل يؤخذ من الروايتين تخيير المأموم في قولها مع الإمام أو بعده قاله الطبري قال الخطابي وهذه الوجوه كلها محتملة وليست بدون الوجه الذي ذكره يعني الجمهور قوله فأمضوا استدله على مشروعية تأخير تأمين المأموم عن تأمين الإمام لأنه رتب عليه بالبناء ~~ممكن~~ قد تقدم في الجمع بين الروايتين أن المراد بالمقارنة وبذلك قال الجمهور قوله تأمين الملائكة قال النووي واختلاف في هؤلاء الملائكة فقبلهم الحفظة وقبل غيرهم لقوله صلى الله عليه وسلم من وافق قوله قول أهل السماء وأجاب الأقول بأنه إذا قاله الحاضرون من الحفظة قاله من فوقهم

أي انصرف (من صلاته إذا هو برجل) قال في الفتح لم أقف على تسميته ووقع في شرح العمدة للشيخ سراج الدين ابن الملا أنفة خلد بن رافع بن مالك الانصاري أخو رفاعه قال القسطلاني لكن وهو قائله (معتزل) أي منفرد عن الناس (لم يصل مع القوم) قال مامنه بآفلان أن تصلي مع القوم قال (يارسول الله) أصابتني جنابة ولا ماء) أي موجود بالسكينة وما بفتح الهمزة

قال الحافظ ابن جبري معي وقال ابن دقيق العيد لا ماء اى موجود فعندى وفي حذف الخبر بسط اعذر له لما فيه من غموم النبي
كانه نفي وجود الماء بالكلية بحيث لو وجد بسبب أو سعى أو غير ذلك لحصله فاذا نفي وجوده مطلقا كان المبلغ في النفي واعذر له
(قال) صلى الله عليه وآله وسلم ١١٦ (عليك بالصعيد) المذكور في الآية الكريمة فقيموا صعيدا طيبا وفي رواية

مسلم بن زريق عن مسلم قاصده
ان يقيم بالصعيد (فانه يكتمك)
لأباحة الصلاة مطلقا لم يحدث
وهو الحق من انه يستباح بالتيمم
ما يستباح بالوضوء لانه طهارة
جعلها الله سبحانه بدلا عن الوضوء
عند عدم الماء ولابدل حكم المبدل
الاما خصه الدليل ولم يكن هذا
عما خصه الدليل واما الاستدلال
بما روى عن ابن عباس انه قال
من السنة أن لا يصلى بالتيمم
الا المكتوبة ثم يقيم للآخرى كما
أخرجه الدارقطني والبيهقي في
استناده الحسن بن عمارة وهو
متروك مجمع على تركه وقد روى
عن غيره نحوه ذلك من قوله غير
مرفوع منها عن علي رضي الله
عنه وفي استناده ضعيفان وهما
الحريث الأعور والحجاج بن ارطاة
ومنها عن عمرو بن العاص وابن
عمرو ولا تقوم بشئ من ذلك حجة
والهجب عن قال انه يجبر ما فيها
بالاجماع فان المرفوع باطل
والموقوف لا جهة فيه قاله الحافظ
الشوكاني في السيل وفي هذه
القصة مشروعية التيمم للجنب
وفيها جواز الاجتهاد بحضور
النبي صلى الله عليه وآله وسلم لان
سياق القصة يدل على ان التيمم
كان معلوما عندهم لكنه صريح

حتى ينتهي الى أهل السهام والمراد بالموافقة الموافقة في وقت التامين فيؤمن مع تأمينهم
قاله النووي قال ابن المنبر الحكمة في اثبات الموافقة في القول والزمان أن يكون المأموم
على يقظة لا لانيان بالوظيفة في محامها وقال القاضي عياض معناه وافقهم في الصفة
والخشوع والاخلاص قال الحافظ والمراد بتامين الملائكة استغفارهم لمؤمنين بقوله
آمين هو بالماء والتخفيف في جميع الروايات وعن جميع القراء وحكي أبو نصر عن حمزة
والكسائي الامالة وفيه ثلاث لغات أخر شاذة القصر حكاها ثعلب وانشده شاهدنا وأذكره
ابن درستويه وطعن في الشاهد بانه لضرورة الشعر وحكي عياض ومن تبعه عن ثعلب
انه انما أجاز في الشعر خاصة والثانية التشديد مع المد والثالثة التشديد مع القصر
وخطاها جماعه من أئمة اللغة وآمين من أسماء الأفعال ويفتح في الوصل لانه مماثل
كيف ومعناه اللهم استجب عند الجمهور وقيل غير ذلك مما يرجع جميعه الى هذا المعنى
وقيل انه اسم لله حكاه صاحب القاموس عن الواحدى والحديث يدل على مشروعية
لتأمين قال الحافظ وهذا الأمر عند الجمهور للندب وحكي ابن بزرة عن بعض أهل العلم
وجوبه على المأموم مما يظاهر الأمر وأوجبته الظاهرية على كل من يصلى والظاهر من
الحديث الوجوب على المأموم فقط لكن لا مطلقا بل مقيدا بان يؤمن الامام واما الامام
والمفرد فنهى بدو فقط وحكي المهدي في البحر عن العترة جميعا ان التامين بدعة وقد
عرفت نبوته عن علي عليه السلام من فعله وروايته عن النبي صلى الله عليه وسلم في كتب
أهل البيت وغيرهم على انه قد حكي السيد العلامة الامام محمد بن ابراهيم الوزير عن الامام
المهدي محمد بن الطاهر وهو أحد أئمتهم المشاهير انه قال في كتابه الرياض السنية ان رواية
التامين جم غفيرة قال وهو مذهب زيد بن علي وأحمد بن حنبل انتهى وقد استدل
صاحب البحر على ان التامين بدعة بحديث معاوية بن الحكم السلمي ان هذه صلاتنا
لا يصلح فيها شئ من كلام الناس ولا يشك ان احاديث التامين خاصة وهذا عام فان كانت
احاديثه الواردة عن جمع من الصحابة لا يقوى بعضها على تخصيص حديث واحد من
الصحابة مع انه عام من درجة تحت العمومات القاضية بمشروعية مطلق الدعاء في الصلاة
لان التامين دعاء فليس في الصلاة تشهد وقد اثبتته العترة فها هو جوابهم في اثباته فهو
الجواب في اثبات ذلك على ان المراد بكلام الناس في الحديث هو تكليمهم لانه اسم
مصدر كالم لا تكلم ويدل على ان ذلك السبب المذكور في الحديث واما القدح في مشروعية
التامين بانه من طريق واثل بن حجر فهو ثابت من طريق غيره في كتب أهل البيت وغيرها
فانه مروي من جهة ذلك العدد الكثير وأما ما رواه في الجامع الكافي عن القاسم
ابن ابراهيم ان آمين ليست من لغة العرب فهذه كتب اللغة باجماعها على ظهور البسيطة

في الآية عند الحدث الأصغر بناء على ان المراد بالامامة ما دون الجماع وأما الحدث الأكبر فليست صريحة فيه (وعن
فكانه كان يعتقد ان الجنب لا يقيم فعلم بذلك مع قدرته على ان يسأل النبي صلى الله عليه وآله وسلم عن هذا الحكم ويحقل
انه كان لا يعلم مشروعية التيمم أصلا وكان حكمه حكيم فاقيد الطهورين ويؤخذ من هذه القصة ان لا عالم اذا رأى فعلا محتملا

أن يسأل فاعله عن الحال فيه ليوضح له وجه الصواب وفيه التحريض على الصلاة في الجماعة وإن ترك الشخص الصلاة بحضرة المصلّي معيب على فاعله بغير عذر وفيه حسن الملاطفة والرفق في الاتكاري ويؤخذ من هذا الحديث الاكتفاء في البيان بما يحصل به المقصود من الافهام لأنه أحاله على الكيفية المعلومة من الآية ١١٧ ولم يصرح له بما يدل قوله يكفيك على

أن التيمم في مثل هذه الحالة لا يلزمه القضاء ويحتمل أن يكون المراد يكفيك أي للاداء فلا يدل على ترك القضاء (ثم سار النسب صلى الله عليه) وآله (وسلم فاشتكى إليه) وإلى الله صلاته وسلامه عليه (الناس من العطش فنزل صلى الله عليه وآله وسلم (فدعا فلانا) هو عمران ابن حصين كدال عليه رواية مسلم ابن زهير عندهم (كان يسميه ابورجاء) العطاردي (ونسبه عوف) الاعرابي (ودعا عليا) هو ابن أبي طالب (فقال) صلى الله عليه وآله وسلم لهما (اذبها فابتغيا) من الابتغاء وللأصلي فابغيا وهو من الثلاث أي فاطميا (الماء) وفيه الجري على العادة في طلب الماء وغيره وإن السبب في ذلك غير قاذح في التوكل (فانطلقا فلتقيا امرأة بين منادتين) تقنية من ادة بفتح الميم والزاي الراوية أو القرية الكبيرة وسميت بذلك لأنه يزد فيها جلد آخر من غيرها (أو) بين (سطيحين) تقنية سطحية بفتح السين وكسر الطاء المهملتين بمعنى الزادة أو وعاء من جلدتين سطح أحدهما على الآخر والشك من الراوي وهو عوف (من ماء

(وعن أبي هريرة قال كان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم إذا تلا غير المغضوب عليهم

ولا الضالين قال آمين حتى يسمع من يليه من الصنف الأول رواه أبو داود وابن ماجه وقال حتى يسمعها أهل الصنف الأول فيرتج بها المسجد الحديث أخرجه أيضا الدارقطني وقال اسناده حسن والحاكم وقال صحيح على شرطهما والبيهقي وقال حسن صحيح وأشار إليه الترمذي وهو يدل على مشروعية التأمين للإمام ومشروعية الجهر به وقد تقدم الخلاف في ذلك واستدلوا على مشروعية الجهر به بحديث عائشة رافعا عند أحمد وابن ماجه والطبراني بلنظ ما حسد تكلم اليهود على شيء ما حسد تكلم على السلام والتأمين وحديث ابن عباس عند ابن ماجه بلنظ قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ما حسد تكلم اليهود على شيء ما حسد تكلم على قول آمين فأكثروا من قول آمين اه

وعن وائل بن حجر قال سمعت النبي صلى الله عليه وآله وسلم قرأ غير المغضوب عليهم

ولا الضالين فقال آمين بعتبها صوته رواه أحمد وأبو داود والترمذي الحديث أخرجه أيضا الدارقطني وابن حبان وزاد أبو داود ورفع بها صوته قال الحافظ وسنده صحيح وصححه الدارقطني وأعله ابن القطان بحجر بن عنبس وقال أنه لا يعرف وخطأه الحافظ وقال أنه ثقة معروف قبل له حجة وثقة يحيى بن معين وغيره وروى الحديث ابن ماجه وأحمد والدارقطني من طريق أخرى بلفظ وخفض بها صوته وقد أعلت باضطراب شعبية في اسنادها ومتمها ورواهما سنيان ولم يضطرب في الاسناد ولا الماتن قال ابن القطان اختلاف شعبية وسفيان قتال شعبية خنض وقال الثوري رفع وقال شعبية حجر أبو عنبس وقال الثوري حجر بن عنبس وصوب البخاري وأبو زرعة قول الثوري وقد جزم ابن حبان في الثقات أن كنيته كاهم أيه فيكون ما قاله صوابا وقال البخاري أن كنيته أبو السكن ولا مانع من أن يكون له كنيتهان وقد ورد الحديث من طرق ينتفي بها علاله بالاضطراب من شعبية ولم يبق إلا التعارض بين شعبية وسفيان وقد رجحت رواية سفيان بمتابعة اثنين له بخلاف شعبية فلذلك جزم الفقادبان روايته أصح كما روى ذلك عن البخاري وأبي زرعة وقد حسن الحديث الترمذي قال ابن سيد الناس ينبغي أن يكون صحيحا وهو يدل على مشروعية التأمين للإمام والجهر ومد الصوت به قال الترمذي وبه يقول غير واحد من أهل العلم من أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم والتابعين ومن بعدهم يروون أن الرجل يرفع صوته بالتأمين ولا يخفيها وبه يقول الشافعي وأحمد وأصحق اه

(باب حكم من لم يحسن فرض القراءة)

(عن رفاع بن رافع أن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم علم رجلا الصلاة فقال إن كان

على بعير لها فقال لا لها ابن الماء قالت عهدى بالماء امس) بالبناء على الكسر عند الخازين ويعرب غير منصرف للعلمية والعدل عند تقم فتفتح سينه إذا كان ظرفا ويحتمل أن يكون عهدى مبتدأ وبالماء متعلق به وامس ظرف له وقوله (هذه الساعة) يدل من لم يسد يدل بعض من كل أي مثل هذه الساعة والخبر محذوف أي حاصل ونحوه وقبل غير ذلك (ونقرأ) أي رجا لنا (خلوفا)

بضم الخاء المعجمة واللام المحققة وانصب على الحال السادسة والخبر قاله الحافظ وغيره وثم عقبه العيني وقال الوجه ما قاله
الكرمانى انه منصوب بكان المقدرة وللاصمى خلوف بالرفع أى غيب أو خرج رجالهم للاستقاء وخلقوا النساء أو غابوا
وخلفوهن (قالها انطلق اذا طالت ١١٨ الى أين قال الى رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قالت الذى يقال له

معك قرآن فاقرا أو الا فاجده الله وكبره وهله ثم اركع رواه أبو داود والترمذى وعن
عبد الله بن أبي أوفى قال جاء رجل الى النبي صلى الله عليه وسلم فقال انى لا استطيع ان
أخذ شيئا من القرآن فعلمنى ما يجوزنى قال قل سبحان الله والحمد لله ولا اله الا الله والله أكبر
ولا حول ولا قوة الا بالله رواه أحمد وأبو داود والنسائى والدارقطنى وانظره فقال انى
لا استطيع ان أتعلم القرآن فعلمنى ما يجوزنى فى صلاتى فذكره) اما الحديث الاول فهو
طرف من حديث المسى وصلاته وأخرجه النسائى أيضا وقال الترمذى حديث رفاة
حسن وأما الحديث الثانى فخرجه أيضا ابن الجارود وابن حبان والحاكم وفى اسناده
ابراهيم بن اسمعيل السكسكى وهو من رجال البخارى لكن عيب عليه اخراج حديثه
وضعه النسائى وقال ابن القطان ضعفه قوم فلم يأخذوا به و قال ابن عدى لم أجده
حديثا منكر الماتن وذكره النووى فى الخلاصة فى فصل الضعيف وقال فى شرح المذهب
رواه أبو داود والنسائى باسناد ضعيف ٨١ ولم يتفرع بالحديث ابراهيم فقد رواه الطبرانى
وابن حبان فى صحيحه أيضا من طريق طلحة بن مصرف عن ابن أبي أوفى ولكن فى اسناده
الضعف بن موفق وضعفه أبو حاتم كذا قال الحافظ قوله فاجده الله الخ قيل قد عين الحديث
الثانى لفظ الحمد والتكبير والتأجيل للأمور به ولا يخفى انه من التقييم بدوافق المطلق
قوله انى لا استطيع رواه ابن ماجه باسناد انى لا أحسن من القرآن شيئا قال شارح
المصابيح اعلم أن هذه الواقعة لا تجوز ان تكون فى جميع الأزمان لان من يقدر على
تعلم هذه الكلمات لا محالة يدرك على تعلم الفاتحة بل تأويله لا استطيع ان أعلم شيئا
من القرآن فى هذه الساعة وقد دخل على وقت الصلاة فاذا فرغ من تلك الصلاة لزمه
أن يعلم والحديثان يدلان على أن الذكر المذكور ويجزئ من لا يستطيع ان يتعلم
القرآن وليس فيه ما يقتضى التكرار فظاهر أنها تسكنى مرة وقد ذهب البعض الى
أنه يقوله ثلاث مرات والقائلون بوجوب الفاتحة فى كل ركعة لعلمهم يقولون بوجوبه
فى كل ركعة

(باب قراءة السورة بعد الفاتحة فى الاولين وهل تسن قراءتها فى الاخرين أم لا)

(عن أبي قتادة أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم كان يقرأ فى الظهر فى الاولى - بن بام
الكتاب وسورة تين وفى الركعتين الاخرين بفاتحة الكتاب ويسمى الآيات احيانا ويطلق
فى الركعة الاولى ما لا يبطىل فى الثانية وهكذا فى العصر وهكذا فى الصبح متفق عليه
ورواه أبو داود وزاد قال فقلت لانه يريد بذلك ان يدرك الناس الركعة الاولى) قوله
الاوليين تحتنا يتبين ثنية الاولى وكذا الاخرين قوله وسورة تين أى فى كل ركعة سورة

الصباح) بالهمزة من صبا أى
خرج من دين الى آخره وروى
من صبي يصبا أى المائل (قالا
هو الذى تعنين) أى تريد بن فيه
تخاص حسن لانهم لو قالوا
لا انك المقصود ولو قال انك لكان
فيه تقرير لكونه عليه السلام
صائبا فخلصهم هذا اللفظ وأشارا
الى ذاته الشريفة لا الى تسميتها
وفيه جواز الخلوة بالاجنبية فى
مثل هذه الحالة عند من الفتنة
(فانطأق) معنا اليه (خاف) أى
على وعمران (بها الى النبي صلى
الله عليه وآله وسلم) وحديثه
الحديث الذى كان بينهما وبينها
(قال) عمران (فاستزولوها عن
بعيرها) أى طلبوا منها النزول
عنه وجع باعتبار على وعمران
ومن تبعهما من يعينهما قال
بعض الشراح المتقدمين انما
أخذوها واستجازوا أخذها
لانها كانت كافتة حرية وعلى
تقدير أن يكون لها عهد
فضرة المولى اعقبه على عوض
والافئس الشارع تفدى بكل
شئ على سبيل الوجوب (ودعا
النبي صلى الله عليه وآله وسلم)
بعد أن احضر وهاب بن عدي (بأنه
ففرغ فيه) من التفرغ
وللشك فيه فى فافرغ من الافراغ
(أو السلطيتين) أى أفرغ من أفواههما والشك من الراوى زاد الطبرانى والبيهقى من هذا الوجه فتمهض فى الاناء واعداده
فى أفواه المزادتين وبهذه الزيادة تبضح الحكمة فى ربط الافواه بعد قمتها وصرفت منها ان البركة انما حصلت بمشاهدة بريقه

وللشك فيه فى فافرغ من الافراغ (من أفواه المزادتين) جمع فى موضع التثنية على حذف قد صغت قلوبكم ويدل
(أو السلطيتين) أى أفرغ من أفواههما والشك من الراوى زاد الطبرانى والبيهقى من هذا الوجه فتمهض فى الاناء واعداده
فى أفواه المزادتين وبهذه الزيادة تبضح الحكمة فى ربط الافواه بعد قمتها وصرفت منها ان البركة انما حصلت بمشاهدة بريقه

الظاهر المبارك للماء (وأوكا) أي ربط (افواههما واطلق) أي فسخ (العزالي) يفتح المهملة والزاي وكسر اللام ويجوز فيها
 وفتح الياء جمع عزلاء يسكن الزاي والمد أي فم المزاد من الاسفل وهي عروتها التي يخرج منها الماء بسعة ولكل مزادة عزلا وان
 من أسفلها (ونودي في الناس اسقوا) بهمزة وصل من سقى فتكسر ١١٩ أو قطع من أسقى فتفتح أي اسقوا غيركم
 كالذواب ونحوها (واستقوا

فسقى من سقى) وزاد ابن عساكر
 من شاء (واستقى من شاء) فرق
 بينه وبين سقى لأنه لنفسه واستقى
 لغيره من ماشية ونحوه واستقى
 قيل بمعنى سقى وقيل انما يقال
 سقىته لنفسه واستقىته لما يشبهه
 (وكان آخر ذلك أن اعطى الذي
 اصابته الجذابة) وكان معتزلا
 (انما من ماء) واستدل به بـ
 القصص على تقديم مصلحة شرب
 الآدمي والحيوان على غيره
 كصلحة الطهارة بالماء لتأخير
 المحتاج اليها عن سقى واستقى
 ولا يقال قد وقع في رواية مسلم
 ابن زريق غير انما نسق بهيرا
 لأنه محمول على ان الابل لم تكن
 محتاجة اذ ذاك الى السقى
 فيحمل قوله فسقى على غيرها
 (قال) أي النبي صلى الله عليه
 وآله وسلم لا الذي اصابته الجذابة
 (اذبح فأفرغه عليك وهي)
 أي والحال أن المرأة (فاعة تنظر
 الى ما ينهـل) بالبناء المعجول
 (بماثا وايم الله) أصله ايم الله
 وهو اسم وضع للقسم هكذا ثم
 حذفت منه النون تخفيفا والقه
 أنف وصل مفتوحة ولم يبق
 كذلك غيرها أي ايم الله قسمي
 وفيها لغات جمع منها الدوى في

ويدل على ذلك ما ثبت من حديث أبي قتادة في رواية للبغاري بلفظ كان النبي صلى الله
 عليه وسلم يقرأ في الركعتين من الظهر والعصر بفتح الكتاب وسورة سورة وفيه دليل
 على اثبات القراءة في الصلاة السرية وقد أخرج أبو داود والنسائي عن ابن عباس
 انه سئل أكان رسول الله صلى الله عليه وسلم يقرأ في الظهر والعصر فقال لا لا قيل
 له فله كان يقرأ في نفسه فقال نعم هذه أشد من الأولى فكان عبد الله بن عمرو يبلغ
 ما أرسل به الحديث وهو كما قال الخطابي وهم من ابن عباس وقد ثبت القراءة في السرية
 أبو قتادة وخباب بن الأثر وغيرهما والاثبات مقدم على النفي وقد تردد ابن عباس في
 ذلك فروى عنه أبو داود انه قال لا أدري أكان رسول الله صلى الله عليه وسلم يقرأ في الظهر
 والعصر أم لا وفي هذه الرواية دليل على انه اعتمد في الأولى على عدم الدراية لا على قرائن
 دلت على ذلك قوله ويسمعنا الآية احيا ما فيه دلالة على جواز الجهر في السرية وهو يرد
 على من جعل الامر شرط الصحة الصلاة السرية وعلى من أوجب في الجهر مجزوء السهو
 وقوله احيا ما يدل على انه تكرر ذلك منه قوله ويطول في الركعة الأولى استدلال به على
 استحباب تطويل الأولى على الثانية سواء كان التطويل بالقراءة أو بتبليها مع استواء
 المقروء في الأولين وقد قيل ان المستحب التسوية بين الأولين فاستدلوا بحديث سعد
 عند البخاري ومسلم وغيرهما وسيأتي وكذلك استدلالوا بحديث أبي سعيد الآتي عند مسلم
 واحمد انه كان صلى الله عليه وسلم يقرأ في الظهر في الأولين في كل ركعة قدر ثلاثين آية
 وفي رواية لابن ماجه ان الذين حرروا اذا كانوا ثلاثين من العصابة وجعل صاحب هذا
 القول تطويل الأولى المذكور في الحديث بسبب دعاء الاستفتاح والتعوذ وقد جمع
 البيهقي بين الأحاديث بان الامام يطول في الأولى ان كان منتظرا لاحد والا سوى بين
 الأولين وجمع ابن حبان بان تطويل الأولى انما كان لاجل الترتيل في قراءتهم مع استواء
 المقروء في الأولين ~~ولا~~ وهذا في الصحيح الخ فيه دليل على عدم اختصاص القراءة
 بالفتحة وسورة في الأولين وبالفتحة فقط في الآخرين والتطويل في الأولى بصلاة الظهر
 بل ذلك هو السنة في جميع الصلوات قوله فظننا انه يريد الخ فيه ان الحكمة في التطويل
 المذكور هي انتظار الداخل وكذا روى هذه الزيادة ابن خزيمة وابن حبان وقال القرطبي
 لاجبة فيه لان الحكمة لاتعمل بها الخ فاتها وعدم انصافها والحديث يدل على مشروعية
 القراءة بفتحة الكتاب في كل ركعة وقد تقدم الكلام عليه وعلى قراءة سورة مع الفتحة
 في كل واحدة من الأولين وعلى جواز الجهر ببعض الآيات في السرية (وعن جابر بن
 سمرة قال قال عمر بعد ان شكوا في كل شيء حتى الصلاة قال أما انما فامد في الأولين

ثم نفيه سبع عشرة وبلغها غير عشرين ويستفاد منه جواز التوكيد باليمين وان لم يتهين (لقد اقلع) بضم الهمزة أي كيف
 (عنما وانه ليضيل البنا انما أشبهت) بكسر الميم وسكون اللام أي امتلاء وفي رواية للبيهقي املاء (منها) والمراد انهم يظنون
 ان ما في فيها من الماء أكثر مما كان أولا (حين ابتدأ فيها) وهذا من أعظم آياته وباهر دلائل نبوته حيث نطقوا بشرب بوارسة وا

واغتسل الجانب بل في رواية مسلم بن زكريا أنهم ملؤوا كل قربة كانت معهم بماء من العزالي وبقيت المزدانان مملوءتين بل تخيل الصحابة ان ماءها أكثر مما كان أولاً (فقال النبي صلى الله عليه وآله وسلم) لا صحابة (اجعوا لها) لعله تطيب بها خاطرها في مقابلة حبسها في ذلك الوقت عن المسير ١٢٠ الى قومها وماءها من مخافتها أخذ ما تم الا انه عوض عما أخذ من الماء

قال في الفتح فيه جواز الاخذ
لا يحتاج برضا المطلوب منه أو
بغير رضاه ان تعين وفيه جواز
المعاطاة في مثل هذا من الهبات
والاباحات من غير لفظ من
المعطي والاخذ (يجمعوا لها
من بين) وفي رواية ما بين (عجوة)
تراجودت المديسة (ودقيقة
وسويقة) بفتح أولهما ولكرية
بضمهماء صغر بن مثقاي (حتى
يجعوا لها طعاما) زاد أحمد
في روايته ~~كثيرا~~ الطعام
في الآية ما يؤكل قال الجوهرى
وربما خص الطعام بالبر وفيه
اطلاق لفظ الطعام على غير
الحنطة والذرة خلافاً لمن أى ذلك
او المعنى حتى يجعوا لها طعاما
غير ما ذكر من العجوة وغيرها
(يجمعوا) أى الذى جمعوه ولا ي
ذرعوا لها أى الأنواع المجموعة
(في ثوب وجعلوها) أى المرأة
(على بغيرها) وضعوا الثوب
بما فيه (بين يديها) أى قدامها
على أبيه (قال لها) رسول الله
صلى الله عليه وآله وسلم وللأصلي
قالوا لها أى الصحابة بأمره صلى
الله عليه وآله وسلم (تغلي) أى
اعلى (مارزتنا) أى ما تقضا (من
مائل شبا) وظاهره ان جميع
ما أخذوه من الماء مما زاده الله

واحذف في الآخرين ولا آلو ما اقتديت به من صلاة رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم
قال صدقت ذلك الظن بك وأظنى بك متفق عليه) قوله شكول يعنى أهل الكوفة
وفي رواية للبخارى شكك أهل الكوفة سعدا قوله في كل شئ قال الزبير بن بكركى كتاب
النسب رفع أهل الكوفة عليه أسماء كشفها عمر فوجد بها باطلة ولكن عزله واستعمل
عليهم عمار بن ياسر قال خليفة استعمل عمار على الصلاة وابن مسعود على بيت المال
وعثمان بن حنيف على مساحة الأرض قوله فامد في رواية في الصحيحين ~~فأرسل~~ كد في
الاولين وهما متقاربان قال القرأى أقيم طويلا طول فيهما القراءة ويحتمل
التطويل لمساها وأعم كاذكار والقراءة والر كوع والسجود والمعهود في التفرقة
بين الركعات انما هو في القراءة قوله واحذف بفتح الهمزة وسكون الهاء المهملة قال
الحافظ وكذا هو في جميع طرق هذا الحديث التى وقفت عليها الكنى في رواية البخارى
واختب بضم الهمزة وكسر الهاء المجهمة والمراد بالحذف حذف التطويل وتقصيرهما
عن الاولين لاحذف أصل القراءة والاخلال به ان كانه قال احذف المد وفيه دليل
على أن الاولين من الرباعية متساويان في الطول وكذا الاوليان من الثلاثية
وقد تقدم الكلام على ذلك وفيه دليل أيضا على تساوى الآخرين قوله ولا آلو بعد
الهمزة من آلو وضم اللام بعدها أى لا أقصر في ذلك قوله ذلك الظن بك فيه جواز مدح
الرجل الجليل في وجهه اذ لم يخف عليه فتنة باعجاب ونحوه والنهى عن ذلك انما هو
لمن خيف عليه وقد جاءت أحاديث كثيرة باتباع الصحيح بالآخرين والمد في الاولين
يدل على قراءة زيادة على فاتحة الكتاب ولذا ورد المصنف الحديث دليلا لقراءة السورة
بعد الفاتحة (وعن أبي سعيد الخدري أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم كان يقرأ في

صلاة الظهر في الركعتين الاوليتين في كل ركعة قدر ثلاثين آية وفي الآخرين قدر قراءة
خمس عشرة آية أو قال نصف ذلك وفي العصر في الركعتين الاوليتين في كل ركعة قدر
قراءة خمس عشرة آية وفي الآخرين قدر نصف ذلك رواه أحمد ومسلم الحديث يدل على
استصحاب التطويل في الاولين من الظهر والآخر بين منته لان الوقوف في كل واحدة
من الآخرين بين منته مقدار خمس عشرة آية يدل على انه صلى الله عليه وسلم كان يقرأ
بزيادة على الفاتحة لانها ليست الا سبع آيات وقوله في الآخرين قدر خمس عشرة آية
أى في كل ركعة كما يشعر بذلك السياق ويدل أيضا على استصحاب التخفيف في صلاة
العصر وجعلها على النصف من صلاة الظهر وقدره مسلم وأبو داود والنسائي عن أبي
سعيد من طريق أخرى هذا الحديث بدون قوله في كل ركعة ولفظه غير ناقيس

تعالى وأرجده وانه لم يختلط فيه شئ من مائه في الحقيقة وان كان في الطاهر مختلطاً وهذا أبعد وأغرب في
في المجردة وهو ظاهر قوله (ولكن الله هو الذى اسقانا) ولابن عباس كرسقانا ويحتمل ان يكون المراد ما نقصنا من مقدار ما نكث
شياً وقد اشتمل ذلك على علم عظيم من أعلام النبوة واستدل به ذاعلى جواز استعمال أو فى المشركين ما لم يتيقن فيها الجحاسة

وفيه إشارة إلى أن الذي أعطاه ليس على سبيل العوض عن ما تم ابل على - بيل التكرم والفضل (فانت اهلها وقد احتسبت عنهم قالوا) أي أهلها (ما حبسك يا فلانة قالت الحب) أي حبسني الحب (لحقني رجلان فذهباني إلى هذا الرجل الذي يقال له الصابي ففعل كذا وكذا فوالله انه لا صهر الناس من بين هذه وهذه) عشرين ١٢١ البياضة وكان المناجب التعبير بنى بدل

من على ان حروف الجر قد ينوب بعضها عن بعض (وقالت) أي اشارت (باصبعها) وهو من اطلاق القول على الفعل (الوسطى والسبابة) لانه يشار بها عند الخاصة والسب وهي المسببة لانه يشار بها إلى التوحيد والتنزيه (ترفعتهما إلى السماء تعني) المرأة (اسماء والارض) وانه لرسول الله صلى الله عليه وآله (وسلم حقا) هذا منها ليس - ان للشك انكنا أخذت في الظرف أعقبها الحق فأمّنت بعد ذلك (فكان المساون بعد ذلك يغفرون) من أغار أو من غار وهو قليل أي دفع الخيل في الحرب (على من حوالها من المشركين ولا يصيبون الصرم الذي هي منه) بكسر الصاد وسكون الراء النقر ينزلون بأهلهم على الماء أو آيات من الناس بحجة واتمام بغفروا عليهم - هم كمر لا طمع في اسلامهم بسببها أو لرعاية ذمامها (وقالت) أي المرأة (يوما اقومها ما أرى) بمعنى أعلم أي الذي اعتقد (أن هؤلاء القوم يدعونكم) من الاغارة (عمدا) لاجلهم ولا سيما ولا خوف منكم بل مراعاة لما سبق بيني وبينهم (فهمل

في الركعتين الاوليين من الظهر فينبغي حل المطلق في هذه الرواية على المقيد بقوله في كل ركعة والحكمة في اطالة الظهر انما في وقت غفلة بالانوم في القاتلة فطولت ليدركها المتأخر والعصر ايسر كذلك بل تفعل في وقت تعب أهل الاعمال تخففت وقد ثبت ان النبي صلى الله عليه وسلم كان يطول في صلاة الظهر تطويلا زائدا على هذا المقدار كما في حديث ان صلاة الظهر كانت تقام ويذهب الذاهب إلى البقيع فيقضي حاجته ثم يأتي أهله فيتوضأ ويدرك النبي صلى الله عليه وسلم في الركعة الاولى مما يطيلها

• (باب قراءة سورتين في كل ركعة وقراءة بعض سورة وتدريس السور في ترتيبها وجواز تكررها) •

(عن أنس قال كان رجل من الانصار يؤمهم في مسجد قبا فكان كلما افتتح سورة يقرأ بها لهم في الصلاة مما يقرأ به افتتح بقل هو الله أحد حتى يفرغ منها ثم يقرأ سورة أخرى معها فكان يصنع ذلك في كل ركعة فلما اتاهم النبي صلى الله عليه وآله وسلم أخبروه الخبر فقال وما يصح لك على لزوم هذه السورة في كل ركعة قال اني احبها قال حين اياها ادخلت الجنة رواه الترمذي وأخرجه البخاري تعليقا الحديث قال الترمذي حسن صحيح غريب وأخرجه البزار والبيهقي والطبراني قوله كان رجلا هو كان يوم بن الهدم ذكره ابن منده في كتاب التوحيد وقيل قتادة بن النعمان وقيل مكثوم بن هدم وقيل كرز بن هدم قوله افتتح بقل هو الله أحد ذلك به من قال لا يشترط قراءة الفاتحة وأجيب بأن الراوي لم يذكر الفاتحة للعلم بأنه لا بد منها فيكون معناه افتتح سورة بعد الفاتحة أو ان ذلك قبل ورود الدليل على اشتراط الفاتحة قوله فكان يصنع ذلك في كل ركعة لفظ البخاري فكلهم أصحابه وقالوا انك تفتتح بهذه السورة لا ترى انها تجزئك حتى تقرأ بأخرى فاما ان تقرأ بها واما ان تدعها وتقرأ بأخرى فقال ما أبأسركها ان أحبيتم ان أوامكم بذلك فعلت وان كرهتم ذلك تركتكم وكانوا يرون انه من أفضلهم وكرهوا أن يؤمهم غيره فلما اتاهم النبي صلى الله عليه وسلم أخبروه الخبر فقال يا فلان ما يمنعك أن تفعل ما يأمرك به أصحابك وما يصح لك الخ قوله ما يصح لك أجابه عن الحامل على الفعل بأنه المحبة وحدها قوله ادخلت الجنة التبشير له بالجنة يدل على الرضا بفعله وعبر بالفعل الماضي وان كان الدخول مبدئيا قبل لا تنبها على تحقيق الوقوع كما يصح عليه أئمة المعاني قال ناصر الدين بن المنير في هذا الحديث ان المقاصد تدبر أحكام الفعل لان الرجل لو قال ان الحامل له على اعادتها انه لا يحفظ غيرها لا يمكن أن يأمره بحفظ غيرها لكنه اعلم بحبها فظهرت صحة قصده فصوله قال وفيه دليل على جواز تخصيص بعض القرآن بميل النفس اليه

الحديث كله - بصريون وفيه التحديث والعنسة والقول وأخرجه البخاري أيضا في علامات النبوة وسلم في الصلاة (كتاب الصلاة) • هي لغة الدعاء بخير قال الله تعالى وصل عليهم أي ادع لهم وشرع أقوال وأفعال مفتحة بالتكبير

بفتحات أي شق (صدرى) الذي
رجحه القاضي عياض أن شق
الصدر كان وهو - فغير عند
مرضته - حليمة وتعبه السهيلي
أن ذلك وقع مرتين وهو الصواب
قال شق الأول كان لزج العلقه
التي قبل له عند - ها - ذا حظ
الش - بظان منك والشق الثاني
كان لاستعداده للتلقي الحاصل له
في تلك الليلة وقد روى الطب الباسي
والحرث في مسنديهما - من حديث
عائشة أن الشق وقع مرة أخرى
عند مجي جبريل له بالوحي في
غار حرا ومناسبة ظاهرة وروى
الشق أيضا وهو ابن عشر أو
نحوها في قصة له مع عبد المطلب
أخرجها أبو نعيم في الدلائل
وروى أخرى خامسة ولا تثبت
(ثم غسله بما زعم) وإنما
اختاره عن غيره من المياه لفضله
على غيره من المياه أولانه بقوى
القلب (ثم جابطت) هي مؤنثة
ونذ كر على معني الاناء وخص
بذلك لانه آلة الفسل عرقا (من
ذهب) لانه أعلى أو أنى الجنة ولا
يقال فيه استعمال آية الذهب
لانه قول أن ذلك كان قبل
التحريم لانه انما وقع بالمدينة
وقد استبعد من استدله على
جواز تحلها المصحف وغيره لأن

والاستكثار منه ولا يعد ذلك هجرا فالعبرة والحديث يدل على جواز قراءة سورتين في كل
ركعة مع فاتحة الكتاب على ذلك التأويل من غير فرق بين الاوليين والاخرين لان قوله
في كل ركعة يشمل الاخرين (وعن حذيفة قال صليت مع النبي صلى الله عليه وآله
وسلم ذات ليلة فافتتح البقرة فقلت يركع عند المائة ثم مضى فقلت يصلي بها في ركعة
فمضى فقلت يركع بها فمضى ثم افتتح النساء فقرأها ثم افتتح آل عمران فقرأها ثم تلا اذ امر
بآية قيم انسيج سبع و اذ امر بسؤال سأل و اذ امر بتعوذ فتعوذ ثم ركع فجعل يقول سبحان
ربي العظيم وكان ركوعه نجوا من قيامه ثم قال سمع الله لمن حمده ربنا لك الحمد ثم قام قريبا
طويلا قريبا ثم سجد فقال سبحان ربي الاعلى فكان سجوده قريبا من قيامه رواه
احمد ومسلم والنسائي قوله فقلت يصلي بها في ركعة قال النووي معناه ظننت انه يسلم
بها فيصليها على ركعتين وأراد بالركعة الصلاة بكاملها وهي ركعتان ولا بد من هذا
التأويل لينتظم الكلام بعده قويا فمضى معناه قرأ معظمها بحيث غلب على ظني انه
لا يركع الركعة الاولى الا في آخر البقرة فحينئذ قلت يركع الركعة الاولى بها فجاء وافتتح
النساء قوله ثم افتتح آل عمران قال القاضي عياض فيه دليل لمن يقول ان ترتيب السور
اجتهاد من المسلمين كتبوا المصحف وان لم يكن ذلك من ترتيب النبي صلى الله عليه
وسلم بل وكاه الى أمته بعده قال وهوذا قول مالك والجمهور واختاره القاضي أبو بكر
الباقلاني قال ابن الباقلائي هو أصح القواين مع أحقة المأله ما قال والذي نقول انه ان ترتيب
السور ليس بواجب في الكتابة ولا في الصلاة ولا في الدرس ولا في التأقين والتعظيم وان لم
يكن من النبي صلى الله عليه وسلم في ذلك نص ولا يحرم مخالفته ولذلك اختلف ترتيب
المصاحف قبل مصحف عثمان قال وأما من قال من أهل العلم ان ذلك بتوقيف من النبي
صلى الله عليه وسلم كما استقر في مصحف عثمان وانما اختلفت المصاحف قبل أن يبلغهم
التوقيف في تأويل قرأته صلى الله عليه وسلم النساء ثم آل عمران هنا على انه كان قبل
التوقيف والترتيب قال ولا خلاف انه يجوز للمصلي أن يقرأ في الركعة الثانية سورة قبل
التي قرأها في الاولى وانما يكره ذلك في ركعة ولم يتلو في غير الصلاة قال وقد أباح بعضهم
وتأول نهي السلف عن قراءة القرآن منكوسا على من يقرأ من آخر السورة الى أولها
ولا خلاف ان ترتيب آيات كل سورة بتوقيف من الله على ما بقى عليه الآن في المصحف
وهكذا نقلته الامه عن فيها صلى الله عليه وسلم قوله فقرأها متسرلا اذ امر بآية الخ فبه
استحب الترتيل والتسبيح عند المرور بآية قيم انسيج والسؤال عند قراءة آية فيها
سؤال والتعوذ عند تلاوة آية فيها تعوذ والظاهر استحباب هذه الامور لكل قارئ من

المستعمل له الملك فيحتاج الى ثبوت كونهم مكلفين بما كلفناه به (عقائ) ذكر على معنى الاناء (حكمة وايماناً) غير
 أى شيئاً يحصل بلائسته الحكمة والايمان فاطلاق عليه تسمية للشيء باسم مسببه أو هو عقيل لينكشف بالهوس ما هو معقول
 كجى الموت في هيئة كبش أطمع والحكمة كما قاله النوروى عبارة عن العلم المتصف بالاحكام المشتقة على المعرفة بالله تعالى

المصحوبة بنفاذ البصيرة وتمذيب النفس وتحقيق الحق والعمل به والصدع عن اتباع الهوى والباطل وسبب صلاحه وكونه يـ
 هي الله هم عن الله تعالى وفي الفتح وقد تعلق بالحكمة على القرآن وهو مشتغل على ذلك كله وعلى العلم فقط وعلى المعززة فقط
 ونحو ذلك (فأفرغه) أي ما في الطست (في صدرى ثم أطبقه) أي الصدر ١٢٣ الشريف نظم عليه كما يجتمع على الوعاء المملوء

لجمع الله تعالى له أجزاء النبوة
 وختمها فهو خاتم النبيين وختم
 عليه فلم يجد عدوه سبيلا إليه
 لأن الشيء المحتوم عليه محروس
 وانما فعل به ذلك ليقوى على
 استجلاء الاسماء الحسنى
 والثبوت في المقام الاسنى كما
 وقع ذلك أيضا في حال صباه لينشأ
 على أكمل الاخلاق وعند المبعث
 ليتلقى الوحي بقلب قوى قال
 صلى الله عليه وآله وسلم (ثم أخذ
 بيدي جبريل (فعرج) أي
 صعد (بي الى السماء الدنيا) وفي
 رواية أبي ذر به على الآتات أو
 التجريد جرد من نفسه شخصا
 وأشار اليه (فلما جئت الى السماء
 الدنيا) وبينها وبين الارض
 خمسمائة عام كما بين كل سماء
 الى السابعة (قال جبريل لخازن
 السماء الدنيا افتح) أي باجها
 وفي رواية شريك عند البخاري
 فضرب بابا من أبوابها وفيه دليل
 على ان الباب كان مغلقا قال ابن
 المنبر حكيمته التحقق ان السماء
 لم تفتح الا من أجله بخلاف ما لو
 وجدوه مفتوحا (قال) الخازن
 (من هذا) الذي يقرع الباب
 (قال جبريل) أي هذا جبريل
 ولم يقل ان الله يقرع عنه وفيه من
 أدب الاستئذان أن المستأذن

غير فرق بين المصلي وغيره وبين الامام والمنفرد والمأموم والى ذلك ذهب الشافعية قوله
 ثم ركع فجعل يقول سبحان ربى العظيم فيه استحباب تكريره هذا الذي في الركوع
 وكذلك سبحان ربى الاعلى في السجود والى ذلك ذهب الشافعي وأصحابه ولا وزعي
 وأبو حنيفة والكوفيون وأحمد والجمهور وقال مالك لا يتعين ذلك للاستحباب وسياق
 الكلام على ذلك في باب الذكر في الركوع والسجود قوله ثم قال سمع الله من حمده ربنا
 لك الحمد ثم قام قياما طويلا فيه رد لما ذهب اليه أصحاب الشافعي من ان تطويل
 الاعتدال عن الركوع لا يجوز وتبطل به الصلاة وسياق الكلام على ذلك والحديث
 أيضا يدل على استحباب تطويل صلاة الليل وجواز الاتمام في النافلة (وعن رجل من

جهينة انه سمع النبي صلى الله عليه وآله وسلم يقرأ في الصبح اذا زلزلت الارض في
 الركعتين كاتبعها قال فلا أدري أنسى رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم أم قرأ ذلك
 عدا رواه أبو داود الحديث سكت عنه أبو داود والمنذرى وقد قدما ان جماعة من
 أئمة الحديث صرحوا بصلاحيته ما سكت عنه أبو داود وللاحتجاج وليس في اسناده مطعن
 بل رجاله رجال الصحيح وجهالة الصحابي لا تضر عند الجمهور وهو الخبر قوله يقرأ في الصبح
 اذا زلزلت فيه استحباب قراءة سورة بعد الفاتحة وجواز قراءة قصار المفضل في الصبح
 قوله فلا أدري أنسى فيه دليل مذهب الجمهور والقائلين بجواز النسيان صلى الله
 عليه وسلم وقد صرح بذلك حديث انما أنا بشر أنسى كما تنسون ولكن فيما ليس طريقه
 البلاغ قالوا ولا يقر عليه بل لا بد أن يتذكره واختاروا هل من شرط ذلك الفور أم يصح
 على التراخي قبل وفاته صلى الله عليه وسلم قوله أم قرأ ذلك عدا تردد الصحابي في أن إعادة
 النبي صلى الله عليه وسلم للسورة هل كان نسيانا بالكون المعتاد من قراءته ان يقرأ في
 الركعة الثانية غير ما قرأه في الاولى فلا يكون مشروعا لأمته أو فعه له عدا لبيان الجواز
 فتكون الاعادة مترددة بين المشروعية وعدمها واذا دار الامر بين أن يكون مشروعا أو
 غير مشروع فحمل فعه صلى الله عليه وسلم على المشروعية اولى لان الاصل في أفعاله
 التبريع والنسيان على خلاف الاصل ونظيره ما ذكره الاصوليون فيما
 اذا تردد له صلى الله عليه وسلم بين أن يكون جبليا أو لبيان الشرع والاكثر على

التأسي به (وعن ابن عباس ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم كان يقرأ في ركعتي
 الفجر في الاولى منهم ما قولوا آمنا بالله وما انزل اليه الاية التي في البقرة وفي الآخرة آمنا
 بالله وانهم يدعونهم ما قولوا آمنا بالله وما انزل اليه الاية التي في البقرة وفي الآخرة آمنا بالله وما انزل
 اليه واتى آل عمران نعتوا الى كلمة سويئنا وبينكم رواها أحمد ومسلم الروايات

يسمى نفسه لتلايته بسبعه (قال هل معن أحد قال نعم معي محمد صلى الله عليه وآله وسلم فقال أرسل اليه) للعروج به وليس
 السؤال عن أصل رسالته لاشتهارها في الملكوت ويحتمل أن يكون خفي عليه أصل إرساله لاشتغاله بعبادته والاول هو الاظهر
 ويؤخذ منه ان رسول الرجل يقوم مقام اذنه لان الخازن لم يتوقف عن الفتح له على الوحي اليه بذلك بل على بل لا يلزم الارسال اليه

اذا نظرت قبل (أى جهة) يمينه
 خضك واذا نظرت قبل (أى جهة)
 (بسا اربكى) وللاربعة شماله
 (فقال) أى الرجل القاعد
 (مرحبا بالنبي الصالح والابن
 الصالح) أى أصبحت رحبا لاضيقا
 وهى كلمة يقال عند تأنيس
 القادم ولا يقل أحد مرحبا
 بالنبي الصادق لان الصلاح
 شامل لاثرائخصال الحمودة
 المدروحة من الصدق وغيره
 فقد جمع بين صلاح الانبياء
 وصلاح الابناء كانه قال مرحبا
 بالنبي التام فى نبوته والابن البار
 فى نبوته (فلت لجبريل) عليه
 السلام (من هذا قال هذا آدم)
 عليه السلام (وهذه الاسودة)
 التى (عن يمينه وشماله تسم بنيه)
 جمع نسمة وهى نفس الروح أى
 أرواح بنيه (فاهل اليمين منهم
 أهل الجنة والاسودة التى عن
 شماله أهل النار) يحتمل ان النار
 كانت فى جهة شماله ويكشفه
 هم احق فى ينظر اليهم لانها فى
 السماء لان أرواحهم فى معين
 الارض السابعة كما ان الجنة
 فوق السماء السابعة فى جهة
 يمينه كذلك (فاذا نظرت عن يمينه
 خضك ولذا نظرت قبل شماله بكي
 حتى عرج بى) جبريل ولابن

• (باب جامع القراءة في الصلوات) •

الفناني

ف) (فتح

قال أنس فذكر أبوذر (أنه) أي النبي صلى الله عليه وآله وسلم (وجد في السموات آدم وأدريس وموسى وعيسى وإبراهيم) صلوات الله عليهم أجمعين (ولم يثبت) من الآيات (كيف صانزلهم) أي لم يعين أبوذر لكل نبي سماه (غير أنه ذكر أنه وجد آدم

في السماء الدنيا و ابراهيم في السماء السادسة) هو موافق لرواية شريك عن أنس والثابت في جميع الروايات غير هاتين انه في السابعة فان قلنا تعدد المعراج فلا تعارض والا فالارجح رواية الجماعة لقوله فيها انه رأى مسنداً ظهره الى البيت المعمور وهو في السابعة بلا خلاف وأما ما جاء عن علي انه في السادسة عند شجرة طوبى ١٢٥ فان ثبت حمل علي ان البيت الذي في

السادسة بجانب شجرة طوبى لانه جاء عنه ان في كل سماء بيتاً يحاذي الكعبة وكل منها معمور باللائكة وكذا القول فيما جاء عن الربيع بن أنس وغيره ان البيت المعمور في السماء الدنيا فانه محمول على أول بيت يحاذي الكعبة من بيوت السموات ويقال ان اسم البيت المعمور الضراح بضم المجهمة وتخفيف الراء آخره مهملة ويقال بل هو اسم سماء الدنيا ولانه يقال هذا الله لم يثبت كيف منازلهم فرواية من انبتها أرجح قال القسطلاني نعم في حديث أنس عن مالك بن صعصعة عند الشيخين انه وجد آدم في السماء الدنيا كما مر وفي الثانية يحيى وعيسى وفي الثالثة يوسف وفي الرابعة ادريس وفي الخامسة هرون وفي السادسة موسى وفي السابعة ابراهيم وفيه بحث يأتي في بابيه ان شاء الله تعالى انتهى (قال أنس) فظاهر ان أنس لم يسمع من أبي ذر هذه القطعة الا تبني وهي (فلم امر جبريل بالنبي صلى الله عليه وآله وسلم) أي صاحبابه (بادريس) عليه السلام الباء للاصاق أو بمعنى علي (قال) ادريس (مرحبا

النسائي أيضاً من حديث عتبة بن عامر وانه قرأ انا فقهنا لك فتحاصينا أخرجه عبد الرزاق عن أبي بردة وانه قرأ الواقعة أخرجه عبد الرزاق أيضاً عن جابر بن سمرة وانه قرأ بيونس وهو داخر جهم بن أبي شيبه في مصنفه عن أبي هريرة وانه قرأ اذ زلزلت الارض كما تقدم عند أبي داود وانه قرأ الم تنزيل السجدة وهل أي على الانسان أخرجه الشيخان من حديث ابن مسعود قوله كان يقرأ في الظهر بالليل والعصر نحو ذلك ينبغي أن يحصل هذا على ما تقدم لانه قد ثبت انه صلى الله عليه وسلم كان يقرأ في الظهر والعصر بالسماء ذات البروج والسماء والطارق وشبههما أخرجه أبو داود والترمذي وصححه من حديث جابر بن سمرة وانه كان يقرأ في الظهر بسم ربك الاعلى أخرجه مسلم عن جابر بن سمرة أيضاً وانه قرأ من سورة لقمان والداريات في صلاة الظهر أخرجه النسائي عن البراء وانه قرأ في الاولى من الظهر بسم ربك الاعلى وفي الثانية هل أتاك حديث الغاشية أخرجه النسائي أيضاً عن أنس وثبت انه كان يقرأ في الاولى من صلاة الظهر بفتح الكتاب وسورتين بطول في الاولى ويتصرف في الثانية عند البخاري وقد تقدم ولم يعين السورتين وتقدم انه كان يقرأ في الركعتين الاخيرتين من الظهر والعصر بفتح الكتاب وسورة وتقدم أيضاً انه كان يقرأ في صلاة الظهر في الركعتين الاولى في كل ركعة قدر ثلاثين آية وفي الاخرتين قدر خمس عشرة آية أو قال نصف ذلك وفي العصر في الركعتين الاولى في كل ركعة قدر خمس عشرة آية وفي الاخرتين قدر نصف ذلك وثبت عن أبي سعيد عند مسلم وغيره انه قال كنا نخرق قيام رسول الله صلى الله عليه وسلم في الظهر والعصر فخرزنا قيامه في الركعتين الاوليين من الظهر قدر قراءة الم تنزيل السجدة وخرزنا قيامه في الركعتين الاخيرين قدر النصف من ذلك وخرزنا قيامه في الركعتين الاخيرتين من العصر على قدر قيامه في الاخرتين من الظهر وفي الاخرتين من العصر على النصف من ذلك قوله وفي الصبح أطول من ذلك قال العلماء لانهم اتفعل في وقت الغفلة باليوم في آخر الليل فيكون في التطويل انتظار للمتاخر قال النووي حاكياً عن العلماء ان السنة ان يقرأ في الصبح والظهر بطول المفصل ويكون الصبح أطول وفي العشاء والعصر بأوساط المفصل وفي المغرب بقصاره قالوا والحكمة في اطالة الصبح والظهر انه ما في وقت غفلة بالنوم آخر الليل وفي القائله فطوّلنا ليدركهم ما المتأخر بغفلة ونحوها والعصر ليست كذلك بل تفعل في وقت تعب أهل الاعمال خففت عن ذلك والمغرب ضيقة الوقت فاحتجج الى زيادة تخفيفها لذلك والحاجة للناس الى عشاء صاعثهم وضيق نفوسهم والعشاء في وقت غلبة النوم والنعاس ولكن وقتها واسع فأنشئت العصر انتهى وكون السنة في صلاة المغرب القراءة بقصار المفصل غير مسلم فقد ثبت انه صلى الله عليه وسلم لم يقرأ فيها بسورة

بالتبني الصالح والاخ الصالح) لم يقل والابن كآدم لانه لم يسمع من آباءه صلى الله عليه وآله وسلم (فقات من هذا) يا جبريل (قال هذا ادريس) عليه السلام (ثم مررت بعيسى فقال مرحبا بالنبي الصالح والاخ الصالح قلت من هذا) يا جبريل (قال هذا موسى) عليه السلام (ثم مررت بعيسى فقال مرحبا بالنبي الصالح والنبي الصالح) ايست ثم علي بابها

في الترتيب الان قبل تعدد المعراج اذ الروايات متفقة على أن المروية كان قبل المروية موسى (قلت من هذا) يا جبريل (قال هذا عيسى) عليه السلام (ثم مررت بابراهيم) عليه السلام (فقال مرحبا بالنبي الصالح والابن الصالح قلت من هذا) يا جبريل (قال هذا ابراهيم صلى الله عليه وآله) (وسلم ١٢٦) وكان ابن عباس وأبو حبة الأنصاري) بالموحدة البدرى وعند القاسى حية

الاعراف والطور والمرسلات كما سيأتي في أحاديث هذا الباب وثبت أنه صلى الله عليه وسلم قرأ فيها بالاعراف في الركعتين جميعاً أخرجه ابن أبي شيبة في مصنفه عن أبي أيوب وقرأ بالبحر في أخرجه البخاري عن مروان بن الحكم قال قال لي زيد بن ثابت ما لك تقرأ في المغرب بقصار المفصل وقد سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقرأ بطول الطوابع والطويلان هما الاعراف والانعام وثبت أنه قرأ صلى الله عليه وسلم فيه بالذين كفروا وادعوا عن سبيل الله أخرجه ابن حبان من حديث ابن عمرو سيأتي بقية الكلام في آخر الباب (وعن جابر بن مطعم قال سمعت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يقرأ في المغرب بالطور ورواه الجماعة الا الترمذي) قوله بالطور أى بسورة الطور قال ابن الجوزي يحتمل أن يكون الباء بمعنى من كقوله تعالى يشرب من اعباد الله وهو خلاف الظاهر وقد ورد في الأحاديث ما يشعر بأنه قرأ السورة كلها فعند البخاري في التفسير بلفظ سمعته يقرأ في المغرب بالطور فلما بلغ هذه الآية أم خلتوا من غير شئ ثم هم الخالقون الآيات الى قوله المصيطرون كاد قلبي بطير وقد ادعى الطحاوي انه لا دلالة في شئ من الأحاديث على تطويل القراءة لاحتمال أن يكون المراد أنه قرأ بعض السورة ثم استدل لذلك بما رواه من طريق هشيم عن الزهري في حديث جابر بلفظ سمعته يقرأ ان عذاب ربك لواقع قال فأخبر أن الذي سمعته من هذه السورة هو هذه الآية خاصة وليس في السياق ما يقتضي قوله خاصة وحديث البخاري المتقدم يطل هذه الدعوى وقد ثبت في رواية انه سمعته يقرأ بالطور وكاتب مسطور ومثله لابن سعد وزاد في أخرى فاستمع قراءته حتى خرجت من المسجد وأيضاً لو كان اقتصر على قراءة تلك الآية كما زعم لما كان لانكار زيد بن ثابت على مروان كافي الحديث المتقدم معنى لان الآية أقصر من قصار المفصل وقد روى ان زيدا قال له انك تخفف القراءة في الركعتين من المغرب فوالله لقد كان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يقرأ فيها بسورة الاعراف في الركعتين جميعاً أخرجه هذه الرواية ابن خزيمة وقد ادعى أبو داود نسخ المتطول ويكنى في ابطال هذه الدعوى حديث أم الفضل الآتي وقد ذهب الى كراهة القراءة في المغرب بالسور الطوال مالك وقال الشافعي لأكره ذلك بل استحبه قال الحافظ والمشهور عند الشافعية انه لا كراهة ولا استحباب انتهى (وعن ابن عباس ان أم الفضل بنت الحارث سمعته وهو يقرأ والمرسلات عرفاً قالت يا بني لقد ذكرتني بقراءة تلك هذه السورة انها لا آخر ما سمعت من رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يقرأ بها في المغرب ورواه الجماعة لابن ماجه) قوله ان أم الفضل هي ولدة ابن عباس الراوى عنها وبذلك صرح الترمذي

بالتحسية وغلط في ذلك وذكره الواقدي بالنون واختلف في اسمه فقيس بن عاصم بن عبد عمرو وقيل مالك وأنكر الواحدى أن يكون في البدرين من يكنى أباحبة بالموحدة قال في الاصابة وروى عنه أيضاً عاصم بن أبي عمار وحديثه عنه في مسند ابن أبي شيبة وأحمد وصححه الحاكم وشرح بسماعه منه (يقولان قال النبي صلى الله عليه وآله وسلم ثم عرج بي) بفتحات أربضم الاول وكسر الثانى (حتى ظهرت) أى علوت (المستوى) المصعد (أسمع فيه صريف الاقلام) أى قصويتها حال كتابة الملائكة من أقضية الله سبحانه مما تنسخه من الأرح المحفوظ أو ما شاء الله أن يكتب لما أراد الله تعالى من أمره وتدبيره والله تعالى غفى عن الاستدكار بتدوين الكتب وتهميدها اذ علم محيط بكل شئ (قال أنس بن مالك) رضى الله عنه (قال النبي صلى الله عليه وآله وسلم ففرض الله على أمي خمسين صلاة) أى في كل يوم وليلة كما عند مسلم من حديث ثابت عن أنس أنك كان يظن ففرض الله على وذكرا القرض عليه يستلزم ان يرض على أمته

وبالعكس الاما يستثنى من خصائصه (فرجعت بذلك حتى مررت على موسى) عليه السلام (فقال ما فرض الله لك على أمته قلت فرض خمسين صلاة قال موسى فارجع الى ربك) أى الى الموضع الذى ناجيته فيه (فان أمته لا تطيق ذلك فراجعتي) وللاربعة وعزها في الفتح للكشفي فراجعت والمعنى واحد (فوضع) أى ربي (شطرها) وفي رواية

مالك بن مسعدة فوضع عن عشرين رواية ثابت لحظ عن خمسا و زاد فيها ان التخفيف كان خمسا خمسا قال الحافظ ابن حجر
وهي زيادة معتدلة بحسب ما في الروايات عليها (فرجعت الى موسى قلت وضع شطرها فقال راجع ريك فان أمتك لا تطيق)
ذلك (فراجعت) ربي (فوضع) عن (شطرها) أي جزأ من الا النصف ١٢٧ واحسن منه الحمل على ما زاده ثابت خمسا خمسا

كما مر (فرجعت اليه) أي الى
موسى (فقال ارجع الى ريك فان
أمتك لا تطيق ذلك فراجعت)
تعالى (فقال) جل وعلا (هي
خمس) بحسب الفـعل (وهي
خمسون) بحسب التواب قال
تعالى من جاء بالحسنة فله عشر
أمثالها ولا يذر عن المستغنى
ونسبها في الفتح غير أبي ذر هن
خمس وهن خمسون واستدل به
على عدم فرضية ما زاد على
الخمس كالوتر وعلى دخول النسخ
في الانشآت ولو كانت مؤكدة
خلافا لقوم فيها كدو على جواز
النسخ قبل الفعل خلافا للمعتزلة
قال ابن المنير **مكن** الكل
متفقون على ان النسخ لا يتصور
قبل البلاغ وقد جاء به حديث
الامراء فاشكل على الطائفتين
وتعقب بأن الخلاف مأثور نص
عليه ابن دقيق العيد في شرح
العمدة وغيره ثم هو نسخ بانفسه
الى النبي صلى الله عليه وآله وسلم
لانه كاف بذلك قطعاً ثم نسخ بعد
ان بلغه وقبل أن يفعل فافسخ
في حقه صحيح التصور (لا يبدل
القول) بمساواة فواب الخمس
الخمسين (لدى) أو لا يبدل القضاء
المبرم لا المعلق الذي يجوز الله منه
ما يشاء ويثبت فيه ما يشاء وأما

فقال عن أمه أم الفضل وأسمها بابة بنت الحرث الهلالية ويقال انها أول امرأة أسلمت
بعد خديجة قوله سمعته أي سمعت ابن عباس وفيه التنبات لان ظاهرا السابق أن يقول
سمعته قوله لانه ذكر في أي شيئا نسبته قوله انها لا تسر ما سمعت الخ في رواية ثم ما صلى
لنا بعد ما حتى قبضه الله وقد ثبت من حديث عائشة ان آخر صلاة بملاها النبي صلى الله
عليه وسلم بأصحابه في مرض موته الظهر وطريق الجمع عائشة حكمت آخر صلاة صلاها
في المسجد لقربة قواها بأصحابه والتي حكمت أم الفضل كانت في بيته كما روى ذلك النسائي
ولكنه يشكل على ذلك ما أخرجه الترمذي عن أم الفضل بلفظ خرج النيار رسول الله
صلى الله عليه وسلم وهو عاصب رأسه في مرضه فصلى المغرب ويمكن حمل قوله اخرج
المينا انه خرج من مكانه الذي كان فيه راقد الى من في البيت وهذا الحديث يرد على من
قال التطويل في صلاة المغرب منسوخ كما تقدم (وعن عائشة ان رسول الله صلى الله
عليه وآله وسلم قرأ في المغرب بسورة الاعراف فرقها في الركعتين رواه النسائي)
الحديث اسناده في سنن النسائي هكذا أخبرنا عمرو بن عثمان قال حدثنا بريدة وأبو حمزة
عن ابن أبي حمزة قال حدثنا هشام بن عروة عن أبيه عن عائشة فذكره وبقية وان كان فيه
ضعف فقد تابعه أبو حمزة وهو ثقة وقد أخرج نحوه ابن أبي شيبة في مصنفه عن أبي أيوب
بلغه ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم قرأ في المغرب بالاعراف في الركعتين جميعا
وأخرج نحوه ابن خزيمة من حديث زيد بن ثابت كما تقدم ويشهد صحة ما أخرجه
البخاري وأبو داود والترمذي من حديث زيد بن ثابت ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم قرأ في
المغرب بطولي الطويلين زاد أبو داود قلت وما طول الطويلين قال الاعراف قال الحافظ
في الفتح انه حصل الاتفاق على تفسير الطولي بالاعراف وقد استدل الخطابي وغيره
بالحديث على امتداد وقت المغرب الى غروب الشفق وكذلك استدله المصنف رحمه الله
كما قدم في باب وقت صلاة المغرب من أبواب الاوقات وتقدم الكلام على ذلك هناك

(وعن ابن عمر قال كان النبي صلى الله عليه وآله وسلم يقرأ في المغرب قلا يائها الكائرون وقيل هو
الله أحد رواه ابن ماجه وفي حديث جابر ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال يا معاذ اذ افتان أنت
أو قال افتان أنت فلو اصبحت بسبح اسم ربك الاعلى والشمس وضحاها والليل اذا يغشو
متفق عليه) اما الحديث الاول فقال الحافظ في الفتح طاهر اسناده الصحة الا انه معلول
قال الدارقطني اخطأ به من رواه فيه وأخرج نحوه ابن حبان والبيهقي عن جابر بن سمرة
وفي اسناده سعيد بن مسالك وهو متروك قال الحافظ أيضا والمحمول انه قرأهم ما في
الركعتين بهد المغرب وأما الحديث الثاني فقال في الفتح ان قصة معاذ كانت في العشاء
وقد صرح بذلك البخاري في روايته لحديث جابر وسياق الخلاف في تعيين الصلاة وتعيين

مراجعتهم صلى الله عليه وآله وسلم ربه في ذلك فاعلم ان الامر الاول ليس على وجه القطع والابرام وفي هذه المراجعة أيضا دلالة
على ان الله سبحانه وتعالى فوق العرش بائن عن خلقه بالاستواء عليه على ما يليق بذاته المقدس عن الاشياء والامثال بل قصة
المعراج نصر قطعي في ثبوت ذلك وكمن آيات قرآنية وأحاديث صحيحة وآثار صحيحة وأقوال ناطقة اسلف الامة وأنتم اتدل

عليه دلالة لا مريية معها ولا ريب فيها عند من يعقل البرهان ويستسلم حجج السنة المطهرة والقرآن ومذهب الخلف القائلين بالتأويل مجروح في ذلك ليس بأعلم كما وهموا وزعموا بل الصواب والحق الحقيق بالاتباع مذهب اليه العصاية والتابعون من التقرير وهو الذي تظاهرت به الأدلة ١٢٨ القاطعة الساطعة التي أقربهم المجتهدون والمحدثون العالمون هذا

السورة التي قرأها معاذ في باب انفراد المؤمن بعد وفاءه ولفظ الحديث في البخاري أنه قال جابر أقبل رجل بناضين وقد جنح الليل فوافق معاذ يصلي فتركنا ضيقه وأقبل الى معاذ فقرأ سورة البقرة والنساء فانطلق الرجل وبلغه أن معاذ انال منه فاق النبي صلى الله عليه وسلم فشكا اليه معاذ فقال النبي صلى الله عليه وسلم الى آخر ما ذكره المصنف قوله قالوا صليت أي فهل أصليت بقوله أفقت أنت أو قال أفقت قال ابن سيد الناس الاول أن يكون للشك من الراوي لأن باب الرواية بالمعنى كما زعم بعضهم لما تحلت به صبغة فعال من المبالغة التي خلت عنها صبغة فاعل والحديث يدل على مشروعية القراءة في العشاء بواسطة المفصل كما حكاه النووي عن العلماء ويدل أيضا على مشروعية التخفيف بالإمام لما بينه النبي صلى الله عليه وسلم في بعض روايات حديث معاذ عند البخاري وغيره بلفظ فان فيهم الضعيف والستقيم والكبير وفي لفظ له فان خلقه الضعيف والكبير وذو الحاجة قال أبو عمر التخفيف لكل امام أمر مجمع عليه مندوب عند العلماء اليه الا ان ذلك انما هو أقل الكمال وأما الحذف والتقصان فلا لان رسول الله صلى الله عليه وسلم قد نهى عن تترك الغراب ورأى رجلا يصلي ولم يتم ركوعه وسجوده فقال له ارجع فصل فانك لم تصل وقال لا ينظر الله عز وجل الى من لا يقيم صلاته في ركوعه وسجوده وقال أنس كان رسول الله صلى الله عليه وسلم أخف الناس صلاة في تمام قال ابن دقيق العيد وما أحسن ما قال ان التخفيف من الامور الاضافية فقد يكون الشيء خفيفا بالنسبة الى عادة قوم طويل بالنسبة الى عادة آخرين انتهى واعلم يا بني ان شاء الله تعالى للمقام من يتحقق في باب ما يؤمر به الامام من التخفيف من أبواب صلاة الجماعة وسيد كرام المصنف طرفا من حديث معاذ في باب انفراد المؤمن بعد وفاءه وفي باب هل يقتدى المقترض بالمتنفل أم لا وسند ذكر ان شاء الله في شرحه هذا بعض من فوائد التي لم يذكرها ههنا (وعن سليمان بن يسار عن أبي هريرة انه قال ما رأيت رجلا أشبه صلاة رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم من ولان لامام كان بالمدينة قال سليمان فصليت خلفه فكان يطيل الاوليين من الظهر ويخفف الاخرين ويخفف العصر ويقرأ في الاوليين من المغرب بقصار المفصل ويقرأ في الاوليين من العشاء من وسط المفصل ويقرأ في الغداة بطوال المفصل رواه أحمد والنسائي) الحديث قال الحافظ في الفتح صححه ابن خزيمة وغيره وقال في بلوغ المرام ان اسناده صحيح والحديث استدل به على مشروعية ما تضمنه من القراءة في الصلوات الماعرفت من اشعار لفظ كان بالمداومة قيل في الاستدلال به على ذلك انظر لان قوله أشبه صلاة يحتمل أن يكون في معظم الصلاة لا في جميع أجزائها وقد تقدم نظيره هذا ويمكن أن يقال في جوابه ان الخبر ظاهر في المشابهة في جميع الاجزاء فيحصل على عمومته حتى يثبت ما يخصه

وقال صلى الله عليه وآله وسلم (فرجعت الى موسى فقال راجع ربك) ولا يصلي ارجع الى ربك (فقلت استصيت) وزاد الاصيلي قد استصيت (من ربي) أبدى ابن المنير زكوة لطيفة في هذا الاستحياء فقال يحتمل انه صلى الله عليه وآله وسلم تقرر من كون التخفيف وقع خمسا خمسا أنه لو سأل التخفيف بعد ان صارت خمسا كان سائلا في رفعها فلذلك استصيا انتهى ودان مراجعته لربه في طلب التخفيف تلك المرات كلها انه علم ان الامر في كل مرة لم يكن على سبيل الالزام بخلاف المرة الاخيرة ففتح ما يشعربذلك اقله سبحانه ما يدل القول لدى ويحتمل أن يكون سبب الاستحياء ان العشرة آخر جمع القلة وأول جمع الكثرة فغشي أن يدخل في الالحاح في السؤال لكن الالحاح في الطلب من الله مطلوب فكانه خشى من عدم القيام بالشكر لله أعلم (ثم انطلق حتى انتهى الى سدة المنتهى) وهي في أعلى السموات وفي مسلم انها في السادسة فيحتمل ان أصلها فيها ومعظمها في السابعة وسببت بالتمنى لان علم الملائكة ينتهي

اليها ولم يجاوزها احد الارسل الله صلى الله عليه وآله وسلم اولانه يفتي اليها ما يبط من فوقها وما يصعد من تحتها أو يفتي اليها ارواح الشهداء وأرواح المؤمنين فتصلي عليهم الملائكة المقربون (وغشيها الوان لا أدري ما هي ثم أدخات الجنة فاذا فيها حياثل اللؤلؤ) كذا هنا في جميع الروايات قيل ههنا ان فيها عقود وقلائد من اللؤلؤ وورد بان الحياثل انما تكون

يجمع حباله أو حبله وذو كره واحد من الالة انه تصيف وانما هي جناذ كما عند البخاري في احاديث الانبياء جمع جنبنة وهي القبة فارسي مغرب وهو ما ارتفع من البناء وأصله بلسانهم كنبذ وقال ابن حزم فتشت على هاتين اللفظتين فلم أحدهما ولا واحدة منهما ولا وقعت على معناهما انتهى قلت معنى الثانية ما ذكرناه ١٢٩ ويؤيده رواية أنس عند البخاري

في التفسير قال اتيت على نهر فتاه قباب اللؤلؤ وقال صاحب المطالع قيل هي القلائد والعقود أو هي من حبال الرمل أي فيها لؤلؤ مثل حبال الرمل جمع حبل وهو ما استطال من الرمل وهو منعقب والصحيح الجناذ (واذا ترابها المسك) أي تراب الجنة رانحته كرائحة المسك ورواة هذا الحديث ما ين مصري ومدني وفيه رواية صحابي عن صحابي والتحديث بالجمع والافراد والغفنة والقول وأخرجه البخاري في الحج مختصرا وفي بدء الخلق وفي الانبياء وباب تكليم الله موسى ومسلم في الايمان والترمذي في التفسير وانما في الصلاة (عن عائشة) أم المؤمنين (رضي الله عنها) قالت فرض الله (أي قدر الله) الصلاة (الرابعة) (حين فرضها) حال كونها (ركعتين ركعتين) بالتركيز لا فائدة عموم التثنية لكل صلاة (في الحضر والسفر) زاد ابن مكي بهذا الاسناد الا المقر فانها ثلاث أخرجه أحد والبخاري في كتاب الهجرة عن عائشة فرضت الصلاة ركعتين ثم هاجر النبي صلى الله عليه وآله وسلم ففرضت أربعاً (فاقرت

وقد تقدم الكلام في صلاة الصبح والظهر والعصر وما المغرب فقد عرفت ما تقدم من الاحاديث الدالة على انه صلى الله عليه وسلم لم يسقر على قراءة قصار المفضل فيها بل قرأ فيها بطول الطولين وبطول المفصل وكانت قراءته في آخر صلاة صلاها بالرسالات في صلاة المغرب كما تقدم قال الحافظ في الفتح وطريق الجمع بين هذه الاحاديث انه صلى الله عليه وسلم كان ايمانا يطيل القراءة في المغرب امالبيان الجواز واما العلم به بدم المشقة على المأمومين ولكنه يقدح في هذا الجمع ما في البخاري وغيره من انكار زيد بن ثابت على مروان مواظبته على قصار المفضل في المغرب ولو كانت قراءته صلى الله عليه وسلم السور الطويلة في المغرب لبيان الجواز لما كان ما فعله مروان من المواظبة على قصار المفضل الا محض السنة ولم يحسن من هذا الصحابي الجليل اكار ما سنده رسول الله صلى الله عليه وسلم ولم يفعل غيره الا لبيان الجواز ولو كان الامر كذلك لما سكنت مروان عن الاحتجاج بمواظبته صلى الله عليه وسلم على ذلك في مقام الانكار عليه وأيضاً لبيان الجواز يكفي فيه مرة واحدة وقد عرفت انه قرأ بالسور الطويلة مرات متعددة وذلك يوجب تأويل لفظ كان الذي استدله به على الدوام بمثل ما قد مناه فالحق أن القراءة في المغرب بطوال المفضل وقصاره وسائر السور سنة والاقتصار على نوع من ذلك ان انضم اليه اعتقاد انه السنة دون غير، يخالف لهديه صلى الله عليه وسلم قولاً بقصار المفضل قد اختلف في تفسير المفضل على عشرة أقوال ذكرها صاحب القاموس وغيره وقد ذكرناه في باب وقت صلاة المغرب من أبواب الاوقات قوله ويشترأ في الاولين من العشاء من وسط المقهى قد تقدم في حديث معاذ أن النبي صلى الله عليه وسلم امره بالقراءة بسبع اسم ربك الاعلى والشمس وضحاها والليل اذ يغشى وهذه السور من أوساط المفضل وزاد مسلم انه أمره بقراءة اقرأ باسم ربك الذي خلق وزاد عبد الرزاق الضحى وفي رواية للحميدي بزيادة والسموات البروج والسماء والطارق وقد عرفت ان قصة معاذ كانت في صلاة العشاء وثبت انه كان صلى الله عليه وسلم يقرأ في صلاة العشاء بالشمس وضحاها ونحوها من السور أخرجه أحدو لسان الترمذي وحسنه من حديث بريدة وانه قرأ فيها بالتين والزيتون أخرجه البخاري ومسلم والترمذي من حديث البراء وانه قرأ بالذات السماء انشقت أخرجه البخاري من حديث أبي هريرة

• (باب الحجة في الصلاة بقراءة ابن مسعود وأبي وغيرهما من اثني على قراءته) •

(عن عبد الله بن عمر قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم خذوا القرآن من أربعة من ابن أم عبد فبدأ به ومعاذ بن جبل وابي بن كعب وسالم مولى أبي حذيفة رواه أحد

١٧ نيل في صلاة السفر) ركعتين ركعتين (وزيد في صلاة الحضر) لما تقدم مدينة ركعتان ركعتان وتركت صلاة الصبح لطول القراءة فيها وصلاة المغرب لانها وتر النهار رواء ابتاعزيمة وحبان والبيهي وقد عتسك بظاهره الخفيفة على ان القصر في السفر عزيمة لا رخصة وهو الصواب اذ لم يثبت عنه صلى الله عليه وآله وسلم في جميع أسفاره الا القصر وذلك

في الصحيحين وغيرهما ما ظهر الدلالة على الوجوب حديث عائشة المذكور وهذا الخبر منها بان صلاة السفر أقرت على ما فرضت عليه فمن زاد عليها فهو كن زاد على أربع في صلاة الحضر ولا يصح التعاقب ما روى عنها انما كانت تتم فان ذلك لا تقوم به الحجة بل الحجة في روايتها لا في رأيها وهكذا ١٢٠ لم يثبت عنها انما روت عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم انه أتم وقد وافقها

على هذا الخبر الذي أخبر به ابن عباس فاخرج مسلم انه قال ان الله عز وجل فرض الصلاة على اسنان نبيكم صلى الله عليه وآله وسلم على المسافرين ركعتين وعلى المقام أربعاً والنوف ركعة ومن ذلك ما أخرجه أحمد والنسائي وابن ماجه عن عمر رضي الله عنه قال صلاة السفر ركعتان وصلاة الفطر ركعتان وصلاة الجمعة ركعتان تمام غير قصر على لسان محمد صلى الله عليه وآله وسلم ورجاله رجال الصحيح وأخرج النسائي وابن حبان وابن خزيمة في صحيحهما عن ابن عمر رضي الله عنهما قال ان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم أتانا ونحن ضلال فعلمنا ان الله عز وجل أمرنا أن نعبد الله في ركعتين في السفر فهذه الأدلة قد دلت على ان لصلاة واجب غير رخصة وأما قوله تعالى وإذا حضر يستم في الأرض فليس عليكم جناح أن تقصروا من الصلاة إن خفتن أن يغتنبكم الذين كفروا فهو وارد في صلاة الخوف والمراد قصر الصلوة لا قصر العدد كما ذكر ذلك المحدثون وكما يدل عليه آخر الآية ولو سلمنا انها في صلاة القصر لمكان ما يفهم من رفع الجناح غير مراد به ظاهره دلالة الاحاطة بالصحة على ان القصر عزيمه لا رخصة ولم يرد في السنة قالوا ما يصلح لمعارضه ما ذكرنا من الأدلة الصحيحة وقد ذهب جماعة الى انه لم يكن قبل الاسراء صلاة مفروضة الا ما كان وقع الاصر به من صلاة الليل من غير تحديد وذهب الحنابلة الى ان الصلاة كانت مفروضة ركعتين بالغداة وركعتين بالعشي وذكر الشافعي

والبخاري والترمذي وصححه وعن أبي هريرة أن النبي صلى الله عليه وسلم قال من أحب أن يقرأ القرآن غضا كما أنزل فليدركه على قراءة ابن أم عبد رواه أحمد حديث أبي هريرة أخرجه أيضا أبو يعلى والبخاري وفيه جرير بن أيوب البجلي وهو متروك لكمه أخرجه بهذا اللفظ البخاري والطبراني في الكبير والوسط من حديث عمار بن ياسر قال في مجمع الزوائد ورجال ابن رثبات قوله ابن عبد الله هو عبد الله بن مسعود وقد روى انه لم يحفظ القرآن جميعا في عصره صلى الله عليه وسلم الا هؤلاء الأربعة والمصنف رحمه الله عدة هذا الباب للرد على من يقول انهم لا يجزئ في الصلاة الا القراءة السبعة القراء المشهورين قالوا لان ما نقل احاديثا ليس بقرآن ولم تتوازا الا السبع دون غيرها فلا قرآن الا ما اشتملت عليه وقد رد هذا الاشتراط امام القراءات الجزري فقال في النشر زعم بعض المتأخرين ان القرآن لا يثبت الا بالنوازل ولا يخفى ما فيه لانا اذا اشتطنا التواتر في كل حرف من حروف الخلاف اتفينا كثير من أحرف الخلاف الثابتة عن هؤلاء السبعة وغيرهم وقال ولقد كنت أجنح الى هذا القول ثم ظهر فساد موافقة أئمة السلف والخلاف على خلافه وقال القراءات المنسوبة الى كل قارئ من السبعة وغيرهم منقصة الى المجمع عليه والاشاذ غير أن هؤلاء السبعة لشهرتهم وكثرة الصحيح المجمع عليه في قراءتهم تركن النفس الى ما نقل عنهم فوق ما نقل عن غيرهم اه فانظر كيف جعل اشتراط التواتر قولا لبعض المتأخرين وجعل قول أئمة السلف والخلاف على خلافه وقال أيضا في النشر كل قراءة وافقت العربية ولو بوجه ووافقت أحد المصاحف العثمانية ولو اجماعا لارفع استادها فهي القراءة الصحيحة التي لا يجوز ردها ولا يحل انكارها بل هي من الأحرف السبعة التي نزل بها القرآن ووجب على الناس قبولها سواء كانت من الأئمة السبعة أم عن العشرة أم عن غيرهم من أئمة المقبولين ومتى اختلف ركن من هذه الأركان الثلاثة أطلق عليهم ضاعفة أو شاذة أو باطلة سواء كانت عن السبعة أو عن غيرهم هو الصحيح عند أئمة التحقيق من السلف والخلاف صرح بذلك المدعي والمكي والمهدوي وأبو شامة وهو مذهب السلف الذي لا يعرف من أحدهم خلافة قال أبو شامة في المرشد الوجيز لا ينبغي أن يعتبر بكل قراءة تعزى الى أحد هؤلاء السبعة وبطابق عليهم اللفظ الصفة وانما انزلت هكذا الا اذا دخلت في تلك الضابطة وحينئذ لا ينقد منه من غيره ولا يختص ذلك بنقلها عنهم بل ان نقلت عن غيرهم من القراء فلا يخرجهم عن الصفة فان لاعتماد على استجماع تلك الأوصاف لا على من تنسب اليه الى آخر كلام الجزري الذي حكاه عنه صاحب الانتقان وقال أبو شامة شاع على السنة جماعة من المقرئين المتأخرين وغيرهم من المقلدين ان السبع كلها متواترة أي كل حرف مما روى عنهم

ما يفهم من رفع الجناح غير مراد به ظاهره دلالة الاحاطة بالصحة على ان القصر عزيمه لا رخصة ولم يرد في السنة قالوا ما يصلح لمعارضه ما ذكرنا من الأدلة الصحيحة وقد ذهب جماعة الى انه لم يكن قبل الاسراء صلاة مفروضة الا ما كان وقع الاصر به من صلاة الليل من غير تحديد وذهب الحنابلة الى ان الصلاة كانت مفروضة ركعتين بالغداة وركعتين بالعشي وذكر الشافعي

عن بعض أهل العلم ان صلاة الليل كانت مفروضة ثم نهضت بقوله فافقر وأما يسر منه فصار الفرض قيام بعض الليل ثم نسخ ذلك بالصلوات الخمس واستنكر محمد بن نصر المروزي ذلك وقال الآية تدل على انه قوله فافقر وأما يسر منه انما نزل بالمدينة لقوله تعالى فيها وآخرون يقتلون في سبيل الله والقتال انما وقع بالمدينة لا بمكة ١٢١ والاسراء كان بمكة قبل ذلك انتهى

وما استدلل به غير واضح لان قوله تعالى علم أن سيكون ظاهري الاستقبال فكانه سبحانه وتعالى امتن على من يتجهى بالضعيف قبل وجود المشقة التي علم انها ستقع والله أعلم انتهى ورواه هذا الحديث ما بين مصرى ومدنى وفيه التحديث والاختيار والعنعنة وهو من مراسيل عائشة وهو محتمل لانه يحتمل أن يكون أخذه عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم أو عن محمد بن أبي آخر أدرك ذلك وأما قول امام الحرمين لو كان ثابتا لقل متواترا ففيه نظر لان التواتر في مثل هذا غير لازم (عن عمر بن أبي سلمة) بضم العين من عمرو بن شعيب عن أبي سلمة واسم أبي سلمة عبد الله بن عبد الاسد الخزرجي ربيب النبي صلى الله عليه وآله وسلم وأمه أم المؤمنين ثم سلمة ولد بالحبيشة في السنة الثمانية المتوفى بالمدينة سنة ثلاث وثمانين وهم من قال انه قتل بوقعة الجمل ثم شهدا وتوفى بالمدينة في خلافة عبد الملك ابن مروان له في البخاري حديثان (رضي الله عنه ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم صلى في قوب واحد) فيه بيان جواز الصلاة في الثوب الواحد ولو كانت في

قالوا والقطع بانها منزلة من عند الله واجب ونحن نقول بهذا القول ولكن فيما أجهت على نقله عنهم الطرق واتفقت عليه الفرق من غير تكثير ولا أقل من اشتراط ذلك اذ لم يتفق التواتر في بعضها اه اذ اتفقوا على اجماع ائمة السلف والخلف على عدم تواتر كل حرف من حروف القرات السبع وعلى انه لا فرق بين ما بين غيرها اذ وافق وجهه اعربيا وصح اسناده ووافق الرسم ولو احتمل الاجماع لقلناه عن ائمة التواتر انهم لا يسمون القراءة في الصلاة بكل قراءة متصفة بتلك الصفة سواء كانت من قراءة الصحابة المذكورين في الحديث أو من قراءة غيرهم وقد خالف هؤلاء الائمة النووي المالكي في شرح الطيبة فقال عند شرح قول الجزري فيها

مكل ما وافق وجهه فهو • وكان للرسم احتمالا لا يحوى

وصح اسناده والقرآن • فهذه الثلاثة الاركان

وكل ما خالف وجهها أثبت • شدوده لو أنه في السبعة

ما افظه ظاهرا ان القرآن يكتفى في ثبوته مع الشرطين المتقدمين بصحة السند فقط ولا يحتاج الى التواتر وهذا قول حدث مخالف لاجماع الفقهة والمحدثين وغيرهم من الاصوليين والمفسرين اه وأنت تعلم ان نقل مثل الامام الجزري وغيره من ائمة القراءة لا يعارضه نقل النووي لما يخالفه لاننا ان رجعنا الى الترجيح بالكثرة أو بالظهور بالقرآن أو غيرهما من المرحجات قطعا بان نقل اولئك الائمة ارجح وقد وافقهم عليه كثير من أكابر الائمة حتى ان الشيخ زكريا بن محمد الانصاري لم يحكم في غاية الوصول الى شرح اب الاصول الخلاف لما حكاه الجزري وغيره عن أحد سوى ابن الحاجب (وعن أنس قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم لا بى ان الله أمرني ان أقرأ عليكم الذين كفروا وفي رواية أن أقرأ عليكم القرآن قال وسماي لان قال نعم فبكي متفق عليه) قوله امرني ان أقرأ عليكم فيه استهجاب قراءة القرآن على الخذاق فيه وأهل العلم به والنضال وان كان القارئ أفضل من المقرء عليه من جهة شريفة لا بى بقراءة صلى الله عليه وسلم عليه ولم يشارك فيها احدا لا سيما مع ذكر الله تعالى لاسمه ونصه عليه في هذه المنزلة الرفيعة قوله لم يكن الذين كفروا وجه تخصيص هذه السورة انها وجيزة جامعة اقواعد كثيرة من أصول الدين وفروعه ومهماته والاخلاص وتطهير القلوب وكان الوقت يقتضى الاختصار قوله وسماي لان فيه جواز الاستنبات في الاحتمالات وسببه ههنا انه يجوز ان يكون الله تعالى أمر النبي صلى الله عليه وسلم بقرأة على رجل من امته ولم ينص عليه قوله فبكي فيه جواز البكال السرور والفرح بما يبشر الانسان ويعطاه من معالي الامور واختلنا في وجه الحكمة في قرأته على أبي فقل سبها أن يسن لامته بذلك القراءة على أهل الاتقان

الثوبين أفضل وقد كان الخلاف في منع جواز الصلاة في الثوب الواحد قديما فعن ابن مسعود قال لا تصلين في ثوب واحد وان كان أوسع مما بين السماء والارض رواه ابن أبي شيبة ونسب ابن بطال ذلك لابن عمر ثم قال لم يتابع عليه ثم استقر الامر على الجواز (قد خالف بين طرفيه) أى على عائشة وفائدة هذه المخافة كما قال ابن بطال أن لا ينظر المعلى الى عورة نفسه اذ ركع

أو أن لا يسقط عند الركوع والسجود قال ابن السكيت هو أن يأخذ طرف الثوب الذي التمس على منكبيه الأيمن من تحت يده اليسرى ويأخذ الذي ألقاه على منكبيه الأيسر من تحت يده اليمنى ثم يده طرفه على صدره انتهى وهو الاشتغال والاتصاف ورواة هذا الحديث ما بين كوفي ومديني ١٢٢ وفيه رواية تاليفي عن تاليفي وعن مهدي وهو سند عال جدا وله حكم الثلاثيات

والفضل ويتهلوا آداب الترامعة ولا يأنف أحد من ذلك وقيل التنبيه على جلاله أبي وأهله لاخذ القرآن عنه ولذلك كان بعده صلى الله عليه وسلم رأسا وأماما في اقراء القرآن وهو أجل ناشره أو من أجلهم

• (باب ما جاء في السكتين قبل القراءة وبعدها) •

(عن الحسن عن سمرة عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم أنه كان يسكت سكتين إذا استفتح الصلاة وإذا فرغ من القراءة كلها وفي رواية سكتة إذا كبر وسكتة إذا فرغ من

قراءة غير المغضوب عليهم ولا الضالين روى ذلك أبو داود وكذلك أحمد والترمذي وابن ماجه معناه الحديث حسنه الترمذي وقد تقدم الكلام في سماع الحسن من سمرة لغير حديث العقيدة وقد صحح الترمذي حديث الحسن عن سمرة في مواضع من سنده منها حديث نهى عن بيع الحيوان بالحيوان فسيئة وحديث جابر الدار أحق بدار الجار وحديث لا تلعنوا بلعنة الله ولا بغضب الله ولا بالنار وحديث الصلاة الوسطى صلاة العصر فكان هذا الحديث على مقتضى تصرفه جدير بالتصحيح وقد قال الدارقطني رواة الحديث كلهم ثقات وفي الباب عن أبي هريرة عند أبي داود والنسائي بلفظ أن النبي صلى الله عليه وسلم كانت له سكتة إذا افتتح الصلاة قوله إذا استفتح الصلاة الغرض من هذه السكتة ليس فرغ المأمومون من النية وتسكيرة لأحرام لانه لو قرأ الإمام عقب التكبير لقات من كان مشتغلا بالتكبير والنية بهض سماع القراءة وقال الخطابي إنما كان يسكت في الموضعين لانه قرأ من خلفه فلا يشازعونه القراءة إذا قرأ قال البيهقي كلام الخطابي هذا في السكتة التي بعد قراءة الفاتحة وأما السكتة الأولى فقد وقع بيانها في حديث أبي هريرة السابق في باب الافتتاح انه كان يسكت بين التكبير والقراءة يقول اللهم يا عبدني وبين خطيأاي الحديث قوله وإذا فرغ من القراءة كلها قبل وهي أخف من السكتين القنينة بها وذلك بمقدار ما تنفصل القراءة عن التكبير فقد نهى رسول الله صلى الله عليه وسلم عن الوصل فيه قوله وسكتة إذا فرغ من قراءة غير المغضوب عليهم ولا الضالين قال النووي عن أصحاب الشافعي يسكت قدر قراءة المأمومين الفاتحة قال ويختار الذكروا الدعاء والقراءة سرا لان الصلاة ليس فيها سكوت في حق الإمام وقد ذهب إلى استحباب هذه السكتات الثلاث الأوزاعي والشافعي وأحمد وأصحق وقال أصحاب الرأي ومالك السكتة مكروهة وهذه الثلاث السكتات قد دل عليها حديث سمرة باعتبار الروايتين المذكورتين وفي رواية في سنن أبي داود بلفظ إذا دخل في صلاته وإذا فرغ من القراءة ثم قال به إذا قال غير المغضوب عليهم ولا الضالين واستحب أصحاب الشافعي

وإن لم يكن على صورتها لأن على ما يقع للجزاري يكون بينه وبين الصحابي فيه أشان فإن كان الصحابي يرويه عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم فصورته الثلاثي وإن كان عن صحابي آخر فلا سكتة من حيث العلو واحد لصدق أن بينه وبين الصحابي اثنين وبالجملة فهو من علو النسبي • (عن أم هانئ بنت أبي طالب رضي الله عنها حديث صلاة أبي صلى الله عليه وآله) (ولم يوم التفتح تقدم) فيما سبق مع شرحه (وفي هذه الرواية) زيادة وهي (قالت فصي ثمان ركعات) حال كونه (مختصا في ثوب واحد فلما انصرف) من صلاته (قلت يا رسول الله زعم) أي قال أو ادعى (ابن أبي) علي بن أبي طالب وهي شقيقته أمهما فاطمة بنت أسد بن هاشم لكن خست الام لكونها آكد في القرابة ولا تم بصدد لشكايه في اختصار دمتها فذكرت ما بعثها على الشكوى حيث أصيبت من محمل يقتضي أنها لا تصاب منه لما جرت العادة أن الاخوة من جهة الام أشد في اقتضاء الحنان والرعاية من غيرها ثم في رواية الحموي زعم ابن أبي (أنه قاتل رجلا) أي عازم على مقاتله

رجل (قد أجزته) أي أمنته هو (فلان بن هبيرة) بضم الهاء ابن أبي وهب بن عمرو الخزاعي زوج أم هانئ ولدت منه سكتة أولاد منهم هاني الذي كنيته به هرب من مكة عام الفتح لما أسات هو ولم يرل مشركا حتى مات وترل عند هانئ ولدت منه سكتة وهو محلي له رويه ولم تصح له صحبة وإني المذكور هنا يحتمل أن يكون جده هذا ويحتمل أن يكون من غير أم هانئ ونسب الراوي اسمه

لكن قال ابن الجوزي ان كان المراد بذلك ان ابنه انه وجدته ورده ابن عبد البر وغيره لم يفسد سنة اذ ذلك المقتضى لعدم مقاتله
وحينئذ فلا يحتاج الى الامان وبان عليا لا يقصد قتل ابن أخته فكونه من غيرها أخرج وجزم ابن هشام في تهذيب السيرة بان
الذين اجارهم ما أم هانئ هم الحرث بن هشام وزهير بن أبي أمية الخزرجي ١٢٣ وعند الأزرقي عبد الله بن أبي ربيعة

يدل زهير قال في القح والذى
يظهر لي ان في رواية الباب حذفا
كانه كان فيه فلان ابن عم هبيرة
فستط انظعم أو كان فيه فلان
قريب هبيرة فتغير لفظ قريب
بلنظ ابن وكل من الحرث وزهير
وعبد الله يصح وصفه بأنه ابن
عم هبيرة وقريه ليكون الجميع
من بني مخزوم (فقال رسول الله
صلى الله عليه وآله وسلم قد
أجرنا من أجرة) أي أمان من
أمنت (بأم هانئ) فلا يجوز
أعلى قتله (قالت أم هانئ ذلك)
أي صلاته الثمان ركعات
(ضحى) أي وقت ضحى أو صلاة
ضحى ويؤيدها ما في رواية ابن
شاهين قالت أم هانئ يا رسول
الله ما هذه الصلاة قال الضحى
ورواة هذا الحديث مدينون
وفيه التحديث بالجمع والافراد
والعنونة والاخبار والسماع
والقول (عن أبي هريرة
رضي الله عنه ان سائلا قال في
الفتح لم أقف على اسمه لكن ذكر
شمس الامة السرخسي الحنفي
في كتابه المبسوط انه ثوبان (سأل
رسول الله صلى الله عليه وآله
(وسلم عن الصلاة في ثوب واحد)
ولابي الوقت في الثوب الواحد
بالتعريف (فقال رسول الله صلى

سكتة رابعة بين ولا الضالين وبين آمين قالوا لعلم المأموم ان لفظة آمين ليست من القرآن

• (باب التكبير للركوع والسجود والرفع) •

(عن ابن مسعود قال رأيت النبي صلى الله عليه وآله وسلم يكبر في كل رفع وخفض وقيام
وقعود وراه أحد والنسائي والترمذي وصححه) الحديث أخرجه نحوه البخاري ومسلم
من حديث عمران بن حصين وأخرجه نحوه أيضا من حديث أبي هريرة وأخرجه نحوه
البخاري من حديثه وفي الباب عن أنس عند النسائي وعن ابن عمر عند أحمد والنسائي
وعن أبي مالك الأشعري عند ابن أبي شيبة وعن أبي موسى غير الحديث الذي سبب ذكره
المصنف عند ابن ماجه وعن واثل بن حجر عند أبي داود وأحمد والنسائي وابن ماجه وفي
الباب من غيره هو لا موسيقي في هذا الكتاب بعض من ذلك والحديث يدل على مشروعية
التكبير في كل خفض ورفع وقيام وقعود الا في الرفع من الركوع فانه يقول مع الله لمن
حمده قال النووي وهذا يجمع عليه اليوم ومن الاعصار الماتقدمة وقد كان فيه خلاف في
زمن أبي هريرة وكان بعضهم لا يرى التكبير الا للاحرام انتهى وقد حكى مشروعية
التكبير في كل خفض ورفع الترمذي عن الخلفاء الاربعة وغيرهم ومن بعدهم من
التابعين قال وعليه عامة الفقهاء والعلماء وحكاها ابن المنذر عن أبي بكر الصديق وعمر بن
الخطاب وابن مسعود وابن عمر وجابر وقيس بن عباد والشعبي وأبي حنيفة والثوري
والاوزاعي ومالك وسعيد بن عبد العزيز وعامة أهل العلم وقال البيهقي في شرح السنة
اتفقت الامة على هذه التكبيرات قال ابن سيد الناس وقال آخرون لا يشرع الا تكبير
الاحرام فقط يحكي ذلك عن عمر بن الخطاب وقتادة وسعيد بن جبيرة وعمر بن عبد العزيز
والحسن البصري وقله ابن المنذر عن القاسم بن محمد وسالم بن عبد الله بن عمرو وقله ابن
طال عن جماعة أيضا منهم معاوية بن أبي سفيان وابن سيرين قال أبو عمر قال قوم من
أهل العلم ان التكبير ليس بسنة الا في الجماعة وأما من صلى وحده فلا بأس عليه أن
لا يكبر وقال أحمد أحب الى أن يكبر اذا صلى وحده في الفرض وأما في التطوع فلا
وروى عن ابن عمر انه كان لا يكبر اذا صلى وحده واستدل من قال بعدم مشروعية
التكبير كذلك بما أخرجه أحمد وأبو داود عن ابن ابي عن أبيه انه صلى مع النبي صلى الله
عليه وسلم فكان لا يتم التكبير وفي لفظ لأحمد اذا خفض ورفع وفي رواية فكان لا يكبر
اذا خفض يعني بين السجدة وفي اسناده الحسن بن عمران قال أبو زرعة شيخ وثقه ابن
حبان وحكى عن أبي داود الطيالسي انه قال هذا عندى باطل وهذا لا يقوى على معارضة
أحاديث الباب لكثرتها واهمها وكونها مثبتة ومشقة على الزيادة والاحاديث الواردة

الله عليه وآله (وسلم أولئككم) أي أنت سائل عن مثل هذا الظاهر ولكلهم (ثوبان) فهو راسخ فيهم انكارى ابطالى قال
الخطابي لفظة استخيار ومعناه الاخبار عما هم عليه من قلة الثياب ووقع في ضمنه القنوى من طريق القنوى لانه اذا لم يكن
لكل ثوبان والصلاة لازمة فكيف لم يعلموا ان الصلاة في الثوب الواحد السائر للعبادة جائزة وهذا مذهب الجمهور من الصحابة

عبد بن عباس وعلى معاوية وابن مائة وخالد بن الوليد وأبي هريرة وعائشة وأم هانئ ومن التابعين الحسن البصري وابن سيرين والشعبي وابن المسيب وعطاء بن أبي حنيفة ومن الفقهاء أبو يوسف ومحمد والشافعي ومالك وأحمد في رواية وإسحاق بن راهويه (وعنه) أي عن أبي هريرة ١٣٤ (رضي الله عنه قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم لا يصلي أحدكم

في هذا الباب أقل أحوالها دلالة على سنية التكبير في كل خفض ورفع وقد روى أحمد عن عمران بن حصين أن أول من ترك التكبير عثمان حين كبر وضعف صوته وهذا يحتمل أنه ترك الجهر وروى الطبري عن أبي هريرة أن أول من ترك التكبير معاوية وروى أبو عبيد أن أول من تركه زيار. وهذه الروايات غير متنافية لأن زياد تركه بترك معاوية وكان معاوية تركه بترك عثمان وقد جعل ذلك جماعة من أهل العلم على الاختفاء وحكي الطحاوي أن بني أمية كانوا يتركون التكبير في الخفض دون الرفع وما هذه بأول سنة تركوها وقد اختلف القائلون بمشروعية التكبير فذهب جمهورهم إلى أنه مندوب فيما عدا تكبيرة الاحرام وقال أحمد في رواية عنه وبعض أهل الظاهر أنه يجب كله واحتج الجمهور على النذرية بأن النبي صلى الله عليه وسلم لم يعلمه المسمى وصلاته ولو كان واجبا لعله وأيضاً حديث ابن أبي نديب يدل على عدم الوجوب لأن تركه صلى الله عليه وسلم لم يكن في بعض الحالات لبيان الجواز والاشعار بعدم الوجوب وسأني دليل القائلين بالوجوب وأما الجواب بأنه صلى الله عليه وسلم لم يعلمه المسمى فمنع بل قد أخرج أبو داود أن النبي صلى الله عليه وسلم قال للمسيء بلفظ ثم يقول الله أكبر ثم يركع حتى يطعن منامه ثم يقول مع الله لمن حمدته حتى يستوي قائما ثم يقول الله أكبر ثم يسجد حتى يطعن منامه ثم يقول الله أكبر ويرفع رأسه حتى يستوي قائما ثم يقول الله أكبر ثم يسجد حتى يطعن منامه ثم يركع رأسه فيكبر فإذا فعل ذلك فقد تمت صلاته (وعن عكرمة قال قالت لابن عباس صليت الظهر بالبطحاء خلف شيخ أحمق فكبر ثنتين وعشرين من تكبيرة يكبر إذا سجد وإذا رفع رأسه فقال ابن عباس فلا صلاة أبي القاسم صلى الله عليه وآله وسلم رواه أحمد والبخاري) قول الطاهر لم يكن ذلك في البخاري وإنما زاده الامام علي وبذلك يصح عدد التكبير لأن في كل ركعة خمس تكبيرات فتقع في أربعة عشرون تكبيرة مع تكبيرة الافتتاح والقيام من التشهد الأول ولا حمد والظاهر أن عكرمة أنه قال صلى بنا أبو هريرة تقول تلك صلاة أبي القاسم في لفظ البخاري أو ابن تلك صلاة أبي القاسم لأن ذلك وفي لفظه ذلك أم من سنة أم المسمى على الله عليه وسلم والخديث يدل على مشروعية تكبير الانتقال وقد تقدم الخلاف فيه (وعن أبي موسى قال ارسل الله صلى الله عليه وآله وسلم خطبنا فبين لما استأذنوا علينا فقل إذا صليتم فاقبوا صنفكم ثم ليؤمكم أحدكم فإذا كبر فكبروا وإذا قرأ فأنصتوا وإذا قال غير المغضوب عليهم ولا الضالين فقولوا آمين يجبكم لله وإذا كبر وركع فكبروا واركعوا فان الإمام يركع قبلكم ويرفع قبلكم فقال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فلذلك بقاءك وإذا قال

في الثوب الواحد) حال كونه (ليس على عاتقه) بالتقنية ولا في ذرو الاصميلي وابن عساكر على عاتقه والعائق هو ما بين المنكبين إلى أصل العنق وهو مذكور وحكي ثابته أي بعضه (شيئ) زاد مسلم عن أبي الزناد منه شيء ولا نافية ويصلي خبر بمعنى النهي والمراد أنه لا يتزر في وسطه ويشد طرفي الثوب في حقويه بل يتوشح بهما على عاتقه فيحصل الستر لجزء من أعلى البدن وإن كان ليس بعورة أو لكون ذلك أمكن في ستر العورة وهذا النهي ليس محمولا على التحريم فقد ثبت أنه صلى الله عليه وآله وسلم لم صلى في ثوب واحد كان أحد طرفيه على بعض فساتنه وهي نائمة ومعلوم أن الطرف الذي هو لابس منه من الثوب غير متسع لأن يتزربه ويقتضيه ما كان على عاتقه قاله الخطابي فيما نقلوه عنه لكن قال في الفتح إن فيه نظرا لا يخفى و الظاهر من تصرف البخاري التنصيل بين ما إذا كان الثوب واسعا فيجب وبين ما إذا كان ضيقا فلا يجب وضع شيء منه على العائق وهو اختيار ابن المنذر ولذلك تظهر مناسبة تعقيب البخاري بيب إذا كان

الثوب ضيقا إشارة إلى التفصيل المذكور ثم نقل السبكي وجوب ذلك عن نص الشافعي واختاره لكن المعروف سمع عن الشافعية خلافاً وعن أحمد لا تصح صلاة من قدر على ذلك فتركه جعله شرطاً وعنه تصح ويأثم جعله واجبا مستقلا وفي الحديث الصحيح والعننة (وعنه) أي عن أبي هريرة (رضي الله عنه بقول أشهد) ذكره تاج كيد الحفظه وبحقها

لاستحضاره (اني سمعت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يقول من صلى في ثوب) وللشمس في ثوب واحد فليخالف بين طرفيه) محل الجمهور الامر هذا على الاستحباب والنهي في الذي قبله على التنزيه وتقدم آتفام في ذلك من التفصيل (عن جابر) بن عبد الله الانصاري (رضي الله عنه قال خرجت ١٢٥ مع النبي صلى الله عليه وآله وسلم في بعض

اسفاره) في غزوة بواط كافي مسلم وهي من أوائل مغازيه صلى الله عليه وآله وسلم (فجئت ليلة) الى رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم (لبعض أمرى) أي لأجل بعض حوائجي وفي رواية مسلم انه صلى الله عليه وآله وسلم كان إليه هو وجابر ابن صخر انيثة الماء في المنزل (فوجدته) صلى الله عليه وآله وسلم (يصلى وعلى ثوب واحد فاستخات به وصليت) منتهيا (الى جانبه) أو منضمما اليه فلما انصرف) صلى الله عليه وآله وسلم من الصلاة (قال ما السرى يا جابر) بضم السين والقصر أى ما يبس في الليل وانما سأله لعله بان الحلال له على الجبي في الليل أمرا كيد (فاخبرته بما جئني فلما فرغت قال ما هذا الاشغال الذي رأيت) هو استفهام انكارى وقد وقع في مسلم التصريح بسبب الانكار وهو ان الثوب كان ضيقا وانه خاف بين طرفيه ونافس أى انضج عليه كانه عند مخالفة بين طرفي الثوب لم يصبر سائرا فأنضج ليستر فاعلمه صلى الله عليه وآله وسلم بان محل ذلك ما اذا كان الثوب واسعا

سمع الله من محمد فقولوا اللهم ربنا لك الحمد يسمع الله لكم فان الله تعالى قال على لسان نبيه يسمع الله من محمد واذا كبر وسجد فكبروا واسجدوا فان الامام يسجد قبلكم ويرفع قبلكم قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فقلت بثلث واذا كان عند القعدة فليكن من أول قول أحدكم التحمات الطيبات الصلوات لله السلام عليكم أيها النبي ورحمة الله وبركاته السلام علينا وعلى عباد الله الصالحين أشهد أن لا إله الا الله وأن محمدا عبده ورسوله رواه أحمد ومسلم والنسائي وأبو داود وفي رواية بعضهم وأشهد أن محمدا) قوله فاقموا صفوفكم قال النووي هو مأثور به بإجماع الأمة قال وهو أمر يندب والاقامة تسويها والاعتدال فيها وتسميها الأول فالأول والترص فيها قوله ثم أيؤمكم أحدكم فيه الامر بالجماعة في المكتوبات وقد اختلفوا هل هو أمر يندب أو يجب وسيأتي بسط الكلام على ذلك ان شاء الله تعالى قوله فاذا كبر فأكبر رافيه ان المأموم لا يكبر قبل الامام ولا معه بل بعده لان الشاء للتحقيب وقد قدمنا المماقشة في هذا قوله واذا قرأ فانصتوا قد تقدم الكلام على هذه الزيادة في باب ما جاء في قراءة الامام وانصاته قوله فاذا قرأ غير المغضوب عليهم ولا الضالين فقولوا آمين استدله على مشروعية أن يكون تأمين الامام والمأموم متفقا وقد تقدم الكلام على ذلك مستوفى قوله يجبكم الله أي يستحب لكم وهذا تحت عظيم على التأمين فيبدأ كذا الاهتمام به قوله فاذا كبر وركع الى قوله فقلت بثلث معناه اجعلوا تكبيركم للركوع وركوعكم بعد تكبيره وركوعه وكذلك رفعكم من الركوع بعد رفعه ومعنى فقلت بثلث أي اللحظة التي سبقكم الامام بها في تقدمه الى الركوع يخبركم بتأخركم في الركوع بعد رفعه لحظة فثلث اللحظة بثلث اللحظة وصار قدر ركوعكم كقدر ركوعه وكذلك في السجود قوله واذا قال سمع الله من محمد فقولوا الخ فيه دلالة على استحباب الجمهور من الامام بالتسليم ليس هو فيه يقولون وفيه أيضا دليل لما ذهب من يقول لا يزيد المأموم على قوله ربنا لك الحمد ولا يقول معه سمع الله من محمد وفيه خلاف وسيأتي بسطه في باب ما يقول في رفعه ومعنى سمع الله من محمد أجاب دعاء من حده ومعنى قوله يسمع الله لكم يستحب لكم قول ربنا لك الحمد هكذا هو بلا واد وقد جاءت الاحاديث الصحيحة باثبات الواو وبخلافها بالكل جائز ولا ترجيح لاحدهما على الآخر كذا قال النووي والظاهر ان اثبات الواو أرجح لانها زيادة مقبولة قوله واذا كان عند القعدة الى آخر الحديث الكلام على بقية ألفاظه يأتي ان شاء الله تعالى في أبواب التشهد وقد استدلل بقوله فليكن من أول قول أحدكم على انه يقول ذلك في أول جلوسه ولا يقول بسم الله قال النووي وايس هذا الاستدلال بواضح لانه قال فليكن من

فاما اذا كان ضيقا فانه يجزئه ان يتزبه لان القصد الاصلى ستر العورة وهو يحصل بالتزاور ولا يحتاج الى التواضع المغاير للاعتدال المأمور به والذي أنكره هو اشتغال الصماء وهو ان يخلل نفسه بثوب ولا يرفع شيئا من جوانبه ولا يمكنه اخراج يديه الا من أسفله خوفا من ان تبدع عورتها والاول أولى قال جابر (قلت كان) الذي اشتملت به (ثوبا) واحدا يعني ضاقي

(قال) صلى الله عليه وآله وسلم (فان كان الثوب واسعا فالنصف) أي ارتد (به) أي بان ياتر باحد طرفيه ويرتدي بالطرف الآخر منه (وان كان الثوب ضيقا فارتد به) وهذا التفصيل من الشارع صلى الله عليه وآله وسلم صريح في صحة ما جرح به البخاري من التفصيل ١٣٦ بين ما اذا كان واسعا فيجب الاشغال به وبين ما اذا كان ضيقا فلا

(وعن سهل) بن عبد الساعدي (رضي الله عنه قال كان رجال) التنكير فيه للتشويش وهو يقتضي ان بعضهم كان بخلاف ذلك وهو كذلك ووقع في رواية أبي داود رأيت الرجال واللام فيه للجنس فهو في حكم التنكرة (يصلون مع النبي صلى الله عليه وآله وسلم) حال كونهم عاقدي أزهرهم على اعتناقهم) وفي رواية على عواتقهم أي من ضيق الأزر وبوخذمنه ان الثوب اذا امكن الاتصاف به كان أولى من الاتزار لانه أبلغ في التستر (كهيئة الصبيان وقال) أي النبي صلى الله عليه وآله وسلم وللكشميتي ويقال وهو أعم من أن يكون القتال النبي صلى الله عليه وآله وسلم أو من امره قال الحافظ ابن حجر ويغلب على الظن ان القتال بلال (لأنه) للأنثى (لأنه) يصلين وراء الرجال (لا ترفعن رؤسكن) من السجود (حتى يموي الرجال) حال كونهم (جلوسا) وانما نهان عن ذلك لئلا يلحق شيئا من عورات الرجال عند نهوضهم كما وقع التصريح به في حديث أسماء بنت أبي بكر

أول ولم يقل فليكن أول والحديث يدل على مشروعية تكبير النفل وقد استدلى به القائلون بوجوبه كما تقدم وهو أخص من الدعوى لانه أمر لهم فقط وقد دفعه الجمهور بما تقدم من عدم ذكر تكبير الانتقال في حديث المسقوع وقد عرفت ما فيه وحديث ابن ابي المنقذ

• (باب جهرا الامام بالتكبير ليسمع من خلفه وتبلغ الغيرة عند الحاجة) •

(عن سعيد بن الحر قال صلى الله عليه وسلم) رواه البخاري وهو لا جد بلنظ أبسط من هذا الحديث يدل على مشروعية الجهر بالتكبير لا انتقال وقد كان من وسائر بني أمية يسرون به ولهذا اختلف الناس لما صلى أبو سعيد هذه الصلاة فقام على المنبر فقال اني والله ما أبالي باختلاف صلواتكم أم لم تختلف اني رأيت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم هكذا يصلي وقد عرفت مما سلف ان أول من ترك تكبير النفل أي الجهر به عثمان ثم معاوية ثم زياد ثم سائر بني أمية (وعن جابر قال اشترك رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ناصينا وراءه

وهو قاعد وأبو بكر يسمع الناس تكبيره رواه أحمد ومسلم والنسائي وابن ماجه ومسلم والنسائي قال صلى بنار رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم الظهور وأبو بكر خلفه فاذا كبر كبرا أو بكر يسمعا) الحديث يأتي ونسجه ان شاء الله تعالى في باب الامام ينقل مأموما وقد ذكره المصنف هنا للاستدلال به على جواز رفع الصوت بالتكبير ليسمع الناس ويتبعوه وانه يجوز لامة مقتدى اتباع صوت المكبر وهذا مذهب الجمهور وقد قيل انه اجماع قال النووي وما أراه يصح الاجماع فيه فقد نقل القاضي عياض عن مذهبهم ان منهم من ابطال صلاة المقتدى ومنهم من لم يطلها ومنهم من قال ان أذن له الامام في الاسماع صح الاقتداء به والافلا ومنهم من ابطال صلاة المسمع ومنهم من صحها ومنهم من شرط اذن الامام ومنهم من قال ان تكلف صوتا بطلت صلاته وصلاة من ارتبط بصلاته وكل هذا ضعيف والصحيح جواز كل ذلك وصحة صلاة المسمع والاسماع ولا يفتبر اذن الامام

• (باب هيات الركوع) •

(عن أبي مسعود عقبة بن عمرو انه ركع فخاف يديه ووضع يديه على ركبتيه وفرج بين أصابعه من وراء ركبتيه وقال هكذا رأيت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يصلي رواه أحمد وأبو داود والنسائي وفي حديث رفاع بن رافع عن النبي صلى الله عليه وسلم واذا ركعت فضع راحتيك على ركبتيك رواه أبو داود)

المروى عند أحمد وأبي داود بلنظ ولا ترفع رأسها حتى يرفع الرجال رؤسهم كراهة أن يرين عورات الرجال الحديث واستدل منه النهي عن فعل مسند خشيعة ارتكاب محذور لان متابعة الامام من غير تأخير مستحبة فمن سعى عنها الماذكر وانه لا يجب الاستمرار من أسفل بخلاف الاعلى وفي الاسناد الحديث والاخبار والعقبة (ع) مغيرة بن شعبة رضي الله عنه

قال كنت مع النبي صلى الله عليه وآله (وسلم في سفر) سنة تسع في غزوة تبوك (فقال يا مغيرة خذ الادوية) بكسر الهمزة وجها
 ادوى أى المطهرة (فاخذتم فانطلق رسول الله صلى الله عليه وآله) وأله (وسلم حتى توارى) أى غاب وخفى (عنى فقضى حاجته وعليه
 حبة شامية) من نسج الكفار القارين بالشام لانها اذ ذاك كانت دارهم ١٣٧ وفى بعض طرق هذا الحديث ان الحبة كانت

صوفا وكانت من ثياب الروم
 ووجه الدلالة منه انه صلى الله عليه
 وآله وسلم اسبها ولم يستعمل فقيه
 جواز الصلاة في ثياب الكفار
 ما لم يتحقق نجاستها وروى عن أبي
 حنيفة رحمه الله كراهية الصلاة
 فيها الا بعد الغسل وعن مالك
 ان فعل يعيد في الوقت والحديث
 وارد عليهم (فذهب) صلى الله
 عليه وآله وسلم (ليخرج يده من
 كمها فضاعت) أى الجبسة لان
 الثياب الشامية كانت حينئذ
 ضيقة الاكمام (فأخرج يده من
 أسفلها فصبت عليها) الماء
 (فتوضأ وضوءاً للصلاة وصبح
 على خفيه ثم صلى) ورواه هذا
 الحديث ما بين البخارى وكوفى وفيه
 التحديث والعنونة وأخرج به
 البخارى أيضا فى الجهاد واللباس
 وسلم فى الطهارة وكذا النسائي
 وابن ماجه (وعن جابر بن
 عبد الله) الانصارى (رضى الله
 عنهم ما يحدث أن رسول الله صلى
 الله عليه وآله (وسلم كان ينقل
 معهم الحجارة) أى مع قریش
 (للحكمة) أى لبنائها وكان ذلك
 قبل البعثة وكان همهم صلى الله
 عليه وآله وسلم اذ ذاك تحسنا
 ولأجل سنة وقيل كان قبل
 المبعث بخمس عشرة سنة وقيل

الحديث الاول طرف من حديث أبي مسعود والثانى طرف من حديث رفاعه بن
 رافع فى وصف تعليمه صلى الله عليه وسلم للمسى مصلاته وكلاهما لا مطعن فيه فان جمع
 رجال اسنادهما ثقات قوله بخفى يديه أى باعدهما عن جنبه وهو من الجفاء وهو البعد
 عن الشئ قوله وفرج بين أصابعه أى فرق بين اصابعها ورأى كعبه قوله فضع
 راحتيك تشفيه راحة رضى الكف وجهها راح بغير تاء قوله على ركبتيك فيه رد على أهل
 التطبيق وسماى البحث فى ذلك قريبا والحديثان يدلان على مشروعية ما اشتلا عليه
 من هيات الركوع ولا خلاف فى شئ منها بين أهل العلم الا لاقائلين بمشروعية التطبيق

(وعن مصعب بن سعد قال صليت الى جنب أبي قطبة بين كنى ثم وضعتهما بين فخذي
 فنهانى عن ذلك وقال كذا فعل هذا فأمرنا أن نضع أيدينا على الركبتين رواه الجماعة)
 وفى الباب من عمر عند النسائي والترمذى وصححه وعن أنس أشار اليه الترمذى أيضا
 وعن أبي جبر الساعدى وأبي أسيد وسهل بن سعد ومحمد بن مسلمة الى تمام عشرة من
 الصحابة عند الخمسة وقد تقدم وعن عائشة عند ابن ماجه قوله مصعب بن سعد يعنى ابن
 أبى وقاص قوله فطبقت التطبيق الا لصاق بين باطن الكففين حال الركوع وجعلهما بين
 الفخذين قوله كذا فعل هذا فأمرنا لفظ البخارى والترمذى وغيرهما كذا فعله فنهى عنه
 وأمرنا لفظ فيه دليل على نسخ التطبيق لان هذه الصيغة حكمها الرفع قال الترمذى
 التطبيق منسوخ عند أهل العلم وقال لا اختلاف بينهم فى ذلك الا ما روى عن ابن
 مسعود وبعض اصحابه أنهم كانوا يطبقون انتهى وقد روى النووى عن علقمة والاسود
 أنهم ما يقولان بمشروعية التطبيق وأخرج مسلم عن علقمة والاسود أنهم اذ خلا على عبد
 الله فذكر الحديث قال فوضعا أيدينا على ركبتينا فصرخا ثم طبق بين يديه ثم
 جعلهما بين فخذه فلما صلى قال هكذا فعل رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم وروى
 ابن خزيمة عن ابن مسعود انه قال ان النبي صلى الله عليه وسلم لما أراد أن يركع طبق يديه
 بين ركبتيه فركع فبلغ ذلك سعدا فقال صدق أخى كذا فعل ذلك ثم أمرنا بهذا يعنى
 الامساك بالركب وقد اعترض عن ابن مسعود وصاحبيه بأن الناصح لم يبلغهم وقد روى
 ابن المنذر عن ابن عمر انه قال انما فعله النبي صلى الله عليه وسلم مرة يعنى التطبيق قال
 الحافظ واستخذه قوى واستدل ابن خزيمة بقوله نهىنا على أن التطبيق غير جائز قال
 الحافظ وفيه نظر لاحتمال حمل النهى على الكراهة فقد روى ابن أبى شيبة عن طريق
 عاصم بن ضمرة عن علي قال اذا ركعت فان شئت فلت ~~تضع~~ يديك على
 ركبتيك وان شئت طبقت واسناده حسن وهو ظاهر فى انه كان يرى التغيير أو لم يبلغه
 الناصح والظاهر ما قاله ابن خزيمة لان المعنى الحققى للنهى على ما هو الحق لتعريم وقول

١٨ نيل فى كانه عمر خمس عشرة سنة (وعليه ازهره) ولا بن عساكر بغير ضمير وفى بعض الاصول بغير واو (فقال له
 العباس) يا ابن أخى لو حلت ازارك (لكان اسهل عليك اولو يعنى القى فلاجواب لها) (فجملت) أى الازار (على منكبيك
 دون الخبارة) أى تحتها (قال) جابر أو من حدثه (لعله) أى حل صلى الله عليه وآله وسلم الازار (فجعله على منكبيه فيسقط) حال

كوثرة (مغشياً) أي مغشى (عليه) لا تكشف عورته لانه صلى الله عليه وآله وسلم كان محبوباً لعل احسن الاخلاق من الحياة الكامل حتى كان اشدها من العذراء في خدرها فلذلك غشي عليه وروى مما هو في غير الصحيحين ان الملك نزل عليه فشد عليه ازاره (بخاروي بعد ذلك عرباناً) وعند ١٣٨ الامم اعلى فليتعبر بعد ذلك صلى الله عليه وآله وسلم واستنبط من الحديث

منع بدو العورة الا ما رخص من رؤية الزوجات لازواجهن عراة وفيه انه صلى الله عليه وآله وسلم كان مصوناً عما يستقبح قبل البهشة وبعدها ورواه هذا الحديث ما بين قنيسى ومروزى ومكي وفيه التحديث والسماع ورواية جابر له من مراسيل الصحابة وقد اتفقوا على الاحتجاج بحرس الصحابي الا ما تفرد به ابو اسحق الاسفرايني لان ذلك كان قبل البهشة قامان يكون سمع ذلك من النبي صلى الله عليه وآله وسلم بعد ذلك او من بعض من حضر ذلك من الصحابة والذي يظهر انه العباس وقد حدث به عن العباس ايضا وسبقه اتم اخرجها الطبراني وفيه تمام فاخذ ازاره وقال نهيتم ان امشي عرباناً فلا يكون مرسل حينئذ (عن أبي سعيد الخدري روى الله عنه انه قال نهى رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم عن اشمال الصماء بالمهمل والمد قال الاصمعي هو ان يشتمل بالثوب حتى يخلل به جسده لا يرفع منه جانباً فلا يبيح ما يخرج منه يده انتهى ومن ثم نهيتم صماء كما قال ابن قتيبة اسد المنافذ كلها كالخضرة الصماء ليس فيها خرق

الصحابي لا يصلح قرينة اصرفه الى الجاز

(باب الدكر في الركوع والسجود)

(عن حذيفة قال صحبت مع النبي صلى الله عليه وآله وسلم فكان يقول في ركوعه سبحان

ربي العظيم وفي سجوده سبحان ربي الاعلى وما حركاته آية رحمة الاوقف عندها يسأل ولا آية عذاب الا تعود منها رواه الخمسة وصححه الترمذي) الحديث أخرجه ايضا مسلم قوله يسأل أي الرحمة قوله تعود أي من العذاب وشتر العذاب قال ابن رسلان ولا آية تسبيح الا سبج وكبر ولا آية دعاء واستغفار الادعاء واستغفروا من مخرج جوسأل يفعل ذلك بل انه أو بتلقبه والحديث يدل على مشروعية هذا التسبيح في الركوع والسجود وقد ذهب الشافعي ومالك وأبو حنيفة وجهوا العلماء من أئمة المذاهب وغيرهم الى أنه سنة وليس بواجب وقال اسحق بن راهويه التسبيح واجب فان تركه عمد ابطلت صلاته وان تسبها لم تبطل وقال الظاهري واجب مطلقا وأشار الخطابي في معالم السنن الى اختياره وقال احمد التسبيح في الركوع والسجود وقول سمع الله من جده وربنا لك الحمد والذكر بين السجدين وجميع التكبيرات واجب فان ترك منه شيئا عمدا بطلت صلاته وان نسبه لم تبطل ويسجد للسهو هذا هو الصحيح عنه وعنه رواية انه سنة كقول الجمهور وقد روى القول بوجوب تسبيح الركوع والسجود عند ابن خزيمة واحتج المجربون بحديث عقبة بن عامر الا في رواية له صلى الله عليه وسلم صلوا كما رأيتموني أصلي وبقول الله تعالى وسجدوا ولا وجوب في غير الصلاة فتعين ان يكون فيها بالقياس على القراءة واحتج الجمهور بحديث المسبي صلاته فان النبي صلى الله عليه وسلم علمه واجبات الصلاة ولم يعلمه هذه الاذكار مع انه علمه تكبير الاحرام والقراءة فلو كانت هذه الاذكار واجبة لعلمه اياها لان تأخير البيان عن وقت الحاجة لا يجوز فيكون تركه لتعليمه الاعلى ان الاوامر الواردة بما زاد على ما علمه للاستحباب لا للوجوب والحديث يدل على أن التسبيح في الركوع والسجود يكون بهذا اللفظ فيكون منسرا لقوله صلى الله عليه وسلم في حديث عقبة اجهلوا في ركوعكم اجهلوا في سجودكم والى ذلك ذهب الجمهور من أهل البيت و به قال جميع من عداهم وقال الهادي والقاسم والصادق انه سبحان الله العظيم وبجده في الركوع وسبحان الله الاعلى وبجده في السجود واستدلوا بظاهر قوله فسبح باسم ربك العظيم وسبح اسم ربك الاعلى وقد أمر صلى الله عليه وسلم بجعل الاولى في الركوع والثانية في السجود كما سيأتي في حديث عقبة ولكنه لا يتم الاعلى فرض انه ليس لله جل جلاله الاسم واحد وقد تقرر ان له تسعة وتسعين اسما بالاحاديث

فيكون انتهى مكروها العدم قدرته على الاستعانة بيديه فيما يعرض له في الصلاة كدفع بعض الهوام وفي كتاب الصحبة اللباس عند البخاري والعماء ان يجعل ثوبه على أحد عاتقيه فيبدأ بأحد شقيه وهو موافق لتفسير الفقهاء وحينئذ فيجزم ان انكشف منه بعض العورة والا فيكفره (و) نهى ايضا عن (أن يجتبي الرجل) أي عن احتياها الرجل بأن يقعد على آتيه وينصب

ما قبله ملّة قبا (في ثوب واحد ليس على فرجه منه) أي من الثوب (ثني) أما إذا كان مستورا العورة فلا يحرم ورواه هذا الحديث ما بين يطني ومصرى ومدني وفيه التحديث والعنونة وأخرجه البخاري أيضا في اللباس واليسوع وكذا مسلم وأبو داود والنسائي وابن ماجه (عن أبي هريرة رضي الله عنه قال سمى النبي ١٣٩ صلى الله عليه وآله وسلم عن يعقوب) بفتح

الوحدة وهو المشهور على
الاسنة امكن الاحسن كسرهما
لان المراد به الهيئة كالركبة
والجلسة (عن اللعاص) بكسر
اللام وهو أن يلبس ثوبا مطويا أو
في ظلمة ثم يشتريه على أن لا خيار
له إذا رآه أيضا اكتفاء بلسه عن
رؤيته أو يقول إذا لمسته فقد
بعثك ا اكتفاء بلسه عن الصيغة
أو يبيعه شيئا على أنه متى لمسه لم
البيع وانقطع خيار المجلس
(و) عن (النباذ) بكسر النون
والذال وهو أن يجعل النبدية
اكتفائه عن الصيغة فيقول
أحدهما أنبذ اليك فوي بعنبرة
فأخذ الآخر أذيقول بعثك هذا
بكذا على أني إذا نبذت اليك لم
البيع وانقطع الخيار والبطالان
فيهما عدم الرؤية وعدم الصيغة
أو للشرط الفاسد (و) نهى صلى الله
عليه وآله وسلم أيضا (أن يشغل)
أي عن اشغال الثوب كاشغال
الصخرة (الصحة) لكونها
مسدودة المذاذ فيعسر أو يتعذر
على المشتغل إخراج يده لما يعرض
له في صلاته من دفع بعض الهوام
ونحوها ولا تكشف عورته على
التفسير السابق المعزول للفقهاء
الموافق لما عند البخاري في اللباس
كما مر (و) نهى (أن يجتبي الرجل)

الصيغة وان له اسماء متعددة بصريح القرآن وقوله الاسماء الحسنى فامتنال ما في
الآيتين يحصل بالجنى بآي اسم منها من ل سبحان ربي سبحان الله وسبحان الاحد وغير
ذلك لكنه قد ورد من فعله صلى الله عليه وسلم ما يدل على بيان المراد من ذلك كحديث
الباب وغيره وكذلك ورد من قوله ما يدل على ذلك كحديث ابن مسعود الآتي فتعين أن
لفظ الرب هو المراد وبهذا يتدفع ما ألزم به صاحب الجرم من تلاوة لفظ الآيتين في
الركوع والسجود وما زاد وبجملته فهي عند أبي داود من حديث عقبة الآتي وعند
الدارقطني من حديث ابن مسعود الآتي أيضا وعنده أيضا من حديث حذيفة وعنده
أحمد والطبراني من حديث أبي مالك الأشعري وعند الحاكم من حديث أبي جحيفة
ولكنه قال أبو داود بعد إخراجها له من حديث عقبة انه يخاف أن لا تكون محفوظة
وفي حديث ابن مسعود السري بن اسمعيل وهو ضعيف وفي حديث حذيفة محمد
ابن عبد الرحمن بن أبي ليلى وهو ضعيف وفي حديث أبي مالك شهر بن حوشب وقد رواه
أحمد والطبراني أيضا من طريق ابن السعدى عن أبيه بدونهما حديث أبي جحيفة قال
الحافظ اسناده ضعيف وقد أنكر هذه الزيادة ابن الصلاح وغيره ولكن هذه الطرق
تعارض فيها هذا الإنكار وسئل أحمد عنها فقال أما أنا فلا أقول وبجملته انتهى
(وعن عقبة بن عامر قال لما نزلت فسبح باسم ربك العظيم قال لما نزل رسول الله صلى الله

عليه وآله وسلم اجعلوا في ركوعكم فلما نزلت سبح اسم ربك الأعلى قال اجعلوا في
سجودكم رواه أحمد وأبو داود وابن ماجه) الحديث أخرجه أيضا الحاكم في مستدركه وابن
حبان في صحيحه قوله اجعلوا قد تبين بالحديث الاول وبما سياتى كيفية هذا الجعل
والحكمة في تخصيص الركوع بالعظيم والسجود بالأعلى ان السجود لما كان فيه غاية
التواضع لم يافيه من وضع الجهة التي هي اشرف الاعضاء على مواضع الاقدام كان
أفضل من الركوع فحسن تخصيصه بما قبله من التفضيل وهو الأعلى بخلاف
العظيم جعله لا يبلغ مع الابلغ والمطلق مع المطلق والحديث يصلح متمسكا للقاتلين
بوجوب تسبيح الركوع والسجود وقد تقدم الجواب عنهم (وعن عائشة ان رسول الله

صلى الله عليه وآله وسلم كان يقول في ركوعه وسجوده سبح قدوس رب الملائكة والروح
رواه أحمد ومسلم وأبو داود والنسائي) قوله سبح قدوس بضم أو هاء أو بفتحهما والضم
أكثر وافصح قال فعاب كل اسم على فعل فهو مفتوح الاول الا السبح والقدر وس فان
الضم فيه ما أكثر قال الجوهرى سبح من صفات الله وقال ابن فارس والزبيدي
وغيرهما سبح هو الله عز وجل والمراد المسبح والمقدس فكأنه يقول مسبح مقدس

أي عن احتباء الرجل القاعد على اليدين منتصباً ساقيهما ويقال له الخبوة وكانت من شأن العرب وفسرها في رواية يونس بن
ذالك (في ثوب واحد) والمطلق هنا في الاحتباء محمول على المقيّد في الحديث السابق بقوله ليس على فرجه منه ثني وفي هذا الحديث
التحديث والعنونة والقول ورواية تآبى عن تآبى عن صحابي وهو مما قيل فيه أنه أصح الاسانيد وأخرجه البخاري في الصلاة

واللباس ومسلم والترمذي والنسائي وابن ماجه في التجارات واللباس (وعنه) أي عن أبي هريرة (رضي الله عنه) قال بعثني أبو بكر (الصادق رضي الله عنه) (في تلك الحجة) التي حجها أبو بكر بالناس قبل حجة الوداع بسنة (في مؤذنين) أي رطط يؤذنون في الناس (يوم النحر تؤذنون) أي لا يهيج ١٤٠ بعد العام) أي بعد خروج هذا العام لا بعد دخوله كما قال السكرماني لكن قال

العيني في أن يدخل هذا العام أيضا بالنظر إلى التعليق انتهى (مشرقا ولا يطوف بالبيت عريان) وإذا منع التعري في الطواف فالصلاة أولى إذ يشترط فيها ما يشترط فيه وزيادة (ثم أرف) أي أرسل (رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم عليا) ورواه أبي بكر (فأمره أن يؤذن بمرأته) والحكمة في تخصيص علي بذلك أن برأه تضمنت نقض العهد وكان من سيرة العرب أن لا يحل العقد إلا الذي عقده أو رجل من أهل بيته وهذا مرسل من تعاليق البضاري أو داخل تحت الإسناد وكذا قوله (قال أبو هريرة فاذن) بتشديد الذال (معنا) بفتح العين واسكانها (علي في أهل منى يوم النحر لا يهيج بعد العام مشرك ولا يطوف بالبيت عريان) وفيه إبطال ما كان عليه أهل الجاهلية من الطواف عراة فستر العورة شرط عند الجمهور خلافا للحنفية لكن يكره عندهم قال الحافظ الرباني محمد بن علي الشوكاني في السبيل الأدلة الصحيحة قد دلت على وجوب ستر العورة في الصلاة وفي غيرها ولكن هذا الدليل الدال على الوجوب لا يدل على الشرطية وليس في المقام ما يدل على ذلك

ومعنى سبوح المبرأ من النقائص والشريك وكل ما لا يليق بالالهية وقدوس المطهر من كل ما لا يليق بالذات وهما خبران مبتدؤهما محذوف تقديره ركوعي وسجودي لمن هو سبوح قدوس وقال الهروي قبل القدوس المبارك قال القاضي عياض وقيل فيه سبوحا قدوسا على تقدير اسبح سبوحا أو ذكر أو أعظم أو أعبد قوله رب الملائكة والروح هو من عطف الخاص على العام لأن الروح من الملائكة وهو ملاك عظيم يكون إذا وقف بكه جميع الملائكة وقيل يحتمل أن يكون جبريل وقيل خلق لاتراهم الملائكة كنسبة الملائكة لنا (وعن عائشة قالت كان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يكثر أن يقول

في ركوعه وسجوده سبحانك اللهم ربنا وبحمدك اللهم اغفر لي يتأول القرآن رواه الجماعة إلا الترمذي) قوله يكثر أن يقول في رواية ما صلى النبي صلى الله عليه وسلم صلاة بعد أن ثلث عليه إذا جاء نصر الله والفتح الآية يقول فيها سبحانك الحديث وفي بعض طرقه عند مسلم ما يشعربانه صلى الله عليه وسلم كان يواظب على ذلك داخل الصلاة وخارجها قوله سبحانك هو منصوب على المصدرية والتسبيح التقرية كما تقدم قولاً وبحمدك هو متعلق بمحذوف دل عليه التسبيح أي وبحمدك سبحتك ومعناه بتوقيفك في هدايتك وفضلك على سبكتك لا يجوز في وقوف قال القرطبي ويظهر وجه آخر وهو إيقاع معنى الحمد على أصله وتكون الباء بالسيبى ويكون معناه بسبب أنك موصوف بصفات الكمال والجلال سبحك المسبحون وعظمك المعظمون وقد روى بحدف الواو من قوله وبحمدك وبأخبارهم أقوله اللهم اغفر لي يؤخذ منه إباحة الدعاء في الركوع وفيه رد على من كرهه فيه كالك واجتنب من قال بالكرهية بحديث مسلم وأبي داود والنسائي بلفظ أما الركوع فعظموا فيه الرب وأما السجود فاجتهدوا في الدعاء الحديث وسباني والله كنهه لا يعارض ما ورد من الأحاديث الدالة على إثبات الدعاء في الركوع لأن تعظيم الرب فيه لا ينافي الدعاء كما أن الدعاء في السجود لا ينافي التعظيم قال ابن دقيق العيد ويمكن أن يحمل حديث الباب على الجواز وذلك على الأولوية ويحتمل أنه أمر في السجود بتكثير الدعاء والذي وقع في الركوع من قوله اللهم اغفر لي ليس كثير أقوله يتأول أقرأ بعني قوله تعالى فسبح بحمد ربك واستغفره أي يعمل بما أمر به فيه فكان يقول هذا الكلام البديع في الجزالة المستوفى ما أمر به في الآية وكان يأتي به في الركوع والسجود لأن حالة الصلاة أفضل من غيرها فكان يختارها لاداء هذا الواجب الذي أمر به فيكون أكمل (وعن عون بن عبد الله بن عتبة عن ابن مسعود أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال إذا ركع أحدكم فقال في ركوعه سبحان ربى العظيم ثلاث مرات

وأما ما ورد من أن الله لا يقبل صلاة حائض إلا بخمار وشحوه فقد عارض بما ورد من أن قبول صلاة شارب الخمر تقدمت وصلاة الآبق مع أنه نصح صلاتهم ما ولا وجه لهذه المعارضة لأن في القبول لا يستلزم في الصحة فان ورد دليل يدل على صحة صلاة من ورد الدليل بأن الله لا يقبل صلاته كان ذلك مخصصا له فيكون في القبول في حقه مجازا من عدم توفيق الثواب ولم يرد

ذلك ومما يدل على عدم كون الشرط للصلاة حديث عمرو بن سلمة وفيه فكنيت أو مهمم وعلى بردة فكنيت إذا أصبحت
تقلعت عن رواية خربت اسقى فقالت امرأتين حتى لا تغطون عناست قارئكم الحديث أخرجه البخاري وأبو داود
والنسائي فالحق أن ستر العورة في الصلاة واجب كسائر الحالات لا شرط ١٤١ يقتضي تركه عدم الصلاة قاله الشوكاني

في نيل الاوطار وعن بعض
المالكية التفرقة بين الذكر
والنساء ومنهم من اطلق كونه
سنة لا يبطل تركها الصلاة واحتج
بأنه لو كان شرطاً في الصلاة
لاختص بها ولافتقر الى النية
ولكان العاجز العريان ينتقل
الى بدل كالعاجز عن القيام ينتقل
الى القعود والجواب عن الاول
النقض بالايمن فهو شرط في
الصلاة ولا يختص بها وعن
الثاني باسنة قبل القبلة فانه
لا يفتقر الى النية وعن الثالث
على ما فيه بالعاجز عن القراءة ثم
عن التسبيح فانه يصلي ما كفا وفي
هذا الحديث رواية التابعي عن
التابعي والتحديث والنعنة
وأخرجه البخاري في الجزية
والمغازي والحج والتفسير ومسلم
في الحج وكذا أبو داود والنسائي
(عن انس) بن مالك (رضي الله
عنه ان رسول الله صلى الله عليه
 وآله وسلم غزا خيبر) على غانية
برد من المدينة وكانت في جادى
الاولى سنة سبع من الهجرة
(فصلين عدها) خارجاً عنها
(صلاة الغداة) اى الصبح فيه
جواز اطلاق ذلك على صلاة
الصبح خلافاً لمن كرهه (بغلس)
يفتح المعجمة واللام ظلمة آخر

فقد تم ركوعه وذلك ادناه واذا سجد فقال في سجوده سبحان ربى الاعلى ثلاث مرات
فقد تم سجوده وذلك ادناه رواه الترمذي وأبو داود وابن ماجه وهو مرسل عن لم يلق ابن
مسعود) الحديث قال أبو داود مرسل كما قال المصنف قال لان عوناً لم يدرك عبد الله
وذكره البخاري في تاريخه الكبير وقال مرسل وقال الترمذي ليس اسناداه متصل
انتهى وعون هذه الثقة مع جماعة من الصحابة وأخرج له مسلم وفي الحديث مع الارسل
اصح بن يزيد الهذلي راويه عن عون لم يخرج له في الصحيح قال ابن سيد الناس لا نعلمه
وثق ولا يعرف الا برواية ابن أبي ذئب عنه خاصة فلم ترتفع عنه الجهالة العينية ولا
الحالية قوله وذلك ادناه في الموضوعين أى أدنى الكمال وفيه اشعار بأنه لا يكون المصلي
متسناً بدون الثلاث وقد قال الماوردي ان الكمال احدى عشرة أو تسع وأوسطه
خمس ولو سبع مرة حصل التسبيح وروى الترمذي عن ابن المبارك واصح بن راهويه
انه يستحب خمس تسبيحات للامام وبه قال الثوري ولا دليل على تقييد الكمال بعدد
معلوم بل ينبغي الاستكثار من التسبيح على مقدار تطويل الصلاة من غير تقييد بعدد
وأما ايجاب سجود السهو فيما زاد على التسع واستحب ان يكون عدد التسبيح وتراً
لشعاع فيما زاد على الثلاث فما لا دليل عليه (وعن سعيد بن جبير عن انس قال ما صليت
وراء أحد بعد رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم أشبه صلاة رسول الله صلى الله عليه
 وآله وسلم من هذا الفتي يعق عمر بن عبد العزيز قال فخرنا في ركوعه عشر تسبيحات وفي
سجوده عشر تسبيحات رواه أحمد وأبو داود والنسائي) الحديث رجال اسنادهم كلهم ثقات
الا عبد الله بن ابراهيم بن عمر بن كيسان أبو يزيد الصنعاني قال أبو حاتم صالح الحديث وقال
النسائي ليس به بأس وامن له عند أبي داود والنسائي الا هذا الحديث قوله فخرنا أى
قد رنا قوله عشر تسبيحات قيل فيه حجة لمن قال ان كمال التسبيح عشر تسبيحات والاصح
ان المنقرد يزيد في التسبيح ما أراد وكلما زاد كان أولى والاحاديث الصالحة في تطويله
صلى الله عليه وسلم ناطقة بهذا وكذلك الامام اذا كان الموقنون لا يتأذون بالتطويل
(فائدة) من الاذكار المشروعة في الركوع والسجود ما تقدم في حديث على
عليه السلام في باب الاستفتاح ومنها ما أخرجه أبو داود والترمذي والنسائي من
حديث عوف بن مالك الاشجعي أنه صلى الله عليه وسلم كان يقول في ركوعه سبحان
ذى الجبروت والملكوت والكبرياء والعظمة ثم قال في سجود مثل ذلك ومنها ما أخرجه
مسلم وأبو داود عن أبي هريرة أنه صلى الله عليه وسلم كان يقول في سجوده اللهم
اغفر لى ذنبي كله دق وجله وأخره وعلايته وسره ومنها ما أخرجه مسلم وأبو داود

الليل اى صلى الصبح وقت اختلاط ضياء اول النهار بظلام آخر الليل (فركب نبي الله صلى الله عليه وآله وسلم) على حمار
مخطوم برسن ليف وتحتة كاف من ليف رواه البيهقي والترمذي وضعفه (وركب أبو طلحة) زيد بن سهل الانصاري المتوفى سنة
اننتين وأربع وثلاثين بالمدينة أو بالشام أو في البصر (وأراد يق أبى طلحة) وفيه جواز الاردا في محله ما اذا كانت الدابة مذمومة

(قاجرى) من الاجراء (نبي الله صلى الله عليه وآله وسلم) من كونه (في زقاق خيبر وان ركبني الخمس فخذني الله صلى الله عليه وآله وسلم ثم حصر) أى كشف (الازار عن فخذه) الشريف عند سوقه كونه ليتمكن من ذلك (حتى اني أنظر الى بياض فخذه نبي الله صلى الله عليه وآله وسلم) وروى ١٤٢ حصر مينا للفة حول بدايل رواية مسلم فالحصر أى به - واختياره ضرورية

الاجراء وحديثه فلا دلالة فيه على كون الفخذ ليس بعورة واللاتق بماله صلى الله عليه وآله وسلم ان لا ينسب اليه كشف فخذه فقد اجمع ثبوت قوله الفخذ عورة وله - انما لما رأى فخذه صلى الله عليه وآله وسلم مكشوقا وكان عليه الصلاة والسلام سببا في ذلك بالاجراء أسند الفعل اليه قال القرطبي حديث انس وما معه انما ورد في قضايه عينيه في أوقات مخصوصة يتطرق اليها من احقة لخصوصية أو القاء على اصل لالباسة ما لا يتطرق الى حديث جرهد وما معه لانه يتضمن اعطاء حكم كل واحد واظهار شرع عام فكان العمل به أولى واعلم هذا هو المراد للمصنف بقوله حديث انس اسند وحديث جرهد احوط قال النووي ذهب اكثر العلماء الى ان الفخذ عورة وعن احمد ومالك في رواية العورة القبيل والدبر فقط وبه قال اهل الظاهر وابن جرير والاصطخري قال في الفتح في ثبوت ذلك عن ابن جرير نظير (فلم ادخل) صلى الله عليه وآله وسلم (القريه) اى خيبر وهو يشهر بان الزقاق كان خارج القريه (قال الله اكبر خربت

وابن ماجه من حديث عائشة انها سمعت النبي صلى الله عليه وسلم يقول في سجوده في صلاة الليل أعوذ برضائك من سخطك وأعوذ بعافائك من عقوبتك وأعوذ بك منك لا أحصى ثناء عليك أنت كما أثنيت على نفسك وقد ورد الاذن بطلاق التعظيم في الركوع ويطاق الدعاء في السجود كما سيأتي في الباب الذي بعده هذا

(باب النهى عن القراءة في الركوع والسجود)

(عن ابن عباس قال اشرف رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم الستارة والناس صفوف خلف أبي بكر فقال يا أيها الناس انه لم يبق من مبشرات النبوة الا الرؤيا الصالحة يراها المسلم أو ترى له الا واني نهيته ان اقرأ القرآن راكعا أو ساجدا أما الركوع فعظموا فيه

الرب وأما السجود فاجتهدوا في الدعاء فقمن ان يستجاب لكم رواه احمد ومسلم والنسائي وأبو داود) قوله كشف الستارة بكسر السين المهملة وهى السترة التى يكون على باب البيت والدار قوله من مبشرات النبوة أى من أول ما يبشرون بها ما أخذ من تباشير الصبح وهو أول ما يبشرون به وهو كقول عائشة أول ما بدئ به رسول الله صلى الله عليه وسلم من الوحي الحديث وفيه ان الرؤيا من المبشرات سواء رآها المسلم أو رآها غيره قوله الا واني نهيته انتهى له صلى الله عليه وسلم حى لامة كما يشهد بذلك قوله في الحديث أما الركوع الى آخره ويشعر به أيضا ما فى صحيح مسلم وغيره ان عليا قال نهانى رسول الله صلى الله عليه وسلم ان أقرأ القرآن راكعا أو ساجدا ويدل عليه أيضا أدلة التامى العامة وفيه خلاف فى الأصول وهذا النهى يدل على تحريم قراءة القرآن فى الركوع والسجود وبطلان الصلاة بالقراءة حال الركوع والسجود خلاف قوله أما الركوع فعظموا فيه الرب أى سجوده ونزهوه ومجده وقد بين صلى الله عليه وسلم اللفظ الذى يقع به هذا التعظيم بالاحاديث المتقدمة فى الباب الذى قبله هذا قوله وأما السجود فاجتهدوا فى الدعاء فيه الخت على الدعاء فى السجود وقد ثبت فى الصحيح عنه صلى الله عليه وسلم انه قال أقرب ما يكون العبد من ربه وهو ساجد فاجتهدوا فى الدعاء قوله فقمن قال النووي هو بفتح القاف وفتح الميم وكسر هاء الغنان مشهورتان فمن فتح فهو عند مصدرا لاثنى ولا يجمع ومن كسره فهو وصف يثنى ويجمع قال وفيه لغة ثالثة ثقيين زيادة الياء وفتح القاف وكسر الميم ومعناه حقيق وجدير ويستحب الجمع بين الدعاء والتسبيح المتقدمة ما يكون المصلى عاملا بجميع ما ورد والامر بتعظيم الرب فى الركوع والاجتهاد فى الدعاء فى السجود محمول على الذنب عند الجمهور وقد تقدم ذكر من قال بوجوب تسبيح الركوع والسجود

(باب ما يقول في رده من الركوع وبعد اتصاله)

خيبر) أى صارت نرايا قاله على سبيل الاخبار فيكون من الاتباع بالمغيبات أو على جهة الدعاء عليهم أى التناول (عن الصادق ع) خرجوا يساءلهم - ومكاتلهم التى هى من آلات الهدم (انا اذا نزلنا بساحة قوم فساء صباح المنذرين) بفتح الدال المجهمة (قالها) صلى الله عليه وآله وسلم (ثلاثا قال) انس (وخرج القوم الى) مواضع (أعمالهم) كذا تدره البرماوى كالسكر مالى

ليكن قال العيني بل معناه خرج القوم لاعمالهم التي كانوا يعملونها وكما الى بعض اللام (فقالوا) هذا (قوله)
أوجاه محمد (والجيش بمعنى الجيش) ومعنى بالجيش لانه خمسة قسام مقدمة وساقة وقلب وجناحان وقيل من
تخميس الغنمة وتعبه الازهر، بأن الجيش انما انت بالشرع وقد كان ١٤٣ أهل الجاهلية يسهون الجيش خيسافيان
ان القول الاول أولى (قال

قاصبناها) أي خيسر (عذوة)
بفتح المهملة وسكون النون
أي فخر في عتف أو صلح في رفق
ضد ثم اختلف هل كانت صلحا
أو عذوة أو اجلا وصح المنذري
ان بعضها أخذ صلحا وبعضها
عذوة وبعضها اجلا ومن هذا
يندفع التضاد بين الآثار
(تجمع السى فجاءه حبة) بكسر
الدال (فقال يابى الله اعطى
جارية من السبي قال) صلى الله
عليه وآله وسلم (اذهب فخذ
جارية) منه بمقتل أن يكون
اذنه له في أخذ الجارية قبل
القسم على سبيل التمثيل له
امان أصل الغنمة أو من
خمس الخمس بعد ان ميز وقيل
على أن تحسب منه اذا ميز أو
اذنه له في اخذها لتقوم عليه
بعد ذلك وتحسب من سهمه
فذهب (فاخذ صفيية) قيل
كان اسمها زينب (فتحي) بن
أخطب من بنات هرون عليه
السلام المتوفاة سنة ست وثلاثين
أوست وخمسين وكانت تحت
كأنه بن ابي الحقيق قتل عنها
بضير (بخامر جل) قال في الفتح
لم اقف على اسمه (الى النبي

عن أبي هريرة قال كان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم اذا قام الى الصلاة يكبر حين
يقوم ثم يكبر حين يركع ثم يقول سمع الله لمن حمده حين يرفع صوته من الركعة ثم يقول وهو
قائم ربنا ولك الحمد ثم يكبر حين يهوى ساجدا ثم يكبر حين يرفع رأسه ثم يكبر حين يهوى
ساجدا ثم يكبر حين يرفع رأسه ثم يفعل ذلك في الصلاة كما هو يكبر حين يقوم من الثنتين
بعد الجلوس متفق عليه وفي رواية لهم ربنا لك الحمد قوله اذا قام الى الصلاة يكبر حين
يقوم فيه ان التكبير يكون مقارنا لحال القيام وأنه لا يجزى من قعود وقد اختلف
في وجوب تكبيرة الاحرام وقد قدمنا الكلام على ذلك قوله ثم يقول وهو قائم ربنا ولك
الحمد فيه متمسك لمن قال انه يجمع بين التسميع والتحميد كل مصل من غير فرق بين الامام
والمؤتم والمنفرد وهو الشافعي ومالك وعطاء وأبو داود وأبو بردة ومحمد بن سيرين والشافعي
وداود قالوا ان المصلي اذا رفع رأسه من الركوع يقول في حال ارتفاعه سمع الله من حمده
فاذا استوى قائما يقول ربنا ولك الحمد وقال الامام يحيى والنوري والاوزاعي وروى
عن مالك انه يجمع بينهما الامام والمنفرد ويحمد المؤتم وقال أبو يوسف ومحمد يجمع بينهما
الامام والمنفرد أيضا ولكن يعمل المؤتم وقال الهادي والقاسم وأبو حنيفة انه يقول
الامام والمنفرد سمع الله ان حمده فقط والمأموم ربنا لك الحمد فقط وحكا ابن المنذر
عن ابن مسعود وأبي هريرة والشعبي ومالك وأحمد قالوا به أقول انهم يهوى وهو مروي عن
الناصر احتج القائلون بأنه يجمع بينهما كل مصل بحديث الباب ولكنه خص من
الدعوى لانه حكاية لصلاة النبي صلى الله عليه وآله وسلم اماما كما هو المأثور والمغالب الآن
قوله صلى الله عليه وآله وسلم صلوا كما رأيتموني أصلي يدل على عدم اختصاص ذلك بالامام
واحتجوا أيضا بما نقله الطحاوي وابن عبد البر من الاجماع على أن المنفرد يجمع
بينهما وجعله الطحاوي حجة لكون الامام يجمع بينهما فيلق بينهما المؤتم لان الأصل
استواء الثلاثة في المنزلة في الصلاة الا ما صرح الشرع باستثنائه واحتجوا أيضا بما
أخرجه الدارقطني عن بريدة قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يا بريدة اذا رفعت
رأسك من الركوع فقل سمع الله ان حمده اللهم ربنا لك الحمد ملء السموات واملأ الارض
بومل مما شئت من شيء بعد وظاهره عدم الفرق بين كونه منفردا أو اماما أو مأموما ولكن
سند ضعيف وبما أخرجه أيضا عن أبي هريرة قال كما اذا صلينا خلف رسول الله صلى الله
عليه وآله وسلم فقال سمع الله من حمده قال من وراءه سمع الله من حمده واحتج القائلون بأنه
يجمع بينهما الامام والمنفرد ببعض هذه الأدلة واحتج القائلون بأن الامام والمنفرد
يقولان سمع الله من حمده فقط والمأموم ربنا لك الحمد فقط بحديث أبي هريرة أن النبي

صلى الله عليه وآله وسلم فقال يابى الله اعطيت دحية صفية فتحي سيدة قريظة) بضم القاف وفتح الراء
(والنضير) بفتح النون وكسر النجمة قبيلتان من جهود خيسر (لا تطلع الآل) لانها من بيت النبوة ومن ولد
هرون عليه السلام والرياسة لانها من بيت سيد قريظة والنضير مع الجبال العظيم والنبي صلى الله عليه وآله وسلم

في سائر الاخلاق الحميدة (قال) صلى الله عليه وآله وسلم (ادعوه) اي دعيه (بها) اي بجنته (قدعوه) فاجابها فلما نظر اليها النبي صلى الله عليه وآله (وسلم قال) له (خذ جارية من السبي غيرها) وادعها منه لانه انما كان اذن له في جارية من حشو ١٤٤ السبي لامن افضلهن فلما رآه اخذ انفسه من لسبها وشرفا وجالا استرجعها لثلاث

ايتميز دحيه بها على سائر الجيوش مع ان فيهم من هو افضل منه وايضا لما فيه من انها كلها مع علوم مرتبتها ووجاهتها على ذلك شقاق او غيره مما لا يخفى فكان اصفاؤها ولها قاطع هذه المناسبات وذكر الشافعي في الامم عن سير الواقدي انه صلى الله عليه وآله وسلم اعطى دحيه اخت كانت ابن الربيع بن ابي الحقيق زوج صفية اي اطيها بناسطه وفي سير ابن سيد الناس انه اعطاه ابنتي عم صفية ووقع في رواية لمسلم ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم اشترى صفية منه بسبعة اروش واطلاق الشراء على ذلك على سبيل المجاز وليس في هذا ما ينافي قوله خذ جاريه اذ ليس هنا دلالة على نفي الزيادة (قال فاعتقها) اي صفية (النبي صلى الله عليه وآله وسلم) وتزوجها وجعل صداقها هتقها اي اعتقها وشروط ان يفكها فلزمها الوفاء وجعل نفس العتق صداقا فاهو من خصائصه صلى الله عليه وآله وسلم واخذ الامام احمد والحسن وابن المسيب وغيرهم بظاهره فيخوزوا ذلك لغيره ايضا (حق) اذا كان صلى الله عليه وآله

صلى الله عليه وسلم قال انما جعل الامام يؤتم به وفيه واذا قال مع الله من حده فقولوا ربنا لك الحمد أخرجه الشيخان واخرجاه نحو من حديث عائشة وقد تقدم نحو ذلك في باب التكبير للركوع والسجود من حديث أبي موسى وسأقي نحوه من حديث أنس وبجواب بان أمر المؤتم بالخمد عند تجميع الامام لا ينافي فعله كما أنه لا ينافي قوله صلى الله عليه وسلم اذا قال الامام ولا الضالين فقولوا آمين قراءة المؤتم للفاصلة وكذلك أمر المؤتم بالصعيد لا ينافي مشروعيته للامام كما لا ينافي أمر المؤتم بالتأمين تأمين الامام وقد استشهد التميمي للامام والتسميع للمؤتم من أدلة أخرى هي المذكورة سابقا والواو في قوله ربنا ولك الحمد ثابتة في اكثر الروايات وقد قدمنا أنها زيادة فيكون الاختصاص أرجح لا كما قال النووي انه لا ترجيح لاحدى الروايتين على الاخرى وهي عاطفة على مقدر بعده قوله ربنا وهو استحب كما قال ابن دقيق العيد اوجه ذلك كما قال النووي أو الواو زائدة كما قال أبو عمرو بن العلاء أو اللام كما قال غيره وروى عن أحمد بن حنبل أنه اذا قال ربنا قال ولك الحمد واذا قال اللهم ربنا قال لك الحمد قال ابن القيم لم يأت في حديث صحيح الجمع بين لفظ اللهم وبين الواو وأقول قد ثبت الجمع بينهما في صحيح البخاري في باب صلاة الشعاع من حديث أنس باللفظ واذا قال مع الله من حده فقولوا اللهم ربنا ولك الحمد وقد تطابقت على هذا اللفظ النسخ الصحيحة من صحيح البخاري قوله ثم يكبر حين يهوى فيه ان التكبير ذكر الهوى فيبتدئ به من حين يشرع في الهوى بعد الاعتدال الى حين يتمكن من اجدا قوله وفي رواية له من يعنى البخاري ومسلم اوجه ذلك لان المتفق عليه في اصطلاحه هو ما أخرجه هؤلاء الثلاثة كآفة لم في أول الكتاب لا ما أخرجه الشيخان فقط كما هو اصطلاح غيره والحديث يدل على مشروعية تكبير النفل وقد قدمنا الكلام عليه مستوفى (وعن أنس أن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قال اذا قال الامام مع الله من حده فقولوا ربنا ولك الحمد متفق عليه) الحديث قد سبق شرحه في باب التكبير للركوع والسجود وفي الحديث الذي في أول الباب وقد احتج به القائلون بان الامام والمنفرد يقولان سمع الله من حده فقط والمؤتم يقول ربنا ولك الحمد فقط وقد عرفت الجواب عن ذلك (وعن ابن عباس أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم كان اذا رفع رأسه من الركوع قال اللهم ربنا لك الحمد ملء السموات وملء الارض وملء ما بينهن ما ملء ما شئت من شيء بعد اهل الثناء والمجد لا مانع لما أعطيت ولا معطي لما منعت ولا ينفع ذا الجند منك الجند واه مسلم والنسائي) الحديث قد تقدم طرف من شرحه في حديث على المتقدم في باب ذكر الاستفتاح بين التكبير والقراءة قوله اهل الثناء والمجد هو في صحيح مسلم

بوسم (بالطريق) في سد الرواح على نحو اربعين ميلا من المدينة او نحوها (جهزتم الله ام سليم) بضم زيادة السين وهي ام أنس (فاهدتها) أي زفتها (له) صلى الله عليه وآله وسلم (من الليل) قال البرماوى كالكرماني وفي بعض النسخ أو روايات فهدتها أي بغيره وصوبت لقول البرماوى الهدهده رهدت انا المرأة الى زوجها (فاصبح النبي

صلى الله عليه وآله (وسلم عروسا) بزنة فعول يستوى فيه المذكروا الموثق ما دام في اعراضهم ما وجهه عرس وجهها عرائس (فقال) صلى الله عليه وآله وسلم (من كان عنده شيء طيب حتى به وبسط) بفتحات (انطعا) بكسر النون وفتح الطاء الميم له وعليها اقتصر فعاب في فصيحته وكذا في القرع وغيره من الاصول ويجوز فتح النون ١٤٥ وسكون الطاء وفتحهم ما وقال الزركشي فيه

سبع لغات وجهه انطاع ونطوع
(يجعل الرجل يجي بالقرح وجعل
الرجل يجي بالاسمن قال) عبد
العزيز بن صهيب (وأحسبه)
أي انسا (قد ذكر السويدي
قال فحساوا) أي خلطوا أو
اتخذوا (حيسا) وهو الطعام
المتخذ من القمح والقط والسمن
وربما عوض بالدقني عن الاقط
(فكانت وليمة رسول الله صلى
الله عليه وآله وسلم) أي طعام
عرسه من الولم وهو الجمع سمى به
لاجتماع الزوجين واستنبت منه
مشروعية مطلوبة الوايمة العرس
وانما بعد الدخول وجوز النوى
كونها قبله أيضا وان السنة تحصل
بغير اللعم ومساعدة الاحتساب
بطعام من عندهم ورواه هذا
الحديث ما بين كوفي وبصري وفيه
التحديث والعنعنة وأخرجه
البخاري في النكاح والمغازي
وأبو داود في الطحار والفساق في
النكاح والوليمة (عن عائشة)
رضي الله عنها. اقامت لقد كان
رسول الله صلى الله عليه وآله
(وسلم يصلي القبر فيشهد) أي
يحضر (معهن نساء) جمع امرأة
لا واحدة من اقطه (من المؤمنات)
حال كونهن (متلفعات) أي
مغطيات الرؤس والاجساد قال

بزيادة احق ما قال العبد وكلنا لك عبد قبل قوله لا مانع الخ وأهل منصوب على الفداء
أو الاختصاص وهذا هو المشهور وجوز بعضهم رفعه على انه خبر مبتدأ محذوف
والثناء الوصف الجليل والجد العظيمة والشرف وقد وقع في بعض نسخ مسلم الحمد مكان
الحمد قول لا مانع لما أعطيت هذه جملة مستأنفة متضمنة للتقوى وبض والأذعان والاعتراف
قوله الحمد يفتح الجيم على المشهور وروى ابن عبد البر عن ابنه فضالكسر قال ابن جرير
وهو خلاف ما عرفت أهل الثقل ولا يعلم من قاله غيره ومعناه بالفتح الحفظ والغنى والعظمة
أي لا ينفعه ذلك وانما ينفعه العمل الصالح وبالكسر الاجتهاد أي لا ينفعه اجتهاده
وانما ينفعه الرحمة والحديث يدل على مشروعية تطويل الاعتدال من الركوع والذكر
فيه بهذا وقد وردت في تطويله أحاديث كثيرة وسأقي الكلام على ذلك

(باب في ان الانتصاب بعد الركوع فرض) *

(عن أبي هريرة قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم لا ينظر الله الى صلاة رجل
لا يقيم صلبه بين ركوعه وجوده ورواه أحمد وعنه علي بن شيبان ان رسول الله صلى الله
عليه وسلم قال لا صلاح لمن لم يقيم صلبه في الركوع والسجود ورواه أحمد وابن ماجه وعنه أبي
مسعود الانصاري قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم لا تجزى صلاة لا يقيم فيها الرجل
صلبه في الركوع والسجود ورواه الخمسة وصححه الترمذي) الحديث الاول تشرده أحمد
من رواية عبد الله بن زيد الحنفي قال في مجمع الزوائد ولم أجده من ترجمه وقد ذكر ابن حجر
في المنقعة انه وهم الهيمتي في تهمة عبد الله بن زيد والله عبد الله بن بدر وهو معروف
موثق ولكنه قال ان عبد الله بن بدر لا يروي عن أبي هريرة الا بواسطة والحديث الثاني
أخرجه أيضا ابن ماجه من طريق أبي بكر بن أبي شيبة عن ملازم بن عمرو وقد وثقه أحمد
ويحيى والنسائي وقال أبو داود ليس به بأس عن عبد الله بن بدر وقد وثقه ابن معين والبخاري
وأبو زرعة عن عبد الرحمن بن علي بن شيبان وقد وثقه ابن حبان والحديث الثالث اسناده
صحيح وصححه الترمذي كما قال المصنف وفي الباب عن أنس عن عبد الله بن شيبان وعن أبي هريرة
من حديث النبي صلى الله عليه وآله وسلم وسأقي وعن رفاعة الزرق عن أبي داود والترمذي والنسائي
من حديث النبي صلى الله عليه وآله وسلم أيضا وعن حذيفة عند أحمد والبخاري وسأقي وعن أبي قتادة
عند أحمد وعن أبي سعيد عنده أيضا وسأقي عن عبد الرحمن بن شبل عن أبي داود
والنسائي وابن ماجه والاحاديث المذكورة في الباب تدل على وجوب الطمأنينة
في الاعتدال من الركوع والاعتدال بين السجدين والى ذلك ذهب العترة والشافعي
وأحمد واسحق وداود وكثر العلماء قالوا ولا تصح صلاة من لم يقيم صلبه فيها وهو الظاهر

١٩ قيل في الاصحاحي التلغح أن تشمل بالنوب حتى تتخلل به جسدا وفي شرح الموطا لابن حبيب التلغح لا يكون الا بتغطية
الرأس والتلف يكون بتغطية الرأس وكشفه (في مروطن) جمع مرط بكسر أوله كساء من خز أو صوف أو غيره ادهى الملقحة
أو الازار والنوب الاخصير وعن النضر بن شميل ما يقتضي أنه خاص بلبس النساء (ثم يرجعن) من المسجد (الى بيتين

فما يعرفه من أحد) من الغلس كما عند المؤلف في المواقيت وهو يعين أحد الاحتمالين هل عدم المعرفة بمن لبقاء الظلمة أو لمبا الغلظن في النخبة وقد اعترض على البخاري في استدلاله بهذا الحديث على جواز صلاة المرأة في الثوب الواحد بان الالتفاح المذكور يحتمل أن يكون فوق ثياب أخرى ١٤٦ وأجيب بأنه تمسك بان الاصل عدم الزيادة على ما ذكر على أنه لم يصرح بشئ إلا أن

من أحاديث الباب لما قرناؤه غير مرة من أن النبي ان لم يمكن توجهه الى الذات توجهه الى الصفة لانهم أقرب اليها وقال أبو حنيفة وهو مروى عن مالك ان الطمانينة في الموضعين غير واجبة بل لو انحط من الركوع الى السجود أو رفع رأسه عن الأرض أدنى رفع أجزأه ولو كحد السيف واحتج أبو حنيفة بقوله تعالى اركعوا واسجدوا وقد عرفنا في باب قراءة القاتحة ان الفرض عنده لا يثبت بما يزيد على القرآن وبيننا بطلانه هناك وسيأتي اهذا من يديان في باب الجلوسة بين السجدةتين ان شاء الله

*(باب هيات السجود وكيف الهوى اليه)

(عن وائل بن حجر قال رأيت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم اذا سجد وضع ركبتيه قبل يديه وذانهن رفع يديه قبل ركبتيه روى الجماعة الا أحد) الحديث قال الترمذي هذا حديث حسن غريب لا نعرف أحدا رواه غير شريك وذكر أن هـ - حاما رواه عن عاصم مرسل لا يذ كروا وائل بن حجر قال اليعمرى من شأن الترمذي التصحيح بمثل هذا الاسناد وقد صحح حديث عاصم بن كليب عن أبيه عن وائل لا نظرن الى صلاة النبي صلى الله عليه وسلم فلما جالس للتشهد الحديث وانما الذي قصيرم - ذاعن التصحيح عنده الغرابة التي أشار اليها وهي تفرد يزيد بن هرون عن شريك وهو لا يحطه عن درجة التصحيح بل لا يزيد وحفظه وأما تفرد شريك به عن عاصم وبه صار حسنا فان شريك لا يصح حديثه منفردا وهذا معنى كلامه وكذا عمل الحديث السابق بتفرد يزيد بن هرون عن شريك وقال الدارقطني تفرد به يزيد بن شريك ولم يحدث به عن عاصم بن كليب غير شريك وشريك ليس بالقوى فيما يتقرب به وقال البيهقي هذا حديث يعده في افراد شريك القاضي وانما تابعه همام مرسل كذا ذكره البخاري وغيره من الحفاظ المتقدمين وأخرج الحديث أبو داود من طريق محمد بن عباد عن عبد الجبار بن وائل عن أبيه قال المنذرى عبد الجبار ابن وائل لم يسمع من أبيه وكذا قال ابن معين وأخرجه أيضا من طريق همام عن شقيق عن عاصم بن كليب عن أبيه عن النبي صلى الله عليه وسلم وهو مرسل وكذا قال الترمذي وغيره كما تقدم لا ركب بن شهاب والد عاصم لا يدرك النبي صلى الله عليه وسلم وفي الباب عن أنس انه صلى الله عليه وسلم المحط بالكسبية فسبقت ركبته يديه أخرجه الحاكم والبيهقي والدارقطني وقال تفرد به العلامة من اسمعيل وهو مجهول وقال الحاكم هو على شرطهما ولا أعلم له علة وقال ابن أبي حاتم عن أبيه انه منكر الحديث يدل على مشروعية وضع الركبتين قبل اليدين ورفعهما عند النهوض قبل رفع الركبتين والى ذلك ذهب الجمهور وحكاه القاضي أبو الطيب عن عامة الفقهاء وحكاه ابن المنذرى عن عمر بن الخطاب والنضى ومحمد بن يسار وسفيان الثوري وأحمد واسحق وأصحاب الرأي قال وبه أقول وذمبت

اختباره يؤخذ في العادة من الآثار التي يوردها في الترجمة قاله في الفتح ورواه هذا الحديث ما بين حمى ومدنى وفيه التهديف والعنونة والاختبار ورواية تابعي عن تابعي عن صحابة وأخرجه البخاري في الصلاة وكذا مسلم وأبو داود والترمذي والنسائي وابن ماجه (وعنها) أي عن عائشة (رضي الله عنها) ان النبي صلى الله عليه وآله (وسلم صلى في خيمته) بفتح الخاء المهجمة وكسر الميم وبالصاد المهملة كساء اسود مربع الها اعلام فنظر) صلى الله عليه وآله وسلم (الى اعلامها نظرة فلما انصرف) من صلاته (قال اذهبوا بجمع يصح هـ - ذه الى ابي جهلم) عاصم بن حذيفة العدوي القرشي المدنى اسلم يوم الفتح وتوفي في آخر خلافة معاوية (واوتوني) بانهائية) بفتح الهـ مـ وكون الفون وكسر الموحدة وتخفيف الجيم وبعد الفون ياء نسبة مشددة كساء غليظ لاعلم له قال ابن قرقول نسبة الى منبج بفتح الميم وكسر الموحدة موضع بالشام ويقال نسبة الى موضع يقال له انجان وفي هـ - ذه قال قلب يقال كساء انجاني وهذا هو الاقرب الى

الصواب في لفظ الحديث اه وفي الجهره منبج موضع اجمعي تكلمت به العرب ونسبوا اليه الثياب المنجانية العترة (أبي جهلم) وانما خصه صلى الله عليه وآله وسلم بارسال الخصة لانه كان أهذا للنبي صلى الله عليه وآله وسلم كافي الموطا وقال ابن بطال انما طلب منه ثوبا غير الذي عليه انه لم يرد عليه حديثه استغنافا قال وفيه ان الواهب اذا ردت عليه عطية من غير أن يكون

هو الراجع فيها أنه أن يقبلها من غير كراهة (فإنها) أي الخبيصة (الهلثي) من الهى بالكسر لامن إلهامها إذا لمب أي شغلتي (آتفا) أي قرياء وهو مأخوذ من اتفان الشئ أي ابتدأه (عن صلاتي) وعند مالك في الموطأ فاني نظرت إلى عملها في الصلاة فكاد يقتنى وفي التعليق عند البخاري بعده هذا خاف أن يقتنى فيحصل ١٤٧ قوله الهتني على قوله كاد فيكون الاطلاق

للمبالغة في القرب لا التحقق وقوع الإلهام ولا يقال إن المعنى شغلتي عن كمال الحضور في صلاتي لانا نقول قوله في التعليق خاف يدل على نفي وقوع ذلك وقد يقال إن له صلى الله عليه وآله وسلم حالتين حالة بشرية وحالة يختص بها خارجة عن ذلك فبالنظر إلى الأولى قال الهتني وبالنظر إلى الثانية لم يجز به بل قال خاف ولا يلزم من ذلك الوقوع وزرع الخبيصة ليستين به في ترك كل شاغل وليس المراد أن أباجهم يصلي في الخبيصة لأنه صلى الله عليه وآله وسلم لم يكن يبعث إلى غيره بما يكره لنفسه فهو كاهدا والخلة لعمر رضى الله عنه مع تحريم لباسها عليه لينتفع بها ببيع أو غيره واستنبط من هذا الحديث الحث على حضور القلب في الصلاة وترك ما يؤدي إلى شغله وقد شهد القرآن الكريم بالفلاح المصلين الخاشعين والفلاح أجمع اسم لسعادة الآخرة وبأنه تعالى لا يتشوع يتقى الفلاح فالمصلي يتأجى به فعظم في نفسك قدر مناجاته وانظر من تنأجى وكيف تنأجى وبماذا تنأجى فاعلم واعمل تسلم قال ابن دقيق العيد فيه مبادرة الرسول إلى مصالح الصلاة ونفي ما عليه يحدش

العترة والأوزاعي ومالك وابن حزم إلى استحباب وضع اليدين قبل الركبتين وهي رواية عن أحمد وروى الحازمي عن الأوزاعي أنه قال أدركت الناس يضعون أيديهم قبل ركبتهم قال ابن أبي داود وهو قول أصحاب الحديث واحتجوا بحديث أبي هريرة الأتي وهو أقوى لأنه شاهد من حديث ابن عمر أخرجه ابن خزيمة وصححه وذكره البخاري تعليقا موقوفا كذا قال الحافظ في بلوغ المرام وقد أخرجه الدارقطني والحاكم في المستدرک مرة وعابا لفظ إن النبي صلى الله عليه وسلم كان إذا سجد يضع يديه قبل ركبتيه وقال على شرط مسلم وأجاب الأولون عن ذلك بأجوبة منها أن حديث أبي هريرة وابن عمر منسوخان بما أخرجه ابن خزيمة في صحيحه من حديث مصعب بن سعد بن أبي وقاص عن أبيه قال كنا نضع اليدين قبل الركبتين فأمرنا أن نضع الركبتين قبل اليدين ولكنه قال الحازمي في إسناده مقال ولو كان محفوظا لدل على النسخ غير أن المحفوظ عن مصعب عن أبيه حديث نسخ التطبيق وقال الحافظ في الفتح أنه من أفراد إبراهيم بن اسمعيل بن سلمة بن كهيل عن أبيه وهم أضعفان وقد عكس ابن حزم فجعل حديث أبي هريرة في وضع اليدين قبل الركبتين ناسخا لما خافه ومنها ما جزم به ابن القيم في الهدى أن حديث أبي هريرة الأتي انقلابا منه على بعض الروايات قال ولعله وليضع ركبتيه قبل يديه قال وقد رواه كذلك أبو بكر بن أبي شيبة فقال حديثنا محمد بن فضال عن عبد الله بن سعيد عن جده عن أبي هريرة عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال إذا سجد أحدكم فليبدأ بركبتيه قبل يديه ولا يبرك كبروك الفعل ورواه الأثرم في سننه أيضا عن أبي بكر كذلك رقدروى عن أبي هريرة عن النبي صلى الله عليه وسلم ما يصدق ذلك ويوافق حديث وائل بن حجر قال ابن أبي داود حديثنا يوسف بن عدي حديثنا ابن فضال عن عبد الله بن سعيد عن جده عن أبي هريرة أن النبي صلى الله عليه وسلم كان إذا سجد بدأ بركبتيه قبل يديه اه ولكنه قد ضعف عبد الله بن عبد يحيى القفا وغيره قال أبو أحمد الحاكم أنه ذاهب الحديث وقال أحمد بن حنبل هو منكر الحديث متروك الحديث وقال يحيى بن معين ليس بشئ لا يكتب حديثه وقال أبو زرعة هو ضعيف لا يوقف منه على شئ وقال أبو حاتم ليس بقوى وقال ابن عدي عامة ما يرويه الضعف عليه بين ومما أجاب به ابن القيم عن حديث أبي هريرة أن أوله يخاف آخره قال فإنه إذا وضع يديه قبل ركبتيه قد برك كما يبرك البعير فان البعير إنما يضع يديه أولا قال ولما لم أصحاب هذا القول ذلك قالوا اركبتا البعير في يديه لاني رجايه فهو إذا برك وضع ركبتيه أولا فهذه هو المنهى عنه قال وهو فاسد لوجوه حاصلها أن البعير إذا برك يضع يديه ورجلاه قائمتان وهذا هو المنهى عنه وإن القول بأن ركبتى البعير في يديه لا يعرفه أهل اللغة وأنه لو كان الأمر كما قالوا لقال صلى الله عليه وسلم فليبرك كما يبرك البعير لأن أول

فيما يحتمل أن يكون ذلك من جنس قوله كل فاني أباجى من لا تنأجى زاد في الفتح ويستنبط منه كراهية كل ما يشغل عن الصلاة من الأصابع والنقوش ونحوها وقبيل الهدية من الأصحاب والارسال إليهم والطلب منهم واستبدال به الباجى على صحة المعاطاة لعدم ذكر الصيغة وقال الطيبي فيه أيذان بان للصور والاشياء الظاهرة تائرا في القلوب الطاهرة والنفوس الزكية

يعني فضلا عن دونها ورواه هذا الحديث ما بين كوفي ومديني وفيه رواية تابعي عن تابعي عن صحابي والتحديث والعنعنة (عن أنس رضي الله عنه قال كان قرام) بكسر القاف وتثنية الف واسترقة من صوف ذوالوان أوردقم ونقوش (اماتشة) رضي الله عنها (سرت به جانب بيتهم فقال النبي ١٤٨ صلى الله عليه وآله وسلم) لها (أبطي) أمر من اماط عبط أي أزيل وذاوومعني

(عنا قرامك هذا فإنه لا تزال تصاور) وفي رواية بإضافته إلى الضمير وعلى الأول ضمير الله للسان وعلى الثاني للثوب (تعرض) يفتح التاء وكسر الراء أي تلوح (لي في صلاتي) ولم يعد الصلاة ولم يقطعها نعم تكبره الصلاة حيثئذ لما فيه من سبب اشتغال القلب بالقوت للغشوع وإذا نهى عنه في التحمل كان النهي عن لباسه في الصلاة بطريق الأولى ويلحق المصائب بالماور لا شترأ كهما في كون كل منهما ما قد عسى من دون الله وفي حديث عائشة عند البخاري في اللباس قالت لم يكن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يترك في بيته شيء إلا فيه تصلب الاقنصه وأمره صلى الله عليه وآله وسلم بالاماطة في حديث الباب يستلزم النهي عن الاستعمال واستنبط منه الشافعية كراهة الصور مطلقا واستثنى الحنفية من ذلك ما يسهو به قال المالكية وأحمد في رواية ورواه هذا الحديث كله بصريون وفيه التحديث والعنعنة وأخرجه البخاري في اللباس أيضا والنسائي (عن عقبة بن عامر) الجهني (رضي الله عنه) كان قارئا فصيحاً

ما عيس الأرض من البعير يداوم من الأجوبة التي أجاب بها الأولون عن حديث أبي هريرة الآتي أن حديث وائل أرجح منه كما قال الخطابي وغيره ويحجب عنه بان المقال الذي سيأتي على حديث أبي هريرة لا يند على المقال الذي تقدم في حديث وائل على أنه قد رجمه الحفاظ كما عرفت وكذلك الحفاظ ابن سبويه الناس قال أحاديث وضع اليدين قبل الر كبتين أرجح وقال ينفى أن يكون حديث أبي هريرة داخل في الحسن على رسم الترمذي لسلامة روايته من الجرح ومنها الاضطراب في حديث أبي هريرة فإن منهم من ينول ويبضع يديه قبل ركبته ومنهم من يقول بالعكس كما تقدم ومنهم من يقول ويبضع يديه على ركبته كما رواه البيهقي ومنها أن حديث وائل موافق لما نقل عن العصابة كعمر بن الخطاب وابنه وعبد الله بن مسعود ومنها أن الحديث وائل شواهد من حديث أنس وابن عمر ويحجب عنه بان الحديث أبي هريرة شواهد كذلك ومنها انه مذهب الجمهور ومن المرححات الحديث أبي هريرة انه قول وحديث وائل حكاية فعل والقول أرجح مع انه قد تقرر في الأصول ارفعه صلى الله عليه وسلم لا يعارض قوله الخاص بالامة ومحل النزاع من هذا القبيل وأيضا حديث أبي هريرة مشقة على النهي المقتضى للخطو وهو مرجح مستعمل وهذا خلاصة ما تكلم به الناس في هذه المسئلة وقد أشير إلى تزييف البعض منه والمقام من معارضة الانظار ومضائق الافكار ولهذا قال النووي لا يظهر له ترجيح أحد المذهبين وأما الحفاظ ابن القيم فتدرج حديث وائل بن حجر وإطال الكلام في ذلك وذكر عشرة مرجحات قد أشيرنا ههنا إلى بعضها وقد حاول المحقق المقبلي الجمع بين الأحاديث بما حاصله أن من قدم يديه أو قدم ركبته وأفرط في ذلك بعبادة سائر أطرافه وقع في الهيشة المنكورة ومن قارب بغير أطرافه لم يقع فيها سواء قدم اليدين أو الركبتين وهو مع كونه جمعا لم يسبقه إليه أحد تعطل لمعاني الأحاديث وأخرج لها عن ظاهرها ومسيرها إلى ما لم يدل عليه دليل ومثل هذا ما روى البعض عن مالك من جواز الآخرين ولكن المشهور عنه ما تقدم (وعن أبي هريرة قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم إذا سجد أحدكم فلا

يعرك كأيبرك العير ويبضع يديه ثم ركبته رواه أحمد وأبو داود والنسائي وقال الخطابي حديث وائل بن حجر ثبت من هذا الحديث أخرجه الترمذي وقال غريب لا نعرفه من حديث أبي الزناد إلا من هذا الوجه اه وقال البخاري أن محمد بن عبد الله بن حسن بن علي ابن أبي طالب لا يتابع عليه وقال لا أدري سمع من أبي الزناد أولا وقال الدارقطني تفرد به الدراوردي عن محمد بن عبد الله المذکور قال المنذري وفيما قال الدارقطني نظره قد روى نحوه عبد الله بن رافع عن محمد بن عبد الله وأخرجه أبو داود والترمذي والنسائي من حديثه وقال أبو بكر بن أبي داود السجستاني هذه سنة تفرد بها أهل المدينة ولهم فيها

شاعرا كاتبوا وهو أحد من جمع القرآن في المصحف وكان مصحبه على غير تاليف مصحف عثمان وشهد مصنفهم مع اسنادان معاوية وأمره على مصر وتوفي في خلافته على الصحيح وروى عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم كثيرا وله في البخاري أحاديث (قال أهدي) بضم الهمزة وكسر الدال (إلى النبي صلى الله عليه وآله وسلم فزوج) بفتح التاء ونشيد الراء المضمومة وآخره

جيم هو القباء المخرج من خلف والذي أهدها هو كيد ربن عبد الملك صاحب دومة الجندل (حرير) بالاضافة كئوب نر
وخاتم فضة (فلبسه) أي قبل تحريم الحرير (فصل في فيه ثم انصرف) من صلاته (فتزعه نزعاً شديداً كالسكاره) وفي حديث جابر
منه مسلم صلى في قباء ديباج ثم زعه وقال ثماني جبريل عليه السلام قال نهى سبب ١٤٩ نزعاً له وذلك ابتداء تحريمه (وقال)

صلى الله عليه وآله وسلم (لا يبغي)
أي استعمال (هذا) الحرير
(للمنقين) عن الكفر وهم
المؤمنون وعبر بجمع المذكر
ايخرج النساء لانه حلال لهن ولا
يقال يدخلن تغلبيا لاننا نقول
انهم نخرجن بدليل آخر وهو قوله
صلى الله عليه وآله وسلم أحل
الذهب والحرير لاناث أمي وحرم
على ذكورها قال الترمذي حسن
صحيح قال في الفتح واذا تقرر هذا
فلا حجة فيه لمن أجاز الصلاة في
ثياب الحرير لكونه صلى الله عليه
وآله وسلم لم يعد تلك الصلاة لأن
ترك أعادتها لكونها وقعت قبل
التحريم أما بعد فبعد الجاهلية
تجزئ لكن مع التحريم وعن مالك
يعمد في الوقت اه وقال الحنفية
تكره وتصح ورواة هذا الحديث
كلهم مصريون وفيه التهديد
والعنينة والقول وأخرجه
البخاري في اللباس وكذا مسلم
والنسائي في الصلاة (وعن أبي
حيمه) بضم الجيم وفتح الحاء وهب
ابن عبد الله السوائي بضم السين
المهملة ويخفيف الواو (رضي الله
عنه قال رأيت رسول الله صلى الله
عليه وآله وسلم) وهو بالابطح
(في قبة جبرائيل آدم) بفتح الهمزة
والدال جلد (ورأيت بلالا أخذ

اسنادان هذا أحدهما والآخر عن عبيد الله عن نافع عن ابن عمر عن النبي صلى الله عليه
وسلم وقد قدمنا أنه أخرجه حديث ابن عمر هذا الدارقطني والحاكم وابن خزيمة وصححه وقد
اعلمه الدارقطني بتفرد الدراوردي أيضا عن عبيد الله بن عمرو قال في موضع آخر تفرد به
أصبح بن الفرج عن الدراوردي اه ولا ضيق في تفرد الدراوردي فانه قد أخرج له مسلم
في صحيحه وأخرج له البخاري مقرؤا بعد العزيز بن أبي حازم وكذلك تفرد أصبح
فانه قد حدث عنه البخاري في صحيحه محتجابه والحديث استدله الفاتلون بوضع اليدين
قبل الركبتين وقد تقدم الكلام على ذلك مستوفى قوله وليضع يديه ثم ركبته هو في سنن
أبي داود وغيرها بالنظر قبل ركبته وأمل ما ذكره المصنف لفظ أحمد (وعن عبيد الله بن
حيمه قال كان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم إذا سجد يجنح في سجوده حتى يرى وضوح
ابطيه متفق عليه) قوله يجنح بضم الباء المثناة من تحت وفتح الجيم وكسر الهمزة المشددة
وروى فرج وروى شوي وكاهما جمع في واحد والمراد أنه نحي كل يد عن الجنب الذي يليها
قوله حتى يرى قال النووي هو بالنون وروى بالياء المثناة من تحت المضمومة وكلاهما
صحيح قوله وضع ابطيه هو البياض وفي رواية حتى يبدو بياض ابطيه وفي أخرى حتى اني
لأرى بياض ابطيه قال الحافظ قال القرطبي والحكمة في استحباب هذه الهيئة ان يحف
اعتماد على وجهه ولا يثأر الله ولا جهته ولا يثأذي بملافة الارض قال وقال غيره هو
اشبه بالتواضع وأبلغ في تمكين الجهة والانف من الارض مع مغايته لهيئة الكسلان
وقال ابن المنبر ما معناه ان يتم كل عضو بنفسه وأخرج الطبراني وغيره بأسناد صحيح أنه
صلى الله عليه وسلم قال لا تترش افترش السبع واعقد على راسيك وأبد ضبعيك فإذا
فعلت ذلك سجد كل عضو منك وأخرج مسلم من حديث عائشة نهى النبي صلى الله عليه
وسلم ان يفتش الرجل ذراعيه افترش السبع وأخرج أيضا من حديث البراء مرفوعا
إذا سجدت فضع كفيك وارفع مرفقك وظاهر هذه الأحاديث مع حديث أنس الآتي
وجوب التفرج المذکور لولا ما أخرجه أبو داود ومن حديث أبي هريرة بلفظ شكى
أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم له مشقة السجود عليهم إذا انفروا فقال استعينوا
بالركب وترجم له باب الرخصة في ذلك أي في ترك التفرج وفسره ابن عجلان أحذروا أنه
بوضع المرفقين على الركبتين إذا طال السجود وقد أخرجه الترمذي ولم يقع في روايته
إذا انفروا فترجم له باب ما جاء في الاعتماد إذا قام من السجود فجعل محل الاستعانة
بالركب حين ترتفع من السجود طالبا للقيام والانتظ يحفل ما قاله الزيادة التي أخرجه
أبو داود تعين المراد ولكنه قال الترمذي أنه لم يعرف الحديث الا من هذا الوجه وذكر أنه
روى من غير هذا الوجه مراسلا وكأنه أصح وقال البخاري إرساله أصح من وصله وهذا

وضوء) بفتح الواو أي يتوضأ به (رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم رأيت الناس يتدرون) أي يتسارعون
ويتسابقون إلى (ذلك الوضوء) تبركا بآثاره الشريفة وقد تقدم استدلال البخاري به على طهارة الماء المستعمل (فن أصاب
منه شئ اتمسح به ومن لم يصب منه شئ أخذ من بلل يد صاحبه ثم رأيت بلالا أخذ عنزة) بفتح العين المهملة والنون والراي مثل نصف

الريح أو أكبر لها من أن كسنان الريح (فركها وخرج النبي صلى الله عليه وآله وسلم) حال كونه (في حلة حمراء) بردين أزاو زدها
 يباين منسوجين بخطوط حمر مع الاسود كذا في القسطاني وكلام الحافظ الا في يده (مشمرا) أي حال كونه مشمرا فوبه قد
 كشف شيئا من ساقه قال في مسلم كافي ١٥٠ أنظر الى بياض ساقه (صلى الى العترة بالناس) الظهر (ركعتين ورايت الناس

والدواب يبرون بين يدي العترة) وفيه استعجال الجواز والا فالعترة لا يذله او فيه جواز الصلاة في الثوب الاحمر والخلاف في ذلك مع الحنفية فانهم قالوا تركه وتأولوا حديث الباب بان الحلة فيها خطوط حمراء ومن ادلتهم ما أخرجه أبو داود من حديث ابن عمر وقال صلى النبي صلى الله عليه وآله وسلم رجل عليه ثوبان أحمران فسلم فلم يرد عليه وهو حديث ضعيف الاسناد وان وقع في نسخ الترمذي انه قال حديث حسن لان في سنده أبا يحيى القتات وهو لا يعتد بحديثه وعلى تقدير أن يكون مما يحتج به فقد عارضه ما هو أقوى منه وهو واقعة عين فيجوز أن يكون ترك الرد عليه بسبب آخر وحده لا يلهي على ما صنف بعد الفسخ وأما ما صنف غيره ثم نسخ فلا كراهية فيه وقال ابن التين زعم بعضهم أن لبس النبي صلى الله عليه وآله وسلم تلك الحلة كان من أجل الغزو وفيه نظر لانه كان عقب حجة الوداع ولم يكن إذ ذاك غزوا ورواه هذا الحديث ما بين بصري وكوفي وفيه التعديت والعنينة والقول وأخرجه البخاري في اللباس في الصلاة

الاعلال غير فادح لانه قد دفعه أمة فرواه الليث عن ابن عجلان عن عيسى عن أبي صالح عن أبي هريرة مرفوعا والرفع من هؤلاء زيادة وتقدم غير ضائر (وعن أنس عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال اعقلوا في السجود ولا يبسط أحدكم ذراعيه انبساط الكلب رواه الجماعة) قوله ولا يبسط في رواية ولا يبسط بزيادة التثنية المثناة من فوق وفي رواية ولا يفتش ومعناها واحد كما قال ابن المنير وابن رسلان أي لا يجعل ذراعيه على الارض كالقراش والنبساط قال القرطبي ولا شذ في كراهة هذه الهيئة ولا في استصحاب نقيضها قوله انبساط الكلب في رواية افتراش الكلب وقد عرفت ان معناهما واحد والانبساط مصدق فعل محذوف تقديره ولا يبسط فيه نبسط انبساط الكلب ومثله قوله تعالى والله أنبتكم من الارض نباتا وقوله تعالى وأنبتنا نباتا حسنا أي أنبتكم فنبتت نباتا وأنبتنا فنبتت نباتا المراد بالاعتدال المأمور به في الحديث هو التوسط بين الافتراش والقبض وظاهر الحديث الوجوب وقد تقدم في شرح الحديث الاول ما يدل على صرفه عنه الى الاستصحاب (وعن أبي حميد في صفة صلاة رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قال اذا سجد فارج بين نخذه غير حامل بطنه على شيء من نخذه رواه أبو داود) حديث أبي حميد قد تقدم ذكر من أخرجه في باب رفع اليدين وهذا طرف منه قوله فارج بين نخذه أي فرق بين نخذه وركبته وقدميه قال أصحاب الشافعي يكون المنزلق بين القدمين بقدر شبر قوله غير حامل بطنه بفتح الراء من غير والمراد انه لم يجعل شيئا من نخذه حاملا لبطنه بل يرفع بطنه عن نخذه حتى لو شامت بهيمة ان تمر بين يديه لم تثر والحديث يدل على مشروعية التفرج بين النخدين في السجود ورفع البطن عنهم ما لا خلاف في ذلك (وعن أبي حميد ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم كان اذا سجد أكن انفه وجهه من الارض ونحى يديه عن جنبيه ووضع كفيه حدومنكبيه رواه أبو داود والترمذي وصححه) وهذا أيضا طرف من حديث أبي حميد المتقدم وأخرجه بهذا اللفظ أيضا ابن خزيمة في صحيحه قوله أمكن يبال أمكنة من الشيء ومكنته منه فممكن واسعة كمن أي قوى عاينه وفيه دليل على مشروعية السجود على الانف والجهة وسأقي الكلام عليه قوله ونحى يديه فيه مشروعية التخوية في السجود كما في الركوع قوله ووضع كفيه هذه الرواية مبينة للرواية الأخرى الواردة بلفظ ووضع يديه قوله حدومنكبيه فيه مشروعية وضع اليدين في السجود حدومنكبين

(باب أعضاء السجود)

(عن العباس بن عبد المطلب انه سمع رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يقول اذا سجد

وكذا أبو داود والترمذي وأخرجه المصنف في الزمعة وابن ماجه في الصلاة (عن سهل بن سعد رضي الله عنه وقد العبد مثل من أتى النبي المنبر) النبوي المدني ولا يداود ان رجلا أتوا سهل بن سعد الساعدي وقد امتروا في المنبر ثم عوده (فقال ما بقي بالناس) وفي رواية من الناس وفي أخرى في الناس (اعلم مني) بذلك (هو من أهل الغابة) بالغين المجهة والموحدة موضع قرب المدينة

من العوالي والاثني عشر كالمطرفاء لا شولته وخشبة يجتهد بعمل منه القصاع والاواني وورقه اشنان يغسل به القصارون
(ع-ه) أي المنبر (فلان) هو ميمون قال في القتح وهو الاقرب فيما قاله الصغاني وابقوم فيما قاله الغافقي الرومي مولى سعيد بن
العاص أو باقول فيما رواه عبد الرزاق أو قبصة الخزومي (مولى فلانة) ١٥٨ بعدم الصرف للتأنيث والعلمية أنصارية وهي

عائشة فيما قاله البرماوي كالكرماني
ورواه الطبراني بلفظ وأمرت
عائشة فصنعت له منبره لكن
سنده ضعيف وقيل من باب كسر
الميم أو هو صالح مولى العباس
ويحتمل أن يكون الكل اشتروا
في ع-ه (لرسول الله صلى الله
عليه وآله وسلم) أي لأجله
(وقام عليه) أي على المنبر (رسول
الله صلى الله عليه وآله وسلم حين
عمل ووضع) بالبناء للمفعول
فيهما (فاستقبل) عليه السلام
(القبلة وكبر وقام الناس خلفه
فقرأ) صلى الله عليه وآله وسلم
(وركع وركع الناس خلفه ثم رفع
رأسه ثم رجع القهقري) وهو
الرجوع الى خلف أي رجوع
الرجوع الذي يعرف بذلك وانما
فعل ذلك لئلا يولي ظهره القبلة
(فجسد على الأرض ثم عاد الى
المنبر ثم قرأ ثم ركع ثم رفع رأسه ثم
رجع القهقري حتى سجودا للأرض
فهذا شأنه) ولا حظ قوله على
الأرض معنى الاستعلاء وفي قوله
بالأرض معنى الاتصال وفي هذا
الحديث جواز ارتضاع الامام
على المأمومين من غير فرق بين
الارتضاع والافتخاض والبعث
والحائل ومن زعم ان شيئا من ذلك
تفسد به الصلاة فعليه الدليل ولا

العبد سجد معه سبعة آراب وجهه وكفاه وركبناه وقدماه رواه الجماعة الا البخاري قوله
آراب بالمجمع ارب كسر أوله واسكان ثانيه وهو العضو الحديث يدل على ان أعضاء
السجود سبعة وأنه ينبغي للساجد ان يسجد عليها كلها وقد اختلف العلماء في وجوب
السجود على هذه السبعة الاعضاء فذهب المعتز والشافعي في أحد قولييه الى وجوب
السجود على جميعها للاوامر التي ستأتي من غير فصل بينها وقال أبو حنيفة والشافعي في
أحد قولييه وأكثر القائلين بالواجب السجود على الجهة فقط لقوله صلى الله عليه وسلم
ويمكن جهته ووافقه المؤيد بالله في عدم وجوب السجود على القدمين والحق ما قاله
القولون (وعن ابن عباس قال امر النبي صلى الله عليه وآله وسلم ان يسجد على سبعة أعضاء
ولا يكف شعرا ولا ثوبا بالجهة واليدين والركبتين والرجلين أخرجه وفي انظر قال النبي
صلى الله عليه وسلم امرت ان أسجد على سبعة أعظم على الجهة وأشار بيده على انفه
واليدين والركبتين والقدمين متفق عليه وفي رواية أخرت ان أسجد على سبع ولا كفت
الشعر ولا الثياب بالجهة واليدين والركبتين والقدمين رواه مسلم والنسائي
قوله أمر قال الحافظ هو بضم الهمزة في جميع الروايات على البناء لمالم يسم فاعله وهو الله
جل جلاله قال البيضاوي وعرف ذلك بالعرف وذلك يقتضي الوجوب ونظره الحافظ قال
لانه ليس فيه صبغة أفعل وهو ساقط لان لفظا أمر أدل على المطلوب من صبغة أفعل كاتقرر
في الاصول ولكن الذي توجه على القول باقتضائه الوجوب على الامة انه لا يتم الاعلى
القول بان خطابه صلى الله عليه وآله وسلم خطاب لأمته وفيه خلاف معروف ولا شك أن
عموم أدلة التماسي تقتضي ذلك وقد أخرجه البخاري في صحيحه من رواية شعبة عن عمرو
ابن دينار عن طاوس عن ابن عباس بلفظ أمر ناد هو دال على العموم قوله سبعة أعظم
سمى كل واحد عظمه وان اشتمل على عظام باعتبار الجهة ويجوز أن يكون من باب تسمية
الجهة باسم بعضها كذا قال ابن دقيق العيد قوله ولا يكف شعرا ولا ثوبا بوجهه معترضة بين
الجملة والمبين والمراد بالشعر شعر الرأس وظاهره ان ترك الكف واجب حال الصلاة
لا خارجها وورده القاضي عياض بانه خلاف ما عليه الجمهور فانهم كرهوا ذلك للمصلي سواء
فعله في الصلاة أو قبل أن يدخلها قال الحافظ واتفقوا على انه لا يفسد الصلاة لكن
حكى ابن المنذر عن الحسن وجوب الاعادة قبل والحكمة في ذلك انه اذا رفع ثوبه وشعره
عن مباشرة الأرض اشميه المتكبرين قوله الجهة احتج به من قال بوجوب السجود على
الجهة دون الاثني واليسه ذهب الجمهور وقال أبو حنيفة انه يجزئ السجود على الاثني
وحداهما وقد نقل ابن المنذر اجماع الصحابة على انه لا يجزئ السجود على الاثني وحده

دليل الاماروي عن حذيفة انه أم الناس بالمدينة على دكان فاخذ ابو مسعود البصري بقميصه فجذبته فلما فرغ من صلاته قال له
أبو مسعود ألم تعلم انهم كانوا ينهون عن ذلك قال بلى قد ذكرت حين مددتني أخرجه أبو داود وصححه ابن خزيمة وابن حبان
والحاكم وفي رواية للحاكم التصريح برفعه ورواه أبو داود من وجه آخر وفيه ان الامام كان عمار بن ياسر والذي جذبته حذيفة

لو امكن فيه مجهول لانه من رواية عدي بن ثابت الانصاري قال حدثني رجل لانه كان مع عمار بن ياسر بالمدينة فاقبعت الصلاة فتقدم عمار وقام على دكان يصلي والناس اسفل منه فتقدم حذيفة فاخذ على يديه فاتبعه عمار حتى انزل حذيفة فلما فرغ عمار من صلاته قال حذيفة الم تسمع رسول الله ١٥٢ صلى الله عليه وآله وسلم يقول اذا اتم الرجل القوم فلا يقم فوقع من مقامهم

او نحو ذلك قال عمار فلما اتبعته حين اخذت على يدي هكذا ساقه ابو داود وفي اسناده الرجل المجهول الذي ذكرناه ورواه البيهقي ايضا في هذا الحديث والحديث الاول دليل على منع الامام من الارتفاع عن المؤتم ولكن هذا انتهى بحمل على التنزيه لحديث صلاته صلى الله عليه وآله وسلم على المنبر المذكور في الصحيحين وغيرهما ومن قال انه صلى الله عليه وآله وسلم فعل ذلك للتعليم كما وقع في آخره فلا يقبده ذلك لانه لا يجوز له في حال التعليم الا ما هو لائق في غيره ولا يصح القول باختصاص ذلك بالنبي صلى الله عليه وآله وسلم وقد جعنا في هذا البحث رسالة مستقلة جوابا عن سؤال بعض الاعلام فمن أحب تحقيق ذلك فليرجع اليها قاله الحافظ التوكلاني في السيل وهو مذهب الحنفية والشافعية وأحمد والليث لكن مع الكراهة وعن مالك المنع واليه ذهب الاوزاعي وان العمل اليسير بغير مبطل للصلاة قال الخطابي وكان المنبر ثلاث مرافق فله انما قام على الثانية منها فليس في نزوله وصعوده الاخطوتان وجواز الصلاة على الخشب وكرهه الحسن

وذهب الاوزاعي وأحمد وإسحق وابن حبيب من المالكية وغيرهم الى انه يجب ان يجمعهما وهو قول للشافعي واستدل ابو حنيفة بالرواية الثانية من حديث ابن عباس المذكور في الباب لانه ذكر الجبهة وأشار الى الانف فدل على انه المراد ورواه ابن دقيق العبد فقال ان الإشارة لا تعارض التصريح بالجبهة لانه لا تعين المنار اليه بخلاف العبارة فانها معينة وفيه ان الإشارة الحسية أقوى من الدلالة اللفظية وعدم التعيين المدهى ممنوع وقد صرح النخاعة ان التعيين فيها يقع بالعين والقلب وفي المعرفة باللام بالقلب فقط وله اذا جعلها اعرف منه بل قال ابن السراج انها اعرف المعارف واستدل القائلون بوجوب الجمع بينهما بالرواية الثالثة من حديث ابن عباس المذكور لانه جعلهما كعضو واحد ولو كان كل واحد منهما ماعضا مستقلا لالزم أن تكون الاعضاء ثمانية وتغيب بانه يلزم منه أن يكتبني بالسجود على الانف وحدها والجبهة وحدها فيكون دالما لا في حذيفة لان كل واحد منهما بهض العضو وهو يكتبني كافي غيره من الاعضاء وانت خبير بان المشي على الحقيقة هو الختم والمناقشة بالهزار بدون وجوب المصير اليه غير ضار ولا شك ان الجبهة والانف حقيقة في المجموع ولا خلاف ان السجود على مجموع الجبهة والانف مستحب وقد أخرج أحمد من حديث وائل قال رأيت رسول الله صلى الله عليه وسلم يسجد على الارض واضعاً جبهته وانفه في سجوده وأخرج الدارقطني من طريق عكرمة عن ابن عباس قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم لا يصيب انفه من الارض ما يصيب الجبين قال الدارقطني الصواب عن عكرمة رسالة وروى اسمعيل ابن عبد الله المعروف بسعوية في فوائده عن عكرمة عن ابن عباس قال اذا سجد أحدكم فليضع انفه على الارض فانكم قد امرتم بذلك قوله واليدين المراد بهما الكفان بقريضة ما تقدم من انتهى عن افتراض السبع والكف بقوله والرجلين وفي الرواية الثانية والثالثة والرابعة والقدمين وهي معينة للمراد من الرجلين في الرواية الاولى والحديث يدل على وجوب السجود على السبعة الاعضاء جميعا وقد تقدم الخلاف في ذلك وظاهره انه لا يجب كشف شيء من هذه الاعضاء لان مسمى السجود يحصل بوضعها دون كشفها قال ابن دقيق العبد ولم يختلف في ان كشف الركبتين غير واجب لما يحذر فيه من كشف العورة وأما عدم وجوب كشف القدمين فللدليل اطلاقه وان الشارع وقت المسح على الخف بعدة يقع فيها الصلاة بالخف فلو وجب كشف القدمين لوجب الخف لا لجل الرخوة وأما كشف اليدين والجبهة فسيأتي الكلام عليه في الباب الذي بعده هذا وقد ذهب الهادي والقاسم والشافعي الى انه لا يجب الكشف عن شيء من

وذهب الاوزاعي وأحمد وإسحق وابن حبيب من المالكية وغيرهم الى انه يجب ان يجمعهما وهو قول للشافعي واستدل ابو حنيفة بالرواية الثانية من حديث ابن عباس المذكور في الباب لانه ذكر الجبهة وأشار الى الانف فدل على انه المراد ورواه ابن دقيق العبد فقال ان الإشارة لا تعارض التصريح بالجبهة لانه لا تعين المنار اليه بخلاف العبارة فانها معينة وفيه ان الإشارة الحسية أقوى من الدلالة اللفظية وعدم التعيين المدهى ممنوع وقد صرح النخاعة ان التعيين فيها يقع بالعين والقلب وفي المعرفة باللام بالقلب فقط وله اذا جعلها اعرف منه بل قال ابن السراج انها اعرف المعارف واستدل القائلون بوجوب الجمع بينهما بالرواية الثالثة من حديث ابن عباس المذكور لانه جعلهما كعضو واحد ولو كان كل واحد منهما ماعضا مستقلا لالزم أن تكون الاعضاء ثمانية وتغيب بانه يلزم منه أن يكتبني بالسجود على الانف وحدها والجبهة وحدها فيكون دالما لا في حذيفة لان كل واحد منهما بهض العضو وهو يكتبني كافي غيره من الاعضاء وانت خبير بان المشي على الحقيقة هو الختم والمناقشة بالهزار بدون وجوب المصير اليه غير ضار ولا شك ان الجبهة والانف حقيقة في المجموع ولا خلاف ان السجود على مجموع الجبهة والانف مستحب وقد أخرج أحمد من حديث وائل قال رأيت رسول الله صلى الله عليه وسلم يسجد على الارض واضعاً جبهته وانفه في سجوده وأخرج الدارقطني من طريق عكرمة عن ابن عباس قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم لا يصيب انفه من الارض ما يصيب الجبين قال الدارقطني الصواب عن عكرمة رسالة وروى اسمعيل ابن عبد الله المعروف بسعوية في فوائده عن عكرمة عن ابن عباس قال اذا سجد أحدكم فليضع انفه على الارض فانكم قد امرتم بذلك قوله واليدين المراد بهما الكفان بقريضة ما تقدم من انتهى عن افتراض السبع والكف بقوله والرجلين وفي الرواية الثانية والثالثة والرابعة والقدمين وهي معينة للمراد من الرجلين في الرواية الاولى والحديث يدل على وجوب السجود على السبعة الاعضاء جميعا وقد تقدم الخلاف في ذلك وظاهره انه لا يجب كشف شيء من هذه الاعضاء لان مسمى السجود يحصل بوضعها دون كشفها قال ابن دقيق العبد ولم يختلف في ان كشف الركبتين غير واجب لما يحذر فيه من كشف العورة وأما عدم وجوب كشف القدمين فللدليل اطلاقه وان الشارع وقت المسح على الخف بعدة يقع فيها الصلاة بالخف فلو وجب كشف القدمين لوجب الخف لا لجل الرخوة وأما كشف اليدين والجبهة فسيأتي الكلام عليه في الباب الذي بعده هذا وقد ذهب الهادي والقاسم والشافعي الى انه لا يجب الكشف عن شيء من

وابن سيرين كما رواه ابن ابى شيبة عنهما وان ارتفع الامام فرض التعليم غير مكره وعبارة الفتح الغرض من السبعة

ايراده جوار الصلاة على المنبر وفيه جواز اختلاف موقف الامام والمأموم في العلو والسفل وقد صرح بذلك المصنف يعني البخاري في كتابه عن شيخه علي بن المديني عن احمد بن حنبل وابن دقيق العبد في ذلك بحث فانه قال من اراد أن يستبدل به على جواز

الارتفاع من غير قصد التعليم لم يستقم لان اللفظ لا يقتضيه ولا يقراد الاصل بوصف معتبر يقتضي المناسبة اعتبارا فلا بد منه انتهى ورواه هذا الحديث ما بين بصري ومكي وعدني وفيه التعديت والاخبار والسؤال وأخرجه البخاري في الصلاة وكذا في الاما

أم أنس لان أمه أم سليم أمها مليكة المذكورة (دعت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم الطعام) أي لاجل طعام (صنعتة) هي أو انت أم سليم (له) صلى الله عليه وآله وسلم لم (فأكل منه) وهو مشهور بان مجيئه كان لذلك لايصلى بهم ليتخذوا مكان صلواته مصلى لهم كافي قصة عتيبان بن مالك وهذا هو السر في كونه بدأ في قصة عتيبان بالصلاة قبل الطعام وهذا بالطعام قبل الصلاة فبدأ في كل منهما بما يصل مادعي لاجله أو دعي لهما وأهل مليكة كان غرضها الاعظم الصلاة وليكنها جعلت الطعام مقدمة لها (ثم قال قوهوا) قال السهيلي هذا الامر به في الخبر أو هو امر لهم بالاقام لكن اضافهم الى نفسه لارتباط فعلهم به يفعلهم (فلا صلى) بكسر اللام وضم الهاء حذرة وفتح الباء قال في الفتح هكذا في روايتنا ووجهه على أن اللام لام كي والفعل بعدها منصوب بان مضمره ويجوز في الفتح والقلة طلاني أو جها أخرى فراجها ان أردتها (لكم) أي لاجلكم وان كان الظاهر أن يقول بكم (قال أنس) رضي الله عنه (نقمت الى حصيرة لثا سود

السبعة الاعضاء وذهب الناصر والمرضى وأبو طالب والشافعي في أحد قولي به الى انه يجب في الجبهة دون غيرها وقال المؤيد بالله وأبو حنيفة انه يجزئ السجود على كور العمامة وفي قول للشافعي انه يجب كشف اليدين كالجبهة وقال المؤيد بالله وأبو حنيفة وأهل القول الاوّل انه لا يجب كصاية الحرّة وسبأ في الدليل على ذلك

(باب المصلي يسجد على ما يحمله ولا يباشر مصلاه باعضائه)

(عن أنس قال كان صلى مع رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم في شدة الحر فإذا لم يستطع أحدا أن يسجد من الأرض بسط ثوبه فسجد عليه ورواه الجماعة) قوله ثوبه قال في الفتح الثوب في الأصل يطلق على غير الخيط والحديث يدل على جواز السجود على الثياب لا تقامس الأرض وفيه إشارة الى ان مباشرة الأرض عند السجود هي الأصل لتعليق بسط ثوب بعدم الاستطاعة وقد استدل بالحديث على جواز السجود على الثوب المتصل بالمصلي قال النووي وبه قال أبو حنيفة والجمهور وحله الشافعي على الثوب المنفصل قال ابن دقيق العيد يحتاج من استدله على الجواز الى أمرين أحدهما ان اللفظ ثوبه دال على المتصل به اما من حيث اللفظ وهو تعقيب السجود بالبسط واما من خارج اللفظ وهو قوله الثياب عندهم وعلى تقدير أن يكون كذلك وهو الامر الثاني يحتاج الى ثبوت كونه متناولا لمحل النزاع وهو أن يكون محميا بترك سجدة المصلي وليس في الحديث ما يدل عليه وقد عارض هذا الحديث بحديث خباب بن الارت عند الحاكم في الاربعين والبيهقي باللفظ شكوا الى رسول الله صلى الله عليه وسلم حر الرضاء في جباهنا واكفنا فلم يشكوا وأخرجه مسلم بدون افتحرو وبدون لفظ جباهنا واكفنا ويجمع بين الحديثين بأن الشكاية كانت لاجل تأخير الصلاة حتى يبرد الحرا لاجل السجود على الحائل اذ لو كان كذلك لاذن لهم بالحائل المنفصل كما تقدم انه كان صلى الله عليه وسلم لم يصلي على الثمرة ذكروا في ذلك الحافظ في التخصيص وأما ما أخرجه أبو داود في المراسيل عن صالح بن خبيوان السبائي ان رسول الله صلى الله عليه وسلم رأى رجلا يسجد الى جنبه وقد اعتم على جبهته فصر عن جبهته وأخرج ابن أبي شيبة عن عياض بن عبد الله قال رأى رسول الله صلى الله عليه وسلم رجلا يسجد على كور العمامة فأمره ان يرفع عمامته فلا تعارضهما الا حديث الواردة بأنه صلى الله عليه وسلم لم كان يسجد على كور عمامته لانها كما قال البيهقي لم يثبت منها شيء يعني مرفوعا وقد رويت من طرق عن جماعة من الصحابة منها عن ابن عباس عند أبي نعيم في الحلية وفي اسناده ضعف كما قال الحافظ ومنها عن ابن أبي أوفى عند الطبراني وفيه قائد أبو الوفاء وهو ضعيف ومنها عن جابر عند ابن عدي وفيه عمرو بن شعور جابر الجعفي وهما

من طول ما ليس) بضم اللام وكسر الباء أي استعمل وليس كل شيء يحسبه وفي الفتح فيه ان الاقتراش يسمى لبسا وقد استدله على منع اقتراش الحرير لعموم النهي عن لبس الحرير ولا يرد على ذلك انه من حلف لا لبس حريرا فانه لا يثبت بالاقتراش لان الايمان مبناها على العرف رجحان اللبس هنا على الاقتراش انما هو للقرينة ولانه

القهوم (فخصته) أي رشتته (عنه) تليينها أو تنظيمها أو تطهيرها ولا يصح الجزم بالاختيار بل المتبادر غيره لأن الأصل الطهارة (فقام رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم) على الحصى (وصفت واليتيم) هو ضيعة بن أبي ضيعة بضم الضاد المجهمة وفتح الميم مولى رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ١٥٤ كافي تجريد العناية للذهبي (وراهم والعوز) أي أم سليم (من ورائنا

فصلي لنا) أي لاجلنا (رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم) ركعتين ثم انصرف من الصلاة وذهب إلى بيته وفيه مشروعية تأخر النساء عن صفوف الرجال وقيام المرأة واحدة أو حدها إذا لم يكن معها امرأة غيرها وفيه اجابة الدعوة ولو لم يكن عرسا ولو كان الداعي امرأة لكن حيث تؤمن الفتنة والا كل من طعم الدعوة وصلاة النافلة جماعة في البيوت وكأنه صلى الله عليه وآله وسلم أراد تعليمهم أفعال الصلاة بالشاهدة لأجل المرأة فانها قد يخفى عليها بعض التفاصيل بعد موقوفها وفيه تنظيف مكان المصلي وقيام الرجل مع الصبي صفاوا استدل به على جواز صلاة المنقر دخلف الصنف وحده ولا حاجة فيه لذلك وفيه الاقتصاد في نافلة النهار على ركعتين خلافا لمن اشتراط أربعين وفيه صحة صلاة الصبي المميز وضوءه وإن محل الفضل الوارد في صلاة النافلة منقردا حيث لا يكون هناك مصطفة بل يمكن أن يقال هو إذا كان أفضل ولا سيما في حقه صلى الله عليه وآله وسلم (عن عائشة زوج النبي صلى الله عليه وآله وسلم)

منروكان ومنه عن أنس عند ابن أبي حاتم في العلل وفيه حسن بن سياره وهو ضعيف ورواه عبد الرزاق مرسلان عن أبي هريرة قال أبو حاتم هو حديث باطل ويمكن الجمع أن كان لهذه الأحاديث أصل في الاعتبار بأن يحمل حديث صالح بن خبوان وعياض بن عبد الله على عدم العمل بحدوث حديث عبادة بن الصامت وصلى الله عليه وسلم على كور العمامة على العذر وكذلك يحمل حديث الحسن الثاني على العذر المذكور ومن القائلين بجواز السجود على كور العمامة عبد الرحمن بن يزيد وسعيد بن المسيب والحسن وبكر المزني ومكحول والزهرى روى ذلك عنهم ابن أبي شيبة ومن المانعين عن ذلك على ابن أبي طالب وابن عمرو وعبادة بن الصامت وأبراهيم وابن سيرين وميمون بن مهران ومهر ابن عبد العزيز وجماعة بن هبيرة روى ذلك عنهم أيضا أبو بكر بن أبي شيبة (وعن ابن عباس قال لقد رأيت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم في يوم مطير وهو يتقى الطين إذا سجد بكساء عليه يجعله دون يديه إلى الأرض إذا سجد رواء أجد) الحديث أخرجه نحوه ابن أبي شيبة عنه بلفظ أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم صلى في قوب واحد يتقى بغضوله حر الأرض ويردها وأخرجه بهذا اللفظ أحمد وأبو يعلى والطبراني في الأوسط والكبير قال في مجمع الزوائد ورجال أحمد رجال الصحيح والحديث يدل على جواز الاتقاء بطرف الثوب الذي على المصلي ولكن لا يذم ما عذر المطركافي حديث السلب أو الحروا العبد كافي رواية ابن أبي شيبة وهذا الحديث مصرح بأن الكساء الذي سجد عليه كان متصلا به وبه استدلال القائلون بجواز ترك كشف اليدين في الصلاة وقد تقدم ذكرهم في الباب الأول ولكم معقيد بالعدركا عرفت إلا أن القول بوجوب الكشف يحتاج إلى دلائل إلا أن يقال إن الأمر بالسجود على الأعضاء المذكورة يقتضي أن لا يكون بينهما وبين الأرض حائل وقد قدمنا أن مسمى السجود يحصل بوضعها دون كشفها (وعن عبد الله ابن عبد الرحمن قال جاءنا النبي صلى الله عليه وسلم فصلى بنا في مسجد بني الأشهل فرأيتهم واضع يديه في قوبه إذا سجد رواء أحمد وابن ماجه وقال على قوبه) الحديث أخرجه ابن ماجه عن أبي بكر بن أبي شيبة حدثنا عبد العزيز بن محمد الدراوردي عن اسمعيل بن أبي حبيبة عنه وهذا الحديث قد اختلف في أسناده فقال ابن أبي أويس عن اسمعيل بن إبراهيم بن أبي حبيبة عن عبد الله بن عبد الرحمن بن ثابت بن الصامت عن أبيه عن جده وهذا أولى بالصواب قاله المزني وقد استدلل به أيضا القائلون بجواز ترك كشف اليدين حال السجود وهو أدل على مطلوبهم من حديث ابن عباس لا طلاقه وتقييد حديث ابن عباس بالعدركا قد تقدم تمام الكلام عليه قال المصنف وقال البزارى قال الحسن كان القوم يسجدون على العمامة والقلنسوة ويدها في كفه وروى سعيد في سننه عن إبراهيم

انها قالت كنت أنام بين يدي رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ورجلاي في قبلة (أي قال في موضع سجوده) (فإذا سجد غزني) بيده (فقبضت رجلي) بالثنية وبالافراد (فإذا قام) صلى الله عليه وآله وسلم (بسطهما) بالثنية والافراد أيضا (قالت) عائشة رضي الله عنها معذرة عن نومها على هذه الهيئة (والبيوت يومئذ) أي وقتئذ (ليس فيها

مصابيح) أي اذلو كانت لبضت رجلها عند ارادته السجود ولما أوجبه للغمز قال ابن بطال وفيه اشعار بانهم صاروا بعد ذلك يستصحبون واستتبط الحنفية وغيرهم من المحققين من هذا الحديث عدم نقض الوضوء بلبس المرأة وأجيب باحتمال أن يكون بينهما حائل من ثوب أو غيره أو بالخصوصية واجيب بان ذلك تكلف ١٥٥ ومخالفة للظاهر والاصل عدم الحائل

في الرجل واليد عرفا وبان دعوى الخصوصية دعوى بلا دليل وبانه صلى الله عليه وآله وسلم في مقام التشريع لا الخصوصية ورواته الخمسة مدينون وفيه التحديث بالجمع والافراد والنعنة والقول وأخرجه مسلم وأبو داود والنسائي ومناسبة هذا الحديث للبَاب من قولها كنت أمام وقد صرح في الحديث الذي يليه بان ذلك كان على فراش أهله (وعنه رضى الله عنهما ان رسول

قال كانوا يصلون في المساق والبرانس والطيايسة ولا يخرجون أيديهم انتهى وكلام الحسن الذي علمه البخاري قد وصله البيهقي وقال هذا أصح ما في السجود وقوفاً على العمامة وصله أيضاً عبد الرزاق وابن أبي شيبة والقلنسوة بفتح القاف واللام وسكون النون وضم المهملة وفتح الواو وقد تبدل يا منمنة من تحت وقد تبدل القاف وفتح السين وبعد هاهنا ثابته وهي غشامة بطن يستبره الرأس قاله الفزاري في شرح الفصيح وقال ابن هشام التي يقال لها العمامة الشاشية وفي المحكم هي من ملابس الرأس معروفة وقال أبو هلال العسكري هي التي تغطي بها العمامة وتستمر من الشمس والمطر كأنها عند رأس البرنس وقول الحسن ويدان في كنه أي يد كل واحد منهم قال الحافظ وكأنه أراد بتغيير الأسلوب بيان أن كل واحد منهم ما كان يجمع بين السجود على العمامة والقلنسوة معاً لكن في كل حالة كان يسجد ويدان في كنه والمساق جمع مستقيمة وهي فروطويل الكمين كذا في القاموس والبرانس جمع برنس بالضم قال في القاموس هو قلنسوة طويلة أو كل ثوب رأسه منه دراعة كان أوجبة والطيايسة جمع طياisan

(باب الجلسة بين السجدين وما يقول فيها)

(عن أنس قال كان رسول الله صلى الله عليه وسلم إذا قال سمع الله لمن حمده قام حتى نقول قد أوهم ثم يسجد ويقعد بين السجدين حتى نقول قد أوهم رواه مسلم وفي رواية متفق عليها أن أنساً قال اني لا ألو أن أصلي بكم كما رأيت رسول الله صلى الله عليه وسلم يصلي بنا فكان إذا رفع رأسه من الركوع اتصب قائماً حتى يقول الناس قد نسي وإذا رفع رأسه من السجدة مكث حتى يقول الناس قد نسي) الرواية الأولى أخرجهما أيضاً أبو داود وغيره قوله قد أوهم بفتح الهمزة والهاء فعل ماضٍ مبني للفاعل قال القرطبي ومعناه ترك قال فعاب يقال أوهمت الشيء إذا تركته كله أوهم ووهمت في الحساب وغيره إذا غلطت أهما ووهمت إلى الشيء إذا ذهب واهلك اليه وأنت تريد غيره وقال في النهاية أوهم في صلاته أي أسقط منها شيئاً يقال أوهمت الشيء إذا تركته وأوهمت في الكلام والكتاب إذا أسقطت منه شيئاً وأوهم به في بكسر الهمزة يوهم وهما بالتصريح إذا غلط قال ابن رسلان ويحتمل أن يكون معناه نسي أنه في صلاة وكذا قال الكرماني وزاد وأظن أنه في وقت الفتوى حيث كان معذراً والتشهد حيث كان جالساً ويؤيد التفسير بالنسيان التصريح به في الرواية الأخرى قوله اني لا ألو هو بضم اللام مزعم دودة به - دحرف النقي ولام مضومة به - دهاو وخفيفة أي لا أقصر قوله قد نسي أي نسي وجوب الهوى إلى السجود قاله الكرماني ويحتمل أن يكون المراد أنه نسي أنه في صلاة وأظن أنه وقت

ماجه (عن أنس بن مالك رضى الله عنه قال كان صلى مع النبي صلى الله عليه وآله وسلم فيضع أحدنا طرف الثوب) ولمسلم بسط ثوبه والثوب يطلق على غير الخيط (من شدة الحر في مكان السجود) وعنه ابن أبي شيبة كأنه صلى مع النبي صلى الله عليه وآله وسلم في شدة الحر والبرد فيسجد على ثوبه وللبخاري في أبواب العمل في الصلاة سجداً على ثيابنا اتقاء الحر وفي الحديث جواز

استعمال الثياب وكذا غيرها في الحيلولة بين المصلي وبين الأرض لاتقاء جرها وكذا بردها وفيه إشارة إلى ان مباشرة الأرض عند السجود هو الأصل لأنه علق بسط الثوب بعدم الاستطاعة واستدل به على اجازة السجود على الثوب المتصل بالمصلي قال النووي وبه قال أبو حنيفة والجمهور ١٥٦ وحده الشافعي على الثوب المتصل انتهى وفيه جواز العمل القليل في

الاعتناء حيث كان معه دلا والتشهد حيث كان جالساً قاله الحافظ ووقع عند الاسم على من طريق غندر عن شعبة قلنا قد نسي طول القيام أي لأجل طول قيامه والحديث يدل على مشروعية تطويل الاعتدال من الركوع والجلوس بين السجدين وقد ذهب بعض الشافعية إلى بطلان الصلاة بتطويل الاعتدال والجلوس بين السجدين محتجاً بأن طولهما ينفي الموالاة وما أدري ما يكون جوابه عن حديث الباب وعن حديث حذيفة الآتي بعده وعن حديث البراء المتفق عليه أنه كان ركوعه صلى الله عليه وسلم وسجوده وإذا رفع من الركوع وبين السجدين قريباً من السواء ولفظ مسلم وجدت قيامه فركعته فاعتدله الحديث وفي لفظ البخاري كان ركوع النبي صلى الله عليه وسلم وسجوده وبين السجدين وإذا رفع رأسه من الركوع ما خلا القيام والقعود قريباً من السواء قال ابن دقيق العيد هذا الحديث يدل على ان الاعتدال ركن طويل وحديث أنس أصرح في الدلالة على ذلك بل هو نص فيه فلا يفتي العدول عنه لدليل ضعيف وهو قولهم لم يسن فيه تكرير التسيجات كالركوع والسجود ووجه ضعفه انه قياس في مقابلة النص فهو فاسد انتهى على انه قد ثبتت مشروعية اذكار في الاعتدال أكثر من التسبيح الم شروع في الركوع والسجود كما تقدم وسيأتي وأما القول بأن طولهما ينفي الموالاة فباطل لان معنى الموالاة أن لا يتخلل فصل طويل بين الأركان مما ليس فيها وما ورد به الشرع لا يصح نفي كونه منها وقد ترك الناس هذه السنة الثابتة بالأحاديث الصحيحة محدثهم وفقههم ومجتهدهم ومقلداهم فليت شعري ما الذي عولوا عليه في ذلك والله المستعان (وعن حذيفة ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم كان يقول

بين السجدين رب اغفر لي رب اغفر لي رواه النسائي وابن ماجه) الحديث أخرجه أيضاً الترمذي وأبو داود عن حذيفة مطولاً ولفظه انه رأى رسول الله صلى الله عليه وسلم يصلي من الليل وكان يقول الله أكبر ثلاثاً ذوا الملكوت والجبروت والكبرياء والعظمة ثم استفتح فقرأ البقرة ثم ركع فكان ركوعه نحواً من قيامه وكان يقول في ركوعه سبحان رب العظيم سبحان رب العظيم ثم رفع رأسه من الركوع فكان قيامه نحواً من سجوده فكان يقول في الاعتدال ثم يركع رأسه من سجوده نحواً من قيامه فكان يقول في سجوده سبحان رب العظيم ثم يركع رأسه من سجوده وكان يقول بين السجدين نحواً من سجوده وكان يقول رب اغفر لي رب اغفر لي فصل أربعم ركعات فقرأ فيهن البقرة وآل عمران والنساء والمائدة والأنعام شك شعبة وفي اسناده رجل من بني عبس قيل هو صلة بن زفر العبسي الكوفي وقد احتج به البخاري ومسلم والحديث أصح في مسلم وهو يدل على مشروعية طلبة المقصورة في

الصلاة ومراعاة الخشوع فيها لان الظاهر ان صنيعهم ذلك لازالة التشويش العارض من حرارة الأرض وفيه تقديم الظاهر في أول الوقت وظاهر الأحاديث الواردة في الأمر بالابراد تعارضه فن قال الأبراد رخصة فلا اشكال ومن قال سنة فاما أن يقول التقديم المذكور رخصة واما أن يقول من ذلك بالامر بالابراد أو حسن منهم ما أن يقال ان سنة الحر قد توجد بعد الأبراد ويكون فائدة الأبراد وجود ظل يمشي فيه إلى المسجد أو يصلي فيه في المسجد أشار إلى هذا الجمع القرطبي ثم ابن دقيق العيد وهو أولى من دعوى تعارض الحديثين وفيه ان قول الصابي كما فعل كذا من قبيل المرفوع لاتفاق الشيعين على تخرجه هذا الحديث في صحيح ما بل ومعظم المصنفين لكن قد يقال ان في هذا زيادة على مجرد الصيغة لكونه في الصلاة خلف النبي صلى الله عليه وآله وسلم وقد كان يرى فيها من خافه كما يرى من امامه فيكون تقريره فيه مأخوذاً من هذه الطريق لا من مجرد صيغة كما فعل كذا في الفتح ورواه هذا

الحديث الخمسة بصريون وفيه العديد بالجمع والافراد والعنونة وأخرجه في الصلاة أيضاً وكذا الاعتدال مسلم وأبو داود والترمذي والنسائي (وعنه) أي عن أنس بن مالك (رضي الله عنه أنه سئل) والسائل سعيد بن زيد الأزدي (ا كان النبي صلى الله عليه وآله وسلم يصلي في نعليه) أي عليه أو بهما أو الاستههام على سبيل الاستفسار (قال نعم) أي

جلب المصالح قال الا ان يرد دليل
بالحاقه بما يجمل به فيرجع اليه
ويترك هذا النظر قلت قد روى
أبو داود والحاكم من حديث
شداد بن أوس مرفوعا خالفوا
اليهود فانهم لا يصلون في نعالهم
ولا اخفافهم فيكون استحياب
دلائل من جهة قصة دالخافنة
المذكورة ورود في **==** و
المصلاة في النعال من الزينة
المأمور باخذها في الآية حديث
ضعيف جدا أورده ابن عدي في
الكامل وابن مردويه في تفسيره
من حديث أبي هريرة والعقبلي
من حديث أنس قاله في الفتح قال
القصة طلائى واختلاف فيما اذا
كان فيها نجاسة فعند الشافعية
لا يطرهوها الا الماء وقال مالك
وأبو حنيفة ان كانت يابسة أجزأ
حكها وان كانت رطبة فعين الماء
انتهى ورواة هذا الحديث
الاربعة ما بين علقماني وبصري
وكوفي وفيه التحديث والاختلاف
والسؤال وأخرجه البخاري في
اللباس ومسلم في الصلاة وكذا
الترمذي والبيهقي **(ع)** عن جرير
ابن عبد الله البجلي الحمصي
(رضي الله عنه انه قال ثم توضأ
ومسح على خفيه ثم قام فصلى)
ظاهره انه صلى في خفيه لانه لو

• (باب السجدة الثانية ولزوم الطمانينة في الركوع والسجود والرفع عنهما) •

(عن أبي هريرة أن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم دخل المسجد فدخل رجل فصلى ثم جاء فلم على النبي صلى الله عليه وسلم فقال ارجع فصل فانك لم تصلي - ل فرجع فصلى كما صلى ثم جاء فلم على النبي صلى الله عليه وسلم فقال ارجع فصل فانك لم تصل فرجع فصلى كما صلى ثم جاء فلم على النبي صلى الله عليه وسلم فقال ارجع فصل فانك لم تصل ثلاثا فقال والذي بعثك بالحق ما أحسن غيره فعلمني فقال اذا قلت الى الصلاة فكبر ثم اقرأ ما تيسر معك من القرآن ثم ادرك حتى تطمئن راكعا ثم ارفع حتى تعتدل قائما ثم اسجد حتى تطمئن ساجدا ثم ارفع حتى تطمئن جالسا ثم اسجد حتى تطمئن ساجدا ثم افعل ذلك في الصلاة كلها متفق عليه لكن ليس بأسلم فيه ذكر السجدة الثانية وفي رواية أسلم اذا قلت الى الصلاة فاسبغ الوضوء ثم استقبل القبلة فكبر الحديث) الحديث فيه زيادات وله طرق وسنن شريفة الى بعضها عند الكلام على مقرئانه وفي الباب عن رفاع بن رافع عند الترمذي وأبي داود والنسائي وعن عمار بن ياسر أشار اليه الترمذي قوله قد دخل رجل هو خلاد ابن رافع كذا يشبه ابن أبي شيبة قوله فضلى زاد النسائي ركعتين وفيه اشعار بأنه صلى نفلا قال الحافظ والاقرب انها سجدة المسجد قوله ثم جاء فسلم زاد البخاري فرد النبي صلى الله عليه وسلم وفي مسلم وكذا البخاري في الاستئذان من رواية ابن عمر فقال وعليك السلام

نزهة خابعد المسح لوجب غسل رجليه ولو غسلهما لنقل (فستل) أي جري عن المسح على الخفين والصلاة فيهما والسائل له هـ ام كافي الطبراني (نقال) أي جري (رأيت النبي صلى الله عليه وآله وسلم صنع مثل هذا) أي من المسح والصلاة فيهما ما قال إبراهيم النخعي (فكان) حديث جري (يعجبهم) أي القوم وفي طريق قيس بن يونس فكان أصحاب عبد الله أي ابن مسعود ويعجبهم

(لان جريرا كان من آخر من أسلم) ولمسلم لان اسلام جريرا كان بعد نزول المائدة ووجه ايجابهم بقاء الحكم فلا نسخ بآية المائدة خلافا لما ذهب اليه بعضهم لانه لما كان اسلامه في السنة التي توفي فيها رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم علمنا ان حديثه معمول به وهو يبين أن المراد بآية المائدة ١٥٨ غير صاحب الخلف لتكون السنة مخصصة للآية ورواية هذا الحديث

وهذه الزيادة ترد ما قاله ابن المنير من ان المؤعظة في وقت الحاجة أهم من رد الاسلام واستدل بالحديث قال ولعله لم يرد عليه تأويله على جهله ولعله لم يستحضر هذه الزيادة قوله فانك لم تصل قال عياض فيه ان أفعال الجاهل في العبادة على غير علم لا تجزئ وهذا سبق على ان المراد بالنفي نفي الاجراء وهو الظاهر ومن جملة على نفي الكمال عمدا بأنه صلى الله عليه وسلم لم يأمره بالاعادة بعد التعليم فدل على اجرائهم او الازم تأخير البيان كذا قال بعض المالكية وتذهب بأنه قد أجمع في المرة الأخيرة بالاعادة فسأله التعليم فعلمه فكأنه قال له اعد صلاتك على غير هذه الكيفية وقد احتج لتوجه النفي الى الكمال بما وقع في بعض روايات الحديث عند أبي داود والترمذي من حديث وفاعة بل فقط فان انتقصت منه شيئا انتقصت من صلاتك وكان أهون عليهم من الاول انه من انتقص من ذلك شيئا انتقص من صلاته ولم تذهب كلها قالوا والنقص لا يستلزم الفساد والازم في ترك المذدوبات لانهم انتقصوا الصلاة وقد قدمنا الجواب عن هذا الاحتجاج في شرح أول حديث من أبواب صفة الصلاة قوله ثلاث في رواية البخاري فقال في الثالثة أو في التي بعدهما وفي أخرى له فقال في الثانية أو في الثالثة ورواية الكتاب أرجح لعدم الشك فيها ولو لكونه صلى الله عليه وسلم كان من عادته استعمال الثلاث في تعليمه قوله اذا قمت الى الصلاة فكبر وفي رواية للبخاري اذا قمت الى الصلاة فاسبح الوضوء ثم استقبل القبلة فكبر وهي في مسلم أيضا كما قال المصنف وفي رواية للبخاري أيضا والترمذي وأبي داود فتوضأ كما أمرك الله ثم تشهد وأقم والمراد بقوله ثم قنم هذا الامر بالشهادتين عقيب الوضوء لا تشهد في الصلاة كذا قال ابن رسلان وهو الظاهر من السياق لانه جعله مرتبا على الوضوء ورتب عليه الإقامة والتكبير والقراءة كما في رواية أبي داود والمراد بقوله وأقم الامر بالإقامة وفي رواية للنسائي وأبي داود ثم يكبر ويحمد الله ويثني عليه الا انه قال النسائي يحمد مكان يثني عليه ثم ساق أبو داود في هذه الرواية الامر بتكبير الاستقبال في جميع الاركان والتسبيح وهي ندل على وجوبه وقد تقدم البحث عن ذلك وظاهر قوله فكبر في رواية حديث الباب وجوب تكبيرة الافتتاح وقد تقدم الكلام على ذلك في أوائل أبواب صفة الصلاة قوله ثم اقرأ ما تيسر معك من القرآن في رواية لأبي داود والنسائي من حديث رفاعة فان كان معك قرآن فاقرأ أو لا فاحمد الله تعالى وكبره وهله وفي رواية لأبي داود من حديث وفاعة ثم اقرأ بأم القرآن وبما شاء الله ولا حمدوا بن حبان ثم اقرأ بأم القرآن ثم اقرأ بما شئت وقد تضمنت بهديث الباب من لم يوجب قراءة الفاتحة في الصلاة واجيب عنه بهذه الروايات المصرحة بأم القرآن وقد تقدم البحث عن ذلك في باب وجوب قراءة الفاتحة قوله ثم اركع حتى تطمئن في رواية لأحمد وأبي داود فاذا

ما بين بغدادى وكوفى وفيه ثلاثة من التابعين يروى بعضهم عن بعض عن العيصي وفيه الحديث بالجمع والافراد والعنونة والقول والرؤية وأخرجه مسلم والترمذي والنسائي وأبو داود في الطهارة (وعن عبد الله بن مالك ابن بجمينة) بضم الباء وفتح الحاء أم عبد الله وهي صفة أخرى له لاصفة لسانه وحسنه فحذف الالف من ابن السابقة لسانك خطا لانهم اوقعت بين علمين من غير فاصل فيمتنون مالك وتثبت الالف من ابن بجمينة لانه وان كان صفة لعبد الله لكان وقع الناصل (رضي الله عنه ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم كان اذا صلى) أى سجده من الطلاق الكل على الجزء (فرج) بفتح الفاء قال السفاقي رويانه بتشديد الراء والمعروف في اللغة التخفيف (يزيدية) أى وجميعة قال الكرماني بعد في قدامه وأراد يبعده قدامه من الارض (حق يبدو) أى يظهر (ياض ابطيه) وفي رواية اللبث اذا سجد فرج يديه عن ابطيه واذا فرج بين يديه لا يضمن ابداء مضجعه أى عضديه وعند الحاكم وصححه من حديث عبد الله بن اقرم فكانت

أنظر الى عقر في ابطيه وفي حديث ميمونة اذا سجد لوشاة جبهة ان تمر بين يديه لمرت والحمد لله في ركعت انه أشبه بالتواضع وأبلغ في تمكين الجبهة من الارض وابعد من هيات السكسالى واما المرأة فتضم بعضها الى بعض لانه استمر لها وأحرى بالحديث رواه أبو داود في المراسيل عن يزيد بن أبي حبيب انه صلى الله عليه وآله وسلم مر على امرأتين تصادفان فقال

إذا اجتهدنا فمضنا بعض اللحم إلى الأرض فإن المرأى في ذلك ليست كالرجل ورواه البيهقي من طريقين موصولين لكن في كل
 منهم ما تركه اه قاله الحافظ ابن حجر في التلخيص فن يرى المرسل حجة وهو مذهب أبي حنيفة ومالك في طائفة والامام أحمد في
 المشهور عنه فحجبتهم المرسل المذكور ومن لا يرى المرسل حجة كالشافعي ١٥٩ وجهه وراهدثين فباعضاد كل من الموصول

والمرسل بالأخر وحصول
 القوة من الصورة المجموعة قال
 في فتح الباري وهذا مثال لما ذكره
 الشافعي من ان المرسل يعتضد
 بمرسل آخر أو مسند اه وقال
 الوي الحديث الضعيف عند
 تعدد الطرق يرقى عن الضعف
 إلى الحسن وبصيرته بولامعه ولا
 به قال الحافظ السخاوي ولا
 يقتضي ذلك الاحتجاج بالضعيف
 فان الاحتجاج انما هو بالهيئة
 المجموعة كالمرسل حيث اعتضد
 بمرسل آخر ولو ضعيفا كما قاله
 الشافعي والجوهري اه ورواه
 هذا الحديث ما بين مصري
 ومدني وفيه التحديث والغنة
 وأخرجه في صفة النبي صلى الله
 عليه وآله وسلم ومسلم والشافعي
 في الصلاة (عن أنس بن مالك
 رضى الله عنه قال قال رسول الله
 صلى الله عليه وآله وسلم) من صلى
 صلاتنا أى من صلى صلاة
 كصلاتنا المتضمنة للاقرار
 بالشهادتين (واستقبل قبلتنا)
 المخصوصة بشا (وأكل ذبيحتنا)
 وانما أفرد ذكر استقبال القبلة
 تعظيما لشأنها والافهود اخل
 في الصلاة لكونه من شروطها
 أو عطفه على الصلاة لان اليهود
 لما ولت القبلة شنعوا بقولهم

ركعت فاجعل ركبتيك وامد ظهرك ومكن ركوعك قوله ثم ارفع حتى
 تعتدل قائما في رواية لابن ماجه تعلم من وهي على شرط مسلم وأخرجها اسحق بن راهويه
 في مسنده وأبو نعيم في مستخرجهم والسراج عن يوسف بن موسى أحد شيوخ البخاري
 قال الحافظ فثبت ذكر الطمأنينة في الاعتدال على شرط الشيخين ومثله في حديث
 رفاعه عند أحمد وابن حبان وفي لفظ لا جد فاقم صلبك حتى ترجع العظام إلى مفاصلها
 وهذه الروايات ترد مذهب من لم يوجب الطمأنينة وقد تقدم الكلام في ذلك قوله ثم
 اجعد حتى تطمئن ساجدا فيه دليل على وجوب السجود وهو اجماع ووجوب الطمأنينة
 فيه خلافا لأبي حنيفة قوله ثم ارفع حتى تطمئن جالسا فيه دلالة على وجوب الرفع
 والطمأنينة فيه ولا خلاف في ذلك وقال أبو حنيفة يكفي أدنى رفع وقال مالك يكون
 أقرب إلى الجلوس قوله ثم اجعد حتى تطمئن ساجدا فيه أيضا وجوب السجود
 والطمأنينة فيه ولا خلاف في ذلك وقد استدل بهذا الحديث على عدم وجوب قعدة
 الاستراحة وسيأتي الكلام على ذلك في الباب الذي بعده هذا ولكنه قد ثبت في رواية
 للبخاري من رواية ابن عمر في باب الاستئذان بعد ذكر السجود الثاني بلفظ ثم ارفع حتى
 تطمئن جالسا وهي نصح للمعصية على الوجوب ولكنه لم يقل به أحد على انه قد أشار
 البخاري إلى أن ذلك وهم لانه عقبها بقوله قال أبو أسامة في الأخير حتى يستوى قائما
 ويمكن أن يعمل ان كان محفوظا على الجلوس للتشمع انتهى فشكك البخاري هذه
 الرواية التي ذكرها ابن عمر بخالفه أبي أسامة وبقوله ان كان محفوظا قال في الدر المنير
 ما معناه وقد أثبت هذه الزيادة اسحق بن راهويه في مسنده عن أبي أسامة كما قال ابن عمر
 وكذلك البيهقي من طريقه وزاد أبو داود في حديث رفاعه فاذا اجلست في وسط الصلاة
 يعني التشمعد الأوسط فاطمئن وافرش فخذ ثم تشمعد الحديث يدل على وجوب
 الطمأنينة في جميع الأركان كما تقدم وقد جزم كثير من العلماء بأن واجبات الصلاة هي
 المذكورة في طرق هذا الحديث واستدلوا به على عدم وجوب ما لم يذكر فيه قال ابن
 دقيق العيد تكرر من الفقهاء الاستدلال بهذا الحديث على وجوب ما ذكر فيه وعدم
 وجوب ما لم يذكر فيه فاما وجوب ما ذكر فيه فلهذا على الأمر به وأما عدم وجوب غيره فليس
 ذلك بمجرد كون الأصل عدم الوجوب بل لأمر زائد على ذلك وهو ان الموضع موضع تعليم
 وبيان للجاهل وتعر يف لواجبات الصلاة وذلك يقتضي انحصار الواجبات فيما ذكر
 ويقوى مرتبة الحصر أنه صلى الله عليه وسلم ذكر ما علق به الاسامة من هذا المصلي وما
 لم يتعلق به اسامة من واجبات الصلاة وهذا يدل على انه لم يقصر المقصود على ما وقعت
 به الاسامة فقط فاذا اتقرر هذا فكل موضع اختلفت العلماء في وجوبه وكان مذكورا في

ما ولاهم عن قبلتهم التي كانوا عليها وهم الذين يمنعون من أكل ذبيحتنا أى من صلى صلاة وترك المنازعة في أمر القبلة والامتناع
 عن أكل الذبيحة فهو من باب عطف الخاص على العام فلما ذكر الصلاة عطف ما كان الكلام فيه وما هو مهمته بشأنه عليها
 (فذلك) مبتدأ خبرهم (المسلم الذي له ذمة الله وذمة رسوله) أى امانه ما وعهدهما (فلا تخفوا) بضم التاء وكسر الفاء أى

لا تخونوا ولا تغدروا يقال أخفرت الرجل اذا نقضت عهده وخفرتة اذا خشيته ويقال ان الهمز في أخفرت للزيادة أي تركت
 حاجته (الله) أي ولا رسوله (في ذمته) أي ذمة الله أو ذمة المسلم أي لا تخونوا في تضيق من هذا سبيله واكتفى بذكر الله وحده
 دون ذكر الرسول لاستلزامه عدم اخفاره ذمة ١٦٠ الرسول وانما ذكره اولاً للتأكيد واستنبط بعضهم من هذا الحديث

اشتراط عين الكعبة الصلاة
 القادر عليه فلا تصح الصلاة
 بدونها قال الحافظ الشوكاني في
 السيل وأقول قال الله تعالى
 قول وجهك شطر المسجد الحرام
 وحيثما كنتم فولوا وجوهكم
 شطره وشطره سواء كان جهته
 أو نحوه أو تلقاه أو قبله على
 اختلاف تفاسير السلف للشرط
 يدل على ان الاستقبال الجهة يعني
 من الحاضر والغائب الا اذا
 كان حال قيامه الى الصلاة
 معانينا للبيت لم يحل بينه وبينه
 حائل الا اذا كان في بعض بيوت
 مكة أو شعابها أو فيما يقرب
 منها وكان بينه وبين البيت حال
 القيام الى الصلاة حائل فانه
 لا يجب عليه أن يصعد الى مكان
 آخر يشاهد منه البيت بل عليه
 أن يولي وجهه شطر المسجد
 الحرام وليس عليه غير ذلك ولم
 يأت دليل يدل على غير هذا وما
 نأخرجه البيهقي في سننه عن
 ابن عباس مرفوعاً البيت قبله
 لاهل المسجد والمجد قبله لاهل
 الحرم والحرم قبله لاهل الارض
 في مشارقها ومغاربها من أمي
 جمع كونه ضريحاً لا يفتن
 للاحتجاج به هو أيضاً دليل على
 بما ذكرنا لا من كان في المسجد

هذا الحديث فلما أن تمسك به في وجوبه وكل موضع اختلفوا في عدم وجوبه ولم يكن
 مذكورياً في هذا الحديث فلما أن تمسك به في عدم وجوبه لكونه مذكوراً على ما
 تقدم من كونه موضع تعليم ثم قال الا ان على طالب التصديق ثلاث وظائف أحدها أن
 يجمع طرق الحديث ويحصي الامور المذكورة فيه ويأخذ بالرائد فالرائد فان اخذ
 بالرائد واجب وثانيها اذا أقام دليل على أحد الامرين اما الوجوب أو عدم الوجوب
 فالواجب العمل به ما لم يعارضه ما هو أقوى وهذا عند النفي يجب التصريح فيه أكثر
 فليست عند التعارض أقوى الدليلين يعمل به قال وعندنا أنه اذا استدلل على عدم
 وجوب شيء بعدم ذكره في الحديث وجاءت صيغة الامر به في حديث آخر فالمقدم صيغة
 الامر وان كان يمكن أن يقال الحديث دليل على عدم الوجوب ويحمل صيغة الامر على
 التنبه ثم ضعفه بأنه انما يتم اذا كان عدم الذكرفي الرواية يدل على عدم الذكرفي
 نفس الامر وليس كذلك فان عدم الذكرفي الرواية يدل على عدم الوجوب وهو غير عدم الذكرفي
 في نفس الامر فمقدم ما دل على الوجوب لانه اثبات لزيادة تعين العمل بها انتهى
 والوظائف التي أرشد اليها قد امتثلنا ربه فيها فجمعنا من طرق هذا الحديث في هذا
 الشرح عند الكلام على مقدراته ما تدعو الحاجة اليه وتظهر للاختلاف في ألقائه
 من زيادة وعملنا بالرائد فالرائد من ألقائه فوجدنا الخارج عما شغل عليه حديث
 الباب الشهادتين بعد الوضوء وتكبير الانتقال والتسليم والاقامة وقراءة فاتحة
 ووضوح اليدين على الركبتين حال الركوع ومد الظهر وتمكين السجود وجلسة
 الاستراحة وفرش القنطرة والتشهد الاوسط والامر بالتصميم والتكبير والتهيل
 والتعجيل عند عدم استطاعة القراءة وقد تقدم الكلام على جميعها الا تشهد الاوسط
 وجلسة الاستراحة وفرش القنطرة في الكلام على ذلك والخارج عن جميع ألقائه
 من الواجبات المتفق عليها كما قال الحافظ والنووي النية والقعود الاخر ومن المختلف
 فيها تشهد الاخير والصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم فيه والسلام في آخر الصلاة وقد
 قدمنا الكلام على النية في الوضوء وسبق في الكلام على الثلاثة الاخير وأما قوله انها
 قد تقدم صيغة الامر اذا جاءت في حديث آخر واختياره لذلك من دون تفصيل فنحن
 لانوافقه بل نقول اذا جاءت صيغة امر فاضية بوجوب رائد على ما في هذا الحديث فان
 كانت مقدمة على تاريخها كان صار قالها الى التنبه لان اقتصاره صلى الله عليه وسلم في
 التعاليم على غيرها وتركها لهما من أعظم المشعرات بعدم وجوب ما تضمنته لما تقر من ان
 تاخير البيان عن وقت الحاجة لا يجوز وان كانت متأخرة عنه فهو غير صالح اصرفها لان
 الواجبات الشرعية ما زالت تعبد وقتاً فوقتنا والالزم قصر واجبات الشريعة على

فهو معان للبيت لا حائل بينه وبينه وقد جعل المسجد قبله لاهل الحرم وذلك يدل على انه لا يجب على
 أهل الحرم الاستقبال الجهة وأما غيرهم فذلك ظاهر والمراد من الجهة ما بين المشرق والمغرب فاذا توجه الى الجهة التي
 بينهم ما فقد فعل ما عليه الحديث ما بين المشرق والمغرب قبله أخرجه الترمذي عن حديث أبي هريرة مرفوعاً ويخرجه ابن ماجه

والحاكم من حديث ابن عمر ولا يحتاج المسلم أن يرجع في أمر القبلة إلى تقليد أحد من الأحياء ولا إلى المهاريب المنصوبة في المساجد فخرابه بين المشرق والمغرب وكل عاقل يعرف جهة المشرق والمغرب ولا يخفى ذلك الأعلى مجنون أو طفل اه وزاد في ويل الغمام هذا في الفرائض وأما النوافل فقد خفف الشارع فيها ١٦١ وسوغ تأديتها على ظهر الرحلة إلى جهة

القبلة وغير جهتها بل وسوغ تأدية الفريضة في الأرض النديبة على ظهر الرحلة كما بينا ذلك في المنتقى وشرحه فهذا خلاصة ما تعبدنا الله به في أمر القبلة وهو يقتضي عن التفريعات الطويلة والتحويلات الملهية في كتب النقح وفيه أمور الناس محمولة على الظاهر فن أظهر شعار الدين أجريت عليه أحكام أهله ما لم يظهر منه خلاف ذلك ورواه هذا الحديث الخمسة بصريون وفيه التصديت والعنفنة وأخرجه النسائي (عن ابن عمر) بن الخطاب (رضي الله عنه) أنه سئل عن رجل طاف بالبيت للعمرة (أي لاجلها) ولم يطف (أي لم يسع) (بين الصفا والمروة أياي) أي هل حل من أحرامه حتى يجوز له أن يجمع (أمراته) ويفعل غير ذلك من محرمات الأحرام أم لا وخص إيمان المرأة بالذكورة لأنه أعظم المحرمات في الأحرام (وقال) ابن عمر مجيبا له (قدم النبي صلى الله عليه وآله وسلم) ولم يطف بالبيت سبعا وصلى خلف المقام ركعتين) وقد ذهب جماعة إلى وجوب ذلك خلف المقام (وطاف بين الصفا والمروة وقد كان لكم في رسول الله صلى

الله المذكورة في حديث ضمام بن ثعلبة وغيره أعنى الصلاة والصوم والحج والزكاة والشهادتين لأن النبي صلى الله عليه وسلم اقتصر عليهم في مقام التعليم والسؤال عن جميع الواجبات والألزام باطل فاللزوم مثله وإن كانت صبغة الأمر الواردة بوجوب زيادة على هذا الحديث غير معلومة التقدم عليه ولا التأخر ولا المقارنة فهذا محل الإشكال ومقام الاحتال والأصل عدم الوجوب والبراءة منه حتى يقوم دليل بوجوب الانتقال عن الأصل والبراءة ولا شك أن الدليل المقيد للزيادة على حديث المسي إذا التمس تاريخه محتمل تقدمه عليه وتأخره فلا ينتهض للاستدلال به على الوجوب وهذا القصد بل لا بد منه وترد امر اعانه خارج عن الاعتدال إلى حد الإفراط أو التفريط لأن قصر الواجبات على حديث المسي فقط وأهدار الأدلة الواردة بعده تخيلا لاصلاحيته لصرف كل دليل يرد بعده إلى الأعلى الوجوب سدا لباب التشريع ورد لما تجدد من واجبات الصلاة ومنع للشارع من إيجاب شيء منها وهو باطل لما عرفت من تجدد الواجبات في الأوقات والقول بوجوب كل ما ورد الأمر به من غير تفصيل يؤدي إلى إيجاب كل أقوال الصلاة وأفعالها التي ثبتت عنه صلى الله عليه وسلم من غير فرق بين أن يكون ثبوتها قبل حديث المسي أو بعده لانها بيان للأمر القرآني أعنى قوله تعالى أقيموا الصلاة وآتوا الزكاة صلى الله عليه وسلم صلوا كما رأيتموه أصلي وهو باطل لاستلزامه تأخير البيان عن وقت الحاجة وهو لا يجوز عليه صلى الله عليه وسلم وهكذا الكلام في كل دليل يقتضي وجوب أمر خارج عن حديث المسي ليس بصبغة الأمر كالتعود على الترك أو الذم لمن لم يفعل وهكذا يفصل في كل دليل يقتضي عدم وجوب شيء مما شتمل عليه حديث المسي ونجزيه أن فرضنا وجوده وقد استدل بالحديث على عدم وجوب الإقامة ودعاء الافتتاح ورفع اليدين في الأحرام وغيره ووضع اليمنى على اليسرى وتسكيرات الانتفال وتسبيحات الركوع والسجود وحيات الجلوس ووضع اليد على الفخذ والاعتود ونحو ذلك قال الحافظ وهو في معرض المنع لثبوت بعض ما ذكر في بعض الطرق اه وقد قدمنا البعض من ذلك ولحديث فوائد كثيرة قال أبو بكر بن العربي فيه أربعون مسألة ثم سردناها (وهي حذيفة أنه رأى رجلا لا يتم ركوعه ولا سجوده فلما قضى صلاته دعا فقال له حذيفة ما صليت ولو لم تق على غير الفطرة التي فطر الله عليها محمد صلى الله عليه وآله وسلم رواه أحمد والبخاري) قوله رأى حذيفة رجلا روى عبد الرزاق وابن خزيمة وابن حبان من طريق الثوري عن الأعشى أن هذا الرجل كان عند أبواب كندة قال الحافظ ولم أقف على اسمه قوله ما صليت هو نظير قوله صلى الله عليه وسلم للمسي فأنك لم تسلم وزاد أحمد بدعه بقوله فقال له حذيفة منذ كم صليت قال منذ أربعين سنة ولانسانى مثل ذلك وحذيفة مات سنة

٢١ نيل في الله عليه وآله وسلم (أسوة حسنة) حاجب ابن عمر بإشارة إلى وجوب اتباعه صلى الله عليه وآله وسلم لاسيما وقد قال صلى الله عليه وآله وسلم خذوا عني مناسككم وأجابهم جابر بصريح النهي وعليه أكثر الفقهاء وخالف فيه ابن عباس فاجاز للمعتمر التحلل بعد الطواف وقبل السعي ورواه هذا الحديث الثلاثة مكيون وفيه التصديت والسؤال وهو من

مسند ابن عمر لا من مسند جابر لانه لم يرفعه وأخرجه البخاري في الطحج وكذا مسلم والنسائي وابن ماجه (عن ابن عباس رضي الله
 عنهم ما قال لما دخل النبي صلى الله عليه وآله البيت دعاني فواحيه كلها) جمع ناحية (ولم يصل) فيه (حتى خرج منه)
 ورواية بلال المثلث أربع من نفي ابن ١٦٢ عباس هذا الاسمي ان ابن عباس لم يدخل وحينئذ يكون مرسلاته أسنده عن

غيره ممن دخل مع النبي صلى الله عليه وآله وسلم الكعبة فهو
 مرسل صحابي (فما خرج) صلى
 الله عليه وآله وسلم منه (ركع)
 أي صلى (ركعتين) فاطلق الجزء
 وأراد به الكل (في قبل الكعبة)
 وما استقبله منها وهو وجهها
 بضم القاف والموحدة وقد
 تسكن (وقال) صلى الله عليه
 وآله وسلم (هذه) أي الكعبة هي
 (القبلة) التي استقر الأمر على
 استقبالها فلا تنسخ كالتنسخ
 بيت المقدس أو علمهم بذلك سنة
 موقف الامام في وجهها دون
 اركانها وجوانبها الثلاثة وان
 كان الكل جائزا أو ان من حكم
 من شاهد البيت وجوب مواجهته
 عينه جزما بخلاف الغائب أو ان
 الذي أمرتم بإستقباله ليس هو
 الحرم كله ولا مكة ولا المسجد
 حول الكعبة بل الكعبة نفسها
 ورواة هذا الحديث خمسة ما بين
 مدني وصنعاني ومكي وفيه
 التصديت والاختبار ولعنعة
 والسماع وأخرجه مسلم في المناسك
 والنسائي (عن البراء بن عازب
 رضي الله عنهم ما قال كان رسول
 الله صلى الله عليه وآله وسلم صلى
 نحو) أي جهة (بيت المقدس)
 بالمدينة (سنة عشر شهرا أو سبعة

ت وثلاثين من الهجرة فعلى هذا يكون ابتداء صلاة المذكور قبل الهجرة باربع سنين أو
 أكثر قال الحافظ ولعل الصلاة لم تكن فرضت بعد فلعلمه أراد المبالغة وأوله كان ممن صلى
 قبل اسلامه ثم أسلم فحصلت المدة المذكورة من الاخرين ولهذه العلة لم يذكر البخاري هذه
 الزيادة قولاً غير الفطرة قال الخطابي الفطرة الملة والدين قال ويحصل أن يكون المراد بها
 السنة كما في حديث خمس من الفطرة وقد قدمنا تفسيرها في شرح حديث خصال الفطرة
 والحديث يدل على وجوب الطمأنينة في الركوع والسجود وعلى ان الاخلال بها يطل
 الصلاة وعلى تكفير تارك الصلاة لان ظاهره ان حذيفة نفي الالام عنه وهو على حقيقته
 هذ قوم وعلى المبالغة عند قوم آخرين وقد تقدم الكلام على ذلك في أوائل كتاب الصلاة
 وقال الحافظ ان حذيفة أراد توخي الرجل ليرتدع في المستقبل ويرجعه وروده من وجه
 آخر عند البخاري بلفظ سنة محمد صلى الله عليه وسلم وهذه الزيادة تدل على ان حديث
 حذيفة المذكور مرفوع لان قول الصحابي من السنة يفيد ذلك وقدمال اليه قوم
 وخالفه آخرون والاول هو الراجح (ومن أبي قتادة قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله

وسلم أشرف الناس سرقة الذي يسرق من صلاته وقالوا يا رسول الله وكيف يسرق من صلاته
 قال لا يتم ركوعها ولا سجودها وقال ولا يقيم صلبه في الركوع والسجود رواه أحمد
 ولا حرم من حديث أبي سعيد عنه أنه قال يسرق صلاته الحديث أخرجه أيضا
 الطبراني في الكبير والوسط قال في مجمع الزوائد ورجاله رجال الصحيح وفيه ان ترك إقامة
 الصلب في الركوع والسجود جعله الشارع من أشرف أنواع السرقة وجعل الفاعل لذلك
 أشرف من تلبس بهذه الوظيفة المسيسة التي لا أوضع ولا أخبت منها تنفيرا عن ذلك وتنبها
 على تحريمه وقد صرح صلى الله عليه وسلم بان صلاة من لا يقيم صلبه في الركوع والسجود
 غير مجزئة كما أخرجه أبو داود والترمذي وصححه والنسائي وابن ماجه من حديث ابن
 مسعود بلانظ لا تجزئ صلاة الرجل حتى يقيم ظهره في الركوع والسجود ونحوه عن علي
 ابن شيبان عند أحمد وابن ماجه وقد تقدم ما في باب أن الانتصاب بعد الركوع فرض
 والاحاديث في هذا الباب كثيرة وكلها ترد على من لم يوجب الطمأنينة في الركوع
 والسجود والاعتدال منها ما

• (باب كيف انوض الى الثانية وما جاء في جلسة الاستراحة) •

(عن وائل بن حجر ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم لم يسجد وقعت ركبته الى الارض قبل
 ان يقع كساه فلما سجد وضع جبهته بين يديه وجاني عن ابطيه واذا منضخض على
 ركبته واعتد على نغذيته واما أبو داود) الحديث أخرجه أبو داود من طريق عبد الجبار

ابن
 عشر شهرا) من الهجرة وكان ذلك بامر الله تعالى له قاله الطبري ويجمع بينه وبين حديث ابن عباس عند أحمد من وجه ابن
 آخر انه صلى الله عليه وآله وسلم كان يصلي بمكة نحو بيت المقدس والكعبة بين يديه يحمل الاخير في المدينة على الاسقرار باستقبال
 بيت المقدس وفي حديث الطبري من طريق ابن جرير قال أول ما صلى الى الكعبة ثم صرف الى بيت المقدس وهو بمكة فعلى

ثلاث حجج ثم هاجر صلى اليه بعد ذلك وقدمه المدينة ستة عشر شهرا ثم وجهه الله تعالى الى الكعبة (تقدم) هذا الحديث (ويبينهما) أي بين هذا وذلك (مخالفة في اللفظ) وهي وكان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يحب أن يوجه أي يؤمر بالتوجه الى الكعبة وفي حديث ابن عباس عند الطبري وكان يدعو وينظر الى السماء فانزل الله ١٦٣ عز وجل قد نرى تقلب وجهك في السماء فتوجه نحو الكعبة وقال السفهاء

من الناس وهم اليهود ما ولاهم عن قبائهم التي كانوا عليها قل لله المشرق والمغرب يهدي من يشاء الى صراط مستقيم فصل مع النبي صلى الله عليه وآله وسلم رجل ثم خرج بعد ما صلى فمر على قوم من الانصار في صلاة العصر فحويبت المقدس فقال هو يشهد الله صلى مع رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم وأنه توجه نحو الكعبة فحرف القوم حتى توجهوا نحو الكعبة واستنبط من هذا الحديث قبول خبر الواحد وجواز التسخ وان لا يثبت في حق المكلف حتى يبلغه ورواه ما بين بصري وكوفي وفيه التعديت والضعفة وأخرجه البزار في التفسير أيضا ومسلم في الصلاة والترمذي والنسائي وابن ماجه (عن جابر) بن عبد الله الانصاري (رضي الله عنه) قال كان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم (يولي) النفل (على راحته) ناقته التي تصلح لأن ترحل (حيث توجهت) به أي الراحلة والمراد توجه صاحب الراحلة لانها تابعة لقصد توجهه وفي حديث ابن عمر عند مسلم وأبي داود والنسائي رأيت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم

ابن وائل بن حجر عن أبيه وقد أخرج له مسلم ووثقه ابن معين وقال ليس مع من أبيه شيئا وقال أيضا مات وهو رجل قال الذهبي وهذا القول مردود بما صح عنه أنه قال كنت غلاما لا أعقل صلاة أبي وأخرجه من طريق عاصم بن كليب عن أبيه عن النبي صلى الله عليه وسلم وكليب والد عاصم لم يدرك النبي صلى الله عليه وسلم لم يخدمه رسول قال ذلك الترمذي والمندري وغيرهما وقد تقدم تفصيل ذلك في باب هيات السجود وقوله وقعت ركبتاه الى الارض قبل أن يتبع كفاء قد تقدم الكلام على هذه الهيئة وما فيها من الاختلاف في باب هيات السجود قوله فلما سجد وضع جبهته بين كفيه وجافي عن ابطنيه لم يذكر هذا أبوداود في الباب الذي ذكر فيه طرق حديث وائل وإنما ذكره في باب افتتاح الصلاة والجحافة المباشرة وهو من الجفاء وهو البعد عن الشيء وقوله وإذا نهض نهض على ركبتيه فيه مشروعية النهوض على الركبتين والاعتقاد على الفضلين لآعلى الارض قوله على نخذه الذي في سنن أبي داود على نخذه باللفظ الافراد وقيدته ابن رسلان في شرح السنن بالافراد أيضا وقال هكذا الرواية ثم قال وفي رواية ناطمها لغير المصنف يعني أبوداود على نخذه بالثنية وهو الاثنان بالمعنى ورواه أيضا أبوداود في باب افتتاح الصلاة بالافراد قال ابن رسلان ولعل المراد الثنية كما في ركبتيه (وعن مالك بن الحويرث انه رأى النبي صلى الله عليه وآله وسلم يصلي فإذا كان في وتر من صلاته لم ينهض حتى يستوي قاعد ارجاه الجماعة الا مسماوا بن ماجه) الحديث فيه مشروعية جلسة الاستراحة وهي بعد الفراغ من السجدة الثانية وقبل النهوض الى الركعة الثانية والرابعة وقد ذهب الى ذلك الشافعي في المشهور عنه وطائفة من أهل الحديث وعن أحمد ورويتان وذكر الخلال ان أحمد يرجع الى القول بها ولم يستحبها الا سنن ورواه الطحاوي بحديث أبي حميد الساعدي المشتمل على وصف صلاته صلى الله عليه وسلم ولم يذكر فيه هذه الجلسة بل ثبت في بعض ألفاظه انه قام ولم يتورك كما أخرجه أبوداود قال فيجتمعا ان ما فعله في حديث مالك بن الحويرث لعله كانت به فقه من أجلها لا أن ذلك من سنة الصلاة ثم قوى ذلك بانهم لو كانت مقصودة لشرع لها ذلك مخصوص وذهب بان الأصل عدم العلة وبان مالك ابن الحويرث هو راوى حديث صلوا كما رأيتموني أصلي فخفا كاياته لصقات صلاة رسول الله صلى الله عليه وسلم داخله تحت هذا الامر وحديث أبي حميد يستدل به على عدم وجوبها وانه تركها لبيان الجواز لا على عدم مشروعية ما على أنها لم تتفق الروايات عن أبي حميد في نفي هذه الجلسة بل أخرج أبوداود والترمذي وأحمد عنه من وجه آخر باثباتها وأما المذكور المخصوص فانه جلسة خفيفة جدا استغنى فيها بالتكبير المشروع للاقيام واحتج بعضهم على نفي كونها سنة بانهم لو كانت كذلك لذكرها كل من وصف صلاته وهو متعقب بان

وآله وسلم صلى على جاره وهو متوجه لخبر وعند أبي داود والترمذي وقال حسن صحيح من حديث جابر بعثني النبي صلى الله عليه وآله وسلم في حاجة فبغت وهو يصلي على راحته نحو المشرق السجود أخفض (فاذا أراد) صلى الله عليه وآله وسلم أن يصلي القريضة نزل) عن راحته (فاستقبل القبلة) وصلى وهذا يدل على عدم ترك الاستقبال القبلة في القريضة وهو اجماع ثم رخص

في ذلك في شدة الخوف ورواة هذا الحديث خمسة ما بين بصري وبناني ومذني وفيه التحدث والعنف وأخرجه البخاري في
تقصير الصلاة وفي المغازي ومسلم (عن عبد الله بن مسعود رضي الله عنه قال صلى النبي صلى الله عليه وآله وسلم) الظهر
أو العصر (قال إبراهيم) الضحى ١٦٤ (الراوي عن علقمة) بن قيس الضحى (الراوي عن ابن مسعود لا أدري زاد) النبي

صلى الله عليه وآله وسلم في صلاته
ولا بن عساكر أزايا الهمة (أو
نقص) والمراد أن إبراهيم شلا
في سبب سجود السهو هل كان
لأجل الزيادة أو النقصان لكن
جاء في رواية أخرى عنه أنه صلى
خسوا وهو يقتضي الجزم بالزيادة
(فلا سلم قيل له يا رسول الله
أحدث) أي أوقع (في الصلاة
شيئ) من الوحي يوجب تغييرها عما
عهدوه بزيادة أو نقص (قال) صلى
الله عليه وآله وسلم (وما ذلك)
سؤال من لم يشعر بما وقع منه
وقبه دليل على جواز وقوع السهو
من الأنبياء عليهم السلام في
الافعال قال ابن دقيق العيد
وهو قول عامة الفقهاء والنظار
وشذت طائفة فقالوا لا يجوز على
النبي السهو وهذا الحديث يرد
عليهم لقوله صلى الله عليه وآله
وسلم فيه أني كما تنسون وأقوله
فاذا نسيت فذكرني أي بالتسبيح
ونحوه (قالوا صليت كذا وكذا)
كناية عما وقع أما زائد على المعهود
أو ناقص عنه (فتنبي) صلى الله
عليه وآله وسلم بالفتنة في أي
عاطف (رجله) بأن جلس كهيفة
قعود المتشهد واستقبل القبلة
وسجد سجدة ثم سلم واستدل
به على رجوع الإمام إلى قول

(باب افتتاح الثانية بالقرأة من غير تعوذ ولا سكتة)

(عن أبي هريرة قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم إذا نض في الركعة الثانية
افتتح القرأة بالحمد لله رب العالمين ولم يسكت رواه مسلم) الحديث أخرجه أيضا النسائي
وابن ماجه من حديث عبد الواحد وغيره عن عمارة بن القعقاع عن أبي زرعة عن أبي
هريرة وأخرجه أيضا أبو داود وليس عنده إلا السكتة في الركعة الأولى وذكره
الاستيعاب فيها وكذلك هو عند ابن ماجه بإفظ أبي داود وعند النسائي من هذا الوجه
عن أبي هريرة أن النبي صلى الله عليه وسلم كانت له سكتة إذا افتتح الصلاة والحديث يدل
على عدم مشروعية السكتة قبل القراءة في الركعة الثانية وكذلك عدم مشروعية التعوذ
فيها وحكم ما بعده من الركعات حكمها فتكون السكتة قبل القراءة مختصة بالركعة
الأولى وكذلك التعوذ قبلها وقد تقدم الكلام في السكتتين في باب ما جاء في السكتتين
وفي التمهود في باب المتقدم وقد رجح صاحب الهدى الاقتصاد على التعوذ في الأولى لهذا
الحديث واستدل لذلك بأدلة أخر جاع

(باب الأمر بالتشهد الأول وسقوطه بالسهو)

المأمومين وذلك لأن ذلك لا بد من أن يذكره صلى الله عليه وآله وسلم أنه سلم من ركعتين رجوع صلى الله عليه وآله وسلم (عن
في الاستثبات إلى العدد الكثير فقال أحق ما يقول ذو البدن وإن كان ذو البدن عدلا ما ذاك إلا أن قول العدد الكثير أولى من
الواحد على أنه قد ورد من طريق أبي هريرة كما أخرجه أبو داود أنه صلى الله عليه وآله وسلم لم يسجد سجدة في السهو حتى يقنه الله

إلى كل شيء (أنسى) كما تنسون فإذا
 نسبت فذكروني في الصلاة
 بالتسبيح ونحوه (وإذا شك
 أحدكم) بأن استوى عندهم طرقا
 العلم والجهل (في صلاته فليحصر
 الصواب) وقد ورد تفصيل
 التحري بالبناء على اليقين وهو
 الأقل قال الشوكاني في الدراري
 فانخرج الترمذي وصححه وابن
 ماجه وأحمد من حديث عبد
 الرحمن بن عوف قال سمعت
 رسول الله صلى الله عليه وآله
 وسلم يقول إذا شك أحدكم فلم يدرك
 ثنتين صلى أم ثلاثا فليجهاهما
 ثنتين وإذا لم يدرك ثلاثا صلى أم أربع
 فليجها ثلاثا ثم يسجد إذا فرغ
 من صلاته وهو جالس قبل أن يسلم
 وفي الباب أحاديث منها ما هو في
 الصحيح كحديث أبي سعيد الخدري
 قال قال رسول الله صلى الله عليه
 وآله وسلم إذا شك أحدكم فلم يدرك
 صلى ثلاثا أم أربع فليطرح
 الشك وليبن على ما استيقن ثم
 يسجد سجدتين قبل أن يسلم
 ومنها ما هو في غير الصحيح فهذه
 أحاديث مصرحة بأن من شك
 في العدد بنى على اليقين اه وهي
 تردنا ريل من يقول بالبناء على
 غلبة الظن ومما يؤيد البناء على
 اليقين قوله (فليتم) بناء (عليه ثم

يسلم وجوبا (فيمسجد) للسهر أو يندبا (مسجدتين) وعبر بلفظ الخبر في هذين القولين وبلفظ الامر في السابقين وهما فية تصر
وليتم لانهما كانا ثابتين يومئذ بخلاف الضرى والاعمام فانهما ثبتا بهذه الامر ولا يذرى بلفظ الامر ولا لاصيلي وليست
بالامر وهو يقتضى الوجوب قال الشوكاني في السيل قد اجمعت في مشروعية سجود السهر أقواله وأفعاله وفي أقواله ما هو

لصيغة الامر فكان بهذا واجبا ولكن اذا كان المتروك سنة من السنن التي ليست بواجبة فالسجود لها مسنون لان القرع لا يزيد على أصله ودلالة الحديث على الباب من قوله فنفى رجله واستقبل القبلة واستنبط منه جوازا للتسجيد عند الصلاة وانهم كانوا يتوقعونه ورواه الستة كلهم ١٦٦ كوفيون أئمة اجلاء واسنادهم من أصح الاسانيد وفيه التصديق والعناية والقول

وأخرجه البزارى في المنذور ومسلم والنسائى وأبو داود وابن ماجه (عن عمر بن الخطاب رضي الله عنه قال وافقت ربي في ثلاث) أى وافقت ربي فيما أردت أن يكون شرعا فانزل القرآن على وفق ما رأيت لكن لرعاية الادب أسند الموافقة الى نفسه كذا قال العيني كالمحافظ ابن حجر وغيره لكن قال صاحب الامام لا يحتاج الى ذلك فان وافقت فقد وافقته اه قال في الفتح وأشار به الى حدوث رأيه وقدم الحكم والمراد بقوله في ثلاث أى قضائيا أو أمورا لم يؤت مع أن الامر مذكر لان التقييد اذا لم يكن مذكورا جاز في لفظ العدد التذكير والتأنيث وليس في تخصيصه العدد بالثلاث ما يبنى الزيادة فقد روى عنه موافقات بلغت الخمسة عشر امكن ذلك بحسب المتنول هنا اساء بدر وقصة الصلاة على المنافقين وهما في الصحيح وتحريم الخمر وهو في القرآن وصحح الترمذى من حديث ابن عمر انه قال ما نزل بالناس أمر قط فقالوا فيه وقال فيه عمر الانزل القرآن فيه على نحو ما قال عمر وهذا دل على كثرة موافقته وفيه فضيلة لعمر لاناسا فيها فضيلة

سجود السهو وانما يجزى به المسنون دون الواجب وهو غير مسلم والحاصل أن حكمه حكم التشهد الاخير وسياق التفريق بينهما ليس عليهما دليل يرتفع به النزاع على انه يدل على ضربين خصوصية للتشهد الاوسط ذكره في حديث المسنى كما تقدم في شرحه وسياق قوله التصات لله الى آخر الفاظ التشهد سياق في شرحها في باب ذكر تشهد ابن مسعود قوله ثم ليتخير أحدكم من الدعاء أعجبه اليه فيه الاذن بكل دعاء أراد المصلى ان يدعو به في هذا الموضع وعدم لزوم الاقتصار على ما ورد عنه صلى الله عليه وسلم (وعن رفاعه بن رافع عن النبي صلى الله عليه وسلم قال اذا قلت في صلاتك فكبیر ثم اقرأ ما تيسر عليك من القرآن فاذا جلست في وسط الصلاة فاطمئن واقترش فخذ اليسرى ثم انه مد رواه أبو داود) هذا طرف من حديث رفاعه في تعليم المسنى وقد أخرجه أيضا النسائى وابن ماجه والترمذى وحسنه ولكنه انه انقرد أبو داود بهذه الزيادة أعنى قوله فاذا جلست في وسط الصلاة الخ وفي اسنادها محمد بن اسحق ولكنه صرح بالتجديت قوله في وسط الصلاة بفتح السين قال في النهاية يقال فيما كان متفرقا الاجزاء غير متصل كأناس والدواب يسكنون السين وما كان متصل الاجزاء كالأرواء الرأس فهو بالفتح والمراد هنا القعود للتشهد الاول في الرابعة ويطو به الاول في الثلاثية قوله فاطمئن يؤخذ منه ان المصلى لا يشرع في التشهد حتى يطمئن يعنى يستقر كل مفصل في مكانه ويسكن من الحركة قوله واقترش فخذ اليسرى أى ألقيها على الارض وابسطها كالقراش للجلوس عليه ساء الاقترش في وسط الصلاة موافق لمذهب الشافعى وأحمد لكن أحمد يقول يقتصر في التشهد الثاني كالاول والشافعى يتورل في الثاني ومالك يتورل فيهما كذا ذكره ابن رسلان في شرح السنن وفيه دليل لمن قال ان السنة الاقتراش في الجلوس للتشهد الاوسط وهو مذهب الجمهور قال ابن القيم ولم يرو عنه في هذه الجلسة غير هذه الصفة يعنى القراش والنصب وقال مالك يتورل فيه لحديث ابن مسعود ان النبي صلى الله عليه وسلم كان يجلس في وسط الصلاة وفي آخرها متورا كما قال ابن القيم لم يذكر عنه صلى الله عليه وآله وسلم التورل الا في التشهد الاخير والحديث دليل لمن قال بوجوب التشهد الاوسط وقد تقدم الاختلاف فيه (وعن

عبد الله بن جعينة ان النبي صلى الله عليه وآله لم قام في صلاة الظهر وعليه جلوس فلأتم صلاته سجدة سجدة ينكب في كل سجدة وهو جالس قبل ان يسلم وسجدها الناس معه مكان ما نسي من الجلوس رواه الجماعة) قوله عن عبد الله بن جعينة بجعينة اسم ام عبد الله أو اسم أم أيه قال الحافظ فعلى هذا ينبغي أن يكتب ابن جعينة بالالف قوله قام في صلاة الظهر زاد الضعفاء بن عثمان عن الاعرج فسجوا به نضى حتى فرغ من صلاته أخرجه

والسيوطى في موافقته رسالة مستقلة (قلت يا رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم) لو اتخذنا من مقام ابراهيم صلى الله عليه وآله وسلم مكان بين يدي القبلة يقوم الامام عنده بحدف جواب لو وهى للثنى فلا تفتقر الى جواب وعند ابن مالك هى لوا مصدرية أعنت عن فعل الثنى (فترأت واتخذوا من مقام ابراهيم صلى الله عليه وآله وسلم) والاجرد ال على الوجوب لكن انه قد اجماع على جواز الصلاة الى جميع

جهات الكعبة فدل على عدم التخصيص وهذا بناء على أن المراد بمقام إبراهيم الذي فيه أثر قدميه وهو موجودا للمبالغة وقال
بجهاه المراد الحرم كله والاول اصح وقد ثبت دليله عند مسلم من حديث جابر قال الحسن البصري صلى أى قبله وبه يتم
الاستدلال وقال بجهاه أى مدي يده عنده ولا يصح حمله على مكان ١٦٧ الصلاة لانه لا يصلى فيه بل عنده ويترجح قول

الحسن بانه جار على المعنى الشرعى
واستدل البخارى على عدم
التخصيص أيضا بصلاة الله
عليه وآله وسلم داخل الكعبة
فلو تعين استقبال المقام لما صحت
هذه الصلاة لانه كان حائضا غير مستقبلا

وروى الازرقى فى أخبار مكة

بأنه صحبة ان المقام كان فى

عهد النبي صلى الله عليه وآله

وسلم وأبى بكر وعمر فى الموضع

الذى هو فيه الآن حتى جاسم

فى خلافة عمر فاحقه حتى وجد

باسم مكة فاقى به فسرط الى

استار الكعبة حتى قدم عمر

فاستلمت فى أمره حتى تحقق

موضعه الاول فاعاده اليه وبقي

حواله فاستقرتم الى الآن (وآية

الحجاب) برفع آية على الابتداء والخبر

محذوف أى كذلك أو على العطف

على مقدراى هو اتخاذ الماصلى وآية

الحجاب وبالنصب على الاختصاص

وبالجزم عطف على مقدراى اتخاذ

الله صلى من مقام إبراهيم وهو

يدل من قوله ثلاث قلت يا رسول

الله لو أمرت نساء أن يحجبن

فانه يكلمهن البر) بفتح الموحدة

صفة مشبهة (والقاسم) الفاسق

وهو مقابل البر (فقرات آية

الحجاب) بأيتها النبي قل لازواجك

ونساءك ونساء المؤمنين يدين

ابن خزيمة وعند الفاسق والحاكم ثم وهذه الزيادة قوله وعليه جلوس فيه اشعار
بالوجوب حيث قال وعليه جلوس قوله بكبرى كل سجود فيه مشروعية تكبير النقل
فى سجود السهو وقوله وهو جالس جلة حاله متعلقة به وله سجود أى انشأ السجود جالسا
والحديث استدلل به من قال بان التشهد الاوسط غير واجب وتقدم وجه دلالة على ذلك
والجواب عنه

(باب صفة الجلوس فى التشهد وبين السجدين وما جاء فى التوراة والاقعاء) *

(عن وائل بن حجر انه رأى النبي صلى الله عليه وآله وسلم يصلى فسجد ثم قعد فافترش رجليه

الى يمينه رواه أحمد وأبو داود والبيهقى وفى انظر الى حديث منصور قال صليت خلف

رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فلما قعد وتشبه ففرش قدمه اليسرى على الارض

وجلس عليها وعن رفاعه بن رافع ان النبي صلى الله عليه وسلم قال لا أعرا بى اذا سجدت

فمكن لسجودك فاذا جلست فاجلس على رجلائك اليسرى رواه أحمد) حديث وائل

أخرجه أيضا ابن ماجه والترمذى وقال حسن صحيح وحديث رفاعه أخرجه أيضا أبو

داود باللفظ الذى سبق فى الباب الاول ولا مطعن فى اسناده وأخرجه أيضا ابن أبي شيبة

وابن حبان وقد احتج بالحدِيثين القائلون باستصحاب فرش اليسرى ونصب اليمنى فى

التشهد الاخير وهو زيد بن علي والهادى والقاسم والمؤيد بالله وأبو حنيفة وأصحابه

والثورى وقال مالك والشافعى وأصحابه انه يتورك المصلى فى التشهد الاخير وقال أحمد بن

حنبل ان التورك يختص بالصلاة التى فيها تشهدان واستدل الاولون أيضا بما أخرجه

الترمذى وقال حسن صحيح من حديث أبى حميد ان رسول الله صلى الله عليه وسلم جلس

يعنى للتشهد فافترش رجله اليسرى واقبل بصدور اليمنى على قبلته الحديث وبحديث

عائشة الا ترى ووجه الاستدلال بهذين الحديثين وبحديثى الباب ان رواتهما ذكرهما

الصقة جلوس التشهد ولم يقبلوه بالاول واقتصارهم عليها من دون تعرض لذكر غيرها

مشعر بانها هى الهيئة المشروعة فى التشهد من جميعها ولو كانت مختصة بالاول لذكرها هيئة

التشهد الاخير ولم يهاولوا سيما وهم يصدرون صلاة رسول الله صلى الله عليه وسلم وتعليقه

لمن لا يحسن الصلاة فعلم بذلك ان هذه الهيئة شاملة لها ويمكن ان يقال ان هذه الجلسة

التي ذكرها ابن أبي حميد فى هذا الحديث هى جلسة التشهد الاول بدليل حديثه الا ترى

فانه وصف هيئة الجلوس الاول بهذه الصفة ثم ذكر هيئة الجلوس الاخر فذكر فيها

التورك واقتصاره على بعض الحديث فى هذه الرواية ليس يخالف لما ثبت عنده فى الرواية

الاخرى لاسيما وهى ثابتة فى صحيح البخارى ولا بعد ذلك الاقتصار اراه ما لا يليق ان هيئة

عليه من جلابيين (واجتمع نساء النبي صلى الله عليه وآله وسلم فى الغيرة عليه) وهى الحجة واللائقة (فقلت لهن عسى ربه

ان طلقكن ان يبدل أزواجهن منكم) ليس فيه ما يدل على أن فى النساء أخيرا منهن لان المعلق بما لم يقع لا يجب وقوعه (فزلت

هذه الآية) وفيه دلالة على تصويب اجتماع الجته اذا بدل وسعه (وعن أنس) بن مالك (رضي الله عنه ان النبي صلى الله عليه

وآله (وسلم رأى ثلثه) بالميم مع ضم النون وهي ما يخرج من الصدر أو من الراس (في) الحائط الذي في جهة (القبلة) فشق ذلك عليه (صلى الله عليه وآله وسلم) حتى رؤى في وجهه (أثر المشقة) وفي رواية النسائي فغضب حتى احمر وجهه ولقيض في الأدب من حديث ابن عمر فتغيط على أهل المسجد ١٦٨ (فقام) صلى الله عليه وآله وسلم (فحك) أي أثر الخلع (بيده فقال) صلى

الله عليه وآله وسلم (ان أحدكم إذا قام في صلاته) بعد شروعه فيها (فانه يناجي ربه) من جهة مساررتة بالقرآن والاذكار فكانه يناجيه تعالى والرب تعالى يناجيه من جهة لازم ذلك وهو ارادة الخيرة فهو من باب المحار والمغنى اقباله عليه بالرجعة والرضوان لان القرينة صارفة عن ارادة الحقيقة اذ لا كلام محسوسا الا من جهة العبد (وان ربه) أي اطلاع ربه على ما بينه وبين القبلة (اذ ظاهره محال لتسزيه الرب تعالى عن المكان فيجب على المصلي اكرام قبلته بما يكرم به من يناجيه من المخلوقين عند استقباله بهم بوجهه ومن أعظم الجاهل وسوء الأدب ان تنقذه في توجهك الى رب الارباب وقد علمنا الله تعالى باقباله على من توجه اليه قاله ابن بطال وقال الخطابي معناه ان توجهه الى القبلة مفضل بالقصد منه الى ربه فصارت التقدير كأنه مقصوده بينه وبين قبلته وقيل هو على حذف مضاف أي عظيمة الله وتواب الله وقال ابن عبد البر هو كلام خارج على التعظيم لشأن القبلة قال في الفتح وقد نزعه به بعض المحدثين القائلين بان الله

التشهد الاخير في مقام التصدي لصفة جميع الصلاة لانه ربما اقتصر من ذلك على ما تدعو الحاجة اليه ويقال في حديث رفاعه المذكور ههنا انه صيبر بروايته المتقدمة في الباب الاول وأما حديث وائل وحديث عائشة فقد أجاب عنهما القائلون بمشروعية التورك في التشهد الاخير بانهما محمولان على التشهد الاوسط جمعاً بين الأدلة لانهما مطلقان عن التقيد بأحد الجلوسين وحديث أبي حمزة مضموناً وحمل المطلق على التقيد واجب ولا يخفى انه يهدهم هذا الجمع ما قدمنا من ان مقام التصدي لبيان صفة صلاته صلى الله عليه وسلم بأبي الاقتصار على ذكر هيئة أحد التشهدين واغفال الآخر مع كون صفة مخالفة لصفة المذكور لا سيما حديث عائشة فانها قد تعرضت فيه لبيان المذموم في كل ركعتين وعقب ذلك بكثرة الجلوس في البعيد ان يخص بهذه الهيئة أحدهما ويهمل الآخر ولكنه يلوح من هذا ان مشروعية التورك في الاخير أكدم من مشروعية النصب والفرش وأما أنه ينفي مشروعية النصب والفرش فلا وان كان حق حمل المطلق على التقيد هو ذلك لكنه منع من المصير اليه ما عرفناك والتفصيل الذي ذهب اليه أحد يرويه قول أبي حمزة في حديثه الآتي فاذا جلس في الركعة الاخرة وفي رواية لابي داود حتى اذا كانت السجدة اتى فيها التسليم وقد اعتذر ابن القيم عن ذلك بما لا طائل فحته وقد ذكر مسلم في صحيحه من حديث ابن الزبير صفة ثالثة جلوس التشهد الاخير وهي انه صلى الله عليه وسلم كان يجعل قدمه اليسرى بين يديه وساقه ويقرض قدمه اليمنى واختار هذه الصفة أبو القاسم الحنفي في مصنفه واهله صلى الله عليه وسلم كان يفعل هذا تارة وقد وقع الخلاف في الجلوس للتشهد الاخير هل هو واجب أم لا فقال بالوجوب عمر بن الخطاب وأبو مسعود وأبو حنيفة والشافعي ومن أهل البيت الهادي والقاسم والناصر والمؤيد بالله وقال علي بن أبي طالب والثوري والزهري ومالك انه غير واجب استدلالاً بالقرآن ولازمته صلى الله عليه وسلم لم له والآخرون بانه صلى الله عليه وسلم لم يعلمه المسمى ومجرد الملازمة لا تفيد الوجوب وهذا هو الظاهر لا سيما مع قوله صلى الله عليه وسلم في حديث المسمى بعد ان علمه فاذا فعلت هذا فقد تمت صلاتك ولا يتوهم أن ما دل على وجوب التسليم دل على وجوب جلوس التشهد لانه لا ملازمة بينهما (وعن أبي حمزة انه قال وهو

في نفر من أصحاب رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم كنت أحدثكم لصلاة رسول الله صلى الله عليه وسلم رأيته اذا كبر جعل يديه هذا منكبيه واذ ركع امسك يديه من ركبتيه ثم هصر ظهره فاذا رفع رأسه استوى حتى يعود كل فقار مكانه فاذا سجد وضع يديه غير مفترش ولا فابضهما واستقبل باطراف أصابع رجله القبلة فاذا جلس في الركعتين

في كل مكان وهو جاهل واضح لان في الحديث انه يفرق تحت قدميه وفيه نقص ما أصبوه وفيه الرد على من زعم انه على العرش بذاته ومهما تناول به جاز أن يتأول به ذالوا الله أعلم اه (فلا يفرش أحدكم قبل) أي جهة (قبلته) التي عظمها الله تعالى فلا تقابل بالبراق المقتضى للاستغفار والاحتقار والاصح ان النسي للتصريح قال في الفتح وهذا التعليل يدل على

أن البراق في القبلة حرام سواء كان في المسجد أم لا ولا سيما من المصلي فلا يجزى فيه خلاف في أن كراهة البراق في المسجد هل هي للتنزيه أو لالتعظيم وفي صحيح ابن خزيمة وابن حبان من حديث حذيفة مرفوعا من ثقل تجاه القبلة جاء يوم القيامة وتقل بين عينيه وفي رواية لابن خزيمة من حديث ابن عمر مرفوعا يبعث صاحب ١٦٩ التمام في القبلة يوم القيامة وهي

في وجهه ولا يابى داود وابن حبان من حديث السائب بن خالد أن رجلا أم قوما فبصق في القبلة فلما فرغ قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم لا يصلي لكم الحديث وفيه أنه قال انك آذيت الله ورسوله (أو تحت قدميه) بالثنية ولا يوبى ذروا الوقت وابن عساکر قدمه أي اليسرى كما في حديث أبي هريرة قال النووي هذا في غير المسجد أما فيه فلا يبرق إلا في ثوبه (ثم أخذ) صلى الله عليه وآله وسلم (طرف رداءه) فبصق فيه ثم رده (بعضه على بعض) وفيه البيان بالقول له يكون أو وقع في نفس السامع (فقال أو يفعل هكذا) أي أنه مخبر بين ذلك لكن البخاري حمل هذا الأخير على ما إذا بده البراق وحيث ذفاو للتنزيه واستنبط من الحديث أن على الامام النظر في أحوال المساجد وتعاهد هاليصونها عن المؤذيات وأن البصق في الصلاة والنفخ والتضح غير مفسد لها لكن الأصح عند الشافعية والحنابلة أن التضح والنفخ أن ظهر من كل منهم ما حرف أو حرف منهم كمن من الوقاية أو مدة بد حرف بطلت الصلاة والألف لا تبطل مطلقا لأنه ليس من جنس الكلام

جالس على رجله اليسرى ونصب اليمنى فإذا جلس في الركعة الأخيرة قدم رجله اليسرى ونصب الأخرى وقعد على مقعدته رواه البخاري وقد سبق لغيره بلفظ أسط من هذا الحديث تقدم في باب رفع اليدين وههنا ألقاها لئلا ذكر هنا ما وبعضها محتاج إلى الشرح فمن ذلك قوله ثم حصر ظهره هو بالهاء والصاد المهملة المقنوحين أي ثناء في استوائ من غير تقويس ذكره الخطابي قوله حتى يعود كل فقار الفـ فار يفتح الفاء والفاء جمع فقارة وهي عظام الظهر وهي العظام التي يقال لها آخر الظهر قاله القرزاني وقال ابن سيده هي من الكاهل إلى العقب وحكى نعلب عن ابن الأعرابي أن عدتهم سبع عشرة وفي أمالي الزجاج أصولها سبع غير المتوابع وعن الأصمعي هي خمس وعشرون سبع في العنق وخمس في الصلب وبقيتها في طرف الأضلاع كذا في الفتح قوله واستقبل بأطراف أصابع رجله القبلة فيه جملة قال إن السنة أن يتصب قدميه في السجود وأن تكون أصابع رجله متوجهة إلى القبلة وانما يحصل توجيهها باتصالها بالاعتقاد على بطونهم والحديث قد اشتمل على جل واسعة من صحة صلته صلى الله عليه وسلم وقد تقدم الكلام على كل فرد منها في بابيه وقد ساقه المصنف ههنا للاستدلال به على مشروعية التورل وقد تقدم الكلام عليه في أول الباب (وعن عائشة قالت كان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يفتح الصلاة بالتكبير والقراءة بالحمد لله رب العالمين وكان إذا ركع لم يرفع رأسه ولم يصوبه وكان بين ذلك وكان إذا رفع رأسه من الركوع لم يسجد حتى يستوي قائما وإذا رفع رأسه من السجود لم يسجد حتى يستوي جالسا وكان يقول في كل ركعتين التحية وكان يفرش رجله اليسرى وينصب رجله اليمنى وكان ينهى عن عقب الشيطان وكان ينهى أن يفتش الرجل ذراعيه افتراض السبع وكان يختم الصلاة بالتسليم رواه أحمد ومسلم وأبو داود الحديث له أنه رواه أبو الجوزاء عن عائشة قال ابن عبد البر لم يسمع منها وحديثه عنها مرسل قوله يفتح الصلاة بالتكبير هو الله أكبر وفيه رد على من قال أنه يجزى كل ما فيه تعظيم هو الله أجل الله أعظم وهو أبو حنيفة قوله والقراءة بالحمد لله قال النووي هو يفتح الحمد على الحكاية وبه تسلم من قال بمشروعية ترك الجهر بالبسملة في الصلاة وأجيب عنه بأن المراد بذلك اسم السورة ونوقش هذا الجواب أنه لو كان المراد اسم السورة لقالت عائشة بالحمد لأنه وحده هو الاسم ورد ذلك بمأثبات عند أبي داود من حديث أبي هريرة مرفوعا الحمد لله رب العالمين أم القرآن والسبع المثاني وبما عند البخاري بلفظ الحمد لله رب العالمين هي السبع المثاني ويمكن الجواب عن ذلك الاستدلال بأنهم أذكروا أول آية من الآيات التي تخص السورة وتركت البسملة لأنهم اشتركت بينهما وبين غيرهما من

٢٢ نيل في وعن أبي حنيفة ومحمد تبطل بظهور ثلاثة أحرف كذا في القسطاني وعندى أنه لا دليل على هذا التفصيل والحق ما دل عليه حديث الباب وفيه أن البصاق طاهر وكذا التمامة والخاطئة خلافا لمن يقول كل ما تستقذره النفس حرام ويستفاد منه أن التحسين والتقيح انما هو بالشروع فان جهة اليمن مفضلة على اليسار وان اليد مفضلة على القدم وفيه الحث

عن كثير من الحسنات وان كان صاحبها لم يأت بكونه صلى الله عليه وآله وسلم بأشرك الحق بنفسه وهو دال على عظم تواضعه زاده الله تشريفا وتفضيلا وأخرج هذا الحديث البخاري في كفارة الزنا في المسجد وفي باب اذا بدرك الزنا في غيرهما وكذا مسلم والترمذي وأبو داود والنسائي ١٧٠ (عن أبي هريرة) عبد الرحمن بن صخر (وأبي سعيد) سعد بن مالك الخديري (رضي

الله عنهما) حديث النخامة وفيه زيادة ولا عن عييه) فان عن عييه ملكا وعند ابن أبي شيبة بسند صحيح فمن بينه كاتب الحسنات ثم قال وليبصق عن يساره أو تحت قدمه اليسرى وحكم الخطأ حكم النخامة لانهم من الفضلات الطاهرة قال القاضي عياض انتهى عن البصاق عن اليمين في الصلاة انما هو مع امكان غيره فان تعد ذلك فالت لا يظهر وجود التعذر مع وجود الذوب الذي هو لابس وقدره الشارح الى التفل فيه كاتفة دم قال الخطابي ان كان عن يساره أحد فلا يبصق في واحد من الجهتين لكن تحت قدمه أو ثوبه ولو فقد الثوب مثلا فاهل بلعه أولى من ارتكاب المنهي عنه والله أعلم ورواه كلهم مدينون الاموي بن ابراهيم فيصمر وفيه الحديث والاشبار والغنمة وأخرجه أيضا في الصلاة وكذا مسلم (عن أنس) ابن مالك (رضي الله عنه) قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله (وسلم) الزنا في المسجد خطيئة أي اثم (وكفارتها) أي الخطيئة (دفنها) في تراب المسجد ورملة وحسبائه ان كان والا فيخرجها

السور وقد تقدم البحث عن هذا ما بسوطا قوله ولم يصور به قد تقدم ضبط هذا اللفظ وتفسيره في حديث أبي حميد السابق في باب رفع اليدين قوله وكان يقول في كل ركعتين التحية فيه التصريح بشروطه وشروطه الاوسط والاخير والتسوية بينهما وقد تقدم الكلام عليه ما قوله وكان يقرش رجله اليسرى وينصب رجله اليمنى استندل به من قال بشروطه النصب والقرش في التشهد من جميعا ووجه ما قدمنا من الاطلاق وعدم التقييد في مقام التصدي لوصف صلاته صلى الله عليه وسلم لاسيما بعد وصفه بالذكر المشروع في التشهد من جميعا وقد بينا ما هو الحق في أول الباب قوله وكان ينهي عن عقب الشيطان قيده الدوي وغيره بفتح العين وكسر القاف قال وهذا هو الصحيح المشهور وفيه قال ابن رسلان وحكي ضم العين مع فتح القاف جمع عقبة بضم العين وسكون القاف وقد ضعف ذلك القاضي عياض وفسره أبو عبيد وغيره بالاقعاء المنهي عنه وهو ان يلصق اليدين بالارض وينصب ساقيه ويضع يديه على الارض كأقعاء الكلب وقال ابن رسلان في شرح السنن هي ان يقرش قدميه ويجلس على عقبيه قوله وكان ينهي ان يقرش الرجل ذراعيه افتراض السبع هو أن يضع ذراعيه على الارض في السجود ويفضي برزقه وكفه الى الارض والحديث قد اشقل على كثير من فروض الصلاة وأركاها وقد تقدم الكلام على جميع ما فيه كل شيء في باب التسلية فسبأني البحث عنه (وعن أبي هريرة) قال نهى رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم عن ثلاث عن نذرة كفرة الديك واقعاء الكلب والنفات كالتفات النعل روم أحمد) الحديث أخرجه البيهقي أيضا وأشار اليه الترمذي وهو من رواية ثعلبة بن أبي سليم وأخرجه أيضا أبو يعلى والطبراني في الاوسط قال في مجمع الزوائد واسناد أحمد حسن وانبي عن نذرة كفرة الغراب أخرجه أيضا أبو داود والنسائي وابن ماجه من حديث عبد الرحمن بن شبل والنهي عن الاقعاء أخرجه الترمذي وأبو داود وابن ماجه من حديث علي مرفوعا باللفظ لا تقع بين السجدين وفي اسناده الحرث الاعور وأخرجه ابن ماجه من رواية أنس بلقظ اذا رفعت رأسك من السجود فلا تقع كما بقي الكلب ضع اليدين بين قدميك والرق ظاهر قدميك بالارض وفي اسناده العلامة أبو محمد وقد ضعفه بعض النحاة وأخرج البيهقي من روايته حديثا أخرجه في نفسه من الاقعاء والتورك وأخرج أيضا من حديث جابر بن سمرة قال نهى رسول الله صلى الله عليه وسلم عن الاقعاء في الصلاة وأخرج ابن ماجه عن عائشة ان رسول الله صلى الله عليه وسلم كان اذا سجد فرفع رأسه لم يسجد حتى يستوي جالسا وكان يقرش وجهه اليسرى قوله عن نذرة كفرة الديك النقرة بفتح النون والمراد بها كما قال ابن الاثير ترك الطعام أئنة وتحييف السجود وان لا يمكث فيه الا قدر وضع الغراب منقاره فيهما يريد الاكل منه

وفي المسجد ظرف للتعذر فلا يشترط كون الفاعل فيه حتى لو بصر من هو خارج المسجد فيه يتناول النهي قال كالحيفة القاضي عياض انما يكون خطيئة ان لم يدفنه فن أراد دفنه فلا يؤيده حديث أبي أمامة عند أحمد والطبراني باسناد حسن مرفوعا من تضع في المسجد فلم يدفنه فسيئة وان دفنه فسيئة فلم يحمله سيئة الا بقيد عدم الدفن ويدفع النوى ذال هو خلاف

صرح الحديث وحاصل النزاع ان ههنا عمومين تعارضا وهما قوله البراق في المسجد خطبته وقوله وليبسط عن يساره أو تحت قدمه فالنورى يجعل الاول عاما ويخص الثاني بما اذا لم يكن في المسجد والقاضى يجعل الثاني عاما ويخص الاول بمن لم يردد قدمه وتوسط بعضهم لحمل الجواز على ما اذا كان له عذر كان لم يتمكن من الخروج ١٧١ من المسجد والمنع على ما اذا لم يكن له عذر وفي هذا الحديث الحديث

والقول والتصريح بسماع قتادة من أنس وأخرجه مسلم في الصلاة وكذا أبو داود (عن أبي هريرة رضي الله عنه ان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قال هل ترون قبلي) الاستههام انكارى أى انحسبون وتظنون انى لا ارى فعلكم لكون قبلى (ههنا) أى فى هذه الجهة لان من استقبل شيئا استدبر ما وراءه لكن بين صلى الله عليه وآله وسلم ان رؤيته لا تختص بجهة واحدة (فوالله ما يخفى على خشوعكم) أى فى جميع الاركان والمراد فى هجودكم لان فيه غاية الخشوع وبالسجود سرح فى مسلم (ولا يخفى على ركوعتكم) اذا كنت فى الصلاة مستدبر السكم فرؤيتى لا تختص بجهة قبلى هذه واذا قلنا ان الخشوع المراد به الاعم فيكون ذكر الر كوع بعده من باب ذكر الاخص بعد الاعم (انى لا راكم من وراء ظهري) رؤيته حقيقة أختص بها عليكم والرؤية لا يشترط لها مواجهة ولا مقابلة وانما تلك أمور عادية يجوز حصول الادرا المنع عدمها علة لا لذلك حكموا بجواز رؤية الله تعالى فى الدار الآخرة خلافا لاهل البدع

كالجيفة لانه يتابع فى النقر من من غير ثلبث قوله واقعاء كاقعاء الكلب الاقعاء قد اختلف فى تفسيره اختلافا كثيرا قال النورى والصواب الذى لا يعدل عنه ان الاقعاء نوعان أحدهما أن يلمس البيت بالارض وينصب ساقبه ويضع يديه على الارض كاقعاء الكلب هكذا فسر أبو عبيدة معمر بن المنفى وصاحبه أبو عبيدة القاسم بن سلام وآخرون من أهل اللغة وهذا النوع هو المكروه الذى ورد النهى عنه والنوع الثانى أن يجعل البيت على العقبين بين السجدين اه قال فى النهاية والاول أصح قوله والفتات كالتفات الثعالب فيه كراهة الالتفات فى الصلاة وقد وردت بالمنع منه أحاديث وثبت ان الالتفات اختلاس من الشيطان وسيأتى الكلام على الالتفات فى الباب الذى عقده المصنف له وقد اختلف أهل العلم فى كيفية الجمع بين هذه الأحاديث الواردة بالنهى عن الاقعاء وما روى عن ابن عباس انه قال فى الاقعاء على القدمين بين السجدين انه السنة فقال له طاوس قال تراهم جفا بالرجل فقال ابن عباس هي سنة نبيكم أخرجه مسلم والترمذى وأبو داود وأخرج البيهقي عن ابن عمر انه كان اذا رقع رأسه من السجدة الاولى يقعد على أطراف أصابعه ويقول انه من السنة وعن ابن عمر وابن عباس انهم ما كانوا يقعيان وعن طاوس قال رأيت العبادلة يقعون قال الحافظ واسانيدهما صحيحة فقال الخطابي والماوردي ان الاقعاء منسوخ واصل ابن عباس لم يبلغه النهى وقد أنكر القول بالنسخ ابن الصلاح والنورى وقال البيهقي والقاضى عياض وابن الصلاح والنورى وجاعة من المحققين انه يجمع بينهما بان الاقعاء الذى ورد النهى عنه هو الذى يكون كاقعاء الكلب على مائة قدم من تفسير أئمة اللغة والاقعاء الذى صرح ابن عباس وغيره انه من السنة هو وضع اليدين على العقبين بين السجدين والركبتان على الارض وهذا الجمع لا بد منه وأحاديث النهى والمعارض لها يرشد اليه لما فهم من التصريح باقعاء الكلب ولما فى أحاديث العبادلة من التصريح بالاقعاء على القدمين وعلى أطراف الأصابع وقد روى عن ابن عباس أيضا انه قال من السنة ان تمس عقبيك الميتك وهو مفسر للمراد فالقول بالنسخ غفلة عن ذلك وما صرح به الحافظ من جهل تاريخ هذه الأحاديث وعن المنع من المصير الى التسخ مع امكان الجمع وقد روى عن جماعة من السلف من الصحابة وغيرهم فعله كما قال النورى ونص الشافعى فى البويطى والاملاء على استحبابه واما النهى عن عقب الشيطان فمعرفة تفسير ذلك فى شرح الحديث الاول وقال الحافظ فى التلخيص يحتمل أن يكون وارد الجالس لا تشهد الاخير فلا يكون منافيا للعود على العقبين بين السجدين والاولى أن يمنع ككون الاقعاء المروى عن العبادلة مما يصدق عليه حديث النهى عن عقب الشيطان مسندا بما تقدم

لوقوفهم مع العادة أو كانت له صلى الله عليه وآله وسلم عينا بين كنفه مثل سم الخياط يصير بهما لا تفهم ما الشيا ب أو غير ذلك مما ذكره القسطلانى فى المواهب اللدنية وفيه بعد والصواب المختار انه محمول على ظاهره وان هذا الابصار ادر الحقيقى خاص به صلى الله عليه وآله وسلم المخرى فله فيها العادة وعلى ههنا عمل البخارى فانه أخرج هذا الحديث فى علامات النبوة وكذا نقل

عن الامام أحمد وغيره وقيل غير ذلك مما فيه ضعف أو رأى بحت أو بعد وهذا الحديث أخرجه مسلم في الصلاة (عن) عبد الله (ابن عمر رضي الله عنهما أن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم سابق بين الخليل النقي أضرمت) مبنيا لله فعول أي ضمرت بأن أدخلت في بيت وجل عليها جهل ليكثر عرقها ١٧٢ فيذهب رهلها ويقوى لجها ويشد جريها وكان فرسه الذي سابق به يسمى السكب وهو أول فرس ملكه وكانت

من تفسيره

(باب ذكر تشهد ابن مسعود وغيره)

(عن ابن مسعود قال علمني رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم التشهد كفي بين كفيه كما يعلمني السورة من القرآن التحيات لله والصلوات والطيبات السلام عليك أيها النبي ورحمة الله وبركاته السلام علينا وعلى عباد الله الصالحين أشهد أن لا إله الا الله وأشهد أن محمدا عبده ورسوله رواه الجماعة وفي لفظ أن النبي صلى الله عليه وسلم قال إذا قعد أحدكم في الصلاة فليقبل التحيات لله وذكروه فيه عند قوله وعلى عباد الله الصالحين فانكم إذا فعلتم ذلك فقد سلمتم على كل عبد لله صالح في السماء والارض وفي آخره ثم يقض بيمين المسئلة ماشاء متفق عليه ولا حرج من حديث أبي عبيدة عن عبد الله قال علمه رسول الله صلى الله عليه وسلم التشهد وأمره أن يعلمه الناس التحيات لله وذكروه قال الترمذي حديث ابن مسعود أصح حديث في التشهد هو العمل عليه عند أكثر أهل العلم من الصحابة والتابعين) الحديث قال أبو بكر البرزاري أيضا هو أصح حديث في التشهد قال وقد روى من ينف وعشرين طريقا وسرد أكثرها ومن جزم بذلك البغوي في شرح السنة وقال مسلم انما أجمع الناس على تشهد ابن مسعود لان اصحابه لا يخالف بعضهم به وضا وغيره قد اختلف اصحابه وقال الذهلي انه اصح حديث روى في التشهد ومن مرجه انه متفق عليه دون غيره وان رواه لم يختلفوا في حرف منه بل نقلوه مرفوعا على صفة واحدة وقد روى التشهد عن رسول الله صلى الله عليه وسلم جماعة من الصحابة غير ابن مسعود منهم ابن عباس وسياق حديثه ومنهم جابر أخرجه حديثه النسائي وابن ماجه والترمذي في العلل والحاكم ورجاله ثقات ومنهم عمر أخرجه حديثه مالك والشافعي والحاكم والبيهقي روى مرفوعا وقال الدارقطني لم يختلفوا في انه موقوف عليه ومنهم ابن عمر أخرجه حديثه أبو داود والدارقطني والطبراني ومنهم علي أخرجه حديثه الطبراني بإسناد ضعيف ومنهم أبو موسى أخرجه مسلم وأبو داود والنسائي والطبراني ومنهم عائشة أخرجه الحسن ابن سفيان في مسنده والبيهقي ورجع الدارقطني وقفه ومنهم سمرة أخرجه أبو داود وإسناده ضعيف ومنهم ابن الزبير أخرجه الطبراني وقال تفرد به ابن لهيعة ومنهم معاوية أخرجه الطبراني وإسناده حسن قاله الحافظ ومنهم سلمان أخرجه الطبراني والبرزاري وإسناده ضعيف ومنهم أبو جند أخرجه الطبراني ومنهم أبو بكر أخرجه البرزاري وإسناده حسن وأخرجه ابن أبي شيبة موقوفا ومنهم الحسين بن علي أخرجه الطبراني ومنهم طلحة ابن عبيد الله قال الحافظ وإسناده حسن ومنهم أنس قال وإسناده صحيح ومنهم أبو هريرة

المسابقة (من الحفيا) وهو موضع بقرب المدينة (وأمدها) أي غايتها (ثنية الوداع) وبينها وبين الحفيا خمسة أميال أو ستة أو سبعة (وسابق بين الخليل التي لم تضمر) بفتح الصاد وتشديد الميم المفتوحة وفي رواية لم تضمر بسكون الصاد وتخفيف الميم (من الثنية) المذكورة (إلى مسجد بن زريق) بضم الزاي المجمعة ويستفاد منه جواز إضافة المساجد إلى بانيها أو المصلى فيها ويلحق به جواز إضافة أعمال البر إلى أربابها ونسبتها إليهم ولا يكون ذلك تركية لهم ويحتمل أن يكون ذلك قد علمه النبي صلى الله عليه وآله وسلم لم بأن تكون هذه الاضافة وقعت في زمنه ويحتمل أن يكون ذلك مما حدث بعده والاول أظهر والجمهور على الجواز والخالف في ذلك ابراهيم النخعي لقوله ان المساجد لله والجواب ان الاضافة في مثل هذا اضافة تمييز لا ملك (وان عبد الله ابن عمر) بن الخطاب (كان فعن سابق بها) أي بالليل أو به هذه المسابقة وهذا الكلام امان قول ابن عمر عن نفسه كما تقول عن نفسك العبد فعل كذا أو هو من

مقول نافع الراوى عنه واستنبط منه مشروعية تضفير الخليل وتقرينها على البري واهداده لاعتزاز كلمة الله تعالى قال ونصرة دينه قال تعالى وأعدوا لهم ما استطعتم من قوة الآية وأخرجه البخاري أيضا في المغازي وأبو داود في الجهاد والنسائي في التكميل (عن أنس رضي الله عنه قال أتى رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم بمال) وكان مائة ألف كما عهد ابن أبي حنيفة

طريق نبي محمد مرسله وكان خراجا في القمح أرسل به العلاء بن الحضرمي (من) خراج (البحرين) بلدة بين بصرة وعمان وهو أول خراج حمل الى النبي صلى الله عليه وآله وسلم وعند البخاري في المغازي من حديث عمرو بن عوف ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم صالح أهل البحرين وأمر عليهم العلاء بن الحضرمي وبعث أبا عبيدة فقدم ١٧٣ أبو عبيدة بالمال فيسنة فادفعه تعيين الآتي به

اسكن عند الواقدي ان رسول العلاء بن الحضرمي هو العلاء ابن جارية الثقيني فاعله كان رقيق أبي عبيدة (فقال) صلى الله عليه وآله وسلم (انثرو) بالثلاثة أي صبوه (في المسجد وكان أكثر مال أتى به رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فخرج رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم الى الصلاة ولم يلتفت اليه) أي الى المال (فما قضى الصلاة جاء بغلام اليه فما كان يرى أحد الا اعطاه) منه (اذ جاءه العباس) عه (رضي الله عنه فقال يا رسول الله اعطني) منه (فاني فاديت نفسي) يوم بدر (وفاديت عقيلة) ابن أخي أي حين أسرنا يوم بدر (فقال له) أي للعباس (رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم) خذ فخذنا من الخنيفة وهي مل اليد (في نوبه) أي حنا العباس في ثوب نفسه (ثم ذهب) رضي الله عنه (يقوله) من الاقلال وهو الرفع والحمل أي يرفعه (فلم يستطع) جملة (فقال يا رسول الله اؤمر) وللأصلي من بضم الميم وسكون الراء (بعضهم يرفعه الى قال) صلى الله عليه وآله وسلم (لا) أمر أحد ا يرفعه (قال فارفعه أنت علي قال لا) أرفعه وانما فعل صلى الله عليه

قال وانما ناده صحيح أيضا ومنهم أبو سعيد قال واستاده صحيح أيضا ومنهم الفضل بن عباس وأم سلمة وحذيفة والمطلب بن ربيعة وابن أبي أوفى وفي أسانيدهم مقال وبعضها مقارب قوله التحيات لله هي جمع تحية قال الحافظ ومعناها السلام وقيل البقاء وقيل العظمة وقيل السلامة من الآفات والنقص وقيل الملك قال المحب الطبري يحتمل أن يكون لفظ التحية مشتق من كابين هذه المعاني وقال الخطابي والبغوي المراد بالتحيات أنواع التعظيم وقوله والصلوات قيل المراد الخمس وقيل أعم وقيل العبادات كلها وقيل الدعوات وقيل الرحمة وقيل التحيات العبادات القولية والصلوات العبادات الفعلية والطيبات العبادات المالكية كذا قال الحافظ قوله والطيبات قيل هي ما طاب من الكلام وقيل ذكر الله وهو أخص وقيل الاعمال الصالحة وهو أعم قال البيضاوي يحتمل أن يكون والصلوات والطيبات عطفا على التحيات ويحتمل أن تكون الصلوات مبتدأ خبره محذوف والطيبات معطوفة عليها قال ابن مالك اذا جعلت التحيات مبتدأ ولم يكن صفة لموصوف محذوف كان قولك والصلوات مبتدأ للتلا يعطف نعت على منعونه فيكون من باب عطف الجمل بعضها على بعض فكل جملة مبتدأة وهذا المعنى لا يوجد عند اسقاط الواو قوله السلام قال الحافظ في التلخيص أكثر الروايات فيه يعني حديث ابن مسعود بتعريف السلام في الموضوعين ووقع في رواية للنسائي سلام عليه بالتمسك وفي رواية للطبراني سلام عليك بالتمسك وقال في القمح لم يقع في شيء من طرق حديث ابن مسعود بخذف اللام وانما اختلف في ذلك في حديث ابن عباس قال النووي لا خلاف في جواز الامرين ولكن بالالف واللام أفضل وهو الموجود في روايات يحيى البخاري ومسلم وأصله النصب وعدل الى الرفع على الابتداء للدلالة على الدوام والثبات والتعريف فيه بالالف واللام اما لا عهد التقدير أي السلام الذي وجه الى الرسل والانبياء عليك أيها النبي أو للجنس أي السلام المعروف لكل أحد وهو اسم من أسماء الله تعالى ومعناه التعميد بالحق والتصين به أو هو السلامة من كل عيب وآفة ونقص وفساد قال البيضاوي علمهم أن يقرؤوه صلى الله عليه وسلم بالذكر لشرفه ومن يدحقه عليهم ثم علمهم أن يخصوا أنفسهم لان الاحكام بها هم ثم أمرهم بتعميم السلام على الصالحين اعلاما منه بيان الدعاء للمؤمنين فيبغى أن يكون شاملا لهم اه والمراد بقوله ورجة الله احسانه وقوله وبركاته زيادته من كل خير قاله الحافظ قوله أشهد أن لا اله الا الله زاد ابن أبي شيبة وحده لا شريك له قال الحافظ في القمح وسنده ضعيف لكن ثبتت هذه الرواية في حديث أبي موسى عند مسلم وفي حديث عائشة الموقوف في الموطأ وفي حديث ابن عمر عند الدارقطني وعند أبي داود عن ابن عمر انه قال زدت فيها وحده لا شريك له واستاده صحيح قوله وأشهد أن محمدا

وآله وسلم ذلك معه تقيسها على الاقتصاد وترك الاستسكان من المال (فتمر) العباس منه (ثم ذهب يقوله) فلم يستطع جملة (فقال) العباس (يا رسول الله اؤمر) (بعضهم يرفعه قال لا) أمر (قال فارفعه أنت علي قال لا) أرفعه (فتمر منه) العباس (ثم احمله فاقامه على كاهله) ما بين كنهه (ثم انطلق) رضي الله عنه (فما زال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يتبعه) من

الاتباع (بصره حتى نفي علينا بحجبا من حرمه لما قام رسول الله صلى الله عليه وآله (وسلم) من ذلك المجلس (وتم) بالفتح أى وهناك (منها) أى من الدراهم (درهم) بجملة حالية ومراعاة نفي أن يكون هذا الدرهم فالحال قيد للمنفى لا للنفي فالجموع منتف باقتفاء القيد لا انتفاء المقيد وان كان ١٧٤ ظاهره نفي القيام حالة ثبوت الدراهم قاله البرماوى وللعقبى نحوه وفي هذا الحديث

بيان كرم النبي صلى الله عليه وآله وسلم وعدم التفاته الى المال قبل أو كثر وان الامام ينبغي له أن يفرق مال المصالح في مستحقها ولا يؤخره وموضع الحاجة من هذا الحديث هنا جواز وضع ما يشترطه المسلمون فيه من صدقة ونحوها في المسجد ومجمله ما إذا لم يمنع مما وضع له المسجد من الصلاة وغيرها مما يجزى المسجد لاجله ونحو وضع هذا المال وضع مال زكاة الفطر ويستفاد منه جواز وضع ما يعم دفعه في المسجد كلما اشرب من يعطش ويحتمل التفارقة بين ما يوضع للتفرقة وبين ما يوضع للفرق فيمنع الثاني دون الاول (عن محمود بن الربيع) ان خزيمة الانصاري الصحابي (ان عتبة بن مالك) بكسر العين وضعا للانصاري السامي المدني الاعشى (وهو من أصحاب رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم) عن شهاب بن ابراهيم الانصاري رضي الله عنهم (انه أتى رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم) ولمسلم انه بعث الى رسول الله وجمع بينهما بأنه جاء اليه مرة بنفسه وبعث اليه أخرى اما متقاضيا واما مذكرا (فقال يا رسول الله قد أنكرت بصرى)

عده ورسوله سيما في حديث ابن عباس بدون قوله عبده وقد أخرج عبد الرزاق عن عطاء بن النبي صلى الله عليه وسلم أمر رجلا أن يقول عبده ورسوله ورجاله ثقات لولا ارساله قوله فانكم اذا فعلتم ذلك في لفظ للجاري فانكم اذا قلتموها والمراد قوله وعلى عباد الله الصالحين وهو كلام معترض بين قوله الصالحين وبين قوله أنه قد قلتموها وعلى عبد صالح استدله على أن الجمع المضاف والجمع المحلى باللام يعم قوله في السماء والارض في رواية بين السماء والارض أخرجهما الاسماعيلي وغيره قوله ثم يصير من المسئلة قد قدمنا الامر في باب الامر بالتشديد الاول اختلاف الروايات في هذه الكلمة وفي ذلك دليل على مشروعية الدعاء في الصلاة قبل السلام من أمور الدنيا والآخرة ما لم يكن انما والى ذلك ذهب الجمهور وقال أبو حنيفة لا يجوز الا بالدعوات المأثورة في القرآن والسنة وقالت الهادوية لا يجوز مطلقا والحديث وغيره من الأدلة المتكاثرة التي فيها الاذن بطلاق الدعاء ومقيد بتردد عاينهم ولولا ما رواه ابن رسلان عن البعض من الاجماع على عدم وجوب الدعاء قبل السلام لكان الحديث منتهضا للاستدلال به عليه لان التحيير في آحاد الشيء لا يدل على عدم وجوبه كما قال ابن رشد وهو المتقرر في الأصول على انه قد ذهب الى الوجوب أهل الظاهر وروى عن أبي هريرة وقد استدلى بقوله في الحديث اذا قدم أحدكم في الصلاة فليقل وبقوله في الرواية الأخرى وأمره أن يعطيه الناس القائلون بوجوب التشهد الأخير وهم عمرو بن عمر وأبو مسعود والهادي والقاسم والشافعي وقال النووي في شرح مسلم مذهب أبي حنيفة ومالك وجمهور الفقهاء ان التشهدين سنة واليه ذهب الناصر من أهل البيت عليهم السلام قال روى عن مالك القول بوجوب الأخير واستدل القائلون بالوجوب أيضا بقول ابن مسعود كما نقول قبل أن يقرض علينا التشهد السلام على عباد الله الحديث أخرجه الدارقطني والبيهقي وصحاحه وهو مشعر بفرضية التشهد وأجاب عن ذلك القائلون بعدم الوجوب بان الاوامر المذكورة في الحديث للارشاد لعدم ذكر التشهد الأخير في حديث المسي وعنه قول ابن مسعود بانه تقر به ابن عيينة كما قال ابن عبد البر ولكن هذا لا يعد قاطعا واما الاعتذار بعدم الذكر في حديث المسي فمفصّل الآن يعلم تأخر الامر بالتشهد عنه كما قدمنا واما الاعتذار عن الوجوب بان الامر المذكور صرف لهم مما كانوا يقولون من قاطع أنفسهم فلا يدل على الوجوب أو بان قول ابن عباس كما يعلمنا السورة يرشد الى الارشاد لان تعليم السورة غير واجب كما لا يقول عليه ومن جملة ما استدلى به القائلون بعدم الوجوب ما ثبت في بعض روايات حديث المسي من قوله صلى الله عليه وسلم فاذا فعلت هذا فقد تمت صلاتك وتوجه على القائلين بالوجوب ايجاب جميع التشهد وعدم التخصيص بالشهادتين كما قالت الهادوية

أراد به ضعف بصره كما لمسلم أو عاه كما عند غيره والاولى أن يكون أطلق الهمي لقربه منه ومشاركته في قنات بعض بنفس بما كان به هده في حال العفة (وأنا أصلي لقوى) أى لاجلهم يعني انه كان يؤمهم كما صرح به أبو داود والطيالسي عن ابراهيم بن سعد (فاذا كانت الامطار) أى وجدت (سأل الودى) أى سأل المسافر الودى فهو من اطلاق الجمل على الحال ولا طيرا في من

طريق الزيدى وان الامطار حين تكون تثنى سبل الوادى (الذى بينى وبينهم) فيحول بينى وبين الصلاة معهم لاني (لم أستطع ان آتى مسجدهم فاصلى بهم) وفي رواية لهم أى لاجلهم (وددت) بكسر الدال الاولى أى غنيت (يارسول الله انك تأتيني قمتلى في بيتي فاتخذهم مصلى قال) الراوى (فقال له) أى لعنك الله (رسول الله ١٧٥ صلى الله عليه وآله وسلم سافعل) ذلك

(ان شاء الله) علقه بحديثه الله تعالى لآية الكهف لا مجرد التبرك لان ذلك حيث كان الشئ محجوزا به قاله البرماوى كالكرمانى وجوز العيني كالحافظ ابن حجر كونه للتبرك لان اطلاعهم صلى الله عليه وآله وسلم لم يالوحى على الجزم بأن ذلك سيقع فيه مستبعد (قال عتبان) يحتل أن يكون محمود أعاد اسم شيخه اهتماما بذلك لطول الحديث (فقد ارسول الله صلى الله عليه وآله وسلم وأبو بكر) الصديق رضى الله عنه وللطبرانى ان السؤال كان يوم الجمعة والجمعة اليوم السبت (حين ارتفع النهار فاستأذن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم) فى الدخول (فاذنت له) وفي رواية الاوزاعى فاستأذنا فاذنت لهما أى للنبي وأبى بكر وفي رواية أبى أويس ومعه أبو بكر وعمر وسلم من طريق أنس عن عتبان فانما ومن شاء الله من اصحابه وجمع بالله كان عند ابتداء التوجه هو وأبو بكر ثم عند الدخول اجتمع هم وغيره فدخلوا معه صلى الله عليه وآله وسلم (فلم يجلس) عليه الصلاة والسلام أى فى الدار ولا فى غيرها (حين) وفي رواية حتى

بنفس الدليل الذى استدلوا به على ذلك وقد اخذنا العلماء فى الافضل من التشهدات فذهب الشافعى وبعض اصحاب مالك الى أن تشهد ابن عباس افضل لزيادة لفظ المباركات فيه كما يأتى وقال أبو حنيفة وأحمد وجهوا لفظها وأهل الحديث تشهد ابن مسعود افضل لما قدمنا من المرحجات وقال مالك تشهد عمر بن الخطاب افضل لانه عمله الناس على المنبر ولم ينزعه أحد ولا نظه التحمات لله والزاكات الطيبات الصلوات لله الحديث وفي رواية بسم الله خير الاسماء قال البيهقى لم يحتجوا فى أن هذا الحديث موقوف على عمر ورواه بعض المتأخرين عن مالك مرفوعا قال الحافظ وهو وهم وفات الهادية افضلها ما رواه زيد بن على عن عاصم السلام ولفظه بسم الله وبالله والحمد لله والاسم الحسى كلها لله أشهد أن لا اله الا الله وحده لا شريك له وأشهد أن محمدا عبده ورسوله وضم اليه أبو طالب ما رواه الهادى فى المنتخب من زيادة التحمات لله والصلوات والطيبات بعد قوله والاسماء الحسى كلها لله قال النووى واتفق العلماء على جوازها كلها يعنى التشهدات الثابتة من وجه صحيح وكذلك نقل الاجماع القاضى أبو الطيب الطبرى (وعن ابن عباس قال كان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يعلم التشهد كما يعلمنا السورة من القرآن فكان يقول التحمات المباركات الصلوات الطيبات لله السلام عليك أيها النبي ورحمة الله وبركاته السلام علينا وعلى عباد الله الصالحين أشهد أن لا اله الا الله وأشهد أن محمدا رسول الله رواه مسلم وأبو داود وبنو داود واللفظ ورواه الترمذى وصححه كذلك لكنه ذكر السلام منكرا ورواه ابن ماجه كسالم لكنه قال وأشهد أن محمدا عبده ورسوله ورواه الشافعى وأحمد بتسكير السلام وقالافيه وان محمدا وليذكرا أشهد والباقي كسالم ورواه أحمد من طريق آخر كذلك لكن بتعريف السلام ورواه انسافى كسالم لكنه منكرا السلام وقال وأشهد أن محمدا عبده ورسوله الحديث أخرجه أيضا الدارقطنى فى أحد روايته وابن حبان فى صحيحه بتعريف السلام الاول وتسكير الثانى وأخرجه الطبرانى بتسكير الاول وتعريف الثانى قوله التحمات المباركات الصلوات الطيبات قال النووى تقديره والمباركات والصلوات والطيبات كما فى حديث ابن مسعود وغيره ولكن حذف اختصارا وهو جائز معروف فى اللغة ومعنى الحديث ان التحمات وما بعدها مستحقة لله تعالى ولا يصلح حقيقة الغير والمباركات جمع مباركة رهى كثيرة الخير وقيل التمام وهذه زيادة شتمل عليها حديث ابن عباس كما اشتمل حديث ابن مسعود على زيادة الواو لولا وقوع الاجماع كما قدمنا على جواز كل تشهد من التشهدات الصالحة لكان اللازم الاخذ بالرائد فالرائد من الفاظها وقد مر شرح بقية الفاظ الحديث

(باب فى أن التشهد فى الصلاة فرض)

(دخل البيت) مبادرا الى ما جاء بسببه (ثم قال ابن حبان ان اصلى من بيتك) ولكن شيمى وحده فى بيتك (قال عتبان) فاشرفت لى فاحية من البيت يصلى فيها (فقام رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فكبره فمنا فصفه فنافى ركعتين ثم سلم) من الصلاة واستنبط منهم شيرة الصلاة النافلة فى جماعة بالنهار (قال عتبان) (وحسنه) أى منه ما بعد الصلاة من الرجوع (على

لنزيرة) بفتح الخاء وكسر الزاي لم يقطع صفار يطبخ بما يذرع عليه بعد النضج من دقيق وان عريت عن اللحم فمسيدة وكذا ذكره بقوب وزاد من لحم بات ليلة قال وقيل هي حناعم من دقيق فيه دسم وحكى في الجهرة فهو وقال أبو الهيثم والنضر هي من الخالة وقال عياض المراد بالخالة ١٧٦ دقيق لم يغربل والحريرة بالمهسلات دقيق يطبخ بابل (قال) عتبان (كتاب)

أى جاء (في البيت رجال من أهل الدار) أى المحلة (ذوو عدد) بعضهم اثر بهض لما معوا بقدمه صلى الله عليه وآله وسلم (فاجتمعوا فقال قائل منهم) لم يسلم (أين مالك بن الدخيشن) بضم الدال وفتح الميمجة وسكون الباء وكسر الشين آخره فون (أو ابن الدخيشن) شك الراوى هل هو صغيرا ومكبر لكن عند البخارى في المهادين من رواية معمر مكبر من غير شك وفي رواية لمسلم الدخشم بالميم ونقل الطبراني عن أحمد بن صالح انه الصواب (فقال بعضهم) قيل هو عتبان راوى الحديث كذا ادعاه ابن عبد البر في التمهيد قال في الفتح وليس فيه دليل على ما ادعاه من ان الذى سارته هو عتبان (ذلك) أى ابن الدخيشن أو ابن الدخشم (صفاق لا يجب الله ورسوله) ليكون يوداهل التفاف وفي البخارى لابن اسحق ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم بعث مالا كذا ومن بن عدى فخر فامسجد الضرار نزل على انه برى من التفاف أو كان قد أفلح عن التفاف أو التفاف الذى اهتم به ليس تفاف الكفر وانما أنكر العصابة تودده للمنافقين ولعل له

(عن ابن مسعود قال كذا قول قبل أن يرض علينا التشهد السلام على الله السلام على جبريل وميكائيل فقال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم لا تقولوا هكذا ولكن قولوا التحيات لله وذكره رواه الدارقطني وقال اسناده صحيح) الحديث أخرجه أيضا البيهقي وصححه وهو من جملة ما استدلل به القائلون بوجوب التشهد وقد ذكرنا ذلك مستوفى في شرح حديث ابن مسعود وقد صرح صاحب ضوء النهار ان الفرض هنا بمعنى التعمين وهو شئ لا وجود له في كتب اللغة وقد صرح صاحب النهاية ان معنى فرض الله أوجب وكذا في القاموس وغيره ولا فرض معناه أن لم يذكر في كتب اللغة لا تناسب المقام ومن جملة ما اعتذر به في ضوء النهار قول ابن مسعود هذا اجتماع منه ولا يخفى ان كلامه هذا خارج مخرج الرواية لانه يصدها لا يصدد الرأى وقول العصابة فرض علينا واجب علينا اخبار عن حكم الشارع وتبليغ الى الامة وهو من أهل اللسان العربى وتجويزه ما ليس بفرض فرضا بهد فالاولى الاقتصار فى الاعتذار عن الوجوب على عدم الذكر في حديث المسمى وعدم العلم بتأخر هذا عنه كما تقدم قال المصنف رحمه الله وهذا يعنى قول ابن مسعود يدل على انه فرض عليهم اه) وعن عمر بن الخطاب قال لا تجزئ صلاة الا تشهد رواه سعيد بن مسعود والبخارى في تاريخه) الاثر من جملة ما تمسك به القائلون بوجوب التشهد وهو لا يكون حجة الا على القائلين بحجة أقوال العصابة لاهل غيرهم لظهور انه قاله رأيا لا رواية بخلاف ما تقدم عن ابن مسعود وقد حكى ابن عبد البر عن الشافعى انه قال من ترك التشهد ساهيا أو عامدا فعليه إعادة الصلاة الا أن يكون الساهى قريبا فيعود الى تمام صلاته ويتشهد والى وجوب إعادة الصلاة على من ترك التشهد ذهبت لها رواية وقد قدمنا غير مرة ان الاخلال بالواجبات لا يستلزم اطلاق الصلاة وان المستلزم لذلك انما هو الاخلال بالشروط والاركان

• (باب الإشارة بالسابعة وصفة وضع اليدين) •

(عن واثل بن حجر انه قال في صفة صلاة رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ثم قعد فاقرش رجله اليسرى ووضع كفه اليسرى على فخذه وركبته اليسرى وجعل حده مرفقه الايمن على فخذه الايمن ثم قبض ثنتين من أصابعه وحلق حلقه ثم رفع أصبعه فرائته يحركها يدعو به ارواه أحمد والنسائي وأبو داود) الحديث أخرجه أيضا ابن ماجه وابن خزيمة والبيهقي وهو طرف من حديث واثل المذكور في صفة صلاته صلى الله عليه وآله وسلم قوله ثم قعد فاقرش رجله اليسرى استدلل به من قال بشير وعية الفرس والنصب فى البلوس الاخير وقد تقدم تحقيق ذلك قوله ووضع كفه اليسرى على فخذه أى مدودة غير مقبوضة قال

عندنا فى ذلك كما وقع لمطاب (فقال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم) راداعلى القائل مقاتله هذه (لا تقل ذلك) عنه امام (الاتزام قد قال لاله الا الله) أى مع قول محمد رسول الله ولا طبع السى انما يقول ولمسلم أليس يشهد أن لا اله الا الله وكانهم فهموا من هذا الاسئلة فهم ان لا يجرم بذلك ولو لا ذلك لم يولوا فى جوابه انه يقول ذلك وما هو فى قلبه كما وقع عنده مسلم (يريد بذلك وجه

الله اي ذات الله فانتفت عنه الظنة بث- هادة الرسول له بالاخلاص وقلة المنة ورسوله (قال) القائل (الله ورسوله اعلم) بذلك (قال) فانارى وجهه (اي توجهه) (ونصيحته الى المنافقين) قال الكرماني يقال نصحت له لالبه ثم قال قد ضمن معنى الانتهاء والظاهر ان قوله الى متعلق بوجهه فهو الذي يتعدى بالى ومتعلق نصيحته ١٧٧ محذوف العلم به (فقال رسول الله صلى الله

عليه وآله وسلم) فان الله قد حرم على النار من قال لا اله الا الله (يتقضى) اي يطلب (بذلك وجه الله) عز وجل اذا أدى افرائض واجتنب المناهي والا فجرد التلقظ بكلمة الاخلاص لا يحرم النار لما ثبت من دخول أهل المعاصي فيها أو المراد من التحريم هنا تحريم التخليد بها بين الأدلة أو تحريم دخول النار المعدة للكافرين لا الطبقة المعدة للعصاة وفي هذا الحديث من القوائد امامية الاعلى واخبار المرء عن نفسه بما فيه من عاهة ولا يكون من الشكوى وانه كان في المدينة مساجد للجماعة سوى مسجد رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم والتخلف عن الجماعة في المطر والظلمة ونحو ذلك واتخاذ موضع معين للصلاة وأما النهي عن ابطان موضع معين من المسجد ففيه حديث رواه أبو داود وهو مجهول على ما اذا استلزم رايه ونحوه وفيه تسوية الصنف وان عوم النهي عن امامة الزائر من زاره مخصوص بما اذا كان الزائر هو الامام الاعظم فلا يكره وكذا من أذن له صاحب المنزل وفيه التبرك بالمواضع التي صلى فيها النبي صلى الله عليه وآله وسلم

امام الحرمين فشرأصابها مع التفريق قوله وجعل حذو مرفقه أي طرفه والمراد كما قال في شرح المصابيح أن يجعل عظم مرفقه كأنه رأس وتد قال ابن رسلان يرفع طرف مرفقه من جهة العضد عن نخذه حتى يكون مرفقه أعظم من رقبته كما يرفع الوضوء ويضع طرفه الذي من جهة الكف على طرف نخذه الايمن قوله ثم قبض ثنتين أي أصبعين من أصابع يده اليمنى وهما الخنصر والبنصر قوله وحلق بقشيد اللام أي جعل أصبعيه حلقة والحلقة يسكون اللام جهه احلق بفتحين على غير قياس وقال الاصمعي الجمع حلق بكسر الحاء مثل قصعة وقصع قوله فرأيت يجر كها قال البيهقي يحتمل أن يكون مراده بالتحريك الاشارة بها لا تكوير تحريكها حتى لا يعارض حديث ابن الزبير عند أحمد وأبي داود والنسائي وابن حبان في صحيحه بالقول كان يشير بالسبابة ولا يجر كها ولا يجاوز بصره اشارته قال الحافظ وأصله في مسلم دون قوله ولا يجاوز بصره اشارته انتهى وليس في مسلم من حديث ابن الزبير الا الاشارة دون قوله ولا يجر كها وما بعده وما يرشد الى ما ذكره البيهقي رواية أبي داود وحديث وائل فانهم بانظ وأشار بالسبابة وقد ورد في وضع اليمنى على القمض حال التشمه هيات هذه احداها والثانية ما أخرجه مسلم من حديث عبد الله بن عمر ان رسول الله صلى الله عليه وسلم كان اذا جلس في الصلاة وضع يده اليمنى على ركبته اليمنى وعقد ثلاثة وخسين وأشار بالسبابة والثالثة قبض كل الأصابع والاشارة بالسبابة كما في حديث ابن عمر الذي سيذكره المصنف والرابعة ما أخرجه مسلم من حديث ابن الزبير بلفظ كان رسول الله صلى الله عليه وسلم اذا قام يدعو ووضع يده اليمنى على نخذه اليمنى ويده اليسرى على نخذه اليسرى وأشار بأصبعه السبابة ووضع ابهامه على أصبعه الوسطى وبقم كفه اليسرى ركبته والخامسة وضع اليد اليمنى على القمض من غير قبض والاشارة بالسبابة وقد أخرجه مسلم رواية أخرى عن ابن الزبير تدل على ذلك لانه اقتصر فيها على مجرد الوضع والاشارة وكذلك أخرجه عن ابن عمر ما يدل على ذلك كما سيأتي وكذلك أخرجه أبو داود والترمذي من حديث أبي حميد بن ذكوان قبض اللهم الان تحمل لرواية التي لم يذكر فيها القبض على الروايات التي فيها القبض جل المطلق على المقيد وقد جعل ابن القيم في الهدى الروايات المذكورة كلها واحدة قال فان من قال قبض أصابعه الثلاث أراد به ان الوسطى كانت مضومة ولم تكن منشورة كالسبابة ومن قال قبض ثنتين أراد ان الوسطى لم تكن مضومة مع البنصر بل الخنصر والبنصر متساويتان في القبض دون الوسطى وقد صرح بذلك من قال وعقد ثلاثة وخسين فان الوسطى في هذا العقد تكون مضومة ولا تكون مضومة مع البنصر انتهى والحديث يدل على استحباب وضع

أبو طهم او يستفاد منه ان من دعى من الصالحين ليتبرك به انه يجيب اذا امن الفتنة ويحتمل أن يكون حسان انما يطلب بذلك الوقوف على جهة القبلة بالقطع ونبيه اجابة الفاضل دعوة الفضول والتبرك بالمشيئة والود واستحباب الزائر بعض أصحابه اذا علم ان المستدعي لا يكره ذلك والاستئذان على الداعي في بيته وان تقدم منه طلب

٢٢ نيل في أو طهم او يستفاد منه ان من دعى من الصالحين ليتبرك به انه يجيب اذا امن الفتنة ويحتمل أن يكون حسان انما يطلب بذلك الوقوف على جهة القبلة بالقطع ونبيه اجابة الفاضل دعوة الفضول والتبرك بالمشيئة والود واستحباب الزائر بعض أصحابه اذا علم ان المستدعي لا يكره ذلك والاستئذان على الداعي في بيته وان تقدم منه طلب

الحضور وان اتخذ مكان في البيت للصلاة لا يستلزم وثيقته ولو أطلق عليه اسم المسجد وفيه اجتماع أهل الحلة على الإمام أو العالم إذا ورد منزل بعضهم ليستقيم دواخله ويتبركوا به والتبعية على من يظن به القبول في الدين عند الإمام على جهة النصيحة ولا يعد ذلك غيبة وإن على الإمام أن ١٧٨ يتثبت في ذلك ويحمل الأمر فيه على الوجه الجليل وفيه إفتاء من غاب عن

الجماعة بلا عذر وأنه لا يكتفى في الإيمان النطق من غير اعتقاد وأنه لا يخلد في الدار من مات على التوحيد والصلاة في الرجال عند المطر وصلاة التوافل جماعة وسلام المأموم حين يسلم الإمام وإن رد السلام على الإمام لا يجب وإن الإمام إذا زار قوما أمهم وشهود عتيان بدر أو أكل الخزيرة أو العمل الذي يتقى به وجه الله ينجي صاحبه إذا قبله الله وإن من نسب من يظهر الإسلام إلى النفاق ونحوه لرية تقوم عنده لا يكفر بذلك ولا يفسق بل يعذر بالتأويل (عن عائشة رضي الله عنها أن أم حبيبة) رملت بنت أبي سفيان بن حرب (وأم سلمة) هندت أبي أمية رضي الله عنه ما وهما من أزواج النبي صلى الله عليه وآله وسلم وكاتمتا من هاجر إلى الحبشة (ذكرنا) كذا لا كثر الرواة وللمسئلي والجوى ذكرنا ولعله سبق قلم من الناس كما لا يخفى (كنيسة) بفتح الكاف أي معبدا للنصارى (وأينما بالحبشة) أي هما ومن كان معه ما من النسوة وللأصملي وغيره رأوا للبخاري في الصلاة في السعة عن هشام أن تلك الكنيسة كانت تسمى مارية

الدين على الركبتين حال الجلوس للتشهد وهو مجمع عليه قال أصحاب الشافعي تكون الإشارة بالاصبع عند قوله لا اله الا الله من الشهادة قال النووي والسنة أن لا يجاوز بصره اشارته وفيه حديث صحيح في سنن أبي داود ويشير بها موجهة إلى القبلة وينوي بالإشارة التوحيد والاختلاص قال ابن رسلان والحكمة في الإشارة بها إلى أن المعبود سبحانه وتعالى واحد ليجمع في توحيده بين القول والفعل والاعتقاد وروى عن ابن عباس في الإشارة أنه قال هي الاختلاص وقال مجاهد معة الشيطان (وعن ابن عمر قال كان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم إذا جلس في الصلاة وضع يديه على ركبتيه ورفع أصبعه اليمنى التي تلي الإبهام مدعاها ويده اليسرى على ركبتيه باسطها عليها وفي لفظ كان إذا جلس في الصلاة وضع كفه اليمنى على فخذه اليمنى وقبض أصابعه كلها وأشار بأصبعه التي تلي الإبهام ووضع كفه اليسرى على فخذه اليسرى رواه ما أحمد ومسلم والشافعي) وأخرج نحوه الطبراني باللفظ كان إذا جلس في الصلاة للتشهد فوضع يده على ركبتيه ثم رفع أصبعه اليسرى التي تلي الإبهام وبقي أصابعه على يمينه مقبوضة قراءه ووضع يده على ركبتيه ورفع أصبعه ظاهرا ثم أعدم القبض لشيء من الأصابع فيكون دليلا على الهيئة الخامسة التي قدمناها إلا أن يحمل على اللفظ الآخر كما سلف ويمكن أن يقال إن قوله ويده اليسرى على ركبتيه باسطها عليها مشعر بقبض اليمنى ولكنه أشعر فيه خفاء على أنه يمكن أن يكون توصيف اليسرى بانها مبسوطة ناظرا إلى رفع أصبع اليمنى للدعاء فيفيد أنه لم يرفع أصبع اليسرى للدعاء والحديث يدل على مشروعية الإشارة وقبض الأصابع كافي للفظ لا حرم حديث الباب وقد تقدم البحث عن ذلك

باب ما جاء في الصلاة على رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم *

(عن أبي سعيد قال أنا رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ونحن في مجلس سعد بن عبادَةَ فقال له بنو يربن: أمرنا الله أن نصلّي عليك وكيف نصلّي عليك قال: سكّ رسول الله صلى الله عليه وسلم حتى تمنينا أنه لم يسلّم ثم قال رسول الله صلى الله عليه وسلم قولوا اللهم صل على محمد وعلى آل محمد كما صليت على آل إبراهيم وبارك على محمد وعلى آل محمد كما باركت على آل إبراهيم أنك حميد مجيد والاسلام كما قد علمت رواه أحمد ومسلم والشافعي والترمذي وصححه ولا جد في لفظ آخر نحوه وفيه فكيف نصلّي عليك إذا نحن صليتنا في صلاتنا الحديث أخرجه أيضا أبو داود وابن خزيمة وابن حبان والدارقطني وحسنه والحاكم وصححه والبيهقي وصححه وزادوا النبي الأحمي: قد قوله قولوا اللهم صل على محمد

وله في الجنائز عن هشام نحوه وزاد في أولها لما اشتكى النبي صلى الله عليه وآله وسلم وعن عروة بلفظ وزاد قال في مرضه الذي مات فيه ولم يلم من حديث جندب أنه صلى الله عليه وآله وسلم قال نحو ذلك قبل أن يتوفى بخمسة وزاد فيه فلا تتخذوا القبور مساجد فاني أنهاكم عن ذلك قال في الفتح وفائدة التنصيص على زمن المنهي الإشارة إلى أنه من الأمر الذي لم

يُسخَّر لكونه صدر في آخر حياته صلى الله عليه وآله وسلم (فيه انصاوير) أي غثايل (فذكرنا ذلك للنبي صلى الله عليه وآله وسلم فقال إن أولئك) بكسر الكاف لان الخطاب لمؤث وقد تنقح (إذا كان فيه) م الرجل الصالح فأتى بواو على قبره مبيدا وصورة فيه تلك الصور) وفي رواية أبي ذر وابن عباس كرتلك ونما فعل ١٧٩ ذلك أو اقلهم ليتأنسوا برؤية تلك الصور ويتذكروا أحوالهم الصالحة

فيجتهدون كاجتهادهم ثم خلف من بعدهم خلف جهلوا مرادهم ووسوس لهم الشيطان إن اسلافكم كانوا يعبدون هذه الصور ويعظمونها فاعبدونها فخذوا النبي صلى الله عليه وآله وسلم عن مثل ذلك أشد التحذير سدا للذريعة المؤدية إلى ذلك وفي الحديث دليل على تحريم التصوير وحل بعضهم الوعيد على من كان في ذلك الزمان اقرب العهد بعبد الاوثان وأما الآن فلا وقد اطلب ابن دقيق العيد في رد ذلك وقال البيضاوي لما كانت اليهود والنصارى يسجدون بقبور الانبياء تعظيما لشأنهم ويحجلونها قبلات يتوجهون في الصلاة نحوها واتخذوها أوثانا لعنهم ومنع المسلمين عن مثل ذلك فاما من اتخذ مسجدا في جوار صالح وقصد التبرك بالقرب منه لا تعظيم له ولا توجه نحوه فلا يدخل في ذلك الوعيد اه ونحوه في القسطلاني وفيه مخالفة للحديث الصحيح النبوي ولذا رده القاضي محمد بن علي الشوكاني رحمه الله رد امثلهما وفي الحديث جواز حكاية ما يشاهد المرء

وزاد أبو داود بعد قوله كباركت على آل ابراهيم لفظ في العالمين وفي الباب عن كعب بن جهمرة عند الجماعة وسياق وعن علي عليه السلام عند النسائي في مسند علي بالنظر حديث أبي هريرة الآتي وعن أبي هريرة وسياق أيضا وعن طلحة بن عبيد الله عند النسائي بالنظر اللهم صل على محمد كما صليت على ابراهيم وآل ابراهيم انك جيد مجيد وبارك على محمد وآل محمد كما باركت على ابراهيم وآل ابراهيم انك جيد مجيد وفي رواية وآل محمد في الموضعين ولم يقل فيهما وآل ابراهيم وعن أبي سعيد عند البخاري والنسائي وابن ماجه بلفظ قولوا اللهم صل على محمد عبدك ورسولك كما صليت على ابراهيم وبارك على محمد وآل محمد كما باركت على ابراهيم وآل ابراهيم وعن بريدة عند احمد بلفظ اللهم اجعل صلواتك ورحمتك وبركاتك على محمد وآل محمد كما جعلتها على آل ابراهيم انك جيد مجيد وفيه أبو داود والاعشى اسمه تنبيح وهو ضعيف جدا ومتمم بالوضع وعن زيد بن خزيمة عند احمد والنسائي بلفظ قولوا اللهم صل على محمد وعلى آل محمد وعلى أبي حمزة وسياق وعن ربيعة بن ثابت وجابر وابن عباس عند المستغفري في الدعوات قال النووي في شرح المذهب ينبغي أن يجمع ما في الأحاديث الصحيحة فتقول اللهم صل على محمد النبي الامي وعلى آل محمد وأزواجه وذريته كما صليت على ابراهيم وعلى آل ابراهيم وبارك على محمد وعلى آل محمد وأزواجه وذريته كما باركت على ابراهيم وعلى آل ابراهيم في العالمين انك جيد مجيد قال العراقي بقي عليه ما في الأحاديث الصحيحة الناطة أخرى خمسة يجمعها قولك اللهم صل على محمد عبدك ورسولك النبي الامي وعلى آل محمد وأزواجه أمهات المؤمنين وذريته وأهل بيته كما صليت على ابراهيم وعلى آل ابراهيم انك جيد مجيد اللهم بارك على محمد النبي الامي وعلى آل محمد وأزواجه وذريته كما باركت على ابراهيم وعلى آل ابراهيم في العالمين انك جيد مجيد انتهى وهذه الزيادات التي ذكرها العراقي ثابتة في أحاديث الباب التي ذكرها المصنف وذكرناها وقد وردت زيادات غير هذه في أحاديث أخر عن علي وابن مسعود وغيرهما ولكن فيما قال قول في الحديث قولوا استدل بذلك على وجوب الصلاة عليه صلى الله عليه وسلم بعد التشهد وإلى ذلك ذهب عمر وابنه عبد الله وابن مسعود وجابر بن زيد والشعبي ومحمد بن كعب القرظي وأبو جعفر الباقر والهادي والقاسم والشافعي وأحمد بن حنبل واسحق وابن المواز واختاره القاضي أبو بكر بن العربي وذهب الجمهور إلى عدم الوجوب منهم مالك وأبو حنيفة وأصحابه والثوري والأوزاعي والناصري من أهل البيت وآخرون قال الطبري ولطحاوي أنه أجمع المتقدمون والمتأخرون على عدم الوجوب وقال بعضهم أنه لم يقل بالوجوب الا الشافعي وهو

من المجانب ووجوب بيان حكم ذلك على العالم به ودم فاعل المحرمات وإن الاعتبار في الأحكام بالشروع لا بالعقل وفيه كراهة الصلاة في المقابر سواء كان بجانب القبر أو عليه أو اليه (فاولئك) بكسر الكاف وقد تنقح (شرار الخلق عند الله يوم القيامة) بكسر الشين المجهة جمع من كبر وجار وأما أشير أرفقال السقافسي جمع من كثرند وأزاد رجال هذا الحديث بصريون وفيه

الحديث بالجمع والاختبار بالافراد ولعمدة وأخرجه البخاري أيضا في هجرة الحبشة ومسلم في الصلاة وكذا النسائي (عن أنس) ابن مالك (رضي الله عنه قال قدم النبي صلى الله عليه وآله وسلم المدينة فنزل على المدينة في حى) أى قبيلة (يقال لهم بنو عمرو بن عوف فأقام النبي صلى الله عليه وآله وسلم فيهم أربع عشرة ليلة) وكذا رواه أبو داود عن مسدد شيخ البخاري

مسوق بالاجماع وقد طول القاضى عياض فى الشفاء ال كلام على ذلك ودعوى الاجماع من الدعوى الباطلة لما عرفت من نسبة القول بالوجوب الى جماعة من الصحابة والتابعين وأهل البيت والفقهاء وما لا يتم الاستدلال على وجوب الصلاة بعد التشميد بما فى حديث الباب من الامر بها او بما فى سائر احاديث الباب لان غايتها الامر بطلب الصلاة عليه صلى الله عليه وسلم وهو يقتضى الوجوب فى الجملة فيحصل الامتنال بايقاع فرد منها خارج الصلاة فليس فيها زيادة على ما فى قوله تعالى يا أيها الذين آمنوا صلوا عليه وسلموا تسليما ولكنه يمكن الاستدلال لوجوب الصلاة فى الصلاة بما أخرجه ابن حبان والحاكم والبيهقى وصححه وابن خزيمة فى صحيحه والدارقطنى من حديث ابن مسعود بن زيادة كيف صلى عليك اذ نحن صلينا عليك فى صلاتنا وفى رواية كيف صلى عليك فى صلاتنا ونجاة هذه الزيادة ان يتعين بها محل الصلاة عليه صلى الله عليه وسلم وهو مطلق الصلاة وليس فيها ما يعين محل النزاع وهو ايقاعها بعد التشهد الاخير ويمكن الاعتذار عن القول بالوجوب بأن الاوامر المذكورة فى الاحاديث تعليم كيفية وهى لا تشهد الوجوب فانه لا يثبت من له ذوق ان من قال لغيره اذا أعطيتك دهره ما فكيف أعطيتك اياه أسرا أم جهر ا فقال له اعطنيه سرا كان ذلك أمرا بالكية فى التى هى السرية لا أمر بالا اعطاء وتاديره هذا المعنى لغة وشعر عا وعرفا لا يدفع وقد تكررت فى السنة وكثر فنه اذ اقام أحدكم الليل فليقتض الصلاة بر كعتين خفيفتين الحديث وكذا قوله صلى الله عليه وسلم فى صلاة الاستخارة فليركع ركعتين ثم ليقل الحديث وكذا قوله فى صلاة التسبيح فقم وصل أربع ركعات وقوله فى الوتر فاذا خفت الصبح فاوتر بر كعة والقول بان هذه الكيفية المسئول عنها هى كيفية الصلاة المأمور بها فى القرآن فتعلمها بيان لا واجب لجملة فتكون واجبة لا يتم الا بعد تسليم ان الامر القرآنى بالصلاة بجملة وهو ممنوع لا تضاح معنى الصلاة والسلام المأمور به ما على انه قد حكى الطبرى الاجماع ان محل الآية على النذب فهو بيان لجملة مندوب لا واجب ولو سلم انتهاض الادلة على الوجوب لكان غايتها ان الواجب فعلها مرة واحدة فاين دليل التكرار فى كل صلاة ولو سلم وجود ما يدل على التكرار لكان تركها فى تعليم المسقى دالا على عدم وجوبه ومن جملة ما استدله القائلون بوجوب الصلاة بعد التشهد الاخير ما أخرجه الترمذى وقال حسن صحيح من حديث على عن النبي صلى الله عليه وسلم انه قال البخل من ذ كرت عنده فلم يصل على قالوا وقد ذكر النبي فى التشهد وهذا أحسن ما يستدل به على المطلوب لكن بعد تسليم تخصيص البخل بترك الواجبات وهو ممنوع فان أهل اللغة والشرع والعرف يطلقون

فيه وصوبه الحافظ ابن حجر (ثم أرسل الى بنى النجار) أخواله صلى الله عليه وآله وسلم (بغزوا) حال كونهم (مقتلدى السيف) أى جعلوا نجاد السيف على المنكب خوفا من اليهود وابوهم أعدوه لئلا يضره صلى الله عليه وآله وسلم (كانى أنظر الى النبي صلى الله عليه وآله وسلم على راحلته) أى باقته القصواء (وأبو بكر) الصديق (ردقه) أى راكب خلفه ولعله صلى الله عليه وآله وسلم أراد تشريف أى بكر بذلك وتنويعا بقدره والافتقار كان له رضى الله عنه فاقه هاجر عليها (ومسلا بنى النجار) أى أنشأهم أوجاعهم يمشون (حوله) صلى الله عليه وآله وسلم (حتى ألقى) أى طرح رحله (بنه) أى بناحية منبته مام دار (أبى أيوب) خالد بن زيد الانصارى (وكان) صلى الله عليه وآله وسلم (يحب أن يصلى حيث أدركته الصلاة ويصلى فى مريض الغنم) جمع مريض أى مأواها (وانه) أى النبي صلى الله عليه وآله وسلم (أمر ببناء المسجد) بكسر الجيم وقد فتح (فارسل الى ملا من بنى النجار فقال يا بنى النجار

فامضونى) بالثلثة أى اذ كروا الى غنمه لاذ كر لكم الثمن الذى اختاره قال ذلك على سبيل المساومة فساكنه قال سامونى فى الثمن (بجائكم) أى بستانكم (هذا قالوا الا والله لا نطلب غنمه الا الى الله) عز وجل أى من الله كما وقع عند الامعاء على وفى الفتح تقديره لا نطلب الثمن لكن الامر فيه الى الله وزاد ابن ماجه أيدى وظاهر الحديث انهم لم يأخذوا

منه ثمنا وخالف في ذلك أهل السير (قال أنس) رضي الله عنه (فكان فيه) أي في الخاطئ الذي بنى في مكانه المسجد (ما أقول لكم
قبور المشركين وفيه خراب) يفتح الخاء وكسر الراء اسم جمع واحدة خربة ككلم وكلمة قال ابن الجوزي وهو المعروف وكذا ضبط
في سنن أبي داود ولا يذخر ب كسر الخاء وفتح الراء جمع خربة كعذب وعذبة ١٨١ سلك الخطابي وذ كر ضبط آخر فيه بحث

(وفيه نخل فامر النبي صلى الله عليه وآله وسلم بقبور المشركين فنبشت) وبالعظام فغيت (ثم بالحرب وسويت) بإزالة ما كان في تلك الحرب (و) أمر (بالنخل فتقطع فذوقوا النخل قبله المسجد) أى في جهنم (وجعلوا عضادتيه الحجارة) ثنية عضادة بكسر العين قال صاحب العين اعضاد كل شئ مما يشده من حواياه وعضادنا الباب ما كان عليه يغلق الباب اذا أصفق (وجعلوا يتناولون الصخر وهم يرتجزون) أى يتعاطون الرجز تنشيطا لنفوسهم ليسهل عليهم العمل (والنبي صلى الله عليه وآله وسلم) يرتجز معهم وهو يقول اللهم لا خير الاخير الا آخر فاغفر للانصار) الاوس والحزرج الذين نصره على أعدائه (والمهاجرة) الذين هاجروا من مكة الى المدينة محبة فيه صلى الله عليه وآله وسلم وطلبوا الاجر وللمستغنى فاغفر الانصار على تضمين اغفر معنى استروا فقط أبى داود فانصر الانصار واستشكل قوله صلى الله عليه وآله وسلم هذا مع قوله تعالى وما علمناه الشمر والجواب ان المجتمع

امم البخيل على من يشح بما ليس بواجب فلا يستفاد من الحديث الوجوب واستدلوا
أيضاً بحديث عائشة عند الدارقطني والبيهقي بلفظ لاصلاة الابناء ورواها الصلاة على وهو
مع كونه في اسناده عمرو بن شعور وهو متروك وجابر الجعفي وهو ضعيف لا يدل على المطلوب
لان غايته ايجاب الصلاة عليه صلى الله عليه وسلم من دون تقييد بالصلاة فإين دليل
التقيد بها لمنافان دليل تعيين وقتها بعد التشهد ومثله حديث سهل بن سعد عند
الدارقطني والبيهقي والخاكم بلفظ لاصلاة لمن لم يصل على نفيه وهو مع كونه غير منبه
للمطلوب كما عرفت ضعيف الاسناد كما قال الحافظ في التلخيص ومن جملة ادلتهم ما أخرجه
الدارقطني من حديث أبي معود بلفظ من صلى صلاة لم يصل فيها على وعلى أهل بيته
لم يقبل منه وهو لا يدل على المطلوب وغايته ايجاب الصلاة في مطلق الصلاة فإين دليل
التقيد به بعد التشهد على انه لا يصلح للاستدلال به فان الدارقطني قال بعد اخراجه
الصواب انه من قول أبي جعفر محمد بن علي بن الحسين واستدلوا أيضاً بحديث فضالة بن
عبيد الاثني وغايته ايجاب الصلاة في مطلق الصلاة عند ارادة الدعاء فما الدليل على
الوجوب بعد التشهد على انه حجة عليهم لانهم كما سبق للمصنف ومن جملة أدلتهم ما قاله
المهدي في البحر انه لاحتم في غير الصلاة اجماعاً فتعين فيها الامر والاجماع ممنوع فقد قال
مالك انهم اتفقوا في العمر مرة وقال ذهب أهل الظاهر وقال الطحاوي انها تجب كلما ذكر
واختاره الحلبي من الشافعية قال ابن دقيق العيد وقد كثرت الاستدلال على الوجوب في
الصلاة بين المذاهب بان الصلاة عليه واجبة بالاجماع ولا تجب في غير الصلاة بالاجماع
فتعين ان تجب في الصلاة وهو ضعيف جداً لان قوله لا تجب في غير الصلاة بالاجماع ان
أراد لا تجب في غير الصلاة عيناً فهو صحيح لكنه لا يلزم منه أن تجب في الصلاة عيناً لجواز
أن يكون الواجب مطلق الصلاة فلا يجب واحد من المعنيين أعنى خارج الصلاة ودخل
الصلاة وان أراد أعم من ذلك وهو الوجوب المطلق فمنوع اهـ ومن جملة أدلتهم
ما أخرجه البرزقي مسنده من رواية اسمعيل بن ابان عن قيس عن مالك عن جابر بن سمرة
قال صعد النبي صلى الله عليه وسلم المنبر فقال آمين آمين فلما نزل سئل عن ذلك فقال
أتاني جبريل الحديث وفيه ورغم انف امرئ ذكرت عنده فلم يصل على واسمعيل بن
ابان هو القنوي كذب به يحيى بن معين وغيره ثم حديث كعب بن جحرمة عند الطبراني ان
رسول الله صلى الله عليه وسلم خرج يوماً الى المنبر فقال حين ارتقى درجة آمين ثم رقى أخرى
فقال آمين الحديث وفيه ان جبريل قال له عند الدرجة الثالثة بعده من ذكرت عنده فلم
يصل عليك فقلت آمين ورجاله ثقات كما قال العراقي وحديث جابر عند الطبراني بلفظ
سئل من ذكرت عنده فلم يصل على يفيد ان الوجوب عند الذكر من غير فرق بين داخل

عليه صلى الله عليه وآله وسلم انشاء الشعرا لا اقتداءه على ان الخليل ما عدا المستطور من الرجز شعرا هذا وقد قيل انه صلى الله عليه وآله وسلم قالها من ابنا ماضركه فخرج عن وزن الشعرو في الحديث جواز التصرف في المقبرة المملوكة بالهبة والبيع وجواز قبض القبور والدار اذا لم تكن محترمة وجواز الصلاة في مقابر المشركين بعد نبشها واخراج ما فيها وجواز نبش

المـ اجد في أما كنه اقبل وفيه جوار قطع لا شجار المثرة الساجدة أخذ من قوله وأمر بالخل فقطع وفيه نظر لاحتمال أن يكون ذلك مما لا يثر اما بان تكون ذكورا واما أن تكون مما طرأ عليه ما قطع غرته ورواة هذا الحديث كلهم صريون وفيه التحديث والعنعنة والقول وأخرجه ١٨٢ البخاري في الصلاة والوصايا والهجرة والطب والبيع ومسلم في الصلاة وكذا

الصلاة وخارجها والقائلون بالوجوب في الصلاة لا يقولون بالوجوب خارجها فها هو جوابهم عن الوجوب خارجها فهو جوايبنا عن الوجوب داخلها على ان التقييد بقوله عنده مشروط بوقوع المذكر من غير من أضيف اليه والمذكور الواقع حال الصلاة ليس من غير المذكر والحاقد كذا الشخص بذكره غير ممتنع منه وجود التارق وهو ما يشعر به السكون عند سماع ذكره صلى الله عليه وسلم من الغفلة وفطر القسوة بخلاف ما اذا جرى ذكره صلى الله عليه وسلم من الشخص نفسه فكفى به عنوانا على الالتفات والرقعة ويؤيد هذا الحديث الصحيح ان في الصلاة لشغلا ومن انقض ما يستدل به على الوجوب في الصلاة مقيد بالخل المخصوص أعني به التشهد ما أخرجه المالك والبيهقي من طريق يحيى بن السباعي عن رجل من آل الحرث عن ابن مسعود عن النبي صلى الله عليه وسلم بأنظ اذا تشهد أحدكم في الصلاة فليقل الحديث لولا ان في اسناده رجلا مجهولا وهو هذا الخارجي والحاصل انه لم يثبت عندى من الادلة ما يدل على مطلوب القائلين بالوجوب وعلى فرض ثبوته فترك تعليم المسمى للصلاة لاسيما مع قوله صلى الله عليه وسلم فاذا فعلت ذلك فقد تمت صلاتك قرينة صالحة لعله على الذنب ويؤيد ذلك قوله لابن مسعود بعد تعليمه التشهد اذ قلت هذا أوقضت هذا فقد قضيت صلاتك ان شئت أن تقوم فقم وان شئت أرتعد فارتعد أخرجه أحمد وأبو داود والترمذي والداقطنى وفيه كلام يأتي ان شاء الله في باب كون السلام فرضا بعد هذا فحسن لا تشكر ان الصلاة عليه صلى الله عليه وسلم من أجل الطاعات التي يتقرب بها الخلق الى الخالق وانما نازعنا في اثبات واجب من واجبات الصلاة بغير دليل يقتضيه مخافة من النقل على الله بما لم يقل ولكن تخصيص التشهد الأخير بما لم يدل عليه دليل صحيح ولا ضعيف وجميع هذه الادلة التي استدلت بها القائلون بالوجوب لا تختص بالأخير وغاية ما استدلو به على تخصيص الأخير الحديث ان النبي صلى الله عليه وسلم كان يجلس في التشهد لا وسط كما يجلس على الرضف أخرجه أبو داود والترمذي والنسائي وليس فيه الا مشروعية التخفيف وهو يحصل بجعله أخف من مقابله أعني التشهد الأخير وما انه يستلزم ترك ما دل الدليل على مشروعية فيه فلا ولا شك ان المصلي اذا اقتصر على أحد التشهدات وعلى أخصر السات الصلاة عليه صلى الله عليه وسلم كان مسارا غاية المسارعة باعتبار ما يقع من تطويل الأخير بالنعوذ من الأربع والادعية المأمور بطلقها ومقيد هافيه اذا تقررت الكلام في وجوب الصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم في الصلاة فاعلم انه قد اختلف في وجوبها على الاكل بعد التشهد فذهب الهادي والناظم والمؤيد بالله وأحمد بن حنبل وبعض أصحاب الشافعي الى الوجوب واستدلوا بالاوامر المذكرة في الاحاديث المشتهرة على الال وذهب

أبو داود والنسائي وابن ماجه (عن) عبد الله (ابن عمر) بن الخطاب (رضي الله عنه) انه كان يصلي الى بعيره وقال رأيت النبي صلى الله عليه وآله (وسلم) يفعل (أي يصلي) والبعير في طرف قبلته ومراد المصنف بهذا الحديث هنا الانارة الى علة النهي عن ذلك وهي كونها من الشياطين كانه يقول لو كان ذلك مانعا من صحة الصلاة لامتنع مثله في جعلها أمام المصلي وكذلك صلاة راكمها وقد ثبت أنه صلى الله عليه وآله وسلم كان يصلي النافلة على بعيره قاله في الشرح وتعبه العيني فقال ما بعد هذا الجواب عن موقع الخطاب فانه متى ذكره علة عن الصلاة في معاطن الابل حتى يشير اليه اه وليست عبارة الحافظ كما نقلها القسطلاني تعاما للعلم في كما ستعرفه فان عبارة الحافظ في الشرح هكذا وقد نازع الاسماعيلي المصنف في استدلاله بحديث ابن عمر المذكور بانه لا يلزم من الصلاة الى البعير وجه له ستره عدم كراهة الصلاة في مسيرك وأجيب بان مراده الاشارة الى ما ذكر من علة النهي وهو كونها من الشياطين

الشافعي

كما في حديث عبد الله بن مغفل فانها خلقت من الشياطين ونحوه في حديث البراء كانه يقول لو

كان ذلك مانعا من صحة الصلاة لامتنع مثله في جعلها أمام المصلي وكذا صلاة راكم وقد ثبت أنه صلى الله عليه وآله وسلم كان يصلي النافلة على بعيره اه كلام الحافظ وحديث ابن مغفل والبراء الذين أشار اليهم الحافظ أخرجه الاول ابن ماجه عن

عبد الله بن مغفل قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم صلوا في من ابض الغنم ولا تصلوا في ابطان الابل فانها خلقت
من الشياطين وأخرج الثماني أبو داود من حديث البراء بن عازب قال سئل رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم عن الصلاة في
مبارك الابل فقال لا تصلوا فيها فانها من الشياطين وأخرج الامام أحمد من ١٨٣ حديث عبد الله بن مغفل أيضا بأسناد

صحیح بلنظ لا تصلوا في أعطان

الابل فانها خلقت من الجن الا

تزون الى عيونها ونقرتها اذا

عرفت هذا علم ان الحفاظ ابن

حجر رحمه الله لم يقل ان البخاري

رحمه الله ذكر النهي عن الصلاة

في معاطن الابل صريحا وانما

قال مراد البخاري الاشارة الى

ما ذكر من علم النهي عن الصلاة

في أعطان الابل الواردة في

الاحاديث التي على غير شرطه

من حديث ابن مغفل والبراء

الذين ذكرناهما من انها

خلقت من الشياطين ولا يلزم

من الاشارة الى علم النهي

ذكرها صريحا في الترجمة فان

البخاري رحمه الله كثير ما يشير

الى الاحاديث الواردة على غير

شرطه كما لا يخفى ذلك على من عرف

صنيعه وتتبع كلام الشارحين

في مواضع كثيرة واستنبط

البخاري من حديث ابن عمر

المذكور انه لا يلزم من النهي

عن الصلاة في معاطن الابل

فساد الصلاة كما انه لا يلزم من

النهي عن الصلاة في المقبرة

فساد الصلاة قال البخاري باب

ما يكره من الصلاة في القبور

ورأي عمر أنس بن مالك يصلي

عند قبر فقال القبر القبر ولم يأمره

الشافعي في أحد قولييه وأبو حنيفة وأصحابه والناصري الى انها سنة فقط وقد تقدم ذكر
الدلة من الجانبين ومن جملة ما احتج به الآخرون هنا الاجماع الذي حكاه النووي على
عدم الوجوب قالوا فيكون قرينة لعل الاوصار على النذب قالوا ويؤيد ذلك عدم الامر
بالصلاة على الآل في القرآن والخلاف في تعيين الآل من هم وسياق في الباب الثاني
وشرح بقية الفاظ حديث ابن مسعود ياتي في شرح ما بعده من أحاديث الباب (وعن
كعب بن جحرة قال قلنا يا رسول الله قد علمنا وأعرفنا كيف السلام عليك فكيف الصلاة
قال قولوا اللهم صل على محمد وعلى آل محمد كما صليت على آل ابراهيم انك جيد مجيد اللهم
بارك على محمد وعلى آل محمد كما باركت على آل ابراهيم انك جيد مجيد بدرواه الجماعة الا ان

الترمذي قال فيه على ابراهيم في الموضعين لم يذكر آله قوله قد علمنا الخ يعني بما تقدم
في أحاديث التشهد وهو السلام عليك أيها النبي ورحمة الله وبركاته وهو يدل على تأخر
مشروعية الصلاة عن التشهد قوله فكيف الصلاة فيه انه يندب لمن أشكل عليه كيفية
ما فهم جلته أن يسأل عنه من له به علم قوله قولوا استدل به القائلون بوجوب الصلاة في
الصلاة وقد تقدم البص من ذلك قوله وعلى آل محمد في رواية لابي داود وآل محمد بحذف
على وسائر الروايات في هذا الحديث وغيره بآياتها وقد ذهب البعض الى وجوب زيادتها
قوله كما صليت على آل ابراهيم هم اسمعيل واسحق وأولاده ما وقد جمع الله لهم الرحمة
والبركة بقوله ورحمة الله وبركاته عليكم أهل البيت انه جيد مجيد ولم يجمعهما لغيرهم فسأل
النبي صلى الله عليه وسلم اعطاهما تضمنته الآية واستدل بكل جماعة من العلماء التشبيه
للمصلاة عليه صلى الله عليه وسلم بالصلاة على ابراهيم كما في بعض الروايات وعلى آل ابراهيم
كما في البعض الآخر مع ان المشبهة دون المشبهة في الغالب وهو صلى الله عليه وسلم
أفضل من ابراهيم وآله وأجيب عن ذلك باجوبة منها ان المشبهة بمجموع الصلاة على محمد
وآله بمجموع الصلاة على ابراهيم وآله وفي آل ابراهيم معظم الانبياء المشبهة بأقوى من
هذه الحسينية ومنها ان التشبيه وقع لاصل الصلاة باصل الصلاة لا للقدور وبالقدر ومنها
ان التشبيه وقع في الصلاة على الآل لا على النبي صلى الله عليه وسلم وهو خلاف الظاهر
ومنها ان الصلاة عليه صلى الله عليه وسلم باعتبار تكررها من كل فرد تصير باعتبار مجموع
الافراد أعظم وأوفر وان كانت باعتبار الفرد مساوية أو ناقصة وفيه ان التشبيه حاصل
في صلاة كل فرد قاله الا من المجموع مأخوذ فيه ذلك فلا يتحقق كونها أعظم وأوفر
ومنها ان الصلاة عليه كانت ثابتة له والسؤال انما هو باعتبار الزيادة على القدر الثابت
وبانضمام ذلك الزيادة المساوية أو الناقصة الى ما قد ثبت تصير أعظم قدرا ومنها ان
التشبيه غير منظور فيه الى جانب زيادة أو نقص وانما المقصود ان لهذه الصلاة نوع

بالاعادة قال في الفتح استنبطه من قاضي أنس على الصلاة ولو كان ذلك يقتضي الفساد لقطعها أنس فدل على الجواز مع
الكراهة اه وهكذا الصلاة في معاطن الابل فيما قبله المحب كيف يخفى مثل هذا على من يتصدى لشرح مثل هذا الكتاب
الطويل ولكن للشغف بالاعتراض ومحبة دفع الكلام الصحيح الواقع من المعاصر مفسدا لا تخفى على من انصف ولم يتعصب

ورواة هذا الحديث ما بين هر وزى وكوفى ومدنى وفيه التحديث والعنفنة والقول واخرجه مسلم والترمذى وقال حسن صحيح
 (عن أنس) بن مالك (رضى الله عنه قال قال النبي صلى الله عليه وآله وسلم عرضت على النار) الجهنمية (وأنا أصلى) استدلل
 البخارى بهذا الحديث على جواز الصلاة ١٨٤ وقدم المصلى نار قال السفاقسى لاجبة في الحديث على ما يوجب له لانه صلى

عليه وآله وسلم لم يفعل ذلك مختاراً
 وإنما عرض عليه ذلك لمعنى
 اراده الله تعالى تنبيهها لعباده
 وأجيب بان الاختيار وعدمه
 في ذلك سواء منه لأنه صلى الله
 عليه وآله وسلم لا يقر على باطل
 فدل على ان مثله جائز قاله الحافظ
 ابن حجر وتعبه العيني فقال لا نسلم
 التدوير فان الكراهة تتأكد
 عند الاختيار أو ما عند عدمه
 فلا كراهة لعدم العلة الموجبة
 للكراهة وهي التشبه به بعدة
 النار قال في الفتح الجامع بين
 الترجمة والحديث وجودنا بين
 المصلى وبين قلبه في الجملة
 وأحسن من هذا عندى أن
 يقال لم ينصح المصنف في الترجمة
 بكراهة ولا غير هافيتة بل أن
 يكون مراده التفرقة بين من يقى
 ذلك منه وبين قباته وهو قادر
 على إزالة أو أخرافه عنه وبين
 من لا يقدور على ذلك فلا يكره في
 حق الثاني وهو المطابق للحديث
 الباب ويكره في حق الأول كما وقع
 التصريح بذلك عن ابن عباس في
 القائل وعن ابن سيرين أنه تكره
 الصلاة الى القبور والى بيت ناز
 (عن ابن هر رضى الله عنه ما عن
 النبي صلى الله عليه وآله وسلم)
 قال اجعلوا في بيوتكم من
 صلاتكم) النافلة قال القرطبي

تعظيم واجلال كما فعل في حق ابراهيم وتقرر واشتهر من تعظيمه وتشر به وهو خلاف
 الظاهر ومنها ان الغرض من التشبيه قد يكون لبيان حال المشبه من غير نظر الى قوة
 المشبه به وهو قليل لا يحمل عليه الا القرينة ومنها ان التشبيه لا يقتضى أن يكون
 المشبه دون المشبه به على جهة اللزوم كما صرح بذلك جماعة من علماء البيان وفيه انه
 وان لم يقتض ذلك نادراً فلا شك انه غالب ومنها انه كان ذلك منه صلى الله عليه وسلم
 قبل أن يعلم انه أفضل من ابراهيم ومنها ان مراده صلى الله عليه وسلم أن يبقى له لسان صدق
 عليه كما أتمها على ابراهيم وآله ومنها ان مراده صلى الله عليه وسلم أن يبقى له لسان صدق
 في الآخرين كما ابراهيم ومنها انه سأل أن يتخذ الله خليلاً كما ابراهيم ومنها انه صلى
 الله عليه وسلم من جملة آل ابراهيم وكذلك آله فالمشبه هو الصلاة عليه وعلى آله بالصلاة
 على ابراهيم وآله الذى هو من جملتهم فلا ضير في ذلك قوله انك جسد أى مجموع الافعال
 مستحق لجميع المحامد لمساقي الصيغة من المبالغة وهو تعليل لطلب الصلاة منه والمجيد
 المتصف بالجد وهو كال النمرق والكرم والصفات المحمودة قوله اللهم بارك البركة هي
 الثبوت والدوام من قولهم برك البعير اذا ثبت ودوام أى أدم شرفه وكرامته وتعظيمه
 (وعن فضالة بن عبيد قال سمع النبي صلى الله عليه وآله وسلم رجلاً يذبح في صلاته فلم يصل
 على النبي صلى الله عليه وسلم فقال النبي صلى الله عليه وآله وسلم لم يعمل هذا ثم دعاه فقال له أو
 غيره اذا صلى أحدكم فليبدأ بحمد الله والثناء عليه ثم يصل على النبي صلى الله عليه وآله وسلم
 وسلم ثم يذبح بعد ما شاوروا الترمذى رحمه الله الحديث أخرجه أيضاً أبو داود والقسائى
 وابن خزيمة وابن حبان والحاكم قوله لم يعمل هذا أى بدعائه قبل تقديم الصلاة وفيه دليل
 على مشروعية تقديم الصلاة قبل الدعاء ليكون وسيله للاجابة لان من حق السائل أن
 يتلطف في نيل ما أراد وقد روى الحديث غير المصنف باقظ مع رجلا يذبح في صلاته لم يجهد
 الله ولم يصل على النبي قوله والثناء عليه هو من عطف العام على الخاص قوله ما شاء في
 أكثر الروايات بما شاء يعنى من خير الدنيا والآخرة وفيه الاذن في الصلاة بطلاق الدعاء
 من غير تقييد بعمل مخصوص قيل هذا الحديث موافق في المعنى لحديث ابن مسعود وغيره
 في التشهد فان ذلك متضمن للتجديد والثناء وهذا مجمول وذلك مبين للمراد وهو لا يتم
 الا بعد تسليم ان النبي صلى الله عليه وسلم سمع الرجل يذبح في قعدة التشهد وقد استدلل
 بالحديث القائلون بوجوب الصلاة في الصلاة وقد تقدم الجواب عن ذلك قال المصنف
 رحمه الله تعالى وفيه حجة لمن لا يرى الصلاة عليه فرضا حيث لم يأمر تاركها بالاعادة
 وبعبارة قوله في خبر ابن مسعود بهذا ذكر التشهد ثم يضي من المسئلة ما شاء اه

من التبعض والمراد النوافل بدليل ما رواه مسلم من حديث جابر مر فوعا اذا قضى أحدكم الصلاة في مسجد فليجعل (باب)
 ليته نصيباً من صلاته قلت وليس فيه ما ينفي الاحتمال وقد حكى عباس عن بعضهم ان معناه اجعلوا بعض فرائضكم في بيوتكم
 ليقته لى بكم من لا يخرج الى المسجد من نسوة وغيرهن وهذا وان كان محتملاً لكن الاول هو الرابع وقد بالغ الشيخ محي الدين

فقال لا يجوز جله على القريض في الحديث صلوا أي الناس في بيوتكم فان افضل الصلاة صلاة المرء في بيته الا المكتوبة وانما شرع ذلك لكونه ابعد من الرياء وتنزل الرحمة فيه والملائكة وليكن قال لقسطاني استثنى منه نفل يوم الجمعة قبل صلاتهم اقله افضل كونه في الجامع لفضل البكور وركعتا الطواف والاسحرام ١٨٥ وكذا التراويح للجماعة (ولا تتخذوها)

أي البيوت (قبورا) أي كالقبور مهجورة من الصلاة وهو من التشبيه بالمبيغ البديع بحذف حرف التشبيه لله بالغة وهو تشبيه البيت الذي لا يصلح فيه بالقبر الذي لا يمكن الميت من العبادة فيه وقد حل البخاري هذا الحديث على منع الصلاة في المقابر وهذا الترجيم به وتعقب بأنه ليس فيه تعرض لجواز الصلاة في المقابر ولا منعها بل المراد منه الحث على الصلاة في البيت فان المارق لا يصلح ان يكون في بيوتهم وكأنه قال لا تكونوا كالواقي في القبور حيث انقطع عنهم الاعمال وارتفعت التكاليف ولوا يريد ما تأوله البخاري لقول المقابر واجب بأنه قد ورد في مسلم من حديث أبي هريرة بالفظ المقابر وتعقب بأنه كيف يقال حديث يرويه غيره بأنه مطابق لما ترجم له ولا يخفى فساد هذا التعقب لما عرفت من عادة البخاري انه يشير الى ما لم يكن على شرطه وأي سرح في ذلك اذا عرفت ذلك من عادة المصنف اذا لامشاحة في الاصطلاح قال في الفتح قوله باب كراهة الصلاة في المقابر استنبط البخاري من قوله في الحديث ولا تتخذوها قبورا أن القبور

• (باب ما يستدل به على تفسير آله الله صلى الله عليه وسلم)

(عن أبي حميد الساعدي أنهم قالوا يا رسول الله كيف نصلي عليك قال قولوا اللهم صل على محمد وعلى أزواجه وذريته كما صليت على آل ابراهيم وبارك على محمد وأزواجه وذريته كما باركت على آل ابراهيم انك حميد مجيد متفق عليه) الحديث اخرج به طائفة من العلماء على أن الآل هم الأزواج والذرية ووجهه انه أقام الأزواج والذرية مقام آل محمد في سائر الروايات المتقدمة واستدلوا على ذلك بقوله تعالى انما يريد الله ليذهب عنكم الرجس أهل البيت ويطهركم تطهيرا لان ما قبل الآية وبعدها في الزوجات فاشعر ذلك بإرادتهن وأشعر ذلك كبر المخاطبين بما إرادة غيرهن وبين هذا الحديث وحديث أبي هريرة الآتي من هم المرادون بالآية وبسائر الأحاديث التي أجمل فيها الآل ولكنه يشكل على هذا امتناعه صلى الله عليه وسلم من ادخال ام سلمة تحت الكساء بعد سؤالها ذلك وقوله صلى الله عليه وسلم عند نزول هذه الآية مشيرا الى علي وفاطمة والحسن والحسين اللهم ان هؤلاء أهل بيتي بعد ان بالكساء وقيس ان الآل هم الذين حرمت عليهم الصدقة وهم بنوهاشم ومن أهل هذا القول الامام يحيى واستدل القائل بذلك بان زيدا بن أرقم قد سئل عن آلهم وبينهم آل علي وآل جعفر وآل عقيل وآل العباس كما في صحيح مسلم والاصحاب أعرف بمراده صلى الله عليه وسلم فيكون تفسيره قرينة على التبيين وقبل انهم بنوهاشم وبنو المطالب والذات ذهاب الشافعي وقبل فاطمة وعلي والحسن وأولادهم والى ذلك ذهب جمهور أهل البيت واستدلوا بحديث الكساء الثابت في صحيح مسلم وغيره وقوله صلى الله عليه وسلم فيه اللهم ان هؤلاء أهل بيتي مشيرا اليهم ولكنه يقال ان كان هذا التركيب يدل على الحصر باعتباره المقام أو غيره فغاية ما فيه اخراج من عداهم فهوهم والاحاديث الدالة على انهم أهم منهم كما ورد في بنوهاشم وفي الزوجات مخصوصة بمنطوقها العموم وهذا المفهوم واقصاره صلى الله عليه وسلم على تعيين البعض عند نزول الآية لا ينافي اخباره بعد ذلك بالزيادة لان الاقتصاد ربما كان لمزية لالبعض أو قبل العلم بان الآل أعم من المعينين ثم يقال اذا كانت هذه الصيغة تقتضي الحصر فما الدليل على دخول أولاد الجليل بالكساء في الآل مع ان مفهوم هذا الحصر يخرجهم فان كان ادخالهم بمخصص وهو التفسير بالذرية وذريته صلى الله عليه وسلم أولاد فاطمة فما الفرق بين مخصص ومخصص وقيل ان الآل هم القرابة من غير تقييد والى ذلك ذهب جماعة من أهل العلم وقيل هم الامة جميعا قال النووي في شرح مسلم وهو أظهرها قال وهو اختيار الازهرى وغيره من المحققين اه واليه ذهب نشوان الحيري امام اللغة ومن شعره في ذلك آل النبي هم اتباع ملته • من الاعاجم والسودان والعرب

٢٤ نيل في ليست محلا للعبادة فتكون الصلاة فيها مكروهة وكأنه أشار الى ما رواه أبو داود والترمذي في ذلك مما ليس على شرطه وهو حديث أبي سعيد مر فوعا الارض كلها مسجد الا المقبرة والحمام ورجاله ثقات وقال في الفتح أيضا وقد نازع الاسماعيل المصنف أيضا في هذه الترجمة فقال الحديث دال على كراهة الصلاة في القبور قلت قد ورد بلفظ المقابر

كما رواه مسلم من حديث أبي هريرة بألفاظ لا تتخذوا بيوتكم مرة البر وقال ابن التين تأوله البخاري على كراهة الصلاة في المقابر وتأوله جماعة على أنه انما فيه الذنب الى الصلاة الى البيوت اذا الموقى لا يصلون في بيوتهم وهي القبور قال فاما جواز الصلاة في المقابر او المنع منه فليس في الحديث ما يؤخذ منه ذلك ١٨٦ قلت ان اراد الله لا يؤخذ منه بطريق المنطوق فسلم وان ارادني ذلك

مطلقا فلا فقد قدمنا وجه استنباطه اه فمرفت من كلام الحافظ رد ما تعقبه القسطلاني وقد صرحوا بان حمل كلام المكلف على محمل صحيح أولى من الغائه ونقل ابن المنذر عن أكثر أهل العلم انهم استدلوا بهذا الحديث على ان المقبرة ليست بموضع الصلاة وفي هذا الحديث الحديث والاختبار بالافراد والعنينة وأخرجه مسلم وابن ماجه (عن عائشة وابن عباس رضي الله عنهما قال لما نزل الموت برسول الله صلى الله عليه وآله وسلم) حذف الفاعل لأنه لم به ولا يذر نزل مبنيًا للمفعول (طفق) أي جعل (يطرح خبيصة) أي كصاه اعلام (له على وجهه) الشريف (فاذا اغتم بها) بالغبن المججمة أي تضرع بالخبيصة وأخذتة من شدة الحر (كشفها عن وجهه) المبارك (فقال وهو كذلك) أي في حالة الطرح والكشف (لجنة الله على اليهود والنصارى) وكانه سئل ما سبب لعنهم فقال (اتخذوا قبور انبيائهم مساجد) وكانه قيل للراوى ما حكمة ذكر ذلك في ذلك الوقت فقال (يحذر) أمته أن يصنعوا بقبورهم مثل (ما صنعوا) أي اليهود والنصارى بقبور

للم يكن آله الاقرباته • صلى المصلى على الطاغى أبي لهب ويدل على ذلك أيضا قول عبد المطلب من آيات وانصر على آل الصليب وعابده اليوم آلآ والمرا ديا آل الصليب اتباعه ومن الادل على ذلك قول الله تعالى أدخلوا آل فرعون أشد العذاب لان المرا ديا آل اتباعه واحتج بهذا القول بما أخرجه الطبراني ان النبي صلى الله عليه وسلم لما سئل عن الآل قال آل محمد كل تقى وروى هذا من حديث علي ومن حديث أنس وفي أسانيدهم قال ويؤيد ذلك معنى الآل لغة فأنهم كما قال في القاموس أهل الرجل واتباعه ولا ينافى هذا اقتصاره صلى الله عليه وسلم على البعض منهم في بعض الحالات كما تقدم وكما في حديث مسلم في الاضحية اللهم تقبل من محمد وآل محمد ومن أمة محمد فإنه لا شك ان اقرباءه آل قضيصهم بالذكور كما كان من ازيال ايشاركهم فيها غيرهم كما عرفت وتسميتهم بالامة لا ينافى تسميتهم بالآل وعطف التسمية بشايع ذائع كآباء وسنة ولغة على ان حديث أبي هريرة المذكور آخر هذا الباب فيه عطف أهل بيته على ذريته فاذا كان مجرد العطف يدل على التغير مطلقا لزم أن تكون ذريته خارجة عن أهل بيته والجواب الجواب ولكن هو مانع من حمل آله على جميع الامة وهو حديث انه تارك فيكم ما ان تمسكن به لى فضلوا كتاب الله وعقرى الحديث وهو في صحيح مسلم وغيره فإنه لو كان آله جميع الامة لكان المأمور بالقسك والامر المتمسك به شيئا واحدا وهو باطل وعن أبي هريرة عن النبي صلى الله عليه وسلم قال من مره أن يكال بالمكيال الاوى اذا صلى عليهما أهل البيت فليقل اللهم صل على محمد النبي وارواجه امهات المؤمنين وذريته وأهل بيته كما صليت على آل ابراهيم انك حميد مجيد رواه أبو داود الحديث سكنت عنه أبو داود والمنذرى وهو من طريق أبي جعفر محمد بن علي بن الحسين بن علي عن الجهم عن أبي هريرة عنه صلى الله عليه وسلم وقد اختلف فيه على أبي جعفر وأخرجه النسائي في مسند علي من طريق عمرو بن عاصم عن حبان بن يسار السكلاي عن عبد الرحمن بن طلحة الخزاعي عن أبي جعفر عن محمد بن الحنفية عن أبيه علي عن النبي صلى الله عليه وسلم بألفاظ حديث أبي هريرة وقد اختلف فيه على أبي جعفر وعلى حبان بن يسار الحديث استدلل به القائلون بان الزوجات من الآل والقائلون ان الذرية من الآل وهو أدل على ذلك من الحديث الاول لذكر الآل فيه مجعلا ومبيننا قوله بالمكيال بكسر الميم وهو ما يكال به وفيه دليل على ان هذه الصلاة أعظم أجر من غيرها وأمرنا بقوله أهل البيت لانهم رتبة النصب على الاختصاص ويجوز ابد الهمن ضمير علمينا قوله فليقل اللهم صل على محمد قال الاسنوى قد اشتهر زيادة سبدا قبل محمد عند أكثر المصلين وفي كون ذلك أفضل نظر اه وقد روى

انبيائهم والحكمة فيه انه رعا يصير بالتدريج شيئا بعبادة الاوثان قاله القسطلاني وقد وقع في هذه الازمان ما حذر عن الامة عنه فهذا الخبر من معجزات النبي صلى الله عليه وآله وسلم لظهور الذي قد كان يخافه وقد شاهدنا من ذلك في المدينة المنورة على صاحبها أفضل الصلاة والتحية ما ليس بنقص ولا يستوى على مرض الاسلام فان الله وآله اليه يرجعون الى ابن ذهاب

الشيطان بعقول هؤلاء الجهلاء وفي الحديث دلالة مريحة على النهي عن اتخاذ القبور مساجد والزبر الشديدة عنه وكان
البخاري أراد أن يبين أن فعل ذلك مذموم سواء كان مع تصوير أم لا ولا يقال ليس للبخاري النبي واحد وليس له قبور لانه يقول بان
الجمع بازاء الجهم ومع من اليهود والصارى فان اليهود له مآبهم وآبائهم والمراد ١٨٧ الانبياء وكبار اتباعهم فاكفى بذلك الانبياء

وفي مسلم ما يؤيد ذلك حيث قال
في طريق جنس ديب كانوا يقتضون
قبور انبيائهم وصالحينهم مساجد
وانه كان فيهم انبياء أيضا لكنهم
غير مسلمين كالخواريين ومريم
في قول أو الغمير راجع الى اليهود
فقط أو المراد من أمر وبالابيان
هم م كنوح وابراهيم وغيرهما
ورواة هذا الحديث ما بين حصي
ومدني وفيه رواية صحابي وصحابة
والتحديث والاخبار والعنعنة
وأخرج البخاري في اللباس
والمغازي وذكر بن اسرائيل
ومسلم والنسائي في الصلاة (عن
عائشة رضي الله عنها أن ولادة)
بفتح الواو أي أمة (كانت سوداء)
وهي في الاصل المولودة ساعة تولد
قاله ابن سيده ثم أطلق على الامة
وان كانت كبيرة (لحى من العرب
فاعتقوها فكانت معهم قالت)
أي الوايدة (فخرجت صبية لهم)
أي هؤلاء الحى وكانت الصبية
عروسا فدخلت مغتسها قال في
الفتح لم أقف على اسمها ولا على
اسم القبيلة التي كانت لها م ولا
على اسم الصبية صاحبة الوشاح
اه وكان (عليها وشاح أحمر من
سبور) جمع سبور وهو ما يقد من
الجلد وقال الجوهرى الوشاح
يذبح عرضا من أديم ويرصع

عن ابن عبد السلام انه جعل من باب سلوك الادب وهو مبنى على ان سلوك طريق الادب
أحب من الامتنال ويؤيده حديث أبي بكر حين أمره صلى الله عليه وسلم ان يثبت مكانه
فلا يمشى وقال ما كان لابن أبي خفاة ان يتقدم بين يدي رسول الله صلى الله عليه وسلم
وكذلك امتناع على من يحو اسم النبي صلى الله عليه وسلم من العصفرة في صلح الحديبية
بعد أن أمره بذلك وقال لا محو اسمك أبدا وكلا الحديثين في الصحيح فتقريره صلى الله عليه
وسلم لهم على الامتناع من امتثال الامر تأديبا مشعرا بولويته

• (باب ما يدعوه في آخر الصلاة) •

(عن أبي هريرة قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم اذا فرغ أحدكم من التشهد
الاخير فليتعوذ بالله من أربع من عذاب جهنم ومن عذاب القبر ومن فتنة المحيا والممات
ومن شر المسيح الدجال رواه الجماعة الا البخاري والترمذي وعن عائشة ان النبي صلى الله
عليه وسلم كان يدعوى في الصلاة اللهم انى أعوذ بك من عذاب القبر وأعوذ بك من فتنة
المسيح الدجال وأعوذ بك من فتنة المحيا وفتنة الممات اللهم انى أعوذ بك من المعرم والمأثم
رواه الجماعة الا ابن ماجه) قوله اذا فرغ أحدكم من التشهد الاخير فيه تعيين محل هذه
الاستعاذة بعد التشهد الاخير وهو مقيد وحديث عائشة مطلق فيجعل عايشة وهو يرد
ما ذهب اليه ابن حزم من وجوبه في التشهد الاول وما ورد من الاذن للمصلى بالدعاء بما شاء
بعد التشهد يكون بعد هذه الاستعاذة لقوله اذا فرغ قوله فليتعوذ واستدل به ذا الامر
على وجوب الاستعاذة وقد ذهب الى ذلك بعض الظاهريين وروى عن طاوس وقداد عن
بعضهم الاجماع على الندب وهو لا يتم مع مخالفة من تقدم والحق الوجوب ان علم تأخر هذا
الامر عن حديث المدنى لمسا عرفنا في شرحه قوله من أربع ينبغي أن يراد على هذه
الأربع التعوذ من المعرم والمأثم المذكورين في حديث عائشة قوله ومن عذاب القبر
فيه رد على المنكرين لذلك من المعتزلة والاحاديث في هذا الباب متواترة قوله ومن فتنة
المحيا والممات قال ابن دقيق العيد فتنة المحيا ما يعرض للانسان مدة حياته من الافتتان
بالذبا والشهوات والجهالات واعظمها والعياذ بالله أمر الخاتمة عند الموت وفتنة الممات
يجوز أن يراد بها الفتنة عند الموت أضيق اليه لقربها منه ويكون المراد على هذا
بفتنة المحيا ما قبل ذلك ويجوز أن يراد بها فتنة القبر وقد صح انهم يقتنون في قبورهم وقبل
أراد بفتنة المحيا الابتلاء مع زوال الصبر وفتنة الممات السؤال في القبر مع الحيرة كذا
في الفتح قوله ومن شر المسيح الدجال قال أبو داود وفي السنن المسيح منقذ ل الدجال ومنقذ
عيسى ونقل العريزي عن خلف بن عامر ان المسيح بالتشديد والتخفيف واحد ويقال

بالجواهر وتشد المرأة ويرعاتها وكشفها وقال السامسي حيطان من أو ان يخالف بينهما ما وتوشع به المرأة وقال الداودي
قوب كابرأ ونحوه وعن الفارسي لا يسمى وشاحا حتى يكون منقلا ما يلوأ وودع اه وقولها في الحديث من سيور يدل على
انه كان من جلد وقولها بعد الخيطة لاني كونه من صمغ لاني يلوأ على حرة الجلد يصير كالصمغ السمين (قالت) عائشة

(فوضعت) أي الوشاح (أو وقع منها) شك الراوي (قرت به) أي بالوشاح (حداية) تصغير حداة (وهو ملقى) أي مرى (لحسبته) أي لأنه كان من جلد أحمر وعليه اللؤلؤ (نقطته) بكسر الطاء على الفصحى (قالت فاقسوه) أي طلبوه وسألوا عنه (فلم يجدوه) قالت فاتهم مولى به قالت عائشة ١٨٨ (فطعنوا بقتشون) حتى (فتشوا قبلها) يضم القاف أي فرجها وعبير بضمير

قد جال ويقال لعيسى وأنه لا فرق بينهما قال الجوهري في الصحاح من قاله بالتصنيف فلم يصححه إلا من قاله بالتشديد فليكونه مسح العين قال الحافظ وحكي عن بعضهم بالهاء المبهمة في الدجال ونسب قائله إلى التصنيف قال في القاموس والمسيح عيسى بن مريم صلوات الله عليه وبركته قال وذكر في اشتقاقه خمسة قولاً في شرح لمشارف الأنوار وغيره والدجال أشوم اه قوله من المغرم والمائم في البخاري بتقديم المائم على المغرم والمغرم الذين يقال غرم بكسر الراء أي إذا نزل المراد به ما يستدان به لا يجوز أو فيم يجوز ثم يجوز من أدائه ويجوز أن يراد به ما هو أهم من ذلك وقد استعاض صلى الله عليه وسلم من غابة الدين وفي البخاري أنه قال صلى الله عليه وسلم قائل ما أكثر ما تستعين من المغرم فقال إن الرجل إذا غرم حدث فكذب ووعد فأخلف

• (باب جامع أدعية مخصوص عليها في الصلاة) •

(من أبي بكر الصديق رضي الله عنه أنه قال لرسول الله صلى الله عليه وآله وسلم علمني دعاء أدعوه في صلاتي قال قل اللهم اني ظلمت نفسي ظلماً كثيراً ولا يغفر الذنوب إلا أنت فاغفر لي مغفرة من عندك وارحمني انك أنت الغفور الرحيم متفق عليه) قوله ظلمت نفسي قال في الفقه أي بعبادة ما يوجب العقوبة أو ينقص الحظ وفيه ان الإنسان لا يعصى الله ولا يذنب ولو كان متديناً بقوله كثير اروي بالهاء المثلثة وبالباء الموحدة قال النووي ينبغي أن يجمع بينهما فيقول كثيرا كبيرا قال الشيخ عز الدين بن جماعة ينبغي أن يجمع بين الرويتين فأي مرة بالمثلثة ومرة بالوحدة فإذا أتى بالهاتين فقد نطق بما نطق به النبي صلى الله عليه وسلم ولم يبقين وإذا أتى بما ذكره النووي لم يكن آتياً بالسنة لأن النبي صلى الله عليه وسلم لم ينطق به كذلك اه قوله ولا يغفر الذنوب إلا أنت قال الحافظ فيه إقرار بالوحدانية واستحلاب للمغفرة وهو كتوبه والذين إذا فعلوا فاحشة أو ظلموا أنفسهم ذكروا الله فاستغفروا لذنوبهم ومن يغفر الذنوب لا الله فائني على المستغفرين وفي ضمن ثناؤه بالاستغفار لوح بالامر به كما قيل إن كل شيء أتى الله على فاعله فهو أمر به وكل شيء ذم فاعله فهو ناه عنه قوله مغفرة من عندك قال الطيبي ذكر التنكير يدل على أن المطلوب مغفران عظيم لا يدرك كنهه ووصفه بكونه من عند الله سبحانه وتعالى يريد بذلك التعظيم لأن الذي يكون من عند الله لا يحيط به وصف وقال ابن دقيق العيد يحفل وجهين أحدهما الإشارة إلى التوحيد المذكور كانه قال لا يفعل هذا إلا أنت فافعله أنت والثاني وهو أحسن أنه أشار إلى طلب مغفرة متفضل به لا يقتضي سبب من العبد من عمل حسن ولا غيره وبهذا الثاني جزم ابن الجوزي قوله انك أنت الغفور الرحيم قال الحافظ هما صفتان ذكرنا

الغيبة لأنه من كلام عائشة والا فقتضى السياق أن تقول قبلي كما عند البخاري في أيام الجاهلية أو هو من كلام الوليدة على طريقة الالتفات والتعريف كأنها جردت من نفسها شخصاً وأخبرت عن ما قالت والله اني اقسمه بهم زاد ثابت في دلائله فدعوت الله أن يرتقي (اذمرت الحداية) وهم ينظرون (فالقته) قالت فوق ينهم قالت فقلت هذا الذي أتتني فوني به زعمهم) أني أخذته (وأنامنه برينة وهو ذاهو) حاضر (قالت عائشة فجاءت) أي المرأة (المرء) وحول الله صلى الله عليه وآله (وسلم فاسلمت) قالت عائشة (فكلمات) أي المرأة وفي رواية الكشي هي فكان (أها) نبيا) بكسر الهمزة خيمنة من صوف أو بر (في المسجد) النبوي (أو حنتر) بهاء مكسورة بيت صغير وفيه بيت من لا مسكر له في المسجد سواء كان رجلاً أو امرأة عند أمن الفتنة وابعادة الاستغلال فيه بالبيعة ونحوها (قالت) عائشة (فكلمات) أي المرأة (تأني في قصدي عندى) قالت عائشة (فلا تجلس عندى بحسبها) قالت وبوم الوشاح من تعاجيب ربنا) جمع أهوية قال الزركشي كان سيده لا واحد له من لفظه ومعناه بجائب قال الدمامي وكذا هو في الصحاح لكن لا دري لم يجعل خفا به التعجب مع أنه ثابت في اللغة يقال عجت ولا تأتجيباً إذا جعلته يتعجب وجمع المصدر باعتبار أنواعه لا يمنع وفي رواية من أعاجيب (إلا أنه من بلدة الكفر الخجاني) رابيت من الطويل وأجزاءه ثمانية وزنه فعلن مقاعيان أربع مرات لكن دخل

خفا

البيت المذكور القبض في الجزء الثاني وهو حذف الخامس الساكن في ثاني جزء منه فان اشبهت حركة الحامضين الوشاح صار
سالمًا أو قلت ويوم وشاح بالتخوين بعد حذف التعريف صار القبض في أول جزء البيت وهو أخف من الأول واستعمال
القبض في الجزء الثاني وكذا السادس في أشعار العرب كثير جدًا نادر في أشعار ١٨٩ المولدين وهو عندهما الخليل بن أحمد

أصلح من الكف ولا يجوز عندهم
الجمع بين الكف وهو حذف
السابع الساكن وبين القبض
بل يشترط أن يتعاقبا وانما
أوردت هذا القدر ههنا لأن

الطبع السليم يتقرر من القبض
المذكور وفي الحديث باحة

الخروج من البلد الذي يحصل
للمرء فيه الهنة وأعله يتحول إلى

ما هو خير له كما وقع له هذه المرأة
وفيه فضل الهجرة من دار الكفر

وأجابه دعوة المظلوم ولو كان
كافر الآن في السياق أن إسلامها

كان بعد قدومها المدينة والله
أعلم (قالت عائشة) رضى الله عنها

(نقلت لها) أي للمرأة (ما شئت
لا تتعبدن معي مقعدا الا قلت

هذا) البيت (قال فحدثني بهذا
الحديث) المتضمن للقصة المذكورة

(عن سهل بن سعد رضى الله عنه)
هو ابن مالك الانصاري (قال جاء

رسول الله صلى الله عليه وآله
(وسلم) ابنته فاطمة فلم يجد

عليها ابن عمه ابن أبي طالب (في
البيت فقال) لها (ابن ابن عمك)

ولم يقل أين زوجك ولا ابن عم
أبيك استعطفها فإلهامها على تذكر

القراءة القرآنية بينهما لانه فهم
انه جرى بينهما شيء (قالت) أي

فاطمة رضى الله عنها (كان يفيق
بينه وبينها) من باب المفاعلة الموضوع لمشاركة اثنين (نخرج فلم يقل عندى) بفتح الهمزة وكسر القاف مضارع من

القبول وهو نوم نصف النهار (فقال رسول الله صلى الله عليه وآله) (وسلم) لأنسان انظر أين هو) وعند الطبراني فاهراذ انامعه

قال الحافظ ابن حجر يظهر لي انه سهل باوي الحديث لانه لم يذكر انه كان معه غيره ولا ينافي ما وقع عنده في الادب فقال النبي

ختم الكلام على جهة المقابلة لما تقدم فأنفق مقابله لقوله اغفر لي والرسيم مقابل لقوله
ارحمي وهي مقابلة مرتبة والحديث يدل على مشروعية هذا الدعاء في الصلاة ولم يصرح
بجمله قال ابن دقيق العيد والاولى أن يكون في أحد موطنين السجود أو التشميد لانه
أمر فيه بالدعاء وقد أشار البخاري إلى عمله فأورد في باب الدعاء قبل السلام قال في الفتح
وفي الحديث من الفوائد استحباب طلب التعليم من العالم خصوصًا ما في الدعوات

المطلوب فيها جوامع الكلم (وعن عبيد بن القهقاع قال روى رسول الله صلى الله

عليه وسلم وهو يميل لي فجعل يقول في صلاته اللهم اغفر لي ذنبي ووسع لي في ذاتي وبارك لي فيما

رزقتي روى أحمد) عبيد بن القهقاع ويقال عبيد بن القهقاع لا يعرف حاله والراوي عنه

أبو مسعود الجريري لا يعرف حاله وقد اختلف فيه على شعبة قال ابن حجر في المنفعة وله

شاهد من حديث أبي موسى في الدعاء للطبراني وأبو مسعود الجريري هو عبيد بن أبياس

ثقة آخر له الجماعة فلا وجه لقول من قال لا يعرف حاله والحديث فيه مشروعية الدعاء

بهذه الكلمات في مطلق الصلاة من غير تقييد يجعل منها مخصوص وجهالة الراوي عنه

صلى الله عليه وسلم لا تضل وجهالة الصحابي مقتضية كإذهب إلى ذلك الوجه ووردت عليه

الأدلة وقد ذكرت الأدلة على ذلك في الرسالة التي معيت القبول المقبول في رد رواية المجهول

من غير صحابة الرسول قوله روى رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم كان يقول في صلاته اللهم اغفر لي ذنبي ووسع لي في ذاتي وبارك لي فيما

رزقتي روى أحمد) عبيد بن القهقاع ويقال عبيد بن القهقاع لا يعرف حاله والراوي عنه

أبو مسعود الجريري لا يعرف حاله وقد اختلف فيه على شعبة قال ابن حجر في المنفعة وله

شاهد من حديث أبي موسى في الدعاء للطبراني وأبو مسعود الجريري هو عبيد بن أبياس

ثقة آخر له الجماعة فلا وجه لقول من قال لا يعرف حاله والحديث فيه مشروعية الدعاء

بهذه الكلمات في مطلق الصلاة من غير تقييد يجعل منها مخصوص وجهالة الراوي عنه

صلى الله عليه وسلم لا تضل وجهالة الصحابي مقتضية كإذهب إلى ذلك الوجه ووردت عليه

الأدلة وقد ذكرت الأدلة على ذلك في الرسالة التي معيت القبول المقبول في رد رواية المجهول

صلى الله عليه وآله وسلم لقاطمة ابن ابن عمك قالت في المسجد لانه يحتمل أن يكون المراد من قوله انظر أين هو المكان المخصوص من المسجد (بخاء) ذلك الانسان (نقال يارسول الله هو في المسجد راقد) وهذا يدل على اباحة الرقود فيه لمن لا مسكن له لكن يمكن أن يفرق بين نوم الليل وبين قبولة ١٩٠ النهار (بخاء يارسول الله صلى الله عليه وآله وسلم) الى المسجد وراه (وهو مضطجع قد سقط رداؤه عن شقه) بكسر الشين اى جاتيه (واما به تراب فجعل رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يحسبه عنه ويقول قم) يا (أبا تراب قم) يا (أبا تراب) بحذف حرف النداء المقدر واستنبط منه الملاحظة بالاصهار ونوم في الفقراء في المسجد ووضيعة ذلك من وجوه الانتفاعات المباحة وجواز التكنية بغير الولد وجواز القائلة في المسجد ومحارحة الغضب بما لا يغضب منه بل يحصل به تأنيسه ولا يخفى في الادب انه كان يفرح اذا دعى بذلك وفيه دخول الولد بيت ابنته بغير اذن زوجها بحيث يعلم رضاه وآله لا بأس بإبداء المنكبين في غير الصلاة ورواه الاربعة مديون الشيخ البخاري فبطني وفيه الحديث والعنونة وأخرجه البخاري في الاستئذان وفي فضل علي ومسلم في الفضائل (عن ابي قتادة) الحارث بن ربي (السلي) بقتلين وفي آخره ميم لانه من الانصار نسبة الى صلة بالكبير المتوفى بالمدينة سنة أربع وخمسين (ان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قال اذا دخل أحدكم المسجد أى وهو متوضئ فابركع) أى فليصل نياما

بالاشتغال على الغل والانطواء على الاحن قوله من خير ما تعلم هو سؤال خير الامور على الاطلاق لان علمه جل جلاله محيط بجميع الاشياء وكذلك التعمد من شر ما يعلم والاستغفار لما يعلم فكله قال أسألت من خير كل شئ وأعوذ بك من شر كل شئ واستغفرك اسأل ذنب (وعن ابي هريرة ان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم كان يقول في سجوده اللهم اغفر لي ذنبي كله دقه وجله وأوله وآخره وعلانيته وسره رواه مسلم وأبو داود) قوله ذنبي كله استدل به على جواز نسبة الذنب اليه صلى الله عليه وسلم وقد اختلف الناس في ذلك على أقوال مذكورة في الاصول أحدها أن الانبياء كلهم معصومون من الكبائر والصغائر وهذا هو اللائق بشرهم لولا مخالفتهم لصرائح القرآن والسنة المشهورة بان لهم ذنوبا **قوله** دقه وجله بكسر أوله ما أى قلبه وكثيره **قوله** وأوله وآخره هو من عطف الخاص على العام **قوله** وعلانيته وسره هو كذلك قال النووي فيه تكثير الانطواء الداه وتوكيده وان أغنى بعضهم عن بعض (وعن عمار بن ياسر انه صلى صلاة فاجوزهم فانكروا ذلك فقال ألم أتم الركوع والسجود فقالوا بلى قال اما انى دعوت فيها بدءا كان رسول الله صلى الله عليه وسلم لم يدعوه اللهم بعلم الغيب وقد ترك على الخلق أحق ما علمت الحياة خير الى وتوفى اذا كانت الوفاة خير الى أسألت خشيتك في الغيب والشهادة وكلمة الحق في الغضب والرضا والقصد في الفقر والغنى ولذة النظر الى وجهك والشوق الى لقائك وأعوذ بك من ضرر مضرة ومن فتنة مضلة اللهم زينا بزينة الايمان وازيناهاداة مهتدين رواء أحمد والنساق) الحديث رجال اسنادهم ثقات وساقه باسناد آخر فهو هذا اللفظ واسناده في سنن النساق هكذا أخبرنا يحيى بن حبيب بن عربي قال حدثنا جاد قال حدثنا عطام بن السائب عن أبيه قال صلى عمار فذكره وفي اسناده عطام بن السائب وقد اختلف وأخرج له البخاري مقر ونايا آخر وبقية رجاله ثقات والاسناده هو السائب بن مالك الكوفي وثقة الجعفي **قوله** فاجر فيها العلم لم يصاحب هذا الإيجاز تمام الصلاة على الصفة التي عهدوا عليها رسول الله صلى الله عليه وسلم والالم يكن للانكار عليه وجه فقد ثبت من حديث أنس في مسلم وغيره انه قال ما صليت خلف أحدا أجز صلاة من رسول الله صلى الله عليه وسلم في تمام **قوله** فانكروا ذلك عليه فيه جواز الانكار على من أخف الصلاة من دون استكمال **قوله** ألم أتم الركوع والسجود فيه اشعار بان لم يتم غيرهما ولذلك أنكروا عليه **قوله** كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يدعوه به يحتمل انه كان يدعوه في الصلاة ويكون فعل عمار قرينة تدل على ذلك ويحتمل انه كان يدعوه به من غير تقييد بحال الصلاة كما هو الظاهر من الكلام **قوله** بعلم الغيب وقد ترك على الخلق فيه دليل على

إطلاق الجزاء وأرادة الكل (ركعتين) تحية المسجد هذا العدد لا مفره ولا كثره باتفاق واختلف في أقله والصحيح جواز اعتباره ولا تتأدى هذه السنة بأقل من ركعتين وانفق أئمة الفتوى على ان الامر في ذلك للندب ونقل ابن بطال عن أهل الظاهر الوجوب والذي يوجب به ابن حزم عليه (قبل ان يجلس) تعظيما للبيعة فلو خالف وجلس هل يشرع له التدارك يصح جماعة يأنم

لا يشرع له التداوي وفيه نظر لما رواه ابن حبان في صحيحه من حديث أبي ذر أنه دخل المسجد فقال له النبي صلى الله عليه وآله وسلم اركعت ركعتين قال لا قال قم فاركعهما ترجم عليه ابن حبان أن التحية لا تقوت بالخلوس وأيده بأنه صلى الله عليه وآله وسلم قال وهو قاعد على المبروم الجمعة لسائلك الغطفاني لما قد قبل ١٩١ أن يصلي قم فاركع ركعتين اذ مقتضاه أنه إذا تركها اشروع له فعلها ورواة

هذا الحديث كلهم مديون الا
الاول وفيه التصديت والاختيار
والعننة واخرجه مسلم وابن
داود والترمذي والنسائي
(عن عبد الله بن عمر رضي الله
عنهما قال ان المسجد النبوي
(كان على عهد) أي زمان
(رسول الله صلى الله عليه وآله
(وسلم) مبنيا بالابن) بفتح اللام
وكسر الباء وهو الطوبى التي
(وصفنه الجريد وعنده) بضم
العين والميم وبفتحهما (خشب
الضلل) بفتح النون والسين
وبضهما (فليرد فيه أبو بكر)
الصادق رضي الله عنه أي لم يغير
فيه (شيئا) بالزيادة والنقصان
(وزاد فيه عمر) بن الخطاب رضي
الله عنه في الطول والعرض
(ولم يغير في بنيانه بل) بناء على
بنيانه في عهد رسول الله صلى الله
عليه وآله (وسلم) بالبن والجريد
وأعاد عده) بضمين أو بفتحتين
(خسبا) لانها بليت (ثم غيره
عثمان) بن عفان (رضي الله
عنه) من جهة التوسيع وتغيير
الآلات (فزاد فيه زيادة كثيرة
وفي جداره بالحجارة المنقوشة)
بدل اللبن (والقصة) بفتح القاف

جواز التوسل إليه تعالى بصفات كماله وخصال جلاله قوله أحبني إلى قوله خير إلى هذا
نابت في الصحيحين من حديث أنس بلفظ اللهم أحبني ما كانت الحياة خيرا لي وتوفي
ما كانت الوفاة خيرا لي وهو يدل على جواز الدعاء به هذا لكن عند نزول الضرر كما وقع
التقييد بذلك في حديث أنس المذكور المتفق عليه ولفظه قال قال رسول الله صلى الله
عليه وسلم لا يمتن أحدكم الموت لضر نزل به فان كان لا بد مقنيا فليقل اللهم أحبني إلى آخره
قوله خشيتك في الغيب والشهادة أي في مغيب الناس وحضورهم لان الخشية بين الناس
فقط ليست من الخشية لله بل من خشية الناس قوله وكلمة الحق في الغضب والرضا إنما
جمع بين الحالتين لان الغضب ربحا حال بين الانسان وبين الصديق بالحق وكذلك الرضا
ربحا حال في بعض الحالات إلى المداخلة وكنتم كلمة الحق قوله والقصد في الفقر والغنى
القصد في كتب اللغة بمعنى استقامة الطريق والاعتدال ويعنى ضد الإفراط وهو
المناسب هنا لان بطر الغنى ربحا جاز إلى الإفراط وعدم الصبر على الفقر ربحا أو وقع في
التفريط فالقصد فيهما هو الطريقة القوية قوله ولذة النظر إلى وجهك فيه متمسك
للاشعرية ومن قال بقولهم والمسئلة طوبى له الذليل ومعلمها علم الكلام وقد أفردتها برسالة
مطولة سميتها البغية في الرزية قوله والتوفيق إلى لقاءك انما هو صلى الله عليه وسلم لانه من
موجبات محبة الله لا لقاء عبده لحديث من أحب لقاء الله أحب لقاء الله ومحبة الله تعالى
لذلك من أسباب المغفرة قوله مضرة عما يدعى صلى الله عليه وسلم بذلك لان الضرر ربحا
كانت نافعة آجلا وأعاجلا فلا يليق الاستعانة من قوله مضرة وصفها صلى الله عليه وسلم
بذلك لان من الفتن ما يكون من أسباب الهداية وهي به هذا الاعتبار مما لا يستعاض منه
قال أهل اللغة الفتنة الامتحان والاختبار (وعن معاذ بن جبل قال لقيني النبي صلى

الله عليه وسلم فقال اني أوصيك بكلمات تقواهن في كل صلاة اللهم أعني على ذكرك
وشكرك وحسن عبادتك رواه أحمد والنسائي وأبو داود) الحديث قال الحافظ سنده
قوي وذكره المصنف في هذا الباب المشتمل على أدعية الصلاة بناء على ان لفظ الحديث في
كل صلاة كما في الكتاب وقدر واء غيره بلفظ دبر كل صلاة وهو هذا أي داود بلفظ في دبر
كل صلاة وكذلك رويته من طريق مشايخي مسلسلة بالهبة فلا يكون باعتبار هذه
الزيادة من أدعية الصلاة لان دبر الصلاة بعدها هي الأقرب كما سألني وبمحله دبر الصلاة
آخرها قبل الخروج منها لان دبر الحيوان منه وعليه بعض أئمة الحديث ففعل المصنف
أراد ذلك ولا يكسر على عليه ايراده لأدعية مقيدة بذلك في باب الذكر بعد الصلاة كحديث
ابن الزبير وحديث المغيرة الآمين قوله اني أوصيك بكلمات تقولهن في رواية أبي داود
لا تدعهن والنهي أمره التصريح فبديل على وجوب الدعاء بهذه الكلمات وقبل انه نهى

وتشديد المصداق له صلى الله عليه وسلم بلفظة أهل الجاهلية قال قصص داره اذا جيبها (وجهه) من حجارة منقوشة وسقفة
بالساج) بفتح القاف والقاف بلفظ الماضي عطف على جعل وفي رواية باسكان القاف وفتح القاف عطف على عمله والساج
ضرب ونوع من الخشب معروف يوقى به من الهند إلى احد قساجة قال ابن بطال وغيره هذا يدل على أن السنة في بنيان

المسجد القليل فثرك الغلو في تحسنة فقد كان يهرق كثره القنوح في أيامه وسعة المال عنده لم يغير المسجد عما كان عليه وإنما احتاج الى تجديد لان جريد الضل قد غمر في أيامه ثم كان عثمان والمال في زمانه أكثر حسنة بما لا يقتضي الزخرفة ومع ذلك فقد أنكر بعض الصحابة عليه ١٩٢ واول من زخرف المساجد الوليد بن عبد الملك بن مروان وذلك في أواخر

عصر الصحابة وسكت كثير من أهل العلم عن انكار ذلك خوفا من الفتنة ورخص في ذلك بعضهم وهو قول أبي حنيفة اذا وقع ذلك على سبيل التعليل لانه مساجد ولم يقع الصرف على ذلك من بيت المال وقال البدر ابن المنير لما شيد الناس بيوتهم وزخرفوها ناسب أن يمنع ذلك بالمساجد صوفا لها من الاستهانة وتعتب بان المنع ان كان للعت على اتباع السلف في ترك الرفاهية فهو كما قال وان كان تحسنة شغل بال المعلى بل زخرفة فلا لبقاء العلة كذا في الفتح قلت تعليل ابن المنير في زخرفة المساجد بما ذكره الحديث بالقياس الناس الميق على شفا جرف هار فلا يلتفت اليه ولا يرجع عليه بعد ما ثبت النهي عن الشارع عن تشييدها وزخرفتها ورواة هذا الحديث ما بين مصري ومدني وفيه رواية الاقران صالح عن نافع لانهما من طلبة واحدة وتابى عن تابى والتحديث والاختبار والعتنة وأخرجه أبو داود في الصلاة (عن أبي سعيد الخدري رضى

ارشاد وهو محتاج الى تزيين ووجه تخصيص الوصية بهذه الكلمات انها مشتهرة على جميع خير الدنيا والآخرة (وعن عائشة انها فكت النبي صلى الله عليه وسلم من مضجعه المسمية يدها فوق عاتقه وهو ساجد وهو يقول رب اعط نفسي تقواها وزكها أنت خير من زكها أنت وليها ومولاها رواه أحمد) الحديث أخرجه مسلم وأبو داود والنسائي وابن ماجه من حديث عائشة بلفظ فقدت رسول الله صلى الله عليه وسلم ذات ليلة فلبست المسجد فاذا هو ساجد وقدماه منصوبتان وهو يقول الى أعوذ بربك من مخطئك وأعوذ بك من عقر بكتك وأعوذ بك منك لا أحصى ثناء عليك أنت كما أثنيت على نفسك فيمكن أن يكون اللفظ الذي ذكره أحمد من أحد روايات هذا الحديث ويمكن أن يكون حديثا مستقلا ويحمل ذلك على تعدد الواقعة قوله أعط نفسي تقواها أي اجعلها متقية سامعة مطيعة قوله زكها أي اجعلها زكية بما فاضلت به عليها من النور وخصال الخير قوله أنت وليها أي متولى أمورها ولاها أي مالها والحديث يدل على مشروعية الدعاء في السجود وقد تقدم الكلام على ذلك (وعن ابن عباس ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم صلى فجعل يقول في صلاته أوفى سجدته اللهم اجعل في قلبي نورا وفي سمعي نورا وفي بصري نورا وعن عيسى بن نورا وعن ثمال بن نورا واما في نورا وخلق نورا وفوق نورا وتحت نورا واجعل لي نورا أو قال واجعل لي نوراً مختصراً من مسلم) الحديث ذكره مسلم في صحيحه مطولاً ومختصراً بطرق متعددة وألفاظ مختلفة وجميع الروايات مقيدة بصلاة الليل قوله في صلاته أوفى سجدته هذا الشك وقع في رواية محمد بن بشار عن محمد بن جعفر عن شعبة عن سلمة بن كهيل عن كريب عن ابن عباس وفي رواية في مسلم نخرج الى الصلاة وهو يقول الحديث وفي رواية له وكان في دعائه اللهم اجعل الخ من غير تقييد بهال الصلاة ولا بهال الخروج قوله اجعل في قلبي نورا الى آخر الحديث قال النووي قال العلماء سال النور في اعضائه وجهاته والمراد بيان الحق وضياؤه والهداية اليه فسال النور في جميع اعضائه وجسمه وتصرفاته وقلبه وحالاته وجملة وفي جهاته التي حتى لا يربح شيء فيها عنه

• (باب الخروج من الصلاة بالسلام) •

(عن ابن مسعود ان النبي صلى الله عليه وسلم كان يسلم عن يمينه وعن يساره السلام عليكم ورحمة الله السلام عليكم ورحمة الله حتى يرى يياض خده رواه الترمذي وصححه الترمذي وعن عامر بن سعد عن أبيه قال كنت أرى النبي صلى الله عليه وسلم يسلم عن يمينه وعن يساره حتى يرى يياض خده رواه أحمد ومسلم والنسائي وابن ماجه) الحديث الاول

الله عنه انه كان يحدث يوم احتى أفي ذكر بناء المسجد النبوي (فقال) أبو سعيد (كأنهم لبننة لبننة) الطوب أخرجه الترمذي (وعمر) هو ابن ياسر يحمل (لبنتين لبنتين) ذكرهما امرئ بن كلبة وزاد في جامع ابنه عنه وابنة عن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم (فراء النبي صلى الله عليه وآله وسلم) (وسلم فجعل ينفض التراب عنه) (زاد البخاري في الجهاد عن رأسه وكذا المسلم وفيه

أكرام العامل في سبيل الله والاحسان إليه بالفعل والقول (ويقول) في تلك الحالة (ويجوز) بالإضافة كلمة رجس لمن وقع في
هلكة لا يستحقها كما كان ويل كلمة نقمة لمن يستحقها (يدعوهم) أي القصة الباغية وهم أصحاب معاوية رضي الله عنه الذين قتلوه
في وقعة صفين (الي) سبب (الجنة) وهو طاعة علي بن أبي طالب رضي الله عنه ١٩٣ الامام الواجب الطاعة انذاك (و) هم

(يدعونه الي) سبب (النار) لكنهم
معذرون للتناويل الذي ظهر لهم
لانهم كانوا مجتهدين طائفتين منهم
يدعونه الى الجنة وان كان في نفس
الامر بخلاف ذلك فلا يلوم عليهم
في اتباع ظنونهم فان المجتهد اذا
أصاب فله أجران واذا أخطأ فله
أجر واحد الضمير عليهم وهم
غير مذكورين صريحا لكن
وقع في رواية ابن السكن وكرية
وغيرهما ويصح عارضة قتله القصة
الباغية والقصة هم أهل الشام
وهذه الزيادة حذفها البخاري
لأنه ذكره في ان أباسعيد الخدري
رضي الله عنه لم يسمعها من النبي
صلى الله عليه وآله وسلم كما بين
ذلك في رواية البزار ولفظه قال
أبو سعيد خديجة في أصحابي ولم
أسمعه من النبي صلى الله عليه
وآله وسلم انه قال يا ابن سمية
تقتلك القصة الباغية واسناده
على شرط مسلم لا البخاري فلذا
اقتصر البخاري على القدر الذي
سمعه أبو سعيد من الرسول صلى
الله عليه وآله وسلم دون غيره
وهذا دل على دقة فهم البخاري
وقفه وتجبره في الاطلاع على
على الاحاديث (قال يقول عمار
أعوز بالله من الفتن) واستنبط
من هذا استحباب الاستعاذة

آخر جبه أيضا الدارقطني وابن حبان وله الفاظ وأصله في صحيح مسلم قال العقيلي
والاسانيد صحيح ثابتة في حديث ابن مسعود في تسليمتين ولا يصح في تسليمة واحدة
والحديث الثاني أخرجه أيضا البزار والدارقطني وابن حبان قال البزار روى عن سعد
من غير وجه وفي الباب أحاديث فيها ذكر التسليمتين منها عن عمار عند ابن ماجه
والدارقطني وعن البراء عند ابن أبي شيبة في مصنفه والدارقطني أيضا وعن سهل بن سعد
عند أحمد وفيه ابن لهيعة وعن حذيفة عند ابن ماجه وعن عدي بن حميرة عند ابن ماجه
أيضا واسناده حسن وعن طلق بن علي عند أحمد والطبراني وفيه ملازم بن عمرو وعن
الغيرة عند المعمر في اليوم والليلة والطبراني قال الحافظ وفي اسناده نظر وعن واثله
ابن الاسقع عند الشافعي واسناده ضعيف وعن واثله بن جبر عند أبي داود والطبراني من
طريق ابنه عبد الجبار ولم يسمع منه وعن يعقوب بن الحصين عند أبي نعيم في المعرفة وفيه
عبد الوهاب بن مجاهد وهو متروك وعن أبي رمثة عند الطبراني وابن مسعود قال الحافظ
وفي اسناده نظر وعن أبي موسى عند أحمد وابن ماجه وعن حمزة وسليمان بن جابر بن
سمرة وسليمان أيضا وهذه الاحاديث تدل على مشروعية التسليمتين وقد حكاه ابن المنذر
عن أبي بكر الصديق وعلي وابن مسعود وعمار بن ياسر وقافع بن عبد الحارث من العصابة
وعن عطاب بن أبي رباح وعاقمة والشعبي وابن عبد الرحمن السلمي من التابعين وعن أحمد
واسحق وأبي ثور وأصحاب الرأي قال ابن المنذر وبه أقول وحكام في البحر عن الهادي
والقاسم وزيد بن علي والمؤيد بالله من أهل البيت واليه ذهب الشافعي كما قال النووي
وذهب الى أن المنزوع تسليمة واحدة ابن عمر وأنس وسلمة بن الأكوع وعاتشة
من العصابة والحسن وابن سيرين وعمر بن عبد العزيز من التابعين ومالك والاوزاعي
والامامية وأحمد قولي الشافعي وغيرهم وذهب عبد الله بن موسى بن جعفر من أهل
البيت الى أن الواجب ثلاث عينا وشمالا وتلقاه وجهه واختلف القائلون بمشروعية
التسليمتين هل الثانية واجبة ام لا فذهب الجمهور الى استحبابها قال ابن المنذر اجمع العلماء
على أن صلاة من اقتصر على تسليمة واحدة جائزة وقال النووي في شرح مسلم اجمع العلماء
الذين يعتمدون على أنه لا يجب الا تسليمة واحدة وحكي الطحاوي وغيره من الحسن بن
صالح انه أوجب التسليمتين جميعا وهي رواية عن أحمد وبها قال بعض أصحاب مالك ونقله
ابن عبد البر عن بعض أصحاب الظاهر والى ذلك ذهب الهادي وسليمان بن الكلام على
وجوب التسليمة أو التسليمتين أو عدم ذلك في باب كون السلام فرضا وسنة تكلم ههنا
في مجرد المشروعية من غير نظر الى الوجوب فنقول اجمع القائلون بمشروعية التسليمتين
بالاحاديث المتقدمة واجتهد القائلون بمشروعية الواحدة فقط بالاحاديث التي سيأتي

٢٥ نيل في من الفتن ولو علم المرء انه يتسلك فيها الحق لانها قد تقضى الى ما لا يرى وقوعه وفيه رد على ما اشتهر
على الامة مما لا اصل له لا تسعة من الفتن ولا تسعة من الفتن فان فيها احصاء المناقسين وحديث يقتل عمار القصة
الباغية رواه جماعة من العصابة ذكرهم في الفتح وغالب طرقه صحيحة أو حسنة وفيه عن جماعة آخرين بطول عدولهم في هذا

الحديث علم من اعلام النبوة وفضيلة ظاهرة على ولعماد ورذ على النواصب الزاعمين ان علمهم يكن مصيبا في حروبه وفيه جواز ارتكاب المشقة في عمل البر وتوقير الرئيس والقبام عنه بما يتعاطاه من المصالح وفضل بنيان المساجد ورواة هذا الحديث كلهم بصريون وفيه التحديث والعنونة ١٩٤ والقول وأخرجه البخاري أيضا في الجهاد والفتن (عن عثمان بن عفان

رضي الله عنه) حال كونه يقول (عند قول الناس فيه) أي انكارهم عليه (حين بنى) أي أراد أن يبنى (مسجد الرسول صلى الله عليه وآله وسلم) بالجارية المنقوشة والقصة إلى آخر ما مر آتينا وكان ذلك سنة ثلاثين على المشهور وقيل في آخر سنة من خلافته وجمع بينهما بأن الأول كان ابتداء بنيانه والثاني تاريخ انتهائه ولم يبن المسجد انشاء وانما وسعه وشيده ولمسلم من طريق محمود بن أبي الدانبار وهو من صفار الصحابة قال لما أراد عثمان بناء المسجد ذكره الناس ذلك وأحبوا أن يدعوه على هيئته أي في عهد النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال البغوي في شرح السنة لعل الذي كره الصحابة من عثمان بناؤه بالجارية المنقوشة لا يجوز توسيعه انتهى فيؤخذ منه إطلاق البناء في حق من جدد كما يطلق في حق من أنشأ أو المراء بالمسجد هنا بعض المسجد من إطلاق الكل على الجزء (انكم أكرتم) أي الكلام في الانكار على ما فعلته وحذف المفعول للعلم به (وأنى سمعت النبي صلى الله عليه وآله وسلم) حال كونه (يقول من بنى) حقيقة أو مجازا

ذكرها في باب من اجتزأ بتسليمية واحتج القائل بشروعية ثلاث بأن في ذلك جماع بين الروايات والحق ما ذهب إليه الأولون لكثرة الأحاديث الواردة بالتسليمية وصحة بعضها وحسن بعضها واشتغالها على الزيادة وكونها منقوشة بخلاف الأحاديث الواردة بالتسليمية الواحدة فانهم مع قاطعها ضعيفة لا تنتمض للاحتجاج كما ستعرف ذلك ولو سلم انتهاضها لم تصلح لمعارضتها أحاديث التسليمية لما عرفت من اشتغالها على الزيادة وأما القول بشروعية ثلاث فلعل القائل به ظن أن التسليمية الواحدة الواردة في الباب الذي سيأتي غير التسليمية المذكورة في هذا الباب فجمع بين الأحاديث بشروعية الثلاث وهو ماسد وأفسد منه ما رواه في البحر عن البعض من أن المشروع واحدة في المسجد الصغير وتتنازع في المسجد الكبير قوله عن يمينه وعن يساره فيه مشروعية أن يكون التسليم إلى جهة اليمين ثم إلى جهة اليسار قال النووي ولو سلم التسليمين عن يمينه وعن يساره أو تلقاه وجهه أو الأولى عن يساره والثانية عن يمينه صحت صلاته وحصلت التسليمتان ولكن فاته الفضيلة في كيفيةهما قوله السلام عليكم ورحمة الله وبركاته زاد أبو داود من حديث وائل وبركانه وأخرجه أيضا ابن حبان في صحيحه من حديث ابن مسعود وكذلك ابن ماجه من حديثه قال الحفاظ في التلخيص فينهج من ابن الصلاح حيث يقول ان هذه الزيادة ليست في شيء من كتب الحديث إلا في رواية وائل بن حجر وقد ذكر لها الحفاظ طرقا كثيرة في تلخيص الافكار فتخرج الاذكار لما قال النووي ان زيادة وبركانه رواية فردة ثم قال الحفاظ بعد ان ساق تلك الطرق فهذه عدة طرق تثبت بها وبركانه بخلاف ما يوهمه كلام الشيخ انه رواية فردة انتهى وقد صحح أيضا في بلوغ المرام حديث رائل المشقل على تلك الزيادة قوله حتى يرى بياض خده بضم الياء المتعاقبة من تحت من قوله يرى مبذبا للجهول كذا قال ابن رسلان و بياض بالرفع على النيابة وفيه دليل على المبالغة في الالتفات إلى جهة اليمين وإلى جهة اليسار وزاد النسائي فقال عن يمينه حتى يرى بياض خده الا عين وعن يساره حتى يرى بياض خده لا يسرو في رواية له حتى يرى بياض خده من ههنا و بياض خده من ههنا (وعر جابر بن عمر قال كذا إذا

صلينا مع رسول الله صلى الله عليه وسلم قلنا السلام عليكم ورحمة الله عليكم

ورحمة الله وأشار بيده إلى الجانبين فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم علام تؤمرون بأيديكم كأنها أذنان خيل شمس انما يبكي أحدكم أن يضع يده على فخذه يسلم على أخيه من على يمينه وشماله رواه أحمد ومسلم وفي رواية كذا صلى خلف النبي صلى الله عليه وسلم فقال ما بال هؤلاء يسلمون بأيديهم كأنها أذنان خيل شمس انما يبكي أحدكم أن يضع يده على فخذه

(مسجدا) كبيرا كان أو صغيرا فالتمس كبر فيه للشيوع ولا يبرئ خزيمة كقصة قطانة أو أصغر ومفعولها بفتح الميم ثم والهاء كقصة وهو مجتمعا التضع فيه بيضا وترقد عليه كأنها تنفص عنه التراب أي تكشفه والقصص البعث والكشف ولأريب انه لا يبكي مقصد له الصلاة فيه فهو محبوب على المبالغة عندها كبر العلماء لأن الشارع يضرب المثل في الشيء بما لا يكاد يقع

كقوله اسفحوا وأطيعوا ولوعبد احشيا وقد ثبت انه صلى الله عليه وآله وسلم قال الاثمة من قرئش أو هو على ظاهره بان يزيد في المسجد قدر يحتاج اليه تكون تلك الزيادة هذا القدر أو يشترط جماعة في بناء مسجد فتع حصه كل واحد منهم ذلك القدر وهذا كله بناء على أن المسجد ما يتبادر الى الذهن وهو المكان الذي ١٩٥ يتخذ للصلاة فيه فان كان المراد بالمسجد

موضع السجود وهو ما يسع

الجهة فلا يحتاج الى شيء مما

ذكر لكن قوله بغيره بوجود

بناء على الحقيقة ويؤيده رواية

أم حبيبة من بنى لله بيتا أخرجه

سعيه في فوائده باسناد حسن

فكل ذلك مشعر بان المراد

بالمسجد المكان المتخذ لاموضع

السجود فقط لكن لا يمنع ارادة

الاخر مجازا اذ بناء كل شيء بحسبه

قال في الفتح وقد شاهدنا كثيرا من

المساجد في طرق المسافرين

يحوطونهم الى جهة القبلة وهي

في غاية الصغر وبعضها لا يكون

أكثر من قدر موضع السجود

وروى البيهقي في الشعب من

حديث عائشة نحو حديث عثمان

وزاد قلت وهذه المساجد التي

في الطرق قال نعم وللطريقاني

نحوه من حديث أبي قرصافة

واسنادهما حسن وخص القطة

بهذا لانها لا تبيض على شجرة

ولا على رأس جبل بل انما تجعل

مجتمعا على بساط الارض دون

سائر الطير فلذلك شبهه بالمسجد

ولانها توصف بالصدق فكأنه

أشار بذلك الى الاخلاص وصدق

النية في بنائه كما قال الشيخ أبو

الحسن الشاذلي خالص العبودية

الاندماج في طي الاحكام من غير

ثم يقول السلام عليكم السلام عليكم رواه النسائي الحديث أخرجه أيضا أبو داود قوله السلام يؤمنون في رواية أبي داود بلانظ ما بال أحدكم يرى بيده بالرافع قال ابن الاثير ان صحت الرواية بالرافع لم يكن تصديقا للواقع قد جعل الرمي باليد موضع الايمان بالجواز ذلك في اللفظة يقول ربيت يصري اليك أي مددته وربيت اليك أي أشرت بها قال والرواية المشهورة رواية مسلم على ما يؤمنون بهمزة مضمومة بعد الميم والاياء الاشارة أو ما يؤمنون اياء وهم يؤمنون مهموزا ولا تقل أو ربيت بياء ساكنة قاله الجوهري قال ابن الاثير وقد جاء في رواية الشافعي يؤمنون بضم الميم بالهمزة فان صحت الرواية فيكون قد ابدل من الهمزة ياء فلما قلبت الهمزة ياء صارت يوى فلما قلبت ضمير الجماعة كان القياس يؤمنون فنقلت الياء وقبلها كسرة فحذفت ونقلت ضميرها الى الميم فقيس يؤمنون قوله أذناب خيل شمس باسكان الميم وضمها مع ضم الشين المجهمة جمع شمس بفتح الشين وهو من الدواب النغور الذي يمنع على راحته ومن الرجال صعب الخلق قوله من على يمينه وشماله في رواية أبي داود من عن يمينه ومن عن شماله وهو من الادلة على مشروعية التسليم ثم وقد قدمنا الكلام على ذلك قوله ثم يقول السلام عليكم قال المصنف رحمه الله وهو دليل على أنه اذا لم يقل ورحمة الله أجزأه انتهى والاحاديث الملتزمة مشتملة على زيادة ورحمة الله وبركاته فلا يتم الاثبات بالمشروع الا بذلك وأما الاجزاء وعنده فينبغي على القول بالوجوب وعنده وسيأتي ذلك (وعن سمرة بن جندب قال أمرنا رسول

الله صلى الله عليه وسلم ان نسلم على أنفسنا وان يسلم بعضنا على بعض رواه أحمد (١) وأبو داود ولفظه أمرنا ان نرد على الامام وان تصاب وان يسلم بعضنا على بعض الحديث أخرجه أيضا الحاكم والبرزور في الصلاة قال الحافظ واسناده حسن انتهى ولكنه رواية الحسن عن سمرة وقد اختلف في سماعه منه على أربعة مذاهب سمع منه مطلقا لم يسمع منه مطلقا سمع منه حديث العقيقة سمع منه ثلاثة أحاديث وقد قدمنا بسط ذلك وقد أخرج هذا الحديث أبو داود من طريق أخرى عن سمرة بلفظ ثم سلوا على قارئكم وعلى أنفسكم قال الحافظ لكنه ضعيف لما فيه من الجاهيل قوله ان نسلم على أنفسنا أي نرد السلام عليهم كما في الرواية الثانية قال أصحاب الشافعي ان كان المأموم من بين الامام فينوي الرد عليه بالثانية وان كان من يساره فينوي الرد عليه بالاولى وان ساء فبأشياء وهو في الاول أحب قوله وان يسلم بعضنا على بعض ظاهره شامل للصلاة وغيرها ولكنه قبيح البزار بالصلاة كما تقدم ويدخل في ذلك سلام الامام على المأموم والمأمومين على الامام وسلام المقتدين ببعضهم على بعض وقد ذهب المؤيد بالله وأبو

شهرة ولا رادة وهذا شأن هذا الطائر وقيل لان الخوصها يشبه محراب المسجد في اعتداله وتكوينه (يبغى به) أي ببناء المسجد (وجه الله) عز وجل أي ذاته تعالى طلب المرضاة لا رياء ولا سمعة قال ابن الجوزي ومن كتب اسمه على المسجد الذي بينه

كان بعد من الاخلاص (بني الله) عز وجل (له) مجازاً بناء (مثله) في معنى البيت حال كونه (في الجنة) لكنه في السعة افضل
 هما الذين رأوا ولا اذن سمعت ولا خطر على قلب بشر قال النووي يحتمل أن يكون المراد ان فضله على بيوت الجنة كفضل المسجد
 على بيوت الدنيا وفيه إشارة أيضاً الى ١٩٦ دخول قاهر ذلك الجنة اذ هو المقصود بالبناء ان يسكنه وهو لا يسكنه الا بعد

الدخول والله أعلم وروى أحمد
 بإسنادين من حديث ابن عمرو
 ابن العاص مرفوعاً من بني قله
 معصداً بنى الله له بيتاً أوسع منه
 أو المراد بالجزء ابنية متعددة أى
 بنى الله له عشرة ابنية مثله اذ
 الحسنة بعشرة أمثالها والاصل
 ان جزاء الحسنة الواحدة واحد
 بحكم العدل والزيادة عليه بحكم
 الفضل قال في الفتح ومن بناء
 بالاجرة لا يحصل له هذا الوعد
 الخاص له بدم الاخلاص
 وان كان يؤخر في الجنة لكن
 الاخلاص لا يحصل الا من
 المتطوع وهل يحصل الثواب
 المذكور لمن جعل بعة من
 الارض مسجداً بأن يكتب
 يصويطها من غير بناء وكذا من
 حرم على بناء كان عليه فوقعه
 مسجداً ان وقفنا مع ظاهر اللفظ
 فلا وان نظرنا الى المعنى فنعم
 وهو المجع وكذا قوله بنى حقيقة
 في المباشرة بشرطها لكن المعنى
 يقتضى دخول الامر بذلك أيضاً
 وهو المنطبق على استدلال
 عثمان رضي الله عنه لانه استدلل
 بهذا الحديث على ما وقع منه
 ومن المعايير انه لم يباشر ذلك
 بنفسه ورواه هذا الحديث السبعة
 ثلاثة مصريون وثلاثة مدنيون
 والرابع مدني سكن مصر وهو بكبير وفيه التحديث بالجمع والافراد والاشعار وثلاثة من التابعين
 وأخرجهم مسلم والترمذي (عن جابر بن عبد الله رضي الله عنه) ابن عمرو بن حرام الانصاري ثم السلي (يقول مردرجل) لم أقف
 على اسمه (في المسجد النبوي) (ومعه همام) قد أبدى نصولها ولمسلم عنه ان المار المذكور كان يتصدق بالنبل في المسجد (فقال له

طالب الى وجوب قصده المذكين ومن في ناحيته مما من الامام والمؤتمين في الجامعة تمسكا
 بهذا وهو يفتى على القول بإيجاب السلام وسياق الكلام فيه قوله وأن تصاب
 بتشديد الباء الموحدة آخر الحروف والتعاب التوادد وتجاوزوا أحب لكل واحد
 منهم صاحبه (وعن أبي هريرة عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال حذف التسليم
 سنة رواه أحمد وأبو داود ورواه الترمذي موقوفاً وصححه وقال ابن المبارك معناه
 ان لا يعدمها) الحديث أخرجه أيضاً الحاكم وقال صحيح على شرط مسلم وفي اسناده
 قرة بن عبد الرحمن بن حيويل بن نائلة بن عبد بن عامر العافري المصري قال أحمد
 منكر الحديث جداً وقال ابن معين ضعيف وقال أبو حاتم ليس بالقوى وقال ابن عدى
 لم أره حديثاً متصلاً وأرجو أنه لا بأس به وقد ذكره مسلم في الصحيح مرفوعاً بن عمرو بن
 الحارث وقال الاوزاعي ما أعلم أحداً أعلم بالزهرى من قرة وقد ذكره ابن حبان في ثقافته
 وصحح الترمذي هذا الحديث من طريقه وليس موقوفاً كما قال المصنف لان لفظ الترمذي
 عن أبي هريرة قال حذف السلام سنة قال ابن سيد الناس وهذا مما يدخل في المسند
 عند أهل الحديث أو أكثرهم وفيه خلاف بين الاصويين معروف قوله حذف التسليم
 في نسخة من هذا الكتاب حذف السلام وهي الموافقة للفظ أي داود والترمذي
 والحذف بفتح الحاء المهملة وسكون الذا الموحدة بعد هاء فاء هو ما رواه المصنف عن
 عبد الله بن المبارك ان لا يعدمها يعني يترك الاطالة في الفظه ويسرع فيه قال الترمذي
 وهو الذي يستعبه أهل العلم قال وروى عن ابراهيم النخعي انه قال التكبير جزم والسلام
 جزم قال ابن سيد الناس قال العلماء يستحب ان يدرج لفظ السلام ولا يعدمها لا أعلم
 في ذلك خلافاً بين العلماء وقد ذكر المهدى في البصران الرمي بالتسليم بجملة مكرهه قال لقوله
 صلى الله عليه وسلم يسكنة ووقار انتهى وهو مردود بهما الدليل الخاص ان كان يريد
 كراهة الاستتجال باللفظ

• (باب من اجتزأ بتسليمه واحدة) •

(عن هشام عن قتادة عن زارة بن أوفى عن سعد بن هشام عن عائشة قالت كان رسول الله
 صلى الله عليه وسلم إذا أوتر بسبع ركعات لم يقعد الا في النامية فيحمد الله ويذكره ويدعو
 ثم ينهض ولا يسلم ثم يصلي النامية فيجلس فيحمد الله ويدعو ثم يسلم تسليمة يسبحها
 ثم يصلي ركعتين وهو جالس فلما كبر وضعف أو ترسبع ركعات لا يقعد الا في السادسة ثم
 ينهض ولا يسلم فيصل السابعة ثم يسلم تسليمة ثم يصلي ركعتين وهو جالس رواه أحمد
 والنسائي وفي رواية لا حمد في هذه القصة ثم يسلم تسليمة وحسنة السلام عليكم يرفع بها

والرابع مدني سكن مصر وهو بكبير وفيه التحديث بالجمع والافراد والاشعار وثلاثة من التابعين
 وأخرجهم مسلم والترمذي (عن جابر بن عبد الله رضي الله عنه) ابن عمرو بن حرام الانصاري ثم السلي (يقول مردرجل) لم أقف
 على اسمه (في المسجد النبوي) (ومعه همام) قد أبدى نصولها ولمسلم عنه ان المار المذكور كان يتصدق بالنبل في المسجد (فقال له

طالب الى وجوب قصده المذكين ومن في ناحيته مما من الامام والمؤتمين في الجامعة تمسكا
 بهذا وهو يفتى على القول بإيجاب السلام وسياق الكلام فيه قوله وأن تصاب
 بتشديد الباء الموحدة آخر الحروف والتعاب التوادد وتجاوزوا أحب لكل واحد
 منهم صاحبه (وعن أبي هريرة عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال حذف التسليم
 سنة رواه أحمد وأبو داود ورواه الترمذي موقوفاً وصححه وقال ابن المبارك معناه
 ان لا يعدمها) الحديث أخرجه أيضاً الحاكم وقال صحيح على شرط مسلم وفي اسناده
 قرة بن عبد الرحمن بن حيويل بن نائلة بن عبد بن عامر العافري المصري قال أحمد
 منكر الحديث جداً وقال ابن معين ضعيف وقال أبو حاتم ليس بالقوى وقال ابن عدى
 لم أره حديثاً متصلاً وأرجو أنه لا بأس به وقد ذكره مسلم في الصحيح مرفوعاً بن عمرو بن
 الحارث وقال الاوزاعي ما أعلم أحداً أعلم بالزهرى من قرة وقد ذكره ابن حبان في ثقافته
 وصحح الترمذي هذا الحديث من طريقه وليس موقوفاً كما قال المصنف لان لفظ الترمذي
 عن أبي هريرة قال حذف السلام سنة قال ابن سيد الناس وهذا مما يدخل في المسند
 عند أهل الحديث أو أكثرهم وفيه خلاف بين الاصويين معروف قوله حذف التسليم
 في نسخة من هذا الكتاب حذف السلام وهي الموافقة للفظ أي داود والترمذي
 والحذف بفتح الحاء المهملة وسكون الذا الموحدة بعد هاء فاء هو ما رواه المصنف عن
 عبد الله بن المبارك ان لا يعدمها يعني يترك الاطالة في الفظه ويسرع فيه قال الترمذي
 وهو الذي يستعبه أهل العلم قال وروى عن ابراهيم النخعي انه قال التكبير جزم والسلام
 جزم قال ابن سيد الناس قال العلماء يستحب ان يدرج لفظ السلام ولا يعدمها لا أعلم
 في ذلك خلافاً بين العلماء وقد ذكر المهدى في البصران الرمي بالتسليم بجملة مكرهه قال لقوله
 صلى الله عليه وسلم يسكنة ووقار انتهى وهو مردود بهما الدليل الخاص ان كان يريد
 كراهة الاستتجال باللفظ

رسول الله صلى الله عليه وآله (وسلم) أصلك بنصالحها) بكي لا تخدش مسلما وهذا من كرم خلقه صلى الله عليه وآله وسلم ورواة هذا الحديث الأربعة ما بين كوفي ومدني وأخرجه البخاري أيضا في الفتن ومسلم في الأدب والتساق في الصلاة وأبو داود في الجهاد وابن ماجه في الأدب (عن أبي موسى) الأشعري رضي الله عنه ١٩٧ (عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم) أنه قال

من مر في شيء من مساجدنا أو أسواقنا بذيبل معه أو لا تنوي بيع لا لشك من الراوي (فليأخذ على نصالها) زاد الاصيل بكفه ضمن كلمة الاخذ هنا معنى الاستعلام بالمبالغة فعديت بعلى والا فالوجه تعديته بالباء (لا يعقر) أي لا يجرح (بكفه مسلما) بسبب ترك اخذ النصال ولمسلم من رواية أبي اسامة فليمسك على نصالها بكفه أن يصيب أحدا من المسلمين ورواة هذا الحديث الخمسة ما بين بصري وكوفي وفيه التهديف والسماع والنعنة وأخرجه البخاري في الفتن ومسلم في الأدب وأبو داود في الجهاد وابن ماجه في الأدب (عن حسان بن ثابت) بن المنذر ابن حرام الأنصاري الخزرجي شاعر رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم (رضي الله عنه أنه استشهد) أي طلب الشهادة أي الاخبار بالحكم الشرعي فاطن عليه الشهادة بالغة في تقوية الخبر (أبا هريرة رضي الله عنه) فقال (أنشد الله) بفتح الهمزة وضيم الشين والجلالة الشريفة نصب أي سألتك بأقبح هل سمعت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يقول يا حسان

صوته حق يوقظنا عن ابن عمر قال كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يفصل بين الشفع والوتر بتسليمة يسمعونها رواء أحمد) أما حديث عائشة فخرج نحوه أيضا الترمذي وابن ماجه وابن حبان والحاكم والدارقطني بلفظان النبي صلى الله عليه وسلم كان يسلم تسليمة واحدة تلقاها وجهه قال الدارقطني في العمل رفعة عن زهير بن محمد عن هشام عن أبيه عن عمرو بن أبي سلمة وعبد الملك الصنعاني وخالفهما الوليد فوقفه عليها وقال عقبه قال الوليد قلت لزهير أبلغك عن النبي صلى الله عليه وسلم فيه شيء قال نعم أخبرني يحيى بن سعيد الأنصاري أن رسول الله صلى الله عليه وسلم فبين أن الرواية المرفوعة وهم وكذا رجح رواية الوقف الترمذي والبخاري وأبو حاتم وقال في المرفوع أنه منكرو وقال ابن عبد البر لا يصح مرفوعا ولم يرفعه عن هشام غير زهير وهو ضعيف عند الجميع كنسب الخط لا يخرج به اه وزهير لا ينتهي الى هذه الدرجة في التضعيف فقد قال أحمد أنه مستقيم الحديث وقال صالح بن محمد أنه ثقة صدوق وقال موسى بن هرون أرجو أنه صدوق وقال الدارقي ثقة له أغالب كثيرة وثقه ابن معين وقال أبو حاتم محله الصدق وفي حفظه سوء وقد أخرج له الشيخان وأبوكه روى الترمذي عن البخاري عن أحمد بن حنبل أنه قال كان زهير بن محمد هذا ليس هو الذي يروي عنه بالعراق وكان رجلا آخر قبلوا اسمه وقال الحاكم رواء وهيب عن عبيد الله بن عمر عن القاسم عن عائشة مرفوعا وهذا اسناد صحيح ورواه أبو ابن مخلد في مسنده من رواية عاصم عن هشام بن عروة مرفوعا وهاتان الطريقتان فيهما متابعة لزهير فيقوى حديثه قال الحافظ وعاصم عن أبيه هو ابن عمر وهو ضعيف وهم من زعم أنه ابن سليمان الأحوال وأخرجه ابن حبان في صحيحه والسراج في مسنده عن زرارة بن أوفى عن سعد بن هشام عن عائشة باللفظ الذي ذكره المصنف قال الحافظ واسناده على شرط مسلم ولم يستدركه الحاكم مع أنه أخرج حديث زهير بن محمد انتهى وقد قدمنا أنه أخرج له البخاري أيضا فهو على شرطهما لا على شرط مسلم فقط وبما ذكرنا تعرف عدم صحة قول العقيلي ولا يصح في تسليمة واحدة شيء وكذا قول ابن القيم أنه لم يثبت عنه ذلك من وجه صحيح وأما حديث ابن عمر فخرج أيضا ابن حبان وابن السكن في صحيحهما والطبراني من حديث إبراهيم الصائغ عن نافع عن ابن عمر بلفظ كان يفصل بين الشفع والوتر وقد عده صاحب مجمع الزوائد لذلك بابا فقال باب الفصل بين الشفع والوتر عن عائشة قالت كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يصلي في العجوة وأما في البيت فبفصل بين الشفع والوتر بتسليمة يسمعونها رواء الطبراني في الأوسط وفيه إبراهيم بن سعيد وهو ضعيف انتهى ولم يذكر في هذا الباب الا هذا الحديث وفي الباب عن سهل بن سعد عند ابن ماجه بلفظ أن رسول الله صلى الله عليه وسلم سلم تسليمة واحدة تلقاها وجهه وفي اسناده

أجيب) دافعا وليس من اجابة السؤال او الماهي أجيب الكفار أي رد عليهم (عن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم) اذ هجوه وأصحابه وفي رواية سعيد بن المسيب أجيب في فصر عنه بما هنا تعظيما وأنه صلى الله عليه وآله وسلم قال ذلك كذلك تربية للمهاجرة وتقوية لاداعي المأمور (اللهم أيد) أي قوه (بروح القدس) جبريل عليه السلام وفي حديث البراءة بن بخاري بلفظ

وجبريل عليه السلام في الترمذي عن عائشة قالت كان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ينصب لحسان منبراً في المسجد فيقوم عليه
 يحمي الكفار (قال أبو هريرة) رضي الله عنه (نعم) سمعته يقول ذلك قال ابن بطال ليس في الحديث أن حسناً أنشد
 شعر في المسجد بحضرة النبي صلى الله عليه وآله ١٩٨ وآله ولم يذكر رواية البخاري في بدء الخلق من طريق سعيد تدل على أن

قوله صلى الله عليه وآله وسلم
 لحسان أجب عني كان في المسجد
 وأنه أنشد فيه ما أجاب به
 المشركين ولفظه مرمر في
 المسجد وحسان ينشد فزجره
 فقال كنت أنشد فيه وفيه من
 هو خير منك ثم التفت إلى أبي
 هريرة فقال أنشدك الله
 الحديث وقال غيره يحتمل أن
 البخاري أراد أن الشعر المشتهر
 على الحق حق بدليل دعاء النبي
 صلى الله عليه وآله وسلم لحسان
 على شعره وإذا كان حقاً جاز
 في المسجد كما في الكلام الحق
 ولا يمنع منه كما يمنع من غيره من
 الكلام الخبيث والافعال الساقط
 قال في الفتح والاول اليسق
 بتصرف البخاري وبذلك جزم
 المازري وقال إنما اختصر
 البخاري القصة لاشتهارها ولكونه
 ذكرها في موضع آخر انتهى وأما
 ما رواه ابن خزيمة في صحيحه
 والترمذي وحسنه عن عمرو بن
 شعيب عن أبيه عن جده قال
 سمى رسول الله صلى الله عليه
 وآله وسلم عن تناسخ الاشعار في
 المساجد واسناده صحيح إلى عمرو
 بن شعيب نجيته يصحبه وفي
 المعنى هذه الأحاديث لكن
 في أسانيد بعضها مقال والجمع بينها

د لم يهين بن عباس بن سهل بن سعد وقد قال البخاري انه منكر الحديث وقال النسائي
 تروك وعن سلمة بن الأكوع عن عبد الله بن ماجه أيضاً بلفظ رأيت رسول الله صلى الله عليه
 وسلم صلى في سلم مرة واحدة وفي اسناده يحيى بن راشد البصري قال يحيى بن ابي شيبي وقال
 النسائي ضعيف وعن أنس عن عبد الله بن أبي شيبه ان النبي صلى الله عليه وسلم سلم تسليمة
 واحدة وعن الحسن بن مسروق ان النبي صلى الله عليه وسلم وأبا بكر وعمر كانوا يسلمون
 تسليمة واحدة ذكره ابن أبي شيبه وقال حدثنا أبو خالد عن حماد قال كان أنس يسلم
 واحدة وحدثنا أبو خالد عن سعد بن مرزبان قال صليت خلف ابن أبي ليلى في سلم واحدة ثم
 صليت خلف علي في سلم واحدة وذكر مثله عن أبي واثل ويحيى بن وثاب وعمر بن عبد العزيز
 والحسن وابن سيرين والقاسم بن محمد وعائشة وأنس وأبي العالية وأبي رجا وابن أبي أوفى
 ابن عمر وسعيد بن جبيرة وسويد وقيس بن أبي حازم بإسناده اليهم وذكر ذلك عبد الرزاق
 بن زهري قال الترمذي ورأى قوم من أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم والتابعين
 وغيرهم تسليمة واحدة في المكتوبة قال واضح الروايات عن النبي صلى الله عليه وسلم
 تسليمتان وعليه أكثر الصحابة والتابعين ومن بعدهم انتهى وقد احتج به هذه الأحاديث
 المذكورة ههنا من قال بمشروعية تسليمة واحدة وقد قدمنا ذلك في الباب الاول وقد
 اشتمل حديث عائشة على صفتين من صفات صلاة الوتر وسياق الكلام على ذلك في بابيه
 وكذلك يأتي الكلام في صلاة الركعتين بعد الوتر

• (باب في كون السلام فرضاً) •

(قال النبي صلى الله عليه وسلم وتخليلها التسليم وعن زهير بن معاوية عن الحسن
 ابن الحسن عن القاسم بن مخيمرة قال أخذنا عقيقة بيدي محمد بن أنس عبد الله بن مسعود
 أخذ بيده وان رسول الله صلى الله عليه وسلم أخذ بيد عبد الله فقبله القشيد
 في الصلاة ثم قال اذا قلت هذا أوقضت هذا فقد قضيت صلاتك ان شئت أن تقوم فقم
 وان شئت أن تقعد فاقعد رواه أحمد وأبو داود والدارقطني وقال الصحيح ان قوله
 اذا قضيت هذا فقد قضيت صلاتك من كلام ابن مسعود وصلة شعبة عن زهير وجده
 من كلام ابن مسعود وقوله أشبهه بالصواب بمن أدرجه وقد اتفق من روى تشهد ابن
 مسعود على حذفه الحديث الذي أشار إليه المصنف بقوله قال النبي صلى الله عليه
 وسلم وتخليلها التسليم هو من رواية علي بن أبي طالب رضي الله عنه وقد تقدم لفظه وذكر
 من ترجمه والكلام عليه في باب افتراض الصلاة بالنكبة وهو من جملة ما قلناه
 القائلون بوجوب التسليم لان الاضافة في قوله وتخليلها تقتضي الحصر فكأنه قال

وبين حديث الباب ان يحمل النهي على تناسخ اشعار الجاهلية والمبطلين والمادون فيه ما سلم من ذلك جميع
 وقيل المنهي عنه ما اذا كان التناشد غالباً على المسجد حتى يتشاغل به من فيه وابعده أبو عبد الله البوني فاحمل الحديث
 لنهي وادعى القسح في حديث الادن ولم يوافق على ذلك حكاه ابن التين عنه وذكر أيضاً انه طرد هذه الدعوى من دخول

أصحاب الحراب وكذا دخول المشرك انتهى وبعبارة القسط لاني ان فرض البخاري تخصيص الاذهان بالاشارات ووجهه ذلك هنا ان هذه المقالة منه صلى الله عليه وآله وسلم الدالة على ان لا شعر حقايتها هل صاحبه لان يؤيد في النطق به بجبريل وما هذا شأنه يجوز قوله في المسجد قطعاً والذي يصرح انشاده فيه ما كان من ١٩٩ الباطل الثاني لما اتخذت المساجد من

الخلق أو ان روايته في بدء الخلق تدل على أن قوله عليه الصلاة والسلام لحسان أجب عن كان في المسجد الى آخر ما تقدم وزواة حديث الباب الستة ما بين حصي ومدني وفيه التصديت بالجمع والاختلاف به والافراد والعقنة والسماع وأخرجه البخاري ايضا في بدء الخلق وأبو داود في الادب والنسائي في الصلاة وفي اليوم والليلة (عن عائشة رضي الله عنها قالت لقد رأيت أي والله لقد أبصرت (رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم) يوم اهل باب حجرى والحبشة يلعبون في المسجد) للتدريب على مواقع الحروب والاستعداد للعدو ومن ثم جاز فعله في المسجد لانه من مواقع الدين وحكى ابن القين عن أبي الحسن اللخمى ان اللاعب بالحراب جمع حربة في المسجد منسوخ بالقرآن والسنة أما القرآن فقوله تعالى في بيوت أذن الله أن ترفع وأما لسنة فحديث جنبوا صبيانكم ومجانينكم مساجدكم ونعقب بأن الحديث ضعيف وليس فيه ولا في الآية تصريح بما ادعاه ولا عرف

جميع تحليلها التسليم أى انحصار تحليلها في التسليم لتحليلها غيره وسياق ذكر القائلين بالوجوب وذكر الجواب عليهم وأما حديث ابن مسعود فقال البيهقي في الاختلافات انه كالشاذ من قول عبد الله وانما جعله كالشاذ لان أكثر أصحاب الحسن بن الحر لم يذكروا هذه الزيادة لاسيما قول ابن مسعود منسوبة من الحديث ولا مدرجة في آخره وانما رواه هذه الزيادة عبد الرحمن بن ثابت عن الحسن بن جعفرهما من قول ابن مسعود وزهير بن معاوية عن الحسن فادرجها في آخر الحديث في قول أكثر الرواة عنه ورواها شعبة بن سوار عنه مفصلة كما ذكر الدارقطني وقد روى البيهقي من طريق أبي الاحوص عن ابن مسعود ما يخالف هذه الزيادة بالنظر مفتاح الصلاة الكبير وانه ضاؤها التسليم اذا سلم الامام فقم ان شئت قال وهذا لا يترجح عن ابن مسعود وقال ابن حزم قد صرح عن ابن مسعود بايجاب السلام فراضا وذكروا رواية أبي الاحوص هذه عنه قال البيهقي ان تعليم النبي صلى الله عليه وآله وسلم التسليم لا بن مسعود كان قبل فرض التسليم ثم فرض بعد ذلك وقد صرح بأن تلك الزيادة المذكورة في حديث الباب مدرجة جماعة من الحفاظ منهم الحاكم والبيهقي والخطيب وقال البيهقي في المعرفة ذهب الحفاظ الى أن هذه رواه من زهير بن معاوية وقال النووي في الخلاصة اتفق الحفاظ على أنها مدرجة انتهى وقد رواه عن الحسن بن الحر حسين الجعفي ومحمد بن جهمان ومحمد بن أبان فاتفقوا على ترك هذه الزيادة في آخر الحديث مع اتفاق كل من روى ان تشهد عن علقمة وعن غيره عن ابن مسعود على ذلك والحديث يدل على عدم وجوب السلام وقد ذهب الى ذلك أبو حنيفة والناصر وروى ذلك الترمذي عن أحمد واسحق بن راهويه ورواه أيضا عن بعض أهل العلم قال العراقي وروى عن علي بن أبي طالب وعبد الله بن مسعود وذهب الى الوجوب أكثر المعتزلة والشافعية قال النووي في شرح مسلم وهو مذهب جمهور العلماء من العمالية والتابعين فمن بعدهم واحتجوا بحديث تحليلها التسليم وهو لا ينتقض للاحتجاج به الابدع تسليماً تأخره عن حديث المسي لماعرفنا في شرحه من أنه لا يثبت لوجوب الاجماع تأخره عنه لان تأخير البيان عن وقت الحاجة لا يجوز بالاجماع لاسيما وقد ثبت في بعض الروايات فاذا فاعت ذلك فقد عت صلاتك كما قدمنا ذلك اذا عرفت هذا تبين لنا ان هذا الحديث لا يمكن أن يكون حجة يجب التسليم لها الابدع العلم بتأخره ويؤيد القول بعدم الوجوب حديث ابن مسعود المذكور في الباب وحديث ابن عمر قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم اذا أحدث الرجل وقد جلس في آخر صلاته قبل أن يسلم فقد جازت صلاته أخرجه أبو داود والترمذي وقال ليس اسناده بهذا القوي وقد اضطررنا في اسناده وانما أشار الى عدم قوة اسناده لان به عبد الرحمن بن زياد بن أنعم

التاريخ ثبت النسخ وحكى بعض المصنفين ان مالكاً انهم سم كل خارج المسجد وكانت عائشة في المسجد ولا يثبت عن مالك فانه خلاف ما صرح به في طرق هذا الحديث وفي بعضها ان عمر أنكر عليهم انهم في المسجد فقال له النبي صلى الله عليه وآله وسلم دعهم والاعب بالحراب ليس اعيانهم رد بل فيه تدريب الشجعان قال المذهب المسجد موضوع لامرجعة

المسلمين فما كان من الاعمال يجمع منة الدين وأهله جازفيه (ورسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يستغفر في برائه
أنتظر إلى لعينهم) وآلاتهم لا إلى ذواتهم إذ نظر الاجنية إلى الاجنبي غير جائز وهذا يدل على أنه كان بعد نزول الخطاب وله
صلى الله عليه وآله وسلم لم تركها أنتظر إلى ٢٠٠ لعينهم تضبطه وتنقله لتعلمه بعد اللعب بفتح اللام وكسر العين أو بالكسر

ثم السكون والجل كلها أحوال
وفي الحديث جواز النظر إلى
الله والمباح وفيه حسن خلقه
صلى الله عليه وآله وسلم مع أهله
وكرام معاشرته وفضل
عائشة وعظيمة محلها عنده
(وفي رواية) زادها ابن المنذر
من رواية يونس بن يزيد إلى
(يلعبون بهمراهم) جمع حربة
كما ورد في الحديث التسعة
نما بين مدني ومصري وإلى
وفي الحديث والاختبار
بصفة الافراد والعنفنة
وثلاثة من التابعين وأخرجه
البخاري في الحديث ومناقب
قريش ومسلم في العبيد
(عن كعب بن مالك)
الانصاري السلي المدني الشاعر
أحد الثلاثة الذين خلوا عن
غزوة تبوك (رضي الله عنه أنه
تقاضى بوزن تفاعل أي أن
كعبا طالب (ابن أبي حنيفة)
بهملات مفتوح الاول ساكن
الثاني مصابي على الاصح واهمه
عبد الله بن سلامة كما ذكره
البخاري في إحدى رواياته قال
الجوهري ولم يأت من الاسماء
فعلع بتكرير العين الاحد
(دينا) أي يدين (كانه) أي
لكعب (عليه) أي على ابن أبي

الأفريقي وقد ضعفه بعض أهل العلم وقال النووي في شرح المذهب أنه ضعيف باتفاق
الحفاظ وفيه نظر فانه قد وثقه غير واحد منهم ذكره الساجي وأحمد بن صالح المصري
وقال يعقوب بن سفيان لا بأس به وقال يعقوب بن معين ليس به بأس وأما الاستدلال
للجواب بحديث سمرة بن جندب المتقدم فهو أيضا لا يثبت لذلك إلا بعد تسليم تأخر ما
عرفت على أنه أخسر من الدعوى لأن غاية ما فيه أمر المؤتمنين بالرد على الإمام والتسليم
على بعضهم بعضا وليس فيه ذكر المنعرد والإمام على أن الأمر بالرد على الإمام صيغة غير
صيغة السلام الذي للخروج الذي هو محل النزاع فلا يصلح للمتمسك به على الوجوب وأما
اعتذار صاحب ضوء النهار عن الحديث بهجر ظاهره باسقاط الخطاب المذكور فيه فغير
صحيح لأن الخطاب المأمور به هو الموالاة بين المؤمنين وهي واجبة فلم يجر ظاهره وقد احتج
المهدي في البحر بقوله تعالى ويسأوا تسليما بقوله تعالى فسأوا وهو غفلة عن سيئ ما
فإن قال الاعتبار بمعوم اللفظ لا بخصوص السبب لزمه إيجاب السلام في غير الصلاة
وقد اجمع الناس على عدم وجوبه فإن قال الإجماع صارف عن وجوبه خارج الصلاة
قلنا سلمنا حديث المسي صارف عن الوجوب في محل النزاع مع عدم العلم بالتأخر

(باب في الدعاء والد كر بعد الصلاة)

(عن ثوبان قال كان رسول الله صلى الله عليه وسلم إذا انصرف من صلاته استغفر ثلاثا
وقال اللهم أنت السلام ومنك السلام تباركت يا ذا الجلال والإكرام رواه الجماعة
الا البخاري) قوله إذا انصرف قال النووي المراد بالانصراف السلام قوله استغفر
ثلاثا فيه مشروعية الاستغفار ثلاثا وقد استشكل استغفاره صلى الله عليه وآله وسلم
مع أنه مغفوره قال ابن سبيل الناس هو وفاة بحق العبودية وقيام بوظيفة الشكر
كما قال أفلاكون عبدا شكورا وليمين للمؤمنين سنته فعلا كما بيناه في الدعاء
والضراعة ليقتهدي به في ذلك قوله أنت السلام ومنك السلام السلام الاول من
أسماء الله تعالى والثاني السلامة قوله تباركت تفاعلت من البركة وهي الكثرة والثناء
ومعناه تماظمت إذ كثرت صفات جلالك وكبرالك (وعن عبد الله بن الزبير أنه كان يقول
في دبر كل صلاة حين يسلم لا اله الا الله وحده لا شريك له الملك وله الحمد وهو على كل شيء
قدير ولا حول ولا قوة الا بالله العلي العظيم ولا نعبد الا اياه النعمة وله الفضل وله الثناء
الحسن لا اله الا الله محاصنه الدين ولو كره الكافرون قال وكان رسول الله صلى الله
عليه وآله وسلم يلهي من دبر كل صلاة رواه أحمد ومسلم وأبو داود والشافعي) قوله في دبر
كل صلاة بضم الدال على المشهور في اللغة والمعروف في الروايات قاله النووي وقال أبو

حدرد للطبراني أن الدين كان أوقيتين (في المسجد) الشريف النبوي (فارتفعت أصواتهما) من باب فقد
صفت قلوبها بكماء أديم اللبس أو الجمع بالنظر لتنوع الصوت (حق) معهما رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم وشرف وكرم
(وهو في بيته فخرج إليهما) ولا يخرج فريهما أي أنه لما سمع صوتهما خرج لاجلهما ويومرهما ويومرهما في التوفيق في التفرقة

(حق كشف سجن) يكسر السين وقصها واسكان الجيم اى سقر (هجرة) أو السجف الباب أو أحد طرفي السقر المقرج (قنادى
يا كعب قال ليلىك يا رسول الله فقال ضع) عنه (من دينك هذا أو ما اليه أى الشطر) أى النصف كما فسره في رواية
الاهرج عند البخارى وهو تفسير بالمقصود الذى أو ما اليه وفيه جواز ٢٠١ الاعتماد على الاشارة وانما تقوم مقام

عمر المطر زنى كتاب المواقيت دبر كل شئ يفتح الدال آخر أو قاته من الصلاة وغيرها قال
هذا هو المعروف فى اللغة وأما الجارحة فبالضم وقال الداودى عن ابن الاعرابى دبر
الشئ بالضم والفتح آخر أو قاته الصحيح الضم كما قال النووى ولم يذكر الجوهري
وأخرون غيره وفى القاموس الدبر بضمين نقبض القبل ومن كل شئ عقبه وبتفتحين
الصلاة فى آخر وقتها قوله حين يسلم فيه أنه ينبغي أن يكون هذا الذكر واليا للسلام
مقدما على غيره تنقييد القول به بوقت التسليم والحديث يدل على مشروعية هذا الذكر
بعد الصلاة مرة واحدة لعدم ما يدل على التكرار (وعن المغيرة بن شعبه ان النبي صلى
الله عليه وآله وسلم كان يقول فى دبر كل صلاة مكتوبة لا اله الا الله وحده لا شريك له له
الملك وله الحمد وهو على كل شئ قدير اللهم لا مانع لما أعطيت ولا معطى لما منعت ولا ينفع
ذا الجدم منك الجدم متفق عليه) قوله فى دبر تقدم ضبطه وتفسيره قوله له الملك وله الحمد قال
الحافظ فى الفتح زاد الطبرانى من طريق اخرى عن المغيرة بن يحيى وميت وهو سحر لا يعوت
بيده الخير الى قد يروونه موثقون وثبت مثله عند البزار من حديث عبد الرحمن بن
عوف بسند صحيح لكن فى القول اذا أصبح واذا أمسى انتهى قوله ولا ينفع ذا الجدم منك
الجدم قد تقدم ضبط ذلك وتفسيره فى باب ما يقول فى رفعه من الركوع والحديث يدل على
مشروعية هذا الذكر بعد الصلاة ونظاها انه يقول ذلك مرة ووقع عند أحد النساقي
وابن خزيمة انه كان يقول الذكر المذكر ثلاث مرات قال الحافظ فى الفتح وقد اشهر
على الائمة فى الذكر المذكر زيادة ولا اراد لما قضيت وهو فى مسند عبد بن حميد من
رواية معمر بن عبد الملك بهذا الاستاد لكن حذف قوله ولا معطى لما منعت ووقع
عند الطبرانى تاما من وجه آخر (وعن عبد الله بن عمر قال قال رسول الله صلى الله عليه
 وآله وسلم) خصلتان لا يحصيهما رجل مسلم الا دخل الجنة وهما ايسر من عمل بهما قيل
يسبح الله فى دبر كل صلاة عشر او يكبره عشر او يحمد عشر قال فرأيت رسول الله صلى
الله عليه وآله وسلم يعقها بيده فثلاث وخسون ومائة باللسان وألف وخمسمائة فى الميزان
واذا أوى الى فراشه سجد وكبر مائة مرة فذلك مائة باللسان وألف بالميزان رواه
الخمسة وصححه الترمذى) الحديث ذكره الترمذى فى الدعوات وزاد فيه النساقي بعد
قوله وألف بالميزان قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فايكم يعمل فى يوم وليله ألفين
وخمسمائة سيئة قبل يارسول الله وكيف لا يحصيهما قال ان الشيطان يأتى أحدكم وهو فى
صلاته يقول اذكر كذا اذكر كذا ويأتىه عند منامه فينبهه قوله خصلتان هما

الناطق اذا فهمت دلالاته عليه
(قال) كعب والله (لقد فعلت
يا رسول الله) ما أمرت به ونرج
ذلك منه مخرج المبالغة فى
امتنال الامر ولذا كد باللام
مع ما فيه من معنى القسم (قال)
صلى الله عليه وآله وسلم لابن
أبي حذرد (ثم فاقضه) حقه على
التور والامر على جهة الوجوب
وفيه اشارة الى انه لا يجتمع
الوضعية والتأجيل فى الحديث
جواز رفع الصوت فى المسجد
وهو كذلك ما لم يتداحش وقد
افسرده البخارى بابا والمندول
عن مالك منعه فى المسجد مطلقا
وعنه التفرقة بين رفع الصوت
بالعلم والخبر وما لا بد منه فيجوز
وبين رفعه باللفظ ونحوه فلا قال
المهاب لو كان رفع الصوت لا يجوز
لماتر كهما النبي صلى الله عليه
 وآله وسلم ولين له ما ذلك قال
فى الفتح ولمن منع ان يقول لعله
تقدم نهيهم عن ذلك فاكتفى به
واقصر على التوصل بالطريق
لمؤدية الى ترك ذلك بالصالح المقتضى
لترك الخاصصة الموجهة لرفع
الصوت وفيه الشفاعة الى
صاحب الحق واشارة الحاكم
بالصالح وقبول الشفاعة وجواز
ارضاء المستر على الباب ورواة

٢٦ بيل بقى هذا الحديث الستة ما بين بخارى وبصرى ومضى وفيه رواية الابن عن الاب
والحديث والاخبار والعنونة وأخرجه البخارى فى الصلح والملازمة ومسلم فى البيوع وأبو داود والنساقى فى القضاء وابن
ماجه فى الاحكام (عن أبي هريرة رضى الله عنه ان رجلا سوداوا امرأ سوداء) وهذا ابن خزيمة من طريق الهلا بن عبد

الرجح عن أبيه عن أبي هريرة رضي الله عنه أن امرأة سوداء بلا شئ وسماها في رواية البيهقي أم عجين (كان يقيم) وكانت تقيم (المسجد) أي تكلمه وفي بعض طرقه كانت تلتقط الخرق والعبدان من المسجد (فمات) أو ماتت (فسأل النبي صلى الله عليه وآله وسلم عنه) أو عنها الناس ٢٠٢ (فقالوا مات) أو ماتت وأخاد البيهقي في روايته أن الذي أجاب النبي هو أبو

بكر الصديق رضي الله عنه (قال أقلا) اتذا دفنته - لا (كنتم آذتموني) بالمداي أعلمتوني (به) أو بها حتى أصلى عليه أو عليها وعند البخاري في الجنائز فحرقوا شأنه ولا بن خزيمة قالوا مات من الليل فذكر هذا أن نطقك ثم قال صلى الله عليه وآله وسلم (دلوني على قبره) أو قال على قبرها (على الشك) (فأتى رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم) (قبره) ولا بن عباس كقبرها (فصلى عليها) وزاد الطبراني من حديث ابن عباس وقال أتى رأيتم في الجنة تلتقط القذى من المسجد والقذى جمع قذارة وجمع الجمع أقدية قال أهل اللغة القذى في العيز والشراب ما يسقط فيه ثم استعمل في كل شيء يقع في البيت وغيره إذا كان يسيرا وهو حجة على المالكية حيث منعوا الصلاة على القبر وزاد مسلم في آخره ثم قال إن هذه القبور عمولة ظلمة على أهلها وإن الله ينورها لهم بصلايهم وفي الحديث فضل تنظيف المسجد والسؤال عن الخادم والصديق إذا غاب وفيه المكافأة بالدعاء والترغيب في شهود جنازة أهل الخير ونزب الصلاة على الميت الحاضر عند قبره لمن لم يصل عليه

المفسر تان بقوله في الحديث يسبح الله وبقوله وإذا أوى إلى فراشه قوله يسبح الله في دبر كل صلاة عشر العلم أن الأحاديث وردت بأعداد مختلفة في التسبيح والتكبير والتحميد وسنبرهنها إليهم أما التسبيح فورد كونه عشرة كما في حديث الباب وحديث أنس عند الترمذي والنسائي وحديث سعد بن أبي وقاص عند النسائي وعلي بن أبي طالب عند أحمد وأم مالك الأنصارية عند الطبراني وورد ثلثا وثلاثين كما في حديث ابن عباس عند الترمذي والنسائي وحديث كعب بن جحرة عند مسلم والترمذي والنسائي وحديث أبي هريرة عند الشيخين وحديث أبي الدرداء عند النسائي وورد خساو عشرين كما في حديث يزيد بن ثابت عند النسائي وعبد الله بن عمر عند النسائي أيضا وورد إحدى عشرة كما في بعض طرق حديث ابن عمر عند البزار وورد ثمانية كما في بعض طرق حديث أنس وورد مرة كما في بعض طرق حديث أنس أيضا عند البزار وورد سبعين كما في حديث أبي زميل عند الطبراني في الكبير وفي أسناده جهالة وورد مائة كما في بعض طرق حديث أبي هريرة عند النسائي وفيه يعقوب بن عطاء بن أبي رباح وهو ضعيف وأما التكبير فورد كونه أربعة وثلاثين كما في حديث ابن عباس عند الترمذي والنسائي وحديث كعب بن جحرة عند مسلم والترمذي والنسائي وأبي الدرداء عند النسائي كما تقدم في التسبيح وأبي هريرة عند مسلم في بعض الروايات وأبي ذر عند ابن ماجه وابن عمر عند النسائي وزيد بن ثابت عند النسائي وعن عبد الله بن عمرو عند الترمذي والنسائي وورد ثلاثا وثلاثين من حديث أبي هريرة عند الشيخين وعن رجل من الصحابة عند النسائي في عمل اليوم والليلة وورد خساو عشرين كما في حديث يزيد بن ثابت وعبد الله بن عمر عند من تقدم في التسبيح خمس وعشرون وورد إحدى عشرة كما في بعض طرق حديث ابن عمر عند البزار كما تقدم في التسبيح وعشر كما في حديث الباب وعن أنس وسعد بن أبي وقاص وعلي وأم مالك عند من تقدم في تسبيح هذا المقدار ومائة كما في حديث من ذكرنا في تسبيح هذا المقدار عند من تقدم وأما التحميد فورد كونه ثلاثا وثلاثين وخساو عشرين وإحدى عشرة وعشرا ومائة كما في الأحاديث المذكورة في أعداد التسبيح وعند من رواها وكل ما ورد من هذه الأعداد فمن إلا أنه ينبغي الأخذ بالزائد فالزائد قوله فتلا خمسون ومائة بالسبحة وذلك لأن بعد كل صلاة من الصلوات الخمس ثلاثين تسبيحة وتحميدة وتسكيرة وبعد جميع الخمس الصلوات مائة وخمسين وقد صرح بهذا النسائي في عمل اليوم والليلة من حديث سعد بن أبي وقاص بلفظ ما يمنع أحدكم أن يسبح دبر كل صلاة عشر أو يكبر عشر أو يحمد عشر أفذلك في خمس صلوات خمسون ومائة ثم أتى الحديث فهو حديث عبد الله بن عمر قوله وألف وخمسمائة في الميزان وذلك لأن

الحسنة

والاعلام بالموت ورواته الخمسة ما بين بصري ومدني وفيه الحديث والعنقة وأخرجه البخاري أيضا في الصلاة والجنائز ومسلم وأبو داود وابن ماجه (من عائشة رضي الله عنها قالت لما أنزلت الآيات من سورة البقرة في الربا) تعني قوله تعالى الذين يأكلون الربا إلى آخر العشر وبالأكل الإخذ واختار كرا لا كل لأنه اعظم منافع المال ولأن الربا

القـ ريم هذا عن تحريم عينا

فقد صورته الأصلية فقالوا ان رؤيته

الكلمات كما يعلم المعلم الغلمان الكتابة ويقول ان رسول الله صلى الله عليه وسلم كان يتوذا

حتى وجدت برداسه على يدي وفهم ابن بطال وغيره منه انه كان حين عرض له غير متشكل بغير صورته الاصلية فقلوا ان رؤية الشيطان على صورته التي خلق عليها خاص بالنبي صلى الله عليه وآله وسلم وأما غيرهم من الناس فلا لقوله تعالى انه يراكم هو وبقيله الآية (ليقطع) بفعله (على الصلاة) فامكنى الله منه فأردت أن أربطه الى سارية من سوارى المسجد أى اسطوانة

من أساطينه (حق تصبوا) ندخلوا في الصباح (وتنظروا اليه كلكم) وهل كان ارادته صلى الله عليه وآله وسلم الربطة بعد تمام الصلاة أوفى لانه يسيرا حقا لان ذكرهما ابن الملقن (فذكرت قول أخى) في النبوة (سليمان) بن داود عليهما السلام (وب اغفر لي وهب لي ملكا لا ينبغي لاحد ٢٠٤ من بعدى) من البشر مثله فتركه صلى الله عليه وآله وسلم مع القدرة عليه

حرصا على اجابة الله عز وجل دعوة سليمان كذا في رواية أبي ذر كافي الفتح قال الكرمانى واصله ذكره على قصد الاقتباس من القرآن لاعلى قصده انه قرآن واستدل به البخارى على جواز ربط الاسير والاخذ والعريم في المسجد ورواه هذا الحديث الستة ما بين مروزي وبصرى وفيه التصديت والاخبار والنعنة والقول وآخرجه البخارى أيضا في الصلاة والتفسير وأحاديث الانبياء وصفة ابليس اللعين وأخرجه مسلم في الصلاة والنسائي في التفسير (عن عائشة رضي الله عنها قالت أصيب سعد بن معاذ سيد الاوس المهترئونه عرش الرحمن رضي الله عنه (يوم الخندق) وهو يوم الاحزاب في ذى القعدة (في الاكل) عرق في وسط الذراع قال الخليل هو عرق الحياة وكان الذي أصابه ابن العرقه احد بني عامر بن لؤى (فضر ب النبي صلى الله عليه وآله وسلم خيمة في المسجد) سعد (ليعوده من قريب فلم يرهم) أى لم يفرزهم (وفي المسجد خيمة من بني غفار) بكسر المعجمة (لا الدم يسيل اليهم فقالوا يا أهل الخيمة ما هذا الذي ياتينامن قبلكم) بكسر القاف وفتح الموحدة أد من جهتمكم فاداسه دغدو) يعني وذاك

بمن روى الصلاة اللهم انى أعوذ بك من البخل وأعوذ بك من الجبن وأعوذ بك ان أرد الى أرذل العمر وأعوذ بك من فتنة الدنيا وأعوذ بك من عذاب القبر رواه البخارى والترمذى وصححه) قوله من البخل بضم الباء الموحدة واسكان الخاء المعجمة وبفتحهما وبضمهما وبفتح الباء واسكان الخاء ضد الكرم ذكره معنى ذلك في القاموس وقد قيده بعضهم في الحديث بمنع ما يجب اخراجه من المال شرعا أو عادة ولا وجه له لان البخل بما ليس بواجب من غرائز النقص المضادة للكمال فالتعوذ منها حسن بلا شك فالاولى ببقية الحديث على عمومته وترك التعرض لتقييده بما لا دليل عليه قوله والجبن بضم الجيم وسكون الباء وتضم المهابة للاشياء والتأخر عن فعلها وانما تعوذ منه صلى الله عليه وآله وسلم لانه لم يأت به يؤدى الى عدم الوفاء بقرض الجهاد والصدع بالحق وانكار المنكر ويجر الى الاخلال بكثير من الواجبات قوله الى أرذل العمر هو البلوغ الى حد في الهرم يعود معه كاطفل في ضعف العقل وقلة التفهم وضعف القوة قوله من فتنة الدنيا هي الاعتراضات التي تترك القسام بالواجبات وقد تقدم الكلام على ذلك في شرح حديث التعوذ من الاربع لان فتنة الدنيا هي فتنة الهيا قوله من عذاب القبر قد تقدم شرحه في شرح حديث التعوذ من الاربع أيضا وانما خص صلى الله عليه وسلم هذه المذكورات بالتعوذ منها لانها من أعظم الاسباب المؤدية الى الهلاك باعتبار ما يتسبب عنها من المعاصي المتنوعة (وعن أم سلمة ان النبي صلى الله عليه وسلم كان يقول اذا صلى الصبح حين يدلى له اللهم انى أسألك علما نافعاً ورزقا طيباً وعلامة مقبلاً رواه أحمد وابن ماجه) الحديث أخرجه أيضا ابن أبي شيبة عن شيبان عن شعبة عن موسى بن أبي عائشة عن مولى لام سلمة عن أم سلمة ورواه ابن ماجه في سننه عن أبي بكر بن أبي شيبة بم هذا الاسناد ورجالته ثقات لولا جهالة مولى أم سلمة وانما قيد العلم بالنافع والرزق بالطيب والعمل بالمعقول لان كل علم لا ينفع فليس من عمل الاخرة وربما كان من ذرائع الشقاوة ولهذا كان صلى الله عليه وآله وسلم يتعوذ من علم لا ينفع وكل رزق غير طيب موقع في ورطة العذاب وكل عمل غير متقبل اتعاب النفس في غير طائل اللهم انا أعوذ بك من علم لا ينفع وورزق لا يطيب وعمل لا يتقبل (وعن أبي امامة قال قيل يا رسول الله أى الدعاء اسمع قال جوف الليل الاخرة وبر الصلوات المكتوبات رواه الترمذى) الحديث حسنه الترمذى وهو من طريق محمد بن يحيى الثقفى المروزي عن حفص بن غياث عن ابن جريج عن عبد الرحمن بن سابط عن أبي امامة عنه صلى الله عليه وآله وسلم وفيه نصريح بان جوف الليل وبر الصلوات المكتوبات من أوقات الاجابة وقد أخرج مسلم من حديث

حديث
الذى ياتينامن قبلكم) بكسر القاف وفتح الموحدة أد من جهتمكم فاداسه دغدو) يعني وذاك
مجهتين أى بسبل (بر - دما فأت) سعد (فيها) أى في تلك المرضة أو في الخيمة وللاربعة منها أى من الجراحة ويؤخذ من
هذا جواز نصب الخيمة في المسجد لمرضى وغيرهم ورواه الخسة ما بين مدني وكوفي وفيه التصديت والنعنة والقول وأخرجه

البخاري أيضا في الصلاة والمغازي والهجرة وأبو داود في الجنائز والنسائي في الصلاة (عن أم سلمة رضي الله عنها قالت شكوت إلى رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم إلى اشتكى) أي أوجع (قال طوفي) أي بالكعبة (من وراء الناس وأنت راكبة) قالت (فطقت) راكبة البعير (ورسول الله صلى الله عليه وآله ٢٠٥) (وسلم يصلي إلى جنب البيت) الحرام (يقرأ

بأطوار وكأب مسطور) أي بسورة الطور ومن ثم حذفت وأو القسم لأنه صار علما عليها وقد قيل إن ناقته صلى الله عليه وآله وسلم كانت منوقة أي معلة فيؤمن معها ما يحذر من التلوين وهي سائرة فيحتمل أن يكون بعيرام سلمة كان كذلك قال ابن بطال في هذا الحديث جواز دخول الأب التي يؤكل لحمها المسجد إذا احتج إلى ذلك لأن بواها لا ينبغي بحلاف غيرهما من الدواب وقعب بأنه ليس في الحديث دلالة على عدم الجواز مع الحاجة به بل ذلك لا يرعى التلوين وعدمه بحيث يخشى التلوين يمنع الدخول ورواة هذا الحديث الستة مديون الأشيخ البخاري وفيه التحديث والأخبار والعنعنة والقول ورواية تابعي عن تابعي عن صحابة عن صحابة وأخرجه أيضا في الصلاة والحج ومسلم فيه (عن أنس) بن مالك رضي الله عنه أن رجلين من أصحاب النبي صلى الله عليه وآله وسلم هما عباد ابن بشر وأسيد بن حضير كما عند البخاري في المناقب (خرج من عند النبي صلى الله عليه وآله وسلم) بعدما كانا معه في

حديث جابر قال سمعت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يقول إن في الليل ساعة لا يوافقها رجل مسلم لم يسأل الله تعالى خيرا من أمر الدنيا والآخرة إلا أعطاه إياه وذلك كل ليلة فيمكن أن يقدم مطلق جوف الليل المذكور في حديث الباب بساعة من ساعته كما في حديث جابر وقد وردت أذكار عقب الصلوات غير ما ذكره المصنف منها حديث أبي امامة عند النسائي وصححه ابن حبان قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم من قرأ آية الكرسي دبر كل صلاة مكتوبة لم يمنعه من دخول الجنة إلا الموت وزاد الطبراني وقال هو الله أحد ومنها ما أخرجه أبو داود والنسائي من حديث زيد بن أرقم قال كان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يقول دبر كل صلاة اللهم ربنا ورب كل شيء أنا شهيد أنك أنت الرب وحملك لا شريك لك اللهم ربنا ورب كل شيء أنا شهيد أن محمد صلى الله عليه وآله وسلم عبدك ورسولك اللهم ربنا ورب كل شيء أنا شهيد أن العباد كلهم أخوة اللهم ربنا ورب كل شيء اجعلني مخلصا لك وأهلي في كل ساعة من الدنيا والآخرة إذا بالجلال والإكرام جمع واستجب الله أكبر الأكرام الله أكبر اللهم نور السموات والأرض الله أكبر الأكرام يحيي وتم الوكيل الله أكبر الأكرام في أسناده أود الطحاوي قال ابن معين ليس بشي وأخرج أبو داود من حديث علي قال كان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم إذا سلم من الصلاة قال اللهم اغفر لي ما قدمت وما أخرت وما أسررت وما أعلنت وما أسرفت وما أنت أعلم به مني أنت المقدم وأنت المؤخر وأخرجه الترمذي أيضا وقال حديث حسن صحيح وأخرج أبو داود والنسائي والترمذي من حديث عقبة بن عامر أمر في رسول الله صلى الله عليه وسلم أن أقر بالمعوقات دبر كل صلاة قال الترمذي حديث غريب وأخرج مسلم من حديث البراء أنه صلى الله عليه وآله وسلم كان يقول بعد الصلاة قربني عذابك يوم تبعث عبادك ومنه ما عند الطبراني في الأوسط بلانظ كان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يقول دبر كل صلاة اللهم رب جبريل وميكائيل وإسرافيل أعذني من حر النار وعذاب القبر ومنه ما عند أحمد والطبراني في الكبير باقظ اللهم أصلي لي ديني ووسع لي في داري وبارك لي في رزقي وعند الترمذي سيجان ربك رب العزيز عما يصفون وسلام على المرسلين والحمد لله رب العالمين وأخرجه أيضا أبو بكر بن أبي شيبة من حديث أبي سعيد وعند الطبراني أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم كان إذا صلى وفرغ من صلاته يمسح بعينه على رأسه ويقول باسم الله الذي لا اله الا هو الرحمن الرحيم اللهم اذهب عني الهم والحزن وعند النسائي التهليل مائة مرة هذه الأذكار وردت في أديار الصلوات غير مقيدة ببعضها وورد عقب المغرب والتخير بخصوصهما عند أحمد والنسائي من قال قبل أن ينصرف منهما لا اله الا الله وحده لا شريك له الملائكة

المسجد (في ليلة مظلمة) من أنظم الليل يظلم (ومعهما مثل المصباحين بضياء أن بين أيديهما) أكراما لهما بركة تنبيه ما آية له صلى الله عليه وآله وسلم إذ خص بعض أصحابه بجمل هذه الكرامة عند حاجتهم إلى النور وإظهار السرقة له بشر المشائين في الظلم إلى المساجد بالنور التام يوم القيامة فجعل لهما مما ادخر في الآخرة (فلما افتقرا صار مع كل واحد منهما) نور (واحد) بضئ له

(حق أن أهله) ويؤخذ من هذا الحديث فضل النبي إلى المسجد في الليلة المظلمة ورواه هذا الحديث كلهم بصريون وفيه التصديت والعنينة وأخرجه البزار في علامات النبوة وفي مناقب الأنصار (عن أبي سعيد الخدري رضي الله عنه قال خطب النبي صلى الله عليه وآله ٢٠٦) (وسلم فقال إن الله سبحانه خير عبداً) من الضمير (بين الدنيا وبين ما عندها)

أي عند الله في الآخرة (فاختار) العبد (ما عند الله فبكي أبو بكر رضي الله عنه) قال أبو سعيد (قلت في نفسي ما يبكي هذا الشيخ إن يكن الله خيراً) عبيد بين الدنيا وبين ما عنده تعالى (فاختار ما عند الله فكان رسول الله صلى الله عليه وآله (وسلم هو العبد) الخير (وكان أبو بكر أعلمنا) حيث فهم أنه رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يفارق الدنيا فبكي حزناً على فراقه وغير يتوله عبيد بالتسكير ليظهر نباهة أهل العرفان في تفسير هذا المهم فلم يفهم المقصود غير صاحبه الخصة يصح فيه نبكي وقال بل فقد يك بأموالنا وأولادنا فاسكن الرسول جوعه (قال يا أبا بكر لا تبك) ثم خصه بالخصوصية العظمى فقال (إن آمن الناس على في محبتهم وماله أبو بكر) أي أكرمهم جوداً بنفسه وماله بلا استثناء ولم يرد به المنية لأنها تفقد الصفة ولأنه لا منة لأحد عليه عليه الصلاة والسلام بل منته والله على جميع الخلائق وقال القرطبي هو من الامتنان يعني أن أبا بكر له من الحقوق ما لو كان غيره لا تمنعها وذلك لأنه يادر إلى التصديق ونفقة

الحمد وهو على كل شيء قدير عشر مرات كتب له عشر حسنات وحجى عنه عشر سيئات وكان يومه في حر زمن الشيطان وبعدهم أيضاً قبل أن يتكلم عند أبي داود وابن حبان في صحيحه اللهم أجري من النار سبع مرات وعقب صلاة الفجر عند الترمذي وقال حسن صحيح إن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قال من قال في دبر صلاة الفجر وهو ثمان رجله قبل أن يتكلم لا إله إلا الله وحده لا شريك له له الملك وله الحمد يحيي ويميت وهو على كل شيء قدير عشر مرات كتب الله له عشر حسنات ومحامته عشر سيئات ورفع له عشر درجات وكان يومه ذلك في حر زمن ككل مكروه وحر من الشيطان ولم يفسخ له قلب أن يدرك في ذلك اليوم إلا الشرب بالله عز وجل وأخرجه أيضاً النسائي وزاد فيه بيده الخيرة وعقب المغرب عند الترمذي وحسنه والنسائي من حديث عمارة بن شبيب قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم من قال لا إله إلا الله وحده لا شريك له له الملك وله الحمد يحيي ويميت وهو على كل شيء قدير عشر مرات على أثر المغرب بعث الله ملائكة يحفظونه من الشيطان الرجيم حتى يصبح ويكتب لهم عشر حسنات وحجى عنه عشر سيئات موافات وكانت له بعدل عشر رقبات مؤنات وفي أسناده رشدين بن سعد وفيه مثال

• (باب الانحراف بعد السلام وقدر لا يثبت بينهما واستقبال المأمومين) •

(عن عائشة قالت كان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ذا - لم يقعد الا مقدار ما يقول اللهم أنت السلام ومنك السلام تباركت يا ذا الجلال والإكرام رواه أحمد وسلم والترمذي وابن ماجه) الحديث قد تقدم شرح ألفاظه في الباب الأول وساقه المصنف هذا للاستدلال به على مشروعية قيام الإمام من موضعه الذي صلى فيه بعد سلامه وقد ذهب بعض المالكية إلى كراهة المقام للإمام في مكان صلاته بعد السلام ويؤيد ذلك ما أخرجه عبد الرزاق من حديث أنس قال صليت وراء النبي صلى الله عليه وآله وسلم فكان ساعة يلم يقوم ثم صابت وراء أبي بكر فكان إذا سلم وثب فكانت بما يقوم عن رخصة ويؤيده أيضاً ما ساق في باب لبث الإمام أنه كان يكتم صلى الله عليه وآله وسلم في مكانه يسيراً قبل أن يقوم لكي ينصرف النساء فانه يشهر بأن الأسرع بالقيام هو الأصل والمشروع وقد عورض هذا بما تقدم من الأحاديث الدالة على استحبابه الذكر بعد الصلاة وأنت خير بأنه لا ملازمة بين مشروعية الذكر بعد الصلاة والوقوف في المكان الذي صلى المصلي تلك الصلاة فيه لأن الامتنان يحصل بفعله بعد هاتوا - كان ماشياً أو قاعداً في محل آخر نعم ما ورد مقيداً بنحو قوله وهو ثمان رجليه وقوله قبل أن ينصرف كان معارضاً

ويمكن

الاموال وباللازمة وبالمصاحبة إلى غير ذلك بانتمراح صدور ريوخ

على أبا الله ورسوله - ما لفته في ذلك لكن الرسول صلى الله عليه وآله وسلم لم يجهل أخلاقه وكرم أهراقه اعترف بذلك عملاً يشكر المأموم وفي حديث أبي هريرة عن الترمذي من فوطا ما لا حد عندنا لا كافا ناه ما خلا أبا بكر فان له عندنا ما يكافئه الله

بها يوم القيامة (ولو كنت متخذاً خليلاً) أي اختاروا أصطفي (من امتي لا تخذت) منهم (أبا بكر) لكونه متاهلاً لأن يتخذته صلى الله عليه وآله وسلم خليلاً لولا المانع وهو أنه صلى الله عليه وآله وسلم امتلاً قلبه بما صلح له من معرفة الله تعالى ومحبة ومراقبته حتى كانت أجزأ قلبه بذلك فلم يتسع قلبه لغير الله عز وجل ٢٠٧ وعلى هذا فلا يكون الخليل الا واحداً

ومن لم يفتحه الى ذلك عن تعلق القلب به فهو حبيب ولذلك أثبت صلى الله عليه وآله وسلم لابي بكر وعائشة أنهما أحب الناس اليه ونفى عنهما الخلقة التي هي فوق المحبة (ولكن أخوة الاسلام) أفضل (ومودته) أي مودة الاسلام وهي بمعنى الخلقة والفرق بينهما ما باعتبار المتعلق فالثبوت ما كان بحسب الاسلام والمنفية بجهة أخرى يدل عليه قوله في الحديث الآخر ولكن خلة الاسلام أفضل والمودة الاسلامية متفاوتة بحسب التفاوت في اعلاء كلمة الله وتخصيل كثرة الثواب ولا ريب ان الصديق رضى الله عنه كان أفضل العصابة رضى الله عنهم من هذه الخلية (لا يقين في المسجد باب) انتهى راجع الى الكلفين لا الى الباب فكفى به عدم البقاء عن عدم الابقاء لانه لازم له كانه قال لا يقينه أحد حتى لا يبق (الاسد الاباب أبي بكر) الصديق رضى الله عنه وفيه دلالة على الخصوصية لابي بكر بالخلافة بعده صلى الله عليه وآله وسلم والامامة دون سائر الناس فابنى خوخته دون خوخته غير وهو يدل على انه

ويمكن الجمع بحمل مشروعية الاسراع على الغالب كما يشعر به لفظ كان أو على ما عدا ما ورد من قديم ذلك من الصلوات أو على ان اللبس مقدار الايمان بالذكر المقيم لا ينافي الاسراع فان اللبس مقدار ما ينصرف التماس بما اتسع لا كثر من ذلك (وعن سمرة قال كان النبي صلى الله عليه وآله وسلم اذا صلى صلاة أقبل علينا بوجهه رواه البخاري وعن البراء بن عازب قال كنا اذا صلى رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم أحبين ان نكون عن يمينه فيقبل علينا بوجهه رواه مسلم وأبو داود) الحديث الاول ذكره البخاري في الصلاة بهذا اللفظ وذكره في الجنائز مطولاً وهو يدل على مشروعية استقبالة الامام للمؤمنين بعد الفراغ من الصلاة والمواظبة على ذلك لما ثبت - عربية لفظ كان كما تقر في الأصول قال النووي المختار والذي عليه الاكثرون والمحققون من الاصوايين ان لفظه كان لا يلزمها الدوام ولا التكرار وانما هي فعل ماض تدل على وقوعه مرة انتهى قبل والحكمة في استقبالة المؤمنين ان يعلمهم ما يحتاجون اليه وعلى هذا يختص عن كان في مثل حاله صلى الله عليه وآله وسلم من الاحية للتعليم والموعظة وقيل الحكمة ان يعرف الداخل انتشاء الصلاة اذ لو اسفر الامام على سبيل لا وهم انه في التشهد مثلاً وقال الزين بن المنير استدبار الامام المأمومين انما هو لخلق الامامة فاذا انقضت الصلاة زال السبب واستقبلهم حينئذ يرفع الخيلاء والترفع على المأمومين والحديث الثاني يدل على ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم كان يقبل على من في جهة الميمنة ويمكن الجمع بين الحديثين بأنه كان تارة يستقبل جميع المؤمنين وتارة يستقبل أهل الميمنة أو يجعل حديث البراء مفسر الحديث مرة فيكون المراد بقوله أقبل علينا أي على بعضنا وانه كان يصلي في الميمنة فقال ذلك باعتباره صلى في جهة اليمين وفي الباب عن زيد بن خالد الجهمي قال صلى لنا صلى الله عليه وآله وسلم صلاة الصبح بالحديبية على اثر سماء كانت من الليل فلما انصرف أقبل على الناس الحديث أخرجه البخاري والمراد بقوله انصرف أي من صلاته أو مكانه كذا قال الحافظ وهو على التفسير الاول من أحاديث الباب وكذا ذكره البخاري في باب يستقبل الامام الناس اذا سلم ومن أحاديث الباب ما أخرجه البخاري عن أنس قال أخر رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم الصلاة ذات ليلة الى شطرا الليل ثم خرج علينا فلما صلى أقبل علينا بوجهه (وعن يزيد بن الاسود قال سمعنا مع رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم حجة الوداع قال صلى بالصلاة الصبح ثم المحرف جالساً فاستقبل الناس بوجهه وذكر قصة الرجلين اللذين لم يصلما قال ونهض الناس الى رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ونهضت معهم وأبا يومئذ أشب الرجال وأجلده قال غلزلت

يخرج منها الى المسجد للصلاة وكذا قرره ابن المنير وعورض بما في الترمذي من حديث ابن عباس سدوا الابواب الابواب على واجيب بان الترمذي قال انه غريب وقال ابن عساكر انه وهم لكن للحديث طرق يقوى بعضها بعضها بل قال الحافظ ابن حجر في بعضها اسناده قوى وفي بعضها رجاله ثقات وفيه ان المساجد تصان عن تطريق الناس اليها في خوختها ونحوها الامن

أبواب الحاجة مهمة وسبكون لنا هودة ان شاء الله تعالى الى ما في ذلك من البحث في الفضائل وفي الحديث الصحيح والعنفة والقول وأخرجه البخاري في فضل أبي بكر (عن ابن عباس رضي الله عنهما قال خرج رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم في مرضه الذي مات فيه) ٢٠٨ حال كونه (عاصبا رأسه بخرقة فقعده على المنبر فحمد الله تعالى

أزحم الناس حتى وصلت الى رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فأخذت بيده فوضعتها
أما على وجهي أو صدري قال فما وجدت شيئا طيب ولا أبر من يدر رسول الله صلى الله
عليه وآله وسلم قال وهو يومئذ في مسجد الخيف رواء أحد وفي رواية له أيضا أنه صلى الصبح
مع النبي صلى الله عليه وآله وسلم فذكر الحديث قال ثم ثار الناس يأخذون بيده فيمسحون
بها وجوههم قال فأخذت بيده فمسحت بها وجهي فوجدتها أبر من الثلج والطيب
ريحان المسك) الحديث أخرجه أيضا أبو داود والنسائي والترمذي وقال حسن صحيح
لكن بلفظ شهدت مع النبي صلى الله عليه وآله وسلم حجة فسلمت معه الصبح في مسجد
الخيف فلما قضى صلاته وانحرف ثم ذكر قصة الرجلين وفي أسناده جابر بن يزيد بن
الأسود السوائي عن أبيه روى عنه يعلى بن عطاء قال ابن المديني لم يرو عنه غيره وقد وثقه
النسائي قوله فاستقبل الناس بوجهه فيه دليل على مشروعية ذلك وقد تقدم الكلام
فيه قوله وذكر قصة الرجلين الذين لم يصلوا لفظها عند الترمذي وأبي داود والنسائي
فلما قضى صلى الله عليه وآله وسلم صلاته وانحرف اذا هو برجلين في آخرى القوم
لم يصلوا معه فقال علي بن أبي طالب فيهم ما ترعد فرائصهم ما فقال ما منعكم ان تصلوا معنا
فتالاي رسول الله انا كالمسلمين في رحالنا قال فلا تقبلوا اذا صلينا في رحالكم انتم
مسجد جاعة فصايبا معهم فانه الكفاية وسيأتي الكلام على ذلك في أبواب الجماعة
قوله وأجلده جعل خبير الجماعة مفردا لغة قليلة ومنه هو أحسن القتيان وأجله
ومنه أيضا قول الشاعر

ان الامور اذا الاحداث دبرها دون الشيوخ ترى في بعضهم اخلا

قوله فوضعت اما على وجهي أو صدري فيه مشروعية التبرك بلامسة أهل الفضل
لتقرير النبي صلى الله عليه وآله وسلم له على ذلك وكذلك قوله ثم ثار الناس يأخذون بيده
يمسحون بها وجوههم (وعن أبي حنيفة قال خرج رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم
بالحاجة الى البطحاء فتوضأ ثم صلى الظهر ركعتين والعصر ركعتين وبين يديه عنزة تمر
من ورائها المرأة وقام الناس فجعلوا يأخذون بيده فيمسحون بها وجوههم قال
فأخذت بيده فوضعت اما على وجهي فاذا هي أبر من الثلج والطيب رائحة من المسك رواء
أحد البخاري) الحديث أخرجه البخاري مطولا ومختصرا في مواضع من كتابه ذكره
في الطهارة وفي باب الصلاة في الثوب الاخر في أوائل كتاب الصلاة وفي الاذان وفي

على وجود الكمال (واثنى
عليه) على عدم نقصان (ثم
قال انه) أي الشأن (ليس من
الناس أحدا من علي في نفسه
وماله) أي أبذل له ما (من أبي
بكر بن أبي خافة) بضم القاف
عثمان رضي الله عنه ما (ولو
كنت متخذ من الناس خيلا
لاخذت أبا بكر) منهم (خديلا
ولكن خلة الاسلام أفضل)
أي فاضله اذ المقصود ان الخلة
بالمعنى الاول أعلى مرتبة
وأفضل من كل خلة (سدوا
عن كل خوخة في) هذا (المسجد
غير خوخة أبي بكر) رضي الله
عنه وفي هذا الحديث التحديث
والعنفة والسمع والقول
وأخرجه البخاري في الفرائض
بزيادة وأخرجه الترمذي في
المنقب (عن ابن عمر رضي
الله عنهما ان النبي صلى الله
عليه وآله وسلم قدم مكة)
عام الفتح (فدعا عثمان بن طلحة)
الجني (ففتح الباب) أي باب
الكعبة (فدخل النبي صلى الله
عليه وآله وسلم) فيها (ودخل
معه) (بلال) مؤذنه وخادم
امر صلاته (ودخل معه أيضا
(اسامة بن زيد) خادمه فيما
يحتاج اليه (وعثمان بن طلحة)
عنهم سدان البيت (ثم أغلق الباب)
ليأخذوها عنه أو ليكون ذلك أسع
لقلبي وأجمع بفتح واو وقيل فائدة ذلك التمكن من الصلاة في جمعها

ابواب

الجني حتى لا يتوهم الناس

لثلاثتهم الناس عليه لتوفروا عليهم على مراعاة أفعاله صلى الله عليه وآله وسلم
ليأخذوها عنه أو ليكون ذلك أسع لقلبي وأجمع بفتح واو وقيل فائدة ذلك التمكن من الصلاة في جمعها

الصلاة الى جهة الباب وهو مفتوح لا تصح وأغلق مبنى للمفعول وفي رواية للفاعل (فلبت فيه ساعة ثم خرجوا) كلهم (قال ابن عمر فبدوت) أي أسرعت (فسألت بلالا) هل صلى النبي صلى الله عليه وآله وسلم فيها أم لا (فقال صلى فيه فقلت في أي) بالتؤين أي في أي تواجيه (قال بين الاسطواتين قال ابن عمر فذهب ٢٠٩ على أن أسأله كم صلى) أي فأتني سؤال الكمية

ورواة هذا الحديث ما بين بصري ومدني وفيه التحديث والعنونة وأخرجه البخاري أيضا في المغازي والجهاد ومسلم في الحج وكذلك أبو داود والنسائي وابن ماجه (وعنه) أي عن ابن عمر (رضي الله عنه) قال سألت رجلا قال في الفتح لم أقف على اسمه (النبي صلى الله عليه وآله وسلم) وهو على المنبر ما ترى (أي ما رأيك من الرأي أو من الرؤية بمعنى العلم والمراد لازمه إذا العالم يحكم بما علم شرعا) في صلاة الليل (قال) صلى الله عليه وآله وسلم (مثنى مثنى) أي اثنين اثنين وكرره للتأكيد ومثنى غير منصرف للعدل والوصف (فأذا خشى) المصلي (الصبح صلى) ركعة (واحدة فوترت) تلك الركعة (لهما صلى) واحتج به الشافعية على أن أقل الوتر ركعة واحدة مع حديث ابن عمر مرفوعا الوتر ركعة من آخر الليل وقال المالكية ركعة مع شفع تقدمها (وأنه) أي ابن عمر كان يقول اجعلوا آخر صلاتكم وترا) وزاد في رواية بالليل (فان الذي صلى الله عليه وآله وسلم أمر به) أي بالوتر أو بالجعل الذي يدل عليه قوله اجعلوا وكونه صلى الله عليه وآله وسلم على المنبر

أبواب السترة في موضعين وفي صفة النبي صلى الله عليه وآله وسلم في موضعين وفي اللباس في موضعين قوله إلى البطحاء يعني بطحاء مكة وهو موضع خارج مكة وهو الذي يقال له الابطح وقوله بالهاجرة يستفاد منه انه جمع جمع تقديم ويحتمل أن يكون قوله والعصر وكتبت أي بعد دخول وقتها قوله عنزة هي الحربة القصيرة قوله عز من ورائها المرأة فيه محتمل أن قال ان المرأة لا تقطع الصلاة وسيأتي الكلام على ذلك قوله فيمسحون بها وجوههم فيه مشروعية التبرك كما تقدم والحديث لا يطابق الترجمة التي ذكرها المصنف لان قيام الناس اليه لا يستلزم انه باق في المكان الذي صلى فيه فضلا عن استقباله للصلاة

باب جواز الانحراف عن اليمين والشمال *

(عن ابن مسعود قال لا يجعلن أحدكم للشيطان شيئا من صلاته يرى أن حقا عليه أن لا ينصرف الا عن يمينه لقد رأيت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم كثيرا ينصرف عن يساره وفي لفظ أكثر انصرافه عن يساره رواه الجماعة الا الترمذي وعن أنس قال أكثر ما رأيت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ينصرف عن يمينه رواه مسلم والنسائي وعن قبيصة بن حبيب عن أبيه قال كان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يؤمنا فينصرف عن يمينه جميعا على يمينه وعلى شماله رواه أبو داود وابن ماجه والترمذي وقال صح الامران عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم) الحديث الثالث حسنه الترمذي وصححه ابن عبد البر في الاستيعاب وذكره عبد الباقي بن قانع في مجبه من طرق متعددة وفي اسناده قبيصة بن حبيب وقدرماه بعضهم بالجهاالة ولكنه وثقه العجلي وابن حبان ومن عرف جهة علي من لم يعرف وفي الباب عن عبد الله بن عمرو عند ابن ماجه بالفظ رأيت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ينقل عن يمينه وعن يساره في الصلاة قوله في الحديث الاول شيئا من صلاته في رواية مسلم جزأ من صلاته قوله يرى بفتح أوله أي يعتقد ويجوز الضم أي يظن قوله ان حقا عليه هو بيان للجعل في قوله لا يجعلن قوله أن لا ينصرف أي يرى أن عدم الانصراف حق عليه وظاهر قوله في حديث ابن مسعود أكثر انصرافه عن يساره وقوله في حديث أنس أكثر ما رأيت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ينصرف عن يمينه المنافاة لان كل واحد منهم ما قد استعمل فيه صيغة أفعل التفضيل قال النووي ويجمع بينهما بأنه صلى الله عليه وآله وسلم كان يفعل تارة هذا وتارة هذا فأخبر كل منهما بما اعتقدانه الاكثر وانما ذكره ابن مسعود أن به تقتد وجوب الانصراف عن اليمين قال الحافظ ويمكن الجمع بينهما بوجه آخر وهو أن يحمل حديث

٢٧ نيل في بدل على جماعة جالسين في المسجد ومنهم الرجل الذي سألت عن صلاة الليل ورواة هذا الحديث ما بين بصري ومدني وفيه التحديث والعنونة والقول (عن عبد الله بن زيد) بن عاصم المازني (الأنصاري رضي الله عنه أنه رأى) أي أبصر (رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم) حال كونه (مستلقيا) على ظهره (في المسجد) حال كونه (واضعا إحدى

رجليه على الاخرى) فعل ذلك ليسين جواز مغلبيت جابر المروم في سلم في النهي عن ذلك اما منسوخ أو مقيد بما اذا ظهرت بذلك عورته كان يكون الا ارضية فاذا وضع رجلا فوق الاخرى وهناك فرجة ظهرت منها العورة فان آمن بذلك جاز قال في الفتح الثاني أول من ادعاه النسخ لانه ٢١٠ لا يثبت بالاحتمال وعن جزم به البيهقي والبعوي وغيرهما من المحدثين ورحم

ابن بطال ومن تبعه بانه منسوخ وصح ان عمرو عثمان كافاية هلان ذلك وهذا يدل على انه ليس خاص به صلى الله عليه وآله وسلم بل هو جائز مطلقا وانما خصائص لا تثبت بالاحتمال وانما ظاهرات فمسله ذلك كان في وقت الاستراحة لا عند مجتمع الناس لما عرف من عادته من الجلوس بينهم بالوقار التام صلى الله عليه وآله وسلم قال الخطابي وفيه جواز الاتكاء في المسجد والاضطجاع وانواع الاستراحة وقال الداودي فيه ان الاجر الوارد للادب في المسجد لا يختص بالجالس بل يحصل للمستلقي أيضا ورواه هذا الحديث الخمسة مدينون وفيه العديد والمعنونة وأخرج به البخاري أيضا في اللباس والاستئذان ومسلم في اللباس وأبو داود في الادب والترمذي في الاستئذان وصححه والنسائي في الصلاة (عن أبي هريرة رضي الله عنه عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال صلاة الجميع) وفي رواية الجماعة (تزيد على صلته) أي الشخص المنفرد (في بيته) (و) على (صلاته) بافتراده (في سوقه خمسا وعشرين درجة) سيرا لاعداد لا يوقف عليه الابن والنبوة (فان أحدكم اذا توضأ فاحسن) (الوضوء باسبغها ورعاية عليه) (مقتضى آداب) (وأي المسجد) حال كونه (لا يريد الا الصلاة) أو ما في معناها كالاغتسال وغضوه واقتصر على الصلاة فلا غلبية (لم يخط خطوة) بفتح الحاء (الارضه الله بها درجته وخط عنه خطيئة) وفي لفظ خط عنه بها (حتى يدخل المسجد) فالمشي إلى

ابن مسعود على حالة الصلاة في المسجد لان حجة النبي صلى الله عليه وآله وسلم كانت من جهة يساره ويجعل حديث أنس على ما سوى ذلك كحال البقرة ثم اذا تعارض اعتقاد ابن مسعود وأنس رجع ابن مسعود لانه أعلم وأنس وأجل وأكثر ملازمة للنبي صلى الله عليه وآله وسلم وأقرب إلى واقعه في الصلاة من أنس وبان في اسناد حديث أنس من تكلم فيه وهو السدي وبان حديث ابن مسعود متفق عليه وبان رواية ابن مسعود توافق ظاهرا للحال لان حجة النبي صلى الله عليه وآله وسلم كانت على جهة يساره كما تقدم قال ثم ظهر لي أنه يمكن الجمع بين الحديثين بوجه آخر وهو ان من قال كان أكثر انصرافه عن يساره نظر إلى هيئته في حالة الصلاة ومن قال كان أكثر انصرافه عن يمينه نظر إلى هيئته في حال استقباله القوم بعد سلامه من الصلاة فعلى هذا لا يختص الانصراف بجهة معينة ومن ثم قال العلماء يستحب الانصراف إلى جهة حاجته ولكن قالوا اذا استوت الجهتان في حقه فاليمين أفضل له يوم الاحاديث الممرجة بفضل التيامن قال ابن المنير فيه ان المندوبات قد تنقلب مكروهات اذا رفعت عن رتبة التيامن مستحب في كل شيء لكن لما خشي ابن مسعود أن يعتقدها وجوبه أشار إلى كراهته قال الترمذي بعد ان ساق حديث هلب وعليه العمل عند أهل العلم قال ويروى عن علي أنه قال ان كانت حاجته عن يمينه أخذ عن يمينه وان كانت حاجته عن يساره أخذ عن يساره

«(باب لبث الامام بالرجال قليلا ليجري من صلى معه من النساء)»

(عن أم سلمة قالت كان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم اذا سلم قام النساء حين يقضى تسليمه وهو عيكت في مكانه يسيرا قبل أن يقوم قالت فنرى والله أعلم ان ذلك كان لكي ينصرف النساء قبل أن يدركهن الرجال رواه أحمد والبخاري) الحديث فيه أنه يستحب للامام مراعاة أحوال المأمومين والاحتياط في الاجتناب ما قد ينضى إلى المحذور واجتناب مواقع التهم وكراهة مخالطة الرجال للنساء في الطرقات فضلا عن البيوت ومقتضى التعليل المذكور ان المأمومين اذا كانوا رجالا فقط لا يستحب هذا المكث وعليه حل ابن قدامة حديث عائشة أنه صلى الله عليه وآله وسلم كان اذا سلم لا يقعد الا قدر ما يقول اللهم أنت السلام الحديث المتقدم وقد تقدم الكلام في ذلك وفي الحديث انه لا بأس بحضور النساء الجماعة في المسجد قوله فنرى بضم النون أي نظن

«(باب جواز عقد التسبيح باليد وعده بالنوى ونحوه)»

(عن بسيرة وكانت من المهاجرات قالت قال لرسول الله صلى الله عليه وآله وسلم

سيرا لاعداد لا يوقف عليه الابن والنبوة (فان أحدكم اذا توضأ فاحسن) (الوضوء باسبغها ورعاية عليه) (مقتضى آداب) (وأي المسجد) حال كونه (لا يريد الا الصلاة) أو ما في معناها كالاغتسال وغضوه واقتصر على الصلاة فلا غلبية (لم يخط خطوة) بفتح الحاء (الارضه الله بها درجته وخط عنه خطيئة) وفي لفظ خط عنه بها (حتى يدخل المسجد) فالمشي إلى

الجماعات يستلزم احتساب الابواب بالظواهر والتصل عن الخطيئات ومن توفى من دركات الهلكات فقد ترقى الى منجاة الدرجات (واذا دخل المسجد كان في ثواب صلاة ما كانت تحبسه) الصلاة أى ممتدوام ذلك وحذف الفاعل العلم به (وقضى عليه) يعنى الملائكة ما دام في مجلسه الذى صلى فيه (أى تستغفر وتطاب له ٢١١ الرحمة فائقين) اللهم اغفر له اللهم ارحمه عالم يؤذ) المصلى الملائكة (يحدث)

بالنعل المجزوم على البدلية ويجوز الرفع على الاستئناف وفى رواية ما لم يؤذ يحدث فيه بلقطا الجار والمجرور متعلقا بيؤذ وفى اخرى ما لم يحدث فيه باسقاط يؤذ أى ما لم يأت بناقض للوضوء فيه ان الصلاة فى السوق مشروعة واذا جازت الصلاة فيه فرادى كان أولى أن يتخذ فيه مسجدا للجماعة أشار اليه ابن بطال ورواة هذا الحديث ما بين بصرى ومصر وكوفى وفيه التحديث والعنعنة ورواية تآبى عن تآبى وأخرجه البزارى ايضا فى باب الجماعة ومسلم وأبو داود والترمذى وابن ماجه فى الصلاة (عن أبى موسى) الاشهرى (رضى الله عنه عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال ان المؤمن للمؤمن كالبنيان) أى كالحائط (يشد بعضه بعضا وشبك صلى الله عليه وآله وسلم أصابعه) وانما شبك ليعمل لهم هيئة اختلاطهم من باب تصوير المعقول بصورة المحسوس وفيه دلالة على جواز التشبيك مطلقا وحديث أبى هريرة لا يقدح فى جواز فى المسجد واذا جاز فى المسجد فهو

عليكم بالتبذل والتسبيح والتعظيم ولا تغفلن فتسبين الرحمة واعقدن بالانامل فانحن مستولات مستنطقات رواء أحمد والترمذى وأبو داود وعن سعد بن أبى وقاص انه دخل مع رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم على امرأة وبين يديها نوى أو حصى تسبح به فقال أخبرك بما هو أيسر عليك من هذا أو أنضل سبحانه الله عدد ما خلق فى السماء وسبحان الله عدد ما خلق فى الأرض وسبحان الله عدد ما بين ذلك وسبحان الله عدد ما هو خالق والله أكبر من ذلك والحمد لله مثل ذلك ولا اله الا الله مثل ذلك ولا حول ولا قوة الا بالله مثل ذلك رواء أبو داود والترمذى وعن صفية قالت دخل على رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم وبين يدي أربعة آلاف نواة تسبح بها فقال الله سبحانه ما أعلمك بأكثر مما تسبح به فقالت على فقال قولى سبحانه الله عدد خلقه رواء الترمذى) أما الحديث الاول فأخرجه أيضا الحاكى وقال الترمذى غريب لا نعرفه الا من حديث هانى بن عثمان وقد صحح السيوطى استاده هذا الحديث وأما الحديث الثانى فأخرجه أيضا النساق وابن ماجه وابن حبان والحاكم وصححه وخسنه الترمذى وأما الحديث الثالث فأخرجه أيضا الحاكى وصححه السيوطى والحديث الاول يدل على مشروعية عقد الانامل بالتسبيح وقد أخرج أبو داود والترمذى وخسنه والنساق والحاكم وصححه عن ابن عمر وأنه قال رأيت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم بعد التسبيح زافى رواية لآبى داود وغيره يمينه وقد علل رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ذلك فى حديث الباب بان الانامل مستولات مستنطقات يعنى انهن يشهدن بذلك فكان عقدهن بالتسبيح من هذه الحيلة أولى من السجدة والحصى والحديثان الاخران يدلان على جواز عقد التسبيح بالنوى والحصى وكذا بالسجدة لعدم الفارق لتقريره صلى الله عليه وآله وسلم والمرأتين على ذلك وعدم انكاره والارشاد الى ما هو أفضل لا ينافى الجواز وقد وردت بذلك آثار فى جزء هلال الحفار من طريق معمر بن سليمان عن أبى صفية مولى النبي صلى الله عليه وآله وسلم انه كان يوضع له نطع ويحماه برقعيل فيه حصى فيسبح به الى نصف النهار ثم يرفع فاذا صلى أتى به يسبح حتى عسى وأخرجه الامام أحمد فى الزهد قال حدثنا عفان حدثنا عبد الواحد بن زياد عن يونس بن عبيد عن امه قالت رأيت أبابرة رجلا من أصحاب النبي صلى الله عليه وآله وسلم وكان خازنا قالت فكما يسبح بالحصى وأخرج ابن سعد عن حكيم بن الديلى ان سعد بن أبى وقاص كان يسبح بالحصى وقال ابن سعد فى الطبقات أخبرنا عبد الله بن موسى أخبرنا إسرائيل عن جابر عن امرأة خدمته عن فاطمة بنت الحسين بن على بن أبى طالب انها كانت تسبح بخصيط معقود فيها (١) وأخرج

فى غيره أجوز ورواه هذا الحديث الخمسة كوفيون وفيه رواية الابن عن جده ورواية جده عن أبيه والتحديث والعنعنة وأخرجه البزارى أيضا فى الادب والمظالم والترمذى فى البر والنساق (عن أبى هريرة رضى الله عنه قال صلى بنا رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم) (١) فى الاصل بين السطور فوق فيها لفظ نية والكل صحيح معنى وتصور الرواية اه صحيح

أحدى صلاقي العشي) بفتح العين وهو من أول الزوال إلى الغروب وفي رواية العشاء قال الحافظ وهو وهم فقد صححنا
 له مصر أو الظهر (فصل في بناركعتين ثم سلم فقام إلى خشبة معروضة) أي موضوعة بالعرض أو مطروحة (في ناحية المسجد
 فأنكأ عليها كأنه غضبان ووضع يده اليمنى ٢١٢ على اليسرى وشبك بين أصابعه ووضع خده الأيمن على ظهر كفه اليسرى

وخرجت السرعان من أبواب
 المسجد) أي أوائل الناس الذين
 يتسارعون والسرعان بضم
 السين واسكان الراء جمع سريع
 ككتيب وكتبان وهو المسرع
 للخروج (فقالوا أقصرت الصلاة
 وفي القوم أبو بكر وعمر فهابا) أي
 خافا (أن يكلماه) صلى الله عليه
 وآله وسلم اجلاله (وفي القوم
 رجل) هو الخريفي وكان (في
 يديه طول يقال له ذواليدن قال
 يا رسول الله أنسيت أم قصرت
 الصلاة قال لم أنس) في ظني (ولم
 تقصر) أي الصلاة (فقال) صلى
 الله عليه وآله وسلم للعاشرين
 (أ كما) أي الأمر كما (يقول
 ذواليدن فقالوا نعم) الأمر كما
 يقول (فتقدم فصلى ما ترك) وهو
 الركعتان (ثم سلم ثم كبر وجحد
 مثل سجوده أو أطول ثم رفع
 رأسه وكبر ثم كبر وسجد مثل
 سجوده أو أطول ثم رفع رأسه
 وكبر) ومحمل مباحث هذا
 الحديث باب السهو أو كونه
 الضاري هنا استدلالا على
 جواز تشبيك الأصابع في المسجد
 وغيره قال ابن بطال ادخل هذا
 الحديث معارضة لما روى في
 النهي عن التشبيك في المسجد
 وقد وردت فيه مراسيل ومسندة

عبد الله ابن الامام أحمد في زوائد الزهد عن أبي هريرة أنه كان له خيط فيه ألفا عقدة فلا
 ينأى حتى يسبح وأخرج أحمد في الزهد عن القاءه بن عبد الرحمن قال كان لابي الدرداء
 نوى من العبوة في كيس فكان اذا صلى الغداة أخرجها واحدة واحدة يسبح بها حتى
 ينتهز ثم أخرج ابن سعد عن أبي هريرة أنه كان يسبح بالنوى المجموع وأخرج الديلمي
 في مسند الفردوس من طريق يزيد بن ثابت بن سليمان بن علي عن أم الحسن بنت جعفر عن
 أبيها عن جدها عن علي رضي الله عنه مرفوعا ثم المذكر السبعة وقد ساق السبوطي
 آثارا في الجزء الذي سماه المنحة في السجدة وهو من جملة كتابه المجموع في الفتاوى وقال
 في آخره ولم ينقل عن أحد من السلف ولا من الخلف المنع من جواز ذلك كبر السجدة بل
 كان أكثرهم يعتقدونه بها ولا يرون ذلك مكرها انتهى وفي الحديثين الآخرين
 فائدة جلية وهي ان الذكر تضاعف ويتعدد بعد ما أحال الذكر على عدده وان لم يتكرر
 الذكر في نفسه فيحصل مثالا على مقتضى هذين الحديثين لمن قال مرة واحدة سبحان الله
 عدد كل شيء من التسبيح ما لا يحصى لمن كرات التسبيح إلى ما لا يحصى من الاحاطة على عدد
 وهذا مما يشكل على القائلين ان الثواب على قدر المشقة المتكررين للتفضل الثابت
 بصرائح الأدلة وقد أجابوا عن هذين الحديثين وما شابههما من نحو قوله صلى الله عليه
 وآله وسلم من فطر صائما كان له مثل أجره من عزى مصابا كان له مثل أجره بما جوبه
 متعسفة متكلفة

(أبواب ما يطل الصلاة وما يكره ويباح فيها)

(باب النهي عن الكلام في الصلاة)

(عن زيد بن أرقم قال كنا تسكلم في الصلاة يكلم الرجل مناصحه وهو إلى جنبه في الصلاة
 حتى نزات وقوموا لله قاتلين فأمرنا بالسكوت ونهينا عن الكلام رواه الجماعة إلا ابن
 ماجه والترمذي فيه كنا تسكلم خلف رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم في الصلاة)
 الحديث قال الترمذي حسن صحيح وفي الباب عن جابر بن عبد الله عند الشيخين وعن عمار
 عند الطبراني وعن أبي امامة عند الطبراني أيضا وعن أبي سعيد عند البزار وعن معاوية
 ابن الحكم وابن مسعود وسيا تيان والحديث يدل على تحريم الكلام في الصلاة ولا
 خلاف بين أهل العلم ان من تكلم في صلاته عامدا عالما فسدت صلاته قال ابن المنذر أجمع
 أهل العلم على ان من تكلم في صلاته عامدا وهو لا يريد اصلاح صلاته أن صلاته فاسدة
 واختلقوا في كلام الساهي والجاهل وقد حكى الترمذي عن أكثر أهل العلم أنهم سقوا
 بين كلام الناس والعامد والجاهل واليه ذهب الثوري وابن المبارك حكى ذلك

الترمذي

من طرق غير ثابتة انتهى وقد ذكرها الحافظ في الفتح مع الكلام عليها الانطولى ذكرها هنا

(عن عبد الله بن عمر رضي الله عنه أنه كان يصلي في أما كن من الطرق) أي الطرق التي بين المدينة النبوية ومكة والمواقع
 التي لم يجعل مساجد (ويقول أنه رأى النبي صلى الله عليه وآله وسلم يصلي في تلك الامكنة) ورواه هذا الحديث ما بين بصري

ومدني وفيه التعديت والنعنة والرؤية وتحصل ذلك ان ابن عمر كان يسير بك تلك الاماكن ويستند في الاتباع مشهور قال في الشيخ ولا يعارض ما ثبت عن أبيه انه رأى الناس في سفر يتبادرون الى المكان فسأل عن ذلك فقالوا قد صلى فيه النبي صلى الله عليه وآله وسلم فقال من عرضت له الصلاة فليصل والا فليض فانه هلك ٢٤١٣ أهل الكتاب يتبعوا آثار أنبيائهم فاتخذوها

كنائس ويها لان ذلك من عمر محمول على أنه كره زيارتهم لمثل ذلك بغير صلاة أو خشى أن يشكل ذلك على من لا يعرف حقيقة الامر فيظننه واجبا وكلا الامرين مأمون من ابن عمر وقد تقدم حديث عثمان وسؤاله النبي صلى الله عليه وآله وسلم أن يصلي في بيته ليمتدحه صلى واجابة النبي صلى الله عليه وآله وسلم الى ذلك فهو وجه في التبرك بالآثار الصالحين انتهى قلت وهذا اذا لم يؤد التبرك بها الى ما هو شرك أو استعانة أو استغاثة أو توسل بغير الله تعالى وأما اذا أدى الى ذلك فالحق منع الناس عنها سدا للذريعة كما صنع عمر الفاروق رضي الله عنه وعثمان كان مأمونا عن مثل ذلك خلافا لأهل الأهواء الباطلة فابن عمر من الثرياء (وعنه) أي عن ابن عمر رضي الله عنه أن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم كان ينزل بذى الحليفة الميقات المشهور ولاهل المدينة (حين يعتمر وفي حجة حين حج) هبة الوداع (نحت سمرة) بفتح السين وضم الميم أم غيلان وشجر الطلح ذات الشوك (في موضع المسجد الذي بذى الحليفة وكان) صلى الله

الترمذي عنهما به قال القاضي وحامد بن أبي سليمان وأبو حنيفة وهو أحد الرواة عن قتادة واليه ذهب الهادوية وذهب قوم الى الفرق بين كلام الناس والجاهل وبين كلام العامة وقد حكى ذلك ابن المنذر عن ابن مسعود وابن عباس وعبد الله بن الزبير ومن التابعين عن عروة بن الزبير وعطاء بن أبي رباح والحسن البصري وقاتدة في إحدى الروايتين عنه وحكاية الحارثي عن عمرو بن دينار وعن مالك والشافعي وأحمد وأبو نوري وابن المنذر وحكاية الحارثي عن نعيم بن أهل الكوفة وعن أكثر أهل الجبل وأكثر أهل الشام وعن سفيان الثوري وهو أحد الرواة عن عطاء بن أبي رباح في شرح مسلم عن الجمهور استدل الاقوال بحديث الباب وسائر الأحاديث المصرحة بالنهي عن التكلم في الصلاة وظاهرها عدم الفرق بين العامة والناس والجاهل واحتج الآخرون لعدم فساد صلاة الناس ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم تكلم في حال السهو وبقي عليه كما في حديث زيد بن أسلم وروى الطبراني في الاوسط من حديث أبي هريرة ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم تكلم في الصلاة ناسيا فبقي على ما صلى وبحديث رفع عن أمي الخطأ والنسيان الذي أخرجه ابن ماجه وابن حبان والدارقطني والطبراني والبيهقي والحاكم بنحو هذا اللفظ واحتجوا بعدم فساد صلاة الجاهل بحديث معاوية بن الحارث الذي سأل النبي صلى الله عليه وآله وسلم بأمره بالعادة وأجيب عن ذلك بعدم حكاية الامر بالعادة لا يستلزم عدم وغايته أنه لم ينقل اليه فيرجع الى غيره من الأدلة كذا قيل ويجيب أيضا عن الاستدلال بحديث رفع عن أمي الخطأ والنسيان ان المراد رفع الائم لا الحكم فان الله أوجب في قتل الخطأ ~~التي~~ فارة على ان الحديث مما لا يفتن للاحتجاج به وقد استوفى الحافظ الكلام عليه في باب شروط الصلاة من التلخيص ويجيب عن الاحتجاج بحديث زيد بن أسلم بان كلامه صلى الله عليه وآله وسلم وقع وهو غير متصل بآثره على ما قد فعل قيل الكلام لا يستلزم أن يكون ما وقع قبله منها قوله في الحديث حتى نزلت وقوموا لله قانتين فيه اطلاق القنوت على السكوت قال زين الدين في شرح الترمذي وذكر ابن العربي ان له عن مرة معان قال وقد نظمها في بيتين بقولي وانظ القنوت اعدد معانيه فجد * هن يداعلى عشر معاني مرضيه دعاء خشوع والعبادة طاعة * اقامتها افسر ارنا بالعبودية سكوت صلاة والقيام وطوله * كذا في دوام الطاعة الرابع القبه قوله ونهين عن الكلام هذه الزيادة ليست للجماعة كما يشعر به كلام المصنف وانما زادها مسلم وأبو داود وقد استدل بزيادتها على مسألة اصولية قال ابن العربي قوله أمرنا بالسكوت ونهين عن الكلام يعطى بظاهره ان الامر بالنهي ليس بنهي عن هذه

عليه وآله وسلم (اذا رجع من غزو كان في تلك الطريق) أي طريق المدينة (أو في حج أو عمرة هبط من بطن واد) هو وادي العقيق (فاذا ظهر من بطن واد اناخ) راحلته (بالبطحاء) أي بالمسبل الواسع الجميع فيه دقاق الحصى من مسبل المأمومة (التي على شفير الوادي) بفتح السين أي طرفه (الشبرقية فعرس) أي نزل آخر الليل للإستراحة (ثم) أي هناك (حتى يصبح) أي يدخل

كان عبد الله (بن عمر) (يضي فيه
وان عبد الله بن عمر حدثه ان
النبي صلى الله عليه وآله وسلم
صلى حيث المسجد الصغير الذي
دون المسجد الذي بشرف
الروحاء) هي قرية جامعة على
لبنتين من المدينة وبينهما وبين
المدينة ستة وثلاثون ميلا (وقد
كان عبد الله بن عمر رضى الله
عنهما (يعلم) من العلم وأمن
العلامة (المكان الذي كان
صلى فيه النبي صلى الله عليه
وآله (وسلم يقول ثم) هناك
(عن عبيد بن قيس) تقوم في المسجد
تصلي وذلك المسجد على حافة
الطريق (يقى) يتخفيف الفاء
أى على جاتيه (وأنت ذاهب الى
مكة بينه وبين المسجد الا كبر
رمية بحجر أو فخذ ذلك وان ابن
عمر كان يصلى الى العرق) بكسر
العين وسكون الراء الجبل
الصغير أو عرق الظبية الوادى
المعروف (الذى عند منصرف
الروحاء) أى عند آخرها (وذلك
العرق انتهاء طرفه على حافة
الطريق دون) أى قريب
أو تحت (المسجد الذى بينه وبين
المنصرف) بفتح الراء (وأنت
ذاهب الى مكة وقد ابنتى) مبنيًا
للمفعول (ثم) أى هناك (مسجد

فلم يكن عبد الله يصلي في ذلك المسجد كان يترك عن يساره ووراءه ويصلي أمامه) أي قدام المسجد لا يفتي
(إلى العرق نفسه وكان عبد الله) بن عمر (يروح من الرواح فلا يصلي الظهر حتى يأتي ذلك المكان فيصلّي فيه الظهر وإذا
أنزل من مكة فإن مر به قبل الصبح بساعة أو من آخر الصبح) ما بين الفجر الكاذب والصبح الصادق والفرق بينه وبين قوله

قبل الصبح بساعة أنه أراد بانحر السهر أقل من ساعة وحينئذ في غير اللاحق السابق (عن من حتى يصلي بها الصبح وان عبدا لله حدثه ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم كان ينزل تحت سرحه) بفتح السين والحاء شجرة (ضخمة) أي عظيمة (دون الروينة) مصغرة قرية جامعة بينها وبين المدينة سبعة عشر ٢١٥ فرسخا (عن عيين الطريق ووجه الطريق)

أي مقابله (في مكان بطح) بالفتح والساكون أي واسع (سهل حتى) ولابن عساكر وغيره حين (يفضي) أي يخرج صلى الله عليه وآله وسلم (من مكة) موضع مرتفع (دوين يريد الروينة) مصغرون (بميلين) أي بينه وبين المكان الذي ينزل فيه البريد بالرويشة ميلان أو البريد الطريق (وقد انكسر أعلاها فاشتق) أي انعطف (في جوفها وهي قاعة على ساق) كالبنيان ليست متسعة من أسفل (وفي ساقها كتيب) جمع كتيب وهي تلال الرمل (كثيرة وان عبد الله بن عمر حدثه ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم صلى في طرف تلعة) بفتح التاء وسكون اللام مسيل الماء من فوق الى أسفل الأهضبة فوق الكتيب في الارتفاع دون الجبل (من وراء العرج) بفتح العين وسكون الراء قرية جامعة بين أو بين الرريشة ثلاثة عشر أو أربعة عشر ميلا (وانت ذاهب الى هضبة) جبل منبسط على وجه الأرض أو ما طال واتسع وانفرد من الجبال (عند ذلك المسجد قبران أو ثلاثة على القبور روض) بفتح الراء وسكون الصاد أي حضور بعضهم فوق

لا يخفى عليه لانه يراهم من خلفه كما صح عنه ومن الاجوبة أن يكون الكلام نسخ بمكة ثم أبيع ثم نسخت الاباحة بالمدينة ومنها حل حديث ابن مسعود على تحريم الكلام لغير مصلحة الصلاة وحديث زيد على تحريم سائر الكلام ومنها ترجيح حديث ابن مسعود والمصير اليه لانه حكى فيه حديث النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال ذلك ابن سريج والقاضي أبو الطيب ومنها ان زيد بن أرقم أراد قوله كاتكلم في الصلاة الحكاية عن كان يفعل ذلك في مكة كما يقول القائل فعلنا كذا وهو يريد بعض قومه ذكركم معنى ذلك

ابن حبان وهو بعيد (وعن ابن مسعود قال كنا سلم على النبي صلى الله عليه وآله وسلم وهو في الصلاة فردد علينا فلما رجعنا من عند الجاشي سلمنا عليه فلم يرد علينا فقلنا يا رسول الله كنا سلم عليك في الصلاة فردد علينا فقال ان في الصلاة لاشغلا ممتق عليه (١)

لرواية كنا سلم على النبي صلى الله عليه وسلم اذ كآ بمكة قبل أن نأق أرض الحبشة فلما قدمنا من أرض الحبشة اتينا فسلمنا عليه فلم يردنا فخذني ما قرب وما بعد حتى قضوا الصلاة فسألته فقال ان الله يحدث من أمره ما يشاء وانه قد أحدث من أمره أن لا تكلم في الصلاة رواه أحمد والنسائي) الرواية الثانية أن خرجها أيضا أبو داود وابن حبان في صحيحه قوله فلم يردوه يرد على من قال يجوز رد السلام في الصلاة لافظا وهم أبو هريرة وجابر والحسن وسعيد بن المسيب وقادة قوله اشغلا ههنا صفة محذوفة والتقدير اشغلا كافي عن غيره من الكلام أو مانعا من الكلام قوله ما قرب وما بعد لفظ أبي داود وابن حبان ما قدم وما حدث والمراد من هذا اللفظ ولفظ الكتاب اتصال الاسزان البعيدة والمتقدمة بالقرية أو الحادثة لسبب تركه صلى الله عليه وآله وسلم رد السلام عليه قوله أن لا تكلم في الصلاة لفظ أبي داود وغيره أن لا تكلم وفي الصلاة وزاد فرد على السلام يعني بعد فراغه وقد استدل به على أنه يستحب ان سلم عليه في الصلاة أن لا يرد السلام الا بعد فراغه من الصلاة وروى هذا عن أبي ذر وعطاء والنخعي والثوري قال ابن رسلان ومذهب الشافعي والجمهور أن المستحب أن يرد السلام في الصلاة بالاشارة واستدلوا بما أخرجه أبو داود والنسائي والترمذي وحسنه عن صهيب أنه قال مررت برسول الله صلى الله عليه وآله وسلم وهو يصلي فسأت عليه فردت اشارة قال الراوي عنه ولا أعلم الا قال اشارة بأصبعه وسأق الكلام على هذا في باب الاشارة في الصلاة لرد السلام (وعن معاوية بن الحكم السلي قال بينا أنا أصلي مع رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم اذ عطس رجل من القوم فقالت بركة الله فرماني

بعض (من حجارة عن عيين الطريق عند سلمات الطريق) حضرات وهي بفتح السين وكسر اللام والاصلي بفتح اللام شجرة يدبغ بورقها الاديم (بين أولئك السلمات كان عبدا لله) بن عمر رضى الله عنهم (بروح من العرج بعيد ان تخيل الشمس بالهاجرة) نصيب النهار عند اشتداد الحر (فيمضي الظهر في ذلك المسجد وان عبدا لله بن عمر حدثه ان (١) ياض بالاصل

رسول الله صلى الله عليه وآله (وسلم نزل عند سرحات) شجرات (من يسار الطريق في مسيل) بفتح الميم مكان مخدر (دون هرنى) جبل على ملتقى طريق المدينة والشام قريب من الجحفة (ذلك المسيل لاصق بكراع) أى بطرف (هرنى) ثنية بين مكة والمدينة وقيل جبل قريب من الجحفة ٢١٦ (بينه وبين الطريق قريب من غلوة) بفتح الميم غلوة غلوة (بفتح الميم مكان مخدر) دون

القوم بأبصارهم فقلت وائكل أماء ما شأنكم تنظرون الى فجعة لو ابصر بون بأيديهم على أنخاذهم فلما رأيتهم يصمتوننى لكفى سكوت فلما صلى رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فبأبى وأبى ما رأيت معاً قبله ولا بعده أحسن تعليماً منه فوالله ما كهرنى ولا سهرنى ولا شفقنى قال ان هذه الصلاة لا يصلح فيها أنى من كلام الناس انما هى التسبيح والتكبير وقراءة القرآن أو كما قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم رواه أحمد ومسلم والنسائي وأبو داود وقال لا يحل مكان لا يصلح وفي رواية لا يحل أنما هى التسبيح والتكبير والحمد وقراءة القرآن الحديث أخرجه أيضاً ابن حبان والبيهقى قوله فرماني القوم بأبصارهم أى نظروا الى أبصارهم نظراً منكراً ولذلك استعمله الرمى قوله وائكل أماء وا حرف التثنية وشكل بضم المثناة واسكان الكاف وبفتحهما جيعا الغنان كالفضل والفضل كاهما الجوهرى وغيره وهو فقدان المرأة ولدها وسرنا عليه لتفقدته وقوله أماء بتشديد الميم وأصله أم زيدت عليه ألف التثنية لمد الصوت وارتدت بهماء السكت وفي رواية أبي داود أماء بزيادة الياء وأصله أى زيدت عليه ألف التثنية لذلك قوله على أنخاذهم هذا محمول على أنه وقع قبل أن يشرع التسبيح لمن تأبه شئ في صلاته للرجال والنصف فيق لفساء ولا يقال ان ضرب اليد على الفخذ تصفيق لأن التصفيق انما هو ضرب الكف على الكف أو الاصابع على الكف قال القرطبي ويسعدان يسمى من ضرب على فخذه وعليها فوه مصفقا ولهذا قال فجعة لو ابصر بون بأيديهم على أنخاذهم ولو كان يسمى هذا تصفيقا لكان الاقرب في اللفظ أن يقول مصفقا ولا غير قوله لكفى سكوت قال المنذرى يريد لم أتكلم لكفى سكوت وورود لكن هنا مشكل لأنه لا بد أن يتقدمها كلام مناقض لما بعده فافهموا هذا كالكلمة متحرك أو ضده فهو ما هو أى سكنته أو ودو يحقل أن يكون التقدير هنا فلما رأيتهم يصمتوننى لم أكلهم لكفى سكوت فيكون الاستدراك لرفع ما توهم بثبوته مثل ما زيد شجاعا كنه كريم لان الشجاعة والكرم لا يكادان يفترقان فالاستدراك من توهم نفي كرمه ويحقل أن يكون لكن هنا للتوكيد فافهموا لو جاء نفي كرمه لكفى لم يجزى فأكدت لكن ما أفادته لو من الامتناع وكذا في الحديث أكدت لكن ما أفاده ضربهم من ترك الكلام قوله فبأبى وأبى متعلق بفعل محذوف تقديره أفديه بأبى وأبى قوله ما كهرنى أى ما انتهرنى والكهر الانتهاز قاله أبو عبيد وقرأ عبد الله بن مسعود فاما اليقيم فلا تكهرو قيل الكهر العبوس في وجهه من ثقاه قوله ان هذه الصلاة يعنى مطلق الصلاة فيشمل الفرائض وغيرها قوله لا يصلح فيها أنى من كلام الناس في الرواية الاخرى لا يحل استدلال بذلك على تحريم الكلام في الصلاة سواء

أو أماء جرى القوس (وكان عبد الله بن عمر يصلى الى سرحة هى أقرب السرحات) أى الى شجرة هى أقرب الشجرات (الى الطريق وهى أطولهن وان عبد الله بن عمر حدثه أن النبي صلى الله عليه وآله (وسلم كان ينزل في المسيل) المكان المخدر (الذى في أدنى منز الظهران) بفتح الميم وتشديد الراء وبفتح الظاء وسكون الهاء المسمى الآن بطن مرو (قيل) أى مقابل (المدينة حين يبط من الصفراء) جمع صفراء وهى الودية أو الجبال التى بعد مر الظهران (ينزل في بطن ذلك المسيل عن يسار الطريق وأنت ذاهب الى مكة ليس بين منزل رسول الله صلى الله عليه وآله (وسلم وبين الطريق الارضية بحجر وان عبد الله بن عمر حدثه ان النبي صلى الله عليه وآله (وسلم كان ينزل بذى طوى) موضع بمكة (ويبيت بها) حتى يصبح يصلى الصبح حين يقدم مكة ومضى رسول الله صلى الله عليه وآله (وسلم ذلك على أكمة غليظة) وفي رواية عظيمة (ليس في المسجد الذى بنى ثم راعى كن أسفل من ذلك على أكمة غليظة وان

عبد الله) بن عمر (حدثه ان النبي صلى الله عليه وآله (وسلم استقبل فرضي الجبل) مدخل الطريق الى الجبل (الذى بينه وبين الجبل الطويل فهو الكعبة) أى ناحيتها قال نافع (فجعل) عبد الله (المسجد الذى بنى ثم) أى هناك (يسار المسجد بطرف الاكمة ومضى النبي صلى الله عليه وآله (وسلم أسفل منه على الاكمة السوداء) ثدع من

الاثنت عشرة أذرع وأنحوها ثم تصلي) حال كونك (مستقبل القرضتين من الجبل الذي بينك وبين الكعبة) وإنما كان ابن عمر يصلي في هذه المواضع للتبرك وهذا لا ينافي ما روى من كراهية أبيه عمر لذلك لأنه محمول على اعتقاد من لا يعرف وجوب ذلك وابنه عبد الله مأمون من ذلك كما مر فحفظ واختلاف عمر وابنه عبد الله ٢١٧ رضى الله عنهم أعظم في الدين ففي اقتضاء آثاره صلى الله عليه وآله وسلم تبرك به

وتعظيم له وفي نهى عمر السلامة في الاتباع من الابداع ألا ترى أن عمر نهى على أن هذه المساجد التي صلى فيها رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ليست من المشاعر ولا لا حقة بالمساجد الثلاثة في التعظيم ثم إن هذه المساجد المذكورة لا يعرف اليوم منها غير مسجد ذي الحليفة ومسجد الروحاء يعرفها أهل تلك الناحية وقد عين عمر بن شبة منها شيئا كثيرا السكن أكثره في هذا الوقت قد اندثر وذكر البخاري المساجد التي في طرق المدينة ولم يذكر المساجد التي كانت بالمدينة لأنه لم يقع لها إسناد في ذلك على شرطه وقد ذكر عمر بن شبة في أخبار المدينة المساجد والأماكن التي صلى فيها النبي صلى الله عليه وآله وسلم بالمدينة مستوعبا وروى عن غير واحد من أهل العلم أن كل مسجد بالمدينة ونواحيها مبنى بالحجارة المنقوشة المطابقة فقد صلى فيه النبي صلى الله عليه وآله وسلم وذلك أن عمر بن عبد العزيز حين بنى مسجد المدينة سأل الناس وهم يومئذ متوافرون عن ذلك ثم بناها بالحجارة المنقوشة

كان الحاجة أم لا وسواء كان لمصلحة الصلاة أو غيرها فإن احتاج إلى تنبيهه أو اذن لداخل سجع الرجل وصفت المرأة وهذا مذهب الجمهور من أهل البيت وغيرهم من السلف والخلف وقالت طائفة منهم الأوزاعي أنه يجوز الكلام لمصلحة الصلاة واستدلوا بحديث ذي البدين وكلام الناس المذكور في الحديث اسم مصدر يراد به تارة ما يتكلم به على أنه مصدر بمعنى المقول وتارة يراد به التكليم للغير وهو الخطاب للناس والظاهر أن المراد به هنا الثاني بشهادة السبب قوله انما هي التسييح والتكبير وقرأة القرآن هذا الحصر يدل بعمومه على منع التكلم في الصلاة بغير الثلاثة وقد عسكت به الطائفة القائلة بمنع الدعاء في الصلاة بغير الفاظ القرآن من الخفية والهادوية ويجب أن يعلم من الأحاديث المثبتة لأدعية واذكار مخصوصة في الصلاة مخصوصة لمعوم هذا المفهوم وبناء العام على الخاص متعين لا سيما بعدما تقر أن تحريم الكلام كان بمكة كما قدمنا وأكبر الأدعية والاذكار في الصلاة كانت بالمدينة وقد خصصوا هذا المفهوم بالتقدم فواجه امتناعهم من التخصيص بغيره وهذا واضح لا يلتبس على من له أدنى نظر في العلم ولكن المتعصب أعمى وكمن حديث صحيح وسنة صريحة قد نصبوا هذا المفهوم العام في مقابلتها وجعلوا معارضا لها ورواها به وغفلوا عن بطلان معارضة العام بالخاص وعن رجحان المنطوق على المفهوم إن سلم التعارض قال المصنف رحمه الله بعد أن ساق الحديث وفيه دليل على أن التكبير من الصلاة وإن القرأة فرض وكذلك التسييح والتحميد وإن تسميت العاطس من الكلام المبطل وإن من فعله جاهلا لم تبطل صلاته حيث لم يأمره بالاعادة انتهى

• (باب أن من دعا في صلاته بما لا يجوز جاهلا لم تبطل) •

(عن أبي هريرة قال قام رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم إلى الصلاة وقام معه فقال اعرابي وهو في الصلاة اللهم ارحمني ومحمدا ولا ترحم معنا أحدا فلما سلم النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال للاعرابي اقد تجبرت واسعا يريد رحمة الله رواه أحمد والبخاري وأبو داود والنسائي) الحديث أخرجه أيضا مسلم قوله تجبرت واسعا أي ضيقت ما وسعته الله وخصصت به نفسك دون أخواتك من المسلمين هلا سأل الله لك واسعا لكل المؤمنين وأشركهم في رحمة الله تعالى التي وسعت كل شيء وفي هذا إشارة إلى ترك هذا الدعاء وأنه عنه وأنه يستحب الدعاء لغيره من المسلمين بالرحمة والهداية ونحوهما واستدل به المصنف على أنها لا تبطل صلاة من دعا بما لا يجوز جاهلا مدم أمر هذا الداعي بالاعادة قوله يريد رحمة الله قال الحسن وقتادة وسعت في الدنيا البر والقاجر وهي يوم القيامة للمتقين خاصة جعلنا الله من وسعته رحمة في الدارين

٢٨ نيل في المطابقة انتهى وفي هذا السياق المذكور هنا تسعة أحاديث أخرجهما الحسن بن سفيان في مسنده مفرقة إلا أنه لم يذكر الثالث وأخرج مسلم الأخير في كتاب الحج ورواه هذا الحديث الخمسة مدنيون وفيه التصديق والعنفنة والأخبار (ومعنه) أي عن ابن عمر (رضي الله عنه أن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم كان إذا خرج يوم العيد أمر)

خادمه (بالحرية) أى بأخذها (فتوضع بين يديه فيصلى إليها والناس وراءه وكان يفعل ذلك) أى وضع الحرية والصلاة إليها (فى السفر) فليس مختصاً بيوم العيد قال نافع (فمن ثم) أى من هنا (أخذها الامراء) يخرج بها بين أيديهم فى العيد ونحوه وفيه ان ستر الامام ستره ان خلقه ٢١٨ والاحتياط للصلاة وأخذ آلة دفع الاعداء لاسيما فى السفر وجواز الاستخدام

وغير ذلك (عن أبي جحيفة)

وهب بن عبد الله السواقي (ان

النبي صلى الله عليه وآله وسلم

صلى بهم بالبطحاء) خارج مكة

ويقال له الا يطح (وبين يديه

عزة) كنصف ربح لكن سناها

فى أسفلها بخلاف الرمح فانه

فى اعلاه (الظهر ركعتين

والعصر ركعتين) وزاد فى

رواية عن عون ان ذلك كان

بالبصرة قال النووي فيكون

صلى الله عليه وآله وسلم جمع

حينئذ بين الصلاتين فى وقت

الاولى منهما (بمر بين يديه) أى بين

العزة والقبلة (المرأة والحمار)

لا يبينه وبين العزة لان فى رواية

عمر بن أبي زائدة رأيت الناس

والدواب يرون بين يدي العزة

وقد اختلف فيما يقطع الصلاة

فذهبت طائفة الى ظاهر حديث

أبي ذر المروى فى مسلم من كون

مرور الحمار والكلب يقطع

الصلاة وقال الامام أحمد

لا شك فى الكلب الاسود وفى

قلى من الحمار والمرأة شئ وذهب

الشافعى الى انه لا يقطع الصلاة

شئ لا الكلب ولا الحمار ولا المرأة

ولا غيرها والتشديد الوارد فيه

هو لما يغفل قلب المصلى ولا

يجزى ان مارواه ابن عباس كان

* (باب ما جاء فى النفخ فى الصلاة) *

(عن على قال كان لى من رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم مدخلان بالليل والنهار

وكنت اذا دخلت عليه وهو يصلى يتنخخ لى رواه أحمد وابن ماجه والنساقى بمعناه)

الحديث صحيحه ابن السكن وقال البيهقى هذا مختلف فى اسناده ومثته قبل سبع وعيل

تنخخ ومداره على عبد الله بن نجى قال الحافظ واختلف عليه فيه فقيل عن على وقيل

عن أبيه عن على قال البخارى فيه نظر وضعفه غيره ووثقه النساقى وابن حبان وقال

يجى بن معين لم يسمعه عبد الله من على بينه وبين على أبوه والحديث يدل على ان التنخخ

فى الصلاة غير مفسد وقد ذهب الى ذلك الامام يحيى والشافعى وأبو يوسف كذا فى البحر

وروى عن الناصرو وقال المنصور بالله اذا كان لاصلاح الصلاة لم يفسده وذهب أبو

حنيفة ومحمد والهادوية الى ان التنخخ منسدلان الكلام لغة ما تركب من حرفين وان

لم يكن مقبداً ورد بان الحرف ما اعتد على مخرجه المعين وليس فى التنخخ اعتقاد وقد

أجاب المهدي عن الحديث بقوله انه قبل نسخ الكلام ثم دليل التحريم أرجح للحظر

وقد عرفنا ان تحريم الكلام كان بمكة والاتكال على مثل هذه العبارة التى ليس فيها

الاجرد التبرجى من دون علم ولا ظن لوجاز التعويل على مثلها الرد من شاء ماشاء من

الشريعة المطهرة وهو باطل بالاجماع وأما ترجيح دليل تحريم الكلام فمع كونه من

ترجيح العام على الخاص قد عرفت ان العام غير صادق على محل النزاع (وعن عبد الله بن

عمر وأن النبي صلى الله عليه وآله وسلم نفخ فى صلاة الكسوف رواه أحمد وأبو داود

والنساقى وذكره البخارى تعليقا وروى أحمد هذا المعنى من حديث المغيرة بن شعبة

وعن ابن عباس قال النفخ فى الصلاة كلام رواه سعيد بن منصور فى سننه) الحديث

أخرجه أيضاً الترمذى وانظر أى داود ثم نفخ فى آخر سجوده فقال اف اف ثم قال يارب

ألم تعدنى أن لا تعذبهم وأما فهم ألم تعدنى أن لا تعذبهم وهم يستغفرون ففرغ رسول الله

صلى الله عليه وآله وسلم وقد انجصت الشمس وفى استخاره عطاء بن السائب وقد أخرج له

البخارى مقرئاً وأثر ابن عباس أخرجه أيضاً عبد الرزاق قوله نفخ فى صلاة الكسوف

النفخ فى أصل اللغة اخرج الريح من القم كفى القاموس وغيره وقد فسر فى الحديث

بقوله اف اف وقد استدلل بالحديث من قال ان النفخ لا يفسد الصلاة واستدل من قال

انه يفسد الصلاة بأحاديث النهى عن الكلام والنفخ كلام كما قال ابن عباس وأجيب

بأن كون النفخ من الكلام لما عرفت من ان الكلام متركب من الحروف المعقدة على

الخارج ولا اعتقاد فى النفخ وأيضاً الكلام المنهى عنه فى الصلاة هو المكلمة كما تقدم

ولو سلم صدق اسم الكلام على النفخ كما قال ابن عباس لكان فعله صلى الله عليه وآله

قبل وفاته صلى الله عليه وآله وسلم ثمانين يوماً فيكون فاصلاً لحديث أى ذر المذكور وفى الحديث من وسلم القوائد وضع السترة للمصلى حيث يخشى المرور بين يديه والاكتفاء فيها بمثل غلط العزة وان قصر الصلاة فى السفر أفضل من الاتمام لما يشعر به الخبر من مواطبته صلى الله عليه وآله وسلم وان ابتداء القصر من حين مضايقة الليل الذى يخرج من

وفيه تعظيم الصحابة للنبي صلى الله عليه وآله وسلم وفيه استحباب استصحاب العزرة في السفر ورواة هذا الحديث الاربعة ما بين
بصري وكوفي وفيه التحديث والعنونة والسماع وأخرجه البخاري أيضا في الصلاة وفي ستر العورة والاذان وصفة النبي
صلى الله عليه وآله وسلم واللباس وفي باب السترة بمكة ومسلم وأبو داود والترمذي ٢١٩ وابن ماجه في الصلاة (عن سهل)

الساعدي (رضي الله عنه قال
كان بين مصلي رسول الله صلى
الله عليه وآله وسلم) أي
مقاسه في صلاته (وبين الجدار)
أي جدار المسجد مما يلي القبلة
كافي الاعتصام (عمر الشاة) أي
موضع مروءة ورواة هذا
الحديث أربعة وفيه التحديث
والاخبار والعنونة والقول
ورواية الابن عن أبيه وأخرجه
مسلم وأبو داود في الصلاة وقد
قدروا ما بين المصلي والسترة
بقدر عمر الشاة وقيل أقل ذلك
ثلاثة أذرع وبه قال الشافعي
والامام أحمد ولا ينادي داود مرفوعا
من حديث سهل بن أبي حنيفة إذا
صلى أحدكم إلى سترة فليدن منها
لا يقطع الشيطان عليه صلاته
قال البخاري استحباب أهل العلم
الدون من السترة بحيث يكون
بينهم وبينها قدر إمكان السجود
وكذلك بين الصفوف وقد ورد
الأمر بالدون منها وفيه بيان
الحكمة في ذلك انتهى (عن
أنس) بن مالك (رضي الله عنه
قال كان النبي صلى الله عليه
وآله وسلم) إذا خرج لحاجته
للتخلى (تبعه أنا وغلام ومعنا
عكازة) بضم العين وقشديد
الكاف عصا ذات زج (أو) قال

وسلم لذلك في الصلاة مخصصا لعموم النهي عن الكلام واستدلوا أيضا بما رواه الطبراني
في الكبير عن زيد بن ثابت قال نهى رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم عن النفخ في
السجود وعن النفخ في الشراب ولا تقوم به حجة لأن في أسناده خالد بن الياس وهو متروك
وقال البيهقي حديث زيد بن ثابت مرفوعا ضعيف بمره واستدلوا أيضا بما أخرجه
الطبراني في الأوسط عن أبي هريرة عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم أنه كره أن ينفخ بين
يديه في الصلاة أو في شرايه قال زين الدين العراقي وفي أسناده غير واحد متكلم فيه
واستدلوا أيضا بما رواه البراء بن مسنده عن أنس بن مالك رفعه قال ثلاثة من الجفأ أن
ينفخ الرجل في مجوده أو يمسح جبهته قبل أن يفرغ من صلاته قال البراء ذهبت عن
الثالثة وفي أسناده خالد بن أيوب وهو ضعيف ولأنس حديث آخر عند البيهقي قال قال
رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم من الهام شي في صلاته فذلك خطه والنفخ كلام وفي
أسناده فوح بن أبي مريم وهو متروك الحديث لا يصح به وروى البراء من حديث بريدة أن
رسول الله صلى الله عليه وسلم قال ثلاث من الجفأ أن يبول الرجل قائما أو يمسح جبهته
قبل أن يفرغ من صلاته أو ينفخ في سجوده قال العراقي ورجاله رجال الصحيح ورأيت
بخط الحافظ على كلام زين الدين ما نظمه قوله ورجاله رجال الصحيح ليس بصحيح انتهى
وقال البراء لا نعلم رواه عن عبد الله بن بريدة عن أبيه الأسعدي بن عبيد الله ورواه
الطبراني في الأوسط من هذا الوجه وقال لا يروى عن بريدة إلا بهذا الأسناد تفرد به
أبو عبيدة الحداد عن سعيد بن حبان قال العراقي لم يتفرد به عنه بل تابعه عليه عبد الله
ابن داود والخريبي وأخرج الطبراني في الأوسط من حديث أبي هريرة عن النبي صلى الله
عليه وآله وسلم قال إذا قام أحدكم إلى الصلاة فليس وموضع سجوده ولا يدعه حتى إذا
أهوى ليسجد نفخ ثم سجد وفي أسناده عبد المنعم بن بشير وهو منكر الحديث وقد ذهب
إلى كراهة النفخ ابن مسعود وابن عباس وروى البيهقي بأسناد صحيح إلى ابن عباس أنه
كان يخشى أن يكون النفخ كلاما وكرهه من التابعين النخعي وابن سيرين والشامي
وعطاء بن أبي رباح وأبو عبد الرحمن السلمي وعبد الله بن أبي الهذيل ويحيى بن أبي كثير
وروى أيضا عن سعيد بن الزبير وخص فيه من الصحابة قدامة بن عبد الله بن عمار
الكلابي كرهه البيهقي عنه وقالت الشافعية والهادوية إن بان منه حرفان بطلت
الصلاة والأفلاور رواه ابن المنذر عن مالك وأبي حنيفة ومحمد بن الحسن وأحمد بن حنبل
وأجابوا عن حديث عبد الله بن عمرو بأن قوله لا يكون كلاما حتى يشدد الفاء
فيكون ثلاثة أحرف كذا قال الخطابي قال ابن الصلاح ما ذكره لا يستقيم على أصلنا لأن
حرفين كلام مبطل وأجاب البيهقي بأن هذا نفخ يشبه الغطيط وذلك لما عرض عليه من

(عصا أو عزرة) وهي أطول من العصا أقصر من الرمح (ومعناها أداة) بكسر الهمزة (فإذا فرغ من حاجته ناولناه الأداة)
فيستحي بالماء أو بالخروج يتوضأ بالماء وينبش بالعزرة الأرض الصلبة عند قضاء الحاجة خوفا الرشاش ويصلي إليها (عن
سليمان بن الأكوع) الأسلمي رضي الله عنه (أنه كان يصلي عند الأسطوانة) المتوسطة في الروضة المعروفة بأسطوانة المهاجرين

(التي عند المصنف) الذي كان في المسجد من عهد عثمان بن عفان رضي الله عنه وهذا دل على انه كان للمصنف موضع خاص به ووقع عنده مسلم بالفظ يصلي وراء الصندوق وكأنه كان للمصنف صندوق يوضع فيه وروى عن عائشة انها كانت تقول لو عرفها الناس لاضطربوا عليها ٢٢٠ بالسهم وانما أسرته الى ابن الزبير فكان يكثرا الصلاة عندها قال في الفتح ثم

وجدت ذلك في تاريخ المدينة لابن التجار وزاد ان المهاجرين من قريش كانوا يجتمعون عندها وذكره قبله محمد بن الحسن في أخبار المدينة (فقبل لها أبا مسلم) القائل يزيد بن عبيدوهي كنية سلمة (أراك) أي أبصرتك (تخبرني) تجتهد وتختار وتقصده (الصلاة عندها) الاسطوانة قال اني رأيت رسول الله صلى الله عليه وآله (وسلم) يخبرني الصلاة عندها) لانها أولى أن تكون ستره من العزرة ورواته ثلاثة وفيه التصديت والقول وأخرجه مسلم وابن ماجه في الصلاة (عن ابن عمر رضي الله عنهما) حديث دخول النبي صلى الله عليه وآله (وسلم) الكعبة) وقد تقدم وفيه (قال فسألت بلالا حين خرج ما صنع النبي صلى الله عليه وآله (وسلم) في الكعبة (قال) أي بلال (جعل عمودا عن يساره وعمودا عن يمينه وثلاثة أعمدة وراءه وكان البيت يومئذ على ستة أعمدة ثم صلى وفي رواية وعمودين عن يمينه) والثنية بالنظر الى ما كان عليه البيت في الزمن النبوي والافراد بالنظر الى ما صار اليه بعد وفي هذا اشعار

تهذيب بعض من وجب عليه العذاب

• (باب البكاء في الصلاة من خشية الله تعالى) •

(قال الله تعالى اذا تتلى عليهم آيات الرحمن خروا سجدا وبكيا) عن عبد الله بن الشخير قال رأيت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يصلي وفي صدره أزين كازير الرجل من البكا رواه أحمد وأبو داود والنسائي الحديث أخرجه أيضا الترمذي وصححه وابن حبان وابن خزيمة قوله أزين الازير بفتح الالف بعدها زاي مكسورة ثم تحتانية ساكنة ثم زاي أيضا وهو صوت القدر قال في النهاية هو أن يجيش جوفه ويغلي من البكاء قوله كازير الرجل الرجل بكسر الميم وسكون الراء ففتح الجيم قدر من الخماش وقد يطلق على كل قدر يطبخ فيها لعله المراد في الحديث وفي رواية أبي داود كازير الراعي الطاحون قوله من البكاء فيه دليل على ان البكاء لا يبطل الصلاة سواء ظهر منه حرفان أم لا وقد قيل ان كان البكاء من خشية الله لم يبطل وهذا الحديث يدل عليه ويدل عليه أيضا ما رواه ابن حبان بسنده الى علي بن أبي طالب قال ما كان فينا فارس يوم بدر غير المقداد بن الاسود ولقد رأيتنا وما فينا قائم الا رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم تحت شجرة يصلي ويكي حتى أصبح وبوب عليه ذكر الاباحة للمرء أن يكي من خشية الله وأخرج البخاري وسعيد ابن منصور وابن المنذر ان عمر رضي الله عنه صلى صلاة الصبح وقرأ سورة يوسف حتى بلغ الى قوله انما أشكوا بني وحزني الى الله فسمع شجيحه واستدل المصنف على جواز البكاء في الصلاة بالآية التي ذكرها لانها تشمل المصلي وغيره (وعن ابن عمر قال لما شئت برسول الله صلى الله عليه وآله وسلم وجعه قبل له الصلاة قال مروا بأب بكر فليصل بالناس فقالت عائشة ان أبابكر رجل رقيق اذا قرأ غلبه البكاء فقال مروا فليصل فعادوته فقال مروا فليصل

انك ن صواب يوسف رواه البخاري ومعه مئة من حديث عائشة) قوله وجل رقيق أي رقيق القلب وفي رواية للبخاري أنها قالت ان أبابكر رأس سيف اذا قام مقامك لم يستطع أن يصلي بالناس قوله انك ن صواب يوسف صواب جمع صاحبة والمراد ان من مثل صواب يوسف في اظهار خلاف ما في الباطن وهذا الخطاب وان كان بلائظ الجمع فالمراد به واحدة هي عائشة فقط كما ان المراد بصواب يوسف زليخا فقط كذا قال الحافظ ووجه المشابهة بينهما في ذلك ان زليخا استدعت النسوة وأظهرت لهن الاكرام بالضيافة ومرادها زيادة على ذلك وهو أن ينظرن الى حسن يوسف ويعذرن في محبته وان عائشة أظهرت ان سبب ارادتها صرف الامامة عن أيها كونه لا يسمع المأمومين القراءة البكائه ومرادها زيادة وهو أن لا يتشام الناس به كما صرحت بذلك في بعض طرق الحديث فقالت وما لي على مراجعته الا أنه لم يقع في قلبي أن

بأنه تغير عن هيئته الاولى أو يقال لفظ العمود جنس يحتمل الواحد والاثني فهو يحتمل ينشهر رواية عمودين يجب أولم تكن الاعمدة الثلاثة على سمت واحد بل هو ان متساويان والثالث على غير سمتهما واقتض المتقدمين في الحديث الذي قبل هذا في البخاري يشعر بهما واستدل البخاري بهذا الحديث على انه لا بأس بالصلاة بين الساريتين اذا لم يكن في جماعة وأما

الى ان الاولى للمنفرد ان يصلي الى السارية ومع هذه الاولوية فلا يصح كراهة في الوقوف بين ما قاما في الجماعة فالوقوف بين السارين كالصلاة الى السارية قاله الرافعي في شرح المسند قال في الفتح وفيه نظر لورود النهي الخاص عن الصلاة بين السوارى كما رواه الحاكم من حديث أنس باسناد صحيح وهو في السنن الثلاثة ٢٢١ وحسنه الترمذي قال المذهب الطبري

كره قوم الصف بين السوارى للنهي الوارد عن ذلك ومحمل الكراهة عند عدم الضيق والحكمة فيه اما لانقطاع الصف اولاته موضع النعال انتهى (وعنه) أي عن ابن عمر رضي الله عنه عن النبي صلى الله عليه وآله (وسلم) أنه كان يعرض راحلته أي يجعلها عرضا (فيصلي اليها قبل لنافع أو أيت إذا هبت الركاب) بكسر الراء أي هاجت الابل وشوشت على المصلي لعدم استقرارها والركاب الابل التي يسارعها ولا واحد لها من أظفارها (قال) نافع (كان) صلى الله عليه وآله وسلم (ياخذ الرجل فيعتله) من التعديل وهو تقويم الشيء وضبطه في الفتح بفتح أوله وسكون العين وكسر الدال أي يقيمه تلقاه وجهه (فيصلي الى آخرته) بفتح الهمزة والمججمة والراء من غير مد وبجوزا المد لكن مع سكون الخاء (أو قال مؤخره) بضم الميم وكسر الراء وهي الخشبة التي يستند اليها الراكب (وكان ابن عمر يفعل) أي ما ذكر من التعديل والتعريض قال القرطبي في هذا الحديث دليل على جواز التستر بما يستقر

يجب الناس بعده رجلا قام مقامه والحديث له فوائد ليس هذا محل بسطها وقد استدلل به المصنف ههنا على جواز البكاء في الصلاة ووجه الاستدلال ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم لما صمم على استخلاف أبي بكر بعد ان أخبرانه اذا قرأ عليه البكاء دل ذلك على الجواز

• (باب جدا الله في الصلاة لعطاس أو حدوث نعمة) •

(عن رفاعه بن رافع قال صليت خلف رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فعمست فقلت الحمد لله جدا كثيرا طيبا مباركا فيه كما يحب ربنا ويرضى فلما صلى النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال من المتكلم في الصلاة فلم يتكلم أحد ثم قالها الثانية فلم يتكلم أحد ثم قالها الثالثة فقال رفاعه أنا يا رسول الله فقال والذي نفسي بيده لقد ابتعدوها بضع وثلاثون ملكا أيهم يصعد بهم ارواء النسائي والترمذي) الحديث أخرجه البخاري وألفظه عن رفاعه بن رافع الزرقى قال كنا صلى يوما وراء النبي صلى الله عليه وآله وسلم فلما رفع رأسه من الركعة قال سمع الله من حده فقال رجل من وراءه ينأوا لك الحمد جدا كثيرا طيبا مباركا فيه فلما انصرف قال من المتكلم قال أنا قال رأيت بضعاً وثلاثين ملكاً يتذرونها أيهم يكتبها أول ولم يذكر العطاس ولا زاد كما يحب ربنا ويرضى وزاد ان ذلك عند الرفع من الركوع فيجمع بين الرويتين بأن الرجل الميم في رواية البخاري هو رفاعه كافي حديث الباب ولا مانع أن يكفي عن نفسه اما لقصدا خفاء عمله وألصق ذلك ويجمع أيضا بأن عطاسه وقع عند رفع رأسه قوله بضع البضع ما بين الثلاث الى التسع أو الى الخمس أو ما بين الواحد الى الاربعة أو من أربع الى تسع أو سبع كذا في القاسوس قال القراء ولا يذكر البضع مع العشرين الى التسعين وكذا قال الجوهري والحديث يرد ذلك قوله أيهم يصعد بهم في رواية البخاري يكتبها وفي رواية للطبراني يرفعها قال الحافظ وأما أيهم فروىناه بالرفع وهو مبتدأ خبره يكتبها ويجوز ان نصب بفتحهم نظرون أيهم وعند سبويه أي موصولة والتقدير الذي هو يكتبها وقد استشكل تأخير رفاعه اجابة النبي صلى الله عليه وآله وسلم حتى كرر سؤاله ثلاثا مع ان اجابته واجبة عليه بل وعلى من سمع رفاعه فانه لم يسأل المتكلم وحده وأجيب بأنه لما لم يعين واحدا بعينه لم تتعين المبادرة بالجواب من المتكلم ولا من واحد بعينه وكانهم انتظروا بعضهم لبعض وحملهم على ذلك خشية أن يبدؤوا في حققة حتى ظفأ منهم أنه أخطأ فيما فعل ورجوا أن يقع العقوبة وكأنه صلى الله عليه وآله وسلم لما رأى سكوتهم فهم ذلك فعرفهم أنه لم يقل بأسا والحديث استدلل به على جواز احداث ذكر في الصلاة غير ما تقرر اذا كان غير مخالف لما تقرر وعلى جواز رفع الصوت بالذكر وتعب بأن سماعه صلى الله عليه وآله وسلم لصوت الرجل

من الحيوان ولا يعارضه النهي عن الصلاة في معاطن الابل لان المعاطن مواضع اقامتها عند الماء وكراهة الصلاة حينئذ عندها اما لشدة تنها واما لانهم كانوا يحلون بينها مستترين بها انتهى وقال غيره علة النهي عن ذلك كون الابل خلقت من الشياطين فيحمل ما وقع منه في السفر من الصلاة اليها على حالة الضيق وروية نظيره صلواته الى السبرير الذي عليه المرأة ليكون

الميت كان ضيقا وعلى ذلك قول الشافعي لا يستر بامرأة ولا دابة أي في حال الاختيار وعند عبد الرزاق ان ابن عمر كان يكره أن يصلي إلى بعير إلا وعليه رجل وكان الحكمة في ذلك انهم في حال شد الرجل عليها أقرب إلى السكون من حال تجريدها واعتبر الفقهاء مؤخره الرجل في مقدار ٢٢٢ أقل السترة واختلافوا في تقديرها فقبل ذراع وقيل ثلثا ذراع وهو أشهر

لا يستلزم رفعه لصوته وفيه نظر ويدل أيضا على مشروعية الجدة في الصلاة ان عطس ويؤيد ذلك عموم الأحاديث الواردة في مشروعيته فانهم لم يفرقوا بين الصلاة وغيرها
 * (باب من نابه شيء في صلاته فانه يسجد والمرأة تصفق) *
 (عن سهل بن سعد عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم من نابه شيء في صلاته فليسجد قائما التصفيق للنساء وعن علي بن أبي طالب قال كانت لي ساعة من السهر أدخل فيها على رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فان كان قائما يصلي سجد لي فكان ذلك اذنه لي وان لم يكن يصلي أذن لي رواه أحمد وعن أبي هريرة عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال التسبيح للرجال والتصفيق للنساء في الصلاة رواه الجماعة ولم يذكر فيه البخاري وأبو داود والترمذي في الصلاة الحديث الاول لم يخرج المصنف وقد أخرجه البخاري ومسلم والنسائي وأبو داود وهو حديث طويل هذا طرف منه وفي لفظ لابي داود اذا نابتكم شيء في الصلاة فليسجد الرجال وليصفيح النساء والحديث الثاني أخرجه أيضا النسائي والبيهقي وقال هو مختلف في اسناده ومثله فقبل سجد وقيل تنحى ومدار على عبد الله بن نجى الحضرمي قال البخاري فيه نظر وضعه غيره وقد وثقه النسائي وابن حبان ورواه النسائي وابن ماجه من رواية عبد الله بن نجى عن علي بن ملقظ تنحى وقد تقدم والحديث الثالث أخرجه الجماعة كلهم كما ذكر المصنف وفي الباب عن جابر عند ابن أبي شيبة بلفظ حديث أي هريرة دون زيادة في الصلاة واختلاف في رفعه ووقفه ورواه ابن أبي شيبة أيضا عن جابر من قوله وعن أبي سعيد عند ابن عدي في الكامل بلفظ حديث أي هريرة بدون ذلك الزيادة وفي اسناده أبو هريرة بن عمار بن جويرين كذبه حماد بن زيد والجوزجاني وعن ابن عمر عند ابن ماجه بلفظ رخص رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم للنساء في التصفيق وللرجال في التسبيح قوله من نابه شيء في صلاته أي نزل به شيء من الحوادث والمهمات وأراد اعلام غيره كاذنه لداخل وانذاره لاعمى وتنبيهه لساء أو غافل قوله قائما التصفيق للنساء هو بالقاف وفي رواية لابي داود قائما التصفيح قال زين الدين العراقي والمشهور ان معناه ما واحد قال عقبه والتصفيح التصفيق وكذا قال أبو علي البغدادي والخطابي والجوهري قال ابن حزم لا خلاف في ان التصفيح والتصفيق بمعنى واحد وهو الضرب بإحدى صفحتي الكف على الأخرى قال العراقي وما ادعاه من نفي الخلاف ليس بجيد بل فيه قولان آخران انهما مختلفا المعنى أحدهما ان التصفيح الضرب بظاهر أحداهما على الأخرى والتصفيق الضرب بباطن أحداهما على الأخرى حكاه صاحب الاكمال وصاحب المقهم والقول الثاني ان التصفيح الضرب بإصبعين للانداز والتنبيه بالقاف بالجميع للهو واللعب وروى أبو داود في سننه عن عيسى بن أيوب ان

وفيه الحديث والعننة وهو من الربايعيات وأخرجه مسلم والنسائي (عن عائشة رضي الله عنها قالت) لمن قال بحضرتها يقطع الصلاة الكلب والجار والمرأة (أعد لقونا) بهزمة الانحكاك وفتح العين أي لم عد لقونا (بالكلب والجار) قد رأيتني أي أبصرت نفسي حال كوني مضطجعة على السرير فيحيي النبي صلى الله عليه وآله وسلم فينوسط السرير فيصلي إليه كما بين في رواية مسروقة عنها عند البخاري في الاستئذان حيث قال كان يصلي والسرير بينه وبين القبلة أو المراد أنه جعل نفسه الشريفة في وسط السرير فيصلي عليه ويؤيده رواية ابن عساكر باب الصلاة على السرير وأجيب عن حديث مسروق عنها بالجلس على حالة أخرى غير المذكورة هنا (فأكره ان أسخه) أي استقبله منتصبه يدين في صلاته (فأنسل) أي أخرج بخفية أو رفقا (من قبل) أي من جهة (رجلي السرير حتى أنسل من لحافي) بكسر اللام وهو كالمرور بين يديه فاستتبط منه ان مر والمرأة غير قاطع للصلاة كما اذا كانت

بين يدي المصلي ورواه هذا الحديث كوفيون وفيه رواية تابعي عن صحابة وفيه الحديث والعننة والتصفيح والقول وأخرجه أيضا بعد خمسة أبواب ومسلم في الصلاة (عن أبي سعيد الخدري رضي الله عنه انه كان يصلي في يوم جمعة الحاشي يستبرئ من الناس فأراد شاب من بني أبي معيط) قيل هو الوليد بن عقبة بن أبي معيط كما أخرجه أبو نعيم شيخ البخاري

وقيل غيره (أن يجتاز بين يديه) من الجواز (فدفع أبو سعيد في صدره فقتل الشاب فلم يجد مساعدا) أي طريقا يمكنه المروءة منها (الابن يديه فعاد ليجتاز فدفعه أبو سعيد أشد من) الدفعة (الاولى فنال) الشاب (من أبي سعيد) أي أصاب من عرضه بالشتم (ثم دخل) الشاب (على مروان) بن الحكم الاموي المتوفى سنة خمس وستين ٢٢٣ وهو ابن ثلاث وستين سنة (فشكا

اليه مالتى من أبي سعيد ودخل أبو سعيد خلقه على مروان فقال مروان لأبي سعيد مالك ولابن أخيك) أي في الاسلام (يا أبا سعيد) وهو يرد على من قال أن المار هو الوليد بن عقبة لان أباه عقبة قتل كافرا (قال) أبو سعيد رضى الله عنه سمعت النبي صلى الله عليه وآله وسلم يقول إذا صلى أحدكم إلى شيء يستتره من الناس فأراد أحد أن يجتاز بين يديه فليدفعه) قال القرطبي أي بالاشارة والطمع المنع (فان أبي فليقاتله) وقد روى الاسماعيلي بلفظ فان أبي فليجعل يده في صدره وليدفعه وهو صريح في الدفع باليد قال النووي لأعلم أحد من الفقهاء قال بوجوب هذا الدفع بل صرح الشافعية بأنه مندوب ثم قال أهل الظاهر بوجوبه ونقل البيهقي عن الشافعي أن المراد بالمقاتلة دفع أشد من الدفع الاول وقال أصحابنا يرد به بأسهل الوجوه فان أبي فبأشد ولو أدى إلى قتله فقتله فلا شيء عليه لان الشارع اباح له مقاتلته والمقاتلة المباحة لا ضمان فيها وليس المراد بالمقاتلة بالسلاح ولا بالمشى اليه بل والمصلى بحمله

التصفيح الضرب بأصبعين من اليمين على باطن الكف اليسرى وأحاديث الباب تدل على جواز التسميع للرجال والتصفيق للنساء إذا ناب أمر من الأمور وهي ترد على ما ذهب اليه مالك في أنهم ورع عنه من أن المشروع في حق الجميع التسميع دون التصفيق وعلى ما ذهب اليه أبو حنيفة من فساد صلاة المرأة إذا صفتت في صلاتها أو قد اختلف في حكم التسميع والتصفيح هل الوجوب أو الندب أو الإباحة فذهب جماعة من الشافعية إلى أنه سنة منهم الخطابي وتوفي الدين السبكي والرافعي وحكاها عن أصحاب الشافعي

(باب الفتح في القراءة على الامام وغيره)

(عن مسروق بن زيد المالكي قال صلى رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فترك آية فقال له رجل يا رسول الله آية كذا وكذا قال فها لا ذكر فيها رواه أبو داود وعبد الله بن أحمد في مسند أبيه وعن ابن عمر أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم صلى صلاة فقرأ فيها فلبس عليه فلما انصرف قال لأبي أصليمت معنا قال نعم قال فسامعك رواه أبو داود الحديث الاول أخرجه أيضا ابن حبان والاثرم وفي اسناده يحيى بن كثير الكاهلي قال أبو حاتم لما سئل عنه شيخه المسور بن ميمون وفتح السين المهملة وتشديد الواو وقصها كذا أقبده الدارقطني وابن ماكولا والنذري قال الخطيب يروى عنه عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم حديث واحد والحديث الثاني أخرجه الحاكم وابن حبان ورجال اسناده ثقات وفي الباب عن أنس هذا الحاكم بلفظ كذا يفتح على الأئمة على عهد رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قال الحافظ وقد صح عن أبي عبد الرحمن السلمي قال قال علي إذا استطعمت الامام فأطعمه قوله آية كذا وكذا رواه ابن حبان يا رسول الله انك تركت آية كذا وكذا قوله فها لا ذكر فيها زاد ابن حبان فقال طننت انها قد نسخت قال فانها لم تفسخ قوله فلبس ضبطه ابن رسلان بفتح اللام والياء الموحدة المخنفة أي التبس واختلط عليه قال ومنه قوله تعالى وللأسنة عليهم ما يلبسون قال وفي بعض النسخ بضم اللام وتشديد الموحدة المكسورة قال المنذري لبس بالتحفيف أي مع ضم اللام وكسر الموحدة قوله فلما انصرف ولفظ ابن حبان قال لبس عليه فلما فرغ قال لأبي أشهدت معنا قال نعم قال فسامعك ان تفتحها على والحديثان يدلان على مشروعيتها الفتح على الامام وقد ذهب العترة والقرية إلى أنه مندوب وذهب المنصور بالله إلى وجوبه وقال زيد بن علي وأبو حنيفة في رواية عنه انه يكرهه وقال أحمد بن حنبل انه يكرهه أن يفتح من هو في الصلاة على من هو في صلاة أخرى أو على من ليس في صلاة واحتج من قال بالكراهة بما أخرجه أبو داود عن ابن اسحق السبيعي عن الحرث الاعور عن علي قال قال رسول

بحيث تناله يده ولا يكون عليه في مدافعة كثيرا (فانما هو شيطان) أي فعله فعل الشيطان واطلاق الشيطان على ما رد الانس سائق على سبيل الجواز والحصريان بما للمبالغة فالحكم للمعاني لا للاسماء لانه يستحيل أن يصير المار شيطانا مجردا بين يدي المصلى قاله ابن بطال وهو موقوف على ان لفظ الشيطان يطلق حقيقة على الخلق ومجازا على الانس وفيه بحث ويحتمل

أن يكون المعنى فاعماله الحامل له على ذلك الشيطان وقد وقع في رواية الاسماعيلي فان معه الشيطان ونحوه مسلم من حديث ابن عمر بلفظ فان معه القرين واستنبط ابن أبي حمزة من قوله فانما هو شيطان ان المراد بقوله فليقاتله المدافعة اللطيفة لاحقية القتال قال لان مقاتلة الشيطان ٢٢٤ انما هي بالاستعاذة والتستر عنه بالتسمية ونحوها وانما جاز الفعل اليسير

في الصلاة للضرورة فلو قاتله حقيقة المقاتلة لكان أشد على صلاته من المار قال وهل المقاتلة لخلل يقع في صلاة المصلي من المرور أو لدفع الائم عن المار الظاهر الثاني انتهى وقال غيره بل الاول أظهر لان اقبال المصلي على صلاته أولى من اشتغاله بدفع الائم عن غيره وروى ابن أبي شيبة عن ابن مسعود ان المرور بين يدي المصلي يقطع نصف صلاته وروى أبو نعيم عن عمر لو يعلم المصلي ما ينتص من صلاته بالمرور بين يديه ماصلي الا الى شيء يستتره من الناس فهذا ان الاثران مقتضاهما ان الدفع لخلل يتعلق بصلاة المصلي ولا يختص بالمار وهما وان كانا موقوفين لنظرف حكمهما حكم الرقع لان مثلهما لا يقال بالرأي ورواة هذا الحديث الثمانية بصريون الا أبا صالح فانه مدني وأدم فانه عسقلاني وفيه التحويل والتحديث والنعنة والقول والرؤية ورواية تابعي عن تابعي عن صحابي وأخرجه البخاري أيضا في نسخة بليس لعنة الله عليه وسلم وأبو داود في الصلاة (عن أبي جهيم) بضم الجيم بـ الله الانصاري (رضي

الله صلى الله عليه وآله وسلم يا علي لا تفتخ على الامام في الصلاة قال أبو داود وأبو اسحق السبيعي لم يسمع من الحرث الا أربعة احاديث ليس هذا منها قال المنذري والحرث الا وروى غير واحد من الائمة انه كذاب وقد روى حديث الحرث عن علي مرفوعا عبد الرزاق في مصنفه بلفظ لا تفتخ على الامام وأنت في الصلاة وهذا الحديث لا ينتص لما روضة الاحاديث القاضية بمشروعية الفتح وتقييده بالفتح بان يكون على امام لم يؤد الواجب من القراءة وبآخر رخصة مما لا دليل عليه وكذا تقييده بان يكون في القراءة الجهرية والادلة قد دلت على مشروعية الفتح مطاقا فعند نسيان الامام الآية في القراءة الجهرية يكون الفتح عليه بنذ كبر تلك الآية كما في حديث الباب وعند نسيانه لغيرها من الاركان يكون الفتح بالتسبيح للرجال والتصفيق للنساء كما تقدم في الباب الاول

(باب المصلي يدعو ويذكر الله اذا امر بآية رخصة أو عذاب أو ذكر)

(رواه حذيفة عن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم وقد سبق * وعن عبد الرحمن بن أبي ليلى عن أبيه قال سمعت النبي صلى الله عليه وآله وسلم يقرأ في صلاة ليست بغير رخصة فذكر كبر الحنة والنافقة قال أعوذ بالله من النار ويل لاهل النار رواه أحمد وابن ماجه عنه) حديث ابن أبي ليلى رواه ابن ماجه من طريق أبي بكر بن أبي شيبة عن علي بن هاشم وحديث حذيفة الذي أشار اليه المصنف قد تقدم في باب قراءة سورة بن في ركعة وذكرنا في شرحه انه يدل على مشروعية السؤال عند المرور بآية فيها سؤال والله وعند المرور بآية فيها تعوذ والتسبيح عند قراءة ما فيه تسبيح وقد ذهب الى استحباب ذلك الشافعية وحديث الباب يدل على استحباب التعوذ من النار عند المرور بذكرها وقد قيده الراوي بصلاة غير رخصة وكذلك حديث حذيفة مقيد بصلاة الليل وكذلك حديث عائشة الا في وحديث عوف بن مالك (وعن عائشة قالت كنت أقوم مع رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ليلة القمام فكان يقرأ سورة البقرة وآل عمران والنساء فلا يمر بآية فيها

تخويف الا دعا الله عز وجل واستعاذ ولا يمر بآية فيها استبشار الا دعا الله عز وجل ورغب اليه رواه أحمد * وعن موسى بن أبي عائشة قال كان رجل يصلي فوق بيته وكان اذا قرأ آية ذلك يتأد على أن يحيي الموتى قال سبحانه فلي فساألوه عن ذلك فقال سمعته من رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم رواه أبو داود) الحديث الاول يشهد له حديث حذيفة المتقدم وحديث عوف الا في والحديث الثاني سكت عنه أبو داود والمنذري قول ليلة القمام أي ليلة تمام البدر قولده عن موسى بن أبي عائشة هو المحدث في الكوفي مولى آل جعدة بن هبيرة الخزرمي قال في التقریب ثقة عابد من الخليفة وكان يرسل

الله عنه قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم لو يعلم المار استنبط ابن بطلال منه ان الائم يختص بمن يعلم بالنهي وارتكبه انتهى وأخذه من ذلك فيه بعد لكن هو معروف من أدلة اخرى وظاهر الحديث ان الوعيد المذكور يختص بمن مر لا بمن وقف عامدا

مثلا بين يدي المصلي أو قعد أو رقد لكن ان كانت العلة فيه التشويش على المصلي فهو في معنى المار (بين يدي المصلي ماذا) أي الذي (عليه) زاد الكشميني من الاثم قال في الفتح وليست هذه الزيادة في شيء من الروايات غيره والحديث في الموطأ وباقي السنن والمسانيد والمستخرجات بدونها لكن في مصنف ابن أبي شيبة يعني ٢٢٥ من الاثم فيجتمه أن تكون ذكرك

في أصل البخاري حاشية فظنهما الكشميني أصلا لأنه لم يكن من أهل العلم ولا من الحنفية بل كان راوية (الكان أن يقف) أي لو يعلم المار ما الذي عليه من الاثم في مروره بين يدي المصلي لكان وقوفه (أربعة من خبره) من أن يمر) أي من مروره (بين يديه) أي المصلي لان عذاب الدنيا وان عظم يسير وعجز بالبدن لكون أكثر الشغل يقع بهم ما واختلف في تحديد ذلك فقيل اذا مر بينه وبين مقدار سجوده وقيل بينه وبين قدر ثلاثة أذرع وقيل بينه وبين قدر رمية بحجر (قال الراوي) وهو أبو النضر سالم بن أبي أمية (لا أدري أقال) أي بسرين سعيد الراوي عنه أبو النضر سالم بن أبي أمية (أربعة يوم أو شهر أو سنة) وللإزار أربعة خريفا وفي صحيح ابن حبان عن أبي هريرة مائة عام وكل هذا يقتضي كثرة ما فيه من الاثم وظاهره عموم النهي في كل مصل وخصه بعض المالكية بالامام والمنفرد لان المأموم لا يضرم من مر بين يديه لان ستره امامه ستره أو امامه ستره والنعلم المذكور لا يطابق المدعى لان السترة تقي بدفع

ومن دونه هم رجال الصحيح قوله كان رجل جهالة الصماني غتقوة عند الجمهور وهو الحق قوله يصلي فوق بيته فيه جواز الصلاة على ظهر البيت والمسجد ونحوهما فرضا أو نفلا عند من جعل فعل الصماني حجة أخذ بهذا الأصل الجواز في كل مكان من الامكنة ما لم يتم دليل على عدمه قوله قال سبحانه أي تنزيها لك أن يقدر أحد على احياء الموتي غيرك وهو منصوب على المصدر وقال الكسائي منصوب على انه منادى مضاف قوله فبلى في نسخة من سنن أبي داود فبلى بالكاف قال ابن رسلان وأكث النسخ المعتمدة باللام بدل الكاف وبلى حرف لا يجاب النفي والمعنى أنت قادر على أن تحيي الموتي (وعن عوف بن مالك قال قلت مع النبي صلى الله عليه وآله وسلم فبدأ فاستأذن فوضأ ثم قام فصلى فبدأ فاستفتح البقرة لا يمر بآية رجمة لا وقف قال ولا يمر بآية عذاب الاوقف فتعوذ ثم ركع فمكث راكعا بقدر قيامه يقول في ركوعه سبحان ذي الجبروت والملكوت والكبرياء والعظمة ثم سجدة بقدر ركوعه يقول في سجوده سبحان ذي الجبروت والملكوت والكبرياء والعظمة ثم قرأ آل عمران ثم سورة سورة ثم فعل مثل ذلك رواه نسائي وأبو داود ولم يذكروا وضوءه ولا السواك) الحديث أخرجه أيضا الترمذي ورجال اسناده ثقات لان أبدا وأخرج عنه أحمد بن صالح عن ابن وهب عن معاوية ابن صالح الحضرمي قاضي الاندلس وقد أخرج له مسلم والاربعة عن عمرو بن قيس الكندي السكوني سيد أهل حصن عن عاصم بن حميد قال الدارقطني ثقة عن عوف ابن مالك قوله فاستفتح البقرة فيه جواز تسمية السورة بالبقرة وآل عمران والعنكبوت والروم ونحو ذلك خلافا لما ذكره ذلك وقال انما يقال السورة التي نذكر فيها البقرة قوله فتعوذ قال عياض وفيه آداب ثلاثة القرآن في الصلاة وغيرها قال النووي وفيه استحباب هذه الامور لكل قارئ في الصلاة وغيرها يعني فرضها ونقلها والامام والمأموم والمنفرد قوله ذي الجبروت هو فعل من الجبر وهو التهيؤ يقال جبروت وأجبرت بمعنى فهزت وفي الحديث ثم يكون ملك وجبروت أي عتو وقهر وفي كلام التهذيب للزهري ما يشعر بأنه يقال في الآدمي جبروت بالهـ من لان زيادة الهـ مزوذن بزيادة الصنة وتجدها قاله سمرقاني بين صفة الله وصفة الآدمي قال ابن رسلان وهو فرق حسن قوله والملكوت اسم من الملك قوله والكبرياء من الكبير بكسر الكاف وهو العظمة فيكون على هذا عطفها عليه في الحديث عطف تفسير قيل وهي عبارة عن كمال الذات والوجود ولا يوصف بها الا الله قوله ثم سجدة بقدر ركوعه رواية أبي داود ثم سجدة بقدر قيامه قوله ثم سورة سورة رواية أبي داود ثم قرأ سورة قال ابن رسلان

٢٩ نيل في المخرج عن المصلي لاجن المار فاستوى الامام والمأموم والمنفرد في ذلك وقد بوب البخاري بعد هذا باب المرأة تطرح عن المصلي اذ قال ابن بطلان هذه الترجمة قريية من التراجم التي قبلها وذلك ان المرأة اذا تناولت ما على ظهر المصلي فانها تصد اليه أي جهة أمكنتها تناولها فان لم يكن هذا المعنى أشد من مروره بين يديه فليس بدونه وأقر في الفتح

وفي هذا الحديث الحديث والاختبار والعنونة وتابى ومعاييان ورجاله ستة وأخرجه بقية الستة (عن عائشة رضي الله عنها) هاتان كان النبي صلى الله عليه وآله وسلم يصلي وأما راقدة معترضة على فراشه فإذا أراد عليه الصلاة والسلام (أن يوتر) أي يصلي الوتر (أي تظني فأوترت معه) ٢٢٦ بناء المتكلم وحكم النساء في الأحكام الشرعية كالرجال إلا ما خصه الدليل

يحق أن المراد ثم قرأ سورة النساء ثم سورة المائدة قوله ثم فعل مثل ذلك هذه رواية للنسائي ولم يذكرها أبو داود أو أي فعل في الركوع والسجود مثل ما فعل في الركعتين قبلهما
 (باب الإشارة في الصلاة لرد السلام وأحاجة تعرض)

(عن ابن عمر قال قلت لبلال كيف كان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يرد عليهم حين كانوا يسلمون عليه وهو في الصلاة قال يشير بيده رواه الخمسة إلا أن في رواية للنسائي وابن ماجه صبيحاً كان بلال وعن ابن عمر عن صهيب أنه قال مررت برسول الله صلى الله عليه وآله وسلم وهو يصلي فسأت فردي إشارة وقال لا أعلم إلا أنه قال إشارة بأصبعه

رواه الخمسة إلا ابن ماجه وقال الترمذي كلا الحديثين عندي صحيح وقد صححت الإشارة عن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم من رواية أم سلمة في حديث الركعتين بعد العصر ومن حديث عائشة وجابر لما صلى بهم جالساً في مرض له فتأما وأخلفه فآشار إليهم أن اجلسوا) حديث بلال رجاله رجال الصحيح وحديث صهيب في إسناده نابل صاحب العباد وفيه مقال وفي الباب عن جماعة من أصحابهم منهم الذين أشار إليهم المصنف بقوله وقد صححت الإشارة الخ وحديث أم سلمة عند البخاري ومسلم وأبي داود من رواية كريب أن ابن عباس والمسور بن مخرمة وعبد الرحمن بن أذهر أرسلوه إلى عائشة ثم إلى أم سلمة فقالت أم سلمة سمعت النبي صلى الله عليه وآله وسلم ينهي عن الركعتين بعد العصر ثم رأيته يصليهما حين صلى العصر ثم دخل عليّ وعندي نسوة من بني حرام فارسات إليه الجارية فقلت قومي بجنبه وقولي له تقول لك أم سلمة يا رسول الله سمعتك تنهى عن هاتين وأرأيت الصليهما فان أشار بيده فاستأخرى عنه فقعات الجارية فآشار بيدهما الحديث وحديث عائشة أخرجه أيضاً الشيخان وأبو داود وابن ماجه في صلاته صلى الله عليه وآله وسلم شاكياً وفيه فآشار إليهم أن اجلسوا الحديث وحديث جابر أخرجه مسلم وأبو داود والنسائي وابن ماجه في قصة شكري النبي صلى الله عليه وآله وسلم وفيه فآشار إلينا فقعدنا الحديث وفي الباب ما يذكروه المصنف عن أنس عند أبي داود بإسناد صحيح وعن بريدة عند الطبراني وعن ابن عمر حديث الباب عند البيهقي وعن ابن مسعود عند الطبراني والبيهقي باقظ مررت برسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فسلمت عليه وأشار إلىّ وعنه حديث آخر عند البخاري ومسلم وأبي داود والنسائي سلمنا عليه فلم يرد علينا أوقد تقدم وعن معاذ بن جبل عند الطبراني وعن المغيرة عند أبي داود والترمذي وعن أبي سعيد عند البزار في حديثه وفي إسناده عبد الله بن صالح كاتب الليث وهو ضعيف وعن أسماء عند الشيخين ولكنه من فعل عائشة وهو في حكم المرفوع والاحاديث المذكورة تدل على أنه لا بأس أن يسلم

أو المراد الشخص النائم أعم من الذكر والأنثى ولغة كان في قولها كان النبي صلى الله عليه وآله وسلم تنهيد التكرار وكزه مالك ومجاهد وطاوس الصلاة خلف النائم خشية ما يبدون منه مما يلهي المصلي عن صلاته وتنزيها للصلاة لما يخرج منهم وهم في قبلته قال ابن بطال والتول قول من أجاز ذلك السنة الثابتة وأما ما رواه أبو داود من حديث ابن عباس أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال لا تصلوا خلف النائم ولا المحدث فان في إسناده من لم يسم دهن بن يزيد البصري ضعيف وقال أبو داود طرقها كلها اهية (عن أبي قتادة الأنصاري السلمي) رضي الله عنه أن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم كان يصلي وهو حامل أمامة بنت زبيب بنت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم وهي) أي أمامة بنت (لابي العاس) مقسم بكسر الميم ولقيط أو القاسم أو مهشم أو هشيم أو ياسر أقوال واسم يوم بدر كافر أثم أسلم وهاجر ورد عليه النبي صلى الله عليه وآله وسلم بقتله زبيب ومات معه واثني عليه في مصاهرته وتوفي في خلافة أبي بكر رضي الله عنه (ابن

ربيعه) كذا رواه الجمهور عن مالك ورواه يحيى بن بكير ومعن بن عيسى وأبو مصعب وغيرهم عن مالك فقالوا ابن ربيع وهو الصواب فآله في الفتح ابن عبد العزيز (ابن عبد شمس) وكان حله صلى الله عليه وآله وسلم لامامة على عنقه كما رواه مسلم ولا جد على رقبته (فإذا سجد وضعها وإذا قام حملها) وانما فعل ذلك لبيان الجواز وهو جائز لنا وشرع مستمر إلى يوم الدين

قال القسطلاني وهذا مذهبنا ومذهب أبي حنيفة وأحمد وأبي مالك السكيتي نسخته بتحريم العمل في الصلاة وهو مردود بان
قصة امامة كانت بعد قوله صلى الله عليه وآله وسلم ان في الصلاة لشغل فان ذلك كان قبل الهجرة وقصة امامة بعدهما قطعاً
بعدة مديدة وحمل مالك لها على الصلاة النافلة مدفوع بحديث مسلم ١٢٧ رأيت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم

يوم الناس وامامة على عاتقه
وحديث أبي داود بينا نحن
نفتخر رسول الله صلى الله عليه
وآله وسلم في الظهر والعصر وقد
دعا بلال للصلاة اذ خرج اليها
وامامة بنت أبي العاص بنت
ابن الله صلى الله عليه وآله وسلم على
عنته فقام في الصلاة وقتا خفاه
وفي كتاب النسب لابن بكار عن
عمرو بن سليم ان ذلك كان في
صلاة الصبح وهذا يفتضي انه
كان في القرض واجيب باحتمال
انه كان في النافلة التي قبل
القرض ورد بان امامته في
النافلة ليست معهودة وبانه
صلى الله عليه وآله وسلم لم يكن
يقف في المسجد بل في بيته قبل ان
يخرج وانما يخرج عند الإقامة
وحمل الخطأ في ذلك على عدم
التمتع منه صلى الله عليه وآله
وسلم لانه عمل كثير في الصلاة
كانت امامة ألفتها وانست
بقربه فتعلقت به في الصلاة ولم
يدفعها عن نفسه فاذا أراد ان
يسجد وضعها عن عاتقه حتى
يكمل سجوده فتعود الى حالتها
الاولى فلا يدفعها فاذا قام
بقيت معه محمولة وعورض بها
رواه أبو داود عن عمرو بن سليم
حتى اذا أراد ان يركع أخذها

غير المصلي على المصلي اتقير به صلى الله عليه وآله وسلم من سلم عليه على ذلك وجواز تكليم
المصلي بالقرض الذي يعرض لذلك وجواز الرد بالاشارة وقد قدمنا في باب التمسيم عن
الكلام في شرح حديث ابن مسعود ذكر القائلين انه يستحب الرد بالاشارة والمنع من
ذلك وقد استدل القائلون بالاستصحاب بالحديث المذكور في هذا الباب واستدل
المانعون بحديث ابن مسعود السابق اقوله فيه فلم يرد عليه ان لا يفتي ان يحتمل الرد
المنفي ههنا على الرد بالكلام لا الرد بالاشارة لان ابن مسعود نفسه قد روى عن رسول الله
صلى الله عليه وآله وسلم انه رد عليه بالاشارة ولم ترد عنه هذه الرواية لكان الواجب
هو ذلك جميعا بين الاحاديث واستدلوا ايضا بما رواه أبو داود من حديث أبي هريرة أن
النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال لا غرا في الصلاة ولا تسليم والقرار بكسر الغين المجهمة
وتخفيف الراء هو في الاصل النقص قال أحمد بن حنبل يعني فيما يرى أن لا تسلم ويسلم
عليك ويغرو الرجل بصلاته فينصرف وهو فيه اشك واستدلوا ايضا بما أخرجه أبو داود
من حديث أبي هريرة قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم التسليم للرجال
والتصديق للنساء من اشار في صلاته اشارة تفهم عنه فليعد لها يعني الصلاة ورواه البزار
والدارقطني ويجاب عن الحديث الاول بانه لا يدل على المطلوب من عدم جواز رد السلام
بالاشارة لانه ظاهر في التسليم على المصلي لافي الرد منه ولو سلم شموله للاشارة لكان غايته
المنع من التسليم على المصلي باللفظ والاشارة وليس فيه تعرض للرد ولو سلم شموله للرد لكان
الواجب حمل ذلك على الرد باللفظ جميعا بين الاحاديث واما الحديث الثاني فقال أبو داود
انه وهم اه وفي اسناده أبو غطفان قال ابن أبي داود هو رجل مجهول قال وآخر
الحديث زيادة والصحيح عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم انه كان يشير في الصلاة
قال العراقي قلت وليس بمجهول فقد روى عنه جماعة وثقه النسائي وابن حبان وهو
أبو غطفان المسمى قبل اسمه سعيد اه وعلى فرض صحة ما ذهبنا اليه من ان تحمل الاشارة المذكورة
في الحديث على الاشارة لغير رد السلام والحاجة جميعا بين الأدلة (فائدة) ورد في كيفية
الاشارة لرد السلام في الصلاة حديث ابن عمر عن صهيب قال لاعلمه الا انه قال اشار
باصبعه وحديث بلال كان يشير بيده ولا اختلاف بينهما فيجوز ان يكون اشار مرة
بأصبعه ومرة بيده ويحتمل ان يكون المراد باليد الاصبع حملا للمطلق على المقيد
وفي حديث ابن عمر عن أبي داود انه سأل بلالا كيف رأيت رسول الله صلى الله عليه
وآله وسلم يرد عليهم حين كانوا يسلمون عليه وهو صلى فقال يقول هكذا وبسط جعفر
ابن عون كفه وجعل بطنه أسفل وجعل ظهره الى فوق ففيه الاشارة بجميع الكف
وفي حديث ابن مسعود عند البيهقي باللفظ فاومأ برأسه وفي رواية له قال برأسه يعني الرد

فوضعها ثم ركع وسجد حتى اذا مرغ من سجوده وقام أخذها فردا في مكانها ولا حرج من طريق ابن بريح وانما قام حملها
فوضعها على رقبته فهذا صريح في ان فعل الحمل والوضع كان منه لامنها والاعمال في الصلاة اذا قلت أو تفرقت لا تطلها
والواقع هنا عمل غير متوال لوجود الطمأنينة في أركان صلاته ودعوى خصم صيته صلى الله عليه وآله وسلم بذلك كعقوبته

من بول الصبي بخلاف غيره مردودة بالاصل عدم الخصومية وكذا دوى الضرورة حيث لم يجد من يكفيه أمره لانه صلى الله عليه وآله وسلم لو تركها لبكت وتغلبت في صلاته أكثر من شغلها بما قال النووي وكلها دعاوى باطلة لا دليل عليها وليس في الحديث ما يخالف قواعد الشرع ٢٢٨ هـ ورواه هذا الحديث الخمسة كلهم مدينون الا شيخ البخاري وفيه التحدث

ويجمع بين الروايات بأنه صلى الله عليه وآله وسلم لم فعل هذا مرة وهذا مرة فيكون جميع ذلك جائزا

• (باب كراهة الالتفات في الصلاة الا من حاجة) •

(عن أنس قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم اياك والالتفات في الصلاة فان الالتفات في الصلاة هلكة فان كان لابد في التطوع لافي الفريضة رواه الترمذي وصححه وعن عائشة قالت سألت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم عن الالتفات في الصلاة فقال اختلاس يختلسه الشيطان من العبادة رواه أحمد والبخاري والنسائي وأبو داود وعن أبي ذر قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم لم لا يزال الله مقبلا على العبد

في صلاته ما لم يلتفت فاذا صرف وجهه انصرف عنه رواه أحمد والنسائي وأبو داود الحديث الثالث في اسناد أبي الاحوص الراوي له عن أبي ذر قال المنذرى لا يعرف له اسم لم يرو عنه غير الزهري وقد صحح له الترمذي وابن حبان وقال ابن عبد البر هو مولى بنى غفار امام مسجد بيق لبت قال ابن معين أبو الاحوص الذي حدث عنه الزهري ليس بشئ وليس لقول ابن معين هذا أصل الا كونه أنفرد الزهري بالرواية عنه وقد قيل له ابن كبة لم يرو عنه غير الزهري فقال يكفيه قول الزهري حديثي ابن كبة فليزمه مثل هذا في أبي الاحوص لانه قال في حديث الباب سمعت أبا الاحوص وقال أبو أحمد الكرابيسي ليس بالمتين عندهم قوله هلكة تسمى الالتفات هلكة باعتبار كونه سببا لانتقاص الثواب الحاصل بالصلاة وان كونه نوعا من تسويل الشيطان واختلاسه من استهـ كثر منه كان من المتبعين للشيطان واتباع الشيطان هلكة أولانه اعراض عن التوجه الى الله والاعراض عنه عز وجل هلكة وقد أخرج الترمذي من حديث الحرث الأشعري وصححه من حديث طويل ان الله أمركم بالصلاة فاذا صليتم فلا تلتفتوا فان الله تعالى ينصب وجهه لوجه عبده في الصلاة ما لم يلتفت وتقوم حديث أبي ذر المذ كوفي الباب قوله فان كان لابد في التطوع لافي الفريضة فيه الاذن بالالتفات للحاجة في التطوع والمنع من ذلك في صلاة الفرض قوله اختلاس يختلسه الشيطان الاختلاس أخذ الشيء بسرعة يقال اختلس الشيء اذا استلبه وفي الحديث النهي عن الخلسة بفتح الخاء وهو ما يستخلص من السبع فهو قبل أن يذ كفى وفي النهاية الاختلاس افتعال من الخلسة وهو ما يؤخذ سلبا وقيل المختلس الذي يخطف الشيء من غير غلبة ويهرب ونسب الى الشيطان لانه سبب له لو وسسته به واطلاق اسم الاختلاس على الالتفات مبالة وأحاديث الباب تدل على كراهة الالتفات في الصلاة وهو قول الاكثروا الجمهور وانها

والاخبار والعنينة وأخرج البخاري أيضا في الادب ومسلم في الصلاة وكذا أبو داود والنسائي (حديث ابن مسعود رضى الله عنه في دعاء النبي صلى الله عليه وآله وسلم على قریش يوم وضعوا عليه السلي تقدم) مع شرحه (وقال هنا في آخره ثم مضوا الى القليب) البزالي لم تطو (قليب بدر ثم قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم واتبع أصحاب القليب لعنة) اخبار من الرسول صلى الله عليه وآله وسلم لم يأن الله اتبعهم للعنة أى كما أنهم مقتولون في الدنيا فهم مطردون في الآخرة عن رحمة الله عز وجل ولا يذر واتبع بصيغة الامر عطف على علي بن قريش وأصحاب نصب على المعهولة أى قال في حياتهم اللهم اهلكهم وفي عمتهم اتبعهم للعنة وهذا آخر كتاب الصلاة والله الحمد

• (كتاب مواقيت الصلاة) •

جمع ميقات وهو الوقت المضروب للفعل

• (بسم الله الرحمن الرحيم) •

(عن أبي مسعود) عقبته بن عمرو البصري (الانصاري رضى الله عنه انه دخل على المغيرة بن شعبه) العاصمي (وقد أخر الصلاة يوما)

لقطة يوم ائذ على أنه كان نادرا من فعله (بالعراق) أى عراف العرب وهو من عبادان للموصل طولا ومن القادسية كراهة لحوان عرضا ولما لا وهو بالكوفة وهي من جلة العراق فالتعبير بها اخص من التعبير بالعراق وكان المغيرة اذ ذاك أميراً عليهم امن قبل معاوية بن أبي سفيان (فقال ما هذا) التأخير (بامغيرة ليس) قال الزركشي وابن حجر والميني والبرماوي

علمت ان جبريل عليه السلام
 (نزل) صليته ليله الاسراء
 المفروض فيها الصلاة (فصلي
 فصلي رسول الله صلى الله عليه)
 وآله (وسلم ثم صلى) جبريل عليه
 السلام (فصلي رسول الله صلى الله
 عليه) وآله (وسلم ثم صلى) جبريل
 عليه السلام (فصلي رسول الله
 صلى الله عليه) وآله (وسلم ثم صلى)
 جبريل عليه السلام (فصلي
 رسول الله صلى الله عليه) وآله
 (وسلم ثم صلى) جبريل عليه
 السلام (فصلي رسول الله صلى
 الله عليه) وآله (وسلم) بتكرير
 صلواتهم ما خمس مرات وعبر بالفاء
 في صلاة الرسول صلى الله عليه
 وآله وسلم لانها متعقبة للصلاة
 جبريل أي كانت بعده فراغها
 وبنتم في صلاة جبريل لانهم
 متراخية عن سابقتهما لكن ثبت
 من خارج في غيره ان جبريل أم
 فغندر البخاري في روايه الليث
 نزل جبريل فامسى فصليت
 فيقول قوله صلى فصلي على
 أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم
 كان كلما فعل جبريل جوازا
 الصلاة تابعه عليه لان ذلك
 حقيقة الاقحام وقيل ان الله
 بمعنى الواو المقضية لم تطلعي اليها
 وعورض بانه يلزم ان يكون
 الله عليه وآله وسلم كان يتقدم

• (باب كراهة تشبيك الاصابع وفرقتها والتخصر والاعتماد على اليد الا للحاجة) •

بعض الأركان على جبريل صلى الله عليه وسلم كما يقتضيه مطلق الجمع وأجيب بأن ذلك يمنع منه مراعاة التبيين فكان النبي صلى الله عليه وآله وسلم يترأخى عنه لذلك (ثم قال) جبريل للنبي صلى الله عليه وآله وسلم (بهذا) أي بإداء الصلوات في هذه الأوقات (أمرت) أي إن أصلي بك أو أبغض لك ولا يذربقع التام وهو المشهور رأي الذي أمرت به من الصلوات ليلة الأسير أمجد لا هذا

تفسيره اليوم مفصلا لا يقال ليس في الحديث بيان لاوقات هذه الصلوات لانه احاط على ما يعرف الخطاب وفي الحديث من
القوات دخول العلماء على الامراء وانتكارهم عليهم ما يخالف السنة واستثبات العالم فيما يستغربه السامع والرجوع عند
التنازع للسنة وفيه فضيلة المبادرة ٢٣٠ بالصلاة في الوقت القاض وقبول خبر الواحد الثابت ورواه التسعة مديون

وفيه التعديت والعنفنة
وأخرجه البضاري أيضا في
الخلق وفي المغازي ومسلم وأبو
داود والنسائي وابن ماجه (عن
حديثه) بن البان (رضي الله
عنه قال كأجلوسا) أي جالس
(عند عمر) بن الخطاب (رضي الله
عنه فقال أياكم يحفظ قول
رسول الله صلى الله عليه وآله
(وسلم في الفتنة) المخصوصة وهي
في الأصل الاختيار والامتنان
فيه دليل على جواز اطلاق اللفظ
العام وأرادة الخاص وتطلق
الفتنة على الكفر والغلو في
التأويل البعيد وعلى الفضيحة
والبلية والعذاب والقتال
والخول من الحسن الى القبيح
والميل الى النقي والاهجاب
وتكون في الخير والشر كقوله
ونيلوكم بالشر والخير فتنة قال
حديثه (قلت اما) أحفظ (كما
قاله) أي رسول الله صلى الله عليه
وآله وسلم والكاف في كازائدة
للتوكيد (قال) عمر - حديثه
(أنك عليه) أي على النبي صلى
الله عليه وآله وسلم (أو عليه) أي
على المقالة (الجري) بوزن فاعيل
من الجرأة أي جسر مقدم
قاله على جهة الانتكار والشك
من حذيفة أو من غيره من الرواة
قال حذيفة (قلت) هي فتنة

رجلا كان يكره رؤية ذلك ويقول فيه تطير في تشييك الاحوال والامور على المرء وظاهر
النهي عن التشييك التحريم لولا حديث ذي اليمين الذي يشير اليه المصنف قريبا
وظاهره نهى من كان في المسجد عن التشييك سواء كان في صلاة أم لا كما جزم به النووي
في التحقيق وكره الضعي التشييك في الصلاة وقال النعمان بن أبي عبيد كالأنيون
عنه وروى العراقي في شرح الترمذي عن ابن عمر وابنه سالم انهما اشبكيا بين أصابعهما
في الصلاة وروى من الحسن البصري انه شبك أصابعه في المسجد قال العراقي وفي معنى
التشييك بين الأصابع تفقيعها فيكره أيضا في الصلاة واقاصد الصلاة قال النووي
وكره ذلك في الصلاة ابن عباس وعطاء والنخعي ومجاهد وسعيد بن جبير وروى أحمد
والطبراني من حديث أنس بن معاذ مر فوعا ان الضاحك في الصلاة والمفتق والمفتق
أصابعه بمنزلة واحدة وفي اسناده ابن لهيعة ويدل على كراهة التفقيع حديث علي الآتي
(وعن كعب بن عجرة قال سمعت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يقول اذا توضأ أحدكم
ثم خرج عامدا الى الصلاة لا يشبك بين يديه فانه في صلاة رواء أحد وأبو داود والترمذي
الحديث أخرجه أيضا ابن ماجه وفي اسناده عند الترمذي رجل مجهول وهو الراوي له
عن كعب بن عجرة وقد كنى أبو داود هذا الرجل المجهول فرواه من طريق سعيد بن اسحق
قال حديثي أبو نعيم الخياط عن كعب وقد ذكره ابن حبان في الثقات وأخرج له في
صحيحه هذا الحديث الحديث فيه كراهة التشييك من وقت الخروج الى المسجد للصلاة
وفيه انه يكتب لقاصد الصلاة أجز المصلي من حين يخرج من بيته الى أن يعود اليه قال
المصنف رحمه الله بعد ان ساق الحديث وقد ثبت في خبر ذي اليمين انه عليه الصلاة
والسلام شبك أصابعه في المسجد وذلك بقيد عدم التحريم ولا يمنع الكراهة لكونه فعلا
فادرا انتهى قد عارض حديث الباب مع ما فيه هذا الحديث الصحيح في تشييكه صلى الله
عليه وآله وسلم بين أصابعه في المسجد وهو في الصحيحين من حديث أبي هريرة في قصة ذي
اليمين بانظ ثم قام الى خشبة معروضة في المسجد فأتكأ عليها كانه غضبان وشبك بين
أصابعه وفيه ما من حديث أبي موسى المؤمن للمؤمن كالبنيان وشبك بين أصابعه وعند
البضاري من حديث ابن عمر قال شبك النبي صلى الله عليه وآله وسلم أصابعه وهذه
الاحاديث أصح من حديث الباب ويمكن الجمع بين هذه الاحاديث بان تشييكه صلى الله
عليه وآله وسلم في حديث السموكا لا شتبه الحال عليه في الله هو الذي وقع منه ولذلك
وقف كانه غضبان وتشبيكه في حديث أبي موسى وقع لقصد التشبيه اتعاظ المؤمنون
بعضهم ببعض كما ان البنيان المشبك به - بعض يشد به ضابطا ما حديث الباب

الرجل في أهله) بان يأتي من أجلهم بالاجل من القول والفعل (و) فتنته في (ماله) بان يأخذ من غير ما خذ وبصرفه فهو
في غير مصرفه (و) فتنته في (ولده) بفرط الهبة والشغل به عن كثير من الخيرات او التوغل في الاكتساب من أجلهم من غير
اتقاء المحرمات (و) فتنته في (جاره) بان يفتنى مثل حاله ان كان متقيا مع الزوال هذه كلها (يكفرها الصلاة والصوم والصدقة

والامر بالمعروف (والنهي) عن المنكر كما صرح به في الزكاة وكلها تنكفر الصغار فقط لحديث ان الصلاة الى الصلاة كفارة لما ياتى - مما اجتنب الكبار فقيه تقييد لما أطلق فان قيل اذا كانت الصغار بمنزلة كفارة باجتناب الكبار فما الذي تنكفره الصلوات الخمس قلنا بانه لا يتم اجتناب الكبار الا بفعل الصلوات الخمس ٢٣١ فان لم يفعلها لم يكن مجتبا للكبار فمؤقتا

التكفير على فعلها (قال عمر) رضي الله عنه (ليس هذا) الذي ذكرته (أريد ولكن) الذي أريده (الفتنة) أي الكماله الكبرى (التي تجوع كالجوع البحر) أي تضطرب كاضطرابه وما صدقته (قال) حذيفة (أمر) (ليس عليك منها) بأس يا أمير المؤمنين ان بينك وبينها بابا مغلقا من أغلق رباها أي لا يخرج شي من الفتن في حياتك (قال) عمر (ايكسر) هذا الباب (أم يفتح قال) حذيفة (يكسر قال) عمر (إذا) أي ان انكسر (لا يغلق أبدا) فان الأغلق انما يكون في الصحيح وأما الكسر فهو هتك لا يجبر ولذلك اغرق عليهم يقتل عثمان رضي الله عنه من الفتن ما لا يغلق الى يوم القيامة (فقيل لحذيفة أكان عمر) رضي الله عنه (يعلم الباب قال نعم) يعلم (كما) يعلم (ان دون الغد الليلة) أي ان الليلة أقرب من الغد قليل وانما علمه عمر لانه صلى الله عليه وآله وسلم كان على حرا هو والعمران وعثمان فاهتز فقال صلى الله عليه وآله وسلم انما عليك نبي وصديق وشهيدان قال حذيفة (أني حدثته) أي عمر (بحديث) صدق من الرسول صلى الله عليه وآله وسلم (ليس بالاغليب) جمع

فهو محمول على التشبيك للعبث وهو منهي عنه في الصلاة ومقدماته ما لو واحدة من الجلوس في المسجد والمشي اليه أو يجمع بما ذكره المصنف من ان فعله صلى الله عليه وآله وسلم لذلك نادرا يرفع التحريم ولا يرفع الكراهة ولكن بعد أن يفعل صلى الله عليه وآله وسلم ما كان منكروها والاولى أن يقال ان النهي عن التشبيك ورد بالفاظ خاصة بالامة وقوله صلى الله عليه وآله وسلم لا يعارض قوله الخاص بهم كما تقرر في الاصول (وعن كعب بن جبره ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم رأى رجلا قد شبك أصابعه في الصلاة ففرج رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم بين أصابعه وعن علي ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال لا تنقع أصابعك في الصلاة رواها ابن ماجه) الحديث الاول في اسناده علقمة ابن عمرو والحديث الثاني في اسناده الحرث الاعور قوله ففرج رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم بين أصابعه فيه كراهية التشبيك في الصلاة من غير تقييد بالمسجد سواء كان المصلي في المسجد أو في البيت أو في السوق لانه نوع من العبث فلا يختص بكراهية الصلاة في المسجد ويؤيد ذلك تعاليه صلى الله عليه وآله وسلم للنهي عن التشبيك اذا خرج من بيته بانه في صلاة واذا نهى من يكذب له أكرامه الى الكونه فاصدا الصلاة فأولى من هو في حال الصلاة الحقيقية قوله لا تنقع هو بالفاء بعد حرف المضارعة ثم القاف المشددة كسورة ثم العين المهملة وهو غمز الاصابع حتى يسمع لها صوت قال في القاموس والتفقيع التشديد في الكلام والفرقة فسر الفرقة بفتح الاصابع وقد تقدم في شرح حديث أبي سعيد ما أخرجه أحمد والطبراني من حديث أنس وهو ما يؤيد حديث علي هذا (وعن أبي هريرة ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم نهى عن التخصر في الصلاة رواه الجماعة الا ابن ماجه) وفي الباب عن ابن عمر عن أبي داود والنسائي قوله عن التخصر في الصلاة وهو وضع اليد على الخاسرة فسر بذلك التزمذي في سننه وأبو داود في سننه أيضا وفسره بذلك أيضا محمد بن سيرين روى ذلك عنه ابن أبي شيبة في مصنفه وكذلك فسر هشام بن حسان رواه عنه البيهقي في سننه قال وروى سالم بن عمار عن محمد بن سيرين عن أبي هريرة معنى هذا التفسير وحكى الخطابي وغيره قول آخر في تفسير الاختصار فقال وزعم بعضهم ان معنى الاختصار هو ان يمسك يديه بخصرة أي عصا يتوكأ عليها قال ابن العربي ومن قال انه الصلاة على الخصرة لا معنى له وفيه قول ثالث حكاه الهروي في الفريسيين وابن لاثير في النهاية وهو ان يختصر السورة فيقرأ من آخرها آية أو آيتين وفيه قول رابع حكاه الهروي وهو ان يحذف من الصلاة الا بعد قيامها وركوعها وسجودها قال العراقي والقول الاول هو الصحيح الذي عاينه الحقون والاكثرون من

أغلوطه بضم الهمزة (فستل) حذيفة (من الباب قال) هو (عمر) رضي الله عنه ولا تغاير بين قوله أولان بينك وبينها بابا مغلقا وبين قوله هنا انه هو الباب لان المراد بقوله بينك بين زمانك وزمان الفتنة وجود حياتك وعلم حذيفة بذلك مستندا الى رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم بقرينة السياق والسؤال والجواب وقيل ان عمر لما رأى امرأ كاد يغير سأل عن الفتنة التي تأتي

بعده خوفاً أن يدر كها مع الله علم الباب الذي تكون التفتة بعد كسره لكنه من شدة الخوف خشي أن يكون نسي فسأل من ذكره ورواه هذا الحديث التلمذة ما بين بصريين وكوفيين وفيه التعديت والعنة وأخرجه البخاري أيضاً في الصلاة وعلامات النبوة والفتن والصوم ومسلم والترمذي ٢٤٢ وابن ماجه في الفتن (عن ابن مسعود رضي الله عنه أن رجلاً) هو أبو اليسر

بفتح المثناة التحتية والسين المهملة كعب بن عمرو الانصاري أبو حبة القمار أو ابن معتب الانصاري أو أبو مقبل عامر بن قيس الانصاري أو زنهان القار أو عباد (أصاب من امرأة) انصارية قال في الفتح لم أقف على اسمها (قبلة) فقط من غير جماعة رفاق النبي صلى الله عليه وآله وسلم بعد أن ندم على فعله وعزم على تلافي حاله (فأخبره) بذلك فانزل الله عز وجل (أقم الصلاة طرفي النهار) غدوة وعشية (وزلنا من الليل) وساعات منه قريبة من النهار فانه من أضافه إذا قرب به وهو جمع زائفة وصلاة الغداة صلاة الصبح لانها أقرب الصلوات من أول النهار وصلاة العشيّة العصر وقيل الظهر والعصر لأن ما بعد الزوال عشي وصلاة الزايف المغرب والعشاء (ان الحسنات يذهبن) أي يكفرن (السيئات) الغائرات حديث ان الصلاة إلى الصلاة مكنزات ما بينهما ما احتببت البكائر (فقال الرجل) اليهود (يا رسول الله ألي هذا) تقديم الخبر بقيد الاختصاص (قال) صلى الله عليه وآله وسلم هو (لجميع أمي كلهم) مبالغة في الناكدة (وعنه في رواية لمن عمل بها من أمي) ورواه التلمذة

أهل اللغة والحديث والفقهاء وقد اختلف في المعنى الذي نسي عن الاختصار في الصلاة لاجله على أقوال الأول التشبيه بالسيف قاله الترمذي في سننه وحميد بن هلال في رواية ابن أبي شيبة عنه وروى أيضاً عن ابن عباس حكاه عنه ابن أبي شيبة والثاني انه تشبه باليه ودقائه عائشة فيمارواه البخاري عنها في صحيحه والثالث انه راحة أهل الدار روى ذلك ابن أبي شيبة عن مجاهد ورواه أيضاً عن عائشة وروى البيهقي عن أبي هريرة أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم لم قال الاختصار في الصلاة راحة أهل الدار قال العراقي وظاهر اسناده الصحة ورواه أيضاً الطبراني والرابع انه فعل الخناتين والمتكبرين قاله المذهب بن أبي صفرة والخامس انه شكل من أشكال أهل المصائب يصفون أيديهم على الخواصر إذا قاموا في المآثم قاله الخطابي والحديث يدل على تحريم الاختصار وقد ذهب إلى ذلك أهل الظاهر وذهب ابن عباس وابن عمر وعائشة وإبراهيم النخعي ومجاهد وأبو مجلز ومالك والأوزاعي والشافعي وأهل الكوفة وآخرون إلى انه مكروه والظاهر ما ذهب إليه أهل الظاهر لعدم قيام قرينة نصرف النهي عن التحريم الذي هو معناه الحقيقي كما هو الحق (وعن ابن عمر قال نسي النبي صلى الله عليه وآله وسلم أن يجلس الرجل في الصلاة وهو معتد على يده رواه أحمد وأبو داود وفي لفظ لابن داود نسي أن يصلي الرجل وهو معتد على يده وعن أم قيس بنت محسن أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم لم

لماسن وجل اللحم اتخذ عموداً في مصلاه يعتقد عليه رواه أبو داود) الحديث الأول رواه أبو داود عن أربعة من مشايخه أحمد بن حنبل وأحمد بن شوية ومحمد بن رافع ومحمد بن عبد الملك كلهم عن عبد الرزاق عن معمر بن اسمعيل بن أمية عن نافع عن ابن عمر واللفظ الأول في حديث الباب لفظ أحمد بن حنبل واللفظ الثاني لفظ محمد بن رافع ولفظ ابن شوية نسي أن يعقد الرجل على يده ولفظ محمد بن عبد الملك نسي أن يعقد الرجل على يديه إذا مضى في الصلاة وقد كتبت أبو داود والمذنب عن الكلام على حديث ابن عمر وحديث أم قيس فهما صالحان للاحتجاج بهما كما صرح بذلك جماعة من الأئمة لكن حديث أم قيس هو من حديث عبد السلام بن عبد الرحمن الوابسي عن أبيه وأبو مجهول والحديث الأول بجميع ألفاظه يدل على كراهة الاعتماد على اليدين عند الجلوس وعند النهوض وفي مطلق الصلاة وظاهر النهي التحريم وإذا كان الاعتماد على اليد كذلك فعلى غيرهما بالاولى وحديث أم قيس يدل على جواز الاعتماد على العمود والعصا ونحوهما لكن مقيد بالمد كوروهو المكروه وكثرة اللحم يلقى بهما الضعف والمرض ونحوهما فيكون النهي محمولاً على

بصريون ما خلا قتيبة وفيه التعديت والعنة وفيه تايبي عن تايبي وأخرجه البخاري أيضاً في التفسير عدم مسلم في التوبة والترمذي والشافعي (وعنه) أي عن ابن مسعود رضي الله عنه (قال سألت النبي صلى الله عليه وآله وسلم أي العمل أحب إلى الله قال) صلى الله عليه وآله وسلم (الصلاة على وقتها) واحتزبه إذا وقعت خارج وقتها من معذور كالنائم

والثاني فان اخرجهم مالها عن وقتها لا يوصف بضرر ولا بانه افضل الاعمال مع انه محبوب لكن ابقاها في الوقت أحب وعلى قد تأتي معنى اللام وحروف الخفض ينوب بعضها عن بعض عند الكوفيين (قال) ابن مسعود قلت لرسول الله صلى الله عليه وآله وسلم (ثم أي) بالتشديد والتنوين كما سمعه ابن الجوزي من ابن التثاب ٢٣٣ وقال لا يجوز غيره لانه اسم معرب غير مضاف وقال الزركشي التقدير أي العمل أفضل فالاولى الوقت عليه باسكان الياء وتعقبه في المصباح (قال) صلى الله عليه وآله وسلم (بر الوالدين) بالاحسان اليهما والقيام بخدمة هما وتركه وقعهما قال بعضهم هذا الحديث موافق لقوله تعالى أن اشكر لي ولوالديك وكأنه أخذه من تفسير ابن عيينة حيث قال من صلى الصلوات الخمس فقد شكر الله ومن دعا لوالديه عقيها فقد شكر لهما (قال) ابن مسعود قالت (ثم أي) قال الجهاد في سبيل الله لا كلمة الله عز وجل واظهار شعار الاسلام بالنفس والمال (قال) ابن مسعود (حدثني جبريل) أي بالثلاثة (رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم) ولو استزنته أي طلبت منه الزيادة في السؤال (لزادني) في الجواب من هذا النوع وهي مراتب أفضل الاعمال أو من مطلق المسائل المحتاج اليها وزاد الترمذي فسكت عن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ولو استزنته لزادني ومحصل ما أجاب به العلماء عن هذا الحديث وغيره مما اختلفت فيه الاجوبة بانه أفضل الاعمال أن الجواب اختلف

عدم العذر وقد ذكر جماعة من العلماء ان من احتاج في قيامه الى أن يتكئ على عصا أو عكاز أو يستند الى حائط أو يميل على أحد جانبيه جازله ذلك وجرم جماعة من أصحاب الشافعي بالزوم وعدم جواز القعود مع امكان القيام مع الاعتماد منهم المتولى والاذرعي وكذا قال بالزوم ابن قدامة الحنبلي وقال القاضي حسين من أصحاب الشافعي لا يلزم ذلك ويجوز القعود

• (باب ما جاء في مسح الحصى وتسويته) •

(عن معيقب بن النسي صلى الله عليه وآله وسلم قال في الرجل يسوي التراب حيث يسجد ان كنت فاعلا فواحدة وراه الجماعة وعن أبي ذر قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم اذا قام أحدكم الى الصلاة فان الرحمة تواجهه فلا يمسح الحصى وراه الجماعة وفي رواية لا يجد التراب رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم لم عن كل شيء حتى سألته عن مسح الحصى فقال واحدة أو دوع) الحديث الثاني في اسناده أبو الاحوص قال المنذري لا يعرف اسمه وقد همم له الترمذي وابن حبان وغيرهما وقد تقدم الكلام في أحد الاحوص في باب الالتفات وهذا الحديث حسنه الترمذي وفي الباب عن علي عند أحمد وابن أبي شيبة وعن حذيفة عند ابن أبي شيبة في المصنف وأحمد في المسند بلفظ الرواية الآخرة من حديث أبي ذر وعن جابر عند ابن أبي شيبة وأحمد أيضا وفي اسناده ثمر جليل ابن سعد وهو ضعيف وعن أنس عند البزار وأبي يعلى وفي اسناده يوسف بن خالد السعدي وهو ضعيف جدا وعن السائب بن يزيد عند الطبراني وفي اسناده يزيد بن عبد الملك النوفلي ضعفه الجوهري وثقه ابن معين في رواية عنه وعن ابن عمر عند الطبراني وفي اسناده الوزاع بن نافع وهو ضعيف وعن أبي هريرة عند مسلم وابن ماجه والاحاديث المذكورة في الباب تدل على كراهة المسح على الحصى وقد ذهب الى ذلك من الصحابة عمر بن الخطاب وجابر ومن التابعين مسروق وابراهيم النخعي والحسن البصري وجهور العلماء بعدهم وحكي البصري في شرح مسلم اتفاق العلماء على كراهته وفي حكاية الاتفاق نظر فان مالكا لم يره بأسا وكان يفعله في الصلاة كما حكاه الخطابي في المعالم وابن العربي قال العراقي في شرح الترمذي وكان ابن مسعود وابن عمر يفعلان في الصلاة وعن ابن مسعود أيضا انه كان يفعله في الصلاة مرة واحدة قال عن رخص فيه في الصلاة مرة واحدة أبو ذر وأبو هريرة وحذيفة ومن التابعين ابراهيم النخعي وأبو صالح وذهب أهل الظاهر الى تحريم ما زاد على المرة قوله فواحدة قال القرطبي رويانه بنصب واحدة ورفعته فصبه باضمار فعل الامر تقديره فامسح واحدة ويكون صفة مصدر محذوف أي امسح مسحة واحدة

٣٠ نيل في اختلاف احوال السائلين بان أعلم كل قوم بما يحتاجون اليه أو بما هو لا تنوهم أو كان الاختلاف باختلاف الاوقات بان يكون العمل في ذلك الوقت أفضل منه في غيره فقد كان الجهاد في أول الاسلام أفضل الاعمال لانه الوسيلة الى القيام بها والتكمن من أدامهم وقد تظافرت النصوص على أن الصلاة أفضل من الصدقة ومع ذلك ففي وقت مواساة المضطر

يكون الصدقة أفضل أو أن أفعل ليست على بابي بل المراد بها الفعل المطلق أو هو على حذف من وإرادتها وقال ابن دقيق العيد
الاجمال في هذا الحديث محمولة على البدنية وأراد بذلك الاحتراز عن الايمان لانه من أعمال القلوب فلا تعارض حينئذ بينه وبين
حديث أبي هريرة أن أفضل الأعمال ايمان بالله ٢٣٤ الحديث وقال غيره المراد بالجهاد هنا ما ليس بفرض عين لانه يتوقف على

اذن الوالدين فيكون برهما قدما عليه وفي الحديث فضل تعظيم الوالدين فان أعمال البر ينضج بعضها على بعض وفيه السؤال عن مسائل شتى في وقت واحد والرفق بالعالم والتوقف عن الاكثار عليه خشية ملاله وما كان عليه العصاة من تعظيم النبي صلى الله عليه وآله وسلم والشفقة عليه وما كان هو عليه من ارشاد المسترشد ولوشق عليه قال ابن بريدة الذي يقتضيه النظر تقديم الجهاد على جميع الأعمال البدنية لان فيه تقديم بذل النفس الآن الصبر على المحافظة على الصلوات وأدائها في أوقاتها والمحافظة على بر الوالدين أمر لازم متكرر دائم لا يبر على مراقبة أمر الله فيه الا الصديقون والله أعلم ورواه هذا الحديث الخمسة ما بين بصري وكوفي وفيه التصديت والاختيار والقول والسمع والسؤال وأخرجه البخاري أيضا في الجهاد وفي الادب والتوحيد ومسلم في الايمان والترمذي في الصلاة البر والصلوة والنسائي في الصلاة (عن أبي هريرة رضي الله عنه انه سمع النبي صلى الله عليه وآله وسلم يقول أرايتم أي أخبروني

ورفعه على الايتداء تقديره فواحدة تكفيه وفيه الاذن بمسحة واحدة عند الحاجة قوله فان الرحمة تواجهه هذا التعليل يدل على أن الحكمة في النهي عن المسح أن لا يشغل خاطره بشئ بل يهيم به عن الرحمة المواجهة له فيقونه حظه منها وقد روى ان حكمة ذلك أن لا يغطي شيئا من الحصى بمسحة فيقونه السجود عليه ورواه ابن أبي شيبة في المصنف عن أبي صالح قال اذا سجدت فلا تمسح الحصى فان كل مسحة تعجب ان يسجد عليها وقال القنوي لانه في التواضع وبشغل المصلي قوله فلا تمسح الحصى التقييد بالحصى خرج الغالب لكونه كان الغالب على فرض مساجدهم ولا فرق بينه وبين التراب والرمل على قول الجمهور ويدل على ذلك قوله في حديث معيقب في الرجل يسوي التراب والمراد بقوله اذا قام أحدكم الى الصلاة الدخول فيها فلا يكون منه عن مسح الحصى الا بعد دخوله ويحتمل أن المراد قبل الدخول حتى لا يشتغل عند ارادة الصلاة الا بالدخول فيها قال العراقي والاول أظهر ويرجحه حديث معيقب فانه سأل عن مسح الحصى في الصلاة دون مسحه عند القيام كما في رواية الترمذي

• (باب كراهة أن يصلي الرجل مع قوس الشعر) •

(عن ابن عباس انه رأى عبد الله بن الحرث يصلي ورأسه معقوص الى رواقه فجعل يحمله وأقره الاخر ثم أقبل على ابن عباس فقال مالك ورأيت قال الى سمعت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يقول انما مثل هذا كمثل الذي يصلي وهو مكتوف ورواه أحمد ومسلم وأبو داود والشافعي وعن أبي رافع قال نهى النبي صلى الله عليه وآله وسلم أن يصلي الرجل ورأسه معقوص ورواه أحمد وابن ماجه والشافعي والترمذي معناه الحديث الاول أخرجه من ذكر المصنف وأخرج الأئمة الستة أيضا عن ابن عباس قال أمر رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم أن يسجد على سبعة أعضاء ولا يكف شعرا ولا ثوبا وأخرج الشيخان والنسائي وابن ماجه عنه من طريق أخرى نحوه والحديث الثاني أخرجه ابن ماجه من رواية مخول سمعت أباسع درجلا من أهل المدينة يقول رأيت رافعا مولى رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم رأى الحسن بن علي رضي الله عنه يصلي وقد عقص شعره فاطلقه أو نهى عنه وقال نهى رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم أن يصلي الرجل وهو عاقص شعره وأخرجه أبو داود والترمذي ومعهم معناه كما ذكره المصنف وانظره عن أبي رافع انه مر بالحسن بن علي وهو يصلي وقد عقص شعره فخلها فالتفت اليه الحسن مغضبا فقال أقبل على صلاتك ولا تغضب فاني سمعت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يقول ذلك كلف الشيطان وفي الباب عن أم سلمة عن ابن أبي حاتم في العلل بنحو حديث

(لو ثبت) (أن نهرا) بفتح الهاء وسكون الواو يسمى به لجهة صفته انه (يساب احكم) حال كونه أبي (يغتسل فيه كل يوم خمسا) أي خمس مرات (ما تقول) أيها الناس أي ما تظن فاجري فعل القول مجرى فعل الظن كما فيه عليه ابن مالك في توضيحه وشبهه أنه يكون مجازا مسندا الى الخاطبة صلا بالاستفهام (ذلك) أي الاعتسال (يقى) من الابقاء

وهو بالموحدة عند الجمهور وحكى عياض عن بعض شيوخه ينق بالنون والاول أوجه (من درنه) بفتح أوله أى من وضعه زاد مسلم شيئا وفيه إشارة الى أن هذا الحكم لا يخاطب به معين انتباهه في الظهور فلا يختص به مخاطب دون مخاطب (قالوا لا ينق) ذلك الفعل أو الاغتسال (من درنه شيئا قال فذلك) أى إذا علمت ذلك فهو ٢٣٥ (مثل الصلوات الخمس نحو الخطايا)

وفائدة القليل التأكيد وجعل المعقول كالحوس قال الطيبي فيه مبالغة في نفي الذنوب لانهم لم يقتصر وافي الجواب على لا بل أعادوا اللفظ تأكيذا وقال ابن العربي وجه القليل أن المرء كما يتدنس بالاقذار المحسوسة في بدنه وثيابه ويطهره الماء الكثير فكذلك الصلوات الخمس تطهر العبد عن اقذار الذنوب حتى لا يتبقى له ذنبا إلا سقطته اه وظاهره أن المراد بالخطايا ما هو أعم من المغيرة والكبيرة لكن قال ابن بطال يؤخذ من الحديث ان المراد الصغائر خاصة لانه شبه الخطايا بالذنوب والدون صغير بالنسبة الى ما هو أكبر منه من القروح والجراحات اه قال الدماميني شبه على جهة القليل حال المسلم المقترب لبعض الذنوب المحافظ على أداء الصلوات في زوال الاذى عنه وطهارته من اقذار السيئات بحال المعتمل في نهر على باب داره كل يوم خمس مرات في صفاء نقاء بدنه من الاوساخ وزوالها عنه ويجوز أن يكون هذا من تشبيهه انما ما يشبهه فشبّهت الصلاة بالنهر لانها تنقي صاحبها من ذنوب الذنوب كما ينقي النهر البسطن من الاوساخ التي

أبى رافع وعن علي رضي الله عنه عند أبي علي الطوسي وعن ابن مسعود عند ابن ماجه بأسناد صحيح وعن أبي موسى عند أبي علي الطوسي في الاحكام وعن جابر عند ابن عدى في الكامل وفيه على بن عاصم وهو ضعيف قوله عبد الله بن الحرث هو ابن جبر بفتح الجيم وسكون الزاي وبعبدها همزة السمي شديدا قوله ورأسه معه وعص شعره ضفره وقتله والعقاص خيط يشده اطراف الذنوب ذكره في ذلك في القاموس قوله وأقره الاخر أى استقر لما فعله ولم يتحرك قوله وهو مكتوف كنفته كتفا كضربته ضربا اذا شدت يده الى خلف كنفه موثقا بجبل والحديثان يدلان على كراهة صلاة الرجل وهو معقوص الشعر أو مكفوفه وقد حكي الترمذي عن أهل العلم انهم كرهوا ذلك قال العراقي وعن كرهه من الصحابة عمر بن الخطاب وعثمان بن عفان وعلي بن أبي طالب وحذيفة وابن عمر وأبو هريرة وابن عباس وابن مسعود ومن التابعين ابراهيم النخعي في آخرين والحكمة في ذلك ان الشعر يسجد معه اذا سجد وفيه امتحان له في لعبادة قاله عبد الله بن مسعود وفيه راء ابن أبي شيبة في المصنف بأسناد صحيح اليه أنه دخل المسجد فرأى فيه رجلا يصلي عاقصا شعره فلما انصرف قال عبد الله اذا صليت فلا تعقص شعرك فان شعرك يسجد معك ولك بكل شعرة أبرفتال الرجل اني أخاف أن يترب فقال تترى به خير لك وقال ابن عمر لرجل رآه يصلي معقوصا شعره أرسله ليسجد معك وروى ابن أبي شيبة بأسناد صحيح الى عثمان بن عفان انه رأى رجلا يصلي وقد عقد شعره فقال يا ابن اخي مثل الذي يصلي وقد عقد شعره مثل الذي يصلي وهو مكتوف وقد تقدم تمثيل من فعل ذلك بالمكتوف من فروعنا من حديث ابن عباس وفيه معنى ما أشار اليه ابن مسعود ومن سجد الشعر فان المكتوف لا يسجد بيديه على الارض وقد قال صلى الله عليه وآله وسلم في الحديث الصحيح اليدين يسجدان كما يسجد الوجه وروى ابن أبي شيبة عن ابن عباس انه كان اذا صلى وقع شعره على الارض وظاهر النهي في حديث الباب التصريم فلا يدل عنه الاقرينة قال العراقي وهو يختص بالرجال دون النساء لان شعرهن عورة يجب ستره في الصلاة فاذا تقصته ربما استرسل وتعدر ستره فتبطل صلاتها وأيضا فيه مشقة عليا في نقضه للصلاة وقد رخص لهن صلى الله عليه وآله وسلم في أن لا يتقضن ضنا ترهن في الغسل مع الحاجة الى بل جميع الشعر كما تقدم

(باب كراهة تنخيم المصلي قبله أو عن يمينه)

(عن أبي هريرة وأبي سعيد أن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم رأى نخامة في جدار المسجد فتناول حصاة فطما وقال اذا نخم أحدكم فلا يتنخم من قبل وجهه ولا عن يمينه

تعاقبه بالاغتسال فيه وشبهه قريبه اعطى الصلوات ويهولته بكون النهر قريبا من مجاورته على باب داره وشبهه اداءها كل يوم خمس مرات بالاغتسال المتعدد كذلك وشبهت الذنوب بالادران للتأذي بلباسها وشبهه نحو السيئات عن المكلف ببقاء البدن وصفاته والاول ايجل وأجرل ورواه هذا الحديث السبعة مائة وثلاثة من التابعين وفيه التحذير من الغفلة والسجاع

واخرجه مسلم في الصلاة والترمذي في الامثال (عن أنس رضي الله عنه عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم انه قال اعتدلوا في السجود) بوضع الكفين على الارض ورفع المرفقين من اوعن الجنين والبطن عن الضخاذه هو أشبه بالتواضع والبلغ في تمكين الجبهة من الارض وأبعد من هيات الكسالى ٢٣٦ (ولا يسط) بالجزم على النهي أى المصل ولا يذروا لا يسط أحدكم

وليصدق عن يساره أو تحت قدمه اليسرى متفق عليه وفي رواية للبخاري في دفنها وعن أنس أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال اذا قام أحدكم في صلاته فلا يبرقن قبل قبلته ولكن عن يساره أو تحت قدمه ثم أخذ طرف رداءه فبصق فيه ورد به على بعض فقال أو يفعل هكذا رواه أحمد والبخاري ولا جد ومسلم نحوه بمعناه من حديث أبي هريرة) قوله لخامة قبل هي ما تخرج من الصدر وقيل التضاعة بالعين من الصدر وباليم من الرأس كذا في القح قوله في جدار المسجد في رواية للبخاري في القبلة وفي أخرى له أيضا في جدار القبلة وهذا يبين أن المراد بجدار المسجد الجدار الذي من جهة القبلة قوله فتناول حصاة فحتم في رواية للبخاري فحكه يده وفي رواية فحكه واختلاف الروايات يدل على جواز الخلع باليد والخصي أو غيرهما ما يزيل الاثر وقد يوجب البخاري للعلك باليد وبوب للعلك بالخصي قوله قبل وجهه بكسر القاف وقع الموحدة أى جهة وجهه قوله ولا عن عينه ظاهر حديث أبي هريرة كراهة ذلك داخل الصلاة وخارجها سواء كان في المسجد أم غير قال الحافظ ويشهد للمنع ما رواه عبد الرزاق وغيره عن ابن مسعود انه كره أن يصق عن عينه وليس في صلاة وعن معاذ بن جبل ما بصقت عن عيني منذ أسلمت وعن عمر بن عبد العزيز انه نهى ابنه عنه مطلقا وقال مالك لا بأس به خارج الصلاة ويدل لما قاله لتقييد الصلاة في حديث أنس المذكور في الباب قوله وليصدق عن يساره ظاهر هذا جواز البصق عن اليسار في المسجد وغيره ودخل الصلاة وخارجها وظاهر قوله صلى الله عليه وآله وسلم البراق في المسجد خطيئة وكفارتها دفنها كما أخرجه الشيخان عدم جواز التقل في المسجد إلى جهة اليسار وغيره قال الحافظ وحاصل النزاع ان ههنا عمومين تعارضهما قوله البراق في المسجد خطيئة وقوله وليصدق عن يساره أو تحت قدمه فالنوعى يجعل الاول عاما ويخص الثاني بما اذا لم يكن في المسجد والقاضى عياض بخلافه يجعل الثاني عاما فيخص الاول بمن لم يرد دفنها وقد وافق القاضى جماعة منهم ابن مكي والقرطبي وغيرهما ويشهد له ما رواه أحمد بإسناد حسن من حديث سعد بن أبي وقاص مرفوعا ان تختم في المسجد فليغيب فخامة أن يصيب بجلده مؤمن أو نوبه فتؤذيه وأوضع منه في المقصود ما رواه أحمد أيضا والطبراني بإسناد حسن من حديث أبي امامة مرفوعا قال من تختم في المسجد فلم يدفنه فسيئة وان دفنه فحسنة فلم يجعل سيئة الا بقيد عدم الاذن ونحوه حديث أبي ذر عنده مسلم مرفوعا قال ووجدت في مساوى أعمال أمي التضاعة تكون في المسجد لا تدفن قال القرطبي فلم يثبت لها حكم السيئة بمجرد ايقاعها في المسجد بل به وبتركها غير مدفونة انتهى ومما يدل على ذلك أى تخصيص عموم قوله

بإظهار الفاهل (ذراعيه كالكتاب) فان فيه مع ذلك اشعارا بالتهاون بالصلاة وقلة الاعتناء بها والاقبال عليها (واذا برق) أحدكم (فلا يبرقن بين يديه ولا من عينيه) فانه يتنجس بربه عز وجل قد تقدم الكلام على هذا الحديث ولا يخفى ان مناجاة الرب أرفع درجات العبد ولا تتحقق المناجاة الا اذا كان اللسان معبرا عما في القلب فالغفلة ضد ولا يرب أن المقصود من القراءة والاذكار مناجاته تساركا وتعالى فاذا كان القلب متنجسا بمحجبات الغفلة غافلا عن جلال الله عز وجل وكبريائه وكان اللسان يتحرك بحكم العادة فما أبعد ذلك عن القبول وعن بشر الخافى من لم يتخشع فسدت صلاته وعن الحسن كل صلاة لا يحضر فيها القلب فهي الى العقوبة أسرع قال الفسطلاني سلمان ان الفقهاء محصوها فهلا ياخذنا بالاحتياط ليسدق لغة المناجاة (عن أبي هريرة رضي الله عنه عن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم انه قال اذا استند الحرقا برءوا بالصلاة) أى بصلاة الظهر كما في رواية أبي سعيد والمطلق يجعل على المقيد ومنه هو انه ان الحرقا لم يستند

لم يشرع الا برءوا وكذا لا يشرع في البرء من باب الادنى والمعنى آخر الى أن يبرد لوقت يقال ابرءا اذا دخل في البرء البراق كظهره اذا دخل في الظهر والامر بالابرء امر استحباب وقيل أمر ارشاد وقيل بل هو للوجوب حكمه عياض وغيره وغفل الكرماني فنقل الاجماع على عدم الوجوب ثم قال جمهور أهل العلم بسنخ تأخير الظاهر في شدة الحر الى أن يبرد الوقت ويسكن

الوجه وخصه بعضهم بالجماعة فاما المنفرد فالتجمل في حقه أفضل وهذا قول أكثر المالكية والشافعية لكن خصه أيضا بالبلد الحار وقيد الجماعة بما اذا كانوا يتناولون مسجدا من به دخلوا كانوا مجتمعين أو كانوا يمشون في كن فالأفضل في حقه التجمل والمشهور عن أحد التسوية من غير تخصيص ولا قيد وهو قول السحق ٢٣٧ والكوفيين وابن المنذر ولم يقل بالابراد في غير

الظهر الأشهب قال يبردا العصر كالظهر وقال أحد تفرغ العشاء في الصيف كالظهر وعكس ابن حبيب فقال انما تفرغ في ليل الشتاء لطوله وتجل في الصيف لقصره وقد يفتح حديث الباب على مشروعية الابراد للجمعة وبه قال بعض الشافعية وهو مقتضى صنيع البخاري (فان شدة الحر من فيج) أي من سعة تنفس (جهنم) حقيقة ولا يمكن حمله على الجواز والتعليل من قبل الشارع يجب قبوله وان لم يدرك معناه فانه أبو النخعي البصري وبان وقت ظهور أثر الغضب لا ينجع فيه الطلب الا لمن أذن له فيه بدليل حديث الشفاء - اذ يذكر كل الانبياء عليهم الصلاة والسلام بغضب الله عز وجل الانبياء عليهم أفضل الصلاة والسلام المأذون له في الشفاعة وعن خباب شكوا الى رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم حر الرضا فلم يشكوا لي لم يرل شكوانا

البراق في المسجد خطيئة جواز التخنم في الثوب ولو كان في المسجد خلاف وعند أبي داود من حديث عبد الله بن الشخير انه صلى مع النبي صلى الله عليه وآله وسلم فبصق تحت قدمه اليسرى ثم دلكه به قال الحافظ اسناده صحيح وأصله في مسلم والظاهر ان ذلك كان في المسجد فيؤيد ما تقدم ويؤيد قول النووي تصريحه صلى الله عليه وآله وسلم في الحديث المتفق عليه بان البراق في المسجد خطيئة وان دنفها كفارة لها فان دلالة على كتب الخطيئة بمجرد البراق في المسجد ظاهرة غاية الظهور ولكنها تزول بالدفن وتبقى بعده قال الحافظ وتوسط بعضهم تحمل الجواز على ما اذا كان له عذر كأن لم يتمكن من الخروج من المسجد والمنع على ما اذا لم يمكن له عذر وهو تفصيل حسن انتهى قوله فيدنفها قال النووي في الرضا المراد ينفثها اذا كان المسجد ترابيا أو رمليا فاما اذا كان مبطا مئلا فدل كما يشي مثالا فليس ذلك بدفن بل زيادة في التقذر قال الحافظ لكن اذا لم يبق لها أثر البتة فلا مانع وعليه قوله في حديث عبد الله بن الشخير المة تقدم ثم دلكه به قوله أو ينفعل هكذا اظهر هذا انه مخير بين ما ذكر وظاهر انتهى عن البصق الى القبلة التحريم ويؤيده تعليله بان ربه تعالى بينه وبين القبلة كما في البخاري من حديث أنس وبان الله قبل وجهه اذا صلى كما في حديث ابن عمر عند البخاري قال في الفتح وهذا التعليل يدل على ان البراق في القبلة حرام سواء كان في المسجد أم لا ولا سيما من المصل فلا يجزى فيه الخلاف في ان كراهية البراق في المسجد هل هي للتنزيه أو للتحريم وفي صحيح ابن حبان وابن خزيمة من حديث حذيفة مرفوعا من قتل تجاه القبلة جاء يوم القيامة وتقله بين عيني وفي رواية لابن خزيمة من حديث ابن عمر مرفوعا يفت صلب النخامة في القبلة يوم القيامة وهي في وجهه ولا يداود وابن حبان من حديث السائب بن جراد أن رجلا أم قوما بصق في القبلة فلما فرغ قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم لا يصلي بكم الحديث وفيه انه قال انك آذيت الله ورسوله انتهى

• (باب في ان قتل الحية والعقرب والمشي البسير للمحاجة لا يكره) •

(عن أبي هريرة ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم أمر بقتل الاسودين في الصلاة والعقرب والحية رواه النسبة وصححه الترمذي) الحديث نقل ابن عساكر في الاطراف وتبعه المزي وتبعهما المصنفان الترمذي وصححه والذي في النسخ انه قال حديث حسن ولم يرتفع به الى العصة وأخرجه أيضا ابن حبان في صحيحه والحاكم وصححه وفي الباب عن ابن عباس عند الحاكم بأسناد ضعيف وعن أبي رافع عند ابن ماجه وفي اسناده مندل وهو ضعيف وكذلك شيخه محمد بن عبيد الله بن أبي رافع وعن ابن جرير عن احمد بن حنبل عن النبي صلى الله

خبايا محمول على انهم طابوا زائد على قدر الابراء لانه بحيث يصل للحيات ظل يمشي فيه (واشمكت النار الى رجا) شكاية حقيقة بلسان المتألم بجملة خلقها الله تعالى قاله عياض وتعليقه الاي بانه لا بد من خلق ادراك مع الحياة انتهى وقال أبو الوليد الطرطوشي ولذا قلنا بانها حقيقة فلا يحتاج الى أكثر من وجود الكلام في الجسم أما في محاجة النار فلا بد من وجود

العلم مع الكلام لان الحاجة تقتضي التفتن لوجه الدلالة او هي مجازية عرفية باسان الحال عن لسان المقال كقولهم ع
شكالي جلي طول السرى وقرر البيضاوي ذلك فقال شكواها مجاز عن غلبانها وأكل بعضها بهضام مجاز عن ازدحام
أجزائها وتنفسها مجاز عن خروج ما يبرز منها ٢٣٨ وهو نفس فلسفي منه وكما قد تنفس عائلها في تفسيره وتأليقه ووقعه

أهل العلم بالحق وصبوب النور
حلمها على الحقيقة وقال ابن المنبر
هو المختار لصلاحية القدرة لذلك
ولان استعارة الكلام للمحال وان
عهدت وسمعت لكن الشكوى
وتعالها وتفسيرها والتعليل له
والأذن لها والقبول والتنفس
وقصره على اثنين فقط بعيد
من المجاز خارج عما ألف من
استعماله وقد وردت مخاطبتها
لِلرَّسُولِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ
ولامؤمنين بقولها جزيا مؤمن
فقد اطفأ نورك لهي وقال ابن
عبدا البر لكلا القولين وجه
وتطائر والاول أرجح وقال
صياض انه الاظهر وقال القرطبي
لا احالة في حمل اللفظ على حقيقة
قال واذا أخبر الشارع بأمر جائز
لم يصحح الى تأويله فحمله على حقيقة
أولى وقال لم هو ذلك التور بشق
ويضعف حمل ذلك على المجاز
قوله (فقال يارب أكل بعضي
بعضا فأذن لها) رجم تعالى
(يتنفسين) تنفية نفس بفتح الفاء
وهو ما يخرج من الجوف ويدخل
فيه من الهواء (نفس في الشقاء
ونفس في الصيف) فهو (أشد
فأجودون) أي الذي يقصدونه
(من الحر) أي من ذلك النفس
وهذا لا يمكن الحمل معه على المجاز

عليه وآله وسلم عند البخاري ومسلم وعن عائشة عند أبي يعلى الموصلي وفي اسناد معاوية
ابن يحيى الصدفي ضعفه الجمهور وعن رجل من بني هدي بن كعب عند أبي داود باسناد
منقطع قوله أمر بقتل الاسودين تسمية الحية والعقرب بالاسودين من باب التغليب
ولا يسمى بالاسود في الاصل الاحمية والحديث يدل على جواز قتل الحية والعقرب
في الصلاة من غير كراهة وقد ذهب الى ذلك جمهور العلماء كما قال العراقي وحكي الترمذي
من جماعة كراهة ذلك منهم ابراهيم النخعي وكذا روى ذلك عن ابراهيم بن أبي شيبة في
المسند وروى ابن أبي شيبة أيضا عن قتادة انه قال اذا لم تقدر على ذلك فلا تقتلها قال
العراقي وأما من قتلها في الصلاة أو هم بقتلها فعلى بن أبي طالب وابن عمر روى ابن أبي
شبيبة عنه باسناد صحيح انه رأى ريشة وهو يصلي فحسب انها عقرب فضر بها بانهله ورواه
البيهقي أيضا وقال فضر بها برجله وقال حبت أنما عقرب ومن التابعين الحسن
البصري وأبو العالية وعطاء ومورق العجلي وغيرهم انتهى واستدل المانعون من ذلك
اذا بلغ الى حد النعل الكثير كالهادوية والكارهون له كالنخعي بجديث ان في الصلاة
لشغل المتقدم ويجديث اسكنوا في الصلاة عند أبي داود ويحجب عن ذلك بان حديث

الباب خاص فلا يعارضه ما ذكره وهكذا يقال في كل فعل كثير ورد الاذن به كحديث حمله
صلى الله عليه وآله وسلم لامامة وحديث خلعه للنعل وحديث صلته صلى الله عليه وآله وسلم
رسلم على المنبر ونزوله للوجود ورجوعه بعد ذلك وحديث أمره صلى الله عليه وآله وسلم
بدره المار وان أفضى الى المقابلة وحديث مشيه لفتح الباب الا في بعده هذا الحديث
وكل ما كان كذلك ينبغي أن يكون مخصوصا للعموم أدلة المنع واعلم ان الأمر بقتل الحية
والعقرب مطلق غير مقيد بضرورة أو ضربتين وقد أخرج البيهقي من حديث أبي هريرة
قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم كفناك للحية ضربة أصيبت أم اخطأتها وهذا
يوهم التقييد بالضربة قال البيهقي وهذا من صحيح فاعلم ان الله أعلم وقوع الكفاية بها
في الاثبات بالمأمور فقد أمر صلى الله عليه وآله وسلم بقتلها وأراد الله أعلم اذا امتنعت
بنفسها عند الخطأ ولم يرد به المنع من الزيادة على ضربة واحدة ثم استدلل البيهقي على ذلك
بحديث أبي هريرة عنده مسلم من قتل وزعة في أول ضربة فله كذا وكذا حسنة ومن
قتلها في الضربة الثانية فله كذا وكذا حسنة أدنى من الاولى ومن قتلها في الضربة
الثالثة فله كذا وكذا حسنة أدنى من الثانية قال في نبرج السنة وفي معنى الحية والعقرب
كل ضرار مباح القتل كالزناير ونحوها (وعن عائشة قالت كان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم
وآله وسلم يصلي في البيت والباب عليه مغلق فجئت ففتحت حتى فتح لي ثم رجع الى مقامه
ووصفت أن الباب في القبلة رواه الخمسة الا ابن ماجه) الحديث حسنة الترمذي وزاد

ولو حملنا شكوى النار على الجواز لان الاذن لها في التنفس ونشأ شدة الحر عنه لا يمكن فيه التجوز (وأشدهما تجدون التساقط
من الرمهرير) من ذلك النفس ولا مانع من حصول الرمهرير من نفس النار لان المراد من النار حملها وهو جهنم وفيها طبقة
زهريرة والذي خلق الملائكة النمل والنار تادر على جمع الضدين في محل واحد وفيه ان النار مخلوقة موجودة الآن وهو أمر

التسميعيل ودفع المشقة فلا
تفاوت بين السفر والحضر
(فأراد المؤذن) أي بلال (ان
يؤذن للظهر فقال) له (النبى
صلى الله عليه وآله وسلم أبرد
ثم أراد ان يؤذن فقال له أبرد)
وفي رواية عن أبي الوليد عن
شعبة مرتين أو ثلاثا وجرم مسلم
ابن ابراهيم عنه يذكر الثالثة
قال الكرماني الا براد بالاذان
لغرض الا براد بالصلاة (حق)
الى أن (رأيتاني التلؤلؤ) وغاية
الابراد حتى يصير الظل ذراعا
بعد ظل الزوال أو ربع قامة أو
ثلثها أو نصفها وقبل غير ذلك
ولاستند له هذا التفصيل
اذ يختلف باختلاف الاوقات
واليه نحو المازرى والجارى على
القواعد أنه يختلف باختلاف
الاحوال السكن بشرط ان لا يمتد
الى آخر الوقت كما في الفتح
والقى هو ما بعد الزوال من
الظل والتلؤلؤ جمع تلؤلؤ
التلؤلؤ تشديد اللام كل ما جفع
على الارض من تراب أو رمل
أو نحو ذلك وهي في الغالب
منبسطة غير شاخصة فلا يظهر
لها ظل الا اذا ذهب أكثر وقت
الظهر (وعن أنس) بن مالك
(رضي الله عنه أن رسول الله

• (باب في ان عمل القاب لا يطل وان طال) •

صلى الله عليه وآله (وسلم خرج حين زاغت الشمس) أى مالت وللمزمذى زالت أى من أعلى درجات ارتفاعها (فصل في الظهور)
في أول وقتها ولم ينقل أنه صلى الله عليه وآله وسلم صلى قبل الزوال وعليه استعقر الإجماع وكان فيه خلاف قديم من بعض
العمامة أنه جواز صلاة الظهر قبل الزوال وعن أحمد وإسحاق من أنه في الجمعة وهذا لا يعارض حديث الأبرار لأنه ثبت بالقبول

وذلك بالنقل والقول فيرجح عليه وقال البيضاوي البراد تأخير الظهر أدنى تأخير بحيث لا يخرج عن حد التهجير فان الهاجرة تطلق على الوقت الى أن يقرب العصر (فقام) بعد فراغه من الصلاة (على المنبر) لما بلغه أن قوم من المنافقين يسألون منه ويجهزون عن بعض ما يسألونه ٢٤٠ (قد كرا الساعة فذكر أن فيها أمورا عظيما ثم قال من أحب

أن يسأل عن شيء فليسال) أي فليسالني عنه (فلان سألوني عن شيء الأخير تكلم به مادمت في مقامى هذا فأكثر الناس في البكاء) خوفا من نزول العذاب العام المعهود في الامم السالفة عند دهمهم على أنبيائهم بسبب تغيبه صلى الله عليه وآله وسلم من مقالة المنافقين السابقة آنفا أو سبب بكائهم مامعه ومن أهوال يوم القيامة والامور العظام والبكاء مالد مد الصوت في البكاء وباقه من الدموع وخروجها (وأكثر) صلى الله عليه وآله وسلم (أن) يقول سألوني فقام عبيد الله بن حذافة السهمي فقال يا رسول الله (من أبي قال أبولحذافة) وكان يدعى لغير أبيه (ثم أكثر) أن يقول سألوني فسيرك عمر ابن الخطاب رضى الله عنه (على ركبتيه) بالتثنية (فقال) رضى الله ربا وبالإسلام ديننا (وعحمد) صلى الله عليه وآله وسلم (بببافسكت ثم قال عرضت على الجنة والنار آتيا) أي في أول وقت يقرب منى وهو الآن (في عرض هذا الحائط) يضم العير المهيمة وسكون الراى أى جانبه وناحيته

من النوم لكن المراد به في هذا الحديث الإقامة قوله حتى يحضر بضم الطاء قال الحافظ كذا معناه من أكثر الروايات وضبطناه عن المتقنين بالكسر وهو وجه ومعناه يوسوس وأصله من خطر البعير بذنيه إذا حركه فضر به تغذيه وأما بالضم فن المروران يدنونه فيه شغله وضعف الله جري في نوادره الضم مطلقا قوله بين المرونة نفسه أى قلبه وكذا هو للبخارى من وجه آخر في بدء الخلق قال الباجي يعنى أنه يحول بين المروء وبين ما يريد من اقباله على صلته واخلاصه فيها قوله لما لم يكن يذكركم أى لم يكن على ذكره قبل دخوله في الصلاة وهو أهم من أن يكون من أمور الدنيا والآخرة وهل يشمل ذلك التفكير في معاني الآيات التي يتلوها إلا بعد ذلك لان غرضه نقص خشوعه واخلاصه بأى وجه كان كذا قال الحافظ قوله حتى يصل الرجل يضاد مكسورة كذا وقع عند الاصيل ومعناه يجهل قال الحافظ في الفتح وعند الجهور بالطاء المشالة فى بصير أو يبق أو يغير قوله ان يدري كم صلى بكسر الهمزة وهى التثنية أى لا وحكى ابن عبد البر عن الأثر في الهمة زوجه بجماعة عليه جماعة قال القرطبي ليست رواية الفتح بشئ إلا كثر فتح فيكون أن مع الفعل بتأويل المصدر مع لافضل باسقاط حرف الجر أى يصل عن درايته وفي رواية للبخارى لا يدري كم صلى والحديث يدل على ان الوسوسة في الصلاة غير مباحلة اها وكذلك سائر الاحمال القلبية لعدم الفارق والحديث فوائد ليس المقام للاسقاطها قوله انى لا جهز جيشى وأنا فى الصلاة أى ادبر تجهيزه وافكر فيه

• (باب القنوت في المكتوبة عند النوازل وتر كفى فيها) •

(عن أبي مالك الاشجعي قال قال لابي يا أبت انك قد صليت خلف رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم وأبى بكر وعمر وعثمان وعلى ههنا بالكوفة فريامن خمس سنين أكلوا بقتون قال أى بنى محمد ثم رواه أحمد والترمذى ومحمد وابن ماجه وفي رواية أكلوا بقتون في الفجر والناس في ولغظه قال صليت خلف رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فلم يفتت وصليت خلف أبي بكر فلم يفتت وصليت خلف عمر فلم يفتت وصليت خلف عثمان فلم يفتت وصليت خلف علي عليه السلام فلم يفتت ثم قال يا بنى بدعة) الحديث قال الحافظ في التلخيص اسناده حسن وفي الباب عن ابن عباس عند الدارقاقي والبيهقي أنه قال القنوت في صلاة الصبح بدعة قال البيهقي لا يصح وعن ابن عمر عند الطبراني قال في قيامهم عند فراغ القارى من الوردية يعنى قيام القنوت انهم البدعة ما فعلها رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم وفي اسناده بشر بن حرب الدارى وهو ضعيف وعن ابن مسعود عند الطبراني في الاوسط والبيع في الحساكم في كتاب القنوت بلفظ طاعت رسول الله صلى الله

وعرض ما ما بان يكونا رقتا اليه أو ذوى ما بينهما أو مثله (فلم أر) أى أبصر (كالخبر) الذى في الجنة عليه (والنير) الذى في النار في ذلك المقام أو ما أبصرت شيئا كالماء والعمية في سبب دخول الجنة والنار استدله البخارى على ان ابتداء وقت الظهر عند الزوال وهو ميل الشمس الى جهة المغرب وأشار به الى الرد على من زعم من الصنفين

ان الصلاة لا تجب بأول الوقت قال ابن بطال ان الفقهاء بأسرهم على خلاف ما نقل الكرخي عن أبي حنيفة رحمه الله ان الصلاة في أول الوقت تقع نفلا انتهى والمعروف عند الحنفية تضعيف هذا القول وقتل بعضهم ان أول الظهر اذا صار التي مقدار الشراك (قد تقدم بعض هذا الحديث في كتاب لعلم من رواية أبي موسى ٢٤١ لكن في هذه الرواية زيادة ومغايرة ألفاظ)

كما يظهر عند المراجعة اليه وإلى هذا الحديث والصحيح في تعيين أوقات الصلوات ما ورد به السنة الصحيحة كما حقه ناه في الروضة النورية دون ما أحدثه الناس من تلقاء أنفسهم وضربوا لها ضوابط وعلامات وساعات وغير ذلك (عن أبي برزة) الأسلمي رضي الله عنه ما أخرجه عن أبيه رضي الله عنه قال كان النبي صلى الله عليه وآله وسلم يصلي الصبح وأحدنا يعرف جليسه أي يجالس الذي إلى جنبه ولا أحد فينصرف الرجل فيعرف وجهه جليسه ولمسلم وبعضنا يعرف وجه بعض (ويقرأها) أي في صلاة الصبح (ما بين الستين) من أي القران الكريم وفوقها (إلى المائة) كان يصلي الظهر اذا زالت الشمس أي مات إلى جهة المغرب (و) يصلي (العصر وأحدنا يذهب) من المسجد (إلى) منزله (أقصى المدينة) آخرها حال كونه (رجع) أي راجعا من المسجد إلى منزله (والشمس حية) يضاه لم يتغير لونهما ولا حرهما وليس المراد الذهاب إلى أقصى المدينة والرجوع من ثم إلى المسجد وفي رواية عوف عند البخاري ثم

عليه وسلم في شيء من صلاته زاد الطبراني في التوروث انه كان اذا حارب يقتل في الصلوات كاهن يدعو على المشركين ولا يقتل أبو بكر ولا عمر حتى ماتوا ولا قتلت علي بن أبي طالب ولا الشام وكان يقتل في الصلوات كاهن وكان معاوية يدعو عليه أيضا قال البيهقي كذا رواه محمد بن جابر السهمي وهو متروك وعن أم سلمة عن عبد الله بن ماجه قالت سميت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم عن القنوت في القبر ورواه الدارقطني وفي أسناده ضعف والحديث يدل على عدم مشروعية القنوت وقد ذهب إلى ذلك أكثر أهل العلم كما حكاه الترمذي في كتابه وحكاه العراقي عن أبي بكر وعمر وعلي وابن عباس وقال قد صح عنهم القنوت واذا تعارض الأثبات والنفي قدم المذهب وحكاه عن أربعة من التابعين وعن أبي حنيفة وابن المبارك وأحمد وأصحق وحكاه المهدي في البحر عن العبادلة وأبي الدرداء وابن مسعود وقد اختلف النافون لمشروعيته هل يشرع عند النزول أم لا وذهب جماعة إلى انه مشروع في صلاة القبر وقد حكاه الحارثي عن أكثر الناس من الصحابة والتابعين فمن بعدهم من علماء الامصار ثم عدم من الصحابة الخلفاء الاربعة إلى تمام تسعة عشر من الصحابة ومن المخضرمين أبو رجاء العطاردي وسويد بن ققلة وأبو عثمان النهدي وأبو رافع الصائغ ومن التابعين اثنا عشر ومن الأئمة والفقههاء أبو اسحق الفزارى وأبو بكر بن محمد والحكم بن عتيبة وحامد ومالك بن أنس وأهل الطائفة والاوزاعي وأكثر أهل الشام والشافعي وأصحابه وعن الثوري روايتان ثم قال وغيره ولا خلق كثير وزاد العراقي عبد الرحمن بن مهدي وسعيد بن عبد العزيز التميمي وابن أبي ليلى والحسن بن صالح وداود ومحمد بن جرير وحكاه عن جماعة من أهل الحديث منهم أبو حاتم الرازي وأبو زرعة الرازي وأبو عبد الله الحاكم والدارقطني والبيهقي والخطابي وأبو موسى وعبد الله بن مسعود وحكاه الخطابي في المعالم عن أحمد بن حنبل وأصحق بن راهويه وحكي الترمذي عنه ما خلا ذلك قال النووي في شرح المذهب القنوت في الصبح مذهبنا به قال أكثر السلف ومن بعدهم أو أكثرهم منهم وحكاه المهدي في البحر عن الهادي والقاسم وزيد بن علي والناصر والمؤيد بالله من أهل البيت وقال الثوري وابن حزم كل من الفعل والتردد حس وأعلم انه قد وقع الاتفاق على ترك القنوت في أربع صلوات من غير سبب وهي الظهر والعصر والمغرب والعشاء ولم يبق الخلاف الا في صلاة الصبح من المكتوبات وفي صلاة الترتيم غيرهما اما القنوت في الترتيم يأتى الكلام عليه في أبواب الترتيم أما القنوت في صلاة الصبح فاحتج المثبتون له بحجج منها حديث البراء وأنس الأثبان ويحاج بأنه لا نزاع في وقوع القنوت منه صلى الله عليه وآله وسلم انما النزاع في استمرار مشروعيته فان قالوا فقط كان يفعل يدل على استمرار المشروعية قلنا قد قدمنا عن النووي ما حكاه عن

٢١ نيل في يرجع أحدنا إلى رحله في أقصى المدينة والشمس حية وهي توضع ذلك لانه ليس فيها الا الذهاب فقط دون الرجوع وطرق الحديث بين بعضها بعضا وانما سمي رجوعا لان ابتداء الجهي كان من المنزل إلى المسجد فكان الذهاب منه إلى المنزل رجوعا (ونسى الراوي) أي أبو المنهال (ما قال) أبو برزة (في المغرب قال) كان صلى الله

عليه وآله وسلم (لا يزال تأخير صلاة العشاء إلى ثلث الليل الأولى) ثم قال أبو المنذر (الشيء الذي لا يصح فيه وجهه التوروي في شرح المذهب فالحديث يدل على استحباب مطلق التأخير للعشاء وقد اختلف أهل العلم في آخر وقت العشاء فذهب عمر بن الخطاب والشافعي في أحد قوليه ٢٤٢ وعمر بن عبد العزيز إلى أن آخر وقت العشاء ثلث الليل واحتجوا بحديث

جبريل وحديث أبي موسى في التعليم وقيل إن آخر وقتها نصف الليل لحديث ابن عمر وفيه وقت صلاة العشاء إلى نصف الليل وحديث ابن ماجه وأحمد وغير ذلك وهذه زيادة يجب قبولها ويتعين المصير إليها الكثرة طرقها وكونها في الصحيحين وقد صرح النبي صلى الله عليه وآله وسلم أنه لو أن يشق على أمته لأخرها إلى نصف الليل فدل ذلك على أنها في ذلك الوقت أفضل بل ورد ما يدل على أن وقتها إلى أن يذهب عامة الليل أي أكثره فالحق أن آخر وقت اختيار العشاء نصف الليل وأما وقت الجواز والمضطرار فهو عند أبي القبر الصادق لحديث أبي قتادة عند مسلم وفيه ليس في النوم تفريط إنما التفريط على من لم يصل الصلاة حتى يحق وقت الصلاة الأخرى الصلاة الغبر فانها مخصوصة من هذا العموم بالإجماع ورواة هذا الحديث الأربعة ما بين بصري وواسطي وفيه التحديث والقول وأخرجه مسلم وأبو داود والشافعي (عن ابن عباس رضي الله عنهما أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم صلى بالمدينة سبعاً أي سبع ركعات جمعاً) وثمانياً

جهور المحققين أنه لا يدل على ذلك سلمنا فعليه مجرد الاستقرار وهو لا ينافي القول آخر كما صرح بذلك الأدلة الآتية على أن هذين الحديثين فيهما أنه كان يفعل ذلك في المغرب والمغرب فما هو جوابكم عن المغرب فهو جوابنا عن المغرب وإيضاً في حديث أبي هريرة المتفق عليه أنه كان يقنت في الركعة الأخيرة من صلاة الظهر والعشاء الآخرة وصلاة الصبح فما هو جوابكم عن مدلول لفظ كان ههنا فهو جوابنا قالوا يخرج الدار فطوى وعبد الرزاق وأبو نعيم وأحمد والبيهقي والحاكم وصححه عن أنس أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قنت شهر يدعو على قاتلي أصحابه يترجمونه ثم ترك فأما الصحيح فلم يزل يقنت حتى فارق الدنيا وأول الحديث في الصحيحين ولو صح هذا لكان قاطعاً للنزاع ولكنه من طريق أبي جعفر الرازي قال فيه عبد الله بن أحمد ليس بالقوي وقال علي بن المديني أنه يخلط وقال أبو زرعة عنهم كثيراً وقال عمرو بن علي القلاس صدوق سيئ الخلق وقال ابن معين ثقة ولكنه يخطئ وقال الدوري ثقة ولكنه يغلط وكي الساجي أنه قال صدوق ليس بالمتقن وقد وثقه غير واحد ولحديثه هذا شاهد ولكن في إسناده عمرو بن عبس وليس بحجة قال الحافظ ويعكر على هذا ما رواه الخطيب من طريق قيس بن الربيع عن عاصم بن سليمان قلنا لانس أن قوماً يزعمون أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم لم يزل يقنت في الغبر فقال كذبوا إنما قنت شهر أو أحد يدعو على من أحياه المشركين وقيس وإن كان ضعيفاً لكنه لم يتم بكذب وروى ابن خزيمة في صحيحه من طريق سعيد عن قتادة عن أنس أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم لم يقنت إلا إذا دعا لقوم أو دعا على قوم فاختلفت الأحاديث عن أنس واضطربت فلا يقوم لمثل هذا ذاهجة انتهى إذا تقرر لك هذا علمت أن الحق ما ذهب إليه من قال إن القنوت مختص بالوازل وأنه يفتي عند نزول النازلة لأن تختص به صلاة دون صلاة وقد ورد ما يدل على هذا الاختصاص من حديث أنس عند ابن خزيمة في صحيحه وقد تقدم ومن حديث أبي هريرة عند ابن حبان بلفظ كان لا يقنت إلا أن يدعو لأحد أو يدعو على أحد أو أصله في البخاري كما سيأتي وستعرف الأدلة الدالة على ترك مطلق القنوت ومقتضيه وقد حاول جماعة من حذائق الشافعية الجمع بين الأحاديث بما لا طائل تحته وأطالوا الاستدلال على مشروعية القنوت في صلاة الغبر في غير طائل وحاصله ما عرفناك وقد طول المبحث الحافظ ابن القيم في الهدى وقال ما معناه الانصاف الذي يرضيه العالم المنصف أنه صلى الله عليه وآله وسلم لم يقنت وتركه القنوت أكثر من فعله فانه إنما قنت عند التوازل لا الدوام لقوم ولادعاء على آخرين ثم تركه لما قدم من دعاهم وخلاصه ما سلم من دعاهم لم يجز أن يبين وكان قدوته لعارض فلما زال ترك القنوت وقال في غرضون ذلك المبحث أن

جمعاً (الظهر والعصر) ثمانية (المغرب والعشاء) سبعة وهو لفظ ونشر غير مرتب قال أبو السخنة ياني أحاديث يجابره لعل التأخير كان في ليلة أي مع يومها مطيرة قال عيسى أن يكون فيها وعله لجمعه للمطر خوف المشقة في حضوره المسجد مرة بعد أخرى وهذا قول الشافعي وأحمد بن حنبل وتأويله به مالك وقال يدل قوله بالمدينة من غير خوف ولا سفر لكن الجمع بالمطر

لا يكون إلا بالتقديم وحده بعضهم على الجمع للمرض وقواه النور رحمه الله لأن المشقة فيه أشد من المطر وتعب بابه
مخالف لظاهر الحديث وتقييده به ترجيح لا مرجح وتخصيص بلا مخصص انتهى وقد أخذ آخرون بظاهر الحديث فجوزوا
الجمع بالحضر للعاجلة لمن لا يتخذ عادة به قال أشهب والفتال الشاشي ٢٤٣ وحكام الخطابي عن جماعة من أصحاب

الحديث وناوله آخرون على
الجمع الصوري بأن يكون آخر
الظهر إلى آخر وقتها ويجعل
العصر في أول وقتها وضعف
لما تقدم للظاهر وقد حققنا
الصواب في ذلك في كتابنا الروضة
النسبية ومحصله أن الجمع بين
الصلاتين صوري **ك** ما وقع
التصريح بذلك عن ابن عباس
 وغيره بل فسرهم من رواه بما يفيد
 أنه الجمع الصوري فتعين الأخذ
 به وأن الجمع في الحضر بغير عذر
 شرعي ثابت لا يجوز رواة هذا
 الحديث الخمسة بصريون ما خلا
 عمرو بن دينار المكي وفيه
 التصديق والعنفنة وأخرجه
 أيضا في الصلاة وكذا مسلم وأبو
 داود والشافعي **ح** (حديث أبي
 برزة رضي الله عنه في ذكر
 الصلوات تقدم قريبا وقال في
 هذه الرواية لم يذكر العشاء وكان
 يكره النوم قبلها والحديث
 بعدها) أي التصديق الديني
 لا الديني **ح** (عن أنس) بن مالك
 (رضي الله عنه قال كنا نصلي
 العصر ثم يخرج الإنسان إلى بني
 عمرو بن عوف) بقاء لانها كانت
 منازلهم وهي على ميلين من
 المدينة (فيجئدهم يصلون
 العصر) أي عصر ذلك اليوم

أحاديث أنس كلها صحاح يصح بعضها ولا تتناقض وحمل قول أنس ما زال يقنت
 حتى فارق الدنيا على طاعة القيام بعد الركوع وقد أسلفنا الأدلة على مشروعية ذلك في
 باب المقدمة بين السجدة وأجاب عن تنصيصه بالفجر بأنه وقع بحسب سؤال السائل
 فإنه إنما سأل أناس عن قنوت الفجر فأجابه عما سأله عنه وبأنه صلى الله عليه وسلم كان يطبل
 صلاة الفجر دون سائر الصلوات قال ومعلوم أنه كان يده وربه ويثني عليه ويمجده في هذا
 الاعتدال وهذا قنوت منه بلا ريب فخص لا شك ولا نزاع أن لم يزل يقنت في الفجر حتى
 فارق الدنيا ولم يصار القنوت في لسان الفقهاء رأوا كثرة الناس هو هذا الدعاء المعروف اللهم
 اهـ دني فحين هديت الخ ومعه والله لم يزل يقنت في الفجر حتى فارق الدنيا **ك** ذلك
 الخلفاء الراشدون وغيرهم من العصاة حلوا القنوت في لفظ العصاة على القنوت في
 اصطلاحهم ونشأ من لا يعرف غير ذلك فلم يشك أن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم
 وأصحابه كانوا مداومين على هذا كل غداة وهذا هو الذي نازعه من فيه بجمهور العلماء
 وقالوا لم يكن هذا من فعله الراتب بل ولا يثبت عنه أنه فعله وغاية ما روى عنه في هذا
 القنوت أنه علمه الحسن بن علي إلى آخر كلامه وهو على فرض صلاحية حديث أنس
 للاحتجاج وعدم اختلافه واضطرابه بحمل حسن واعلم أنه قد وقع الاتفاق على عدم
 وجوب القنوت مطلقا كما صرح بذلك صاحب البحر وغيره (وعن أنس أن النبي صلى الله
 عليه وسلم قنت شهرًا ثم تركه رواه أحمد وفي لفظ قنت شهرًا يدعو على أحياء من أحياء
 العرب ثم تركه رواه أحمد ومسلم والشافعي وابن ماجه وفي لفظ قنت شهرًا حين قتل القراء
 فصار أيته حزن حزنًا فظ أشد منه رواه البخاري) قوله على أحياء من أحياء العرب هم بنو
 سليم قتلهم القراء كما ساق في حديث ابن عباس قوله حين قتل القراء هم أهل بئر معونة
 وقصتهم مشهورة والحديث يدل على عدم مشروعية القنوت في جميع الصلوات وقد
 جمع بينه وبين حديث أنس الدال على أن النبي صلى الله عليه وسلم لم يزل يقنت في الفجر
 حتى فارق الدنيا بأن المراد ترك الدعاء على الكفار لأصل القنوت وروى البيهقي مثل هذا
 الجمع عن عبد الرحمن بن مهدي بسند صحيح والقنوت له معان تقدم ذكرها في باب نسخ
 الكلام والمراد في هذا الباب الدعاء **ح** (قائدة) في البخاري من طريق عاصم الأحول
 عن أنس أن القنوت قبل الركوع قال البيهقي رواة القنوت بعد الركوع أكثر وأحفظ
 وعليه درج الخلفاء الراشدون وروى الحاكم أبو أحمد في الكافي عن الحسن البصري
 قال صليت خلف ثمانية وعشرين بدريا كلهم يقنت في الصبح بعد الركوع قال الحفاظ
 واسنادهم ضعيف قال الأثرم قلت لأحمد يقول أحمد في حديث أنس أنه قنت قبل الركوع
 غير عاصم الأحول قال لا بقوله غيره خالفوه كلهم هشام عن قتادة والتميمي عن أبي مجاز

وأنما كانوا يأتون عن أول الوقت لاشتغالهم في ردهم وحوائطهم بعد فراغهم بما همون للصلاة بالطهارة وغيرها فتأخر
 صلاتهم إلى وسط الوقت وهذا الحديث موافق لظاهر نفع حكمنا أن أصحابنا أوردوه في مقام الاحتجاج ويؤيده رواية
 الشافعي مرفوعة بالفظ كان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يصلي العصر ورواه أربعة وفيه التصديق والعنفنة والقول

وأخرجه البخاري أيضا ومسلم والنسائي (وعنه) أي عن أنس بن مالك (رضي الله عنه قال كان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يصلي العصر والشمس مرتفعة حية) هو من باب الاستعارة والمراد بقامرها وعدم تغير لونها (فيذهب المذهب إلى العوالي) جمع عالية مأحول المدينة من ٢٤٤ القرى من جهة نجد (فبأنهم) أي أهلها (والشمس مرتفعة) دون ذلك

الارتفاع قال الزهري كما عند عبد الرزاق عن معمر بن عيسى (وبعض العوالي من المدينة على أربعة أميال أو نحوه) وللدارقطني على ستة أميال وأبو عبد الله الرزاق ميلين وحيث أن فاهربا على ميلين وأبعدا على ستة أميال وقال عياض أبعدها غاية وبه جزم ابن عبد البر وصاحب النهاية وفي الحديث أنه صلى الله عليه وآله وسلم كان يادرب صلاة العصر في أول وقتها لأنه لا يمكن أن يذهب المذهب بعد صلاة العصر أربعة أميال والشمس لم تغرب إلا إذا صلى حين صار ظل الشيء مثله كما لا يخفى قال في الفتح فيه دليل للجهه وروى أن أول وقت العصر مصير ظل كل شيء مثله خلا لابي حنيفة اه وفي رواية هذا الحديث حصيان ومدني والتحديث والخبار والمعنة والقول وأخرجه مسلم وأبو داود والنسائي وابن ماجه (عن ابن عمر رضي الله عنهما أن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قال الذي تفوته صلاة العصر) بأن أخرجهما منه مدنا عن وقتها بغروب الشمس أو عن وقتها المختار باصفار الشمس كما ورد

ويؤيد عن ابن سيرين وغير واحد عن حنظلة كلهم عن أنس و— كذا روى أبو هريرة وخفاف بن أيمن وغير واحد روى ابن ماجه من طريق سهل بن يوسف عن حميد عن أنس أنه سئل عن القنوت في صلاة الصبح قبل الركوع أم بعده فقال كلاهما ما قد كنا نفعل قبل وبعد وصحبه أبو موسى المديني كذا قال الحافظ (وعن أنس قال كان القنوت في المغرب والفجر ورواه البخاري وعن البراء بن عازب أن النبي صلى الله عليه وسلم كان يقنت في صلاة المغرب والفجر ورواه أحمد ومسلم والترمذي وصحبه) قوله كان القنوت أي في أول الأمر قوله في المغرب والفجر تسلك بهذا الطحاوي في ترك القنوت في الفجر قال لانهم أجعوا على نفسه في المغرب فيكون في الصبح كذلك وقد عارضه بعضهم فقال أجعوا على أنه صلى الله عليه وسلم قنت في الصبح ثم اختلفوا هل ترك أم لا فيسلك بما أجعوا عليه حتى ثبت ما اختلفوا فيه وقد قدمنا ما هو الحق في ذلك (وعن ابن عمر أنه سمع رسول الله صلى الله عليه وسلم إذا رفع رأسه من الركوع في الركعة الأخيرة من الفجر يقول اللهم اعن فلا ناو فلا ناو فلا نا بعد ما يقول سمع الله لمن حمده ربنا ولك الحمد فأنزل الله تعالى ليس لك من الأمر شيء إلى قوله فاهم ظالمون رواه أحمد والبخاري) الحديث أخرجه أيضا النسائي قوله إذا رفع رأسه من الركوع هكذا وردت كثرة الروايات كما تقدم قريبا قوله فلا ناو فلا ناو فلا نا زاد النسائي يدعو على ناس من المنافقين وبهذه الزيادة يعلم أن هؤلاء الذين انهم رسول الله صلى الله عليه وسلم غير قتلة القراء وفي رواية للبخاري من حديث أنس قال كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يدعو على صفوان بن أمية وسهيل بن عمرو والحارث بن هشام قتلوا وفي رواية للترمذي قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم لم يوم أحد اللهم العن أبي سفيان اللهم العن الحارث بن هشام اللهم العن صفوان بن أمية قتلوا وفي أخرى للترمذي قال كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يدعو على أربعة نفر فأنزل الله تعالى الآية والحديث يدل على نسخ القنوت بلعن المستحقين وإن الذي يشرع فعله عند نزول النوازل إنما هو الدعاء بجيش المهقين بالنصرة وعلى جيش المبطلين بالنكال والدعاء برفع المصائب ولكنه يشكل على ذلك ما سياتي في حديث أبي هريرة من نزول الآية عقب دعائه للمستهقين وعلى كفار مضر مع أن ذلك مما يجوز رفعه في القنوت عند النوازل (وعن أبي هريرة أن النبي صلى الله عليه وسلم كان إذا أراد أن يدعو على أحد أو يدعو لأحد قنن بعد الركوع فربما قال سمع الله لمن حمده ربنا ولك الحمد اللهم أجمع الواجد بن الوليد وسلمة بن هشام وعياض بن أبي ربيعة والمستضعفين من المؤمنين اللهم أشدد وطأتك على مضر واجعلها عليهم سنين كسني يوسف قال يعقوب

بذلك

منسرا من رواية الأوزاعي في هذا الحديث قال فيه وفواتها أن تدخل الشمس مسرة قال في شرح

التقريب كذا ذكر عياض وتبعه النووي وظاهر إيراد أبي داود في سننه أنه من كلام الأوزاعي لأنه من الحديث لأنه روى بإسناد منفرد عن الحديث عن الأوزاعي أنه قال وذلك أن ترى ما على الأرض من الشمس أصفر وفي العمل لابن أبي حاتم

العصر نقصاً أو سلباً (أ.م.هـ)

عن أبي شيبة عن أبي الدرداء عن قيس بن
عمر عن أبي الدرداء عن قيس بن عمرو
عن أبي المنذر عن الحق أن الله تعالى يخص

بها وأجيب بأن ما ذكره هذا المتعقب لا يدفع الاحتمال وقد ورد ما يدل على العموم فعندنا
من ترك الصلاة مكتوبة حتى تغفر له الحديث وتعقب بأن في سنده انقطاعا عالقا بأقواله لم يسم
بحديث أبي الدرداء بل فقط من ترك العصر في جمع حديث أبي الدرداء إلى تعيين العصر قال

فما شاء من الصلوات بما يشاء من الفضيلة اه وحديث الباب أخرجه مسلم وأبو داود والنسائي (عن بريرة) بن الحبيب الأسدي آخر من مات من الصحابة رضي الله عنهم بقراسان سنة اثنتين وستين (رضي الله عنه أنه قال في يوم ذي غيم) بعد معرفته بأحوال الوقت بظهيرة الشمس ٢٤٦ في خلال الغيم أو الاجتماع وخمس يوم الغيم بالذكر لانه مظنة التأخير اما

لمتنقطع يحتاج لدخول الوقت فيبالغ في التأخير حتى يخرج الوقت أو يتشاغل بامر آخر فيظن بقاء الوقت فيستمر في شغله الى أن يخرج الوقت (بكرروا) أي عجلوا وأسرعوا والتبكي يطلق لكل من يادر بأي شيء كان وفي أي وقت كان وأصله المبادرة بالشيء أول النهار (بصلاة العصر) فان النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال من ترك صلاة العصر أي متعمدا كما زاده عنه - من في روايته وكذا أخرجه أحمد من طريق أبي الدرداء (فقد حبط عمله) أي فواب عمله أو رده على سبيل التغليب أو فكأنما حبط عمله لان الأعمال لا يحبطها الا الشر ك قال تعالى ومن يكفر بالايمان فقد حبط عمله قال ابن عبد البر مفهوم الآية ان من لم يكفر بالايمان لا يحبط عمله فيتم ارض مفهومها ومنطوق الحديث فيتمين تأويل الحديث لان الجمع اذا أمكن كان أولى من التجميع وتفسير بظاهر الحديث أيضا الحنابلة ومن قال بقولهم من ان ترك الصلاة بكفر والجواب ما تقدم وأيضاً فلو كان ما ذهبوا اليه لما اختصت العصر بذلك وأما

الحديث أخرجه أبو داود من طريق هلال بن خباب عن عكرمة عن ابن عباس وأخرجه أيضا الحاكم وليس في اسناده مطعن الا هلال بن خباب فان فيه مقالا وقد وثقه أحمد وابن معين وغيرهما قوله في دبر كل صلاة فيه ان الغنوت للدوازل يختص ببعض الصلوات فهو يرد على من خصه بصلاة القصر عندها قوله اذا قال مع الله لمن جسد فيه القصر صح بان الغنوت بعد الركوع وهو الثابت في أكثر الروايات كما تقدم قوله من بنى سليم بضم السين المهمله وفتح اللام قبيلة معروفة قوله على رجل برأه مكسورة وعين مهمله ساكنة قبيلة من سليم كما في القاموس وهو وما بعده بدل من قوله من بنى سليم وقوله من بنى سليم بدل أيضا من الضمير في قوله عليه -م قوله وعصية تصغير عصا سميت به قبيلة من سليم أيضا قوله وذكو ان هم قبيلة أيضا من سليم

• (أبواب السترة امام المصل وحكم المرور منها) •

• (باب استحباب الصلاة الى السترة والدنومنها والاختراف قليلها

عنها والرخصة في تركها) •

(عن أبي سعيد قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم اذا صلى أحدكم فليصل الى سترة وليدن منها رواء أبو داود وابن ماجه) الحديث في اسناده محمد بن جهمان وبقية رجاله رجال الصحيح وقد أخرج أبو داود من حديث سهل بن أبي حنيفة عنه وأخرجه أيضا النسائي قال أبو داود في سننه وقد اختلف في اسناده وقد بين ذلك الاختلاف قوله فليصل الى سترة فيه ان اتخذ السترة واجب ويؤيده حديث أبي هريرة الآتي وحديث سيرة بن معبد الجهمي عنده الحاكم وقال على شرط مسلم بلان لا يستقر أحدكم في الصلاة ولو بسهم قوله وليدن منها فيه مشروعية الدنوم السترة حتى يكون مقدارا بينهما ثلاثة أذرع كما ساقى والحكمة في الامر بالدنو أن لا يقطع الشيطان عليه صلانه كما أخرجه أبو داود في هذا الحديث متصلا بقوله وليدن منها والمراد بالشيطان الما بين يدي المصلي كما في حديث فان أبي فليقاتله فاعلم هو شيطان قال في شرح المصابيح معناه يدنوم السترة حتى لا يوسوس الشيطان عليه صلانه وسياق سبب تسمية المارشبطا واختلاف فيه (وعن عائشة ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم سئل في غزوة تبوك عن سترة المصلي فقال كؤخرة الرجل رواه مسلم) قوله كؤخرة الرجل قال النووي المؤخرة بضم الميم وكسر الخاء وهمز قسا كنة ويقال بفتح الخاء مع فتح الهمزة وتشديد الخاء مع اسكان الهمزة وتخفيف الخاء ويقال آخره الرجل همزة ممدودة وكسر الخاء فهذه أربع لغات وهي العود الذي في آخر الرجل الذي يستند اليه الركاب من حشوك البعير وهي قدر

عظم

الجمهور فتأولوا الحديث فافتروا في تأويله فاتفقهم من أول سبب الترك ومنهم من أول الحبط ومنهم من أول العمل فقبل المراد من تركها واحدا وجوبها أو تركها لكن - متفهما مستترين أي أقامها وتدق بآن الذي فهمه الصحابي انما هو التفريط ولهذا أمر بالمبادرة اليها وفهمه أولى من فهم غيره وقبل المراد من تركها من كمالها لكن خرج

الوحيد يخرج الزجر الشديد وظاهره غير مراد كقوله لا يرني الزاني وهو مؤمن وقيل هو من مجاز التشبيه كأن المعنى فقد أشبه
من أحبط عمله وقيل معناه كاد أن يحبط وقيل المراد بالحبط نقصان العمل في ذلك الوقت الذي ترفع فيه الأعمال إلى الله وقيل
المراد بالحبط الإبطال أي سئل انتفاعه به بعد له في وقت ما ثم ينتفع به ٢٤٧ كن رجعت سيئاته على حسناته فانه موقوف في

المشيئة قاله القاضي أبو بكر بن
العربي ومحصل ما قال أن المراد
بالحبط في الآية غير المراد بالحبط
في الحديث وقال في شرح
الترمذي الحبط على قسمين حبط
استقاط وهو احباط الكفر
للايمان وجميع الحسنات وحبط
موازنة وهو احباط المعاصي
للاتقاع بالحسنات عند ربها
عليها إلى أن يحصل التجاة فيرجع
إليه جزاء حسناته وقيل المراد
بالعمل في الحديث عمل الدنيا
الذي بسبب الاشتغال به ترك
الصلاة بمعنى أنه لا ينتفع به ولا
يتمتع قال في الفتح وأقرب هذه
التأويلات قول من قال أن ذلك
خرج منخرج الزجر الشديد
وظاهره غير مراد اه أقول
الأرجح إخراج الحديث على
ظاهره ولا يلجئ إلى التأويل
وتخصيص صلاة العصر لا ينافي
طلاق غيرها من الصلوات والحق
أن تارك الصلاة عاصدا أية
صلاة كانت يكفر وقد تظافرت
بذلك الأدلة الصحيحة والنصوص
الصريحة كما حققها القاضي
محمد بن علي الشوكاني في شرح
المنتقى وغيره في غيره وليس بيد
المناولين غير العقل وإذا جاءهم
الله بطل خبره معقل ورواه هذا

عظم الذراع وهو نحو ثلثي ذراع والحديث يدل على مشروعية السترة قال النووي
ويحصل ما بين يدي أقام بين يديه قال العلماء والحكمة في السترة ككف البصر عما
وراءها ومنع من يجتاز به (وعن ابن عمر قال كان رسول الله صلى الله عليه
وسلم إذا خرج يوم العيد يأمر بالحربة فتوضع بين يديه فيصلي إليها والناس وراءه
وكان يفعل ذلك في السفر مرة في كل سنة) قوله يأمر بالحربة أي يأمر خادمه بحمل
الحربة وفي لفظ لابن ماجه وذلك أن المصلي كان يضاء ليس فيه شيء يستتره قوله
والناس بالرفع عطف على فاعل فيصلي قوله وكان يفعل ذلك أي نصب الحربة بين يديه
حيث لا يكون جدار والحديث يدل على مشروعية اتخاذ السترة في الغشاء وملازمة ذلك
في السفر وعلى أن السترة تحصل بكل شيء ينصب فيجاء المصلي وإن دق (وعن مهمل بن سعد
قال كان بين مصلي رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم وبين الجدار حراشة متفق عليه وفي
حديث بلال أن النبي صلى الله عليه وسلم دخل الكعبة فصلى وبينه وبين الجدار نحو
من ثلاثة أذرع رواء أحمد والنسائي ومعناه للبخاري من حديث ابن عمر) حديث بلال
رجال رجال الصحيح قوله وبين الجدار أي جدار المسجد مما يلي القبلة وقد صرح بذلك
البخاري في الاعتصام قوله حراشة بالرفع وكان تامة أو ناقصة والخبر محذوف أو الطريق
الخبر وأمر به الكرماني بالنصب على أن الممر خير كان واسمها المحو قد راسف قال
والسباقي يدل عليه وروى الإسماعيلي من طريق أبي عاصم عن يزيد بن أبي عبيد عن سلمة
كان المنبر على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم ليس بينه وبين حائط القبلة إلا قدر ما تمر
العز وأصله في البخاري قال ابن بطال هذا أقل ما يكون بين المصلي وسترته يعني قدر
الشاة وقيل أقل ذلك ثلاثة أذرع لحديث ابن عمر عن بلال الذي أشار إليه المصنف وانقطعه
في البخاري عن نافع أن عبد الله كان إذا دخل الكعبة مشى قبل وجهه حين يدخل وجعل
الباب قبل ظهره فمشى حتى يكون بينه وبين الجدار الذي قبل وجهه قريب من ثلاثة
أذرع مصلي يتوخى المكان الذي أخبر به بلال أن النبي صلى الله عليه وسلم صلى فيه وجمع
الداودي بأن أقله حراشة أو ثمة ثلاثة أذرع وجمع به ضم - م بأن حراشة في حال القيام
والثلاثة الأذرع في حال الركوع والسجود كذا قال ابن رسلان والظاهر أن الأمر
بالعكس قال ابن الصلاح قد روى حراشة بثلاثة أذرع قال الطائفة ولا يخفى ما فيه قال ابن
رسلان وثالث ذراع أقرب إلى المعنى من ثلاثة أذرع قال البغوي استحب أهل العلم الدنو
من السترة بحيث يكون بينه وبينها قدر ما كان السجود وكذلك بين الصوف اه (وعن
طلحة بن عبيد الله قال كنا على الدواب فمر بين أيدينا فاذكرنا ذلك لالنبي صلى الله عليه وسلم

الحديث الستة بصريون وفيه الحديث والقول وثلاثة من التابعين على الولا وأخرجه البخاري أيضا في الصلاة والنسائي
وابن ماجه (عن جرير) البجلي (رضي الله عنه قال كنا مع النبي صلى الله عليه وآله وسلم فنظر إلى القبر ليلة
من الأيام وزاد مسلم ليلة البدر وكذا البخاري من وجه آخر (فقال انكم سترون ربكم) عز وجل (كأن بين هذا القمر) برواية

حقيقة لا تكون فيها (لأنهم) يضم التاء وتضعف الميم أي لا ينالكم ضم (في رؤيته) أي تعب أو ظلم فبرأه بعضكم دون بعض بأن يدفعه عن الرؤية ويستأثر به بل تشتتكون في الرؤية فهو ونشيبه للرؤية بالرؤية بالمرق وروى تذا من يفتح أوله مع التشديد من الضم أي لا يضم ٢٤٨ بعضكم إلى بعض وقت النظر لا شكاه وخفاته كما تعلمون عند النظر إلى الهلال ونحوه وفي رواية أولاً تظاهرون

بألهاء بدل الميم على الشك أي لا يتنبه عليه وتراون فيعارض بعضكم بعضاً (فإن استطعتم أن لا تغلبوا) مبقيا للمعقول بأن تستعدوا لقطع أسبابها أي الغلبة المتأففة للاستطاعة كنوم وشغل مانع (على صلاة) أي في الجماعة قاله المهاب لكن لم يظهر وجه هذا التقييد من سياق الحديث وإن كان فصل الجماعة معلوماً من أحاديث أخر بل ظاهر الحديث يتناول من صلاهما ولو منفردا إذ من تنصاه الضرر بض على فلهما أعم من كونه في جماعة أو لا قاله في الفتح (قبل طلوع الشمس وقبل غروبها) يعني في الفجر والعصر كما عند مسلم (فأفعلوا) عدى المغلوبة التي لازمها الصلاة كانه قال صلوا في هذين الوقتين ونصهم بالذكر لاجتماع الملائكة فيهما ورفعهم أعمال العباد لتلايقوتهم هذا الفضل العظيم وفيه دليل على أن الرؤية قد يربح بينهما بالمحافظة على هاتين الصلاتين قاله الخطابي وقد يستشبه ذلك بما أخرجه الترمذي من حديث ابن عمر يرفعه أن أدنى أهل الجنة منزلة الحديث وفيه

فقال مثل مؤخرة الرجل يكون بين يدي أحدكم ثم لا يضره ما صبر بين يديه رواء أحمد ومسلم (وابن ماجه) قوله مثل مؤخرة الرجل قد تقدم ضبطه وتفسيره قوله بين يدي أحدكم هذا مطلق والاحاديث التي فيها التفسير عمر الشاة وبشاة أذرع مقيدة لذلك قوله ثم لا يضره ما صبر بين يديه لأنه قد فصل المشروع من الإعلام بأنه يصلي والمراد بقوله لا يضره الضرر الراجع إلى نقصان صلاة المصلي وفيه إشعار بأنه لا ينقص من صلاة من اتخذ ستره من صبر بين يديه شيء وحصول النقصان إن لم ينفذ ذلك وسبب باقي الكلام فيه وقد قيد بما إذا كان منفرداً أو أما ما إذا كان مؤتمراً فستره الإمام ستره وقد يوجب الجأري وأبو داود لذلك وأخرج الطبراني في الأوسط عن أنس مرفوعاً أنه ستره لمن خلفه وفي أسناده سويد بن عامر وقد تفرده وهو ضعيف وأخرج نحوه عبد الرزاق عن ابن عمر موقوفاً عليه وروى عبد الرزاق التفرقة بين من يصلي إلى ستره أو إلى غير ستره من عمر لآن الذي يصلي إلى غير ستره قصر بتركها لا سيما إن صلى إلى شارع المشاة (وعن أبي هريرة عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال إذا صلى أحدكم فليجعل تافاه وجهه شيئاً فإن لم يجد

فليصنع عصاً فإن لم يكن معه عصاً فليخط خطاً ولا يضره ما صبر بين يديه رواء أحمد وأبو داود وابن ماجه) الحديث أخرجه أيضاً ابن حبان وصححه والبيهقي وصححه أحمد وابن المديني فيما نقله ابن عبد البر في الاستدكار وأشار إلى ضعفه صفيان بن عيينة والشافعي والبخاري وغيرهم قال الحافظ وأورده ابن الصلاح مثالا لما مضطرب وفوزع في ذلك قال في بلوغ المرام ولم يصب من زعم أنه مضطرب بل حسن قوله فليجعل تلقاه وجهه شيئاً فإنه إن الستر لا يفتن بغيره بل كل شيء ينصبه المصلي تلقاه وجهه يحصل له الامتنان كما تقدم قوله فليصنع بكسر الصاد أي يرفع أو يقيم قوله صاظا هوه عدم الفرق بين الرقية والغلظة ويدل على ذلك قوله صلى الله عليه وسلم استمروا في صلاتكم ولو بسهم الحديث المتقدم وقوله صلى الله عليه وسلم يجرى من الستر قد مر مؤخرة الرجل ولو بركة شهرة أخرجه الحاكم وقال على شرطهما قوله فإن لم يكن معه عصاً هكذا الخطابي داود وابن حبان ولفظ ابن ماجه فإن لم يجد قوله فليخط هذا لفظ ابن ماجه ولفظ أبي داود فليخطط وصفة الخط ما ذكره أبو داود في سننه قال سمعت أحمد بن حنبل سئل عن وصف الخط فغير مرة فقال هكذا عرضا مثل الهلال وسمعت مسدداً قال بل الخط بالطول اه فاختر أحمد أن يكون مقوساً كالقوس ويصلي إليه كما يصلي في القوس واختاره مسدداً أن يكون مستقيماً بين يديه إلى القبلة قال النووي في كفايته المختار ما قاله الشيخ أبو اسحق أنه إلى القبلة لقوله في الحديث تلقاه وجهه واختار في الترمذي أن يكون من المشرق إلى المغرب ولم يرمالك

فاكرمه - م على الله من ينظر إلى وجهه غدوق عسبة وفي سنده ضعف (ثم قرأ) أي صلى الله عليه ولا تأله وسلم كذا حله عليه جماعة من الشراح لكن لم أر ذلك صريحاً وعند مسلم ثم قرأ جبراً أي العصاب وكذا أخرجه أبو عروبة في صحيحه يعلى بن عبيد عن اسمعيل بن أبي خالد فظهر أنه وقع في سياق حديث الباب وما وافقه أدراج (وسبح محمد ربك)

أي نزهة عن العجز عما يصحكن والوصف بما يوجب التشبيه والتعطيل حامدا له على ما أنتم به عليه (قبل طلوع الشمس وقبل الغروب) يعني الفجر والعصر وقد عرفت فضيلة الوقتين على غيرهما من ذكر اجتماع الملائكة فيهما ورفع الأعمال إلى غير ذلك وقد ورد أن الرزق يقسم بعد صلاة الصبح وأن الأعمال ترفع آخر النهار ٢٤٩ فمن كان حينئذ في طاعة ربه بورك له في رزقه وعمله وأعظم من ذلك بل

من كل شيء وهو مجازاة المحافظة عليه بما يفاضل العطايا وأكل المزاي وهو النظر إلى وجه الله تعالى الكريم كما يشعر به سياق الحديث اللهم ارزقنا ورواته الخمسة ما بين مكى وكوف وفيه تابعي عن أبيه والتحديث والعمدة والقول وأخرجه البخاري أيضا في الصلاة والتفكير والتوحيد ومسلم في الصلاة وأبو داود (عن أبي هريرة رضي الله عنه أن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قال يتعاقبون في الصلاة أربعة عاقب الأخرى ثم تعود لأولى عاقب الثانية فيكم) أي المصلين أو مطائق المؤمنين (ملائكة بالليل وملائكة بالنهار) كذا أخرجه البخاري في هذا اللفظ وأخرجه في بدء الخلق بلفظ الملائكة يتعاقبون ملائكة بالليل وملائكة بالنهار ونحو ذلك في سياقه هنا ضمار الفاعل كأن الراوي اختصر المسوق ههنا من المذكور في بدء الخلق قاله القسطلاني وبسط القول فيه في الفتح وتنكير ملائكة في الموضعين يفيد أن الثانية غير الأولى والمراد بهم عند الأكثرين

ولاعامة التفهيم الخط كذا قال القاضي عياض واعتذر راعن الحديث بأنه ضعيف مضطرب وقالوا الغرض الإعلام وهو لا يحصل بالخط واختلاف قول الشافعي فروى عنه استحبابه وروى عنه عدم ذلك وقال جمهور أصحابه باستحبابه قوله ولا يضره ما مر بين يديه أنظر أبي داود ثم لا يضره ما مر إمامه واقظ ابن حبان من مر إمامه وقد تقدم الكلام على هذا (وعن المقداد بن الأسود أنه قال ما رأيت رسول الله صلى الله عليه وسلم صلى إلى عود ولا عود ولا شجرة إلا جعل له على حاجبه الأيسر والأيمن ولا يصعد له هذا وعن ابن عباس أن النبي صلى الله عليه وسلم صلى في فضاء ليس بين يديه شيء رواه أحمد وأبو داود) الحديث الأول في إسناده أبو عبيدة الوليد بن كامل الجهلي النخعي قال المذنب يذرى وفيه مقال وقال في التقريب لن الحديث والحديث الثاني أخرجه أيضا النسائي قال المندري وذكر بعضهم أن في إسناده مقالاً قولاً إلى عود وهو واحد العبدان قوله ولا عود وهو واحد العبد قوله الأيسر والأيمن قال ابن رسلان ولعل الأيمن أولى وله مذا بآيه في الحديث يعني في رواية أبي داود وعكس ذلك المصنف وأعلمنا رواية أحمد ويكنى في دعوى الأول به حديث أنه صلى الله عليه وسلم كان يحجبه التيمن في نعله وترجله وطهوره وفي شأنه كله وفي الحديث استحباب أن تكون السترة على جهة اليمين أو اليسار قوله ولا يصعد بفتح أوله وضم ثالثه والصدف في اللغة القصديتال أحد صمد فلان أي أقصد قصده أي لا يجعه له قصه الذي يصلي إليه ثلاثاً وجهه قوله صلى في فضاء ليس بين يديه شيء فيه دليل على أن اتخاذ السترة غير واجب فيكون قرينة لصرف الأوامر إلى الذنب ولكه قد تقرر في الأصول أن فعله صلى الله عليه وسلم لم لا يعارض أقول الخاص بأولئك الأوامر السابقة خاصة بالامة فلا يصلح هذا الفعل أن يكون قرينة لأمرها (فائدة) أعلم أن ظاهراً حديث الباب عدم الفرق بين الصغرى والعمران وهو الذي ثبت عنه صلى الله عليه وسلم من اتخاذ السترة سواء كان في النضاء أو غيره وحديث أنه كان بين مصلاته وبين الجدار عمر شاة ظاهران المراد في مصلاته في مسجده لأن الإضافة للعهد وكذلك حديث مصلاته في الكعبة المتقدم فلا وجه لتقييده مشروعية السترة بالنضاء

(باب دفع المار وما عليه من الأثم ولرخصة في ذلك للطائفة من بالبيت)

(عن ابن عمر أن النبي صلى الله عليه وسلم قال إذا كان أحدكم يصلي فلا يدع أحدا يمر بين يديه فإن أبي فليقاتله فإن معه القرين رواه أحمد ومسلم وابن ماجه وعن أبي سعيد قال سمعت النبي صلى الله عليه وآله وسلم يقول إذا صلى أحدكم إلى شيء يستره من الناس فأراد أحد أن يجتاز بين يديه فليدفعه فإن أبي فليقاتله فأنما هو شيطان رواه الجماعة

٣٢ نيل في الحفظة نقله عياض وغيره عن الجمهور وقال القرطبي الاظهر عندى أنهم غيرهم ويقويه أنه لم ينقل أن الحفظة بفارق قرن العبد ولأن حفظة الليل غير حفظة النهار وبأنهم لو كانوا هم الحفظة لم يقع الاكتفاء في السؤال منهم عن حالة التلذذون غير ما في قوله كيف تترك عبادي (ويجوزون في وقت صلاة الفجر) وقت (صلاة العصر) وتعاقب الصنفين

لا يمنع اجتماعهما لان التعاقب اعم من أن يكون معه اجتماع هكذا اولا يكون معه اجتماع كتعاقب الضدين أو المراد حضورهم معهم الصلاة في الجماعة فينزل على حالين وتخصيص اجتماعهم في الورد والصلاة دور بأوقات العبادة تكملة بالموثنيين ولطفائهم لنكون شهادتهم ٢٥٠ بأحسن النماء وأطيب الذكرو لم يجعل اجتماعهم معهم في حال خلواتهم

بلذاتهم وانما كهم على شهوراتهم والله المذكرة القسطلاني ونحوه قال عياض وفيه شيء لانه رجح انهم الحنفية ولا شك ان الذين يصعدون كانوا مقيمين عندهم مشاهدين لاعمالهم في جميع الاوقات فالاولى أن يقال الحكمة في كونه تعالى لا يسألهم الا عن الحالة التي تركوهم عاينها من الذكرو يحتمل أن يقال ان الله يستتر عنهم ما يعملهون فيما بين الوقتين ليكن بناء على انهم غير الحنفية وفيه اشارة الى الحديث الاخر ان الصلاة الى الصلاة كنارة لما بينهما من ثم وقع السؤال من كل طائفة عن آخر شيء فارقوهم عليه (ثم يرجع) الملائكة (الذين باتوا فيكم) أيها المسلمون وذكري الذين باتوا دون الذين ظنوا امالا كنفاء بذكر أحد المأئين عن الاخر كقوله تعالى فذكرن نفعت الذكري أي أولم تنفع وقوله سرايل قبلكم الحر أي والبرد والى هذا أشار ابن المنير وغيره واما لان طرفي الهارب لم من طرفي الليل واما لانه استعمل بات في اقام مجازا فلا يختص ذلك ببلد دون نهار ولا ياردون ليل في كل طائفة منهم اذا صعدت ثلث ويؤيد

الاثر مدي وابن ماجه) قول اذا كان أحدكم يصلي فلا يدع هذا مطلق مقيد بما في حديث أبي سعيد من قوله صلى الله عليه وسلم اذا صلى أحدكم الى شيء يستتره فلا يجوز الدفع والمقاتلة الا لمن كان له ستر أو في مكان يأمن المرور بين يديه قوله فلا يدع أحدكم يمر بين يديه ظاهر انتهى التحريم قوله فان أبي فليقاتله وفيه انه يدفعه أو لا يبادون القتال فيبدأ بأهل الوجوه ثم ينتقل الى الاشتداد فالاشتداد الى حد القتال قال القاضي عياض والقرطبي واجهوا على انه لا يلزمه ان يقاتله بالسلاح لخالفه ذلك لفائدة الاقبال على الصلاة والاشتغال بها واطلبي جماعة من الشافعية أن له ان يقاتله حقيقة واستدبر ذلك ابن العربي وقال المراد بالمقاتلة المدافعة واغرب الباجي فقال يحتمل أن يكون المراد بالمقاتلة اللعن أو التعنيف وتعقبه الحافظ بانه يستلزم التكلم في الصلاة وهو مبطل بخلاف الفعل اليسير وقد روى الاسماعيلي بلنظ فان أبي فليجعل يديه في صدره وليدفعه وهو صريح في الدفع باليد وكذلك فعل ابو سعيد يد بالعلام الذي أراد ان يجتاز بين يديه فانه دفعه في صدره ثم عاد فدفعه أشد من الاولى كما في البخاري وغيره ونقل البيهقي عن الشافعي ان المراد بالمقاتلة دفع أشد من الدفع الاول قال القاضي عياض فان دفعه بما يجوز فذلك فلا قد عد عليه باتفاق العلماء وهل تجب دية أم يكون هدرامذه بان له الماء وهما قولان في مذهب مالك وسبى القاضي عياض وابن بطال الاجماع على انه لا يجوز له المشي من مكانه لدفعه ولا العمل الكثير في مدافعة لان ذلك أشد في الصلاة من المرور قال الحافظ وذو الجهور الى انه اذا مر ولم يدفعه فلا ينبغي له ان يردده لان فيه إعادة للمرور قال وروى ابن أبي شيبة عن ابن مسعود وغيره ان له ذلك قال النووي لا أعلم أحدا من النفاة قال بوجوب هذا الدفع وتعقبه الحافظ بانه قد صرح بوجوبه أهل الظاهر اه وظاهر الحديث معهم قوله فان معه القرين في القاموس القرين المقارن والصاحب والشیطان المقرون بالانسان لا يبقا رقه وهو المراد هنا قوله فانما هو شیطان قال الحافظ اطلاق الشيطان على الثمار من الانس شائع ذائع وقد جاء في القرآن قوله تعالى شياطين الانس والجن وسبب اطلاقه عليه انه فعل فعل الشيطان وقيل معناه انما جعله على سروره وامتناعه من الرجوع الشيطان وقال ابن بطال في هذا الحديث جواز اطلاق لفظ الشيطان على من يفتن في الدين قال الحافظ وهو مبني على ان لفظ الشيطان يطلق حقيقة على الانس ومجازا على الجن وفيه بحث رقيق المراد بالشيطان القرين كما في الحديث الاول وقد استدل بها ابن أبي جرة من قوله فانما هو شیطان ان المراد بالمقاتلة المدافعة اللطيفة لا حقيقة القتال لان مقاتلة الشيطان انما هي بالاستعاذة والتستر عنه

هذا ما رواه النسائي عن أبي الزناد ثم يرجع الذين كانوا فيكم بل في حديث الاعمش عن صالح عن أبي هريرة عند التسمية ابن خزيمة في صحيحه مرفوعا ما يفني عن كثير من الاحتمالات ويزيل الاشكال وانظروا يجمع ملائكة الليل وملائكة النهار في صلاة الصبح وصلاة العصر فيجتمعون في صلاة الصبح فتمد ملائكة الليل وتثبت ملائكة النهار ويجمعون في صلاة العصر

فقد علم الملائكة انهم اوتيت ملائكة الليل فهذه الرواية هي المعتمدة كما في الفتح قال ويحمل ما قصص من على قصص بعض الرواة واستدل بهذا الحديث للعنفية على استحباب تأخير صلاة العصر ليقع عروج الملائكة اذا فرغ منها آخر النهار وتعتقب بان ذلك غير لازم اذ ليس في الحديث ما يقتضي انهم لا يصعدون الا ساعة الفراغ من ٢٥١ الصلاة بل جائز ان تقع الصلاة ويبتاعوا

بعد ذلك الى آخر النهار ولا مانع ايضا من ان يصعد الملائكة النهار وبعض النهار باق ويقيم ملائكة الليل ولا يرد على ذلك وصفهم بالميت اقوله يا قوم انكم لان اسم الميت صادق عليهم ولو قد تمت اقامتهم بالليل اقامتهم قطعة من النهار (فيسألهم) تعبد الههم كما تعبد هم يكتب أعمالهم قاله عياض وقيل الحكمة فيه استدعاء شهدائهم لبي آدم بالخير واستنطاقهم بما يقتضي التعطف عليهم وذلك لاطهار الحكمة في خلق نوع الانسان في مقابلة من قال من الملائكة اتجهل فيها من يفسد فيها الاية أي قد وجد فيهم من يسبح ويقدس مثلكم ينص شهدائكم (وهو أعلم بهم) أي بالمصلين من الملائكة فهو سبحانه أعلم بالجميع من الجميع (كيف تركتم عبادي) قال ابن أبي بكرة وقع السؤال عن آخر الأعمال لان الأعمال بخواتيمها قال والعباد المستول عنهم هم المذكورون في قوله تعالى ان عبادي ليس لك عليهم سلطان (فمقولون) أي الملائكة (تركاهم) أي لعباد (وهو يصلون) ظاهره انهم فارقوهم عند شروعه في صلاة العصر سوأعت أو منع

بالتسمية ونحوها قال وهل الملائكة خلال يقع في صلاة المصل على من المرور أو لا يقع الاثم عن المار الظاهر الثاني اه قال الحافظ وقال غيره بل الاول أظهر لان اقبال المصل على صلاته أولى من اشتغال اليد بغيره وقدرى ابن ابي شيبة عن ابن مسعود ان المرور بين يدي المصل يقطع نصف صلاته وروى أبو نعيم عن عمر بن الخطاب المصل ما ينقص من صلاته بالمرور بين يديه مصل على الا الى ثوب يستتره من الناس قال فهذا ان الآثار مقتضاها ان الدفع لخلل في مقام المصل ولا يختص بالمرور هو ما وان كانا موقوفين لظننا بحكمهم ما حكم الرفع لان مثله ما لا يقال بالرأى اه (وعن أبي النضر مولى عمر بن عبد الله عن اسير بن سعيد عن أبي جهم عبد الله بن الحرث بن اسعد الانصاري قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم لو يعلم المار بين يدي المصل ما دعا عليه لكان ان يدفع أو يعرض خيرا لله من أن يمر بين يديه قال أبو النصر لا أدري قال أربعة بين يومنا وبين يومنا أو ستة رواه الجماعة) قوله ما دعا عليه في رواية للبخاري من الاثم تنزيها للكشعبي قال الحافظ ولم أره في شيء من الروايات مطبقا قال فيصمحل أن تكون ذكرت في أصل البخاري حاشية فظن بالكشعبي أصله وقد أنكر ابن الصلاح في مشكل الوسيط على من أنبتها قوله لكان أن يقف أو يعرض يعني لو علم المار مقدار الاثم الذي يلحقه من مرور بين يدي المصل لاختار أن يقف المدة المذكورة حتى لا يلحقه بذلك الاثم فجواب لو قوله لكان أن يقف وقال الكرماني جواب لو ليس هو المذكور بل التقدير لو علم ما عليه لو وقف أربعين ولو وقف أربعين لكان خيرا له قال الحافظ وليس ما قاله تبعنا قوله أربعين ذكر الكرماني تخصيص الأربعين بالركعتين احدهما كون الاربعية أصل جميع الاعداد فلما أريد التكثير ضربت في عشرة ثانيا كون كمال أطوار الانسان أربعين كالنطفة والخضرة والعلاقة وكذا بلوغ الاشد قال الحافظ ويحمل غير ذلك في سنن ابن ماجه وابن حبان في صحيحه من حديث أبي هريرة لكان ان يقف مائة عام خيرا له من الخطورة التي خطاها وهو هذا مشهور بان اطلاق الاربعين للمبالغة في تعظيم الامر لانه وص عدد معين وفي مسند البراء لكان ان يقف أربعين خريفا قوله خير الروى بالنصب على انه خير كان وبالرفع على انه اسم كان وهي رواية الترمذي قال في الفتح ويحمل أن يكون اسمها ضمير الشأن والجملة خبرها قوله قال أبو النضر الى آخره فيه ايهام ما على المار من الاثم زجر الله والحديث يدل على ان المرور بين يدي المصل من الكبائر الموجبة لتأنيده وظاهره عدم انقراق بين صلاة الاقرضة والنافلة (وعن المطلب بن أبي وداعة انه رأى النبي صلى الله عليه وآله لم يصلي بماء لي باب بني سهم والناس يمرون بين يديه وليس بينهم ما ستره رواه أحمد

مانع من اتمامها ورواه شريح الجميع فيها أم لان المقتضى في حكم المصل أو المراد انهم ينظرون صلاة المغرب قال ابن التين هو يحمل على انهم نهوا المصلاة مع من صلاها في أول الوقت ونهوا من دخل فيها بعد ذلك ومن شرع في اسباب ذلك وهذا آخر الجواب عن سؤالهم كيف تركتم ثم زادوا في الجواب لاطهار فضيلة المصلين والحرص على ذلك ما يوجب مغفرة ذنوبهم فقالوا

(وأينناهم وهم يصلون) لم يراعوا الترتيب الوجودي لأنهم يدّعون بالثبوت قبل الايمان والحكمة فيه أنهم طابقوا السؤال قال ابن أبي جرة أجاب الملائكة بأكثر مما سألوا عنه لأنهم علوا عنه سؤال يستدعي التمعط على بني آدم فزادوا في موجب ذلك ووقع في صحيح ابن خزيمة من طريق الأعمش ٢٥٢ عن أبي صالح عن أبي هريرة في آخر هذا الحديث فاعف عنهم يوم الدين قال

ويستفاد منه ان الصلاة أعلى العبادات لانه عنهم اوقع السؤال والجواب وفيه الاشارة الى عظم هاتين الصلاتين لكونهما بمنزلة مع قيمهما الطائفتان وفي غيرهما طائفة واحدة والاشارة الى شرف الوقتين المذكورين وبترتب عليهما حكم الامر بالمحافظة عليهما والاهتمام بهما وفيه تشريف هذه الامة على غيرهما ويستلزم تشريف نبيها على غيره وفيه الاخبار بالقبول وبترتب عليه زيادة الايمان وفيه الاخبار بما نحن فيه من ضبط أحوالنا حتى نتيقظ ونحفظ في الامور والنواهي ونفسر حفي هذه الارقات بقدم رسل ربنا وسؤال رسل ربنا عنا وفيه اعلامنا بحب ملائكة الله لما نزيد لهم حبا ونقرب الى الله بذلك وفيه كلام الله تعالى مع الملائكة وعروجهم اليه سبحانه وهويل دلالة واضحة على ان الله سبحانه وتعالى بائن من خلقه مستوفوق عرشه كما وصف ذاته في كتابه العزيز الرحمن على العرش استوى خلافا للجهمية الفرعونية المعطلة والمعتزلة المنكرة للاستواء وغيره من المذاهب الثابتة بنصوص

وأبو داود ورواه ابن ماجه والنسائي وانظرهما رأيت النبي صلى الله عليه وسلم اذا فرغ من سبعة جاحق يحمذي بالركن فصل في ركعتين في حاشية المطاف وليس بيند وبين الطواف أحد) الحديث من رواية كثير بن كثير بن المطالب بن أبي وداعة عن بعض أهله عن جده في اسناده مجهول والمطلب وأبوه له ما صحبه وهما من مسلمة الفتح قوله والناس يرون بين يديه فيه دليل على ان هرور المار بين يدي المصلي مع عدم اتخاذ السترة لا يبطل صلاته قوله وليس بينم ما سترة قال - قبيان يعني ليس بينه وبين الكعبة سترة وفيه دليل على عدم وجوب السترة ولكن قد عرفت ان فعله صلى الله عليه وسلم لا يعارض القول بذلك بنا قوله من سبعة بضم السين المهملة وسكون الباء بعد هاء عين مهملة أي مر اشواطه السبعة قوله في حاشية المطاف أي جانبه

(باب من صلى ويريد ان يات في حاشية)

(عن عائشة قالت كان رسول الله صلى الله عليه وسلم لم يصلي صلاة من الليل وأنا معه عرضة بينه وبين القبلة اعترض الجمارة فاذا اراد ان يوتر فيظن فوترت رواه الجماعة الا الترمذي) قوله صلاته من الليل أي صلاة التطوع قوله وأنا معه عرضة بينه وبين القبلة زاد أبو داود ورافقه وفيه دلالة على جواز الصلاة الى النائم من غير كراهة وقد ذهب مجاهد وطاوس ومالك والهادوية الى كراهة الصلاة الى النائم خشية ما يند منه مما يلهم المصلي عن صلاته واستدلوا بحديث ابن عباس عند أبي داود وابن ماجه باقظ لانهم لو اختلف النائم والمحدث وقد قال أبو داود وطريقه كلها وأهية وقال النووي هو ضعيف باتفاق الحفاظ وفي الباب عن أبي هريرة عند الطبراني وعن ابن عمر عند ابن عدي وهما وأهليان قوله فاذا اراد ان يوتر فيه مشروعية جعل الوتر آخر صلاة الليل وسأني الكلام عليه قوله فوترت فيه دليل على ما قاله النووي في شرح المذهب ان من لم يكن له تميم ووفق باستيقاظه آخر الليل فيستحب له تأخير الوتر ليقبله آخر الليل وسأني ان شاء الله تعالى البحث عن ذلك وفي الحديث دليل على ان المرأة لا تقطع وسأني أيضا الكلام فيه قال المصنف بعد ان ساقه وهو حجة في جواز الصلاة الى النائم اه (وعن معجونة انها كانت تكون حائضا تصلي وهي مستترضة بعدد مسجد رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم وهو يسلي على خمرته ذ مسجد أصابني بعض ثوبه متفق عليه) قوله وفي رواية للبخاري حيال مصلي النبي صلى الله عليه وسلم وفي أخرى له وأنا الى جنبه نائمة ومعنى الروايات واحد قوله وهي مفترضة في رواية للبخاري وأنا على فراشي قوله على خمرته هي الصلاة وقد قدم ضبطها وتنفذها قولها أصابني بعض ثوبه في رواية للبخاري أصابني ثوبه وفي أخرى له

القرآن والسنة المطهرة واستنبط من هذا الحديث بعض الصوفية انه يستحب ان لا يفارق الشخص شيئا من أصابني أموره الا وهو على طهارة كشعره اذا حلقه وظنهم اذا قبله وثوبه اذا أبدله ونحو ذلك وفي الحديث من الفوائد غير ذلك ورواه مغلطون الأشيخ البخاري فتنبه وفيه التعديت والاخبار والعناية وانخرجه البخاري ايضا في التوحيد وهو صلى الصلاة

وكذا التساق في البعوث (وعنه) أي عن أبي هريرة (رضي الله عنه) قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله (وسلم) إذا أدرك أحدكم سجدة أي ركعة وهي انما يكون تمامها يسجد بها (من صلاة العصر قبل أن تغرب) ولا يصلي قبل أن تغيب (الشمس فليتم صلاته وإذا أدرك سجدة من صلاة الصبح قبل أن تطالع الشمس فليتم ٢٥٣ صلاته) إجماعا خلافا لابي حنيفة رحمه الله

حيث قال يطل الصبح بطلوع الشمس لدخول وقت النبي والحديث يرد عليه وهل هي اداء أم قضاء الصحيح عند الشافعية الأول ووجهه في السيل اما دون الركعة فالحال كقضاء عند الجمهور والشرق ان الركعة تشتمل على معظم أعمال الصلاة اذ معظم

البقي كالذكر يراها فجعل ما بعده الوقت تابعها بالاختلاف ما دونها وقوله فليتم جواب معنى الشرط المتضمن لا إذا ولذا دخلت الفاء ورواة هذا الحديث الخمسة ما بين بصرى وكوفي ومدني وفيه الحديث والنعمة والقول وأخرجه البخاري أيضا في الصلاة وكذا النسائي ومسلم وابن ماجه

(عن عبد الله بن عمر رضي الله عنهما) سمع رسول الله صلى الله عليه وآله (وسلم) يقول انما يقرأ كم قريبا أي بالنسبة الى ما سلف قبلكم من الامم كابن اجراء وقت (صلاة العصر) المنتهية (الى غروب الشمس أو في) أي اعلم (أهل التوراة والتوراة) فعملوا (زاد أبو ذرهم أي بالتوراة حتى إذا انصف النهار عجزوا) عن اتباع عمل النصارى من غير أن يكون لهم صنع في ذلك بل ما نوا قبل النسخ ولا يصلي ثم عجزوا قال

أصابني ثيابه وفي أخرى له في بياضه وفي أخرى له أيضا في بياضه والحديث يدل على أنه لا كراهة إذا أصاب ثوب المصلي امرأته الحائض وقد تقدم الكلام في ذلك وساقه المصنف هنا للاستدلال به على صحة صلاة من صلى وبين يديه انسان ولا دلالة في الحديث على ذلك لان غاية ما فيه انها كانت سجدة أم سجدة صلى الله عليه وسلم وهو لا يلزم أن تكون بين يديه وقد استدلل به على ان المرأة لا تنقطع الصلاة قبل ان يطل هذا الحديث وشبهه من الأحاديث التي فيها اعتراض المرأة بين المصلي وقبلته تدل على جواز الله ودلا على جواز المرور ونزول الفضل بن عباس قال زار النبي صلى الله عليه وسلم عباسا

في بادية لنا ولنا كلبية وسجارة ترى فصرى رسول الله صلى الله عليه وسلم العصر وهما بين يديه ويؤخر اولم يزجر ارواه أحد والنسائي ولا يدرى عنه الحديث في اسناده عند أبي داود والنسائي محمد بن عمر بن علي والعباس بن عبيد الله بن العباس رهما صدوقان وقال المنذرى ذكره عنهم ان في اسناده مقال قول زار النبي صلى الله عليه وسلم الح فيه من روعة زيارة القاضى لاندخل قول في بادية لنا البادية البدو وهو خلاف المصنف قوله كلبية بلاظ التصغير ورواية أبي داود كلبية بالتكبير قول وسجارة قول في المفاتيح التاء في سجارة وكلمة لانفراد كلبية قال تمر وتمر ويجوز أن تكون لتنايت قال الجوهرى ورجعا قالوا سجارة والاكثر ان يقال لاننى أنا الحديث استدلل به على ان الكلب والحمار لا يقطعان الصلاة وقد اختلف في ذلك وسيأتي الكلام عليه في الباب الذي بعده هذا وإيسر في هذا الحديث ذكر نعت الكلب بكونه اسود ولا ذكر انهم ما بين يديه وكونهم ما بين يديه لا يلزم المرور الذي هو محل النزاع

باب ما يقطع الصلاة بمروره

(عن أبي هريرة ان النبي صلى الله عليه وسلم قال يقطع الصلاة المرأة والكلب والحمار رواه أحمد وابن ماجه ومسلم وزادوا في ذلك مثل مؤخرة الرجل وعن عبد الله بن مغفل عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال يقطع الصلاة المرأة والكلب والحمار رواه أحمد وابن ماجه وعن عبد الله بن الصامت عن أبي ذر قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم إذا قام أحدكم يصلي فإنه يستبرأ إذا كان بين يديه مثل مؤخرة الرجل فادلم يكن بين يديه مثل مؤخرة الرجل فإنه يقطع صلاته المرأة والحمار والكلب الاسود من الكلب الاحمر من الكلب الاصفر قال يا ابن أخي سألت رسول الله صلى الله عليه وسلم كما سألتني فقال الكلب الاسود وشيطان رواه الجماعة ادا البخاري حديث عبد الله

ابن التين المراد من مات منهم مساء قبل التغيير والتبديل وعجزوا عن احراز الاجر لثاني دون الاول لكن من أدرك منه من النبي صلى الله عليه وآله وسلم وآمن به أعطى الاجر مرتين (فأعطوا) أي أعطى كل منهم أجره (غير اطاقيراطا) فالاول منه قول أعطى الثاني وغيره الثاني تا كيد أو المعنى أعطوا أجرهم حال كونه غير اطاقيراطا فهو حال أو المعنى أعطوا الاجر فثابتين من القبط

فصحت دائق والمراد به الزميب (ثم أوق أهل الانجيل الانجيل فعملوا) من نصف النهار (الى صلاة العصر ثم هجروا) عن العمل
أى انقطعوا (فاعلموا قبر اطا قرا طام أو تيما القرآن فعملوا الى غروب الشمس فاعلموا قسيرا طين قبراطين) وأورد البخارى هذا
الحديث ليبدل على انه قد يستحق به عمل ٢٥٤ البعض أجزا الكل مثل الذى اعطى من العصر الى الليل أجزا التاركه فهو

تطير من يعطى أجر الصلاة كلها
ولو لم يدرك الا ركعة قال في الفتح
ان فضل الله الذي أقام به عمل
ربع النهار مقام عمل النهار كله هو
الذي اقتضى أن يقوم ادراك
الركعة الواحدة من الصلاة
الرابعة التي هي العصر مقام
ادراك الأربع في الوقت فاشتركا
في كون كل منهما ربع العمل
وحمل بهذا التقرير الجواب عن
استدراك كل وقوع الجميع اداء
مع أن الاكثرا عما وقع خارج
الوقت فقال في هذا ما أجيب به
أهل الكتابين ذلك فضل الله يؤتيه
من يشاء وقال ابن المنير يستبطل
من هذا الحديث ان وقت العمل
يتم الى غروب الشمس وأقرب
الاعمال المشهورة في هذا الوقت
صلاة العصر فهو من قبيل
الاشارة لامن صريح العبارة فان
الحديث مثال وليس المراد
العمل الخاص بهذا الوقت بل
هو شامل لاسائر الاعمال من
الطاعة في بقية الازمان الى
قيام الساعة وقد قال امام
الحرمين ان الاحكام لا تؤخذ
من الاحاديث التي تأتي بضرب
الامثال (فقال أهل الكتابين)
أي اليهود والنصارى (أي ربنا
أعطيت هؤلاء قراطين قراطين

ابن مغفل رواه ابن ماجه من طريق جابر بن الحسن وفيه ضعف وبقية رجاله ثقات وفي الباب عن الحكم الغفاري عند الطبراني في المعجم الكبير باللفظ حديث عبد الله بن مغفل وعن أنس عند البزار باللفظ يقطع الصلاة الكلب والحمار والمرأة قال العراقي ورجالهم ثقات وعن أبي سعيد أشار إليه الترمذي وعن ابن عباس عند أبي داود وابن ماجه باللفظ يقطع الصلاة الكلب الأسود والمرأة الحائض ولم يفسد أبو داود الأسود وقد روى الخنزير واليه ودي والجوسي وقد صرح أبو داود أن ذكر الخنزير والجوسي فيه نكارة قال ولم اسمع هذا الحديث إلا من محمد بن اسمعيل واسميه وهم لأنه كان يحد ثمانين حفظه اهـ وعن عبد الله بن عمرو عند أحمد قال ينفخن مع رسول الله صلى الله عليه وسلم بيده على الوادي يريد أن يصلي قد قام وقفا إذ خرج علينا من شعب فأمسك النبي صلى الله عليه وسلم فلم يكبر وأجرى إليه يعقوب بن زععة حتى رده قال العراقي واستفاده صحيح وعن عائشة عند أحمد قالت قال رسول الله صلى الله عليه وسلم لا يقطع صلاة المسلم شيء إلا الحمار والكافر والكلب والمرأة لقد قرأه جوابه قال العراقي ورجالهم ثقات وأحاديث الباب تدل على أن الكلب والمرأة والحمار تقطع الصلاة والمرأة يقطع الصلاة إبطالها وقد ذهب إلى ذلك جماعة من الصحابة منهم أبو هريرة وأنس وابن عباس في رواية عنه وحكي أيضا عن أبي ذر وابن عمر وجاء عن ابن عمر أنه قال به في الكلب وقال به الحكم بن عمرو الغفاري في الحمار وعن قال من التابعين يقطع الصلاة المذكورة الحسن البصري وأبو الأحوص صاحب ابن مسعود ومن الأئمة أحمد بن حنبل فباح كذا عنه ابن حزم الظاهري وحكي الترمذي عنه أنه يخصه بالكلب الأسود ويتوقف في الحمار والمرأة قال ابن دقيق العيد وهو أجود مما دل عليه كلام الأثر من حرم القول عن أحمد بأنه لا يقطع المرأة والحمار وذهب أهل الظاهر أيضا إلى قطع الصلاة لثلاثة المذكورة إذا كان الكلب والحمار يربديه سواء كان الكلب والحمار أم غيرهما وصغيرا أم كبيرا حيا أم ميتا وكون المرأة بين يدي الرجل مارة أم غير مارة صغيرة أم كبيرة إلا أن تكون مضطربة مفرقة وذهب إلى أنه يقطع الصلاة الكلب الأسود والمرأة الحائض ابن عباس وعطاء بن أبي رباح واستدلوا بالحديث السابق عند أبي داود وابن ماجه باللفظ يقطع الصلاة الكلب الأسود والمرأة الحائض ولا عذر لمن يقول بحمل المطلق على المقيد من ذلك وهم الجمهور وأما من يحمل بالمطلق وهم الحنفية وأهل الظاهر فلا يلزمهم ذلك وقال ابن العربي أنه لا حجة لمن يفسد بالحائض لأن الحديث ضعيف قال وليست حصة المرأة في يدها ولا بطنها ولا رجلاه قال العراقي إن أراد بضعه ضعف رواه فليس كذلك فإن جرحهم ثقات وإن أراد به كور

أعطيتنا قيراطاً وقيراطاً ونحو ذلك (كثيراً) لأن الوقت من الصبح إلى الظهر أكثر من وقت العصر إلى الغروب أكثرين لكن قول النصارى لا يصح إلا على مذهب أهل حنيفة أن وقت العصر بصيرة الظل مثله الماء على مذهب صاحبيه والشافعية بصيرة الظل مثله شمسك وعمل الطائفتين أكثر أو لم يكن على أحدهما أكثر أو أنه لا يلزم من كونهم

أكثر عملا أن يكون زمان عمال أكثر لاحتمال كون العمل أكثر في الزمان الأقل (قال الله عز وجل (هل ظلمتكم) أي نقصتكم (من أجركم) أي الذي شرطته لكم (م شيء قالوا لا) لم تنقصنا من أجرنا شيئا (قال فهو) أي كل ما عطيتهم من الثواب (فضلي أوتيه من أشياء) من عبادي ورواه هذا الحديث الخمسة مديون وفيه ٢٥٥ الحديث والعزيمة والخبار والقول

والسمع وتابى عن تابى وأخرجه البخاري أيضا في الإجارة إلى نصف الثمن في باب فضل القرآن وفي التوجيه باب ذكر في إسرائيل ومسلم والترمذي والحديث يصلح لكل واحد من هذه المعاني المقصودة (عن رافع بن خديج) الأنصاري الأوسي المدني (رضي الله عنه قال كنا نصلى المغرب مع النبي صلى الله عليه وآله (وسلم) أي في أول وقتها (فبينما نحن في ذلكا) من المسجد (وأنه لي بصر) من الأبصار (مواقع نبيلة) وهي المواضع التي تصل إليها أسهامه إذا رمى بها لبقاء الضوم والتبيل هو السهام العربية وهي مؤنثة لا واحداها من لفظها قال ابن سيده وقيل واحدتها نبلة مثل تمر وتمررة ومقتضاها المبادرة بالمغرب في أول وقتها بحيث أن النزاع منها يقع والضوم باق كذا في الفقه ولا حد بسند حسن من طريق علي بن بلال عن ناس من الأنصار قالوا كنا نصلى مع رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم المغرب ثم نرجع ففترأى حتى نأني ديارنا فالتفتي عليه في مواقع سهاونا قال القسطلاني

أكثرين وقفوه على ابن عباس فقد رفته شعبة ورفع الثمة مقدم على وقف من وقفه وان كانوا أكثر على القول الصحيح في الأصول وعالوم الحديث انتهى وروى عن عائشة أنها ذهبت إلى أنه يقطعها الكلب والحمار والسنور دون المرأة وأهل ديارها على ذلك ما روت من اعتراضها بين يدي النبي صلى الله عليه وسلم كما تقدم وقد عرفت أن الاعتراض غير المروور وقد تقدم عنها أنها روت عن النبي صلى الله عليه وسلم أن المرأة تقطع الصلاة فهي مجموعة بماروت ويمكن الاستدلال بحديث أم سلمة التي روتها ما عليه وذهب إسحق بن راهويه إلى أنه يقطعها الكلب الأسود فقط وحكاها ابن المنذر عن عائشة ودليل هذا القول أن حديث ابن عباس التي أخرجه الحمار وحديث أم سلمة التي أيضا وكذلك حديث عائشة المتقدم أخرجه المرأة والتقيد بالأسود أخرجه ما عدا من الكلاب وحديث أن الخنزير والجحش واليهودي يقطعون لا تقوم بثلة حجة كما تقدم وفيه أن حديث عائشة المتقدم مشتمل على ذكر الكافر ورجال أسناده ثقات كما عرفت وذهب مالك والشافعي وحكاها النووي عن جهور العلماء من السلف والخلف ورواه المهدي في البحر من العترة أنه لا يطل الصلاة مروون في قال النووي وتأول هؤلاء هذا الحديث على أن المراد بالقطع نقص الصلاة لشغل القلب بهذه الأشياء وليس المراد بإبطالها ومنهم من يدعي النسخ بالحديث الآخر لا يقطع الصلاة شيئا وادروا ما استطعتم قالوه هذا غير مرضي لأن النسخ لا يصار إليه إلا إذا تعدد الجمع بين الأحاديث وتأويلها وعلما بالتأخير وأيس هنا تأخير ولا تعدد والجمع والتأويل بل يتأول على ما ذكرناه مع أن حديث لا يقطع صلاة المرأة شيء ضعيف انتهى وروى القول بالنسخ عن الطحاوي وابن عبد البر واستدلوا على تأخر تأخير حديث ابن عباس التي بأنه كان في حجة الوداع وهي في سنة هجرته وفي آخر حياة النبي صلى الله عليه وسلم وعلى تأخر حديث عائشة وحديث ميمونة المتقدمين وحديث أم سلمة التي بأن ما حكاها من وجاته عنه يعلم تأخره لكونه صلاة بالليل عندهن ولم يزل على ذلك حتى ماتت خصوصا مع عائشة مع تكرار قيامه في كل ليلة فلو حدث شيء مما يخالف ذلك لعان به وعلى تسليم صحة هذا الاستدلال على التأخر لا يتم به المطلوب من النسخ إما أولا فقد عرفت أن حديث عائشة وميمونة خارجان عن محل النزاع وحديث أم سلمة أخص من المتنازع فيه لأن الذي فيه مرور الصغيرة بين يديه صلى الله عليه وسلم وحديث ابن عباس ليس فيه الأمر والآن فهو أخص من الدعوى وأما ما قلنا فالخاص بهذه الأمور لا يصلح النسخ ما اشتمل على زيادة عليها ما تقر من وجوب بناء العام على الخاص مطلقا وأما بالنافية دأمكن الجمع بماتة قدم وأما ما رابعا فيمكن الجمع

وفيه دلالة على تحجيلها وعدم تطويلها وأما الأحاديث الدالة على التأخير لقرب سقوط الشفق فليان الجواز ورواه هذا الحديث الخمسة ما بين رازي وشامى ومدني وفيه الحديث والقول والسمع وأخرجه مسلم وابن ماجه في الصلاة (عن جابر بن عبد الله) الأنصاري (رضي الله عنه ما قال كان النبي صلى الله عليه وآله وسلم يصلي الظهر بالهاجرة) أي إلا أن يحتاج إلى الإبراد

لشدّة الحر قاله ابن دقيق العيد وتعب بانه لو كان ذلك مراده ان يصل كما فصل في العشاء (و) يصلي (العصر والشمس نقيّة) اي
خالصة صافية بلا تغير (و) يصلي (المغرب اذا وجبت) اي غابت الشمس ولا ياتي عوانة حين تجب الشمس ولا يجزئ ان يحل وقت
دخولها باسقاط قرص الشمس حيث ٢٥٦ لا يحول بين رؤيتها وبين الرائي حائل وفيه دليل على ان سقوط قرص الشمس

يدخل به وقت المغرب (و) يصلي
(العشاء احيانا) اي يحياها (واحيانا)
يؤخرها ويبين هذا التقدير قوله
(اذا ارأهم اجتمعوا على) العشاء
لان في تأخيرها تنبيههم (واذا
رأهم أبطلوا) اخرها لاسرار
الفضيلة في الجماعة ولما سلم احياها
يؤخرها واحياها يجمعها اذا
رأهم قد اجتمعوا لئلا يزعجهم
اذا كثرت الناس على وادخلوا
أخر وقتها ولا ياتي عوانة والاحيان
جمع حين وهو اسم بهم يقع على
القليل والكثير من الزمان على
المشهور وقيل الحين ستة أشهر
وقيل أربعون سنة وحديث
الباب يقول المشهور قال ابن
دقيق العيد اذا تعارض في حق
شخص أمران أحدهما أن
يقدم الصلاة في أول وقتها
بمفردها أو يؤخرها في الجماعة
أي ما أفضّل الأقرب متعدي ان
التأخير الصلاة الجماعة أفضل
وحديث الباب يدل عليه قوله
فاذا ارأهم أبطلوا أخر لأجل
الجماعة مع امكان التقديم فالتأخير
ورواية مسلم بن ابراهيم التي
تقدمت تدل على أحسن من ذلك
وهو ان انتظار من تكثرت بهم
الجماعة أولى من التقديم ولا
يجزئ ان يحل ذلك اذا لم يقش

أيضا بان يحمل حديث عائشة وميمنة وأم سلمة على صلاة النفل وهو يفتن فيه ما لا
يغتفر في القرض على انه لم ينقل انه اجتزأ بذلك الصلاة أو يحمل على أن ذلك وقع في غير
حالة الحيض والحكم بقطع المرأة للصلاة انما هو اذا كانت حائضا كاتمة دم وأيضا قد
عرفت ان وقوع نوبه صلى الله عليه وسلم على ميمنة لا يستلزم انها بين يديه فضلا عن أن
يستلزم المرور وكذلك امرض عائشة لا يستلزم المرور ويحمل حديث ابن عباس على
أن صلاة صلى الله عليه وسلم كانت الى ستره ومع وجود السترة لا يضره ورثي من
الاشياء المتقدمة كما يدل على ذلك قوله في حديث أبي هريرة ربي من ذلك مثل مؤخرة
الرحل وقوله في حديث أبي ذر فانه يستتره اذا كان بين يديه مثل أخرة الرحل ولا يلزم من
نفي الجدار كما سيأتي في حديث ابن عباس نفي ستره أخرى من حربة أو غيرها كما ذكره
العراقي ويدل على هذا ان البخاري يوجب على هذا الحديث باب ستره الامام ثمرة لمن
خلفه فاقضى ذلك انه صلى الله عليه وسلم كان يصلي الى ستره لا يقال قد ثبت في بعض
طرقه عند الهزار بأسناد صحيح بانظ لم ينسب نفي ستره تحول بيننا وبينه لا نأقول لم ينسب
الستره مطلقا انما نفي السترة التي تحول بينهم وبينه كالجدار المرتفع الذي يمنع الرؤية
بينهما وقد صرح بمثل هذا العراقي ولو سلم أن هذا يدل على نفي السترة مطلقا لا يمكن الجمع
بوجه آخر ذكره ابن دقيق العيد وهو أن قول ابن عباس كما سيأتي ولم ينكر ذلك على
أحد ولم يقل ولم ينكر النبي صلى الله عليه وسلم ذلك يدل على أن المرور كان بين يدي بعض
الصف ولا يلزم من ذلك اطلاع النبي صلى الله عليه وسلم على الجوارز ان يكون الصف محمدا ولا
يطلع عليه لا يقال ان قوله أحد يشمل النبي صلى الله عليه وسلم لانه لا معنى للاسـ استدلال
بعدم الانكار من غير النبي صلى الله عليه وسلم مع حضرته ولو سلم اطلاعه صلى الله عليه
وسلم على ذلك كما ورد في بعض روايات الصحيح بانظ فلا ينكر ذلك على البناء للجهول لم
يكن ذلك دليلا على الجواز لان ترك الانكار انما كان لأجل ان الامام ستره للمؤمنين كما
تقدم وسيأتي ولا قطع مع السترة لما عرفت ولو سلم صحة الاستدلال بهذا الحديث على
الجواز وخلوصه من شوائب هذه الاحتمالات لكان غاية ان الحار لا يقطع الصلاة ويبقى
مأعده وأما الاستدلال بحديث لا يقطع الصلاة شيء فستعرف عدم انتهاضه للاحتجاج
ولو سلم انتهاضه فهو عام يخص لهذه الاحاديث أما عند من يقول انه ينبغي الامام على
الخصص مطلقا فظاهر وأما عند من يقول ان العام المتأخر نافذ فلا تأخر لعدم العلم
بالتأخير ومع عدم العلم ينبغي العام على الخاص هذا الجمهور وقد ادعى أبو الحسين
الاجماع على ذلك وأما على القول بالتعارض بين العام والخاص مع جهل التاريخ كما هو
مذهب جمهور الزيدية والخنفية والقاضي عبد الجبار والباقلاني فلا شك أن الاحاديث

التأخير ولم يشق على الحاضرين والله أعلم كذا في الفتح (والصبح كانوا) أي الصلاة رضى الله عنهم بحجة بين يصلونها الخاصة
معه صلى الله عليه وآله وسلم بفلس (أركان النبي صلى الله عليه وآله وسلم يصليها) هو شك من الراوى عن جابر ومعناه ما
متلا زمان لان أيهما كان يدخل فيه الاخير ان اراد النبي صلى الله عليه وآله وسلم بالصلاة كانوا معه في ذلك واراد بالصلاة

قال النبي صلى الله عليه وآله وسلم كان امامهم ولا يلزم من قوله كانوا يصلونها ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم لم يكن معهم ولا من قوله كان النبي صلى الله عليه وآله وسلم انه كان وحده (بخاس) ولا يصنع فيما مثل ما يصنع في العشاء من ايجيلها اذا اجتمعوا وتأخيرها اذا ابطوا والخاس يفتح اللام ظلمة آخر الليل ورواه هذا الحديث ٢٥٧ الستة ما بين بصري ومديني وكوفي وفيه

تابعيان والتحديث والنعنة والقول والسؤال وأخرجه البضاري أيضا في الصلاة وأبو داود والنسائي (عن عبد الله) ابن مغفل (المزني رضى الله عنه ان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قال لا تغلبنكم الاعراب) سكان البوادي وان لم يكن عربيا والعربي من نسب الى العرب ولو لم يكن البادية (على اسم صلاتكم المغرب) أي لا تغلبوا الاعراب في تسميتهم لان الله تعالى سماها غربا ولم يسمها عشاء وتسمية الله أولى من تسميتهم والسري في النهي خوف الاشتباه على غيرهم من المسلمين لكن حديثا لو يعاون ما في العفة بوضع ان انتهى ليس لتفسير أو المعنى لا يغصب منكم الاعراب قاله الطيبي فالله في الظاهر للاعراب وفي الحقيقة للاهموم (قال وتقول الاعراب هي) أي المغرب (العشاء) قال الكرماني فاعل قاله عبد الله المزني راوى الحديث ونوزع فيه بأنه يحتاج الى نقل خاص لذلك والافلاحي اراد الاسماعيلي انه من جهة الحديث والاصل عدم الادواج ورواه الحديث الخسة بصريون وفيه

الخاصة فيما نحن بسنده أرجح من هذا الحديث العام اذا قرر ذلك ما أسلفنا هرفت ار الكلب الاسود والمرأة الحائض يقطعان الصلاة ولم يعارض الادلة القاضية بذلك معارض الا ذلك العموم على المذهب الثاني وقد هرفت انه مرجوح وكذلك يقطع الصلاة الخنزير والجهوى واليهودى ان صح الحديث الوارد بذلك وقد تقدم ما يؤيده ويبقى النزاع في الجمل وقد أسلفنا في ذلك ما فيه كفاية وأما المرأة غير الحائض والكلب الذى ليس باسود فقد هرفت الكلام فيه ما انتهى (وعن ام سلمة ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم كان يصلى في حجرته فغريز يديه عبد الله أو عمر فقال بيده هكذا مرجع فمرت ابنة ام سلمة فقال بيده هكذا فاضت فلما صلى رسول الله صلى الله عليه وسلم قال هن أغلب رواء أحمد وابن ماجه) الحديث في اسناده مجهول وهو قيس المديني والحمد بن قيس القاص وبقيته رجاله ثقات قوله عبد الله أو عمر يعني اخي أبي سلمة قوله ابنة ام سلمة تعني زينة بنت أبي سلمة قوله هن أغلب أي لا يفترقن بجهلهن والحديث يدل على أن مروا الجارية لا يقطع الصلاة والاستدلال به على ذلك لا يتم الا بعد تسليم انه لم يكن له صلى الله عليه وسلم سترة عند مروها وأنه اعتد بتلك الصلاة وقد عرفت بقبية الكلام على ذلك في شرح الاحاديث التي قبله (وعن أبي سعيد قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم لا يقطع الصلاة شئ وأدروا ما استطعتم قائما هو شيطان رواء أبو داود) الحديث في اسناده مجال ابن سعيد بن غير الهمداني الكوفي وقد تكلم فيه غير واحد وأخرج له مسلم حديثا مقررنا يجماعه من أصحاب الشعبي وفي الباب عن ابن عمر عند الدارقطني بلفظ ان النبي صلى الله عليه وسلم وأبا بكر وعمر قالوا لا يقطع صلاة المسلم شئ وأدروا ما استطعتم وفيه ابراهيم بن يزيد الطوزي وهو ضعيف قال العراقي والصحيح عن ابن عمر مارواه مالك في الموطأ من قوله انه كان يقول لا يقطع الصلاة شئ مما يبرئ بين يدي المصلي وأخرج الدارقطني عنه بإسناد صحيح انه قال لا يقطع صلاة المسلم شئ وفي الباب أيضا عن أنس عند الدارقطني بلفظ ان رسول الله صلى الله عليه وسلم صلى بالناس فرب بين أيديهم حمار فقال عياش بن أبي ربيعة سبحان الله سبحان الله فلما سلم رسول الله صلى الله عليه وسلم قال من المسبح آتفا قال آتفا رسول الله اني سمعت ان الجارية يقطع الصلاة قال لا يقطع الصلاة شئ وإسناده ضعيف كما قال الحافظ في الفتح وعن جابر عند الطبراني في الاوسط بلفظ قال صلى الله عليه وسلم لا يقطع الصلاة شئ وأدروا ما استطعتم وفي اسناده يحيى بن معين التار وهو ضعيف وعن أبي امامة عند الطبراني في الكبير والدارقطني قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم لا يقطع الصلاة شئ وفي اسناده عفير بن هذان وهو ضعيف وعن

٣٣ نيل في الحديث والنعنة والقول وهو من امراد البضاري (عن عائشة رضى الله عنها قالت اعتمر رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ليلة) من الليالي (بالعشاء) أي آخر ما احتج اشدت ظلمة الليل وكانت عادته صلى الله عليه وآله وسلم تقديمها وعن الخليل العفة اسم لثالث الليل الاول بعد غروب الشفق (وذلك قيل أن يفشوا الاسلام) أي يظهر في غير المدينة

وأنما ظهر في غير هاهنا دفع مكة (فلم يخرج) صلى الله عليه وآله وسلم (حق قال عمر) بن الخطاب رضي الله عنه للنبي صلى الله عليه وآله وسلم (نام أنفاسا والصبيان) أي الحاضرون في المسجد وخمسمائة بالذكري دون الرجل لأنهم مظنة قلة المبر من النوم وحمل الشفقة والرحمة ولم يعلم أنهم صلى الله عليه وآله وسلم حتى ذهب عامة الليل وحتى نام أهل المسجد وفي حديث ابن عمر

في هذه القصة حتى رقدنا في المسجد ثم استيقظنا ونحوه في حديث ابن عباس وهو محمول على أن الذي رقد بعضهم لا كانهم ونسب الرقاد إلى الجميع مجازا (فخرج صلى الله عليه وآله وسلم) فقال لأهل المسجد ما ينظرونها) أي الصلاة في هذه الساعة (أحد من أهل الأرض غيركم) وذلك إما لأنه لا يصلي حينئذ إلا بالمدينة أو لأن سائر الأقوام ليس في دينهم صلاة وفيه دلالة على فضل انتظار العشاء ورواه ستة وفيه رواية تاجي عن تاجي عن مصابي والتحديث والعنعنة والاختبار والقول وأخرجه البخاري أيضا في باب النوم قبل العشاء لمن غاب ومسلم (عن أبي موسى) عبد الله ابن قيس الأشعري (رضي الله عنه قال كنت أنا وأصحابي الذين قدموا معي في السفينة نزلنا) جمع نازل كشهود وشاهد (في بضع بطحان) بضم الباء وسكون الطاء في رواية المحدثين وأد بالمدينة وقصده أبو علي في بارعه كاهل اللغة بفتح الموحدة وكسر الطاء وقال البكري لا يجوز غيره (والنبي صلى الله عليه وآله وسلم) بالمدينة فكان يتناول النبي صلى الله عليه وآله وسلم عند صلاة العشاء كل ليلة نقر منهم) عدة رجال من ثلاثة إلى عشرة (فوافقه النبي صلى الله عليه وآله وسلم) وأنا العلماء وأصحابي وله بعض الشغل في بعض أمره) تجهيز جيش كافي من وجه صحيح عن جابر (فأتم) صلى الله عليه وآله وسلم (بالصلاة) أي أخرها عن أول وقتها به دلالة على أن تأخير النبي صلى الله عليه وآله وسلم إلى هذه الغاية لم يكن قصدا ومثله قوله

أبي هريرة عند الدارقطني قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم لا يقطع صلاة المرأة ولا كلب ولا حمار وأدرا ما استطعت وهو من رواية اسمعيل بن عباس عن اسحق بن عبد الله بن أبي فروة عن زيد بن أسلم عن عطاء بن يسار عن أبي هريرة قال صح كان صاحبنا للاستدلال به على النسخ ان صح تأخر تاريخه وأما بقية أحاديث الباب فلا تصلح لذلك لأنها على ما فيها من الضعف عموما ومجهولة التاريخ وقد قدمنا كيفية العمل فيها على ما يقتضيه الأصول وقد أخرج سعيد بن منصور عن علي بن عبد السلام وعثمان وغيرهما من أقوالهم نحو أحاديث الباب بإسناد صحيحة (وعن ابن عباس قال أقبلت راكبا على أتان وأنا يومئذ قد ناهزت الاحتلام ورسول الله صلى الله عليه وسلم يصلي بالناس معي إلى غير جدار فررت بين يدي بعض الصف فزلت وأرسلت الأتان ترتع فدخلت في الصف فلم ينكر ذلك علي أحد رواه الجماعة) قوله علي أتان الأتان به مزعة مفتوحة وتامة مشاة من فوق الاتي من الحير ولا يقال أتانة والحمار يطاق على الذكر والاتى ككافهم وفي بعض طرق البخاري على سائر أتان قوله ناهزت لاحتلام أي قاربته من قولهم نهز نهزا أي نهض يقال ناهز الصبي البلوغ أي دناؤه وقد أخرج البزار بإسناد صحيح أن هذه القصة كانت في حجة الوداع كما تقدم ففيه دليل على أن ابن عباس كان في حجة الوداع دون البلوغ قال العمري وقد اختلف في سنة حين توفي النبي صلى الله عليه وآله وسلم فقيل ثلاث عشرة ويدل له قوله لم أنه ولد في الشعب قبل الهجرة بثلاث سنين وقيل كان عمره عشر سنين وهو ضعيف وقيل خمس عشرة قال أحمد أنه الصواب انتهى وفي البخاري عن سعيد ابن جبير قال سئل ابن عباس من أنت حين قبض رسول الله صلى الله عليه وسلم قال أنا يومئذ محتون وكانوا لا يختننون الرجل حتى يدرك قوله بين يدي بعض الصف زاد البخاري في الملح حتى سرت بين يدي بعض الصف قوله فلم ينكر ذلك علي أحد قال ابن دقيق العيد استدلل ابن عباس بترك الانكار على الجواز ولم يستدل بترك اعادتهم الصلاة لأن ترك الانكار أكثر فائدة قال الحافظ وتوجيهه أن ترك الاعادة يدل على جهتها فقط لا على جواز المرور وترك الانكار يدل على جواز المرور وصحة الصلاة معهما والحديث استدلل به على أن مرور الحمار لا يقطع الصلاة وأنه ناسخ لحديث أبي ذر المتقدم ونحوه ليكون هذه القصة في حجة الوداع وقد نعقب بما قدمنا في شرح أحاديث أول الباب وحكي الحافظ عن ابن عبد البر أنه قال حديث ابن عباس هذا يخص حديث أبي سعيد إذا كان أحدكم يصلي فلا يدع أحدا يمر بين يديه فان ذلك مخصوص بالامام والمتمرد فاما المأموم فلا يضره من مر بين يديه لحديث ابن عباس هذا قال وهذا كله لا خلاف فيه بين

صلاة العشاء كل ليلة نقر منهم) عدة رجال من ثلاثة إلى عشرة (فوافقه النبي صلى الله عليه وآله وسلم) وأنا العلماء

وأصحابي وله بعض الشغل في بعض أمره) تجهيز جيش كافي من وجه صحيح عن جابر (فأتم) صلى الله عليه وآله وسلم (بالصلاة) أي أخرها عن أول وقتها به دلالة على أن تأخير النبي صلى الله عليه وآله وسلم إلى هذه الغاية لم يكن قصدا ومثله قوله

في حديث ابن عمر شغل عن النبي وكذا قوله في حديث عائشة عظم بالصلاة ليله يدل على أن ذلك لم يكن من شأنه والله جل في هذا حديث جابر كانوا إذا اجتمعوا يحلوا إذا أبطوا أخر (- حتى أبطوا الليل) أي النصف أو طلعت فجومه واشتبهت أو كثرت ظلمته ويؤيد الأول رواية حتى إذا كان قريبا من نصف الليل وفي الصحيح ابنه الرألي ٢٥٩ ذهب معظمه وأكثره وعند مسلم عن

عائشة حتى ذهبت عامة الليل (ثم خرج النبي صلى الله عليه وآله وسلم فصلي بهم فلما قضى صلاته قال لمن حضره على وسلكم) بكسر الراء وقد تفتح أي تأنوا (أبشروا) من أبشروا الرباعي أو من بشر (أن من نعمة الله عليكم أنه ليس أحد من الناس يصلي هذه الساعة غيركم) أي أن من نعمة الله أفرادكم بهذه العبادة (أو قال ما يصلي هذه الساعة أحد غيركم لا يدرى أي الكلمتين قال) صلى الله عليه وآله وسلم واستدل بذلك على فضل تأخير العشاء ولا يعارض ذلك فضيلة أول الوقت لما في الانتظار من الفضل قال ابن بطال ولا يصلح ذلك إلا أن للأئمة لأنه صلى الله عليه وآله وسلم أمر بالتخفيف وقال إن فيهم الضعيف وهذا الحاجة فترك التطويل عليهم في الانتظار أولى قلت وقد روى أحمد وأبو داود والنسائي وابن خزيمة وغيرهم من حديث أبي سعيد الخدري صلينا مع رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم صلاة العتمة فلم يخرج حتى مضى نحو من شطر الليل فقال إن الناس قد صلبوا وأخذوا مضاجعهم وانكم لن تزالوا في صلاة ما انتظرت الصلاة ولولا

العلم وكذا نقل القاضي عياض الاتفاق على أن المأمومين يصلون إلى ستره لكن اختلفوا هل سترتهم ستره الإمام أو سترتهم الإمام بنقسه انتهى إذا تقرر الاجماع على أن الإمام أو سترته ستره للمؤمنين وتقرر بالأحاديث المتقدمة أن الحمار ونحوه انما يقطع مع عدم اتخاذ السترة تبين بذلك عدم صلاحية حديث ابن عباس للاحتجاج به على أن الحمار لا يقطع الصلاة لعدم تنزهه لحل النزاع وهو القاطع مع عدم السترة ولو سلم تناوله لكان المتعين الجمع عما تقدم

• (أبواب صلاة التطوع) •

• (باب سنن الصلاة الرتبة الموكدة) •

(عن عبد الله بن عمر قال حفظت عن رسول الله صلى الله عليه وسلم ركعتين قبل الظهر وركعتين بعد الظهر وركعتين بعد المغرب وركعتين بعد العشاء وركعتين قبل العتمة كانت ساعة لا أدخل على النبي صلى الله عليه وسلم فيها حديثي حصة أنه كان إذا طلع الفجر وأذن المؤذن صلى ركعتين متفق عليه وعن عبد الله بن شقيق قال سألت عائشة عن صلاة النبي صلى الله عليه وسلم فقالت كان يصلي قبل الظهر ركعتين وبعد الظهر ركعتين وبعد المغرب ركعتين وبعد العشاء ركعتين وقبل الفجر ركعتين رواه الترمذي وصححه وأخرجه أحمد ومسلم وأبو داود وبعينه لكن ذكرناه قبل الظهر أربعاً قوله حفظت في لفظ للجاري صليت مع النبي صلى الله عليه وسلم قوله ركعتين في رواية للجاري حديثين مكمل ركعتين في جميع أطراف الحديث والمراد بهما الركعتان وقد ساقه البخاري في باب الركعتين قبل الظهر بنحو اللفظ الذي ذكره المصنف هنا قوله ركعتين قبل الظهر في الحديث الآخر أربع قبل الظهر قال الداودي وقع في حديث ابن عمر أن قبل صلاة الظهر ركعتين وفي حديث عائشة أربعاً وهو محمول على أن كل واحد منهما ما وصف ما رأى قال ويحتمل أن ينسب ابن عمر ركعتين من الأربع حال الحافظ وهذا الاحتمال بعيد والاولى أن يحتمل على حاليين فكان تارة يصلي ثنتين وتارة يصلي أربعاً وقبل هو محمول على أنه كان في المسجد يتصر على ركعتين وفي بيته يصلي أربعاً ويحتمل أنه كان يصلي إذا كان في بيته ركعتين ثم يخرج إلى المسجد فيصلي ركعتين فرأى ابن عمر ما في المسجد دون ما في بيته واطلعت عائشة على الأمرين ويقوى الأول ما رواه أحمد وأبو داود من حديث عائشة أنه كان يصلي في بيته قبل الظهر أربعاً ثم يخرج قال أبو جعفر الطبري الأربع كانت في كثير من أحواله والركعتان قبلها قوله وركعتين بعد المغرب زاد البخاري في بيته وفي لفظ له فأما المغرب والعشاء ففي بيته وقد استدل بذلك على أن فعل

ضعف الضعيف وسهم السقيم وحاجة ذي الحاجة لا تخرن هذه الصلاة إلى شطر الليل وفي حديث ابن عباس لولا أن أشق على أمتي لأمرتهم أن يصلوا هذا الصلاة هكذا وللترمذي وصححه من حديث أبي هريرة لولا أن أشق على أمتي لأمرتهم أن يؤخروا العشاء إلى ثلث الليل أو نصفه فعلى هذا من وجد قوة على تأخيرها ولم يغلبه النوم ولم يشق على أحد من المأمومين فالتأخير

في حقه أفضل وقد قرر الثوري ذلك في شرح مسلم وهو اختيار كثير من أهل الحديث من الشافعية وغيرهم ونقل ابن المنذر عن الليث وأصحق أن المستحب تأخير العشاء إلى قبل الثلث وقال الطحاوي إلى الثالث وبه قال مالك وأحمد وأكثرا الصحابة والتابعين والمختار من حيث الدليل ٢٦٠ فضلية لأخبر ومن حيث النظر التفضل والله أعلم (قال أبو موسى)

النوافل العلمية في البيوت أفضل من المسجد بخلاف رواتب النهار وحكى ذلك عن مالك والثوري قال الحافظ وفي الاستدلال به لذلك نظر والظاهر أن ذلك لم يقع عن همدان إنما كان صلى الله عليه وسلم يتشاغل بالناس في النهار غالباً وبالليل يكون في بيته غالباً وروى عن ابن أبي ليلى أنه لا تجزئ صلاة سنة المغرب في المسجد وأسد بتل حديث محمود بن لبيد مرفوعاً أن الركعتين بعد المغرب من صلاة البيوت وحكى ذلك لأحمد فاستحسنه قوله وركعتين بعد العشاء زاد البخاري في بيته وقد تقدم الكلام في ذلك قوله وركعتين قبل الغداة إلى آخره فيه أنه إنما أخذ عن قصة وقت ابتاع الركعتين لأصل المشروعية كذا قال الحافظ والحديثان يدلان على مشروعية ما أشقاه عليه من النوافل وإنما مؤقتة واستحباب المواظبة عليهم أو في ذلك ذهب الجمهور وقد روى عن مالك ما يضاف ذلك وذهب الجمهور أيضاً إلى أنه لا وجوب شيء من رواتب القرائن وروى عن الحسن البصري القول بوجوب ركعتي الفجر (وعن أم حبيبة بنت أبي سفيان عن النبي صلى الله عليه وسلم قال من صلى في يوم وإياه ثقتي عشرة سجدة سوى المكتوبة في بيت في الجنة رواه الجماعة إلا البخاري ولعل الترمذي من صلى في يوم وإياه ثقتي عشرة ركعة في بيت في الجنة أربعا قبل الظهر وركعتين بعدها وركعتين بعد المغرب وركعتين بعد العشاء وركعتين قبل صلاة الفجر والنسائي حديث أم حبيبة كالترمذي لكن قال وركعتين قبل العصر ولم يذكر ركعتين بعد العشاء الحديث قال الترمذي بعد أن ساقه بهذا التفسير حسن صحيح وقد فسره أيضاً ابن حبان وقد ساقه بهذا التفسير الترمذي والنسائي وابن ماجه من حديث عائشة وفي الباب عن أبي هريرة عند النسائي وابن ماجه بإسناد قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم لم من صلى في يوم ثقتي عشرة ركعة في بيتي أتي الجنة قال قبل العصر وركعتين بعد المغرب أظنه قال في البيت أظنه قال قبل العصر وركعتين بعد المغرب أظنه قال وركعتين بعد العشاء الآخرة وفي إسناد محمد بن سليمان الأصميهاني وهو ضعيف وعن أبي موسى عن أسد أجمد واليزر والطبراني في الأوسط بنحو حديث أم حبيبة بدون التفسير وأحاديث الباب تدل على تأكيد صلاة هذه الاثنتي عشرة ركعة وهي من السنن التابعة للقرائن وقد اختلف في حديث أم حبيبة كما ذكر المصنف فالترمذي أثبت ركعتين بعد العشاء ولم يثبت ركعتين قبل العصر والنسائي عكس ذلك وحديث عائشة فيها اثبات الركعتين بعد العشاء دون الركعتين قبل العصر وحديث أبي هريرة فيها اثبات ركعتين قبل العصر وركعتين بعد العشاء وإنما كنه لم يثبت قبل الظهر الأربعين والمتعين المصير إلى مشروعية جميع

الاشعري رضي الله عنه (فرجنا) حال كوتنا (فرجى) جمع فرحان على غير قياس أو تأييد أفرح ولابن عساكر فرحا على المصدر وفي أخرى وفرحنا (بما معنا) أى بالذى سمعناه (من رسول الله صلى الله عليه وآله) أى من اختصاصنا بهذه العبادة التي هي نعمة عظيمة مستلزمة للمثوبة الحسنى مع ما انضم لذلك من صلاحاتهم لما خلف نبيهم صلى الله عليه وآله وسلم ورواه هذا الحديث ما بين كوفي ومدني وفيه التصديق والعنعنة والقول وأخرجه مسلم في الصلاة وأبو داود والنسائي من حديث أبي سعيد وكذا ابن ماجه (عن عائشة رضي الله عنها حديثاً عن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم بالعشاء وناداه عمر بن الخطاب الصلاة فام النساء والصبيان قد تقدم) قريبا (وفي هذا زيادة قالت) عائشة (وكانوا يصليون العشاء فيما بين أن يغيب الشفق) أى الأحمر المنصرف إليه الاعم وعند أبي حنيفة البياض دون الحرة والاول أربع (إلى ثلث الليل الاول) ورواه هذا الحديث سبعة وفيه رواية

تأبى من تأبى عن صحابة والتحديث والخبار والقول وفي هذا بيان الوقت المختار لصلاة العشاء لم يشهر به السباق من المواظبة على ذلك وقد ورد بصيغة الأمر في هذا الحديث عند النسائي عن الزهري وأظنه ثم قال صلوا فيها بين أن يغيب الشفق إلى ثلث الليل وليس بين هذا وبين قوله حديث أنس أنه أخر الصلاة إلى نصف الليل معارضة لأن حديث

فأشبهه بحول على الاخطاب من عبادته صلى الله عليه وآله وسلم زاد مسلم قال ابن شهاب وزكريا ان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قال وما كان لكم أن تنزروا رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم للصلاة وذلك حين صاح عليه همرو تنزروا بفتح التاء وسكون الون وضم الزاي أى تلجوا عليه وروى بضم الاول بعده موحدة ثم راء مكسورة ٢٦١ ثم زاي أى تخرجوا (وفي رواية عن ابن

عباس رضى الله عنهم ما قال فخرج رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم كأنه أنظر إليه الآن) حال كونه (يقطع رأسه ماء) أى ما رأسه وحال كونه (واضع يده على رأسه) وكان عليه السلام قد اغتسل قبل أن يخرج (فقال لولأن أشق على أمتي لامرئهم أن يصلوها هكذا) أى في هذا الوقت (وحكى ابن عباس وضع النبي صلى الله عليه وآله وسلم يده على رأسه قال فبدد) أى فرق (أصابه شيا من تبيد ثم وضع أطراف أصابعه على قرن الرأس) أى جانبه (ثم ضمها) أى أصابعه وسلم ثم ضمها قال عياض وهو الصواب فإنه يصف عصر الماء من الشعر باليد (يمرها كذلك على الرأس حتى مست ابهامه طرف الاذن عايلي الوجه على الصدغ) بضم الصاد (وناحية اللعبة لا يقصر) من التقصير أى لا يعلو ولا يصلي لا يعصر بالعين المهملة قال الحافظ ابن حجر والاول هو الصواب (ولا يطمش) بضم الطاء أى لا يستعمل (الا كذلك) وقال لولأن أشق على أمتي لامرئهم أن يصلوها هكذا أى في هذا الوقت ورواه الخمسة ما بين مروزي وبعاني ومكي ومدني

ما اشقت عليه هذه الاحاديث وهو وان كان أربع عشرة ركعة والاحاديث مصرحة بأن الثواب يحصل باثني عشرة ركعة لكنه لا يعلم الايمان بالعدد الذي نص عليه صلى الله عليه وسلم في الاوقات التي جاء التفسير بها الا بفتح الاربعة أربع عشرة ركعة لما ذكرنا من الاختلاف

* (باب فضل الاربع قبل الظهر وبعدها وقبل العصر وبعدها العشاء) *

(عن أم حبيبة قالت سمعت النبي صلى الله عليه وسلم يقول من صلى أربع ركعات قبل الظهر وأربعاً بعده حرمه الله على النار) رواه الترمذي وصححه الترمذي الحديث من رواية مكحول عن عنبسة بن أبي سفيان عن أم حبيبة وقد قال أبو زرعة وهشام بن عمار وأبو عبد الرحمن النسائي ان مكحول لم يسمع من عنبسة بن أبي سفيان كذا قال المذري وقد أعلم ابن القطان وأبكره أبو الوليد الطيالسي وأما الترمذي فصحه كما قال المصنف لكن من طريق أبي عبد الرحمن القاسم بن عبد الرحمن صاحب أبي امامة قال المذري والقاسم هذا اختلاف فيه فمنهم من يضعف روايته ومنهم من يوثقه انتهى وقد روى عن ابن حبان انه صححه ورواه الترمذي أيضا عن محمد بن عبد الله الشعبي عن عنبسة بن أبي سفيان عن أم حبيبة وقال حسن غريب وهذه متابعة لمكحول والشعبي المذكور وثقه دحيم والمفضل بن عثمان العلاقي والنسائي وابن حبان قوله حرمه الله على النار في رواية لم تحمله النار وفي رواية حرم على النار وفي أخرى حرم الله له على النار وقد اختلف في معنى ذلك هل المراد انه لا يدخل النار أصلاً وأنه وان قدر عليه دخوله الا أن كلاً النار أن لا يحرم على النار ان تستوعب أجزاءه وان مست بعضه كافي ببعض طرق الحديث عند النسائي بل ينظر في وجهه النار أبداً وهو موافق لقوله في الحديث الصحيح وحرم على النار أن تأكل مواضع السجود فيكون قد أطلق السكل وأريد البعض مجازاً والجل على الحقيقة أولى وان الله تعالى يحرم جميعه على النار وفضل الله تعالى أوسع ورحمته أعم والحديث يدل على ثا كذا استحب أربع ركعات قبل الظهر وأربع بعده وكني بهم ذا الترغيب باعتبار ذلك وظاهر قوله من صلى ان التحريم على النار يحصل بجملة واحدة ولا كنهه قد أخرجه الترمذي وأبو داود وغيرهما باللفظ من حافظ فلا يحرم على النار الا

الحفاظ (وعن ابن عمر ان النبي صلى الله عليه وسلم قال رحم الله امرأً صلى قبل العصر أربعاً رواه أحمد وأبو داود والترمذي) الحديث حسنه الترمذي وصححه ابن حبان وابن خزيمة وفي اسناده محمد بن مهران وفيه مقال ولكنه قد وثقه ابن حبان وابن عدي وفي الباب عن علي رضى الله عنه عند أهل السنن باللفظ كان النبي صلى الله عليه وسلم يصلي قبل

وفيه التحديث والاختبار والقول وأخرجه مسلم في الصلاة وأبو داود في الطهارة (وروى أنس هذا الحديث فقال فيه كافي أنظر إلى ويص خاتمه صلى الله عليه وآله وسلم أي بريقه ولعانه (ليأخذ) أى ليلة إذا أخر العشاء والنون عوض عن المضاف إليه وفيه ان وقت صلاة العشاء الى نصف الليل اختياراً أو ما وقت الجواز فيقتد الى وقت طلوع الفجر الحديث فتأخذ عند مسلم

ليس في النوم تفريطا إنما التفريط على من لم يصل الصلاة حتى يحيى وقت الصلاة الآخرة وقال الاصطخري اذا ذهب نصف الليل صارت قضاء قال ودليل الجهور حديث أبي قتادة المذكور قلت وعموم حديث أبي قتادة مخصوص بالاجماع في الصبح وعلى قول الشافعي الجديد في المغرب ٢٦٢ فلا يصح أن يقول انه مخصوص بالحديث المذكور وغيره من الاحاديث

في العشاء (عن أبي موسى) الاشعري (رضي الله عنه) ان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قال من صلى البردين بفتح الباء وسكون الراء ثلثية برد والمراد صلاة الفجر والعصر وبديل على ذلك قوله في حديث جرير صلاة قبل طلوع الشمس وقبل غروب ازا في رواية لم يعنى العصر والفجر قال الخطابي مما يابذل لانه ما يصح ايات في بردى النهار وهما طرفاه حين يطيب الهواء ونذهب سورة الحر (دخل الجنة) ببر بالمدى عن المصارع لم يعلم أن الموعود به جنزلة الا في الحق الوقوع وامتازت الفجر والعصر بذلك لزيادة شرفهما وترغيبا في المحافظة عليهما الشهود الملائكة فيع ما وصفه يوم للقب ليس بحجة (عن أنس) بن مالك (رضي الله عنه ان زيد بن ثابت) الانصاري رضي الله عنه (حدثه) أي انسا (انهم) أي زيدوا وأصحابه (تسحروا) أي أكلوا السحور وهو ما يؤكل في السحرا ما بالضم فهو اسم لنفس الشغل (مع النبي صلى الله عليه وآله وسلم ثم قاموا الى الصلاة) أي صلاة الصبح قال أنس (قلت) لزيد (كم كان ينهما) أي بين السحور

العصر أربع ركعات ينصل بينهما بالتسليم وزاد الترمذي ولساق وابن ماجه على الملائكة المقربين ومن تبعهم من المسلمين والمؤمنين وله حديث آخر جاءه عند الطبراني في الاوسط وعن عبد الله بن عمرو بن العاص عند الطبراني في الكبير والايوسط هو فوعا، لفظ من صلى أربع ركعات قبل العصر لم يسمه النار وعن أبي هريرة عند أبي نعيم قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم من صلى أربع ركعات قبل العصر غفر الله له وهو من رواية الحسن عن أبي هريرة ولم يسمع منه وعن أم حبيبة عند أبي يعلى بلفظ قال رسول الله صلى الله عليه وسلم من حافظ على أربع ركعات قبل العصر بنى الله له بيتا في الجنة وفي اسناده محمد بن سعيد المؤذن قال العراقي لا أدري من هو وعن أم سلمة عند الطبراني في الكبير عن النبي صلى الله عليه وسلم قال من صلى أربع ركعات قبل العصر حرم الله بدنه على النار والاحاديث المذكورة تدل على استحباب أربع ركعات قبل العصر والدعاء منه صلى الله عليه وسلم بالرجعة لمن فعل ذلك والتصرح بتخريم بدنه على النار بما يتنافس فيه المتنافسون (وعن عائشة قالت ما صلى النبي صلى الله عليه وسلم العشاء قط فدخل على الاصل أربع ركعات اوست ركعات رواه أحمد وأبو داود) الحديث رجال اسناده ثقات ومقاتل بن بشير الجعفي قد وثقه ابن حبان وقد أخرجه أيضا النسائي وقد أخرج البخاري وأبو داود والنسائي من حديث ابن عباس قال بت في بيت خاتني معونة الحديث وفيه فصل في قيام الليل والطبراني في الكبير من حديث ابن عباس يرفعه الى النبي صلى الله عليه وسلم انه قال من صلى أربع ركعات خلف العشاء الآخرة قرأ في الركعتين الاولتين قل يا أيها الكافرون وقل هو الله أحد وفي الركعتين الاخرتين تزيل السجدة وتبارك الذي يده الملك كتب له كاربعة ركعات من ليلة القدر وفي اسفاده بوفرة يزيد بن سنان الرهاوي ضعفه الجهور وقال أبو حاتم محله الصدق وقال البخاري مقارب الحديث وروى محمد بن نصير من حديث ابن عباس ان النبي صلى الله عليه وسلم صلى العشاء الآخرة ثم صلى أربع ركعات حتى لم يبق في المسجد غيري وغيره وفيه المنها ل بن عمر وقد اختلف فيه وروى الطبراني في الكبير عن ابن عمر مر فوعا من صلى العشاء الآخرة في جماعة وصلى أربع ركعات قبل أن يخرج من المسجد كان كهدل ليلة القدر قال العراقي ولم يصح وأكثرا لاهاديث ان ذلك كان في البيت ولم يرد التقييد بالمسجد الا في حديث ابن عباس وحديث ابن عمر المذكورين فاما حديث ابن عمر فتقدم ما قال العراقي فيه وأما حديث ابن عباس ففي اسناده من تقدم قال العراقي وعلى تقدير ثبوته فيكون قد وقع

والقيام الى الصلاة (قال) زيد (قدر) قراءة (تخمين أو سمين يعني ايه) استدله البخاري على ان أول وقت ذلك الصبح طلوع الفجر لانه الوقت الذي يحرم فيه الطعام والشراب والمدة التي بين الفراغ من السحور والدخول في الصلاة وهي خمسة عشر آية أو نحوها قدر ثبت خمس ساعة ولعلها مدة ارغاضا فاشعر بذلك بان أول وقت الصبح أول ما يطلع النجم وفيه

الفجر مع رسول الله صلى الله عليه وآله (وسلم) يستفاد منه الإشارة إلى مبادرة النبي صلى الله عليه وآله وسلم بصلاة الصبح في أول الوقت وحديث عائشة في هذا الباب أصرح بالمراد من جهة التغليس بالصبح وسياقه يقتضي المواظبة على ذلك وأصرح منه ما أخرجه أبو داود من حديث ابن مسعود أنه صلى الله عليه وآله وسلم أسفر بالصبح مرة ثم كانت صلاته بعد بالغسل حتى مات لم يعد إلى أن يسفر وأما ما رواه أصحاب السنن وصححه غير واحد

رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم
أسقروا بالفجر فإنه أعظم لأجر
فقد حمله الشافعي وغيره على أن
المراد بذلك تحق طلوع الفجر
وحمله الطحاوي على أن المراد
الاحمر بطويل القراءة فيها حتى
يخرج من الصلاة مفرا وأبعد
من زعم أنه ناسخ للصلاة في الغاس
وأما حديث ابن مـعود الذي
أخرجه البخاري وغيره أنه قال ما
أبى رسول الله صلى الله عليه وآله
وسلم صلى صلاة في غير وقتها غير
ذلك اليوم يصحى الفجر يوم
المزدلفة فمحمول على أنه صلى الله
عليه وآله وسلم دخل فيها مع طلوع

ذلك منه إيمان الجواز وأضر ورقه في المسجد اقتضت ذلك والحديث يدل على مشروعية صلاة أربع ركعات أو ست ركعات بعد صلاة العشاء وذلك من جملة صلاة الليل وسأقي الكلام فيها (وعن البراء بن عازب عن النبي صلى الله عليه وسلم قال من صلى قبل الظهر أربعة ما كان كأنما تهجد من ليلته ومن صلاه بعد العشاء كان كأنما تهجد من ليله القدر رواه سعيد بن منصور في سننه) الحديث أخرجه أيضا الطبراني في الأوسط باللفظ الذي ذكره المصنف وهو من رواية ناهض بن سالم الباهلي قال حدثنا عمار أبو هاشم عن الربيع بن لو ط عن عمه البراء بن عازب عن النبي صلى الله عليه وسلم وعمار والربيع ثقتان وأما ناهض فقال العراقي لم أوله سم فيه جرح ولا تهديلا ولم أجده ذكرا انتهى وأخرج الطبراني عن البراء حديثا آخر وفي أسناده محمد بن عبد الرحمن بن أبي ليلى وهو سبي الحفظ وفي الباب عن أنس عند الطبراني أيضا باللفظ قال رسول الله صلى الله عليه وسلم أربع قبل الظهر كعدلهن بعد العشاء وأربع بعد العشاء كعدلهن من ليله القدر وفي أسناده يحيى بن عتبة وإيس بن عتبة قاله النسائي وغيره وقال ابن معين ليس بشي والحديث يدل على مشروعية أربع قبل الظهر وقد تقدم الكلام فيها وعلى مشروعية أربع بعد العشاء وقد قدمنا ما في ذلك من الأحاديث

*(باب تأكيده كبرى القبر وتخفيف قراة ما والضعفة والكلام
بعده ما وقضاهما اذا فاتتا)*

(عن عائشة قالت لم يكن النبي صلى الله عليه وسلم على شيء من النوافل أشد تعاهداً منه على ركعتي القبر متفق عليه . وعنه عن النبي صلى الله عليه وسلم قال ركعتا القبر خير من الدنيا وما فيها رواه أحمد ومسلم والترمذي وصححه) وفي الباب عن علي عليه السلام عند ابن ماجه وعن ابن عمر عند أحمد وأبي داود والطبراني وغير حديثه الآخر عن ابن عباس عند ابن عدي في الكامل وعن الألبان عند أبي داود قوله الضميمة بكسر الصاد المجهمة الهيمية وبفتحة المرة ذكره في ذلك في الفتح قوله أشد تعاهداً في رواية ابن خزيمة أشد تعاهداً ولم يأت به إلا من طريقه أخرجه من غير طريقه من هذا الوجه ولا إلى غنية والحدِيثان يدلان على أفضلية ركعتي القبر وعلى استحباب التعاهد لهما وكرهه التفریط فيهما وقد استدلل بهما على أن ركعتي القبر أفضل من الوتر وهو أحد قولَي الشافعي ووجه الدلالة أنه جعل ركعتي القبر خير من الدنيا وما فيها وجعل الوتر خير من حمر النعم وحمر الزمجر مما في الدنيا وأصح القولين عن الشافعي أن الوتر أفضل وقد استدلل بذلك بما في صحيح مسلم من حديث أبي هريرة عن النبي

المعبر من غير تأخير فان في حديث زيد بن ثابت ومهل بن سعد ما يشعر بتأخير يسير لا اقل
سبانه اءلم ورواه هذا الحديث الخمسة مديون وفيه رواية الاخ عن اخيه والتحديث وا
رضى الله عنهما قال شهيد عندى رجال) عدول (مرضى-يون) لاشك فى صدقهم ودينهم

المريضين (وأرضاهم عندى عمر) بن الخطاب رضي الله عنه (إن النبي صلى الله عليه وآله وسلم نهى) (نهى) (نهى) (عن الصلاة) التي لا سبب لها (بعد صلاة) (الصبح) (والنهي) متعلق بإداء الصلاة لا بالوقت فتعين التقدير بالصلاة في الموضعين نعم يتعلق أيضاً بمن لم يصل من الطلوع ٢٦٤ إلى الارتفاع كرمح ومن الاستواء إلى الزوال ومن الارتفاع حتى تغرب للنهي

عن الصلاة فيها في صحيح مسلم لكن ليس فيه ذكر الريح وأشار الرافعي إلى ذلك بقوله ربما انقسم الوقت الواحد إلى متعلق بالفعل وإلى متعلق بالزمان قال ابن دقيق العيد هذا الحديث معمول به عند فقهاء الأمصار وخالفه بعض المتقدمين وبعض الظاهرية من بعض الوجوه (حتى تشرق الشمس) (وتكبره الصلاة أيضاً) (بعد صلاة) (العصر) (حتى تغرب) (الشمس) (فلو أحرم بها السبب له كالتألف المطلق لم تنهك كصوم يوم العيد بخلاف ما له سبب كقصر أو فلتاثنين فلا كراهة فيه ما لأنه صلى الله عليه وآله وسلم صلى بعد العصر سنة الظهر التي فاتته رواه الشيخان فالسنة الحاضرة والقريضة الفائتة أولى وكذا صلاة جنازة وكسوف ونخبة مسجد وسجدة شكر وقلاوة ومنع أبو حنيفة رحمه الله مطلقاً إلا عصر يومه والمذنب مرة أيضاً والحديث وارد عليه وقال مالك تحرم النوافل ذرئاً الفرائض ووافقه أحمد لكنه استثنى ركعتي الطواف قال في الفتح حكى عن طائفة من السلف الإباحة مطلقاً وإن أحاديث التهم منسوخة وبه

صلى الله عليه وسلم أنه قال أفضل الصلاة بعد الفريضة الصلاة في خوف الليل وبالاختلاف في وجوبه كما سيأتي وقد وقع الاختلاف أيضاً في وجوب ركعتي الفجر فذهب إلى الوجوب الحسن البصري حكى ذلك عنه ابن أبي شيبة في المصنف وحكى صاحب البيان والرافعي وجهها لبعض الشافعية أن الوتر ركعتي الفجر سواء في الفضيلة (وعن أبي هريرة قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم لا تدعوا ركعتي الفجر ولو طردتكم الخيل رواه أحمد وأبو داود) الحديث في أسناده عبد الرحمن بن اسحق المدني ويقال فيه عباد بن اسحق أخرجه مسلم واستشهد به البخاري ووثقه يحيى بن معين وقال أبو حاتم الرازي لا يحتج به وهو حسن الحديث وليس بثبت ولا قوي وقال يحيى بن سعيد القطان سألت عنه بالمدينة فلم يحمدوه وقال بعضهم اتهم بحمدوه في مذهبه فإنه كان قد ريف أنفوه من المدينة فاماروا به فلا بأس وقال البخاري مقاب الحديث وقال العراقي أن هذا حديث صالح والحديث يقتضي وجوب ركعتي الفجر لأن النبي عن تركهما حقيقة في التحريم وما كان تركه حراماً كان فعله واجباً ولا سيما مع تعقيب ذلك بقوله ولو طردتكم الخيل فإن النبي عن الترك في مثل هذه الحالة المشددة التي يباح لأجلها كثير من الواجبات من الأدلة الدالة على ما ذهب إليه الحسن من الوجوب فلا بد للجمهور من قرينة صارفة عن المعنى الحقيقي للنهي بعد تسليم صلاحية الحديث للاحتجاج وأما الاعتذار عنه بحديث هل علي غيرها قال لا إلا أن تطوع فسيأتي الجواب عنه (وعن ابن

عمر قال رمقت رسول الله صلى الله عليه وسلم شهراً فكان يقرأ في الركعتين قبل الفجر قل يا أيها الكافرون وقل هو الله أحد رواه النسائي) الحديث أخرجه أيضاً مسلم وفي الباب عن ابن مسعود عند الترمذي وعن أبي هريرة عند مسلم وأبي داود والنسائي وابن ماجه وعن أنس عند البزار ورجال أسناده ثقات وعن عائشة عند ابن ماجه وعن عبد الله بن جعفر عند الطبراني في الأوسط وعن جابر عند ابن حبان في صحيحه قوله رمقت في رواية للنسائي رمقت النبي صلى الله عليه وسلم عشرين مرة وفي رواية ابن أبي شيبة في المصنف سمعت النبي صلى الله عليه وسلم أكثر من عشرين مرة وفي رواية ابن عدي في الكامل رمقت النبي صلى الله عليه وآله وسلم خمسة وعشرين صباحاً وجميع هذه الروايات مشعرة بأنه صلى الله عليه وسلم كان يحضر بقراعتهم والحديث يدل على استحباب قراءة سورة في الإخلاص في ركعتي الفجر قال العراقي وعمن روى عنه ذلك من الصحابة عبد الله بن مسعود ومن التابعين سعيد بن جبيرة ومحمد بن سيرين وعبد الرحمن بن يزيد النخعي وسويد بن غفلة وغنيم بن قيس ومن الأئمة الشافعي وقال مالك أمانة فلا يزيد

تأويل ١٠ وغيره من أهل الظاهر وبذلك جزم ابن حزم وصح عن أبي بكر وكعب بن عجرة المنع من صلاة الفرائض على في هذه الأوقات وما ادعاه ابن حزم وغيره من النسخ مستنده إلى حديث من أدرك من الصبح ركعة قبل أن تطلع الشمس فليصل لها أخرى فدل على إباحة الصلاة في الأوقات المنهية انتهى وقال غيره ادعاء التخصيص أولى من ادعاء النسخ فيجعل

النهي على ما لا سبب له ويخص منه حاله سبب جماعين الادلة وزواة هذا الحديث خمسة وفيه تابعي عن تابعي عن صاحب الحديث والنعنة والقول وأخرجه مسلم وأبو داود والترمذي والنسائي وابن ماجه (عن ابن عمر رضي الله عنهما قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم لا تقرأوا أي لا تقصدا ولا بصلاتكم طلوع الشمس ٢٦٥ ولا غروبها) خرج بالقصد عدمه فلا يستيقظ

من نومه أو ذكر ما ليس به فليس بقاصد قبل هذا الحديث مفسر للسابق أي لا تكره الصلاة بعد الصلاتين الا لمن قصد بها طلوع الشمس وغروبها الى ذلك جفع بعض علماء الظاهر وقواه ابن المنذر واحتج به فدل على أن الكراهة مختصة بمن قصد الصلاة في ذلك الوقت دون من وقع له ذلك اتفاقا ومنهم من جعله نهيا مستقلا ذكره الصلاة في تلك الاوقات سواء قصد لها أم لا وهو قول الاكثر وقيل ان قوما كانوا يتحرون طلوع الشمس وغروبها فيصعدون لها عبادة من دون الله فنهى صلى الله عليه وآله وسلم أن يتشبه به وفي هذا الحديث رواية لابن عن الاب والتحديث والنعنة والاختبار والقول وأخرجه البخاري في صفة بليس لعنه الله تعالى ومسلم والنسائي كلاهما مقطعا في الصلاة (قال ابن عمر وقال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم اذا طلع حاجب الشمس أي طرفها الاعلى من قرصها سمى به لانه أول ما يدور منها فيصير كحاجب الانسان والاصلي حاجبا الشمس قال الجوهري حواجب الشمس نواحيها (فاخر الصلاة) أي

على أم القرآن في كل ركعة وروى عن الاصم وابن علية انه لا يقرأ فيهما أصلا وهو مخالف للاحاديث الصحيحة واحتج بحديث عائشة الا في وسباني أنه مجرد شك منه فلا يصح الاحتجاج به وفي الحديث أيضا استصحاب تخفيف ركعتي الفجر وسباني ذكر الحكمة في ذلك (ومن عائشة قالت كان النبي صلى الله عليه وآله وسلم يخفف الركعتين المتينتين قبل صلاة الصبح حتى اني لا أقول هل قرأ فيهما ما بام القرآن متفق عليه) وفي الباب عن ابن عباس عند الجماعة بلفظ فصلي ركعتين خفيفتين وله حديث آخر عند مسلم وابي داود واتساق في قال كان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يقرأ في ركعتي الفجر يقولوا آمنا بالله وما أنزل إلينا والتي في آل عمران تعالوا الى كلمة سواء بيننا وبينكم وفي رواية مسلم وفي الاسرة بآمن بالله واشهد بأيماننا ومن حصة عند الجماعة الأبا داود بلفظ ركعتين خفيفتين وعن الفضل بن عباس عند أبي داود بلفظ فصلي ركعتين خفيفتين وعن أسامة بن عمر عند الطبراني بلفظ فصلي ركعتين خفيفتين الحديث وما ذكر في الباب معه يدل على مشروعية التخفيف وقد ذهب الى ذلك الجمهور وخالف في ذلك الحنفية فذهبوا الى استصحاب اطالة القراءة وهو مخالف لاصرائح الادلة واستدلوا بالاحاديث الواردة في الترغيب في تطويل الصلاة نحو قوله صلى الله عليه وآله وسلم أفضل الصلاة طول القنوت ونحو ان طول صلاة الرجل مثنة من فقهه وهو من ترجيح العام على الخاص وبهذا الحديث قسك مالك وقال بالاقصا على قراءة فاتحة الكتاب في هاتين الركعتين وليس فيه إلا أن عائشة شككت هل كان يقرأ بالفاتحة أم لا شدة تخفيفه لهما وهذا لا يصلح التمسك به لرد الاحاديث الصريحة الصحيحة الواردة من طرق متعددة كما تقدم وقد أخرج ابن ماجه عن عائشة نفيها انها قالت كان النبي صلى الله عليه وآله وسلم يصلي ركعتي الفجر فكان يقول نم السورتان هما يقرأ بهما في ركعتي الفجر قل يا أيها الكافرون وقل هو الله أحد ولا ملازمة بين مطلق التخفيف والاقصا على الفاتحة لانه من الامور النسبية وقد اختلف في الحكمة في التخفيف لهما فان قيل ليعاد الى صلاة الفجر في أول الوقت وبه جزم الفرطبي وقيل ليستفتح صلاة النهار بركعتين خفيفتين كما يصنع في صلاة الليل ليدخل في الفرض أو ما يشابهه بغشاش واستعداد تام ذكره الحافظ في الفتح والعراقي في شرح الترمذي (وعن أبي هريرة قال قال رسول الله صلى

الله عليه وآله وسلم اذا صلى أحدكم ركعتين قبل صلاة الصبح فليضطجع على جنبه الايمن رواه أحمد وأبو داود والترمذي وصححه وعن عائشة قالت كان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم اذا صلى ركعتي الفجر اضطجع على شقه الايمن وفي رواية كان اذا صلى ركعتي

٢٤ قيل في التي لا سبب لها (حتى) الى أن (ترتفع) الشمس (واذا غاب حاجب الشمس فاخر الصلاة) التي لا سبب لها (حتى تغيب) زاد البخاري في بدء الخلق من طريق عبدة فانها تطلع بين قرني شيطان ولمسلم من حديث عمرو بن عبسة وحينئذ يصعد لك الكفيل وفيه اشارة الى علة النهي عن الصلاة في الوقتين المذكورين فالنهي حينئذ لترك مشابهة الكفار

وقد اعتبر ذلك الشرع في أشياء كثيرة واستدل به على أنه لا بأس بالصلاة عند الاستواء وهو قول مالك وروى ابن أبي شيبة أن مسروقاً كان يصلي نصف النهار فتقبل له أن أبواب جهنم تفتح نصف النهار فقال الصلاة أحق ما يستعذب به من جهنم حين تفتح أبوابها ومنعه الشافعي وأبو حنيفة ٢٦٦ وأحمد حديث عقبة بن عامر عندهم لم يروى عنه يوم قائم الظهيرة ولا لغة رواية

البيهقي حين تستوى الشمس على رأسك كرمح فاذا زالت فصل وقد استثنى الشافعي ومن وافقه من ذلك يوم الجمعة لأنه صلى الله عليه وآله وسلم لم يذهب الناس إلى التكبير يوم الجمعة ورغب الناس في الصلاة إلى خروج الإمام وهو لا يخرج إلا بعد الزوال وحديث أبي قتادة أنه صلى الله عليه وآله وسلم كره الصلاة نصف النهار إلا يوم الجمعة لكن في سنده انقطاع وذكره البيهقي شواهد ضعيفة إذا ضمت قوى الخبر (حديث أبي هريرة رضي الله عنه أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم نهى عن بيعتين ولبستين) بكسر الباء واللام لأن المراد الهيئة للمرة (تقدم وزاد في هذه الرواية وعن صلاح بن نسي عن الصلاة بعد صلاة (الفجر حتى تطلع الشمس وبعد صلاة العصر حتى تغرب الشمس) أي الاسباب كما هو وفي الحديث النهي عن الصلاة عند هذين الوقتين وهو مجمع عليه في الجملة واقتصر فيه على حاق الطلوع والغروب وفي غير أن النهي مستمر بعد الطلوع حتى ترتفع وإن انتهى يتوجه قبل الغروب من حين اصفرار الشمس وتغيرها ورواية هذا الحديث

الفجر فإن كنت مسبقاً فخذني والاضطجع متفق عليه) الحديث الأول رجاله رجال الصحيح وقد أخرجه أيضاً ابن ماجه والحديث الثاني أخرجه الجماعة كله وفي الباب عن عبد الله بن عمرو بن العاص عند أحمد والطبراني بإلفظ أن النبي صلى الله عليه وسلم كان إذا صلى ركعتي الفجر اضطجع على شقه الأيمن وفي إسناد يحيى بن عبد الله المعافري وهو مختلف فيه وفي إسناد أحمد أيضاً ابن لهيعة وفيه مقال مشهور عن ابن عباس عند البيهقي فهو حديث عبد الله بن عمرو وفيه انقطاع واختلاف على ابن عباس وعن أبي بكرة عند أبي داود بإلفظ قال خرجت مع النبي صلى الله عليه وسلم لصلاة الصبح فكان لا يمر برجل إلا ناداه بالصلاة أو حركه بوجهه أدخله أو دأود أو دأود البيهقي في باب الاضطجاع بعد ركعتي الفجر والاحاديث المذكورة تدل على مشروعية الاضطجاع بعد صلاة ركعتي الفجر إلى أن يؤذن بالصلاة كما في صحيح البخاري من حديث عائشة وقد اختلف في حكم هذا الاضطجاع على ستة أقوال الأول أنه مشروع على سبيل الاستصحاب قال العراقي فمن كان يفعل ذلك أو يفق به من الصحابة أبو موسى الأشعري ورافع بن خديج وأنس بن مالك وأبو هريرة واختلاف فيه على ابن عمر فروى عنه فعمل ذلك كما ذكره ابن أبي شيبة في مصنفه وروى عنه أنكاره كما سيأتي ومن قال به من التابعين ابن سيرين وعروة وبقيّة الفقهاء السبعة كما حكاه عبد الرحمن بن زيد في كتاب السبعة وهم سعيد بن المسيب والقاسم بن محمد بن أبي بكر وعروة بن الزبير وأبو بكر بن عبد الرحمن وخارجة بن زيد بن ثابت وعبيد الله بن عبد الله بن عتبة وسليمان بن يسار قال ابن حزم وروينا من طريق يحيى بن سعيد القطان عن عثمان بن قيات هو ابن عثمان أنه حدثه قال كان الرجل يجيء وعمره الخطاب يصلي بالناس فيصلي ركعتين في مؤخر المسجد ويضع جنبه في الأرض ويدخل معه في الصلاة وعن قال باستصحاب ذلك من لائحة الشافعي وأصحابه القول الثاني أن الاضطجاع بعدهما واجب مفترض لا بد من الاتيان به وهو قول أبي محمد بن حزم واستدل بحديث أبي هريرة المذكور ووجه الأولون على الاستصحاب لقول عائشة فإن كنت مسبقاً فخذني والاضطجع وظاهره أنه كان لا يضطجع مع استيقاظها فكان ذلك قرينة لصرف الأمر إلى الندب وفيه أن تركه صلى الله عليه وسلم لما أمر به أمر اخص بالامة لا يعارض ذلك الأمر الخاص ولا يصرفه عن حقيقة تركه كما تقر في الأصول القول الثالث أن ذلك مكروه وبعدة ومن قال به من الصحابة ابن مسعود وابن عمر على اختلاف عنه فروى ابن أبي شيبة في المصنف من رواية إبراهيم قال قال ابن مسعود ما بال الرجل إذا صلى الركعتين تمكث كما تمكث الدابة أو الحمار إذا سلم فدفد فصل وروى ابن أبي شيبة أيضاً من رواية مجاهد

الستة ما بين كوفي ومدني وفيه التصديق والعنونة وأخرجه البخاري أيضاً في البيوع والمبايع ومسلم في البيوع قال وكذا الشافعي وأخرجه ابن ماجه مقطوعاً في الصلاة والتجارات (عن معاوية) بن أبي سفيان (قال أنكم تصلون صلاة لقد صحبنا رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فإنا نأمنه يصلح) أي الصلاة وفي رواية يصلح ما أي الركعتين (ولقد نهى عنها) أي

عن الصلاة في رواية عنهما (يعني الركعتين بعد) صلاة (العصر) نفي معاوية معارض بالثبات غيره أنه كان يصليهما بعد صلاة العصر والمنبئ مقدم على الثاني نعم ليس في رواية الاثبات معارضة لاحاديث النهي لان رواية الاثبات لها سبب فالحق فيها ما له سبب ونفي ما عد ذلك على عمومها واستثنى الشافعية من كراهة الصلاة ٢٦٧ في هذه الاوقات مكره فلا تكرر الصلاة فيها في شيء منها لا ركعتا الطواف ولا

غيرهما الحديث جابر مر فوعا ينفق بعد مناف لا تخنعوا أحدا طاف به ذا البيت وصلى أية ساعة شاء من الليل والنهار رواه أبو داود وغيره قال ابن حزم واسلام جابر متأخر جدا وانما أسلم يوم الفتح وهذا بلا شك بعد نبيه صلى الله عليه وآله وسلم عن الصلاة في الاوقات فوجب استثناء ذلك من النهي (عن عائشة رضي الله عنها قالت) والله الذي ذهب به أي توفاه نفي رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم (ما تركهما) من الوقت الذي شغل فيه عنهما بعد الظهر (حتى أتى الله) عز وجل (ومأتي الله تعالى حتى ثقل عن الصلاة وكان يصلي كثيرا من صلاته) حال كونه (فاعادته) في عائشة بقولها ما تركهما (الركعتين بعد) صلاة (العصر) وكان النبي صلى الله عليه وآله وسلم يصليهما ولا يصليهما في المسجد مخافة ان يشغل على أمته وكان يجب ما يخفف عنهم) فهمت عائشة من مواظبة النبي صلى الله عليه وآله وسلم على الركعتين بعد العصر ان نهي عن ذلك مختص بمن قصد الصلاة عند غروب الشمس

قال صحبت ابن عمر في السفر والحضر فأرأيتني اضطلع بعد ركعة في الغبر وروى سعيد بن المسيب عنه أنه رأى رجلا يضطلع بعد الركعتين فقال احسبوه وروى أبو مجلز عنه أنه قال ان ذلك من تلعب الشيطان وفي رواية زيد العمى عن أبي الصديق الناجي عنه أنه قال انما ساجدة ذكر ذلك جبره ابن أبي شيبه ومن كره ذلك من التابعين الاسود بن يزيد وابراهيم الغزي وقال هي ضجعة الشيطان وسعيد بن المسيب وسعيد بن جابر ومن الائمة مالك وحكام القاضي عياض عن جمهور العلماء القول الرابع انه خلاف الاولي روى ابن أبي شيبه عن الحسن انه كان لا يجبه الاضطلاع بعد ركعة في الغبر القول الخامس التفرقة بين من يقوم بالليل فيسهب له ذلك للاستراحة وبين غيره فلا يشرع له واختاره ابن العربي وقال لا يضطلع بعد ركعة في الغبر لا تنتظر الصلاة الا أن يكون قام الليل فيضطلع استجماما له الصلاة الصبح فلا بأس وبشبهه لهذا ما رواه الطبراني وعبد الرزاق عن عائشة انها كانت تقول ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم لم يضطلع لسنة ولكنه كان يدأب ليله فيستريح وهذا لا تقوم به حجة أما أولا فلا في استناذه واولا باسم كما قال الحافظ في الفتح واما ثانيا فلا في ذلك منها ظن وتخمين وليس بحجة وقد روت أنه كان يفعلها واجبة في فعله وقد ثبت أمره به فتأصصكت بذلك مشروعيته القول السادس ان الاضطلاع ليس مقصودا لذاته وانما المقصود الفصل بين ركعة في الغبر وبين الفريضة روى ذلك البيهقي عن الشافعي وفيه أن الفصل يحصل بالقعود والتحول والتحدث وليس بمختص بالاضطلاع قال النووي واختار الاضطلاع لظاهر حديث أبي هريرة وقد أجاب من لم ير مثله وعيسة الاضطلاع عن الاحاديث المذكورة بأجوبة منها ان حديث أبي هريرة من رواية عبد الواحد بن زياد عن الاعشى وقد تكلم فيه بسبب ذلك يحيى بن سعيد القطان وأبو داود الطيالسي قال يحيى بن سعيد ما رأيت به يطلب حديثا بالبصرة ولا بالكوفة قط وكنت أجلس على باب يوم الجمعة بعد الصلاة اذا كره حديث الاشمس لا يعرف منه سرفا وقال مروان بن علي العلام سمعت أبا داود يقول حدثني عبد الواحد الى احاديث كان يرسلها الاعشى فوصلها يقول حدثنا الاعشى حدثنا جاهد في كذا وكذا انتهى وهذا من روايته عن الاعشى وقد رواه الاشمس بصيغة العنعنة وهو مدلس وقال عثمان بن سعيد الدارمي سألت يحيى بن معين عن عبد الواحد بن زياد فقال ليس بشيء والجواب عن هذا الجواب أن عبد الواحد بن زياد قد احتج به الائمة الستة ووثقه أحمد بن حنبل وأبو زرعة وأبو حاتم والنسائي وابن حبان وقد روى عن ابن معين ما يعارض قوله السابق فيسه من طريق من روى عنه الضعيف وهو عثمان بن سعيد الدارمي المتقدم فروى عنه أنه قال انه ثقة وروى معاوية بن صالح عن يحيى بن معين انه صرح

لا اطلا فيه فلها ما تقدم وكات قننه بعد العصر وكان ابن الزبير فهم من ذلك ما فهمته خاتمه عائشة ولترمذي عن ابن عباس قال انما صلى النبي صلى الله عليه وآله وسلم الركعتين بعد العصر لانه أتاه مال فشغله عن الركعتين بعد الظهر فصلاهما بعد العصر ثم لم يعد فيصلي النبي صلى الله عليه وآله وسلم على علم الراوي فانه لم يطلع على ذلك والمنبئ مقدم على الثاني ورواه هذا الحديث الاربعة ما بين كوفي

ومكي وفيه القديت والسماع والقول (وعنه) أي من عائشة (رضي الله عنها) قالت (ركعتان) أي صلاتان لا غيرهما بأربع ركعات (لم يكن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يدهما سر أو لا هلانية ركعتان قبل صلاة الصبح وركعتان بعد صلاة العصر) لم ترد أنه كان يصلي بعد العصر ٢٦٨ ركعتين من أول فرضهما مثلا إلى آخر عمره بل من الوقت الذي شغل فيه عنهما

قاله الله طلائع وزاد في القبح بل في حديث أم سلمة ما يدل على أنه لم يكن يفعله ما قبل الوقت الذي ذكرت أنه قضاها من نفسه انتهى (عن أبي قتادة رضي الله عنه قال سرنا مع النبي صلى الله عليه وآله وسلم ليلة) مر جهم من خيبر كما جزم به بعضهم لما عهد مسلم من حديث أبي هريرة ونوزع فيه (فقال بعض القوم) قيل هو عمر وقال الحافظ ابن حجر لم أقف على تسمية هذا القائل (لوعرست بنا يارسول الله) أي نزلت بنا آخر الليل فاسترحنا (قال أخاف أن تناموا عن الصلاة) حتى يخرج وقتنا فمن يوقظنا (قال بلال) المؤذن فلما سمع أنه يأتي على عادته في الاستعانة في مثل ذلك الوقت لأجل الأذان (انأأ وقظكم فاضطجعوا) بصيغة الماضي (وأسند بلال ظهره إلى راحلته) التي يركبها (فغلبته عيناه) أي بلال (فنام فاستيقظ النبي صلى الله عليه وآله وسلم وقد طلع حاجب الشمس) أي حورها (فقال) صلى الله عليه وآله وسلم (يا بلال أين ما قات) أي أين الوفاء بقولك أنا أوقظكم قال صلى الله عليه وآله وسلم ذلك لينبهه على اجتناب الدعوى والثقة

بان عبد الواحد من أثبت أصحاب الأعمش قال العراق وما روى عنه من أنه ليس بشقة فلهذا استحب على ناقله بعبد الواحد بن زيد وكلاهما بصري ومع هذا قل ينفر دبه عبد الواحد بن زيد ولا يشبه الأعمش فقد رواه ابن ماجه من رواية شعبة عن سهيل بن أبي صالح عن أبيه إلا أنه جعله من فعله لا من قوله ومن جعله الأجوبة التي أجاب بها المنافون للشرعية الاضطجاع أنه اختلف في حديث أبي هريرة المذكور هل من أمر النبي صلى الله عليه وآله وسلم أمر من فعله كما تقدم وقد قال البيهقي ان كونه من فعله أولى أن يكون محفوظا والجواب عن هذا الجواب ان وروده من فعله صلى الله عليه وآله وسلم لا ينافي كونه ورد من قوله فيكون عند أبي هريرة حديثان حديث الأعمش وحديث ثبوت من فعله على أن الكل يقع بثبوت أصل الشرعية فيردني النافين ومن الأجوبة التي ذكرها ابن حجر لم يجمع أباهريرة يروي حديث الأعمش قال أكثر أبو هريرة على نفسه والجواب عن ذلك أن ابن حجر سئل هل تنكر شيئا مما يؤول أبو هريرة فقال لا وإن أبا هريرة قال فاذنبي ان كنت حفظت ونسوا وقد ثبت ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم دعه بالحفظ ومن الأجوبة التي ذكرها ابن ماجه أن أحاديث الباب ليس فيها الأعمش ذلك إنما فيها الأعمش بالحدود على الإباحة عند مال الشوطانفة والجواب منع كون فعله لا يدل على الإباحة والسند ان قوله ما أتاكم الرسول فخذوه وقوله فاتبوني يتناول الأفعال كما يتناول الأقوال وقد ذهب جمهور العلماء وأكابرهم إلى ان فعله يدل على النهي وهذا على فرض انه لم يكن في الباب الا مجرد الفعل وقد عرفت ثبوت القول من وجه صحيح ومن الأجوبة التي ذكرها أن أحاديث عائشة في بعضها الاضطجاع قبل ركعتي الفجر وفي بعضها بعد ركعتي الفجر وفي حديث ابن عباس قبل ركعتي الفجر وقد أشار القاضي عياض إلى ان رواية الاضطجاع بعدهما مرجوحة فتقدم رواية الاضطجاع قبلهما ولم يقل أحد في الاضطجاع قبلهما أنه سنة فكذلك بعدهما ويجب ان من ذلك ما لا نسلم أرجحية رواية الاضطجاع بعد صلاة الليل وقبل ركعتي الفجر على رواية الاضطجاع بعدهما بل رواية الاضطجاع بعدهما أربع والحد يثنى رواية مروية عن عائشة ورواه عن مروية محمد بن عبد الرحمن بن يقيم مروية والزهرى في رواية محمد بن عبد الرحمن اثبات الاضطجاع بعد ركعتي الفجر وهي في صحيح البخاري ولم يختلف الرواية عنه في ذلك واختلف الرواة عن الزهرى فقال مالك في أكثر الروايات عنه انه كان اذا فرغ من صلاة الليل اضطجع على شقه الايمن الحديث ولم يذكر الاضطجاع بعد ركعتي الفجر وقال معمر بن يونس ومرو بن الحارث والاوزاعي وابن أبي ذئب وشعيب بن أبي حمزة عن مروية عن عائشة كان اذا طلع الفجر صلى ركعتين خفيفتين ثم اضطجع على شقه

بالنفس وحسن الظن بهما لا سيما في مظان الغلبة وسلب الاختيار (قال) يدل (ما القيت) مبنيا للمفعول الايمن (على نومة) بالرفع نائب عن الفاعل (مثلها) أي مثل هذه النومة في مثل هذا الوقت (فقال) صلى الله عليه وآله وسلم (ان الله يقبض الرماحكم) أي عن أيديكم بان قطع ثعلبها عنها ونصب رماحها فيها (الباطل) (حين شامروا بها عليكم) عند البطلان

(حديث) ما بالليل ثم فأذن بالناس بالصلاة من التأذين وفيه الاذان الفاتنة وبه قال أبو ثور وأجلت الشافعي في القديم وابن المنذر والأوزاعي وقال في الجديد لا يؤذن له وهو قول مالك واختار النووي صحة التأذين لثبوت الاحاديث فيه وحمل الاذان هنا على الإقامة متعقب بأنه عقب الاذان بالوضوء ثم ارتفاع الشمس ٢٦٩ فلو كان المراد به هنا الإقامة لما أُنجزت الصلاة

عنهم ~~ب~~ يمكن حمله على المعنى اللغوي وهو محض الاسلام (فتوضأ) صلى الله عليه وآله وسلم ولا ينعيم في مستقر جه فتوضأ الناس (فلما ارتفعت الشمس وابتاضت) كما حارت أى صفت (قام) صلى الله عليه وآله وسلم (فصلى) بالناس الصبح وفي الحديث من الفوائد جواز القياس الاتباع ما يتبعان بمصالحهم الدينية وغيرها لكن بصيغة العرض لا بصيغة الاعتراض وان على الامام أن يراعى المصالح الدينية والاعتزاز بما يحفظ فوات العبادات عن وقتها بسببه وجواز التزام الخادم القيام بمراقبة ذلك والاكتفاء في الامور المهمة بالواحد وقبول العذر عن اعتذار بأمر سائق وتسويغ المطالبة بالوفاء بالالتزام وفيه خروج الاحكام تنقسه في الغزوات والسرايا والرد على منكر التذمر وانه لا واقع في الكون الا بقدر ومشرعية الجماعة في القوائف ولا يلزم من عدم ذكر قضاء السنة الرتبة هنا عدم الوقوع لاسيما وقد ثبت أنه ركعهما في حديث أبي قتادة هذا عند مسلم واستدل به المهلب على أن الصلاة الوسطى

الايمى وهذه الرواية اتفق عليها الشبان فرواها البخاري من رواية معمر ومسلم من رواية يونس بن يزيد وهرو بن الحرث قال البيهقي عقب ذكرهما او العدد اولى بالحفظ من الواحد قال وقد يجهل أن يكونا محفوفين فتنه لـ مالك أحدهما ونفى الباقرن الاخر قال واختلف فيه أيضا على ابن عباس قال وقد يجهل مثل ما احتمل في رواية مالك وقال النووي ان حديث عائشة وحديث ابن عباس لا يخالفا لثان حديث أبي هريرة فإنه لا يلزم من الاضطجاع قبلهما أن لا يضطجع بعدهما او اعاد صلى الله عليه وآله وسلم ترك الاضطجاع بعدهما في بعض الاوقات بانما يجوز ويحتمل أن يكون المراد بالاضطجاع قبلهما ما هو نومه صلى الله عليه وسلم بين صلاة الليل وصلاة الفجر كما ذكره الحافظ وفي تصديقه صلى الله عليه وآله وسلم لعائشة بعد ركعتي الفجر دليل على جواز الكلام بعدهما واليه ذهب الجمهور وقد روى عن ابن مسعود أنه كرهه روى ذلك الطبراني عنه ومن كرهه من التابعين سعيد بن جبيرة وعطاء بن أبي رباح وحكى عن سعيد بن المسيب وقال ابراهيم الغضائري كانوا يكرهون الكلام بعد الركعتين ومن عشان بن أبي سليمان قال اذا طلع الفجر فليستكنوا وان كانوا ركبا وان لم يركبوه ما نلتكنوا اذا عرفت الكلام في الاضطجاع تبين لك مشروعيته وعلمت بما أسلفنا لك من أن تركه صلى الله عليه وسلم لا يعارض الامر للامة الخاص بهم ولا حلق قوة القول بالوجوب والتقييد في الحديث بأن الاضطجاع كان على الشق الايمى يشعربان حصول المشروع لا يكون الا بذلك لا بالاضطجاع على الجانب الايسر ولا شك في ذلك مع القدرة وأما مع التعذر فهل يحصل المشروع بالاضطجاع على الايسر أم لا بل يشير الى الاضطجاع على الشق الايمى حرم بالثاني ابن حزم وهو الظاهر والحكمة في ذلك ان القلب معلق في الجانب الايسر فاذا اضطجع على الجانب الايسر غلبه النوم واذا اضطجع على الايمن قلق اقلق القلب وطلبه لمستقره (ومن أبي هريرة قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم من لم يصل ركعتي الفجر فليصلهما بعدما تطلع الشمس رواء الترمذي وقد ثبت أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قضاهما مع القرينة لما نام عن الفجر في السفر) الحديث قال الترمذي بعد اخرجه حديث قريب لانعرفه الا من هذا الوجه وأخرج به ابن حبان في صحيحه والحاكم في المستدرک وقال حديث صحيح على شرط الشيخين ولم يخرجاه والدارقطني والمبيهي والحديث الذي أشار اليه المصنف قد تقدم في باب قضاء النوات من أبواب الاوقات والحديث استدلل به على أن من لم يركع ركعتي الفجر قبل القرينة فلا يفعل بعد الصلاة حتى تطلع الشمس ويخرج الوقت المنتهى عن الصلاة فيه والى ذلك ذهب النووي

هي الصبح لانه لم يأمر أحدا بمراقبة وقت صلاة غيرها ولحياتها نظرا ليجنى واستدل به على قبول خبر الواحد وفيه جواز تأخير قضاء الفاتنة عن وقت الانتباه مثلا (عن جابر بن عبد الله رضى الله عنه - ما ان عمر بن الخطاب رضى الله عنه (جابر بن جعفر) الخندق) في السنة الرابعة من الهجرة (بعد ما غارت الشمس) وفي رواية أن ذلك بعثنا أنظر الجاهل المسمى

(لجعل سبب كذا قرين) لانهم كانوا السبب في تأخيرهم الصلاة عن وقتها اما بالاحصار كما وقع لعمر واما مطلقا كما وقع لغيره (قال يارسل الله ما كذا صلى العصر) أى ما صليت (حق كادت الشمس تغرب) أى الى أن غربت الشمس لان كذا اذا تجردت عن النفي كان معناها اثباتا وان دخل ٢٧٥٠ علم اننى كان معناها نفي لان قولك كذا يزيد يقوم معناها اثبات قرب

القيام وقولك ما كذا يزيد يقوم معناها نفي قرب الفعل وهما نفي قرب الصلاة فانتفت الصلاة بالطريق الاولى (قال النبي صلى الله عليه وآله وسلم) والله خاصيتهم افعهنا الى بطمان) واد بالمدينة (فتوضأ) صلى الله عليه وآله وسلم (للاصلاة وتوضأناها فصلى العصر) بتأجاعة (بعد ما غربت الشمس ثم صلى بعدها المغرب) هذا لا ينضم دليلة لقول بوجوب ترتيب القوائت الا اذا قلنا ان أفعاله صلى الله عليه وآله وسلم المجردة للوجوب نعم لهم أن يستدلوا بعموم قوله صلى الله عليه وآله وسلم صلوا كما رأيتموني أصلى وقد اعتبر ذلك الشافعية في أشياء غير هذه وفي المواطن طريق أخرى أن الذي فاتهم الظاهر والعصر وأجيب بأن الذي في الصحيحين العصر وهو أرجح ويؤيده حديث علي رضي الله عنه شغلونا عن الصلاة الوسطى صلاة العصر وقد يجمع بأن وقعة الخندق كانت أياما في يوم الظهور في الآخر العصر وجعلوا تأخيرهم صلى الله عليه وآله وسلم على النسب ان لم ينسب اليه لم يفتك من الصلاة وكان

وابن المبارك والثاني وأحمد واسحق حكي ذلك الترمذي عنهم وحكاها الخطابي عن الاوزاعي قال العراقي والجميع من مذهب الشافعي انه ما يعلن بعد الصبح ويكونان ادا والحديث لا يدل صريحا على أن من تركه ما قبل صلاة الصبح لا يفعلها الا بعد طلوع الشمس وليس فيه الا اجريان لم يصلها ما مطا ان يصلها ما بعد طلوع الشمس ولا شك انهما اذا تركا في وقت الاداء فعلا في وقت القضاء وائس في الحديث ما يدل على المنع من فعلها ما بعد صلاة الصبح ويدل على ذلك رواية الدارقطني والحاكم والبيهقي فانما ما باقظ لم يصل ركعتي الفجر حتى تطلع الشمس فليصلها ما ويدل على عدم الكراهة أيضا حديث قيس بن عمرو وابن قهدة وابن سمل على اختلاف الروايات عند الترمذي وأبي داود وابن ماجه قال خرج رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فاقبعت الصلاة فصليت معه الصبح ثم انصرف النبي صلى الله عليه وآله وسلم فوجدني أصلي فقال مه لا ياقيس أصلاتان معا قلت يا رسول الله اني لم أكن ركعتي الفجر قال فلا اذن ولفظ أبي داود قال رأى رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم رجلا يصلي بعد صلاة الصبح ركعتين فقال صلاة الصبح ركعتان فقال الرجل اني لم أكن صليت الركعتين اللتين قبلها ما فصلتني ما الا ان فسكت قال الترمذي انما يروى هذا الحديث مرسل واسناده ليس به متصل لان فيه محمد بن ابراهيم عن قيس بن عمرو ومحمد لم يسمع من قيس وقول الترمذي انه مرسل ومنقطع ليس به جيد فقد جامعته الامن رواية يحيى بن سعيد عن أبيه عن جده قيس رواد ابن خزيمة في صحيحه وابن حبان من طريقه وطريق غيره والبيهقي في سننه عن يحيى بن سعيد عن أبيه عن جده قيس المذكور وقد قيل ان سعيد بن قيس لم يسمع من أبيه فيصح ما قاله الترمذي من الانتطاع وأجيب عن ذلك بأنه لم يعترف القائل بذلك وقد أخرجه أيضا الطبراني في الكبير من طريق أخرى متصلة فقال حدثنا ابراهيم بن متويه الاصح اني حدثنا أحمد ابن الوليد بن برد الانصاري حدثنا أيوب بن سويد عن ابن جريج عن عطاء بن قيس بن سهل حدثه انه دخل المسجد والنبي صلى الله عليه وآله وسلم يصلي ولم يكن صلى الركعتين فصلى مع النبي صلى الله عليه وآله وسلم فلما قضى صلاته قام فركع وأخرجه ابن حزم في المحلى من رواية الحسن بن ذكوان عن عطاء بن أبي رباح عن رجل من الانصار قال رأى رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم رجلا يصلي بعد الغداة فقال يا رسول الله لم أكن صليت ركعتي الفجر فصليت ما الا ان لم يقل شيئا قال العراقي وامتناده حسن ويحتمل أن الرجل هو قيس المتقدم ويؤيد الجواز حديث ثابت بن قيس بن ثعالب عند الطبراني في الكبير قال أتيت المسجد والنبي صلى الله عليه وآله وسلم في الصلاة فلما سلم النبي التفت الى وأنا أصلي فجعل ينظر الى وأنا أصلي فلما فرغت قال ألم تصل معنا قلت نعم قال فها هذه الصلاة قلت

ذلك قيس نزول صلاة الخوف وظاهر الحديث انه صلاها جماعة وذلك من قوله فقام فقاما وتوصانا يارسول بل وقع في رواية الاسعدي التصريح به اذ فيها فصلى بنا الاصر قال في الفتح وفي الحديث من القوائت ترتيب القوائت والاكثر على وجوبه مع المذكور لامع النسبان وقال الشافعي لا يجب الترتيب فيها واختلافوا فيها اذا تكرر فانتفت في وقت جابر

ضيق هل يبدأ بالفاتنة وان خرج وقت الحاضر أو يبدأ بالحاضر أو يتخير فقال بالاول مالك والثاني الشافعي وأصحاب الرأي
وأكثر أصحاب الحديث وقال بالثالث أشهب وقال عياض على الخلاف اذا لم تكثر الصلوات الموقوتة فاما اذا كثرت فلا
خلاف في أنه يبدأ بالحاضرة واختلاف في حد القليل فقل صلاة يوم ٢٧١ وقيل أربع صلوات وفيه جواز لعين

من غير استسلاف اذا اقتضت
مصلحة من زيادة طمأنينة أو نفي
نوره - م وفيه ما كان للنبي صلى الله
عليه وآله وسلم من مكارم
الاخلاق وحسن الثاني مع
أصحابه وتألفهم وما ينسحق
الاقتداء به في ذلك وفيه استصحاب
قضاء القوائت في الجماعة وبه
قال أكثر أهل العلم الا لليث مع
أنه أجاز صلاة الجمعة جماعة
اذا قامت والاقامة للصلاة
الفاتنة واستدل به على عدم
مشروعية الاذان للفاتنة
وأجاب من اعترضه بأن المغرب
كانت حاضرة ولم يذكر الراوي
الاذان لها وقد عرف من عاداته
صلى الله عليه وآله وسلم الاذان
للحاضرة فدل على ان الراوي
ترك ذلك لأنه لم يقع في نفس
الاسرقة عقب الاحتفال أن يكون
المغرب لم يتم ايقاعها الا بعد
خروج وقتها على رأى من يذهب
الى القول بتضييقه **مس**
ذلك بعضهم قاسه بدل بالحديث
على أن وقت المغرب متسع لانه
قدم العصر عليه ولو كان ضيقا
ابدأ بالمغرب ولا سيما على قول
الشافعي في تقديم الحاضرة وهو
الذى قال بأن وقت المغرب
ضيق فيحتاج الى الجواب عن

يارسول الله رآه الفجر خرجت من منزلي ولم أكن صليته مما قال فلم يعجب ذلك على وفي
استناده الجراح بن منتهال وهو منكر الحديث قاله البخاري ومسلم ونسبه ابن حبان الى
الكذب وفي الحديث مشروعية قضاء النوافل الراتبة وظاهره سواء كانت لعذر أو غير
عذر وقد اختلف العلماء في ذلك على أقوال أحدها استحباب قضاء ما طلقه سواء كان
القول لعذر أو غير عذر لانه صلى الله عليه وسلم أطلق الاصر بالقضاء لم يقيده بالعذر
وقد ذهب الى ذلك من الصحابة عبيد الله بن عمر ومن التابعين عطاء وطاوس والقاسم
ابن محمد ومن الائمة ابن جريج والاوزاعي والشافعي في الجديد وأحمد واسحق ومحمد بن
الحسن والمزني والقول الثاني انها لا تقضى وهو قول أبي حنيفة ومالك وأبي يوسف
في أشهر الروايتين عنه وهو قول الشافعي في القديم ورواية عن أحمد والمشهور عن
مالك قضاء ركعتي الفجر بعد طلوع الشمس والقول الثالث التفرقة بين ما هو مستقل
بنفسه كالعيد والنهي فيقضى وبين ما هو تابع لغيره كرواتب الفرائض فلا يقضى
وهو أحد الأقوال عن الشافعي والقول الرابع ان شاء قضاها وان شاء لم يقضها على
التخيير وهو مروي عن أصحاب الرأي ومالك والقول الخامس التفرقة بين الترك للعذر
نوم أو نسيان فيقضى أو لغيره عذر فلا يقضى وهو قول ابن حزم واستدل به عموم قوله
من نام عن صلاة الحديث وأجاب الجمهور ان قضاء التارك لها تمام من باب الاولى
وقد قدمنا الجواب عن هذه الاولوية

• (باب ما جاء في قضاء سنتي الظهر) •

(عن عائشة أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم كان اذا لم يصل أربعين ركعة قبل الظهر صلاه
بعدها رواه الترمذي وقال حديث حسن غريب وعن عائشة قالت كان رسول الله صلى
الله عليه وآله وسلم اذا فاتته الأربع قبل الظهر صلاه بعد الركعتين بعد الظهر رواه ابن
ماجه) الحديث الاول رجال استناده ثقات الا عبد الوارث بن عبيد الله العتكي وقد ذكره
ابن حبان في الثقات وقد حسنه الترمذي كما قال المصنف وقال انه غريب انما نعرفه من
حديث ابن المبارك من هذا الوجه قال وقد رواه قيس بن الربيع عن شعبة عن خالد
الحذاء نحو هذا ولا نعلم أحدا رواه عن شعبة غير قيس بن الربيع والحديث الثاني رواه
ابن ماجه عن محمد بن يحيى ويحيى بن أحمد ومحمد بن معمر ثلاثتهم عن موسى بن اود
السكوني عن قيس بن الربيع عن شعبة عن خالد الحذاء عن عبد الله بن شقيق عن عائشة
وكلهم ثقات الا قيس بن الربيع ففيه مقال وقد وثق وفي الباب عن عبد الرحمن بن أبي ليلى
مرسل عند ابن أبي شيبة قال قال كان النبي صلى الله عليه وآله وسلم اذا فاتته أربع قبل

هذا الحديث وهذا في حديث جابر وأما حديث أبي سعيد فلا يتأق فيه هذا لما تقدم فيه أنه صلى الله عليه وسلم من الليل انتهى
ورواه هذا الحديث الستة ما بين بصري ومدني وفيه التحديث والنعمة والقول وأخرجه البخاري أيضا في صلاة الخوف
والمغايرو ومسلم في الصلاة وكذا الترمذي والشافعي (عن أبي بن مالك رضي الله عنه عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال

من نسي صلاة مكتوبة أو نافلة مؤقتة زاد مسلم في رواية أو نام عنها (فليقبل) وجوب باقي المكتوبة ونفي باقي النافلة المؤقتة ولا يصلي وفيه فليصل على وسلم فليصلها (إذا ذكرها) مبادر بالمكتوبة وجوباً إن قامت بالإعذار وندياً إن قامت بعذر كنوم ونسيان فليصلها لبرامة الذمة (لا كفارة لها) ٢٧٢ أي تلك الصلاة المقررة (الاذن وأقم الصلاة لذكرى) قال عياض فيه

تنبيه على ثبوت هذا الحكم وأخذ من الآية التي تضمنت الأمر لموسى عليه السلام وأنه لما لمنا اتباعه وقال زهير استثنى كل وجه أخذ الحكم من الآية فإن من في ذلك كرى أما لذكرى بهاراً لا ذكر كرك عليه أهل اختلاف القولين في تأويلها وعلى كل فلا يعطى ذلك قال ابن جرير ولو كان المراد صلواتها حينئذ كرها كان التبريل لذكرها واضح ما يجيب بأن الحديث فيه تغيير من الراوى وإنما هو للذكرى بلام التعريف وألف القصر كما في سنن أبي داود وفيه وفي مسلم زيادة وكان ابن شهاب يفرقها لذكرى فبان جهل هذا أن استدلاله صلى الله عليه وآله وسلم إنما كان بهذه القراءة فإن معناها للتذكر أي لوقت التذكر قال عياض وذلك هو المناسب لسياق الحديث وعرف أن التغيير صدر من الرواة عن الإمام مالك أو من دونهم لأن الإمام مالك ولا ممن فوقه قال في الصحاح الذي كرى قبض التسيان انتهى كذا في الزرقاني على الموطأ والأمر في الآية لموسى عليه السلام فنبهه صلى الله عليه وآله وسلم بتلاوة هذه

الظهر صلاها بعدها والحديثان يدلان على مشروعية المحافظة على السنن التي قبل الفرائض وعلى امتداد وقتها إلى آخر وقت الفريضة وذلك لأنها لو كانت أوقاتاً تخرج بفعل الفرائض لكان فعلها بعد قضاء وكانت مقدمة على فعل سنة الظهر وقد ثبت في حديث الباب أنها تفعل بعد ركعتي الظهر كرمي ذلك العراقي قال وهو الصحيح عند الشافعية قال وقد يركس هذا فيقال لو كان وقت الصلاة باقية قدمت على ركعتي الظهر وذكر أن الأول أولى (وهن أم سلمة قالت سمعت النبي صلى الله عليه وسلم ينهى عن ركعتين بعد العصر ثم رأيت يصليهما أما حين صلاهما قام علي العصر ثم دخل وعندى ذبوة من بني حرام من الأعراف صلاهما فارسلت إليه الجارية فقلت قومي يجنبه فقولي له تقول لك أم سلمة يا رسول الله سمعتك تنهى عن ركعتين الركعتين وأراك تصليهما فإن أشار بيده فاستأخرى عنه ففعلت الجارية فآشار بيده فاستأخرت عنه فلما انصرف قال يا بنت أبي أمية سألت عن الركعتين بعد العصر فإنه أتاني ناس من بني عبد القيس فشغلوني عن الركعتين اللتين بعد الظهر فهما هاتان متفق عليهما وفي رواية لاحدا ما رأيت صلاهما ما قبلها ولا بعدها قوله أما حين صلاهما فإنه صلى العصر هذا لفظ مسلم ولفظ البخاري ثم رأيت يصليهما حين صلى العصر قوله من بني حرام بفتح المهملة قوله فصلاهما يعني بعد الدخول قوله فآشار بيده فيه جواز الإشارة باليد في الصلاة لأن كلام المصلي في حاجة وقد تقدم الحديث في ذلك قوله يا بنت أبي أمية هو والد أم سلمة واسمه حذيفة وقيل سميل بن المغيرة الخزرجي قوله عن الركعتين يعني اللتين صليتهما الآن قوله فإنه أتاني ناس من بني عبد القيس زاد في المغازي بالإسلام من قومهم فسألوني وفي رواية للطحاوي فنسيتهما ثم ذكرتهما فذكرت أن أصليهما في المسجد والناس يرون فصليتهما عند ذلك ولمن وجه آخر لغيري مال فشغلني ولمن وجه آخر قدم علي وقد من بني عقيم أو جاتني صدقة قوله فهما هاتان زاد الطحاوي فقلت أمرت بهما فقال لا ولكن كنت أصليهما بعد الظهر فشغلت عنهما فصليتهما الآن قوله ما رأيت صلاهما قبلها ولا بعدها لفظ الطحاوي لم أرهما قبل ولا بعد وعند الترمذي وحده عن ابن عباس قال إنما صلى النبي صلى الله عليه وآله وسلم الركعتين بعد العصر لأنه أتاه مال فشغله عن الركعتين بعد الظهر فصلاهما بعد العصر ثم لم يعدوا وكان هذا لا يثنى الوقوع فقد ثبت في صحيح مسلم أن عائشة قالت كان يصليهما قبل العصر فشغل عتمة أو نسج ما فصلاهما ما بعد العصر ثم أتتهما وكان إذا صلى صلاة أثبتت أي داوم عليها وفي البخاري عنها أنها قالت ما ترك النبي

الآية على أن هذا شرع لنا أيضاً وهو الصحيح في الأصول ما لم يرد فامض واذا شرع القضاء للنامي صلى مع سقوط الأثم فالعائد أولى وإطلاق الصلاة في الحديث يشمل النوافل المؤقتة نعم ذات السبب كالسجود لا يتصور فيها قوات فلا تدخل ورواه الخمسة بصريون الشيخ البخاري أبانهم فيكون وفيه التصديت بالنعنة وأخرجهم في الصلاة

وكذا أبو داود (وعنه) أي عن أنس (رضي الله عنه) قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله (وسلم) إنكم (لم تزلوا في) ثواب (صلاة ما انتظرت الصلاة) حكم بذلك أنيس لا صحابه ومعرفة لهم ان منتظر الخيرة خير ورواه الخمسة كلهم بصريون وفيه التحديث والقول وأخرجه مسلم (حديثه) أي حديث أنس (على رأس مائة سنة ٢٧٣ تقدم) في باب العلم (وفي رواية هنا عن ابن عمر

رضي الله عنه) ما قال النبي صلى الله عليه وآله (وسلم) لا يبقى من (هو اليوم على ظهر الأرض) كاهل (أحد) من تروته أو تعرفونه قال ابن عمر (يريد بذلك) أي بقوله مائة سنة (أنها تخترم ذلك القرن) الذي هو فيه فلا يبقى أحد ممن كان موجودا حال تلك المقالة وفي ذلك علم من أعلام النبوة فانه استقرئ ذلك فكان آخر من ضبط عمره ممن كان موجودا اذ ذاك أبو الطفيل عامر بن واثله وقد اجمع المحدثون على أنه كان آخر الهضبة موتا وغاية ما قيل فيه أنه بقي الى سنة عشر ومائة وهي رأس مائة سنة من مقالته صلى الله عليه وآله وسلم قال النووي وغيره احتج البضاري ومن قال بقوله بهذا الحديث على موت الخضر والجهور على خلافه فهو عام أريد به الخصوص وقيل احتز بالارض عن الملائكة وقالوا خرج عيسى من ذلك وهو حي لانه في السماء لاني الارض وخرج ابليس لانه على الماء أو في الهواء وأبعد من قال باللام في الارض لله ودوا المراد أرض المدينة قال الحافظ والحق انها للهوم ويقول جميع بني آدم وأما من قال ان المراد أمة محمد

صلى الله عليه وسلم السجدة بين بعد العصر عند قط وفيه عنهما ركعتان لم يكن رسول الله صلى الله عليه وسلم يدعهما سرا ولا علانية ركعتان قبل صلاة الصبح وركعتان بعد العصر وفيه أيضا عنهما ما كان النبي صلى الله عليه وسلم يأتي في يوم بعد العصر الاصل ركعتين وقد جمع بين رواية النبي وروايات الاثبات بحمد النبي صلى الله عليه وسلم لم يفعلهما في المسجد والاثبات على البيت وقد علم بحديث الباب من قال يجوز قضاء القوائت في الاوقات المكروهة ومن أجاز التنفل بعد العصر مطلقا لم يقصد الصلاة عنه - فغروب الشمس وأجاب من أطلق الكراهة بان ذلك من خصائصه والدليل عليه ما أخرجه أبو داود عن عائشة انها قالت كان يصلي بعد العصر وينسئ عنه - ما يواصل وينسئ عن الوصال وما أخرجه أحمد عن أم سلمة انها قالت فقلت يا رسول الله أتقضيها اذا فاتا فقال لا قال البيهقي وهي رواية ضعيفة وقد احتج بها الطحاوي على ان ذلك من خصائصه صلى الله عليه وسلم قال البيهقي الذي اختص به صلى الله عليه وسلم المداومة على ذلك لا أصل في القضاء اه وعلى تسليم عدم اختصاصه بالقضاء بل بمجرد المداومة كما دل عليه حديث عائشة المذكور فليس في حديث الباب الاجواز قضاء الفائتة لاجواز التنفل مطلقا وللعلماء في ذلك مذاهب يأتي ذكرها في بيان الرابع منها في باب الاوقات المنهية عن الصلاة فمما رواه الحديث فواته ليس هذا محل بسطها وقد أشار في الفتح قبيل كتاب الجنائز الى بعض منها

(باب ما جاء في قضاء سنة العصر)

(عن أبي سلمة بن عبد الرحمن انه سأل عائشة عن السجدة بين اللتين كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يصليهما بعد العصر فقالت كان يصليهما قبل العصر ثم انه شغل عنه - ما أو نسيم ما فصلاهما بعد العصر ثم أتيتهما وكان اذا صلى صلاة داوم عليهما رواه مسلم والنسائي وعن أم سلمة قالت شغل رسول الله صلى الله عليه وسلم عن الركعتين قبل العصر فصلاهما بعد العصر رواه النسائي وعن ميمونة أن رسول الله صلى الله عليه وسلم لم كان يجهز بعثا ولم يكن عنده ظهر رجاؤه ظهر من الصدقة فجاءه ليقسمه بينهم فحبسه حتى أرق العصر وكان يصلي قبل العصر ركعتين أو ما شاء الله صلى الله عليه وسلم ثم رجع فصلى ما كان يصلي قبلها وكان اذا صلى صلاة أو فعل شيئا يحب أن يداوم عليه رواه أحمد الحديث الاول له طرق وأفاظ هذا الذي ذكر المصنف أحدها والحديث الثاني رجاله رجال الصحيح وقد أخرجه أيضا البضاري ومسلم وغيرهم لكن ليس فيه قوله عن الركعتين قبل العصر بل فيه العصر يحى بان الركعتين اللتين شغل عنها هما الركعتان اللتان

٢٥ قيل في صلى الله عليه وآله وسلم - رواه أمة الاجابة أو أمة الدعوة وخرج عيسى والخضر لانهما ليسا من أمة فهو قول ضعيف لان عيسى يحكم بشر بعته فيكون من أمته والقول في الخضر ان كان حيا كالقول في عيسى انتهى وقد حققنا ذلك في تفسيرنا فتح البيان في ذكر قصة الخضر ما هو الصواب في هذا الباب (عن عبد الرحمن بن أبي بكر)

الصديق (رضي الله عنهما) قال ان أصحاب الصفة (التي كانت باسخر المسجد النبوي مظالا عليها) كانوا اناسا فقراء يا ورن اليها (وان النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال من كان عنده طعام اثنين فليذهب بثالث) من أهل الصفة (وان) كان عنده طعام (أربع نخامس) أي فليذهب معه ٢٧٤ بخامس منهم (أو سادس) مع الخامس أي يذهب معه بواحد أو اثنين أو المراد ان كان عنده طعام خمسة فليذهب

بسادس وكلمة أو للتنويع والحكمة في كونه يزيد كل واحد واحد فقط ان عيشهم في ذلك الوقت لم يكن متيسرا فمن كان عنده مثلاً ثلاثة أنفس لا يضييق عليه ان يطعم الرابع من قوتهم وكذلك الأربعة فما فوقها أو للإباحة واستنبط منه ان السلطان يفرق في المسغبة الفقراء على أهل السعة بقدر ما لا يجحف بهم (وان أبا بكر) الصديق رضي الله عنه (جاء بثلاثة) من أهل الصفة (فانطلق النبي صلى الله عليه وآله وسلم بعشرة) منهم (قال) عبد الرحمن (فهو) أي الشأن (أنا) في الدار (وأبي وأمي فلا أدري قال) ولا أربعة هل قال أي عبد الرحمن (وامرأتى) أمية بنت عدي ابن قيس السهمي (وخادم ينشأ وبينيت أبي بكر) والمراد انه شركة يقيمها في الخدمة (وان أبا بكر) رضي الله عنه (تعشى) أي أكل العشاء وهو طعام آخر النهار (عند النبي صلى الله عليه وآله وسلم) (وسلم ثم لبث) في داره (حيث) بالثلثة (صليت العشاء) مبنيًا للمفعول (ثم رجع) أبو بكر إلى رسول الله صلى الله

بعد الظهر والحديث الثالث في اسناده حنظلة السديسي وهو ضعيف وقد أخرجه أيضا الطبراني وأشار إليه الترمذي وأحاديث الباب تدل على مشروعية قضاء ركعتي العصر بعد فعل القرينة فيكون قضاؤهما في ذلك الوقت مخصوصا بالعموم أحاديث النبي وسيأتي البحث مستوفى في باب الاوقات المنهي عن الصلاة فيها وأما المداومة على ذلك فخصصة به صلى الله عليه وسلم كما تقدم واعلم انها قد اختلفت الأحاديث في النافذة المقضية بعد العصر هل هي الركعتان بعد الظهر المتعلقتان به أو هي سنة العصر المفعولة قبله ففي حديث أم سالة المتقدم في الباب الاول وكذلك حديث ابن عباس المتقدم النصريح بانهما ركعتا الظهر وفي أحاديث الباب انه - ما ركعتا العصر ويمكن الجمع بين الروايات بان يكون مراد من قال بعد الظهر ومن قال قبل العصر الوقت الذي بين الظهر والعصر فيصح أن يكون مراد الجميع سنة الظهر المفعولة بعده أو سنة العصر المفعولة قبله وأما الجمع بتعدد الواقعة وأنه صلى الله عليه وسلم شغل نارة عن أحدهما ونارة عن الأخرى فبعد لان الأحاديث مصرحة بأنه دأوم عليه ما وذلك يستلزم انه كان يصلي بعد العصر أربع ركعات ولم ينقل ذلك أحد

• (باب ان الوتر سنة مؤكدة وأنه جائز على الراحلة) •

(عن أبي هريرة قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم من لم يوتر فليس منارواه أحد وعن علي رضي الله عنه قال الوتر ليس بحتم كهيمته المكتوبة ولكمه سنة منارسل الله صلى الله عليه وسلم رواه أحمد والنسائي والترمذي وابن ماجه ولقظه ان الوتر ليس بحتم ولا كصلاتكم المكتوبة ولكن رسول الله صلى الله عليه وسلم أوتر فقال يا أهل القرآن أوتروا فان الله وتر يحب الوتر وعن ابن عمر أن رسول الله صلى الله عليه وسلم أوتر على بعيره رواه الجماعة وعن أبي أيوب قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم الوتر حق فمن أحب أن يوتر بخمس فليفعل ومن أحب أن يوتر بثلاث فليفعل ومن أحب أن يوتر بواحدة فليفعل رواه الخمسة الا الترمذي وفي لفظ لابي داود الوتر حق على كل مسلم ورواه ابن المنذر وقال فيه الوتر حق وليس بواجب) أما حديث أبي هريرة فانخرجه أيضا ابن أبي شيبة وفي اسناده الخليل بن مرة قال فيه أبو زرعة شيخ صالح وضعفه أبو حاتم والبزار وابن أبي عمير والترمذي وصححه الحاكم وأما حديث ابن عمر فانخرجه الجماعة كما ذكر المصنف وأما حديث أبي أيوب فانخرجه أيضا ابن حبان والدارقطني والحاكم وله ألفاظ وصحح أبو حاتم والذهلي والدارقطني في العلل والبيهقي وغير واحد

عليه وآله وسلم (فلبث) عنده (حتى تعشى) ولمسلم حتى نعس (النبي صلى الله عليه وآله وسلم) وقفه

وفيه تكرار مع قوله ان أبا بكر تعشى (لجاء به من مضى من الليل ماشاء الله قالت له امرأته) أم رومان زينب بنت جهمان بضم الدال أحد بن قرام بن غنم بن مالك بن كنانة (وما حبسك عن أضياك أو قالت ضيفك) بالافراد مع كونهم

ثلاثة لارادة الجلس (قال) أبو بكر لزوجته (أو ما عشتيم) بهمة الاستفهام (قالت أبا) أي امتنعوا من الاكل (حتى نجي) قد عرضوا) بضم العين وكسر الراء المخففة أي عرض الطعام على الاضياف وفي رواية بفتح العين أي الاهل من الولد والمرأة والخادم على الاضياف (قايوا) أن ياكلوا (قال) عبد الرحمن ٢٧٥ (فذهبت أنا فاخترت) خوفا من أبي وشقه (نقال)

أبو بكر (يا غنم) بضم الغين وسكون النون وفتح المثناة وضعا أي يا ثقبيل أو يا جاهل أو يا لئي أو يا لثيم (بخدع) أي دعا على ولده بالخدع وهو قطع الاذن أو الالف أو الالف (وسب) ولده فظنا منه انه فرط في حق الاضياف (وقال) أبو بكر لما تبين له ان التأخير منهم (كأوا لأهنا) تأديا لهم لانهم تصكموا على رب المنزل بالحضور معهم ولم يكتبوا بولده مع اذنه لهم في ذلك أو هو خير أي انكم لم تتنوا بالطعام في وقتنا وهذا ينبغي الحل عليه ثم حلف أبو بكر أن لا يطعمه (نقال) والله لا أطعمه أبدا وإيم الله ما كنا نأخذ من لقمة الا ربا) الطعام أي زاد (من أسئلها) أي اللقمة (أكثر منها) قال) عبد الرحمن يعني (حق) شبعوا وصارت) أي الاطعمة (أكثر) وفي رواية أكبر (عما كانت قبيل ذلك فنظر اليه أبو بكر) رضي الله عنه (فاذاع) أي الاطعمة أو الجفنة (كما هي) على حالها الاول لم تنقص شيئا (أو هي) (أكثر منها فقال) أبو بكر (لا سرائه) أم عبد الرحمن (يا أخت بني فراس) أي يا من هي منهم وقد اختلفت في نسبها

وقفه قال الحافظ وهو الصواب وفي الباب عن أبي هريرة غير حديثه المذكور في الباب عند البيهقي في الخلافات بلفظ ان الله وتر يحب الوتر فاوتروا يا اهل القرآن وعن ابن عمر وعند ابن أبي شيبة وأحمد بلفظ وزادكم صلاة حافظوا عليها وهي الوتر وفي اسناده ضعيفان وعن بريدة عند أبي داود بلفظ الوتر حتى فن لم يوتر فليس منا الوتر حتى فن لم يوتر فليس منا ورواه الحاكم في المستدرک ولم يكره لفظه وقال هذا حديث صحيح وعن أبي بصرة عند أحمد بلفظ ان الله زادكم صلاة وهي الوتر فلوها فيما بين العشاء الى الفجر ورواه الطبراني بلفظ حافظوا عليها وعن سليمان بن صرد عند الطبراني في الاوسط بلفظ وأوتروا فآله وتر يحب الوتر وعن ابن عباس عند البزار بلفظ ان الله قد أممكم بصلاة وهي الوتر وعن ابن عمر عند البيهقي بلفظ ان الله زادكم صلاة وهي الوتر وفي اسناده مقال وعن ابن مسعود عند البزار بلفظ الوتر واجب على كل مسلم وفي اسناده جابر الجعفي وقد ضعفه الجمهور ورواه الثوري وله حديث آخر عند أبي داود وابن ماجه بلفظ حديث أبي هريرة الذي ذكرناه وعن عبد الله بن أبي أوفى عند البيهقي بلفظ حديث أبي بصرة المتقدم وفي اسناده أحمد بن منيع وهو ضعيف وعن علي عند أهل السنن بنحو حديث أبي هريرة الذي ذكرناه وعن عقبة بن عامر وعمر بن العاص عند الطبراني في الكبير والايوسط بنحو حديث أبي بصرة وعن معاذ عند أحمد بن يحو حديث أبي بصرة أيضا وعن ابن مسعود حديث آخر عند الطبراني في الصغير بلفظ الوتر على أهل القرآن وعن ابن عباس حديث آخر عند أحمد والطبراني والدارقطني والبيهقي بلفظ ثلاث على فرائض وهي لكم تطوع النصر والوتر ركعتا الفجر وأخرجه أيضا الحاكم في المستدرک شاهدا على ان الوتر ليس بحتم وسكت عليه وقال البيهقي في روايته ركعتا الضحى بدل ركعتي الفجر وعن أنس عند الدارقطني بلفظ قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم أمرت بالوتر والاضحى ولم يعزم علي وفي اسناده عبد الله بن محرز وهو ضعيف وعن جابر عند المروزي بلفظ اني كرهت أو خشيت أن يكتب عليكم الوتر وعن عائشة عند الطبراني في الاوسط بلفظ ثلاث من على فريضة وهن لكم سنة الوتر والسواك وقيام الليل واعلم أن هذه الاحاديث فيها ما يدل على الوجوب كقوله فليس منا وقوله الوتر حتى دفوله وأوتروا وحافظوا وقوله الوتر واجب وفيها ما يدل على عدم الوجوب وهو بقية أحاديث الباب فتكون صارفة لما يشهر بالوجوب وأما حديث الوتر واجب فلو كان صحيحا لكان مشكلا لما عرفناك في باب غسل يوم الجمعة من ان التصريح بالوجوب لا يصح أن يقال انه مصروف الى غيره بخلاف بقية الالفاظ المشهورة بالوجوب وقد ذهب الجمهور الى أن الوتر غير واجب بل سنة وخالفهم أبو حنيفة فقال انه واجب وروى عنه انه فرض وتعالى به

اختلافا كثيرا ذكره ابن الاثير (ما هذا) استفهام عن حال الاطعمة ولابن عساكر ما هذه (قالت) أم رومان (لا) نفي غير ما أقوله (و) حق (قرة عيني) صلى الله عليه وآله وسلم وفيه الحلف بالخلاق أو المراد وتعالى قرة عيني أو لفظه لا زائدة وقرة العين يعبر بها عن المسرة ورؤية ما يحبه الانسان لان العين تقر يلوغ الامنية فالعين تقر ولا تشوف لشيء وحينئذ يكون مشتقا

من القرار وقول الاصمعي أقر الله عينه أي أبر دمه لان دمع الفرح بارد ودمع الحزن حار تعقبه بعضهم فقال ليس يكاذ كره
بل كل دمع حار ومعنى قولهم هو قرعة عيني انما يريدون هو رضائي (لهي) أي الاطعمة والجنحة (الان) أكثر من اقبل
ذلك بثلاث مرات) وهذا التكرار ٢٧٦ من كرامات الصديق آية من آيات النبي صلى الله عليه وآله وسلم ظهرت على

يد أبي بكر (فالكل منها) أي من
الاطعمة والجنحة (أبو بكر)
رضي الله عنه (وقال انما كان
ذلك) يكسر الكاف وفكها
(من الشيطان يعني عيسى) وهي
قوله والله لا اطعمه أبدا فانزاه
بالحنث الذي هو خسر أو المراد
لا اطعمه معكم أو في هذه
الساعة أو عند الغضب لكن
هذا صبي على جواز تخصيص
العموم في العين بالنية أو الاعتبار
بخصوص السبب لا بعموم اللفظ
الوارد عليه قاله البرماوى والعيني
كالكرمانى (ثم أكل) أبو بكر
(منها) أي من الاطعمة أو الجنحة
(لقمة) أخرى لتطيب قلوب
أضيافه وتأكيدا لدفع الوحشة
(ثم حملها الى النبي صلى الله عليه
وآله وسلم فاصبحت عنده) صلى
الله عليه وآله وسلم (وكان بينهما
وبين قوم عقد) أي عهد مهادة
(فغضى الاجل) فجاءوا الى المدينة
(ففرقنا) حال كون المفرق (اثنى
عشر رجلا) واغبر الاربعة اثنا
عشر بالالف على لغة من يجعل
المثنى مكملا لمصور في أحواله
الثلاثة والمعنى ميزنا أو جعلنا كل
رجل من اثنى عشر رجلا فرقة
ولا يذرف فرقا من التعريف
أي جعلناهم عرقا (مع كل رجل

عرفت من الادلة الدالة على الوجوب وأجاب عليه الجمهور بما تقدم قال ابن المنذرو لا
أعلم أحدا وافق أباحنيفة في هذا وأورد المصنف في الباب حديث ابن عمر أنه صلى الله
عليه وسلم أوتر على بعيره للاستدلال به على عدم الوجوب لان الفريضة لا تصلى على
الراحلة وكذلك أراد حديث أبي أيوب للاستدلال بما فيه من التخصيص على عدم الوجوب
وهو انما يدل على عدم وجوب أحدهما على التعيين لا على عدم الوجوب مطلقا ويمن
أنه أورد للاستدلال به على الوجوب لقوله فيه حق ومن الادلة الدالة على عدم وجوب
الوتر ما اتفق عليه الشيخان من حديث طلحة بن عبيد الله قال جاز رجل الى رسول الله
صلى الله عليه وسلم من أهل نجد الحديث وفيه فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم خمس
صلوات في اليوم والليلة قال هل على غير ما قال لا الا ان تطوع وروى الشيخان أيضا
من حديث ابن عباس أن النبي صلى الله عليه وسلم بعث ماذا الى العين الحديث وفيه
فاعلمهم ان الله افترض عليهم خمس صلوات في اليوم والليلة وهذا من أحسن ما يستدل به
لان بعث معاذ كان قبل وفاته صلى الله عليه وسلم يسير وأجاب الجمهور وأيضاً عن أحاديث
الباب المشهورة بالوجوب بأن أكثرها ضعيف وهو حديث أبي هريرة وعبد الله بن عمر
وبريدة وسليمان بن مردود وابن عباس وابن عمر وابن مسعود وابن أبي أوفى وعقبة بن
عامر ومعاذ بن جبل كذا قال العراقي وبقيتها لا يثبت به المطلوب لاسيما مع قيام
ما استدلنا من الادلة الدالة على عدم الوجوب

• (باب الوتر ركعة وبثلاث وخمس وسبع وتسع بسلام

واحد وما يتيقنهما من الشفع) •

(عن ابن عمر قال قام رجل فقال يا رسول الله كيف صلاة الليل فقال رسول الله صلى الله
عليه وسلم صلاة الليل مثنى مثنى فاذا خفت الصبح فاوتر بواحدة رواه الجماعة وزاد أحمد
في رواية صلاة الليل مثنى مثنى يسلم في كل ركعتين ودكر الحديث ولم يسلم قيل لابن عمر ما
مثنى مثنى قال يسلم في كل ركعتين) الحديث زاد فيه الخمسة صلاة الليل وانما روى مثنى
وقد اختلف في زيادة قوله وانما ارفضهها جماعة لانها من طريق علي البارقي الازدى
عن ابن عمر وهو ضعيف عند ابن معين وقد خالفه جماعة من أصحاب ابن عمر ولم يذكروا فيه
انما روى قال الدارقطني في العمل انما روى عنه ابن خزيمة وابن حبان والحاكم في
المستدرک وقال رواه ثقات وقال الخطابي ان سبيل الزيادة من الثقة أن تعقبه بـ (و) وقال
البیهقي هذا حديث صحيح وعلى البارقي احتج به مسلم والزيادة من الثقة مقبولة وقد صححه
البخاري لما سئل عنه ثم روى ذلك بسنده اليه قال وقد روى عن محمد بن سيرين عن ابن

منهم أقام الله أعلم كم مع كل رجل) أي عددهم وزاد في رواية منهم (فاكلوا منها) أي من الاطعمة
أجمعون أو كما قال) عبد الرحمن بن أبي بكر رضي الله عنه والشك من أبي عثمان الراوى ومطابقة الحديث لهذا المقام
استحال أبي بكر بجيشه الى يثرب ومراجعتهم نظير الاضياف واشتغاله بمسار بينهم من الخطاطبة والاطعمة والمعاينة ورواه هذا

الحديث خمسة وفيه رواية صحابي من صحابي ومختصر وهو أبو عثمان والنهديث والعنينة والقبول وأخرجه البخاري أيضا في
علامات النبوة والادب ومسلم في الاطعمة وأبو داود في الايمان والنذور
(باب بدء الاذان) • هو في اللغة الاعلام قال تعالى واذن ٢٧٧ من الله ورسوله واشتقاقه من الاذن

بفتحعين وهو الاسقاع وفي
الشرع اعلام مخصوص بوقت
الصلاة بالفاظ مخصوصة في
أوقات مخصوصة قال القرطبي
الاذن على قلة الفاظه مشغل
على مسائل العقيدة لانه بدأ
بالا كبرية وهي تتضمن وجود
الله وكماله ثم ثنى بالتوحيد ونفى
الشريك ثم بآيات الرسالة فحمد
صلى الله عليه وآله وسلم ثم دعا
الى الطاعة المخصوصة عقب
الشهادة بالرسالة لانهم لا يعرف
الامن جهة الرسول ثم دعا الى
الفلاح وهو البقاء الدائم وفيه
الاشارة الى المعاد ثم أعاد ما أعاد
توكيدا ويحصل من الاذان
الاعلام بدخول الوقت والدعاء
الى الجماعة واظهار شعائر
الاسلام والحكمة في اختيار
القول له دون القيل - عمل - سهولة
القول وتيسيره لكل أحد في كل
زمان ومكان واختلاف أعيان أفضل
الاذان أو الامامة نالها ان علم
من نفسه القيام بحقوق الامامة
فهو أفضل والا فلا اذان أفضل
وفي كلام الشافعي ما يؤتى اليه
واختلاف أيضا في الجمع بينهما
فقبل يكره وفي البيهقي من حديث
جابر مر فوجها انتهى عن ذلك لكن
سند ضعيف وصح عن عمر لو طيق

عمر مر فوجها باسناد كلهم ثقات اه كلام البيهقي وله طرق وشواهد وقد ذكر بعض ذلك
الحافظ في التلخيص قوله قام رجل وقع في مجثم الطبراني الصغير السائل هو ابن عمر
ولكنه يشكك عليه ما وقع في بعض الروايات عن ابن عمر بلفظ أن رجلا سأل النبي صلى
الله عليه وسلم وأنا بينه وبين السائل قد ذكر الحديث وفيه ثم سأل الرجل على رأس الحول
وأما ذلك المكان منه قال فإدري أهو ذلك الرجل أم غيره وعند الناس أن السائل
المذكور من أهل البادية قوله كيف صلاة الليل الجواب عن هذا السؤال يشعر بأنه
وقع عن كيفية الوصل والفصل لاعتناء مطلق الكيفية قوله منى أى اثنتين اثنتين
وهو غير منصرف للعدل والوصف وتكرر اللفظ منى للبيان لانه قد سأل ذلك ابن عمر في
رواية أحمد ومسلم عنه كما ذكره المصنف وقد أخذ مالك بإظهار الحديث فقال لا تجوز
الزيادة على ركعتين قال ابن دقيق العيد وهو ظاهر السياق لحصر المبتدأ في الخبر ووجه
الجهور على أنه إيمان الأفضل لما صح من فعله صلى الله عليه وسلم مما يخالف ذلك كما
سابق ويحتمل أن يكون للإرشاد الى الاختلاف اذا السلام من الركعتين أخف على المصل
من الأربع لما فوقها بما فيه من الراحة غالباً وقد اختلف السلف في الأفضل من
الفصل والوصل فقال أحمد الذي اختاره في صلاة الليل منى منى وان صلى بالنهار أربعاً
فلا بأس وقال محمد بن نصر فحوى صلاة الليل قال وقد صح عن النبي صلى الله عليه وسلم
أنه أوتر بخمس لم يجلس الا في آخرها الى غير ذلك من الأحاديث الدالة على الوصل قوله فاذا
خفت الصبح فوتر بواحدة استدلل به على خروج وقت الوتر بطول الفجر وأصرح منه ما
رواه أبو داود والسنائي ومعه أبو عوانة وغيره عن ابن عمر أنه قال من صلى الليل فليجعل
آخر صلاته وتر فان رسول الله صلى الله عليه وسلم كان يأمر بذلك فاذا كان الفجر فقد
ذهب كل صلاة الليل والوتر وفي صحيح ابن خزيمة عن أبي سعيد مر فوجها من أدركه الصبح
ولم يوتر فلا وتره وسأني الكلام على هذا في باب وقت صلاة الوتر والحديث يدل على
مشروعية الايتار بركة واحدة عند مخافة هجوم الصبح وسأني ما يدل على مشروعية
ذلك من غير تقييد وقد ذهب الى ذلك الجمهور وقال العراقي وعن كان يوتر بركة من
الاصابة الملقاة الأربعة وسعد بن أبي وقاص ومعاذ بن جبل وأبي بن كعب وأبو موسى
الاشعري وأبو الدرداء وذيفة وابن مسعود وابن عمر وابن عباس ومعاوية وغيرهم
الداري وأبو أيوب الانصاري وأبو هريرة وفضالة بن عبيد وعبد الله بن الزبير ومعاذ بن
الحارث القاري وهو مختلف في صحته وقد روى عن عمرو بن وهب وأبي وابن مسعود الايتار
بثلاث متصلة قال وعن أوتر بركة الم بن عبد الله بن عمرو وعبد الله بن عباس بن أبي
ربيعة والحسن البصري ومحمد بن سيرين وعطاء بن أبي رباح وعقبة بن عبد الغافر

الاذان مع الخلق لاذن رواته سعيد بن منصور وغيره وقيل هو خلاف الاولى وقيل يستحب ومعه المنورى (عن ابن عمر
رضي الله عنهما كان يقول كان المسلمون حين قدموا المدينة من مكة في الهجرة (يخضعون فيتحضنون الصلاة) أى يقعدون
حينها ليدركوا في الوقت (ليس سادى لها) وفيه كما نقلوا عن ابن مالك جواز استعمال ايسر حركات الاسماء لها ولاخير ويجوز

أن يكون اسمها ختم الشان وخبرها الجله بعدها ولم يأت بذلك ولقظه ليس ينادي بها أحد (فستكلموا) أي العصابة (لوما في ذلك) قال في الفتح لم يقع لي تعيين التكمين في ذلك (فقال بعضهم اتحدوا ناقوسا) بكسر الهمزة على صورة الامر (مثل ناقوس النصر) الذي يضربونه لوقت صلاتهم ٢٧٨ (وقال بعضهم بل بوقا) بضم الواو (مثل قرن اليهود) الذي ينفخ فيه

فيجتمعون عند سماع صوته ويسمى الشبور بزنة تنور فاقتروا فرأى عبد الله بن زيد الاذان فجاء الى النبي صلى الله عليه وآله وسلم فنقص عليه رؤياه فصدقه (فقال عمر) بن الخطاب رضى الله عنه (أولاً تبعثون رجلاً) خال كونه (ينادي بالصلاة) قالوا في سياق حديث ابن عمر هي القصيدة والتقدير فاختلفوا فرأى عبد الله بن زيد فجاء الى النبي صلى الله عليه وآله وسلم فنقص عليه فصدقه فقال عمر الخ قاله القرمطي وتعبه في الفتح بان سياق حديث ابن زيد في الله فان فيه انه ناقص رؤياه على النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال فسمع عمر الصوت فخرج فأتى النبي صلى الله عليه وآله وسلم فقال رأيت مثل الذي رأى فدل على ان عمر لم يكن حاضر الماقص عبد الله قال والظاهر ان اشارة عمر بارسال رجل ينادي بالصلاة كانت عقب المشاورة فيما يقع لونه وان رؤياه عبد الله كانت بعد ذلك وتعبه العيني بحديث أي داود فانه قال فيه بعد قول ابن زيد اذ أناني آت فأراني الاذان وكان عمر قد رآه قبل ذلك فكنه عشرين يوماً ثم أخبر النبي صلى الله عليه وآله وسلم فقال له النبي صلى الله عليه وآله وسلم ما منك أن تغيبنا الخ وليس فيه ان عمر سمع الصوت قالت

وسعيد بن جبيرة ونافع بن جبيرة بن مطعم وجابر بن زيد والزهرى وربيعة بن أبي عبد الرحمن وغيرهم ومن الأئمة مالك والشافعي والاوزاعي وأحمد واسحق وأبو ثور وداد وابن حزم وذهب الهادوية وبعض الخنضية الى انه لا يجوز الايتار بركعة والى أن الم شروع الايتار بثلاث واستدلوا بما روى من حديث محمد بن كعب القرظي ان النبي صلى الله عليه وسلم نهي عن البتيرة قال العراقي وهذا امر سل ضعيف وقال ابن حزم لم يصح عن النبي صلى الله عليه وسلم نهي عن البتيرة قال ولا في الحديث على سقوطه بيان ماهي البتيرة قال وقد روى ثمان بن طريق عن عبد الرزاق عن سفيان بن عيينة عن الأعمش عن سعيد بن جبيرة عن ابن عباس الثلاث بتيرة يعني الوتر قال فعاد البتيرة على المنهج بالخبر الكاذب فيها اه واحتملوا أيضاً بما حكى عن ابن مسعود أنه قال ما أجزأت ركعة قط قال النووي في شرح المهذب انه ليس بثابت عنه قال ولو ثبت لجل على القرائن فقد قيل انه ذكره داود على ابن عباس في قوله ان الواجب من الصلاة الرباعية في حال الخوف ركعة واحدة فقال ابن مسعود ما أجزأت ركعة قط أي عن المكتوبات اه وقد روى ابن أبي شيبة في المصنف ومحمد بن نصر في قيام الليل من رواية محمد بن سيرين قال سمر حديثه وابن مسعود عند الوليد بن عقبة وهو أمير مكة فلما خرجا وتر كل واحد منهما بركعة ومحمد بن سيرين لم يدرك ابن مسعود ولكن القائل بعدم صحة الايتار بركعة من الهادوية والخنضية يرى الاحتجاج بالمرسل واحتج بعض الخنضية على الاقتصار على ثلاث وعدم اجزائها غيرها بان العصابة أجعوا على ان الوتر بثلاث موصولة بحسن جائز واختلفوا فيما عداه قال فاخذنا بما أجعوا عليه وتر كما اختلفوا فيه وتعب بمنع الاجماع وبما سبأني من النهي عن الايتار بثلاث (وعن ابن عمر انه كان يسمي بين الركعتين

والركعة في الوتر حتى انه كان يأمر به بعض حاجته رواه البخاري وعن ابن عمر وابن عباس انهم سمعوا النبي صلى الله عليه وسلم يقول الوتر ركعة من آخر الليل رواه أحمد وصلى الاثر والحديث يدلان على مشروعية الايتار بركعة وتعرف المسمى من قوله الوتر ركعة مشعر بالحصر لولا ورود منطوقات قاضية بجواز الايتار بغير ركعة وسيأتي قال الحافظ وظاهر الاثر المروي عن ابن عمر انه كان يصلي الوتر موصولا فان عرضت له حاجة فصل وأصرح من ذلك ما رواه سعيد بن منصور بإسناد صحيح عن بكر بن عبد الله المزني قال صلى ابن عمر ركعتين ثم قال يا غلام ارحل لنا ثم قام وأوتر بركعة وروى الطحاوي عن ابن عمر انه كان يفصل بين شفعه ووتره بتسليمه وأخبر أن النبي صلى الله عليه وسلم كان يفعله وإسناده قوى وقد تقدم الكلام على الايتار بركعة (وعن عائشة

قالت نخرج فقال فهو يقوى كلام القرمطي ويرد كلام بعضهم أي ابن جرير اه وأجاب ابن جرير في انتقاض الاعتراض بأنه اذا سكنت قد وابت أي غير عن قوله فسمع عمر الصوت فخرج وأثبت ابن جرير ما يكون اثبات ذلك الا على انه لم يكن حاضر فكيف

يعترض بمثل هذا (فقال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يا بلال قم فناد بالصلاة) أي اذهب الى موضع بارزة فناد فيه بالصلاة ليسمعك الناس وليس فيه تعرض للقيام في حال الاذان كذا قاله النووي متعقباً من استنبط منه مشروعية الاذان قائماً كابن خزيمة وابن المنذر وعياض نعم هو سنة فيه وبه استدلل الجلال المحلى ٢٧٩ للقيام موافقة لمن تعقبه النووي قال

في الفتح وماتقاه النووي ليس
يعد من ظاهر اللفظ فان الصيغة
تحملة للامرين وان كان ما قاله
أرجح او الحكمة في تخصيص
الاذان برؤيا رجل دون وحى
التنويه بالنبي صلى الله عليه وآله
وسلم والرفع لذكركم لانه اذا كان
على لسان غيره كان أرفع لذكركم
وأغبر شأنه على انه روى أبو
داود في المراسيل ان عمر لما رأى
الاذان جاء ليخبر النبي صلى الله
عليه وآله وسلم فوجد الوحي قد
ورد بذلك فإمرأه الاذان بلال
فقال له صلى الله عليه وآله وسلم
سبحك يا الوحي ورواه هذا
الحديث خمسة وفيه التصديق
والاخبار والقول وأخرجه مسلم
والترمذي والنسائي قال في الفتح
كان اللفظ الذي ينادى به بلال
للصلاة الصلاة جامعة وظن
بعضهم ان بلالا حينئذ أمر
بالاذان المعهود فذكر مناسبة
اختصاص بلال بذلك دون غيره
لكونه كلما عذب ليرجع عن
الاسلام يقول أحد أحد
بجوزي بولاية الاذان المشغل على
التوحيد في ابتدائه وانتهائه
وهي مناسبة حسنة في اختصاص
بلال به الا ان هذا الموضع ليس
هو محلها اه وفي هذا الحديث

قالت كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يصلي ما بين أن يفرغ من صلاة العشاء الى الفجر
احدى عشرة ركعة يصلي بين كل ركعتين ويوتر بواحدة فاذا سكب المؤذن من صلاة الفجر
وتبين له الفجر وجاء المؤذن قام فركع ركعتين خفيفتين ثم اضطجع على شقه الايمن حتى
يأتيه المؤذن للاقامة رواه الجماعة الا الترمذي الحديث قد تقدم الكلام على أطراف
منه في ركعة في الفجر وفي الاضطجاع وفي الاتيان بركعة وقد تقدم الكلام في دلالة كان
على الدوام وقد ورد عن عائشة في الاخبار عن صلواته صلى الله عليه وسلم بالليل روايات
مختلفة منها هذه الرواية ومنها الرواية الثانية في هذا الباب انه كان يصلي ثلاث عشرة
ركعة ويوتر بخمس ومنها عند الشيخين انه ما كان يزيد صلى الله عليه وسلم في رمضان ولا في
غيره على احدى عشرة ركعة يصلي أربعاً فلا تسأل عن حسن وطولهن ثم يصلي أربعاً
فلا تسأل عن حسن وطولهن ثم يصلي ثلاثاً ومنها أيضاً ما سألني في هذا الباب أنه كان
يصلي تسع ركعات لا يجلس فيها الا في النافذة ثم ينهض ولا يصلي التسعة ثم يصلي
يصلي ركعتين بعد ما يسلم وهو قاعد فلكل احدى عشرة ركعة فلما سن أو تر بسبع
ولاجل هذا الاختلاف نسب بعضهم الى حديثها الاضطراب وأجيب عن ذلك بأنه
لا يتم الاضطراب الا على تسليم أن اخبارها عن وقت واحد وليس كذلك بل هو محمول
على أوقات متعددة وأحوال مختلفة بحسب النشاط ويجمع بين قولها انه ما كان يزيد
على احدى عشرة ركعة وبين اثبات الثلاث عشرة ركعة بأنها مضافات الى الاحدى
عشرة ما كان يفتتح به صلواته من الركعتين الخفيفتين كما ثبت في صحيح مسلم ولم يرد على
ذلك انها قالت عند تفصيل الاحدى عشرة كان يصلي أربعاً ثم أربعاً وتركت التعرض
للافتتاح بالركعتين وكذلك قالت في الرواية الاخرى انه كان يصلي تسع ركعات ثم يصلي
ركعتين والجمع بين الروايات ما أمكن هو الواجب قوله وسكب المؤذن هو بفتح السين
المهملة والكاف وبعد ما هو موحدة أي أمر ما خوذ من سكب الماء قوله قام فركع
ركعتين وقد تقدم الكلام فيهما (وعن أبي بن كعب أن النبي صلى الله عليه وسلم كان يقرأ
في الوتر بسبع اسم ربك الاعلى وفي الركعة الثانية بقل يا أيها الكافرون وفي الثالثة
بقل هو الله أحد ولا يصلي الا في آخرهن رواه النسائي الحديث رجاله ثقات الا
عبد العزيز بن خالد وهو مقبول وقد أخرجه أيضاً أحمد وأبو داود وابن ماجه بدون قوله
ولا يصلي الا في آخرهن وفي الباب عن ابن عباس عند الترمذي والنسائي وابن ماجه وابن
أبي شيبه بلفظ كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يقرأ في الوتر بسبع اسم ربك الاعلى
وقل يا أيها الكافرون وقوله هو الله أحد في ركعة ركعة ولم يذكر فيه ولا يصلي الا في آخرهن

دليل على مشروعية طلب الاحكام من المعاني المستنبطة دون الاقتصار على الظواهر قاله ابن العربي وعلى
مراعاة المصالح والعمل بها ومشروعية التشاور في الامور المهمة وانه لا حرج على أحد التشاورين اذا أخبر بما أدى اليه
اجتهاده وفيه منقبه ظاهرة لعدم الفارق رضي الله عنه وفيه جواز اجتماعه صلى الله عليه وآله وسلم في الاحكام ظاهراً

الفتح وبني الأحاديث عدل على أن الأذان شرع بحكم قبل الهجرة ثم ذكرها وقال والحق أنه لا يمتنع شيء من هذه الأحاديث اه
ولم يقع من طريق صحيحة أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم بأمر الأذان بنفسه وقد جزم النووي بأن النبي صلى الله عليه وآله وسلم
وسلم أذن مرة في السفر وعزاه الترمذي وقواه ٢٨٠ قال الحافظ ابن حجر واسكن وجدنا في مسند أحمد من الوجه الذي أخرجه

الترمذي وأفظه فأمر بلا لا فاذن
فعرف أن في رواية الترمذي
اختصارا وأن معنى قوله أذن
أمر أي بلا لا كما يقال لمعطى
الخليفة العالم الفلاني ألفا وألفا
بأمر العطاء غيره ونسب للخليفة
لكونه أمرا به والله أعلم (عن
أنس) بن مالك (رضي الله عنه
قال أمر بلال) أي أمره رسول
الله صلى الله عليه وآله وسلم لاه
الأمر الناهي وهذا هو المواب
خلافا لمن زعم أنه موقوف ودفع
بان الخبر عن الشارع لا يحمل
الاعلى أمر الرسول (ان يشفع
الأذان) أي يجعل أكثر كلماته
مشناة (وأن يوتر الإقامة) أي
يفرد هاجبها وهذا مذهب
الشافعي وأحمد والمراد معظمها
فان كلمة التوحيد في آخر الأذان
مفردة والتكبير في أوله أربع
ولفظ الإقامة مثني ولفظ
الشـنع يتناول التثنية
والتربيع فليس في لفظ الحديث
ما يخاف ذلك على أن تكرير
التكبير تثنية في الصورة مفردة
في الحكم ومذهب مالك وأتباعه
أن التكبير في أول الأذان مرتين
لروايته من وجوه صحاح في
أذان أبي محمد وذو الأذان ابن
زيد والعمل عندهم بالمدينة

أيضا وعن عبد الرحمن بن أبي
صعبته وفي أسناد حديثه هذا وسياق وعن أنس عند محمد بن نصر المروزي فهو حديث
ابن عباس وعن عبد الله بن أبي أوفى عند البزار فهو وعن عبد الله بن عمر عند الطبراني
والبزار أيضا بصوره وفي أسناده سعيد بن سنان وهو ضعيف جدا وعن عبد الله بن مسعود
عند البزار وأبي يعلى والطبراني في الكبير والأوسط بصوره أيضا وفي أسناده
عبد الملك بن الوليد بن معدان وثقة يحيى بن معين وضعفه البخاري وغير واحد وعن
عبد الرحمن بن سبرة عند الطبراني في الكبير والأوسط بصوره أيضا وفي أسناده اسمعيل بن
رزين ذكره الأزدي في الضعفاء وابن حبان في الثقات وعن عمران بن حصين عند النسائي
والطبراني بصوره أيضا وعن النعمان بن بشير عند الطبراني في الأوسط بصوره وفي أسناده
السري بن اسمعيل وهو ضعيف وعن أبي هريرة عند الطبراني في الأوسط بزيادة
والمعوية بن زينب في الثالثة وفي أسناده المقدم بن داود وهو ضعيف وعن عائشة عند أبي داود
والترمذي بزيادة كل سورة في ركعة وفي الأخيرة قل هو الله أحد والمعوذتين وفي أسناده
خفيف الجزري وفيه لين ورواه الدارقطني وابن حبان والحاكم من حديث يحيى بن
سعد عن عمرة عن عائشة وثقة يربيع بن أبي عوف عنه وفيه مقال ولكنه صدوقه
القمي أسناده صالح قال ابن الجوزي وقد أكرأحمد ويحيى بزيادة المعوذتين في
ابن السكن في صحيحه لذلك شاهدان حديث عبد الله بن مبرجس بأسناد قريب ورواه
المعوذتين محمد بن نصر من حديث ابن ضمرة عن أبيه عن جده وهو حسين بن عبد الله
ابن ضمرة بن أبي ضمرة وهو ضعيف عند أحمد وابن معين وأبي زرعة وأبي حاتم وغيرهم
وكذب مالك وأبو لهوف وجده ضمرة يقال أنه مولى النبي صلى الله عليه وسلم
والأحاديث تدل على مشروعية قراءة هذه السورة في الوتر وحديث الباب يدل أيضا على
مشروعية الأيتار بثلاث ركعات متصلة وسياق الكلام على ذلك (وعن عائشة قالت
كان رسول الله صلى الله عليه وسلم لم يوتر بثلاث لا يفصل بينهن رواه أحمد والنسائي
ولفظه كان لا يسلم في ركعتي الوتر وقد ضعف أحمد أسناده وان ثبت فيكون قد فعله أحيا
كما أوتر بالخمسة والسبع والتسع كما سند كرهه عن أبي هريرة عن النبي صلى الله عليه وسلم
قال لا توتروا بثلاث أوتروا بجمع أو سبع ولا تشبهوا بصلاة المغرب رواه الدارقطني
بأسناده وقال كلهم ثقات) أما حديث عائشة فأخرجه أيضا البيهقي والحاكم بلفظ أحمد
وأخرجه أيضا البيهقي والحاكم لفظ النسائي وقال الحاكم صحيح على شرط الشيخين
وأخرج الحاكم أيضا من حديث عائشة أن رسول الله صلى الله عليه وسلم كان يوتر بثلاث
ولا يس فيه لا يفصل بينهن وصححه وقال على شرط الشيخين وأخرجه أيضا الترمذي

على ذلك في آل سعد القرط إلى زمانهم الحديث أبي محمد مرة عند مسلم وأبي عوانة والحاكم
وهو محفوظ عن الشافعي من حديث ابن زبير والإقامة إحدى عشرة كلمة والأذان تسع عشرة كلمة بالترجيع وهو أن
بأن يقرأ بالتباعد من مرتين يقرأ قبل قولها جهر الحديث مسلم نفسه وانما يختص بالترجيع بالتباعد لأنهما أعظم ألفاظ

الاذان وليس بسنة عند الحنفية للروايات المتفقة على ان لا ترجيع في اذان بلال وهو من أمه ~~كثوم~~ الى ان توفيها (الاقامة) أى لفظ الإقامة وهي قوله قد قامت الصلاة فانه تشبه لاسم التصود من اقامة بالذات قال في الفتح المحكمة في تثنية الاذان وافراد الإقامة ان الاذان لاعلام الغائبين فكرر ٢٨١ ليكون أوصل اليهم بخلاف الإقامة فانها

للحاضرين ومن ثم يستحب أن يكون الاذان في مكان عال بخلاف الإقامة وان يكون الصوت في الاذان أرفع منه في الإقامة انتهى (عن أبي هريرة رضي الله عنه ان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قال اذا فودي للصلاة) أى لاجلها واسلم والنسائي بالصلاة ويمكن جعلها على معنى واحد (أدبر الشيطان) أى جنس الشيطان أو المعهود خاصة هارباً الى الروح من سماع الاذان وبينه وبين المدينة ستة وثلاثون ميلاً كذا عند مسلم حال كونه (وله ضراط) يشغل به نفسه قال عياض يمكن جعله على ظاهره لانه جسم ذو منفذ يصح منه خروج لريح ويحتمل انه عبارة عن شدة نفاره ويقويه رواية مسلم له حصان به مولات فقد فسره الاصمعي وغيره بشدة الهدوق الطيب شبهه شغل الشيطان نفسه عن سماع الاذان بالصوت الذي يلا السمع وينع عن سماع غيره ثم سعاد ضراطا تعيجه (حق) أى كى (لا يسمع التاذين) اعظم أمره لما شغل عليه من قواعد الدين واظهار شرائع الاسلام أو حتى لا يشهد للمؤذن بما يسمعه اذا

وأخرج الشيخان وغيرهما عن انما قالت كل رسول الله صلى الله عليه وسلم يصلى أربعا فلا تسال عن حسن من وطولهن ثم يصلى أربعا فلا تسال عن حسن من وطولهن ثم يصلى ثلاثا في الباب عن علي بن عبد الله الترمذي بلفظ كان يوتر بثلاث وعن عمران بن حصين عند محمد بن نصر بلفظ حديث علي بن عباس عنده وسلم وأبي داود والنسائي بلفظ أوتر بثلاث وعن أبي أيوب عند أبي داود والنسائي وابن ماجه بلفظ ومن أحب أن يوتر بثلاث لا يفعل وعن أبي بن كعب عند أبي داود والنسائي وابن ماجه أيضا بنحو حديث علي وعن عبد الرحمن بن أبزي عند النسائي بنحوه أيضا وعن ابن عمر عند ابن ماجه بنحوه أيضا وعن ابن مسعود عند الدارقطني بنحوه أيضا وفي اسناده يحيى بن زكريا بن أبي الخواشب وهو ضعيف وعن أنس عند محمد بن نصر بنحوه أيضا وعن ابن أبي أوفى عند البزار بنحوه أيضا وأما حديث أبي هريرة فخرجه أيضا ابن حبان في صحيحه والحاكم وصححه قال الحافظ ورجاله كلهم ثقات ولا يضره وقف من وقته وأخرجه أيضا محمد بن نصر من روايه رابن مالك عن أبي هريرة قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم لا توتروا بثلاث تشبهوا بالمعرب ولكن أوتروا بخمس أو بسبع أو بضع أو بأحدى عشرة أو أكثر من ذلك قال العراقي واسناده صحيح وأخرج أيضا من رواية عبد الله بن الفضل عن أبي سلمة وعبد الرحمن الاخرج عن أبي هريرة عن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال لا توتروا بثلاث أوتروا بخمس أو بسبع ولا تشبهوا بصلاة المغرب قال العراقي أيضا واسناده صحيح ثم روى محمد بن نصر قوله قسم ان الوتر لا يعلم الا بخمس أو سبع وان الحكم بن عتيبة سأل عنه فقال عن الثقة عن الثقة عن عائشة وميمونة وقد روى نحوه النسائي عن ميمونة مرفوعا وروى محمد بن نصر أيضا باسناد قال العراقي صحيح عن ابن عباس قال الوتر سبع أو خمس ولا هب ثلاثا بترأ وروى أيضا عن عائشة باسناد قال العراقي أيضا صحيح انها قالت الوتر سبع أو خمس وانى لا كره أن يكون ثلاثا بترأ وروى أيضا باسناد صحيح العراقي أيضا عن سليمان بن زياد انه سئل عن الوتر بثلاث فكروه الثلاث وقال لا تشبهوا لتطوع بالقريضة أوتر بركعة أو بخمس أو بسبع قال محمد بن نصر لم تجد عن النبي صلى الله عليه وسلم خبرا ثابتاً يصح ان الوتر بثلاث موصولة قال نعم ثبت عنه انه أوتر بثلاث ~~لم يكن~~ لم يبين الراوى هل هي موصولة أو مفصلة اه وتعبه العراقي والحافظ بحديث عائشة الذى ذكره المصنف وبحديث كعب بن جبرة المتقدم قالوا ويجاب عن ذلك باحتمال انها لم يثبتنا عنده وقد قال البيهقي في حديث عائشة لمذ كورانه خطأ وجمع الحافظ بين الاحاديث بعمل أحاديث انتهى على الايتار بثلاث بنقلهم من مشابهة ذلك صلاة المغرب وأحاديث لايتار بثلاث على انها متصلة بنقلهم فى آخرها وروى فعل ذلك عن جماعة

٢٦ نيل في استشهد يوم القيامة لانه داخل في الجن والانس المذكورين في حديث لا يسمع مدى صوت المؤذن جن ولا انس ولا شئ الا شهد يوم القيامة ودفع بانه ليس أهلا للشهادة لانه كافرو المراد في الحديث مؤمنوا الجن وانما يجيء عند الصلاة مع ما فيها من القرآن لان عالمهم كبير ومناجاة قد تطرق الى افسادها على فاعلموا افساد خشوعه بخلاف الاذان

فانه يرى اتفاق كل المؤذين على الاعلان به ونزول الرحمة العامة عليهم مع يأسه عن ان يردهم عما اهلنوا به ويوقن بالخيرية بما
تنزل الله به عليهم من ثواب ذلك ويذكر معصية الله وضادته أمره فلا يعلل الحدث لما حصل له من الخوف وقيل لانه دعا الى
الصلاة التي فيها السجود الذي امتنع من فعله ٢٨٢ لما أمر به ففقيه تصببه على مخالفة أمر الله واستقراره على معصية

الله فاذا دعا الله فمرسه
واستدل به على استصحاب رفع
الصوت بالاذان لان قوله حتى
لا يسمع ظاهري انه يمد الى نهاية
يفتني فيها صاعه للصوت (فاذا
قضى) المنادي (النداء) اي فرغ
المؤذن من الاذان واستدل به
على انه كان بين الاذان
والاقامة فصل خلافا لمن شرط
في ادرالك فضيلة أول الوقت
ان ينطبق أول التكبير على أول
الوقت (أقبل) اي الشيطان
زاد مسلم عن أبي هريرة يوسوس
(- حتى اذا قوب له صلاة أدبر)
الشيطان من قوب اي أعبد
الدعاء اليها والمراد الاقامة
عند الجمهور لا قوله في الصبح
الصلاة تخير من النوم كما زعم
بعض الكوفيين لانه خاص به
ولم يلم فاذا جمع الاقامة هذه
(حتى اذا قضي) المنوب (الترويب
أقبل) اي الشيطان ساعيا في
إبطال الصلاة على المصلين (حتى
يحطروا) بفتح أوله وكسر الطاء كما
ضبطه عباس عن المتين وهو
الوجه اي يوسوس (بين المرء)
اي الانسان (ونفسه) اي قلبه
ولا يذري بخمار يضم الطاء عن
أكثر الرواة اي يدنو منه فيمر بين
المرء وبين قلبه فيبتهل ويجول

من السائر ويمكن الجمع بجمع النسي عن الاية بثلاث على الكراهة والاحوط ترك
الاية بثلاث مطلقا لان الاحرام بهم امتنع له بتشهد واحد في آخرها بما حدث به
المشابهة ام صلاة المغرب وان كانت المشابهة للكلام لا تتوقف على فعل التشهدين وقد
جعل الله في الامر سرعة وعلما للنبي صلى الله عليه وسلم الوتر على هيات متعددة فلا يلحق
الى الوقوع في مضيق التعارض (وعن أم سلمة قالت قال رسول الله صلى الله عليه وسلم
يوتر به مع وبخمس لا يقل ليعين به سلام ولا كلام رواه أحمد والنسائي وابن ماجه
وعن عائشة قالت كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يصلي من الليل ثلاث عشرة ركعة
يوتر من ذلك بخمس ولا يجلس في شيء منهن الا في آخرهن متفق عليه) الحديث الاول
رواه النسائي وابن ماجه من رواية المسك عن مقسم عن أم سلمة وقدر روى في الايتار
بسبع وبخمس أحاديث منها عن عائشة عند محمد بن نصر بلفظ أوتر بخمس وأوتر بسبع
وعن ابن عباس عند أبي داود بلفظ ثم صلى سبعا أو خسا أو تر بين لم يسلم الا في آخرهن
وعن أبي أيوب عند النسائي بلفظ الوتر حتى فخر شاء أوتر بسبع ومن شاء أوتر بخمس
وعن معوية عند الله في بامظ لا يصلح يعني الوتر الا بفتح أو خس وعن أبي هريرة عند
الدارقطني وقد تقدم وفي الايتار بخمس أو بسبع أحاديث كثيرة قد تقدم بعضها
وسياقي بعضها قال الترمذي وقدر روى عن النبي صلى الله عليه وسلم الوتر بثلاث عشرة
واحدى عشرة وقد تقدم وسبع وخمس وثلاث رواه أحمد وأخرج أبو داود والنسائي
عن ابن عباس بلفظ ثم أوتر بخمس لم يجلس بينهما وأخرجه البخاري عنه بلفظ ثم صلى
خمس ركعات وأخرج الترمذي وحسنه والنسائي عن أم سلمة انه صلى الله عليه وسلم أوتر
بسبع وسياقي من عائشة فقوه وعن أبي أمامة عند أحمد والطبراني فقوه باسناد صحيح
وعن ابن عباس عند محمد بن نصر فقوه والاحاديث المذكورة في الباب تدل على
مشروعية الايتار بخمس ركعات أو بسبع وهي ترد على من قال بتعيين الثلاث وقد
تقدم ذكره (وعن سعيد بن هشام انه قال اعائشة ان النبي صلى الله عليه وسلم
عليه وسلم فقال كان عدله سواك وطهوره فيبه نه الله متى شاء ان يهتد من الليل فيقول
و يتموضا ويصلي تسع ركعات لا يجلس فيها الا في الزامنة فيذكر الله ويحمده ويدعوه
ثم ينهض ولا يسلم ثم يقوم فيصلي التسعة ثم يهتد فيذكر الله ويحمده ويدعوه ثم يهتد
يسمعنا ثم يصلي ركعتين بعد ما يسلم وهو قاعد فلكل احدى عشر ركعة يابى فلما اسن
رسول الله صلى الله عليه وسلم وأخذ الله ثم أوتر بسبع وصنع في الركعتين مثل صنيعه
الاول فلكل تسع يابى وكان نبي الله اذا صلى صلاة أحب أن يدوم عليها وكان اذا غلبه نوم

بينه وبين ما يريد من قبالة على صلاته واحلاصه فيه (يقول) اي الشيطان لله صلى (ادكر كذا اذ كذا) او
زاد مسلم فهناه وماء وذكره من حاجاته ما لم يكن يذكر (لما) اي لشيء (لم يكن يذكر) قبل الصلاة (حتى) اي كي (يفل الرجل)
اي يصير وفي رواية يضل اي يفسى (لا يدري كم صلى) من الركعات وللبخاري في بدء الخلق عن أبي هريرة لا يدري انما ناصلي

أم أربعا ولم يذكروا في أدبار الشيطان ما ذكره في الأول من الضراطا كتفا بذكره أولان الشدة في الأول تأنيده غلظة فتكون أهول وفي الحديث فضل الأذان وعظم قدره لأن الشيطان يهرب منه ولا يهرب عند قراءة القرآن في الصلاة التي هي أفضل كالسارقين يخافون من العسس ما لا يخافون من السلطان ٢٨٣ قال ابن الجوزي على الأذان هيبة يشدد

أو وجع من قيام الليل صلى من المارتنقى عشرة ركعة ولا أعلم رسول الله صلى الله عليه وسلم قرأ القرآن كله في ليلة ولا قام ليلة حتى أصبح ولا صام شهرا كاملا غير رمضان رواه أحمد ومسلم وأبو داود والنسائي وفي رواية لأحمد والنسائي وأبي داود نحوه وفيه ما فلا أسن وأخذ الله أوتر بسبع ركعات لم يجلس الا في السادسة والسابعة ولم يسلم الا في السابعة وفي رواية للنسائي قالت فلانة سألت أبا عبد الله عليه السلام عن سبع ركعات لا يقرأ الا في آخرهن لا يتأخر بسبع مروي عن طريق جماعة من الصحابة غير عائشة والياتي بسبع قد تقدم ذكر طريقه قوله فيمنسوك وينوضافيه استجاب السوال عند القيام من النوم قوله وبصلى تسع ركعات الخ فيه مشروعية الا يتأخر بسبع ركعات متصلة لا يسلم الا في آخرها ويقدم في الثامنة ولا يسلم قوله ثم يسلم تسليما يسمعه نافية استجاب الباهر بالتسليم قوله ثم يصلي ركعتين بعد ما يسلم وهو قاعد أخذ بظاهر الحديث الا وزاعى وأحمد فيهما حكاية الماضي عنهما وأبا حارص **كعتين** بعد الوتر جالس قال أحمد لا أفعله ولا امتنع من فعله قال وانكره مالك قال النووي الصواب ان هاتين الركعتين فعلهما صلى الله عليه وسلم بعد الوتر جالس البيان الجواز ولم يواظب على ذلك بل فعله مرة أو مرات قليلة قال ولا يغتر بقولها كان يصلي فان المختار الذي عليه الا كثرون والمحققون من الاصواب ان لنظ كان لا يلزم منها الدوام ولا التكرار وانما هي فعل ماض تدل على وقوعه مرة فان دل دليل على عمله والافلاقتضيه بوضعها وقد قالت عائشة كنت أطيب رسول الله صلى الله عليه وسلم لحله قبل أن يطوف ومعلم انه صلى الله عليه وسلم لم يجمع بعد ان صحبته عائشة الا حجة واحدة وهي حجة الوداع قال ولا يقال اعلمها طبيعته في احرامه بمرة لان المعتمر لا يحل له الطيب قبل الطواف بالاجاع فثبت انها استعملت كان في مرة واحدة قال وانما تأولنا حديث الركعتين لان الروايات المشهورة في العيصين مصرحة بأن آخر صلته صلى الله عليه وسلم في الليل كانت وتر وفي العيصين أحاديث **ككتيرة** مشهورة بالامر يجعل آخر صلاة الليل وتر فكيف ينظر به صلى الله عليه وسلم مع هذه الاحاديث واشباهها انه يداوم على ركعتين بعد الوتر ويجعلهما آخر صلاة الليل قال وأما ما أشار اليه القاضي عباس من ترجيح الاحاديث المشهورة ورد رواية الركعتين فليس بصواب لان الاحاديث اذا حجت وأمكن الجمع بينهما تعين وقد جعنا بينهما والله المجد **هـ** (وأقول) أما الاحاديث التي فيها الامر للامة بان يجعلوا آخر صلاة الليل وترا فلا معارضة بينهما وبين فعله صلى الله عليه وسلم للركعتين بعد الوتر لما تقر في الأصول ان فعله صلى الله عليه وسلم لم لا يارض القول الخاص بالامة فلا معنى للاستسكار وأما احاديث انه قال آخر صلته لانه

انزعاج الشيطان بسببها لانه لا يصح ان يقع في الأذان رياء ولا غلظة عند النطق به بخلاف الصلاة فان النفس تخضع فيها فيفتح لها الشيطان أبواب الوسوسة والمؤذن في أذانه واقامته تنفي عنه الوسوسة والرياء اتباعا للشيطان منه وقيل غير ذلك مما ذكره في الفتح ورواه هذا الحديث خمسة وفيه التحديث والاخبار والغفلة وأخرجه أبو داود والنسائي في الصلاة **هـ** (عن أبي سعيد الخدري رضي الله عنه قال سمعت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يقول انه لا يصح مع مدى صوت المؤذن) اي غايته (جس ولا انس ولا شيء) من حيوان أو جناد بأن يخلق الله تعالى له ادراكا وهو من عطف العام على الخاص ويؤيده ما في رواية ابن خزيمة لا يصح صوته شبر ولا جهر ولا جن ولا انس ولا بني داود والنسائي وأحمد عن أبي هريرة باللفظ المؤذن بغيره مد صوته ويشهد له كل رطب ويابس ونحوه لانسائي وغيره من حديث البراء وصححه ابن السكن فهو هذه الاحاديث تبين المراد من قوله في حديث الباب ولا شيء وقدر تكلم

بعض من لم يطاع عليه في تأويله على غير ما يقتضيه ظاهره (الاشهد) بلفظ لماضي والتشعير في الايشه (يوم القيامة) وغاية الصوت بلا ريب أخفى من ابتدائه فاذا شهد به من بعده عنه ووصل اليه منتهى وقته فلان يشهد له من دنائه ومنه ومنه مبادئ صوته أولى به عليه القاضي البضاوي والسبب في هذه الشهادة وكفى بالقه شهيدا الشهادة المشهورة بالفضل وعلموا له درجة

وكان الله تعالى يفضح بالشهادة قوما يكرهها آخرون ورواه هذا الحديث الخمسة مدينون الاشخ البخاري وفيه التحذير
والاخبار والمنة والسماع واخرجه البخاري أيضا في ذكر الجن والتوحيد والنساق وابن ماجه في الصلاة وفي الحديث
استجاب رفع الصوت بالاذان ليكثر ٢٨٤ من يشهد له المجد أو يتأذبه وفيه ان اذان المذنب منسوب اليه ولو كان

في فقر ولو لم يرج - ضرر من يصلي
معهم لانه ان فات دعاء المصلين لم
يتمه استمهاد من يسموه من
غيرهم (عن انس رضي الله
عنه ان النبي صلى الله عليه وآله
(وسلم) ان اذا غزينا) أي
م صاحبنا (قوما لم يكن يغزونا)
من الغزو وللصلي وأبي الوقت
يعبر بنا من الاغارة ولابن عساكر
يغزينا من الاغراء وللصوي
يغذ بنا من الغدو فقيض لروح
(حتى يصبح وينظر) أي ينتظر
(فان سمع اذانا كف عنهم وان
لم يسمع اذا ما غار) ويقال غار
ثلاثا أي هجم (هجم) من غير
علم منهم وسلم عنه فلك كان
رسول الله صلى الله عليه وآله
وسلم يغير اذا طلع الفجر وكان
يسمع الاذان فان سمع اذا ما
أمسك والاعار قال الخطابي
فيه ان الاذان شعار الاسلام
وانه لا يجوز تركه ولو ان أهل بلد
اجتمعوا على تركه كان للسلطان
قتالهم عليه اه قال في الفتح
وهذا احد اقوال العلماء وهو
أحد الاوجه في المذهب واغرب
ابن عباد البر فقال لأهل فيه
مخلافا اه وفي الفقه طلاله
واستنبط من الحديث وجوب
الاذان وأنه لا يجوز تركه لانه من

صلى الله عليه وسلم من الليل وتر فليس فيها ما يدل على الدوام لما قرر من عدم الالة لفظ
كان عليه فطريق الجمع باعتباره صلى الله عليه وسلم أن يقال انه كان يصلي الركعتين بعد
الوتر تارة ويدعهما تارة وأما باعتبار الامة فغير محتاج الى الجمع لما عرفت من أن الاوامر
يجعل آخر صلاة الليل وترًا مختصة بهم وان فعله صلى الله عليه وسلم لا يعارض ذلك قال ابن
القيم في الهدى وقد أشكل هذا يعني حديث الركعتين بعد الوتر على كثير من الناس
فظنوه معارضه لقوله صلى الله عليه وسلم اجعلوا آخر صلاة تكمل بالليل وترًا ثم حكى عن مالك
وأحمد ما تقدم وحكى عن طائفة ما قدم من النوى ثم قال والصواب أن يقال ان هاتين
الركعتين فجران يجري السنة وتكمل الوتر فان الوتر عبادة مستقلة ولا سيما ان قيل
بوجوبه فجرى الركعتين بعده مجرى سنة المغرب من المغرب فانم اوتر اللهم باركوا في الركعتين
بعدها تكملها فكذلك الركعتان بعد وتر الليل والله أعلم اه وانظروا ما قدمنا
من اختصاص ذلك به صلى الله عليه وسلم وقد ورد فعله صلى الله عليه وسلم هاتين الركعتين
بعد الوتر من طريق أم سلمة عند أحمد في المسند ومن طريق غيره قال الترمذي روى نحو
هذا عن أبي امامة وعائشة وغيرهما عن النبي صلى الله عليه وسلم وفي المسند أيضا
والبيهقي عن أبي امامة ان النبي صلى الله عليه وسلم كان يصلي ركعتين بعد الوتر وهو جالس
يقرا فيهما ما اذا زلزلت الارض زلزالها وقل يا أيها الكافرون وروى الدارقطني نحوه
من حديث أنس وسأني ذكر القائلين باستجاب التمنيل لمن استيقظ من النوم وقد كان
أوتر قبله وحديث أبي بكر وعمر الدال على جواز ذلك في باب لا وتران في ليلة قوله صلى
من النهار ثنتي عشرة ركعة فيه مشروعية قضاء الوتر وسأني قوله ولا صام شهرًا كاملاً
سأني في باب ما جاء في صوم شعبان من كتاب الصيام عن عائشة ما يدل على انه كان يصوم
شعبان كله وسأني الكلام هناك ان شاء الله تعالى قوله لم يجلس الا في السادسة والسابعة
وفي الرواية الثانية صلى سبع ركعات لانه هذا في آخره من الرواية الاولى تدل على اثبات
القعود في السادسة والرواية الثانية تدل على نفيه ويمكن الجمع بحمل النبي للقعود في
الرواية الثانية على القعود الذي يكون فيه التسليم وظاهر هذا الحديث وغيره من
الاحاديث ان النبي صلى الله عليه وسلم ما كان يوتر بدون سبع ركعات وقال ابن حزم في
الاهلي ان الوتر وتمجد الله صلى الله عليه وسلم ينقسم الى ثلاثة عشر رجباً أي ما فعل اجزاء ثم ذكرها
واسأل على كل واحد منها ثم قال واحبها اليها وأفضلها أن يصلي ثنتي عشرة ركعة يسلم
من كل ركعتين ثم يصلي ركعة واحدة ويسلم

• (باب وقت صلاة الوتر والقرآن فيها لعنوت) •

(عن خارجة بن - ذافة قال خرج علينا رسول الله صلى الله عليه وسلم ذات غداة

شمار الاسلام الظاهرة والصحيح عندهنا كالحق في المالكية انه سنة الا ان المالكية قالوا انه لم يجمع عليه فقلت
غيره بخلاف الفقه والجماعة التي لا تطلب غيرها اه قلت استدلل بورود الاثر به من قال بوجوبه كابن دقيق العيد ومن قال به
مطلقاً الاوزمي وداد وابن المنذر وهو ظاهر قول مالك في الموطأ وقيل واجيب في الجملة فقط وقيل فربما كفايته واجبه

على أنه من السنن المؤكدة وأخطأ من استدل على عدم وجوبه بالإجماع ومنشأ الاختلاف أن مبدأ الأذان لما كان عن مشورتنا وقعها النبي صلى الله عليه وآله وسلم بين أصحابه حتى استقر برؤا بعضهم فافتره كان ذلك بالمدد وبات أشبه ثم لما واطلب النبي صلى الله عليه وآله وسلم على تقريره ولم يتقل أنه تركه ولا رخص في تركه ٢٨٥ كان ذلك بالواجبات أشبه واقعه أعلم

وقد أخرج هذا الحديث البخاري أيضا في الجهاد ومسلم طرفه المتعلق بالأذان (عن أبي سعيد الخدري رضى الله عنه أن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قال إذا سمعتم النداء أي الأذان ظاهره اختصاص الأجابة بمن يسمع حتى لو رأى المؤذن على المسافة مثلا في الوقت وعلم منه أنه يؤذن لكن لم يسمع إذ أنه لم يسمع أو صم لا تشرع له المابعة طاله النوى في شرح المذهب (فقولوا) قولاً (مثل ما يقول المؤذن) أي مثل قول المؤذن وكذا مثل قول المقيم أي الأفي الحية اثنين فيقول بدل كل منهما ما لا حول ولا قوة إلا بالله كما يأتي تقييده في الحديث الثاني والأفي التشويب في الصحيح فيقول بدل كل من تكلم صدق وبررت قال في الكفاية تلعب وورد فيه والأفي قوله قد قامت الصلاة فيقول أقامها الله وأدامها والأفي كان في الصلاة أو يجامع فلا يجيب في الأذان ويكره في الصلاة فيجيب به إذا و ليس الأمر للوجوب عند الجمهور خلافاً لصاحب الهيطة من الخنفية وابن وهب من المالكية فبناحكي عنهما وصبر بالمضارع

فقال لقد أمدكم الله بصلاته هي خير لكم من حمر الدم قلنا وما هي يا رسول الله قال الوتر فيما بين صلاة العشاء إلى طلوع الفجر رواه الخمسة إلا التماسي الحديث أخرجه أيضا الدارقطني والحاكم ومصححه وضعه البخاري وقال ابن حبان إسناده منقطع ومثله باطل قال الخطابي فيه عبد الله بن أبي مرة الزوفي عن خارجة وفي الباب عن أبي هريرة عند أحمد وابن أبي شيبه وعنه حديث آخر عند البيهقي وفيه أبو اسماعيل الترمذي وثقه الدارقطني وقال الحاكم تكلم فيه أبو حاتم وعن عبد الله بن عمرو وعنده أحمد والدارقطني وفي إسناده العزمي وهو ضعيف وعن يزيد بن عبد الله بن داود والحاكم في المستدرک وقال صحيح وعن أبي بصرة الغفاري عن أحمد والحاكم والطحاوي وفيه ابن لهيعة وهو ضعيف ولكنه توبع وعن سليمان بن صرد عند الطبراني في الأوسط وفي إسناده إسماعيل بن عمرو البجلي وثقه ابن حبان وضعه أبو حاتم والدارقطني وابن عدي وعن ابن عباس عند البزار والطبراني في الكبير والدارقطني وفي إسناده النضر أبو عمرو والخزاز وهو ضعيف متروك وقال البخاري منه كراهية الحديث وعن ابن عمر عند البيهقي في الخلافيات وابن حبان في الضعفاء وفي إسناده حماد بن قيراط وهو ضعيف وقال أبو حاتم لا يجوز الاحتجاج به وكان أبو زرعة يرضى القول فيه وأدعي ابن حبان أن الحديث موضوع وله حديث آخر عند الطبراني وفي إسناده أيوب بن نعيم ضعيف أبو حاتم وغيره وعن ابن مسعود عند البزار وفي إسناده جابر الجعفي وقد وضعه الجمهور وعن عبد الله بن أبي أوفى عند البيهقي في الخلافيات وفي إسناده أحمد بن محمد بن مصعب بن بشر بن فضالة وقد قيل أنه كان يضع المذون والآثار ويقلب الأسانيد للاخبار قال أبو حاتم ولعله قد قلب على الثقات أكثر من عشرة آلاف حديث وعن علي عليه السلام عند أهل السنن وعن عتبة ابن عامر عند الطبراني وفيه ضعف وعن عمرو بن العاص عند الطبراني أيضا وفيه ضعف وعن معاذ بن جبل عند أحمد وفي إسناده عبيد الله بن زحر وهو ضعيف وفيه انقطاع وعن أبي أيوب عند الطبراني في الكبير والأوسط قوله أمدكم الامداد يعني كون معنى الإعانة ومنه الامداد باللائكة ومعنى الاعطاء ومنه وأمد دناهم بما كرهه الآية فيجتم على أن يكون هذا من الاعانة أي أعانكم بها على الانتهاء عن الفحشاء والمنكر كما قال تعالى إن الصلاة تنهى عن الفحشاء والمنكر ويحقق أن يكون من الاعطاء قال العراقي والظاهر أن المراد الزيادة في الاعطاء ويدل عليه قوله في بعض طرق الحديث أن الله زادكم صلاة كما في حديث عبد الله بن عمرو وأبي بصرة وابن عمر وابن أبي أوفى وعقبة ابن عامر قوله الوتر بكسر الواو وقصها الغتان وقرئ بهما في السبعة قوله بين صلاة العشاء إلى طلوع الفجر استدلل به على أن أول وقت الوتر يدخل بالفراغ من صلاة العشاء

وقوله ما يقول دون الماضي إشارة إلى أن قول السامع يكون عقب كل كلمة مثلها لا الكل عند فراغ الكل ويؤيده حديث التماسي عن أم حبيبة أنه صلى الله عليه وآله وسلم كان إذا كان عندها فسمع المؤذن يقول مثل ما يقول حتى يسكت فلوم يصبه حتى فرغ استحب له التداين أن لم يطل الفصل طاله النوى في المجموع جهنا على إذا أنت مؤذن لا تحبب به صد الأجابة

الاول أم لا قال النووي لم أره شيئا لأصحابنا وقال في المجموع المختار أن أصل القضية في الإجابة شامل للجميع إلا أن الأول
تيا كدو يكره تركه وقال ابن عبد السلام يجب كل واحد بإجابة لتعدد السبب وإجابة الأول أفضل إلا في الصبح والجمعة فهما
سوا لانهما مشروعان وفي الحديث ٢٨٦ دليل على أن لفظ المنزل لا يقتضي المساواة من كل جهة لأنه منزه عن مثل ما يقول

لا يقصده رفع الصوت المطلوب
من المؤذن كذا قيل وفيه بحث
لان المسألة وقعت في القول
لا في صفة والفرق بين المؤذن
والجيب في ذلك ان المؤذن
مقصود الاهل لطلب حاجته الى
رفع الصوت والسمع مقصود
ذكر الله فيكتفى بالسرا والبهر
لامع الرفع ثم لا يكتفى ان يجريه
على خاطره من غير تأنظ لظاهر
الامر بالقول واغرب ابن المنير
فقال حقيقة الاذان جميع ما يصدر
عن المؤذن من قول وفعل
وهيئة وما زاد على ذلك من قول
أو فعل أو هيئة يكون من
مكملاته ويوجب الاذان من
دونها ولو كان على ما أطلق
لكان ما أحدث من التسليم قبل
الصبح وقبل الجمعة ومن الصلاة
على النبي صلى الله عليه وآله وسلم
من جهة الاذان وليس كذلك
لألفاظ ولا شرعا (عن معاوية
رضي الله عنه مثله) أي مثل قول
المؤذن (إلى قوله) أي مع قوله
(وأشهد أن محمدا رسول الله)
كذا أورده البخاري مختصرا
(ولما قال) المؤذن (حي على
الصلاة) أي هل يوجهه
وسريرته إلى الهدى والنور
عاجلا والقوز بالنعيم آجلا

ويتمد إلى طلوع الفجر كما قالت عائشة في الحديث الصحيح وانتهى وتره إلى السحر
وفي وجه لأصحاب الشافعي أنه يمتد بعد طلوع الفجر إلى صلاة الصبح وفي وجه آخر يتمد إلى
صلاة الظهر وفي وجه آخر أنه يصح الترتيل العشاء وكما يخالفه للأدلة واستدل
بالحديث أيضا أبو حنيفة على وجوب الوتر وقد تقدم الكلام على ذلك واستدل به أيضا
على أن الوتر أفضل من ركعتي الفجر وقد تقدمت الإشارة إليه واستدل به المصنف أيضا
على أن الوتر لا يصح الاعتدال به قبل العشاء فقال ما قلناه وفيه دليل على أنه لا يعتد به
قبل العشاء بحال انتهى (وعن عائشة قالت من كل الليل قد أوتر رسول الله صلى الله عليه
وسلم من أول الليل وأوسطه وآخره فانتهى وتره إلى السحر ورواه الجماعة وعن أبي
سعيدان النبي صلى الله عليه وسلم قال أوتروا قبل أن تصبوا رءاء الجماعة إلا البخاري
وأبا داود وعن جابر عن النبي صلى الله عليه وسلم قال أياكم خاف أن لا يقوم من آخر الليل
فليوتر ثم ليرقد ومن وثق بقيام من آخر الليل فليوتر من آخره فان قرأ آخر الليل محضورة
وذلك أفضل ورواه أحمد ومسلم والترمذي وابن ماجه في الباب أحاديث منها عن أبي
هريرة عند البزار والطبراني في الأوسط قال سأل النبي صلى الله عليه وسلم أياكم
كيف يوتر قال أوترأول الليل قال حذركيس ثم سأل عمر كيف يوتر قال من آخر الليل
قال قوى معان وفي أسناده سليمان بن داود البجلي وقد ضعف وعن أبي مسعود عند
أحمد والطبراني أن النبي صلى الله عليه وسلم كان يوتر من أول الليل وأوسطه وآخره قال
العراقي وأسناد صحيح وعن أبي قتادة عند أبي داود بنحو حديث أبي هريرة المتقدم
وصححه الحاكم على شرط مسلم وقال العراقي صحيح وعن ابن عمر عند ابن ماجه بنحو
حديث أبي هريرة المتقدم وصححه الحاكم وعن عتبة بن عامر عند الطبراني بنحو حديث
أبي هريرة المتقدم أيضا وعن علي بن أبي حمزة عن أسناده بن ماجه بلفظ من كل الليل أوتر
رسول الله صلى الله عليه وسلم من أوله وأوسطه وانتهى وتره إلى السحر قال العراقي
وأسناده جيد وعن أبي موسى عند الطبراني في الكبير قال كان يوتر رسول الله صلى الله
عليه وسلم أحيانا أول الليل وأوسطه يكون سعة للمسلمين وعن ابن عمر عند أبي داود
والترمذي وصححه الحاكم في المستدرک بلفظ أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال بادروا
الصبح بالوتر وله حديث آخر عند الترمذي بلفظ أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال إذا
طلع الفجر فقد ذهب كل صلاة الليل والوتر فأوتر قبل طلوع الفجر وعن أبي ذر عند
النسائي بلفظ أو صاني خليلي صلى الله عليه وسلم أو صاني صلاة الضحى والوتر قبل النوم
وبصيام ثلاثة أيام من كل شهر وعن سعد بن أبي وقاص عند أحمد بلفظ سمعت رسول الله

(قال) معاوية (لاحول ولا قوة إلا بالله) ولم يذكر في الفلاح كتماجد كرا حدهما من الأمر نظمه ورواه ابن
خزيمة وغيره من حديث عائشة بن أبي وقاص فقد لا معاوية لما قال صلى على الصلاة قال لاحول ولا قوة إلا بالله فلما قال صلى على
الفلاح قال لاحول ولا قوة إلا بالله وقال بعد ذلك مثل ما قال المؤذن (وقال) أي معاوية (هكذا سمعنا نبيكم صلى الله عليه

وآله (وسلم يقول) ذلك وإنما يجب في الحبيعتين لأن معناه ما لدعاء إلى الصلاة ولا معنى أقول السامع فيه ما ذلك بل يقول فيهما الحولة لأن من كنوز الجنة فهو ضاها السامع عما يشتهونه من ثواب الحبيعتين وقال الطيبي في وجه المناسبة فكانه يقول هذا أمر عظيم لا يستطيع مع ضيق القيام به إلا إذا وفقه الله تعالى بحوله وقوته ٢٨٧ وفي هذا الحديث الحديث والعنونة

والقول والسماع (عن جابر ابن عبد الله رضي الله عنهما أن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قال من قال حين يسمع النداء أي تمام الأذان فالمطلق محمول على الكل وليس المراد بظاهره أنه يقول ذلك حال سماع الأذان من غير تقييده بقرائه الحديث مسلم عن ابن عمر قولوا مثل ما يقول ثم صلوا على فبين أن محله بعد الفراغ واستدل به ابن بري على عدم وجوب ذلك بظاهر إيراد له لكن لفظ الأعرق رواية مسلم قد تمتك به من يدهي الوجوب وبه قال الحنفية وابن وهب من المالكية وخالف الطحاوي أصحابه فوافق الجمهور (اللهم رب هذه الدعوة) بفتح الدال أي ألقاها الأذان (الثامنة)

التي لا يدخلها تغيير ولا تبديل بل هي باقية إلى يوم النشور أو لجميعها العقائد بتمامها (والصلاة القائمة) الباقية قال الطيبي من قوله في أوله إلى محمد رسول الله الدعوة الثامنة والحيمة له هي الصلاة القائمة في قوله يقيمون الصلاة (آت) بالمدى أعط (محمد) صلى الله عليه وآله وسلم (الوسيلة) المنزلة العلية في الجنة التي لا تبغى إلا (والفضيلة)

صلى الله عليه وسلم الذي لا ينضم حتى يوتر حازم وعن علي عليه السلام عند البزار قال نعم قال رسول الله صلى الله عليه وسلم أن أقام الأعلى وتروفي أسناده إبراهيم بن اسمعيل بن أبي حبيبة وثقه أحمد وضعفه الجمهور وعن عمر بن دابن ماجة بالفظ سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول لا تسأل الرجل فيه يضرب امرأته ولا تنم الأعلى وتر والحديث عند أبي داود والنسائي وإسنادهما اقتصر على النهي عن السؤال عن ضرب الرجل امرأته وعن أبي الدرداء عند مسلم فهو حديث أبي ذر الملقم وأحاديث الباب تدل على أن جميع الليل وقت للوتر إلا الوقت الذي قبل صلاة العشاء إذ لم ينقل أنه صلى الله عليه وسلم أوتر فيه ولم يخاف في ذلك أحد لأهل الظاهر ولا غيرهم إلا ما قد منا أنه يجوز ذلك في وجه لأصحاب الشافعي وهو وجه ضعيف صرح بذلك العراقي وغيره منهم وقد حكى صاحب المفهم الإجماع على أنه لا يدخل وقت الوتر إلا بعد صلاة العشاء وورد في حديث عائشة الصحيح أنه كان يصلي صلى الله عليه وسلم ما بين أن يصلي العشاء إلى أن يطلع الفجر إحدى عشرة ركعة واستدل بحديث أبي سعيد وما شابهه من الأحاديث المذكورة في الباب على أن الوتر لا يجوز به الصبح وهو يرد على ما تقدم في أحد الوجوه لأصحاب الشافعي أنه يقتضي صلاة الصبح أو إلى صلاة الظهر واستدل بحديث جابر وما في معناه من الأحاديث المذكورة على مشروعية الأيتار قبل اليوم إن خاف أن ينضم عن وتره وعلى مشروعية تأخيرها إلى آخره إن لم يخف ذلك ويمكن تقييد الأحاديث المطلقة التي فيها الوصية بالوتر قبل النوم والامر به بالأحاديث المقيدة بخافة النوم عنه (وعن أبي بن كعب قال كان النبي صلى الله عليه وسلم يقرأ في الوتر بسبع أمم ربك الأعلى

وقل يا أيها الكافرون وقل هو الله أحد رواه النسائي في حديث أبي فاذ اسم قال سبحان الملك القدوس ثلاث مرات ولهم ما مثله من حديث عبد الرحمن بن أبي رزق وفي آخره ورفع صوته في الآخرة) حديث أبي بن كعب قد تقدم وتقدم الكلام عليه ولعل إعادة المصنف ذكره لهذه الزيادة التي ذكرها عن قوله فاذ اسم قال سبحان الملك القدوس ثلاث مرات قال العراقي وهي مخرج بن أبي بن كعب وعبد الرحمن بن أبي رزق وكلاهما عند الشافعي بأسناد صحيح انتهى وقد أخرجهما أيضا البزار من حديث ابن أبي أوفى وقال خطأ فيه هاشم بن سعيد لأن النقات يروونه عن زيد بن سعيد بن عبد الرحمن ابن أبي رزق عن أبيه عن النبي صلى الله عليه وسلم قال وزادها ثم فاذ اسم قال سبحان الملك القدوس وليس هذا في حديث غيره قال العراقي بل هذه الزيادة في حديث غيره

المرتبة الزائدة على سائر المخلوقين (وابهنة) عليه السلام مقاما محمودا بحمده يباهي به قلوب والآخرون (الذي وعدته) بقولك سبحانك عسى أن يبعثك ربك مقاما محمودا وهو مقام الشناعة العظمى (حات) أي رجبت (له شفاعتي) أي المناسبة له كشفاعته في المذنبين أو في إدخال الجنة من غير حساب أو رفع الدرجات (يوم القيامة) وفي هذا الحديث الحديث والعنونة

والقول واخرجه البخاري ايضا في التفسير وأبو داود والترمذي والنسائي وابن ماجه في الصلاة (عن أبي هريرة رضي الله عنه أن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قال لو يعلم الناس ما في النداء أي الاذان (و) لو يعلم الناس ما في (الصلاة الاولى) الذي يلي الامام أي من الخير والبركة ٢٨٨ كما في رواية أبي الشيخ (تم يحدوا) شيئا من وجوه الاولوية بان يقع التساوي

(الآن يستموا) أي يقتربوا (عليه) على ماذا كرم من الاذان والصلاة الاولى (لاستموا) أي لاقتربوا عليه أي على ماذا كرم فيشمل الامر من الاذان والصلاة الاولى ولعبد الرزاق عن مالك لاستموا عليه ما هو بين ان المراد بقوله هنا عليه على الاثنين من غير تكلف وعدل في قوله لو يعلم الناس عن الاصل وهو كون شرطها فعلا ماضيا الى المضارع قصد الانحصار ضرورة المتعلق بهذا الامر المحي الذي يفرض الحرج على شخصه الى الاستتمام عليه واستدلاله بعضهم لمن قال بالانحصار على مؤذن واحد وليس بظاهر لصحة استتمام أكثر من واحد في مقابلة أكثر من واحد ولان الاستتمام على الاذان يتوجه من جهة التولية من قبل الامام فيهم المزية (ولو يعلمون ما في التهجير) أي التبكير الى الصلوات (لاستموا اليه) أي الى التهجير قاله الهروي وحله الخليل وغيره على ظاهره فقالوا المراد الاتيان الى صلاة الظهر في أول الوقت لان التهجير مشتق من الهجرة وهي شدة الحر نصف النهار وهو أول وقت الظهر والى ذلك قال

من النقائ انتهى وعبد الرحمن بن ابريز قد وقع الاختلاف في صحبته كما قدمنا وقد اختلفوا هل هذا الحديث من روايته عن النبي صلى الله عليه وسلم أو من روايته عن أبي بن كعب عن النبي صلى الله عليه وسلم قال الترمذي روى عن عبد الرحمن بن ابريز عن أبي بن كعب ويروى عن عبد الرحمن بن ابريز عن النبي صلى الله عليه وسلم (وهو الحسن بن علي عليه السلام قال علق رسول الله صلى الله عليه وسلم كلمات أقولهن في قنوت الوتر اللهم اهدني فين هديت وعافني فين عافيت وتوفني فين توليت وبارك لي فيما أعطيت ووقني شر ما قضيت فانك تقضي ولا يقضي عليك انه لا يذل من واليت تباركت ربنا وتعاليت وعن علي بن أبي طالب عليه السلام ان رسول الله صلى الله عليه وسلم كان يقول في آخر وتره اللهم اني أعوذ برضاك من مضلك وأعوذ بعافيتك من عافيتك وأعوذ بك منك لأحصى ثناء عليك أنت كما ائثرت على نفسك رواهما (الحصة) أما حديث الحسن فأخرجه أيضا ابن خزيمة وابن حبان والحاكم والدارقطني والبيهقي من طريقين يريدين أبي الحوراء المصنف المصنف والراعي الحسن وأثبت بعضهم الفاضل في قولك فانك تقضي وبعضهم أنه قطعهما وزاد الترمذي قبل تباركت وتعاليت سبحانك وزاد البيهقي قبل تباركت وتعاليت أيضا ولا يعز من عاديته قال النووي في الخلاصة بسند ضعيف وتبعه ابن الرفعة فقال لم تثبت هذه الرواية قال الحافظ وهو معترض فان البيهقي رواها من طريق اسحاق بن يوسف عن أبي اسحق عن يزيد بن أبي مريم عن أبي الحوراء عن الحسن أو الحسين بن علي وهذا التردد من اسحاق بن ابي الحوراء في الحسن أو الحسين قال البيهقي كان الشك انما يقع في الاطلاق أو في النسبة قال أبو زيد الشاذلي ان أحدين حصل أخرجه في مسند الحسين من مسنده من غير تردد ومن حديث شريك عن أبي اسحق بسنده قال وهذا رواه كمال الصواب خلافة والحديث من حديث الحسن لا من حديث أخيه الحسين فانه يدل على ان الوهم فيه من أبي اسحق فاعلمه الله فيه حفظه فنفى هل هو الحسن أو الحسين قال ثم ان الزيادة عن قوله ولا يعز من عاديته رواها الطبراني أيضا من حديث شريك وزهير بن معاوية عن أبي اسحق ومن حديث أبي الاحوص عن أبي اسحق ثم ذكره الحافظ بأسناده متصل وفيه تلك الزيادة وزاد النسائي بعد قوله تباركت وتعاليت وصلى الله على النبي قال النووي انها زيادة بسند صحيح أو حسن وثقة به الحافظ بانه منقطع وروى تلك الزيادة الطبراني والحاكم وقد ضعف ابن حبان حديث الحسن هذا وقال توفي النبي صلى الله عليه وسلم والحسن ابن عثمان بن سفيان فكيف يعلمه صلى الله عليه وسلم هذا الدعاء وقد أشار صاحب البدر والمنير

البخاري ولا يرد على ذلك مشروعية البراءة لا يريد به الرق وامام تزل فائسته وقصد الى المسجد ينتظر الصلاة فلا الى يعني ما لم ينفذ (ولو يعلمون ما في العتمة) أي في ثواب أداء صلاة العشاء في الجماعة (و) ثواب أداء صلاة (الصبح) في الجماعة (لا توهموا ولا يحسوا) بفتح الحاء وسكون الباء أي مشيا على اليدين والركبتين أو على مقعدته بحث عليه ما فيه ما من المشقة

على النفوس وتسقية العشاء عمة اشارة الى ان النهى الوارد فيه ليس للتصريح بل لذكر امة التنزيه وروا هذا الحديث حديثون وفيه التهديت والاختبار والعنة وأخرجه البخاري أيضا في الشهادات ومسلم والنسائي والترمذي (عن ابن عمر رضي الله عنهما ان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قال ان بلا لا يؤذن) (الصحيح ٢٨٩) (بإسناد) أي فيه وفيه اشعار بان ذلك كان من عادته المسقرة وزعم بعضهم ان

ابتداء ذلك كان باجتهاد منه وعلى تقدير صحة فقد أقره النبي صلى الله عليه وآله وسلم على ذلك فصار في حكم المأمور به (فكلاوا واشربوا) فيه اشعار بان الاذان كان هذهم علامة على دخول الوقت فبين أن أذان بلال بخلاف ذلك (حتى) أي الى أن (ينادي) أي يؤذن (ابن أم مكتوم) عمرو أوعبد الله بن قيس بن زائدة القرشي وأم مكتوم اسمها عاتكة بنت عبد الله المخزومية (قال) أي ابن عمر وأبو شهاب (وكان) أي ابن أم مكتوم (رجلا أعمى) عمي بعد بدري سنتين أو ولد أعمى فكسيت أمه أم مكتوم لا كتنام نور بصره والاول هو المشهور وقد أسلم قديما وكان النبي صلى الله عليه وآله وسلم يكرمه ويستخافه على المدينة وشهد القادسية في خلافة عمر واستشهد بها وقيل رجع الى المدينة ومات وهو الأعمى المذكور في سورة عبس (لا ينادي) أي لا يؤذن (حتى يقال له أصبحت أصبحت) بالسكر اولها كسند والمعنى قاربت الصبح أو دخلت في الصباح والاول أدنى وبه يزول الاشكال فليس المراد من الحديث ظاهره وهو الاعلام بظهور الفجر

الى اضعيف كلام ابن حبان وقد نبه ابن خزيمة وابن حبان على ان قوله في قنوت الوتر تفرد به أبو اسحق عن يزيد بن أبي هريرة وتبعه ابن ميناوس واسرائيل وقد رواه شعبة وهو حافظ من ما قبلين مثل أبي اسحق وابنه فلم يذكر فيه القنوت ولا الوتر وانما قال كما بعنا هذا الدعاء وأيد ذلك الحافظ برواية الدولابي والطبراني فان فيها التصريح بالقنوت وكذلك رواية البيهقي عن ابن الحنفية وكذلك رواية محمد بن نصر وروى البيهقي عن ابن عباس وابن الحنفية انهما كانا يقولان كان النبي صلى الله عليه وسلم يقنت في صلاة الصبح وفي وتر الليل بهم ولأما الكلمات وفيه ما ناده عبد الرحمن بن هرم قال الحافظ وهو محتاج الى الكشف عن حاله وقال ابن حبان ان ذكر صلاة الصبح ليس بمفطور وقال ابن النخعي ان اسنادها جيد وشرح الحافظ في بلوغ المرام ان ما ناده اضعيف وأخرجه الحافظ في حديث أبي هريرة بلفظ حديث الحسن بن سعيد ابصلاة الصبح وقال صحيح قال الحافظ وائس كما قال وهو ضعيف لار في اسناده عبد الله بن سعيد ان يروى لولا لمكان صحيحا وكان الاستدلال به أولى من الاستدلال بحديث الحسن بن علي في قنوت الوتر وروى البخاري في الاوسط من حديث يزيد بن نفعه وفي اسناده كما قال الحافظ رحمه الله تعالى مقال وأما حديث علي المذكور فآخرجه أيضا البيهقي والحافظ في صحيحه مقيد بالقنوت وأخرجه الدارمي وابن خزيمة وابن الجارود وابن حبان في كتبهم وائس فيه ذكر الوتر وفي الباب عن علي حديث آخر عند الدارقطني بلفظ قنت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم في آخر الوتر وفي اسناده عمرو بن شمير الجمعي أحد الكذابين الوضاعين وعن أبي بكر وعمر وعثمان عند الدارقطني انهم كانوا يقولون قنت رسول الله صلى الله عليه وسلم في آخر الوتر وكانوا يفعلون ذلك وفي اسناده أيضا عمرو بن شمير المذكور وعن أبي بن كعب عند النسائي وابن ماجه ان رسول الله صلى الله عليه وسلم كان يوتر فيقنت قبل الركوع وعن ابن مسعود عند ابن أبي شيبة في المصنف ولدارقطني ان النبي صلى الله عليه وسلم كان يقنت في الوتر قبل الركوع وفي اسناده ما بان بن أبي عياش وهو ضعيف وعن ابن عباس عند محمد بن نصر المروزي قال كان النبي صلى الله عليه وسلم يقنت في صلاة الصبح بهم ولأما الكلمات وقد تقدم وعن ابن عمر عند الحافظ في كتاب القنوت قال ان النبي صلى الله عليه وسلم علم أحد ابنه في القنوت اللهم اهدني فيمن هديت الحديث وعن عبد الرحمن بن ابراهيم عند محمد بن نصر وفيه ذكر القنوت في الوتر وعن أم عبيد الله بن مسعود عن ابن أبي شيبة والدارقطني والبيهقي انه صلى الله عليه وسلم قنت قبل الركوع والاحاديث المذمومة تدل على مشروعية القنوت بهذا الدعاء المذكور في حديث الحسن وفي حديث علي والى ذلك ذهب المعتز وأبو حنيفة وبعض الشافعية من غير فرق بين رمضان وغيره وروى ذلك الترمذي عن ابن

٢٧ نيل في بل التذير من طلوعه والتضيض له على التداخية ظهوره والالزام جواز الاكل بعد طلوع الفجر لانه جعل اذانه غاية للاكل نعم يكره عليه قوله ان بلا لا يؤذن بإسناد فان فيه اشعار بان ابن أم مكتوم بخلافه وأيضا وقع عند البخاري في الصحيح من قوله صلى الله عليه وآله وسلم حتى يؤذن ابن أم مكتوم فانه لا يؤذن حتى يطلع الفجر واجيب بان اذانه

جعل علامة التحريم الاكل وكأنه كان له من يراعى الوقت بحيث يكون أذانه مقارنا لابتداء طلوع الفجر قال في القح وهو هذا
 اوضح عندى في غاية الاشكال وأقرب ما يقال فيه ان اذانه جعل علامة لتحريم الاكل وكأنه كان له من يراعى الوقت بحيث
 يكون اذانه مقارنا لابتداء طلوع وهو ٢٩٠ المراد بالبروز وعنده أخذ في الاذان يعرض الفجر في الافق ثم ظهر لى انه

لا يلزم من كون المراد بقوله -
 أصبحت أى فارت الصباح
 وقوع أذانه قبل الفجر لاحتمال
 أن يكون قولهم ذلك يقع في آخر
 جزء من الليل فاذانه يقع في أول
 جزء من طلوع الفجر وهذا وان
 كان مستبعدا في العادة فليس
 بمستبعد من مؤذن النبي صلى
 الله عليه وآله وسلم المؤيد باللائكة
 فلا يشارك فيه من لم يكن بتلك
 الصفة وقد روى أبو قرة من رجه
 آخر عن ابن عمر حديثا فيه وكان
 ابن ام مكرم يتوحن الفجر لا
 يخطئه اه وفي هذا الحديث
 جواز الاذان قبل طلوع الفجر
 ومشروعيته قبل الوقت في الصبح
 وهل يكتفى به عن الاذان بعد
 الفجر أم لا ذهب الى الاول الشافعي
 ومالك وأحمد وأصحابهم وروى
 الشافعي في القديم عن عمر بن
 الخطاب رضي الله عنه انه قال
 جهلوا الاذان بالصبح يدلج المدلج
 وتخرج العاهرة قال الحافظ الرباني
 محمد بن علي الشوكاني رحمه الله في
 السبل الجرار ما فظنه أقول
 الاذان هو دعاء الى الصلاة وهذا
 اشتمل على ألفاظ الدعاء التي منها
 سعى على الصلاة سعى على الفلاح
 فلا يفتل في غير الوقت وأما اذان
 بلال في ذلك الوقت الخاص فقد

مسعود ورواه أيضا عنه محمد بن نصر قال العراقي بإسائه جديدة ورواه محمد بن نصر أيضا
 عن علي وعمر وحكا ابن المنذر عن الحسن البصري وابراهيم النخعي وأبي ثور ورواية عن
 أحمد وروى محمد بن نصر عن علي عليه السلام انه كان يقنت في النصف الاخير من رمضان
 وهو من رواية الحرث عنه وروى أبو دارد ان عمر بن الخطاب جمع الناس على أبي بن كعب
 وكان يصلي ايام عشرين ليلة ولا يقنت الا في النصف الباقي من رمضان وروى محمد بن نصر
 بإسناد صحيح ان ابن عمر كان لا يقنت في الصبح ولا في الوتر الا في النصف الاخير من رمضان
 وروى العراقي عن معاذ بن الحرث الانصاري انه كان اذا اتصف رمضان لعن الكفرة
 قال وعن الحسن كانوا يقنتون في النصف الاخير من رمضان وروى أيضا عن الزهري انه
 قال لا قنوت في السنة كلها الا في النصف الاخير من رمضان وروى عن عثمان بن سراقه
 نحوه وذهب مالك فيما يكاه النووي في شرح المذهب وهو وجه لبعض أصحاب الشافعي
 كما قال العراقي الى مشروعية القنوت في جميع رمضان دون بقية السنة وذهب الحسن
 وقنادة ومعهما كما روى ذلك محمد بن نصر عنهم انه يقنت في جميع السنة الا في النصف
 الاول من رمضان وقد روى عن الحسن القنوت في جميع السنة كما تقدم وذهب طائوس
 الى ان القنوت في الوتر بدعة وروى ذلك محمد بن نصر عن ابن عمر وأبي هريرة وعروة بن الزبير
 وروى عن مالك مثل ذلك قال بعض أصحاب مالك سألت مالك الكاعن الرجل يقوم لاهله في
 شهر رمضان أترى أن يقنت بهم في النصف الباقي من الشهر فقال مالك لم اسمع ان رسول
 الله صلى الله عليه وسلم قنت ولا أحدا من أولئك وما هو من الامر القديم وما فعله أنا
 في رمضان ولا أعرف القنوت قديما وقاله عن بن عيسى عن مالك لا يقنت في الوتر عندنا
 وقال ابن العربي اختلف قول مالك فيه في صلاة رمضان قال والحديث لم يصح والصحيح
 عندى تركه اذ لم يصح عن النبي صلى الله عليه وسلم فعله ولا قوله اه قال العراقي قلت
 ل هو صحيح أو ح - بن وروى محمد بن نصر انه سئل سئل سعيد بن جبيرة عن بدء القنوت في الوتر
 فقال بهت عمر بن الخطاب جديا متورطا ومتورطا خاف عليهم فلما كان النصف الاخر
 من رمضان قمت يدعولهم فلهذه خمسة مذاهب في القنوت وبها يتبين عدم صحة دعوى
 المذهب في البصرة انه يجمع عليه في النصف الاخير من رمضان وقد اختلف في كونه قبل
 الركوع أو بعده فني بعض طرق الحديث عند البيهقي انه يصح بكونه بعد الركوع
 وقال ترمذي ذلك أبو بكر بن شيبة الخزاعي وقد روى عنه البخاري في صحيحه وذكره ابن
 حبان في الثقات فلا يضر تردده وأما القنوت قبل الركوع فهو ثابت عند الساقى من
 حديث أبي بن كعب كما تقدم وعبد الرحمن بن ابري وضعف أبو داود ذكر القنوت فيه
 وثابت أيضا في حديث ابن مسعود كما تقدم قال العراقي وهو ضيف قال وبعضه كونه

وضعت فيه العلامة بقوله صلى الله عليه وآله وسلم ليوقف نائمكم ويرجع فاهكم كما ثبت في الصحيح فلم يبق ما يستدل به
 به على جواز الاذان لنفس الصلاة قبل دخول وقتها وليس هنا ما يقتضي التعارض والترجيح اه وفي الحديث استهباب الاذان
 واحد بعد واحد وأما اذان اثنين معانته قوم وقالوا أول من أحدثه بنو أمية وقالت الشافعية لا يكره الا ان جعل من

ذلك فهو يش واستدل به على جواز اتماد مؤذني في المسجد الواحد قال ابن دقيق العيد وأما الزيادة على الاثنين فليس في الحديث تعرض له اه ونص الشافعي على جوازه ولفظه ولا يضره بقى ان أذن أكثر من اثنين وعلى جواز تقايد الاعى للبصير في دخول الوقت وفيه أوجه واختلف فيه الترجيح وصحح النووي في كتابه أن لا داعى ٢٩١ والبصير اعتماد المؤذن الثقة وعلى جواز

شهادة الاعى وعلى جواز العمل بهما الواحد وعلى أن ما بعد القبر من حكم التماس على جواز الاكل مع الشك في طلوع الفجر لان الامر بقاء الليل وخالف في ذلك مالك فقال يجب القضاء وعلى جواز الاعتقاد على الصوت في الرواية اذا كان عارفا به وان لم يشاهد الراوى وخالف في ذلك شعبة لاحتمال الاشتباه وعلى جواز ذكر الرجل بما فيه من الامانة اذا كان لقصد التعريف ونحوه وجواز نسبة الرجل الى امه اذا اشبهته بذلك واحتج اليه (عن حفصة) أم المؤمنين (رضي الله عنهما) ان رسول الله صلى الله عليه وآله (وسلم) كان اذا اعتكف المؤذن للصبح) أى جلس ينتظر الصبح لكي يؤذن او انتصب قائما للاذان كأنه من ملازمة مراقبة القبر وهى رواية الاصمبلى والقاسمى وأبو ذر فيما نقل عن ابن قرقول وهى التى نقلها جمهور رواة البخارى عنه ورواية عبد الله بن يوسف عن مالك أيضا خلافا لرواية الموطا حيث يرووه بلفظ كان اذا سكنت المؤذن من الاذان للصلاة الصبح قال في الفتح وهو العواب وبدا) أى ظهر (الصبح صلى

بعد الركون أولى فعل الخلفاء الاربعة لذلك والاحاديث الواردة في الصبح كما تقدم في بابيه وقد روى محمد بن نصر عن أنس ان رسول الله صلى الله عليه وسلم كان يفتت بعد الركنة وأبو بكر وعمر حتى كان عثمان ففتت قبل الركنة ليدرك الناس قال العراقي واسناده جيد قوله في حديث على وأعوذ بك منك أى استجير بك من عذابك

• (باب لاوتران في ليلة وختم صلاة الليل بالوتر وما جاء في نقضه) •

(عن طابق بن على قال سمعت النبي صلى الله عليه وسلم يقول لاوتران في ليلة رواء الخمسة الا ابن ماجه وعن ابن عمر ان النبي صلى الله عليه وسلم قال اجعلوا آخر صلاة لكم بالليل لاوتران رواء الجماعة الا ابن ماجه) اما حديث طابق بن على فحسبه الترمذى قال عبد الحق وغير الترمذى صححه وأخرجه أيضا ابن حبان وصححه وقد احتج به على انه لا يجوز نقض الوتر ومن جعله المحتجين به على ذلك طابق بن على الذى رواء كما قال العراقي قال والى ذلك ذهب أكثر العلماء وقالوا ان من أوتر وأراد الصلاة بعد ذلك لا يتقض وتره ويصلى شفعه ماشعا حتى يصبح قال ابن الصائغ أبو بكر الصديق وعمار بن ياسر ورافع بن خديج وعبد بن عمرو وطلق بن على وأبو هريرة وعائشة ورواه ابن أبي شيبة في المصنف عن سعد بن أبي وقاص وابن عمر وابن عباس ومن قال به من التابعين سعد بن المسيب وعقبة و الشعبي و ابراهيم النخعي وسعد بن جبيرة ومكحول والحسن البصرى روى ذلك ابن أبي شيبة عنهم في المصنف أيضا وقال به من التابعين طاوس وأبو حنيفة ومن الأئمة سفيدان الثوري ومالك وابن المبارك وأحمد روى ذلك الترمذى عنهم في سننه وقال انه أصح ورواه العراقي عن الاوزاعي والشافعي وأبو ثور وحكام القاضي عياض عن كافة أهل النخبة وروى الترمذى عن جماعة من أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم ومن بعدهم جواز نقض الوتر وقالوا يضيف اليها اخرى ويصلى ما بدا له ثم يوتر في آخر الصلاة قال وذهب اليه اهـ حتى واستدلوا بحديث ابن عمر المذكور في الباب وقالوا اذا اوتر ثم نام ثم قام فلم يشفع وتره صلى الله عليه وسلم في مثل ذلك لا يوتر في آخر الصلاة كان قد جعل آخر الصلاة بالليل شفعه لاوتران وفيه مخالفة اقوله صلى الله عليه وسلم اجعلوا آخر صلاة لكم بالليل وتر واستدل الاولون على جواز صلاة الشفع بعد الوتر بحديث عائشة المتقدم وبحديث ام سلمة الآتى وقد قدمنا الكلام على ذلك في شرح حديث عائشة (وعن ابن عمر ان كان استعمل عن الوتر قال اما انما لاوترت قبل أن نام ثم أردت ان اصلى بالليل شفعت بواحدة ماضى من وترى ثم صليت مثل مثل فاذا صليت صلاة في أوترت بواحدة لان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم أمرنا ان نجعل آخر صلاة الليل الوتر رواء أحد وعن على قال الوتر ثلاثة

ركعتين خفيفتين) سنة الصبح (قبل أو تقام الصلاة) أى قبل قيام صلاة فرض الصبح ورواه هذا الحديث الخمسة مديون الا ابن يوسف وفيه الحديث والاخبار والعقبة وأخرجه مسلم والترمذى والنساقى وابن ماجه (عن عبد الله بن مسعود رضي الله عنه عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال لا يغني أحدكم أو) قال (أحدكم منكم أذان بلال من يصوره) بفتح

(أحداهما نوق الاخرى ثم مذهبه ما عن يمينه وشماله) كأنه يجمع بين اصبهيه ثم فرقهما - اليك صفة الفجر الصادق لانه يطلع معترضا ثم يم الاق ذاهبا بنا وشمالا بخلاف الفجر الكاذب وهو الذي يسمى به العرب ذنب السرحان فانه يظهر في اعلى السماء ثم يختصم والى ذلك أشار بقوله رفع وطامأ ورواه هذا الحديث ٢٩٣ الخمسة اولهم كوفيان والاخران بصريان

وفيه الحديث والتول والعنينة ورواية نابي عن نابي وأخرجه البخاري أيضا في الطلاق وفي خبر الواحد ومسلم وأبو داود والنسائي في الصوم وابن ماجه في الصلاة (عن عبد الله بن مغفل المزني رضي الله عنه ان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قال بين كل أذانين) أى الاذان والاقامة فهو من باب التغليب أو الاقامة أذان يجتمع الاعلام فلاول للوقت والشاى للنسب ولا يصح حمله على ظاهره لان الصلاة بين الاذانين مفروضة والخير ناطق بالخبر بقوله لمن شاء (صلاة) وقت صلاة نافله أو المراد الراتبة بين الاذان والاقامة قبل الفرض قال ذلك (ثلاثا لمن شاء) وللترمذي والحاكم كما يسناده ضعيف من حديث جابر انه صلى الله عليه وآله وسلم قال ليلال اجعل بين أذانك واقامتك قدر ما يفرغ الاكل والشرب من شربه والمعتصر اذا دخل اقامته حاجته ورواه حديث الباب خمسة ما بين واسطى وبصرى وفيه الحديث والعنينة والقول وأخرجه البخاري أيضا في الصلاة وكذا مسلم وأبو داود والترمذي والنسائي وابن ماجه (وفي رواية بين كل

التنفل بعد الوتر وقد تقدم ذكرهم وان لم تصح فالكلام ما قدمنا في شرح حديث عائشة من اختصاص الركعتين بعد الوتر به صلى الله عليه وسلم المسلف

(باب قضاء ما يقوت من الوتر والسنتين الراتبة والايراد)

(عن أبي سعيد الخدري قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم من نام عن وتره أو نسيه فليصله اذا ذكره رواه أبو داود) الحديث أخرجه الترمذي وزاد اذا استيقظ وأخرجه أيضا ابن ماجه والحاكم في المستدرک وقال صحيح على شرط الشيخين واسناد الطريق التي أخرجه منها أبو داود صحيح كما قال العراقي واسناد طريق الترمذي وابن ماجه ضعيف أو ردها ابن عدي وقال انه غير مقبولة وكذا أوردها ابن حبان في الضعفاء وأخرجه الترمذي من طريق زيد بن أسلم ان النبي صلى الله عليه وسلم قال من نام عن وتره فليصل اذا أصبح قال وهذا صحيح من الحديث الاول يعنى حديث أبي سعيد وفي الباب عن عبد الله بن عمر عند الدارقطني قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم من فاته الوتر من الليل فليقضه من الغد قال العراقي واسناده ضعيف وله حديث آخر عند البيهقي ان النبي صلى الله عليه وسلم أصبح فوتر وعن أبي هريرة عند الحاكم والبيهقي قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم اذا أصبح أحدكم ولم يوتر فليوتر وصححه الحاكم على شرط الشيخين وعن أبي الدرداء عند الحاكم والبيهقي بلنظار عمار أبت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يوتر وقد قام الناس ادلالة الصبح وصححه الحاكم وعن الاقرام المزني عند الطبراني في الكبير بالخط ان رجلا قال يا نبي الله اني أصبحت ولم أوتر فقال انما الوتر بالليل فقال يا نبي الله اني أصبحت ولم أوتر قال فوتر وفي اسناده خالد بن أبي كريمة ضعيف ابن معين وأبو حاتم ووثقه أحمد وأبو داود والنسائي وعن عائشة عند أحمد والعباس في الاوسط بالخط كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يصبح فيوتر واسناده حسن الحديث يدل على مشروعية قضاء الوتر اذا فات وقد ذهب الى ذلك من الصحابة على بن أبي طالب وسعد بن أبي وقاص وعبد الله بن مسعود وعبد الله بن عمر وعبد الله بن الصامت وعاصم بن زريرة وأبو الدرداء ومعاذ بن جبل وفضالة ابن عبيد وعبد الله بن عباس كذا قال العراقي قال ومن التابعين عمرو بن شرحبيل وعبيدة السلماني وابراهيم النخعي ومحمد بن المنذر وأبو العالية ومحمد بن أبي سليمان ومن الأئمة سفار الثوري وأبو خنيفة والاوزاعي ومالك والشافعي وأحمد وإسحق وأبو أيوب سليمان بن داود الهاشمي وأبو خنيفة ثم اختلف هؤلاء الى متى يقضى على غائبة أقوال أحمد هما لم يصر الصبح وهو قول ابن عباس وعطاء بن أبي رباح ومسروق والحسن البصري وابراهيم النخعي ومكحول وقنادة ومالك والشافعي وأحمد وإسحق وأبي أيوب وأبي خنيفة حكاهما محمد بن نصر عنهم ثم اياه يقضى لو تر ما لم تطلع الشمس ولو بعد

اذانير صلاة بين كل اذانين صلاة ثم قال في الثالثة لمن شاء وهذا يبر انه لم يتصل ان شاء في المرة الثالثة بخلاف ما يشعر به ظاهر الرواية الاولى فانه قيد كل مرة بقوله لمن شاء فالذي هنا قيد الاطلاق الذي هنا لان المطلق يحمل على المقيد وزيادة الثالثة مقبولة ولمسلم والامام علي قال في الرابعة لمن شاء وكأن المراد بالاربعة في هذه الرواية المرة الرابعة أي انه اقتصر فيها على قوله لمن

شأنه فاطلق بعضهم عليها رابعة باعتبار مطلق القول وبهذا يوافق رواية البخاري وقد تقدم في العلم حديث أنس أنه صلى الله عليه وآله وسلم كان إذا تكلم بكلمة أعادها ثلاثا وكأنته قال بعد الثلاث لمن شاء له دل على أن التكرار إنما كيد الاستحباب وقال ابن الجوزي فائدة هذا الحديث أنه ٢٩٤ يجوز أن يتوهم أن الأذان للصلاة يمنع أن يفعل سوى الصلاة التي أذن لها

فبين أن التطوع بين الأذان والإقامة جائز وقد صرح ذلك في الإقامة ووقع عند أحمد إذا أقيمت الصلاة فلا صلاة إلا التي أقيم لها وهو أخصر من الرواية المشهورة المكتوبة (عن مالك بن الحويرث) معمر بن الأشيم اللبني (رضي الله عنه) أتيت النبي صلى الله عليه وآله وسلم في نفر (عدة رجال من ثلاثة إلى خمسة (من قومي) بنى ليث بن بكر بن عبد مناف وكان قدومه فمما ذكره ابن سعد والنبي صلى الله عليه وآله وسلم يتجهز لقبول (فأقنعه) صلى الله عليه وآله وسلم (عشرين ليلة) بأيامها (وكان) صلى الله عليه وآله وسلم (رحيما) بالمومنين (رفيضا) بهم من الرفق وفي لفظ رقيقا من الرقة (نظرا إلى) صلى الله عليه وآله وسلم (لم أشوق إلى أهاليها) جمع أهل قال في إقامته موسى أهل بيته أهلون وأهل وأهلات اه فاهل جمع تكسير وأهلون جمع تصحيف وأهلات بالالف والتاء من النوادر حديث جمع كذلك (قال) صلى الله عليه وآله وسلم (ارجعوا) إلى أهليكم (فكونوا فيهم) وعلوهم (صلوا) في سفركم وضرركم (نظاير) ذلك بعد صوابهم إلى أهليهم لكن الرواية الثانية إذا أنتم آخر جمعا فإذا لا تعارض بينهم ما لا نمراد بقوله أن من أحببكم أحببكم أن يؤذن فليؤذن وذلك لاستواءهم في الفضل ولا يفتقر في الأذان السن بخلافه في الإمامة وهو واضح

صلاة الصبح وبه قال النخعي * ثالثها أنه يقضى بعد الصبح وبعد طلوع الشمس إلى الزوال روى ذلك عن الشعبي وعطاء والحسن وطاوس ومجاهد وساجد بن أبي سليمان وروى أيضا عن ابن عمر * رابعها أنه لا يقضى بعد الصبح حتى تطلع الشمس فيقضى فيه ثم أرا - في يصلي العصر فلا يقضيه بعده ويقضيه بعد المغرب إلى العشاء ولا يقضيه بعد العشاء إلا يجمع بين وترين في ليلة - حكى ذلك عن الأوزاعي * خامسها أنه إذا صلى الصبح لا يقضيه ثم أرا - من صلاة الليل ويقضيه ليلة قبل وتر الليلة المستقبلة ثم يوتر للمستقبلة روى ذلك عن سعيد بن جبيرة * سادسها أنه إذا صلى الغداة أو تر حيث ذكره ثم أرا - فإذا جاءت الليلة الأخرى ولم يكن أو تر لم يوتر لأنه أن أو تر في ليلة مرتين صار وتره شفعاء حتى ذلك عن الأوزاعي أيضا * سابعها أنه يقضيه أبدا ليلتها وأنها روى الذي عابته فتوى الشافعية * ثامنها التفرقة بين أن يتركه لنوم أو نسيان وبين أن يتركه إذا كان نوما أو نسيان قضاء إذا استيقظ أو إذا ذكر في أي وقت كان أبدا أو نسيان أو هو ظاهر الحديث واختاره ابن حزم واستدل به يوم قوله صلى الله عليه وسلم من نام عن صلاة أو نسيها إذا صلىها إذا ذكرها قال وهذا يوم يدخل فيه كل صلاة فرض أو نافلة وهو في الفرض أمر فرض وفي النفل أمر نفل قال ومن تركه حتى دخل الفجر فلا يقدر على قضاؤه أبدا قال أبو نعيم أحببنا له أن يقضيه أبدا حتى ذكره ولو بعد أعوام وقد استدل بالأمر بقضاء الوتر على وجوبه وحله الجمهور على النفل وقد تقدم الكلام في ذلك (وعن عمر بن الخطاب قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم من نام عن حربه من الليل أو عن شيء من شأنه فقرأ ما بين صلاة الفجر وصلاة الظهر كتب له كأنه قرأه من الليل روى الجماعة إلا البخاري وثبت عنه صلى الله عليه وسلم أنه كان إذا نسي من قيام الليل نوم أو رجع صلى من أنما ارتقى عشرة ركعة وقد ذكرنا عنه قضاء السن في غير حديث) قوله عن حربه الحزب بكسر الحاء المهملة وسكون الزاي بعده أبايه - وحدة الورد والمراد هنا الورد من المراء - وقبل المراد ما كان معتادا من صلاة الليل والحديث يدل على مشروعية التحاذر في الليل وعلى مشروعية قضاؤه إذا فات النوم أو عذر من الاعتذار وإن من فعله ما بين صلاة النجر إلى صلاة الظهر كان يكن فعله في الليل قوله وثبت عنه صلى الله عليه وسلم الخ هو ثابت من حديث عائشة عندهم لم والترمذي وصححه والنسائي وفيه استحباب قضاء التمجيد إذا فات من الليل وليس يجب أصحاب الشافعية قضاءه إنما استحسبوا قضاء السن الرواتب ولم يعدوا التمجيد من الرواتب قوله وقد ذكرنا عنه قضاء السن في غير حديث قد تقدم بعض من ذلك في باب القضاء وبعض في أبواب التطوع

• (باب صلاة التراويح) •

عن (فاد حصرنا صلاة) المكتوبة أي حان وقتها أي في السفر (فليؤذن لكم) (عن أحدكم) نظاير ذلك بعد صوابهم إلى أهليهم لكن الرواية الثانية إذا أنتم آخر جمعا فإذا لا تعارض بينهم ما لا نمراد بقوله أن من أحببكم أحببكم أن يؤذن فليؤذن وذلك لاستواءهم في الفضل ولا يفتقر في الأذان السن بخلافه في الإمامة وهو واضح

من سبأ حديث الباب حيث قال فليؤذن لكم أحدكم (وليؤمكم أكرمكم) أي في السن وانما قدمه وان كان الاذنه مقصدا عليه لانهم استووا في الفضل ومكثوا عنده عشرين ليلة فاستووا في الاخذ منه عادة فليؤذن ما يقدم به الا السن واستدل به على افضلية الامامة على الاذان وعلى وجوب الاذان لكن الاجماع صارف ٢٩٥ لا امر عن الوجوب ورواه هذا الحديث

الله - بصريون وفيه رواية
تابعي عن تابعي على قول من
يقول ان أيوب رأى أنس بن
مالك وفيه التحديث والقول
وأخرجه البخاري أيضا في الصلاة
والادب والجهاد ومسلم في الصلاة
وكذا أبو داود والترمذي
والنسائي وابن ماجه (وعنه)
أي مالك بن الحويرث (رضي الله
عنه في رواية) قال (أني رجلان)
هما مالك بن الحويرث ورفقه
وفي باب سفر الاثنين من كتاب
الجهاد بلفظ انصرف من عند
النبي صلى الله عليه وآله وسلم
أنا وصاحب لي قال في الفتح ولم
أرفقني من طرفه فسميته
صاحبه (النبي صلى الله عليه
 وآله وسلم) يريدان السفر فقال
النبي صلى الله عليه وآله
(وسلم) لهما (إذا أنفخا جعلا)
للسفر (فأذا) بكسر الهمزة
أي من أحب منك أن يؤذن
فليؤذن أو أحدهما يؤذن
والآخر يجيب وقد يخاطب
الواحد بلفظ التنبيه والجمع
كقوله يا حرمي اضربا عنقه
وقوله قتله بنوعيم مع ان الضارب
والقاتل واحد قاله الكرماني
وليس المراد ظاهره من انه ما
يؤذنان معا وانما صارف عن

(عن أبي هريرة قال كان رسول الله صلى الله عليه وسلم لم يرغب في قيام رمضان من غير ان
يامر فيه بعزيمة فيقول من قام رمضان إيمانا واحتسابا غفر له ما تقدمه ذنبه - رواه
الجماعة وعن عبد الرحمن بن عوف ان النبي صلى الله عليه وسلم قال ان الله عز وجل فرض
صيام رمضان وسنت قيامه في صامه وقامه إيمانا واحتسابا يخرج من ذنوبه كيوم
ولدته امه رواه أحمد والنسائي وابن ماجه) حديث عبد الرحمن بن عوف في اسناده النضر
ابن شيبان وهو ضعيف وقال للنسائي هذا الحديث خطأ والصواب حديث أبي سلمة عن
أبي هريرة قوله من غير ان يامر فيه بعزيمة فيه التصريح بعدم وجوب القيام وقد فسره
بقوله من قام الخ فانه يقتضي الذنب دون الايجاب وصرح منه قوله في الحديث الآخر
وسنت قيامه بعد قوله فرض صيام رمضان قول من قام رمضان المراد قيام ليلة
مصلية ويحصل بطلان ما يصدق عليه القيام وليس من شرطه استغراق جميع أوقات الليل
قبل ويكون أكثر الليل وقال النووي ان قيام رمضان يحصل بصلاة التراويح يعني انه
يحصل به المطلوب من القيام لا ارقام رمضان لا يكون الا بها وأغرب الكرماني فقال
انفقوا على ان المراد بقيام رمضان صلاة التراويح قوله إيمانا واحتسابا قال النووي
معنى إيمانا تصديقا بأنه حق معتقدا فضيلته ومعنى احتسابا بان يريد الله تعالى وحده
لا يقصد مدروية الناس ولا غير ذلك مما يخالف الاخلاص قوله غفر له ما تقدم من ذنبه زاد
أحمد والنسائي ومات آخر قال الحافظ وقد ورد في غفران ما تقدمه ذنبه ومات آخر عدة أحاديث
جمعت في كتاب مشرد اه قيل ظاهر الحديث يتناول الصغار والكبار وبذلك جزم ابن
المذرر وقيل الصغار فقط وبه جزم امام الحرمين قال النووي وهو المعروف عن الفقهاء
وعزاه عياض الى أهل السنة وقد أورد ان غفران الذنوب المقدمة معقول واما المتأخرة
فلان المغفرة تارة هي سبق ذنب واجيب عنه بان ذلك كناية عن عدم الوقوع وقال
المأوردى انها تقع منهم الذنوب مغفورة والحديث يدل على فضيلة قيام رمضان وتأكد
استحبابه واستدل به أيضا على استحباب صلاة التراويح لان القيام المذكور في الحديث
المراد به صلاة التراويح كما تقدم عن النووي والكرماني قال النووي اتفق العلماء على
استحبابها قال واختلروا في ان افضل صلاتها في بيته منفردا ام في جماعة في المسجد فقال
الشافعي وجهوا رأي صاحبها وأبو حنيفة وأحمد وبعض المالكية وغيرهم الافضل صلاتها
جماعة كما فعله عمر بن الخطاب والصحابة رضي الله عنهم واسقروا على المساجد عليه لانه من
الشعائر الظاهرة فاشبهه صلاة العبد وبالغ الطحاوي فقال ان صلاة التراويح في الجماعة
واجبة على الكفاية وقال مالك وأبو يوسف وبعض الشافعية وغيرهم الافضل فرادى
في البيت لقوله صلى الله عليه وسلم افضل الصلاة صلاة المرء في بيته الا المكتوبة متفق

ظاهره لقوله في الحديث السابق فليؤذن لكم أحدكم لا يقال المراد ان كلامه ما يؤذن على حدة لان اذان الواحد يمكن
الجماعة نعم اذا احتيج الى تعدد التبعاء أقطار البلد اذن كل واحد في جهة قال الشافعي في الام وأحب ان يؤذن مؤذن
بعد مؤذن ولا يؤذن جماعة معا وان كان مسجد كبير فلا بأس ان يؤذن في كل جهة منه مؤذن يسبح من يليه في وقت واحد

انتهى كما يصنع الآن في مسجد الحرام بمكة المعظمة زادها الله تشريفا وتكرينا (ثم أقيما ثم ليومكأ كبيرا) فيه استحباب
اجابة المؤذن بالاقامة ان حصل الامر على ما مضى والا فالذي يؤذن هو الذي يقم (عن ابن عمر رضي الله عنهما ان رسول
الله صلى الله عليه وآله وسلم كان يأمر مؤذنا يؤذن) ٢٩٦ للصلاة (ثم يقول على اثره) بعد فراغ الاذان ولم يقل

عليه وقالت العترة ان التجميع فيها بدعة وسبأ في تمام الكلام على صلاة التراويح (وعن
جابر بن نفير عن ابي ذر قال سمنا مع رسول الله صلى الله عليه وسلم فلم يصل بنا حتى بقي سبع
من الشهر فقام بنا حتى ذهب ثلث الليل ثم لم يقم بنا في الثالثة وقام بنا في الخامسة حتى
ذهب شطر الليل فقلنا يا رسول الله لو نفلتنا بقية ليلتنا هذه فقال انه من قام مع الامام
حتى ينصرف كتب له قيام ليلة ثم لم يقم بنا حتى بقي ثلاث من الشهر فصلى بنا في الثالثة
ودعا أهله ونساءه فقام بنا حتى يخوفنا الفلاح قلت له وما الفلاح قال البصير ورواه
الجمعة وصححه الترمذي) الحديث رجال اسناده عنده اهل السنن كلهم رجال الصحيح
قوله فلم يصل بنا لنظ أبي داود سمنا مع رسول الله صلى الله عليه وسلم رمضان فلم يقم
بنا شيئا من الشهر حتى بقي سبع قوله لو نفلتنا الفلاح محركة في الاصل الغنية والهبة
ونفله الليل وانفله اعطاه اياه والمراد هنا الوقت بنا طول ليلتنا ونفلتنا من الاجر الذي
يحصل من ثواب الصلاة قوله فصلى بنا في الثالثة أي في ليلة ثلاث بقيت من الشهر
وكذا قوله في السادسة في الخامسة وفيه انه كان يتخولهم بقيام الليل للثلاثين كلهم كما
كان ذلك دينه صلى الله عليه وسلم في الموعظة فكان يقوم بهم ليلة ويدع القيام أخرى
وفيه تأكده مشروعية القيام في الافراد من ليالي العشر الاخرة من رمضان لانهم مظنة
الظفر بليلة القدر قوله ودعا أهله ونساءه فيه استحباب ندب الال الى فعل الطاعات
وان كانت غير واجبة وقد أخرج أبو داود والنسائي وابن ماجه عن أبي هريرة قال قال
رسول الله صلى الله عليه وسلم رحم الله رجلا قام من الليل فصلى وايقظ امرأته فان أبت
نضخ في وجهها الماء رحم الله امرأته قامت من الليل فصلت وايقظت زوجها فان أبت
نضخت في وجهها الماء وأخرج أبو داود والنسائي وابن ماجه أيضا من حديث أبي
سعيد وأبي هريرة قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم اذا أيقظ الرجل أهله من الليل
فصليا أو صلى ركعتين جميعا كتب في الذاكرين والذاكرات قوله الفلاح قال في
القاموس الفلاح الفوز والنجاح والبقاء في الخير والسيور قال والصحور ما يتسحر به
أي ما يؤكل في وقت السحر وهو قبيل الصبح والحديث استدله على استحباب صلاة
التراويح لان الظاهر منه انه صلى الله عليه وآله وسلم أمرهم في تلك الليالي (وعن عائشة
ان النبي صلى الله عليه وسلم صلى في المسجد وصلى بصلاته ناس ثم صلى الثانية فكثرا الناس
ثم اجتمعوا من الليلة الثالثة أو الرابعة ولم يخرج اليهم رسول الله صلى الله عليه وسلم فلما
أصبح قال رأيت الذي صنعتم فلم يمنعني من الخروج اليكم إلا أني خشيت ان تنقض
عليكم وذلك في رمضان متفق عليه وفي رواية قالت كان الناس يصلون في المسجد في

في آخر أذانه (الأصل في
الرجال) جمع رجل (في الليلة
الباردة أو المطيرة) قال
الكرمانى فعله بمعنى فاعله
واسنا الطرايا المجاوز وليست
بمعنى فاعله أي مطورة فيها
لوجود الهاء في قوله مطيرة إذ
لا يصح مطورة فيها وليست أو
للشك بل للتوابع وفي صحيح
أبي عوانة ليلة باردة أوقات
مطر أو ذات ريح ودل ذلك على
ان كلا من الثلاثة عذر في
التأخر عن الجماعة وثقل ابن
بطلان فيه الاجماع
المعروف عند الشافعية ان
الريح عذر في الليل فقط وظاهر
الحديث اختصاص الثلاثة
لكن في السنن عن نافع في هذا
الحديث في الليلة المطيرة والغداة
القرية وفيها باسناد صحيح من
حديث أبي المليلج عن أبيه انهم
مطروا وبما فرخص لهم قال في
الفتح ولم أرفى شي من الاحاديث
الترخيص بعذر الريح في النهار
صريحا لكن القياس يقتضي
الحاقه وقد نقله ابن الرفعة وجهها
(في السنن) ظاهر اختصاص
ذلك بالسنة ورواية مالك عن نافع
في أبواب صلاة الجماعة مطلقة وبها
أخذ الجمهور لكن قاعدة حمل

المطلق على المقيد تقتضي ان يخص ذلك بالمسافر مطلقا ولا يتحقق به من يلحقه بذلك مشقة في الحضر دون رمضان
لا يلحقه وعبرة القسطلاني فيه ان كل واحد من البعد والمطر عذر بانقرادها لكن في رواية كان يأمر المؤذن اذا كانت ليلة باردة
ذات مطر يقول الأصل في الرجال لم يثل في سفر وفي بعض طرق الحديث عند أبي داود وناسي من نادى رسول الله صلى الله عليه

وآله وسلم إلى المدينة في الليلة المطيرة والقعدة القرة فصرح بأن ذلك في المدينة ليس في شرف فيحصل أن يقال لما كان السفر لايتأكل فيه الجماعة ويشق الاجتماع لاجلها اكتفى فيه بأحدهما بخلاف الحضر فإن المشقة فيه أخذت بالجماعة فيه أكد وفي حديث جابر المروي في مسلم خرجنا مع رسول الله صلى الله عليه وآله ٢٩٧ وسلم في سفر فطرنا فقال ليصل من شاء

منكم في رحله فثبت أن أمره صلى الله عليه وآله وسلم هذا ليس أمر عزيمة حتى لا يشرع لهم الخروج إلى الجماعة وانما هو راجع إلى مشيئتهم فمن شاء صلى في رحله ومن شاء خرج إلى الجماعة (عن أبي قتادة) الحارث بن ربيعي الانصاري (رضي الله عنه قال بينما) بالميم (نحن نصل مع النبي صلى الله عليه وآله وسلم إذ سمع جليلة الرجال) يفتح الجيم أي أصواتهم حال سرعاتهم وسمي منهم الطبري في رواية أبي بكره واستدل به على أن التفتات خاطر المصلي إلى الأمر الحادث لا يفسد صلاته (فأصلى قال ما شأنكم) أي حالكم حيث وقع منكم الجليلة (قالوا استعجلنا إلى الصلاة قال فلا تفعلوا) أي لا تستعجلوا وعبر بلفظ لا تفعلوا مبالغة في النهي عنه أي ولو خفتهم فوات تكبيرة الاحرام أو غيرها ولو فانت الجماعة بالكلية فإنكم في حكم المصابين المخاطبين بالخشوع والاجلال والخضوع فالقصور من الصلاة حاصل لكم وإن لم تدركوا منها شيئا والاعمال بالنيات وعدم الاستعجال مستلزم لكثرة الخطا وهو معنى مقصود بالذات ووردت فيه

رمضان بالليل أو زاعا يكون مع الرجل الشيء من القرآن فيكون معه التفرغ إلى السبعة أو أقل من ذلك أو أكثر يصلون بصلاته قالت فامرني رسول الله صلى الله عليه وسلم أن انصب له حصيرا على باب حجر في فقلت فخرج إليه بعد أن صلى عشاء الآخرة فاجتمع إليه من في المسجد نصلي بهم وذكر القصص بمعنى ما تقدم غير أن فيها أنه لم يخرج إليهم في الليلة الثانية (رواه أحمد) قوله صلى الله عليه وسلم في المسجد الخ قال النووي فيه جواز النافلة جماعة ولكن الاختيار فيها الانفراد لأن الأوفل مخصوصة وهي العبد والكسوف والاستسقاء وكذا التراويح عند الجمهور كما سبق وفيه جواز النافلة في المسجد وإن كان البيت أفضل ولعل النبي صلى الله عليه وسلم إنما فعلها في المسجد لبيان الجواز وأنه كان معسكرا وفيه جواز الاقتداء بمن لم ينو أمامة قال وهو إذا صحح على المشهور ومن مذهبه ما وذهب إليه العلماء ولكن أن نوى الإمام امامتهم بعد اقتدائهم حصلت فضيلة الجماعة لهم وإن لم ينوها حصلت لهم فضيلة الجماعة ولا تحصل للإمام على الأصح لأنه لم ينوها والاعمال بالنيات وأما المأمورون فقد نوها وفيه إذا تعارضت مصلحة وخوف مفسدة أو مصطلحان اعتبر أحدهما لأن النبي صلى الله عليه وسلم كان رأى الصلاة في المسجد مصلحة لما ذكرناه فلما عارضه خوف الاقتراض عليهم تركه لعظم المفسدة التي يخاف من عجزهم وتركهم للقرض وفيه أن الإمام وكبير القوم إذا فعل شيئا خلاف ما يتوقعه أتباعه وكان فيه عذريته كره لهم تطييب القلوب بهم واصلا للذات الميعة لئلا يظنوا خلاف هذا وربما ظنوا ظن السوء قوله أو زاعا أي جماعات والحديث امتدل به المصنف على صلاة التراويح وقد استدل به على ذلك غيره كالبخاري فإنه ذكره من جملة الأحاديث التي ذكرها في كتاب التراويح من صحيحه ووجه الدلالة أن النبي صلى الله عليه وسلم فعل الصلاة في المسجد وصلى خلفه الناس ولم ينكر عليهم وكان ذلك في رمضان ولم يتركه الانحسية الاقتراض فصيح الاستدلال به على مشروعية مطلق التجمع في التوافل في ليالي رمضان وأما فعلها على الصفة التي يفعلونها الآن من ملازمة عدد مخصوص وقراءة مخصوصة في كل ليلة فسيأتي الكلام عليه ومن جملة ما استدل به البخاري عليه أحد حديث عائشة وهو أيضا في صحيح مسلم أن رسول الله صلى الله عليه وسلم خرج ليلة من جوف الليل فصلى في المسجد وصلى رجال بصلاته فأصبح الناس فوجدوا فاجتمع أكثرهم فصلى فصلوا معه فأصبح الناس فوجدوا أكثر أهل المسجد من الليلة الثالثة فخرج رسول الله صلى الله عليه وسلم فصلى بصلاته فلما كانت الرابعة هجر المسجد عن أهله حتى خرج صلاة الصبح فلما قضى الصلاة أقبل على الناس فتشهد ثم قال أما بعد

٢٨ يُل في أحاديث صحيحات وفي مسلم فإن أحدكم إذا كان يعمد إلى الصلاة فهو في صلاة (إذا أتيت الصلاة) جمعة أو غيرها (فعلبك بالسكينة) أي بالتأني والهيمنة فإذا فعلت ذلك (فأدركت) مع الإمام من الصلاة (فصلوا) معه (وما ظنكم) منها (فأمنوا) أي أكلوا أو أحدكم وأمتد به على أن من أدرك الإمام راكعا لم يحسب له تلك الركعة

لانه قد فاتته القيام والقراءة أيضا واختاره ابن خزيمة وغيره وقواه السبكي والشوكاني وهو الحق والجمهور على انه مدرك لها لقوله صلى الله عليه وآله وسلم في حديث أبي بكر ولا تعد ولم يأمره باعادة تلك الركعة وانه يدرك فضيلة الجماعة بجزء من الصلاة وان قل لقوله غا أدركتم فصلوا ٢٩٨ ولم يفصل بين القبل والكثير وهذا قول الجمهور وقيل لا تدرك الجماعة

فانه لم يحض على مكانكم ولكن خشيت ان تفرض عليكم فتجهزوا عنها فتوفي رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم والامر على ذلك (وعن عبد الرحمن بن عبد القاري قال خرجت مع عمر بن الخطاب في رمضان الى المسجد فاذا الناس اوزاع متفرقون يصلي الرجل لنفسه ويصلي الرجل فيصلي بصلاته الرهط فقال عمر اني ارى لو جئت هؤلاء على قارى واحد لكان أمثل ثم هزم فجمعهم على أبي بن كعب ثم خرجت معه ليلة أخرى والناس يصلون بصلاة قارئهم فقال عمر نعمت البدعة هذه والى ينأمون عنها أفضل من التي يقومون يعني آخر الليل وكان الناس يقومون أوه رواء البخاري ومالك في الموطأ عن يزيد بن رومان قال كان الناس في زمن عمر يقومون في رمضان بثلاث وعشرين ركعة) قوله اوزاع قد تقدم تفسيره قوله فقال عمر نعمت البدعة قال في الفتح البدعة أصلها ما أحدث على غير مثال سابق وأطلق في الشرع على مقابلة السنة فتكون مذمومة والتحقق انما ان كانت مما يندرج تحت مستحسن في الشرع فهي حسنة وان كانت مما يندرج تحت مستقيم في الشرع فهي مستقيمة والافهي من قسم المباح وقد تنقسم الى الاحكام الخمسة انتهى قوله بثلاث وعشرين ركعة قال ابن ابي شيبة وهذا اثبت ما سمعت في ذلك وهم في ضوء انما ارفق ان في سنة ابيه بأشبهة وليس الامر كذلك لان ما كان في الموطأ ذكره كذا ذكر المصنف والحديث الذي في استناده أبو شيبة هو حديث ابن عباس الا في كافي البدر والمثير والتحصيل وفي الموطأ أيضا عن محمد بن يوسف عن السائب بن يزيد انهم احدى عشرة وروى محمد بن نصر عن محمد بن يوسف انهم احدى وعشرون ركعة وفي الموطأ من طريق يزيد بن خصيفة عن السائب بن يزيد انهم ائسرون ركعة وروى محمد بن نصر من طريق عطاء قال أدركتهم في رمضان يصلون عشرين ركعة وثلاث ركعات الوتر قال الحافظ والجمع بين هذه الروايات يمكن باختلاف الاحوال ويحتمل ان ذلك الاختلاف بسبب تطويل القراءة وتخفيفها حيث تطول القراءة تقلل الركعات وبالعكس وبه جزم الداودي وغيره قال والاختلاف فيما زاد على العشرين راجع الى الاختلاف في الوتر فكانه نارة يوتر بواحدة ونارة بثلاث وقد روى محمد بن نصر من طريق داود بن قيس قال أدركت الناس في اماره أبان بن عثمان وعمر بن عبد العزيز يعني بالمدينة يقومون بست وثلاثين ركعة ويوترون بثلاث وقال مالك الامر عندنا بتسع وثلاثين وبمكة بثلاث وعشرين وليس في شيء من ذلك ضيق قال الترمذي أكثر ما قيل انه يصلي احدى وأربعين ركعة بركعة الوتر ونزل ابن عبد البر عن الاسود بن يزيد أربعين يوتر بسبع وقيل ثمان وثلاثين ذكره محمد بن نصر عن ابن يونس عن مالك قال

يا قل من ركعة لحديث من أدرك ركعة من الصلاة فقد أدرك الصلاة قال في الفتح والجواب عنه بانه ورد في الاوقات واستبدل به أيضا على استصحاب الدخول مع الامام في أى حالة وجدته عليها وفيه حديث اصرح منه أخرجه ابن أبي شيبة من طريق عبد العزيز بن ربيع عن رجل من الانصار مر فوجعا من وجدني راكعا أو قاعا أو ساجدا فليكن على حالتي التي أنا عليها ورواة هذا الحديث الخمسة ما بين كوفي وبصري وفيه الحديث والعنينة والقول وأخرجه البخاري في الباب الاخر لهذا ومسلم في الصلاة (وعنه) أى عن أبي قتادة (رضي الله عنه) قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله (وسلم اذا قميت الصلاة) أى ذكرت الفاظ الإقامة (فلا تقوموا) الى الصلاة (حتى تروني) أى تبصروني خرجت فاذا رأيتموني تقوموا وذلك لثلاث يطول عليهم اقامته ولانه قد يعرض له ما يؤخره واختلف في وقت القيام الى الصلاة فقال الشافعي والجمهور عند الفراغ من الإقامة وهو قول أبي يوسف وعن مالك أولها وفي الموطأ انه

الحافظ

يرى ذلك على طاعة الناس فان منهم الثقيل والخفيف وعن أبي حنيفة انه يقوم في المصنف عند

ي على الصلاة فاذا قال قد قامت الصلاة كبر الامام لانه امين الشرع وقد أخبر بقيامها فيجب تصديقه وقال أحد اذا قال على الصلاة وأما اذا لم يكن الامام في المسجد فذهب الجمهور الى انهم لا يقومون حتى يروه وخالف من ذكرنا على التمسك الذي

شرحناه وحديث الباب حجة عليهم وفيه جواز الإقامة والامام في منزله اذا كان يسمعها وتقدم اذنه في ذلك قال القرطبي ظاهر الحديث ان الصلاة كانت تقام قبل ان يخرج النبي صلى الله عليه وآله وسلم من بيته وهو معارض بحديث جابر بن سمرة ان بلالا كان لا يقيم حتى يخرج النبي صلى الله عليه وآله وسلم أخرجه مسلم ويجمع ٢٩٩ بينهم ان بلالا كان يراقب خروج النبي

صلى الله عليه وآله وسلم فاول ما يراه يشرع في الإقامة قبل ان يراه غالب الناس ثم اذا رآه قاموا ولا يقوم في مقامه حتى تعتدل صفوفهم وذكروا في الفتح شواهد ذلك ورواه هذا الحديث خمسة وفيه التحديث والعنفقة والكتابة والقول وأخرجه البخاري في الصلاة أيضا وكذا مسلم وأبو داود والترمذي والنسائي (عن أنس) بن مالك (رضي الله عنه قال اقيمت الصلاة) أي العشاء كما عند مسلم (والنبي صلى الله عليه وآله وسلم ينادي) أي يحدث (رجلا في) ولابن عساكر (جانب المسجد) الذي قال الحافظ ابن حجر لم يقف على اسم هذا الرجل وذكر بعض الشراح انه كان كبيرا في قومه فاراد ان يناديه على الاسلام ولم يقف على مستند ذلك وقيل يحتمل ان يكون ملك من الملائكة جاء بوحى من الله عز وجل ولا يخفى بعد هذا الاحتمال (فقام) صلى الله عليه وآله وسلم (الى الصلاة حتى نام القوم) وفي مسندهما حتى ابن راهويه عن عبد العزيز في هذا الحديث حتى نعت بعض القوم وفيه دلالة على ان النوم المذكور لم يكن مستغرا فواذا

الحافظ وهذا يمكن رده الى الاول بانضمام ثلاث الوتر لكن صرح في روايته بأنه يوتر بواحدة فيكون أربعة من الاواحدة قال مالك وعلى هذا العمل مندبض ومائة سنة وروى عن مالك ست وأربعون وثلاث الوتر قال في الفتح وهذا المشهور عنه وقدرناه ابن وهب عن العمري عن نافع قال لم أدرك الناس الا وهم يصلون تسعا وثلاثين ويوترون منها بثلاث وعن زرارة بن أوفى انه كان يصلي بهم بالبصرة أربعة وثلاثين ويوتر عن سعيد ابن جبيرة أربعة وعشرين وقيل ست عشرة غير الوتر هذا حاصل ما ذكره في الفتح من الاختلاف في ذلك وأما العدد الثابت عنه صلى الله عليه وسلم في صلاته في رمضان فانخرج البخاري وغيره عن عائشة انها قالت ما كان النبي صلى الله عليه وسلم يذيق رمضان ولا في غيره على احدى عشرة ركعة وأخرج ابن حبان في صحيحه من حديث جابر انه صلى الله عليه وسلم صلى بهم ثمان ركعات ثم أوتر وأخرج البيهقي عن ابن عباس كان يصلي في شهر رمضان في غير جماعة عشرين ركعة والوتر زاد سليم الرازي في كتاب الترهيب له ويوتر بثلاث قال البيهقي تفرد به أبو شيبه ابراهيم بن عثمان وهو ضعيف وأما مقدار القراءة في كل ركعة فلم ير ديه دليل والحاصل ان الذي دلت عليه احاديث الباب وما يشابهها هو مشروعية القيام في رمضان والصلاة فيه جماعة وفرادي ففصر الصلاة المسماة بالتراويح على عدد معين وتخصيصها بقراءة مخصوصة لم ير ديه سنة

• (باب ما جاء في الصلاة بين العشاءين) •

(عن قتادة عن أنس في قوله تعالى كانوا قبله من الليل ما يهجعون قال كانوا يصلون فيما بين المغرب والعشاء وكذلك تعجاني جنوبهم عن المضاجع رواه أبو داود وعن حديفة قال صليت مع النبي صلى الله عليه وسلم المغرب فلما قضى الصلاة قام يصلي فلم يزل يصلي حتى صلى العشاء ثم خرج زواه أحد الترمذي) أما قول أنس فرواه أيضا ابن مردويه في تفسيره من رواية الحرث بن وحيه قال سمعت مالك بن دينار قال سألت أنس بن مالك عن قوله تعالى تعجاني جنوبهم عن المضاجع فقال كان ناس من أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم يصلون من صلاة المغرب الى صلاة العشاء الا تسرة فانزل الله فيهم ثم تعجاني جنوبهم عن المضاجع والحرث بن وحيه ضعيف ورواه أيضا من رواية أبان بن أبي عياش عن أنس نحوه وأبان ضعيف أيضا ورواه أيضا من رواية الحسن بن أبي جعفر عن مالك بن دينار عنه وهو رواه أيضا من رواية سعيد بن أبي عروبة عن قتادة عن أنس في هذه الآية قال يصلون ما بين المغرب والعشاء قال العراقي واسناده جيد ورواه

مسلم كالبخاري في الاستئذان عن شعبة عن عبد العزيز ثم قام فصلى واستنبط منه جواز الكلام بعد الإقامة نعم كرهه الحنفية لغير ضرورة كذا قال الفسطلاني وفي الفتح وفيه جواز الفصل بين الإقامة والاسرام اذا كان الحاجة اما اذا كان لغير حاجة فهو مكروه واستدل به الرد على من أطلق من الحنفية ان المؤذن اذا قال قد قامت الصلاة وجب على الامام التكبير انتهى

الحنفية لحديث أبي داود وصححه ابن حبان وغيره ثمان ثلثة في قرية أوبد ولا تقام فيهم الصلاة الا استحوذ عليهم الشيطان أي غلب ويمكن ان يقال التهديد بالتحريق وقع في حق تارك فرض الكفاية لشرعية قتال تارك فرض الكفاية واجب عن حديث الباب بانهم لم يفعل ولو كانت فرض عين لما تركهم أو ان فرضية ٣٠١ الجماعة نسخت أو ان الحديث ورد في قوم منافقين يخلفون عن الجماعة

ولا يصح ان يكيدل عليه السياق وليس التهديد لتلك الجماعة بخبر موصوفه فلا يتم الدليل وتعب بانهم يدعوننا وعلية السلام بتأديب المنافقين على تركهم الجماعة مع علمه بانهم لا صلاة لهم وقد كان صلى الله عليه وآله وسلم معرضاً عنهم وعن عقوبتهم مع علمه بطوبيتهم واجيب بانهم لا يتم الا ان ادعى ان ترك معاينة المنافقين كان واجبا عليه ولا دليل على ذلك واذا ثبت انه كان مخيراً فليس في اعراضه عنهم ما يدل على وجوب ترك عقوبتهم وفي قوله في الحديث الثاني ليس صلاة أثقل على المنافقين من العشاء والفجر دلالة على انه ورد في المنافقين لكن المراد نفاق المعصية لانفاق الكفر كيدل عليه حديث أبي هريرة المروي في أبي داود ثم آتى قوماً يصطلحون في يومهم ليست بهم علة نعم سياق حديث الباب يدل على الوجوب من جهة المبالغة في ذم من تخلف عنهم وحمل الخلاف انما هو في غير الجمعة اما هي فالجماعة شرط في صحتها وحينئذ فتكون فيها فرض عين ثم ان التقييد بالرجال يشعر بأنها ليست في حق الصبيان

بروي عن الحسن ويزيد بن هرون فقد جهله أبو حاتم وذكره ابن حبان في الثقات وان كان أباسه عيباً المقبري فهو ضعيف وعن ابن عمر عند محمد بن نصر في كتاب قيام الليل باقظ سمعت النبي صلى الله عليه وسلم يقول من صلى ست ركعات بعد المغرب قبل أن يتكلم غفر له بها خمسين سنة وفي اسناده محمد بن غزوان الدمشقي قال أبو زرعة منكر الحديث وقال ابن حبان لا يحمل الاحتجاج به وله حديث آخر عند الديلمي في مسند الفردوس قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم من صلى أربع ركعات بعد المغرب كان كالمغرب غزوة بعد غزوة في سبيل الله وفي اسناده موسى بن عبيدة الربذي وهو ضعيف جداً قال العراقي والمعرف انه من قول ابن عمر غير مرفوع فكذلك رواه ابن أبي شبة في المصنف وعن ابن مسعود عند محمد بن نصر قال كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يصلي بين المغرب والعشاء أربع ركعات وهو منقطع لانه من رواية معن بن عبد الرحمن ابن عبد الله بن مسعود وعن جده ولم يدركه وعن عبيد مولى النبي صلى الله عليه وسلم عند أحمد والطبراني انه سئل أكان رسول الله صلى الله عليه وسلم يأمر بالصلاة بعد المكتوبة أو سوى المكتوبة قال نعم بين المغرب والعشاء وعن عمار بن ياسر عند الطبراني في معاجيمه الثلاثة وابن منده في معرفة الصحابة انه رأى النبي صلى الله عليه وسلم يصلي بعد المغرب ست ركعات وقال من صلى بعد المغرب ست ركعات غفرت له ذنوبه ولو كانت مثل زبد البحر قال الطبراني تفرد به صالح بن قطن وقال ابن الجوزي ان في هذه الطريق مجاهيل وعص أبي هريرة عند الترمذي وابن ماجه قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم من صلى بعد المغرب ست ركعات لم يتكلم فيما بينهن عدان له بعامة ثنتي عشرة سنة وفي اسناده عمر بن عبد الله بن أبي خنم وهو ضعيف جداً وعن عائشة عند الترمذي عن النبي صلى الله عليه وسلم من صلى بعد المغرب عشرين ركعة بنى الله له بيتاً في الجنة والآيات والاحاديث المذكورة في الباب تدل على مشروعية الاستكثار من الصلاة ما بين المغرب والعشاء والاحاديث وان كان أكثرها ضعيفاً فهي منتزعة بمجموعها الاسمي في فضائل الاعمال قال العراقي وعن ابن ماجه ما بين المغرب والعشاء من الصحابة عبد الله بن مسعود وعبد الله بن عمرو وسلمان الفارسي وابن عمر وأنس بن مالك في ناس من الانصار ومن التابعين الاسود بن يزيد وأبو عثمان النهدي وابن أبي مليكة وسعيد بن جبيرة ومحمد بن المنكدر وأبو حاتم وعبد الله بن فضالة وعلي بن الحسين وأبو عبد الرحمن الحنبلي وشرح القاضي وعبد الله بن معقل وغيرهم ومن الأئمة سفيان الثوري

(باب ما جاء في قيام الليل)

(عن أبي هريرة قال سئل رسول الله صلى الله عليه وسلم أي الصلاة افضل بعد المكتوبة

والنساء فزاجروا والخلاف السابق في المؤداة وأما المقصية فليست الجماعة فيها فرض عين ولا كفاية ولكنها سنة لانه صلى الله عليه وآله وسلم على باعها بالصحة جماعة عين فاتهم بالوادى ثم أعاد عليه السلام القسم للمبالغة في التماس كبره فيقول (و) الله (الذي نفسي بيده) الكريمة (لو يعلم أحدكم) أي المصلحة (انه يجد عرفاً) بفتح المهملة فيكون الراد (مميناً) العظيم

الذي عليه بقية لحم أو قطعة لحم (أو من مائتين حسنتين) بكسر الميم وقد تفتح ثنية مرارة ظلت أشاء أو ما بين ظلفها من اللحم كذا عن البخاري فيما نقله المسقلى في روايته في كتاب الأحكام عن القريبي أو اسمهم يتعلم عليه الرمي (لشهادة العشاء) أي صلاحها والمعنى لو علم أنه لو حضر الصلاة بجذبة ٣٠٢ دنيو يا وان كان خبيسا حقا حضرها لقصوره مته على الدنيا ولا يحضرها

لما لها من منوبات الأخرى ونعيمها فهو وصف بالحرم على الشيء الحقم من مطعوم أو ملعوب به مع التقريب فيما يحصل به رفيع الدرجات ومنازل الكرامات ووصف العرق بالسموم والمرة بالحسن ليكون ثم يأتى نفساني على تحصيلها واستنبط من قوله أنه قد تمت تقديم التمهيد والوعيد على العقوبة وسره ان المقدس اذا ارتفعت بالاهون من الزاجر اكتفى به عن الاعلى منه عليه ابن دقيق العيد واستدل بهذا الحديث ابن العربي وغيره على مشروعية قتل تارك الصلاة متأوانا فهو نوزع في ذلك وفيه انظر ذكره الحافظ في التفتح (عن ابن عمر رضي الله عنهما ان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم) قال صلاة الجماعة افضل صلاة الفرد (بسبع وعشرين درجة) فيه ان أقل الجمع اثنان لانه جعل هذا الفضل لغير الفرد وما زاد على الفرد فهو جماعة لكن قد يقال انما رتب هذا الفضل لصلاة الجماعة واما فيه تعرض لتي درجة متوسطة بين الفرد والجماعة كصلاة الاثنین مثلا لكن قد ورد في غير حديث

قال الصلاة في جوف الليل قال هي الأيام افضل بعد رمضان قال شهر الله المحرم رواه الجماعة الا البخاري ولا ابن ماجه منه فضل الصوم فقط (وفي الباب عن بارل عند الترمذي في كتاب الدعوات من سننه قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم عليكم بقيام الليل فانه دأب الصالحين قبلكم وعن أبي امامة عند ابن عدى في الكامل والطبراني في الكبير والوسط والبيهقي مثل حديث بلال وفي اسناده عبد الله بن صالح كاتب الليث وهو مختلف فيه ولا في امامة حديث آخر عند محمد بن نصر والطبراني عن رسول الله صلى الله عليه وسلم وذكر الحديث وفيه والصلاة بالليل والناس ينام وفي اسناده ايمن بن أبي سليم وهو مختلف فيه وعن جابر عند ابن ماجه قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم من كثرت صلواته بالليل حسن وجهه بانها قال العراقي وهذا حديث شبه الموضوع اشتبه على ثابت بن موسى وانما قاله شريك القاضي لثابت عقب اسناد ذكره فظنه ثابت حديثا وجابر حديث آخر رواه الطبراني في الاوسط عن النبي صلى الله عليه وسلم قال لا بد من صلاة الليل ولو حلب شاة قال الطبراني تفرد به بقية وجابر أيضا حديث آخر عند ابن حبان في صحيحه قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم فذكر حديثا وفيه وان هو تو ضاع ثم قام الى الصلاة أصبح نشيطا قد أصاب خيرا وقد انجلت عقده كلها وعن سليمان النخعي عن ابن عدى في الكامل والطبراني باللفظ حديث بلال المتقدم وعن ابن عباس عند محمد بن نصر والطبراني في الكبير قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم عليكم بقيام الليل ولو ركعة واحدة وفي اسناده حسين بن عبد الله وهو ضعيف وله حديث آخر عند الترمذي في التفتح يرمي مثل حديث أبي امامة الثاني وعن عبد الله بن سلام عند الترمذي في الزهد وصححه وابن ماجه بنحو حديث أبي امامة الثاني أيضا وعن ابن عمر عند محمد بن نصر بنحو حديث أبي امامة الثاني أيضا وعن عبد الله بن عمر عند محمد بن نصر بنحو حديث أبي امامة الثاني أيضا وعن أبي مالك الاشعري عند محمد بن نصر والطبراني بنحو أيضا باسناد جيد وعن معاذ عند الترمذي في التفتح بنحو حديث ابن عباس وعن ثوبان عند البراء بنحو حديث أبي امامة وعن ابن مسعود عند ابن حبان في صحيحه ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال يحب ربنا من رجلين رجل تار من وطائنه ولحافه من بين حبه وأهله الى صلاة فبقول الله تعالى انظروا الى عبدى تار من وطائنه وفراسه من بين حبه وأهله الى صلاة فبقول الله تعالى انظروا الى عبدى تار الحديث ورواه أحمد وأبو يعلى والطبراني في الكبير قال العراقي واسناده جيد وعن سهل بن سعد عند الطبراني في الاوسط قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم وفيه واعلم

ان التصريح بكون الاثنین جماعة فعند ابن ماجه من حديث أبي موسى الاشعري قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم اثنان فما فوقهما جماعة لكنه فيه ضعف وفي حديث أبي سعيد عند البخاري بخمس وعشرين وعامة الرواة عليها الا ابن عمر كما قال الترمذي وانفق الجميع على اثنان والعشرين من سري رواية أبي فقال اربع او

خمس على الشك ولا يبي عوادة بضعة وعشرين ولا يست مغيرة لصديق البضع على الخمس فرجعت الروايات كلها الى الخمس
والسبع اذ لا أثر للشك واختلف في الترجيع بينهم ما في ربح الخمس لكثرة رواياتهم ومن ربح السبع لزيادة العدل الحافظ وجمع
بينهما بان ذكر القليل لا يبنى الكثير اذ مفهوم العدد غير معتبر وانه أخير ٣٠٣ بالخمس ثم اعلم الله بزيادة الفضل
فاخير بالسبع لكنه يحتاج الى

التاريخ وعورض بان الفضائل
لا تنسخ فلا يحتاج الى التاريخ أو
الدرجة أقل من الجزر الخمس
والعشرون جزأه سبعة وعشرون
درجة ورد بان لفظ الدرجة والجزء
ورد مع كل من العديدين قال
الزوي القول بان الدرجة غير
الجزء فقله من قائله أو ان الجزء
في الدنيا والدرجة في الجنة قال
البرماوى في شرح العمدة أبداه
المطب القسط لاني احتملا اه

أوهو بالنظر اقرب المصدوب بعده
أو لحال المصلي كأن يكون اعلم
أو اخشع أو ألتبس بالسرية
والسبع بالجهورية فان قلت
ما الحكمة في هذا العدد الخاص
أجيب باحتمال أن يكون أصله
كون المكتوبات نجسا فريد
المباغنة في تكثيرها فضررت في
منزلها فصارت نجسا وعشرين
وأما السبع فن جهة عدد
ركعات الفرائض وروايتها
وقد خاض قوم في تعيين الاسباب
المقتضية للدرجات المذكورة
قال ابن الجوزي وما جاؤا بما تامل
وقد نقمها الحافظ في الفتح هنا
فانظره ورواه هذا الحديث
ما بين بصري ومدني وفيه القهديث
والعنينة والقول والسمع

ان شرف المؤمن قيام الليل وعن أبي سعيد عند ابن ماجه قال قال رسول الله صلى الله
عليه وسلم ان الله ليضحك الى ثلاثة لاصف في الصلاة والرجل يصلي في خوف الله لي
والرجل يقاتل المكتوبة وعن ايام بن معلوبة المزني عند الطبراني في الكبير مثل
حديث جابر الثاني وهذه الاحاديث تدل على تأكد استحباب قيام الليل ومشروعية
الاستكثار من الصلوات فيه وبم الاستدلال من قال ان الوتر أفضل من صلاة الصبح وقد
قدمنا الخلاف في ذلك وحديث الباب أيضا يدل على تفضيل الصيام في الحرم وان
صيامه أفضل من صيام بقية الاشهر وهو مخصص لعموم ما عند البخاري والترمذي
ومعه والنسائي وأبي داود من حديث ابن عباس قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم
ما من أيام العمل الصالح فيهن أحب الى الله من هذه الايام العشر فقالوا يا رسول الله
ولا الجهاد في سبيل الله فقال ولا الجهاد في سبيل الله الا رجل خرج بنفسه وماله فلم يرجع
من ذلك بشئ وهذا اذا كان كون للشئ أحب الى الله يسـ نلزم انه أفضل من غيره وان
كان لا يستلزم ذلك فلا حاجة الى التخصيص لعدم التناقض (وعن عمرو بن عبد الله سمع

النبي صلى الله عليه وسلم يقول أقرب ما يكون الرب من العبد في جوف الليل الا آخر
فان استطعت ان تكون بمن يذكر الله في تلك الساعة فكن رواه الترمذي ومعه
الحديث رجال اسناد رجال الصحيح وآخر جهه أيضا أبوداود والحاكم وفي الباب عن
أبي هريرة عند الجماعة كاهم قال قال ينزل الله الى السماء الدنيا كل ليلة حين يمضي
ثلث الليل الاول فيقول أنا الملائكة من ذا الذي يدعوني فأستجيب له من ذا الذي يسألني
وأعطينه من ذا الذي يستغفرني فأغفر له فلا يزال كذلك حتى يضي الفجر وعن علي عند
أحمد والدارقطني قال سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم فذكر حديثا وفيه فانه اذا
مضى ثلث الليل الاول هبط الله الى السماء الدنيا فلم ير له هنالك حتى يطلع الفجر فيقول
القاتل الاسائل يعطى سؤاله الاداع يجاب وعن أبي سعيد عند مسلم والنسائي في اليوم
والليلة بخو حديث أبي هريرة وعن جبير بن مطعم عند النسائي في اليوم والليله بخو
حديث أبي هريرة أيضا وعن ابن مسعود عند أحمد بخو وعن أبي الدرداء عند الطبراني
قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فذكر حديثا وفيه ثم يهبط آخر ساعة من
الليل فيقول ألا مستغفر يستغفرني فأغفر له الاسائل يسألني فأعطينه الاداع يدعوني
فأستجيب له حتى يطلع الفجر قال الطبراني وهو حديث منكر وعن عثمان بن العاص
عند أحمد والبخاري قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم ينادى مناد كل ليلة هل من داع
فيستجاب له هل من سائل فيعطى هل من مستغفر فيغفر له حتى يطلع الفجر وعن جابر

(عن أبي هريرة رضي الله عنه قال سمعت رسول الله صلى الله عليه وآله (ولم يقول تفضل) أي تزيد (صلاة الجميع صلاة
أحدم) اذا صلى (وحده بخمس وعشرين جزأ) أي درجة (وتجتمع ملائكة الليل وملائكة النهار في صلاة الفجر) لانه
وقت معودهم بعمل الليل ومحبي الطائفة الاخرى بعمل النهار وزعم ابن بطال ان فيه اشارة الى أن الدرجتين الزائدتين على

نعم وعشرين تؤخذ من ذلك وبه يذاعبه برواية ابن عمر التي فيها سبع وعشرون (ثم يقول أبو هريرة) مستشهد بذلك
(فاقرأوا ان شئتم ان قرآن الفير كان مشهودا) تشهد الملائكة وفيه فضيلة صلاة الفير في الجماعة ورواه هذا الحديث الستة
خابن حصي ومدني وفيه ثلاثة من التابعين ٣٠٤ والتحديث والاخبار والعنفه والسمع والقول (عن أبي

موسى رضى الله عنه قال قال
النبي صلى الله عليه وآله وسلم
أعظم الناس أجرا في الصلاة
أبعدهم فابعدهم عنى) ينتج
الميم أى أبعدهم مسافة الى المسجد
لأجل كثرة الخطا اليه لأن سبب
أعظمية الأجر في الصلاة بعد
المشى للمشقة وفاء فابعدهم
قال البرماوى كالكرماني للاستقرار
نحو الامثل فالامثل ونعقبه
الدينى بأنه لم يذكر أحد من الصحابة
ان القاء الحجى به فى الاستمرار
ثم روج كونها هاجمه عنى ثم أى
أبعدهم ثم أبعدهم عنى (والذى
يقتظر الصلاة حتى يصليها مع
الامام) ولو فى آخر الوقت (أعظم
أجرا من الذى يصلى) فى وقت
الاختيار وحده أو مع الامام من
غير انتظار (ثم ينام) كما ان بعد
المسكان مؤثر فى زيادة الأجر
كذلك طول الزمان للمشقة فيها
وباستقادمته ان الجماعة تتفاوت
(عن أبي هريرة رضى الله عنه
ان رسول الله صلى الله عليه
وآله وسلم قال بينما رجل يمشى
بطريق) أى فيها لم يذكر فى الفتح
ولا فى غيره اسم هذا الرجل (وجد
خصن شوك على الطريق فأنزله)
عن الطريق وللحموى والمستقى

عند الدارقطنى وأبى الشيخ بنحو حديث أبي هريرة فى اسناده محمد بن اسمعيل
الجعفرى وهو منكر الحديث قاله أبو حاتم وعن عبادة بن الصامت عند الطبرانى فى
الكبير والاوسط بنحو حديث أبي هريرة أيضا وعن عقبة بن عامر عند الدارقطنى قال
قال رسول الله صلى الله عليه وسلم اذا مضى ثلث الليل أو قال نصف الليل ينزل الله
عز وجل الى السماء الدنيا فيقول لا أسأل عن عبادى أحد غيرى وعن عمرو بن عبسة
حديث آخر غير المذكور فى الباب عند الدارقطنى قال آتيت رسول الله صلى الله عليه وسلم
فقلت يا رسول الله جعلنى الله فداك على شىء تعلمه وأجهله يتقضى ولا يضرك ما ساعة
أقرب من ساعة فقال يا عمر وادعنا لتنى عن شىء ما سألنى عنه أحد قبلك ان الرب عز وجل
يتدلى من جوف الليل زادنى رواية فيعقر الاما كان من الشرك وله حديث آخر عند أحمد
عن النبي صلى الله عليه وسلم قال صلاة الليل مثنى مثنى وجوف الليل الآخر أجوبة
دعوة قلت أوجبه قال لأجوبه يعنى بذلك الاجابة وفى اسناده أبو بكر بن عبد الرحمن
ابن أبى صريم وهو ضعيف وعن أبى الخطاب عند أحمد بنحو حديث أبي هريرة
وهذه الاحاديث تدل على استحباب الصلاة والدعاء فى ثلث الليل الآخر وأنه وقت
الاجابة والمغفرة والنزول المذكور فى الاحاديث قد طوّل علماء الاسلام الكلام فى
تأويله وأنكر الاحاديث الواردة به كثير من المعتزلة والطريقة المستقيمة ما كان عليه
التابعون كلزهرى ومكحول والسفياني والليث وسجاد بن سلمة وجاد بن زيد والاوزاعى
وابن المبارك والائمة الاربعة مالك والشافعى وأبى حنيفة وأحمد وغيرهم فانهم أجزواها
كما جرت بلا كيفية ولا تعرض لتأويل (وعن عبد الله بن عمر وان رسول الله صلى الله
عليه وسلم قال ان أحب الصيام الى الله صيام داود وأحب الصلاة الى الله عز وجل صلاة
داود كان ينام نصف الليل ويقوم ثلثه وينام سدسه وكان يصوم يوما ويفطر يوما رواه

الجماعة الا الترمذى قاله انما روى فضل الصوم فقط) الحديث يدل على ان صوم يوم
وانظار يوم أحب الى الله من غيره وان كان أكثر منه وما كان أحب الى الله جل جلاله
فهو أفضل والاستغفار به أولى وفى رواية لمسلم ان عبد الله بن عمرو قال للنبي صلى الله عليه
وسلم انى أطيق أفضل من ذلك فقال صلى الله عليه وسلم لأفضل من ذلك وسماى ذكر
الحكمة فى ذلك فى كتاب الصيام عند ذكر المصنف له هذا الحديث ان شاء الله ويدل على
أفضلية قيام ثلث الليل بعد نوم نصفه وتعقيب قيام ذلك الثلث بنوم السدس الآخر
ليكون ذلك كالفصل ما بين صلاة التطوع والقريضة ويحصل بسبب النشاط لتأدية
صلاة الصبح لانه لو وصل القيام بملاة الفجر لم يأمن ان يكون وقت القيام اليها ذاهب

التشاط

فاخذه (فشكر الله له) ذلك أى رضى فعله وقبله منه واثق عليه وفيه فضل امامطة

الاذى عن الطريق (فغفر له) ذنوبه (ثم قال الشهدا منسية) جمع شهادى سعى بذلك لان الملائكة يشهدون موته فهو
مشهود فعيل به فى مفعول (المطعون) أى الذى يموت فى الطاعون أى الوفاة (والمطعون) صاحب الامهال أو الاستسقاء

أو الذي يموت بدهاء بطنه (والغريق) في الماء (ومصاحب الهدم) أي الذي مات تحت الهدم (والشهيد) القليل (في سبيل الله) أي الذي حكمه أن لا يغسل ولا يصل عليه بخلاف الأربعة السابقة فالحقيقة الأخير والذي قبله مجاز فهم شهداء في الثواب كثواب الشهيد وجوز الشافعي الجمع بينهما واستشكل التعبير بالشهيد ٣٠٥ في سبيل الله مع قوله الشهيد خمس

فانه يلزم منه حمل الشيء على نفسه فكأنه قال الشهيد هو الشهيد وأجيب بانه من باب أنا أبو النجم وشعري شعري أو معنى الشهيد القليل وزاد في الموطأ صاحب ذات الجنب والحريق والمرأة تقوت بجوع وعذاب ابن ماجه من حديث ابن عباس موت الغريب شهادة واسناده ضعيف وعند ابن عساكر من حديثه أيضا الشريبي ومن أكله السبع (وباقى الحديث تقدم) ولفظه لو يعلم الناس ما في العداة والصف الاول ثم لم يجدوا الا أن يستموا الاستموا عليه ولو يعلمون ما في التهجير لاستبقوا إليه ولو يعلمون ما في العقبة والصبح لا نؤمها ولو حبوا انتهى وفي هذا المتن كما ترى ثلاثة أحاديث وكأن قتيبة حدث بذلك كذلك مجموعا عن مالك فلم يتصرف فيه البخاري كعادته في الاختصار ورواه الخمسة كلهم مديون الا قتيبة فبطلني وفيه الحديث والعنة وأخرج البخاري حديث بينا رجل في الصلاة ومسلم في الادب وائتمدى في البر وقال حسن صحيح وحديث الشهداء في الجهاد وقوله لو يعلم الناس

النشاط والخشوع لمابه من التعب والفتور ويجمع بين هذا الحديث وحديث أبي هريرة المتقدم فهو ماسلف (وعن عائشة انها سألت كيف كانت قراءة النبي صلى الله عليه وسلم بالليل فقالت كل ذلك قد كان يفعل رجاء وبر بما جهر رواه الخمسة وصححه الترمذي) الحديث رجاله رجال الصحيح وفي الباب عن أبي قتادة عن الترمذي وأبي داود ان النبي صلى الله عليه وسلم قال لا يكره من بك وأنت تقرأ وأنت تخفض من صوتك فقال أني أسمع من ناجيت قال أرفع قلبك لا وقال لعمر مرت بك وأنت تقرأ وأنت ترفع صوتك فقال أني أوقظ الوسنان وأطرد الشيطان قال اخفض قليلا وعن ابن عباس عند أبي داود قال كانت قراءة النبي صلى الله عليه وسلم على قدر ما يسمعه من في الحجرة وهو في البيت وعن علي بن خوخة حديث أبي قتادة وعن عمار عند الطبراني وهو حديث أبي قتادة أيضا وعن أبي هريرة عند أبي داود بنحوه أيضا وله حديث آخر عند أبي داود قال كانت قراءة النبي صلى الله عليه وسلم بالليل يرفع طورا ويخفض طورا وله حديث ثالث عند أحمد والبخاري ابن عبد الله بن حذافة قام يصلي فجهر بصلاته فقال النبي صلى الله عليه وسلم يا ابن حذافة لا تسمعني وسمع بك قال العراقي واسناده صحيح وعن أبي سعيد عند أبي داود والنسائي قال اعتكف رسول الله صلى الله عليه وسلم فسمعهم يجهرون بالقراءة فكشف الستور وقال ألا ان كلكم مناج ربه فلا يؤذن بعضهم بعضا ولا يرفعون بعضكم على بعض في القراءة أو قال في الصلاة وعن ابن عمر عند أحمد والبخاري الطبراني بنحو حديث أبي سعيد وعن البيضاوي واسمه فروة بن عمر وعندهما أحمد قال العراقي باسناد صحيح أن رسول الله صلى الله عليه وسلم خرج على الناس وهم يصلون وقد علت أصواتهم بالقراءة فقال ان المصلي يناجي ربه عز وجل فليمنظر بما يناجيه ولا يجهر بعضهم على بعض بالقرآن وعن عتبة بن عامر عند أبي داود والترمذي والنسائي قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم الجاهر بالقرآن كالجاهر بالصدقة والمسر بالقرآن كالمسر بالصدقة وعن أبي امامة عند الطبراني في الكبير بنحو حديث عتبة وفي اسناده امحق ابن مالك الحضرمي ضعفه الازدي ورواه الطبراني من وجه آخر وفيه بئر بن غير وهو ضعيف جدا وفي الباب أحاديث كثيرة وفيها ان الجهر والاسرار جائزان في قراءة صلاة الليل واكثر الاحاديث المذكورة تدل على ان المستحب في القراءة في صلاة الليل التوسط بين الجهر والاسرار وحديث عتبة وما في معناه يدل على ان السر أفضل لما علم من أن اخفاء الصدقة أفضل من اظهارها (وعن عائشة قالت كانت كان رسول الله صلى الله عليه وسلم اذا قام من الليل افتتح صلاة بركعتين خفيئتين رواه أحمد ومسلم وعن أبي هريرة قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم اذا قام أحدكم من الليل فليفتتح صلاته بركعتين

٢٩ نيل في أخرجه البخاري في الصلاة والشهادات وكذا النسائي وغيره البخاري من اراد ذلك هنا ففضل التهجير الى الظاهر (عن أنس) بن مالك (رضي الله عنه ان بن سلمة) بكسر اللام بطن كبير من الانصار ثم من الخزرج (أرادوا ان يهويوا عن منازلهم) لكيونها كانت بعيدة من المسجد (فمزلوا) منزلا (قريما من النبي) أي من مسجده (صلى الله

عليه) وآله (وسلم قال) أنس (فذكره رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ان يعرفوا المدينة) بضم الياء وسكون العين وضم
الراء أى يتركوها خالية فاراد رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ان تبقى جهات المدينة عامرة بساكنيها (فقال لا تحتسبون
آثاركم) أى لا تعدون خطاكم عند ٣٠٦ مشيكم الى المسجد فان بكل خطوة اليه درجة قاله الكرمانى زاد فى رواية

خفيفتين رواه احمد ومسلم وابوداود) الحديثان يدلان على مشروعية افتتاح صلاة الليل
بركعتين خفيفتين لينشط بهما المساجد - ما وقد تقدم الجمع بين روايات عائشة المختلفة فى
حكايتها الصلاة صلى الله عليه وسلم انها ثلاث عشرة تارة وانما احدى عشرة أخرى بانها
ضمت هاتين الركعتين فقالت ثلاث عشرة ولم تضمهما فقالت احدى عشرة ولا منافاة بين
هذين الحديثين وبين قولها فى صفة صلاته صلى الله عليه وسلم صلى أربعين صلاة فى
حسنه وطولهن لان المراد صلى أربعين الركعتين وقد استدلل المصنف بذلك على
تركه من الوتر فقال وعمومه حجة فى تركه نقض الوتر انتهى وقد قدمنا الكلام على هذا

(باب صلاة الضحى)

(عن أبي هريرة قال أوصانى خليلي صلى الله عليه وسلم بثلاث بصيام ثلاثة أيام فى كل شهر
وركعتي الضحى وان أوتر قبل ان أقام متفق عليه وفى لفظ لاجد ومسلم وركعتي الضحى
كل يوم) فى الباب أحاديث منها ما سيذكره المصنف فى هذا الباب ومنها غير ما ذكره
عن أنس عند الترمذى وابن ماجه قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم من صلى الضحى
تقى عشرة ركعة بنى الله له قصر فى الجنة وعن أبي الدرداء عند الترمذى وحسنه مثل
حديث نعيم بن همار الذى سيذكره المصنف وعنه حديث آخر عند مسلم بنحو حديث أبي
هريرة المذكور وعنه أبي هريرة حديث آخر عند الترمذى وابن ماجه قال قال رسول
الله صلى الله عليه وسلم من حافظ على شقعة الضحى غفرت له ذنوبه وان كانت مثل زبد
البحر وعن أبي سعيد عند الترمذى وحسنه قال كان صلى الله عليه وسلم يصلى الضحى
حتى نقول لا يدعها ويدها حتى نقول لا يصليها وعن عائشة غير الحديث الذى سيذكره
المصنف عنهما عند مسلم والترمذى والشمايل من رواية معاذة العدوية
قالت قالت لعائشة أكان رسول الله صلى الله عليه وسلم يصلى الضحى قالت نعم أربعين
وين يدما شاء الله وعن أبي امامة عند الطبرانى فى الكبير مثل حديث نعيم بن همار الذى
سيذكره المصنف وفى اسناده القاسم بن عبد الرحمن وثقه الجمهور ووضعه بعضهم وله
حديث آخر عند الطبرانى بنحو حديث عائشة الذى سيذكره المصنف وفى اسناده معون
ابن زيد عن ابي بن ابي سليم وكلاهما ممتكلم فيه وعن عتبة بن عبد الله عند الطبرانى عن
رسول الله صلى الله عليه وسلم قال من صلى صلاة الصبح فى جماعة ثم يثب حتى يسبح سبعة
الضحى كان له كاجر حاج ومعتق تام له حجه وعمرته وفى اسناده الاحوص بن حكيم معناه
الجمهور ووثقه العجلي وعن ابن ابي أوفى عند الطبرانى فى الكبير انه صلى الله عليه
وسلم صلى يوم الفتح ركعتين وعن ابن عباس عند الطبرانى فى الاوسط بنحو حديث أبي
ذر الذى سيذكره المصنف وعن جابر عند الطبرانى فى الاوسط أيضا انه رأى النبى صلى

قالوا ما يسرنا انا كنا نحولنا
والاحتساب وان كان أصله
العدل لكنه يستعمل غالباً فى
معنى طلب تحصيل الثواب
ولابن مردويه عن أبي نضرة
عنه قال كانت منازلنا بساح
ولا يعارض هذا حديث أنس
فى الاستسقاء وما يفتشوا بين
سابع من دار لاحتمال ان تكون
ديارهم كانت من وراء سابع
وبين سابع والمسجد قد ريسل
قال مجاهد خطاهم آثار الماشى
فى الارض بارجلهم وزاد قتادة
فقال لو كان الله عز وجل مغفلاً
شيأ من شأنك يا ابن آدم اغفل
ما تعنى الرياح من هذه الآثار
ولكن أحصى على ابن آدم ثمره
وعمله كله حتى أحصى عليه هذا
الاثر فيما هو من طاعة الله تعالى
أو من معصيته فمن استطاع
منكم ان يكتب أثره فى طاعة
الله فليفعل وفى الحديث ان
أعمال البر اذا كانت خالصة
يكتب آثارها حسنات وفيه
استحباب السكنى بقرب المسجد
الا ان حصلت به منفعة أخرى
أو أراد تكثير الاجر بكثرة الماشى
ما لم يخل على نفسه ووجهه انهم
طلبوا السكنى بقرب المسجد

للفضل الذى علموه منه فما أنكر عليهم النبي صلى الله عليه وآله وسلم ذلك بل رجع دونه المقدسة باخلاصهم جوارب الله
المدينة على المصلحة المذكورة وأعلمهم بان اهم فى التردد الى المسجد من الفضل ما يقوم مقام السكنى بقرب المسجد أو يزيد
عليه واختلف فمن كانت داره قريبة من المسجد فقارب الخطا بحيث يساوى خطا من داره بعيدة هل يساويه فى الفضل أو لا

والى المساواة جنح الطبري واستنبط منه بعضهم استحباب قصد المسجد البعيد ولو كان مسجد قريب بجنبه قال في الفتح
وانما يتم ذلك اذا لم يلزم من ذهابه الى البعيد هجر القريب والا فاحياؤه بذكر الله أولى وكذا اذا كان في البعيد مانع من الكمال
كان يكون امامه مبتدعا انتهى ورواة هذا الحديث ما بين طائفتين وبصري وفيه ٣٠٧ الحديث والقول (عن أبي

هريرة رضي الله عنه قال قال

النبي صلى الله عليه وآله وسلم

ليس صلاة أثقل على المنافقين

من الفجر والعشاء) لان وقت

الاولى وقت لذة اليوم والثانية

وقت سكون واستراحة

وفي تعبيره بأفعل التفضيل

دلالة على ان الصلاة جميعها

ثقله على المنافقين والصلاتان

الذي كورتان أثقل من غيرهما

لأنه ادعى الذي كورتان تركهما

وأطلق عليهم النساق وهم

مؤمنون على سبيل المبالغة في

التعدي لكونهم لا يحضرون

الجماعة ويصلون في بيوتهم من

غير عذر ولا علة وقد تقدم التنبيه

على ذلك في أول باب وجوب

الجماعة (ولو يعلمون ما فيها)

أي صلاة الفجر وصلاة العشاء

من مزيد الفضل (لا توهمها) الى

المسجد للجماعة (ولو) كان

ايمانهم (حبوا) يزحفون اذا

تعد مشيهم كما يزحف الصغير ولم

يفوتوا ما في مسجد الجماعة من

الفضل والخير ولا ين أي شبهة

من حديث أبي الدرداء ولو

حبوا على المرافق والركب

(وعنه) أي عن أبي هريرة

(رضي الله عنه عن النبي صلى

الله عليه وآله وسلم قال سبعة)

من الناس (يظلمهم الله في ظله)

الله عليه وسلم صلى الضحى ست ركعات وعن حذيفة عند ابن أبي شعبة في المصنف انه
رأى النبي صلى الله عليه وسلم يصلي الضحى ثمان ركعات طول فيمن وعن عائذ بن عمرو
عند أحمد والطبراني ان النبي صلى الله عليه وسلم صلى الضحى وعن عبد الله بن عمر عند
الطبراني في الكبير مثل حديث نعيم بن همار الذي سيذكره المصنف وعن عبد الله بن
عمر بن العاص عند أحمد والطبراني قال بعث رسول الله صلى الله عليه وسلم سرية
ففتخوا وأسرعوا الرجعة فحدث الناس بقرب مغزاهم وكثرة غنيمتهم وسرعة رجعتهم
فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم ألا أدلكم على أقرب منهم مغزى وأكثر غنيمه وأوشك
رجعة من توأما خرج الى المسجد لبيعة الضحى فهو أقرب منهم مغزى وأكثر غنيمه
وأوشك رجعة وعن أبي موسى عند الطبراني في الاوسط قال قال رسول الله صلى الله
عليه وسلم من صلى الضحى أربعاء وقبل الاولى أربعاء بنى له بيت في الجنة وعن عتب بن
مالك عند أحمد ان النبي صلى الله عليه وسلم صلى الضحى في بيته وقصة عتب بن مالك في صلاة
النبي صلى الله عليه وسلم في بيته في الصحيح لكن ليس فيها ذكر سبعة الضحى وعن عقبه
ابن عامر عند أحمد وأبي يعلى بن خوخة حديث نعيم بن همار وعن علي عليه السلام عند
النسائي ان النبي صلى الله عليه وسلم كان يصلي الضحى واسناده قال العراقي جيد وعن
معاذ بن أنس عند أبي داود ان النبي صلى الله عليه وسلم قال من قعد في مصلاه حين
ينصرف من صلاة الصبح حتى يسبح ركعتي الضحى لا يقول الا خيرا غفر له خطايا وان
كانت أكثر من زبد البحر قال العراقي واسناده ضعيف وعن النوايس بن معان عند
الطبراني في الكبير مثل حديث نعيم بن همار قال العراقي واسناده صحيح وعن أبي بكر
عند ابن عدي قال كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يصلي الضحى بخاء الحسن وهو علام
فلم يجد ركب ظهره وفي اسناده عمرو بن عبيد وهو متروك وعن أبي مرة الطائفي عند
أحمد مثل حديث نعيم بن همار وعن سعد بن أبي وقاص عند البزار ان النبي صلى الله
عليه وسلم صلى بمكة يوم فتحها ثمان ركعات يطيل القراءة فيها والركوع قال السيبوطي
وسنده ضعيف وعن قدامة وحظالة الثقفيين عند ابن منده وابن شاهين قال كان رسول
الله صلى الله عليه وسلم اذا ارتفع النهار وذهب كل أحد وانقلب الناس خرج الى المسجد
فركع ركعتين أو أربعاء ثم ينصرف وعن رجل من الصحابة عند ابن عدي انه رأى النبي
صلى الله عليه وسلم يصلي الضحى وعن ابن عباس حديث آخر عند ابن أبي حاتم انه صلى
الله عليه وسلم قال أمرت بالضحى ولم تؤمر بأربعاء وعن الحسن بن علي عند البيهقي قال
قال رسول الله صلى الله عليه وسلم من صلى الفجر ثم جلس في مصلاه يذكر الله حتى تطلع
الشمس ثم صلى من الضحى ركعتين حرمه الله على النار أن لحظة أو قطعه عنه وعن عبد الله

أي ظل عرشه (يوم لا ظل) في القيامة ودنو الشمس من الخلق (الاطل) قال عياض اضافة الظل الى الله اضافة ملك وكل ظل
فهو ملكه كذا قال وكان حقه أن يقول اضافة تشرىف يحصل امتياز هذا عن غيره كما قيل الكعبة بيت الله مع ان المساجد
كلها ملكه وقيل المراد بظله كراميته وحجايته كما يقال فلان في ظل الملك وهو قول عيسى بن دينار وقوا عياض وليس بقوى

وقيل المراد ظل عرشه ويدل عليه حديث سلمان عند سعيد بن منصور بإسناد حسن سبعة يظلهم الله في ظل عرشه فذكر الحديث وإذا كان المراد ظل العرش استلزم ما ذكر من كونهم في كنف الله وكرامته من غير عكس فهو أرجح وبه جزم القرطبي ويؤيده أيضا تقييد ذلك بيوم القيامة ٣٠٨ كما صرح به ابن المبارك في روايته عن عبد الله بن عمر وهو عند البخاري في

كتاب الحدود وبهذا يندفع قول من قال المراد ظل طوبى أو ظل الجنة لأن ظلهم إنما يحصل لهم بعد الاستقرار في الجنة ثم إن ذلك مشترك لجميع من يدخلها والساق يدل على امتياز أصحاب الخصال المذكورة فارجح أن المراد ظل العرش (الامام العادل) أى أحدهم الامام الاعظم التابع لا واصر الله فيضع كل شئ في موضعه من غير افراط ولا تقربط وقدم على تالبيه لعموم نفعه و يلتحق به من ولى شيئا من أمور المسلمين فعديل فيه لحديث ان المقسطين عند الله على منابر من نور عن يمين الرحمن الذين يعدلون في حكمهم وأهلهم وما ولوا ورواه مسلم وفي رواية العديل وهو أبلغ لانه جعل المسمى نفسه عدلا والمراد به صاحب الولاية العظمى (و) الثاني من السبعة (شاب نشأ في عبادته) لان عبادته أشق لغلبة شهوته وكثرة الدواعي لطاعة الهوى فلا زمته العبادة حينئذ أشد وأدل على غلبة التقوى وفي حديث سلمان أفنى شبابه ونشاطه في عبادة الله وفي الحديث أيضا يجبر ربك من شاب ليستله

ابن جراد بن أبي جراد عند الدبلي عن النبي صلى الله عليه وسلم قال المنافق لا يصلي الضحى ولا يقرأ قل يا أيها الكافرون وعن عمر بن الخطاب عند حميد بن زنجويه بنحو حديث عبد الله بن عمرو بن العاص المتقدم وله حديث آخر عند ابن أبي شيبة وعن أبي هريرة حديث آخر عند أبي يعلى بسند درجته ثقات بنحو حديث عبد الله بن عمرو بن العاص السابق وهذه الأحاديث المذكورة تدل على استحباب صلاة الضحى وقد ذهب إلى ذلك طائفة من العلماء منهم الشافعية والحنفية ومن أهل البيت على بن الحسين وادريس بن عبد الله وقد جمع ابن القيم في الهدى الأقوال فبلغت ستة الأول انها سنة واستدلوا بهذه الأحاديث التي قدمناها * الثاني لا تنشرع الالسبب واحتجوا بأنه صلى الله عليه وسلم لم يفعلها الالسبب فاتفق وقوعه وقت الضحى وتعددت الاسباب لحديث أم هانئ في صلاته يوم الفتح كان لسبب الفتح وإن سنة الفتح أن يصلي عنده عثمان ركعتين وكان الأمر ايسر ومنها صلاة الفتح وصلاته عند القدوم من مغيبه كما في حديث عائشة كانت لسبب القدوم فانه صلى الله عليه وسلم كان إذا قدم من سفر يبدأ بالمسجد فصلى فيه ركعتين وصلاته في بيت عتيان بن مالك كانت لسبب وهو تعليم عتيان إلى أين يصلي في بيته النبي صلى الله عليه وسلم لم يسأل ذلك وأما أحاديث الترغيب فيها والوصية بها فلا تدل على انها سنة راتبة لكل أحد ولهذا خص بذلك أبا هريرة وأبا ذر ولم يوص بذلك كبار الصحابة * والقول الثالث انها لا تستحب أصلا * والقول الرابع يستحب فعلها تارة وتر كما أخرى * والقول الخامس تستحب صلاتها والمحافظة عليها في البيوت * والقول السادس انها بدعة روى ذلك عن ابن عمر واليه ذهب الهادي عليه السلام والقاسم وأبو طالب ولا يخفى ان الأحاديث الواردة بآبائهم قد بلغت مبلغا لا يقصر البعض منه عن اقتضاء الاستحباب وقد جمع الحاكم الأحاديث في اثباتها في جزمه فردد عن نحو عشرين نفسا من الصحابة وكذلك السبط وطى صنف جرأ في الأحاديث الواردة في اثباتها وروى فيه من جماعة من الصحابة انهم كانوا يصلونها منهم أبو سعيد الخدري وقد روى ذلك عنه سعيد بن منصور وأحمد بن حنبل وعائشة وقد روى ذلك عنه سعيد بن منصور وابن أبي شيبة وأبو ذر وقد روى ذلك عنه ابن أبي شيبة وعبد الله بن غالب وقد روى ذلك عنه أبو نعيم وأخرج سعيد بن منصور عن الحسن انه سئل هل كان أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم يصلونها فقال نعم كان منهم من يصلي ركعتين ومنهم من يصلي أربعة ومنهم من يعد إلى نصف النهار وأخرج سعيد بن منصور وأيضا في سننه عن ابن عباس انه قال طلبت صلاة الضحى في القرآن فوجدتها ههنا يسبحن بالعنق والاشراق وأخرج ابن أبي شيبة في المصنف والبيهقي في الايمان من وجه آخر عن ابن عباس انه قال ان صلاة الضحى لنبي

القرآن

صوبة (و) الثالث (رجل قلبه معلق) بهنح الادم كالتنديل (في المساجد) من شدة حبه لها وإن كان

جسمه خارجا عنها وكفى به عن انتظار أوقات الصلوات فلا يصلي صلاة في المسجد ويخرج منه الا وهو ينتظر أخرى ليصلها فيه فهو ملازم للمسجد بقلبه وإن عرض لجده عارض وفي رواية متعلق (و) الرابع (رجلان تحابا في الله) أى لا أجل وجهه

الكريم لا يفرض دينوى (اجتماع عليه) سواء كان اجتماعهما باجسادهما حقيقة أم لا والعموى والمسقى اجتماعا على ذلك أى على الحب فى الله (وتفرقا عليه) أى استقرا على محبة ما لاجله تعالى حتى فرق بينهما الموت ولم يقطعها العارض دينوى ووقع فى رواية حماد بن زيد ورجلان قال كل منهما إلا آخرانى أحبك فى الله ٣٠٩ فصدرا على ذلك ونحوه فى حديث سلمان

وعدت هذه الحصلة واحدة مع ان متعاطيها اثنان لان الحصة لاثنتين اثنتين أو لما كان المتحابان بمعنى واحد كان عدد أحدهما مغنيا عن عدد الآخر لان الفرض عدد اتصال لا عدد جميع من اتصف بها وظاهر الحديث يختص بالاحياء دون الاموات لكن المحبة للاموات القاضين العلماء سماء أهل التقوى والعلم منهم أيضا لها فضله تدل عليهم الأدلة الصحيحة المذكورة فى محلها (و) الخامس (رجل طلبته ذات) أى امرأة ذات (منصب) بكسر الصاد المهملة أصل أو شرف أو مال (وجال) حسن للزنا (فقال) بلسانه زجر الهام عن الفاحشة أولي عتذر اليها أو بقباه زجرا لنفسه (انى أخاف الله) زاد فى رواية كريمة رب العالمين والصبر على الموصوفة بما ذكر من الأصل والشرف والمال والجمال المرغوب فيها إعادة لعزة ما جمع فيها من أكمل المراتب وأجل المناصب ولكثرة الرغبة فى مثلها وعسر تحصيلها لاسيما وقد اغتت عن مشاق التوصل اليها براودة ونحوها وهى رتبة صديقية ووراثية زيادية زاد ابن المبارك الى نفسها ولا يبق فى

القرآن وما يغوص عليها الاغواص فى قوله تعالى فى بيوت أذن الله ان ترفع ويذكر فيها اسمه يسبح له فيها بالغدو والآصال وأخرج الاصمغنى فى الترغيب عن عون العقيلي فى قوله تعالى انه كان للادوا بين غفورا قال الذين يصلون صلاة الضحى وأما احتجاج القائلين بانها لا تشرع الا بسبب ما سلف فلا حديث الذى ذكرها المصنف وذكرناها فى هذا الباب زرد وكذا ترد اعتذار من اعتذر عن أحاديث الوصية والترغيب بما تقدم من الاختصاص وترد أيضا قول ابن القيم ان عامة أحاديث الباب فى أساسه ما قال وبعضها منقطع وبعضها موضوع لا يحل الاحتجاج به فان فيها الصحيح والحسن وما يقارب كما عرفت قوله فى حديث الباب وركعتي الضحى قد اختلفت أقواله صلى الله عليه وسلم وأفعاله فى مقدار صلاة الضحى فأكثر ما ثبت من فعله ثمان ركعات وأكثر ما ثبت من قوله اثنتا عشرة ركعة وقد أخرج الطبرانى عن أبى الدرداء مرفوعا عن صلى الله عليه وسلم لم يكتب من الغافلين ومن صلى أربعا كتب من القانتين ومن صلى ستا كفى ذلك اليوم ومن صلى ثمانيا كتب من العابدين ومن صلى اثنتى عشرة بنى الله له بيتا فى الجنة قال الحافظ وفى اسناده ضعف وله شاهد من حديث أبى ذر روى البزار وفى اسناده ضعف أيضا وحديث أنس المتقدم فيه التصريح بان الضحى اثنتا عشرة ركعة وقد ضعفه النووي قال الحافظ لكن اذا ضم حديث أبى ذر وأبى الدرداء الى حديث أنس قوى وصح للاحتجاج وقال أيضا ان حديث أنس ليس فى اسناده من اطلق عليه الضعف وبه يدفع ضعف النووي ولكنه تابعه الحافظ فى التخصيص وقد ذهب قوم منهم أبو جعفر الطبرى وبه جزم الحلبي والرويانى من الشافعية الى انه لا حد لأكثرها قال العراقى فى شرح الترمذى لم أر عن أحد من الصحابة والتابعين انه حصرها فى اثنتى عشرة ركعة وكذا قال السيوطى وقد اختلف فى الفضل فقبل ثمان وقبل أربع (وعن أبى ذر قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم يصبح على كل سلامى من أحدكم صدقة فكل تسبيحة صدقة وكل تحميدة صدقة وكل تهليل صدقة وكل تكبيرة صدقة وأمر بالمعروف صدقة ونهى عن المنكر صدقة ويجزى من ذلك ركعتان يركعهما من الضحى روى أحمد ومسلم وأبو داود وعن عبد الله بن بريدة عن أبيه قال سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول فى الانسان ستون وثلاثمائة فصل فعليه ان يتصدق عن كل فصل منها صدقة قالوا فمن الذى يطبق ذلك يا رسول الله قال النخاعة فى المسجد يدينها أو الشئ ينحى عن الطريق فان لم يدر فركعتا الضحى تجزى عنك روى أحمد وأبو داود) الحديث الاول أخرجه أيضا النسائى والحديث الثانى أخرجه أبو داود عن أحمد بن محمد المروزي وهو ثقة عن على بن الحسين بن واقد وهو من رجال مسلم عن أبيه وهو أيضا من رجال مسلم

الشعب عن أبى هريرة فعرضت نفسها عليه واطهارها عنه الى الفاحشة وبه جزم القرطبي ولم يحك غيره وقال بعضهم يحتمل أن تكون دعوته الى التزوج بها الخفاف أن يشتغل عن العبادة بالافتتان بها وخاف أن لا يقوم بحفظها لشغلها بالعبادة عن التكسب بما يلحق بها الاول أظهر ويؤيده وجود الكفاية فى قوله الى نفسها ولو كان المراد التزوج لصرح به (و) السادس

(رجل صدق) تطوعا حال كونه قد (أخنى) الصدقة ولا يجد صدق فأخنى والبضاري في الزكاة كمالك فأخناه (حق) لا تعلم شماله ما تنفق بميمنه) فيه اخفاء الصدقة والاسرار بها وضرب المثل بها للقريب ما ولازمتهما أي لو قدر ان الشمال رجل متيقظ لما علم صدقة العين للمبالغة ٣١٠ في الاخفاء فهو من مجاز التشبيه أو من مجاز الحذف أي حتى لا يعلم ملك شماله

أرحتى لا يعلم من على شماله من الناس أو هو من باب تسمية الكثر بالجزء فالمراد بشماله نفسه أي ان نفسه لا تعلم ما تنفق بميمنه ووقع في مسلم حتى لا تعلم بميمنه ما تنفق شماله ولا يخفى أن الصواب ما في البضاري لأن السنة المعهودة اعطاء الصدقة بالعين لا بالشمال والوهم فيه من أحد رواياته وفي تعيينه خلاف وهذا يسميه أهل الصناعة المقالوب وهو نوع من أنواع علوم الحديث أغفله ابن الصلاح وإن كان أفرد نوع المقالوب لكنه قصره على ما يقع في الاستناد قال في الفتح قال شيخنا ينبغي أن يسمى هذا النوع المعكوس انتهى ويكون في المتن والاستناد وفي مسند أحمد من حديث أنس باسناد حسن مرفوعا أن الملائكة قالت يا رب هل من خلقك شيء أشد من الجبال قال نعم الحديد قالت فهل أشد من الحديد قال نعم النار قالت فهل أشد من النار قال نعم الماء قالت فهل أشد من الماء قال نعم الريح قالت فهل أشد من الريح قال نعم ابن آدم يتصدق بميمنه فيخفيها عن شماله (و) السابغ (رجل ذكر الله) بلسانه أو بقلبه

عن عبد الله بن بريدة فذكره وقد أخرجه أيضا حميد بن زنجويه في فضائل الاعمال ولم يعزه السيوطي في جزء الضحى الا اليه قوله سلامي قال النووي بضم السين وتحقيف اللام وأصله عظام الاصابع وسائر الكف ثم استعمل في عظام البدن ومقاصله ويدل على ذلك ما في صحيح مسلم ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال خلق الانسان على ستين وثلاثمائة مفصل على كل مفصل صدقة وفي القاموس انه عظام صغار طول اصبع وأقل في اليد والرجل انتهى وقيل كل عظم مجوف من صغار العظام وقيل ما بين كل مفصلين من عظام الانامل وقيل العروق التي في الاصابع وهي ثلثمائة وستون أو أكثر قوله ويجزى من ذلك ركنان الخ قال النووي ضبطنا يجزى بفتح أوله وضمه فالضم من الاجزاء والفتح من جزي يجزى أي كني والحديثان يدلان على عظم فضل الضحى وكبر موقعها وتأكد مشروعية ما وان ركعتيها تجزيان عن ثلثمائة وستين صدقة وما كان كذلك فهو حقيق بالمواظبة والمداومة ويدلان أيضا على مشروعية الاستكثار من التسبيح والتحميد والتلليل والامر بالمعروف والنهي عن المنكر ودفع النخاسة وتخصية ما يؤذى المار عن الطريق وسائر أنواع الطاعات ليستقط بفعل ذلك ما على الانسان من الصدقات اللازمة في كل يوم (وعن نعيم بن همار عن النبي صلى الله عليه وسلم قال قال

ربهم عز وجل يا ابن آدم صل لي أربع ركعات من أول النهار) كلف آخره رواه أحمد وأبو داود وهو للترمذي من حديث أبي ذر وأبي الدرداء الحديث في اسناده اختلاف كثير قال المنذري وقد جمعت طرقه في جزء مفرد وقد اختلف أيضا في اسم همار المذكور فقل همار بالباء الموحدة وقيل هدار بالذال المهملة وقيل همام بالميم وقيل حمار بالخاء المقتوحة المجهمة وقيل حمار بالخاء المهملة المكسورة وتوابعها المهملة في همار وهمار وخمار وحمار وهذا قوله وهو للترمذي من حديث أبي ذر وأبي الدرداء هكذا في النسخ الصحيحة بدون اثبات الالف التي لخصير بن أبي ذر وأبي الدرداء والصواب اثباتها لأن الترمذي انما روى حديثا واحدا وتردد هل هو من رواية أبي ذر أو من رواية أبي الدرداء ولم يرو لكل منهما ما حديثا ولا روى الحديث عنهم جميعا وللفظ الحديث في الترمذي عن رسول الله صلى الله عليه وسلم عن الله تبارك وتعالى ان الله تعالى قال ابن آدم اركع لي أربع ركعات من أول النهار كلف آخره قال أبو عيسى هذا حديث حسن غريب انتهى وفي اسناده اسمعيل بن عياش وقد صحح جماعة من الأئمة حديثه اذا كان عن الشاميين وهو هنا كذلك لأن بهير بن سعيد شامي واسمعيل رواه عنه وهذا الحديث قد روى عن جماعة من الصحابة قد قدمنا الاشارة اليهم في أول الباب واستدل به على مشروعية صلاة الضحى ولكنه لا يتم الاعلى تسليم انه أريد بالاربع

حال كونه (خاليا) من الخلق لانه أقرب الى الاخلاص وأبعد من الرياء أو خاليا من الالتفات الى المذكورة

غير المذكور تعالى وإن كان في ملاويديل له رواية البيهقي بلفظ ذكر الله بين يديه ويؤيد الاقول رواية ابن المبارك ومجاهد بن زيد ذكر الله في خلاء أي في موضع خال وهو أوضح (فناضت حينها) من الدمع لركة قلبه وشدة خوفه من جلالة أمره يندشوقه

الى جلاله والفيض انصباب عن امتلاء موضع موضع الامتلاء لمبالغة أو جعلت العين من فرط البكاء كأنها تفيض بنفسها قال
القرطبي وفيض العين بحسب حال الذاكر وبحسب ما يشك فيه في حال أو صاف الجلال يكون البكاء من خشية الله وفي حال
أوصاف الجلال يكون البكاء من الشوق اليه قال في الفتح قلت قد خص ٣١١ في بعض الروايات بالأول ففي رواية حماد بن

زيد عند الجوزي ففاضت عيناه

من خشية الله ونحوه في رواية

البيهقي ويشهد له ما رواه الحاكم

من حديث أنس مرفوعا من ذكر

الله تعالى ففاضت عيناه من خشية

الله تعالى حتى يصيب الأرض

من دموعه لم يعذب يوم القيامة

وذكر الرجال في هذا الحديث

لامفهوم له بل يشترك النساء

معهن فهاذا كرا لا ان كان المراد

بالامام العادل الامامة العظمى

والا فمكن دخول المرأة حيث

تكون ذات عيال فتعدل فيهم

وتخرج خصلة ملازمة المسجد

لان صلاة المرأة في بيتها أفضل من

المسجد وما عدا ذلك فالمشاركة

حاصلة لمن حتى الرجل الذي

دعته المرأة فانه يصور في امرأة

دعاهما مل جليل مثالا لزنا

والفاحشة فامتنع خوف من

الله تعالى مع حاجتها أو شاب

جليل دعاهم لك الى أن يزوجهم

ابقته مثلا فخشي أن يرتكب منه

الفاحشة فامتنع مع حاجته اليه

ومفهوم العدد بالسبعة لامفهوم

له بدليل ورود غير هاتفي مسلم

من حديث أبي السر مرفوعا

من أنظر معسرا أو وضع له أظله

الله في ظله يوم لا ظل الا ظله وزاد

ابن حبان وصححه من حديث

ابن عر الغازي وأحمد والحاكم

المذكورة صلاة الضحى وقد قيل يحتمل أن يراد بها فرض الصبح وركعتا الضحى لانها هي
التي في أول النهار حقيقة ويكون معناه كقولها صلى الله عليه وسلم من صلى الصبح فهو
في ذمة الله قال العراقي وهذا ينبغي على ان النهار هل هو من طلوع الفجر أو من طلوع
الشمس والمشهور الذي يدل عليه كلام جمهور أهل اللغة وعلماء الشريعة أنه من طلوع
الفجر قال وعلى تقدير أن يكون النهار من طلوع الفجر فلا مانع من أن يراد بهذه الأربع
الركعات بعد طلوع الشمس لان ذلك الوقت ما خرج عن كونه أول النهار وهذا هو
الظاهر من الحديث وعمل الناس فيكون المراد بهذه الأربع ركعات صلاة الضحى انتهى
وقد اختلف في وقت دخول الضحى فروى النووي في الروضة عن أصحاب الشافعي ان
وقت الضحى يدخل بطلوع الشمس ولكن يستحب تأخيرها الى ارتفاع الشمس وذهب
البعض منهم الى ان وقتها يدخل من الارتفاع وبه جزم الرأي وابن الرفعة وسياق ما بين
وقتها في حديث زيد بن أرقم وحديث علي عليه السلام (وعن عائشة قالت كان النبي

صلى الله عليه وسلم يصلي الضحى أربع ركعات ويريد ما شاء الله ورواه أحمد ومسلم وابن
ماجه) الحديث يدل على مشروعية صلاة الضحى وقد اختلفت الاحاديث عن عائشة
فروى عنها أنه صلى الله عليه وسلم صلاها من غير تقييد كما في حديث الباب وروى عنها انها
سئلت هل كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يصلي الضحى قالت لا الا أن يجي من مغيبه
آخرجه مسلم وروى عنها انها قالت ما رأيت رسول الله صلى الله عليه وسلم يصلي سجدة
الضحى قط واني لاسجد بها متفق عليه وقد جمع بين هذه الروايات بأن قولها كان يصلي
الضحى أو بعبارة لا بد على المداومة بل على مجرد الوقوع على ما صرح به أهل التحقيق من
ان ذلك مدلول كان كما تقدم وان خالف في ذلك بعض أهل الأصول ولا يستلزم هذا الاثبات
انها أنه يصلي لجواز ان تكون روت ذلك من طريق غيرها وقولها الا أن يجي من
مغيبه يفيد تقييد ذلك المطلق بوقت الجي من السجود وقولها ما رأيت يصلي سجدة الضحى
نفي للرؤية ولا يستلزم أن لا يثبت لها ذلك بالرواية أو نفي لما عدا الفعل المقسم بوقت
القدوم من السجود غاية الامر انها أخبرت بما بلغ اليه علمها وغيره من أكبر الصحابة أخبر
بما يدل على المداومة وتأكيد المشروعية ومن علم حجة على من لا يعلم لاسيما وذلك الوقت
الذي تفعل فيه ليس من الاوقات التي تهتد فيها الخلوة بالنساء وقد تقدم تحقيق ما هو

الحق (وعن أم هانئ أنها لما كان عام الفتح أتت رسول الله صلى الله عليه وسلم وهو
بأعلى مكة فقام رسول الله صلى الله عليه وسلم الى غسله فسترت عليه فاطمة ثم أخذتوه
فالتحف به ثم صلى ثماني ركعات سجدة الضحى متفق عليه ولا يداود عن ان النبي صلى
الله عليه وسلم صلى يوم الفتح سجدة الضحى ثمان ركعات يسلم بين كل ركعتين) قوله وهو

من حديث سهل بن حنيف عن الجهاد وكذا زاد ايضا من حديثه ارفاد الغارم وعون المكاتب والبغوى في شرح السنة
التاجر الصدوق والطبراني من حديث أبي هريرة باسناد ضعيف تحسين الخلق ومن تتبع دواوين الحديث وجد زيادة كثيرة
على ما ذكرته وللعائذ ابن حجر رحمه الله مؤلف معارف معرفة الخصال الموصلة الى الظلال قال في الفتح قوله سبعة ظاهره

اختصاص المذكورين بالثواب المذكور وجهه الكريم المذكور ان الطاعة اما ان تكون بين العبد وبين الرب أو بينه وبين الخلق فالاول باللسان وهو الذاكر أو بالقلب وهو المعلق بالمسجد أو بالبدن وهو النائي في العبادة والثاني اما عام وهو العادل او خاص بالقلب وهو التحاب ٢١٢ أو بالمال وهو الصدقة أو بالبدن وهو العفة وقد نظم السبعة العلامة أبو

شامة عبد الرحمن بن اسمعيل
فانشد

وقال النبي المصطفى ان سبعة
يظلمهم الله الكريم بظله
محب عفة ف ناشئ متصدق

و بالمصل والامام بعده
وقد اقيمت هذه المسئلة في
ان العدد المذكور لا مفهوم له
على العالم شمس الدين بن عطاء
الله الرازي المعروف بالهروي
لما قدم القاهرة وادعى انه يحفظ
صحح مسلم فسأله بحضرة الملك
المؤيد عن هذا وعن غيره فما
استحضر في ذلك شيئا ثم تبعت
بعد ذلك الاحاديث الواردة في
مثل ذلك فزادت على عشر خصال
وقد اتقيت منها سبعة وردت
باسانيد جيد ونظمتم في بيتين
تذيلا على بيتي أبي شامة وهما
وزد سبعة اطلال غار وعونه
وانظار ذي عسر وتخفيف حله
وارفاد ذي غرم وهون مكاتب
وتاجر صدق في المقال وفعله
ونظمته مرة أخرى فتلت في
السبعة الثانية

وتحسين خلق مع اعانة غارم
خفيف يد حتى مكاتب أهله
ثم تبعت ذلك بجمعت أخرى
ونظمتم في بيتين آخرين وهما
وزد سبعة أخرى فثنى لمسجد

بأعلى مكة في رواية للبخاري ومسلم انه قالت ان النبي صلى الله عليه وسلم دخل بيتا يوم فتح
مكة فاغتسل وصلى ثمان ركعات ويجمع بينهما بأن ذلك تسكر ومنه ويؤيده ما رواه ابن
خزيمة عنه ان أبا ذر ستر ما اغتسل ويحفل أن يكون نزل في بيتا بأعلى مكة وكانت في بيت
آخر بمكة فجاءت إليه فوجدته يغتسل فيصيح القولان ذكر معنى ذلك الحافظ قوله فسترت
عليه فاطمة فيه جواز الاغتسال بحضرة امرأة من محارم الرجل اذا كان مسورا
العودة عنها وجواز تسيرها اليه بثوب أو نحوه قوله ثمان ركعات زاد ابن خزيمة من
طريق قريب عن ام هاني بن سلم من كل ركعتين وزادها أيضا أبو داود وكذا كرام المصنف وفي
ذلك رد على من قال ان صلاة الضحى موصولة سواء كانت ثمان ركعات أو أقل أو أكثر
والحديث يدل على استحباب صلاة الضحى وقد تقدم قول من قال ان هذه صلاة الفتح

لا صلاة الضحى وتقدم الجواب عليه (وعن زيد بن أرقم قال خرج النبي صلى الله عليه وسلم
وسلم على أهل قبا وهم يصلون الضحى فقال صلاة الاوابين اذا رُمضت الفصال من
الضحى رواه احمد ومسلم) الحديث أخرجه أيضا الترمذي ولفظ مسلم ان زيد بن أرقم
رأى قوما يصلون من الضحى فقال أما لقد علموا أن الصلاة في غير هذه الساعة أفضل ان
رسول الله صلى الله عليه وسلم قال صلاة الاوابين حين ترمض الفصال وفي رواية له خرج
رسول الله صلى الله عليه وسلم على أهل قبا وهم يصلون فقال صلاة الاوابين اذا رُمضت
الفصال زاد ابن أبي شيبة في المصنف وهم يصلون الضحى فقال صلاة الاوابين اذا رُمضت
الفصال من الضحى وفي رواية لابن مردويه في تفسيره وهم يصلون بعد ما ارتفعت
الشمس وفي رواية له انه وجدهم قد بكروا بصلاة الظهر فقال ذلك وفي رواية للطبراني
انه مر بهم وهم يصلون صلاة الضحى حين أشرقت الشمس قوله الاوابين جمع أقواب وهو
الراجع الى الله تعالى من آب اذا رجع قوله اذا رُمضت بفتح الراء وكسر الميم ففتح الضاد
المهمة أي احترقت من حر الرضا وهي شدة الحر والمراد اذا وجد الفصيل حر الشمس
ولا يكون ذلك الا عند ارتفاعها والحديث يدل على ان المستحب فعل الضحى في ذلك الوقت
وقد توهم ان قول زيد بن أرقم ان الصلاة في غير هذه الساعة أفضل كما في رواية مسلم يدل
على نفي الضحى وليس الامر كذلك بل مراده ان تأخير الضحى الى ذلك الوقت أفضل

١ وعن عاصم بن ضمرة قال سألتنا عليا عن تطوع النبي صلى الله عليه وسلم بالنهار فقال كان
اذا صلى الفجر أمهل حتى اذا كانت الشمس من ههنا يعني من المشرق مقدارا من صلاة
العصر من ههنا قبل المغرب قام فصلى ركعتين ثم يهل حتى اذا كانت الشمس من ههنا
يعني من قبل المشرق مقدارا من صلاة الظهر من ههنا يعني من قبل المغرب قام فصلى
أربعاء أو أربعين الظهر اذا زالت الشمس وركعتين بعدها أو أربعين قبل العصر بفصل

وكرر وضوء ثم مطم فضله واخذ بحق باذل ثم كامل • وتاجر صدق في المقال وفعله
ثم تبعت ذلك بجمعت سبعة أخرى ولكن أحاديثها ضعيفة وقلت في آخر البيت • لتوسع بها الساعات من قبض فضله
وقد أوردت الجميع في الامالي انتهى ورواه الستة ما بين بصري ومديني وفيه التصدي بثواب العفة والقول ورواية الرجل

عن حاله وجدته وأخرجه في الزكاة وفي الرقاق ومسلم في الزكاة والتسائي في القضاء والرقاق (وعنه) أي عن أبي هريرة (رضي الله عنه عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال من غدا إلى المصعد وراح) المراد بالقد والذهب وبالرواح الرجوع والاصل في الغد والمضي بكرة النهار والرواح بعد الزوال ثم يستعملان في كل ذهاب ٣١٣ ورجوع توسعا (أعداته) أي هيا (له نزل)

بضم النون ولزاي مكانا ينزله (من الجنة) وقد نسكن الزاي كعق وعق أو هيا له ضافة (كل غدا أو راح) للطاعة أي بكل غدة وروحة وظاهر الحديث حصول الفضل لمن أتى المسجد مطلقا لكن المقصود اختصاصه بمن يأتيه للعبادة والصلاة والله أعلم ورواة هذا الحديث الستة ما بين بصري وواسطي ومدني وفيه التحديث والاختبار والعنعنة والقول ورواية تاجي عن تاجي عن مصابي وأخرجه مسلم أيضا (عن عبد الله بن مالك ابن ببيعة) بضم الواو حدة وفتح المهملة وتكون المنهاة وفتح النون آخرها تانيث يفت الحرف بن المطلب بن عبد مناف وهي أم عبد الله (رجل من الأزد رضي الله عنه أن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم) (وسلم رأي رجلا) هو عبد الله الراوي كما صرح به أحمد ولفظه أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم مر به وهو يصلي ولا يعارضه ما عند ابن حبان وخزيمة أنه بن عباس لأنه ما واقعتان (وقد أقيمت الصلاة) أي نودي لها بالالفاظ الخصوصية حال كونه (يصلي ركعتين) نقلا (فلما انصرف رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم)

بين كل ركعتين بالتسليم على الملائكة المقرئين والنبيين ومن يقبضهم من المسلمين والمؤمنين ووه خمسة الأباود) الحديث حسنه الترمذي وأسانيده ثقات وعاصم بن ضمرة فيه مقال ولكن قد وثقه ابن معين وعلي بن المديني قريه إذا كانت الشمس من ههنا يعني من المشرق مقدارها من صلاة العصر من ههنا قبل المغرب المراد من هذا أنه صلى الله عليه وسلم صلى ركعتي الضحى ومقدار ارتفاع الشمس من جهة المشرق كقدر ارتفاعها من جهة المغرب عند صلاة العصر وفيه تبيين وقتها قوله حتى إذا كانت الشمس إلى قوله قام فصلي أربعة المراد إذا كان مقدار بعد الشمس من مشرقها كقدر بعدها من مغربها عند صلاة الظهر قام فصلي ذلك المقدار قوله إذا زالت الشمس هذا تبيين لما قبله وفيه دليل على استحباب أربع ركعات إذا زالت الشمس قال العراقي وهي غير الأربع التي هي سنة الظهر قبلها وعن نص على استحباب صلاة الزوال الغزالي في الأحياء في كتاب الأوراد ويذكر على ذلك ما رواه أبو الوائلي بن مغيث الصفار عن عبد الملك بن حبيب قال بلغني عن ابن مسعود أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال ما من عبد مسلم يصلي أربع ركعات حين تزول الشمس قبل الظهر يحسن فيها الركوع والسجود والخشوع يقرأ في كل ركعة ب فاتحة الكتاب وذكر حديثا طويلا ورواه الطبراني موقوفا على ابن مسعود وما أخرجه الطبراني في الكبير عن ابن عباس قال كان رسول الله صلى الله عليه وسلم إذا استوى النهار خرج إلى بعض حيطان المدينة وفيه قام فصلي أربع ركعات لم يشهد دينهم ويسلم في آخر الأربع وقد بور الترمذي للصلاة بعد الزوال وذكر حديث عبد الله بن السائب أن النبي صلى الله عليه وسلم كان يصلي أربعة بعد أن تزول الشمس وأشار إلى حديث علي هذا وإلى حديث أي أيوب وهو عند ابن ماجه وأبي داود بلفظ أن النبي صلى الله عليه وسلم قال أربع قبل الظهر ليس فيهن تسليم تفتح لهن أبواب السماء قوله وركعتين بعدها وأربع قبل العصر الخ قد تقدم الكلام على ذلك

باب تحية المسجد *

(عن أبي قتادة قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم إذا دخل أحدكم المسجد فلا يجلس حتى يصلي ركعتين رواه الجماعة والأثر في سننه ولفظه أعطوا المساجد حقها قالوا وما حقها قال أن تصلوا ركعتين قبل أن تجلسوا) حديث أبي قتادة أورده البخاري بلفظ النهي كما ذكره المصنف و بلفظ الأمر فروى من طريق عمرو بن سليم الزرق عن أبي قتادة أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال إذا دخل أحدكم المسجد فليركع ركعتين قبل أن يجلس وأخرج البخاري ومسلم عن جابر بن عبد الله أن النبي صلى الله عليه وسلم أمر سليمان الغطفاني لما أتى يوم الجمعة والنبي صلى الله عليه وسلم يخاطب فقهه قبل أن يصلي

٤٠ نيل في (وسلم) من صلاة الصبح (لأن به الساس) أي أداروا به وأحاطوا فقال له (أي أهد الله المصلي) (رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم) (موجبا الصبح) أي أتى الصبح (أربع الصبح أربعة) والمراد بذلك النهي عن فعله لأنه أنصير صلاتين وقال مباض وغيره لتلايتا طول الزمان فيظن وجوبهما انتهى ولا ريب أن التفرغ للقرينة والتبرع فيها لتوسيع الإمام أولى

من التشاغل بالنافلة لان التشاغل به اية قوت فاضيلة الاحرام مع الامام قاله القسطلاني وهذا يلحق بقول من يرى بقضاء النافلة وهو قول الجمهور ومن ثم قال من لم يرب ذلك أنه يصلح اذا لم أنه يدرك الركعة الاولى مع الامام وقال بعضهم - من كان في الاخيرة لم يكن له التشاغل بالنافلة ٣١٤ بشرط الامن من الاتسامر والاول عن المسالك والثاني عن الخفصة ولهم

في ذلك سلف عن ابن مسعود وغيره وكانهم لما تعارض عندهم الامر بتحصيل النافلة والنهي عن ايقاعها في تلك الحالة جمعوا بين الامرين بذلك وذهب بعضهم الى أن سبب الانتكاس عدم الفصل بين الفرض والنفل انما لا يلتبسا والى هذا جنح الطحاوي واحتج به بالاحاديث الواردة بالامر بذلك ومقتضاه انه لو كان خارج المسجد وفي زاوية منه لم يكره وهو متعقب بما ذكر وكذا لو كان المراد مجرد الفصل بين الفرض والنفل لم يحصل انتكاس أصلا لان ابن جنيته سلم من صلاته قطعاً ثم دخل في الفرض وبدل على ذلك أيضا حديث قيس بن عمر عن أبي اود وغيره انه صلى ركعتي الفجر بعد الفراغ من صلاة الصبح فلما أخبر النبي صلى الله عليه وسلم بذلك حينئذ لم ينكر عليه فضاءهما بعد الفراغ من صلاة الصبح متصلاهما فدل على ان الانتكاس على ابن جنيته انما كان لانتفل حال صلاة الفرض وهو موافق لعموم حديث اذا أقيمت الصلاة فلا صلاة الا المكتوبة وهذا لفظ رواية مسلم والسفي وابن خزيمة وابن حبان من رواية عمرو

اركتين أن يصلح ما وأخرج مسلم عن جابر أيضا ان النبي صلى الله عليه وسلم أمر لما أتى المسجد لثني جملة الذي اشترأ منه صلى الله عليه وسلم أن يصلح الركعتين والامر يقيد بتحقيقه وجوب فعل التحية والنهي يتبعه بحقيقته أيضا تحريم تركها وقد ذهب الى القول بالوجوب الظاهرية كما حكى ذلك عنهم ابن بطال قال الحافظ في الفتح والذي صرح به ابن حزم عدمه وذهب الجمهور الى انها سنة وقال النووي انه اجماع المسلمين قال وحكى القاضي عياض من داود وأصحابه وجوبها قال الحافظ في الفتح واتفق آفة التتوي على ان الامر في ذلك للذهب قال ومن أدلة عدم الوجوب قوله صلى الله عليه وسلم الذي رآه بخطي اجلس فقد أذيت ولم يأمره بصلاة كذا استدلال به الطحاوي وغيره وفيه نظر انتهى ومن جملة أدلة الجمهور على عدم الوجوب ما أخرجه ابن أبي شيبة عن زيد بن أسلم قال كان أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم يدخلون المسجد ثم يخرجون ولا يصلون ومن أدلتهم أيضا حديث ضمام بن ثعلبة عند البخاري ومسلم والموطأ وأبي داود والنسائي لما سأل رسول الله صلى الله عليه وسلم عما فرض الله عليه من الصلاة فقال الصلوات الخمس فقال هل علي غيرها قال لا الا أن تطوع وفي رواية للبخاري ومسلم والترمذي والنسائي وأبي داود قال الصلوات الخمس الا أن تطوع ويحجب عن عدم أمره صلى الله عليه وسلم الذي رآه بخطي بالتحية بانه لا مانع له من أن يكون قد فعلها في جانب من المسجد قبل وقوع الخطي منه وأنه كان ذلك قبل الاحرام والنهي عن تركها واهل هذا وجه النظر الذي ذكره الحافظ ويحجب عن الاستدلال بان العصاة كانوا يدخلون ويخرجون ولا يصلون بان التحية انما تنشر لمن أراد الجلوس لما تقدم وليس في الرواية أن العصاة كانوا يدخلون ويخرجون بغير صلاة تحية وليس فيها الا مجرد الدخول والخروج فلا يتم الاستدلال الابعديين انهم كانوا يجلسون على أنه لا حجة في أفعالهم أما عند من لا يقول بحجية الاجماع فظاهر وأما عند القائل بذلك فلا يكون حجة الأفعال جمعهم بعد عصره صلى الله عليه وسلم لاني حياته كما تقرر في الاصول وتلك الرواية محتملة وأيضاً يمكن أن يكون صدور ذلك منهم قبل شرعيتها ويحجب عن حديث ضمام بن ثعلبة أولاً بان التعاليم الواقعة في مبادئ الشريعة لا تصلح اصرف وجوب ما يجب من الاوامر والالزام قصر واجبات الشريعة على الصلاة والصوم والحج والزكاة والشهادتين والالزام باطل فكذا الملزوم أما الملازمة فلان النبي صلى الله عليه وسلم لم يقتصر في تعليم ضمام بن ثعلبة في هذا الحديث السابق نفسه على الخمس المذكورة كما في الامهات وفي بعضها على أربع ثم لما سمعه يقول بعد ان ذكر له ذلك والله لا أزيد على هذا ولا أنقص منه قال أفلح ان صدق أو دخل الجنة ان صدق وتعاين القلاح ودخول

ابن دينار عن عطاء بن يسار عن أبي هريرة والحديث أعظم لشموله كل الصلوات وقد فهم ابن عمر اختصاص المنع بالجنة بمن يكون في المسجد لا خارجا عنه فصح عنه انه كان يحصب من يتنفل في المسجد بعد الشروع في الإقامة وصح عنه انه قصد المسجد فسمع الإقامة فصلى ركعتي الفجر في بيت حفته ثم دخل المسجد فصلى مع الامام قال ابن حبان في صحيحه

التنازع السنة فمن أدلى بها فقد أفلح وترك التثفل عند إقامة الصلاة وتداركها بعد قضاء القرض أقرب إلى اتباع السنة ويتأيد ذلك من حيث المعنى بأن قوله في الإقامة صلى على الصلاة معناه هلموا إلى الصلاة أي التي يقام لها فأسعد الناس بامتثال هذين الأمرين من لم يتشاغل عنه بغيره واستدل به موم قوله فلا صلاة ٣١٥ إلا المكتوبة على أن المعنى صحيحة أو كاملة

والنقد الأول أولى لأنه أقرب إلى الحقيقة لكن لما لم يقطع النبي صلى الله عليه وآله وسلم صلاة المصلى واقصر على الافتكار دل على أن المراد نفي الكمال ويحتمل أن يكون النفي على النهي أي فلا تصلوا حينئذ فالنهي للتنزيه وفي قوله إلا المكتوبة منع التثفل بعد الشرع في إقامة الصلاة سواء كانت رابعة أم لا لأن المراد بالمكتوبة المقرضة وزاد مسلم بن خالد عن عمرو بن دينار في هذا الحديث قبل يارسول الله ولا ركعتي القبر قال ولا ركعتي القبر أخرجه ابن عدي في ترجمة يحيى بن نصر بن حاجب واسناده حسن والمقرضة تشمل الحاضرة والفاضة لكن المراد بالخبرة ويصرح بذلك أحمد والطحاوي من طريق أخرى عن أبي سلمة عن أبي هريرة بلفظ إذا أقيمت الصلاة فلا صلاة إلا التي أقيمت كذا في الفتح ورواه هذا الحديث ما بين نيسابور ومدني وواسطي وفيه التصديق والقول واثنان من التابعين وأخرجه مسلم في الصلاة (عن عائشة رضي الله عنها قالت لما مرض رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم مرضه لذي مات فيه)

الجنة بعدد قه في ذلك القسم الذي صرح فيه بترك الزيادة على الأمور المذكورة مشعر بأن لا واجب عليه سواها إذا لم يفرض بأن عليه شيئا من الواجبات غير ما لم يفرضه الرسول صلى الله عليه وسلم على ذلك ومدحه به وأثبت له الفلاح ودخول الجنة فلو صلح قوله لا إلا أن تطوع أصرفاء وأمر الواردة بغير الخمس الصلوات صلح قوله أفلح أن صدق ودخل الجنة أن صدق لأصرف الأدلة الفاضية بوجوب ما عدا الأمور المذكورة وأما بطلان اللازم فقد ثبت بالأدلة المتواترة واجتماع الأمة واجبات الشريعة قد بلغت أضعاف أضعاف تلك الأمور فكان اللازم باطلا بالضرورة الدينية واجتماع الأمة ويوجب ثانياً بأن قوله إلا أن تطوع ينفي وجوب الواجبات ابتداء لا الواجبات بأسباب يختار المكلف فعلها كدخول المسجد مثلا لأن الداخل ألزم نفسه الصلاة بالدخول فكأنه أوجبها على نفسه فلا يصح شعور ذلك الصارف لمثلها ويوجب ثانياً واجتماع الأمة من المنسكين بحديث ضمام بن ثعلبة في صرف الأمر بحجة المسجد إلى الذنب قد قالوا بوجوب صلوات خارجة عن الخمس كالخنازعة وركعتي الطواف والعديد والجمعة فما هو وجوبهم في إيجاب هذه الصلوات فهو وجوب الموجبين لحجة المسجد لا يقال للجمعة داخله في الخمس لأنها بدل عن الظاهر لا ناقول لو كانت كذلك لم ينفع النزاع في وجوبهم على الأعيان ولا احتيج إلى الاستدلال لذلك إذا عرفت هذا لا حلال الظاهر ما قاله أهل الظاهر من الوجوب والحديث يدل على مشروعية التحية في جميع الاوقات وإلى ذلك ذهب جماعة من العلماء منهم الشافعية وكرها أبو حنيفة والاوزاعي والليث في وقت النهي وأجاب الأولون بأن النهي إنما هو عملا سببه واستدلوا بأنه صلى الله عليه وسلم لم يصلي بعد العصر ركعتي الظهر وصلى ذات السبب ولم يترك التحية في حال من الأحوال بل أمر الذي دخل المسجد وهو يخطب فجلس قبل أن يركع أن يقوم فيركع ركعتين مع أن الصلاة في حال الخطبة ممنوع منها إلا التحية ولأن النبي صلى الله عليه وسلم لم قطع خطبته وأمره أن يصلي التحية فلو لا شدة الاهتمام بالتحية في جميع الاوقات لما اهتم بهذا الاهتمام ذكره معنى ذلك النووي في شرح مسلم والتحقيق أنه قد تعارض في المقام عمومان النهي عن الصلاة في أوقات مخصوصة من غير تفصيل والأمر للدخول بصلاة التحية من غير تفصيل فخصيص أحد العمومين بالآخر تحكمم وكذلك ترجيح أحدهما على الآخر مع كون كل واحد منهما في الصحيحين بطرق متعددة ومع اشتغال كل واحد منهما على النهي أو النفي الذي في معناه وإكراهه إذا ورد ما يقضي بخصيص أحد العمومين عمل عليه وصلاته صلى الله عليه وسلم سنة الظهر بعد العصر مختص به لما ثبت عند أحمد وغيره من قدماء كرههم أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم لما قالت له أم سلمة أفنة قضيهما إذا فاتتا قال لا ولوسلم عدم

واشند وجعه وكان في بيت عائشة رضي الله عنها (فصرت الصلاة) أي وقفتا وهي العشاء كما في رواية موسى بن أبي عائشة (فأذن) بالصلاة مبنيًا للمفعول من التأذين وللأصلي وأذن قال في الفتح وهو أوجه والمراد به أذان الصلاة ويحتمل أن يكون معناه أعلم ويؤجر رواية الأعمش وأقظه جاء بلال يؤذنه بالصلاة واستفبد منه تسجدة المهمل (فقال) لمن حضره (مروا) بضمين

بوزن كلوا من غيرهم من تحقيقها (أبا بكر فليصل بالناس) يتسكن اللام الاولى ولا بن عسا كرفله صلى بكسر هاء واثبات الياء المفتوحة بعد النائية والفاء عاطفة أى فقولوا له قولى فليصل واستدل به على ان الامر بالامر بالشئ يكون امر به وهى مسئلة معروفته فى اصول الفقه وأجاب المأهون ٣١٦ بان المعنى بلغوا أبا بكر انى أمرته وفصل النزاع ان الثانى ان أراد انه ليس

أمر حقيقة فسلم لانه ليس فيه صبغة أمر للثانى وان أراد انه لا يستلزمه فردود (فقبل له) قائل ذلك عائشة (ان أبا بكر رجل أسيء) بوزن فعيل بمعنى فاعل من الاسف أى شديد الحزن رقيق القلب سريع البكاء) اذا قام مقامك لم يستطع أن يصلى بالناس) وفى رواية مالك عن هشام قالت قالت ان أبا بكر اذا قام فى مقامك لم يسمع الناس من البكاء فمر عمر (وأعاد) صلى الله عليه وآله وسلم (فاعادوا) أى عائشة ومن معها فى البيت ثم وقع فى حديث أبي موسى فمادت ولابن عساكر فعاودت (له فاعاد) المرة الثالثة) من مقالته مروا أبا بكر فليصل بالناس (فقال) فيه حذف بيته مالك فى روايته ولفظه فقالت عائشة فقلت لحفصة قولى له ان أبا بكر اذا قام مقامك لا يسمع الناس من البكاء فمر عمر فليصل بالناس ففعلت حفصة فقال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم (انكن) لا تثنى (صواب يوسف) الصديق أى مثلهن فى اظهار خلاف ما فى الباطن فان عائشة أظهرت ان سبب ارادتها صرف الامامة عن

الاختصاص لما كان فى ذلك الاجواز قضاء سنة الظهور لاجواز جميع ذوات الاسباب نعم حديث يزيد بن الاسود الذى ساقى ان النبى صلى الله عليه وسلم قال للرجلين ما منعكما أن تصليا معنا فقالا قد صلينا فى رحا التنا فقال اذا صلينا فى رحا التنا كما ثم اتينا مسجد جماعة فصليا معهم فانهم بكنا فافله وكانت تلك الصلاة صلاة الصبح كما ساقى يصلح لان يكون من جملة التخصصات العموم الاحاديث القاضية بالكراهة وكذلك ركعتا الطواف وسبب ان تحقيق هذا فى باب الاوقات المنهى عن الصلاة فيها ابواب الرخصة فى اعادة الجماعة وركعتي الطواف وبهذا التقرير يعلم ان فعل تحية المسجد فى الاوقات الممكروهة وتركها لا يحل عند القائل بوجوبها من اشكال والمقام عندى من المضايق والاولى للمتورع ترك دخول المساجد فى اوقات الكراهة قوله فى حديث الباب فلا يجلس قال الحافظ صرح جماعة بانه اذا خالف وجلس لا يشرخ له التدارك قال وفيه نظر لما رواه ابن حبان فى صحيحه من حديث أبي ذر انه دخل المسجد فقال له النبى صلى الله عليه وسلم أركنت ركعتين قال لا قال قم فاركعهما ومثله قصة سليلك المتقدم ذكرها وساقى ذكرها فى ابواب الجمعة وقال الطبري يحتمل أن يقال وقتها قبل الجلوس وقت فضيلة وبعده وقت جواز أو يقال وقتها قبله اداء وبعده قضاء قال الحافظ ويحتمل أن تحمل مشروعية ما بعد الجلوس على ما اذا لم يطل الفصل وظاهر التعليق بالجلوس انه ينتفى النهى باتفاقه فلا يلزم التخصة من دخول المسجد ولم يجلس ذكره معنى ذلك ابن دقيق العيد وتعب بان الجلوس نفسه ليس هو المقصود بالتمليق عليه بل المقصود الحصول فى بقعته واستدل على ذلك بما عند أبي داود بافظ ثم ليقع بعده ان شاء أو ليهذب لحاجته ان شاء واظهار ما ذكره ابن دقيق العيد قوله حتى يصلى ركعتين قال الحافظ فى القبح هذا العدد لا مفهوم لا كثره باتفاق واختاف فى أقله والصحيح اعتباره فلا تنادى هذه السنة باقل من ركعتين انتهى وظاهر الحديث ان التخصة مشروعة وان تسكر والدخول الى المسجد ولا وجه لما قاله البعض من عدم التسكر قياسا على المترددين الى مكة فى سقوط الاحرام عليهم (فائدة) ذكر ابن القيم ان تحية المسجد الحرام الطواف لان النبى صلى الله عليه وسلم بدأ فيه بالطواف وتعب بأه صلى الله عليه وسلم لم يجلس اذ التحية انما تشرع لمن جلس كما تقدم والداخل الى المسجد الحرام يبدأ بالطواف ثم يصلى صلاة المقام فلا يجلس الا وقد صلى فاما لو دخل المسجد الحرام وأراد القعود قبل الطواف فانه يشرع له أن يصلى التحية ومن جملة ما استثنى من عموم التخصة دخول المسجد لصلاة العيد لانه صلى الله عليه وسلم لم يصل قبلها ولا بعدها وتعب بانه صلى الله عليه وسلم لم يجلس حتى يتحقق فى حقه ترك التحية وأيضاً الجبابة ليست بمسجد فلا تحية لها فلا يلحق بذلك من دخل لصلاة العيد

الصديق لكونه لا يسمع المأمومين القراءات بكتائه ومراذها زيادة على ذلك وهو أن لا يتشام الناس به وهذا فى مثل زليخا استدعت للنسوة وأظهرت لهن الاكرام بالضيفانة وغرضها أن تظنن الى حسن يوسف ويمدثرنا فى محبته فعبير بالجمع فى قوله انكن والمراد عائشة فقط وفى قوله صواب والمراد زليخا كذلك وقد صيرحت هى فيما بعد ذلك فقالت لقد

راجعته وما جئني على كثرة مراجعته الا انه لم يقع في قلبي أن يحب الناس بعده رجلا قام مقامه أبدا الحديث أخرجه البخاري بقامه في باب وفاة النبي صلى الله وآله عليه وسلم في أخر المغازي وأخرجه مسلم أيضا وهذا التقرير يندفع اشكال من قال ان صاحب يوسف لم يقع منه ان يظهر ما يخالف ما في الباطن (مروا أبابكر ٣١٧ فليصل بالناس) فاني بلال الى أبي بكر

فقال له ان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يأمرنا أن نصل بالناس فقال أبو بكر وكان رجلا رقيقا يا عمر صل بالناس فقال له عمر أنت أحق بذلك مني ولم يرد به ما أرادته عائشة قال النووي تأوله بعضهم على انه قال ذلك نواضا وليس كذلك بل قاله للعدرا المذكور وهو انه رقيق القلب كثير البكاء نخشى أن لا يسمع الناس انتهى قال في النسخ ويحتمل أن يكون رضى الله عنه فهم من الامامة لصغرى الامامة الكبرى وعلم ما في تحملها من الخطر وعلم قوة عمر على ذلك فاختاره ويؤيده عند البيهقي أشار عليهم أن يبايعوه أو يبايعوا أبا عبيدة بن الجراح والظاهر انه لم يطلع على المراجعة المتقدمة وفهم من الامر له بذلك تفويض الامر له بذلك وواشترى نفسه أو استخلف قال القرطبي يستفاد منه أن المستخلف في الصلاة أن يستخلف ولا يتوقف على اذن خاص له بذلك (نخرج أبو بكر) رضى الله عنه (فصل) وفي رواية يصلي وظاهره انه شرع في الصلاة أو المراد انه تيمأها وفي رواية أبي معاوية عن الأعمش بلفظ فلما دخل في الصلاة وهو محفل

في مسجد وأراد الجلوس قبل الصلاة ولكنه ساقى في أبواب صلاة العيد حديث مرفوع يدل على منع التيمم قبل صلاة العيد وبعدها ومن جملة ما استثنى من عموم التيمم من دخل المسجد وقد أقيمت الفريضة فانما لا تشرع لحديث أبي هريرة عندهم وأصحاب السنن وابن خزيمة وابن حبان مرفوعا بلفظ اذا أقيمت الصلاة فلا صلاة الا المكتوبة (باب الصلاة عقب الطهور) *

(عن أبي هريرة ان النبي صلى الله عليه وسلم قال بلال الصبح الصبح يا بلال حدثني باربعي عمل عملته في الاسلام فاني سمعت دف نهليك بين يدي في الجنة قال ما عمات عملا أربعي عندي اني لم أنظر طهورا في ساعة من ليل أو نهار الا صليت بذلك الطهور ما كتب لي أن أصلي متفق عليه) قوله بلال هو ابن رباح المؤذن قوله عند صلاة الصبح فيه إشارة الى أن ذلك وقع في المنام لان عادته صلى الله عليه وسلم انه كان يعبث ما رآه وبعث ما رآه أصحابه بعد صلاة الفجر كما وردت بذلك الأحاديث ويدل على ذلك ان الجنة لا يدخلها أحد الا بعد الموت قوله باربعي عمل بلفظ افعل التفضيل وأضاف الرجاء الى العمل لانه السبب الداعي اليه قوله في الاسلام زاد مسلم في روايته منقعة عندك قوله فاني سمعت زاد مسلم الليلة وفيه إشارة الى أن ذلك وقع في المنام كما تقدم قوله دف نهليك بفتح المهملة وثقیل الفاء وضبطه الحب الطبري بالذال المجهمة قال الخليل دف الطائر اذا حرك جناحيه وهو قائم على رجله وقال الجدي الدف الحركة الخفيفة ووقع في روايه مسلم خشف نهليك بفتح الخاء وسكون الشين المجهتين وتخفيف الفاء قال أبو عبيد وغيره الخشف الحركة الخفيفة ووقع في رواية عند أحمد والترمذي وغيرهما خششة بجهتين مكررتين وهو بمعنى الحركة أيضا قوله اني لم أنظر بفتح الهمزة ومن مقدرة قلبه صلاة لافعل التفضيل وهي ثابتة في رواية مسلم قوله ما كتب لي أي قدر وهو أعم من الفريضة والنافلة قال ابن القين انما اعتد بلال ذلك لانه علم من النبي صلى الله عليه وسلم ان الصلاة أفضل الاعمال وان عمل السر أفضل من عمل الجهر وبهذا التقرير يندفع ايراد من أورد عليه غير ما ذكر من الاعمال الصالحة وللحديث فوائد منها جواز الاجتهاد في توقيت العبادة والحث على الصلاة عقب الوضوء وسؤال الشيخ عن عمل تيمم فيحضره عليه واستدل به على جواز الصلاة في الاوقات المكروهة لعموم قوله في ساعة من ليل أو نهار وتعب بان الاخذ بعمومه ليس بأولى من الاخذ بعموم النهي

(باب صلاة الاستخارة) *

(عن جابر بن عبد الله قال كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يعلمنا الاستخارة في الامور كلها

لان يكون المراد دخول في مكان الصلاة أو دخول فيها حقيقة وهو الظاهر من اللفظ (فوجد النبي صلى الله عليه وآله وسلم من نفسه) المقدسة (خفة) في تلك الصلاة يعنيها لكن في رواية موسى بن أبي عائشة فصلي أبو بكر تلك الايام ثم ان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم وجل من نفسه خفة وعلى هذا لا يتعين أن تكون الصلاة المذكورة هي المشاء (نخرج جهادي) مبني

للمفعول أي عشي (بين رجلين) أي يعتمد عليهم ما مضى لا في مشيتهم من شدة الضعف والتمادي القابل في المشي البطيء والرجلان هما العباس وعلي أو أسامة بن زيد والفضل بن عباس أو بريرة وثوبه (كأنني أنظر رجليه) ولابن عساكر أن رجليه (يخطان الأرض) أي يحيرهما عليهما غير معقد ٣١٨ عليهما (من الوجع) وعند ابن ماجه وغيره من حديث ابن عباس بأسناد

حسن فلما أحس الناس به سجدوا (فاراد أبو بكر) رضي الله عنه (أن يتأخر) زاد أبو معاوية عن الأعمش فلما سمع أبو بكر حسه ذهب يتأخر (فاوما إليه النبي صلى الله عليه وآله وسلم) لضعف صوته أو لأن مخاطبة من يكون في الصلاة بالأياء أولى من النطق (أن مكانك) نصب بتقدير الزم وفي رواية عاصم أن أثبت مكانك وفي رواية مرسى بن أبي عائشة فأوما إليه بأن لا يتأخر والمعاني متقاربة (ثم أتى به) صلى الله عليه وآله وسلم (حتى جلس إلى جنبه) أي جنب أبي بكر الأيسر وفي رواية موسى ابن أبي عائشة فقال أجلساني إلى جنبه فاجلساه وفي رواية الأعمش حتى جلس عن يسار أبي بكر وهذا هو مقام الإمام (وكان النبي صلى الله عليه وآله وسلم يصلي وأبو بكر يصلي به) لأنه والناس يصلون بصلاة أبي بكر أي بصوته الدال على فعل النبي صلى الله عليه وآله وسلم لأنهم مقتدون بصلاته لا يلزم الاقتداء بما موم وقد تظاهرت الروايات بالجزم بما يدل على أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم كان هو الإمام في تلك الصلاة وإن أبا بكر كان

كما يعلمنا السورة من القرآن يقول إذا هم أحدكم بالأمر فليركع ركعتين من غير الفريضة ثم ليقل اللهم اني أستخيرك بعلمك وأستقدرك بقوة ذكرك وأسألك من فضلك العظيم فانك تقدر ولا أقدر وتعلم ولا أعلم وأنت علام الغيوب اللهم ان كنت تعلم أن هذا الأمر خير لي في ديني ومعاشي وعاقبة أمري أو قال عاجل أمري وآجله فاقدره لي ويسر لي ثم بارأ لي فيه وان كنت تعلم أن هذا الأمر شر لي في ديني ومعاشي وعاقبة أمري أو قال عاجل أمري وآجله فاصرفه عني واصرفني عنه واقدر لي الخير حيث كان ثم ارضني به قال ويسمى حاجته رواء الجماعة (المسلم) الحديث مع كونه في صحيح البخاري ومع نصحيح الترمذي وأبي حاتم له قد ضعه عنه أحمد بن حنبل وقال ابن حديث عبد الرحمن بن أبي الموالي يعني في الذي أخرجه هؤلاء الجماعة من طريقه من كوفي الاستخارة وقال ابن عدي في الكامل في ترجمة عبد الرحمن المذكور أنه أنكر عليه حديث الاستخارة قال وقد رواه غير واحد من الصحابة انتهى وقد وثق عبد الرحمن بن أبي الموالي بجهور أهل العلم كما قال العراقي وقال أحمد بن حنبل وأبو زرعة وأبو حاتم لا بأس به وفي الباب عن ابن مسعود عند الطبراني قال علمنا رسول الله صلى الله عليه وسلم الاستخارة قال إذا أراد أحدكم أمرا فليقل فذكر نحو حديث الباب وفي أسناده صالح بن موسى بن اسحق بن طلحة التيمي وهو متروك كما ذكر في التقريب وعن أبي أيوب عند الطبراني في الكبير وابن حبان وفيه ثم قل اللهم انك تقدر ولا أقدر وذكر الحديث وعن أبي بكر الصديق عند الترمذي في الدعوات أن النبي صلى الله عليه وسلم كان إذا أراد أمرا قال اللهم خرن لي واختر لي وفي أسناده ضعف وعن أبي سعيد عند أبي يعلى الموصلي بلفظ سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول إذا أراد أحدكم أمرا فليقل اللهم اني أستخيرك بعلمك الحديث وزاد في آخره لاحول ولا قوة الا بالله قال العراقي واسناده جيد وعن سعد بن أبي وقاص عند أحمد وأبي يعلى والبخاري في مسانيدهم قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم من سعادة ابن آدم استخارته الله عز وجل قال البخاري لانعلمهم هذا اللفظ الا عن سعد ولا رواه عنه الا ابنه محمد قال لعراقي قد رواه البخاري أيضا من رواية عامر بن سعد بن أبي وقاص عن أبيه نحوه وكلاهما لا يصح أسناده وأصل الحديث عند الترمذي في الرضا والخطا وعن ابن عباس وابن عمر عند الطبراني في الكبير قالا كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يعلمنا الاستخارة كما يعلمنا السورة من القرآن اللهم اني أستخيرك الحديث الى قوله علام الغيوب وفي أسناده عبد الله بن هاني بن عبد الرحمن بن أبي عتبة وهو متهم بالكذب وعن ابن عمر حديث آخر عند الطبراني في الاوسط بنحو حديثه الاول قوله في الامور كما هادليل على

العموم

ما موما (وفي رواية جلس عن يسار أبي بكر) وأغرب القرطبي شارح مسلم حيث قال لم يقع في الصحيح بيان جلوسه صلى الله عليه وآله وسلم هل كان عن يمين أبي بكر أو عن يساره انتهى فالجواب منه كيف يفصل عن ذلك في حال شرحه (فكان أبو بكر يصلي قائما) وعند ابن المنذر من رواية مسلم بن ابراهيم عن شعيب بن أبي الله

عليه وآله وسلم صلى خلف أبي بكر وعنده الترمذي والنسائي وابن خزيمة من رواية شعبة عن نعيم بن أبي هند عن شقيق
 ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم صلى خلف أبي بكر فنال من العلماء من رجع ان أبي بكر كان مأموماً لان أبيه ما عاونه أخطأ لحديث
 الأعشى من غيره واستدل الطبري بهذا على ان الامام ان يقطع الاقتداء به ٣١٩ ويقته لدى هو بغيره من غير ان يقطع

العموم وان المرء لا يحقر أمر الصفر وعدم الاهتمام به فيترك الاستخارة فيه فرب أمر
 يستخف بأمره فيكون في الاقدام عليه ضرر عظيم أو في تركه كذلك قال صلى الله عليه
 وسلم ليسأل أحدكم ربه حتى في شئ من قوله كما يعلمنا السورة من القرآن فيه دليل
 على الاهتمام بأمر الاستخارة وانه منا كدم رغب فيه قال العراقي ولم أجد من قال
 بوجوب الاستخارة مستدلاً بتشبيه ذلك بتعليم السورة من القرآن كما استدل بعضهم على
 وجوب التشهد في الصلاة بقول ابن مسعود كان يعلمنا السورة من القرآن
 فان قال قائل انما يدل على وجوب التشهد الامر في قوله فليقل التحيات لله الحديث قلنا
 وهذا أضافه الامر بقوله فليركع ركعتين ثم ليقل فان قال الامر في هذا تعلق بالشروط
 وهو قوله اذ هم أحدكم بالامر قلنا انما يؤمر به عند اعادة ذلك لا مطلقاً كما قال في التشهد
 اذ صلى أحدكم فليقل التحيات قال ومما يدل على عدم وجوب الاستخارة الاحاديث
 الصحيحة الدالة على انحصار فرض الصلاة في الخمس من قوله هل على غير ما قال لا الا ان
 تطوع وغير ذلك انتهى وفيه ما قدمنا لك في باب تحية المسجد قوله فليركع ركعتين فيه
 ان السنة في الاستخارة كونها ركعتين فلا يجزئ الركعة الواحدة وهل يجزئ في ذلك أن
 يصلي أربعاً أو أكثر بتسليمه يحتمل أن يقال يجزئ ذلك لقوله في حديث أبي أيوب ثم صل
 ما كتب الله لك فهو دال على انها لا تضر الزيادة على الركعتين ومفهوم العدد في قوله
 فليركع ركعتين ليس بحجة على قول الجمهور وقوله من غير الفريضة فيه انه لا يحصل
 التسنين بوقوع الدعاء بعد صلاة الفريضة والسنة الراتبة وتحية المسجد وغير ذلك من
 التوافل وقال النووي في الاذكار انه يحصل التسنين بذلك وتعقب بانه صلى الله عليه وسلم
 انما أمر بذلك بعد حصول الهم بالامر فاذا صلى راتبة أو فريضة ثم هم بأمر بعد الصلاة
 أو في أثناء الصلاة لم يحصل بذلك الايمان بالصلاة المسنونة عند الاستخارة قال العراقي
 ان كان هم بالامر قبل الشروع في الراتبة ونحوها ثم صلى من غيرنية الاستخارة وبداله
 بعد الصلاة الايمان بدعاء الاستخارة فالظاهر حصول ذلك قوله ثم ليقل فيه انه لا يضر
 تأخر دعاء الاستخارة عن الصلاة ما لم يطل الفصل وانه لا يضر الفصل بكلام آخر يسير
 خصوصاً ان كل من آداب الدعاء لانه أتم بهم مقتضية للتراخي قوله أستخيرك أي أطلب
 منك الخير أو الخير قال صاحب المحكم استخار الله طلب منه خير وقال صاحب النهاية
 خار الله أي أعطاك الله ما هو خير لك قال والخير بسكون الباء الاسم منه قال فاما
 بالفتح فهي الاسم من قوله اختاره الله قوله بعلمك الباء لا تليق أي بأنك أعلم وكذا قوله
 بقدرتك قوله ومعاشي المعاش والعيشة واحدة مستمالة لان مصدرها واحد قال صاحب
 المحكم العيش الحياة قال والمعاش والمعاش والعيشة ما يؤنس به انتهى قوله أو قال

أحسنت أو قال قد أصبتم فيعطهم أن صلوا لوقتها ورواه أبو داود وبخوه أيضاً وقد روى الدارقطني من طريق المغيرة بن شعبة
 رضي الله عنه أن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قال ما مات نبي حتى يؤمره رجل من قومه قال في الفتح وفي هذه القصة
 من القواخير ما مضى تقديم أبي بكر وترجيحه على جميع العصاة ونفسه عمر بعده وجواز الثناء في الوجه لمن آمن عليه

الاجاب وملاطفة النبي صلى الله عليه وآله وسلم لازواجه وخصوصا عائشة وجواز امر اجعة الصغير للكبير
والمشاورة في الامر العام والادب مع الكبير اهم أي بذكر بالتأخر عن الصف والزام الفاضل لانه أراد ان يتأخر
حتى يساوي الصف فلم يتركه النبي ٢٢٠ صلى الله عليه وآله وسلم يتزحزح عن مقامه وفيه ان البكاء

ولو كثرت لا يطل الصلاة
لاه صلى الله عليه وآله وسلم
بعد ان علم حال أبي بكر في رقة
القلب وكثرة البكاء لم يعد
عنه ولا نهاه عن البكاء وانما
الاياء يقوم مقام النطق وفيه
تأكيد امر الجماعة والاخذ فيها
بالاشد وان كان المرض
يرخص في تركها ويحتمل ان
يكون فعل ذلك لبيان جواز
الاخذ بالاشد وان كانت
الرخصة أولى وفيه اتباع
صوت الكبير وخصه صلاة
المسمع والسمع ومنهم من
شرط في صحتها تقديم اذن
الامام وجواز استخلاف
الامام لغير ضرورة كصنيع
أبي بكر وعلى جواز مخالفة
موقف المأموم للضرورة كن
قصداً يبلغ به ويطلق به من
زحم على الصف وعلى جواز
انقاص بعض المأمومين ببعض
وهو قول الشعبي واختار
الطبري وأما إليه البضاري
وتعقب بأن أبي بكر إنما كلف
مبلغاً واستدل به على صحة
صلاة القادر على القيام قائماً
خلف القاعد خلافاً للمالك
مطلقاً انتهى ورواه هذا

عاجل أمرى هو شك من الراوى قوله فاصرفه عنى واصرفنى عنه هو طلب الاكل من
وجوه انصراف ما ليس فيه خيرة عنه ولم يكتف بسؤال صرف أحد الامرين لانه قد
يصرف الله المستخير عن ذلك الامر بان ينقطع طلبه له وذلك الامر الذى ليس فيه خيرة
يطالبه فرجاً أدركه وقد يصرف الله عن المستخير ذلك الامر ولا يصرف قلب العبد منه
بل يبقى متطلماً تشوقاً الى حصوله فلا يطيب له خاطر الا بحصوله فلا يطمئن خاطره فاذا
صرف كل منهما عن الآخر كان ذلك اكل ولذلك قال واقدري الخير حيث كان ثم ارضى
به لانه اذا قدر له الخير ولم يرض به كان منكداً العيش آتياً بعدم رضاه بما قدره الله له مع
كونه خيراً له قوله ويصعب حاجته أى في اثناء الدعاء عند ذكرها بالكتابة عنها في قوله ان كان
هذا الامر والحديث يدل على شروعية صلاة الاستخارة والدعاء عقيم ولا أعلم في ذلك
خلافاً وهل يستحب تكرار الصلاة والدعاء قال العراقي الظاهر الاستحباب وقد ورد في
حديث تكرار الاستخارة سبعاً رواه ابن السني من حديث أنس مرفوعاً بلفظ اذ اهممت
بأمر فاستخرت ربك فيه سبع مرات ثم انظر الى الذى يسبق الى قلبك فان الخير فيه قال
النووى في الاذكار اسناده غريب فيه من لا أعرفهم قال العراقي كلهم معروفون ولكن
بعضهم معروف بالضعف الشديد وهو ابراهيم بن البراء بن النضر بن أنس بن مالك وقد
ذكره في الضعفاء العقيلي وابن حبان وابن عدى والازدي قال العقيلي يحدث عن الثقات
بالواطيل وكذا قال ابن عدى وقال ابن حبان شيخ كان يدور بالشام يحدث عن الثقات
بالموضوعات لا يجوز ذكره الا على سبيل القدح فيه وقد رواه الحسن بن سعيد الموصلي
فقال حدثنا ابراهيم بن حبان بن النجار حدثنا أبي عن أبيه النجار عن أنس فكانه
دلسه وسماه النجار لكونه من بني النجار قال العراقي قال الحديث على هذا ساقط لا حاجة فيه
نعم قد يستدل للتكرار بان النبي صلى الله عليه وسلم كان اذا دعا دعاء ثلاثاً بالحديث الصحيح
وهذا وان كان المراد به تكرار الدعاء في الوقت الواحد فالدعاء الذى تنس الصلاة تكرار
الصلاة كالاستسقاء قال النووى ينبغي أن يفعل بعد الاستخارة ما يشرح له فلا ينبغي
أن يعتقد على انشراح كان له فيه هوى قبل الاستخارة بل ينبغي للمستخير ترك اختياره
رأساً والا فلا يكون مستخير الله بل يكون مستخير الهواه وقد يكون غير صادق في طاب
الخير وفي التبرئ من العلم والقدرة واثبات ما لله تعالى فاذا صدق في ذلك تبرأ من الخول
والقوة ومن اختياره لنفسه

• (باب ما جاء في طول القيام وكثرة الركوع والسجود) •

(عن أبي هريرة ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال أقرب ما يكون العبد من ربه وهو

ساجد

الحديث كوفيون وفيه رواه ابن عباس الاب

والحديث والعنينة والقول وأخرجه البخاري أيضاً في الصلاة كذا مسلم والنسائي وابن ماجه (وعنها)
أى عن عائشة (رضي الله عنها في رواية) أخرى (قال لما نقل النبي صلى الله عليه وآله وسلم واشتد وجهه استأذن

أزواجه) أي طلب منهم الأذن (ان يمرض في بيتي فاذن) رضى الله عنهم (له) صلى الله عليه وآله وسلم (وباقى الحديث ففهم أنفا
عن ابن عباس رضى الله عنهم أنه خطب الناس في يوم ذي رديغ) أي وحل (فأمر المؤذن لما بلغ حى على الصلاة قال قل الصلاة)
أي الصلاة رخصة (في الحال فنظر بعضهم إلى بعض كأنهم أنكروا) ذلك ٣٢١ (فقال) ابن عباس لهم (كانتكم أنكرتم

هذا) الذي فعلته (ان هذا فعله
من هو خير مني يعني النبي صلى
الله عليه وآله وسلم) أي
الجمعة (عزمة) أي متخمة
(وأني كرهت) مع كونها عزمة
(ان أمر حكمكم) أي أوتمكم
وأضيق عليكم وفي رواية
أخرجكم (عن أنس) بن مالك
رضي الله عنه قال قال رجل من
الانصار) لرسول الله صلى الله
عليه وآله وسلم والرجل قيل هو
عتبان بن مالك أو بعض عموه
أنس وقد يقال ان عتيبان عم
أنس مجازا لكونه مامن الخزرج
لكن كل منهما من بطن (أني
لا أستطيع الصلاة معك) أي في
الجمعة في المسجد وزاد عبد الحميد
عن أنس وأني أحب أن نأكل في
بيتى وتصلى (وكان رجلا ضخما)
سمينا وأشار به إلى عله فخافه
(فصنع للنبي صلى الله عليه وآله
(وسلم) طعاما فدعاه إلى منزله
فبسط) فبسطت له حصيرا ونضع
طرف الحصير) تطهيرا أو تليينا
لها (فصلى عليه ركعتين) أي
على الحصير زاد عبد الحميد
وصلينا معه (فقال رجل من
آل الجارود) وكانه عبد الحميد
ابن المنذر بن الجارود البصري
كأنه سدا بني ماجه، وحبان من

ساجدا كثيرا الدعاء رواه أحمد ومسلم وأبو داود والنسائي) قوله من ربه أي من رجة
ربه وفضله قوله وهو ساجد الواو الحال أي أقرب حالته من الرحمة حال كونه ساجدا
وانما كان في السجود أقرب من سائر أحوال الصلاة وغيرها لان العبد بقدر ما يبعد عن
نفسه يقرب من ربه والسجود غاية التواضع وترك التكبر وكسر النفس لانها لا تأمر
الرجل بالمذلة ولا ترضى به ولا بالتواضع بل بخلاف ذلك فاذا سجد فقد خالف نفسه وبعد
عنها فاذا بهد عن اقرب من ربه قوله فاكثروا الدعاء أي في السجود لانه حالة قرب كما
تقدم وحالة القرب مقبول دعائها لان السيد يحب عبده الذي بطبعه ويتواضع له
ويقبل منه ما يقوله وما يسأله والحديث يدل على مشروعية الاستكثار من السجود
ومن الدعاء فيه وفيه دليل بان قال السجود أفضل من القيام وسيأتي ذكر الخلاف في
ذلك (وعن ثوبان قال سمعت النبي صلى الله عليه وسلم يقول عليك بكثرة السجود فانك

ان تسجد لله سجدة ارفعك الله بها درجة وخطبهم اعطى خطبة رواه أحمد ومسلم وأبو
داود) الحديث لفظه في صحيح مسلم قال يعني معدان بن أبي طلحة البصري لقيت ثوبان
مولي رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فقلت أخبرني بعمل أعمله يدخلني الله الجنة
أو قال بأحب الاعمال إلى الله فسكت ثم سأله فسكت ثم سأله الثالثة فقال سألت عن
ذلك رسول الله صلى الله عليه وسلم فذكر الحديث وهو يدل على ان كثرة السجود
مرغب فيها والمراد به السجود في الصلاة وسبب الحديث عليه ما تقدم في الحديث الذي
قبل هذا ان أقرب ما يكون العبد من ربه وهو ساجد وهو موافق لقوله تعالى واسجد
واقرب كذا قال النووي وفيه دليل ان يقول ان السجود أفضل من
القيام وسائر أركان الصلاة وفي هذه المسئلة مذاهب أحدها ان تطويل السجود
وتكثير الركوع والسجود أفضل حكم الترمذي والبيهقي عن جماعة وعن
قال بذلك ابن عمر والمذهب الثاني ان تطويل القيام أفضل لحديث جابر الآتي وإلى
ذلك ذهب الشافعي وجماعة وهو الحق كما سيأتي والمذهب الثالث انها سواء وتوقف
أحمد بن حنبل في المسئلة ولم يعض فيها بشئ وقال اصح بن راهويه اما في انها
فتمكثير الركوع والسجود أفضل واما في الليل فتطويل القيام الا ان يكون لارجل جزء
بالليل يأتي عليه فتمكثير الركوع والسجود أفضل لانه يقرأ جزءا ويرجع كثرة الركوع
والسجود قال ابن عدي انما قال اصح هذا لانهم وصفوا صلاة النبي صلى الله عليه
وسلم بالليل بطول القيام ولم يوصف من تطويله بالناهار ما وصف من تطويله بالليل
(وعن ربيعة بن كعب قال كنت أبيت مع النبي صلى الله عليه وسلم آتية بوضوءه
وحاجته فقال ساقى فقلت أسألك مرافقتك في الجنة فقال أو غير ذلك فقلت هوذا

٤١ نيل في حديث عبد الله بن عون عن أنس بن سيرين عنه بن أنس (لأنس) رضى الله عنه
(أ) كان النبي صلى الله عليه وآله وسلم يصلى الضحى قال) أنس (مارأيتهم صلاها الا يومئذ) نفي رؤيته لا يستلزم نفي فعلها فهو
يقول عائشة رضى الله عنها مارأيتهم صلى الله عليه وآله وسلم يصليها وقولها كان يصليها أربعا فالنفي رؤيتها هو المثبت فعلها

بأخباره وأخبار غير مرفوعة ورواته الأربعة ما بين عسقلاني وواسطي وبصري وفيه الحديث والسمع والقول وأخرجه أيضا في الضحى والأدب وأبو داود في الصلاة (وعنه) أي عن أنس (رضي الله عنه) أن رسول الله صلى الله عليه وآله (وسلم) قال إذا قدم العشاء وزاد ابن حبان ٣٢٢ والطبراني في الأوسط من رواية موسى بن أعين عن عمرو بن الحرث عن ابن شهاب

وأحمد كم صائم وموسى ثقة (فأبدا به) أي بالعشاء (قبل أن تصلوا صلاة المغرب ولا تهجوا عن عشائكم) وفيه دليل على تقديم فضيلة الخشوع في الصلاة على فضيلة أول الوقت فانهم لما تراجعا قدم الشارع الوسيلة إلى حضور القلب على أداء الصلاة في أول الوقت وادعى ابن حزم أن الحديث دليل على امتداد الوقت في حق من وضع له الطعام ولو خرج الوقت المحدود وقال في مثل ذلك في حق النائم والناسي واستدل النووي وغيره بحديث أنس على امتداد وقت المغرب واءترضه ابن دقيق العيد واستدل به القرطبي على أن شهود صلاة الجماعة ليس بواجب لأن ظاهره أنه يشغل بالاكل وان فاتته الصلاة في الجماعة وفيه نظر واستدل به بعض الشافعية والحنابلة بقوله فأبدا على تخصيص ذلك بمن لم يشرع في الاكل فاما من شرع ثم أقيمت الصلاة فلا يتأدى بل يقوم إلى الصلاة قال ابن الجوزي ظن قوم أن هذا من باب تقديم حق العبد على حق الله وليس كذلك وانما هو صيانة لحق الحق

فقال أعني على نفسك بكثرة السجود رواه أحمد ومسلم والنسائي وأبو داود (قوله سلمى فيه جواز قول الرجل لا تبعه ومن يتولى خدمته سلوني حوايجكم قوله) مرافقة فيه دليل على أن من الناس من يكون مع الأنبياء في الجنة وفيه أيضا جواز سؤال الرب الرفعة التي تكبر عن السائل قوله أعني على نفسك بكثرة السجود فيه أن السجود من أعظم القرب التي يكون بسببها ارتفاع الدرجات عند الله إلى حد لا ياله الا المقربون وبه أيضا استدلال من قال ان السجود أفضل من القيام كما تقدم (وعن جابر ان النبي صلى الله

عليه وسلم قال أفضل صلاة طول القنوت رواه أحمد ومسلم وابن ماجه والترمذي وصححه) وفي الباب عن عبد الله بن حبشي عن أبي داود والنسائي أن النبي صلى الله عليه وسلم مثل أي الأعمال أفضل قال إيمان لا شئ فيه الحديث وفيه فأي الصلاة أفضل قال طول القنوت وعن أبي ذر عن أحمد وابن حبان في صحيحه والحاكم في المستدرک عن النبي صلى الله عليه وسلم في حديث طويل قال فيه فأي الصلاة أفضل قال طول القنوت قوله طول القنوت هو بطنق بازاء معان قد تقدمنا ذكرها والمراد هنا طول القيام قال النووي بأنماذا العلماء يدل على ذلك تصريح أبي داود في حديث عبد الله بن حبشي أن النبي صلى الله عليه وسلم مثل أي الأعمال أفضل قال طول القيام والحديث يدل على أن القيام أفضل من السجود والركوع وغيرهما وإلى ذلك ذهب جماعة منهم الشافعي كما تقدم وهو الظاهر ولا يعارض حديث الباب وما في معناه الأحاديث المتقدمة في فضل السجود لان صيغة فعل الدالة على التفضيل انما وردت في فضل طول القيام ولا يلزم من فضل الركوع والسجود أفضليتهما على طول القيام وأما حديث ما تقرب العبد إلى الله بأفضل من سجود خفي فانه لا يصح لرساله كما قال العراقي ولان في استفاده أبا بكر بن أبي مريم وهو ضعيف وكذلك أيضا يلزم من كون العبد أقرب إلى ربه حال سجوده أفضليته على القيام لان ذلك انما هو باعتبار اجابة الدعاء قال العراقي الظاهر ان احاديث أفضلية طول القيام محمولة على صلاة الفل التي لا تشرع فيها الجماعة وعلى صلاة المنفرد فاما الامام في الفرائض والنواهل فهو مأثور بالتخفيف المشرع الاداء لم من حال المأمومين المحصورين ايثارا لتطويل ولم يحدث ما يقتضي التخفيف من بكاء صبي ونحوه فلا بأس بالتطويل وعليه يحمل صلاته في المغرب بالاعراف كما تقدم (وعن المغيرة بن شعبه قال ان كان رسول الله صلى الله عليه وسلم لم يقوم ويصلي حتى

ترم قدماء أو ساقاه فيقال له فيقول أفلا كعب عبد اشكورا رواه الجماعة (الآباداد) في الباب عن أنس عند ابن زرار أبي يعلى والطبراني في الأوسط مثل حديث المغيرة قال العراقي ورجال رجال الصحيح وعن ابن سعد عند الطبراني في الأوسط بنحوه وعن

ليدخل الخلق في عبادته بقلوب مقبلة ثم ان طعام القوم كان شيئا يسيرا لا يقطع عن عاف الجماعة غالبا الثعمان

ورواة هذا الحديث الخمسة ما بين مصري وإيلي ومدني وفيه التهذيب والعنونة وأخرجه البخاري في موضع آخر (عن عائشة رضي الله عنها انها سألت) والسائل الاسود بن يزيد الضبي (ما كان النبي صلى الله عليه وآله وسلم يصنع في بيته فأت

كان يكون في مهنة أهله) قال آدم بن إياس في تفسيرها (تعني) عائشة (في خدمة أهلها) نفسه أو أعم كذلكه فوبه وحليته ثابته
تواضعه عنه صلى الله عليه وآله وسلم لم ولمس على وحده في مهنة بيت أهله وإضافة البيت للأهل الملازمة السكنى ونحوها وال
فالبيت له صلى الله عليه وآله وسلم وتفسير آدم للخدمة موافق للجوهري لكن ٣٢٣ فسرنا في المحكم بالحذف بالخدمة

والعمل ووقع مبينا في الشرائع
لترمى عن عائشة بألفاظ ما كان
النبي صلى الله عليه وآله وسلم لا
بشر لمن البشر في قلوبهم وبجواب
شانه ويخدم نفسه ولا جد وابن
حباب عنها يخطئ فوبه ويخصف
نعله زاد ابن حبان ويرقع دلوه
وزاد الحاكم في الأكليل ومارأته
صلى الله عليه وآله وسلم لم ضرب
بيده امرأة ولا خادما (فاذا
حضرت الصلاة) ولابن عمر
فاذا جمع الأذان وهو أخص
(خرج إلى الصلاة) وترك حاجته

أهله وهذا موضع الدلالة لترجمة
واسم تدل به على أنه لا يكره
التشمير في الصلاة وإن التمس
عن كف الشجر والشباب
للتنزيه لكونهم المذكر أنه أزاح
عن نفسه هيئة المهنة كما ذكر
ابن بطال ومن تبعه وفيه نظر
لأنه يحتاج إلى ثبوت أنه كان له
هيئة ثم لا يلزم من ترك ذكر
الهيئة للصلاة عدم وقوعه وفيه
الترغيب في التواضع وترك
التكبر وخدمة الرجل أهله
وترجم عليه البخاري في الأدب
كف يكون الرجل في أهله
وفي هذا الحديث التحذير
والعنف والسؤال وأخرجه
أيضا في الأدب والنفقات

المعتمد بن بشير عند الطبراني في الأوسط أيضا بنحوه وفي أسناده سليمان بن الحكم وهو
ضعيف وعن أبي جعفر عند الطبراني في الكبير بنحوه وفي أسناده أبو قتادة عبد الله بن
واقد الحارثي ضعيف البخاري والجهوري وثقه ابن معين في رواية واحد وقال ربعي أخطأ
وعن عائشة عند البخاري أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم لم كان يقوم حتى تنقطر قدماه
الحديث وعنه حديث آخر عند أبي داود أن أول سورة المزمل نزلت فتقام أصحاب رسول
الله صلى الله عليه وآله وسلم حتى انتفضت أقدامهم وعن سفيان عند البزار أن النبي صلى الله
عليه وآله وسلم لم بعد قبل أن يموت واعتزل النساء حتى صار كأنه شن قوله حتى ترم قدماه الوراء
الانتفاخ قوله أن لا أكون عبدا شكورا فيه إن الشكر يكون بالعمل كما يكون باللسان
ومنه قوله تعالى اعملوا آل داود شكرا والحديث يدل على شروعية اجتماع النفس في
العبادة من الصلاة وغيرها ما لم يؤد ذلك إلى المال وكانت حاله صلى الله عليه وآله وسلم أكمل
الأحوال فكان لا يمل من عبادة ربه بل كان في الصلاة قوة عينه وراحته كما قال في
الحديث الذي رواه النسائي عن أنس وجعلت قرعة عيني في الصلاة وكما قال في الحديث
الذي رواه أبو داود وأرجناه إيا بلال

• (باب إخفاء الطوق وجواز الجماعة) •

(عن زيد بن ثابت أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال أفضل الصلاة صلاة المرة في بيته
الا المكتوبة رواه الجماعة إلا ابن ماجه لكن لمعناهم من رواية عبد الله بن سعد) حديث
عبد الله بن سعد الذي أشار إليه المصنف رحمه الله تعالى أخرجه أيضا الترمذي في الشمائل
ولفظه قال سألت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم أيما أفضل الصلاة في بيتي أو الصلاة في
المسجد قال ألا ترى إلى بيتي ما أقربه من المسجد فلان أصلي في بيتي أحب إلى من أن أصلي
في المسجد الآن تكون صلاة مكتوبة وفي الباب عن عمر بن الخطاب عند ابن ماجه قال
سألت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فقال أما صلاة الرجل في بيته فنور فتوروا به وتمكم
وفيه انقطاع وعن جابر عند مسلم في أفراد قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم إذا
قضيت أحداكم الصلاة في مسجده فليجعل لبيته نصيبا من صلاته فإن الله عز وجل جاعل في
بيته من صلاته خيرا وعن أبي سعيد عند ابن ماجه مثل حديث جابر قال العرقى وإسناده
صحیح وعن أبي هريرة عند مسلم والنسائي قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم لا تجعلوا
بيوتكم مقابر إن الشيطان يفر من البيت الذي يقرأ فيه سورة البقرة وعن ابن عمر عند
الشيخين وأبي داود عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال صلوا في بيوتكم ولا تتخذوها قبورا
وفي انظر متفق عليه صلوا في بيوتكم ولا تتخذوها قبورا وعن عائشة عند أحمد أن رسول
الله صلى الله عليه وآله وسلم كان يقول صلوا في بيوتكم ولا تجعلوا عظامكم قبورا وعن زيد بن

الترمذي في الزهد وقال صحيح (عن مالك بن الحويرث رضي الله عنه) قال أبو قلابة جاء ما مالت في مسجدنا هذا أي مسجد
البصرة (فقال في لأصلي بكم وما أريد الصلاة) لأنه ليس وقت فرضها أو كان قد صلاها لكن أريد تعليمكم صفتها المشروعة
بالفعل كما فعل جبريل عليه السلام أذهوا وضع من القبول معنية التقرب بها إلى الله أو ما أريد الصلاة فقط بل أريد ها وأريد

معها اقرب اخرى وهي تعليمها اتمية التعليم تبعاً فجمع يتان صالحتان في عمل واحد كالفصل بقية الجماعة والجمعة وفيه دليل على جواز مثل ذلك وان لم يسر من باب التشريك في العبادة (أصل) هذه الصلاة (كيف) أي على الكيفية التي (رأيت النبي صلى الله عليه وآله وسلم يصلي) ٣٢٤ أي لا ريبكم كيف رأيته لكن كيفية الرؤية لا يمكن أن يريهم أياها فالمراد لا زعمها وهو

كيفية صلاته صلى الله عليه وآله وسلم كما نبه عليه الكرماني وأتباعه وأخرج صاحب العمدة هذا الحديث وأبى هو عند مسلم من حديث مالك بن الحويرث ورواه الخمسة بصريون وفيه تابعي عن تابعي عن صحابي والتحديث والعنعنة والقول وأخرجه البخاري أيضاً في الصلاة وكذلك أبو داود والنسائي (عن عائشة رضي الله عنها حديث مروا أبا بكر فليصل بالناس تقدم) قرياً (وفي هذه الرواية قالت قلت إن أبا بكر إذا قام في مقامك لم يسمع الناس من البكاء) لركة قلبه وحزن فؤاده (فرعرع) بن الخطاب (فليصل بالناس فقالت عائشة فقلت لحفصة) بنت عمر رضي الله عنهم (ما قولك) صلى الله عليه وآله وسلم (إن أبا بكر إذا قام في مقامك لم يسمع الناس من البكاء فرعرع) فليصل للناس ففعلت حفصة ذلك (فقال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم) اسم فعل مبني على السكون زجر بمعنى اكفني (انك لا تفن صواحب) جمع صاحبة (يوسف) عليه السلام أي مثلهن قال عز الدين بن عبد السلام وجه التشبيه بين وجود مكر في

خالد عند أحمد والبخاري والطبراني قال قال صلى الله عليه وسلم صلوا في بيوتكم ولا تتخذوها قبوراً قال العراقي وأسناده صحيح وعن الحسن بن علي عند أبي يعلى بن خضر حديث زيد بن خالد في أسناده عبد الله بن نافع وهو ضعيف وعن صهيب بن النعمان عند الطبراني في الكبير قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم فضل صلاة الرجل في بيته على صلاته حيث يراه الناس كفضل المكتوبة على النافلة وفي أسناده محمد بن مصعب وثقه أحمد بن حنبل وضعفه ابن معين وغيره الحديث يدل على استحباب فعل صلاة التطوع في البيوت وأن فعلها في أفضل من فعلها في المساجد ولو كانت المساجد فاضلة كالمسجد الحرام ومسجده صلى الله عليه وسلم ومسجديت المقدس وقدر رد التصريح بذلك في إحدى روايتي أبي داود والحديث زيد بن ثابت فقال فيها صلاة المرء في بيته أفضل من صلاته في مسجدي هذا إلا المكتوبة قال العراقي وأسناده صحيح فعلى هذا الوصل نافلة في مسجد المدينة كانت بألف صلاة على القول بدخول النوافل في عموم الحديث وإذا صلاها في بيته كانت أفضل من ألف صلاة وهكذا حكم المسجد الحرام وبيت المقدس وقد استثنى أصحاب الشافعي من عموم أحاديث الباب عدة من النوافل فقالوا فعلها في غير البيت أفضل وهي ما تشرع فيها الجماعة كالعبدين والكسوف والاستسقاء وتحية المسجد وركعتي الطواف وركعتي الاحرام قوله إلا المكتوبة قال العراقي هو في حق الرجال دون النساء ففعلتهن في البيوت أفضل وإن أذن لهن في حضور بعض الجماعات وقد قال صلى الله عليه وسلم في الحديث الصحيح إذا استأذنتكم نساءكم بالليل إلى المسجد فاذنوا لهن ويوتن خير لهن والمراد بالمكتوبة هنا الواجبات بأصل الشرع وهي الصلوات الخمس دون المندورة قال النووي انما حدث على النافلة في البيت لا يكونه أخى وأبعد من الرياء وأصون من محبطات الاعمال وليترك البيت بذلك وتنزل فيه الرحمة والملائكة وينقر منه الشيطان كما جاء في الحديث (وعن عثمان بن مالك أنه قال يا رسول الله ان السجود لغيرك يعني وبين مسجد قومي فاحب ان تأتيني فتصلي في مكان من بيتي أقمه مسجداً فقال لا تفعل فلما دخل قال أين تريد فاشرفت له إلى ناحية من البيت فقام رسول الله صلى الله عليه وسلم فصفه خلفه فصلى بنا ركعتين متفق عليه وقد صح التنفل جماعة من رواية ابن عباس وأنس رضي الله عنهما) حديث ابن عباس الذي أشار إليه المصنف له الفاظ في البخاري وغيره أحدها أنه قال صليت مع النبي صلى الله عليه وسلم ذات ليلة فقامت عن يساره فاخذ رسول الله صلى الله عليه وسلم برأسي من ورائي فجعلني عن يمينه وحديث أنس المشار إليه أيضاً له الفاظ كثيرة في البخاري وغيره واحدها أنه قال صليت أباو بتيتم في بيتنا خلف النبي صلى الله عليه وسلم وأمي أم سليم

خلفنا

الفصتين وهو مخالفة الظاهر لما في الباطن فصواحب يوسف اتين زليخا ليعتبنها ومعه ودهن أن

يدعون يوسف لا تفهم وعائشة رضي الله عنها كان مرادها أن لا تطير الناس بأبيهم الوقوفه مكان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم لكن تعقبه الحافظ ابن حجر رحمه الله تعالى في الفتح بأن سياق الآية ليس فيه ما يدعي ما قاله (مروا أبا بكر فليصل

بالناس فقالت حصة لعائشة رضي الله عنهما (ما كنت لأصيب منك خيرا) من أنس رضي الله عنه أبابكر كان يصلي بهم في وجع النبي صلى الله عليه وآله وسلم الذي توفي فيه حتى إذا كان يوم الاثنين وهم صفوف في الصلاة فكشف النبي صلى الله عليه وآله وسلم ستر الحجرة ينظر البنا وهو قائم كان وجهه ورقة مصحف ٣٢٥ وجه التشبيه ورقة الجلد وصفاء البشرة

والجمال البارع (ثم تبسم) صلى الله عليه وآله وسلم حال كونه (يضحك) أي ضاحك ككافر ما باجتماعهم على الصلاة واتفاق كلمهم وإقامة شريعته ولهذا استأذروه وجهه الكريم لانه كان إذا مر استأذروه وجهه (فهو منا) أي قصدا (ان تفتن) بان تخرج من الصلاة (من الفرح بروية النبي صلى الله عليه وآله وسلم) فذكر كص أبو بكر رضي الله عنه على عقبه (بالثنية أي رجع القهقري) ليصل (الصف) أي ليأتى إليه (وطن أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم خارج إلى الصلاة فأشار إلينا النبي صلى الله عليه وآله وسلم) أن أتوا صلاتكم وأرخصي (الستة توفي) صلى الله عليه وآله وسلم (من يومه) وفيه أن أبابكر كان خليفة في الصلاة إلى موته صلى الله عليه وآله وسلم ولم يعزل كما زعمت الشيعة انه عزل بخروجه صلى الله عليه وآله وسلم وتقدمه وتختلف أبي بكر ورواه هذا الحديث كلهم بصريون وأخرجه مسلم في الصلاة (عن سهل بن سعد الساعدي رضي الله عنه أن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ذهب) في أناس من

خلفنا الأحاديث ساقها المصنف ههنا للاستدلال بها على صلاة النوافل جماعة وهي كما ذكر وليس للمانع من ذلك مقسك يعارض به هذه الأدلة وفي حديث عتيان فوائدها جواز الخلف عن الجماعة في المطر والظلمة ونحو ذلك ومنها جواز اتخاذ موضع معين للصلاة وأما انتهى عن إبطان موضع معين من المسجد فقيه حديث رواه أبو داود وهو محمول على ما إذا استلزم رياء ونحوه وفيه نسوية الصفوف وان عموم النهي عن إمامة الزائر من زائر مخصوص بما إذا كان الزائر هو الإمام الأعظم فلا يكره وكذا من أذن له صاحب المنزل وفيه انه يشرع لمن دعي من الصالحين للتبرك به الإجابة واجابة الفاضل دعوة المفضل وغير ذلك من الفوائد وفي حديث ابن عباس فوائده كثيرة أيضا ذكر بعضهم منها عشرين فائدة وهي تزيد على ذلك وكذلك حديث أنس له فوائد وهما يدلان على ان الصبي يسد الجناح وفي ذلك خلاف معروف

(باب ان أفضل التطوع مثنى مثنى)

(فيه عن ابن عمر وعائشة وأم هانئ وقديس بن وعن ابن عمر أن النبي صلى الله عليه وسلم قال صلاة الليل والنهار مثنى مثنى رواه الترمذي وليس هذا بمنافق لحديثه الذي خص فيه الليل بذلك لانه وقع جوابا عن سؤال سائل عينه في سؤاله) حديث ابن عمر الذي أشار إليه المصنف قد تقدم في باب الوتر بركة وحديث عائشة التي أثار إليه تقدم في باب الوتر بركة أيضا حديث أم هانئ تقدم في باب الضحى وحديث ابن عمر المذكور في الباب قد تقدم الكلام عليه أيضا في شرح حديثه المتقدم في باب الوتر بركة وفي الباب عن عمرو بن عبسة عند أحمد بدون ذكر النهار وعن ابن عباس عند الطبراني وابن عدي بنحو حديث عمرو بن عبسة وعن عمار عند الطبراني في الكبير بنحوه وفي أسناده الربيع بن بدر وهو ضعيف والحديث يدل على ان المستحب في صلاة تطوع الليل والنهار أن يكون مثنى مثنى الا ما خص من ذلك أما في جانب الزيادة كحديث عائشة صلى أربعاً فلا تأل عن حسنهن وطولهن ثم صلى أربعاً فلا تسأل عن حسنهن وطولهن وأما في جانب النقصان كحديث الأيتار بركة وقد أشار المصنف رحمه الله إلى الجمع بين حديث ابن عمر هذا وحديثه الذي تقدم الاقتصار فيه على صلاة الليل بأن حديث المتقدم وقع جوابا لسؤال سائل وأيضا حديثه هذا مشق على زيادة وقعت غير منافية فيجتم العمل بها كما تقدم (وعن أبي أيوب ان رسول الله صلى الله عليه وسلم كان إذا قام يصلي من الليل صلى أربع ركعات لا يتكلم ولا يقرأ بشيء ويصلي بين كل ركعتين وعن عائشة أن رسول الله صلى الله

عليه وسلم بعد أن صلى الظهر (أي بين عمرو بن عوف) بن مالك بن الاوس والاوس أحد قبائلي الاصار وكانت منازلهم بقباء (ليصل بينهم) لانهم اقتتلوا حتى تراموا بالحجارة (فكانت الصلاة) أي صلاة العصر (لجاء المؤذن) لال (إلى أبي بكر) بأمر النبي صلى الله عليه وآله وسلم حيث قاله كما عند الطبراني ان حضرت صلاة العصر ولم آت فقرأ أبابكر فليصل بالناس (فقال) له

(أصل بالناس) في أول الوقت أو تنتظر قليلا لما في النبي صلى الله عليه وآله وسلم فرج عنه أي بكون المبادرة لأنها أفضل
منحقة فلا تترك الفضيلة منوهمه (فاقيم) أي فاما أقيم أو بالنصب جواب الاستفهام (قال) أبو بكر رضي الله عنه (ثم)
أقم الصلاة إن شئت (فصل في أبو بكر) ٣٢٦ أي دخل في الصلاة (فما رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم والناس) خلا

مع أبي بكر (في الصلاة فخلص)
من شق الصفوف (حتى وقف في
الصف) الاول وهو جاز لا امام
مكروه له به وفي رواية لم يخرق
الصفوف حتى قام عند الصف
وفي رواية عبد العزيز يمشي في
الصفوف (فصق الناس) أي
ضرب كل يده بالآخرى حتى سمع
لها صوت لكن في رواية
عبد العزيز فاخذ الناس في
التصفيح بالجاء المهملة قال سهل
أندرون ما التصفيح هو التصفيق
وهو يدل على ترادفه ما عنده
(وكان أبو بكر) رضى الله عنه
(لا يلتفت في صلاته) لانه
اختلاس يختلسه الشيطان من
صلاة الرجل رواه ابن خزيمة (فلم
أكثر الناس التصفيق التفت
برضي الله عنه (فرأى رسول الله
صلى الله عليه وآله وسلم فاشأ
إليه رسول الله صلى الله عليه
وآله وسلم أن امكث مكانك) أ
أشار إليه بالمشك (فرفع أبو بكر
رضي الله عنه يديه) بالتثنية
(فحمد الله) تعالى بلسانه (ثم
ما أمر به رسول الله صلى الله
عليه وآله وسلم من ذلك
أى من الوجاهة في الدين
استأخر) أى تأخر (أبو بكر)
فما استدبار للقبلة ولا انفرا

عليه وسلم كان يركع فاذا استيقظ تسبحة ثم نواها ثم صلى ثمان ركعات يجلس في كل ركعتين ويسلم ثم يوتر بحمسين ركعات لا يجلس ولا يسلم الا في الخامسة وعن المطلب بن ربيعة أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال الصلاة مثنى مثنى وتشهد وتسلم في كل ركعتين وتبأس وتسكن وتقع يدك وتقول اللهم في ليقة دل ذلك فهو خداج ر. اهن ثلاثين (احمد) أما حديث أبي أيوب فأخرجه أيضا الطبراني في الكبير وفي إسناده واصل ابن السائب وهو ضعيف وزاد أحمد في رواية يسئله من الليل مرتين أو ثلاثا وأما حديث عائشة فيشهد له ما أخرجه الطبراني في الأوسط عن أنس قال كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يجي الليل بمائتي ركعات ركوعهن كقراةهن وسجودهن كقراةهن ويسلم بين كل ركعتين وفي إسناده جنادة بن مروان اتهمه أبو حاتم وأما الايتار بخمسة متصلة فهو ثابت عند مسلم والترمذي والنسائي من حديثها وقد تقدم وأما حديث المطلب بن ربيعة فأخرجه أيضا أبو داود قال حدثنا محمد بن المثنى حدثنا معاذ حدثنا شعبة حدثني عبد ربه بن سعيد عن أنس بن أبي أنس عن عبد الله بن قافع عن عبد الله بن الحرث عن المطلب وذكره وقال المنذري أخرجه البخاري وابن ماجه وفي حديث ابن ماجه المطلب بن أبي وداعة وهو وهم وقيل هو عبد المطلب بن ربيعة وقيل الصحيح فيه ربيعة بن الحرث عن الفضل بن عباس وأخطأ فيه شعبة في مواضع وقال البخاري في التاريخ انه لا يصح اه ويشهد لصحته الأحاديث المذكورة في أول الباب قول. وتبأس قال ابن رسلان يفتح المثناة فوقاينة وسكون الباء الموحدة وفتح الهمزة والمعنى ان تظهر الخضوع وفي بعض النسخ تبأس بفتح التاء والباء وبعد الالف يا محتجباية مفتوحة ومعناها واحد قال في القاموس التباؤس التناقرو ويطلق أيضا على التخشع والتضرع قوله وتسكن قال في القاموس تسكن صار مسكينا والمسكين من لا شيء له والدليل والضعيف قوله وتقع يدك بقاف فتون فعين مهملة أي ترفعه. ما قال ابن رسلان هو بضم التاء كسر النون قال والاقناع رفع اليدين في الدعاء والمسئمة والخداج قد تقدم تفسيره والحديث الأول والثاني مقيدان بمائة ليلة والميل والحديث الثالث مطلق وجميعها يدل على مشروعية أن تكون صلاة التطوع مثنى مثنى الا ما خس كما تقدم وفي هذه الأحاديث فوائد منها مشروعية التسوك عند القيام من النوم وقد تقدم الكلام عليه ومنها مشروعية التسكن والتفارق لذلك من الأسباب للإجابة ومنها مشروعية رفع اليدين عند الدعاء وقد ثبت في الأحاديث الصحيحة أنه صلى الله عليه وسلم لم يرفع يديه في دعاء قط الا في أمور مخصوصة قال النووي في شرح مسلم انه وجد منها في الصحيحين ثلاثين موضعا هذا معنى كلامه (وعن أبي سعيد عن النبي صلى الله

غير استدار للقبلة ولا انحراف عنها (حتى استوى في الصف وتقدم رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فصلى) بالناس واستقبل منه ان عليه
الامام الراتب اذا حضر بعد ان دخل فاتبه في الصلاة فيغير بين أن ياتمه أو يؤم هو يصير النائب ما صومامن غير أن يقطع
الصلاة ولا تبطل بشئ من ذلك صلاة أحد من المأمومين والاصل عدم الخصوصية خلافا للمالكية وفيه جواز احرام المأموم

قبل الامام وان المرقد يكون في بعض صلواته اما ما وفي بعضهما ما (فلما انصرف) صلى الله عليه وآله وسلم من الصلاة (قال يا ابا بكر ما من هذا ان تثبت) في مكانك (اذ) أي حين (أمرتك فقال أبو بكر) رضى الله عنه (ما كان لابن أبي قحافة) عثمان بن عامر أسلم في الفتح وتوفي سنة أربع عشرة في خلافة عمر رضى الله عنه ٣٢٧ وعبر بذلك دون أن يقول ما كان لي أو لابي بكر

تحقير انفسه واستصغار المرتبة
(أن يصلي بين يدي رسول الله
صلى الله عليه وآله وسلم) أي
قدامه اماماً به (فقال رسول الله
صلى الله عليه وآله وسلم مالي
وأيتكم أكرم التصفين) ظاهره
ان الانكار انما حصل عليهم
لكثرة المطلقة (من رايه) بالراء
والاربعة نابه أي أصابه (شيئاً)
صلاته فليسبح) أي قليل
سبحان الله كما في رواية يعقوب
ابن أبي حازم (فانه اذا سجد التفت
اليه) مبنياً للامعقول (وانما
التصفين للنساء) زاد الحميدي
والتسبيح للرجال وبهذا حال
مالك والشافعي وأحمد وأبو
يوسف والجمهور وقال أبو حنيفة
ومحمد بن أي بالذكر جواً بإبطات
صلاته وان قصد به الاعلام بانه
في الصلاة لم تبطل فعمل التسبيح
المذكور على قصد الاعلام بانه
في الصلاة وجلا قوله من فاجه على
نائب مخصوص وهو ارادة
الاعلام بانه في الصلاة والاصل
عدم هذا التخصيص لانه عام
لكونه في سياق الشرط فيتناول
كلامه ما قاله على أحدهما
من غير دليل لا يصار اليه لاجبا
التي هي سبب الحديث لم يكن
الصدق الاقضية الصديق

عليه وسلم لم قال في كل ركعتين تسليمة رواه ابن ماجه وعن علي عليه السلام
قال كان النبي صلى الله عليه وسلم لم يصلي حين تزيغ الشمس ركعتين وقبل نصف النهار
أربع ركعات يجعل التسليم في آخره رواه النسائي الحديث الاول في اسناده أبو سفيان
العمري طريق بن شهاب وقد ضعفه ابن معين ولكن له شواهد قد تقدم ذكرها
والحديث الثاني أخرجه أيضا الترمذي وابن ماجه بالفاظ مختلفة في بعضها كاذكر
المصنف وفي بعضها أربعا قبل الظهر وبعدها ركعتين وفي بعضها غير ذلك وحديث أبي
سعيد يدل على ما دلت عليه أحاديث صلاة الليل والنهار مثني مثني وقد تقدمت
وحديث علي يدل على جواز صلاة أربع ركعات متصلة في النهار فيكون من جملة
الخصصات لأحاديث صلاة الليل والنهار مثني مثني وفيه جواز الصلاة عند الزوال وقد
تقدم الكلام في ذلك

• (باب جواز التمثيل جالساً والجمع بين القيام والجالس في الركعة الواحدة) •

(عن عائشة قالت لما بد رسول الله صلى الله عليه وسلم لم وثقل كان أكثر صلواته جالساً
متفق عليه) قوله لما بد رسول الله صلى الله عليه وسلم لم وثقل كان أكثر صلواته جالساً
ومن رواه بعضهم الدال الخفيفة فليس له معنى هنا لان معناه كثرة الجمع وهو خلاف مقته
صلى الله عليه وسلم قال القاضي عياض روى ينفى مسلم عن جمهورهم بدن بالضم وعن
العمري بالتشديد وأراه اصلاً قال ولا ينكر اللفظان في حقه صلى الله عليه وسلم وقد
قالت عائشة فلما أسن وأخذ اللحم أوتر بسبع كما في صحيح مسلم وفي لفظ ولحم وفي آخر أسن
وكثر لحمه والحديث يدل على جواز التمثيل قاعدة مع القدرة على القيام قال النووي وهو
اجماع العلماء (وعن حفصة قالت ما رايت رسول الله صلى الله عليه وسلم لم يصلي في
سجته قاعدا حتى كان قبل وفاته بعام فكان يرمي في سجته قاعدا وكان يقرأ بالسورة
فبترتها حتى تكون أطول من أطول منها رواه أحمد ومسلم والنسائي والترمذي وصححه)
قوله سجته بضم السين المهملة وسكون الهمزة أي نافذة والحديث يدل على
جواز صلاة التطوع من قعود وهو مجمع عليه كما تقدم وفيه استحباب ترتيب القراءة
والمراد بقولها حتى تكون أطول من أطول منها ان مدة قراءتها أطول من قراءة سورة
أخرى أطول منها اذا قرئت غير مرتلة والا فلا يمكن أن تكون السورة نفسها أطول من
أطول منها من غير تقييد بالترتيب والامراع والتقييد يقبل وفاته صلى الله عليه وسلم بعام
لا ينافي قول عائشة في الحديث الاول فلما بد وثقل كان أكثر صلواته جالساً لاحتمال أن
يكون صلى الله عليه وسلم بدن وثقل قبل موته بمقدار عام وكذلك لا ينافي حديثه الا في

على حضوره صلى الله عليه وآله وسلم فارتد هم صلى الله عليه وآله وسلم الى انه كان حقه عند هذا النائب التسبيح ولو خالف
الرجل المنروع في حقه وصنف لم تبطل صلواته لان لصاحبه مدة قوا في صلواتهم ولم يأمرهم النبي صلى الله عليه وآله وسلم بالاعادة
واستنيط منه أن التابع اذا أسره المتبوع عيشي يفهم منها كرامته لا يفهم عليه ولا يكون تركه مخالفاً للإصطلاح بل أدباً وتصبراً

في فهم المقاصد قال الحافظ في الفتح وفي هذا الحديث فضل الاصلاح بين الناس وجمع كلمة القبيصة وحسن مادة القطيعة وتوجه الامام بنفسه الى بعض رعيته لذلك وتقدم من ذلك على مصلحة الامامة بنفسه واستندط منه توجه الحاكم لسماع دعوى بعض المصوم اذ ارجح ذلك على ٣٢٨ استحضارهم وفيه جواز الصلاة الواحدة بامامين احدهما بعد الآخر وفيه

جواز احرام المأموم قبل الامام وان المزم قد يكون في بعض صلاته اماما وفي بعضها مأموما وان من احرم منفردا ثم اقيمت الصلاة جاز له الدخول مع الجماعة من غير قطع لصلاته كذا استنبطه الطبري من هذه القصة وهو مأخوذ من لازم احرام الامام بعد المأموم وفيه فضل أبي بكر على جميع الصحابة واستدل به جمع من الشراح ومن الفقهاء كالرويانى على ان أبا بكر كان عند الصحابة أفضلهم لكونهم اختاروه دون غيره وعلى جواز تقديم الناس لانفسهم اذا غاب امامهم قالوا ومحل ذلك اذا أمنت الفتنة والانكار من الامام وان الذي يتقدم نيابة عن الامام يكون أصلهم لذلك الامر وأقومهم به وان المؤذن وغيره يعرض للتقدم على القاضل وان القاضل يوافق بعد ان يعلم ان ذلك برضا الجماعة اه وكل ذلك مبنى على ان الصحابة فعلوا ذلك بالاجتهاد وقد تقدم انهم انما فعلوا ذلك بأمر النبي صلى الله عليه وآله وسلم وفيه ان القامة واستدعاء الامام من وظيفة المؤذن وانه لا يقسم الا باذن الامام وان فعل الصلاة لا سيما

انه صلى فاعدا حين آسن ولو فرض انه صلى جالس قبل وفاته بأكثر من عام فلا تنافي أيضا لان حفصة اغتاضت رؤيتها لا وقوع ذلك (وعن عمران بن حصين انه سأل النبي صلى الله عليه وسلم عن صلاة الرجل فاعدا قال ان صلى قائما فهو أفضل ومن صلى فاعدا فله نصف أجر القائم ومن صلى نائما فله نصف أجر القاعد رواه الجماعة الامساج) وفي الباب عن عبد الله بن السائب عند الطبراني في الكبير قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم صلاة الخالس على النصف من صلاة القائم وفي اسناده عبد الكريم بن أبي الخارق وهو ضعيف وعن عبد الله بن عباس عند ابن عدى في الكامل مثل حديث عبد الله بن السائب وفي اسناده جاد بن يحيى وقد اختلف فيه وعن ابن عمر عند البزار في مسنده والطبراني وابن أبي شيبة بنحوه وعن المطلب بن أبي وداعة بنحوه وفي اسناده صالح بن أبي الاخير وهو ضعيف وعن عائشة عند الترمذي بنحوه والحديث يدل على جواز التنفل من القعود واضطجاع وهو المراسلة وله من صلى نائما قال الخطابي في معالم السنن لا يحفظ عن أحد من أهل العلم انه رخص في صلاة التطوع نائما كما رخص وافيه فاعدا فان صحت هذه اللفظة عن النبي صلى الله عليه وسلم ولم تكن من بعض الرواقد درجة في الحديث فبإساعلى صلاة القاعد أو اعتبارا بصلاة المريض نائما اذا لم يقدر على القعود دلت على جواز تطوع القادر على القعود مضطجعا قال ولا أعلم اني سمعت نائما الا في هذا الحديث وقال ابن بطال وأما قوله من صلى نائما فله نصف أجر القاعد فلا يصح معناه عند العلماء لانهم مجمعون ان النافلة لا يصلحها القادر على القيام إيماء قال وانما دخل الوهم على ناقر الحديث وتعب ذلك العراقي فقال امانى الخطابي وابن بطال للخلاف في صحة التطوع مضطجعا لا القادر غير دود فان في مذهب الشافعية وجهير الاصح منه ما للصحة وعند المالكية ثلاثة أوجه حكاه القاضي عياض في الاكمال أحدها الجواز مطلقا في الاضطراب والاختيار للصحيح والمريض وقد روى الترمذي بأسناده عن الحسن البصري جوازه فكيف يدعى مع هذا الخلاف القديم والحديث الاتفاقي اه وقد اختلف شراح الحديث في الحديث هل هو محمول على التطوع أو على القرض في حق غير القادر فحمله الخطابي على الثاني وهو محمول ضعيف لان المريض المفترض الذي أفي بما يجب عليه من القعود والاضطجاع يكتب له جميع الاجر لانه قال ابن بطال لا خلاف بين العلماء انه لا يقال لمن لا يقدر على الشيء ثلث نصف أجر القادر عليه بل الاثار الثابتة عن النبي صلى الله عليه وسلم ان من منعه الله وجب عنه عن عمله عرض أو غيره يكتب له أجر عمله وهو صحيح اه وجه لسفيان الثوري وابو الماسجون على التطوع وحكاها النووي عن

العصر في أول الوقت مقدم على انتظار الامام افضل وفيه جواز التسليم والحد في الصلاة
 لانه من ذكر الله ولو كان مراد المجمع اعلام غيره بما صدر منه وفيه رفع البدن في الصلاة عند الدعاء والثناء واستقبال الله تعالى بتجدد له نعمة ولو كان في الصلاة وجوازا لا انتفات للحاجة وان مخاطبة المصلي بالاشارة أولى من مخاطبته بالعبارة

وأما تقوم مقام النطق وجواز شق الصفوف والمشى بين المصلين لقصد الوصول الى الصف الاول لكنهم قصروا على من يليق ذلك به كالامام أو من كان بعده أن يحتاج الامام الى استخلافه ومن أراد سد فرجة في الصف الاول أو ما يليه مع ترك من يليه سدها ولا يكون ذلك معدودا من الاذى قال المهلب لا تعارض بين هذا وبين النهي عن التخطي لان النبي صلى الله عليه وآله وسلم ليس كغيره في أمر الصلاة ولا غيرة لان له أن يتقدم بسبب ٣٢٩ ما ينزل عليه من الاحكام وأما حاله في تقرير ذلك رتقب بان هذا ليس من الخصائص وقد أشار هو الى المفقود في ذلك فقال ليس في ذلك شيء من الاذى والنجاسة الذي يقع في التخطي وليس كمن شق الصفوف والناس جلوس لما فيه من تخطية رقابهم وفيه كراهة التصفيق في الصلاة وفيه الحمد والشكر على الوجهة في الدين وان من أكرم بكرامة يتخير بين السبيل والترك اذ افهم ذلك الامر على غير جهة التزوم وكانت القرينة التي يفتلأبى بكر ذلك هي كونه صلى الله عليه وآله وسلم شق الصفوف الى أن انتهى اليه فكأنه فهم أن مراده أن يؤم الناس وان أمره أيامه بالاستمرار في الامامة من باب الاكرام له والتنويه بقدره وسلك هو طريق الادب والتواضع ورجح ذلك عنده احتساب نزول الوحي في حالة الصلاة لتغيير حركتهم من أحكامها وكأنه لا جمل هذا لم يتعقب صلى الله عليه وآله وسلم اعتذاره برده عليه وفيه جواز امامة المفضل للفاضل وسؤال الرئيس عن سبب مخالفة أمره قبل الزجر عن ذلك وفيه اكرام

الجمهور وقال انه يتعين حل الحديث عليه وحكي الترمذي عن سفيان الثوري انه قال ان تصنيف الاجرائها هو للصحيح فاما من كان له عذر من مرض أو غيره فصلى جالسا فانه مثل أجرة القائم (وعن عائشة أن النبي صلى الله عليه وسلم كان يصلي ليلاطويلا قائما وليلاطويلا قاعدا وكان اذا قرأ أو هو قائم ركع وسجد وهو قائم واذا قرأ قاعدا ركع وسجد وهو قاعد رواه الجماعة الا البزارى وعن عائشة أيضا انها لم تر النبي صلى الله عليه وسلم يصلي صلاة الليل قاعدا قط حتى أسن ركعا بقرا قاعدا حتى اذا اراد أن يركع قام فقرأ نحو ما من ثلاثين أو أربعين آية ثم ركع رواه الجماعة وزادوا الا ابن ماجه ثم يفعل في الركعة الثانية كذلك الحديث الاول يدل على ان المشروع لمن قرأ قائما أن يركع ويسجد من قيام ومن قرأ قاعدا أن يركع ويسجد من قعود والحديث الثاني يدل على جواز الركوع من قيام لمن قرأ قاعدا ويجمع بين الحديثين بحمل قولها وكان اذا قرأ وهو قائم واذا قرأ قاعدا في الحديث الاول على أن المراد جميع القراءة بمعنى انه لا يفرغ من القراءة قاعدا فافهم للركوع والسجود ولا يفرغ منها قائما فافهم للركوع والسجود فاما اذا افتتح الصلاة قائما ثم قرأ بعض القراءة جازله أن يقعد لتمامها ويركع ويسجد من قعود وكذا اذا افتتح الصلاة قاعدا ثم قرأ بعض القراءة جازله أن يقوم لتمامها ويركع ويسجد من قيام كما في الحديث الثاني ويشكل على هذا الجمع ما ثبت في بعض طرق الحديث الاول عند مسلم من حديث عائشة بلفظ فاذا افتتح الصلاة قاعدا ركع قائما واذا افتتح الصلاة قاعدا ركع قاعدا قال العراقي فيحمل على انه كان يفعل مرة كذا ومرة كذا فكان مرة يفتتح قاعدا ويتم قرأته قاعدا ويركع قاعدا وكان مرة يفتتح قاعدا ويقراء بعض قرأته قاعدا وبعضها قائما ويركع قائما فان لفظ كان لا يقتضي المداومة وقد جاء في رواية علقمة عن عائشة عند مسلم ما يقتضي انه يفتتح قاعدا ويقراء قائما يقوم فيركع ولا تكن الظاهر ان هذا في الركعتين اللتين كان يصليهما بعد الوتر وهو جالس وقد جاء التصريح به عند مسلم في حديث آخر من رواية أبي سلمة عنها وفيه ثم يوتر ثم يصلي ركعتين وهو جالس فاذا اراد أن يركع قام فركع والحديثان يدلان على جواز صلاة التطوع من قعود والحديث الثاني يدل على انه يجوز فعل بعض الصلاة من قعود وبعضها من قيام وبعض الركعة من قعود وبعضها من قيام قال العراقي وهو كذلك سواء قام ثم قعد أو قعد ثم قام وهو قول جمهور العلماء كابن حنيفة ومالك والشافعي وأحمد والحق وحكاه

٤٢ نيل في الكبير بمخاطبته بالكنية واعتماد ذكر الرجل لنفسه ما يشعر بالتواضع من جهة استعمال أبي بكر خطاب القسبة مكان الحضور وفيه جواز العمل القليل في الصلاة لتأخر أبي بكر عن مقامه الى الصف الذي يليه وان من احتاج الى مثل ذلك يرجع القهقري ولا يستدبر القبلة ولا يعرف عنها واستنبط منه ابن عبد البر جواز الفتح على الامام لان التسبيح اذا جازت الا لا ومن باب أولى انتهى ورواه هذا الحديث الاربعة ما بين تينيسي ومديني وفيه التحديث والاختيار والبعينة

والقول وأخرجه البخاري في الصلاة في مواضع وفي الصلح والاحكام ومسلم وأبو داود والنسائي (عن عائشة رضي الله عنها قالت لما نقل النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال أصلي الناس قلنا لا يا رسول الله هم ينظرونك فقال ضعوا لي ماء) وفي رواية ضعوني أي أعطوني ماء أو على نزع الخافض أي ضعوني في ماء (في الخضب) أي الأجنة وتقدم في أبواب الوضوء أن الماء الذي اغتسل به كان من سبع قرب ٢٢٠ وذكرت حكمة ذلك هنا (قالت) عائشة (نقلنا) ما أمر به (فاغتسل

النووي عن عامة العلماء وحكي عن بعض السلف منعه قال وهو غلط وحكي القاضي عياض عن أبي يوسف ومحمد في آخرين كراهة القعود بعد القيام ومنع أشهب من المسالك الجلوس بعد أن ينوي القيام وجوز ابن القاسم والجمهور (وعن عائشة قالت رأيت النبي صلى الله عليه وسلم يصلي متر بعارواه الدارقطني) الحديث أخرجه أيضا النسائي وابن حبان والحاكم قال النسائي ما أعلم أحد رواه غير أبي داود الحفري ولا أحده به إلا خطأ قال الحافظ قد رواه ابن خزيمة والبيهقي من طريق محمد بن سعيد بن الأصماني بمتابعة أبي داود فظهر أنه لا خطأ فيه وروى البيهقي من طريق ابن عيينة عن ابن جحلان عن عامر بن عبد الله بن الزبير عن أبيه رأيت رسول الله صلى الله عليه وسلم يدنو هكذا ووضع يديه على ركبتيه وهو متربع جالس ورواه البيهقي عن حماد رأيت أنسا يصلي متر بعا على فراشه وعاءه البخاري والحديث يدل على أن المستحب لمن صلى قاعدا أن يتربع وإلى ذلك ذهب أبو حنيفة ومالك وأحمد وهو أحد القوابل الشافعي وذهب الشافعي إلى أحد قوليه أنه يجلس مفترشا كالجلوس بين لسجدين وحكي صاحب النهاية عن بعض المصنفين أنه يجلس متوركا وقال القاضي حسين من الشافعية أنه يجلس على فخذه اليسرى وينصب ركبته اليمنى بكتلة القارئ بين يدي المأمري وهذا الخلاف انما هو في الأفضل وقد وقع الاتفاق على أنه يجوز له أن يقعد على أي صفة شاء من القعود لما في حديث عائشة المتقدمين من الإطلاق وما في حديث عمران بن حصين المتقدم من العموم

• (باب انتهى عن التطوع بعد الإقامة) •

(عن أبي هريرة أن النبي صلى الله عليه وسلم قال إذا قُيِّمَت الصلاة فلا صلاة إلا المكتوبة رواه الجماعة إلا البخاري وفي رواية لا إذا قُيِّمَت) وفي الباب عن ابن عمر عند الدارقطني في الأفراد مثل حديث أبي هريرة قال العراقي واسناده حسن وعن جابر عند ابن عدي في الكامل مثله وفي أسناده عبد الله بن معمر القداح قال البخاري ذاهب الحديث والحديث يدل على أنه لا يجوز الشروع في النافلة عند إقامة الصلاة من غير فرق بين ركعتي الفجر وغيرهما وقد اختلف الصحابة والتابعون ومن بعدهم في ذلك على تسعة أقوال أحدها الكراهة وبه قال من الصحابة عمر بن الخطاب وابنه عبد الله بن عمر على خلاف عنه في ذلك وأبو هريرة ومن التابعين عروة بن الزبير ومحمد بن سيرين وإبراهيم

فذهب لينوه أي ينمض بجهده ومشفقة (فاغنى عليه) فيه ان الاغناء جائز على الأنبياء لاهم شبيهه بالنوم وقال النووي لانه مرض من الأمراض بخلاف الجنون فإنه انتهى وقصد كراههم الله تعالى بالكمال التام ثم أفاق فقال صلى الله عليه وآله (وسلم أصلي الناس قلنا لا) أي لم يصلا (هم ينظرونك يا رسول الله قال ضعوا لي ماء في الخضب قالت) عائشة (وقعد فاغتسل ثم ذهب لينوه فاغنى عليه ثم أفاق فقال أصلي الناس قلنا لا هم ينظرونك يا رسول الله فقال ضعوا لي ماء في الخضب فقهه فاغتسل ثم ذهب لينوه فاغنى عليه ثم أفاق فقال أصلي الناس قلنا لا هم ينظرونك يا رسول الله والناس عكوف) حجة مون (في المسجد ينظرون النبي صلى الله عليه وآله وسلم صلاة العشاء الآخرة فأرسل النبي صلى الله عليه وآله وسلم إلى أبي بكر) رضي الله عنه (بان يصلي بالناس فأنام الرسول فقال أن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم لم يأمره أن تصلي بالناس فقال أبو بكر وكان رجلا رقيقا) لعمر بن الخطاب رضي الله عنه نواضعه (يا عمر صل بالناس) أو قال ذلك الضحى

لأنه فهم أن أمر الرسول في ذلك ليس للإيجاب أو للعذر المذكور (فقال له عمر أنت أحق بذلك) مني أي أفضلك أو لاهم الرسول بالذ (فصلى أبو بكر تلك الأيام) التي كان النبي صلى الله عليه وآله وسلم فيها مريضا (وباقى الحديث تقدم) وفيه فجعل أبو بكر يصلي وهو قائم والنبي صلى الله عليه وآله وسلم قاعد فهو حجة وأخصه إمامة القاعد المعذور للقائم وقد اطلنا الخلاف في الضم

في بيان ذلك وأدلتة فان ثبتت فراجعته ورواه هذا الحديث خمسة والثلاثة الاول منهم كوفيون وفيه الحديث والعنونة والقول وأخرجه مسلم والنسائي (وعنها) أي عن عائشة (رضي الله عنها) حديث صلاة النبي صلى الله عليه وآله (وسلم) في دينه وهو شاك تقدم وفي هذه الرواية قال صلى الله عليه وآله وسلم (واذا صلى جالساً فاصلاً جالساً) والامر بالجلاس كان للندب وتقريره قيامهم خلفه كان لبيان الجواز وتتمام هذا البحث في القمع قال الحمدي ٣٣١ هو مرضه القديم ثم صلى بعد ذلك جالساً

والناس خلفه قياماً لم يأمرهم بالعود وانما يؤخذ بالآثر فلا يخرج من فعل النبي صلى الله عليه وآله وسلم (عن البراء) رضي الله عنه قال كان رسول الله صلى الله عليه وآله (وسلم) إذا قال سمع الله لمن حمده بكسر الميم (لم يحن) بفتح الهمزة وكسر النون وضمهاية قال حديث العود وحنوته أي لم يقوس (أحد منا) ظهره حتى يقع النبي صلى الله عليه وآله (وسلم) حال كونه (ساجداً) وعن أبي اسحق حتى تقع جبهته على الأرض (ثم تقع) سجوداً بعده (جمع ساجداً) بحيث يتأخر ابتداء فعلهم عن ابتداء فعله ويتقدم ابتداء فعلهم عن فراغه صلى الله عليه وآله وسلم من السجود لانه لا يجوز التقدم على الامام ولا التضايف عنه ولا دلالة فيه على ان المأموم لا يشرع في الركوع حتى يفرغه الامام خلافاً لابن الجوزي واستدل به على جواز النظر الى الامام لاتباعه في اتقالاته ورواه هذا الحديث ستة وفيه مصابى من مصابى ابن عباسي كلاهما من الانصار سكان الكوفة

التخفي وعطاء بن ابي رباح وطاوس ومسلم بن عقيل وسعيد بن جبير ومن الائمة سفيان الثوري وابن المبارك والشافعي وأحمد وإسحق وأبو ثور وعبد بن جبر وهما هذا أطلق الترمذي الرواية عن الثوري وروى عنه ابن عبد البر والنوري تفصيلاً وهو انه اذا خشي فوت ركعة من صلاة الفجر دخل معهم وترك سنة الفجر والاصلاها وسبأ في القول الثاني انه لا يجوز صلاة ثلثي من النوافل اذا كانت المكتوبة قد قامت من غير فرق بين ركعتي الفجر وغيرهما قال ابن عبد البر في التهيد القول الثالث انه لا بأس بصلاة سنة الصبح والامام في الفريضة حكاية ابن المنذر عن ابن مسعود ومسروق والحسن البصري ومجاهد ومكحول وحاجد بن ابي سليمان وهو قول الحسن بن حي ففرق هؤلاء بين سنة الفجر وغيرها واستدلوا بما رواه البيهقي من حديث أبي هريرة قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم قال اذا أقيمت الصلاة فلا صلاة الا المكتوبة الا ركعتي الصبح واجيب عن ذلك بان البيهقي قال هذه الزيادة لا أصل لها وفي اسنادها حجاج بن نصر وعباد بن كثير وهما ضعيفان على انه قد روى البيهقي عن أبي هريرة قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم اذا أقيمت الصلاة فلا صلاة الا المكتوبة قبل يارب الله ولا ركعتي الفجر قال ولا ركعتي الفجر وفي اسنادهم مسلم بن خلف الزنبي وهو متكلم فيه وقد وثقه ابن حبان واحتج به في صحيحه القول الرابع المتفرقة بين أن يكون في المسجد أو خارجه وبين أن يجازي فوت الركعة الاولى مع الامام أو لا وهو قول مالك فقال اذا كان قد دخل المسجد فليدخل مع الامام ولا يركعهما يعني ركعتي الفجر وان لم يدخل المسجد فان لم يفتب أن يفوته الامام بركعة فليركع خارج المسجد ولان خاف أن تفوته الركعة الاولى مع الامام فليدخل المسجد وليصل معه القول الخامس انه ان خشي فوت الركعتين معا وان لا يدرك الامام قبل يفهم من الركوع في الثانية دخل معه والا فركعهما يعني ركعتي الفجر خارج المسجد ثم يدخل مع الامام وهو قول أبي حنيفة وأصحابه كما حكاها ابن عبد البر وحكى عنه أيضا نحو قول مالك وهو الذي حكاها الخطابي وهو موافق لما حكاها عنه أصحابه وحكى النوري عنه مثل قول الإوزاعي الا في ذكره القول السادس انه يركعهما في المسجد الا أن يخاف فوت الركعة الاخرى فاما الركعة الاولى فليركع وان فاتته وهو قول الإوزاعي وسعيد ابن عبد العزيز وحكاها النوري عن أبي حنيفة وأصحابه القول السابع يركعهما في المسجد وغيره الا اذا خاف فوت الركعة الاولى وهو قول سفيان الثوري حكى ذلك عنه ابن عبد البر وهو مخالف لما رواه الترمذي عنه القول الثامن انه يصلهما وان فاتته

وفيه الحديث جهاً وفراداً والعنونة والقول وأخرجه البخاري وكذا مسلم وأبو داود والترمذي والنسائي (عن أبي هريرة) رضي الله عنه عن النبي صلى الله عليه وآله (وسلم) قال أما يخشى أحدكم أو لا يخشى أحدكم (الثلث من الراوى) (اذا رفع رأسه) من السجود فهو نص في السجود لحديث حفص بن عمر عن شعبة عن عبد الله بن داود الذي رفع رأسه والاعلم بالسجود ويلحق به الركوع ليكون في معنى واحد نص على السجود المنطوق به لمزيد من فيه لان المعنى أقرب من يكون فيه من ربه ولانه غاية المنطوق

المطلوب كذا قرر في الفتح وثقه صاحب العمدة بأنه لا يجوز تخصيص رواية البخاري برواية أبي داود لأن الحكم فيهما سواء ولو كان الحكم مقصوراً على الرفع من السجود لكان لدعوى التخصيص وجهه قال وتخصيص السجدة بالذكور رواية أبي داود من باب سرايل تقيمكم الحزول لم يمسك الأمر لأن السجود أعظم (قبل) رفع (الامام أن يجعل الله رأسه) التي جنت بالرفع (رأس حمار) حقيقة بأن يسبح ٢٢٢ إذا مانع من وقوع المسح في هذه الأمة كما يشهد حديث أبي مالك الأشعري

ففيه ذكر الحذف وفي آخره
ويسبح آخرين فردة وخنازير
اليوم القيامة أو تحول هيئته
الحسية أو المعنوية كالبلادة
الموصوف بها الحمار فاستعير
ذلك الجاهل ورد بان الوعيد
بأمر مستقبل وهذه المسألة
حاصلة في فاعل ذلك عند فعله ذلك
(أو يجعل الله صورته صورة
حمار) بالشك من الراوي ولم
أن يجعل الله وجهه وجه حمار
ولابن حبان أن يحول الله رأسه
وأمن كب الظاهران الاختلاف
حاصل من تعدد الواقعة أو هو
من تصرف الرواة ثم إن ظاهر
الحديث يقتضي تحريم الفعل
المذكور لا توعد عليه بالسجدة
بحزم انور في المجموع ومع
القول بالتحريم فالجهور على
أن فاعله يأتي وتجزئ الصلاة
وقال ابن مسعود لرجل سبق
إمامه لا وحده صليت ولا
بإمامك اقتديت ومن ابن عمر
تبطل الصلاة به قال أحمد في
رواية وأهل الظاهر بناء على أن
الشيء يقتضي الفساد ودور
الرجوع عن الخفض والرفع قبل
الامام عند البزار من حديث

صلاة الامام اذا كان الوقت واسعا قاله ابن الجلاب من المالكية القول التاسع أنه اذا
سمع الإقامة لم يحل له الدخول في ركعة في الفجر ولا في غيرهما من النوافل سواء كان في المسجد
أو خارجه فان فعل فقد عصى وهو قول أهل الظاهر ونقله ابن حزم عن الشافعي وعن
جمهور السلف وكذا قال الخطابي وحكي الكراهة عن الشافعي وأحد وحكي القرطبي
في المفهم عن أبي هريرة وأهل الظاهر إنهم لا تنه قد صلاة تطوع في وقت إقامة الفريضة
وهذا القول هو الظاهر إن كان المراد بإقامة الصلاة الإقامة التي يشولها المؤذن
عند إرادة الصلاة وهو المعنى المتعارف قال العراقي وهو المتبادر إلى الأذهان من هذا
الحديث والاحاديث المذكورة في شرح الحديث الذي بعده هذا يدل على ذلك لا اذا كان
المراد بإقامة الصلاة فعلها كما هو المعنى الحقيقي ومنه قوله تعالى الذين يقيمون الصلاة فإنه
لا كراهة في فعل النافلة عند إقامة المؤذن قبل الشروع في الصلاة واذا كان المراد المعنى
الأول فهل المراد به الفراغ من الإقامة لأنه حينئذ يشرع في فعل الصلاة أو المراد
شروع المؤذن في الإقامة قال العراقي يحتمل أن يراد كل من الأمرين والظاهر أن المراد
شروعه في الإقامة ليتبها المأمومون لأدراك التحريم مع الامام ومما يدل على ذلك قوله في
حديث أبي موسى عند الطبراني أن النبي صلى الله عليه وسلم رأى رجلاً صلى ركعتي الفجر
حين أخذ المؤذن يقيم قال العراقي واسناده جيد ومثله حديث ابن عباس الآتي قوله
فلا صلاة يحتمل أن يتوجه النبي إلى العصاة أو إلى الكمال والظاهر توجيهه إلى العصاة لأنها
أقرب الجازين إلى الحقيقة وقد قدمنا الكلام في ذلك فلا تنه قد صلاة التطوع بعد إقامة
الصلاة المكتوبة كما تقدم عن أبي هريرة وأهل الظاهر قال العراقي إن قوله فلا صلاة
يحتمل أن يراد فلا يشرع حينئذ في صلاة عند إقامة الصلاة ويحتمل أن يراد فلا يشتغل
بصلاة وإن كان قد شرع فيها قبل الإقامة بل يقطعها المصلي لأدراك فضيلة التحريم
أو أنها تبطل بنفسها وإن لم يقطعها المصلي يحتمل كلام من الأمرين وقد بالغ أهل الظاهر
فقالوا إذا دخل في ركعة في الفجر أو غيرهما من النوافل فأقيمت صلاة الفريضة بطلت
الركعتان ولا فائدة في أن يسلم منهما ولو لم يبق عليه منهما غير السلام بل يدخل كما هو
بإشادة التكبير في صلاة الفريضة فإذا أتم الفريضة فإن شاء ركعها وإن شاء لم يركعها
قال وهذا غلو منهم في صورة ما إذا لم يبق عليه غير السلام فليت شعري أيهما أطول زمناً
مدة السلام أو مدة إقامة الصلاة بل يمكنه أن يتبها بعد السلام لتعجيل أكمل الأحوال
في الاقتداء قبل تمام الإقامة ثم قال الشيخ أبو حامد من الشافعية إن الأفضل أن يخرج

أبي هريرة مرفوعاً الذي يخفف فيرفع قبل الامام إنما صيته يبدشيطان وعزاً في جمع الزوائد في الطبائفي الأوسط من
وقال اسناده حسن وأخرجه عبد الرزاق ومالك في الموطأ من هذا الوجه موقفاً قال في الفتح وهو محفوظ وفي الحديث كمال
شفقته صلى الله عليه وآله وسلم بأمته وبيانه لهم الأحكام وما يقرب عليهما من الثواب والعقاب واستدل به على جواز المقارنة
ولادلة فيه لأنه لا دل بطريقه على منع المسابقة ومفهومه على طلب المتابعة وأما المقارنة فكيف تكون عنها وقال ابن بركة

استدل بظاهره قوم لا يعتقدون على جواز التناضح قال في القتح وهو مذهب رضى مبنى على دعاوى بغير برهان والذي استدل بذلك منهم انما استدل بأصل القتح لا بخصوص هذا الحديث وقال صاحب القبس ليس للتقدم قبل الامام سبب الاطلب الاستعمال ودواؤه أن يستحضره لا يسلم قبل الامام فلا يستعمل في هذه الافعال انتهى وهي اطيقة نفيسة وذكر الفقيه ابن حجر الهيتمي في مسائده ما لفظه ان بعض الائمة تردد مدة مديدة الى شيعة في بيته ٢٢٣ لسمع عليه فكان دافعا بينه وبين

الطلبة ستر منيع لا يستطيع أحد منهم رؤية شيء من بدن الشيخ فختلف عن أصحابه مرة لما جسة فان رأى الشيخ الحل خالما فقال له قد لازمتني هذه المدة الطويلة ولم يقع بصرك على فهل ترى ان أكشف لك السر لترانى قال نعم فرأى ذلك الامر الم هول وهوان الوجه أو الصورة كما هما كالحمار في جميع صفاته وكيفية ثمين له سبب ذلك انه لما مر على قوله صلى الله عليه وآله لم أياخشى الذي يتقدم على الامام أن يحول الله وجهه وجه حمار أو صورته صورة حمار استبعد أن يكون هذا حقيقة واعتقد انه يتغير فقط ثم سبق الامام لحول لوقته فلزم هذه السنارة والاسماع من رايهم انتهى ورواه هذا الحديث الاربعة ما بين بصرى واسطى ومدى وفيه التحديث والغفنة والسماع والقول وأخرجه الائمة الستة (عن أنس رضى الله تعالى عنه عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال اسمعوا وأطيعوا) فمما فيه طاعة الله (وان استعمل) سببا للمفعول أى وان جعل عاملا عليكم عبد

من المناقلة اذا أدام اتمامها الى فوات فضيلة التحريم وهذا واضح انتهى قوله الا المكتوبة الالف واللام ليست لعموم المكتوبات وانما هي راجعة الى الصلاة التي أقيمت وقد ورد التصريح بذلك في رواية لاحد بلنظ فلا صلاة الا المكتوبة التي أقيمت وكذلك في رواية لابن هريرة ذكرها ابن عبيد البر في التمهيد وكذا ذكره المصنف في حديث الباب (وعن عبد الله بن مالك ابن بجمينة ان رسول الله صلى الله عليه وسلم رأى رجلا وقد أقيمت الصلاة يصلى ركعتين فلما انصرف رسول الله صلى الله عليه وسلم لاث به الناس فقال له رسول الله صلى الله عليه وسلم الصبح أربع الصبح أربع الصبح أربع وفي الباب عن عبد الله بن سرجس عنده مسلم وأبي داود والنسائي وابن ماجه قال جابر رجل والنبي صلى الله عليه وسلم يصلى الصبح فصلى ركعتين قبل أن يدخل في الصلاة فلما انصرف رسول الله صلى الله عليه وسلم قال له يا فلان بأى صلاتك اعتددت بالتي صليت وحدك أو بالتي صليت معنا وعن ابن عباس عن أبي داود الطيالسي قال كنت أصلى وأخذ المؤذن في الإقامة فجذبني نبي الله صلى الله عليه وسلم وقال أتصلى الصبح أربع أو رواه أيضا البيهقي والبخاري وأبو يعلى وابن حبان في صحيحه والحاكم في المستدرک وقال انه على شرط الشيخين والطبرانی وعن أنس عند البخاري قال خرج رسول الله صلى الله عليه وسلم حين أقيمت الصلاة فرأى ناسا يصلون ركعتي الفجر فقال صلاتان معا ونهى أن تصليا اذا أقيمت الصلاة وأخرجه مالك في الموطأ وعن زيد بن ثابت عند الطبرانی في الاوسط قال رأى رسول الله صلى الله عليه وسلم رجلا يصلى ركعتي الفجر وبلا يقيم الصلاة فقال أصلاتان معا وفي اسناد عبد المنعم بن بشير الانصارى وقد ضعفه ابن معين وابن حبان وعن أبي موسى عند الطبرانی في الكبير ان رسول الله صلى الله عليه وسلم رأى رجلا يصلى ركعتي الفجر فحين أخذ المؤذن يقيم فغمز النبي صلى الله عليه وسلم منكبه وقال الا كان هذا قبل هذا قال العرائى واسناده جيد وعن عائشة عند ابن عبد البر في التمهيد ان النبي صلى الله عليه وسلم خرج حين أقيمت صلاة الصبح فرأى ناسا يصلون فقال أصلاتان معا وفي اسناد شريك بن عبد الله وقد اختلف عليه في وصله وارساله قوله لاث به الناس أى اختلطوا به والتفوا عليه قال في القاموس والالتفات الاختلاط والالتفاف الحديث يدل على كراهة صلاة سنة الفجر عند إقامة الصلاة المكتوبة وقد تقدم بسط الخلاف في ذلك في شرح الحديث الذي قبله فان قيل قد روى ابن ماجه من حديث علي عليه السلام

(حبشي كان رأسه زبيبة) في شدة الوداد وأول قصر الشعر وتقلده وفيه انه اذا أمر بطاعته أمر بالصلاة خلفه فانه ابن بطال ويحتمل أن يكون ما خوذ من جهة ما جرت به عادتهم ان الامر هو الذي يتولى الامامة بنفسه أو نائبه وأخرج مسلم عن أبي ذر قال ان خليلي صلى الله عليه وآله وسلم أوصاني ان اتبع وأطيع وان كان عبدا حبشيا مجذعا الاطراف وأخرجه الحاكم والبيهقي وفيه قصة ان أبا ذر انتهى الى الرتبة وقد أقيمت الصلاة فاذا هب ديوهم فقبل هذا أبو ذر فذهب بتأخر فقال أبو ذر

أوصاني خليلي صلى الله عليه وآله وسلم الخ فقيهه دلائله على صحة إمامة العبد وهو أصرح في مقهور الباب واستبدل به على المنع من القيام على السلاطين وإن جاوروا لأن القيام عليهم غالباً يقتضي ألى أشدهما يشكر عليهم ووجه الدلالة منه أنه أمر بطاعة العبد الخبيث والأمامة العظمى إنما تكون بالاستحقاق في قرين فيكون غيرهم متعليناً فإذا أمر بطاعته استلزم النهي عن مخالفته والقيام عليه ورواه ٤٢٤ هذا الحديث ما بين بصري وواسطي وفيه الحديث والعنة والقول وأخرجه

البخاري أيضاً في الصلاة ولا يحكم وابن ماجه في الجهاد (عن أبي هريرة) في الله تعالى عنه أن رسول الله صلى الله عليه وآله (وسلم قال يصلون) أي الأئمة (لكنكم) أي لإبائكم (فان أجابوا) في الأركان والشروط والسنن (فلكم) قواب صلاتكم ولهم أي قواب صلاتهم وهذه الملاحظة ليست في البخاري وهي في مسند أحمد والمراد أن لهم قواب صلاتهم وزعم ابن بطال أن المراد بالاصابة هنا اصابة الوقت واستدل بحديث ابن مسعود مرفوعاً لعلكم تجدون أقواماً يصلون الصلاة بغير وقتها فإذا أدركتهم فصلوا في بيوتكم في الوقت ثم صلوا معهم وأقبلوا بها بصفة وهو حديث حسن أخرجه ابن أبي شيبة وغيره قال فالتقدير على هذا فإن أصابوا الوقت وإن انحط الوقت فلكم يعني الصلاة التي في الوقت وأجاب عنه الحافظ بأن زياده لهم حكماً في رواية أحمد تدل على أن المراد صلاتهم معهم لا عند الإقرار وكذلك أخرجه الاسماجيلي وأبو نعيم في مستخرجهما وكذلك أخرجه

أنه يقال كان النبي صلى الله عليه وسلم يركعتين عند الأقامة فكيف أجمع بينهما وبين أحاديث لسباب فقيل إن ذلك خاص بالامام وقيل بالنبي صلى الله عليه وسلم والاولى أن يقال إن في إسناد الحديث الخلل وهو ضعيف كما علم بل قد مرى بالكذب فلا حاجة إلى تكلف الجمع

(باب الاوقات المهي عن الصلاة فيها)

(عن أبي سعيد أن النبي صلى الله عليه وسلم قال لا صلاة بعد صلاة العصر حتى تغرب الشمس ولا صلاة بعد صلاة الفجر حتى تطلع الشمس متفق عليه وفي لفظ لا صلاة بعد صلاة الفجر حتى تطلع الشمس وبعد العصر حتى تغرب الشمس وعن ابن الخطاب أن النبي صلى الله عليه وسلم نهى عن الصلاة بعد الفجر حتى تطلع الشمس وبعد العصر حتى تغرب الشمس ورواه أبو هريرة مثلاً ذلك متفق عليه ما وفي لفظ عن عمر أن النبي صلى الله عليه وسلم قال لا صلاة بعد العصر حتى تغرب الشمس ولا صلاة بعد صلاة الصبح حتى تطلع الشمس ورواه البخاري ورواه أحمد وأبو داود ووافقه بعد صلاة العصر في الباب عن جماعة من الصحابة منهم عمرو بن عبسة وابن عمر وسيد كز ذلك المصنف وعن ابن مسعود أنه قال لا صلاة بعد الفجر حتى تطلع الشمس وعند فروجه ما ونصف النهار وعن عبد الله بن عمرو بن العاص عند الطبراني في الاوسط قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم لا تصلوا بعد الفجر حتى تطلع الشمس ولا بعد العصر حتى تغرب الشمس وعن معاذ بن عمرو أن أبا عبد الله الترمذي وذكره ابن سيد الناس في شرحه بضم حديث أبي سعيد وعن زيد بن ثابت عند الطبراني أن رسول الله صلى الله عليه وسلم نهى عن الصلاة بعد العصر وعن كعب بن مرة عند الطبراني أيضاً في حديث عمرو بن عبسة الآتي وعن سلمة بن الأكوع أن أبا عبد الله الترمذي وعن علي عند أبي داود قال كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يصلي في أثر كل صلاة مكتوبة ركعتين إلا الفجر والعصر وفي الباب عن جماعة ذكرهم الترمذي والحافظ في التلخيص قوله لا صلاة قال ابن دقيق العيد مبيغة التي إذا دخلت في القضاة الشارع على نعل كان الاولى حملها على نفي القعل الشرعي لا الحسي لأننا لو حملناه على نفي الحسي لأحتجنا في نصحه إلى اضمار والاصل عدمه وإذا حملناه على الشرعي لم نضج إلى اضماره هذا وجه الاولوية وعلى هذا فهو نفي معنى الهي والتقدير لا تصلوا كما تقدم التصريح بذلك في

مستخرجهما وكذلك أخرجه هذه الزيادة ابن حبان من حديث أبي هريرة وأبو داود من حديث عتبة بن قاسم حديث مرفوعاً بلفظ من أم الناس فأصاب الوقت فله ولهم وفي رواية لأحمد في هذا الحديث قال صلوا الصلاة لوقتها واكثروا الركوع والسجود فهي لكم ولهم قال في القحفة - ذابيين أن المراد ما هو أهم من اصابة الوقت قال ابن المنذر هذا الحديث يرد على من زعم أن صلاة الامام إذا فسدت فسلت صلاتهم في ذلك وقتهم وقوله وان انحط الوقت لا يصح في الخطيئة ولم يرد الخطأ المقابل للعمد

لأنه لا أعلم فيه قال المذهب فيه جواز الصلاة خلف الجور والشاكر واستدل به البخاري على أنه تصح صلاة المأمومين إذا كان إمامهم
 ع. ثم عليه إعادة قال في الفتح واستدل به غيره على أعم من ذلك وهو صحة الافتاء عن رجل بشئ من الصلاة كما كان أو غيره
 إذا أتم المأموم وهو وجه عند الشافعية بشرط أن يكون الإمام هو الخليفة أو نائبه والاصح عندهم صحة الافتاء إلا أن علم
 أنه تركوا وجبا ومنهم من استدلل به على الجواز مطلقا وهو الظاهر من الحديث ٢٢٥ ويؤيده ما رواه المصنف عن الثلاثة

الخلفاء رضي الله تعالى عنهم كذا
 في نيل الأوطار للشوكاني رحمه
 الله الذي ذكره صاحب المنتقى
 بقوله وقد صح عن عمر أنه صلى
 بالناس وهو جنب ولم يعلم فأعاد
 ولم يمدوا وكذلك عثمان وروى
 عن علي انتهى (وان اخطوا)
 أرتكبوا الخطيئة في صلاتهم
 ككونهم محدثين مثلا (فلكم)
 قواها (وعليه - م) فاجاب قال
 ابن تيمية رحمه الله في فتاويه بفعل
 صلى الله عليه وآله وسلم لم خطأ
 الإمام عليه دون المأموم فالجواب
 الإمام طهارة الحدث وصلى ناسيا
 فعليه أن يعيد الصلاة بطهارة بلا
 نزاع ولا إعادة على المأموم عند
 جهور العلماء كمالك والشافعي
 وأحمد في المنصوص المشهور
 عنه كما جرى ذلك لعمر وعثمان
 انتهى ورواه هذا الحديث الستة
 ما بين بغداد وكوفي ومديني
 وفيه التصديت والمنعنة
 والقول وتفرد بأخراجه البخاري
 (عن ابن عباس رضي الله تعالى
 عنهم حديث ميمية في بيت خالته
 تقدم وفي هذه الرواية قال ثم نام
 حتى نفض وكان إذا نام نفض ثم أناه
 المؤذن فخرج) من يتيه الله

حديث أبي هريرة وابن عمر بن العاص وسياقي حديث علي وحكي أبو الفتح البعري
 عن جماعة من السلف أنهم قالوا إن النهي عن الصلاة بعد الصبح وبعد العصر إنما هو
 إعلام بأنه لا يتطوع بعدهما ولم يصد الوقت بالنهي كما قصده وقت الطلوع وقت
 الغروب ويؤيد ذلك ما رواه أبو داود والنسائي بأسناد حسن كما قال الحافظ عن علي عليه
 السلام عن النبي صلى الله عليه وسلم قال لا تصلوا بعد الصبح ولا بعد العصر إلا أن تكون
 الشمس نقيصة وفي رواية مر تفعلة فدل على أن المراد بالعبدة ليس على عمومهم وإنما المراد
 وقت الطلوع وقت الغروب وما قاربهما كذا في الفتح قوله بعد الصلاة العصر وبعد
 صلاة القبر هذا نص صريح بان الكراهة متعلقة بفعل الصلاة لا بدخول وقت القبر
 والعصر وكذا قوله في الرواية الأخرى لا صلاة بعد الصلاتين وكذا قوله في رواية ابن عمر
 لا صلاة بعد صلاة الصبح وكذا قوله في حديث عمرو بن عبسة لا تصلي صلاة الصبح ثم
 أقصر وقوله حتى تصلي العصر ثم أقصر فتعمل الأحاديث المطلقة على الأحاديث المقيدة
 بهذه الزيادة وقد اختلف أهل العلم في الصلاة بعد العصر وبعد القبر فذهب الجمهور إلى
 أنها مكروهة وأدعى النوري الاتفاق على ذلك وتعميمه الحافظ بأنه قد حكى عن طائفة
 من السلف الإباحة مطلقا وإن أحاديث النهي منسوخة قال وبه قال داود وغيره من
 أهل الظاهر وبذلك جزم ابن حزم وهو أيضا مذهب الهادي والقاسم عليهما السلام وقد
 اختلف القائلون بالكراهة فذهب الشافعي والمؤيد بالله إلى أنه يجوز من الصلاة في هذين
 الوقتين ما لم يصب واستدلوا به أنه صلى الله عليه وسلم سلم ستة الظهر بعد العصر وقد تقدم
 الجواب عن هذا الاستدلال في باب تحية المسجد وذهب أبو حنيفة إلى كراهة التطوعات
 في هذين الوقتين مطلقا وحكى عن جماعة منهم أبو بكرة وكعب بن عجرة المنع من صلاة
 الفرض في هذه الأوقات واستدل القائلون بالإباحة مطلقا بأدلة منهم ادعوى النسخ
 لأحاديث الباب صرح بذلك ابن حزم وغيره وجعلوا الناسخ حديث من أدرك من الصبح
 ركعة قبل أن تطلع الشمس ومن أدرك من العصر ركعة قبل أن تغرب الشمس وقد
 تقدم ولكنه خاص بصلاة الفرض فلا يصلح لنسخ أحاديث الباب على فرض تأخره وغاية
 ما عليه تخصيص صلاة التريضة من عموم النهي واستدلوا أيضا بحديث صلواته صلى الله
 عليه وسلم ركعتي الظهر بعد العصر وقد تقدم الجواب عنه واستدلوا أيضا بحديث علي
 المتقدم لتقريب النهي فيه بقوله إلا أن تكون الشمس يضاء نقيصة وقد تقدم أن الحافظ
 قال في الفتح أن أسناد حسن وقال في وضع آخر منه أن أسناده صحيح وهذا وإن كان

المسجد (وصلى) بالناس (ولم يتوضأ) لأنه كما لا ينتقض وضوءه بالنوم مضطجعا لاستيقاظ قلبه ولا يارض هذا حديث فومه في
 الوادي حتى طلعت الشمس لأن رؤية الشمس والخبر بالعين لا بالقول كما مر وهذا الحديث من السباحيات واستفاد منه عمرو
 ابن الحرث برواية بكير العلوي برجل وثلاثة من التابعين مدينون على نسق واحد والتحديث والمنعنة (عن جابر بن عبد الله
 رضي الله تعالى عنهما أنهما كانا في جبل) رضي الله تعالى عنه (صلى مع النبي صلى الله عليه وآله وسلم) عشا الأثرية

فكم ما زاده مسلم فاعلمها التي كان يواظب فيها على الصلاة مرتين (ثم يرجع فيوم قومه) والبخاري في الادب فبصل في بهم الصلاة المذكورة وللشافعي في صلها بقومه في بنى سلة وفيه حجة للشافعي وأما انه تصح صلاة المقترض خالف المتنقل كما تصح صلاة المتنقل خلف المقترض لان معاذا كان قد سقط فرضه بصلاة مع النبي صلى الله عليه وآله وسلم فكانت صلاته بقومه نافذة وهم مفترضون وهذا واضح جدا لا ريب ٣٣٦ فيه وقد وقع التصريح بذلك في رواية الشافعي والبيهقي هي له تطوع ولهم

مكتوبة العشاء قال الامام الشافعي في الامم وهذه الزيادة صحيحة وخاف في ذلك ما لا يوجب حنيفة فقال لا تصح والحديث حجة عليهما (فصل في بهم) العشاء فقر بالبقرة اي ابتداء بقراءتها ولمسلم فافتتح سورة البقرة (فانصرف الرجل) هو حزم بن ابي بن كعب كما رواه ابو داود وابن حبان او حرام بن ملحان قال انس قاله ابن الاثير او هو مسلم ابن الحرث حكاه الخطيب او اللفظ أي واحد من الرجال والمعروف تعريف الجففس كالنكرة في مؤداء ولانساق فانصرف الرجل فصلى في ناحية المسجد وهو يحتمل أن يكون قطع الصلاة أو القدوة وفي مسلم فأنصرف رجل فسلم ثم صلى وحده وهو ظاهر في انه قطع الصلاة من أصلها ثم استأنفها في بدل على جواز قطع الصلاة وابطالها العذر خلافا للحنفية والمالكية قال في الفتح وسائر الروايات ثل على انه قطع القدوة فقط ولم يخرج من الصلاة بل اسقرفهم منفردا قال في شرح المذهب له أن يقطع القدوة ويتم صلاته منفردا وان لم يخرج منها

صالحا التقييد الاحاديث المذكورة في الباب القاضية بمنع الصلاة بعد صلاة العصر على الاطلاق بماء الوقت الذي تكون الشمس فيه بيضاء زقية لكنه أخص من دعوى مدعى الاباحية للصلاة بعد العصر وبعد الفجر مطلقا واستدلوا أيضا بما رواه مسلم عن عائشة انها قالت وهم عمر انهم في رسول الله صلى الله عليه وسلم أن يصري طلوع الشمس وغروبها وبما رواه البخاري عن ابن عمر انه قال أصلي كما رأيت أصحابي يصلون ولا أنهي أحدا يصلي ليليل أولهم ما شاء من غير أن لا تحروا طلوع الشمس ولا غروبها ويحجب عن الاستدلال بقول عائشة بان الذي رواه عمر عن النبي صلى الله عليه وسلم ثابت من طريق جماعة من الصحابة كما تقدم فلا اختصاص له بالوهم وهم مثبتون وناقولن للزيادة قروا بينهم مقدمة وعدم علم عائشة لا يستلزم عدم فقد علم غيرها بما لم تعلم ويحجب عن الاستدلال بقول ابن عمر بانه قول صحابي لا حجة فيه ولا يعارض المرفوع على انه قد روى عن النبي صلى الله عليه وسلم خلاف ما رواه كاسياني واستدلوا أيضا بما أخرجه البخاري وغيره من حديث ابن عمر قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم لا تحروا بالصلاة تكتم طلوع الشمس ولا غروبها قالوا فحمل الاحاديث المذكورة في الباب على هذا حمل المطلق على التقييد أو تبنى عليه بناء العام على الخاص ويحجب بان هذا من التخصيص على أحد أفراد العام وهو لا يصلح للتخصيص كما تقرر في الاصول واعلم ان الاحاديث القاضية بكره الصلاة بعد صلاة العصر والفجر عامة فاما كان أخص منها مطلقا كحديث يزيد بن الاسود وابن عباس الاتيين في الباب الذي به هذا وحديث علي المتقدم وقضاء سنة الظهر بعد العصر وسنة الفجر بعده لا احاديث المتقدمة في ذلك فلا شك انها مخصوصة لهذا العموم وما كان ينفه وبين احاديث الباب عموم وخصوص من وجه كاحاديث تحية المسجد واحاديث قضاء الفوائت وقد تقدمت والصلاة على الجنائزة وله صلى الله عليه وسلم ياء على ثلاث لا تؤخرها الصلاة اذا أنت والجنائزة اذا حضرت الحديث أخرجه الترمذي وصلاة الكسوف لقوله صلى الله عليه وسلم فاذا رأيتموها فافزعوا الى الصلاة والركعتين عقب التطهر لحديث أبي هريرة المتقدم وصلاة الاستسقاء لا احاديث المتقدمة وغير ذلك فلا شك انهم أعم من احاديث الباب من وجه وأخص منها من وجه وليس أحد العمومين أولى من الآخر بوجه خاص الما في ذلك من التحكم والوقف هو المتعين حتى يقع الترجيح بام خارج (وعن عمرو بن عبس) قال قلت يا نبي الله أخبرني عن الصلاة قال صل صلاة الصبح ثم انصرف عن الصلاة حتى تطلع الشمس وترتفع قائم اطلع حين تطلع بين قرني شيطان

قال وفي هذه المسئلة ثلاثة أوجه أحدها أن يجوز لمذروا غير عذر والثاني لا يجوز مطلقا والثالث يجوز لعذر وحينئذ لا يجوز لغيره وتطويل القصة عذر على الاصح انهمي (فكان معاذ تناول منه) يسوء فقال كما لابن حبان والبخاري في الادب اننا منافق (فبلغ ذلك) النبي صلى الله عليه وآله وسلم ولذلك فيقال معاذ لئن أصبحت لا ذكرن ذلك للنبي صلى الله عليه وآله وسلم فذكر ذلك له فإرسل اليه فقال ما الذي جعلك على الذي صنعت فقال يا رسول الله جعلت على فاضح لي بالنهار فجئت وقد أقيمت الصلاة

فدخلت المسجد فدخلت معه في الصلاة فقرأ سورة كذا وكذا فانصرفت فصليت في ناحية المسجد (فقال) صلى الله عليه وآله وسلم أنت (فتان) أنت (فتان) أنت (فتان) قال ذلك (ثلاث مرار) ولا بن عاكر مرات أي أنت منقر عن الجماعة صادقة منها لان التطويل كان سببا للخروج من الصلاة وترك الجماعة وفي الشعب للبيهقي باسناد صحيح عن عمر لا تبغضوا الله الى عباده بكون أحدكم اماما فيطول على القوم حتى ينفذ اليه ما هم فيه ولا بن ٣٣٧ عبيدة أنفان به حرة الاسنة فهم الانكارى والتكرار للتأكيد (أو قال

فانما فاننا فاننا) أي تكون فاننا والشك من الراوى وقال ابن ماجة كالكرومانى من جابر (وأمره) صلى الله عليه وآله وسلم لم أن يقرأ (بسورتين من أو سط الفصل) يوم به حاقومه قال عمرو بن دينار لأحدهما نعم في رواية سليم بن حبان عن عمرو أقرأ والشمس وضحاها وسبح اسم ربك الأعلى ونحوهما ولا سراج أما يكفئك أن تقرأ بالسماء والطارق والشمس وضحاها وفي مسند وهب أقرأ سبح اسم ربك الأعلى والشمس وضحاها ولا حديد اسناد قوى اقربت الساعة والسور التي مثل بهن من قصار الفصل فاعله أراد المعتدل أي المناسب للعال منها وكان قول عمرو الاول وقع منه في حال فتح ديبه اشعبة ثم ذكره وأول الفصل من الجرات أو من القتال أو من الفتح أو من ق وطواله الى سورة عم وأوسطه الى الضمى أو طواله الى الصف وأوسطه الى الانشقاق والقصار الى آخره كلها أقوال واسننقط من الحديث صحة اقتداء

وحينئذ يبدلها الكفار ثم مل فان الصلاة مشهودة مشغورة حتى يستقل الظل بالريح ثم أقصر عن الصلاة حينئذ تسبحهم فاذأقبل التي فصل فان الصلاة مشهودة مشغورة حتى صلى العصر ثم أقصر عن الصلاة حتى تغرب فانها تغرب بين قرني شيطان وحينئذ يسجد لها الكفار رواه أحمد ومسلم ولا بن داود نحوه وأوله عنده قلت يا رسول الله أي الليل أسمع قال جوف الليل الآخر فصل لما شئت فان الصلاة مشهودة مكتوبة حتى تصلى الصبح) قوله وترفع فيه ان انتهى عن الصلاة بعد الصبح لا يزول بنفس طلوع الشمس بل لا بد من الارتفاع وقد وقع عند البخارى من حديث عمر المتقدم بانظ حتى تشرق الشمس والاشراق الاضاءة وفي حديث عقبه الآتى حتى تطلع الشمس بازغة وذلك يبين أن المراد بالطلوع المذكور في حديث الباب وغيره الارتفاع والاضاءة لا مجرد الظهور ذكره في ذلك القاضي عياض قال النووي وهو متعين لا عدول عنه للجمع بين الروايات وقد ورد تفسير في بعض الروايات بارتفاعها قد ربح قوله فانها تطلع بين قرني شيطان قال النووي قيل المراد بقرني الشيطان حربه وأتباعه وقيل غلبة أتباعه وانتشار فسادهم وقيل القرنان ناحيتا الرأس وأنه على ظاهره قال وهذا الأقوى ومعناه أنه يدنى رأسه الى الشمس في هذه الاوقات ليكون الساجدون لها من الكفار كالساجدين له في الصورة وحينئذ يكون له ولشيعته تسلط ظاهر ويمكن من أن يلبسوا على المسلمين صلاتهم فكبرت الصلاة حينئذ صباة اها كما كبرت في الاماكن التي هي مأوى الشيطان وفي رواية لابن داود والنسائي فانها تطلع بين قرني شيطان فصلي اها ككفار قوله مشهودة مشغورة أي تشهدا للملائكة ويحضرونها وذلك أقرب الى القبول وحصول الرحمة قوله حتى يستقل الظل بالريح قال النووي معناه أنه يقوم مقابله في الشمال ليس ما تلا الى المشرق ولا الى المغرب وهذا حال الاسنة وانتهى والمراد انه يكون الظل في جانب الريح ولم يبق على الارض من ظله شيء وهذا يكون في بعض أيام السنة ويقدر في سائر الايام عليه قوله تسبحهم بالسبحين المهمة والجيم والراء أي يوقد عايمه ابقاد ابا بقا قوله فاذا أقبل التي أي ظهر الى جهة المشرق والتي محتص بمابعد الزوال وأما الظل فيقع على ما قبل الزوال وبعبده قوله حتى تصلى العصر فيه دليل على أن وقت انتهى لا يدخل بدخول وقت العصر ولا صلاة غير المصلى وانما يكبر لكل انسان بعد صلاته نفسه حتى لو أخرها عن أول الوقت لم يكبر التنفل قبلها او قد تقدم الكلام في ذلك وكذا قوله حتى

٤٣ نيل في المفترض بالمتنفل لان معاذ كان فرضه الاولى والثانية نفل لزيادة في الحديث عند الشافعي وعبد الرزاق والدارقطني هي له تطوع وله سم فرضه وهو حديث صحيح رجاله رجال الصحيح وصرح ابن جرير في رواية عبد الرزاق بسماعه فاتفقت تمة تدليه وهذا مذهب الشافعية والحنابلة خلافا للحنفية والمالكية واستنبط منه أيضا تخفيف الصلاة في اعطال المأمومين وفيه أن الحاجة من أمور الدنيا عذر في تخفيف الصلاة وجوز إعادة الصلاة الواحدة

في اليوم مرتين وجواز خروج الماء وممن الصلاة أعذر وفيه جواز صلاة المنفرد في المسجد الذي يصل فيه بالجماعة إذا كان
أعذر وفيه الانكار بلطف لوقوعه بصورة الاستعانة بهم ويؤخذ منه تعزير كل أحد بحسبه والاكتمال في التعزير بالقول
والانكار في المكروهات وفيه اعتذار من وقع منه خطأ في الظاهر وجواز الوقوع في حق من وقع في محذور كذا في الفسخ واعتراضه
بعضهم بقوله أما هذا فلا دليل فيه لانه فعل ٢٣٨ صحابي ولم يعلم أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم لم يبه وما هو الا ما يتفق

تصلي الصبح قال المنصف رحمه الله وهذه النصوص الصحيحة تدل على أن النبي في الفجر
لا يتعلق بطلوعه بل بالفعل كالعصر انتهى والحديث يدل على كراهة التطوعات بعد صلاة
العصر والفجر وقد تقدم ذلك وعلى كراهتها أيضا عند طلوع الشمس وعند فائتة الظهيرة
وعند غروبها وسباني الكلام على هذه الاوقات (وعن يسار مولد ابن عمر قال أتاني

ابن عمر وأنا أصلي بعدما طلع الفجر فقال ان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم خرج علينا

ونحن نصلي هذه الساعة فقال ليبلغ شاهدكم غائبكم أن صلاة بعد الصبح الاركعة خير

رواه أحمد وأبو داود) وأخرجه أيضا الدارقطني والترمذي وقال غريب لا يعرف الا من

حديث قدامة بن موسى قال الحافظ وقد اختلف في اسمه شيخه فقيل أيوب بن حصين وقيل

محمد بن حصين وهو مجهول وأخرجه أبو يعلى والطبراني من وجهين آخرين عن ابن عمر

نحوه ورواه ابن عدي من طريق محمد بن عبد الرحمن البجلي عن أبيه عن ابن عمر ورواه

أيضا الدارقطني من حديث عبد الله بن عمرو بن العاص وفي اسناده الافريقي ورواه أيضا

الطبراني من حديث عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده وفي سنده رواه ابن الجراح ورواه

أيضا البيهقي من حديث سعيد بن المسيب مرسلًا وقال روى موصولا عن أبي هريرة رواه

يصح ورواه موصولا الطبراني ابن عدي وسنده ضعيف والمرسل أصح والحديث يدل

على كراهة التطوع بعد طلوع الفجر الاركعتي الفجر قال الترمذي وهو مما أجمع عليه أهل

العلم كرهوا أن يصلي الرجل بعد طلوع الفجر الاركعتي الفجر قال الحافظ في التلخيص

دعوى الترمذي الاجماع على الكراهة لان عجيب فان الخلاف فيه مشهور كما هو

المعروف وقال الحسن البصري لا بأس به وكان مالك يرى أن يقبله من فاتته صلاة

بالليل وقد أطنب في ذلك محمد بن نصر في قيام الليل انتهى وطرق حديث الباب يعقوب

بعضها بعضها فتفتقر للاحتجاج بها على الكراهة وقد أقرط ابن حزم فقال الروايات في

لا صلاة بعد الفجر الاركعتي الفجر ساقطة مطروحة كذوبة (وعن عتبة بن عامر قال ثلاث

ساعات نها رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم أن يصلي حين أو ان تقرب من موتا حين

تطلع الشمس بارغة - في ترتفع - حين يقوم فتم الظهيرة وحير تضيف للغروب - في تغرب

رواه الجماعة الا البخاري) قوله ان تقرب هو بضم الباء الموحدة وكسرها الفتان قال

النووي قال بعضهم المراد بالقبر صلاة الجنائز وهذا ضعيف لان صلاة الجنائز لا تذكر

في هذا الوقت بالاجماع فلا يجوز فيه الحديث في مخالف الاجماع بل هو ما ان معناه

الكثير من الغضب ولا دليل على

جوازه وقد قال صلى الله عليه

وآله وسلم لا يذر انك امرؤ فئت

جاهلية في كلام أقل من هذا فلو

علم هذا لانه كرهه انتهى وهو

اعتراض ناشئ عن عدم الاطلاع

على طرف الحديث ففي رواية

الامام أحمد بخلافه حرام الى النبي

صلى الله عليه وآله وسلم ومما إذا

عنده فقال يا بني الله اني أردت أن

أصلي فخذ الاني فدخلت المسجد

لاخلى مع القوم فلما طول فجزت

في صلاة فدخلت بغضلى أسفبه

فزع اني منافق فاقبل - ل النبي

صلى الله عليه وآله وسلم الى معاذ

فقال أفتان أنت أفتان أنت الخ

ففي هذا الحديث تصرح بعلم

النبي صلى الله عليه وآله وسلم

بذلك وهذا الحديث أخرجه

مسلم والنسائي (عن أبي

مسعود رضي الله عنه ان رجلا)

قال في النحر ألم أفعل على سميت

ووهم من زعم انه حرم بن أبي بن

كعب لان قصته كانت مع معاذ

لا مع أبي بن كعب انتهى قلت

وكان أبي يصلي باهل قبا كذا بينه

أبو يعلى في مسنده من حديث

جابر فعلم بهذا ان هذه القصة غير

قصة معاذ (قال والله يا رسول الله اني لا تأخر عن صلاة الغداة) أي لا أحضرها مع الجماعة واستدل

به على تسمية الصبح بذلك (من أجل فلان مما يطيل بنا) أي من تطويله وخص الغداة بالذكر لتطويل القراءات فيها (فما رأيت
رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم في موعظة أشد غضبا منه يومئذ) أي يوم أخبر بذلك لتقصير في تعلم ما ينبغي تعامه كذا قال
ابن دقيق العيد ونعتبه تليده أبو الفتح اليعمري بأنه يتوقف على تقدم الاعلام بذلك قال ويحتمل أن يكون ما ظهر من الغضب

لإرادة الاهتمام بما يليق به عليه السلام لأصحابه ليكونوا من سماعه على بال إثلايع وود من فعل ذلك إلى مثله قال في الفتح هذا حسن في الباعث على أصل اظهار الغضب أما لكونه أشد فالاحتمال الثاني أوجه ولا يرد عليه التعقب المذكور (ثم قال) صلى الله عليه وآله وسلم (إن منكم منقرين) بصيغة الجمع فيه تفسير للمراد بالفتنة في حديث معاذ أفان أنت (فأيكم) أي أي واحد منكم (ما صلى بالناس) بزيادة مائتا كيدا التعميم وزيادتهم مع أي ٢٣٩ الشرطية كثير وفي رواية سفيان في أم الناس

(فليجتوز) جواب الشرط أي فليخفف بحيث لا يخل بشئ من الواجبات قال ابن دقيق العيد التطويل والتخفيف من الأمور الإضافية فقد يكون النفي خفيفا بالنسبة إلى عادة قوم طويل بالنسبة إلى عادة آخرين قال وقول الفقهاء لا يزيد الإمام في الركوع أو السجود على ثلاث تسبيحات لا يخالف ما ورد عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم أنه كان يزيد على ذلك لأن رغبة الصحابي في الخير تقتضي أن لا يكون ذلك تطويلا قال في الفتح وأولى ما أخذ حد التخفيف من الحديث الذي أخرجه أبو داود والنسائي عن عثمان بن أبي العاص أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال له أنت إمام قومك وأقدر القوم بأضعفهم وأشداهم حسن وأصله في مسلم (فإن فيهم الضعيف والكبير وذا الحاجة) تعليل للأمر المذكور ومقتضاه أنه متى لم يكن فيهم من يتصف بصفة من المذكورات أو كانوا محصورين ورضوا بالتطويل لم يضر التطويل لاقتضاء العلة

تعمد تأخير الدفن إلى هذه الأوقات كما يكرهه تعمدا تأخير العصر إلى اصفر أو الشمس بلا عذر وهي صلاة المنافقير قال فاما إذا وقع الدفن بلا تعمد في هذه الأوقات فلا يكره انتهى وظاهر الحديث أن الدفن في هذه الأوقات محرم من غير فرق بين العام وغيره لأن يخص غير العام بالدلالة القاضية برفع الجناح عنه قوله بازغة أي ظاهرة في الصلاة تضيق ضبطه النووي في شرح مسلم بفتح التاء الضاد المججمة وتشديد الياء والمراد به الميل والحديث يدل على تحريم الصلاة في هذه الأوقات وكذلك الدفن وقد سكت النووي الإجماع على الكراهة قال واتفقوا على جواز الفرائض المؤداة بها واختلافوا في التوافل إلى لها سبب كصلاة الصلوة وسجود التلاوة والشكر وصلاة العبد والكسوف وصلاة الجنازة وقضاء الفوائت ومذهب الشافعي وطائفة جواز ذلك كله بلا كراهة ومذهب أبي حنيفة وآخرين أنه داخل في النهي العموم الأحاديث انتهى وجهه له صلاة الجنازة ههنا من جهة ما وقع فيه الخلاف ينافي دعواه الإجماع على عدم كراهتها كما تقدم عنه ومن القائلين بكراهة قضاء الفرائض في هذه الأوقات زيد بن علي وأبو داود والدا عي والامام يحيى قالوا لشمول النهي لقضاء لأن دليل المنع لم يفصل واحتج القائلون بجواز قضاء الفرائض في هذه الأوقات وهم الهادي والقاسم والشافعي ومالك بقوله صلى الله عليه وسلم من قام عن صلاته أو سهأ عنها فوقفها حين يذكرها الحديث المتقدم فخلوه من خصص الأحاديث الكراهة وهو محكم لأنه أعم منها من وجه وأخص من وجه وليس أحد العموميين أرى بالتخصيص من الآخر وكذلك الكلام في فعل الصلاة المفترضة في هذه الأوقات ادعاء أن حديث من أدرك من الفجر ركعة قبل أن تطلع الشمس ومن أدرك من العصر ركعة قبل أن تغرب الشمس أخص من أحاديث النهي مطلقة نافذة عدم عليها رقا استثنى الشافعي وأصحابه وأبو يوسف الصلاة عند قائمة الطهيرة يوم الجمعة خاصة وهي رواية عن الأوزاعي وأهل الشام واستدلوا بما رواه الشافعي عن أبي هريرة أن النبي صلى الله عليه وسلم نهى عن الصلاة نصف النهار حتى تزول الشمس اليوم الجمعة وفي إسناده إبراهيم بن محمد بن أبي يحيى وإسحق بن عبد الله بن أبي فروة وهما ضعيفان ورواه البيهقي من طريق أبي خالد الأحمر عن عبد الله بن شريك عن أهل المدينة عن سعد بن أبي هريرة ورواه الأثرم بسند فيه الواقدي وهو متروك ورواه البيهقي أيضا بسند آخر فيه عطاء بن عجلان وهو متروك أيضا وقد روى الشافعي عن ثعلبة بن أبي مالك عن عامة الصحابة أنهم لم كانوا يوم نصف النهار يوم الجمعة وفي الباب عن واثله عند الطبراني قول الحافظ بسند واه عن أبي قتادة عند أبي

وفي رواية السقيم وزاد مسلم الصغير والطبراني السمل والمرضع وعنده أيضا والعباسي بسند والواصف المذكورين وقد ذهب جماعة كابن حزم وابن عبد البر وابن بطال إلى الوجوب كما يظهر الأمر في قوله فليجتوز وعبارة ابن عبد البر في هذا الحديث وضع الدلائل على أن أئمة الجماعة يملكونهم التخفيف لأمروهم صلى الله عليه وآله وسلم إياهم بذلك ولا يجوز لهم التطويل لأن في الأمر لهم بالتخفيف منها من التطويل والمراد بالتخفيف أن يكون بحيث لا يخل بسنتها ومقاصدها

قال القسطلاني وقول ابن عبد البر ان العلة الموجبة للتحفيف عندى غير مأمونة لان الامام وان علم قوة من خلقه فانه لا يدري ما يحدث به من حادث شغل وعارض من حاجة وآفة من حدث بول او غيره وتعقب بأن الاحتمال الذي لم يقم عليه داليل لا يترتب عليه حكم فذا انحصر المأمون ورضوا بالتعويل لا يؤمر امامهم بالتحفيف لعارض لا دليل عليه وحديث ابي قتادة انه صلى الله عليه وآله وسلم قال انى ٤٤٠ لا قوم في الصلاة وانا اريد ان أطول فيها فاسمع بكاء الصبي فالتجوز كراهية ان

داود والاثم أنه صلى الله عليه وسلم كره الصلاة في النهار الا يوم الجمعة وقال ان جهنم تسجر الا يوم الجمعة وفيه ليت بن ابي ساييم وهو ضعيف وهو أيضا منقطع لانه من رواية ابي الخليل عن ابي قتادة ولم يسمع منه (وعن ذكوان مولى عائشة انها حدثته ان رسول الله صلى الله عليه وسلم كان يصلي بعد العصر وينهى عنها ويواصل وينهى عن الوصال (رواه أبو داود) الحديث في اسناده مجيد بن اسحق عن مجيد بن عمرو بن عطاء وفيه مقال ادم يصرح بالتصديت وهو هنا قد عنعن في نظر في عنعنته كما قال الحافظ وقد قدمنا في باب قضاء سنة الظهر ما يدل على اختصاص ذلك به صلى الله عليه وآله وسلم

باب الرخصة في إعادة الجماعة وركعتي الطواف في كل وقت

عن يزيد بن الاسود قال شهدت مع النبي صلى الله عليه وسلم حجة فصليت معه صلاة الصبح في مسجد الخيف فلما قضى صلاته المحرف فاذا هو برجلين في أخرى القوم لم يصليا فقال علي بهم حاجتي فيهما ترعد فرائضهما فقال ما منه كما أن تصليا معناه فقال يا رسول الله انما كنا قد صلينا في رحلتنا قال ولا تفعلوا اذا صليتما في رحلتكما انتم تسجد سجدة فصليتم معهم فانهم الكما ناهله رواء الخمسة الا ابن ماجه وفيه لا يروى اود اذا صلى أحدكم في رحله ثم أدرك الصلاة مع الامام فليصلها معه فانهم الكما ناهله الحديث أخرجه أيضا الدارقطني وابن حبان والحاكم ومصححه ابن السكن وقال الترمذي حسن صحيح وقد أخرجه كلهم من طريق يعلى بن عطاء عن جابر بن يزيد بن الاسود عن ابيه قال الشافعي في القديم اسناده مجهول قال البيهقي لان يزيد بن الاسود ليس له راو غير ابنه ولا ابنه جابر راو غير يعلى قال الحافظ يعلى من رجال مسلم وجابر وثقه النسائي وغيره وقد وجدنا جابر بن يزيد راويا غير يعلى أخرجه ابن مندة في المعرفة من طريق شعبة عن ابراهيم بن ابي امامة عن عبد الملك بن ابراهيم عن جابر وفي الباب عن ابي ذر هذم مسلم في حديث أنه كيف أنت اذا كان عليه ذلك أمره بخروج الصلاة عن وقتها وفيه فان أدركتم معهم فصل فانهم الكما ناهله وعن ابن مسعود عنده مسلم بقصوه وعن شداد بن اوس عن عبد البر راو عن مجيب الديلمي عنده مالك في المواو والنسائي وابن حبان والحاكم وعن ابي أيوب عن أبي داود أنه سألوه رجل من بني أسد بن خزيمة فقال يصلي أحدنا في منزله الصلاة ثم يأتي المسجد ويقام الصلاة فاصلي معهم فاجدني نفسي من ذلك شيئا فقال أبو أيوب سألنا عن ذلك النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال فذلك له سهم جمع وفي اسناده رجل مجهول قوله ترعد اضم أنه وقع فالثمة أي قصرك كذا

اشق على الله عليه وآله وسلم يدل على ارادته صلى الله عليه وآله وسلم اول التطويل فيدل على الجواز وانما تركه لدليل قام على تضرر بعض المأمومين وهو بكاء الصبي الذي يشغل خاطر امه قال في الفتح قال البعزمي الاحكام انما قنطاط بالغاب لا بالصورة النادرة فينبغي للائمة التحفيف طاعة وهذا كما شرع العصر في صلاة المسافرين وعال بالمشقة وهي مع ذلك تشرع ولو لم يشق عالا باله لانه لا يدري ما يطرأ عليه وهنا كذلك انتهى ورواة هذا الحديث كلهم كوفيون وفيه رواية تابعي عن تابعي والتحديث والاختبار والسمع والقول (عن جابر) ابن عبد الله الانصاري (رضي الله عنه حديث معاذ) فهو ما تقدم آتينا وان النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال له اي لهاذ اتمان انت (فلولا) اي فهو لا (صليت بسج اسم ربك الاعلى ولشمس وضحاها والليل اذا يغشى) اي او نحوها من قصار المفصل كما في بعض الروايات (عن انس رضي الله عنه قال كان النبي صلى الله عليه وآله وسلم يوتر

الصلاة من الايجاز ضد الاطباب ويكملها) من غير نقص بل ياتي بأقل ما يمكن من الاركان وادبها من ورواه هذا قال الحديث بصريون وفيه التحديث والعنفة والقول وخرجه مسلم وابن ماجه (عن ابي قتادة) الحرث بن زبني الانصاري (رضي الله عنه عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال انى لا قوم في الصلاة اريد ان أطول) اي انه طویل (فيها) وبليلة حالية (فاسمع بكاء الصبي) بالمد اي صوته الذي يكون معه (فالتجوز) اي فاخفف (في صلاة كراهية ان اشق على امه) اي المشقة عليها ولا دلالة

فيه على جواز ادخال الصبيان المسجد لاجتماع ان يكون الصبي في بيت يقرب من المسجد بحيث يسمع بكأؤه بل هو الظاهر
نعم فيه شفقة النبي صلى الله عليه وآله وسلم لم على أصحابه ومراعاة أحوال الكبير والصغير وجواز صلاة الجماعة في الجماعة مع
الرجال وروى ابن أبي شيبة عن ابن سابط ان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قرأ في الركعة الاولى بسورة نحو ستين آية فسمع
بكأه الصبي فقرأ في الثانية ثلاث آيات ورواه هذا الحديث الستة ما بين رازي ٣٤١ ودمشقي وبعاني ومديني وفيه الحديث

والحنيفة والقول وأخرجه أيضا
أبو داود والنسائي في الصلاة
(٩) عن النعمان بن بشير رضي
الله عنه قال قال النبي صلى الله
عليه وآله وسلم (تسرون
صغوفكم) باعتدال النعائين بها
على سمع واحد أو بسد الخلل
فيها (أو ليخالفن الله) أي ليقعن
الخفاة (بين وجوهكم)
يتصويها عن مواضعها ان لم
تقوموا الصنوف جزوفا فافهو
على هذا واجب والتغريب فيه
حرام ولا حرج من حديث أبي
امامة بسند ضعيف أو لنطمس
الوجوه قال ابن الجوزي الظاهر
أنه مثل الوعيد المذكور في قوله
تعالى من قبل أن تطمس وجوها
فتردها على أدبارها والمراد وقوع
العداوة والبغضاء واختلاف
القلوب واختلاف الظاهر
سبب لاختلاف الباطن وفي
رواية أبي داود رغبه بلفظ أو
ليخالفن الله بين قلوبكم والمراد
تتفرقون فباخذ كل واحد وجهها
غير الذي يأخذه صاحبه لان
تقدم الشخص على غيره فظنة
لكبر المقدس للقلب الداعي
للقضية وعزى هذا الأخير

قال ابن رسلان قوله فرائضهم فريضة بالصاد المهملة وهي الصلاة من الجنب
والكتف التي لا تزال ترد أي تصرفك من الدابة واستعمل الإنسان لان له فريضة وهي
ترجف عند الخوف وقال الاصمعي الفريضة لغة بين الكتف والجنب وسبب ارتداد
فرائضهما ما اجتمع في رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم من الهيبة العظيمة والحرمة
الجسيمة لكل من رآه مع كثرة تواضعه وقوله ثم أتيتهم بمسجد جماعة انظر أبي داود اذا صلى
أحدكم في رله ثم أدرك الامام ولم يصل فليصل معه وانظر ابن حبان اذا صلى في رحل المكاء
ثم أدركت الصلاة فصلى بقوله فانما السكنا فله فيه تصريح بان الثانية في الصلاة المعادة
نافلة وظاهره عدم الفرق بين أن تكون الاولى جماعة أو فرادى لان ترك الاستفصال في
مقام الاحتمال ينزل منزلة العموم في المقال قال ابن عبد البر قال جمهور الفقهاء انما يعيد
الصلاة مع الامام في جماعة من صلى وحده في بيته أو في غير بيته وأما من صلى في جماعة وان
قلت فلا يعيد في أخرى قلت أو كثرت ولو أعاد في جماعة أخرى لأعاد في ثالثة ورابعة الى
مالا ثم بائة وهذا لا يخفى فإداه قال ومن قال بهذا القول مائة وأربع مائة والشافعي
وأصحابهم ومن يجتهد بقوله صلى الله عليه وآله وسلم لا تصل صلاة في يوم مرتين انتهى وذهب
الاوزاعي والهادي وبعض أصحاب الشافعي وهو قول الشافعي القديم الى أن الفريضة
هي الثانية اذا كانت الاولى فرادى واستدلوا بما أخرجه أبو داود عن يزيد بن عامر قال
جئت والنبي صلى الله عليه وآله وسلم في الصلاة فجاءت ولم أدخل معهم في الصلاة
فانصرف علينا رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فرأى جالساً فقال ألم تسلم يا يزيد قال بلى
يا رسول الله قد أسأت قال فما منعك أن تدخل مع الناس في صلاتهم قال إني كنت قد
صليت في منزلي وأنا أحسب ان قد صليت فقال اذا جئت الى الصلاة فوجدت الناس فصل
معههم وان كنت قد صليت تسكر لك نافلة وهذه مكتوبة ولكنهم قد ضعه في النووي وقال
البيهقي ان حديث يزيد بن الاسود أثبت منه وأولى ورواه الدارقطني بلفظ وليجمع ل التي
صلى في بيته نافلة وقال هي رواية ضعيفة شاذة انتهى وعلى فرض صلاحية حديث يزيد بن
عامر للاحتجاج به فالجمع بينه وبين حديث الباب ممكن بحمل حديث الباب على من صلى
الصلاة الاولى في جماعة وحل هذا على من صلى منفردا كما هو الظاهر من سياق الحديثين
ويكونان مخصصين لحديث ابن عمر عند أبي داود والنسائي وابن خزيمة وابن حبان بلفظ
سمعت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يقول لا تصلوا صلاة في يوم مرتين على فرض
شؤله لاعادة الفريضة من غير فرق بين أن تكون الاعادة بنية الافراض او التطوع واما

للقرطبي واحتج ابن حزم للقول بوجوب التسوية بالوعيد المذكور لانه يقتضيه لكن قوله في الحديث الا ترفان تسوية
الصفوف من تمام الصلاة بصرفه الى السنة وهو مذهب الشافعي وأبي حنيفة ومالك فيكون الوعيد للتخليط والتشديد وقبل
المراد الخفاة في الجزاء فيبازي المسوي بخير ومن لا يسوي بشر (عن أنس) بن مالك رضي الله عنه أن النبي صلى الله عليه
وآله وسلم قال أقبوا صغوفكم أي سووها أيها الحاضرون للصلاة معي (وتراصوا) أي تضاموا ولا تصقوا حتى يتصل

ما ينسبكم (فاني أراكم) برؤية حقيقية (من وراء ظهري) أي من خلقي بخلق خاصة باصرة فيه كما يشعر به التعبير عن فبدأ الرؤية ومنشؤها من خلقه وقبل أنه كان له بين كنهية عينان كسبح الخياط يبصرهم ما لا يحجبهما الشباب وفيه مراعاة الامام لرعيته والشفقة عليهم وتحذيرهم من المخالفة وفي رواية أخرى عنه قال وكان أحدنا في زمنه صلى الله عليه وآله وسأل يلق منكبه بمنكب صاحبه وقدمه يقدمه والمراد بذلك ٣٤٢ المبالغة في تعديل الصف وسد خلله وقد ورد الأمر بذلك والترغيب فيه

في أحاديث كثيرة صحيحة منها حديث ابن عمر المروي عند أبي داود وصححه ابن خزيمة والحاكم ولفظه ان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قال اقيموا الصلوة وحاذروا بين المناكب وسدوا الخلل ولا تذروا فرجات للشيطان ومن وصل مقاما وصله الله ومن قطع صفا قطعاه الله عز وجل (عن عائشة رضي الله عنها) قالت كان النبي صلى الله عليه وآله وسلم يصلي من الليل في حجرته ظاهرا أن المراد بحجرة بيت وبدل عليه قوله (وجدار الحجرة قصير) وأوضح منه رواية أبي نعيم عن يحيى بن عمار كان يصلي في حجرة من حجر أنواجه أو المراد بالحجرة التي كان احتجبرها في المسجد بالحسين كافي الرواية الثانية هـ - البخاري ولأبي داود عنها انها هي التي نصبت له الحصر على باب بيتهم فاما أن يحمل على التعدد أو على الجواز في الجدار وفي نسخة الحجرة اليها (نراى الناس شخص النبي صلى الله عليه وآله وسلم) من غير تمييز منهم لانه المقدسة لانه كان لا يلقم يبصر والاختصاص (فقام أناس يصلون بصلاته)

إذا كان النبي محتصا بإعادة الفريضة بنية الافتراض فقط فلا يحتاج الى الجمع بينه وبين حديث الباب ومن جملة الخصومات لحديث ابن عمر المذكور حديث أبي سعيد قال صلى لنا رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فدخل رجل فقام يصلي الظهر فقال الارجل يتصدق على هـ - إذا فصلى معه أخرجه الترمذي وحسنه وابن حبان والحاكم والبيهقي وحديث الباب يدل على مشروعية الدخول مع الجماعة بنية التطوع ان كان قد صلى تلك الصلاة وان كان الوقت وقت كراهة للتصريح بأن ذلك كان في صلاة الصبح والى ذلك ذهب الشافعي فيكون هذا مخصصا للعموم الأحاديث القاضية بكراهة الصلاة بعد صلاة الصبح ومن جوز التخصيص بالقياس الحق به ما سواه من أوقات الكراهة وظاهر التقييد بقوله صلى الله عليه وآله وسلم ثم أتيتهم مسجد الجماعة ان ذلك مختص بالجماعات التي تقام في المساجد لا التي تقام في غير ما فيحمل المطلق من ألباط حديث الباب كالقوله أبي داود وابن حبان المتقدمين الى المقيدين بجمعة الجماعة ويؤيد ذلك ما أخرجه أبو داود والبيهقي عن سليمان بن يسار مولى ميمونة قال رأيت ابن عمر جالسا على البلاط وهو موضع مقر وثى بالبلاط بين المسجد والسوق بالمدينة وهم يصلون فقلت الاتصلي معهم فقال قد صليت اني سمعت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يقول لا تصلوا صلاة في يوم مرتين (وعن جبير بن مطعم ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال يا بني عبد مناف لا تقموا أحد اطاف بهذا البيت وصلى أية ساعة شاء من ليل أو نهار رواه الجماعة الا البخاري وعن ابن عباس ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال يا بني عبد المطلب أو يا بني عبد مناف لا تقموا أحد اطاف يطوف بالبيت ويصلي فانه لا صلاة بعد العبر حتى تطلع الشمس ولا بعد العصر حتى تقرب الشمس الا عنده هذا البيت يطوفون ويصلون - رواه الدارقطني) الحديث الاول أخرجه ايضا ابن خزيمة وابن حبان والدارقطني وصححه الترمذي ورواه الدارقطني من وجهين آخرين عن جابر قال الحافظ وهو معلول فان المحفوظ عن جبير لا عن جابر وقد عزاه المصنف رحمه الله حديث الباب الى مسلم لانه لم يستثن من الجماعة الا البخاري وهو خطأ قال الحافظ في التخصيص عزاه المحدث بن تيمية حديث جبير لمسلم فانه قال رواه الجماعة الا البخاري وهذا وهم منه تبعه عليه المحب الطبري فقال رواه السبعة الا البخاري وابن الرفعة وقال رواه مسلم وكانه والله اعلم لما رأى ابن تيمية عزاه الى الجماعة دون البخاري اقتطع مسماها من بينهم واكتفى به عنهم ثم ساقه باللفظ الذي أورده ابن تيمية فاخطأ تكرارا انتهى

صلى الله عليه وآله وسلم متلبس بهما أو مقتدين بهما وهم خارج الحجرة وهو داخلها وهذا موضع الترجمة والحديث على ما لا يخفى ولفظها إذا كان بين الامام وبين القوم أي المقتدين به حائط أو سترة يعني لا يضر ذلك وهذا مذهب المالكية ثم اذا جمعهم بمسجد وهم بمسجد الامام يسماع تكبيره أو بتبايع جازع عند الشافعية لاجماع الامة على ذلك وقال الحسن البصري لا بأس أن تصلي ويتك ويمنع من أي سواه كان محورا الى سباحة أم لا وهذا هو الصحيح عند الشافعية وروي سعيد بن منصور

باسناد صحيح عنه في الرجل يصل خلف الامام وهو فوق سطح ياتم به لباس بذلك وقال أبو مجلز ياتم أي المصل بالامام وان كان بينهما طريق مطروق أو كان يتم ما جداراذا جمع تكبير الامام ولهذه المسئلة تفاد يبع ذكرها اقتصلا في وفيه جواز الاقام بين لم ينو الامامة (فأصبحوا) دخلوا في الصباح وهي تامة (فخذوا بذلك فقام ليلة) الغداة (الثانية فقام معه أناس يصلون بصلاته صنعوا ذلك) أي الاقتداء به صلى الله عليه وآله وسلم (ليلتين ٣٤٣ أو ثلاثة حتى اذا كان بعد ذلك جلس رسول الله

صلى الله عليه وآله وسلم فلم يخرج) الى الموضع المعهود الذي صلى فيه تلك الصلاة الليلتين أو الثلاث (فلما أصبح ذكر ذلك الناس) رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم وعن عائشة عن عبد الرزاق ان الذي خاطبه بذلك عمر رضي الله عنه (فقال انه خشيت أن تكتب) أي تفرض (عليكم صلاة الليل) أي من طريق الامر بالاقتداء به صلى الله عليه وآله وسلم لانه كان يجب عليه التهجيد لمن جهة انشاء فرض آخر زائد على الخمسة ولا يعارضه قوله في الامر لا يبدل القول لدى فان ذلك المراد به في التخييص كجاء عليه السياق (وفي هذا الحديث من رواية يزيد بن ثابت) الانصاري كاتب الوحي (رضي الله عنه زيادة أنه قال قد

عرفت) ولابن عباس (قلت) الذي رأيت من صنعكم) وفي نسخة صنعكم بضم الصاد ويكون في الدون أي حرصكم على اقامة صلاة التراويح حتى رقت أصواتكم وسمتم بل حسب بعضهم الباب لظنهم نومه صلى الله عليه وآله وسلم كاذر البصري في الادب وفي الاعتصام فزاد فيه

والحديث الثاني أخرجه أيضا الطبراني وأبو نعيم في تاريخ أمهات والطبيب في المختصر قال ابن حجر في التلخيص وهو معلول وروى ابن عدي عن أبي هريرة حديث لا صلاة بعد الفجر حتى تطلع الشمس وزاد في آخره من طاف فبصل أي حين طاف وقال لا يتابع عليه وكذا قال البخاري وقد استدل بحديثي الباب على جوار الطواف والصلاة عقيبها في أوقات الكراهة الى ذلك ذهب الشافعي والمنصور بالله وذهب الجمهور الى العمل بالأحاديث القاضية بالكراهة على العموم ترجيح الجانب ما اشتمل على الكراهة وأنت خبير بان حديث جبير بن مطعم لا يصلح لتخصيص أحاديث النهي المتقدمة لانه أعم منها من وجه وأخص من وجه وليس أحد من المتقدمين أولى بالتخصيص من الآخر لما عرفت غير مرة وأما حديث ابن عباس فهو صالح لتخصيص النهي عن الصلاة بعد العصر وبعد الفجر لكن بعد صلاة الحيتة للاحتجاج وهو معلول كما تقدم ويؤيده حديث أبي ذر عند الشافعي بلفظ لا صلاة بعد العصر حتى تعرب الشمس ولا صلاة بعد الصبح حتى قطاع الشمس الائمة وكرر الاستثناء ثلاثا ورواه أيضا أحمد وابن عدي وفي اسناده عبد الله بن المؤمل وهو ضعيف وذكر ابن عدي هذا الحديث من جملة ما أنكر عليه وقال البيهقي تفرد به عبد الله ولكن تابعه إبراهيم بن طهمان وهو أيضا من رواية مجاهد عن أبي ذر وقد قال أبو حاتم وابن عبد البر والبيهقي والمنذري وغير واحد انه لم يسمع منه وقد رواه أيضا ابن خزيمة في صحيحه وقال أنا أشك في سماع مجاهد من أبي ذر وهذا الحديث ان صح كان دالا على جواز الصلاة في مكة بعد العصر وبعد الفجر من غير فرق بين ركعتي الطواف وغيرهما من التطوعات التي لا سبب لها والتي لها سبب

• (أبواب سجود التلاوة والشكر) •

• (باب مواضع السجود في الحج وصف والمفصل) •

(عن عمرو بن العاص أن رسول الله صلى الله عليه وسلم أقرأ خمس عشرة سجدة في القرآن منها ثلاث في المفصل وفي الحج سجدة ثمان رواه أبو داود وابن ماجه) الحديث أخرجه أيضا الدارقطني والحاكم ومسلم والمنذري والنووي وضعفه عبد الحق وابن القطان وفي اسناده عبد الله بن منين الكلابي وهو مجهول والراوى عنه الحرث بن سعيد العتيقي المصري وهو لا يعرف أيضا كذا قال الحافظ وقال ابن ما كولا ليس له غير هذا الحديث قوله خمس عشرة سجدة فيه دليل على أن مواضع السجود خمسة عشر موضعا الى ذلك

حتى خشيت ان يكتب عليكم ولو كتب عليكم ما قمتم به وقد استشكل الخطابي هذه النسخة كما أوضحه الحافظ في كتاب التهجيد فراجعهم (فصلوا اليهم الناس في يوتكم) أي النوافل التي لم تشرع فيها الجماعة (فان أفضل الصلاة صلاة المرة في بيته) ولو كان المسجد فاضلا والمراد بالمرجس الرجال ولا يرد استثناء النساء لثبوت قوله صلى الله عليه وآله وسلم لا تنعموهن المساجد ويوتن خير لهن أخرجه مسلم (الا) الصلوات الخمس (المكتوبة) وهذا محمول على ما لا يشعخ فيه التخصيص وكذا

فلا يخلص المسجد كركعتي التحية أو المراد ما يشرع في البيت وفي المنجد مع ما فلا يدخل تحية المسجد لانها لا تشرع في البيت أو المراد ما يشرع فيه الجماعة كالعيد والتمار يصح فان نماها في المسجد افضل منها في البيت ولو كان مفضولا وهل يدخل ما وجب لعارض كانه ضرورة فيه نظر قال النووي انما حاش على المأفلة في البيت لكونه اخفى وابعد من الرياء وليترك البيت بذلك فتغل فيه الرحمة وينفر منه الشيطان وعلى هذا ٣٤٤ يمكن أن يخرج بقوله في بيته بيت غيره ولو آمن فيه من الرياء ورواه هذا

الحديث ثلاثة مدنيون وعبد
الاعلى اصله من البصرة وسكن
بغداد وفيه التحديث والعنونة
وأخرجه أيضا في الاعتصام
وفي الادب ومسلم في الصلاة
وهذا ابو داود والترمذي
والنصافي (عن عبد الله بن عمر)
ابن الخطاب (رضي الله عنهما ان
رسول الله صلى الله عليه وآله
(وسلم كان يرفع يديه) استحبنا قال
النووي اجعت الامة على استحباب
رفع ايدين عند تكبيرة الاحرام
وقال ابن عبد البر اجمع العلماء على
جوازه عند افتتاح الصلاة وكل
من نقل عنه الايجاب لا يبطل
الصلاة بتركه انتهى وعن أبي
حنيفة أنه يأثم تاركه (حدو
منكبيه) أي إذا همأنا بالافرضا
تسلافا لاحد بن سيار المروزي
ومن قال بالوجوب أيضا الاوزاعي
والجدي شيخ البخاري وابن
بزيعة والمراد بذلك كما قال النووي
في شرح مسلم وغيره ان تهاذي
اطراف اصابعه اعلى اذنيه
وابهاماه تهتق اذنيه وراحتاه
منكبيه (إذا افتتح الصلاة)
أي يرفعهما مع ابتداء التكبير
ويكون انتهاء مع انتهائه

ذهب أحمد والليث وإسحق وابن وهب وابن حبيب من المالكية وابن المنذر وابن سريج
من الشافعية وطائفة من أهل العلم فاقبتوا في الحج سجدة في حق من ذهب أبو حنيفة
وداود والهادوية إلى أنها أربع عشرة سجدة لأن أبو حنيفة لم يعد في سورة الحج إلا سجدة
وعده سجدة من والهادوية عدوا في الحج سجدة ولم يعدوا سجدة من وذهب الشافعي في
القديم والمالكية إلى أنها إحدى عشرة وأخرج مجيدات الفصل وهي ثلاث كما يأتي
وذهب في قوله الجدي إلى أنها أربع عشرة سجدة وعد منها مجيدات الفصل ولم يعد سجدة
من واعلم أن أول مواضع السجود خاتمة الاعراف وثانيها عند قوله في الرعد بالغدو
والآصال وثالثها عند قوله في النحل ويقعون ما يؤمرون ورابعها عند قوله في يونس
اسرائيل ويزيدهم خشوعا وخامسها عند قوله في مريم خروا سجدا وبكيا وسادسها عند
قوله في الحج ان الله يفعل ما يشاء وسابعها عند قوله في الفرقان وزادهم فقورا وثامنها
عند قوله في النمل رب العرش العظيم وناسعها عند قوله في الم تنزيل وهم لا يستكبرون
وعاشرها عند قوله في ص وخررا كما و أناب والحادي عشر عند قوله في حم السجدة ان
كنتم اياه تعبدون وقال أبو حنيفة والشافعي والجمهور عند قوله وهم لا يسأمون والثاني
عشر والثالث عشر والرابع عشر مجيدات الفصل وستأتي والخامس عشر السجدة
الثانية في الحج قوله ثلاث في الفصل هي سجدة التجم واذ السماء انشقت واقرأ باسم ربك
وفي ذلك حجة لمن قال بانباتها ويدل على ذلك أيضا حديث ابن مسعود وابن عباس وأبي
هريرة وأبي رافع وستأتي جميعا واحتج من نقل مجيدات الفصل بحديث ابن عباس عند
ابي داود وابن السكن في صحيحه بلفظ لم يسجد صلى الله عليه وآله وسلم في شيء من الفصل
منذ تحول إلى المدينة وفي اسناده أبو قدامة الحرث بن عبيد ومطر الوراق وهما ضعيفان
وان كانا من رجال مسلم قال النووي حديث ابن عباس ضعيف الاسناد لا يصح الاحتجاج
به انتهى وعلى فرض صلاحه للاحتجاج فالاحاديث المتقدمة مشبهة وهي مقدمة على
النقل ولا سيما مع اجماع العلماء على أن اسلام أبي هريرة كان سنة سبع من الهجرة وهو
يقول في حديثه الا في سجدة فامع رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم في اذا السماء انشقت
واقرأ باسم ربك وأما الاحتجاج على عدم مشروعية السجود في الفصل بحديث زيد بن
نابت الا في فمات في الجواب عنه قوله وفي الحج سجدة فان فيه حجة لمن أثبت في سورة الحج
سجدة تين ويؤيد ذلك حديث عقبه بن عامر عند أحمد وابي داود والترمذي وقال اسناده
ايض بالنوى والدارقطني والبيهقي والحاكم بلفظ فأتى رسول الله فضات سورة الحج بأن

كاهوا الاصح عند الشافعية وورجحه المالكية وقبل يرفع بلا تكبير ثم يندى التكبير مع ارسال اليدين فيها
وقبل ان يرفع وقال صاحب الهداية من الحنفية الاصح يرفع ثم يكبر لان الرفع صفة في التكبير عن غير الله والتكبير اثبات
ذلك والنقل سابق على الاثبات كما في كلة الشهادة وهذا مبني على ان التكبير في الرفع ما ذكر وقد قال فريق من العلماء بالحكمة
في اقتنائهم ما ان يراه الاصح ويسجده الا على وقد ذكر في ذلك مناسبات أخر وأورد في الفتح وقبل ليستقبل بجميع يديه

قال القرطبي وهذا أنسبها وتعقب وقال الربيع قلت للشافعي ما معي رفع اليدين قال تعظيم الله واتباع سنة نبيه صلى الله عليه وآله وسلم قلت وهذا أحسن من الجميع وفيه الأمان من فعله عقلية وأبداء حكمه رأيية وأقيسة راهبة (وإذا كبر لركوع) رفعهما أيضا وقد صنف البخاري في هذه المسئلة جزأ مفردا رخص فيه عن الحسن وأحمد بن هلال أن الصحابة كانوا يفعلون ذلك قال البخاري ولم يستثن الحسن أحدًا وقال ابن عبد البر كل من روى عنه ترك الرفع ٢٤٥ في الركوع والرفع منه روى عنه قوله

الابن مسعود وقال محمد بن نصر المروزي أحسن علماء الأمصار على مشروعية ذلك الأهل الكوفة وقال ابن الحكم لم يرو أحد عن مالك ترك الرفع فيها إلا ابن القاسم والذي ناخذه الرفع على حديث ابن عمر وهو الذي رواه ابن وهب وغيره عن مالك ولم يحك الترمذي عن مالك غيره ونقل الخطابي وتبعه القرطبي في المنهـم أنه آخر قول مالك وأصحهما ولم أر لهما السكينة دليلًا على تركه ولا متمسكًا بالبقول ابن القاسم وأما الحنفية فمؤولوا على رواية مجاهد أنه صلى خلف ابن عمر فلم يرفع به ذلك وأجيبوا بالطمع في إسناده لأن أبي بكر بن عباس ساء حفظه بأخرة وعلى تشديدهم فقد أثبت ذلك سالم ونافع وغيره معانته والعديد الكثير أولى من واحد لا سيما وهم مشبهون وهو نافع مع أن الجمع بين الروايتين ممكن وهو أنه لا يمكن إجماعًا فعله فارتد وتركه أخرى ومما يدل على ضعفه ما رواه البخاري في جزر رفع اليدين عن نافع أن ابن عمر كان إذا رأى رجلاً لا يرفع يديه إذا ركع وإذا

فيهما صديقتين قال نعم ومن لم يسجد هـما إلا يقرأ هـما وفي إسناده ابن أبي عمير ومشرح بن عاهدان وهما ضعيفان وقد ذكرنا الحكم أنه تفرد به وأكده ابن الرواية صحته فيه من قول عمر وابنه وابن مسعود وابن عباس وأبي الدرداء وأبي موسى وعمر ثم ساقه أمية وثقة عنهم وأكده البيهقي بما روى في المعرفة من طريق خالد بن معدان مرسلًا وحديث الباب يدل على مشروعية سجود التلاوة قال النوري في شرح مسـلم قد أجمع العلماء على اثبات سجود التلاوة وهو عند الجمهور سنة وعند أبي حنيفة واجب ليس بفرض وسيأتي ذكر ما احتج به الجمهور ما احتج به أبو حنيفة (وعن ابن مسعود أن النبي صلى الله عليه وسلم قرأ والتجيم فسجد فيها وسجد من كان معه غير ابن شخام قريش أخذ كذا من حصي أو تراب فرفعه إلى جهته وقال يكفيني هذا قال عبد الله فاقدر رأيته بعد قتل كافر ما تفتق عليه) قوله غير ابن شخام قريش صرح البخاري في التفسير من صحبه أنه أمية بن خاف ووقع في سيرة ابن إسحق أنه الوليد بن المغيرة قال الحافظ وفيه ظرلانه لم يقتل وفي نفسه يسجد الوليد بن المغيرة أو عقبه بن ربيعة بالشك وفيه نظر لما أخرجه الطبراني من حديث مخزومة بن نوفل قال لما ظهر النبي صلى الله عليه وآله وسلم الإسلام أسلم أهل مكة حتى أن كان ليقرأ السجدة فيسجدون فلا يقدرون بعضهم أن يسجد من الزحام حتى قدم رؤسهم قريش الوليد بن المغيرة وأبو جهل وغيرهما وكانوا باطنًا ثم فرجوا وقالوا تدعون دين آباءكم ولا تكن في هذا نظر أقول أبي سفيان في حديثه الطويل الثابت في الصحيح أنه لم يرتد أحد من أسلم قال في الفتح ويمكن الجمع بأن اتفق مقيدين ارتد خطا لئلا لا يسبب هراعاة خاطر رؤسائه وروى الطبراني عن سعيد بن جبير أن الذي رفع التراب فسجد عليه سعيد بن العاص بن أمية وذكر أبو حيان في تنزيهه أنه أبو لهب وفي مصنف ابن أبي شيبة عن أبي هريرة أنـم سجـدوا في النجم الأرجل من قريش أرادوا بذلك المشهورة ولا فسأني من حديث المطلب بن أبي وداعة قال قرأ رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم النجم فسجد وسجد من معه فرفعت رأسي وأبیت أرا سجود ولم يكن المطلب يومئذ أسلم وإذا ثبت ذلك لمع ابن مسعود لم يره أو ضربه واحد ذكره لا خصاصه بأخذ الكف من التراب دون غيره والحديث به مشروعية السجود ما حضر عند القارئ الآية التي فيها السجدة قال القاضي عياض وكان سبب سجودهم فيما قال ابن مسعود أنها أول سجدة نزلت وأما ما يرويه الأخباريون والمفسرون أن سبب ذلك ما جرى على لسان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم من التثنية على آلهة المشركين في سورة النجم فباطل لا يصح فيه

٤٤ نيل في رفع رءسا بالحصا واحتجوا أيضا بحديث ابن مسعود أنه رأى النبي صلى الله عليه وآله وسلم يرفع يديه عند الافتتاح ثم لا يعود أخرجه أبو داود ورده الشافعي بأنه لم يثبت قال ولو ثبت كان المذهب مقدما على الثاني وقد صححه بعض أهل الحديث لكنه استدل به على عدم الوجوب والطحاوي المذهب الخلاف مع من يقول بوجوبه كالوزاعي وبعض أهل الظاهر ونزل البخاري عقب حديث ابن عمر في هذا الباب عن شيخه علي بن المديني قال حق على المسلمين

أن يرفعوا أيديهم عند الركوع والرفع منه لحديث ابن عمر وهذه في رواية ابن عباس كروا قد ذكر البخاري في جرد رفع اليدين وزاد وكان على أهل الأهـل زمانه ويتناول هذا قول بعض المتأخرين أنه يطل الصلاة ونسب بعض متأخري المغاربة قاعله إلى البديعة وهذا قال بعض محدثيهم كما حكاه ابن دقيق العيد إلى تركه رآه هذه المفسدة وقد قال البخاري في جرد رفع اليدين ومن زعم أنه بدعة فقد طعن في الصحابة فإنه لم يثبت عن أحد منهم تركه قال وأسانيه من روى الرفع أصح من أن يند

شي لا من جهة العقل ولا من جهة النقل لأن مدح الله غير الله كثر ولا يصح نسبة ذلك إلى لسان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ولا أن يقول الشيطان على لسانه ولا يصح نساها للشيطان على ذلك كذا في شرح مسلم للنووي (وعن ابن عباس أن النبي صلى الله عليه وسلم لم يسجد بالتجويد وسجد معه المساكين والمذنبون والجن والإنس روى البصري

والترمذي وصححه وعن أبي هريرة قال سجدنا مع النبي صلى الله عليه وسلم في أداسهم نشق وقرأ باسم ربك روى الجماعة إلا البخاري قوله يسجد بالتجويد زاد الطبراني في الأوسط من هذا الوجه بمكة قال الحافظ فأفاد اتحاد قصة ابن عباس وابن مسعود قوله والجن كأن مستند ابن عباس في ذلك أخبار النبي صلى الله عليه وآله وسلم أمامه فقهه له وأما بواسطة لأنه لم يحضر القصص أصغره وأيضاً فهو من الأور التي لا يطالع عليها إلا بتوقيف وتحويل أنه كشف له عن ذلك بعيداً لأنه لم يحضره أقطعا قاله الحافظ قوله في إذا لسماء اشتقت وقرأ باسم ربك فيه دليل على إثبات السجود في المفضل وقد تقدم بخلاف في ذلك والحديثان يدلان على مشروعية سجود الثلاثة وقد تقدم أنه يجمع عليه (وعن عكرمة عن ابن عباس قال ليست ص من عزائم السجود وقد رأت النبي صلى

الله عليه وسلم يسجد فيها روى أحمد والبخاري والترمذي وصححه وعن ابن عباس أن

النبي صلى الله عليه وسلم سجد في ص وقال سجد هاداً ودع عليه السلام توبة ونسجدها

شكر روى النسائي * وعن أبي سعيد قال قرأ رسول الله صلى الله عليه وسلم وهو على

المنبر ص فلما بلغ السجدة نزل فسجد وسجد الناس معه فلما كان يوم آخر قرأها فلما بلغ

السجدة تشبهن الناس للسجود فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم اتعاهي توبة نبي ولكفي

رأيكم تشبهتم للسجود فنزل فسجد وسجدوا روى أبو داود الحديث الأول أخرجه أيضاً

النسائي والحديث الثاني أخرجه أيضاً الشافعي في الام عن ابن عبيدة عن أيوب عن

عكرمة وأخرجه أيضاً عن سفيان عن عمر بن ذر عن أبيه قال البيهقي وروى من وجه آخر

عن عمر بن ذر عن أبيه عن عبيد بن جبير عن ابن عباس ومولاه رابيس بالقوى قال الحافظ

وقد روى النسائي من حديث سماح بن محمد عن عمر بن ذر ومولاه روى الدارقطني من

حديث عبد الله بن بزيع عن عمر بن ذر نحوه وأعله ابن الجوزي به يعني بعبد الله بن بزيع

وقد توبع وصححه ابن السكر والحديث الثالث سكت عليه أبو داود والترمذي ورجال

عدم الرفع وذكر البخاري أيضاً

أبو داود سبعة عشر من الصحابة

وذكر الحاكم وأبو التمام بن

منده عن روى العشرة المبشرة

قال في الفتح وذكر شيخنا أبو

الفضل الحافظ أنه تتبع من روى

من الصحابة فيبلغوا نحو مائة رجلاً

أه روى الرعي في كتاب المعاني

البديعة في معرفة اختلاف أهل

الذريعة ما للفظه وعند الشافعي

وابن عرو وابن عباس وأبي سعيد

الخدري وابن الزبير وأنس

والاوزاعي واليث وأحمد

واسحق ومالك يستحب أن يرفع

يديه في تكبيرة الاحرام وعند

الركوع والرفع منه وعند داود

يجب ذلك وعند الثوري وابن

أبي إسحاق ومالك في رواية أي

واحدة لا يرفع في الركوع ولا في

الرفع منه (واذا رفع رأسه)

أي أراد رفعها (من الركوع

رفعها ما كذلك) أي حذو

منكبيه (أيضا) قال الشيخ

محمد الدين الفريزي آبادي في

كتاب سفر السعادة وكان إذا رفع

رأسه من الركوع رفع يديه

وقال مع الله لمن سجد وقد ثبت

رفع اليدين في هذه المواضع

الثلاثة ولكنها رواه شابه امتواتر فقد صح في هذا الباب أربع مائة خبر وأثر روى العشرة المبشرة اسناد

ولم يزل على هذه الكيفية حتى رحل عن هذا العالم ولم يثبت شيء غير هذا أه وقال الشوكاني في شرح المنتقى قال أبو حنيفة

وصحابه وجماة من أهل الكوفة لا يستحب أي رفع اليدين في غير تكبيرة الاحرام قال النووي وهو أشهر الروايات عن مالك

واختصوا على ذلك بحديث البراء بن عازب عند أبي داود والدارقطني بالنظر رأيت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم إذا افتتح

الصلاة رفع يديه الى قريب من اذنيه ثم لم يعد وهو من رواية يزيد بن أبي زياد عن عبد الرحمن بن أبي ليلى عنه وقد اتفق الحفاظ ان قوله ثم لم يعد مدرج في الخبر من قول يزيد بن أبي زياد وقد رواه بدون ذلك شعبة والنورى وخالد الطعان وزهير وغيرهم من الحفاظ وقال الحميدي انما روى هذه الزيادة يزيد بن يزيد وقال أحمد بن حنبل لا يصح وكذا ضعفه البخارى وأحمد وبيحيى والدارى والحمدى وغير واحد وقال يحيى بن أحمد بن حنبل هذا حديث واه ٣٤٧ كان يزيد يحدث به برهة من دهره لا يقول فيه ثم لا يعد وقبله انما هو بمعنى

أهل الكوفة تاقن وكان يذكرها
هكذا قال علي بن عاصم
وقال البيهقي اختلف فيه على
عبد الرحمن بن أبي ليلى وقال
اليزارة لم يمد له لا يصح وقال
ابن حزم ان صح قوله لا يعود دل
على انه صلى الله عليه وآله ولم
فعل ذلك لبيان الجواز فلا
تعارض بينه وبين حديث ابن
عمر وغيره واحتجوا بأخبارها
روى عن ابن مسعود من طريق
عاصم بن كليب عن عبد الرحمن
ابن الاسود عن عاتمة عنه عند
أحمد وأبي داود والترمذى أنه
قال صلى الله عليه وسلم لم يرفع
صلى الله عليه وآله يديه الا مرة واحدة ورواه ابن
عدي والدارقطنى والبيهقى من

حديث محمد بن جابر عن حماد عن
ابراهيم عن عاتمة عنه بالنظر
صليت مع انبي صلى الله عليه
 وآله وسلم وأبي بكر وعمر فلم
 يرفعوا أيديهم الا عند الاستسماح
 وهذا الحديث حسنه الترمذى
 وصححه ابن حزم ولكنه عارض
 هذا التمسك به والتصحيح قول
 ابن المبارك لم يثبت عندى وقول

ابن أبي حاتم هذا حديث خطأ وضعه بآب جسد وشيخه يحيى بن آدم له وتصريح أبي داود بأنه ليس بصحيح وقول الدارقطنى انه لم
 يثبت وقول ابن حبان هذا أحسن خبر روى أهل الكوفة في نفي رفع اليدين في الصلاة عند الركوع وعند الرفع منه وهو في
 الحقيقة أضغاث مضطربة لا يدل عليه لان له عللا تبطئه قال الخط فظ وهو لا الأئمة انما طعنوا كاهم في طريق عاصم بن كليب اما طريق
 محمد بن جابر فذكرها ابن الجوزى في الموضوعات وقال عن أحمد بن محمد بن جابر لا يثبت عنه الامن هو شر منه واحتجوا

استفاده رجال الصحيح وأخرجه أيضا الحاكم وذكر البيهقي عن جماعة من الصحابة انهم
 سجدوا في ص قوله ايست من عز ثم السجود المراد بالعز ثم ما وردت العزيمة في فعله
 كصيغة الامر مثلاً بناء على ان بعض المندوبات آكد من بعض عند من لا يقول بلوجوب
 وقد روى ابن المنذر وغيره عن علي عليه السلام ان العزائم حم والنجم واقرأ والم تنزيل
 قال الحفاظ في الفتح واستفاده حسن قال وكذا ثبت عن ابن عباس في الثلاثة الاخر وقيل
 الاعراف وسجدها وحدها والم أخرجه ابن أبي شيبة في قوله وانما رأيت رسول الله صلى الله
 عليه وسلم يسجد فيم في البخارى في تفسيره من طريق مجاهد عن ابن عباس وكذا الابن
 خزيمه انه سأل ابن عباس عن أين أخذت السجود في ص فقال من قوله تعالى ومن
 ذرية داود وسليمان الى قوله فمهداهم اقتده ففي هذا انه استنبط مشروعية السجود
 فيها من الآية والذكر في الباب يدل على انه أخذ عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم ولا
 تعارض بينهما الاحتمال انه استفاده من الطريقين وانما تكس السجدة في ص من
 العزائم لانها اوردت بلفظ الركوع لولا التوقيف لما ظهر ان فيها سجدة قوله يسجد
 داود وقبة وسجدها شكر استدله اشافى على انه لا يشرع السجود فيها في الصلاة
 لان سجود الشكر غير مشروع فيها وكذلك استدله من قال بان السجود فيه غير مؤكد
 بحديث أبي سعيد المذحج في الباب لان الظاهر من سياقه انه اليست من موطن
 السجود لقوله صلى الله عليه وآله وسلم انما هي قوبة تبي ثم نصريحه بأن سبب سجوده
 تنزيههم للسجود قوله تشرن الناس بالشين المجهمة والزاى والنون قال الخطابي في المعالم
 هو من التشرن وهو التلق يقال بات على شرن اذا بات فلقا يتقلب من جنب الى جنب
 استنزلوا اذا تموا للسجود

باب قراءة السجدة في صلاة الجهر والسر

(عن أبي رافع الصائغ قال صليت مع أبي هريرة لعنة قراء الاسماء انشقت فسجد فيها
 فقلت ما هذه فقال سجدت اخلف أبي القاسم صلى الله عليه وسلم فما زال أسجد فيها
 حتى أقامه متفق عليه) قوله فسجد فيها في رواية البخارى فسجد بهم او الباء ظرفية قوله
 فقلت ما هذه قيل هو استفهام انكار وكذا وقع في البخارى عن أبي سلمة أنه قال لابي
 هريرة ألم أرك تسجد وحل ذلك منه على استفهام الانكار وبذلك تسكت من رأى ترك
 السجود للتلاوة في الصلاة ومن رأى تركه في المنفصل ويجاب عن ذلك بأن أبارافع وأباسامة
 لم يشكرا على أبي هريرة بعد أن أعلاه بالاسنة في هذه المسئلة ولا احتجوا عليه بالعمل على

ابن أبي حاتم هذا حديث خطأ وضعه بآب جسد وشيخه يحيى بن آدم له وتصريح أبي داود بأنه ليس بصحيح وقول الدارقطنى انه لم
 يثبت وقول ابن حبان هذا أحسن خبر روى أهل الكوفة في نفي رفع اليدين في الصلاة عند الركوع وعند الرفع منه وهو في
 الحقيقة أضغاث مضطربة لا يدل عليه لان له عللا تبطئه قال الخط فظ وهو لا الأئمة انما طعنوا كاهم في طريق عاصم بن كليب اما طريق
 محمد بن جابر فذكرها ابن الجوزى في الموضوعات وقال عن أحمد بن محمد بن جابر لا يثبت عنه الامن هو شر منه واحتجوا

أيضا يروى عن ابن عمر عن أبيه في الخلافيات بأنه كان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يرفع يديه إذا افتتح الصلاة ثم لا يعود قال الحافظ وهو مذهب موضوع واحتجوا أيضا بما يروى عن ابن عباس أنه قال كان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يرفع يديه كلما ركع وكلما رفع ثم صار إلى افتتاح الصلاة وتركه ما سوى ذلك حكاه ابن الجوزي وقال لأصل له ولا أعرف من رواه والصحيح عن ابن عباس خلافه ورووا ٣٤٨ نحو ذلك عن ابن الزبير قال ابن الجوزي لأصل له ولا أعرف من رواه

والصحيح عن ابن الزبير خلافه قال ابن الجوزي وما أبعد من صحيحهم هذه الأحاديث ليعارض بها الأحاديث الثابتة اهـ ولا يخفى على المنصف أن هذه الطبع التي أوردتها منها ما هو متفق على صحتها وهو ما عدا حديث بن مسعود منها كما بينا ومنها هو مختلف فيه وهو حديث ابن مسعود لما قدمنا من تحسين الترمذي وتصحيح ابن حزم له لكن أين يقع هذا التحسين والتصحيح من قدح أوائل الأئمة إلا كابر فيه غاية الأمر ونهنايته أن يكون ذلك الاختلاف موجبا لسقوط الاستدلال به ثم سلمنا صحة حديث ابن مسعود ولم نعتبر به قدح أوائل الأئمة فيه فليس بينه وبين الأحاديث المشبهة للرفع في الركوع والاعتدال منه تعارض لأنهما متضمنة للزيادة التي لا تنافي بينهما وبين المزيد وهي مقبولة بالإجماع لاسيما وقد نقلاها جماعة من الصحابة واتفقوا على إخراجها الجماعة فمن جملة من رواها ابن عمر وعمر بن الخطاب أخرجه البيهقي وابن أبي حاتم وعلي ووائل بن حجر عند أحمد وأبي داود والنسائي وابن ماجه ومالك بن الحويرث عند البخاري ومسلم وأنس بن مالك وأبو هريرة عند ابن غير

خلاف ذلك قال ابن عبد البر وأي عمل يدعى مع مخالفة النبي صلى الله عليه وآله وسلم والخلفاء الراشدين بعده والحديث يدل على مشروعية سجود التلاوة في الصلاة لا رظاهر السياق أن سجود رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم كان في الصلاة وفي الفتحة في رواية أبي الأشعث عن معمر التميمي بفتح أن سجود أبي صلى الله عليه وآله وسلم فيها كان داخل الصلاة وإلى ذلك ذهب جمهور العلماء ولم ينفروا بين صلاة الفريضة والتأفلة وذهب الهادي والقاسم والناصر والمؤيد بالله إلى أنه لا بد في الفرض فإن فعل فسدت واستدلوا على ذلك بما أخرجه أبو داود عن ابن عمر أنه قال كان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يقرأ علينا السورة زاد ابن غير في غير الصلاة فيسجد ونسجد معه حتى لا يسجد أحدا مكانا لموضع جهنم وفي مسلم عنه أنه قال ربحا قرأ رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم القرآن في غير السجدة فيسجد حتى إذا جئنا عنده حتى ما يسجد أحدا مكانا يسجد فيه في غير صلاة والحديث في البخاري بدون قوله في غير صلاة كما سألني وهذا غلط في فهم قوله في غير صلاة وهو لا يصلح للاحتجاج به لأن الله تعالى بذلك ذكر صفة الواقعة التي وقع فيها لسجود المذكور وذلك لا ينافي ما ثبت من سجود رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم في الصلاة كما في حديث أبي حنيفة وأحمد بن حنبل (وعن ابن عمر أن النبي صلى الله عليه وسلم لم يسجد في الركعة الأولى من صلاة الظهر وما رأى أحدا يسجد به أنه قرأ تنزيل السجدة رواه أحمد وأبو داود واللفظه يسجد في صلاة الظهر ثم قام فركع فقرأ الم تنزيل السجدة) الحديث أخرجه أيضا الطحاوي والحاكم وفي إسناده أسمية شيخ سليمان التيمي رواه عن أبي مجلز وهو لا يعرف قاله أبو داود وفي رواية إرمي عنه وفي رواية الطحاوي عن سليمان عن أبي مجلز قال ولم يسمعه منه ولكنه عندهما كما بأسقاطه قال الحافظ ودلت رواية الطحاوي على أنه مدلس والحديث يدل على مشروعية سجود التلاوة في الصلاة السريية وقد تقدم الخلاف في ذلك

• (باب سجود المستمع إذا سجد التلاوة وأنه إذا لم يسجد لم يسجد) •

(عن ابن عمر قال كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يقرأ علينا السورة فقرأ السجدة ويسجد ونسجد معه حتى ما يسجد أحدا مكانا لموضع جهنم متفق عليه ومسلم في رواية في

غير ما جاءه ومالك بن الحويرث عند البخاري ومسلم وأنس بن مالك وأبو هريرة عند ابن غير ما جاءه وأبي داود وأبو أسيد وسهل بن سعد ومحمد بن مسلمة عند ابن ماجه وأبو موسى الأشعري عند الدارقطني وجابر عند ابن ماجه وغير اللبني عنده أيضا وابن عباس عند ابن ماجه أيضا وله طريق أخرى عند أبي داود فهو لا يلاذ به عشرة من الصحابة ومعهم أبو جندب الساعدي في عشرة من الصحابة فيكون الجميع خمسة وعشرين واثنين وعشرين إن كان أبو أسيد وسهل بن سعد ومحمد

ابن مسلة من العشرة المشار اليهم في رواية أبي حمزة كما في بعض الروايات فهل رأيت أحب من معارضة رواية مثل هؤلاء الجماعة بمثل حديث ابن مسعود السابق مع طعن أكثر الأئمة المعتبرين فيه ومع وجود مانع عن القول بالمعارضة وهو تضمن رواية الجمهور للزيادة كما تقدم ٨١ وفي هذه المسئلة كتاب تنوير العينين وقرة العينين وغيره ما وقد حقهنا ذلك في مسلك الختام شرح بلوغ المرام بأزيد مما ذكرهنا وبالله التوفيق (وقال سمع الله من حده ٢٤٩ ريثا ولك الحمد وكان لا يفعله ذلك) أي رفع

يديه (في) ابتداء (السجود) ولا في الرفع منه وهذا مذهب الشافعي وأحمد وقال أبو حنيفة لا يرفع إلا في تكبيرة الإحرام وفيه ما فيه قال في الفتح وهذا يشمل ما إذا نهض من السجود إلى الثانية والرابعة والتشهدين ويشمل ما إذا قام إلى الثالثة أيضا لكن بدون تشهد لكونه غير واجب وإذا قلنا باستصحاب جلسة الاستراحة لم يدل هذا المقتضى على نفي ذلك عن القيام منها إلى الثانية والراحة لكن قد روي يحيى القطان عن مالك عن نافع عن ابن عمر مرفوعا هذا الحديث وفيه ولا يرفع بعد ذلك أخرجه الدارقطني في الغرائب بإسناد حسن وظاهره يشمل النبي عماء هذا المواطن الثلاثة ٨١ وفي هذا الحديث لتحديث والعنقة وأخرجه السنائي في المسئلة (عن سهل بن سعد رضى الله عنه قال كان الناس يؤمرون) الآخر لهم النبي صلى الله عليه وآله وسلم (أن) أي بان (يضع الرجل يده اليمنى على ذراعه اليسرى في الصلاة) أي على ظهره ككفه

غير صلاة) قولا يقرأ علينا السورة زاد البخاري في رواية ونحو عنده قولنا وضع جبهته يعني من شدة الزحام وقد اختلف فيمن لم يسجد مكانا يسجد عليه فقال ابن عمر يسجد على ظهر أخيه وبه قال الكوفيون وأحمد واسحق وقال عطاء الزهري يؤخر حتى يرفعوا وبه قال مالك والجمهور وهذا الخلاف في سجود الفريضة قال في الفتح وإذا كان هذا في سجود الفريضة فيجوز مثله في سجود التلاوة ولم يذكر ابن عمر في هذا الحديث ما كانوا يصنعون حينئذ ولذلك وقع الخلاف المذكور ووقع في الطبراني من طريق مصعب بن ثابت عن نافع في هذا الحديث أن ذلك كان بكهناقرأ النبي صلى الله عليه وآله وسلم النجم وزاد فيه حتى يسجد الرجل على ظهر الرجل قال الحافظ الذي يظهر أن هذا الكلام وقع من ابن عمر على سبيل المبالغة في أنه لم يبق أحدا لا يسجد قال وسيلان حديث الباب مشعر بأن ذلك وقع مرارا ويؤيد ذلك ما رواه الطبراني من رواية المسور بن مخرمة عن أبيه قال أظهر أهل مكة الإسلام يعني في أول البعثة حتى أن كان النبي صلى الله عليه وآله وسلم أيقرا السجدة فيسجد وما يستطيع بعضهم أن يسجد من الزحام حتى قدم رؤسهم مكة وكانوا في الطائف فرجعهم عن الإسلام قوله في غير صلاة قد تقدم أنه تمسك بهذه الرواية من قال أنه لا سجود التلاوة في صلاة الفرض وتقدم الجواب عليه والحديث يدل على مشروعية السجود لمن سمع الآية التي بشرع فيها السجود إذا وجد القارئ لها (وعن عطاء بن ريار أن رجلا قرأ عند النبي صلى الله عليه وسلم السجدة فسجد فسجد

النبي صلى الله عليه وسلم ثم قرأ آخر هذه السجدة فريسجد لم يسجد النبي صلى الله عليه وسلم فقال يا رسول الله قرأ فلان عنك السجدة فسجدت وقرأت فلم تسجد فقال النبي صلى الله عليه وسلم كنت أمانا فلا تسجدت فسجدت روى الشافعي في مسنده هكذا رسلا

قال البخاري وقال ابن مسعود لثيم بن حذلم وهو غلام فقرأ عليه سجدة فقال اسجد فانك أمانا فيها) الحديث أخرجه أبو داود في المراسيل وقال البيهقي رواه مرة عن الزهري عن أبي سلمة عن أبي هريرة وقرة ضعيف وأخرج ابن أبي شيبة عن رواية ابن جهمان عن زيد بن أسلم قال إن غلاما قرأ عند النبي صلى الله عليه وسلم السجدة فانتظر الغلام النبي صلى الله عليه وسلم فلما لم يسجد قال يا رسول الله ليس في هذه السجدة سجود قال صلى الله عليه وسلم لي وإياك كنت أمانا فيها ولو سجدت لاسجدنا قال الحافظ في الفتح رجاله ثقات إلا أنه مرسل قوله قال البخاري هذا لا يرد ذكره البخاري تعليقا ووصفه سعيد بن منصور ومن

اليسرى والرسغ من الساعدين كما في حديث واثله المروني عن أبي داود والفسافي ومحمد بن خزيمة والرسغ هو المنصف بين الساعدين والكف والحكمة في ذلك أن القائم بين يدي الملك الجبار يتأرب بوضع يده على يده أو هو أمانع للعبث وأقرب إلى الخشوع والسنة أن يجعله مائت صدره لمحدث عند ابن خزيمة أنه وضعها مائت صدره لأن القاب موضع النية والعادة أن من احتز على حفظ شيء جعل يده عليه وقال في عوايف المعارف أن الله تعالى باللطيف حكمته جعل الادي على ظهره ومروود

وحده ونجبة ما في أرضه وسمناء زوفايا جسمانيا أرضيا سمناء ما منتصب القائمة مرتفع الهيئة فنصته الأعلى من حد القواد
مستودع أسرار السموات ونصفه التحتاني مستودع أسرار الأرض فعمل نفسه ومركزها النصف الأسفل ومحله روحه
الروحاني والقلب النصف الأعلى لجواذب الروح مع جواذب النفس يتطاردان ويتجاذبان ويتعاريان وباعتبار تطايرهما
وتغالبهما الملائكة والشیطان ووقت ٢٥٠ الصلاة يكثر التطاير ولو حود التجاذب بين الإيمان والطبع فيكاتف المصلی

الذي صار قلبه سماءا ياتر دأبين
الفناء والبقاء بجواذب النفس
متصاعدا من مركزه واللبوارح
وتصرفها وحركتها مع معاني
الباطن ارتباطا وموازنة في موضع
الهي في على الشمال حصرا للنفس
ومنع من صعود جواذبه وأثر
ذلك بظهور برفع الوسوسة وزوال
حديث النفس في الصلاة اه كما
في القسطاني قال ابن عبد البر
لم يأت عن النبي صلى الله عليه
وآله وسلم فيه خلاف وهو قول
الجمهور من الصحابة والتابعين
وهو الذي ذكره مالك في الموطأ
ولم يترك ابن المذرر غيره عن مالك
غيره وروى ابن القاسم عن مالك
الارسال فصار إليه أكثر أصحابه
وعنه التفرقة بين الذريعة
والنافلة ومنهم من كره الامساك
ونقل ابن الحاجب ان ذلك
حيث يمسك معقدا للقدم
الراحة اه وعن الحنفية يضع
يديه تحت سترته إشارة الى ستر
العورة بيزيدي الله تعالى وكان
الأصل أن يركبوا يضعون فوضع
المطهر موضع المضمرة (عن
أنس بن مالك رضي الله عنه أن
النبي صلى الله عليه وآله وسلم

رواية غيرة عن ابراهيم قوله ابن حزم يفتح الموهلة واللام بينهما ميمه ساكنة والحديث
يدل على ان سجود التلاوة لا يشرع للسامع الا اذا جرد القارئ قال ابن بطال أجمعوا على
ان القارئ اذا جرد لم يسمع المسمع أن يسجد وقد اختلف العلماء في اشتراط السماع لآية
السجدة والى اشتراط آية السجدة ذهب المعتز وأبو حنيفة والشافعي وأصحابه لكن الشافعي
شرط قصد الاسماع والباقيون لم يشترطوا ذلك وقال الشافعي في البوابي لا يؤكد على
السامع كما يؤكد على المسمع وقد روى البخاري عن عثمان بن عفان وعمران بن حصين
وسلمان التماري ان السجود انما يشرع لمن استمع وكذلك روى البيهقي وابن أبي شيبة
عن ابن عباس (وعن زيد بن ثابت قال قرأت على النبي صلى الله عليه وسلم والتجم فلم

يسجد فيها روى الجماعة الا ابن ماجة ورواه الدارقطني وقال فلم يسجد من أحد) الحديث
احتج به من قال ان المنصّل لا يشرع فيه سجود التلاوة وهم المالكية والشافعي في أحد
قوله كما تقدم واحتج به أيضا من خص سورة النجم بعدم السجود وهو أبو ثور وأجيب
عن ذلك بأن تركه صلى الله عليه وآله وسلم للسجود في هذه الحالة لا يدل على تركه مطلقا
لاحتمال أن يكون السبب في الترك اذذاك اما لكونه كان بلا وضوء أو لكون الوقت
كان وقت كراهة أو لكون القارئ لم يسجد أو كان الترك لبيان الجواز قال في الفتح وهذا
أرجح الاحتمالات وبه جزم الشافعي وقد تقدم حديث ابن عباس أن النبي صلى الله عليه
وآله وسلم سجد بالنجم وسجد به المسلمون والمذركون والحن والانس وروى البزار
والدارقطني عن أبي هريرة أنه قال ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم سجد في سورة النجم
وسجد فامعه قال في الفتح ورجاله ثقات وروى ابن مردويه بإسناد حسنه الحافظ عن أبي
هريرة انه سجد في خاتمة النجم فمثل عن ذلك فقال انه رأى النبي صلى الله عليه وآله وسلم
سجدا فيها وقد تقدم ان أبا هريرة انما سلم سنة سبع من الهجرة واستدل المصنف رحمه
الله بحديث الباب على عدم وجوب السجود فقال ما انتظم وهو حجة في ان السجود لا يجب
ه واستدل من قال بالوجوب بالاوامر الواردة في القرآن كما في ثمانية الحج وخاتمة النجم
سورة اقرأ ولا يجزئ ان هذا الدليل أخص من الدعوى وأيضا التنازل بالوجوب وهو أبو
حنيفة لا يقول بوجوب السجود في ثمانية الحج كما تقدم ومقتضى دليله هذا أن
يكون أوجبه

ه (باب السجود على الدابة ويان انه لا يجب سجود)

(عن ابن عمر أن النبي صلى الله عليه وسلم قرأ عام الفتح سجود فشهد الناس كلهم منهم -

وأبا بكر وعمر) رضي الله عنهما (كنوا يفتضون الصلاة) أي قراهم اولاد لآله فيه على دعاء الافتتاح (بالحد لله) الراكب
رب العالمين) يضم الدال على الحكاية لبيان انه صريح في الدلالة على ترك لبسها اولها لان المراد الافتتاح بالقصة فلا
تعرض ليكون البسملة منها أولا ولمسلم لم يكونوا يذكرون بسم الله الرحمن الرحيم وهو دخول على نفي معاهها فيصنع اسرارهم
بما يؤيد به رواية النسائي وابن حبان فلم يذكروا يجهرون بيسم الله الرحمن الرحيم فنفى القراءة محمول على نفي السماع ونفي

السماع على نفي الجهر وبؤيده رواية ابن خزيمة كانوا يسرون بيسم الله الرحمن الرحيم وقد قامت الأدلة والبراهين للأنفي على إثباتهم ومن ذلك حديث أم سلمة المروي في الصحيح وصحیح ابن خزيمة أن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قرأ بسم الله الرحمن الرحيم في أول الفاتحة في الصلاة وعدها آية وفي سنن البيهقي عن علي وأبي هريرة وابن عباس وغيرهم أن الفاتحة هي السبع المثاني وهي سبع آيات وإن البسملة هي السابعة وعن أبي هريرة مرفوعا ٢٥١ إذا قرأتم الحمد لله فاقروا بسم الله الرحمن

الرحيم انهم أم القرآن وأم الكتاب والسبع المثاني وبسم الله الرحمن الرحيم إحدى آياتها قال المداق في رجال اسناده كلهم ثقات وأحاديث الجهر بها كثيرة عن جماعة من الصحابة نحو العشر من صحابيا كابن بكر الصديق وعلى بن أبي طالب وابن عباس وأبي هريرة وأم سلمة اه ماقى لقطاني وقد استوفى صاحب المنتقى أكثر ألفاظ حديث الباب وأطال الشوكاني في شرحه بذكر الالة والمذهب ثم قال ان الامة أجمعت انه لا يكفر من أثبتها ولا من نشأها لاختلاف العلماء فيها بخلاف ما لو نفي حرفا مجعاعا عليه أو أثبت ما لم ينسب له أحد فانه يكفر بالاجماع ثم قال فهذه الاحاديث فيها أقوى والضعيف وقد عارضتها لاحاديث الدالة على ترك البسملة وقد حلت روايات حديث أنس على ترك الجهر لترك البسملة مطلقا لما في تلك الرواية بالغف فكانوا لا يجهرون بيسم الله الرحمن الرحيم وكذلك حلت رواية عبد الله بن المغفل جلالها أطلقة منه أحاديث نفي

الراكب والساجد في الارض حتى نال الركب ليسجد على يده رواه أبو داود الحديث في اسناده مصعب بن ثابت بن عبد الله بن الزبير وقد ضعفه غير واحد من الأئمة قول الساجد في الارض أي ومنهم الساجد في الارض قوله ليسجد على يده فيه جواز سجود لراكب على يده في سجود التلاوة وهو يدل على جواز السجود في التلاوة لمن كان راكبا من دون نزول لان التلاوة على الراحلة جائزة كما تقدم وهذا منها (وعن عمر أنه قرأ على المنبر يوم الجمعة سورة الفصل حتى جاء السجدة فنزل وسجد ومجد الناس حتى إذا كانت الجمعة القابلة قرأها حتى إذا جاء السجدة قال أيها الناس انالتم تؤمروا بالسجود فمن سجد فقه - دأصاب ومن لم يسجد فلاثم عليه - رواه البخاري وفيه ان الله لم يفرض علينا السجود الا ان نشاء الاثر أخرجه أيضا مالك في الموطأ والبيهقي وأبو نعيم في مستخرجهم وابن أبي شيبة وقد استدل به القائلون بعدم الوجوب وأجاب الخنفية على قاعدتهم في التفرقة بين الفرض والواجب بأن نفي الفرض لا يستلزم نفي الوجوب قال في النسخ وتعقب بأنه اصطلاح اهم حادث وما كان الصحابة يفرقون بينهم ما يغني عن هذا قوله ومن لم يسجد فلاثم عليه - وتعقب أيضا بقوله الا ان نشاء فان يدل على ان المرء مخير في السجود فلا يكون واجبا أو واجب من أوجبه بال المعنى الا ان نشاء قراءتها فوجب قال الحافظ ولا يخفى بعده ويرده أيضا قوله فلاثم عليه فان اتفاه الانم عن ترك الفعل مما يدل على عدم وجوبه واستدل بهذا الاستثناء على وجوب تمام السجود على من شرع فيه لان الظاهر انه استثناء من قوله لم يفرض وأوجب بأنه استثناء منقطع ومعناه ان ذلك موقوف الى مشيئة المرء يدل على قوله ومن لم يسجد فلاثم عليه لا يقال الاستدلال بتول عمر على عدم الوجوب لا يكون مشيئة المرء مطلوب لانه قول صحابي ولا جهة فيه لانه يقال أولا ان القائل بالوجوب وهم الخنفية يقولون بحجية أقوال الصحابة وثانيا ان نصريحه بعدم الفرضية وعدم الاتم على التارك في مثل هذا الجمع من دون صدور تكاريد على اجاع الصحابة على ذلك والاثرا أيضا يدل على جواز قراءة القرآن في الخطبة وجواز نزول الخطيب عن المنبر وجوده اذ لم يتمكن من السجود فوق المنبر وعن مالك انه يقرأ في خطبته ولا يسجد وهذا لا اثر وارده عليه

• (باب التكبير للسجود وما ية قول فيه) •

(عن ابن عمر قال كان النبي صلى الله عليه وسلم لم يقرأ علينا القرآن فاذ من بالسجدة كبر

قراءة البسملة على تلك الرواية المقيمة بنفي الجهر فقط وإذا كان محصلا أحاديث نفي البسملة هو نفي الجهر بها فحق رجحت رواية فيها اثبات الجهر قدمت على نفيه قال الحافظ لا بمجرد تقديم رواية المنيت على السابق لان اناسا بعد جدد أن يصحب النبي صلى الله عليه وآله وسلم مدة عشر سنين ويصحب أبابكر وعمر وعثمان وخمس وعشرين سنة فلا يصح منهم الجهر به في صلاة واحدة بل ليكون أنس اعترف بأنه لا يحفظ هذا الحكم كانه لبعده عنه ثم تذكره الجزم بالافتتاح بالحمد لله جهر ولم يستفيض

الجهر بالبسملة فتعين الاختصاص بحديث من أثبت الجهر اه ثم ذكر ما يؤيد قول الحافظ من عدم استحضار أنس لذلك ثم قال ولكنه لا ينبغي عليك ان هذه الاحاديث التي استدل بها القائلون بالجهر منها ما لا يدل على المطلوب وهو ما كان فيه ذكر انما آية من الفاتحة أو ذكر القراءة لها أو ذكر الامر بقراءتها من دون تقييد بالجهر به في الصلاة لانه لا ملازمة بين ذلك وبين المطلوب وهو الجهر به في الصلاة وكذا ما كان مقيدا ٣٥٢ بالجهر به بدون ذكر الصلاة لانه لا نزاع في الجهر به خارج الصلاة قال

وهج بقية الاقوال التي فيها التخصيص في الجهر والامرار وجواز الامر من اخوذة من هذه الادلة وأما أدلة المنبئين لقراءة البسملة والنافين لقرايتها فهذه المسئلة طويلة الذيل وقد أفردوها جماعة من أكابر العلماء بتصانيف مستقلة ومن آخر ما وقع رسالة جعتماني أيام الطلب مشتملة على نظم وتتر أجبت بها عن سؤال ورد وأجاب عنه جماعة من علماء العصر وأكثر ما في المقام الاختلاف في مستحب أو مسنون فليس شيء من الجهر وتركه يقدح في الصلاة يطلان بالأدلة فلا يهون ذلك تعظيم جماعة من العلماء لشأن هذه المسئلة والخلاف فيها ولقد باغ بعضهم حتى عدوا من مسائل الاعتقاد اه (عن أبي هريرة رضي الله عنه قال كان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يسكت) بفتح أوله من السكوت وحكى الكرماني بضم أوله من الاسكات قال الجوهرى يقال تسكلم الرجل ثم سكت بغير ألف فاذا انقطع كلامه فلم تسكلم فلت اسكت (بين التكبير وبين القراءة

وسجد وسجد فاروا ابو داود) الحديث في اسناده لعمري عبد الله الكبير وهو ضعيف وأخرجه الحاكم من رواية العمري أيضا لكن وقع عنده مصفرا والمصرفة ولهذا قال على شرط الشيخين قال الحافظ وأصله في الصحيحين من حديث ابن عمر يأنظ آخر قال عبد الرزاق كان الثوري يحجبه هذا الحديث وقد أخرجه مسلم لعبد الله العمري المذكور في صحيحه لكن مقرونا بأخيه عبيد الله والحديث يدل على انه يشرع التكبير بسجود التلاوة والى ذلك ذهب الهادوية وبعض أصحاب الشافعي قال أبو طالب ويكبر بعد تكبيرة الافتتاح تكبيرة أخرى للتقليل وحكى في البحر عن انه مرة أنه لا تشهد في سجود التلاوة ولا تساميم وقال بعض أصحاب الشافعي بل تشهد ويسلم كالمسألة وقال بعض أصحاب الشافعي سلم قياسا للتحليل على التحريم ولا يشهد اذا دل عليه دلوه في السائر وجهان يومئذ للمعذروين سجودا لا يعاين بسجود وفي الاستغناء عنه بالركوع قولان الهادوية والشافعية لا يغني اذ لم يؤثر وقال أبو حنيفة يغني اذا قصد الخضوع (وعن عائشة قالت كان النبي صلى الله عليه وسلم يقول في سجود القرآن بالليل سجودا وحسب للذي خلقه وشق سمعه وبصره بحوله وقوته رواه النسابة الا ابن ماجه وصححه الترمذي وعن ابن عباس قال كنت عند النبي صلى الله عليه وسلم فأتاه رجل فقال اني رأيت البارحة فيمباري النائم كاني أصلي الى أصل شجرة فقرأت السجدة فسجدت الشجرة لسجودي فسمعتها تقول اللهم احطط عني بها وزر واجعلها لي بها أثرا واجعلها لي عندك ذخرا قال ابن عباس فرأيت النبي صلى الله عليه وسلم قرأ السجدة فسجد فسبعته يقول في سجوده مثل الذي أخبره الرجل عن قول الشجرة وما ابن ماجه والترمذي وزاد فيه وتقبلها مني كما قبلت من عبدك داود عليه السلام) الحديث الاول أخرجه أيضا الدارقطني والحاكم والبيهقي وصححه ابن السكن وقال في آخره لا فاوزا إذا لم يركب فبارك الله أحسن الخالقين وزاد البيهقي وصوره به بدقوله خلقه ولمسلم نحوه من حديث علي في سجود الصلاة وقد تقدم وللشافعية أيضا نحوه من حديث جابر في سجود الصلاة أيضا والحديث الثاني أخرجه أيضا الحاكم وابن حبان وفي اسناده الحسن بن محمد بن عبيد الله بن أبي يزيد قال العقيلي فيه جهالة وفي الباب عن أبي سعيد الخدري عند البيهقي واختلف في وصله وارساله وصوب الدارقطني في العلل رواية حماد عن حميد عن بكران أبا عبد الله بن أبي ربيعة النائم وذكر الحديث والحديثان يدلان على مشروعية الذكر

اسكاته) يكسر الهمزة بوزن افعالة وهو من المصادر الشاذة اذا القياس سكوها قال الخطابي معناه سكوت يقتضى بعده كلاما مع قصر المدة فيه وسباق الحديث يدل على انه أراد السكوت عن الجهر لا عن مطلق القول أو السكوت عن القراءة لا عن الذكر (فقلت بأبي وأمي) أي أنت مفدى أو أفديك بهما (يا رسول الله اسكاتك) وفي نسخة أسكوتك (بين التكبير والقراءة ما تقول) فيه (قال) صلى الله عليه وآله وسلم (اقول) فيه (اللهم باعديني وبين خطاياي كما باعدت) أي كتب عيبتك (بين

وبذلك أحسرت وأمان المسلمين وزاد ابن حبان مسلم الكنى قبله بسلاة الليل وأخرجه الشافعي وابن خزيمة وغيرهما باللفظ إذا صلى المكتوبة واعتمده الشافعي في الام وفي الترمذي وصحح ابن حبان من حديث أبي سعيد الافتتاح بسم الله الرحمن الرحيم ذلك وتبارك اسمك وتعالى جدك ولا إله غيرك ونقل الساجي عن الشافعي استحباب الجمع بين التوسيع والتسبيح وهو اختيار ابن خزيمة وجماعة من الشافعية ويسن ٢٥٤ الاسرار به في السيرة والظهرية وحديث أبي هريرة أصح ما ورد في ذلك

واستدل به على جواز الدعاء في الصلاة بما ليس في القرآن خلافا للحنفية وفيه ما كان الصواب عليه من المحافظة على تسبيح أسوال النبي صلى الله عليه وآله وسلم في حركته وكانه وأسراره وأعلانه حتى حفظ الله بهم الدين واستدل به بعض الشافعية على أن الثلج والبرد يطهران واستبعده ابن عبد السلام قال الحافظ وأبعد منه استبدال بعض الحنفية على نجاسة الماء المستعمل (عن أحمد) أبا بكر رضي الله عنه ما حديث الكسوف وقد تقدم وفي هذه الرواية قالت أي أمه قال قد دنت أي قربت (من الجنة حتى لو اجتترت) من الجرامه وانما قال ذلك لأنه لم يكن مأذونا له من عند الله بأخذ (عليها) أي على الجنة (لجنتكم) بقطاف من قطافها) بكسر القاف في ما أي بهنقود من هنا قد سماها واسم لكل ما يقطف قال العيني وأكثر الهدئين يروونه بفتح القاف وانما هو بالكسر (ودنت من النار حتى قلت أي رب أو أقامعه) كذا لا أكثر به منة الاستغفار

وابن أبي عمير في فضل الصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم - لم - العيني في الضعفاء والحاكم وفي الباب عن أنس عن ثعلبة بن ماجة بنحو حديث أبي بكر وفي سننه ضعف واضطراب وعن جابر عن ابن حبان في الضعفاء أن رسول الله صلى الله عليه وسلم رأى رجلا نغاشيا نحر ساجدا ثم قال أسأل الله العظيمة والغاشي بضم النون والغاشي بالفتح والش - من المجتهدين القصة الضعيف الحركة النافض الخلق قاله ابن الأثير وذكر حديث جابر الشافعي في المختصر ولم يذكره أسنادا وكذا منفع الحاكم في المستدرک واستشهد به على حديث أبي بكر واستداه الدارقطني والبيهقي من حديث جابر الجعفي عن أبي جعفر محمد بن علي مرسل وزاد أن اسم الرجل زعيم وكذا هو في مصنف ابن أبي شيبة من هذا الوجه وفي الباب عن سعد بن أبي وقاص وسياقته قال البيهقي في الباب عن جابر وابن عمر وأنس وجبريل وأبي جحيفة اه قال المنذرى وقد جاء حديث سجدة الشكر من حديث البراء بأسناد صحيح ومن حديث كعب بن مالك وغير ذلك اه قوله صدقة بفتح الصاد والذال المهملة والفاء والصدقة من أسماء البناء المرتفع وفي النهاية مالفظة كان إذا مر بصدف مائل أسرع المشي قال الصدف بفتحين وضمين كل بناء عظيم مرتفع تشبها بصدف الجبل وهو ما قاله من جانبه وأمامه حيوان في البحر اه وهذه الأحاديث تدل على مشروعية سجود الشكر وإلى ذلك ذهب العترة وأحمد والشافعي وقال مالك وهو مروى عن أبي حنيفة أنه يكره إذا لم يؤثر عنه صلى الله عليه وسلم مع تواتر النعم عليه صلى الله عليه وسلم وفي رواية عن أبي حنيفة أنه مباح لأنه لم يؤثر وإنكاره ورد سجود الشكر عن النبي صلى الله عليه وسلم من مثل هذين الإمامين مع وروده عنه صلى الله عليه وسلم من هذه الطرق التي ذكرها المصنف وذكرها من الغرائب وما يؤيد ثبوت سجود الشكر وله صلى الله عليه وسلم في الحديث المتقدم في سجدة من هي لما شكر ولد أو دابة وليس في أحاديث الباب ما يدل على اشتراط الوضوء وطهارة الثياب والمكان وإلى ذلك ذهب الإمام يحيى وأبو طالب وذهب أبو العباس والمؤيد بالله والنخعي وبعض أصحاب الشافعي إلى أنه يشترط في سجود الشكر شروط الصلاة وليس في أحاديث الباب أيضا ما يدل على التكبير وسجود الشكر وفي البصرة أنه يكبر قال الإمام يحيى ولا يشترط الشكر في الصلاة قولا واحدا إذ ليس من توابعها قال أبو طالب ومستقبل القبة (وعن سعد ابن أبي وقاص قال خرجنا مع النبي صلى الله عليه وآله وسلم من مكة فريد المدينة فلما كنا في سبيل من عزري نزل ثم رفع يديه فدعا الله ساعة ثم خر ساجدا كثر طويلا

ولكريمة وأما (فاذا امرأة) قال نافع بن عمر (حسبت أنه) أي ابن أبيه بيكتر قال محمد شهاب بفتح التاء وكسر الهمزة أي ثم تقترن جلدتها (هرة قلت ماشا هذه) المرأة (قالوا حبست حتى ماتت جوعا لا أطمعها) أي لا أطمع من الهرة ولا أصبى لاهي أطمعها بالضمير الراجع للمرأة ولا أرسلتها ولا ابن عسا كرو لاهي أرسلتها (تا كل من خشيش) بالمهجمة بوزن فعمل أي حشرات الأرض (أو خشيش الأرض) كذا على الشك في أن يكبر الخطابي بدوابة خشيش وضبطها بعضهم بضم أوله على التصغير

من لفظ خشاش فعلى هذا الاذكار وروى بالمهملة قال صائغ من تصييف وفي الحديث ان تعذيب الحيوانات غير جائز وان من ظلم من اشيأ يسلط على ظلمه يوم القيامة قال الشكراني بوجه المناسبة ان دعاء الانتاح مستلزم ان يطوى بل اقيام وحديث الكسوف فيه تطويل وأحسن منه ما قال ابن رشد بهيقل أن تكون المناسبة في قوله حتى قلت أى رب وأقامهم لانه ان لم يكن فيه دعاء ففيه مناجاة واستعطاف فيجمع مع الذى قبله ٢٥٥ وفيه جواز دعاء الله ومناجاة بكل ما نبيه

خضوع ولا يختص بمباروردي القرآن خلافا للعنفية ورواة هذا الحديث الاربعة ما بين بصري وبكى وفيه تاجي عن صحابية والتحديث بالجمع والافراد والاخبار والعنفية والقول وأخرجه البخاري أيضا في الشرب والانهائي وابن ماجه في الصلاة (من خباب) بفتح الخاء وتسديد الباء ابن الارت (رضي الله عنه قيل له) السائل أبو معمر بفتح المعين عبد الله بن ضبة الأزدي (أكان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يقرأ في صلاة (الظهر) صلاة (العصر) أى غير الفاتحة اذ لا شك في قراتها) قال نعم قيل لهم كنتم تعرفون ذلك) اى قراته (قال) خباب (باضطراب لحيته) أى بهربكها ويستهفاد منه ما ترجم له وهو رفع البصر الى الامام ويدل له الكيفية حيث قالوا ينظر الى الامام وليس عليه أن ينظر الى موضع سجوده قاله ابن بطال ومذهب الشافعية والخفية بسن اداصة النظر الى موضع سجوده لانه أقرب الى المنشوع وورد في ذلك حديث

ثم قام فرفع يديه ساعة ثم سجد اذ نهله ثلاثا قال انى سالت ربى رشفة لامتى فاعطاني ثلث أمقى فخررت ساجدا لشكر الربى ثم رفعت رأسى فـ سالت ربى لامتى فاعطاني ثلث أمقى فخررت ساجدا لشكر الربى ثم رفعت رأسى فـ سالت ربى لامتى فاعطاني الثلث اذ خر فخررت ساجدا للربى رواه أبو داود ومحمد أبو بكر حين جاءه قتل مسيلة رواه سعيد ابن منصور ومحمد على حين وجد هذا الحديث في الخوارج رواه أحمد في مسنده ومحمد يعقوب بن مالك في عهد النبي صلى الله عليه وسلم بالبشر بتوبة الله عليه وقصته متفق عليها) الحديث قال المنذرى في اسناده موسى بن يعقوب الرمي وفيه مقال اه وأخرج أبو داود عن أبي موسى الأشعري قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم أمقى هذه أمة مرحومة ليس علمها عذاب في الآخرة عذابها في الدنيا الشق والزلازل والقنل وفي اسناده عبد الرحمن بن عبد الله بن عتبة بن مـ عود تكلم فيه غير واحد وقال العقيلي تغير في آخر عمره في حديثه اضطراب وقال ابن حبان البستي اختلط حديثه فلم يتميز فاستحق الترك وقد استتم بعد عبد الرحمن المدكور البخاري قوله من عزوراه بفتح العين المهملة وسكون الزاى وفتح الواو وبالمدنية الجعنة عليهم الطريق من المدينة ويقال فيه اعزور قال في القاموس وعزورثية بالطفة عليهم الطريق قوله قتل مسيلة هو الكذاب وقصته معروفة قوله ذا النسيدي هو رجل من الخوارج الذين قتلهم على عليه السلام يوم النهروان ويقال له الخديج وكان في يده مثل ندى المرأة على رأسه حلة مثل حلة الندى عليه شعرات مثل شبالة السنور وقصته مشهورة ذكرها مسلم في صحيحه وأبو داود وغيرهما أقوله وقصته متفق عليها وهي مطولة في الصحيحين وغيرهما واصلها انه تخلف عن غزوة تبوك بالاعذار واعترف بذلك بين يدي رسول الله صلى الله عليه وسلم ولم يعتذر بالاعذار الكاذبة كما فعل ذلك المتخلفون من المنافقين فنهى رسول الله صلى الله عليه وسلم الناس عن تكليمه وأمره بفارقة زوجته حتى ضاقت عليه وعلى صاحبيه الذين اعترفوا كما اعترف الارض بما رحبت كما وصف الله كالك في ثم بعد حسين ليلة تاب الله عليهم فلما بشر بذلك بكراهة تعالى والحديث يدل على مشروعية سجود الشكر وكذلك الاستسار المذكور وقد تقدم الخلاف في ذلك

• (ابواب سجود السهو) •

• (باب ما جاء فيه من نية صان) •

مرسل عند سعيد بن منصور من مرسل محمد بن سيرين ورجاله ثقات وأخرجه البيهقي موصولا وقال المرسل هو المحفوظ وفيه أن ذلك سبب نزول قوله تعالى الذين هم في صلاتهم خاشعون ويمكن أن يفرق بين الامام والمأموم فيستحب للامام النظر الى موضع السجود وكذا للمأموم الا حيث يحتاج الى مراقبة امامه وأما المنفرد فحكمه حكم الامام ورجال هذا الحديث ما بين يصح محكي وفيما التحدث والعنفية والقول وأخرجه البخاري أيضا في الصلاة وكذا أبو داود والنسائي وابن ماجه

يعني الامر أي ليكون منكم الائمه عن رفع البصر أو تحطف الابصار عند الرفع من الله وهو كقول تعالى تقابلونهم
أو يسألون أي يكون أحد الامرين وفيه النهي الوكيد والوعيد الشديد وجموله على الكراهة دون الحرمة للإجماع على عدمها
وأما في غير الصلاة في دعاء ونحوه بخوذة الاكثر لان السجدة قبله الداعين كالسجدة قبله المصلين ركزه آخرون قال في الفتح
والعلم من حديث جابر بن سمرة ولا ترجع اليهم يعني ابصارهم واختلف ٣٥٧ في المراد بذلك فقيل وعيد وعمل على هذا

قاله - في المذكور حرام وانظر
ابن حزم فقال تطل الصلاة اه
ورواه - هذا الحديث كاهم
بهم يرون وفيه التحديث بالجمع
والافراد والقول وأخرجه ابو
داود والنسائي وابن ماجه في
الصلاة (عن عائشة رضي الله
عنها قالت سألت رسول الله صلى
الله عليه وآله وسلم عن الالتفات
بالرأس يمينا وشمالا (في الصلاة
فقال هو اختلاس) أي اختطاف
بسرعة (يحتاسه الشيطان)
فيه الحاض على احضار المصلي قلبه
لما جاز به ولما كان الالتفات
فيه ذهب الخشوع استعير
لذهابه اختلاس الشيطان
نصير القبح تلك الشبهة بالخشوع
لان المصلي مستغرق في مناجاة
ربه والله مقبل عليه والشيطان
مرصده ينتظر فوات ذلك فاذا
التفت المصلي اعتم الشيطان
الفرصة فيختمه بامنه قاله
الطبري في شرح المشكاة وقال
ابن بريزة اضعيف الى الشيطان
لان فيه انقطاعا من ملاحظة
التوجه الى الحق سبحانه (من
صلاة العبد) وفي الحديث دلالة
على الكراهة وهو اجماع لكن

ابن عبد البر وغيره على ان الزهري وهم في ذلك وسببه انه جعل القصة لذى الشمالين
وذو الشمالين هو الذي قتل ييدر وهو خزاعي واسمه عمير بن عبد عمرو بن نضلة وأما
ذو اليمين فتأخر بهد موت النبي صلى الله عليه وسلم بعدة وحدث بهذا الحديث بعد موت
النبي صلى الله عليه وسلم كما أخرج ذلك الطبراني واسمه الخرباق كما سبق وقد جوز بعض
الائمة ان تكون القصة وقعت لكل من ذى الشمالين وذى اليمين وان أبا هريرة
روى الحديثين فإرسال أحدهما وهو قصة ذى الشمالين وشاهد الآخر وهو قصة
ذى اليمين قال في الفتح وهذا محتمل في طريق الجمع وقيل يحمل على أن ذى الشمالين كان
يقال له أيضا ذو اليمين وبالعكس فكان ذلك سبب الالتباس ويدفع الجواز الذي ارتكبه
الطحاوي الرواية الاخرى التي ذكرها المصنف بلفظ بينهما أنا صلى مع النبي صلى الله عليه
وسلم قال الحافظ في التلخيص وقد اتفق معظم أهل الحديث من المصنفين وغيرهم على ان
ذى الشمالين غير ذى اليمين ونص على ذلك الشافعي في اختلاف الحديث قوله احدى
صلاحي العشي قال النووي هو يفتح العين المهملة وكسر الشين المجرمة وتشديد الهمزة
قال قال الازهرى العشي عند العرب ما بين زوال الشمس وغروبها ويبين ذلك ما وقع
عند البخاري من حديث أبي هريرة قال صلى بنا النبي صلى الله عليه وسلم الظهر والعصر
وفي رواية قال محمد يعني بن سيرين واكثر ظني أنهم العصر وفي مسلم العصر من غير شك
وفي رواية له الظهر كذلك كما ذكر المصنف وفي رواية له أيضا احدى صلاحي العشي
أما الظهر وأما العصر قال في الفتح والظاهر ان الاختلاف فيه من الرواة وأبعد من قال
يحمل على ان القصة وقعت مرتين بل روى النسائي من طريق ابن عوف عن ابن سيرين
ان الشك فيه من أبي هريرة وانظره صلى الله عليه وسلم احدى صلاحي العشي قال أبو
هريرة وانكني نسيته فالظاهر ان أبا هريرة رواه كثيرا على الشك وكان ربما غلب على
ظنه ان الظاهر فخرهم بها وتارة غاب على ظنه انها العصر فخرهم بها وطرا الشك أيضا
في تعيينها على ابن سيرين وكان سبب لالاهتمام بما في القصة من الاحكام الشرعية
قوله فقام الى خشبة في المسجد وفي رواية للبخاري في مقدم المسجد والمسلم في قوله المسجد
قوله السرعان بفتح المهملات ومنهم من يسكن لراء وحكى بعض اصحابنا في ضبطه
بضم ثم اسكان كانه جمع سريع والمراد بهم أول الناس خروجهم من المسجد وهم أهل
الحاجات غالب قوله في رواية للبخاري فيها زيادة الفخيم والمعنى في انه غاب عليهم
احترامه وتعظيمه عن الاعتراض عليه وأما ذو اليمين فغلب عليه حرصه على تعلم العلم

الجهود وعلى اسم المنزلة وقال المتولي يحرم اه للصورة وهو قول أهل الظاهر وروى كراهته صريح على غير شرطه عدة
أحاديث منها حديث أنس عند الترمذي مرفوعا وقال حسن يابى ابان والائمة في الصلاة فان الالتفات في الصلاة هل
فان كان ولا بد في التطوع لاني الريضة وحديث أبي داود والنسائي عنه وصححه الحاكم لا يزال الله مقبلا على العبد في صلاته
ما لم يلتفت فاذا صرف وجهه انصرف عنه واخرج مثله أحمد وابن خزيمة عن حديث أبي ذر ومن حديث الحريث الاشعري

فجوه وزاد فاذا صليتم فلا تلمتموا ولا بزوا من حديث جابر بن عبد الله بن الفضل بن عيسى اذا طام الرجل في الصلاة اقبل الله عليه بوجهه فاذا التفت قال يا ابن آدم الى من تلتفت الى من هو خبيث مني اقبل الى فاذا التفت الثانية قال مثل ذلك فاذا التفت الثالثة صرف الله وجهه عنه ولا ين حبان في الضعفاء عن أنس مرفوعا المصلي يتناثر على رأسه الخيم من عنان السماء الى مفارق رأسه ولا ينادى لو يعلم العبد من يناجي ٣٥٨ ما التفت والمراد بالانفات المذكور ما لم يستبرأ القبلة بصدوره أو كله

وسبب كراهته نقص الخشوع
أو ترك استقبال القبلة يعض
البدن ولم يشرع مجبود اللحم
للاذنين كما شرع لأعش كوك
فيه لأن اللحم ولا يؤخذ به
المكاف فشرع له الجبر دون
العمد ليقطع العبد فيجتنبه
ورواه هذا الحديث الستة
كوفيون الأسيخ البخاري فبصرى
وفيه التحديث والعزيمة والقول
وأخرجه المؤلف أيضا في صفة
أبايمن الثعيز وأبو داود والذاني
في الصلاة (عن جابر بن سمرة)
يضم الميم بن جنادة العاصري
السواني العاصي ابن العاصي وهو
ابن اخت سعد بن أبي وقاص
(رضي الله عنه قال شكاهل
الكوفة سعدا) دو ابن أبي وقاص
واسم أبي وقاص مالك بن أهيب
لما كان أميراعلمهم (الى عمر)
ابن الخطاب (رضي الله عنه)
والمراد شكابه ضمهم فهو من باب
اطلاق الكل على البعض ويدل
لذلك ما في صحيح أبي عوانة من
رواية زائدة عن عبد الملك جعل
ناس من أهل الكوفة ونهى
منهم عنه مدد سيف والطبراني
الحرايم بن سنان وقصة وأريد

قوله يقال له ذواليدنين قال اقرب طي هو كناية عن طولهما وعن بعض شراح التنبية انه كان قصيرا ليدنين وجزم ابن قتيبة انه كان يعمل به جميعا وذهب الاكثر الى ان اسم ذى اليدنين الخرباق بكسر المجهمة وسكون الراء بعدها موحدة وآخرة كاف اعقادا على ما وقع في حديث عمران بن حصين الا ترى قال في الفتح وهذا موضع من يوجد حديث أبي هريرة بحدوث عمران وهو الراجح في نظري وان كان ابن خزيمة ومن تبعه يخصصوا الى التعداد والحاصل لهم على ذلك الاختلاف الواقع في السياقين في حديث أبي هريرة ان السلام وقع من اثنتين وانه صلى الله عليه وسلم قام الى خشبة في المسجد وفي حديث عمران أنه لم من ثلاث ركعات وانه دخل منزله لما فرغ من الصلاة فاما الاول فتدحكي العلاقات أن بعض شيوخه حمله على ان المراد انه لم في ابتداء الركعة الثالثة واستقبله واكن طريق الجمع بكتفي فيهما بادي مناهية راس باء من دعوى تعدد الفصة لانه يلزم منه كون ذى اليدنين في كل مرة استقهم النبي صلى الله عليه وسلم عن ذلك واستقهم النبي صلى الله عليه وسلم الصحابة عن صحة قوله وأما الثاني فلعل الراوي لما رآه تقدم من مكانه الى جهة الخشبة ظن انه دخل منزله لكون الخشبة كانت في جهة منزله فان كان كذلك والافرواية أبي هريرة ارجح لموافقة ابن عمر له على صحاقه كما أخرجه الشافعي وأبو داود وابن ماجه وابن خزيمة ولو وافقة ذى اليدنين كما أخرجه أبو بكر الاثرم وعبد الله بن أحمد في زيادات المسند وأبو بكر بن أبي خزيمة وغيرهم انتهى قوله لم أنس ولم تقصر هو تصريح بنبي التفسير ونفي التصر وهو مفسر لما عنده لم بالنظر كل ذلك لم يكن وتأييد لما قاله علماء المعاني أن لفظ كل اذا تقدم وعقبه نفي كان نفي الكل فردا للجموع بخلاف ما اذا تأخر وهذا أجاب ذواليدنين بقوله قد كان بعض ذلك كما في صحيح مسلم وفي البخاري ومسلم انه قال بلى قد نسبت كما ذكر المسنف وفيه دليل على جواز دخول السهم وعليه صلى الله عليه وسلم في الاحكام الشرعية وقد نقل عياض والذوري الاجماع على عدم جواز دخول السهم في الاقوال التبائية وخصا الخلاف بالافعال وقد نهى قبا قال الحافظ نعم اتفق من جوز ذلك على انه لا يقر عليه بل يقع له بيان ذلك امامته صلا بال فعل أو بعده كما وقع في هذا الحديث وفائدة جواز السهم في مثل ذلك بيان الحكم الشرعي اذا وقع مثله غيره وأما من منع السهم مطلقا منه صلى الله عليه وسلم فاجابوا عن هذا الحديث باجوبة منها ان قوله صلى الله عليه وسلم لم أنس على ظاهره وحقيقته وأنه كان منعه بذلك ليقع منه التشريع بالفعل لكونه بلغ من القول ويكتفي في رد هذا تقريره

الجراح بن سنان وقيصة والبدع
الاسديون وذكر العسكري في الاوائل منهم الاشعث بن قيس وعند عبد الرزاق عن معمر عن عبد الملك عن جابر بن
قال كنت جالساً عند عمر اذ جاءه اهل الكوفة يشكون اليه سعد بن ابي وقاص حتى قالوا انه لا يحسن الصلاة (فمعه) عمر
رضي الله عنه قال في افتح كان عمر بن الخطاب أقر سعداً على قتال الفرس في سنة أربع عشرة ففتح الله العراق على يديه ثم اختط
الكوفة سنة سبع عشرة واستقر عليها اميراً الى سنة إحدى وعشرين في قول خليفة بن خياط وعند الطبري سنة عشرين

فوقع له مع أهل الكوفة ما ذكر (واستعمل عليهم) في الصلاة (عماراً) هو ابن ياسر زاد ابن خليفة وابن مسعود على بيت المال
وعثمان بن حنيف على مساحة الأرض اهـ وكان تخصيص عمار بالذکر لوقوع التصريح بالصلاة دون غيرها مما وقعت فيه
الشكوى (فشكوا) منه في كل شيء (حتى ذكره) لأنه لا يحسن يصلي) ظاهره ان جهات الشكوى كانت متعددة ومنها اقصية
الصلاة وصرح بذلك في روايه أبي عوانة فقال هراقة وشكروني كل شيء ٢٥٩ حتى في الصلاة (فارسل اليه) عمر رضي الله

عنه فوصل اليه الرسول فجاء الى
عمر (فقال له يا أبا اسحق) وهي
كنية سعد (ان هؤلاء) أي أهل
الكوفة (يزعمون أنك لا تحسن
تصلي قال أبو اسحق اما) هم فقالوا
ما قالوا وأما (أما والله فاني كنت
أصلي بهم صلاة رسول الله) أي
صلاة مثل صلاته (صلى الله عليه)
وآله (وسلم ما خرم) بكسر الراء
أي أقص (عنها) أي عن صلاته
صلى الله عليه وآله وسلم (أصلي
صلاة العشاء) وفي الرواية
الآخرى صلا في العشي بالفتحة
وعينها ما لكونهم شكوه فيها
أو لأنهم في وقت الراحة فغيرها
من باب أولى والأول أظهر لأنه
يأتي مثله في الظهور والعصر لأنهما
وقت الاشتغال بالقائلة والمعاش
(فأورد) بضم الكاف أي أمول
القيام حتى تنقضي القراءة (في)
الركعتين (الأوليين) وادخف) بضم
الهمزة أي احذف لتطويل
(في) الركعة (الآخرين) وليس
المراد حذف أصل القراءة
فمكأنه قال احذف الركود
والركود يدل على القراءة عادة
(قال) عمر رضي الله عنه (ذلك)
أي ما تقول (الظن بك) أي هذا

صلى الله عليه وسلم الذي اليمين على قوله بلى قد نسيت وأصرح من ذلك قوله صلى الله عليه
وسلم انما أنا بشر انسى كما تنسون وهو متفق عليه من حديث ابن مسعود كما سيأتي ومن
أجوبهم ان قوله صلى الله عليه وسلم انى لا أنسى ولكن انسى لامعني يدل على عدم صدور
النسيان منه وتعقب بما قاله الحافظ في الفتح ان هذا الحديث لا أصل له فانه من بلاغات
مالك التي لم توجد موصولة بعد البحث الشديد وأيضا هو أحد الأحاديث الأربعة التي
تكلم عليها في الموطأ ومن أجوبهم أيضا حديث انكاره صلى الله عليه وسلم على من
قال نسيت آية كذا وكذا قال بنسبها لاحدكم أن يقول نسيت آية كذا وكذا وتعقب بأنه
لا يلزم من ذم اضافة نسيان الآية ذم اضافة نسيان كل شيء فان الله قي بينهم ما واضح جدا
ومن أجوبهم ان قوله لم أنس راجع الى السلام أي سلمت قصد ابائيا على ما في اعتقادي
انى صليت أربعاً قال الحافظ وهذا جيد وكان ذا اليمين فهم العموم فقال بلى قد نسيت
والكلام في ذلك محله علم الكلام والاصول وقد تكلم عياض في الشفاء بإيش في
من أراد البسط فليرجع اليه وهذا كله مبنى على ان معنى السهو والنسيان واحد
وأما من فرق بينهما كما أنه أن يقول هذه الأدلة وان دلت على انه وقع النسيان منه صلى
الله عليه وسلم فهي لا تستلزم وقوع السهو قوله صلى الله عليه وسلم ما ترك فيه جواز البناء على الصلاة
التي خرج منها المصلي قبل تمامها اما ما روي ذلك ذهب اليه جمهور كما قال العراقي من غير
فرق بين من سلم من ركعتين أو أكثر أو أقل وقال مضمون انما يعني من سلم من ركعتين
كفاي قصه ذي اليمين لان ذلك وقع على غير القياس فيه فتصريح على مورد النص وحديث
عمران بن حصين الذي يطل ما زعمه من قصر الجواز على ركعتين على أنه يلزمه أن يقصر
الجواز على إحدى صلاتي العشي ولا فائز به وذهبت الهادوية الى انه لا يجوز البناء
على الصلاة التي خرج منها بسلامة من غير فرق بين العمد والسهو وأجابوا عن حديث
الباب بان قصة ذي اليمين كانت قبل نسخ الكلام اعتمادهم على ما خلف عن الزهري
وقد قدمنا انه وهم على انه قد روى البناء عمران بن حصين كما سيأتي واسلامه متأخر
ورواه أيضا ما رواه بن خزيمة كما تقدمت الإشارة الى ذلك واسلامه قبل موت النبي
صلى الله عليه وسلم بثلاثين ومائة سنة وهذا نص في الكلام كان بمكة وقد حققنا ذلك في باب
تحريم الكلام وفي حديث الباب دليل على ان كلام الساهي لا يطل الصلاة وكذا كلام
من ظن التمام وقد تقدم الكلام على ذلك في باب تحريم الكلام أيضا وفيه أيضا دليل على
ان الاعمال الصالحة التي ليست من جنس الصلاة اذا وقعت سهوا أو مع ظن التمام

الذي تقول هو الذي كان ظنه زاد مسرع عن عهد الملك وأبي عون مع ما قال سعد أعلق الأعراب الصلاة أخرجه مسلم وفيه دلالة
على أن الذين شكوه لم يكونوا من أهل العلم وكانهم ظنوا مشروعية التسوية بين الركعات فانكروا على سعد التفرقة فيستفاد
منه ذم القول بالرأى الذي لا يستند الى أصل وفيه ان القياس في مقابلة النص فاسد الاعتبار قال ابن بطال وجه دخول
حديث سعد في هذا الباب انه لما قال أركدوا خفف لم أنه لا يترك القراءة في شيء من صلاته وقد قال انها مثل صلاة رسول الله

صلى الله عليه وآله وسلم (يا ابا اسحق فارسى) محمد بن ابي اسحق (معهم) أى مع سعد (رجلا) هو محمد بن مسلمة بن خالد الانصارى
 فيما ذكره الطبري (أورجا إلى الكوفة) جمع رجل فيجتمعا ان يكونوا محمد بن مسلمة المذكور ومحمد بن عوف السلي وعبد الله
 ابن أرقم والشك من الراوى وهذا يقتضى أنه أعاده إلى الكوفة ليحصل الكشف عنه بحضوره ليكون أبعاد من التهمة
 (فقال عنه) أى عن سعد (أهل الكوفة) ٣٦٠ كلفه الله بينهم (ولم يدع) أى لم يترك لرجل المرسل (مسجدا) من مساجد

الكوفة (الاسأل عنه) أى عن
 سعد (و) الحال ان أهل الكوفة
 (يثنون عليه معروفا) أى خيرا
 (حتى دخل مسجد لبنى عباس)
 قبيلة كبيرة من قيس راسخ
 في روايته فقال محمد بن مسلمة
 أنشد الله رجلا يعلم حقا الا قال
 (فقام رجل منهم يقال له اسامة
 ابن قنادة يكنى ابا سعد قال
 اما) أى اما غيرة فائق علب واما
 نحن (اذ) أى حين (نشدتنا)
 أى سألتنا بالله (فان سعدا كان
 لا يسير بالسرية) القطعة من
 الجيش والباله صاحبة أى
 لا يخرج بنفسه معها فنحن عنه
 الشجاعة التى هى كمال القوة
 الغضبية وفي رواية بغير وسفيان
 لا يتفرق السرية (ولا يقسم
 بالسوية) فنحن عنه العفة التى هى
 كمال القوة الشهوانية (ولا يعدل
 في القضية) أى الحكمة
 والقضاء وفي رواية سيف ولا
 يعدل في الرعية فنحن عنه الحكمة
 التى هى كمال القوة العقلية وفيه
 سلب العدل عنه بالكافة وهو
 قدح في الدين (قال سعد اما الله
 لا دعون) عليك (بثلاث) من
 الدعوات (اللهم ان كان عبدك

لا تفسد الصلاة وقد تقام البعث في ذلك قوله ثم سلم ثم كبر وسجد فيه دليل لمن قال ان
 سجود السهو بعد السلام وقد اختلف أهل العلم في ذلك على ثمانية أقوال كما ذكر ذلك
 العراقي في شرح الترمذى الا قول ان سجود السهو كله محل بعد السلام وقد ذهب إلى ذلك
 جماعة من الصحابة وهم على بن أبي طالب وسعد بن أبي وقاص وعمار بن ياسر وعبد الله
 ابن مسعود ورومران بن حصين وأنس بن مالك والمغيرة بن شعبه وأبو هريرة وروى الترمذى
 عنه خلاف ذلك كما ساقى وروى أيضا عن ابن عباس ومعاوية وعبد الله بن الزبير على
 خلاف في ذلك عنهم ومن التابعين أبو سلمة بن عبد الرحمن والحسن البصري والشافعي وعمر
 ابن عبد العزيز وعبد الرحمن بن أبي ليلى والسائب التمارى وروى الترمذى عنه خلاف
 ذلك وهو قول الثوري وأبي حنيفة وأصحابه وحكى عن الشافعي قوله ورواه الترمذى
 عن أهل الكوفة وذهب إليه من أهل البيت الهادي والقاسم وزيد بن علي والمؤيد بالله
 واستدلوا بحديث الباب وبسائر الأحاديث التي ذكر فيها السجود بعد السلام القول
 الثاني ان سجود السهو كله قبل السلام وقد ذهب إلى ذلك من الصحابة أبو سعيد الخدري
 وروى أيضا عن ابن عباس ومعاوية وعبد الله بن الزبير على خلاف في ذلك وفيه قال
 الزهري ومكحول وابن أبي ذئب والاوزاعي والليث بن سعد والشافعي في الجديد وأصحابه
 ورواه الترمذى عن كثر فقهاء المدينة وعن أبي هريرة واستدلوا على ذلك بالأحاديث
 التي ذكر فيها السجود قبل السلام وساقى بعضها القول الثالث التفرقة بين الزيادة
 والنقص فيسجد للزيادة بعد السلام وللنقص قبله وإلى ذلك ذهب مالك وأصحابه والمنزلي
 وأبو ثور وهو قول الشافعي وإليه ذهب الصادق والناصر من أهل البيت قال ابن عبد البر
 وبه يصح استعمال الخبرين جميعا قال واستعمال الخبرين على وجهها أولى من ادعاء
 القسح ومن جهة النظر الفرق بين الزيادة والنقصان بين في ذلك لان السجود في النقصان
 اصلاح وجبر ومحال أن يكون الاصلاح والجبر بعد الخروج من الصلاة وأما السجود
 في الزيادة فانما هو ترغيم للشيطان وذلك ينبغي أن يكون بعد الفراغ قال ابن العربي مالك
 اسعد قلا وأهدى سبيلا انتهى ويدل على هذه التفرقة ما رواه الطبراني من حديث
 عائشة في آخر حديث لها وفيه قال من سها قبل التمام فليجهد في السهو قبل أن يسلم
 واذا سها بعد التمام سجد سجد في السهو وبعد أن يسلم ولكن في اسناده عيسى بن ميمون
 المدني المعروف بالواسطي وهو وان وثقه حماد بن سلمة وقال فيه ابن معين مرة لا بأس به
 فقد قال فيه مرة ليس بشئ وضعفه الجمهور القول الرابع أنه يستعمل كل حديث كما ورد

هذا كاذبا) أى فيما نسبني إليه (قام ربا وسبعة) ليراه الناس ويسمونه فيشبهوا ذلك عنه ليدرك به وعاق الدعاة ومالم
 بشرط كذبه أو كون الحامل له على ذلك الغرض الذي قرأ في الانصاف والعدل رضي الله عنه (فاطلعه) بمشيرة إلى
 أسفل سافلين وبصير إلى أذل العمد ويضع قواه فيتمكس في الخلق فهو دعاء عليه لاله (وأما فقره) وفي نسخة وأقل رزقه
 وفي رواية بغير وشدة فقره وفي رواية سيف وأكثره لاله وهذه الحالة تستحيى وطول العمد مع الفقر وكثرة العيال

في نفي الفضائل عنه لاسيما الثلاث
التي هي أصول الفضائل كما مر
والثلاث تتعلق بالنفس والمال
والدين فقابلها بمثلها فبالنفس
طاول العمر وبالمال الفقر وبالدين
الوقوع في الفتنة قال عبد الملك
ابن عمار كما ينسب جبرير في روايته
(وكان) اى اوسعده (بعد) ذلك
(ذا - مثل) عن حال نفسه وفي
رواية ابن عيينة اذا قيل له كيف
أنت (يقول) أما (شيخ كبير
مفتون أصابني دعوة سهـد)
افرد الدعوة وهي ثلاثة - على
ارادة الجلس وفي رواية ابن
عيينة ولا تكون فتنة الا وهو
فيها والدعوة الاخرى وهي الفقر
داخله في قوله أصابني ذلك وقع
التصريح بذلك عند العارفي
وانظر قال عبد الملك فاما رأيت
يتعرض الاماء في السكك فاذا
سألوه قال **ك**بير فقم مفتون
(قال الراوى) اى عبد الملك بن
عمار (فاما رأيت بعد قد سقط
حاجباه) اى شعرهما (على
عينيه من السكر) بكسر الهمزة
وقح الباء (وانه) اى اوسعده
(استعرض للجوارى في الطريق
بغير زهن) اى بعصر أعضائه من

٤٦ نيل في باصابعه وفيه إشارة الى السنة والفقر اذ لو كان غنيا لما احتاج الى ذلك وفي رواية سيف قمعي واجتمع عنده عشر بنات وكان اذا سمع بحس المرأة تشبث بها فاذا أنكر عليه قال دعوة المبارك سعد الحديث وكان سعد معروفا باجابة الدعوة لانه صلى الله عليه وآله وسلم دعا له فقال اللهم استجب لسعد اذا دعاك رواء الترمذي وابن حبان والحاكم وفي الحديث ان من سعى به من الولاة يستل عنه في موضع ماله أهل الفضل وان الامام يعزل من شكى وان كذب عليه اذ آراء مصلحة

قال مالك قد عزل عمر سعد وهو أعدل من باقي بعده الى يوم القيامة والذي يظهر ان عمر عزله عنه المائدة القليلة في رواية سيف قار عرولوا الاحتياط وان لا يبق من أمير مثل سعد لما عزله وقبل عزله ايثار القربى منه لكونه من أهل الشورى وقيل لأن مذهب عمر ان لا يستقر العامل أكثر من أربع سنين وقال الماوردي اختلاف أهل يعزل القاضي بشكوى الواحد أو الاثنين أو لا يعزل حتى يجمع الأكثر على الشكوى ٢٦٢ منه وفيه استفسار العامل على ما قيل فيه والسؤال عن يشكى في موضع

عمله والقتصار في المسئلة على من يظن به الفضل وفيه ان السؤال عن عدالة الشاهد ونحوه يكون عن يجارده وان تعريض العدل لا يكشف عن حاله لا ينافي قبول شهادته في الحال وفيه خطاب الرجل الجليل بكذبته والاعتذار لمن سمع في حقه كلام يسوءه وفيه التفرق بين الافتراء الذي يقصده السب والافتراء الذي يقصده دفع الضرر وفيه عزز قائل الاول دون الثاني ويحتمل أن يكون سعد لم يطلب حقه منهم أو عفا عنهم واكتفى بالدعاء على الذي كشف قناعه في الافتراء عليه دون غيره فانه صار كأنه فرد ياذبته وقد جاء في الخبر من دعا على ظالمه فقد اتصفه له أراد الشفقة عليه بان جهل له العقوبة في الدنيا فاتصرت نفسه وراعى حال من ظلمه لما كان فيه من وفور الديانة ويقال ان دعاء عليه لكونه انتهك حرمة من يحب صاحب الشريعة فانه اتصرت صاحب الشريعة وفيه جواز الدعاء على الظالم المعين بما يستلزم النقص في دينه وليس هو من طلب وقوع المعصية

في مذهب مالك انه رأى لابرهان على صحته قال وهو ايضا مخالف للثابت عن رسول الله صلى الله عليه وسلم من أمر بسجود السهم وقبل السلام من شك فلم يدرك صلى وهو وسر زيادة ثم قال ليت شعري من أين لهم ان جبر الشئ لا يكون الا فيه لا بائعا عنه وهم مجمعون على ان الهدى والاصيام يكونان جبر لما نقص من الحج وهما بعد الخروج عنه وأن عتق لرقبة والصدقة أو صيام الشهرين جبر النقص وطء التعمد في ثم ارتضى ان وفعل ذلك لا يجوز الا بعد مقامه وأحسن ما يثبت في المقام انه يعمل على ما تقتضيه أقواله وأفعاله صلى الله عليه وسلم من السجود قبل السلام وبعد فاعلم ان أسباب السجود مقيدة قبل السلام سجدة قبله وما كان مقيدا به من السلام سجدة بعده وما لم يرد تقييده بأحد هما كان مخيرا بين السجود قبل السلام وبعد من غير فرق بين الزيادة والنقص لما أخرجه في صحيحه عن ابن مسعود أن النبي صلى الله عليه وسلم قال اذا زاد لرجل أو نقص فليسجد سجدة من جميع أسباب السجود لا تسكوب الا زيادة ونقصا أو مجموعهما وهذا ينبغي أن يعد مذهبنا معا لان مذهبنا ود وان كان فيه انه يعمل بمقتضى النصوص الواردة كما حكاه النورى فقد جزم بان الخارج عنها يكون قبل السلام وسحق بن راهويه وان قال انه اتفق على الأحاديث كما وردت فقد جزم انه يسجد لما خرج عنها ان كان زيادة بعد السلام وان كان نقصا قبله كما سبق والقائلون بالتخير لم يستعملوا النصوص كما وردت ولا شك انه أفضل ومحل الخلاف في ادعاء كل كما عرفت وان كانت الهادوية تقول بفساد صلاة من سجد لله وهو قبل التسليم مطلقا لكن قولهم مع كونه مخالفا لما صرح به الادلة بخلاف الاجماع الذي حكاه عياض وغيره قوله فرعاً الوه ثم لم يعنى سألوا محمد بن سيرين عن سلم النبي صلى الله عليه وسلم بعد سجدة في السهو فروى عن عمران بن حصين أنه أخبر أن النبي صلى الله عليه وسلم سجد بعدهما واقتضى أبو داود قبل محمد سلم في السجود فقال لم أحفظه من أبي هريرة ولكن ثبت ان عمران بن حصين قال ثم سلم وفيه دليل على مشروعية التسليم في سجود السهو وقد نقل بعض المتأخرين عن النورى أن الشافعية لا يثبتون التسليم وهو خلاف المشهور عن الشافعية والمعروف في كتبهم وخلاف ما صرح به النورى في شرح مسلم فانه قال وانصح في مذهبن أن يسلم ولا يشهد (وعن عمران بن حصين ان رسول الله صلى الله عليه وسلم صلى العصر لم يركع ثلاث ركعات ثم دخل منزله وفيه لفظ قد دخل الحجر فقام اليه رجل يقال له انظر باقى وكان في يده طول فقال يا رسول الله فذكر له صليبه فخرج غاضبا بان يجرد رداءه

ولكن من حيث يؤدى الى تكايف الظالم وعقوبته وفيه لولك لورع في الدعاء واستدله على ان الاوليين من حتى الرابعة متاوتيات والحديث أخرجه البخارى أيضا في الصلاة وكذا مسلم وأبو داود والنسائي (عن عبادة بن الصامت رضى الله عنه ان رسول الله صلى الله عليه وآله) ولم قال لا صلاة لمن لم يقرأ زاد الحيدرى عن سليمان بن كذا في مسنده وهكذا رواه صفيان بن يعقوب عن الحيدرى أخرجه ليلى وكذا لابن عمر عند الاسماعيلي والشيعة وعثمان بن أبي شيبة عند أبي

نعيم في المستخرج وهذا يعني ان المراد القرائن في نفس الصلاة (فاهية الكتاب) أي في كل ركعة منفردا أو اماما أو مأموما سواء
أمر الامام أو جهر وإذا كان المني الصلاة الشرعية استقام دعوى في الذات فعل هذا لا يحتاج الى اشارة الى الاجز ولا الكمال
لانه يؤدي الى الاجمال كما نقل عن القاضي أبي بكر وغيره لان في الكمال يشترط حصول الاجزاء فلو قدر الاجزاء متقبلا لاجل
العموم قدر ثابته لاجل اشارة الكمال بقوته فيتم ولا يسيل الى اشارة ما ٣٦٣ مع ان الاشارة انما يحتاج اليه

للاضروية وهي منفردة فرد فلا
حاجة الى أكثر منه ودعوى
اضمار أحدهما اليه ليست باولى من
الآخر قاله ابن دقيق العيد
وفيه نظر لاننا انما نعذر المحل
على الحقيقة فالحل على أقرب
المجازين الى الحقيقة أولى من
الحل على أبعدهما وفي الاجزاء
أقرب الى نفي الحقيقة وهو
السابق لفهم لانه يستلزم نفي
الكامل من غير عكس فيكون
أولى ويؤيده رواية سليمان عند
الاسماعيلي بالفظ لا تجزى صلاة
لا يقرأ فيها فاتحة الكتاب وتابعه
على ذلك زياد بن أيوب أحد
الانبيات أخرجه الدارقطني وله
شاهد من حديث الامام
عبد الرحمن عن أبيه عن أبي
هريرة مرفوعا بهذا اللفظ أخرجه
ابن خزيمة وابن حبان وغيرهما
ولاحد من طريق عبد الله بن
سواد لقشيري عن رجل عن
أبيه مرفوعا لا تقبل صلاة لا يقرأ
فيها بام الكتاب وقد أخرج ابن
خزيمة عن محمد بن الوليد القرشي
عن سليمان حديث الباب بالفظ
لا صلاة الا بقراءة فاتحة الكتاب
فلا يمنع أن يقال ان قوله لا صلاة

حتى انتهى الى الناس فقال اصدق هذا قالوا نعم فصل في ركعة ثم لم يحد مسجدتين ثم لم
رواه الجماعة لا البخاري والترمذي الكلام على فقه الحديث قد تقدم وقد تقدم أيضا
الاختلاف بين أهل العلم هل حديث عمران هذا وحديث أبي هريرة المتقدم حكاية
اقصة واحدة أو اثنين مختلفين والظاهر ما قاله ابن خزيمة ومن تبعه من التعديل لان
دعوى الاتحاد تحتاج الى تأويلات متعقبة كما سلف وقد تقدم أيضا ضبط الحرفين وان
اسم ذي اليمين وفي الباب عن ابن عباس عند البزار والطبراني في الكبير أن رسول الله
صلى الله عليه وسلم صلى بهم العصر ثلاثا فدخل على بعض نسائه فدخل عليه رجل من
أصحابه يقال له ذوالشمالين الحديث وعن عطاء بن ابن الزبير صلى المغرب فسلم في ركعتين
فتمضى استمر الجرح فصبح النور فقال ما أنكم قل فعلى ما في وصعد مسجدتين قال فذكر
ذلك لابن عباس فقال ما ما طعن سنة نبيه صلى الله عليه وسلم رواه أحمد الحديث أيضا
أخرجه البزار والطبراني في الاوسط والكبير قال في مجمع الزوائد ورجل أحد رجال
الصحيح قوله ما ما ط أوله همزة مفتوحة وآخره هاء قال في القاموس ما يطيط مطا
جار وزبر وعنى يطا ويطا ونهى وبعده ونهى وأبعد كما ط في ما اه والمراد هنا
ابن الزبير ما بعد ولا تنهى عن السنة وما بعد ولا تنهى غيره عما فعله لما تقدم من ثبوت
ذلك منه صلى الله عليه وسلم والخلاف في جواز البنية مقرر

• (باب من شك في صلاته) •

عن عبد الرحمن بن هوف قال سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول اذا شك أحدكم
في صلاته فليدرك واحدة صلى أم ثنتين فليجعلها واحدة واذا لم يدرك ثنتين صلى أم ثلاثا
فليجعلها اثنتين واذا لم يدرك ثلاثا صلى أم أربعة فليجعلها اثلاثا ثم يهتدي بحد اذا فرغ من صلاته
وهو جالس قبل أن يسلم مسجدتين رواه أحمد وابن ماجه والترمذي وصححه وفي رواية
سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول من صلى صلاة يشك في النقصان فليصل حتى
يشك في الزيادة رواه أحمد الحديث معلول لانه من رواية أبي اسحق عن مكحول عن
كريب عن ابن عباس عن عبد الرحمن وقد رواه أحمد في المسند عن ابن عباس عن ابن اسحق
عن مكحول مرسلا قال ابن اسحق فلقبت حسين بن عداقه فقال له هل أسنده لك قلت لا
فقال لكه حدثني ان كريباً حدثني به وحسين بن عديف جدا ورواه اسحق بن رهمويه
واله ثم بن كليب في مسندهم ما من طريق الزهري عن عبد الله بن عبد الله عن ابن عباس

في معنى التي اى لا تصلوا الصلاة الا بقراءة فاتحة الكتاب وهو ظهير لما مر من طريق القاسم عن عائشة مرفوعا لا صلاة
بمحصر الطعام وهو في صحيح ابن حبان بالفظ لا يصل أحدكم بمحضرة الطعام قال في الفتح وانما مع الوجوب ليست عند الحنفية
شروط صحة الصلاة والنرس عندهم لا يثبت بما يزيد على القراء فالقروض قراءات ما تسروعت في الفاتحة انما ثبت بالحديث فيكون
واجبا بان من يتركه ويجزى الصلاة لا بد منه واذا تقررت لا لا يتقاضى عني عن بقية تركه لقراءة الفاتحة منهم وترك الطعام فانه

وكان قريباً لحل قوله في حديث المسيء ثم كذلك في كل صلاة فافعل على الجواز وهو الركعة وقد اختلف القائلون بتعين
الفاصلة في كل ركعة هل تصح صلاة من نسيها فذهبت الشافعية وأحمد بن حنبل إلى عدم الصحة وعن مالك أنه ان نسيها في ركعة
من صلاة الركعتين فسدت صلاته وان نسيها في ركعة من صلاة ثلاثية أو رباعية فروى عنه أنه يعيده ولا تجزئه ومقتضى
الشرطية التي فيها على صلاحية ٢٦٦ الأحاديث للدلالة على أن الناسي يعيد الصلاة لكن صلى بغير وضوء ناسياً

أنه مقرر على البناء على الأقل لأن الشارح قد شرط في جواز البناء على الأقل عدم
الدراية كافي حديث عبد الرحمن بن عوف وهذا المتحري قد حصاه الدراية وأمر
الشاك بالبناء على ما استيقن كافي حديث أبي سعيد ومن بلغ به تحريه إلى اليقين قد بقي
من ما استيقن وبهذا تعلم أنه لا معارضة بين الأحاديث المذكورة وأن المتحري المذکور
مقرر على البناء على الأقل وقد أوقع الناصر ظن التعارض بين هذه الأحاديث في
مضائق ليس عليها إثارة من علم كالفرق بين المبتدأ والمبني والركن والركعة قوله
في حديث الباب قبل أن يسلم استدله القائلون بمشروعية سجود السجود وقبل السلام
وقد تقدم الخلاف في ذلك وبين ما هو الحق قولاً فليصل حتى يشك في الزيادة فيه أن جعل
الشك في جاب الزيادة أولى من جعله في جانب النقصان (وعن أبي سعيد الخدري قال

قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم إذا شك أحدكم في صلاته ولم يدرك صلى ثلاثاً

أربعاً فليطرح الشك وليبن على ما استيقن ثم يسجد سجدتين قبل أن يسلم فإن كان صلى
خمساً شفعن له صلاته وإن كان صلى تماماً لأربع كان سجدة غيماً للشيطان رواه أحمد ومسلم
الحديث أخرجه أيضاً أبو داود بإسناد صحيح فليكن الشك واليقين فإذا استيقن التمام
سجد سجدتين فإن كانت صلاته تامة كانت الركعة والسجدة تامة وإن كانت صلاته
ناقصة كانت الركعة تماماً والسجدة تامة ترغيم الشيطان وأخرجه أيضاً ابن حبان
والحاكم والبيهقي واختلف فيه على عطاء بن يسار فروى مرسلًا وروى به كراهي سعيد فيه
وروى عنه عن ابن عباس قال حافظ وحورهم وقال ابن المنذر حديث أبي سعيد أصح
حديث في الباب والحديث استدله القائلون بوجوب أطراح الشك والبناء على
اليقين وهم الجمهور كما قال النووي والعراقي وقد تقدم ما أجاب به القائلون بالبناء
على الظن وما أجيب به عليهم وما هو الحق قوله قبل أن يسلم لم هو من أدلة القائلين بأن
السجود للسلام وقبل السلام وقد تقدم البحث عن ذلك أيضاً قوله فإن كان صلى خمساً
شفعن له صلاته يعني أن السجدة تامة الركعة تامة لأنهما ركعاه فكانت صلاته تامة قد فعل
ركعة سادسة فصارت الصلاة شفعاً قوله كاتر غيماً للشيطان لأنه قصد التلبيس على
المسلم وإبطال صلاته كان السجدة تامة ما من الثواب ترغيمه فعدا عليه بسبب ما
قصده من إقصاء وفي جعل العلة ترغيم الشيطان رد على من أوجب السجود للاستدلال باب
التمتع وهو أبو طاب والامام يحيى والشافعي كافي البصر لأن أوغام الشيطان إنما يكون

ومحصل القول في هذه المسئلة
وجوب الفاصلة على كل امام
وما دام في كل ركعة وان تلك
الادلة صالحة للاحتجاج بها على
أن قراءة الفاتحة من شروط صحة
الصلاة فمن زعم أنها تصح صلاة
من الصلوات أو ركعة من
الركعات بدون فاتحة الكتاب
فهو محتاج إلى إقامة برهان
يخص تلك الدالة ومن ههنا
يتبين لك ضعف ما ذهب إليه
الجمهور ان من أدرك الإمام
راكعاً دخل معه واعتدبتلك
الركعة وان لم يدرك شيئاً من
القراءة اه حاصل ما في نرح
المتنى ورواه هذا الحديث ما بين
بصري ومكي ومدني وفيه
التجديد والعتمة والقول
وأخرجه مسلم في الصلاة أيضاً
وكذا أبو داود والنسائي والترمذي
وابن ماجه (عن أبي هريرة
رضي الله عنه أن رسول الله صلى
الله عليه وآله وسلم دخل المسجد
فدخل رجل) هو خلاد بن رافع
جده علي بن يحيى بن خلاد وفي
رواية ابن غير ورسول الله صلى
الله عليه وآله وسلم لم جالس في ناحية
المسجد وللنسائي من رواية إسحق

ابن أبي طلحة بن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم جالس ونحن حوله وأما ما وقع عند الترمذي إذا جازى كابدوى بما
فصل في أخف صلاته فهذا لا يمنع تفسيره بخلافه لأن رفاعه شبهة بالبدوى لكونه أخف الصلاة ولغير ذلك (فصل) زاد النسائي
من رواية داود بن قيس ركعتين وفيه اشعار بأنه صلى نفلًا والأقرب أنها تحية المسجد وفي الرواية المذكورة وقد كان النبي صلى الله
عليه وآله وسلم رفته في صلاته زاد في رواية إسحق بن طلحة ولا ندري ما يعيب منها رافع ابن أبي شيبة من رواية أبي خالد بن قيس

ونحن لانشره وهذا محمول على حالهم في البرة الاولى وهو مختص من الذي قبله كانه قال ولانشروا يعيب منها (فسلم) في رواية
ابي اسامة فجاءه وسلم وهو راى لانه لم يكن بين صلاته ومجيبته تراخ (على النبي صلى الله عليه وآله وسلم فرد) صلى الله عليه وآله وسلم
عليه السلام في رواية مسلم وكذا في رواية ابن عمير في الاستئذان فقال وعليك السلام وفي هذا تعقب على ابن المنير حيث قال
فيه ان الموعظة في وقت الحاجة أهم من رد السلام وانه لم يرد عليه السلام ٣٦٧ تأييده على جهله فيه وخذ من التأديب

بالحجر وترك السلام اه قال
في الفخ والذي وقفنا عليه من
نسخ الصحيح ثبوت الرد في هذا
الموضع وغيره الا الذي في الايمان
والنذور وقد ساقه صاحب
لعمدة بلانظ الباب الا انه حذف
منه فرد النبي صلى الله عليه وآله
وسلم فاعل ابن المنير اعتمد على
النسخة التي اعتمد عليها صاحب
لعمدة اه (وقال ارجع) وفي
رواي ابن عجلان فقال أعد صلواتك
(فصل فانك لم تصل) قال عياض
فيه ان فعل الجاهل في العبادة
على غير علم لا تجزئ وهو مبني على
ان المراد بالنفي نفي الاجزاء وهو
الظاهر ومن جملة على نفي الكمال
تم كنهه صلى الله عليه وآله وسلم
لم يأمر بهد التعليم بالاعادة فدل
على اجرائها والزم تأخير البيان
كذا قال بعض المالكية وهو
المهلل ومن تبعه وفيه نظر لانه
صلى الله عليه وآله وسلم قد أمره
في المرة الاخيرة بالاعادة فسأله
التعليم فعلمه فكلمه قال أعد
صلواتك على هذه الكيفية أشار
الى ذلك ابن المنير وفي القسط لاني
هذا نفي للصحة لانها أقرب لنفي
الحقيقة من نفي الكمال فهي أولى

عما حدث بسببه والعمد ليس من الشيطان بل من المصلي وأما استدلالهم على ذلك
بأقيام الصلاة على السهو ولانه انما شرع في السهو ولانقص فاعمد منه له فرد ودبان العلة
ليست النقص بل انعام الشيطان كما في الحديث وظاهر الحديث أن مجرد حصول ذلك
وجب للسهو ولو زال وحصلت معرفة الصواب وتحقق انه لم يرتد شيئا الى ذلك ذهب
الشيخ أبو علي والمؤيد الله وذهب المتصور بالله وامام الحرمين انه لا يسجد لزوال التردد
ويدل له المذهب الا قول ما أخرجه أبو داود عن زيد بن أسلم قال قال النبي صلى الله عليه وآله
وسلم اذا شك أحدكم في صلته فان استيقن انه قد صلى ثلاثا فليتم وليتم ركعة بسجودها
ثم يجلس فيتمهم فاذا فرغ فليبق الا أن يصلي فليسجد سجدة ثم يجلس ثم يصلي
في حديث ابن مسعود ما يدل على مثل ما دل عليه هذا الحديث (وعن ابراهيم عن علقمة
عن ابن مسعود قال صلى النبي صلى الله عليه وسلم قال ابراهيم زاد أو نقص فلما لم يقل له
يا رسول الله حدث في الصلاة شيئا قال لا وما ذلك قالوا صليت كذا وكذا فثنى رجله
واستقبل القبلة فسجد سجدة ثم لم يثم قبل عليا بوجهه فقال انه لو حدث في الصلاة
شيئا أتيناكم به ولكن انما أنا بغير انسى كما تنسون فاذا نسيت قد كروني واذا شك أحدكم
في صلته فليتم الصواب فليتم عليه ثم يصلي ثم يصلي سجدة ثم يصلي سجدة ثم يصلي سجدة
وفي لفظ ابن ماجه ومسلم في رواية فليتنظر أقرب ذلك الى الصواب) قوله وعن ابراهيم هو
النفخي قوله زاد أو نقص في رواية للجماعة من طريق ابراهيم عن علقمة انه صلى تسعا
على الجزم وسأني في باب من صلى الرابعة تسعا وفي قوله زاد أو نقص دليل على مشروعية
مجرد السهو لمن تردد بين الزيادة والنقصان الا أن تجهل رواية الجزم مفسرة لرواية
التردد قوله فثنى رجله في رواية أبي داود والنسائي وابن ماجه وابن حبان بالافراد
وهذه الرواية هي للائقة بالتمام ومعنى ثنى الرجل صرفها عن حالتها التي كانت عليها
قول لو حدث في الصلاة لائتي نبأكم به فيه ان الاصل في الاحكام بناؤها على ما قررت
عليه وان يجوز غير ذلك وان تأخير البيان عن وقت الحاجة لا يجوز قوله انما أنا بغير
مثلكم هذا حصره في البشرية باعتبار من أنكروا ثبوت ذلك ونارعه فيه عناد او جهودا
واما باعتبار غيره فذلك مما هو فيه فلا يخصص في وصف البشرية اذ له صفات أخر لكونه
جسما حيا فخصه كائنا ما كان ولا يبشر انذارا من اجابه شيئا وغير ذلك وتحقق هذا المبحث
ونظائر محله علم المعاني قوله أنسى كما تنسون زاد النسائي وأذكر كما تذكر وفيه دليل

المجاين (مراجع يصلي كما صلى) أولا (ثم جاءه وسلم على النبي صلى الله عليه وآله وسلم) (وسلم فقال) صلى الله عليه وآله وسلم (ارجع
فصل فانك لم تصل ثلاثا) أي ثلاث حررات وفي رواية ابن عمير فقال في الثالثة وفي التي بعدها وفي رواية أبي اسامة فقال في الثانية
أواله وتترجح الاولى بعدم وقوع الشك فيها ولكونه صلى الله عليه وآله وسلم كان مراعاة استعمال الثلاثة في تعليمه غالبا
(فقال والذي بهنك بالحق ما احسن غيري فعاني) وفي رواية يحيى بن علي فقال الرجل فاروق وعلمي فانما أنا بغير أصيب واخطئ

فقال أجل قال التور بشق انما سكنت عن تعلمه اولالانه لما رجع ولم يستكشف الحال من موزد الوحي كانه اغتر بجماعته من العلم فسكت النبي صلى الله عليه وآله وسلم عن تعلمه زجر الله وتاديه ار ارشاد الى استكشاف ما استبهم عليه فلما طلب كشف الحال من ورده ارشده اليه صلى الله عليه وآله وسلم اه وفيه مناقشة لانه ان تم له في الصلاة ثمانية والثالثة لم يتم له في الاولى لانه صلى الله عليه وآله وسلم بدأ لمساواة ٣٦٨ أول مرة بقوله ارجع فصل فانك لم تصل قال سؤال واراد على تقريره له على الصلاة

الولى كيف لم يذكر عليه في انشائها لكن الجواب يصلح بيانا للحكمة في تاخير البيان بعد ذلك واقه أء لم كذا في الفتح (نهال اذاقت الى الصلاة فكبر) زاد ابن غيرنا سبغ لوضوء ثم استقبل القبلة فكبر وفي رواية يحيى ابن علي اتوضأ كما أمرك الله ثم تشهد واقم وفي رواية اسحق بن أبي طلحة عند النسائي انما انتم صلاة حدكم حتى يسبغ الوضوء كما أمره الله فيغسل في وجهه ويديه الى المرفقين ويمسح برأسه ورجليه الى الكعبين ثم يكبر الله ويحمده ويعبده وعند أبي داود وبنقي عليه وعبد (ثم اقرأ ما تيسر معك من القرآن) لم يختلف الروايات في هذا عن أبي هريرة وأما رواية رفاعه ففي رواية اسحق وبقرا ما تيسر من القرآن مما علمه الله وفي رواية يحيى بن علي فان كان معك قرآن فاقرأوا الا فاجد الله وكبره وهله وفي رواية محمد بن عمرو عند أبي داود ثم اقرأ بأم القرآن أو بأم الله ولا حمد وابن حبان من هذا الوجه ثم اقرأ بأم القرآن وقرأ بأم الله ثم ترجم له ابن حبان باب

على جواز التسمية ان عليه صلى الله عليه وآله وسلم في ما طريقه به البلاغ وقد تقدم الكلام على هذا في شرح حديث نزي الدين قوله فاذا نسيت فذكر في فيه أمر التابع بتذكير المتبوع وظاهر الحديث يدل على الوجوب على الفور قوله فليقرأ الصواب فيه دليل لمن قال بالعمل على غالب الظن وتقديره على البناء على الأقل وقد قدمنا الجواب عليه من جهة لقائلين بوجوب البناء على الأقل قوله فليتم عليه بضم التثنية وكسر الفوقانية قوله ثم ليسجد سجدة في فيه دليل لمن قال ان السجود قبل التسليم وقد مر تحقيقه وفيه أيضا ان مجرد النظر والتفكير من أسباب السجود لانه قد لحق الصلاة بسبب الوسوسة نقص وقد تقدم الكلام على ذلك (وعن أبي هريرة أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال لي

الشیطان يدخل بين ابن آدم وبين نفسه في يدرى كم صلى فاذا وجد أحدكم ذلك فليسجد سجدة قبل أن يسلم رواه أبو داود وابن ماجه وهو باقية لجماعة الا قوله قبل أن يسلم وعن عبد الله بن جعفر ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال من شأ في صلاته فليسجد سجدة قبل أن يسلم رواه أحمد وأبو داود والنسائي حديث عبد الله بن جعفر في اس مائة مصعب بن شيبة قال النسائي منكر الحديث وعنه اس معروف وقد وثقه ابن معين واحتج به لم في صحيحه وقال أحمد بن حنبل انه روى أحاديث منا كبر وقال أبو حاتم الرازي لا يحمده ولا يمس بالقوى وقال الدارقطني ليس بالقوى ولا بالفاظ قوله ان الشيطان يدخل بين ابن آدم وبين نفسه في لفظ للجباري وأبي داود ان أحدكم اذا قام يصلي جاء الشيطان فلبس عليه وفي لفظ للجباري أيضا أقبل يعني الشيطان حتى يحضر بين المرء ونفسه يقول اذكر كذا اذكر كذا المالم يسكن يذكر حتى يظل الرجل ان يدرى كم صلى قوله فليسجد سجدة قبل أن يسلم فيه دليل لمن قال ان سجود السهو قبل التسليم وقد تقدم الكلام على ذلك قوله بعد ما يسلم احتج به القائلون بان سجود السهو بعد السلام وقد تقدم ذكرهم والاحاديث الصحيحة الواردة في سجود السهو ولاجل الشك كحديث عبد الرحمن بن عوف وأبي سعيد وأبي هريرة وغيرها قاضية بان سجود السهو لهذا السبب يكون قبل السلام وحديث عبد الله بن جعفر لا يفتض لما رخصتم الاسيما مع ما فيه من المقال الذي تقدم ذكره واسكنه بزيده حديث ابن مسعود المذكور قرية فيكون الكل جائزا وقد استدل بظاهر هذين الحديثين من قال ان المصلي اذا شك فليدرك زاد أو نقص فليس عليه الا سجدة ثان علام بظاهر الحديثين المذكورين والى ذلك ذهب الحسن البصري

فرض المصلي قراءة فاتحة الكتاب في كل ركعة (ثم اركع حتى تطمئن) حال كونك (وا كما) وفي رواية أحمد وطائفة فاذا ركعت فاجعل ركبتيك على ركبتك وامد ظهرك ونمكين لركوعك وفي رواية اسحق بن أبي طلحة ثم يكبر فيركع حتى تطمئن مقاصد له ونسخر (ثم ارفع حتى تعتدل قائما) وفي رواية ابن غير عند ابن ماجه حتى تطمئن قائما أخرجه ابن أبي شيبة عنه وقد أخرج مسلم اسناده بعينه في هذا الحديث لكن لم يسبق لفظه فهو على شيرطه وقد أخرجه اسحق بن راهويه في مسنده

عن أبي امامة وهو في مستخرج أبي نعيم من طريقه وكذا أخرجه السراج عن يوسف بن موسى أحد شيوخ البخاري قال الحافظ
فثبت ذكر الطمأنينة في الاعتدال على شرط الشافعي ومثله عند أحمد وابن حبان وفي لفظ أحمد فأنهم صلبك - في ترجع العظام
إلى مفصلها وعرف بهذا أن قول امام الحرمين أنهم لم تذكر في حديث المسمى مصلاته دال على أنه لم يقف على هذه الطرق الصحيحة
قال القسطلاني فيه دليل على إيجاب الاعتدال والجلوس بين السجدين والطمأنينة في الركوع والسجود فهو حجة على
أبي حنيفة رحمه الله تعالى في قوله وليس عنه جواب صحيح انتهى ٢٦٩ (ثم السجدة حتى تطمئن ساجدا) ولفظ الصحيح

ثم يكبر ويسجد حتى يمكن وجهه
أوجبه حتى تطمئن مفصلا
وإسناده (ثم ارفع حتى تطمئن)
حال كونك (جالسا) في رواية
الصحيح ثم يكبر فيرفع حتى يستوي
قاعدا على مقعدته ويقوم عليه
وفي رواية محمد بن عمرو فإذا رفعت
رأسك فاجلس على فخذك اليسرى
وفي رواية الصحيح فإذا جلست في
وسط الصلاة فاطمئن جالسا ثم
افرش فخذك اليسرى ثم تشهد
ثم قال (وافعل ذلك) المذكور
من التكبير وقراءة ما تيسر وهو
الفتاح أو ما تيسر من غيرها بعد
قراءتها والركوع والسجود
والجلوس على الوجه المأثور
(في صلاتك كلها) فرضا ونفلا وفي
رواية محمد بن عمرو ثم اصنع ذلك
في كل ركعة وسجدة وفي رواية
ابن عمر في الاستئذان بعد أن ذكر
السجود الثاني ثم ارفع حتى
تطمئن جالسا وقد قال بعضهم
هذا يدل على إيجاب جلوس
الاستراحة ولم يقل به أحد وأشار
البخاري إلى أن هذا اللفظ وهم
فانه عقبه بأن قال قال أبو امامة

وطائفة من السلف وروى ذلك عن أنس وأبي هريرة وخالف في ذلك الجمهور والتمتة والتمتة
الأربعة وغيرهم فمنهم من قال ينبغي على الأقل ومنهم من قال يعمل على غالب ظنه ومنهم
من قال بعيد وقد تقدم تفصيل ذلك وإيس في حديث الباب أكثر من أن رسول الله صلى
الله عليه وآله وسلم أمر بسجدين عند السجود في الصلاة وليس فيه ما يبين ما يصنع منه من
وقع له ذلك والأحاديث الأخيرة قد اشقت على زيادة وهي بيان ما هو الواجب عليه عند
ذلك من غير السجود فالأصير إليها واجب وظاهر قوله من شك في صلاته وقوله فإذا وجد
أحدكم ذلك وقوله في حديث أبي سعيد المتقدم إذا شك أحدكم في صلاته وقوله في حديث
ابن مسعود المتقدم أيضا وإذا شك أحدكم فليحضر الصواب وقوله في حديث عبد الرحمن
ابن عوف إذا شك أحدكم في صلاته أن يسجد السجود السهوي مشروع في صلاة النساء كما هو
مشروع في صلاة الفريضة وإلى ذلك ذهب الجمهور ومن العلماء قديما وحديثا أن الجبران
وارغام الشيطان يحتاج إليه في النقل كما يحتاج إليه في الفرض وذهب ابن سيرين وقتادة
وروى عن عطاء بن رباح جماعة من أصحاب الشافعي عن قوله القديم إلى أن التطوع
لا يسجد فيه وهذا ينبغي على الخلاف في اسم الصلاة الذي هو حقيقة شرعية في الفعل
الخصوصية هل هو متعلق فيكون مشتركا معنويا فيدخل تحته كل صلاة وهو مشترك
لفظي بين صلاة الفرض والنفل فذهب الرازي إلى الشافعي لما بين صلاة الفرض
والنفل من التباين في بعض الشروط كالقيام واستقبال القبلة وعدم اعتبار العدد
المعنى وغير ذلك قال العلائي والذي يظهر أنه مشترك معنوي لوجود القدر الجامع
بين كل ما يسمى صلاة وهو التحريم والتحليل مع ما يشمل السك من الشروط التي لا تنكح
قال في الفتح وإلى كونه مشتركا معنويا يذهب جمهور أهل الأصول قال ابن رسلان
وهو أولى لأن الاشتراك اللفظي على خلاف الأصل والتواطؤ خير منه اهـ قال إن لفظ
الصلاة مشترك معنوي قال بشرعية سجود السهو في صلاة التطوع ومن قال بأنه
مشترك لفظي فلا عموم له حيثئذ الأعلى قول الشافعي أن المشترك يعم جميع مسمياته
وقد ترجم البخاري على باب السهو في الفرض والتطوع وذكر عن ابن عباس أنه يسجد
بعدوتره وذكر حديث أبي هريرة المتقدم

• (باب من نسي التشهد الأول حتى اتصّب قائما لم يرجع) •

٤٧ نيل في الأخير حتى يستوي قائما يمكن أن يحمل أن كان محفوفا على الجلوس لتشهد ورواه الصحيح
ابن راهويه في مسنده عن أبي امامة بلفظ ثم السجدة حتى تطمئن ساجدا ثم أقعد حتى تطمئن قاعدا ثم السجدة حتى تطمئن ساجدا
ثم أقعد حتى تطمئن قاعدا ثم أفعل ذلك في كل ركعة وأخرجه البيهقي أيضا من طريقه والصحيح عن أبي امامة بلفظ ثم السجدة
حتى تطمئن ساجدا ثم ارفع حتى تستوي قائما قال الحافظ واستدل بهذا الحديث على وجوب الطمأنينة في أركان الصلاة وبه
قال الجمهور واشتهر عن الحنفية أن الطمأنينة سنة وصريح بذلك كثير من مصنفهم لكن كلام الطحاوي كالصريح

في الوجوب عندهم فانه ترجم مقدار الركوع والسجود ثم ذكر الحديث الذي أخرجه أبو داود وغيره في قوله سبحانه رب العظيم
 فلا تافى الركوع وذلك أدناه قال فذهب قوم الى ان هذا مقدار الركوع والسجود ولا يميز أدنى منه قال وخالفهم آخرون
 فقالوا ان استوى راكعاً واطمأناً جذاً أخرجه ثم قال وهذا قول أبي حنيفة وأبي يوسف ومحمد ورجعهم الله تعالى قال ابن دقيق
 العيد تكرر من إقهاء الاستدلال بهذا الحديث على وجوب ما ذكر فيه وعلى عدم وجوب ما لم يذكر كراما الوجوب المتعلق
 الأمر به وأما عدمه فليس بمجرد كون ٣٧٠ الأصل عدم الوجوب بل لكون الموضع موضع تعليم وبيان للجاهل وذلك

بتنضي المحصار الواجبات فيما
 ذكر ويتقوى ذلك بكونه صلى
 الله عليه وآله وسلم ذكر ما تقتضيه
 به الإساءة من هذا المصلي وما لم
 يتعلق به فدل على أنه لم يقصر
 المقصود على ما وقعت فيه الإساءة
 قال فكل موضع اختلف العلماء
 في وجوبه وكان مذكورياً في
 هذا الحديث فلنا ان نقول به في
 وجوبه وبالعكس لكن يحتاج
 أولاً الى جمع طرق هذا الحديث
 واحصاء الامور المذكورة فيه
 والاخذ بالزائد فالزائد فانه
 واجب ثم ان عارض لوجوب أو
 عدمه دليل أقوى منه عمل به وان
 جاءت صيغة الأمر في حديث
 آخر بشئ لم يذكر في هذا الحديث
 قدمت انتهى بعينه وانظروا
 بتمامه في نيل الارطار قال الحافظ
 في الفتح قد امتدت ما أشار اليه
 وجمعت طارقه القوية من رواية
 أبي هريرة ورفاعة وقد امتدت
 الريادات التي اشقلت عليها افعال
 يذكر فيه صريحاً من الواجبات
 المنتقاة عليها النية والقعود
 الاخير ومن المختلف فيه التمسك

(عن ابن بھينة أن النبي صلى الله عليه وسلم صلى وقام في الركعتين فسجوا به قضى
 فلما فرغ من صلاته سجد سجدتين ثم سلم رواه انسائي وعن زياد بن علاقة قال صلى بنا
 المغيرة بن شعبه فلما صلى ركعتين قام ولم يجلس فسجج به من خلفه فاشار اليهم ان قوموا
 فلما فرغ من صلاته سلم ثم سجد سجدتين وسلم ثم قال هكذا صنع بنا رسول الله صلى الله
 عليه وسلم لم يرواه أحد والترمذي ومعه وعن المغيرة بن شعبه قال قال رسول الله صلى
 الله عليه وسلم اذا قام أحدكم من الركعتين فلم يستقم قائماً فليجلس وان استتم قائماً
 ولا يجلس وسجد سجدتين السهو رواه أحمد وأبو داود وابن ماجه) الحديث الاول
 أخرجه بقية الأئمة الستة بصور لفظ للنسائي الذي ذكره المسند والحديث الثاني
 أخرجه أيضاً أبو داود وفي إسناده المسعودي وهو عبد الرحمن بن عبد الله بن عتبة بن
 مسعود استشهد به البخاري وتكلم فيه غير أحد وأخرجه الترمذي أيضاً من حديث
 محمد بن عبد الرحمن بن أبي ليلى عن الشعبي عن المغيرة قال أحمد لا يحتج بحديث ابن أبي ليلى
 وقد تكلم فيه غيره والحديث الثالث أخرجه أيضاً الدارقطني والبيهقي ومدايره على
 جابر الجعفي وهو ضعيف جداً وقد قال أبو داود ولم يخرج عنه في كتابي غير هذا قوله
 فقام في الركعة يعني انه قام الى الركعة الثالثة ولم يتقدم بعقب الركعتين قوله
 فلما فرغ من صلاته استدل به من قال ان السلام ليس من الصلاة وقد تقدم البحث
 عن ذلك وتعقب بان السلام لما كان للتحال من الصلاة كان المصلي اذا انتهى اليه
 كن فرغ من صلاته ويدل على ذلك قوله في رواية ابن ماجه من طريق جماعة من الثقات
 عن يحيى بن سعيد عن الأعرج حتى اذا فرغ من الصلاة الا أن يسلم فدل على أن بعض
 الرواة حذف الاستثناء للوضوح والزيادة من الحافظ مقبولة قوله ثم سلم استدل بذلك
 من قال ان السجود قبل التسليم وقد قدمنا الخلاف فيه وما هو الحق وزاد الترمذي
 في الحديث وسجد هما الناس معه مكان ما نسي من الجلوس وفي هذه الزيادة فالتان
 أحدهما ان المؤمن يسجد مع امامه له ولا امام وان قوله في الحديث الصحيح لا تختلفوا
 وقد خرج البيهقي والبخاري عن عمر قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم ان الامام يكفي
 من وراءه فان سها الامام فعليه سجدتان السهو وعلى من وراءه ان يسجد وامعه وان سها

الاخير والصلاة على النبي صلى الله عليه وآله وسلم فيه والسلام في حر الصلاة قال النووي وهذا محمول على ان ذلك أحد
 مكانه لو ما عند الرجل انتهى وهذا يحتاج الى تكملة وهو ثبوت الدليل على ايجاب ما ذكر كما تقدم وفيه به ذلك نظر
 وقال القاضي محمد بن علي الشوكاني البني رضي الله عنه في شرح المنتقى بعد ما ذكر حديث الباب ونقل كلام ابن دقيق العيد
 وفيه انه تقدم صيغة الأمر اذا جاءت في حديث آخر كما تقدم قرياً ما لفظه اما اختياره لذلك من دون تفصيل فنحن لا نوافقه بل
 نقول اذا جاءت صيغة أمر قاضية بوجوب زائد على ما في هذا الحديث فان كانت مقدمة على تاريخه كان صار فالحال الى الذنب

لان انتصاره صلى الله عليه وآله وسلم في التعليم على غيرها وثر كمالها من أعظم المشعرات به. عدم وجوب ما تضمنه لما تقر من
أن تأخير البيان عن وقت الحاجة لا يجوز وان كانت متأخرة عنه فهو غير صالح أصرفها لان الواجبات الشرعية ما زالت
تعدد وقتا فوقتا والالزام قصر واجبات الشريعة على الخمس المذكورة في حديث ضمام بن ثعلبة وغيره أعني الصلاة والصوم
والحج والزكاة والشهادة لان النبي صلى الله عليه وآله وسلم اقتصر عليهم في مقام التعليم والسؤال عن جميع الواجبات والالزام
باطل فالمزوم مثله وان كانت صيغة الامر الواردة بوجوب زيادة على هذا ٣٧١ الحديث غير ملزمة التقدم عليه ولا التأخر

ولا المقارنة فهذا محل الاشكال
ومتسام الاحتمال والاصل عدم
الوجوب والبراءة منه حتى يقوم
دليل بوجوب الانتقال من الاصل
والبراءة ولا شك ان الدليل المقدم
لزيادة على حديث المسمى اذا
التبس تاريخه بحقل تقدمه عليه
وتأخره فلا يتم ضرورة الاستدلال
به على الوجوب وهذا التخصيص
لا بد منه وترك مراعاته خارج
عن الاعتدال الى حد الافراط
ولتفريط لان قصر الواجبات
على حديث المسمى فقط واهدار
ادلة الواردة بعده تخيلا
اصلاحية لصرف كل دليل يرد
به دمه الى الاعلى الوجوب سد باب
التشريع ورد ما لم يجز
واجبات الصلاة ومنع للتأخر
من ايجاب شيء منها وهو باطل لما
عرفت من تجدد الواجبات في
الاقوات والقول بوجوب كل ما
ورد الامر به من غير تفصيل
يؤدي الى ايجاب **كل** اقوال
الصلاة وافعالها التي ثبتت عنه
صلى الله عليه وآله وسلم من غير
فرق بين أن يكون ثبوتها قبل

أحد من شملته فليس عليه ان يسجد والامام يكتفيه وفي اسناده خارجة بن مصعب
وهو ضعيف وأبو الحسين المدائني وهو مجهول والحنبل بن عبيد الله وهو ايضا ضعيف
وفي الباب عن ابن عباس عن ابن عمر بن عبد الله بن عمر بن الخطاب وهو متروك
وقد ذهب الى ان المؤتم بسجدة والامام ولا يسجد له ونسب الحنفية والشافعية
ومن أهل البيت زيد بن علي والناصر والمؤيد بالله والامام يحيى وروى عن **مكحول**
والهادي أنه يسجد له وهو لهوم الادلة وهو الظاهر لعدم انتهاش هذا الحديث
لتخصيصها وان وقع السجود من الامام والمؤتم **ن**ظا هرا نه يكني سجودا وعدم المؤتم
امام مع الامام أو متفردا واليه ذهب القريفيان والناصر والمؤيد بالله وذهب الهادي
الى أنه يجب عليه سجودا له والامام ثم له ونفسه والظاهر ما ذهب اليه الاولون
والثاندة الثانية ان قوله مكان ما نسي من الجلوس يدل على ان السجود انما هو لاجل
ترك الجلوس لا لترك التشهد حتى لو انه جلس مقدارا اتشهد ولم يتشهد لا يسجد وجزم
أصحاب الشافعي وغيرهم انه يسجد لترك التشهد وان أفى بالجلوس **قوله** فيجلس زاد
في رواية **و**له عليه وبها تمسك بن قال ان السجود انما هو لفوات التشهد لا لتعجل
لقيام والى ذلك ذهب النخعي وعلقمة والاسود والشافعي في أحد قوايه وذهبت
العترة وأحمد بن حنبل الى انه يجب السجود لغيره انما هو لما روى عن أنس أنه صلى الله
عليه وسلم لم تحرك للقيام في الركعتين الاخرتين من العصر على جهته السجدة فسجدوا له
فقد سجدوا له وأخرج البيهقي والدارقطني موقوفا عليه وفي بعض طرقه انه قال
هذه السنة قال الحافظ ورجاله ثقات وأخرج الدارقطني والحاكم والبيهقي عن ابن عمر
من حديثه بلفظ لاسهو الا في قيام عن جلوس أو جلوس عن قيام وهو ضعيف واستدل
بأحاديث الباب ان التشهد الاول ليس من فروض الصلاة ذلوا كان فرضا لما جبر بالسجود
ولم يكن بد من الايمان به كسائر الفروض وبذلك قال أبو حنيفة ومالك والشافعي
والجمهور وذهب أحمد وأهل الظاهر الى وجوبه وقد تقدم الكلام على هذا الاستدلال
والجواب عنه في شرح أحاديث التشهد **قوله** وان استتم قائما فلا يجلس فيه انه لا يجوز
العود الى القعود والتشهد بعده الانتصاب الكامل لانه قد تلبس بالفرض فلا يقطع
ويرجع الى السنة وقيل يجوز له العود ما لم يشرع في القراءة فان عادعا لما بالتحريم بطلت

حديث المسمى أو بعده لانها بيان للامر القرآني أعني قوله تعالى أقيموا الصلاة واقوله صلى الله عليه وآله وسلم صلوا كما رأيتموني
أصلي وهو باطل لاستلزامه تأخير البيان عن وقت الحاجة وهو لا يجوز عليه صلى الله عليه وآله وسلم وهكذا الكلام في كل دليل
يقضي بوجوب أمر خارج عن حديث المسمى ليس بصيغة الامر **ك**ما لا نورد على الترتيب لانهم لم يفعل وهكذا يفصل
في كل دليل يقتضي عدم وجوب شيء مما استعمل عليه حديث المسمى أو تحريمه ان فرضا وجوده اه كلامه رحمه الله
قال النووي وفيه دليل على ان الاقامة والقعود ودعاء الاستفتاح ورفع اليدين بالاحرام وغيره ووضع اليمنى على اليسرى

ونكبيرات الانتقال وتسبيحات الركوع والسجود وهيات النماز ووضع اليده على الفخذ ونحو ذلك مما لم يذكر في الحديث ليس بواجب انتهى وهو في معرض المنع لا وت بعض ما ذكر في بعض الطرق كما تقدم بيانه فيحتاج من لم يقل بوجوبه الى دليل على عدم وجوبه واستدل به على تعيين لفظ التكبير لا قال يجوز بكل اغظ يدل على التعظيم قال ابن دقيق العيد ويتأيد ذلك بان العبادات محل التعبدات ولان رتب هذه الاذكار مختلفة نفذ لا يتأدى برتبة منها ما يقصد برتبة أخرى وتظهر الركوع فان المقصود به التعظيم بالخضوع ٣٧٢ فلا يؤيده بالسجود لم يجز مع انه غاية الخضوع واستدل به على ان قرأته

النافحة لا تعين قال ابن دقيق العيد لا وجه له انه اذا تيسر غير النافحة فقرأه بكونه مثلاً فيخرج عن العهدة قال والذين هيئوها اجابوا بان الدليل على تعيينها تقييد المطلق في هذا الحديث وهو متعقب لانه ليس بطاق من كل وجه بل هو مقيد بقيد التيسر الذي يقتضي التخيير وانما يكون مطلقاً لو قال اقرأ قرآن ثم قال اقرأ فاتحة الكتاب وقال بعضهم هو بيان للعجل وهو متعقب أيضاً لان العمل بالم تنضم دلالاته وقوله ما تيسر متضم لانه ظاهر في التخيير قال وانما يقرب ذلك ان جعلت مأمورة وأريد بها شي معين وهو النافحة لا تارة فقط المسكين انها هي التيسرة وقيل هو محمول على انه عرف من حال الرجل انه لا يحفظ النافحة ومن كان كذلك كان الواجب عليه قراءتها تيسر وقيل محمول على انه منسوخ بالدليل على تعيين النافحة ولا يعني ضمها لكانه محمول ومع الاحتمال لا يترك

لظاهر النهي ولانه زاد قعوداً وهذا اذا تعمد العود فان عاد ناساً لم يطل صلاته وأما اذا لم يستتم القيام فانه يجب عليه العود لقوله في الحديث اذا قام أحدكم من الركعتين فلم يستتم قائماً فليجلس

• (باب من صلى الرباعية خساً) •

(عن ابن مسعود ان النبي صلى الله عليه وسلم لم صلى الظهر خساً فقبل له أزيد في الصلاة فقال وما ذلك فقالوا صليت خساً فسجد سجدة بعد ما لم رواه الجماعة) قوله صلى الله عليه وسلم لم صلى الظهر خساً في هذه الرواية الجزم وقد تقدم عن ابراهيم النخعي التردد والكل من طريقه عن عاتقة عن ابن مسعود قوله فقال وما ذلك كذا في بعض النسخ وفي بعضها فقبل وماذا الذي في بعضها فقال لا وماذا الذي بزيادة لا وهي ثابتة في مسلم وأبي داود وجهان يثبتان ان اخبارهم صحتان بعد استفساره صلى الله عليه وسلم لهم والحديث يدل على ان من صلى خساً ساهياً ولم يجلس في الرابعة ان صلاته لا تفسد وقال أبو حنيفة وسفيان الثوري انهم يفسدان لم يجلس في الرابعة قال أبو حنيفة فان جلس في الرابعة ثم صلى خامسة فانه يضيف اليها ركعة أخرى وتكون الركعتان له نافلة والحديث يرد ما قاله ما الى العمل بمضمونه ذهب الجمهور وقد فرق مالك بين الزيادة القليلة والكثيرة من الساهی قال القاضي عياض ان مذهب مالك انه ان زاد دون نصف الصلاة لم يطل صلاته بل هي صحيحة ويسجد لاسم ووان زاد لنصف وأكثر ذهب ابن القاسم ومطرف الى بطلانها وقال عبد الرحمن بن حبيب وغيره ان زاد ركعتين بطلت صلاته وان زاد ركعة فلا رخصي عن مالك انهما لا تبطل مطلقاً وقد استدل بالحديث على ان سجدة في السهم ومحلها بعد التمام مطلقاً وليس فيه حجة على ذلك لانه لم يعلم صلى الله عليه وسلم بزيادة الركعة الا بعد السلام حين سألوه أزيد في الصلاة وقد اتفق العلماء في هذا الصورة على فعل ذلك بعد السلام لتعذره قبله

• (باب التشهد لسجود السهم وبعد السلام) •

(عن عمران بن حصين ان النبي صلى الله عليه وسلم سجد سجدة ثم تشهد ثم سلم رواه أبو داود والترمذي) الحديث أخرجه أيضاً ابن حبان والحاكم وحسنه الترمذي وقال الحاكم

الصحيح وهو قوله لا تجزئ صلاة لا تقرأ فيها فاتحة الكتاب وقيل ان قوله ما تيسر محمول على ما زاد على النافحة جعلاً صحيح بينه وبين دليله ايجاب النافحة ويؤيده رواية أحمد وابن حبان التي تقدمت حيث قال فيها اقرأ يا أم القرآن ثم اقرأ بما شئت واستدل به على وجوب الطمأنينة في الأركان واعتذر به من لم يقل به بانه زيادة على النص لان المأمور به في القرآن مطلق السجود فيصدق بغیر طمأنينة والطمأنينة زيادة والزيادة على المتواتر بالأحاد لا تعتبر وهو رخص بأنها ليست زيادة لكن بيان للمراد بالسجود وانه خالف وضع السجود الغوى لانه مجرد وضع الجهة فيقف السنة أن السجود الشرعي ما كان بالطمأنينة

ويؤيدان الآية نزلت تأكيداً لوجوب السجود وكان النبي صلى الله عليه وآله وسلم ومن معه يصلون قبل ذلك ولم يكن النبي صلى الله عليه وآله وسلم يصل بغير طمأنينة أه ما في فتح الباري وللعديت فوائد كثيرة قال أبو بكر بن العربي فيه أربعون مسألة ثم سرد ما في الفتح وفي هذا الحديث من القوائد وجوب الإعادة على من أدخل بشئ من واجبات الصلاة وفيه أن الشروع في النافلة يلزم لكن يحقل أن تكون تلك الصلاة كانت فريضة فيقوى الاستدلال وفيه الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر وحسن التعليم بغير تعنيف وإيضاح المسئلة وتخليص المقاصد ٣٧٣ وطلب المتعلم من العالم أن يعلمه وفيه

تكرار السلام وورده وان لم يخرج من الموضع اذا وقعت صورة انفصال وفيه ان القيام في الصلاة ليس مقصود لذاته وإنما مقصود للقراءة فيه وفيه جلوس الإمام في المسجد وجلوس أصحابه معه وفيه التسليم للعالم والانقياد له والاعتراف بالتقصير والتعصير بحكم البشرية في جواز الخطأ وفيه أن فرائض الوضوء مقصورة على ما ورد به القرآن الامازادته السنة فيندب وفيه حسن خلقه صلى الله عليه وآله وسلم ولطف معاشرته وفيه تأخير البيان في المجلس للمصلحة قال النووي بشئ وقد استشكل تقرير النبي صلى الله عليه وآله وسلم على صلواته وهي فاسدة على القول بأنه أدخل بعض الواجبات وأجاب المازري بأنه أراد استدراجه بفعله ما جهله مرات لا حقال أن يكون فعله ناسياً أو خافاً لا في تذكرة فبذله من غير تعليم وإيس ذلك من باب التقرير على الخطأ بل من باب تحقيق الخطأ وقال النووي نحوه قال وأما لم يعلمه أو لا يكون أبلغ في

صحيح على شرط الشيخين وصححه ابن حبان وضعه البيهقي وابن سعد البربر وغيرهم قالوا والمحافظة في حديث عمران أنه ليس فيه ذكر التشهد وإنما قد روي أنه نعت عن ابن سيرين وقد خالف فيه غيره من الحفاظ من ابن سيرين وقد أخرج الشافعي الحديث بدون ذكر التشهد وفي الباب عن ابن مسعود عند أبي داود والنسائي قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم اذا كنت في صلاة فستكسكت في ثلاث وأربع وأكثر فذلك على أربع تشهدات ثم سجدت سجدتين وانت جالس قبل ان تسلم ثم تشهدت أيضاً ثم تسلم قال البيهقي هذا حديث مختلف في رفعه وحسنه غير قوي وهو من رواية أبي عبيدة بن عبد الله بن مسعود عن أبيه قال البيهقي مرسل وقد ضعف الحفاظ في الفتح إسناد هذا الحديث وعن المفيرة ابن شعبة عند البيهقي ان النبي صلى الله عليه وسلم لم تشهد بعد أن رفع رأسه من سجدة في السجود وقال البيهقي تفرد به محمد بن عبد الرحمن بن أبي ليلى من الشافعي ولا يفرح بماتة فرد به وقال في المعرفة لا جهة فيما تفرد به لسوء حفظه وكثرة خطئه في الروايات انتهى وقد أخرج حديث المفيرة الترمذي من رواية هشام عن ابن أبي ليلى المذكور ولم يذكر فيه التشهد بعد سجدة التمام وعن عائشة عند الطبراني وفيه تشهدان وانصرفي ثم اسجدت سجدتين وانت قاعدة ثم تشهدت الحديث وفي اسناده موسى بن مطير عن أبيه وهو ضعيف وقد نسب الى وضع الحديث وقد استدل بحديث عمران وما ذكر معه من الأحاديث على مشروعية التشهد في سجدة السجود فاذا كان بعد السلام كما في حديث عمران فقد حكى الترمذي عن أحمد وأصحق أنه يتشهد وهو قول بعض المالكية والشافعية ونقله أبو حامد الاسفراييني عن القديم من قول الشافعي وفيه تنصير الزني سمعت الشافعي يقول اذا سجد بعد السلام تشهد أو قبل السلام أجزأ التشهد الأول واذا كان قبل السلام فالجهد على أنه لا يعد التشهد وحكي ابن مسعود البر عن الليث أنه يعيده وعن البويطي والشافعي مثله وخطؤه في هذا النقل فإنه لا يعرف وعن عطاء بن خنيس واختلاف فيه عند المالكية وحديث ابن مسعود يدل على مشروعية التشهد في سجود السجود قبل السلام وفيه المقال الذي تقدم قال الحفاظ في الفتح قد يقال ان الأحاديث الثلاثة يعني حديث عمران وابن مسعود والمفيرة باجتماعها ترتقي الى درجة الحسن قال العلائي وليس ذلك بيبعد وقد صح ذلك

تعر يفهمه وتعرف غيره بصفة الصلاة المخرجة وقال ابن الجوزي يحقل أن يكون ترديده لتفخيم الأمر وتعليمه عليه ورأى أن الوقت لم يقته فأراد إيقاظ الغفلة لاعتداله وقال ابن دقيق العيد ليس التقرير بدليل على الجواز مطلقاً بل لابد من انتفاء الموانع ولا شك أن في زيادة قبول المتعلم لما يلقى عليه بعد تكرار فعله واستجماع نفسه وتوجهه سؤا له مصلحة مانعة من وجوب المبادأة الى التعليم لا سيما مع عدم خوف القروات أماناً على ظاهر الحال أو بوجه خاص وفيه حجة على من أجاز القراءة بالفارسية ليكون ما ليس بلسان العرب لا يسمي قرأناه هياض وقال النووي فيه وجوب القراءة في الركعات كلها وان المقتضى اذا سئل عن شيء

من ابن مسعود من قوله أخرجه ابن أبي شيبة وأسلم أن المراد بالتشهد
 المذكور في سجود السهو هو التشهد المعهود في الصلاة لا
 كما قاله الامام انه دى في الجهرانه التهادتان
 في الاصح اعدم وجدان ما يدل على الاقتصار
 على البعض من انقشمد الذي
 ينصرف اليه مطلق
 التشهد

• (ثم الجزء الثاني ويليه الجزء الثالث قوله أبواب صلاة الجماعة) •

وكان هناك شيء آخر يحتاج اليه
 السائل يستجيب له ان يذكره
 وان لم يسأل عنه ويكون من
 التصحيف لامن الكلام فيما
 لانه في له موضع الدلالة من
 كونه قال هل في أي الصلاة فانه
 الصلاة ومقدماتها اه وفي هذا
 الحديث التحديث والاعتناء
 والقول وأخرجه البخاري أيضا
 في الصلاة والاستئذان ومسلم
 وأبو داود في الصلاة وكذلك
 التمسني والترمذي وابن ماجه

• (اصلاح ما وقع من الغلط في طبع الجزء الثاني من كتاب نيل الاوطار
شرح منتقى الاخبار) •

صحيحة	مطر	خطا	صواب
٥	١٣	أحدكم	أحد منكم
٧	٩	دعاوى	دعاو
١٣	١١	كانت ليرة	كانت ليرة
١٧	١٠	فصله	فصلها
١٩	٩	النبوشة	النبوشة
٢٠	٢١	وا	وان
٢٦	١٩	فبادرت	فبادرت الناس
٢٩	٧	التوزى	التوى
٢٩	٩	وسيعرف	وستعرف
٣١	١٦	مساجد	مسجد
٣٢	٢٠	سعد	سعيد
٣٤	١٠	زياد النمرى	زياد النمرى
•	٢٤	جندرة	جندرة
٣٥	٤	قيد	فيه
•	٧	والطيراني	والطيراني في الاوسط من حديث أنس وابن عمر وعند أبي نعيم في الحلية
•	١٧	يتنا في الجنة زاد مثله البخارى في رواية مثله وكذا الترمذى	
•	٢٩	المراد	المراد
٣٦	٧	يريد	يريد أنه
•	٢٤	منها	بنائها
٣٨	٩	الناس	الناس من المطر
٣٩	٨	سور	سورة
٤٠	٩	بسيط	نشط
٤٢	٢٦	رجة	رجتك
٤٣	١٩	مسجد	المسجد
•	•	ن	ن
٤٤	١٣	الناظر	الرجل ينظر
•	٢٠	لا يقاوم	لا يقادر
٤٥	١٤	المغنى	المغنى

صبيغة	سطر	خطا	صواب
٤٦	٢٢	حبله	حبله
٤٩	١٥	تقيل	تقيل
٥٠	١١	المرضة	المرضة
=	٢١	للحم	للحم
=	=	فن	سن
=	٢٤	ال	الا
=	٢٥	المسجد	المسجد وفيه
٥١	٣	نزال	انزال
=	١٢	والمسلم	والمسلم
٥٤	٢	يتاقض	يتاقض
٥٦	١١	العزقي	العراق
=	١٤	لعمل	العمل
٥٧	٥	اخرى غسير	غير
٦٧	١٦	هذا	هذا بعضهم
	١٩	ذكر	ذكر أن
٦٩	١٦	حديثاه	الحديث حديثاه
٧٠	٨	مغالوب	مغالوب
٧١	٢٢	الى	الى صلاة
٧٢	١٩	ذلك ان	ذلك اذا
٧٥	١٣	فرقع	فرقع
٧٦	١٧	العلماء	العلماء الحكمة
٨٠	٦	فتماقت	فالتفت
=	٢٣	القرآن	القراءة
=	٢٥	القرآن	القراءة
٨١	١٢	منها	لهمنها
٨٦	٢١	الرواية	الرواية
٨٩	٢٠	لابي خزيمه	لابن خزيمه
٩٢	١٧	طاهر	ظهير
٩٤	١٢	عيسى	عيسى بن عبد الله بن محمد بن عمر بن علي
٩٥	١١	يدون	دون
=	٢١	عن نعيم	غير نعيم
٩٩	٨	المنفرد	المنفرد

صواب	خطا	سطر	صفحة
ثلاثون آية	ثلاثون	٩	١٠٥
والاوليين	والاولتين	١٨	١٠٦
انصاته	انصاته	١٦	١٠٧
مصحفهما	مصحفهما	٢١	=
لم تعتد	لم يعتد	١٨	١١٢
X	حينئذ	١٩	١١٣
بانتقام	بانتقامه	٢٤	=
ن	ن		
به	له	٢٦	=
الاول قريب	الاول	٢٢	١١٥
وان كانت	كانت	٢١	١١٦
ذلك	ذا	١٧	١١٩
الاوليين	الاولتين	١٣	١٢٥
أيضا	أيضا	١٤	=
الاخرين	الاخرتين	١٥	=
الظيرة	الظيرة	=	١٢١
بطل	طال	٢٠	١٢٣
له أيضا	له	٢٣	١٢٤
المأموم	الامام	١٢	١٣٥
تصير لكم	يُصير لكم	١٨	=
التصريم	لتصريم	٢٩	١٣٧
حين	حين	١٦	١٤٤
يرتفع	ترتفع	٢٧	١٤٩
الرؤس	الرؤس	٦	١٥٥
ست	ت	١	١٦٣
انه كان	انه	٥	١٦٤
فيه دلائل	دليل	٢٣	١٦٦
الصلوات	ال صلاة	١	١٦٨
بانه	انه	٢٤	١٦٩
في	الاصرفي	٧	١٧٤
الاجماع على	الاجماع	٢١	١٨٠
لم تقبل	لم يقبل	٩	١٨١

صواب	خطا	سطر	صفحة
واحد	واحد	٢٠	=
بعد	وبعد	١٣	١٨٢
ن	ن		
نزعنا	نازعنا	١٧	=
هو وآله	هو	١٠	١٨٤
محمد محمد	محمد	=	=
فيكم الثقلين	فيكم	١٥	١٨٦
القريري	العزيري	٢٨	١٨٧
الآتين	الآتين	=	١٩١
فاته	فاته	١٢	١٩٤
الحمر	الحمر	١٩	١٩٨
ن	ن		
الحسن	القاسم	=	=
صرح	صرح	١٢	١٩٩
ن	ن		
للمسك	للمسك	٧	٢٠٠
الداودي	الداودي	٢	٢٠١
وردت	ورت	٢٨	٢٠٥
وفي رواية	لرواية	١٠	٢١٥
شعبة	شعبة	١٨	٢١٨
الأوقف فسال	لاوقف	٩	٢٢٥
أبوداود	أبوداو	٢	٢٢٦
قال كان	كان	٢٤	٢٢٧
على انها	انها	٢٨	٢٢٨
وقيل لما فيه	وقيه	٢٧	٢٢٩
اذ كر كذا اذ كر كذا	اذ كر كذا	١٠	٢٣٩
ن	ن		
الرازي	الداوي	٢٧	٢٤٠
الفلاس	القلاس	١٠	٢٤٢
الظرف	الظرف	١٤	٢٤٧
بدقة	برقة	٢١	٢٤٨
لا تقطع الصلاة	لا تقطع	٢٢	٢٥٢
اذا	اذ	٢٦	٢٥٨
استاد	استاده	٥	٢٦٦

صواب	خطا	سطر	صفحة
فعله صلى الله عليه وآله وسلم والاضطجاع	فعله	١٣	٢٦٨
من فعله			
انهما	انها	٢	٢٧٠
فانها	فانهما	٦	=
زيد بن أكرم	يزيد بن أكرم	٢٥	٢٧١
ذكره	ذكر	٢٦	٢٧٤
صلاة العشاء	العشاء	٦	٢٧٥
بها	به	١٥	٢٧٦
تسلم	يسلم	٢١	=
لما فوقها بما فيه	لما فوقها بما فيه	١٣	٢٧٧
بين	بني	٢٧	٢٧٨
الآيتار	الآتيان	٥	٢٧٩
رجال اسناده	رجاله	٢٤	٢٧٩
عراك	راك	١٢	٢٨١
باسناد	باسناده	١٩	=
بتعين	بتعيين	٢١	٢٨٢
لفظة	لفظ	١٤	٢٨٣
يروى	وروى	٣	٢٨٨
قوله	قولك	١٣	=
لم ير	يرى	١٦	٢٩٢
عند	عن	١٨	٢٩٥
ابن أبي سعيد	ابا سعيد	٢	٣٠١
بسببه	بسبب	٢٧	٣٠٤
عشرة	اعشرة	١٤	٣٠٩
لا تشرع له	لا تشرع	٣	٣١٧
ابن القين	ابن القين	٢١	=
حضر واحد بكه	حضر واحد بكه	٢٣	٣٤٥
استشزوا	استشزوا	١٩	٣٤٧
عز ورا	عز وري	٢٧	٣٥٤
الرمي	الرمي	٧	٣٥٥
ذلك في كتابه	ذلك في به	٢٢	=
القولين	القولان	٢١	٣٥٦

صواب	خطا	سطر	صفحة
لاسن	لامعن	٣	٣٥٩
عمران	عمرن	٢١	٣٦٢
ابن ااصق	ابي ااصق	٢٢	٣٦٣
فليسجد	فلسجد	١١	٣٦٤
زايد	يزيد	٢٠	=
ككونه	لكونه	٢٤	٣٦٧
ويسجد	وسجد	٧	٣٧٠

(اصلاح بعض ما وقع من القاط في طبع الجزء الثاني من كتاب
عون الباري لحل أدلة البخاري)

صفحة	سطر	خطا	صواب
٣	٢	اتصف	اذا اتصف
٤	٦	الوضوء	الوضوء على الوضوء
٥	١٠	والتفسير	وفي التفسير
٦	٢٣	بالقول	بالفعل
٧	٣٤	والتور الى وجهها	X
٨	٩	لان	ولان
١٤	٣٥	وهذا مدرج من كلام	X
		الرهمري الراوى عنه	
١٥	٩	أهراق	أهرق
١٨	١٩	أخرى	في رواية أخرى
٢٤	٣٥	عنهم	عنهما
٢٥	٢٠	هذا الكتاب	صحيح البخاري
٢٦	١٦	لانه	انه
٢٧	٣١	السته	السه
٢٨	٢	بينهما	بينها
٣٠	٣	السته	السه
٣٣	٣٥	وعن	عن
٣٤	١	وزاد الى فليصرف	X
٣٦	٢٦	وقبل ليس الى ذلك	X
٣٧	٣٦	لاذكر	كالذكر
٣٨	٣٢	ما أجركم	ما أجداكم
٣٩	٣٤	من والبانها	من
٤٠	٣٥	أبوالها	أبوالها وألبانها
٤١	١	زدت	رددت
٤٢	٣٦	المنظ	التفريط
٤٣	٢١	(انه قد)	(انه)
٤٤	٢٢	(أروى)	(قد أروى)
٤٥	٣٥	فيه	في الصوم
٤٦	٣	عل	على

هذا الخطا وما بعده وقع
في بعض المطبوع دون
بعض

صفحة	سطر	خطا	صواب
١١٩	٩	وقيل انما يقال سقيته لنفسه X واستقيته لما شربه	
١٢١	٨	لانه	سميت بذلك لانه
١٢٣	٢٧	التحقق	تحقق
١٢٦	١٧	المصدر	أى المصدر
-	٣٦	فراجعنى	فراجعنا
١٢٧	٣٣	وأما الى والابرام	X
١٣٠	٢٨	ان يغتنكم	ان يغتنكم
١٣١	٩	اتهى	X
١٣٥	٣٤	التواقص	التواقص
١٣٦	١	يأتزر	تأتزر
-	-	يرتدى	ترتدى
١٤٢	٢١	للمصنف	للبخارى
١٤٥	٣٥	اوغیره	أوغيرهما
١٤٦	١	الموافق	البخارى
١٥٠	٣٣	فى الصلاة	وفى الصلاة أيضا
١٥١	٢٩	جواز	جواز
١٥٢	٢٨	وأن	وأن
١٥٣	٢	الصلاة	الصلاة أيضا
-	٣٠	فراجعها	فراجعهما
١٦١	٦	المنتقى	شرح المنتقى
-	٧٠	وشرحه	X
١٦٩	١٠	(او تحت قدميه)	(ولكن عن يساره أو تحت قدميه)
١٨٢	١٠	المصنف	البخارى
-	٢١	علة	علة النهى
١٨٦	٢	الى البيوت	فى البيوت
١٨٨	٣	حتى	(حتى)
-	٢٥	يبين	انه يبين
١٩٦	٢	هو المقصود	المقصود

صواب	خطا	سما	تحيقة
هوان	ان	٢	٢٠٢
والمراد بالاكل	وبالاكل	٣٦	٢٠٣
تحرير تجارتها	التحرير	٤	٢٠٨
جميع	جمع	٣٥	٢١٢
قصرت	اقصرت	٩	٢١٤
(وكبرتم سلم)	(وكبر)	٢٦	٢١٧
وكان	كان	٢	٢١٨
وكان	كان	٣٤	٢٢١
امرا	أمر	٣٦	٢٢٥
بحريرة	بالحريرة	١	٢٣٥
أفرايت	أرايت	١٤	٢٣٧
(و) قال (مؤخره)	(او قال مؤخره)	٢٧	٢٥٤
(من الانتم)	من لثم	٢	٢٦٥
بالدرن	بالدروب	١٩	٢٦٩
وودت	ربان وقت	١٨	٢٧٠
وأعطيتنا	أعطيتنا	٣٤	٢٧٣
وقال	قل	٢٥	٢٧٧
ابن عمر	ابن عمرو	٢٦	٢٨٦
مثلا ورواه هذا الحديث الخمسة ما بين	مثلا	٢٥	٢٨٧
كوفي ومدني وفيه روايه الابن عن أبيه			٢٩٨
والحديث والعممة والقول وأخرجه			٣٠١
البحاري أيضا في التوحيد وابوداود			٣٠٢
والنسائي			
فكانت في يوم	في يوم	٢٩	
X	دلت	٣٦	
وفي غيره	وتيسيره	٢٤	
ليس	لتمس	٣٦	
معت	معتنا	٣٦	
لا تبغى	لا تبغى	٣٣	
لانه	ولانه	٢٨	
الآخر	الثاني	١٩	
ورواتها	وروايتها	٢٦	

صواب	خطا	سطر	صفحة
تتفاوت بتفاوت حال المصلي	تتفاوت	٢٥	٣٠٤
خسة	خس	٣	٣٠٥
X	وقد تقدم الى الجماعة	١٩	٣٠٧
X	أى ظل عرشه	٣٤	-
عن الموصوفة	على الموصوفة	٢٥	٣٠٩
لكثرة	وللكثرة	٢٩	-
سبعة أخرى	أخرى	٣١	٣١٢
تربيع	لتوسع	٣٥	-
وفي الرقاق وفي الحدود أيضا	وفي الرقاق	١	٣١٣
تقدم	تقديم	٦	٣١٩
X	وهذا موضع الدلالة	١٧	٣٢٣
	للترجمة		
برده	يرده	٢٩	٣٢٩
صلى الله	صلى	٢٢	٣٣١
الاطوسط	الاطوسط	٢٣	٣٣٢
(ولهم)	ولهم	١٣	٣٣٤
X	كأمر	٣٤	٣٣٥
المذكورة	المذكورات	-	٣٣٩
تعقب	وتعقب	٢	٣٤٠
له صلى الله عليه وآله وسلم	له	-	٣٤٢
X	وهذا الى يعق	٢٣	-
X	أى التوافل القلم	٢٤	٣٤٣
	تشرع فيه الجماعة		
نقى	نقى	٣٤	٣٤٤
رفعه	رفعها	٢٥	٣٤٦
عنده	عند ابن ماجه	٢٥	٣٤٨
أواشين	واشين	٢٦	-
والرابعة	والراحة	١٧	٣٤٩
قال القسطلانى لا يقال	لا يقال	٢٤	٣٥٠
بدفع	برفع	-	٣٥٣
من القرآن	في القرآن	٦	٣٥٤
X	ويستفاد منه ما ترجم له	٢٤	٣٥٥
	وهو رفع البصر الى الامام		

صواب	خطا	سطر	صفحة
شرط البخارى	شرطه	٣٣	٣٥٧
البخارى	المواف	١٥	٣٥٨
X	أى ما تقول	٣٥	٣٥٩
وان كانت داخلة	داخلة	٢١	٣٦١
عمر (عن جابر)	عمر	٢٧	→
ثم يكبر	ثم يكبر	١٠	٣٦٩
يستحب	يستحب	٢	٣٧٤

(تم بمداقته وعونه)

«(فهرسة الجزء الثاني من نيل الاوطار من أسرار منتقى الاخبار)»

صفحة

٢	أبواب اجتناب النجاسات ومواضع الصلوات
٢	باب اجتناب النجاسة في الصلاة والعقوبات لا يعلم بها
٥	باب حل الحدث والمستحيم في الصلاة وثياب الصغار وما ذلك في نجاسته
٩	باب من صلى على مر كوب نجس أو قد أصابته نجاسة
١٠	باب الصلاة على القراء والبسط وغيرهم من المفارش
١٤	باب الصلاة في النملين والخفين
١٦	باب المواضع الممنوعة والمأذون فيها للصلاة
٢٦	باب صلاة التطوع في الكعبة
٢٨	باب الصلاة في السفينة
٢٩	باب صلاة الفرض على الراجل العذر
٣١	باب اتخاذ مبعديات الكفار ومواضع القبور إذا نبشت مساجد
٣٤	باب فضل من بنى مسجدا
٣٦	باب الاقتصار في بناء المساجد
٣٩	باب كدس المساجد وتطعيمها وصيانتها من الروائح الكريهة
٤٢	باب ما يقول إذا دخل المسجد وإذا خرج منه
٤٣	باب جامع فيما تصان عنه المساجد وما أبيع فيها
٥١	باب تنزيه قبلة المسجد عما يلحق المصلي
٥٢	باب لا يخرج من المسجد بعد الأذان حتى يصلي الاعتذر
٥٣	أبواب استقبال القبلة
٥٤	باب وجوبه للصلاة
٥٦	باب هبة من رأى فرض البعيد أصابه الجهة لا العين
٥٩	باب ترك القبلة لعذر الخوف
٥٩	باب تطوع المسافر على مر كوبه حيث توجه به
٦٠	أبواب صفة الصلاة
٦٠	باب اقتراف افتتاحها بالآية الكبير
٦٣	باب أن تكبير الإمام بعد تسوية الصفوف والقراة من الإقامة
٦٥	باب دفع اليدين ويان صفته ومواضعه
٧٥	باب حاجته في وضع العين على الشمال
٧٩	باب نظر المصلي إلى موضع سجوده والنهي عن رفع البصر في الصلاة
٨٠	باب ذكر الاستفتاح بين التكبير والقراة
٨٦	باب التعمد بالقراءة

- ٨٩ باب ما جاء في بسم الله الرحمن الرحيم
- ٩٨ باب في البسلة هل هي من القاطعة أو أم لا
- ١٠١ باب وجوب قراءة القاطعة
- ١٠٧ باب ما جاء في قراءة المأموم وانصاته إذا جمع امامه
- ١١٤ باب التاميز والجهربه مع القراءة
- ١١٧ باب حكم من لم يحسن فرض القراءة
- ١١٨ باب قراءة السورة بعد القاطعة في الاوليين وهل تنس قراتهم في الاخرين أم لا
- ١٢١ باب قراءة سورتين في كل ركعة وقراءة بعض سورة وتفكيك السور في ترتيبها وجواز تكريرها
- ١٢٤ باب جامع الترات في الصلوات
- ١٢٩ باب الخطة في الصلاة بقراءة ابن مسعود وأبي ذر وغيرهما ممن أثنى على قراءته
- ١٣٢ باب ما جاء في السكتين قبل القراءة وبعدهما
- ١٣٣ باب التكبير للركوع والسجود والرفع
- ١٣٦ باب جهرا لمام بالتكبير ليسمع من خلفه وتبليغ الغير له عند الحاجة
- ١٣٦ باب هيأت الركوع
- ١٣٨ باب الذكر في الركوع والسجود
- ١٤٢ باب النهي عن القراءة في الركوع والسجود
- ١٤٢ باب ما يقول في رفعه من الركوع وبعد ان تصاب
- ١٤٥ باب في ان الاتصاف بعد الركوع فرض
- ١٤٦ باب هيأت السجود وكيف الهوى اليه
- ١٥٠ باب أعضاء السجود
- ١٥٣ باب المصلي يسجد على ما يحمله ولا يباشر مصلا بأعضائه
- ١٥٥ باب الجلسة بين السجدين وما يقول فيها
- ١٥٧ باب السجدة الثانية ولزوم الطمأنينة في الركوع والسجود والرفع عنهما
- ١٦٢ باب كيف النهوض الى الثانية وما جاء في جلسة الاستراحة
- ١٦٤ باب افتتاح الثانية بالقراءة من غير تعوذ ولا سكتة
- ١٦٤ باب الامر بالتشهد الاول وسقوطه بالسهو
- ١٦٧ باب صفة الجلوس في التشهد وبين السجدين وما جاء في التورك والاقعاء
- ١٧٢ باب ذكر تشهد ابن مسعود وغيره
- ١٧٥ باب في ان التشهد في الصلاة فرض
- ١٧٦ باب الاشارة بالسبابة وصفة وضع اليدين
- ١٧٨ باب ما جاء في الصلاة على رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم

مصحفة

- ١٨٥ باب ما يستدل به على تفسير آله المصلي عليهم
 ١٨٧ باب ما يدعو به في آخر الصلاة
 ١٨٨ باب جامع ادعية مخصوص عليهم في الصلاة
 ١٩٢ باب انطروا من الصلاة بالسلام
 ١٩٦ باب من اجتزا بقسطة واحدة
 ١٩٨ باب في كون السلام فرضا
 ٢٠٠ باب في الدعاء والذكر بعد الصلاة
 ٢٠٦ باب الانحراف بعد السلام وقد رالبت بينهم واستقبال المأمومين
 ٢٠٩ باب جواز الانحراف عن اليمين والشمال
 ٢١٠ باب ابث الامام بالرجال قليلا يخرج من صلى معه من النساء
 ٢١٠ باب جواز عقد التسبيح باليد وعدمه بالتوى ونحوه
 ٢١٢ أبواب ما يطل الصلاة وما يكره ويباح فيها
 ٢١٢ باب النهي عن الكلام في الصلاة
 ٢١٧ باب ان من دعا في صلاته بما لا يجوز جاهلا لم تبطل
 ٢١٨ باب ما جاء في النضلة والتمخ في الصلاة
 ٢٢٠ باب البكاء في الصلاة من خشية الله تعالى
 ٢٢١ باب حمد الله في الصلاة لعطاس أو حدوث نعمة
 ٢٢٢ باب من نابه شيء في صلاته فانه يسبح والمرأة تصفق
 ٢٢٣ باب القمخ في القراءة على الامام وغيره
 ٢٢٤ باب المصلي يدعو ويذكر الله اذا امر بآية رحمة أو عذاب أو ذكر
 ٢٢٦ باب الاشارة في الصلاة لرد السلام أو حاجة تعرض
 ٢٢٨ باب كراهة الالتفات في الصلاة الا من حاجة
 ٢٢٩ باب كراهة تشديد الاصابع وفرقة يدها والتقصير والاعتماد على اليد الا الحاجة
 ٢٣٣ باب ما جاء في مسح الحصى وتسويته
 ٢٣٤ باب كراهة ان يصل الرجل معقوص الشعر
 ٢٣٥ باب كراهة تضم المصلي قبله أو عن يمينه
 ٢٣٧ باب في ان قتل الحية والعقرب والمنى اليسير للحاجة لا يكره
 ٢٣٩ باب في ان عمل القلب لا يطل وان طال
 ٢٤٠ باب التثنية في المكتوبة عند النوازل وتر كذا في غيرها
 ٢٤٦ أبواب السترة امام المصلي وحكم المرور ودونها
 ٢٤٦ باب استحباب الصلاة الى السترة والدخول منها والانحراف قليلا عنهم والرخصة في تركها

- ٢٤٩ باب دفع المار وما عليه من الاثم والرخصة في ذلك لاطاثنين بالبيت
 ٢٥٢ باب من صلى وبين يديه انسان او جمجمة
 ٢٥٣ باب ما يقطع الصلاة بعرويه . . .
 ٢٥٩ أبواب صلاة التطوع
 ٢٥٩ باب سنن الصلاة الراتبة المؤكدة
 ٢٦١ باب فضل الاربع قبل الظهر وبعدها وقبل العصر وبعدها العشاء
 ٢٦٣ باب تأكيده ركعتي الفجر وتثنيته قراتهم - ما والصبيحة والكلام بعدهما
 وقضائهما اذا فاتتا
 ٢٧١ باب ما جاء في قضاء سنتي الظهر
 ٢٧٣ باب ما جاء في قضاء سنة العصر
 ٢٧٤ باب ان الترتب سنة مؤكدة والله جائز على الراحلة
 ٢٧٦ باب الوتر بركة وبثلاث وخمس وسبع وتسع - لام واحد وما يتقدمها من
 الشفع
 ٢٨٤ باب وقت صلاة الوتر والقراءة فيها والقفوت
 ٢٩١ باب لا وتران في ليلة وختم صلاة الليل بالوتر وما جاء في نقضه
 ٢٩٣ باب قضاء ما ينسوت من الوتر والسنة لراغبة والاورد
 ٢٩٤ باب صلاة التراويح
 ٢٩٩ باب ما جاء في الصلاة بين العشاءين
 ٣٠١ باب ما جاء في قيام الليل
 ٣٠٦ باب صلاة النسي
 ٣١٣ باب تحية المسجد
 ٣١٧ باب الصلاة عقب الطهور
 ٣١٧ باب صلاة الاستغارة
 ٣٢٠ باب ما جاء في طول القيام وكثرة الركوع والسجود
 ٣٢٣ باب اخفاء التطوع وجوازه جماعة
 ٣٢٥ باب ان افضل التطوع مثنى مثنى
 ٣٢٧ باب جواز التنقل جالسا والجمع بين القيام والجلوس في الركعة الواحدة
 ٣٣٠ باب النهي عن التطوع بعد الاقامة
 ٣٣٤ باب الاوقات المنهي عن الصلاة فيها
 ٣٤٠ باب الرخصة في اعادة الجماعة وركعتي الطواف في كل وقت
 ٣٤٣ أبواب سجود التلاوة والشكر
 ٣٤٣ باب مواضع السجود في الحج ووصف والمفصل

مصحفة

- ٣٤٧ باب قراءة السجدة في صلاة الجهر والسر
 ٣٤٨ باب سجود المستمع اذا سجد التالي وانه اذا لم يسجد لم يسجد
 ٣٥٠ باب السجود على الدابة ويان انه لا يجب بهال
 ٣٥١ باب التكبير للمجود وما يقول فيه
 ٣٥٢ باب سجدة الشكر
 ٣٥٥ أبواب سجود السهو
 ٣٥٥ باب ما جاء فيمن سلم من نقصان
 ٣٦٢ باب من شئت في صلاته
 ٣٦٩ باب من نسي التشهد الاول حتى انتصب قائما لم يرجع
 ٣٧٢ باب من صلى الرباعية خمسا
 ٣٧٢ باب التشهد لسجود السهو بعد السلام

• (تمت) •

• (فهرسة الجزء الثاني من «نون الباري») •

• صيغة •

بقية كتاب الفسل	٢
كتاب بيان أحكام الحيض وما يذكروا من الاستحاضة والنقاس	٧٨
كتاب التيمم	٩٩
كتاب الصلاة	١٢١
كتاب مواقيت الصلاة	٢٢٨
باب بدء الأذان	٢٧٧

• (تمت) •

